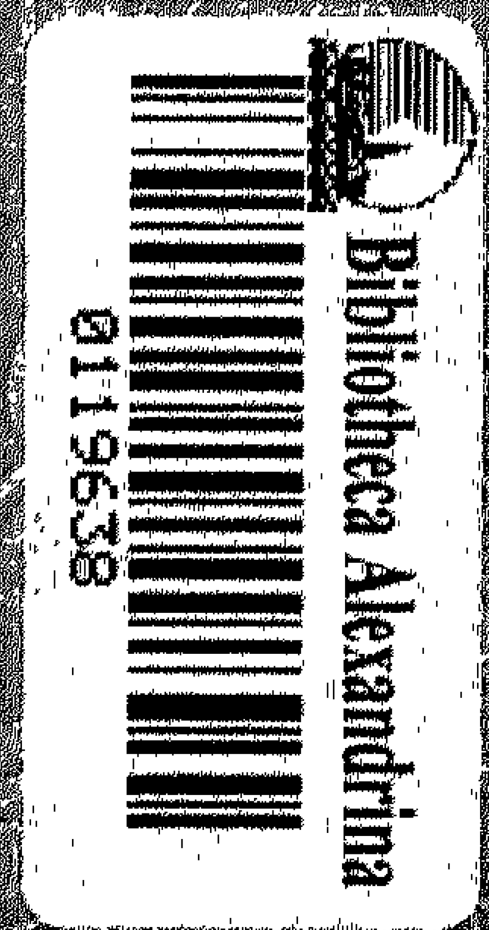
حاشية الخضري

على شرح ابن عقيل

على ألفية ابن مالك

دار الفكر



الجزء الاول

من

حاشية العالم العلامة الحبر الفهامة من هو بكل وصف
جميل حرى مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى
أفاض الله عليه سحائب رحماته وأعاد علينا وعلى المسلمين
من صالح دعواته على شرح المحقق الجليل العلامة الهمام
ابن عقيل على ألفية الامام ابن مالك رحمهما الله
المالك آمين



﴿ وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور ﴾

﴿هذه الطبعة مقابلة على نسخة قوبلت على نسخة المؤلف﴾

دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع

تعلموا العربية وعلموها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم يا من تفضل على من نحا نحوه بتواتر خلاصة نعمه الكافية وقابل بإحسانه داء التقصير عن أداء شكره بترادف أنواع مننه الشافية حمدا تنجر إليه كمالات المحامد غير مخفوضه وتسكن لديه الآمال جازمة بأن عرا المزيد بدوامه وثيقة غير منقوضه ونسألك اللهم أن تشرح صدورنا بأنوار هدايتك فهي أعظم مطلوب وتبعدنا عن مساوي الأفعال الناقصة وتسعدنا بمحاسن أفعال القلوب ونشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك في صفات ولا أفعال بل أنت الفاعل المختار لكل مفعول من الكائنات والأحوال ونشهد أن سيدنا ونبينا محمدا عبدك ورسولك المبعوث من خلاصة معد ولباب عدنان الذي أنزلت عليه القرآن بلسان عربي مبين لا يخلق جديده ولا يمل ترديده على مدى الأزمان صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه المشتغلين بسنته بلا تنازع في العمل وأنصاره المنصرفين لإعلاء كلمة الله من غير وقف ولا بدل ما أيقن ذو تمييز بأن لشانئهم التكبير ولشانيهم التصغير وما علم ذو إدراك بأنهم جمع السلامة ومخالفوهم جموع التكسير (أما بعد) فيقول العبد الفقير إلى رحمة ربه الغني محمد الخضري الشافعي عامله الله بلطفه الخفي وبره الحفي إن شرح العلامة ابن عقيل لألفية الإمام ابن مالك رحمهما الله تعالى من أجل ما كتب عليها قدرا وأشهرها في الخافقين ذكرا لسهولته على الطالب وقرب مأخذه للراغب ولإخلاص مؤلفه عم نفعه وحسن عند الكل وقعه وطالما كنت أؤمل عليه حاشية تجمع منه شوارده وتمكن من اقتناص أوابده رائده وتتم منه مع المتن المفاد وتبين منهما للطالب المراد فيثنيني عجز القصور عن ارتقاء تلك القصور وأنى لمثلي بمعانقة هاتيك الحور ومع ذلك أذكر قول من قال وأحسن في المقال إن أعراض المؤلفين أغراض لسهام ألسنة الحساد وحقائب تصانيفهم معرضة لأيدي النظارة تنتهب فوائدها ثم ترميها بالكساد لا سيما في زمان بدل نعيمه بوسا وعاد جيده منحوسا قد ملأ الحسد من أهله جميع الجسد وقادهم الغرور بحبل من مسد فكأنما عناهم من قال

إن يسمعوا سبة طاروا بها فرحا ✻ مني وما يسمعوا من صالح دفنوا

صم إذا سمعوا خيرا ذكرت به ✻ وإن ذكرت بسوء عندهم أذنوا

أو من قال ان يعلموا الخير أخفوه وان علموا * شرا أذاعوا وان لم يعلموا كذبوا

فهم يجادلون فى الحق بعد ما تبين وترى نفوسهم الموت من قبوله أهون فالعاقل بينهم مذموم ومهجور والمعجب برأيه معزوز ومنصور الا أنى أعود فأقول عدم المبالاة بذلك أحرى والتأليف ربما انتفع به فأجرى لصاحبه أجرا وأتعلل بقول البدر الدمامينى هب أن كلا يبذل فى مطاوعة الهوى مقدوره والتهب حسدا ليطفئ نور البدر ويأبى الله الا أن يتم نوره هل هى الا منحة أهداها الحاسد من حيث لا يشعر وفعلة ظن أنها تطوى جميل الذكر فاذا هى له تنشر كما قال القائل

واذا أراد الله نشر فضيلة * طويت أتاح لها لسان حسود

ومازال هذا الخاطر يقوى ويتردد وينطلق تارة ويتقيد حتى أذن الله بانجاز التوفيق ومنّ من فضله بالتسديد الى سواء الطريق فنلت بفضل الله ما كنت ترجيت وأتى جمعه فوق ما كنت له تصديت فجاءت بعون الله حاشية لا كالحواشى أعيذها بالله الحفيظ من كل حاسد وواشى ومع ذلك لست أبرئها من كل عيب ولا أصفها بضبط يرفع القلم عن اصلاح ما عسى يكون فيه لبس أو ريب كيف وان الخطأ والنسيان كالصفة الذاتية للانسان الا ان ما قل سقطه وحسن نمطه كان حقيقا عند ذوى الانصاف بالقبول واقالة العثرات وعدم الاصغاء لقول غبىّ جهول لا همّ له الا اذاعة الهفوات وبالله أعتضد ومن فيض افضاله أستمد وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم ووصلة للفوز لديه بجنات النعيم وان ينفع بها من تلقاها بالقبول ويبلغنا وقارئها من الخير أجل المأمول انه أكرم مسؤل على الدوام وأحق من يرتجى منه حسن الختام

بسم الله الرحمن الرحيم

(**قوله** بسم الله الرحمن الرحيم) قد أهمل التكلم عليها غالب من كتب هنا لكن نريد أن نذكر طرفا مما يتعلق بها تبركا بخدمتها واستجلابا للمزيد بركتها فنقول ونبرأ الى الله من القوة والحول اعلم أن البسملة مصدر قياسى لبسمل كدحرج دحرجة اذا قال بسم الله على ما فى الصحاح وغيره أو اذا كتبها على ما فى تهذيب الازهرى فهى بمعنى القول أو الكتابة لكن أطلقوها على نفس بسم الله الرحمن الرحيم مجازا من اطلاق المصدر على المفعول لعلاقة اللزوم ثم صارت حقيقة عرفية وهى من باب النحت وهو أن يختصر من كلمتين فأكثر كلمة واحدة ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الاولى بتمامها بالاستقراء خلافا لبعضهم ولا الاخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات كما يعلم من شواهده نعم كلامهم يفهم اعتبار ترتيب الحروف ولذا عد ما وقع للشهاب الخفاجى فى شفاء الغليل من طبلق بتقديم الباء على اللام اذا قال أطال الله بقاءك سبق قلم والقياس طابق والنحت مع كثرته عن العرب غير قياسى كما صرح به الشمنى ونقل عن فقه اللغة لابن فارس قياسيته ومن المسموع سمعل اذا قال السلام عليكم وحوقل بتقديم القاف اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وقيل بتقديم اللام وهلل تهليلا وهيلل هيللة اذا قال لا اله الا الله وياء هيلل للالحاق بدحرج ومنه فى القرآن واذا القبور بعثرت قال الزمخشرى هو منحوت من بعث وأثير أى بعث موتاها وأثير ترابها ومن المولد الفذلكة من قولهم فذلك العدد كذا وكذا والبلفكة التى أخذها الزمخشرى من قول أهل السنة ان الله تعالى يرى بلا كيف ورد عليهم بناء على زعمه الفاسد بقوله

قد شبهوه بخلقه فتخوفوا * شنع الورى فتستروا بالبلكفه

قيل ومن المولد بسمل لانه لم يسمع من فصحاء العرب قال الشهاب الخفاجى والمشهور خلافه وقد أثبتها كثير من أهل اللغة كابن السكيت والمطرزى ووردت فى قول عمر بن أبى ربيعة

لقد بسملت ليلى غداة لقيتها * فياحبذا ذاك الحديث المبسمل

وقد استعمل كثيرا لا سيما الاعاجم النحت فى الخط فقط والنطق به على أصله ككتابة حينئذ حاء مفردة

ورحمه الله رح ومنوع مم والى آخره تارة الخ وتارة اه وصلى الله عليه وسلم صلعم وعليه السلام عم الى غير ذلك لكن الاولى ترك نحو الاخيرين وان أكثر منه الاعاجم * ثم ان الباء أصلية على المشهور ومعناها الاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك واستؤنس لهذا كما فى تفسير البلقينى بحديث بسم الله الذى لا يضر مع اسمه شئ فان لفظ مع ظاهر فى ارادة المصاحبة من الباء وليس المراد ان المصاحبة معناها التبرك لوضوح بطلانه اذ لا تبرك فى نحو رجع بخفى حنين مما مثلوها به بل هى مجرد الملابسة الا انها بمعونة المقام تحمل على الملابسة التبركية فتقديرهم أبدأ متبركا ليس بيانا لمتعلق الباء بل تصوير للمعنى وبيان لصفة تلك الملابسة فان لها أحوالا شتى * فان قلت التبرك فى بسملة الأكل ونحوه عائد للفعل المشروع فيه حتى اذا لم يبدأ بها كان ناقصا وقليل البركة وهذا غير ممكن فى بسملة القرآن أجيب بأن المراد به دفع الوسوسة عن القارئ مع اجزال ثوابه كما قاله ابن عبد السلام وقيل الباء زائدة فاسم مرفوع بالابتداء تقديرا لا محلا لان الاعراب المحلى للمبنيات ولا ضرر فى اجتماع اعرابين على الكلمة لاختلافهما باللفظ والتقدير والخبر محذوف اسم أو فعل والتقدير اسم الله مبدوء به أو أبدأ به بداءة قوية أى بحسن نية واخلاص وأخذنا ذلك من كون الحرف الزائد يدل على التأكيد كما ذكره الرضى والا كان عبثا لا يقع من العرب وقولهم الزائد لا معنى له أى غير التأكيد ومن الغريب كونها للقسم فيحتاج الى تقدير مقسم عليه وعلى المشهور فمتعلقها محذوف قدره الكوفيون فعلا كابدأ فبسم ظرف لغو متعلق به قال فى المغنى وهو المشهور من التفاسير والاعاريب ووجه بقلة المحذوف لانه عليه كلمتان وعلى مقابله ثلاث المبتدأ والمضاف اليه والخبر وبكثرة التصريح بالمتعلق فعلا كما فى آية اقرأ باسم ربك وحديث باسمك ربى وضعت جنبى وباسمك اللهم أرفعه وبان الجملة عليه مضارعية تفيد بواسطة غلبة الاستعمال التجدد الاستمرارى وهو أنسب بالمقام من الدوام المفاد بالاسمية * قلت وتخصيص المضارع بالتقدير ليس لمجرد انه الواقع فى عبارة الكوفيين مع جواز غيره كما وقع فى رسالة البسملة بل لعدم صحة غيره لان قائل البسملة لم يخبر عن شئ صدر منه حتى يصح الماضى على حقيقته ولم يطلب شيأ فى المستقبل حتى يصح الامر مع ان أمر الشخص نفسه خلاف الظاهر بل مخبر عما هو متلبس به من البدء بالبسملة أول فعله الشارع فيه أو منشئ للتبرك بهذا اللفظ فلا يناسبه الا المضارع فتدبر واختار الزمخشرى وتبعه المتأخرون تقديره فعلا مؤخرا خاصا أى مناسبا لما بدئ بالبسملة اما الفعل فلما مر وأما تأخيره فللاهتمام باسمه تعالى وليفيد الحصر فان تقديم المعمول قد يفيده وليكون اسمه تعالى مقدما ذكرا كتقدم مسماه وجودا ولا يرد تقديم الباء ولفظ اسم عليه لان الباء وسيلة لذكره على وجه يؤذن بالبداءة فهى من تتمة ذكره على الوجه المطلوب ولفظ اسم دال على اسمه تعالى لا أجنبى وبهذا يندفع ما يقال البدء بالبسملة مع اشتمالها على الباء ولفظ اسم لا يحقق البدء باسم الله الوارد فى الحديث كما أفاده السيد فى حواشى الكشاف على أن هذا لا يرد الا على رواية لا يبدأ فيه باسم الله بباء واحدة كما لا يخفى * وأما كونه خاصا فلرعاية حق خصوصية المقام ولاشعاره بما بعد البسملة به * فان قلت الذابح مثلا اذا ذكر البسملة يريد التيمن بالقرآن فتقديره أذبح لا يناسب القرآن وتقديره أقرأ لا يناسب فعله وهذا مما يؤيد تقديره عاما كابدأ * فالجواب كما فى الشهاب على البيضاوى ان هذا كالاقتباس منقول من لفظ القرآن الى معنى آخر كما نبه عليه علماء البديع وقدره البصريون اسما كابتدائى لكن الاولى تقديره خاصا مؤخرا لما مر وهو اما مبتدأ وبسم ظرف لغو متعلق به وان كان يمتنع اعمال المصدر محذوفا أو مؤخرا لان محله فى غير الظرف لتوسعهم فيه على التحقيق نحو فلما بلغ معه السعى مع أنه يمكن جعله من حذف العامل لا عمل المحذوف والخبر محذوف والاصل تأليفى بسم الله الرحمن الرحيم حاصل واما خبر لمحذوف أيضا وبسم ظرف مستقر متعلق به والاصل تأليفى حاصل بسم الله الرحمن الرحيم وانما كان هذا مستقرا دون الاول لان المستقر هو ما متعلقه عام أى بمعنى الكون والحصول

المطلق

المطلق ولا يكون الا واجب الحذف واللغو مامتعلقه خاص ذكر أو حذف لدليل فعلى كلا الاحتمالين المبتدأ وخبره محذوف فان الأن حذف المتعلق واجب على الثاني لعمومه دون الاول كقول الكوفيين لانه خاص ولو قدره من مادة الابتداء لما مر فيكون لغوا ولك أن تجعل المتعلق اسم فاعل خبر المحذوف تقديره أنا بادئ فرارا مما ورد على المصدر ومحل المجرور نصب على المفعولية بالمتعلق المحذوف على جميع الاحتمالات ولا محل لمجموع الجار والمجرور على ماسيأتي تحقيقه في الابتداء (تنبيه) ماذكر من لغوية الظرف على تعلقه بالفعل أو بالمبتدا ليس على اطلاقه فان الجمهور كما في الشهاب على البيضاوى على ان الظرف مستقر مع باء المصاحبة ولغو مع باء الاستعانة لان مدخولها سبب للفعل متعلق به بواسطة الباء من غير اعتبار معنى فعل آخر عامل في الظرف وجوز الرضى وغيره اللغوية على الاول أيضا و ينبغى حملهما على ماقاله الليثى اذا قصد بباء المصاحبة مجرد كون معمول الفعل مصاحبا لمجرورها من تعلقه به من غير مشاركة فى معنى العامل فمستقر فى موضع الحال وان قصد مشاركته فيه فلغو و يبينه اشترالفرس بسرجه فعلى الاحتمال الاول يكون المعنى مصطحبا بسرجه فلم يتسلط عليه الشراء وعلى الثانى يكون مشتريا أيضا بخلاف نحو نمت بالعمامة فانه لا يحتمل اللغوية وكذا مانحن فيه اذلم يقصد ايقاع التأليف ونحوه على اسمه تعالى فالمقصود مجرد المصاحبة من غير مشاركة فى معنى العامل فالظرف مستقر لكن لا يظهر ذلك فى بسملة القارئ عند الشافعى اذ القصد ايقاع القراءة عليها فهى مشاركة فى العامل فيكون الظرف فيها لغوا فتدبر وعلى كونه مستقرا ففى جعله متعلقا بالفعل مسامحة لانه متعلق بحال من فاعله هى قيد له فهو تعلق معنوى لا صناعى وتقدير تلك الحال متبركا لا يخرجه عن الاستقرار لان خصوصها بحسب المقام والقرينة والا فهو ملتبسا كما مر وقد ذكر الدمامينى ان نحو زيد على الفرس لا يخرج عن الاستقرار بتقدير راكب لان خصوصه ليس الا من القرينة لا أصلى * اقى أن محذوفات القرآن كمتعلق البسملة لا يصح كونها قرآنا لان ألفاظها غير منزلة ولا متعبد بها ولا معجزة كما هو شأن القرآن مع ان معناه يتوقف عليها فيلزم احتياجه الى كلام البشر وهو نقص * والجواب كما فى الشهاب أن معناها مما يدل عليه لفظ الكتاب التزاما للزومها فى متعارف اللسان فهى من المعانى القرآنية المرادة له تعالى وأما ألفاظها فليست قرآنا لانها معدومة لاقتضاء البلاغة حذفها ومنها ما لا يتلفظ به أصلا كالضمائر المستترة فاحفظه فانه من مقصورات الخيام اه * ثم ان أريد بالجلالة مدلولها فاضافة اسم اليها حقيقية لامية للاستغراق ان أريد كل اسم من أسمائه تعالى أو للجنس ان أريد جنس أسمائه تعالى أى الجنس فى ضمن بعض الافراد لا من حيث هو اذ لا يمكن النطق به حتى يقع ابتداء أو للعهد ان أريد اسم مخصوص قال الشنوانى والاستغراق هنا أولى وان قلنا بأولوية الجنس فى الحمد لان القصد هنا التبرك بذكر أفراد الاسم كلها والاستغراقية بمنزلة قضايا متعددة بعدد الافراد بخلاف الجنس والمقصود هناك اثبات اختصاص الافراد واثبات الجنس اثبات لها بطريق البرهان اذ لو كان فرد منها لغيره لما اختص به الجنس لتحققه فى ذلك الفرد اه * فان قلت يلزم من اثبات الافراد اثبات الجنس أيضا اذ لا يتحقق الا فى فرد فهما متلازمان فلا مرجح له قلت يرجحه كون الافراد غير مضبوطة لعدم تناهيها فجعل اختصاص الجنس دليلا عليها أنسب من العكس ليستدل به على ماسيوجد منها وان أريد من الجلالة لفظها فالاضافة للبيان ووصفها حينئذ بالرحمن الرحيم اما من قبيل الاستخدام بأن يرجع الضمير المستتر فيهما لها بمعنى الذات أو مجاز عقلى من اسنادما للمدلول للدال وانما لم يقل حينئذ بالله مبالغة فى التعظيم والادب كقولهم سلام على مجلسك العالى أو حضرتك الشريفة أى عليك والرحمن الرحيم اشهر فيهما بحسب الاعراب تسعة أوجه يمتنع منها جر الرحيم مع نصب الرحمن أو رفعه لان النعت التابع أشد ارتباطا بالمنعوت فلا يؤخر عن المقطوع كما قاله ابن أبى الربيع ولان فى الاتباع بعد القطع رجوعا الى الشئ بعد الانصراف عنه فمنع لذلك لا لاعتراض الجملة بين الصفة

والموصوف لوقوعه في نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم وجعل الرحمن نعتا مبني على أنه صفة مشبهة أما على قول الاعلم وابن مالك انه علم لكثرة وقوعه في القرآن متبوعا لا تابعا فيعرب بدلا من الجلالة والرحيم نعت له لا للجلالة اذ لا يتقدم البدل على النعت فعلى الاول يكون مجرورا بعامل جر منعوته على الصحيح وعلى الثاني بعامل مقدر لما تقرر أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع الا البدل فعلى نية تكرار العامل وعلى القطع فالجملة مستأنفة استئنافا بيانيا جوابا لسؤال مقصود به التلذذ وتعظيم شأن المسؤل عنه لا التعيين لان المولى تعالى لا يجهل وليست حالا من الجلالة وان كانت الجمل بعد المعارف أحوالا لان الحالية تفيد تقييد البدء باسم الله تعالى بحالة الرحمة وهي وان كانت حالا لازمة لكن الملاحظ عدم التقييد بوصف * وحاصل صور البسملة أن تضرب أربعة العموم والخصوص والتقدم والتأخر في سبعة كون الظرف متعلقا بالفعل أو بحال من فاعله أو بالمبتدأ المصدر أو بحال من فاعله أو بخبر أو باسم الفاعل أو بحال من فاعله كما تقدم تفصيله فصور المتعلق ثمانية وعشرون ويضم لذلك احتمال القسمية والزيادة بوجهيها ويضرب الحاصل وهو أحد وثلاثون في تسعة الرحمن الرحيم تبلغ مائتين وتسعة وسبعين صورة فان نظر الى احتمالات الاضافة الاربعة زادت الصور ثم تتكاثر جدا بالنظر لمعاني الباء من الاستعانة أو المصاحبة أو التعدية أو غيرها فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم (فائدة) قال الشيخ أبو العباس البوني رحمه الله تعالى الرحمن الرحيم من أذكار المضطرين لانه يسرع لهم تنفيس الكرب وفتح أبواب الفرج وقال ابن عربي من داوم على ذكره لا يشقى أبدا وانما اختير هنا ان الوصفان في الابتداء للاشارة الواضحة التامة الى غلبة جانب الرحمة وسبقها لطفا بالعباد قال تعالى ورحمتي وسعت كل شئ وفي الحديث ان الله كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش ان رحمتي سبقت غضبي نسأل الله سبحانه وتعالى أن يدخلنا ميدان رحمته في الدنيا والآخرة بجاه سيد المرسلين آمين يارب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (قوله قال محمد) فيه التفات من التكلم الى الغيبة عند الجمهور ان روعي متعلق البسملة المقدر بنحو أؤلف والا فعند السكاكي فقط لاكتفائه بمخالفة التعبير مقتضى الظاهر أن كونه حكاية عن نفسه يقتضي أن يقول قلت لا قال وأتى بجملة الحكاية ترغيبا في كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة في العلم ليكون أدعى لقبوله والاجتهاد في تحصيله فيثاب مؤلفه وهكذا مدح الكتاب وتبيين محاسنه اذ المجهول مرغوب عنه وقد قيل لو لم يصف الطبيب دواء للمريض ما انتفع به ومن ثم كان مما يتأكد على المؤلف تسمية نفسه وكتابه وبهذا القصد يضمحل الرياء خصوصا مع الامن منه كما هو حال المصنف والماضي في كلامه بمعنى المضارع بقرينة قوله وأستعين المقتضى تقدم الخطبة على التأليف وكون المعنى أستعين الله في اظهار ألفية أو النفع بها خلاف الظاهر فشبه القول المستقبل بالماضي والجامع اما مطلق الحصول لان مقوله حاصل في ذهنه كحصول الماضي في الخارج أو تحققه نظرا لما قوي عنده من تحقق وجوده في الخارج كتحقق الماضي ثم اشتق منه قال بمعنى يقول فهو استعارة مصرحة تبعية أو مجاز مرسل تبعي علاقته الأول وأصل قال قول بالفتح لا بالضم والا كان لازما ولجيء وصفه على فاعل ومصدره على فعل بالفتح مع أن قياس المضموم في الاول ما سيأتي في قوله

* وفعل اولى وفعيل بفعل * وفي الثاني قوله * فعولة فعالة لفعلا * ولا بالكسر والا كان مضارعه يقال كيخاف ولا بالسكون لان الماضي الثلاثي لا يكون ثانيه ساكنا بالاصالة لئلا يلتقي ساكنان في نحو ضربت وليست الالف أصلية لانها لا تكون غير منقلبة الا في حرف أو شبهه ولا بدلا عن ياء لوجود الواو مكانها في المصدر وغيره واذا أسند الى الضمير ضمت فاؤه للدلالة على ان عينه واو وانما لم يضموا نحو خفت ونمت مع أنه واو كقلت ايثار التبيين حركة العين على تبيين ذاتها لان الحركة أهم لاختلاف الهيئة بها وذلك غير ممكن في قلت لان فاءه مفتوحة بالأصالة كالعين وأصل مضارعه يقول كينصر نقلت ضمة

(قال محمد

الواو

الواوالى ماقبلها اثقلهاعليهاوان كان ماقبلها ساكنا للزومهاولم تثقل على نحودلو لتغيرها بالعوامل مع ان الاسم أخف من الفعل والقول اذا كان بمعنى التلفظ لا ينصب الا الجمل كقلت جاءز يد أومفردا فى معناها كقلت قصيدة أوشعرا أومفردا قصدلفظه نحو يقال له ابراهيم أومفردا مسماه لفظ كقلت كلمة أى لفظ رجل مثلا وقال الامير فى حواشى للشذور الاسهل ان يقال القول انما يتوجه للفظ جملة كان أوغيرها فقلت جاءزيد معناه قلت هذا اللفظ فان توجه للمعنى كان بمعنى الاعتقاد كقلت بأن النية واجبة وان كان اللفظ مسماه لفظا توجه للدال أوالمدلول كقلت كلمة أوقصيدة يحتمل قلت هذا اللفظ أوقلت معناه وهولفظ رجل مثلا أواللفظ المنظوم ومن هنا يظهر ان اسم الفعل ليس موضوعا للفظ الفعل والاصح قلت صه على معنى قلت اسكت وقد يقال انما لم يصح ذلك لان مدلوله لفظ الفعل باعتبار دلالته على معناه لذلك كان كلاما تاما كما سيأتى بخلاف نحو القصيدة فان مدلولها اللفظ الموزون من حيث كونه لفظا منطوقا به والله أعلم (قوله محمد) هو اسم الناظم لانه الامام أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك نسب لجده لشهرته به الطائى نسبا الشافعى مذهبا الجيانى منشأ نسبة الى جيان بفتح الجيم وشد المثناة التحتية مدينة بالاندلس بفتح الهمزة والدال وحكى ضمهما الدمشقى اقامة ووفاة لاثنى عشر ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين بتقديم السين على الموحدة وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة كان رحمه الله تعالى اماما فى العربية وذا برهامع كثرة العبادة والعفة ومع ذلك قليل الحظ فى التعلم قيل كان يخرج على باب مدرسته ويقول هل من راغب فى علم الحديث أوالتفسير أوكذا أوكذا قد أخلصتها من ذمتى فاذا لم يجب قال خرجت من آفة الكتمان وكفاه شرفا أن ممن أخذ عنه الامام النووى رضى الله تعالى عنهما ويقال انه عناه بقوله فى المتن ورجل من الكرام عندنا ومن مشايخه ابن يعيش شارح المفصل وتلميذه ابن عمرون ويقال انه جلس عند أبى على الشلوبين بضعة عشر يوما ونقل التبريزى فى أواخر شرح الحاجبية انه جلس فى حلقة ابن الحاجب واستفاد منه قال الدمامينى ولم أقف عليه لغيره ولا أدرى من أين أخذه ومن تصانيفه الاعلام بمثلث الكلام كتاب بديع فى بابه والتوضيح فى اعراب أشياء من مشكلات البخارى أبان فيه عن اطلاع واسع وقصيدته الطائية فى الفرق بين الضاد والظاء وشرحها وغير ذلك قال ابن رشد ونظم رجزا فى النحو عظيم الفائدة تستعمله المشارقة ثم نثره فى كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد النحوية ثم صنف كتابه المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تسهيلا لذلك الكتاب وتكميلا وانه لاسم طابق مسماه وعلم وافق معناه غير انه فى بعض الابواب يقصر عن معتاده ويترك ما ارتهن فى ايراده فسبحان المنفرد بالكمال قال الدمامينى وقد قرظ سعد الدين ابن العربى الصوفى رحمه الله تعالى الكتاب المسمى بالفوائد النحوية فقال

ان الامام جمال الدين فضله * الهه ولنشر العلم أهله
أملى كتابا له يسمى الفوائد لم * يزل مفيدا لذى لب تأمله
وكل فائدة فى النحو يجمعها * ان الفوائد جمع لا نظير له

فظن الصلاح الصفدى ان هذا التقريظ لتسهيل الفوائد لا للفوائد نفسه فقدح فى التورية فى كتابه المسمى بفض الختام عن التورية والاستخدام بانه ذكر المضاف اليه وترك المضاف الذى هو العمدة ولولا ذلك لكان فى غاية الحسن وقد علمت اندفاع ذلك وانما نشأ هذا الوهم من عزة ذلك الكتاب اه (قوله هو ابن مالك) جملة معترضة بين القول ومقوله لتمييزه عمن شاركه فى اسمه وتجويز كونها استئنافا بيانيا لا يخرجها عن الاعتراض فلا محل لها وقيل حال من محمد فمحلها نصب وقيل نعت تابع له بتقدير تنكيره فمحلها رفع وقيل نعت مقطوع فترجع للحال والاستئناف لكن رد هذا بان شرط القطع تعين المنعوت بدون النعت وبأنه يجب حذف عامل النعت المقطوع * ورد بانه يكفى التعين ادعاء ومحل وجوب الحذف

هو ابن مالك

كما ذكره الاشمونى فى النعت اذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم لا للتخصيص أو التوضيح كما هنا ومقتضى ذلك أن النعت المقطوع يكون للتخصيص وفيه مقال سيأتى هناك ان شاء الله تعالى (قوله أحمد ربى) قال المعرب وتبعه أكثر الحواشى كان مقتضى الظاهر أن يقول يحمد بالغيبة لكنه التفت منها الى التكلم تفننا فأبطله الصبان بأن هذا حكاية للفظ الواقع منه لانه مقول القول فهو موافق للظاهر لانه عبر عن نفسه بطريق التكلم اهـ وهو ظاهر على ما مشى عليه الاشمونى من جعل الجملة مقول القول لكنه لا يرد على المعرب لذكره جواز كونها حالا من محمد ومقول القول الكلام وما يتألف منه الخ والالتفات على هذا ظاهر فالاولى الحمل عليه دون الاول لظهور بطلانه والظاهر أن هذه الحال مقارنة بناء على ان المقارنة فى كل شئ بحسبه كما يأتى فى مصليا أو يؤول قال بنوى القول فقدبر واختيار الجملة المضارعية لاشعارها بالتجدد الاستمرارى أى اشعارها السامع بأن المتكلم سيحمده مرة بعد أخرى على الاستمرار فيفيد أنه تعالى أهل لان يجدد حمده دائما وذلك حمد مستمر وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود عليه وهو التربية المأخوذة من رب لتعليقه الحمد به فكما أن تربيته لنا بانواع النعم لا تزال تتجدد كذلك تحمده بمحامد لا تزال تتجدد فالمضارعية أنسب بالمقام من الاسمية والماضوية لان الاولى وان أفادت الدوام المناسب للذات والصفات لا تفيد التجدد المناسب للنعم والثانية وان أفادت التجدد أى الوجود بعد العدم لا تفيد الدوام قال المعرب واختاره لذه المادة المشتملة على الحاء الحلقية والميم الشفوية والدال اللسانية فى ثنائه على رب البرية كى لا يخلو محل عن ذلك بالكلية اهـ (قوله الله) بالنصب بدل من رب أو عطف بيان ورجح سم الاول بانه على نية تكرار العامل فيكون حامدا مرتين ولا يعارض ذلك كون المبدل منه فى نية الطرح لانه أغلبى أو أن طرحه بالنسبة للعامل أى ان عامله مطروح ليس عاملا فى البدل أو باعتبار حكم العامل أى ان الحكم المفاد بالعامل لم يقصد به الا البدل فلا ينافى قصد المبدل منه لشئ آخر كعود الضمير فى نحو أكلت الرغيف ثلثه ولا يخفى أن هذا لا ينفع هنا لانه يروج الاعتراض ولا يدفعه فتأمل أو معنى ذلك كما قاله الدمامينى أن البدل مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالبيان والنعت (قوله خير مالك) أفعل تفضيل من الخير بالفتح مصدر خار يخير خيرا اذا صار خيرا بشد الياء أى ملتبسا بالخير أو من الخير بالكسر كالقيل وهو الشرف والكرم وأصله أخير حذفت همزته تخفيفا لكثرة استعماله كشر والاولى جعله منصوبا بنحو أمدح محذوفا الا أعنى لما نقله الدمامينى عن المحققين ان النعت المقطوع لا يقدر بأعنى الا فى نعت التخصيص وهو هنا للمدح ولم يجعل حالا لازمة من الجلالة لايهامه تقييد الحمد ببعض الصفات ولا بدلا لقلة بدلية المشتق بل مقتضى كلام ابن هشام منعها مع مخالفته لمذهب الجمهور ان جعل بدلا ثانيا من رب لمنعهم تعدد البدل أو من الله لمنعهم الابدال من البدل فى غير بدل البداء لما فيه من التهافت حيث يكون مقصودا غير مقصود وان أجيب عنه بان ذلك لا يضر لكونه باعتبارين أما بدل البداء فلا يمتنع ابداله من البدل وفى البيت الجناس التام اللفظى والخطى ان كتب مالك الاول بالالف كما هو جيد فى مالك العلم وقد رسم بها فى المصحف قوله تعالى ونادوا يا مالك فان حذفت كما هو الاكثر فيه كان لفظيا فقط لان مالك الثانى لكونه صفة يجب رسم ألفه لعدم كثرته كالعلم ولا يرد حذفها خطا من مالك يوم الدين مع قراءته بالالف لان المصحف العثمانى سنة متبعة قال الاشمونى وجملة أحمد ربى الخ محلها نصب بالقول والجمل بعدها معطوفة عليها أى فكل جملة فى محل نصب وقال السندوبى أحمد ربى الى آخر الكتاب فى محل نصب بالقول فكل جملة لا محل لها لانها جزء مقول كالزاى من زيد ولا تنافى لامكان حمل الاول على ملاحظة العاطف من الحكاية لا من المحكى فكل جملة مقول مستقل والثانى بالعكس فجموع الجمل مقول أفاده الصبان والثانى ملحظ من ألغز بقوله

* أحمد ربى الله خير مالك *

حاجيتكم

حاجبيـــكم معشر جمع نبلا * المعربين مفردا وجـــلا
ماألف بيت غير شطر نصبت * بوتد منها رقيتم للعـــلا

مصليا على النبي المصطفى * وآله المستكملين الشرفا

(قوله مصليا) حال منوية من فاعل أحمد كما فى الاشمونى أى أحمد ربى حال كونى ناويا الصلاة كقوله تعالى ادخلوها خالدين أى مقدرين الخلود وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام الآية بالنسبة للحلق والتقصير فلا يرد أن مورد الصلاة وهو اللسان مشتغل بالحمد فلا تتأتى الحالية وفيه ان المطلوب ايجاد الصلاة بالفعل لا نية ايجادها فالاوجه انها حال مقارنة والمقارنة فى كل شئ بحسبه فمقارنة الالفاظ وقوعها متصلة وأما قول زكريا المعنى أحمد بلسانى وأصلى بقلبى فهى مقارنة تحقيقا فاعترضه سم بان الصلاة بالقلب بلا تلفظ لا ثواب فيها بقى ان مصليا اسم مفرد لا يحصل به المقصود من انشاء الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول سم انه فى قوة جملة انشائية يرد عليه امتناع وقوع الانشاء حالا الا أن يجعل على تقدير القول أى أحمد ربى حال كونى قائلا اللهم صل على الرسول الخ ويصح تأويله بجملة خبرية بناء على أن المقصود بالصلاة مجرد تعظيمه صلى الله عليه وسلم وهو حاصل بالاخبار بها كما قاله يس أى أحمد ربى حال كونى أصلى أى أخبر بأنى أطلب الصلاة عليه أو بان الله قد صلى عليه لكن الاصح أن المقصود منها الدعاء لا مجرد التعظيم لان المختار أنه ينتفع بصلاتنا عليه بالترقى فى أعالى الدرجات وتوارد أنواع الكمالات ومامن كمال الا وعند الله أعظم منه لكن الادب أن لا يرى الشخص ذلك بل يقصد التقرب بالصلاة وانتفاعه هو بثوابها اذ المنة له صلى الله عليه وسلم علينا لا لنا عليه ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة الافراد بل اذا صلى فى مجلس وسلم فى آخر ولو بمدة كان آتيا بالمطلوب من آية ياأيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما كما اختاره الحافظ ابن حجر (قوله على النبى) اشتهر ان المهموز من النبأ وهو الخبر لانه مخبر أو مخبر عن الله والمشدد من النبوة وهى الرفعة لانه مرفوع الرتبة أو رافع رتبة من تبعه فهو على كليهما فعيل بمعنى فاعل أو مفعول ولا يتعين ذلك بل يجوز كون المهموز من النبء بسكون الموحدة وهو الارتفاع كما فى القاموس فيكون كالمشدد ويجوز كون المشدد مخفف المهموز فيكون بمعناه أفاده الصبان وعلى كونه من النبوة فأصله نبيو اجتمعت الواو والياء الخ (قوله المصطفى) أصله مصتفو بوزن مفتعل من الصفو وهو الخلوص من الكدر والمراد هنا المختار قلبت تاء الافتعال طاء لوقوعها بعد حرف الاطباق وهو الصاد كما سيأتى فى قول المصنف

* طاتا افتعال رد اثر مطبق * وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وآله) الاولى تفسيرهم بمطلق الأتباع أى أمة الاجابة عموما لا بالاقارب فقط لئلا يلزمه اهمال الصحب ولا بالاتقياء لانه مقام دعاء يطلب فيه التعميم ففيه تورية حيث لم يرد المعنى القريب لآله صلى الله عليه وسلم وهم أهل بيته وأقاربه بل أراد البعيد وهو مطلق الاتباع بقرينة مقام الدعاء فان للآل فى القاموس نحو اثنى عشر معنى منها ماذكر ووصفهم بالمستكملين لا يعين الاتقياء كما قيل لصدقه بشرف الايمان لا خصوص العمل الصالح لاسيما ان جعلت السين والتاء للطلب وعلى هذا فهو وصف لازم أما على القيل المتقدم فمخصص وكذا ان أريد بالاتباع أمة الدعوى فتأمل هذا والذى اختاره العلامة الصبان أن تفسر الآل فى مقام الدعاء بما يناسب المدعو به لا بالاتباع مطلقا ففى نحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا يحمل على أهل بيته ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله هداة الامة ومصابيح الظلمة يحمل على العلماء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله الذين ملأت قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك يحمل على الاتقياء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله فقط أو وآله سكان جنتك يحمل على الاتباع * وبقى ما اذا كانت العبارة محتملة للتعميم والتخصيص كعبارة المصنف ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الفائزين بالعمل الصالح والظاهر ان الاولى حملها على العموم والله أعلم (قوله المستكملين) السين

والتاء اما للطلب أى الطالبين كمال الشرف زيادة على ما حصل لهم أو زائدتان أى الكاملين فالشرفا بفتح الشين مفعول به على الاول ومشبه به على الثانى كالحسن الوجه أو منصوب بنزع الخافض أى فى الشرف بناء على المرجوح من أنه قياسى أو أنه توسع فيه فأجرى مجرى القياسى لكثرة ما سمع منه و يصح ضبطه بضم الشين جمع شريف فيكون صفة ثانية للتأكيد ومعمول المستكملين محذوف ايذانا بالعموم أى جميع أنواع الشرف لكن هذا يمنع أن يراد بالآل جميع الامة وكذا ان جعلت أل فى الشرف بالفتح للاستغراق فيفوت التعميم فى مقام الدعاء مع أنه مطلوب فالاولى جعلها جنسية لذلك الا أن يحمل على المبالغة بجعل من حاز شرف الايمان كأنه حاز جميع الشرف لانه أصل أنواعه فتأمل **(قوله وأستعين الله)** أى أطلب منه الاعانة أى الاقدار على الفعل لا المشاركة فيه ليحصل لاستحالتها عليه تعالى فاستعار الاعانة للاقدار لانه بصورتها من حيث حصول المقدور بين قدرتين قدرة الله تعالى ايجادا وقدرة العبد كسبا بلا تأثير ولم يقدم المفعول ليفيد الحصر مع صحة الوزن عليه أيضا اهتماما بالاستعانة المطلوبة كما قيل فى اقرأ باسم ربك وأصله أستعون نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها فقلبت ياء لكسر ما قبلها **(قوله فى ألفيه)** أى فى نظم قصيدة ألف بيت من كامل الرجز أو ألفين ان جعلت من مشطوره وعلى هذا لم يقل فى ألفينية بالتثنية لان علم التثنية يحذف للنسب وان التبس بالنسبة للمفرد لانهم لا يبالون به كما سيأتى ثم يحتمل ان لفظ فى استعارة تبعية لمعنى على التى تتعدى بها الاستعانة على حد فى جذوع النخل أو انه ضمن أستعين معنى فعل يتعدى بفى كارجو تضمينا نحويا وهو اشراب الكلمة معنى كلمة أخرى لتفيد المعنيين فتفيد الاستعانة بلفظها والترجى بتعديتها بفى والاول أولى لان التجوز فى الحرف أخف من الفعل مع انه مختلف فى قياسيته أو تضمينا بيانيا وهو تقدير حال تناسب الحرف أى راجيا وهذا مقيس اتفاقا لانه من حذف العامل لدليل لكن قال ابن كمال باشا التضمين البيانى هو عين النحوى وانما توهم السعد ومن تبعه الفرق بينهما من تقدير الكشاف خارجين فى قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره مع أنه بيان للمعنى المضمن لا تقدير عامل محذوف اه وانما قدرنا أرجو دون أستخير كما فى الاشمونى لما ورد عليه ان الاستخارة للتردد والمصنف جازم **(قوله مقاصد النحو)** أى جل مقاصده لا كلها ليوافق قوله فى آخر الكتاب نظما على جل المهمات الخ وانما لم يصرف ماهنا الى ما هناك مع أنه الاولى لكونه فى محل الحاجة لان هذا هو الموافق للواقع لتركه باب القسم والساكنين وغيرهما من المقاصد أو يقال ماهنا فى حيز الرجاء للكل وماسيأتى اخبار بما تيسر له فلا تنافى * وللنحو لغة ستة معان القصد والجهة كنحوت نحو البيت والمثل كزيد نحو عمرو والمقدار كعندى نحو ألف والقسم كهذا على خمسة أنحاء والبعض كأكلت نحو السمكة وأظهرها وأكثرها الاول وللامام الداودى

للنحو سبع معان قد أتت لغة * جمعتها ضمن بيت مفرد كملا
قصد ومثل ومقدار وناحية * نوع و بعض وحرف فاحفظ المثلا

* و فى الاصطلاح يطلق على ما يعم الصرف تارة وعلى ما يقابله أخرى و يعرّف على الاول بأنه علم بأصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال افرادها كالاعلال والادغام والحذف والابدال وحال تركيبها كالاعراب والبناء وما يتبعهما من بيان شروط لنحو النواسخ وحذف العائد وكسر ان أو فتحها ونحو ذلك وعلى الثانى يخص بأحوال التركيب والمراد هنا الاول فهو مرادف لعلم العربية حيث غلب استعماله فى هذين فقط وان كان فى الاصل يعم اثنى عشر علما اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعانى والبيان والخط والعروض والقافية وقرض الشعر وهو الاتيان بالكلام الموزون المقفى وانشاء الخطب والرسائل والتاريخ وهو معرفة أخبار الامم السابقة وتقلبات الزمن بمن مضى لتحصل ملكة

واستعين الله فى ألفيه * مقاصد النحو

التجارب

التجارب والتحرز من مكايد الدهر ومنه المحاضرات وهى نقل نادرة أو شعر يوافق الحال الراهنة لانها ثمرته وأما البديع فذيل لا قسم برأسه وكذا الوضع * وموضوعه الكلمات العربية من حيث يبحث عن أحوالها السابقة * وغايته وفائدته التحرز عن الخطا والاستعانة على فهم كلام الله ورسوله * وشرفه بشرف فائدته * وواضعه أبو الاسود الدؤلى بأمر الامام على كرم الله وجهه وذلك أن العرب لفطرتهم على الفصاحة كان النطق بالاعراب سجية فيهم من غير تطبع كما قال

واست بنحوى يلوك لسانه * ولكن سليقى أقول فأعرب

فلما كثر الاسلام وتألفت القلوب اختلط العجم والعرب بالمعاشرة والمناكحة فتولد اللحن والامالة فى غير محلها حتى كادت العربية أن تتلاشى فرسم الامام على لابى الاسود منه أبوابا منها باب ان والاضافة والامالة وقال له انح هذا النحو ثم سمع أبو الاسود رجلا يقرأ أن الله برىء من المشركين ورسوله بالجر فوضع باب العطف والنعت ثم ان ابنته قالت له يوما ما أحسن السماء على الاستفهام فقال لها أى بنية نجومها فقالت انما أتعجب من حسنها فقال قولى ما أحسن السماء وافتحى فاك فوضع باب التعجب والاستفهام وكان يراجع الامام فى ذلك الى ان حصل له ما فيه الكفاية ثم أخذه عن أبى الاسود نفر منهم ميمون الاقرن وغيره ثم خلفهم جماعة منهم أبو عمرو بن العلاء ثم بعدهم الخليل ثم سيبويه والكسائى ثم صار الناس فريقين بصرى وكوفى ومازالوا يتداولونه ويحكمون تدوينه الى الآن جزاهم الله الجنة (**قوله بها محويه**) أى فيها من ظرفية المدلول فى الدال لان الالفية اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة والمقاصد هى تلك المعانى أو ان الباء سببية وصلة محوية محذوفة أى محوية لمتعاطيها بسببها وأصلها محوويه كمفعولة قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وأدغمت فيها وكسرت الواو للمناسبة (**قوله تقرب الاقصى**) فيه مجاز عقلى من الاسناد للسبب العادى اذ المقرب حقيقة هو الله تعالى والاقصى بمعنى القاصى أى البعيد فأفعل التفضيل على غير بابه كما قاله ابن الناظم ليدل على تقريب البعيد والابعد بالمطابقة لان البعيد يطلق على القليل والكثير وما قيل انه يلزم من تقريب الابعد تقريب البعيد رد بانه قد يهتم بالابعد لشدة خفائه دون البعيد (**قوله بلفظ موجز**) الباء بمعنى مع كما فى الاشمونى لا سببية لان المعهود سببا للتقريب هو البسط لا الايجاز لكن قال السيوطى لا بدع فى كون الايجاز سببا للفهم كما فى رأيت عبد الله وأكرمته دون وأكرمت عبد الله فى السببية غاية المدح للمصنف حيث قدر على توضيح المعانى بألفاظ موجزة (**قوله وتبسط البذل**) أى توسع العطاء يعنى تكثر افادة المعانى ففيه استعارة اما تمثيلية بأن تشبه حال الالفية فى كثرة افادتها المعانى بسرعة عند سماعها بحال الكريم فى كثرة اعطائه ووفائه بما يعد ويستعار الكلام الدال على المشبه به وهو حالة الكريم للمشبه أو مصرحة بان تشبه افادتها المعانى ببذل المال والوعد ترشيح أو مكنية بان تشبه الالفية فى النفس بكريم وبسط البذل تخييل وانجاز الوعد ترشيح لا العكس لان البسط أقوى اختصاصا بالكريم من انجاز الوعد وأسبق فى الذكر فالاليق جعله هو التخييل سواء جرينا على طريقة السمرقندى من أن التخييل هو الاقوى اختصاصا أو على قول العصام انه الاسبق ذكرا وما سواه ترشيح (**قوله بوعد منجز**) أى موفى سريعا وبين موجز ومنجز الجناس اللاحق لاختلافهما بحرفين متباعدى المخرج والباء سببية أو بمعنى مع وقيد بالوعد مع أن الاعطاء بدونه أبلغ لأن فهم المعانى لا يحصل بمجرد وجودها بل لا بد من الالتفات اليها وتصور ألفاظها فكأنها التهيئها للفهم منها وتوقف الفهم على الالتفات اليها تعد وعدا انجزا أفاده سم (**قوله وتقتضى**) اما بمعنى تطلب من الله أو من قارئها أو منهما ففيه مجاز عقلى اذ الطالب ناظمها بسببها أو بمعنى تستلزم الرضا لاشتمالها على المحاسن فلا مجاز (**قوله رضا**) بكسر الراء وسخط بضم فسكون مصدران سماعيان لرضى وسخط كفرح والقياس كالفرح وفائدة قوله بغير سخط الاشارة الى انها تطلب رضا محضا

بها محويه * تقرب الاقصى بلفظ موجز * وتبسط البذل بوعد منجز وتقتضى رضا بغير سخط *

فائقة ألفية ابن معطى
وهو بسبق حائز تفضيلا * مستوجب ثنائى الجيلا
والله يقضى بهبات وافره * لى وله فى درجات الآخره
﴿الكلام وما يتألف منه﴾

لا يشوبه السخط ولا من وجه على حد ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم (قوله فائقة) حال من فاعل تقتضى أو خبر لمحذوف أو نعت لألفية على حد وهذا كتاب أنزلناه مبارك من النعت بالمفرد بعد الجملة وان كان الغالب العكس ومن يوجبه وان أمكنه جعل مبارك خبرا ثانيا لهذا أو خبر المحذوف كيف يصنع فى نحو بقوم يحبهم ويحبونه أذلة وقد فاقت هذه ألفية ابن معطى لفظا لانهما من بحر واحد وتلك من السريع والرجز ومعنى لانها أكثر أحكاما منها كما قاله سم وللجلال السيوطى ألفية زاد فيها على هذه كثيرا وقال فى أولها فائقة ألفية ابن مالك وللاجهورى المالكى ألفية زاد فيها على السيوطى وقال فائقة ألفية السيوطى فسبحان المنفرد بالكمال الذى لا يدانى (قوله بسبق) متعلق بكل من حائز ومستوجب والباء سببية أى بسبب سبقه على فى الزمن والافادة وفى تقديم المعمول اشارة الى انه لم يفضل عليه الا بالسبق وجوز سم جعله خبرا آخر عن هو أى وهو ملتبس بسبق ففيه اشارة الى فضيلة السبق ثم أشار الى فضيلة أخرى بقوله حائز تفضيلا * توفى ابن معطى سلخ ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة وعمره خمس أو أربع وستون سنة ودفن بقرب الامام الشافعى رحمه الله تعالى (قوله تفضيلا) اما مصدر فضلته على غيره حكمت له بالفضل أو صيرته فاضلا والمراد به الفضل نفسه من اطلاق المسبب على السبب أو مصدر المبنى للمجهول أى كونه مفضلا ولا يقال التفضيل صفة الفاعل فكيف يحوزه ابن معطى (قوله الجيلا) اما منصوب بنزع الخافض أى بالجيل أو على انه صفة لثنائى أو بالنيابة عن المفعول المطلق أى ثنائى الثناء الجيل فحذف المصدر وأناب عنه صفته وعلى كل فهو صفة كاشفة أو مخصصة بناء على خلف الجمهور وابن عبد السلام فى تفسير الثناء (قوله بهبات وافره) أى عطيات تامة ولم يقل وافرات مع أن الافصح المطابقة فى جمع القلة مطلقا جبرا لقلته وفى جمع الكثرة للعاقل لشرفه لأن هبات وان كان جمع قلة لأن جمعى السلامة منها عند سيبويه لكنه مستعمل فى الكثرة معنى بقرينة مقام الدعاء والافصح فى الكثرة لغير العاقل الافراد واعلم ان القلة والكثرة انما يعتبران فى نكرات الجموع أما معارفها فصالحة لهما كما صرح به غير واحد من المحققين والصحيح ان مبدأ الجمعين ثلاثة ومنتهى القلة عشرة ولا منتهى للكثرة (قوله لى وله) اما متعلقان بيقضى بمعنى يحكم ويقدر أو بمحذوف صفة لهبات وأما فى درجات فيمتنع فيه الاول لان المراد بالدرجات مراتب السعادة الاخروية وهى ليست ظرفا للحكم لأنه أزلى بل محكوم بها ومقدرة وهى نفس الهبات ان جعلت فى بمعنى من البيانية فان جعلت بمعنى مع خصت الدرجات بالحسية والهبات بغيرها * فان قلت يلزم على تعلق لى وله بيقضى الفصل به بين هبات وصفته وهى فى درجات * قلت لا يضر لانه ليس أجنبيا محضا بل هو معمول لعامل الموصوف نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب كما سيأتى وخص درجات الآخرة بالذكر لانها المهم عند العاقل ولان الدعاء لابن معطى بعد موته انما يتأتى فى الآخرة وبدأ بنفسه لحديث أبى داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا بدأ بنفسه وقال تعالى حكاية عن نوح رب اغفر لى ولوالدى وعن موسى رب اغفر لى ولاخى لكن فاته التعميم المطلوب أيضا لانه من أسباب الاجابة كما فى كتاب الادعية لشيخ الاسلام * وكان يوفى به ويسلم من افراد وصف جمع القلة لو قال كما فى الاشمونى

والله يقضى بالرضا والرحمه * لى وله ولجميع الامه

والله سبحانه وتعالى أعلم اللهم انك ولى التوفيق وبيدك الهداية الى أقوم طريق فوفقنا لما تحبه وترضاه وقنا من منك وكرمك كل شئ نتوقاه آمين يارب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

﴿ الكلام وما يتألف منه ﴾

هذه الترجمة كسائر التراجم خبر لمحذوف لكن فيها حذف مضافين أى هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف منه اختصر لوضوحه على حد فقبضت قبضة من أثر الرسول أى من أثر حافر فرس الرسول والاولى

انه

انه اختصر على التدريج بان حذف المبتدا ثم خبره وهو باب وأنيب عنه شرح المضاف اليه ثم شرح وأنيب عنه الكلام وقيل دفعة لانه أقل عملا فالكلام على هذا اما نائب عن الخبر وحده أو عنه مع المضاف اليه ورفع لشرف الرفع على الجر ولانه اعراب المضاف المقصود بالذات وأما المبتدأ فقدر على كل حال لم ينب عنه شئ ويجوز كونها مبتدأ حذف خبره أى باب الكلام هذا الآتى أو مفعول لمحذوف أى خذ لا هاك كما قيل لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا وما واقعة على الكلمات الثلاث التى يتألف منها الكلام وقد شرحها بذكر أسمائها وعلاماتها كما شرح الكلام بتعريفه وذكر الضمير المجرور مراعاة للفظ ما والضمير فى يتألف عائد للكلام فهو صلة جرت على غير ما هى له ولم يبرز لأمن اللبس عند الكوفيين وان أوجبه البصريون مطلقا بل قيل محل الخلاف فى ضمير الوصف أما الفعل كما هنا فيجوز فيه عدم الابراز مع أمن اللبس قولا واحدا لكن فى الهمع والتصريح أن الفعل كالوصف فى الخلاف المذكور أفاده الصبان (قوله كاستقم) ان جعل من تتمة التعريف فهو فى محل رفع صفة ثانية للفظ لا لمفيد لان النعت لا ينعت مع وجود المنعوت أى لفظ كائن كاستقم أو فى محل نصب اما صفة لمفعول مفيد المحذوف على حذف مضاف أى مفيد فائدة كفائدة استقم وعلى هذا حل الشارح أو نائب عن المفعول المطلق كذلك أى مفيد افادة كافادة استقم وان جعل مثالا بعد تمام الحد فهو خبر لمحذوف أى وذلك كاستقم وعلى كل فالكاف داخلة على استقم لقصد لفظه فلا حاجة لتقدير كقولك استقم على أن حذف المجرور وادخال الكاف على معموله لا يصح فى مثل ذلك كما سيأتى فى الموصول (قوله واسم الخ) خبر مقدم والكلم مبتدأ مؤخر أى الكلم اسم وفعل وحرف أى منقسم اليها واعترض بانه ليس من تقسيم الكلى الى جزئياته لان المقسم وهو الكلم لا يصدق على كل قسم بمفرده بل على ثلاثة ألفاظ فصاعدا ولا من تقسيم الكل الى أجزائه لانها لو كانت أجزاءه لانعدم بانعدام بعضها مع انه يتحقق بثلاثة ألفاظ وان كانت من نوع واحد * والجواب اما باختيار الثانى والمراد بيان أجزائه فى الجملة أى التى يتركب من مجموعها لا من جميعها كما قاله سم أو ما يسمى أجزاء فى العرف وان لم تتوقف عليها الماهية كشعر زيد وظفره أو باختيار الاول والتقسيم اما باعتبار أن الكلم اسم جنس يصدق بحسب وضعه على القليل والكثير كما سيأتى فيصدق على كل قسم أنه كلم بحسب الوضع دون الاستعمال كما قرره الجوهرى أو باعتبار واحده وهو لفظ كلمة كما قاله الاشمونى فكانه قال واحد الكلم اسم الخ ولا شك أن لفظ كلمة يصدق على كل من الثلاثة باعتبار مفهومه لا ذاته وأشار الشارح كالتوضيح الى ان فى الكلام تقديما وتأخيرا وحذفا والاصل الكلم واحده كلمة وهى اسم الخ فجملة واحده كلمة خبر الكلم واسم الخ خبر لمحذوف يعود لكلمة المراد لفظها لكن باعتبار مفهومها لانه المنقسم الى الثلاثة ففيه استخدام وهذا كله على ان الكلم اسم جنس جمعى يفرق بينه وبين واحده بالتاء فيصدق على ثلاثة ألفاظ فصاعدا وقال ابن هشام فى بعض تعاليقه الظاهر أنه أراد أولا بيان انحصار جميع الكلمات العربية فى الثلاثة كقول سيبويه هذا باب علم ما الكلم فى العربية الكلم اسم وفعل وحرف فكانه قال الكلمات التى يتألف منها الكلام هذه الثلاثة لا غيرها أى فالكلم جمع بمعنى الكلمات المعهودة عند النحاة ويكون العطف ملاحظا قبل الاخبار ثم أراد بقوله واحده كلمة بيان ان المسمى فى الاصطلاح كلمة هو أحد هذه الثلاثة لا غيرها من الالفاظ المهملة اه وهذا الوجه أولى لخلوه عن التكلفات المارة وعليه فتذكير الضمير فى واحده لتأولها بالمذكور فلا حاجة الى الاستخدام بعود الضمير الى الكلم بمعناه الاصطلاحى (قوله ثم حرف) أتى بثم اشارة الى انحطاط رتبة الحرف عن قسيميه وتركها فى الفعل لضيق النظم ولا يكفى فى بيان رتبها فى الشرف ترتيبها فى الذكر لان المؤخر قد يكون أشرف نحو لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة (قوله واحده كلمة) أى واحد معنى الكلم أى جزء ما صدق عليه الكلم وهو أحد الثلاثة ألفاظ فأكثر يسمى كلمة كما أفاده سم ويحتمل أن المعنى

كلامنا لفظ مفيد كاستقم * واسم وفعل ثم حرف الكلم * واحده كلمة والقول

(قوله وهذا الوجه أولى) اختار فى النكت على هذا أن يعرب اسم وما عطف عليه مبتدأ سوغه قصد لفظه والكلم خبره أى لفظ الاسم وما بعده هى الكلم أى الكلمات التى يتألف منها الكلام لا غيرها وفيه نظر فان الكلام لا يتألف من هذه الالفاظ أعنى لفظ اسم وما بعده بل بما صدقاتها كما لا يخفى الا أن يقدر مضاف أى هى دوال الكلم الخ فتأمل اه منه

واحده أى مفرده الاصطلاحى هو لفظ كلمة وهذا على ان المراد به اسم الجنس الجمعى أما على أنه جمع بمعنى الكلمات فقد مر بيانه فى كلام ابن هشام (قوله عم) هو كغيره من الالفاظ المشددة الموقوف عليها فى الشعر يجب تخفيفها لصحة الوزن وهو اما فعل ماض بمعنى شمل أو اسم فاعل أصله عام حذفت ألفه تخفيفا كبر فى بار أو للضرورة أو هو أفعل تفضيل حذفت همزته للضرورة والاول أحسن لفظا لخلوه عن تكلف الحذف والاخير أحسن معنى لافادته أن القول يعم جميعها ومجموعها اذ أفعل التفضيل يقتضى المشاركة وزيادة فينفرد عن كل واحد فى آخر منها وعن الجميع فى نحو غلام زيد كما سيبين وأما الفعل فلا يفيد ما ذكر الا بتقدير عم الثلاثة وغيرها (قوله وكلمة) مبتدأ سوغه قصد لفظها لانه المحكوم عليه هنا لا التنويع كما فى المكودى لانه انما يسوغ ما قصد معناه لا لفظه وبها متعلق بيؤم وكلام مبتدأ ثان سوغه كونه نائب فاعل فى المعنى كما قاله المعرب وهو يستعمل هذا المسوغ كثيرا ويبعد أنه من غير سند فما قيل انهم لم يذكروه فى المسوغات مردود وأما جعل المسوغ ارادة الحقيقة فيرده ان الكلمة لم يقصد بها حقيقة الكلام بل ما صدق عليه انه لفظ مفيد الا ان يراد الحقيقة فى ضمن الافراد وفيه ما سيأتى فى قوله فعل ينجلى وجملة قد يؤم بمعنى يقصد خبر الثانى والجملة خبر الاول وقد فصل بين المبتدا الاول وخبره بمعمول خبر الثانى وهو بها للضرورة (قوله عبارة) أى معبر به عن اللفظ وهو فى اللغة مصدر لفظت الشئ من باب ضرب اذا طرحته مطلقا أو من الفم خاصة لكن صرح فى الاساس بأن لفظت الرحى الدقيق مجاز وفى عرف النحاة صوت معتمد على مخرج من مخارج الفم محقق كاللسان أو مقدر كالجوف وسمى ذلك لفظا لانه هواء مرمى من داخل الرئة الى خارجها فهو مصدر أريد به المفعول كالخلق بمعنى المخلوق وهذا التعريف للفظ أولى من قولهم صوت مشتمل على بعض الحروف لانه يرد على ما هو على حرف واحد كواو العطف اذ الشئ لا يشتمل على نفسه وان أجيب عنه بأنه من اشتمال العام وهو الصوت على الخاص وهو بعض الحروف اذ الحرف مجموع الصوت وكيفيته وهى الاعتماد على المقطع على ما اختاره السعد فى المقاصد لا الصوت فقط ولا الكيفية فقط فان قيل وجود اللفظ محال لتوقفه على الحرف المتوقف على الحركة لامتناع النطق بالساكن والحركة متوقفة على الحرف لانها صفة له قائمة به وانه دور * قلنا هو على ان الحركة مع الحرف دور معى لا سبقى فلا يضر والحق انها بعده وانما الشدة المقاربة تتوهم المقارنة ثم اللفظ له أفراد محققة هى ما يمكن النطق بها بالفعل كزيد أو بالقوة كالمحذوفات من نحو مبتدأ أو خبر لتيسر النطق بها صراحة وكذا كلامه تعالى قبل تلفظنا به من الالفاظ المحققة بالقوة لذلك وأما كلام الملائكة والجن فان ثبت ان النحاة انما يتكلمون على ما يتلفظ به البشر دون غيرهم فهى كذلك والا فهى محققة بالفعل والى الاول يشير قول الشنوانى المراد باللفظ فى تعريف الكلام جنس ما يتلفظ به لتدخل كلمات الله والملائكة والجن اه وأما كلامه تعالى النفسى فليس بحرف ولا صوت وله أفراد مقدرة وهى ما لا يمكن النطق بها أصلا وهى الضمائر المستترة اذ لم يوضع لها ألفاظ حتى ينطق بها وانما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل تصويرا لمعناها وتدريبا للمتعلم كما قاله الرضى وأما تقسيمها الى مستتر وجوبا وجوازا فانما هى تفرقة اصطلاحية ولا مشاحة فى الاصطلاح واطلاق اللفظ عليها حقيقى كما قاله الروداني لا مجاز لانهم أجروا عليها أحكام الالفاظ المحققة من الاسناد اليها وتوكيدها والعطف عليها (قوله فائدة يحسن السكوت عليها) أخذ هذا القيد من قوله كاستقم كما سيصرح به وفيه ما سيأتى والمراد سكوت المتكلم على الاصح ويحسنه عد السامع اياه حسنا بأن لا يحتاج فى استفادة المعنى الى لفظ آخر لكونه مشتملا على المحكوم به وعليه والمراد بتلك الفائدة النسبة بين الشيئين ايجابا كانت أو سلبا وان كانت معلومة للمخاطب كما اختاره أبو حيان (قوله فاللفظ جنس) لم يخرج به الدوال الاربع لان شأن الجنس الادخال وما لم يتناوله يقال خرج عنه لا به وبعضهم أخرجها به نظرا لان بين الجنس وفصله العموم

عم * وكلمة بها كلام قد يؤم)
(ش) الكلام المصطلح عليه عند النحويين عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها فاللفظ جنس

(قوله لا التنويع) أى تنويعها الى انها احدى الكلم والى انها يقصد بها الكلام اه منه

(قوله والمراد سكوت المتكلم الخ) الظاهر أن فيه سقطا والاصل والمراد بالسكوت سكوت المتكلم الخ كما فى عبارة الصبان ليعطف عليه قوله ويحسنه أى والمراد يحسنه اه

الوجهى فيخرج بكل ما دخل فى الآخر والدوال هى الكتابة والاشارة والعقد بالاصابع الدالة على اعداد مخصوصة والنصب كغرف وهى العلامات المنصوبة كالمحراب للقبلة جمع نصبة كعقدة أما النصب بضمتين فالاصنام (قوله وبعض الكلام) أى بعض ما يصدق عليه الكلام فانه يصدق بالمفيد وغيره من كل مركب من ثلاثة ألفاظ فأكثر كما سيأتى (قوله وهو) أى بعض الكلام الذى خرج ما تركب الخ (قوله الا من اسمين) ظاهره الحصر وهو قول ابن الحاجب ووجهه السيد بان الاسناد نسبة فلا يقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه وهما اما كلمتان أو ما يجرى مجراهما وما عداهما من الكلمات التى تذكر خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها واعتمد ابن هشام ان ذلك أقل ما يتركب منه وفصل فى شرح القطر بان صور تراكيب الكلام ستة اسمان فعل واسم كما مثل ومن الثانى المنادى فان يا نائبة عن أدعو وما بعدها فضلة لانه مفعول به فعل واسمان نحو كان زيد قائما فعل وثلاثة أسماء كعلمت زيدا قائما فعل وأربعة أسماء كأعلمت زيدا عمرا قائما السادسة جملتان كجملة القسم وجوابه والشرط وجوابه اهـ وبقى عليه المركب من اسم وجملة نحو زيد أبوه قائم وعلى هذا فالحصر اضافى بالنسبة للتراكيب الممنوعة كفعلين أو فعل وحرف مثلا (قوله كزيد قائم) اعترض بان الوصف مع مرفوعه اسمان وبان التنوين من حروف المعانى فالاولى التمثيل بذا أحد ورد الاول بان الوصف مع مرفوعه المستتر فى حكم المفرد لعدم بروزه فى تثنية ولا جمع وأما نحو قائمان وقائمون فالالف والواو فيه حرف تثنية وجمع والضمير مستتر بخلافهما مع الفعل والثانى بان التنوين ليس بكلمة اتفاقا لعدم استقلاله كألف المفاعلة وياءى التصغير والنسب ولذا زاد فى التسهيل قيد الاستقلال فى حد الكلمة لاخراج هذه (قوله كقام زيد) أظهر الفاعل لان الماضى مع الضمير المستتر لا يسمى كلاما على الاصح اذ لا تحصل الفائدة من الفعل الا اذا كان الضمير واجب الاستتار كما فى التصريح وناقشه يس بان قام فى جواب هل قام زيد كلام قطعا فكيف يشترط وجوب الاستتار اهـ ويمكن حمله على غير الواقع جوابا بما لم يعلم فيه مرجع الضمير (قوله فاستغنى بالمثال الخ) أى فالمثال تتميم للحد وفيه ان المفيد فى عرف النحاة لا يطلق الا على ما يحسن السكوت عليه وأما المفيد فائدة ما كغلام زيد فيسمى مفهما لا مفيدا فلا حاجة للاحتراز عنه كما حرره ابن هشام ومن ثم جعله سم وغيره لمجرد التمثيل لتمام الحد بدونه ولم يذكر التركيب مع انه لم يشذ عن اشتراطه الا ابن دحية ولا القصد مع ان الجمهور ومنهم س والمصنف فى التسهيل على اشتراطه ليخرج كلام النائم والساهى ومحاكاة الطيور نظرا الى أن الافادة تستلزمهما اذ ليس لنا مفيد غير مركب وحسن سكوت المتكلم يستدعى قصده لما تكلم به لكن فيه ان دلالة الالتزام مهجورة فى التعاريف فالاولى جعل المثال تتميما من حيث اغناؤه عنهما كما فعل ابن الناظم لا لما قاله الشارح وان كان تمثيلا من جهة الايضاح وزاد فى التسهيل كونه مقصودا لذاته لتخرج جملة الصلة والصفة والحال والخبر لان اسنادها لم يقصد لذاته بل لتوضيح الموصول مثلا لكن يغنى عنه المفيد لان هذه لم تفد لنقص اسنادها بتوقفها على ما هى قيد له قال الشاطبى ولا بد من قيد الوضع العربى ليخرج كلام الاعاجم اذ مدار بحث النحاة على التفرقة بين كلام العرب وغيرهم وقد يكون قوله كاستقم اشارة الى هذا القيد اهـ والاصح أنه لا يشترط اتحاد المتكلم اذا المتفقان على أن يقول أحدهما قام والآخر زيد كل منهما متكلم بكلام تام وانما اكتفى باحدى الكلمتين لتصريح الآخر بالأخرى واختار أبو حيان وغيره عدم اشتراط القصد ولا تجدد الفائدة والله أعلم (قوله ليعلم ان التعريف الخ) رد بانه معلوم من الخطبة وقد يجاب بانه نبه عليه أيضا فى أول مسائل الفن زيادة فى البيان ليكتفى به فى كل مسئلة وقع التخالف فيها أو ان فائدة الاضافة الاشارة الى اختلاف الاصطلاحات فى تعريف الكلام لا تجرد انه فى النحو فسقط تعليل الشارح قوله لا فى اصطلاح اللغويين وقيل فائدتها الاشارة الى انه من مجتهدى النحاة (قوله فى اللغة) هى ألفاظ يعبر بها كل قوم عن اغراضهم قال

يشمل الكلام والكلم والكلمة ويشمل المهمل كديز والمستعمل كعمرو ومفيد أخرج المهمل وفائدة يحسن السكوت عليها أخرج الكلمة وبعض الكلم وهو ما يتركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه نحو ان قام زيد ولا يتركب الكلام الا من اسمين كزيد قائم أو من فعل واسم كقام زيد وكقول المصنف استقم فانه كلام مركب من فعل أمر وفاعل مستتر والتقدير استقم أنت فاستغنى بالمثال عن أن يقول فائدة يحسن السكوت عليها فكأنه قال الكلام هو اللفظ المفيد فائدة كفائدة استقم وانما قال المصنف كلامنا ليعلم أن التعريف انما هو للكلام فى اصطلاح النحويين لا فى اصطلاح اللغويين وهو فى اللغة

اسم لكل مايتكلم به مفيدا كان أو غير مفيد والكلم اسم جنس واحده كلمة وهي اما اسم أو فعل أو حرف لانها ان دلت على معنى فى نفسها

الامير فى حواشى الشذور وذلك لا يظهر فى نحو قولهم فى كذا اللغتان ولغة تميم اهمال ما الا بتكلف كأن يقال فى هذه المادة لفظان موضوعان كل بهيئة مخصوصة ولفظ تميم الموضوع عندهم ما المهملة فالاحسن أن تفسر باستعمال الالفاظ حتى يكون المعنى فى كذا الاستعمالان واستعمال تميم اهمال ما ويؤيد ذلك ان اللغة مصدر لغى اذا لهج بالكلام واطلاق المصدر على الاستعمال أنسب من الالفاظ المستعملة ويكون معنى قولهم كتب اللغة كتب بيان استعمال الالفاظ فى معانيها اه * قلت وهذا أيضا لا يظهر فى نحو قولهم واضع اللغة هو الله تعالى أو البشر اذ الموضوع انما هو الالفاظ لا استعمالها فالاحسن أن لا يقتصر على أحدهما بل تفسر فى كل مقام بما يناسبه والصحيح ان واضعها هو الله تعالى لا البشر وعرفها الخلق اما بوحى كما روى ان الله علم آدم الاسماء كلها الموضوعة بكل لغة وعلمها آدم لاولاده فلما افترقوا فى البلاد تفرقت اللغات أو بخلق علم ضرورى فى أناس بمعنى اللفظ وقيل بالوقف لعدم القاطع ومحل الخلاف أسماء الاجناس أما أسماء الله تعالى والملائكة فواضعها الله اتفاقا وأعلام الاشخاص واضعها البشر اتفاقا كما قاله ابن الهمام فى تحريره **(قوله** اسم لكل الخ) مثله فى مختار الصحاح كما فى ابن الميت ومقتضاه أنه يشمل المهمل لكن يخالفه قول المصباح انه عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم وقول القاموس انه عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه أى كالخط والاشارة الا أن يحمل قوله أو غير مفيد على فائدة الكلام النحوى فلا ينافى اختصاصه بالمستعمل واطلاقه على نحو الخط مجاز وان ذكره القاموس لانه لا يفرق بين الحقيقة والمجاز و يطلق حقيقة على الحدث وهو التكلم كقوله

قالوا كلامك هندا وهى مصغية * يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

وهو اسم مصدر لكلم وعلى المعنى القائم بالنفس قال الاخطل

ان الكلام لفى الفؤاد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا

والاصح انه حقيقة أيضا **(قوله** والكلم اسم جنس الخ) اعلم ان اسم الجنس مطلقا موضوع للماهية من حيث هى ثم ان صدق على القليل والكثير كماء وضرب سمى افراديا وان دل على أكثر من اثنين وفرق بينه و بين واحده بالتاء بأن يتفقا فى الهيئة والحروف ما عداها كتمر وتمرة أو بالياء كروم ورومى سمى جمعيا والفرق بينه و بين مشابهه من الجمع كتخم وتخمة ان الغالب فى ضميره التذكير مراعاة للفظه وفى الجمع التأنيث وكونه جمعيا انما هو بحسب الاستعمال فلا ينافى وضعه للماهية من حيث هى كما قاله الرضى وبقى ما يصدق على واحد لا بعينه كأسد وسماه بعضهم أحاديا اذا علمت ذلك فالكلم اسم جنس جمعى لا افرادى كما قيل لعدم صدقه على القليل ولا جمع لغلبة تذكيره نحو اليه يصعد الكلم الطيب يحرفون الكلم عن مواضعه ولا اسم جمع لتميز واحده منه بالتاء واسم الجمع لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وابل ونساء وطائفة وجماعة أوله واحد لا كذلك مع كونه ليس من أوزان الجموع كصحب وركب ومنها مع اجراء أحكام المفرد عليه كتصغيره والنسب الى لفظه كما جعلوا ركابا اسم جمع لركوبة لانهم نسبوا الى لفظه والجموع لا ينسب اليها **(قوله** واحده كلمة الخ) فيه اشارة للاعراب المار **(قوله** لانها ان دلت الخ) دليل لانحصارها فى الثلاثة والنحويون مجمعون على هذا الامر لا يعتد بخلافه فى اسم الفعل وقول الفراء فى كلا ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا انما هو تردد من أبهادى لتعارض الادلة عنده لا أنها خارجة عنها والاصح انها حرف وترد للزجر اذا تقدمها ما يزجر عنه نحو كلا انها كلمة وللجواب كأى اذا تلاها قسم نحو كلا والقمر والاستفتاح كألا اذا خلت عن ذلك نحو كلا ان الانسان ليطغى انظر المغنى وحواشيه **(قوله** فى نفسها) خرج به الحرف وفى اما سببية فى المواضع الثلاثة أى دلت بسبب نفسها لاستقلالها والحرف بسبب انضمام غيره لعدم استقلاله فله معنى فى نفسه لكن لا يستقل بافادته وهو مذهب البيانيين ولذلك أجروا فيه الاستعارة التبعية أو ظرفية مجازا باعتبار

غير مقترنة بزمان فهي الاسم وان اقترنت بزمان فهي الفعل وان لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف والكلم ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر كقولك ان قام زيد والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد فقولنا الموضوع لمعنى أخرج المهمل كديز وقولنا مفرد أخرج الكلام فانه موضوع لمعنى غير مفرد ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى أن القول يعم الجميع والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ويقع أيضا على الكلم والكلمة أنه قول وزعم بعضهم أن الاصل استعماله في المفرد ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يقصد بها الكلام كقولهم في لا اله الا الله كلمة الاخلاص وقد يجتمع الكلام والكلم في الصدق وقد ينفرد أحدهما فمثال اجتماعهما قد قام زيد فانه كلام لافادته معنى يحسن السكوت عليه وكلم لانه مركب من ثلاث كلمات ومثال انفراد الكلم

فهم السامع المعنى من اللفظ فكأنه كامن فيه وعلى هذا فلا معنى للحرف أصلا وانما يدل على معنى غيره وهو المشهور عند النحاة (قوله غير مقترنة الخ) خرج به الفعل لا نحو أمس والآن فان مدلوله نفس الزمان لا انه مقترن به والمراد غير مقترنة بأحد الازمنة وضعا لا بمطلق زمن فلا يخرج نحو الصبوح وهو الشرب أول النهار والغبوق وهو الشرب آخره والقيل وهو الشرب وسطه فان معناها مقترن بمطلق زمن كالصباح ولا يعلم أهو ماض أم غيره أما الفعل فيقترن وضعا بأحد الازمنة على التعيين وكون المضارع للحال والاستقبال لا يضر لانه لم يوضع الا لاحدهما ووضع للآخر بوضع ثان فلذا يحصل فيه اللبس ودخل بقولنا وضعا الوصف كاسمي الفاعل والمفعول فان كونه حقيقة في الحال ليس من وضعه بل بطريق اللزوم من حيث ان الحدث المدلول له لا بد له من زمن ولا يكون حاصلا حقيقة الا في حال اطلاقه وأما اسم الفعل فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ولا زمن فيه أصلا وخرج به نحو عسى وليس ونعم وفعل التعجب لاقترانها به وضعا ولذا يثبت لها آثار الفعلية فتلحقها التاء وترفع الفاعل لكن لما خرجت الى معنى الانشاء أو النفي تجردت عنه ولا يخرج العلم المنقول من فعل كاحمد لانه لم يقترن بالزمان في وضع العلمية واما وضعه الاصلي فقد انسلخ عنه فتدبر (قوله في غيرها) اعترض بشموله الاسماء الموصولة وضمير الغائب والكاف الاسمية وكم الخبرية وأسماء الاستفهام والشرط لان كلا منها دال على معنى في غيره وأجاب الرضي بأن الموصول والضمير معناهما شيء مبهم وهو مستقل في نفسه وانما يحتاج للصلة والمرجع لكشف ابهامهما لا لدلالتهما عليه والكاف الاسمية معناها المثل وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية فمعناها المشابهة الحاصلة في الغير وكذا كم الخبرية معناها شيء كثير لا الكثرة التي هي معنى رب وأما اسم الاستفهام والشرط فكل منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو أيهم ضرب وأيهم تضرب أضرب فان معنى الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء وأي في الموضعين دالة على ذات وهي معنى مستقل فسلم الحد اه نكت (قوله الموضوع لمعنى مفرد) ظاهر اطلاقه واقتصاره في المحترز على المهمل أن اللفظ يسمى كلمة بمجرد وضعه وان لم يستعمل فانظره (قوله أخرج الكلام) أي والكلم أيضا وكذا المركب الاضافي فليس بكلمة كما انه ليس كلاما ولا كلما بل قول مركب اما العلم الاضافي فمجموع الجزأين كلمة حقيقة وكل منهما كلمة اصطلاحية (قوله يعم الجميع) أي عموما مطلقا لانه اللفظ الموضوع مفردا كان أم لا مفيدا أم لا فينفرد عن كل واحد في آخر منها وعن الجميع في نحو غلام زيد ولا ينفرد واحد منها عنه فعلى هذا يشترط في كل منها الوضع فلا يسمى المهمل كلاما ولا كلما ولا كلمة كما لا يسمى قولا وحينئذ كان الاولى للمصنف أخذ القول جنسا في تعريف الكلام لكونه أقرب من اللفظ والجواب بان القول لما شاع استعماله في الرأي والاعتقاد صار كالمشترك المهجور في التعاريف مرد بان محل هجره مع عدم القرينة والمقام هنا قرينة ظاهرة في ارادة اللفظ فهو أولى من الجنس البعيد (قوله قد يقصد بها الكلام) أي مجازا مرسلا عند النحاة واللغويين أيضا كما صرح به الشنواني على القطر من اطلاق الجزء على الكل وهذا المجاز مهمل في عرف النحاة البتة ومن ثم اعترض على المصنف في ذكره حتى قيل انه من عيوب الالفية التي لا دواء لها لكنه ذكره تبرعا تنبيها على كثرته في نفسه وان لم يستعمل عندهم وقرر بعضهم ان المراد بالكلمة ما صدقها لا لفظها أي بعض ما يسمى كلمة يراد به الكلام وذلك البعض كاحرف النداء النائبة عن أدعو وأحرف الجواب النائبة عنه كنعم في جواب هل قام زيد فلا مجاز أصلا وهو في غاية الحسن (قوله وقد يجتمع الكلام والكلم الخ) فبينهما العموم الوجهي وأما الكلمة فتباينهما

(قوله من اطلاق الجزء) أي كاطلاق العين على الربيئة براء فموحدة ثم همزة كقتيلة أي الرقيب من ربأت القوم بالهمز اذا رقبتهم خفية أو براء فهمزة مكسورة فتحتية مشددة وهو من يجلس على مكان عال لينظر القوم اه منه

(قوله ان قام زيد) يلغز بذلك فيقال أى قول ان نقص زاد وان زاد نقص أى ان نقص لفظه زاد معناه وعكسه (قوله بالجر) اما متعلق بحصل وللاسم خبر أو عكسه وتمييز مبتدأ سوغه الوصف بحصل أى التمييز الحاصل بالجر الخ كائن للاسم أو الحاصل للاسم كائن بالجر وفيهما تقديم معمول الصفة على الموصوف ومنعه البصريون لان الصفة لا تتقدم فكذا فرعها الا فى الضرورة وسهله هنا معها كونه ظرفا قال الاسقاطى وجوزه الكوفيون والزمخشرى اختيارا وخرج عليه وقل لهم فى أنفسهم قولا بليغا بناء على تعليق فى ببليغا أو أن تمييز مبتدأ و بالجر متعلق به وهو الذى سوغه وحصل خبر وللاسم متعلق به أو عكسه أى التمييز بالجر حصل للاسم أو التمييز للاسم حصل بالجر وفيهما تقديم معمول المصدر عليه و يسهله كونه ظرفا وتقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا وهو ممنوع لان الخبر الفعلى لا يتقدم فكذا فرعه لكن جاز هنا للضرورة مع توسعهم فى الظروف على أن الاصح جوازه مطلقا لان المنع فى الخبر لئلا يوهم كون المبتدا فاعلا وذلك منتف مع معموله أفاده الصبان وغيره وقد يقال فى تقديم المعمول الفصل بينه و بين عامله بالمبتدا وهو أجنبى لانه ليس من معمولات الخبر وقد صرحوا فى باب الاشتغال بمنع النصب فى زيد أنت تضرب للفصل المذكور كما سيأتى فكيف يسوغ هذا الاصح مع ذلك الا أن يقال صاحب هذا القول لا يعتبر الفصل المذكور لكونه ليس أجنبيا محضا لعمله فى الخبر مع ان الفعل قوى العمل أو انه لا يمنع الفصل الا مع تأخر الاجنبى والمعمول عن العامل لا مع تقدمها فتأمل فان فيه دقة وأعاريب البيت تنيف على السبعين (قوله علامات الاسم) أى بعضها ولم يستوفها كما يرشد اليه قول الشارح فنها ومنها دون أولها وثانيها اذ بقى منها الاضافة وعود الضمير اليه كعوده على أل الموصولة فى أفلح المتقى ربه والجمع والتصغير وابدال اسم صريح منه نحو كيف أنت أصحيح أم سقيم وموافقة ثابت الاسمية فى لفظه كنزال الموافق للفظ حذام الثابت الاسمية أو فى معناه كقط وعوض وحيث فانها بمعنى الزمن الماضى والمستقبل والمكان وغير ذلك والفرق بين العلامة والتعريف انها تطرد ولا تنعكس أى يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم فالمغلب فيها جانب السبب لانها توافقه فى شق الوجود لا الشرط لمخالفتها له فى الشقين وأما التعريف فيجب اطراده وانعكاسه الا عند من جوز التعريف بالاعم أو الاخص فان قلت سيأتى ان الكلمة اذا لم تقبل هذه العلامات لم تكن اسما فقد لزم من عدمها العدم فكيف تكون علامة قلت لزوم العدم ليس من حيث كونها علامة بل لانه لما انحصرت العلامات كلها كانت مساوية للازمها وهو المعلم والملزوم المساوى يلزم من عدمه العدم كالانسان وقابل الكتابة أما كل علامة بخصوصها فلزوم أخص فلا يلزم من عدمها العدم فتدبر (قوله فنها الجر) عرفوه على أن الاعراب لفظى بالكسرة التى يحدثها عامل الجر وفيه قصور لعدم تناوله ما ينوب عنها الا بذكره ودور لاخذ المعرف فى التعريف وأجيب بأن الجر ذكر لبيان العامل لا لانه جزء من التعريف فلو حذف ما ضر أو هو تعريف لفظى وعلى انه معنوى بأنه تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها (قوله الجر بالحرف والاضافة والتبعية) الصحيح ان الجار هو المضاف لا الاضافة وان العامل فى التابع ليس التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف أو مضاف اذ لا عامل للجر غيرهما حتى فى المجاورة والتوهم كما حققه ابن هشام فى شرح اللمحة ولم يذكر الشارح هذين لندرتهما قال الجلال ومذهب الناظم ان المضاف اليه مجرور بالحرف المقدر فذكر الحرف شامل له الا أن يراعى مذهب غيره (قوله لان هذا لا يتناول الخ) عورض بان الحرف يتناول المبنيات وعن وعلى والكاف الاسميات اذ يستدل على اسميتها به لا بالجر لعدم ظهوره فى كل ما ليس فى الآخر ثم الحرف يدخل على غير الاسم ظاهرا كعجبت من أن قمت فيوقع المبتدئ فى الخطأ والجر وان كان كذلك فى نحو يوم ينفع لكنه ليس ظاهرا فى الفعل حتى يوقع فى الخطأ بخلاف الحرف وقد يراد بالجر الظاهر والمقدر والمحلى فلا يخرج ما ذكر (قوله ومنها التنوين)

ان قام زيد ومثال انفراد الكلام زيد قائم (ص)

(بالجر والتنوين والندا وأل * ومسند للاسم تمييز حصل)

(ش) ذكر المصنف فى هذا البيت علامات الاسم فنها الجر وهو يشمل الجر بالحرف والاضافة والتبعية نحو مررت بغلام زيد الفاضل فالغلام مجرور بالحرف وزيد مجرور بالاضافة والفاضل مجرور بالتبعية وهو أشمل من قول غيره بحرف الجر لان هذا لا يتناول الجر بالاضافة ولا الجر بالتبعية ومنها التنوين وهو أقسام

استشكل عده علامة بان معرفة أقسامه الآتية فرع عن معرفة الاسم اذ لا يعرف كونه للتمكين مثلا الا اذا عرف أن مدخوله اسم معرب منصرف فكيف يكون علامة له وأجيب بان المستدل به مطلق النون الآتية لا خصوص الأقسام وهو لغة مصدر نوّنت أي صوت أو أدخلت نونا على الكلمة نقل اصطلاحا الى نفس النون المدخلة أعني النون الساكنة الزائدة التي تلحق الآخر وصلا لا خطا ووقفا فهو من اطلاق المصدر اما على آلته لان النون يحصل بها التصويت لكونها حرفا أغن أو على المفعول فخرج بالساكنة النون الاولى من ضيفن وأما الثانية فتنوين وبالزائدة نون اذن سواء كتبت ألفا وهو الصحيح أو نونا لعدم زيادتها وبلحوق الآخر نون انكسر ومنكسر وكذا نون اذن لانها نفس الآخر لا لاحقة له وقوله وصلا لبيان الواقع كما قاله يس وبلا خطا الخ تنوين الترنم والغالي الآتيان في الشرح لثبوتهما خطا ووقفا وحذفهما وصلا وانما يطلق عليهما التنوين مجازا للمشابهة الصورية لا يقال يخرج به أيضا تنوين المنصوب لانه يثبت في الخط ألفا الا انا نقول المنفي ثبوت النون بنفسها لا مع بدلها فان قلت حينئذ تدخل النون الخفيفة في نحو لنسفعا لانها ترسم ألفا عند الكوفيين فتكون كتنوين المنصوب سواء أجيب بأن هذا التعريف على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهي خارجة بقيد لا خطا كما خرج به التي في فعل الجماعة والمخاطبة لانها تكتب نونا اتفاقا ومن يراعي مذهب الكوفيين يزيد قيدا لغير توكيد لاخراجها وحذف بعضهم قيد السكون والزيادة لان ما خرج بهما يخرج بما بعدهما **(قوله تنوين التمكين)** ويسمى تنوين التمكن والامكنية لدلالته على تمكن الاسم في باب الاسمية وعدم مشابهته الحرف والفعل وتنوين الصرف لصرفه عن تلك المشابهة **(قوله وهو اللاحق للاسماء المعربة)** أي المنصرفة معرفة كانت أو نكرة ولذا مثل برجل ردا على من جعله للتنكير لبقائه مع زوال التنكير اذا سمي به ودعوى انه زال وخلفه تنوين التمكين تعسف وجوز الرضي كونه تمكينا لكون الاسم منصرفا وتنكيرا لكونه نكرة وبعد التسمية يتمحض للتمكين لكن يعكر عليه ان تنوين التنكير مخصوص بالمبنيات كما في الشرح الأ أن يمنع ذلك فتدبر **(قوله للاسماء المبنية)** أي لبعضها وهو العلم المختوم بويه واسم الفعل واسم الصوت وهو في الاول قياسي وفي الاخيرين سماعي فما سمع منونا وغير منون كصه ومه وحيهل جاز فيه الامران وما سمع منونا فقط كواها بمعنى أتعجب وويها بمعنى أغر فلا يجوز تركه وما سمع غير منون كنزال فلا يجوز تنوينه **(قوله وسيبويه آخر)** أي رجل آخر مسمى بهذا الاسم فهو نكرة لتنوينه **(قوله لجمع المؤنث)** المراد به ما جمع بألف وتاء مزيدتين وان لم يكن مؤنثا ولا سالما **(قوله لانه في مقابلة النون)** معنى ذلك كما قاله الرضي ان كلا من هذا التنوين ونون الجمع قائم مقام تنوين المفرد في الدلالة على تمام الاسم ولا يرد ان مفرد هذا الجمع قد لا ينون كفاطمة لان تنوين ما لا ينصرف مقدر فهو قائم مقامه وكذا يقال في جمع المذكر الذي لا ينون مفرده كابراهيمون والدليل على انه للمقابلة لا للتنكير ثبوته في المعربات ولا للتمكين ثبوته فيما لا ينصرف منه وهو ما سمي به مؤنث كاذرعات وتنوين التمكين لا يجامع منع الصرف وفيه كما قاله الصبان أن من ينون المسمى به ينظر الى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما أن من يمنعه الصرف ينظر الى ما بعدها ومن يجره بالكسرة ولا ينونه يعتبر الحالتين ولذا أسقط صاحب اللب هذا القسم ووجهه شارحه بدخوله في التمكين **(قوله وتنوين العوض)** اضافة بيانية ويقال تنوين التعويض باضافة المسبب الى سببه **(قوله وأتى بالتنوين عوضا عنه)** أي وكسرت اذ على أصل التخلص من الساكنين لا كسرة اعراب بالاضافة خلافا للاخفش لبقاء افتقارها الى الجملة معنى ولا يضر حذفها لفظا كحذف الصلة للدليل كقوله

نحو الألى فاجمع بجمو * علك ثم وجههم الينا

أي الألى عرفوا بالشجاعة ولقيام التنوين مقامها فكأنها مذكورة ولو سلم ففيها سبب آخر وهو الشبه

تنوين التمكين وهو اللاحق للاسماء المعربة كزيد ورجل الا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات والا نحو جوار وغواش وسيأتي حكمهما * وتنوين التنكير وهو اللاحق للاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها نحو مررت بسيبويه وسيبويه آخر * وتنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو مسلمات لانه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كمسلمين * وتنوين العوض وهو على ثلاثة أقسام عوض عن جملة وهو الذي يلحق اذ عوضا عن جملة تكون بعدها كقوله تعالى وأنتم حينئذ تنظرون أي حين اذ بلغت الروح الحلقوم فحذف بلغت الروح الحلقوم وأتى بالتنوين عوضا عنه وقسم يكون عوضا عن اسم

الوضى واضافة حين اليها من اضافة الاعم للاخص كشجر أراك وفاقا للدماميني لان الحين مطلق زمن واذ زمن مقيد بما اضاف اليه ومثلها يومئذ (قوله وهو اللاحق لكل) أى ولبعض قال فى التصريح والتحقيق انه تنوين صرف يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها اه ويمكن الجمع بانه للتمكين لصرف مدخوله مع كونه عوضا عن المضاف اليه (قوله لجوار) جمع جارية تطلق على السفينة والشمس لجريهما فى البحر والفلك وعلى نعمة الله لجريها على عباده وعلى فتية النساء كما فى القاموس أى لجريها فى حاجتها مثلا فهى فى الاصل صفة ثم جرت مجرى الاسماء وغلبت فى الاخير وظاهر القاموس اطلاقها على المرأة وان كانت حرة وهو كثير فى استعمال العرب فتخصيصها بالامة عرف طارئ منشؤه حديث لا يقل أحدكم عبدى ولا أمتى فان العبد والامة لله وليقل غلامى وجاريتى أو كما قال صلى الله عليه وسلم (قوله ونحوهما) أى من كل اسم منقوص منع الصرف جمعا كما مثل أو مفردا كاعيم تصغير أعمى فانه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل لانه كادحرج وأبيطر وكون تنوينه عوضا عن حرف هو مذهب سيبويه والجمهور والراجح بناؤه على تقدم الاعلال لتعلقه بجوهر الكلمة على منع الصرف الذى هو حال من أحوالها فالاصل جوارى وأعيمى بتنوين الصرف حذفت ضمة الرفع وكسرة الجر لثقلهما على الياء ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم التنوين لوجود صيغة الجمع فى الاول ووزن الفعل فى الثانى تقديرا لان الياء لحذفها لعلة كالثابتة ولذا يقدر عليها الاعراب لا على ما قبلها فلما زال التنوين خيف من رجوع الياء لزوال مانعها وهو التنوين فعوضوا عنها تنوينا لينقطع طمع رجوعها وبعضهم بناه على تقدم منع الصرف فأصله جوارى بلا تنوين حذفت الضمة لثقلها على الياء وكذا فتحة الجر لنيابتها عن ثقيل ثم الياء للتخفيف وعوض عنها التنوين وانما لم يراع جره بالفتحة على الاول كهذا لانه لا يمنعه الا بعد الاعلال ومذهب المبرد والزجاج انه عوض عن حركة الياء بناء على تقديم منع الصرف ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع تنوين العوض وبقى مذهب رابع للاخفش وهو انه تنوين صرف لزوال صيغة مفاعل ونحوها بحذف الياء فصار كايان وسلام وعلى هذا قراءة وله الجوار بضم الراء (قوله رفعا وجرا) وأما النصب فيظهر على الياء لخفته (قوله يلحق القوافى) أى فى لغة تميم وقيس بدلا عن حرف المد والقافية آخر البيت وهى من الحرف المحرك قبل أول ساكنين يقعان فى الآخر الى انتهاء البيت على الصحيح (قوله المطلقة بحرف علة) أى التى أطلقت عن السكون فتحركت وامتد بها الصوت بسبب حرف علة يقع فى آخرها (قوله أقلى اللوم) قائله جرير وأقلى بكسر اللام أمر للمؤنثة واللوم بفتح اللام العذل والتعنيف وعاذل منادى مرخم عاذلة وأصبت بفتح الهمزة وضم التاء أى ان نطقت بالصواب فلا تنكريه بل قولى لقد الخ أو بكسر التاء أى ان أردت أنت النطق بالصواب بدل اللوم فقولى وجواب الشرط محذوف يفسره فقولى ولقد أصابن مقول القول والشاهد فى العتابن وأصابن اذ أصلهما العتابا وأصابا عوض التنوين عن المد وقصر الشاهد على الثانى لكونه هو القافية مردود بان البيت المقفى ينزل كل من شطريه منزلة البيت الكامل كما بين فى العروض (قوله لترك الترنم) أى لان هذه النون قطعت مد الصوت بالروى الذى هو الترنم فتسميتهما بذلك على حذف مضاف وقيل لان الترنم يحصل بالنون نفسها لكونها حرفا أغن وليس الترنم خصوص المد المذكور (قوله أزف الترحل الخ) ساقط فى نسخ وقائله زياد بن معاذ الشهير بالنابغة لنبغه بالشعر بغتة بعد تعذره عليه وأزف بالزاى والفاء وروى أفد بالفاء والدال المهملة وكلاهما بوزن فهم وبمعنى قرب والترحل أى الرحيل فاعله والركاب اسم جمع للابل التى يسار عليها واحدها راحلة ولا واحد لها من لفظها كما فى الصحاح وقيل واحده ركوبة كما مر ولما نافية وتزل بضم الزاى مضارع زال التامة بمعنى تذهب والرحال جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزله ولعل المراد بها الخيم التى تحمل على الابل أو ان الباء بمعنى من وكأن مخففة من الثقيلة واسمها محذوف أى وكأنها

وهو اللاحق لكل عوضا عما تضاف اليه نحو كل قائم أى كل انسان قائم فحذف انسان وأتى بالتنوين عوضا عنه وقسم يكون عوضا عن حرف وهو اللاحق لجوار وغواش ونحوهما رفعا وجرا نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار فحذفت الياء وأتى بالتنوين عوضا عنها وتنوين الترنم وهو الذى يلحق القوافى المطلقة بحرف علة كقوله
أقلى اللوم عاذل والعتابن *
وقولى ان أصبت لقد أصابن
يجىء بالتنوين بدلا من الالف لترك الترنم وكقوله
أزف الترحل غير أن ركابنا
لما تزل برحالنا وكأن قدن *

قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع أي قرب الرحيل لكن ركابنا لم تذهب مع عزمنا عليه والشاهد في قدن حيث أبدلت النون من الياء اذ أصله قدي بكسر الدال واشباعها للروي وفيه شاهد آخر وهو حذف الفعل بعد قد (قوله الغالي) من الغلو وهو الزيادة ومجاوزة الحد لانه زائد على الوزن في آخر البيت للترنم بالنون أو ليؤذن بالوقف اذا الشعر المسكن آخره للوزن لا يدري أفيه واقف أنت أم واصل فهو كالخزء بجمتين وهو زيادة أربعة أحرف فاقل في أوله (قوله المقيدة) أي التي يكون رويها حرفا صحيحا ساكنا كما (قوله وقاتم الاعماق الخ) قاله رؤبة بن العجاج وبعده * مشتبه الاعلام لماع الخفقن * أي ورب مكان قاتم الاعماق أي مظلم النواحي من القتام وهو الغبار والاعماق ما بعد من أطراف المفازة مستعار من عمق البئر والخاوي الخالي والمخترق بفتح الراء الطريق الواسع لان المار يخترقه ومشتبه الاعلام أي مختلط العلامات ولماع الخفقن أي شديد لمعان البرق من قولهم خفق البرق خفقا وخبر مجرور رب محذوف أي قطعته مثلا كما في العيني وقيل مذكور بعد في القصيدة والشاهد ادخال النون بعد القاف الساكنة للوزن فيحتاج لتحريكها تخلصا من السكونين قال في التصريح والمشهور كسر ما قبله كصه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه اهـ ولا يبعد أن يخص هذا الخلاف بالمبني أصالة كالحرف أما الاسم والفعل المعربان فيحركان بما يقتضيه الاعراب كالكسر هنا والضم في البيت الآتي فتأمل (قوله وظاهر كلام المصنف الخ) قد علمت أن تسميتهما تنوينا مجاز فلا تشملهما عبارته لان الشيء اذا أطلق انما ينصرف لحقيقته وبقي من الاقسام التنوين للحكاية كان تسمي رجلا بعاقلة فيمنع الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي وتنوينه حينئذ لحكاية أصله وللضرورة وهو قسمان تنوين ما لا ينصرف والمنادى المفرد في الشعر وللتناسب كقراءة سلاسلا وأغلالا وللشذوذ في هؤلاء وجعل ابن هشام الحكاية والضرورة مبيحين للصرف ولاعراب المنادى ويمكن مثله في التناسب لكن خالفه الدماميني وجعلها أقساما مستقلة غير الصرف وأما الشاذ فاختار المصنف انه كنون ضيفن كثر به اللفظ وليس بتنوين وقد جمعها المصنف بقوله

أقسام تنوينهم عشر عليك بها * فان تقسيمها من خير ما حوزا

مكن وعوض وقابل والمنكر زد * رنم أو احك اضطرر غال وما همزا

قيل أشار باضطرر للضروري بقسميه وبما همز للشاذ وقوله زد تكملة ولا يبعد انه أشار للتناسب فتدبر (قوله يختص به) الباء داخلة على المقصور فالتنوين مقصور على الاسم لان معانيه الاربعة لا توجد في غيره (قوله فيكونان في الاسم) ذكر الشارح مثال الترنم في الثلاثة والغالي في الاسم ومثاله في الفعل كقوله

أحار بن عمرو كأني خمرن * ويعدو على المرء ما يأتمرن

وفي الحروف

قالت بنات العم يا سلمى وانن * كان فقيرا معدما قالت وانن

(قوله النداء) هو بضم النون وكسرها مع المد والقصر وكلها سماعية ما عدا الكسر مع المد لانه مصدر نادى ومصدر فاعل الفعال وحقيقته طلب الاقبال بيا أو احدى أخواتها وانما اختص بالاسم لان المنادى مفعول به وهو لا يكون الا اسما وأما دخول يا على الحرف في نحو يا ليت قومي يعلمون يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وعلى الفعل في قراءة الكسائي ألا يا اسجدوا بتخفيف الا فلمجرد التنبيه ولا يلزم ذكر المنبه بل تكفي ملاحظته عقلا وقيل المنادى محذوف تقديره يا هؤلاء مثلا (قوله والالف واللام) أي المعرفة كالرجل أو الزائدة كالحرث وطبت النفس دون الموصوله لدخولها على المضارع اختيارا عند

والتنوين الغالي وأثبته الاخفش وهو الذي يلحق القوافي المقيدة كقوله * وقاتم الاعماق خاوي المخترقن *

وظاهر كلام المصنف أن التنوين كله من خواص الاسم وليس كذلك بل الذي يختص به الاسم انما هو تنوين التمكين والتنكير والمقابلة والعوض وأما تنوين الترنم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف ومن خواص الاسم النداء نحو يا زيد والالف واللام نحو الرجل

ونظمها العلامة الامير مع الاشارة لامثالها بقوله

مكن بزيد وايه نكرنه كذا * قابل بجمع لتأنيث وقد سلما

عوض جوار اذ رنم بطالقه * غال ان أو بصرف الشعر ما حرما

كذا نداء بتنوين كيا مطر * والحكي ما شذ تلك العشر فافهما * اهـ من هامش نسخة المؤلف

الناظم والاستفهامية لدخولها على الماضي في نحو أل فعلت بمعنى هل فعلت (قوله والاسناد اليه) قال ابن هشام هو أنفع العلامات لانه دل على اسمية نحو الضمائر كتاء ضربت وما الاستفهامية في نحو الحاقة ما الحاقة والموصولة في نحو انما صنعوا كيد ساحر ان قدر العائد أي صنعوه والا فهي حرف مصدري أي ان صنعهم وفيه علامة أخرى وهي عود الضمير اليها وليست انما أداة حصر لانه كان يجب نصب كيد بصنعوا مع انه خبر ان فان قلت قد ورد الاسناد الى الفعل في نحو تسمع بالمعيدي خير من أن تراه وقوله تعالى ومن آياته يريكم البرق وقولهم زعموا امطية الكذب والى الحرف نحو من حرف جر أجيب بان الاسناد في الاخيرين لقصد اللفظ وهو اسم قطعا فان الكلمة اذا أريد لفظها كانت اسما له ومدلولها اللفظ الواقع في التراكيب فاذا قيل ضرب فعل ماض فالحكم بالفعلية ليس على اللفظ الذي في هذا التركيب والا لنافى كونه اسما مسندا اليه بل على مدلوله الواقع في نحو ضرب زيد وكذا من حرف جر وأما نحو ضرب ثلاثي فيصح كون الحكم على هذا اللفظ بخصوصه أو على مدلوله الذي في ضرب عمرو مثلا والمشهور تسمية هذا الاسناد لفظيا لان الحكم فيه على اللفظ لكن يصح تسميته معنويا أيضا لان المحكوم عليه مدلول اللفظ كما سيأتي ايضاحه آخر الباب وأما تسمع ويريكم فسبوكان بمصدر مع أن محذوفة وقد روى أن تسمع على الاصل وحذف أن مع رفع الفعل كما هنا قياسي وقيل سماعي وأما مع نصبه باضمارها كما روى به تسمع فشاذ في مثله لعدم مقتضى الاضمار لكن سهله وجودها فيما بعده كما في قوله

ألا أيها ذا الزاجري أحضر الوغى * وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

بنصب أحضر وقيل يريكم صفة لمبتدا محذوف أي آية يريكم بها البرق لانه المبتدأ كما في قوله

وما الدهر الا تارتان فمنهما * أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح

على رواية رفع أموت أي منهما تارة أموت فيها وأكدح مضارع من الكدح وهو التعب حال من فاعل أبتغي وأجيب أيضا بان الفعل قد يراد به جزء معناه المستقل وهو الحدث فيكون اسما كالمصدر ويعامل معاملة الاسماء أي من غير حاجة الى حذف أن أو اضمارها فيسند اليه كالمثال والآية ويكون في محل جر بالاضافة كهذا يوم ينفع ونحو ذلك ويرد هذا الجواب قول الشنواني ان قلت لم أطبقوا على تأويله مع صدوره عمن يوثق بعربيته وهلا قالوا انه فعل وقع مبتدأ قلت لاجماعهم على ان الحدث المدلول عليه بالفعل لا يكون الا مسندا أبدا فجعله مسندا اليه خرق لاجماعهم اه وأما يوم ينفع فمن مواضع سبك الجملة بلا سابك لاضافة اسم الزمان اليها ومنها باب التسوية فتدبر (قوله واستعمل المصنف أل الخ) مقتضاه ان التعبير بالألف واللام هو الاصل وهو مبني على ان المعرف اللام وحدها والهمزة زائدة للوصل أما على كون الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال فاللائق التعبير بأل لان ثنائي الوضع ينطق بمسماه لا باسمه بخلاف الاحادي وأما على كون الهمزة زائدة معتدا بها في الوضع فيعبر بأل نظرا للاعتداد بها وهو الاقيس وبالالف واللام نظرا لزيادتها وقد استعمل سيبويه العبارتين أفاده المرادي وأل في كلامه بقطع الهمزة لانها اسم لقصد لفظها وحق الاسم قطع همزته الا ما استثنى (قوله واستعمل مسندا الخ) أي فأقام المفعول مقام المصدر وحذف صلته وهي اليه اعتمادا على التوقيف كما قاله ابن الناظم ولم يجعل للاسم صلته لئلا يلزم جهل من له التمييز ولا متنازعا فيه لان المصنف لا يراه في المعمول المتوسط كالمتقدم لكن جعله اسم مفعول أولى من هذا التكلف أي من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هي مسندا اليها ولو صحت المصدرية لكان هو بنفسه مصدرا الا أنه من اقامة المفعول مقامه لان الزائد على الثلاثة يأتي مصدره وزمانه ومكانه بلفظ مفعوله ولذا أجيز في قوله تعالى رب أنزلني منزلا مباركا كون منزلا مفعولا مطلقا أو حالا أو ظرفا (قوله بتا فعلت) اعلم ان ما كان من حروف الهجاء مختوما بألف يجوز قصره ومده اجماعا كما في الهمع لكن تتعين هنا قصرتا

والاسناد اليه نحو زيد قائم فمعنى البيت حصل للاسم تمييز عن الفعل والحرف بالجر والتنوين والنداء والالف واللام والاسناد اليه أي الاخبار عنه واستعمل المصنف رحمه الله أل مكان الالف واللام وقد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدمين وهو الخليل واستعمل مسند مكان الاسناد له (ص) (بتا فعلت

(قوله صفة لمبتدا) أي وشرط حذف الموصوف بالجملة موجود وهو كونه بعض اسم مجرور بمن أو في على حد منا ظعن ومنا أقام أي منا فريق ظعن اه منه

للضرورة

وأتت و يا افعلي * ونون أقبلن فعل ينجلي (ش ثم ذكر المصنف ان الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء فعلت والمراد بها تاء الفاعل وهي المضمومة للمتكلم نحو فعلت والمفتوحة للمخاطب نحو تباركت والمكسورة للمخاطبة نحو فعلت و يمتاز أيضا بتاء أتت والمراد بها تاء التأنيث الساكنة نحو نعمت وبئست فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للاسماء فانها تكون متحركة بحركة الاعراب نحو هذه مسلمة ورأيت مسلمة ومررت بمسلمة ومن اللاحقة للحرف نحو لات وربت وثمت وأما تسكينها مع رب وثم فقليل نحو ربت وثمت و يمتاز أيضا بياء افعلي والمراد بها ياء الفاعلة وتلحق فعل الأمر نحو اضربي والفعل المضارع نحو تضربين ولا تلحق الماضي وانما قال المصنف و يا افعلي ولم يقل ياء الضمير لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم وهي لا تختص بالفعل بل تكون فيه نحو أكرمني وفي الاسم نحو غلامي وفي الحرف نحو اني بخلاف ياء افعلي فان المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدم وهي لا تكون الا في فعل ومما يمتاز به الفعل نون أقبلن والمراد بها نون التوكيد خفيفة كانت نحو قوله تعالى لنسفعا أو ثقيلة نحو قوله تعالى لنخرجنك يا شعيب فمعنى البيت ينجلي الفعل بتاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة وياء الفاعلة ونون التوكيد (ص)

سواهما الحرف كهل وفي ولم * فعل مضارع يلي لم كيشم

للضرورة وهي مضافة الى فعلت بفتح التاء كما هو الرواية و يجوز غيره وأتت معطوف عليها بتقدير مضاف أي و بتاء أتت وأما عطفه على فعلت فيوهم اتحاد التاءين مع أنهما نوعان متباينان الا أن يجعل من استعمال المشترك وهو تأبى معنييه أفاده ابن قاسم وفعل مبتدأ خبره ينجلي و بتا متعلق به وقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدا للضرورة على ما مر قال الاشموني ومسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس كتمرة خير من جرادة وفيه أن العلامات لا تميز الا ما في الخارج والجنس وهو الماهية الذهنية لا يوجد خارجا على التحقيق ولا في ضمن الفرد ولو قلنا بهذا وكان المراد الجنس في ضمن بعض الافراد لكان حاصله ان المتميز هو الافراد لان الحكم على شئ باعتبار شئ آخر حكم على الشئ الآخر فاذا لا دخل للجنس في التسويغ بخلاف تمرة خير من جرادة لان الحكم بالخيرية انما هو على الجنس من حيث هو فالاحسن ان المسوغ التنويع لانه نوع من الكلمة ولعل هذا مراد المعرب بجعله المسوغ كونه قسيما للمعرفة أعني الاسم والحرف فقوله للمعرفة بيان للواقع لا شرط في التسويغ كما يعلم مما يأتي وقيل المسوغ خروجه مخرج الجواب لمن قال أفعل ينجلي بشئ أو كونه فاعلا في المعنى (قوله والمراد بها تاء الفاعل الخ) أي لا خصوص المفتوحة مثلا ففيه مجاز مرسل أو كناية من ذكر الملزوم وهو فعلت وارادة لازمه وهو الفاعل فكانه قال بتاء الفاعل وكذا قوله يا افعلي ونون أقبلن والمراد بالفاعل من أسند اليه فعل على جهة القيام به أو الوقوع منه ثبوتا أو نفيا لا الفاعل اللغوي وهو من أوجد الفعل لئلا تخرج تاء نحو مت وما ضربت ولا الاصطلاحي لئلا تخرج تاء كان وأخواتها و يلزم الدور بأخذه في تعريف الفعل ثم أخذ الفعل في تعريفه بانه الاسم المسند اليه فعل ولا ترد التاء في نحو ما ضرب الا أنت لانها ليست تاء الفاعل بل الدال عليه اما مجموع أنت لا التاء وحدها أو أن فقط والتاء حرف خطاب على الصحيح (قوله الساكنة) أي أصالة وان تحركت لعارض نحو قالت امة بنقل ضمة الهمزة الى التاء في قراءة ورش وقالت امرأة العزيز بكسرها للساكنين وقالتا أتينا طائعين بفتحها للالف وانما اختصت الساكنة بالفعل ليعتدل ثقله بخفة السكون (قوله فقليل) أي فلا ترد لان القليل لا حكم له وأجيب أيضا بانها لتأنيث اللفظ والمراد هنا تأنيث الفاعل (قوله ياء الفاعلة) أي ولو مع المضارع لا خصوص الامر كامر و بهذه الياء مع الدلالة على الطلب يعلم ان كلا من هات وتعال فعل أمر لا اسمان له فهما مبنيان على حذف الياء والالف كارم واخش (قوله نون التوكيد) ودخولها في اسم الفاعل شاذ كما سيأتي فلا يرد ﴿تنبيه﴾ بقي مما ذكره من علامات الفعل لم الآتية ومثلها باقي الجوازم وزاد في التسهيل اتصاله بضمير الرفع البارز ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية و بهذه تعرف فعلية أفعل التعجب وزاد ابن الحاجب قد والسين وسوف وابن فلاح في مغنيه النواصب ولو وأحرف المضارعة اه نكت (قوله سواهما) خبر مقدم لا مبتدأ لان الحرف هو المحدث عنه وهي بمعنى غير ورفعها مقدر على الالف بناء على الراجح من خروجها عن الظرفية أما على انها في محل نصب على الظرفية الاعتبارية دائما فتتعلق بمحذوف هو الخبر كما سيتضح في الاستثناء قيل لا فائدة لهذه الجملة لانه علم من قوله واسم وفعل الخ ان كلا منها غير الآخرين ورد بأنه على حذف مضافين أي سوى قابلي علاماتهما ففيه اشارة الى أن علامة الحرف عدم القبول وهذا لم يعلم مما تقدم وقيل هي تمهيد لتقسيمه الى الثلاثة أقسام (قوله فعل مضارع الخ) شروع في تقسيم الفعل وعلامات كل قسم بعد ذكر العلامات مجملة و بدأ بالمضارع لشرفه بمضارعة الاسم والاتفاق على اعرابه وثنى بالماضي للاتفاق على بنائه وختم بالامر للاختلاف في وجوده فانه عند الكوفيين من المضارع لا قسم برأسه (قوله كيشم) خبر لمحذوف أي وذلك كيشم بفتح الشين مضارع شممت الطيب من باب فرح على الافصح لا علم كما قيل لانه

لا يوافقه فى المصدر وحكاه الفراء وغيره من باب نصر والاولى تتعين هنا فعالسناد التوجيه وهو اختلاف حركة ماقبل الروى المقيد وترك شد ميميه للضرورة ويجوز كونه مضارع شام البرق يشامه اذا رآه حذفت ألفه حكاية لحالة جزمه (قوله وماضى الافعال) أى الماضى منها مفعول مقدم لمز أمر من مازه يميزه كباعه يبيعه بمعنى ميزه وبالتاء متعلق به وأل فيها للعهد الذكرى أى التاء المتقدمة بنوعيها استعمالا للمشترك فى معنييه لا للجنس لئلا تدخل تاء الاسماء (قوله وسم) بكسر السين أمر من وسمه يسمه كوعده يعده اذا علمه بشد اللام وبالنون متعلق به وفعل الامر مفعوله وأمر نائب فاعل لمحذوف يفسره فهم لان أداة الشرط لا يليها الا الفعل والمراد به الامر اللغوى وهو الطلب فلا دور فى جعله علامة فعل الامر الاصطلاحى وجواب الشرط محذوف وجوبا أى فسمه بالنون لا جوازا كما قيل لما نص عليه فى المغنى انه يجب حذف الجواب ان تقدم على الشرط أو اكتنفه ما يدل عليه أى مع كون فعل الشرط ماضيا نحو هو ظالم ان فعل وانا ان شاء الله لمهتدون (قوله والامر) مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر ومن جعل هو اسم جوابا حذفت فاؤه للضرورة فقد سها عن قاعدة متى تقدم المبتدأ على الشرط فان اقترن مابعدهما بالفاء أو صلح لمباشرة الاداة كان جوابا والخبر محذوفا والا كان خبرا والجواب محذوفا كما هنا أفاده الحفنى وغيره قال الصبان والمتجه كما فى المغنى ان الخبر فى الحالة الاولى هو مجموع الشرط وجوابه لا محذوف ثم هذه القاعدة محمولة على السعة لجواز حذف الفاء للضرورة وقد جوز صاحب المغنى فى قول ابن معطى * اللفظ ان يفد هو الكلام * أن يكون هو الكلام جوابا حذفت فاؤه للضرورة وجملة الشرط وجوابه خبر اللفظ وان يكون خبرا والجواب محذوفا فكذا يجوز مثله هنا ولا سهو اهـ قلت والله أعلم بيت ابن معطى تلزمه الضرورة على كل حال اذ جملة هو الكلام ان جعلت جوابا كان فيه ضرورة حذف الفاء أو خبرا كان فيه ضرورة حذف الجواب اذ شرط حذفه اختيارا مضى فعل الشرط لفظا أو معنى كما سيأتى فلا مرجح لاحدهما وحذف الجواب هنا اختيارى لمضى شرطه معنى فكيف يعدل عنه الى الاضطرارى فما قاله الحفنى هو المتعين فلا تكن أسير التقليد وبالله التوفيق والمراد الامر اللغوى وهو الطلب لا فعل الامر لئلا ينافيه الحكم عليه بانه اسم وفيه حذف مضاف أى ودال الامر أى الدال عليه بنفسه فخرجت لام الامر لان دلالة الحرف بغيره (قوله محل) مصدر ميمى بمعنى الحدث أى حلول أو بمعنى المكان وهو أولى لاحتياج الاول لتقدير مضاف أى قبول حلول وفيه متعلق به وان كان اسم المكان لا يعمل لان الظرف تكفيه رائحة الفعل وللنون خبر كان أو عكسه وهو أظهر على جعل محل مصدرا (قوله نحو صه الخ) الاولى التمثيل بنزال ودراك لان اسمية ماذكر معلومة من التنوين (قوله وحيهل) فيها ثلاث لغات سكون اللام وفتحها بلا تنوين ومنونة وكلام الناظم يحتمل الاولين وكذا الثالث على لغة ربيعة من الوقف على المنصوب المنون بالسكون (قوله بخلوه من علامات) أى من قبول شئ منها فعلامته عدم القبول ولا يرد ان العدم لا يصلح علامة للوجودى كما صرح به لانه فى العدم المطلق وهذا مقيد وكون بعض العلامات المجعول عدمها علامة له حروفا لا يوجب الدور لان جعلها علامات ليس بعنوان حرفيتها بل بعنوان كونها ألفاظا معينة وهذا التعريف لما يسمى كلمة بقرينة أن الحرف من أقسامها فلا تدخل فيه الجملة وان كانت لا تقبل العلامات لانها لا تسمى كلمة فى الاصطلاح بقى أن يقال ان أريد بالعلامات التى لا يقبلها الحروف التسع المذكورة هنا فقط دخل فيه ماليس منه اذ لنا ألفاظ لا تقبلها وليست حروفا كقط وعوض ونزال ودراك وان أريد المذكورة هنا وغيرها كان فيه حوالة على مجهول ويجاب باختيار الاول ويكون تعريفا بالاعم وأجازه المتقدمون لافادة التمييز فى بعض الافراد فهو أخف من جهل الجميع وسهله الاعتماد على التوقيف الذى لا يستغنى عنه المبتدئ على ان المراد بقبول العلامات مايعم قبول اللفظ لها بنفسه أو بمرادفه أو بمعنى معناه وقط وعوض

وماضى الافعال بالتامز وسم * بالنون فعل الأمر ان أمر فهم
والامر ان لم يك للنون محل * فيه هو اسم نحو صه وحيهل
(ش) يشير الى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخلوه من علامات الاسماء ومن علامات الافعال ثم مثل بهل وفى ولم منبها على أن الحرف ينقسم الى قسمين مختص وغير مختص

فاشار بهل الى غير المختص وهو الذى يدخل على الاسماء والافعال نحو هل زيد قائم وهل قام زيد وأشار بفي ولم الى المختص وهو قسمان مختص بالاسماء كفي نحو زيد فى الدار ومختص بالافعال كلم نحو لم يقم زيد * ثم شرع يبين أن الفعل ينقسم الى ماض ومضارع وأمر فجعل علامة المضارع صحة دخول لم عليه كقولك فى يشم لم يشم وفى يضرب لم يضرب واليه أشار بقوله * فعل مضارع يلى لم كيشم * ثم أشار الى ما يميز الفعل الماضى بقوله * وماضى الافعال بالتامز * أى ميز ماضى الافعال بالتاء والمراد بها تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة وكل منهما لا يدخل الا على ماضى اللفظ نحو تباركت ياذا الجلال والاكرام ونعمت المرأة هند وبئست المرأة دعد ثم ذكر فى بقية البيت أن علامة فعل الامر قبول نون التوكيد والدلالة على الامر بصيغته نحو اضربن واخرجن فان دلت الكلمة على أمر ولم تقبل نون التوكيد فهى اسم فعل والى ذلك أشار بقوله

(والامر ان لم يك للنون محل * فيه هو اسم نحو صه وحيهل)

فصه وحيهل اسمان وان دلا على الامر لعدم قبولهما نون التوكيد فلا يقال صهن ولا حيهلن وان كانت صه بمعنى اسكت وحيهل بمعنى أقبل فالفارق بينهما قبول نون التوكيد وعدمه نحو اسكتن وأقبلن ولا يجوز ذلك فى صه وحيهل

يقبلان الاسناد اليهما بمرادفهما وهو الزمن الماضى والمستقبل فان قولك ما فعلته قط فى قوة قولك الزمن الماضى ما فعلت فيه ونزال تقبلها اما بمرادفها وهو المصدر بناء على أن مدلول اسم الفعل الحدث أو بمعنى معناها بناء على أن مدلوله لفظ الفعل فتدبر (**قوله** فاشار بهل الى غير المختص) هى فى الاصل تختص بالفعل لكونها بمعنى قد كما هى فى هل أتى على الانسان حين ولما عرض لها افادة الاستفهام تطفلا على الهمزة دخلت على الجملتين مثلها لكن مع وجود الفعل فى الكلام لا تدخل على الاسم وان كان معمولا لفعل مضمر بل لا بد من معانقتها له لفظا عند سيبويه فلا يجوز هل زيدا أخرج ولا هل زيدا رأيته وبالاولى هل زيد ارأيت بلا ضمير وذلك لانها اذا لم تر الفعل فى حيزها تسلت عنه ذاهلة والا حنت اليه لسابق الالفة ولم ترض الا بمعانقته لفظا واكتفى الكسائى بوليها الفعل المضمر فاجاز الاولين دون الثالث (**قوله** وكل منهما الخ) وبهاتين التاءين رد على من زعم من البصريين حرفية ليس حملا على ما النافية وعلى من زعم من الكوفيين حرفية عسى حملا على لعل وبالثانية رد على من زعم من الكوفيين اسمية نعم وبئس مستدلا بدخول الجار عليهما فى نحو ماهى بنعم الولد لان قبول التاء نص فى الفعلية وأما الجار فداخل على مقدر أى ماهى بولد مقول فيه نعم الولد كما سيأتى فى بابه (**قوله** تباركت الى قوله نعمت المرأة) فيه اشارة الى ما صرح به فى شرح الكافية من أن تاء الفاعل تنفرد فى تبارك كتاء التأنيث فى نعم وبئس لكن فى البجائى على الآجرومية انه يقال تباركت أسماء الله ورد التصريح له بان اللغة لا تثبت بالقياس يرد بأن القياس نقل اسم المعنى الى معنى آخر لجامع بينهما وهذا ليس كذلك بل ادخال علامة فى فعل يصلح لها أفاده الصبان * قلت والله أعلم لعل المصنف راعى ان معنى تبارك التنزيه البليغ الذى لا يليق بغيره تعالى فمنع التاء لامتناع التأنيث فى جانبه تعالى ولما لاحظ البجائى أن ذلك التنزيه يكون لاسمائه وصفاته أيضا أجازها باعتبار الجلة فتأمله فانه نفيس جدا وبه يرد ما فى التصريح (**قوله** فان دلت الكلمة الخ) مثله ان دلت على معنى المضارع ولم تقبل لم فهى اسم فعل مضارع كأوه وأف أى أتوجع وأتضجر وان دلت على الماضى ولم تقبل التاء لذاتها فهى اسم فعل ماض كهيهات وشتان أى بعد وافترق فان لم تقبلها لعارض فلا يضر كفعلى التعجب والاستثناء وحبذا فى المدح لعروض ذلك من استعمالها كالامثال التى لا تغير قال ابن غازى ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال

وما يكن منها لذى غير محل * فاسم كهيهات ووى وحيهل

أى وما يكن من الكلمات الدالة على معانى الافعال غير محل لهذه العلامات فاسم الخ (**قوله** وان كانت صه بمعنى اسكت) أى مدلولها لفظ اسكت بناء على أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل لا معناه وهو الراجح وبيانه ان كل لفظ مستعمل اسما كان أو غيره له وضعان وضع قصدى به يدل على معناه كدلالة زيد على الذات المخصوصة ودلالة ضرب على الحدث والزمان ووضع تبعى به يدل على لفظه الواقع فى التراكيب فيكون علما عليه ولكون هذا الوضع تبعيا لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال ان وضع لها وضعا قصديا أسماء أخر غير ألفاظها تطلق ويراد بها ألفاظ الافعال لكن من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الافعال فصه مثلا مدلوله لفظ اسكت باعتبار دلالته على طلب السكوت بخلاف اسكت اذا قصد لفظه فانه يكون مدلوله لفظ اسكت الواقع فى التراكيب من حيث كونه لفظا مركبا من س ك ت لا باعتبار معناه ولهذا كان اسم الفعل كلاما تاما بخلاف هذا كذا حققه التفتازانى فى حواشى الكشاف والله أعلم

﴿المعرب والمبنى﴾

﴿المعرب والمبنى﴾ (ص)

أى من الاسم والفعل ومن قصره على الاسم وجعل قوله * وفعل أمر ومضى بنيا * الخ استطرادياً فقد تعسف وأل فيهما اسم موصول يظهر اعرابها على الوصف صلتها بطريق العارية منها لكونها بصورة الحرف والوصف نفسه لا محل له لكونه صلة فى معنى الجملة وهذا قبل جعلهما ترجمة أما بعده فهى معرفة لانسلاخه خوطا عن الوصفية وصيرورته كالاسم الجامد وكذا يقال فيما شابهه كالموصول والمفعول المطلق وأخرهما عن شرح الكلام لتقدمه عليهما تعقلا كتقدم الجسم على العرض القائم به وان كانت العرب لم تنطق به ولم تعرفه خاليا عن الاعراب وقدمهما على الاعراب الآتى فى قوله والرفع والنصب الخ مع ان المشتق فرع المصدر قيل لتقدم المحل على الحال وقيل لانه لم يبينهما من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء بالفعل بل من حيث قبولهما او بيان سبب القبول كشبه الحرف وعدمه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه لان من عرف قابل الاعراب وغير قابله توجه الى معرفته فبين أولا القابل ثم المقبول أفاده سم والاعراب لغة له معان كالابانة والتحسين والازالة واصطلاحا ماسيأتى فى المتن ويطلق أيضا على تطبيق الكلام على قواعد العربية كما نص عليه الدماميني على المغنى وغيره ومنه قولهم اعرب جاء زيد وهذا الاطلاق اصطلاحى أيضا لان العرب لم تكن تعرف تلك القواعد ولا تطبيق الكلام عليها وانما تنطق به مطابقا لها سجية أفاده الامير (قوله والاسم منه معرب) مذهب الزمخشرى فى من التبعيضية انها اسم بمعنى بعض فهى مبتدأ ثان ومعرب خبره أو هى جار ومجرور خبر لمعرب والجملة على كل خبر الاسم وقوله ومبنى أى ومنه مبنى فاعرابه كذلك والاسم منحصر فيهما على الصحيح الذى عليه الناظم وان كانت عبارته لا تفيد الحصر كما لا تفيد الواسطة خلافا لمن توهمه لان قوله ومبنى ليس معطوفا على معرب حتى يكون مجموعهما بعض الاسم وهناك بعض آخر بل هو من عطف الجمل أى بعضه كذا وبعضه كذا فهو على حد فمنهم من آمن ومنهم من كفر نعم يستفاد الحصر من قوله ومعرب الاسماء الخ بعد جعله البناء لشبه الحرف فلتحمل عبارته هنا عليه بقرينة ذلك بان يقال و بعضه الآخر مبنى كما قدره الاشمونى ولا عبرة بمن جعل المضاف لياء المتكلم واسطة وسماه خصيا لان اعرابه مقدر وقول ابن عصفور ان الاسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية ليس قولا بالواسطة لامكان حمله على أن المراد غير معربة بالفعل فيوافق قول الزمخشرى فى الاعداد المسرودة انها معربة حكما أى قابلة له اذا ركبت لسلامتها من شبه الحرف وتأثرها بالعوامل اذا دخلت عليها وذهب الناظم الى بنائها لشبهها الآن بالحروف المهملة فى كونها لا عاملة ولا معمولة وكذا الخلاف فى فواتح السور على أنها من المتشابه أما ان جعلت أسماء للسور أو للقرآن مثلا فليست من هذا القبيل بل هى مبتدأ أو خبر أو مفعولة لمحذوف أو مجرورة بحرف قسم مقدر وما كان منها مفردا نحو ص أو موازن مفرد كحم موازن قابيل يقدر اعرابه لحكايته قبل العلمية أو يعرب لفظا فى غير القرآن كقولك قرأت ياسينا وما عدا ذلك نحو ألم يتعين فيه الاول كذا فى البيضاوى وحواشيه (قوله مقرب من الحروف) أى بان يكون قويا بخلاف ما عارضه شئ من خواص الاسماء فلا يقتضى البناء لضعفه كما أعربت أى مع شبهها الحرف موصولة أو غيرها لمعارضته بلزومها الاضافة لفظا أو تقديرا الا بعض الموصولة كما سيأتى وانما بنيت لدن مع لزومها الاضافة لفظا وهو أقوى لان اضافتها اما لمفرد أو جملة خرجت عن أصل الاضافة من الافراد فلم تقو على المعارضة كما قاله ابن هشام وقال ابن الأنبارى انما أعربت أى تنبيها على ان أصل المبنى الاعراب كما صحح بعض ما يجب اعلاله تنبيها على ان أصله التصحيح وعلى هذا الا ترد لدن (قوله منحصرة عند المصنف) أى كما يفيده قوله اشبه الخ مع قوله ومعرب الاسماء الخ كما قرره الشارح وهذا هو المختار وعليه ابن جنى والزجاجى وغيرهم خلافا لمن يجعل بناء اسم نحو لشبه الفعل ونحو حذام لشبه شبه الفعل وهو نزال والمنادى لوقوعه موقع الضمير واسم لا للتركيب اذ كل هذه ترجع لشبه الحرف مباشرة كاسم الفعل الآتى فى المتن وكاسم لا فانه بنى لتضمنه معنى من الاستغراقية

(والاسم منه معرب ومبنى * لشبه من الحروف مدنى)
(ش) يشير الى أن الاسم ينقسم الى قسمين أحدهما المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف والثانى المبنى وهو ما أشبه الحرف وهو المعنى بقوله * لشبه من الحروف مدنى * أى لشبه مقرب من الحروف فعلة البناء منحصرة عند المصنف فى شبه الحرف ثم نوع المصنف رحمه الله وجوه الشبه فى البيتين اللذين بعد هذا البيت وهذا قريب من مذهب

لا للتركيب كما سيأتى أو بواسطة كخدام فانه أشبه مشبه الحرف وهو نزال وزنا وعدلا وتعريفا وقيل لتضمنه معنى هاء التأنيث فهو من الشبه المعنوى بلا واسطة وكالمنادى فانه أشبه ضميرأدعوك افرادا وتعريفا وخطابا وهو مشبه لفظا ومعنى لكاف الخطاب فى نحو ذلك وجعل ابن الناظم بناء المنادى لتضمنه معنى كاف الخطاب فهو من الاول لا يقال من أسباب البناء الاضافة لمبنى وهى ليست من شبه الحرف لأن هذا بناء جائز والكلام فى الواجب (قوله أبى على الفارسى) مات سنة سبع وسبعين وثلثمائة كما فى المزهر (قوله فى شبه الحرف) أى مشابهه وقوله أوما تضمن معناه أى معنى الحرف وهذا هو الشبه المعنوى فهو اما من عطف الخاص على العام أو المغاير ان خص الشبه الاول بما عدا المعنوى فأو تنويعية فهو فى المعنى عين مذهب الناظم لكن لما خالفه فى اللفظ بعطف التضمن على الشبه عبر الشارح بالقرب أفاده السجاعى (قوله سيبويه) هو امام النحو واسمه عمرو ومعنى سيب بالفارسية التفاح ومعنى ويه رائحته واضافة العجم مقلوبة لقب بذلك لأنه كان يشم منه رائحة التفاح أو لشبهه به فى اللطافة مات فى أواخر المائة الثانية وعمره ينيف على الثلاثين أو الاربعين (قوله كالشبه الوضعى الخ) قال أبو حيان لم أقف على هذا الشبه الا لهذا الرجل يعنى الناظم ورد بأنه ثقة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ واعترض بأنه لو سمى بباء أضرب مثلا أعرب مع همزة الوصل عند سيبويه ومع ما قبلها عند غيره فيقال ابأ ورب فلو أوجب الشبه الوضعى البناء لكانت هذه الباء أولى به ورد بأن المعتبر وضع أصل اللغة بخلاف باب التسمية فيعرب ما سمى به ولو كان حرفا نحو يا لعروض وضعها ولذا عبر بالوضعى دون اللفظى وان كان هو الأنسب بمقابلة المعنوى (قوله فى اسمى جئتنا) باضافة اسمى الى جئتنا لأن المقصود لفظه ولا يردان التاء ونا حينئذ بمنزلة الزاى من زيد لا اسمان لأن المراد فى اسمى مسمى هذا اللفظ وهو جئتنا المستعمل فى معناه ولا حاجة الى تقدير قولك جئتنا لأنه لا يغنى عن قصد اللفظ فتدبر والاضافة على معنى من وان لم يصح الاخبار بالثانى عن الاول كما هو ضابطها لأن محل ذلك اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف كباب ساج كما قاله الروداني والأظهر كونها بمعنى فى (قوله وكنيابة) أى وكشبه نيابة أى فيها كما يفيده عطفه على كالشبه الوضعى وكذا يقال فى وكافتقار وقوله بلا تأثر نعت نيابة أى كائنة بغير تأثر بالعوامل فلا بمعنى غير نقل اعرابها لما بعدها عارية لكونها بصورة الحرف وتأثر مضاف اليه وجره مقدر لحركة العارية والمراد بعدم التأثر عدم قبوله أثر العامل وهو الاعراب بحسب الوضع فالمعنى يبنى الاسم لنيابته عن الفعل مع عدم قبول الاعراب بحسب وضعه لا بحسب لفظه لأن ذلك متأخر عن البناء لا سبب له ويغنى عن هذا القيد فى اخراج المصدر الآتى جعل ألف أصلا للتثنية لأن نيابة المصدر عارضة فى بعض التراكيب لا أصلية كاسم الفعل (قوله فى الوضع) أصل وضع الحرف كونه على حرف أو حرفى هجاء فما زاد فعلى خلاف الأصل وأصل وضع الاسم ثلاثة فأكثر فما نقص فقد شابه الحرف فى وضعه واستحق حكمه وهو البناء ولم يعرب الحرف الذى أشبه الاسم فى وضعه على ثلاثة كسوف أو أربعة كامل أو خمسة كلكن لأن هذا الوضع لا يخص الاسم بل هو للفعل المبنى أيضا ولعدم احتياجه اليه بخلاف المضارع أعرب لشبه الاسم لاحتياجه فى تمييز معانيه التركيبية الى الاعراب كما سيأتى وأيضا هو أضعف أقسام الكلمة اذ ليس مقصودا لذاته بل لربط معانى الأفعال بالأسماء ولا يستقل بالمفهومية فلا يقوى بالشبه على اكتساب حكم الاسم وأما الاسم فكان وضعه على الكمال متحليا بأشرف الخلال فلما تشبه بالدون انحط عن رتبته وسقط من العيون وانما اكتفى فى بناء الاسم بشبه واحد دون منعه الصرف لشدة تباعد ما بينه وبين الحرف فيقوى انحطاطه عن حكم الاسم بالشبه الواحد وأما الفعل فانه وان كان نوعا آخر لكنه أقرب اليه من الحرف لاتفاقهما فى استقلال معناهما فالشبه الواحد به لا يخرجه عن حكم الاسمية من الصرف فتدبر (قوله أو على حرفين) أى ثانيهما لين كما أشار اليه بنا أمامع صحة الثانى فلا يختص بالحرف

أبى على الفارسى رحمه الله حيث جعل البناء منحصرا فى شبه الحرف أو ما تضمن معناه وقد نص سيبويه رحمه الله على أن علة البناء كلها ترجع الى شبه الحرف وممن ذكره ابن أبى الربيع (ص)

(كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا
والمعنوى فى متى وفى هنا
وكنيابة عن الفعل بلا
تأثر وكافتقار أصلا)

(ش) ذكر فى هذين البيتين وجوه شبه الاسم بالحرف فى أربعة مواضع فالاول شبهه له فى الوضع كان يكون الاسم موضوعا على حرف واحد كالتاء فى ضربت أو على حرفين

كما فى أكرمنا والى ذلك أشار بقوله فى اسمى جئتنا فالتاء من جئتنا اسم لانه فاعل وهو مبنى لانه أشبه الحرف فى الوضع فى كونه على حرف واحد وكذلك نا اسم لأنها مفعول وهو مبنى لشبهه بالحرف فى الوضع فى كونه على حرفين والثانى شبه الاسم له فى المعنى وهو قسمان أحدهما ما أشبه حرفا موجودا والثانى ما أشبه حرفا غير موجود فمثال الاول متى فانها مبنية لشبهها بالحرف فى المعنى فانها تستعمل للاستفهام نحو متى تقوم وللشرط نحو متى تقم أقم وفى الحالتين هى مشبهة لحرف موجود لأنها فى الاستفهام كالهمزة وفى الشرط كان ومثال الثانى هنا فانها مبنية لشبهها حرفا كان ينبغى أن يوضع فلم يوضع وذلك لأن الاشارة معنى من المعانى فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها كما وضعوا للنفى ما وللنهى لا وللتمنى ليت وللترجى لعل ونحو ذلك فبنيت أسماء الاشارة لشبهها فى المعنى حرفا مقدرا والثالث شبهه له فى النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل وذلك كأسماء الافعال نحو دراك زيدا فدراك مبنى لشبهه بالحرف فى كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره كما أن الحرف كذلك واحترز بقوله بلا تأثر عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل نحو ضربا زيدا فانه نائب مناب اضرب وليس بمبنى لتأثره بالعامل فانه منصوب بالفعل المحذوف بخلاف دراك فانه وان كان نائبا عن ادرك لكنه ليس متأثرا بالعامل * وحاصل ما ذكره المصنف أن المصدر الموضوع موضع الفعل وأسماء الأفعال اشتركا فى النيابة مناب الفعل لكن المصدر متأثر بالعامل فأعرب لعدم مشابهته الحرف وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل فبنيت لمشابهتها الحرف فى أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به وهذا الذى ذكره المصنف مبنى على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الاعراب والمسئلة خلافية وسنذكر ذلك فى باب أسماء الأفعال ان شاء الله تعالى والرابع شبه الحرف فى الافتقار اللازم واليه أشار بقوله وكافتقار أصلا وذلك كالاسماء الموصولة نحو الذى فانها مفتقرة فى سائر أحوالها

لوجوده فى الاسم المعرب كم بناء على أنها ثنائية لا أصلها مى وكقد الاسمية على لغة اعرابها وان كان الغالب بناءها فاطلاق الوضع على حرفين غير سديد كما قاله أبو اسحق الشاطبى شارح المتن وهو غير أبى القاسم المقرى (قوله فى كونه على حرف الخ) فى سببية (قوله شبهه له فى المعنى) أى بأن يتضمن الاسم معنى جزئيا غير مستقل حقه أن يؤدى بالحرف زيادة على معناه المستقل بمعنى أنه خلف الحرف فى افادة ذلك وقطع عنه النظر لأنه ملاحظ فى نظم الكلام وقدر اختصارا كتضمن الظرف معنى فى والتمييز معنى من فان هذا التضمن لا يقتضى البناء (قوله معنى من المعانى) أى الجزئية غير المستقلة لكونها لا تتعقل الا بين شيئين فان هذه هى معانى الحروف (قوله حرفا مقدرا) كذا قال أبو حيان وتابعه جميع الشراح قال السيوطى وطالما فحصت عن نظير لها فى ذلك حتى رأيت فى بحر أبى حيان ان بناء لدن لدلالتها على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية المفادة بعند وهذا معنى جزئى حقه الحرف ولم يضعوه وذكر ابن الصائغ أن ما التعجبية كذلك لانه لم يوضع للتعجب حرف الا ان الشبه الوضعى ظاهر فيها ولا يرد على الاول ان أل العهدية حرف موضوع للاشارة الى معهود ذهنى لان الكلام فى الاشارة الحسية باليد ونحوها وهى غير الذهنية كما هو ظاهر لكن نقل ابن فلاح عن أبى على أن بناء أسماء الاشارة لتضمنها معنى أل (قوله فى النيابة عن الفعل) هذا هو الشبه الاستعمالى وهو أن يكون الاسم عاملا غير معمول كالحرف (قوله فى كونه يعمل) أى فى الفاعل دائما وفى المفعول ان كان متعديا كمثاله (قوله ولا يعمل فيه غيره) الاولى ان يقول ولا يدخل عليه عامل أصلا أى اذا كان مستعملا فى معناه وأما قول زهير

ولنعم حشو الدرع أنت اذا * دعيت نزال ولج فى الذعر

حيث جعل نزال نائب فاعل دعيت فلقصد لفظه أى دعيت هذه الكلمة وهى تقال عند طلب النزول للحروب (قوله لا محل لها) هو قول الاخفش وهو الصحيح وعند سيبويه والجمهور فى محل نصب بافعال مضمرة وعند آخرين مرفوعة بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر * فان قلت ما علة البناء على هذين * قلت يرجع لما فى النكت عن ابن جنى انها بنيت لتضمن أكثرها معنى لام الامر وحمل الباقى عليه (قوله فى الافتقار) أى الى الجملة كما فى شرح الكافية فخرج نحو سبحان وعند وكلا وكلتا مما لازم الاضافة الى المفرد فان هذا الافتقار لا يقتضى البناء ولا يرد ما قيل فى أسماء الجهات انها بنيت عند حذف المضاف اليه ونية معناه لافتقارها اليه مع أنه مفرد لان بناءها عارض يكفيه أدنى افتقار والكلام فى الاصلى ولم تبن عند نية لفظه أو ذكره لان اللفظ المنوى كالثابت وظهور الاضافة يعارض الافتقار فلا يؤثر البناء ولذلك لم تبن عند وكل ونحوهما مما لازم الاضافة أو عوضها وهو التنوين كذا قيل والاظهر ان علة بنائها شبهها بأحرف الجواب فى الاستغناء بها عما بعدها أو شبهها الحرف فى الجمود حيث تلزم الظرفية أو شبهها فالافتقار الى الجملة على اطلاقه وقوله اللازم تفسير لقول المتن أصلا وخرج به نحو النكرة الموصوفة بجملة فان افتقارها اليها عارض لا يلزم فى غير تركيبها (قوله كالاسماء الموصولة) وكاذ واذا وحيث فانها لا تفارق الاضافة الى الجملة الا الى عوضها وهو التنوين ولم

تعارض

تعارض اضافتها شبه الحرف لان الاضافة للجملة كلا اضافة اذهي في الحقيقة الى مصادر الجمل وهذا ان المضاف اليه محذوف وصرفي التنوين خلاف الاخفش في اذ (قوله الى الصلة) أى وهى اما جملة أوما قام مقامها كالوصف المشتق في أل الموصولة (قوله في ملازمته الافتقار) أى لانه موضوع لربط معانى الافعال وشبهها بالاسماء فلا يفهم معناه الا بجملة يقع فيها فهو مفتقر اليها أبدا (قوله في ستة أبواب الخ) وهى متفرقة على وجوه الشبه الاربعة المذكورة فالمضمرات للشبه الوضعي في أكثرها وحمل الباقى عليه كما في التسهيل وأسماء الشرط والاستفهام والاشارة للشبه المعنوى والموصولات ونحوها للافتقارى وأسماء الافعال للاستعمالى وزاد في شرح الكافية الشبه الاهمالى أى كون الاسم لا عاملا ولا معمولا كالحروف المهملة ومثله بالاسماء قبل التركيب ونحوها ومر مافيه نعم هو ظاهر في أسماء الاصوات اذلا تعمل ولا يعمل فيها غيرها أصلا وذكر في التسهيل من وجوه بناء المضمرات الشبه الجودى أى عدم التصرف في لفظها لوجه من الوجوه كالحرف وهذا الشبه بنيت أسماء الجهات في قول مر وبنى الآن لعدم التصرف فيه بتثنية ولا غيرها بخلاف حين ووقت ويمكن ادراج هذين في الاستعمالى كما أدرج ابن هشام فيه الافتقارى وعدهما نوعا واحدا في سائر كتبه وفسره بلزوم الاسم طريقة من طرائق الحروف لا خصوص مامر وهذا كله بناء أصلى ومثله باب حذام فيما يظهر وأما العارض فكالمنادى واسم لا وأسماء الجهات وقد علمتها والمركب العددى وبناؤه لتضمنه معنى العطف مع وقوع الجزء الاول منه موقع ماقبل تاء التأنيث والعلم المختوم بويه تغليبا للجزء الذى هو من أسماء الاصوات وهذا البناء كله واجب وأما الجائز فمن أسبابه ماسيأتى في الاضافة من اضافة الاسم المبهم الى مبنى والظرف الى الجملة وعد بعضهم منها الشبه اللفظى كما بنيت حاشا الاسمية لشبهها بلفظ الحرفية كما في شرح التسهيل للمصنف ومثلها عن وعلى وقد الاسميات (قوله ومعرب الاسماء الخ) بدأ في الترجمة بالمعرب لشرفه وفي التعريف بالمبنى لحصر أفراده كما علمت والمعرب غير محصور وماقيل انه أخر المعرب لان علته عدمية رد بأن السلامة من الشبه ليست علة الاعراب بل شرطه وانما علته توارد المعانى عليه كما سيأتى وهو وجودى قال يس والاضافة على معنى من لان بين المتضايفين عموما وجهيا اه ويرد عليه مامر عن الروداني من ان شرطها اذا كان الثانى جنسا للاول صحة حمله عليه والحمل لا يصح هنا لاختلافهما افرادا وجمعا الا أن يقال هذا الاختلاف لا ينظر اليه لعروضه ولامكان جعل أل جنسية فتبطل معنى الجمع وأما جعله من اضافة الصفة للموصوف فيرد بانها غير قياسية (قوله ماقد سلما) ماواقعة على اسم بدليل ماقبلها فلا يرد أن التعريف يشمل الحرف اذ الشئ لا يشبه نفسه وانما صرح بهذا مع انفهامه من تعريف المبنى اشارة الى حصر الاسم فيهما والى حصر علة البناء في شبه الحرف وتوطئة لتقسيمه الى ظاهر الاعراب ومقدره (قوله من شبه الحرف) أى من شبهه الحرف الشبه المعهود وهو المدنى بأن لم يعارضه شئ من خواص الاسماء فلا ترد أى ونحوها (قوله خلاف المبنى) أى ضده لا الخلاف الاصطلاحى لان الخلافين قد يجتمعان كالقيام والبياض بخلاف الضدين كما هنا وقوله والمعرب الخ في نسخ بالفاء وهى الصواب (قوله ست لغات الخ) واللفظ الثانى بلغتيه يظهر اعرابه على الميم كدم والثالث مقصور كفتى وهو الذى في المتن وأوصلها بعضهم الى ثمانية عشر نظمها بقوله

سم سمة واسم سماة كذا سما * سماء بتثليث لاول كلها

(قوله الى متمكن) أى في باب الاسمية باعرابه وأمكن أى زائد التمكن بالتنوين وهو من مكن الثلاثى لان أفعل التفضيل لا يصاغ من غيره (قوله ومضى) ان عطف على أمر فمجرور لا غير والف بنيا للاطلاق لان ضميره لجنس الفعل في ضمن نوعيه وان عطف على فعل بتقدير مضاف أى وفعل مضى فهو اما باق على جره بعد حذف المضاف المماثل للمذكور أو مرفوع باقامته مقامه أو بجعله بمعنى ماض فألف بنيا للتثنية وهو

الى الصلة فأشبهت الحرف في ملازمته الافتقار فبنيت * وحاصل البيتين أن البناء يكون في ستة أبواب المضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الاشارة وأسماء الافعال والاسماء الموصولة (ص)

(ومعرب الاسماء ماقد سلما * من شبه الحرف كأرض وسما) (ش) يريد ان المعرب خلاف المبنى وقد تقدم أن المبنى ماأشبه الحرف فالمعرب مالم يشبه الحرف وينقسم الى صحيح وهو ماليس آخره حرف علة كأرض والى معتل وهو ما آخره حرف علة كسما وسما لغة في الاسم وفيه ست لغات اسم بضم الهمزة وكسرها وسم بضم السين وكسرها أيضا وسما بضم السين وكسرها وينقسم المعرب أيضا الى متمكن أمكن وهو المنصرف كزيد وعمرو والى متمكن غير أمكن وهو غير المنصرف نحو أحمد ومساجد ومصابيح فغير المتمكن هو المبنى والمتمكن هو المعرب وهو قسمان متمكن أمكن ومتمكن غير أمكن (ص)

وفعل أمر ومضى بنيا *

مصدرمضى فاصله مضوى كقعود لقعد أبدلت الواو ياء وأدغمت وكسر ماقبلها للمناسبة (قوله وأعربوا) أى العرب أى نطقوا به معربا أو النحاة أى حكموا باعرابه (قوله ان عريا) هو هنا كفرح بمعنى خلا ويأتى كغزا يغزو بمعنى نزل كقوله * وانى لتعرونى لذكراك هزة * (قوله نون اناث) أولى من نون النسوة لان هذه لا تشمل غير العاقل والمراد الموضوعة لذلك وان استعملت فى الذكور مجازا كقوله * يمرون بالدهنا خفافا عيابهم * ويرجعن من دارين بجر الحقائب (قوله كيرعن) خبر لمحذوف أى وهى كنون يرعن مضارع راعه من باب قال اذا أخافه والنون فاعله ومن فتن مفعوله والجملة مجرورة بالكاف لقصد لفظها أو بالمضاف المحذوف ولا حاجة لتقدير كقولك لانه لا يغنى عن ارادة اللفظ كما مر وأصله يروعن كيقتلن نقلت حركة الواو الى الراء ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع العين المسكنة لاجل النون (قوله فالاصل فى الافعال البناء) وانما أعرب المضارع لشبهه الاسم فى أن كلا منهما يتوارد عليه معان تركيبية لولا الاعراب لالتبست فالمتواردة على الاسم كالفاعلية والمفعولية والاضافة فى ما أحسن زيدا وعلى الفعل كالنهى عن كلا الفعلين أو عن أولهما فقط أو عن مصاحبتهما فى نحو لا تعن بالجفا وتمدح عمرا ولما كان الاسم لا يغنى عنه فى افادة معانيه غيره كان الاعراب أصلا فيه بخلاف المضارع يغنى عنه وضع اسم مكانه كان يقال فى النهى عن كليهما ومدح عمرو بالجر وعن الاول فقط ولك مدح عمرو وعن المصاحبة مادحا عمرا فكان اعرابه فرعا بطريق الحمل على الاسم هذا ما اختاره فى التسهيل فى علة اعرابه ورد ما عداه لكنه عورض بان الماضى يقبل المعانى التركيبية أيضا نحو ما صام زيد واعتكف يحتمل ما صام وما اعتكف وما صام وقد اعتكف أى معتكفا وما صام ولكن اعتكف فلو كانت علة الاعراب توارد المعانى لاعرب هذا أيضا وأجيب بأنه نادر ولك أن تقول هذه المعانى لا يتوقف تمييزها فى الماضى على الاعراب لامكان تمييزها معه بالادوات الدالة عليها كما سمعته ولا كذلك المضارع لانها لا تميز مع وجوده بغير الاعراب كما هو جلى فتدبر وبعد فالعمدة فى هذه الاحكام السماع وهذه حكم تلتمس بعد الوقوع لا تحتمل هذا البحث والتدقيق (قوله وذهب الكوفيون الخ) أى لتوارد المعانى على كل فليس أحدهما أولى بالاصالة ورد بأنه يغنى عن اعراب المضارع وضع الاسم مكانه كما مر (قوله ابن العلج) بكسر العين والبسيط اسم كتاب له (قوله أصل فى الافعال) أى لوجوده فيها بلا سبب بخلاف الاسماء وهو باطل لما علمت أن سبب اعرابهما توارد المعانى قيل انما جمع الافعال فى المواضع الثلاثة نظرا لافراد المضارع وليس بشئ لان القول باصالة الاعراب وفرعيته لم ينظر فيه لنوع مخصوص بل يعم جميعها فاذا علمت أصالته أو فرعيته فما أتى منها على أصله لا يسئل عنه وما خالفه سئل عنه فتدبر (قوله وهو مبنى على الفتح) لا يسئل عن بنائه لانه الاصل بل عن كونه لم يسكن على أصل المبنى وذلك لانه أشبه المعرب وهو المضارع فى وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا والاصل فى المعرب الحركة لما يأتى ولا يرد أن الواقع كذلك هو الجملة لان الفعل هو المقصود منها وخص بالفتحة لتعادل خفتها ثقل الفعل وظاهر اطلاق الشارح أنه مبنى على الفتح حتى مع واو الجماعة كضربوا ومع ضمير الرفع المتحرك كضربت وانطلقنا واستبقنا وهو الصحيح ففتح الاول مقدر لمناسبة الواو وأما فتح نحو غزوا وقضوا ففتح بنية وبناؤه مقدر على الحرف المحذوف اذ أصله غزووا وقضيوا قلبت اللام ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفت للساكنين وبقى ماقبلها على فتحه وهكذا كل فعل لامه ألف اذا اتصلت به واو الجماعة وأما الثانى فقدر فتحه لكراهة توالى أربع حركات فى الثلاثى وبعض الخماسى كانطلقت مع أنه ككلمة واحدة وحمل الرباعى والسداسى وبعض الخماسى كتعظمت عليه وانما حمل الكثير على القليل لان فيه دفع المحذور بخلاف عكسه واعترض بان نحو شجرة فيه ذلك التوالى ولم يكرهوه ولو كانت تاؤه فى تقدير الانفصال دون تاء الفاعل كما قيل للزم التحكم اذ كل منهما لا غنى عنه

وأعربوا مضارعا ان عريا
من نون توكيد مباشر ومن * نون اناث كيرعن من فتن)

(ش) لما فرغ من بيان المعرب والمبنى من الاسماء شرع فى بيان المعرب والمبنى من الافعال ومذهب البصريين أن الاعراب أصل فى الاسماء فرع فى الافعال فالاصل فى الافعال البناء عندهم وذهب الكوفيون الى أن الاعراب أصل فى الاسماء وفى الافعال والاول هو الصحيح ونقل ضياء الدين ابن العلج فى البسيط أن بعض النحويين ذهب الى أن الاعراب أصل فى الافعال فرع فى الاسماء والمبنى من الافعال ضربان أحدهما ما اتفق على بنائه وهو الماضى وهو مبنى على الفتح نحو ضرب وانطلق مالم تتصل به واو جمع فيضم أو ضمير رفع متحرك فيبنى على السكون نحو ضربت والثانى ما اختلف فى بنائه والراجح أنه مبنى وهو فعل الامر نحو اضرب

ولوجب فى نحو قلنسوة قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة بعد ضمة ومن ثم اختار بعضهم ان ذلك السكون لتمييز الفاعل من المفعول فى نحو أكرمنا بسكون الميم وفتحها وحملت التاء ونون النسوة على نا لان كلا منهما ضمير رفع متصل متحرك وخص الفاعل بالسكون لشدة احتياج الفعل اليه فخفف فيه وأما نحو ضربا مما اتصل به ألف الاثنين ففتحته أصلية لا لمناسبة الالف لسبق البناء عليها بخلاف نحو غلامى فى الجر فان كسره لمناسبة الياء لا للاعراب لسبق الاضافة على دخول العامل فتدبر (قوله وهو مبنى عند البصريين) أى على ما يجزم به مضارعه لو كان يجزم من سكون فى صحيح الآخر ملفوظ كاضرب أو مقدر كرد واضرب الرجل أو حذف نون فى الافعال الخمسة أو حرف علة فى المعتل ومنه هات وتعال اذ لو كان لهما مضارع لجزم بذلك ولا يرد أمر الواحد المؤكد وأمر الاناث حيث يبنيان كمضارعهما على الفتح والسكون لاجل النونين صحيحين كانا أو معتلين لا على ما يجزم به المضارع لامكان أن يقدر بناؤهما على سكون أو حذف منعه تلك النون ولا يقال المضارع معهما مبنى لا معرب لانه يثبت له محل الجزم والنصب كما قاله غير واحد أو يقال لو كان معربا ولو قيل باستثناء هذين من حكم الامر لقيام المانع بهما لم يبعد فتدبر

﴿فائدة﴾ قد يحذف حرف العلة من الامر المعتل فلا يبقى منه الا حرف واحد نحو امن الوأى كالوعد لفظا ومعنى وأصله اوئى حذفت واوه كما تحذف من المضارع المبدوء بالياء نحو يوئى لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة ثم همزة الوصل لتحرك ما بعدها ثم بنى على حذف آخره كما يجزم المضارع فبقى منه حرف واحد وهو عين الكلمة وهكذا كل فعل معتل الفاء واللام وقد جمعها المصنف مبينا كيفية اسنادها للواحد المذكر ثم المثنى مطلقا ثم الجمع المذكر ثم الواحدة ثم جمعها فقال

انى أقول لمن ترجى شفاعته * ق المستجير قياه قوه قى قين
وان صرفت لوال شغل آخر قل * ل شغل هذا لياه لوه لى لين
وان وشى ثوب غيرى قلت فى ضجر * ش الثوب و يلك شياه شوه شى شين
وقل لقاتل انسان على خطا * د من قتلت دياه دوه دى دين
وان هموا لم يروا رأيى أقول لهم * ر الرأى و يلك رياه روه رى رين
وان هموا لم يعوا قولى أقول لهم * ع القول منى عياه عوه عى عين
وان أمرت بوأى للمحب فقل * ا من تحب اياه أوه اى اين
وان أردت الونى وهو الفتور فقل * ن ياخليلى نياه نوه نى نين
وان أبى أن يفى بالعهد قلت له * ف يافلان فياه فوه فى فين
وقل لساكن قلبى ان سواك به * ج القلب منى جياه جوه جى جين

فهذه عشرة أفعال كلها بالكسر الا ر فيفتح فى جميع أمثلته لفتح عين مضارعه وكلها متعدية الا ن فلازم لانه بمعنى تأن فالهاء فى نياه هاء المصدر لا المفعول به واذا وقع قبل ا ساكن صحيح جاز تخفيف الهمزة بنقل حركتها الى ما قبلها فلا يبقى من الفعل الا حركة نحو قل بالخير يازيد بكسر اللام أصله قل فعلا أمر من القول والوأى وبهذا ألغز الدمامينى من مجزوء الرجز

أقول يا أسماء قو * لى ثم يازيد قل

وذلك جملتان والثانى ثلاث جمل أى جملة النداء وجملة القول وجملة الامر من الوأى والباقى من هذه حركة اللام من قل كما قال بعضهم

فى أى لفظ يانحاة الله * حركة قامت مقام الجمله

وقال شيخنا الامام العطار

نحاة العصر ما حرف اذا ما * تحرك حاز أجزاء الكلام

وهو مبنى عند البصريين

ومعرب عند الكوفيين والمعرب من الافعال هو المضارع ولا يعرب الا اذا لم تتصل به نون توكيد أو نون اناث. فمثال نون التوكيد المباشرة هل تضربن والفعل مبنى معها على الفتح ولا فرق فى ذلك بين الخفيفة والثقيلة فان لم تتصل به لم يبن وذلك اذا فصل بينه و بينها بألف اثنين نحو هل تضربان أصله هل تضربانن فاجتمعت ثلاث نونات فحذفت الاولى وهى نون الرفع كراهة توالى الامثال

فصار هل تضربان وكذلك يعرب الفعل المضارع اذا فصل بينه و بين نون التوكيد واو جمع أو ياء مخاطبة نحو هل تضربن يا زيدون وهل تضربن يا هند وأصل تضربن تضربونن فحذفت النون الاولى لتوالى الامثال كما سبق فصار تضربون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تضربن وكذلك تضربن أصله تضربينن فعل به ما فعل بتضربونن وهذا هو المراد بقوله رحمه الله

* وأعربوا مضارعا ان عريا * من نون توكيد مباشر

فشرط فى اعرابه ان يعرى من ذلك ومفهومه أنه اذا لم يعر من ذلك يكون مبنيا فعلم أن مذهبه ان الفعل المضارع لا يبنى الا اذا باشرته نون التوكيد نحو هل تضربن يا زيد فان لم تباشره أعرب وهذا هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى أنه مبنى مع نون التوكيد سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل ونقل عن بعضهم أنه معرب وان اتصلت به نون التوكيد ومثال ما اتصلت به نون الاناث الهندات يضربن والفعل مبنى معها على السكون ونقل المصنف رحمه الله تعالى فى بعض كتبه انه لا خلاف فى بناء الفعل المضارع مع نون الاناث وليس كذلك بل الخلاف موجود وممن نقله الاستاذ أبو الحسن بن عصفور رحمه الله تعالى فى شرح الايضاح (ص)

فيه

(وكل حرف مستحق للبنا *

به التحريك قام مقام فعل * به استتر الضمير على الدوام

(**قوله** ومعرب عند الكوفيين) أى مجزوم بلام الامر مقدرة لانه عندهم قطعة من المضارع المجزوم بها فحذفت اللام تخفيفا ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف ثم يؤتى بهمزة الوصل عند الاحتياج اليها (**قوله** هو المضارع) تقدم علة اعرابه فلا تغفل (**قوله** والفعل مبنى معها) أى ان اتصلت به و باشرته لفظا كما مثله أو تقديرا كقوله

لا تهين الفقير علك أن تر * كع يوما والدهر قد رفعه

أصله لا تهينن بالنون الخفيفة حذفت للساكنين و بقى الفعل مبنيا على الفتح فى محل جزم بلا الناهية وانما بنى مع النونين لمعارضتهما سبب اعرابه وهو شبهه بالاسم لكونهما من خواص الافعال فرجع الى أصله ولم يبن مع لم وقد والتنفيس وياء الفاعلة مع أنها من خواصه أيضا لقوة النونين بتنزيلهما منزلة الجزء الخاتم للكلمة ولا كذلك ما ذكر نعم ياء الفاعلة كالجزء لكنها حشو لا آخر اذ بعدها نون الرفع فلم تقو كالنون فتدبر * فان قلت البناء أصل فى الافعال لا يحتاج الى علة * أجيب بأن اعرابه صار كالاصل لقوة شبهه بالاسم فاستحق السؤال عن خروجه عنه و بنى على حركة مع نون التوكيد ليعلم أن له أصلا فى الاعراب وخص بالفتح لتعادل خفته ثقل تركيبه معها كخمسة عشر (**قوله** هل تضربان) بالنون الثقيلة اذ لا تقع الخفيفة فى فعل الاثنين ولا جماعة الاناث وهى مكسورة لشبهها بنون المثنى فى وقوعها بعد ألف كما سيأتى (**قوله** لتوالى الامثال) أى الزوائد لانه هو المستكره فلا يرد النسوة جنن و يجنن لان الزائد فيه الاخيرة فقط ولم تحذف نون التوكيد لعدم ما يدل عليها ونون الرفع يدل عليها التجرد من الناصب والجازم (**قوله** هل تضربن الخ) بضم الباء فى هذا وكسرها فى الثانى (**قوله** لالتقاء الساكنين) أى لدفعه * ان قلت هو هنا على حده لكون الاول من الساكنين حرف مد والثانى مدغما وهما فى كلمة واحدة لان الواو والياء كجزئها فلم يقبل كما قيل فى نحو دابة * أجيب بأن الساكنين هنا من كلمتين لا كلمة واحدة اذ الواو والياء كلمة مستقلة وكونهما كالجزء لا يعطيهما حكمه من كل وجه فلم يغتفر التقاؤهما لثقله وانما اغتفر فى فعل الاثنين لان حذف الالف يوجب فتح النون لفوات شبهها بنون المثنى فيلتبس بفعل الواحد (**قوله** الا اذا باشرته الخ) ضابط ذلك أن ما رفع بالضمة يبنى مع النون لتركبه معها وما يرفع بالنون لا يبنى اذ لا تركب مع الفاصل (**قوله** مبنى معها على السكون) تقدم علة بنائه وأما سكونه فلشبهه الماضى المتصل بها فى صيرورة النون جزأ منه فحمل عليه فى سكون الآخر لفظا وان كان سكون الماضى ليس بناء كما مر هذا ما ظهر وما فى الاشمونى وحواشيه لا يخلو عن نظر وانما احتاج لحمله على الماضى لان الموجب لسكون الفعل معها وهو كراهة أربع حركات أو نحوه لم يوجد فيه بل فى الماضى فقط فتدبر (**قوله** بل الخلاف موجود) أى فذهب قوم منهم ابن طلحة والسهيلى وابن درستويه الى أنه معرب باعراب مقدر منع من ظهوره شبهه الماضى فى صيرورة النون جزأ منه (**قوله** وكل حرف مستحق للبنا) اعترض بأنه لا يلزم من استحقاق البناء حصوله بالفعل مع انه المقصود ورد بأن حصوله يعلم من قوله ومبنى لشبه من الحروف والغرض هنا بيان استحقاقه له أو من كون الواضع حكيما يعطى كل شئ ما يستحقه أو نجعل أل للعهد الحضورى أى للبناء الحاضر

فيه والقائم به (قوله والاصل في المبني) أي الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب اذ ليس غالب المبنيات ساكنا (قوله أن يسكنا) في تأويل مصدر مبني للمفعول لسكون الفعل كذلك أي كونه مسكنا فصح كونه وصفا للكلمة والا فالتسكين وصف الفاعل (قوله ومنه الخ) فيه اشارة الى أن منه ما بني على غير المذكورات مما ينوب عنها فينوب عن السكون الحذف في الامر المعتل وأمر غير الواحد وعن الضم الالف والواو في نحو يازيدان ويازيدون وعن الفتح الكسر والياء في نحو لامسلمات ولامسلمين لا الالف خلافا لما في النكت وأما نحو لاوتران في ليلة ففتحه مقدر لان من يلزم المثنى الالف يقدر اعرابه عليها كالمقصور فكذا بناؤه وأما نحو لاأبالك فهو على قول سيبويه انه مضاف للكاف واللام زائدة معرب لامبني كما سيأتي في باب لا وعلى كونه غير مضاف انما يبنى على ماينصب به وشرط نصبه بالالف كونه مضافا وهذا مفرد فالظاهر ان فتحه مقدر عليها أيضا بناء على لغة قصره وعلى هذا يخرج قوله

أخاك أخاك ان من لا أخا له * كساع الى الهيجا بغير سلاح

فتدبر قال في النكت وينوب عن الكسر الفتح في سحر عند من يبنيه ولعله سهو لان الفتح انما ينوب عنه فيما لا ينصرف وسحر عند من يبنيه ليس كذلك لان مالا ينصرف لا يبنى الا للنداء أو لاسم لا وليس شيء منهما مكسورا فلا ينوب الفتح عن كسر البناء أصلا كالياء فتدبر واعلم ان حرف البناء لا يكون الا ظاهرا كما مثل وأما حركته فظاهرة أو مقدرة كضرب وضربت وكذا السكون لكن واذا فان اذا مبنية على سكون مقدر منعه السكون الاصلي في الالف كما تمنع الحركة الحركة لان ذات الالف لا تقبل غيره فوجب كونه ذاتيا لا من تأثير البناء بخلاف نحو هؤلاء حيث تجعل حركته للبناء أغنت عن حركة البنية لانه يقبلها وغيرها فتخصيص الكسرة من تأثير البناء أفاده الامير (قوله والساكن كم) فيه اشارة بالطف الى كثرة أمثلته (قوله اذ لا يعتورها) أي لا يتعاقب عليها ماتفتقر أي معان تركيبية تفتقر الخ (قوله لانه أخف) أي للزومه حالة واحدة فيعادل ثقل المبني ولان الاصل في الاعراب الحركة لانه أصل الاسماء التي لا جزم فيها فضده يكون بضدها (قوله ولا يحرك المبني الا لسبب) اعلم ان ما بني على السكون من الافعال والحروف لا يسئل عنه لمجيئه على أصل البناء وهو السكون ومن الاسماء فيه سؤال واحد لم بني وما بني على حركة من الأفعال والحروف فيه سؤالان لم حرك ولم كانت الحركة كذا ومن الأسماء فيه ثلاثة أسئلة لم بني ولم حرك ولم كانت الحركة كذا وقد علمت أسباب أصل البناء وأما التحرك فأسبابه خمسة التقاء الساكنين كاين وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات أو عرضة للابتداء بها كباء الجر أو لها أصل في الاعراب كقبل وبعد أو شابهت المعرب كالماضي المشبه للمضارع فيما مر هذا ماذكروه ولا يصلح واحد منها سببا لتحريك هو وهي لكن رأيت نقلا عن الرضي مانصه الصحيح أن الضمير جملة هو وهي كما عليه البصريون وانما حركا لتصير الكلمة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لتوهم كونهما للاشباع كما ظن الكوفيون انتهى فهذا سبب سادس وهو الدلالة على استقلال الكلمة وأصالة المحرك * فان قيل كيف تعد حركة الساكنين والاتباع الآتي من البناء مع قولهم في تعريفه وليس اتباعا ولا تخلصا من سكونين * أجيب بان محل ماهنا اذا كانا في كلمة واحدة كاين ومنذ للزوم الحركة ومافي التعريف اذا كانا في كلمتين كاضرب الرجل والحمدلله بكسر الدال لان المقتضي للحركة حينئذ مجرد التخلص مثلا وهو منتف عند فصلهما أوان ماهنا اذا صلح غير تلك الحركة فتخصيصها من تأثير البناء ومافي التعريف اذا لم يصلح غيرها نحو قل ادعوا فتأمل (قوله وقد تسكون الحركة فتحة) من أسبابها الخفة كاين ومجاورة الالف كايان والفرق بين أداتين كيا لزيد لعمرو وكسرت الثانية على أصل لام الجر وفتحت الاولى للفرق بين المستغاث به وله وكفتح لام الابتداء لتخالف لام الجر غالبا في نحو لموسى عبد وقد يلتبسان نحو ان

والاصل في المبني أن يسكنا * ومنه ذو فتح وذو كسر وضم * كأين أمس حيث والساكن كم) (ش) الحروف كلها مبنية اذ لا يعتورها ماتفتقر في دلالتها عليه الى اعراب نحو أخذت من الدراهم فالتبعيض مستفاد من لفظ من بدون الاعراب والاصل في البناء أن يكون على السكون لانه أخف من الحركة ولا يحرك المبني الا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين وقد تكون الحركة فتحة

الزيدين لهم عبيد والاتباع ككيف اذالساكن حاجز غير حصين ويمكن مثله فى أين لكن الخفة أولى بها لثقلها بالهمزة (قوله كأين) بنى لتضمنه معنى الاستفهام أو الشرط ولايخفى حكمة تعداد الامثلة (قوله وقد تكون كسرة) من أسبابها مجانسة العمل كباء الجر ولا ترد الكاف وواو القسم وتاؤه لانها لا تلزم عمل الجر اذ الكاف ترد اسما كمثل والواو والتاء للعطف والخطاب ففتحت للخفة نعم ترد اللام مع الضمير للزومها الجر واعلها لم تجانسه لعدم ظهوره فيه ومنها الحمل على المقابل ككسر لام الامر حملا على لام الجر مع الظاهر لاختصاص كل بقبيل والاشعار بالتأنيث كانت اذ الكسر اللفظى يشعر بالمعنوى الذى للمؤنث والاتباع كمذه وته وكونها أصل التخلص من الساكنين كأمس وانما كانت أصلا لانها ضد السكون لاختصاص كل بقبيل وانما يتخلص من الشئ بضده ولعدم التباسها بحركة الاعراب اذ لا تكون اعرابا الا مع التنوين أو أل أو الاضافة (قوله كامس) شرط بنائه خلوه من أل والاضافة والتصغير والتكسير وأن يراد به معين وهو اليوم الذى يليه يومك خاصة ٢ أو اليوم المعهود وان بعد على ما استظهره الشنوانى فيكون كالمحلى بأل أما المنون فيعم كل أمس فاذا اجتمعت هذه الشروط بنى على الكسر مطلقا عند الحجازيين لتضمنه معنى أل اذ هو معرفة بغير أداة ظاهرة بدليل وصفه بالمعرفة فى قولهم أمس الدابر لا يعود وأما تميم فبعضهم يعربه كالا ينصرف مطلقا للشبه العلمية والعدل عن الامس بأل وعليها قوله

* لقد رأيت عجبا مذ أمسا * وأكثرهم يعربه كذلك فى الرفع فقط لشرفه ويبنيه على الكسر فى غيره عملا بالموجبين وحكى فيه أيضا البناء على الكسر منونا واعرابه منصرفا مطلقا فهذه خمس لغات كلها فى غير الظرف أما الظرف مع استيفاء الشروط كفعلته أمس فبنى اجماعا كما نقل عن الموضح وان نوزع فى حكاية الاجماع بنقل الزجاج بجواز كونه كسحر ظرفا وان فقد شرطا منها أعرب اجماعا ظرفا كان أو غيره لفوات شبه الحرف فى عدم الشرط الاخير ولمعارضته بخواص الاسماء فى غيره وأما قوله

وانى وقفت اليوم والامس قبله * ببابك حتى كادت الشمس تغرب

على رواية كسره فخرج على زيادة أل أو انه عطف على توهم أنه قال وقفت فى اليوم والامس فيكون معربا والفرق بين العدل والتضمين ان الاول يجوز فيه ذكر أل والثانى يؤدى معناها مع طرحها وامتناع ذكرها والله أعلم (قوله وجير) بفتح الجيم وسكون التحتية وكسر الراء حرف جواب كنعم (قوله وقد تكون ضمة) من أسبابها الاتباع كمنذ وان لا تكون للكلمة حال اعرابها كالغايات وكونها فى الكلمة تقابل الواو فى نظيرتها كضمة نحن المقابلة لواو هم لتقابلهما تكلما وغيبة والشئ يحمل على مقابله أو ليقتناسب الفظا كتناسبهما جمعا واضمارا وكونها تجبر فوات الاعراب لكونها أقوى الحركات كياز يد فى قول وكاى الموصولة اذا بنيت وتمكن جريان هذه فى كل مادة ومشابهة الغايات فى الاعراب فى بعض الاحوال كأى وياز يد أو فى عدم الضم حالة الاعراب كياز يد ودولك أن تجعل وجه شبهه بها ضير ورته آخرا فى النطق مثلها بعد حذف المضاف اليه لانها انما سميت غايات لذلك أو فى القطع عن الاضافة كحيث فان اضافتها الى الجمل كلا اضافة اذ هى فى الحقيقة لمصادرها فكأن المضاف اليه محذوف كالغايات حال بنائها فحملت عليها فى الحركة لافى أصل البناء لانه أصلى فى حيث عارض فى الغايات فتدبر (قوله ومنذ) هو ومذ حرفا جر اذا جرا ما بعدهما واسمان اذا رفع نحو ما رأيته منذ أو مذ يومان فهما اما مبتدأ المعنى أمد انقطاع الرؤية يومان أو خبر مقدم والمعنى بينى وبين رؤيته يومان واعل علة بنائهما حينئذ شبه الحرف فى الجمود اذ لا يتصرف فيهما بتثنية ولا غيرها ولزومان الرفع (قوله نحو كم) بنيت لتضمنها الاستفهام أو معنى رب التكثيرية لا للشبه الوضعى لفوات شرطه المار (قوله أجل) بفتح الهمزة والجيم حرف جواب كنعم (قوله لا يكون فى الفعل) أى لثقله وانما دخله ضم الاعراب لعدم لزومه وتمثيل الكسر بنحو ارم والضم بنحو رد بالاتباع فاسد لان بناء الاول على

كأين وقام وآن وقد تكون كسرة كامس وجير ونزال وقد تكون ضمة كحيث وهو اسم ومنذ وهو حرف اذا جررت به وأما السكون فهو كم واضرب وأجل واعلم مما مثلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون فى الفعل بل فى الاسم والحرف وأن البناء على الفتح أو السكون يكون فى الاسم والفعل والحرف (ص)

٢ (قوله خاصة) على هذا القول ألغز فيه ابن عبد السلام بقوله ما كلمة اذا نكرت عرفت واذا عرفت نكرت فالاول أمس المبنى والثانى المحلى بأل اهـ منه

الحذف والثانى على سكون مقدر وقد علمت ما فى ضربوا (قوله والرفع الخ) مفعول أول لاجعل واعرابا مفعوله الثانى ولا يرد أن الفعل المؤكد لا يتأخر عن معموله لئلا ينافى الاهتمام بتأكيده لانه للضرورة وقد استعمله المصنف كثيرا كقوله و به الكاف صلا ونحوه وهذا أسهل من جعله مبتدأ خبره الجملة الطلبية مع حذف الرابط لاحتياج الخبر الطلبى لتأويل تمّا كما سيأتى قيل وفى هذا البيت بيان مذهبه من ان الاعراب لفظى ورد بان الرفع واخواته اعراب على كلا المذهبين لانها أنواعه قطعا والخلاف انما يظهر فى الضمة وأخواتها فعلى أنه لفظى هى نفس الاعراب و يعرف حينئذ بانه الحركات ونوابها التى يجلبها العامل وعلى أنه معنوى علامته و يعرف حينئذ بانه تغيير أواخر الكلم الخ والرفع على الاول هو نفس الضمة وما ناب عنها وعلى الثانى تغيير مخصوص علامته ذلك وأما البناء فعلى انه لفظى هو الحركات والسكنات ونوابها اللازمة لغير عامل ولا اتباع ولا نقل ولا تخلص من سكونين وعلى أنه معنوى لزوم آخر الكلمة حالة واحدة وأنواعه تسمى عند البصريين ضما وفتحا وكسرا وسكونا فالضم على الاول هو نفس الضمة اللازمة وما ناب عنها وعلى الثانى لزوم مخصوص علامته ذلك وأنواع الاعراب تسمى بالرفع واخواته والكوفيون لا يفرقون بين أسمائهما ولقد أحسن من نظم ألقابهما بقوله

لقد فتح الرحمن أبواب فضله * ومن بضم الشمل فانجبر الكسر
ومذ سكن القلب انتصبت لشكره * لجزمى بان الرفع قد جره الشكر

(قوله قد خصص بالجر) الباء داخلة على المقصور كما هو الاكثر وانما أعاد ذلك بعد ذكره فى العلامات لبيان اختصاص كل من الاسم والفعل بنوع من الاعراب وما مر لكونه علامة فلا تكرار (قوله فارفع بضم الخ) الباء للتصوير أو المعنى ارفع معلما بضم ولا ينافيه كون الحركات عند المصنف هى نفس الاعراب لا علامته لان كونها اعرابا من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل لا ينافى أن خصوص احداها علامة على وجود مطلق الاعراب من تعليم وجود الكلى بجزئيه وان اشتهر على هذا القول أن يقال مرفوع ورفعه ضمة لا علامة رفعه فان قيل كان الاولى أن يقول ارفع برفعة لا بضم لانه لقب البناء كما مر أجيب بان الخاص بالبناء هو الضم وأخواته وبالاعراب الرفع واخواته وأما الضمة فمشتركة بينهما غاية الامر انه تسمح فى اطلاق الضم على الضمة مع ان الرضى نص على ان الضم وأخواته يطلق عند البصريين على حركات الاعراب تسمحا مع القرينة والمقام هنا قرينة واضحة وأما عند الاطلاق فلا تنصرف الا لحركات غير اعرابية كضم البناء والبنية فى حيث وقفل اه وعلى هذا فهى أكثر موردا من ألقاب الاعراب ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة وأخواتها فيهما دون الرفعة وأخواتها فتدبر (قوله فتحا وجر * كسرا) الاقرب نصبهما بنزع الخافض ليوافقا قوله بضم و بتسكين ولان المعنى عليه وكونه سماعيا على الراجح لا يبعد اختصاصه بما اذا لم يذكر الحرف فى نظيره وقد مر ان المصنفين أجروه كالقياس لكثرة سماعه أفاده الصبان (قوله كذكر الله) مبتدأ خبره يسر وعبده مفعول به امالذكر أو ليسر والجملة مجرورة بالكاف لقصد لفظها او الجار والمجرور خبر لمحذوف أى وأمثلة الثلاثة كذكر الله الخ (قوله جا أخو) بقصر جا لان الهمزتين من كلمتين اذا اتفقتا حركة جاز حذف احداهما كما قرئ به فى السبع نعم هو متعين هنا للضرورة ونمر كحذر أبو قبيلة (قوله أنواع الاعراب) جعله الرفع واخواته أنواع الاعراب باعتبار مدلولاتها وهى الحركة ونوابها أو التغييرات المعلمة بها لا ينافى جعلها ألقابه أى أسماءه من حيث ألفاظها والمراد ألقاب أنواعه لا نفسه فتدبر (قوله فيختص بالاسماء) أى لان المجرور مخبر عنه فى المعنى ولا يخبر الا عن الاسم واختص الجزم بالفعل ليكون كعوض الجر (قوله يكون بالضمة) أى مصورا بها أو معلما بها على ما مر (قوله كما نابت الواو الخ) الحاصل أنه ينوب عن أربع حركات الاصول عشرة أشياء فينوب عن الضمة الواو

(والرفع والنصب اجعلن اعرابا * لاسم وفعل نحو لن أهابا
والاسم قد خصص بالجر كما * قد خصص الفعل بان ينجزما
فارفع بضم وانصبن فتحا وجر * كسرا كذكر الله عبده يسر
واجزم بتسكين وغير ماذكر * ينوب نحو جا أخو بنى نمر)

(ش) أنواع الاعراب أربعة الرفع والنصب والجر والجزم فاما الرفع والنصب فيشترك فيهما الاسماء والافعال نحو زيد يقوم وان زيدا لن يقوم وأما الجر فيختص بالاسماء نحو بزيد وأما الجزم فيختص بالافعال نحو لم يضرب والرفع يكون بالضمة والنصب يكون بالفتحة والجر يكون بالكسرة والجزم يكون بالسكون وما عدا ذلك يكون نائبا عنه كما نابت الواو عن الضمة فى أخو والياء عن الكسرة فى بنى من قوله جا أخو بنى نمر وسيذكر بعد هذا مواضع النيابة ان شاء الله تعالى (ص)

(وارفع بواو وانصبن بالالف * واجرر بياء مامن الاسماء أصف)

(ش) شرع فى بيان مايعرب بالنيابة عما سبق ذكره والمراد بالاسماء التى سيصفها الاسماء الستة وهى أب وأخ وحم وهن وفوه وذو مال فهذه ترفع بالواو نحو جاء أبو زيد وتنصب بالالف نحو رأيت أباه وتجر بالياء نحو مررت بأبيه والمشهور انها معربة بالحروف فالواو نائبة عن الضمة والالف نائبة عن الفتحة والياء نائبة عن الكسرة وهذا هو الذى أشار اليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله وارفع بواو الى آخر البيت والصحيح أنها معربة بحركات مقدرة على الواو والالف والياء فالرفع بضمة مقدرة على الواو والنصب بفتحة مقدرة على الالف والجر بكسرة مقدرة على الياء فعلى هذا المذهب الصحيح لم ينب شئ عن شئ مما سبق ذكره (ص)

(من ذاك ذو ان صحبة أبانا * والفم حيث الميم منه بانا)

(ش) أى من الاسماء التى ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء ذو وفم ولكن يشترط فى ذو أن تكون بمعنى صاحب نحو جاءنى ذو مال أى صاحب مال وهو المراد بقوله ان صحبة أبانا أى ان أفهم صحبة واحترز بذلك عن ذو الطائية فانها لا تفهم صحبة بل هى بمعنى الذى فلا تكون مثل ذى بمعنى صاحب

والالف والنون وعن الفتحة الالف والكسرة والياء وحذف النون وعن الكسرة الفتحة والياء وعن السكون الحذف وهذه العشرة متفرقة فى سبعة أبواب الاسماء الستة والمثنى وجمعى المذكر والمؤنث ومالا ينصرف والامثلة الخمسة والفعل المعتل وهى مراد الشارح بمواضع النيابة وبدأ المصنف منها بالاسماء لشرفها وقدم منها ماناب فيه حرف عن حركة وهو الاسماء الستة والمثنى والجمع على ماناب فيه حركة عن حركة وهو جمع المؤنث ومالا ينصرف لان الاصل فى النيابة الحروف ونيابة الحركات خلاف الاصل لانها أصلية فى ذاتها ولو قدم الثانى لكان له وجه لانه معرب بالاصل فى الحالتين والاول معرب بالفرع فى جميع الاحوال والنكات لا تتزاحم وقدم الاسماء الستة لسبق المفرد على غيره (قوله وارفع بواو) الاولى تعريفه بالفاء كما فى نسخ و بياء بالمد وما موصولة بأصف حذف عائدها أى أصفه أى أذكره لك وهى فى محل نصب تنازعها الافعال الثلاثة قبلها فاعمل فيها الاخير وحذف مما قبله ضميرها لكونه فضلة ولو أعمل غير الاخير لوجب الابراز فيما بعده كما سيأتى ومن الاسماء بيان لما على الاظهر فهو حال منها أو من ضميرها على قاعدة البيان وحذف همزة الاسماء للضرورة لاختلاف حركتى الهمزتين (قوله وفوه) أضافه ومابعده دون باقيها اشارة الى أنهما لا ينقطعان عن الاضافة أصلا بخلاف غيرهما (قوله والصحيح الخ) هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين وصححه فى التسهيل لان الحركات هى الاصل فلا يعدل عنها مع امكانها لكن قال فى شرحه اعرابها بالحروف أسهل وأبعد عن تكلف التقدير لحصول فائدة الاعراب وهى بيان مقتضى العامل بنفس الحروف وان كانت من بنية الكلمة لصلاحيتها لذلك كما هى فى المثنى والجمع من بنيتهما وهذان المذهبان أقوى اثنى عشر مذهبا فى اعرابها ساقها فى الهمع (قوله بحركات مقدرة) أى وأتبع فيها ماقبل الآخر للآخر للدلالة على انه محل الاعراب فى غير حالة الاضافة نحو ان له أبا فقد سرق أخ له فاصلها تحريك الواو للاعراب وماقبلها للاتباع فتسكن الواو فى الرفع لثقله وتقلب ألفا فى النصب لتحركها وانفتاح ماقبلها وياء فى الجر لكسر ماقبلها (قوله من ذاك) أى مما أصفه وهو خبر مقدم وذو مبتدأ مؤخر ورفعه مقدر على الواو لا بها لان شرط اعرابه بالحروف قصد معناه مع اضافته والمقصود هنا لفظه وبدأ بذو لتعين اعرابه بالحروف أبدا وثنى بالفم لتعينه حالة عدم الميم اذا خلا من ياء المتكلم وأخر الهن لقلته فيه كما سيبين وأصله عند سيبويه ذوى كجبل وعند الخليل ذوّ بشد الواو وأصل فوك عندهما فوه كضرب والفراء بضم فانه حذفت لامهما اعتباطا وبقيت العين حرف اعراب وتبدل فى الثانى ميما عند عدم اضافته لتقبل الحركة والتنوين وقد تبدل مع الاضافة اجراء لها مجرى عدمها كقوله

كالحوت لا يلهيه شئ يلقمه * يصبح ظمآن وفى البحر فمه

ومنه فى الحديث لخلوف فم الصائم الخ كذا فى الاشمونى ونقل الروداني عن المصنف أن للفم أربع مواد كلها أصول على الصحيح هى ف م ء ف م ى ف م م ف و ه وعلى هذا فليست الميم بدلا فتدبر (قوله ان صحبة) مفعول لمحذوف يفسره أبان المذكور لاشتغاله بضمير مقدر أى أبانها أى أظهرها الا مفعول مقدم للمذكور لان أداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهر أو مقدر كذا فى يس أى وتقديم المفعول يفصل بينها و بين الفعل لفظا وكون رتبته التقديم لا يصيره مقدرا بعدها أما المحذوف فيفصلها من الاسم تقديرا وفرق بين التلو الرتبى والتقديرى ولذا أجاز الكسائى هل زيدا رأيته دون رأيت بلا ضمير كما مر فتدبر (قوله والفم) عطف على ذو وحيث هنا ظرف للمكان الاعتبارى وناصبها متصيد من الكلام السابق أى يعرب الفم بالحروف فى كل تركيب تفصل منه فيه الميم فلا حاجة لجعلها للزمان على رأى الاخفش بل ولا لتضمنها معنى الشرط كما قيل والمراد بانفصال الميم مطلق مفارقتها وان لم يسبق وجودها فلا يقتضى انها الاصل حتى ينافى مامر ولا يرد ان الفم بلا ميم هو الفاء وحدها ولا تعرب أصلا لانه ليس المراد به اللفظ بل العضو المخصوص على حذف مضاف

بل تكون مبنية وآخرها الواو رفعا ونصبا وجرا نحو جاء ذو قام ورأيت ذو قام ومررت بذو قام ومنه قول الشاعر فاما كرام موسرون لقيتهم * فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا وكذلك يشترط في اعراب الفم بهذه الحروف زوال الميم منه نحو هذا فوه ورأيت فاه ونظرت الى فيه واليه الاشارة بقوله * والفم حيث الميم منه بانا * أي انفصلت منه الميم أي زالت فان لم تزل منه أعرب بالحركات نحو هذا فم ورأيت فما ونظرت الى فم (ص) (أب أخ حم كذاك وهن * والنقص في هذا الاخير أحسن

وفي أب وتاليه يندر * وقصرها من نقصهن أشهر)

(ش) يعني ان أبا وأخا وحما تجري مجرى ذو وفم اللذين سبق ذكرهما فترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء نحو هذا أبوه وأخوه وحموها ورأيت أباه وأخاه وحماها ومررت بأبيه وأخيه وحميها وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة وسيذكر المصنف في هذه الثلاثة لغتين أخريين وأما هن فالصحيح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون ولا يكون في آخره حرف علة نحو هذا هن زيد ورأيت هن زيد ومررت بهن زيد واليه أشار بقوله والنقص في هذا الاخير أحسن أي النقص في هن أحسن من الاتمام والاتمام جائز لكنه قليل جدا نحو هذا هنوه ورأيت هناه ونظرت الى هنيه وأنكر الفراء جواز اتمامه وهو محجوج بحكاية سيبويه الاتمام عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وأشار بقوله * وفي أب وتاليه يندر * الى آخر البيت الى اللغتين الباقيتين في أب وتاليه وهما أخ وحم فاحدى اللغتين النقص وهو حذف الواو والالف والياء والاعراب بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم نحو هذا أبه وأخه وحمها ورأيت أبه وأخه وحمها ومررت بابه وأخه وحمها وعليه قول الشاعر بأبه اقتدى عدي في الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم وهذه اللغة نادرة في أب وتاليه ولهذا قال وفي أب وتاليه يندر أي يندر النقص واللغة الاخرى في أب وتاليه ان يكون بالالف مطلقا رفعا ونصبا وجرا نحو هذا أباه وأخاه وحماها ورأيت أباه وأخاه وحماها ومررت بأباه وأخاه وحماها وعليه قول الشاعر

أي ودال الفم الخ (قوله بل تكون مبنية) أي على سكون الواو وعند بعض طيئ وبعضهم يعربها بالحروف حملا على ذي بمعنى صاحب ولو قال ذو ان أعرب كما في الكافية والعمدة لشملها على لغة اعرابها (قوله ومنه قول الشاعر) أي على روايته بالواو وهي المشهورة وروي بالياء على لغة اعرابه ولا شاهد فيه حينئذ وكرام خبر مبتدا مقدر أي فالناس اما كرام الخ ولقيتهم صفته وحسبي اما مبتدأ وما كفاني خبره أو العكس وهو أظهر ومن ذو عندهم متعلق بحسبي أو بكفاني والمعنى أن ما كفاني من الذي عندهم أي شئ يعني هو حسبي لا أطلب زيادة عليه (قوله فان لم تزل الخ) فيه حينئذ ثلاث عشرة لغة اعرابه على الميم مخففة كدم أو مشددة كهم أو اعرابه مقصورا كفتى أو منقوصا كقاض مثلث الفاء فيهن والثالثة عشر اتباع فائه لميمه في الحركة وفصحاهن كدم وحكى الدماميني فوه وفاه وفيه باعرابه على الهاء منونة وجمع الثلاثة أفواه فجملة لغاته التي تعرب به بالحركات ستة عشر (قوله أب) مبتدأ وهو معرفة بقصد لفظه وأخ وحم معطوفان عليه بحذف العاطف وكذاك خبر أي كالمذكور من ذو والفم في الحكم وهن اما معطوف على أب أو مبتدأ حذف خبره أي كذاك فيكون من عطف الجمل ووزن هذه الاربعة عند البصريين كسبب بدليل قصرها وجمعها على أفعال ولو كانت ساكنة العين كما قيل ما صح فيها ذلك ولامها واو ولو لتحذف الامع قطعها عن الاضافة (قوله والنقص) مراده به حذف اللام والاعراب على العين لا النقص المتعارف في قاض (قوله يندر) أي النقص (قوله وقصرها) أي اعرابها كفتى فتقلب لامها ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها لان عينها مفتوحة لا ساكنة كما مر وأفرد الضمير هنا وجمعه فيما بعد اشارة لجواز الامرين وان كان الثاني أكثر في عدد القلة كما هنا وقوله من نقصهن متعلق بأشهر وقدمه عليه لانه يجوز تقديم من على أفعل مطلقا ولكن الأصح منعه في غير الاستفهام ولا حجة في قوله

اذا سايرت أسماء يوما ظعينة * فأسماء من تلك الظعينة أملح

لانه ضرورة ومقتضاه ان النقص شهير في كلها وهو كذلك وأما ندرته في أب وتاليه فنسبية على انه لاتنافي بين الشهرة والندرة فتدبر (قوله وحموها) فيه جري على اختصاص الحم بأقارب الزوج أبا كان أو غيره فلا يضاف الا للمؤنث وقيل يطلق على أقارب الزوجة أيضا فيضاف للزوج أيضا (قوله هذا هن زيد) أي شيئه لانه كناية عن أسماء الاجناس مطلقا وقيل عما يستقبح ذكره وقيل عن الفرج خاصة وفي المصباح انه يكنى به عن اسم الانسان أيضا تقول جاء هن وفي الانثى هنة (قوله من تعزى الخ) ساقط في نسخ وقوله تعزى أي انتسب بانتساب الجاهلية بان يقول يا لفلان فاعضوه أي قولوا له أعضض على هن أبيك الذي انتسبت اليه ولا تكنوا أي لاتذكروا الهن الذي هو كناية عن الذكر بل صرحوا باسمه (قوله محجوج) أي مقام عليه الحجة (قوله بأبه اقتدى عدي الخ) هو عدي بن حاتم الطائي صحابي وقوله فما ظلم اما منزل منزلة اللازم فلا مفعول له أي ما حصل منه ظلم لانه لم يشابه أجنبيا أو مفعوله محذوف أي ما ظلم أحدا في تلك الصفة لكونها صفة أبيه أو ما ظلم أباه بتضييع صفته أو أمه باتهامه فيه اذا لم يشابهه (قوله بالالف مطلقا) هي

ان أباها وأبا أباها * قد بلغا في المجد غايتاها فعلامة الرفع والنصب والجر حركة مقدرة على الالف كما تقدر في المقصور وهذه اللغة أشهر من النقص وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحم ثلاث لغات أشهرها أن تكون بالواو والالف والياء والثانية أن تكون بالالف مطلقا والثالثة أن تحذف منها الاحرف الثلاثة وهذا نادر وان في هن لغتين احداهما النقص وهو الاشهر والثانية الاتمام وهو قليل (ص)

(وشرط ذا الاعراب أن يضفن لا * لليا كجا أخو أبيك ذا اعتلا) (ش) ذكر النحويون لاعراب هذه الاسماء بالحروف شروطا أربعة أحدها أن تكون مضافة واحترز بذلك من ان لا تضاف فانها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا أب ورأيت أبا ومررت بأب الثاني أن تضاف الى غير ياء المتكلم نحو هذا أبو زيد وأخوه وحموه فان أضيفت الى ياء المتكلم أعربت بحركات

مقدرة نحو هذا أبي ورأيت أبي ومررت بأبي ولم تعرب بهذه الحروف وسيأتي ذكر ما تعرب به حينئذ الثالث أن تكون مكبرة واحترز بذلك من أن تكون مصغرة فانها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا أبي زيد وذوي مال ورأيت أبي زيد وذوي مال ومررت بأبي زيد وذوي مال الرابع أن تكون مفردة واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مثناة فان كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة نحو هؤلاء آباء الزيدين ورأيت آباءهم ومررت بآبائهم وان كانت مثناة أعربت اعراب المثنى بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا نحو هذان أبوا زيد ورأيت أبويه ومررت بأبويه ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى من هذه الاربعة سوى الشرطين الاولين وقد أشار اليهما بقوله الاصل

لغة بني الحرث وخثعم وزبيد وغيرهم وعليها حديث ما صنع أبا جهل وقول أبي حنيفة لاقود في مثقل ولو ضربه بأباقبيس (قوله ان أباها الخ) ساقط في غالب النسخ والشاهد في الثالث صراحة وكذا في الاولين بقرينته اذ يبعد التلفيق بين لغتين وقوله غايتاها مفعول بلغا على لغة من يلزم المثنى الالف والضمير للمجد وأنثه باعتبار أنه صفة أو رتبة والمراد بالغايتين المبدأ والنهاية أو غاية المجد في النسب وغايته في الحسب أو الالف للاشباع لا للتثنية (قوله وشرط ذا الاعراب) أي بالحروف لان الكلام فيه وبدليل المثال لا القصر وان كان هو أقرب مذكور (قوله لالليا) عطف على محذوف أي يضفن لاي اسم ظاهر أو مضمر معرفة أو نكرة لالليا وقد مثل للجميع ولم يقيدها بياء المتكلم لان ياء المخاطبة مختصة بالفعل فلا تدخلها الاضافة (قوله ذا اعتلا) حال من المضاف وهو أخو لا من المضاف اليه لعدم شرطه الآتي في قوله * ولا تجز حالا من المضاف له * الخ والاعتلا بكسر التاء مصدر اعتلى أي علا وقصره للوقف (قوله مضافة) أي لفظا كما مثل أو نية كقول العجاج * خالط من سلمى خياشيم وفا * أي خياشيمها وفاها فحذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه فنصبه بالالف (قوله من ان لا تضاف) أي ماعدا ذو وفوك للزومهما الاضافة كما مر (قوله مجموعة) أي جمع تكسير أما جمع السلامة المذكر فتعرب اعرابه كالتثنية وكذا المؤنث بان يراد بهما مالا يعقل فيقال أبوات وأخوات وهو مسموع فيما عدا فوك وقيل فيه أيضا (قوله ولا تضاف الى مضمر) أي وان رجع الى اسم جنس وشذ نحو انما يعرف الفضل من الناس ذووه (قوله الى اسم جنس) المراد به ما وضع لمعنى كلي ولو معرفا بأل قال في النكت واضافتها للعلم قليلة نحو أنا الله ذو بكة بالموحدة لغة في مكة أي أنا صاحبها والى الجملة شاذة كقولهم اذهب بذي تسلم أي بطريق ذي سلامة وقوله غير صفة أي نحوية وهي المشتق فلا يقال ذو فاضل وان كانت جميع المشتقات أسماء أجناس أما المعنوية كالعلم والكرم فتضاف اليها وانما اختصت بذلك لانها وصلة للوصف بما بعدها والضمير والعلم لا يوصف بهما والمشتق والجملة يصلحان بنفسهما للوصف فلم يبق الا اسم الجنس (قوله اذا بمضمر الخ) الجار متعلق بوصل محذوفا يفسره المذكور ومضافا حال مؤكدة من ضمير وصل العائد على كلا لان وصل المضمر به ليس الا بالاضافة فألفه للاطلاق لا للتثنية وجواب اذا محذوف لدلالة ماقبله أي اذا وصل كلا بمضمر حال كونه مضافا الى ذلك المضمر فارفعه الخ أو هي ظرف لارفع مجرد عن الشرط (قوله كلتا كذاك) مبتدأ وخبره واثنان واثنتان مبتدأ خبره يجريان وكابنين حال من فاعله أو صفة لمصدر محذوف أي يجريان جريا كجري ابنين واعراب هذه الالفاظ مقدر على الالف والياء لا بهما لما مر في ذوا والظاهر انه لا يقدر على النون لانها في

وشرط ذا الاعراب أن يضفن لا * لليا أي شرط اعراب هذه الاسماء بالحروف ان تضاف الى غير ياء المتكلم فعلم من هذا أنه لا بد من اضافتها وأنه لا بد أن تكون لغير ياء المتكلم ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه وذلك ان الضمير في قوله يضفن راجع الى الاسماء التي سبق ذكرها وهو لم يذكرها الا مفردة مكبرة فكأنه قال وشرط ذا الاعراب أن يضاف أب وأخواته المذكورة الى غير ياء المتكلم واعلم ان ذو لا تستعمل الا مضافة ولا تضاف الى مضمر بل الى اسم جنس ظاهر غير صفة نحو جاءني ذو مال فلا يجوز جاءني ذو قائم (ص)

(بالالف ارفع المثنى وكلا * اذا بمضمر مضافا وصلا
كلتا كذاك اثنان واثنتان * كابنين وابنتين)

الاصل بمنزلة التنوين فليست محل اعراب وان صارت الآن آخر اللفظ المقصود وكذا يقال فى قوله الآتى عشرون والاهلون الخ هذا والاظهر انه يجرى فيهما المذاهب الآتية فى اعراب المثنى والجمع بعد التسمية بهما ومن جعلها اعرابهما بالحروف كاصلهما فتدبر (قوله وتخلف اليا) بالقصر والمراد انها تقوم مقام الالف فى بيان مقتضى العامل لا فى النوع الخاص بها وهو الرفع والمراد الخلف ولو تقديرا ليدخل نحو ابنيك عالم يستعمل بالالف وجرا ونصبا ظرفان بتقدير مضاف أى وقت جر الخ كما فى آتيك طلوع الشمس لا حالان لان مجىء المصدر حالا سماعى (قوله فتح قد ألف) كالتعليل لبقاء الفتح أى انما بقى مع الياء لسبق ألفته مع الالف وقيل ليشعر من حيث لزومه للالف بأن الياء خلف عنها اذ الرفع أول أحواله وانما لم يبق الضم قبل ياء الجمع لثقله فخفف بالكسر دون الفتح للفرق بينه وبين المثنى ولم يعكس لان مقتضى الفتح أعنى وجد فى المثنى (قوله وحده لفظ الخ) الاولى اسم لانه جنس قريب وقوله دال الخ مخرج للمادل على واحد كسكران ورجلان أى ماش أو أكثر كغلمان وصنوان جمع صنو والمراد دال عليهما فى الحالة الراهنة اذ اسم الفاعل حقيقة فى الحال فخرج المثنى المسمى به علما كالبحرين لبلد أو اسم جنس ككلبتى الحداد فانه ملحق بالمثنى فى اعرابه لا مثنى حقيقة على انه لو عبر بالماضى ما دخل ذلك لان الفعل فى التعاريف منسلخ عن الزمان فان قلت يخرج باعتبار الحال نحو حنانيك مما أريد به التكثير مع انه مثنى حقيقة كما اختاره ابن هشام لا ملحق به قلت استعمال ذلك الآن فى غير الاثنين عارض للقرينة فلا يعتبر بخلاف البحرين ونحوه فانه بوضع جديد وقد انسلخ عن وضعه الاصلى بالكلية فتدبر (قوله وعطف مثله) أى وصالح لعطف مثله بعد التجريد لان المعطوف هو المفرد لا المثنى والمراد ان المعنى يصح مع العطف وان امتنع العدول عن التثنية اليه الا لنكتة كقصد التكثير فى أعطيتك مائة ومائة وكفصل ظاهر فى نحو رجل قصير ورجل طويل أو مقدر كقول الحجاج محمد ومحمد فى يوم أى محمد ابنى ومحمد أخى والتثنية لا تغنى عن العطف بغير الواو لان لغيرها معانى تفوت بفواته كالترتيب فى الفاء (قوله فيدخل فى قولنا الخ) جعل الشارح مجموع لفظ دال الخ جنسا فنحو سكران خارج عنه لا به وهو وان كان خلاف المألوف أولى من الجنس البعيد فتدبر (قوله نحو شفع) أى وزوج وانما دخل فيما ذكر لان المراد بالاثنين ما يعم القسمين المتساويين كالشفع وغيرهما سواء كانا مفردين كرجلين أو جمعين كجملين أو اسمى جمعين كركبين فأخرجا بقيد الزيادة لانهما ليسا من المثنى ولا من الملحق به وبمعناهما زكى بالزاى كفتى وضده خسى بمعجمة فسين مهملة قال الكميت

مكارم لا تحصى اذا نحن لم نقل * زكى وخسى فيما نعد خلالها

أى لم نقل عند عد خصال الكمال المكارم هى زوج أو فرد لعدم احصائها (قوله اثنان الخ) مثلها اثنتان وكلتا اذ لم يسمع لها مفرد فهى من الملحق بالمثنى لا مثناة حقيقة وكذا كلا لكنها تخرج بقيد الزيادة كشفع لان ألفها بدل عن أصل واو أو ياء وأما كلتا فألفها زائدة وتاؤها بدل عن اللام وقيل بالعكس (قوله وعطف غيره) أى مغايره فى الوزن كما فى قوله صلى الله عليه وسلم اللهم أعز الاسلام بأحب العمرين اليك أى عمر بن الخطاب وأبى جهل عمرو بن هشام فغلب من سبقت له السعادة أو فى الحروف كما قال الشارح وكالابوين للاب والام فكل ذلك تغليب وهو ملحق بالمثنى على التحقيق لان شرط التثنية عند الجمهور اتفاق اللفظ والمعنى فلا يثنى اللفظ مرادا به حقيقته ومجازه وقولهم القلم أحد اللسانين شاذ وكذا المشترك باعتبار معنييه كقرآن للحيض والطهر لئلا يلتبس بفردى أحد المعنيين وانما ثنى العلم المشترك كالزيدين لتأوله بالمسميين بزيد ولعدم التماسه اذ ليس تحته أفراد وأجاز الناظم تثنية كل منهما وجمعه

يجريان وتخلف اليا فى جميعها الالف * جرا ونصبا بعد فتح قد ألف) (ش) ذكر المصنف رحمه الله تعالى أن مما تنوب فيه الحروف عن الحركات الاسماء الستة وقد تقدم الكلام عليها ثم ذكر المثنى وهو مما يعرب بالحروف وحده لفظ دال على اثنين بزيادة فى آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه فيدخل فى قولنا لفظ دال على اثنين المثنى نحو الزيدان والالفاظ الموضوعة لاثنين نحو شفع وخرج بقولنا بزيادة فى آخره نحو شفع وخرج بقولنا صالح للتجريد نحو اثنان فانه لا يصلح لاسقاط الزيادة منه فلا تقول اثن وخرج بقولنا وعطف مثله عليه ما صلح للتجريد وعطف غيره عليه كالقمرين فانه صالح للتجريد فتقول قمر ولكن يعطف عليه مغايره لا مثله نحو قمر وشمس

معأمن اللبس كعندى عينان منقودة وموروودة ولايرد على الجهور أن نحو القمرين تثنية قمر الحقيقة وقمر المجاز مع أن التغليب سائغ لما صرح به غير واحد ان تغليب التثنية سماعى ولا يقال انه مجاز لا حجر فيه لان كلامهم يدل على أن من أنواع المجاز مالا يتجاوز به ماورد وانما كان مجازا لان هيئة التثنية موضوعة للمشتركين لفظا ومعنى عند الجهور فاستعمالها فى المشتركين لفظا فقط مجاز كذا فى حواشى التلخيص نقلا عن يس وغيره والظاهر ان علاقة هذا المجاز المشابهة فى مطلق الاشتراك لا الجزئية كما هو ظاهر ولا المجاورة كما قيل لان ذلك انما هو فى فرديه قبل التثنية فيتجوز بلفظ القمر مثلا الى الشمس حتى يشتركا لفظا لعلاقة المجاورة فى الذكر أو الذهن ثم يثنى فيدل على فردين حقيقى ومجازى كالمكررين بالعطف هذا فى لفظ التثنية والجمع أما نحو ولله يسجد من فى السموات ومن فى الارض حيث استعملت من فى غير العاقل لاختلاطه به وتغليبه عليه فالظاهر انه جمع بين الحقيقة والمجاز لا مجاز لانها لم تستعمل فى المجموع من حيث هو مجموع حتى يكون غير ما وضعت له بل دالة على ما وضعت له وغيره من باب الكلية التى هى كتعداد أفراد حقيقية ومجازية ومن يمنع جمعهما له أن يجعلها من عموم المجاز كان يراد منها مطلق ذات فتعمهما هذا تحقيق المقام (قوله وهو) أى المذكور من الشمس والقمر المقصود الخ (قوله بزيادة) كاثنين واثنتين وكلتا وقوله أوشبهها ككلا فان ألفها أصلية كما مر وخرج مادل عليهما بجوهره كشفع كما مر ﴿فائدة﴾ شروط التثنية عند الجهور ثمانية مجموعة فى قوله

شرط المثنى أن يكون معربا * ومفردا منكرا ما ركبا
موافقا فى اللفظ والمعنى له * مماثل لم يغن عنه غيره

فلا يثنى المبنى على الاصح ونحو ذان واللذان صيغة مستقلة وانما تغيرا بالعوامل نظر الصورة التثنية فبنيا على ما يشا كل اعرابها وهذا مراد من قال انهما ملحقان بالمثنى فى اعرابه ونحو يازيدان بناؤه وارد على التثنية ونحو منان ومنين زيادته للحكاية تحذف وصلا لا للتثنية ولا غير المفرد من المثنى وجمعى التصحيح والجمع المتناهى وانما يثنى غير المتناهى واسم الجنس واسم الجمع لان لها نظيرا فى الآحاد وكذا يشترط فى كل جمع ولا العلم الا بعد تنكيره بأن يراد به أى واحد مسمى به ثم يعوض عن العلمية التعريف بأل أو النداء لانه يدل على التشخص والتثنية على الشيوع والتعدد فيتنافيان ومثلها الجمع ولهذا لا تثنى ولا تجمع كنايات الاعلام كفلان لعدم قبولها التنكير ولا المركب كما سيبين فى الجمع ولا ما اختلف لفظه أو معناه كما مر ولا ما ليس له مماثل أو ثان فى الوجود كشمس وقمر والقمران تغليب كما مر ويمكن الاغتناء عن هذا بما قبله لان مالا ثانى له لم يوافق شيأ فى معناه ولا ما استغنى عن تثنيته بغيره كما استغنى بتثنية جزء وسى عن بعض وسواء وبكلا وكلتا عن تثنية أجمع وجمعاء وبستة وثمانية عن تثنية ثلاثة وأربعة وأما قوله

فيارب ان لم تجعل الحب بيننا * سواءين فاجعل لى على حبها جلدا

فشاذ (قوله كلتا بالالف) أى ويقدر الاعراب عليها كالمقصور وذلك لان لهما حظا من الافراد والتثنية لان لفظهما مفرد ومعناهما مثنى فاعربا كالمفرد تارة وكالمثنى أخرى ولما كان اعراب المثنى فرع المفرد والمضمر فرع المظهر أعطى الاصل للاصل والفرع للفرع للمناسبة وبعضهم اعربهما كالمثنى مطلقا وبعضهم كالمقصور مطلقا ومنه قوله

نعم الفتى عمدت اليه مطيتى * فى حين جد بنا المسير كلانا

﴿فائدة﴾ الاكثر فيهما مراعاة اللفظ وبه جاء القرآن نصا فى قوله تعالى كلتا الجنتين آتت أكلها ولم تظلم منه شيأ وأما ضمير خلالهما فيحتمل رجوعه للجنتين وان كان مضافا اليه كما يرجع مع كل للمضاف اليه وقد اجتمعا فى قوله يصف فرسين تسابقا

وهو المقصود بقولهم القمرين وأشار المصنف بقوله

بالالف ارفع المثنى وكلا *

الى أن المثنى يرفع بالالف وكذلك شبه المثنى وهو كل مالا يصدق عليه حد المثنى وأشار اليه المصنف بقوله وكلا فما لا يصدق عليه حد المثنى مما دل على اثنين بزيادة أوشبهها فهو ملحق بالمثنى فكلا وكلتا واثنان واثنتان ملحقة بالمثنى لانها لا يصدق عليها حد المثنى لكن لا تلحق كلا وكلتا بالمثنى الا اذا أضيفا الى مضمر نحو جاءنى كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وجاءتنى كلتاهما ورأيت كلتيهما ومررت بكلتيهما فان أضيفا الى ظاهر كانا بالالف

رفعا ونصبا وجرا نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وجاءتني كلتا المرأتين ورأيت كلتا المرأتين ومررت بكلتا المرأتين فلهذا قال المصنف وكلا * اذا بمضمر مضافا وصلا * كلتا كذاك ثم بين ان اثنين واثنتين يجريان مجرى ابنين وابنتين فاثنان واثنتان ملحقان بالمثنى كما تقدم وابنان وابنتان مثنى حقيقة ثم ذكر المصنف أن الياء تخلف الالف في المثنى والملحق به في حالتي الجر والنصب وأن ماقبلها لا يكون الا مفتوحا نحو رأيت الزيدين كليهما ومررت بالزيدين كليهما واحترز بذلك عن ياء الجمع فان ماقبلها لا يكون الا مكسورا نحو مررت بالزيدين وسيأتي ذلك وحاصل ماذكره أن المثنى وماألحق به يرفع بالالف وينصب ويجر بالياء وهذا هو المشهور والصحيح أن الاعراب في المثنى وما ألحق به بحركة مقدرة على الألف رفعا والياء نصبا وجرا وماذكره المصنف من ان المثنى والملحق به يكونان بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا هو المشهور من لغة العرب ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالالف مطلقا رفعا ونصبا وجرا فتقول جاء الزيدان كلاهما ورأيت الزيدان كلاهما ومررت بالزيدان كلاهما (ص)

(وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب) (ش) ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف أحدهما الأسماء الستة والثاني المثنى وقد تقدم الكلام عليهما ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث وهو جمع المذكر السالم وماحمل عليه واعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا وأشار بقوله عامر ومذنب الى مايجمع هذا الجمع وهو قسمان جامد وصفة فيشترط في الجامد أن يكون علما

كلاهما حين جد الجري بينهما * قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي

فثنى أقلعا أي تركا الجري مراعاة للمعنى وراعى اللفظ في رابي بمعنى منتفخ من التعب قال في المغني وقد سئلت قديما عن قولك زيد وعمرو كلاهما قائم أو قائمان أيهما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما توكيدا فقائمان لانه خبر عن زيد وعمرو أو مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل كليهما قيل قائمان أو كلاهما فالوجهان اهـ قال الدماميني ويتعين الافراد مراعاة للفظ في قوله

كلانا غني عن أخيه حياته * ونحن اذا متنا أشد تغانيا

وضابطه أن ينسب الى كل منهما حكم الآخر بالنسبة اليه لا الى ثالث اهـ (قوله والصحيح الخ) هو مذهب سيبويه والجمهور كما قالوا في الاسماء الستة ولم يوافقهم الناظم هنا لانه كان يجب ظهور فتحة النصب على الياء فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله بالالف مطلقا) أي ويعربه كالمقصور مع كسر النون أبدا وبعض هؤلاء يعربه على النون كسلمان والظاهر على هذا أن نحو صالحان يمنع الصرف للزيادة والوصفية مثلا وخرج على الاول قراءة ان هذان لساحران بشدان وحقه هذين كقراءة الاكثر لانه اسم ان بصورة التثنية فيبنى على مايشا كل اعرابها كما مر وقيل اسم ان ضمير الشأن محذوفا وجملة هذان الخ خبرها واللام داخلة على مبتدا محذوف أي لهما ساحران لا على ساحران لان لها الصدر فلا تدخل الا على المقدم من المبتدا وخبره وحذف المبتدا لا ينافي تأكيده باللام لوروده في غير موضع وقيل ان بمعنى نعم ومابعدها جملة مستقلة كما حكي أن ابن الزبير قال له رجل ان ناقتي قد نقبت فقال أرحها قال وأعطشها الطريق فقال اسقها قال ماجئتك مستطبا بل مستمنحا لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير ان وراكبها أي نعم لعنها الله وراكبها لكونه رأى عدم استحقاقه انظر المغني وحواشيه (قوله وبيا اجرر) بقصر يا بلا تنوين للضرورة وهو متعلق باجرر وحذف مثله من انصب لدلالته عليه ولم يتنازعا لتأخرهما عنه [illegible] وجه العامل الثاني اليه على الاصح عند الناظم للفصل بينهما بالاول وعلى القول بجوازه لطلب المعمول في الجملة يتعين هنا اعمال الثاني اذ لو كان الاول لوجب الضمير في الثاني وان كان فضلة كما سيبين (قوله سالم جمع الخ) تنازعه ارفع واجرر وانصب فأعمل الاخير لقربه وحذف ضمير الاولين لكونه فضلة وهو من اضافة الصفة الى الموصوف أو على معنى من لصحة حمل الثاني على الاول وخرج بالسالم تكسير عامر على عوامر كجابر وجوابر ومذنب على مذانب لكن سيأتي في جمع التكسير عن المصنف وغيره أن نحو مختار ومنقاد ومضروب ومكرم لا تكسر بل يجب جمعها تصحيحا فيكون مذنب مثلها فالتقييد بالسالم ليس للاحتراز الا بالنسبة لعامر دون مذنب فتدبر (قوله في هذا البيت) أي ومابعده (قوله السالم) الاولى جره صفة للمذكر لان المفرد هو الذي سلم بناؤه في الجمع من تغيير التكسير وأما تغييره في قاضون ومصطفون فللاعلال ويصح رفعه صفة لجمع لكن باعتبار واحده (قوله جامد) هو الاسم الدال على الذات بلا اعتبار وصف والصفة هي المشتق للدلالة على معنى وذات (قوله فيشترط في الجامد) أي زيادة على شروط التثنية المارة كما تزاد في الصفة أيضا كما في الروداني (قوله علما) أي شخصيا أما الجنسي فلا يجمع منه الا التوكيدي كأجمعون لانه في الاصل وصف أفعل تفضيل فان قلت كيف تشترط العلمية مع وجوب تنكيره

لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب فإن لم يكن علما لم يجمع بالواو والنون فلا يقال فى رجل رجلون نعم ان صغر جاز ذلك نحو رجيل ورجيلون لأنه وصف وان كان علما لغير مذكر لم يجمع بهما فلا يقال فى زينب زينبون وكذلك ان كان علما لمذكر غير عاقل فلا يقال فى لاحق اسم فرس لاحقون وان كان فيه تاء التانيث فكذلك لا يجمع بهما فلا يقال فى طلحة طلحون وأجاز ذلك الكوفيون وكذا ان كان مركبا فلا يقال فى سيبويه سيبويهون وأجازه بعضهم ويشترط فى الصفة أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث فخرج بقولنا صفة لمذكر

عند الجمع كما مر فى التثنية وقلت اشتراطها لا لذاتها وهو التشخص حتى تنافى الجمع بل لتحصيل الوصفية تأويلا وذلك لان دلالة الواو على الجمعية انما هى بالاصالة فى الفعل بدليل اسميتها فيه فلا يجمع بها الا ما شابهه معنى وصحة واعلالا وهو الوصف المشتق وحمل عليه العلم لانه وصف تأويلا لتأوله بالمسمى دون باقى الاسماء ولا حاجة لما يقال العلمية شرط للاقدام وعدمها للتحقق أوهى شرط معدأى مهىء لقبول الجمعية والمعد لا يجامع المشروط وان توقف عليه بخلاف الشرط الحقيقى وتسميته شرطا لمشابهته له فى التوقف عليه (قوله لمذكر عاقل) أى باعتبار معناه لا لفظه فيقال زينبون وسعدون فى زينب وسعدى لمذكرين كما يقال زيدات وعمرات فى زيد وعمرو لمؤنثين واختص بالذكور العقلاء لشرفهم كما ان الصحة أشرف من التكسير قال الدماميني وقد ورد هذا الجمع فى أسمائه تعالى للتعظيم لامتناع معنى الجمع فيه وهو توقيفى فلا يقال رحيمون قياسا على نحو فنعم الماهدون لعدم الاذن وحينئذ فلا يرد أنه تعالى لا يطلق عليه مذكر ولا عاقل فكيف يجمع لأن كلا منافى الجمع القياسى (قوله خاليا من تاء التأنيث) أى مالم تكن عوض فاء أولام كعدة وثبة والا جمعا قياسا اذا سمى بهما وماسيأتى من عدهما فى الملحقات عند عدم التسمية اه صبان وأوجب المبرد جمع ذلك بالالف والتاء ولا يشترط الخلو من ألف التأنيث بل تحذف المقصورة وتقلب الممدودة واوا فيقال حبلون وصحراوون عند التسمية (قوله ومن التركيب) الأولى حذفه لأنه شرط لكل جمع بل وللتثنية أيضا كما مر (قوله ان صغر جاز) أى لأنه يصير كالوصف لدلالته على التحقير ونحوه وكذا نحو بصرى وكوفى لتأوله بالمنسوب لكذا (قوله فكذلك لا يجمع) أى لأن حذف التاء كالالف المقصورة يلبس بالمجرد وفتح ماقبل الالف دافع لذلك ولعل الكوفيين لا يبالون به أو يدفعونه بفتح ماقبل التاء فليحرر ولو بقيت التاء لزم جمع علامتين متضادتين ظاهرا وسوغ ذلك فى الالف الممدودة ذهاب صورتها وأيضا يمتنع وقوع التاء حشوا بلا ضرورة وانما وقعت كذلك فى التثنية لضرورة أن حذفها ملبس مع أنه ليس للمؤنث بالتاء تثنية تخصه بخلاف الجمع (قوله وأجازه بعضهم) أى سيبويهون بجمع الجزأين وبعضهم يقول سيبون بجمع الاول فقط وبعضهم يجمع المزجى وان لم يختم بويه أما الاسنادى فلا يجمع ولا يثنى اتفاقا بل يقال ذو وأذوا برق نحره مثلا من اضافة المسمى الى الاسم كذات مرة وذات يوم كما يقال فى المزجى على القول الاول ويظهر أن التقييدى كذلك وأما الاضافى فيثنى ويجمع جزؤه الاول مضافا للثانى كغلامو زيد وعبدوالله وجوز الكوفيون جمع الجزأين قال الروداني لا أظن أحدا يجترئ على ذلك فى نحو عبدالله اذ الله اله واحد اه ومن هنا يؤخذ ما اختاره الامير من أن اطلاق المذهبين لا يحسن بل ان انفرد المضاف اليه جمع الصدر فقط قولا واحدا كعبيدزيد وان تعدد كل منهما كعبيدزيد المكى وعبد زيد المصرى مثلا فالوجه جمعهما كعبيد الزيود (قوله صفة لمذكر عاقل) أى ولو تنزيلا ليدخل نحو أتينا طائعين رأيتهم لى ساجدين وليس ذلك ملحقا بالجمع كما قيل لانها لما وصفت بصفات العقلاء من الطاعة والسجود جمعت جمعهم ويغلب المذكر والعاقل على غيره فيقال زيد والهندات أو والحمير منطلقون (قوله خالية من تاء التأنيث) أى الموضوعة له وان استعملت فى غيره كالمبالغة فى تاء علامة (قوله ليست من باب أفعل الخ) بجر أفعل وفعلان بالكسرة لاضافتهما الى ما بعدهما فابطلت مافيهما من العلمية ووزن الفعل أو الزيادة وأما فعلاء بفتح الفاء فى الموضعين فغير مصروف للالف الممدودة فى الاول والمقصورة فى الثانى والاضافة لادنى ملابسة أى أفعل الذى مؤنثه فعلاء كأحمر وحمراء وفعلان كذلك كسكران وسكرى وعبارته تشمل ماليس من باب أفعل وفعلان أصلا كقائم وماهو منهما ولا مؤنث له كأكمر لكبير كمرة الذكر ولحيان لطويل اللحية وماله مؤنث على غير ماذكر كفعلى بالضم فى الأول كأفضل وفضلى وفعلانة فى الثانى كندمان وندمانة من المنادمة لا من الندم فكل هذه تجمع بالواو على كلامه (قوله ولا مما يستوى فيه الخ) قال أرباب الحواشى هو مع

ما كان صفة لمؤنث فلا يقال في حائض حائضون وخرج بقولنا عاقل ما كان صفة لمذكر غير عاقل فلا يقال في سابق صفة لفرس سابقون وخرج بقولنا خالية من تاء التأنيث ما كان صفة لمذكر عاقل ولكن فيه تاء التأنيث نحو علامة فلا يقال فيه علامون وخرج بقولنا ليست من باب أفعل فعلاء ما كان كذلك نحو أحمر فان مؤنثه حمراء فلا يقال فيه أحمرون وكذلك ما كان من باب فعلان فعلى نحو سكران سكرى فلا يقال سكرانون وكذلك ان استوى في الوصف المذكر والمؤنث نحو صبور وجريح فانه يقال رجل صبور وامرأة صبور ورجل جريح وامرأة جريح فلا يقال في جمع المذكر السالم صبورون ولا جريحون وأشار المصنف الى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله عامر فانه علم لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب فيقال فيه عامرون وأشار الى الصفة المذكورة أولا بقوله ومذنب فانه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فيقال فيه مذنبون (ص)

(وشبه ذين وبه عشرونا
وبابه ألحق والاهلونا
أولو وعالمون عليونا
وأرضون شذ والسنونا
وبابه ومثل حين قد يرد
ذا الباب وهو عند قوم يطرد)

(ش) أشار المصنف بقوله وشبه ذين الى شبه عامر وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كمحمد وابراهيم فتقول محمدون وابراهيمون والى شبه مذنب وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط كالافضل والضراب ونحوهما فتقول الافضلون والضرابون وأشار بقوله وبه عشرون الى ما ألحق بجمع المذكر السالم في اعرابه بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا وجمع المذكر السالم هو ما سلم فيه بناء الواحد ووجد فيه الشروط التي سبق ذكرها فما لا واحد له من لفظه أوله واحد غير مستكمل للشروط فليس بجمع مذكر سالم بل هو ملحق به فعشرون وبابه وهو ثلاثون الى تسعين ملحق بالجمع المذكر السالم لانه لا واحد له من لفظه اذ لا يقال عشر وكذلك أهلون ملحق به لان مفرده وهو أهل ليس فيه الشروط المذكورة لانه اسم جنس جامد كرجل وكذلك أولو لانه لا واحد له من لفظه وعالمون جمع عالم وعالم كرجل اسم جنس جامد

ماقبله بمعنى قول التوضيح يشترط في الصفة قبول التاء أو الدلالة على التفضيل اهـ وفيه نظر لان قبول التاء كما يخرج به نحو جريح وسكران وأحمر يخرج به نحو أفضل وأكبر ولحيان والدلالة على التفضيل لا تدخل الا أفضل فعلى هذا نحو أكبر ولحيان لا يجمع لعدم التاء والتفضيل معا وبه في أكبر صرح في حواشي الازهرية وعلى كلام الشارح يجمعان وصرح به الصبان فتدبر وحرر (قوله فلا يقال الخ) أي لان أحمر وسكران يؤنثان بغير التاء وصبور يصلح للمؤنث بنفسه وعدم قبول التاء يبعد الوصف عن الفعل مع أن جمعه بالحمل عليه كما مر وانما جمع الافضل مع عدم قبوله التاء أيضا لالتزام تعريفه عند جمعه فاشبه الفعل اللازم حالة التنكير ومن الشاذ خلافا للكوفيين قوله

فما وجدت نساء بني تميم * حلائل أسودين وأحمرينا

وقوله

منا الذي هو ما ان طر شاربه * والعانسون ومنا المرد والشيب

حيث جمع العانس وهو من بلغ أوان التزويج ولم يتزوج ذكرا كان أو أنثى (قوله نحو صبور وجريح) أي غير علمين والا جمعا ومحل استوائهما في فعول اذا كان بمعنى فاعل وفي فعيل اذا كان بمعنى مفعول بشرط جريانهما على موصوف مذكور (قوله وبه عشرون) شروع في ذكر ما ألحق بالجمع وهو أربعة أنواع أسماء جموع كعشرين وأولى وجموع لم تستوف الشروط كأهلين وعالمين وجموع مسمى بها كعليين وجموع تكسير كأرضين وسنين (قوله وبابه) أي أخواته ولو عبر به لكان أصرح في ارادة العقود الى التسعين لان بابه قد يشمل مئين مع أنه من باب سنين ولم يقل ألحقا أي عشرون وبابه لتأولهما بالمذكور (قوله والاهلون) الى عليون مبتدآت حذف عاطفها وخبرها أي كذلك ألحقت وأرضون مبتدأ خبره شذ وحذف خبر السنون لدلالة شذ كما أفاده الاشموني ونص على شذوذ هذين مع ان جميع الملحقات شاذة لشدته فيهما اذ هو من أربعة أوجه فان كلا منهما جمع تكسير لاسم جنس مؤنث غير عاقل والمراد الشذوذ قياسا فقط لكثرة استعمالها (قوله ومثل حين) حال من ذا الباب أي باب سنين أو صفة لمصدر محذوف أي ورودا مثل حين (قوله لا واحد له) أي لا من لفظه ولا معناه كما قاله الدنوشري (قوله اذ لا يقال عشر) والا لزم اطلاق عشرين على ثلاثين وثلاثين على تسعة لان أقل الجمع ثلاثة من مفرده (قوله لانه اسم جنس جامد) أي لذي القرابة لا علم ولا صفة ويستعمل وصفا بمعنى المستحق كالحمد لله أهل الحمد وجمعه حينئذ حقيقي لا ملحق به لانه في معنى المشتق ولم تغلب عليه الاسمية كالاول وقال الروداني هو أيضا ملحق لانه صفة لا تقبل التاء ولا تدل على التفضيل أفاده الصبان (قوله من لفظه) أي بل من معناه لانه اسم جمع لذو بمعنى صاحب ويكتب بالواو بين الهمزة واللام ليتميز عن الى الجارة نصبا وجرا وحمل الرفع عليهما (قوله اسم جنس) أي لكل ماسوى الله وأما العالمون فخاص بالعقلاء وقيل يعم غيرهم أيضا وهو الراجح فهو اسم جمع لعالم لما قاله الشارح

وعليون اسم لأعلى الجنة وليس فيه الشروط المذكورة لكونه لما لا يعقل وأرضون جمع ارض وأرض اسم جنس جامد مؤنث والسنون جمع سنة والسنة اسم جنس مؤنث فهذه كلها ملحقة بالجمع المذكر لما سبق من انها غير مستكملة للشروط وأشار بقوله وبابه الى باب سنة وهو كل اسم ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر كمائة ومئين وثبة وثبين وهذا الاستعمال شائع فى هذا ونحوه فان كسر كشفة وشفاه لم يستعمل كذلك الا شذوذا

ولان شرط الجمع أن يكون أعم من مفرده لا أخص ولا مساويا والا بطل قولهم أقل الجمع ثلاثة من مفرده كذا قيل وفيه ان اسم الجمع كالجمع فى ذلك والا فما معنى كونه اسم جمع حيث لم يفد معناه فى الجملة فالحق أنه جمع له لان العالم كما يطلق على ماسوى الله دفعة يطلق على كل صنف بخصوصه كعالم الانس وعالم الجن فجمع بهذا الاعتبار ليعم أنواع العقلاء شمولا بناء على القول الاول أوليعم جميع الانواع والاصناف بناء على الثانى والحق أيضا أنه مستوف لشروط الجمع كما قاله الرضى تبعا للكشاف وغيره لانه فى الاصل صفة لما فيه من معنى العلم كالخاتم لما يختم به والقالب لما يقلب به الشئ من حالة الى حالة لان جميع المخلوقات لامكانها وافتقارها الى مؤثر يعلم بها ذات موجدها وتدل على وجوده ولما غلب على العقلاء منهم جمع بالواو كسائر أوصافهم فدخول غيرهم فى العالمين تغليب (قوله وعليون الخ) مثله كل علم بصيغة الجمع كزيدون مسمى به وكنصيبين وقنسرين علمى بلدين بالعراق والشام فيلحق بالجمع فى اعرابه استصحابا لاصله على الراجح وبقى فيه أربعة مذاهب لانه اما أن يعرب على النون منونة مع لزوم الياء كحين وغسلين أو الواو كعربون أو يمنع الصرف مع الواو كهرون للعلمية وشبه العجمة أو يقدر اعرابه على الواو مع فتح النون أبدا وهذا أقلها ثم ماقبله على الترتيب وأما المثنى اذا سمى به فاما أن يعرب كاصله أو كعثمان غير مصروف للعلمية والزيادة ومحل ذلك مالم يجاوز اسبعة أحرف والا تعين اعرابهما بالحروف كما فى التسهيل كاشهيبابين مثنى اشهيباب مصدر اشهاب من الشهبة وهى لون معروف (قوله اسم لأعلى الجنة) فقوله تعالى كتاب مرقوم على حذف مضاف أى محل كتاب وفى الكشاف انه اسم لديوان الخير الذى دون فيه ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين فكتاب الابرار مصدر بتقدير مضاف أى كتاب أعمال الابرار (قوله لكونه لما لا يعقل) أى اسما له ليس بجمع الآن وان كان فى الاصل جمع على كسكيت من العلو فان كان اسم مكان كان ملحقا باعتبار أصله أيضا وان كان اسم ملك كما قيل كان جمعا حقيقة (قوله اسم جنس الخ) أى لا علم ولا صفة وهذا مانع أول ومؤنث مانع ثان ويزاد كونه لغير عاقل وجمع تكسير وكذا فى سنة كما سر (قوله مؤنث) أى بدليل ان أرضى واسعة ولتصغيره على أريضة (قوله سنة) أصله سنو أو سنه بجمعه على سنوات وسنهات وفعله سانيت وسانهت وأصل سانيت سانوت قلبت الواو ياء لتطرفها بعد ثلاثة (قوله وهو كل اسم الخ) ذكر خمسة قيود الحذف وكونه للام والتعويض وكونه بالهاء وعدم التكسير وزاد فى نسخ كون الاسم ثلاثيا وتركه فى أخرى لان ما أخرجوه به يخرج بالحذف ولم يأخذ الا محترز القيد الاخير فيخرج بالاول نحو تمرة مما لم يحذف وشذ اضون بالكسر جمع اضاة كقناة وهى الغدير واوزون لاوزة وبالثانى نحو عدة مما حذف فاؤه وشذ رقون فى رقة وهى الفضة وأصلها ورق نقلت كسرة الواو الى الراء وحذفت وعوض عنها الهاء وبالثالث نحو يد مما لم يعوض وشذ أبون واخون وبالرابع نحو اسم وأخت لان المعوض فى الاول الهمزة وفى الثانى التاء لا الهاء وشذ بنون جمع ابن وهو مثل اسم فهذه شذت عن باب سنة فى قلة الاستعمال وكذا ظبون الذى فى الشارح وان كان الباب من أصله شاذا عن قياس الجمع وهذه القيود لضبط ما كثر سماعه منه لا لقياسيته فيه فتدبر (قوله كمائة ومئين) بكسر الميم فيهما لان مفرد هذا الباب ان كان مكسور الفاء لم تغير فى الجمع أو مفتوحها كسنة كسرت فى الجمع على الافصح فيهما وحكى مئون وعزون وسنون بالضم أو مضمومها كثبة ضمت فى الجمع أو كسرت وأصل مائة مأى من مأيت القوم تممتهم مائة كما فى القاموس فالهاء عوض عن لامها (قوله وثبة) أى بمعنى الجماعة والاقوى أن أصله ثبو من ثبوت أى جمعت لا ثبى لان أكثر ما حذف من اللامات واو ولم تجمع فى التنزيل الا بالالف والتاء كما فى التصريح نحو فانفروا ثبات واما ثبة بمعنى وسط الحوض فمحذوفة العين لا اللام لانها من ثاب يثوب اذا رجع ومنه مثابة للناس (قوله كشفة) أصلها شفهة حذفت الهاء لامها وقصد تعويض التاء عنها ومثلها فى ذلك شاة اذ أصلها شوهة لتصغيرها على شويهة والاقرب فتح

كظبية فانهم كسروه على ظباء وجمعوه أيضا بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا فقالوا ظبون وظبين وأشار بقوله ومثل حين قد يرد ذا الباب الى ان سنين ونحوه قد تلزمه الياء ويجعل الاعراب على النون فتقول هذه سنين ورأيت سنينا ومررت بسنين وان شئت حذفت التنوين وهو أقل من اثباته واختلف فى اطراد هذا والصحيح أنه لا يطرد وأنه مقصور على السماع ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف فى احدى الروايتين ومثله قول الشاعر

دعانى من نجد فان سنينه * لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

(ص)

(ونون مجموع وما به التحق * فافتح وقل من بكسره نطق
ونون ماثنى والملحق به * بعكس ذاك استعملوه فانتبه)

(ش) حق نون الجمع وما ألحق به الفتح وقد تكسر شذوذا ومنه قوله

عرفنا جعفرا وبنى أبيه * وأنكرنا زعانف آخرين
وماذا تبتغى الشعراء منى * وقد جاوزت حد الاربعين

وليس كسرها لغة خلافا لمن زعم ذلك وحق نون المثنى والملحق به الكسر وفتحها لغة ومنه قوله

على أحوذيين استقلت عشية *

واوها كما اختاره الروداني ليتأتى قلبها ألفا بعد حذف الهاء (قوله كظبة) بكسر المعجمة كما فى التصريح وضمها كما فى القاموس وهى طرف السيف والسهم وأصلها ظبو لقولهم ظبوته اذا أصبته بالظبة (قوله على ظبا) كهدى وعلى أظب أيضا كادل جمع دلو وأصله أظبو وأدلو كأرجل قلبت الواو ياء لانه ليس فى العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة والضمة كسرة لتناسبها ثم أعل كقاض (قوله هذه سنين) أى بتنوينه لبنى عامر وبعدمه لتميم مع جره بالكسرة على ظاهر كلام المصنف وبالفتحة على ظاهر كلام الفراء ولا وجه له أفاده الصبان (قوله واختلف فى اطراد هذا) من النحويين من يطرده فى باب الجمع كله ولا يخصه بباب سنين تمسكا بقوله

رب حى عرندس ذى طلال * لا يزالون ضاربين القباب

حيث أبقى النون مع الاضافة لان الاعراب عليها وقوله * وقد جاوزت حد الاربعين * والصحيح قصره على السماع مطلقا والعرندس الشديد والطلال بالفتح الحالة الحسنة (قوله فى احدى الروايتين) والرواية الاخرى اجعلها سنين بلا تنوين كسنى يوسف بحذف النون للاضافة وسكون الياء مخففة وهذا دعاء على أهل مكة بالجدب والقحط وقد استجاب الله دعاءه حتى ساء حالهم (قوله دعانى) أى اتركانى وعادتهم خطاب الواحد بالتثنية تعظيما والشاهد فى سنينه لثبوت نونه مع اضافته ولو حذفت اسكنت الياء وكسرت الهاء (قوله ونون مجموع) الاقرب نصبه مفعولا لافتح لان فاءه زائدة لتزيين اللفظ فلا تمنع عمله فيما قبله بخلاف فاء الجزاء ورفعه مبتدأ أحوج الى تقدير رابط فى افتح (قوله وقل من بكسره نطق) أى مع الياء ولم تسمع مع الواو لمزيد الثقل (قوله بعكس ذاك) أى بخلافه لان الكثير فى أحدهما قليل فى الآخر ويغنى عن هذين البيتين قول الكافية

والنون فى جمع له الفتح وفى * تثنية كسر وعكس قد يفى

(قوله زعانف) جمع زعنفة بكسر الزاى والنون وهو الدعى الذى لا أصل له وأصل الزعانف أطراف الاديم وأكارعه والشاهد فى آخرين بفتح الخاء وكسر نونه على كلام الشارح لكن رواه علماء القافية بالفتح وقالوا فيه عيب الاصراف وهو اختلاف حركة الروى المطلق لكسر النون فى قول جرير قبله

عرين من عرينة ليس منا * برئت الى عرينة من عرين

الا أن يكون فيه روايتان أو أنهم أجروه على أصل فتح الجمع وعرين كأمير بطن من تميم وهو مبتدأ خبره من عرينة مصغرا بطن من بجيلة (قوله وماذا الخ) قبله

أكل الدهر حل وارتحال * أما يبقى على ولا يقينى

وكل ظرف خبر عن حل بمعنى حلول أو هو فاعل بالظرف لاعتماده على الاستفهام والشاهد كسر نون الاربعين مع اعرابه بالحروف لكن استشهد به بعضهم على اعرابه بحركات النون والشاهد لا يكفيه الاحتمال كما صرحوا به الا أن يجعل مثالا أفاده الصبان (قوله وحق نون المثنى الكسر) أى على أصل التخلص من السكونين اذ أصل النون السكون كالتنوين المعوضة هى عنه ولزيادتها والزائد ينبغى تخفيفه ما أمكن ولم يتخلص بحذف الالف على القياس المذكور فى قول الكافية

ان ساكنان التقيا اكسر ما سبق * وان يكن لينا فحذفه استحق

لئلا تفوت التثنية والاعراب ولسبق المثنى على الجمع حرك بأصل التخلص ثم فتح الجمع فرقا بينهما (تنبيه) هذه النون عوض عن التنوين فلذا حذفت للاضافة مثله وعن الاعراب بالحركات فلذا ثبتت مع أل مثلها وقيل هى لدفع توهم الاضافة فى نحو جاءنى خليلان موسى وعيسى ومررت ببنين كرام ولدفع توهم الافراد فى نحو جاءنى هذان ومررت بالمهتدين (قوله على أحوذيين) بفتح النون محل الشاهد

فـاهي الالمحة وتغيب وظاهر كلام المصنف أن فتح النون في التثنية كـكسر نون الجمع في القلة وليس كذلك بل كسرها في الجمع شاذ وفتحها في التثنية لغة كما قدمناه وهل يختص

الثاني ومن الفتح مع الالف قول الشاعر

أعرف منها الجيد والعينانا * ومنخرين أشبها ظبيانا

وقد قيل انه مصنوع فلا يحتج به (ص)

(ومابتا وألف قد جمعا يكسر في الجر وفي النصب معا)

(ش) لما فرغ من الكلام على الذى تنوب فيه) الحروف عن الحركات شرع في ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة وهو قسمان أحدهما جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وقيدنا بالسالم احترازا عن جمع التكسير وهو مالم يسلم فيه بناء الواحد نحو هنود وأشار المصنف اليه بقوله

ومابتا وألف قد جمعا أى جمع بالالف والتاء المزيدتين فخرج نحو قضاة فان ألفه غير زائدة بل هى منقلبة عن أصل وهو الياء لان أصله قضية ونحو أبيات فان تاءه أصلية والمراد منه ما كانت الالف والتاء سببا في دلالته على الجمع نحو هندات واحترز بذلك عن نحو قضاة وأبيات فان كل واحد منهما جمع ملتبس بالف وتاء وليس مما نحن فيه لان دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالالف والتاء وانما هو

لانه تثنية أحوذى وهو الحاذق الخفيف المشى وأراد بهما جناحى قطاة يصفها بالسرعة والخفة واستقلت أى ارتفعت تلك القطاة وقوله فـاهى أى فما مسافة رؤيتها الامقدار لمحة وتغيب عن البصر بعدها قيل وهذا من مواضع عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو الضمير المخبر عنه بمفسره على حد ماهى الا حياتنا الدنيا وفيه ان المرجع غير الخبر كما يعلم من التقدير المذكور (قوله أعرف منها الجيد) بكسر الجيم العنق والعينان وارد على لغة من يلزم المثنى الالف فنصبه مقدر عليها والشاهد فيه فتح نونه بدل الكسر ومنخرين ان كان بفتحها أيضا فذاك والا فقد لفق بين اللغتين كالفق في نصبه بالياء بعد استعمال العينان بالالف والمنخر بفتح الميم والخاء أو كسرهما أو ضمهما وكمجلس وعصفور وظبيان اسم رجل على ماصوبه العيني لاتثنية ظبي وهل المعنى أشبها منخريه في الكبر أو الحسن أو أشبها نفس الرجل في العظم أو القبح الاقرب الاول (قوله مصنوع) صحح العيني أنه عربى لرجل من ضبة والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله ومابتا الخ) اعلم ان هذه الحروف اذا قصرت وجب تنوينها عند الشاطبى بناء على قصرها من الممدود كشربت ماقيقدر اعرابها على الالف المحذوفة للتنوين لان حذفها للعلة تصريفية فهى كالثابتة بخلاف الهمزة المحذوفة للقصر نعم ان ترك التنوين للوصل بنية الوقف جاز وقال ابن غازى وضعت كذلك ابتداء لامختصرة فتبنى للشبه الوضعى ولاتنون نعم الا أن يقال ان أوقعت ماعلى جمع كان قوله قد جمع تحصيل حاصل أو على مفرد ورد ان الذى يكسر نصبا هو الجمع الا أن يقال المعنى الجمع الذى تحققت جمعيته بتا الخ (قوله يكسر الخ) سكت عن الرفع لدخوله في قوله سابقا فارفع بضم ولم يسكت عن الجر مثله ليبين أن النصب محمول عليه ولذا قدمه (قوله معا) هى عند الناظم كجميعا فلا تقتضى اتحاد الزمن كما هو المراد هنا وعند ثعلب وابن خالويه تقتضيه دون جميعا فتكون هنا مجازا في مطلق المصاحبة (قوله على الذى تنوب فيه الحروف) أى من الاسماء وستأتى الافعال الخمسة (قوله وقيدنا بالسالم الخ) فيه انه قد يكون مكسرا كبنات وأخوات وكسجدات وركعات وغرفات لتحريك وسطها بعد سكونه في المفرد ويكون منه كرا كحمامات واصطبلات فعبارة المصنف أولى ويجاب بان جمع المؤنث السالم صار لقبا لكل ماجمع بالف وتاء فالاحتراز انما هو عن المكسر بغيرهما واعلم ان هذا الجمع ينقاس في خمسة أنواع ذى التاء مطلقا علما كان مؤنثا أو غيرهما وذى الالف مطلقا مقصورة أو ممدودة وانظر هل يعمم فيه كالتاء حتى اذا كان علما لمذكر كزكريا جمع أم لا وعلم مؤنث لاعلامة فيه كزينب الاباب حذام عند من بناه ومصغر مذكر مالا يعقل كدريهمات ووصف مذكر غير عاقل كايام معدودات وجبال راسيات ونظمها الشاطبى فقال

وقسه في ذى التا ونحو ذكرى * ودرهم مصغر وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذا مسلم للناقل

فيقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وأرضات وثيبات وشمالات وأمهات لانها أسماء جنوس مؤنثة بلا علامة ونحو سجلات وحمامات من كل مذكر لا يعقل ليس مصغرا ولا صفة ويستثنى من الاول امرأة وأمة وشاة وشفة وقلة بضم القاف وفتح اللام مخففة وهى لعبة للصبيان زاد الروداني وأمة بالضم والتشديد وملة فلا تجمع هذا الجمع ولعله لعدم السماع وقيل تجمع شفة على شفهات وشفوات وأمة على أموات أو أميات ومن الثانى فعلاء وفعلى مؤنثى أفعل وفعلان كحمراء وسكرى فلا يجمعان بالالف والتاء كما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون وكذا فعلاء الذى لا أفعل له كعجزاء ورتقاء عند غير المصنف (قوله فان تاءه أصلية) أى من بنية المفرد فتثبت في الجمع ليستوفى جميع حروف مفرده بخلاف نحو فاطمات فان تاء مفرده زائدة

بالصيغة فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل قضاة وأبيات وعلم أنه لا حاجة الى أن يقول بألف وتاء مزيدتين فالباء فى قوله بتا متعلقة بجمع وحكم هذا الجمع ان يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة نحو جاء فى هندات ورأيت هندات ومررت بهندات فنابت فيه الكسرة عن الفتحة وزعم بعضهم انه مبنى فى حالة النصب وهو فاسد اذ لا موجب لبنائه (ص)

(كذا أولات والذى اسما قد جعل كاذرعات فيه ذا أيضا قبل)

(ش) أشار بقوله كذا أولات الى ان أولات تجرى مجرى جمع المؤنث السالم فى أنها تنصب بالكسرة وليست بجمع مؤنث سالم بل هى ملحقة به وذلك لانها لا مفرد لها من لفظها ثم أشار بقوله والذى اسما قد جعل الى أن ماسمى به من هذا الجمع والملحق به نحو أذرعات ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به ولا يحذف منه التنوين نحو هذه أذرعات ورأيت أذرعات ومررت باذرعات هذا هو المذهب الصحيح وفيه مذهبان آخران أحدهما أنه يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة و يزال منه التنوين نحو هذه أذرعات ورأيت أذرعات ومررت باذرعات والثانى انه يرفع بالضمة و ينصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التنوين نحو هذه أذرعات ورأيت أذرعات ومررت باذرعات و يروى قوله

* تنورتها من أذرعات وأهلها * بيثرب أدنى دارها نظر عالى *

بكسر التاء منونة كالمذهب الاول وبكسرها بلا تنوين كالمذهب الثانى و بفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث (ص)

على بنيته للتأنيث فتحذف فى الجمع لئلا يجتمع علامتا تأنيث وانما لم تحذف ألف التأنيث لذلك لذهاب صورتها بانقلابها ياء وواوا فى نحو حبليات وصحراوات ولانها كالجزء من الكلمة والتاء فى نية الانفصال فان قلت حينئذ يخرج بنات وأخوات لان تاء مفردهما عوض عن أصل لا زائدة اذ أصل بنت وأخت بنو وأخو كذكرهما حذفت اللام وعوض عنها التاء * أجيب بأنها مع كونها للعوض دالة على التأنيث فحذفت فى الجمع لذلك لا أنها التى فيه بدليل رد اللام فى أخوات اذ لا يجتمع العوض والمعوض وانما لم ترد اللام فى بنات كأخوات حملا لكل على مذكره وهو أبناء واخوة لانها اضمحلت فى أبناء بانقلابها همزة فكأنها لم ترد بخلاف اخوة (قوله بالصيغة) أى بصيغة التكسير فان وزنهما افعلة وأفعال (قوله متعلقة بجمع) أى مع كونها للسببية لا بمعنى مع (قوله وينصب ويجر بالكسرة) جوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا وهشام فيما حذفت لامه حكى سمعت لغاتهم ورأيت بناتهم بالفتح قال فان ردت فى الجمع نصب بالكسرة كأخوات وسنوات (قوله كذا أولات) قال المصرح أصلها أولى بضم ففتح قلبت الياء ألفا وحذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين فوزنه فعات فاعترضه الروداني بأنه حينئذ يكون جمعا لا ملحقا به فالصواب ان وزنه فعلات بزيادة التاء فقط وألفه أصلية اه والمقصود لفظ أولات فهى معرفة بالعلمية فان أولات بالكلمة منعت الصرف للتأنيث المعنوى أو باللفظ مثلا صرفت وان كان فيها التاء لان المانع مع العلمية هاء التأنيث لا تاؤه والنظم صحيح على كل قيل وتكتب أولات بالواو لتفرق من اللات جمع التى وفيه نظر للفرق بينهما بكتابة اللات بلامين فان صح كتبها بالواو فليكن للحمل على مذكره وهو أولو للناس فتدبر (قوله والذى اسما الخ) أى والذى قد جعل علما لمذكر أو مؤنث بعد أن كان جمعا وأذرعات فى الاصل جمع أذرعة جمع ذراع ثم جعل علما على قرية بالشام وذكر فى هذا البيت نوعين من الملحق بجمع المؤنث وبقى اللات جمع التى فى لغة وان كان الاشهر بناءه وذوات جمع ذات الطائية عند بعض من أثبته وأما ذوات بمعنى صاحبات فهو جمع حقيقة لذات بمعنى صاحبة لا ملحق به والتاء فى ذات عوض لامها كبنت و بنات (قوله مجرى) مصدر ميمى بمعنى الحدث فان بنى مجرى للفاعل كان بفتح الميم من جرى الثلاثى أو للمفعول كان بضمها من أجرى الرباعى لان مصدره الميمى بوزن مفعوله (قوله من لفظها) أى بل من معناها وهو ذات فهو اسم جمع فى المؤنث كاولو فى المذكر الا ان أولو خاص بالعاقل (قوله ولا يحذف منه التنوين) أى لأنه للمقابلة مراعاة لاصله وهو حال الجمعية ولم ينظر فيه لاجتماع العلمية والتأنيث أصلا (قوله وفيه مذهبان) أى اذا سمى به مؤنث أما المذكر فلا يمنع من التنوين لفقد التأنيث كما فى التصريح وغيره وفيه انه على المذهب الثانى منهما تقلب تاؤه فى الوقف هاء كما نص عليه فتكون هى الهاء المانعة فينبغى أن يمنع أيضا للتأنيث اللفظى (قوله وينصب ويجر بالكسرة) أى مراعاة لاصله ويمنع التنوين نظرا للعلتين لانه وان كان للمقابلة لكنه يشبه الصرف صورة والمذهب الثانى ينظر اليهما فقط ولا يعتبر أصله (قوله تنورتها الخ) لامرئ القيس من قصيدة أولها

ألا عم صباحا أيها الطلل البالى * وهل يعمن من كان فى العصر الخالى

وهل يعمن من كان أحدث عهده * ثلاثين شهرا فى ثلاثة أحوال

وفى بمعنى مع أو بمعنى من الابتدائية أى مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فالمدة خمس سنين ونصف ومعنى تنورتها نظرت بقلبى الى نارها يريد ان الشوق يخيل محبوبته اليه حتى كأنه ينظر الى نارها وجملة وأهلها بيثرب حال من الهاء وكذا جملة أدنى دارها الخ وفيها حذف مضاف أى نظر أدنى دارها نظر عال أو أدنى دارها

(وجر بالفتحة مالا ينصرف * مالم يضف أو يك بعد أل ردف) (ش) أشار بهذا البيت الى القسم الثاني مما ناب فيه حركة عن حركة وهو الاسم الذي لا ينصرف وحكمه انه يرفع بالضمة نحو جاء أحمد و ينصب بالفتحة نحو رأيت أحمد و يجر بالفتحة أيضا نحو مررت باحمد فنابت الفتحة عن الكسرة هذا اذا لم يضف أو يقع بعد الالف واللام فان أضيف جر بالكسرة نحو مررت باحمدكم أو دخلت عليه أل نحو مررت بالاحمد فانه يجر بالكسرة

(ص)

(واجعل لنحو يفعلان النونا * رفعا وتدعين وتسألونا
وحذفها للجزم والنصب سمه * كلم تكوني لتروي مظلمه) (ش) لما فرغ من الكلام على ما يعرب من الاسماء بالنيابة شرع في ذكر ما يعرب من الافعال بالنيابة وذلك الامثلة الخمسة فأشار بقوله يفعلان الى كل فعل اشتمل على ألف اثنين سواء كان في أوله الياء نحو يضربان أو التاء نحو تضربان وأشار بقوله وتدعين الى كل فعل اتصل به ياء المخاطبة نحو أنت تضربين وأشار بقوله وتسألونا الى كل فعل اتصل به واو الجمع نحو أنتم تضربون سواء كان في أوله التاء كما مثل أو الياء نحو الزيدون يضربون فهذه الامثلة الخمسة وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين

ذو نظر عال يعني ان الاقرب اليه من دارها وهي يثرب يحتاج لنظر عال عظيم لشدة بعدها عن أذرعات فكيف بمحلها ويثرب اسم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت بمن نزلها من العماليق وقد ورد النهي عن تسميتها بذلك لانه من التثريب وهو الحرج نحو لا تثريب عليكم وأما قوله تعالى يا أهل يثرب فحكاية عن المنافقين (قوله وجر بالفتحة الخ) اما فعل أمر فيكون مثلث الآخر لان أصله اجرر كانصر نقلت ضمة الراء الى الجيم فحذفت الهمزة وأدغم فيكسر على أصل التخلص من الساكنين و يضم للاتباع و يفتح للخفة وكذا كل ما وازنه أو هو ماض مجهول فبالفتح لا غير و يؤيد الاول لاحقه والثاني سابقه (قوله مالم يضف الخ) أي مدة عدم كل من اضافته وردفه لأل فهو من عموم السلب لان أو بعد النفي لنفي كل نحو مالم تمسوهن أو تفرضوا الخ ولما كانت البعدية لا تقتضي الاتصال أتى بردف ليفيده فليس حشوا (قوله ويجر بالفتحة) أي ولو مقدرة على المختار كموسى وجوار ولم تظهر على الثاني لنيابتها عن ثقيل وذلك لانه لما ثقل بشبه الفعل أعطى حكمه من منع تنوينه وكسره لان التنوين علامة الاخف والامكن والكسر يؤاخيه في الاختصاص بالاسم فاذا نون للضرورة فقيل يبقى فتحه لانه ليس صرفا بل تنوين آخر لمحض الضرورة وقيل يكسر تبعا للتنوين لانه اما صرف أو بصورته (قوله فان أضيف الخ) ظاهره كالمصنف انه باق على منع صرفه مطلقا كما صرح به في شرح الكافية لان الذي حكم عليه بالكسر مع الاضافة هو مالا ينصرف وهو قول الاكثر لان الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود مع أل والاضافة فهو ممنوع منه وقال المبرد والسيرافي وغيرهما واختاره في النكت مصروف مطلقا لانه دخله ما هو من خواص الاسماء و يؤثر في معناه فأضعف شبهه بالفعل فرجع الى أصله وهذا اما مبني على أن الصرف هو الكسر فقط أو هو والتنوين معا فلا يمنع منه الا بمنع كل أو التنوين فقط لكنه لم يظهر للاضافة أو أل وقيل ان زالت منه علة فمنصرف نحو باحمدكم لزوال علميته مع الاضافة أو أل وان بقيت العلتان فلا نحو بأحسنكم واختاره الناظم في نكته على مقدمة ابن الحاجب وقال المتأخرون انه التحقيق (قوله أو دخلت عليه أل) أي معرفة كانت كالتي في أفعل التفضيل نحو الافضل أو في الصفة المشبهة على الاصح كالاعمى واليقظان أو موصولا كالعواذل والقوائم أو زائدة كاليزيد بناء على بقائه بتعريف العلمية أما على تنكيره قبلها فهي معرفة (قوله لنحو يفعلان) نحو مضاف الى يفعلان لقصد لفظه وجره مقدر على النون للحكاية وتدعين وتسألون عطف عليه أو مبتدأ حذف خبره أي كذلك (قوله سمه) أي علامة وظاهره يخالف مذهبه من ان الاعراب لفظي الا أن يحمل الحذف والجزم والنصب على المعنى المصدري أي ان حذف المتكلم النون علامة على انه جزم الفعل أو نصبه فلا ينافي أن الحذف بمعنى الاثر هو نفس الجزم الاصطلاحي وقدم أن جعل الحركات علامة يجري على المذهبين فلا تغفل (قوله كلم تكوني) خبر لمحذوف أي وذلك كلفظ لم تكوني الخ وتروي نصب بأن مضمرة وجوبا بعد لام الجحود فهو في تأويل مصدر مجرور باللام ومتعلقها محذوف خبر تكوني أي لم تكوني قابلة لروم مظلمة بفتح اللام أي ظلم وكسرها غير مقيس وان كثر لان مفعل للحدث قياسه الفتح ان كان مضارعه مكسورا كما هنا فان أريد بها مكان الظلم أو زمانه فالقياس الكسر كما سيأتي (قوله فهذه الامثلة الخ) اعلم أنهم لما أعربوا المثنى والجمع بالحروف أرادوا امثلة في نظيرهما من الافعال وهو هذه الامثلة ولا يمكن اعرابها باحرف العلة الموجودة لئلا يحذفها الجازم وهي ضمائر ولا الاتيان بحرف علة آخر لئلا يلتقي ساكنان معها فيحذف ثانيا فرفعوها بالنون لشدة شبهها باحرف العلة ولذا تدغم فيها نحو من وال وتبدل ألفا في الوقف على نحو اذن ثم حذفت للجزم كاحرف العلة ولما حملوا النصب على الجر في نظيرها من الاسماء لتآخيهما في اعراب الفضلات حملوه هنا على الجزم المقابل له دون الرفع ولم يحملوه عليه في الفعل المعتل

لامكان

لامكان ظهور الفتحة أوتقديرها على حرف العلة ولوقدرت هنا لفات اعرابها بالحروف وكسرت النون بعد الالف تشبيها بالمثنى وفتحت بعد أختيها تشبيها بالجمع وللخفة ولما كان الضمير المتصل كالجزء قدم عليها وسميا بالفرقية أى اعراب يفصل من الكلمة بعدوطاً أوأى كلمة تفصل بين الكلمة واعرابها (قوله ترفع بالنون الخ) أى عند الجمهور وقيل اعرابها مقدر على لام الفعل وحذفت النون للفرق بين المرفوع وغيره (قوله وتنصب وتجزم بحذفها) لا يرد ثبوتها فى الا أن يعفون لان هذه نون النسوة والواو فيه لام الفعل فوزنه يفعلن بالبناء على السكون بخلاف الرجال يعفون فان واوه ضمير الجمع ونونه للرفع يحذفها الناصب نحو وأن تعفوا وأصله تعفوون بواوين حذفت الاولى وهى لام الفعل للاعلال والنون للنصب وقد تحذف النون بلا ناصب وجازم وجوبا مع نون التوكيد وجوازا بكثرة مع نون الوقاية ويجوز ادغامها فيها وفكهما وقد قرئ تأمرونى بفك النونين وادغامهما وبنون واحدة والصحيح انها نون الوقاية لا الرفع وبقلة فيما عدا ذلك كحديث والذى نفسى بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أى لا تدخلون ولا تؤمنون وأصل تحابوا تتحابوا أفاده فى التصريح ومقتضاه جواز ذلك فى السعة لكن فى الهمع وغيره لا يقاس عليه اختيارا (قوله فان لم تفعلوا) قيل تنازع الحرفان فى الفعل فعمل الثانى وحذف نظيره من الاول وقيل الاصل ان ثبت انكم لم تفعلوا فضى لم فى عدم الفعل واستقبال ان فى اثبات ذلك العدم على حد ان كان قميصه قد فان المعلق عليه اثبات القد لا هو نفسه لسبقه على وقت المحاكمة وقيل لم عملت فى الفعل وهى معه فى محل جزم بان وجواب الشرط على كل محذوف أى فاتركوا العناد وعبر باتقوا النار تنبيها على أنه يوجبها (قوله وسم معتلا الخ) معتلا مفعول ثان وما مفعول أول وكالمصطفى صلتها ومن الاسماء بيان لها فهو حال منها وتقديم الحال على صاحبها جائز لكن قال الرضى يجب تأخير البيان عن المبين فان قدم جعل بيانا لمحذوف كشئ أو لفظ وجعل المتأخر بدلا منه فعلى هذا يكون المفعول الاول محذوفا أى لفظا من الاسماء والموصول بدل منه والمعتل عند النحاة ما آخره حرف علة وفى الصرف ما فيه حرف علة أولا أو آخرا أو وسطا ولكل اسم يخصه (قوله مكارما) مفعول المرتقى على حذف مضاف أى درج مكارم أو تمييز محول على الفاعل جمع مكرمة بضم الراء وهى فعل الخير (قوله جميعه) اما تأكيد للضمير فى قدرا ونائب فاعله ولا ضمير فيه أو تأكيد للاعراب وان فصل بينهما بالخبر لانه معمول للمؤكد لا أجنبى على حد ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن لكن الفصل فى الآية بمعمول العامل المؤكد لا للمؤكد نفسه ويصح جره تأكيد الضمير فى فيه وقد فصل بينهما بعامل المؤكد (قوله قد قصرا) أى سمى مقصورا من القصر وهو الحبس لحبسه عن المد أو عن ظهور الاعراب ومنه مقصورات فى الخيام أى محبوسات عن بعولتهن (قوله ينوى) فيه مع قدر تفنن فانهما شئ واحد على المشهور وقيل المنوى مخصوص بالياء وبالالف الاصلية والمقدر بالالف المنقلبة نكت (قوله كذا أيضا يجر) الظاهر ان كذا متعلق بيجر على انه حال من ضميره أو صفة لمصدر محذوف أى يجر جرا مثل ذا فى كونه منويا لا على انه ظرف لغو فتدبر (قوله جميع حركات الاعراب) مخصوص بغير الكسرة فيما لا ينصرف فانه تقدر فيه الفتحة كما مر وهذا التقدير للتعذر لان الالف اللينة لا تستطاع تحريكها الا بقلبها همزة (قوله آخره ألف) أى لينة لا همزة كالخطأ (قوله لازمة) أى لفظا أو تقديرا كالمقصور المنون ولا يرد أن نحو القرى اسم مفعول من أقرأه الكتاب بابدال الهمزة ألفا يجرى عليه حكم المقصور مع انه يخرج بقيد اللزوم حيث يجوز النطق بالهمز بدلها لانا نقول ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والتعريف للمقصور قياسا وكذا يقال فى الياء (قوله خرج بالاسم الفعل) أى فلا يسمى مقصورا فى الاصطلاح وكذا المبنى وان كان ممنوعا من المد وظهور الاعراب لان وجه التسمية لا يوجبها (قوله آخره ياء) أى لازمة لتخرج ياء المثنى والجمع والاسماء الخمسة

ترفع بالنون وتنصب وتجزم بحذفها فنابت النون فيها عن الحركة التى هى الضمة نحو الزيدان يفعلان فيفعلان فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها نحو الزيدان لم يقوما ولن يخرجا فعلامة الجزم حذف النون من يقوما وعلامة النصب سقوط النون من يخرجا ومنه قوله تعالى فان لم تفعلوا وان تفعلوا فاتقوا النار

(ص)

(وسم معتلا من الاسماء ما * كالمصطفى والمرتقى مكارما

فالاول الاعراب فيه قدرا * جميعه وهو الذى قد قصرا

والثان منقوص ونصبه ظهر * ورفعه ينوى كذا أيضا يجر)

(ش) شرع فى بيان اعراب المعتل من الاسماء والافعال فذكر ان ما كان مثل المصطفى والمرتقى يسمى معتلا فاشار بالمصطفى الى ما فى آخره ألف لازمة قبلها فتحة مثل عصا ورحى وأشار بالمرتقى الى ما فى آخره ياء مكسور ما قبلها نحو القاضى والداعى ثم أشار الى أن ما فى آخره ألف مفتوح ما قبلها يقدر فيه جميع حركات الاعراب الرفع والنصب والجر وأنه يسمى المقصور فالمقصور هو الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة فخرج بالاسم الفعل نحو يرضى وبالمعرب المبنى نحو اذا وبقولنا ألف ما آخره ياء

وهو المنقوص نحو القاضي كما سيأتي و بلازمة المثنى حال الرفع نحو الزيدان فان ألفه لا تلزم اذ تقلب ياء في الجر والنصب نحو الزيدين وأشار بقوله والثان منقوص الى المرتقى فالمنقوص هو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو المرتقى فاحترز بالاسم عن الفعل نحو يرمى و بالمعرب عن المبنى نحو الذى و بقوله قبلها كسرة عن التى قبلها سكون نحو ظبى ورمى فهذا معتل جار مجرى الصحيح فى رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب نحو رأيت القاضى قال الله تعالى ياقومنا أجيبوا داعى الله و يقدر فيه الرفع والجر لثقلهما على الياء نحو جاء القاضى ومررت بالقاضى فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء وعلامة الجر كسرة مقدرة على الياء وعلم مما ذكر ان الاسم لا يكون فى آخره واو قبلها ضمة نعم ان كان مبنيا وجد ذلك فيه نحو هو ولم يوجد ذلك فى المعرب الا فى الاسماء الستة فى حال الرفع نحو جاء أبوه وأجاز ذلك الكوفيون فى موضعين آخرين أحدهما ماسمى به من الفعل نحو يدعو ويغزو والثانى ماكان أعجميا نحو سمندو وقمندو

(ص)

(وأى فعل آخر منه ألف * أو واو او ياء فمعتلا عرف)

(ش) أشار الى أن المعتل من الافعال هو ماكان فى آخره واو قبلها ضمة نحو يغزو أو ياء قبلها كسرة نحو يرمى أو ألف قبلها فتحة نحو يخشى (ص)

(فالالف انو فيه غير الجزم * وأبد نصب ما كيدعو يرمى

والرفع فيهما انو واحذف جازما * ثلاثهن تقض حكما لازما)

(ش) ذكر فى هذين البيتين كيفية الاعراب فى الفعل المعتل فذكر ان الالف يقدر فيها غير الجزم وهو الرفع والنصب نحو زيد يخشى فيخشى مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الالف ولن يخشى فيخشى منصوب وعلامة النصب فتحة مقدرة على الالف وأما الجزم فيظهر لانه يحذف له الحرف الاخير نحو لم يخش وأشار بقوله وأبد نصب ما كيدعو يرمى الى ان النصب يظهر فيما آخره واو أو ياء نحو لن يدعو ولن يرمى وأشار بقوله والرفع فيهما انو الى ان الرفع يقدر فى الواو والياء نحو يدعو ويرمى فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء وأشار بقوله واحذف جازما ثلاثهن

(قوله يظهر فيه النصب) أى مالم يكن الجزء الاول من مركب مزجى أعرب كالمتضايفين كرأيت معدى كرب ونزلت قالى قلا اسم موضع فتسكن الياء بلا خلاف استصحابا لحكمها حالة البناء أو منع الصرف كما فى الهمع وفى الروض الانف تقول تفرقوا أيادى سبا بسكون الياء وهو حال لجعلهما كالاسم الواحد اه نكت لكن نقل بعضهم جواز الفتح أيضا ومن العرب من يسكن ياء المنقوص مطلقا كقوله

ولو أن واش باليمامة داره * وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

فسكن ياء واش وحذفها للتنوين قال المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه حمل النصب على الرفع والجر والاصح جوازه فى السعة لقراءة جعفر الصادق من أوسط ماتطعمون أهاليكم بسكون الياء وألف بعد الهاء اه صبان (قوله و يقدر فيه الرفع والجر) أى لثقلهما على الياء وقد ظهرا ضرورة كقوله

لعمرك ماتدرى متى أنت جائى * ولكن أقصى مدة العمر عاجل

وكقول جرير

فيوما يوافين الهوى غير ماضى * ويوما ترى منهن غولا تغولا

(قوله وأى فعل الخ) أى مضارع لان الكلام فى المعرب وفعل الشرط كان محذوفة للضرورة لانه لا يحذف مع غير ان ولو الا مفسرا بفعل بعده كما نص عليه ابن هشام فى شرح بانت سعاد وآخر اسم كان ومنه صفته وألف خبرها وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة فى المنصوب ولا ينافيه رسم أو واو بلا ألف لامكان جعله خبر مبتدا محذوف أى أو آخر منه واو الخ فأو لعطف الجملة على جملة كان بتمامها أو اسمها ضمير الشان وجملة آخر منه ألف خبرها مفسرة له كما فى الاشمونى أى فهى فى محل نصب وقولهم لا محل للجملة المفسرة أى لغير ضمير الشان وصريح ذلك الجرى على أن كان الشانية ناقصة حيث جعل الجملة خبرها وقيل انها تامة لان الجملة لتفسيرها الضمير كأنها هو وقيل واسطة ففى كان الشانية ثلاثة أقوال حكاها فى النكت وأصحها الاول لان ضمير الشان لا يعمل فيه الا الابتداء أو أحد نواسخه وعلى الاخيرين فهل محل الجملة رفع كمفسرها الفاعل أو لا محل لها يحرر (قوله فمعتلا) الاولى جعله مفعولا ثانيا لعرف بمعنى علم لا حالا من ضميره لان القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذاته مقيدة به أو ضمن عرف معنى سمى وانظر لم دخلت الفاء فى جواب الشرط مع صلوحه لمباشرة الاداة ولعله على تقدير قد فتأمل (قوله فالالف) منصوب بمحذوف يفسره انو لا زم له كاقصد أو لا بس على حد زيدا ضربت أخاه ولا يقدر انو لان الالف لا تنوى (قوله ثلاثهن) أى أحرف العلة مفعول احذف ومفعول جازما محذوف أى الافعال أو ثلاثهن أى الافعال فهو مفعول جازما ومفعول احذف محذوف أى أحرف العلة وعلى الاول حل الشارح (قوله تقض) أى تؤد حكما أى محكوما به أو تقض بمعنى تحكم وحكما مصدر مبين لنوعه (قوله الى أن النصب يظهر الخ) وقد يقدر للضرورة كقوله

فا

فما سودتني عامر عن وراثة * أبى الله ان أسمو بأم ولا أب

وقوله ماأقدر الله أن يدني على شحط * من داره الحزن ممن داره صول

وما تعجبية والشحط البعد والحزن وصول موضعان وانظر هل يجوز ذلك في السعة كما مر في المنقوص (**قوله الى أن الثلاث الخ**) أي اذا كانت أصلية أما المبدلة من الهمز كيقرا ويقري ويوضو فلا تحذف ان قدر الابدال بعد الجزم وهو القياس لاخذ الجازم مقتضاه بتسكين الهمز فان قدر قبله كان شاذا لتحرك الهمزة ولا يحذف أيضا في الاكثر لعدم الاعتداد بالعارض فيقدر السكون على الهمزة المبدلة أو على بدلها فتدبر (**قوله تحذف في الجزم**) أي اضعفها بالسكون فسلط الجازم عليها لكونه لم يجد غيرها لكن التحقيق مذهب سيبويه أنه انما يحذف الحركة المقدرة ويحذف الحرف عنده لا به فرقا بين المجزوم وغيره واما ثبوتها مع الجازم في نحو قوله

وتضحك مني شيخة عبشمية * كأن لم ترى قبلي أسيرا يمانيا

فضرورة لانها ترد الكلمة الى أصلها كما في سبك المنظوم للمصنف وحينئذ فجزمه بسكون مقدر على الحرف حتى على القول الاول للضرورة ويحتمل انه جزم بحذف الحرف ثم عاد للضرورة وفي الهمع انه لغة فجزمه كذلك وخرج عليها قراءة قنبل انه من يتقي ويصبر بالياء وجزم يصبر وقيل الموجود اشباع والحرف الاصلي حذفه الجازم ويرده ان حرف الاشباع لا يكتب أو من موصولة وسكن يصبر تخفيفا أو لنية الوقف وليس من ذلك سنقرئك فلا تنسى لانه نفي لا نهي أي فلست تنسى {تتمة} بقي مما تقدر فيه الحركات ما سكن للوقف أو للادغام كيضرب بكر وداود جالوت أو للتخفيف كتسكين بارئكم وبعولتهن ورسلنا ومكر السيء ويأمركم ويشعركم والصحيح جوازه نثرا لقراءة به في السبع والتبع كالحمد لله والمحكي كالعلم المركب اسنادا والمضاف لياء المتكلم حتى في حال جره خلافا للمصنف لسبق حركة المناسبة على الاعراب وكالياء بدلها كياغلاما ويقدر السكون فيما حرك للساكنين كلم يكن الذين وما أدغم في آخره كلم يشد وما حرك من القوافي كقوله

أغرك مني أن أحبك قاتلي * وأنك مهما تأمري القلب يفعل

والظاهر أن هذا التقدير كله للتعذر فيما عدا المخفف لتعذر الحركة الاصلية مع الوقف والاتباع مثلا ولا يختص التقدير بالحركات بل تقدر النون في الافعال الخمسة عند تأكيدها كما مر والحروف الثلاثة في الاسماء الستة اذا وليها ساكن كأبي الرجل وكذا ألف المثنى كغلاما المرأة والواو والياء في جمع غير المقصور كصالحو القوم والمقيمي الصلاة أما في جمع المكسور فيحركان للساكن كياء المثنى ولا تحذف لعدم ما يدل عليها الفتح ما قبلها أبدا والظاهر أن تقدير هذه الحروف للثقل لا للتعذر قيل وكذا تقدر الواو في الجمع المضاف لياء المتكلم رفعا كجاء مسلمي لذهاب صورتها اذ أصله مسلمون لي حذفت النون واللام للاضافة وقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وأدغمت فيها وكسرت الميم لتناسبها قال ابن الحاجب وتقديرها للثقل لان الموجب لقلبها ياء ثقلها مع ياء المتكلم فرد عليه بانها تتعذر مادامت الياء الاولى فالاولى انه للتعذر نظرا للحال الراهنة كما قدروه في الفتى للتعذر مع ان أصل الالف لا تتعذر عليها الحركة بل تثقل لكن أنت خبير بأن الموجب لقلب آخر الفتى ألفا ليس مجرد الثقل كما هنا بل تحركه بأي حركة كانت ولو خفيفة مع فتح ما قبله فاعتبر فيه الحال الراهنة لان الياء الاصلية لا تقدر فيها جميع الحركات حتى يصح اعتبارها بخلاف ما هنا فتدبر هذا والمختار وفاقا لابي حيان ان اعرابه لفظي لوجود ذات الواو وتغير صفتها لعلة تصريفية لا يقتضي تقديرها والله أعلم

{ النكرة والمعرفة }

اسما مصدر لنكر وعرف المشدد ومصدران للمخفف يقال نكرت الرجل بالكسر ضد عرفته ثم جعلا

الى أن الثلاث وهي الألف والواو والياء تحذف في الجزم نحو لم يخش ولم يغز ولم يرم فعلامة الجزم حذف الالف والواو والياء وحاصل ماذكره أن الرفع يقدر في الواو والالف والياء وان الجزم يظهر في الثلاثة بحذفها وان النصب يظهر في الواو والياء ويقدر في الالف (ص)

{ النكرة والمعرفة }

اسمى جنس للاسم المنكر والمعرف لاعلمين لهما كما قيل والا لمنعا الصرف ولا يصح ان علميتهما لكونهما ترجمة لان مدلولهما حينئذ الالفاظ التى بعدهما كسائر التراجم لا الاسمان المذكوران لان التقدير هذا باب شرح النكرة كما لا يخفى وقدم النكرة لكثرتها اذ كثير من النكرات لا معرفة له كأحد وعريب دون عكسه ولسبقها تعقلا واعتبارا لانها تدل على الشئ من حيث هو والمعرفة لا بد لها من تعيين مّا فى القصد بخصوصه أو عهد قيل ووجودا كالآدمى اذا ولد يسمى انسانا ومولودا ثم يوضع له العلم ونحوه ويرده انه يطلق عليه المعارف أيضا كهو وهذا والذى ولد والمولود فتدبر وأنكر النكرات مذكور فموجود فمحدث فجوهر فجسم فنام فحيوان فانسان فرجل فعالم ويقاس على ذلك ما شابهه فكمذكور معلوم وشئ اصدق الشئ بالمعدوم لغة وكحيوان شجر وحجر مثلا وكانسان فرس وحمار وكرجل امرأة وكعالم جاهل وضارب مثلا وما بينهما العموم الوجهى كانسان وأبيض فالظاهر أنهما فى مرتبة واحدة لتقابل عموم كل بخصوصه وبعد فلا فائدة فى هذا البحث الا التمرين (قوله نكرة) مبتدأ لانها المحدث عنها وسوغه التقسيم لا الجنس فى ضمن الافراد كما قيل لعدم صلوحه مسوغا كما مر فى الكلام وقابل أل خبر وذكره لان المراد اسم قابل أل والاسم يقع على المذكر والمؤنث أو لتأول النكرة باللفظ مثلا لا بالكلمة قيل أو لكون النكرة صفة لمحذوف مذكر أى اسم نكرة وهو الذى سوغ الابتداء بها ويرده ما مر من انها اسم جنس للمنكر لا وصف الا أن يلاحظ أصلها وهو المصدرية وتؤول بالمشتق بقى أن قابل أل الخ تعريف للنكرة والتعريف ليس محمولا على المعرف لا مواطأة ولا اشتقاقا كما صرح به الميزانيون لئلا يحكم عليه قبل تصوره وانما هو تفسير له على حذف أى التفسيرية أو عطف بيان عليه كجاء زيد أبو عبد الله لا خبر عنه حتى يحتاج الى مسوغ كذا قيل وهو مردود بأن الحكم على الشئ انما يتوقف على تصوره بوجه ما ولو بالاسم لا التصور التام الحاصل بالتعريف مع أن كونه تصورا خاليا عن الحكم انما هو بالنسبة للسامع الجاهل بالمعرف أما بالنسبة للمتكلم العالم به فحكم قطعا وان كان قصده الاصلى تفسيره وهذا معنى ما قيل انه تصور لا تصور ولو سلم عدم حمله أصلا كما اختاره بعض المحققين فلا بد من المسوغ لتصحيح صورة اللفظ لانهما مبتدأ وخبر صورة لا حقيقة فتدبر وحمل المواطأة ما يصح بلا تأويل بالمشتق أو حذف المضاف كحمل العلم على الفقه وحمل الاشتقاق بخلافه كحمل العلم على الشافعى (قوله مؤثرا) حال من المضاف اليه وهو أل لان المضاف اسم فاعل يقتضى العمل فى الحال (قوله ما يقبل أل الخ) اعترض بانه غير جامع لخروج الحال والتمييز واسم لا ومجرور رب وأفعل من فانها نكرات مع انها لا تقبل أل ولا تقع موقعه وغير مانع لدخول يهود ومجوس وضمير الغائب العائد لنكرة كجاءنى رجل فأكرمته فانها معارف مع ان الاولين يقبلان أل والثالث واقع موقع قابلها وهو رجل والجواب عن الاول ان الحال وما معه يقبل أل فى الافراد ولا يضر عدم قبولها فى تراكيبها الخاصة لعروضه وعن الثانى أن يهود ومجوس لا يقبلانها الا اذا كانا جمعين ليهودى ومجوسى كزوم وزومى وهما حينئذ نكرتان أما اذا كانا علمين على القبيلتين فلا وحينئذ يمنعان الصرف للعلمية والتأنيث المعنوى وأما الضمير فمعناه الرجل المذكور وهو لا يقبل لا رجل بالتنكير فتدبر (قوله وتؤثر فيه التعريف) قيد به لانه المراد من تأثير أل عند الاطلاق فخرج نحو العباس والحرث فان أل فيهما مؤثرة للمح أصلهما من الوصفية بشدة العبوس والحرث لا للتعريف (قوله ومثال ما يقع) منه أيضا ما توغل فى الابهام كأحد وعريب وغير وشبه لوقوعها موقع انسان مثلا وكذا امرؤ وامرأة ولعله لم يسمع دخول أل عليها فيكون نحو الغير والشبه مولدا وكذا أسماء الاستفهام والشرط تقع موقع ذات أو زمان أو مكان وأما تضمن الاستفهام والشرط فزائد على أصل الوضع ومن هذا النوع أيضا لا من الاول أسماء الفاعلين والمفعولين لان أل فيها موصولة لا معرفة وهى بمعنى ذات وتقع عليها أو منها الضرب مثلا وكل وبعض بمعنى جميع وجزء

(نكرة قابل أل مؤثرا * أو واقع موقع ما قد ذكرا)
(ش) النكرة ما يقبل أل وتؤثر فيه التعريف أو يقع موقع ما يقبل أل فمثال ما يقبل أل وتؤثر فيه التعريف رجل فتقول الرجل واحترز بقوله وتؤثر فيه التعريف مما يقبل أل ولا تؤثر فيه التعريف كعباس علما فانك تقول فيه العباس فتدخل عليه أل لكنها لا تؤثر فيه التعريف لانه معرفة قبل دخولها عليه ومثال ما يقع موقع ما يقبل أل ذو التى بمعنى صاحب نحو جاءنى ذو مال أى صاحب مال فذو نكرة وهى لا تقبل أل لكنها واقعة موقع صاحب

وادخال أل عليهما لحن عند الجمهور لاضافتهما معنى وتنوينهما بدل عنها وكذا أسماء الافعال النكرات لوقوع صه مثلا موقع سكوتا أو موقع اسكت الدال عليه فتدبر (قوله وصاحب يقبل أل) أى المعرفة لان المراد به الدوام والثبوت فهو صفة مشبهة لا اسم فاعل حتى تكون موصولة (قوله وغيره معرفة) أفرد الضمير لارادة المذكور لا لان العطف بأو لانها تنويعية بمعنى الواو لا للاحد الدائر حتى تقتضى الافراد وفى الاخبار قلب لان المعرفة هى المحدث عنها ببيان خاصتها كالنكرة ولم يعرفهما بالحد لما فى التسهيل من تعذره بلا اعتراض عليه وعلله بما لم يسلم له وقد عرف كثير النكرة بما شاع فى جنس موجود كرجل أو مقدر كشمس والمعرفة بما وضع ليستعمل فى شئ بعينه ولا اعتراض وأفهم كلامه عدم الواسطة بينهما وهو الاصح خلافا لمن أثبتها فيما لا يدخله تنوين ولا أل كمن وما (قوله كهم وذى الخ) لم يرتبها لضيق النظم وقد رتبها فى الكافية بقوله

فمضمر أعرفها ثم العلم ✽ فذو اشارة فموصول متم فذو أداة فمنادى عينا ✽ فذو اضافة بها تبينا

وترك المنادى هنا كاسم الفعل غير المنون ونحو أجمع فى التوكيد لذكرها فى أبوابها وذكر سحر فيما لا ينصرف ويقاس به أمس وبعضهم يرد ذلك الى ما هنا لان تعريف أجمع بالعلمية الجنسية أو الاضافة المقدرة والباقى بأل مقدرة لكن اختار فى التسهيل ان تعريف المنادى بالمواجهة له والاقبال عليه لا بأل فليس مما هنا ✽ واعلم ان الجلالة أعرف المعارف اجماعا ثم الضمير على الاصح لا العلم ولا الاشارة وأعرفه ضمير المتكلم فالمخاطب فالغائب السالم من الابهام بان يتقدمه اسم واحد كما فى التصريح بخلاف جاء زيد وعمرو فأكرمته فهذا كالعلم أو دونه والمراد العلم الشخصى كما فى التسهيل أما الجنسى فالظاهر أنه دون الجميع وأما المضاف فكما ضيف اليه عند المصنف مطلقا وعند الاكثر الا المضاف للضمير فكالعلم لانه يوصف به كمررت بزيد صاحبك والصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله أو دونه ورد بأنه لا ضرر فى ذلك بل هو الانسب لكونها تعين الموصوف وتوضحه ولذا اختاره ابن هشام تبعا للفراء والشلوبين وقال المصنف انه الصحيح نعم على قول الناظم ينتقض القول بأن الضمير أعرف الجميع والانسب كون المضاف دون ما أضيف اليه مطلقا لا كتسابه التعريف منه ولان نحو غلام زيد صادق بأى غلمانه ففيه ابهام عن زيد (قوله والذى) مقتضاه انه يسمى معرفة حال افراده عن الصلة وهو كذلك كما قاله ابن هشام للزومها له وعدم استعماله بدونها بخلاف المضاف دون المضاف اليه (قوله فالذى الخ) لما فاته ترتيبها ذكر أرتبها تبويبا لكن فاته ان يترجم للضمير كأخوته والفاء فصيحة كما لا يخفى وما مفعول أول لسم والظرف صلتها أى فما وضع لذى غيبة الخ أى لمفهومه الكلى بناء على قول السعد ان المضمرات ونحوها كالاشارات والموصولات والحروف كليات وضعا جزئيات استعمالا فهو مثلا موضوع لمطلق غائب ولا يستعمل الا فى واحد بخصوصه كزيد أو المعنى فما وضع لافراد ذى غيبة بناء على قول العضد والسيد انها جزئيات وضعا واستعمالا فهو موضوع لكل فرد فرد مما يستعمل فيه لكن بواسطة استحضارها بأمر كلى يعم تلك الافراد لتعذر أن يحيط الواضع على انه من البشر بجميعها وقت الوضع تفصيلا فالوضع عام والموضوع له خاص فان قلت اذا كان الضمير والاشارة والموصول مستوية وضعا واستعمالا فما معنى كون بعضها أعرف من بعض كما مر قلت لان تعريفها من أمر زائد على الوضع كالمرجع والحضور فى الضمير والاشارة فى اسم الاشارة والصلة فى الموصول ولا شك أن بعض هذه أوضح من بعض فالترتيب انما هو باعتبارها لا بالوضع ألا ترى أن الحروف مثلها وضعا واستعمالا وليست معارف لعدم قرينة التعريف فتدبر (قوله كانت) جره بالكاف لقصد لفظه وليس من انابة ضمير الرفع عن ضمير الجر كما توهم (قوله بالضمير) فعيل من الضمور وهو الهزال لقلة حروفه غالبا أو من الاضمار وهو الاخفاء لكثرة استتاره ولانه خفى فى نفسه لعدم صراحته كالظاهر مع ما فيه من حروف الهمس غالبا

وصاحب يقبل أل نحو الصاحب (ص)
(وغيره معرفة كهم وذى وهند وابنى والغلام والذى)
(ش) أى غير النكرة المعرفة وهى ستة أقسام المضمر كهم واسم الاشارة كذى والعلم كهند والمحلى بالالف واللام كالغلام والموصول كالذى وما أضيف الى واحد منها كابنى وسنتكلم على هذه الاقسام (ص)
(فالذى غيبة أو حضور كانت وهو سم بالضمير)
(ش) يشير الى أن الضمير

وهي التاء والكاف والهاء ولذا يسمى مضمرا أيضا ويسميه الكوفيون كناية ومكنيا أى كنى به عن الظاهر اختصارا (قوله مادل على غيبة) أى لفظ جامد وضع لذى غيبة الخ فخرج أحرف المضارعة وكاف الخطاب في نحو ذاك وآخر نحو أنت وإياه وضمير الفصل عند البصريين فانها أحرف لنفس الغيبة والخطاب لا لذيهما وخرج أيضا ما فيه أل الحضورية كجئت الساعة ونحو يا زيد فان الحضور في ذلك ليس من الوضع بل من القرائن والمراد بالحضور خصوص التكلم والخطاب بقرينة التمثيل لا مطلق حضور فخرج أسماء الاشارة على أن حضورها لم يعتبر وضعا وانما لزمها من كونها لا يشار بها الا الحاضر وبايقاع ما على الاسم الجامد خرج لفظ غائب ومتكلم ومخاطب فانها مشتقة على أن المراد هنا بالمتكلم شخص يحكى بذلك اللفظ عن نفسه وبالمخاطب شخص يوجه اليه الخطاب به وبالغائب ما تقدم له ذكر أى مرجع وهذه ليست كذلك وبهذا تخرج الاسماء الظاهرة بناء على أنها موضوعة للغائب لانها لم يتقدم ذكرها والاصح أنها وضعت لمسماها المعين لا بقيد غيبة ولا حضور فاستعمالها في كل منهما حقيقة واعلم ان ضمير الغائب لا بد من تقدم مرجعه لفظا ولو بعادته كاعدلوا هو أقرب أى العدل المفهوم من اعدلوا أو معنى بأن يعلم من السياق نحو ولابويه لكل واحد أى الميت بقرينة ذكر الارث حتى توارت بالحجاب أى الشمس بقرينة ذكر العشى والاهاء عن ذكر ربه أى صلاة العصر أو رتبة كضرب غلامه زيد فان رتبة الفاعل قبل المفعول ولا يعود على ما تأخر لفظا ورتبة الا في ست مسائل جعلوها في حكم المتقدم لنكات خاصة بها كالاجمال ثم التفصيل وهي ضمير الشأن والقصة والضمير المجرور برب والمرفوع بنعم أو بأول المتنازعين كما ستبين في أبوابها والضمير المبدل مفسره كضربته زيدا واللهم صل عليه الرؤف الرحيم والضمير المخبر عنه بمفسره نحو ما هي الا حياتنا الدنيا وقولهم هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت وقيل ضمير هذين للقصة وقيل من باب ضربته زيدا فالجملة تقول وتحمل خبره وفي الهمع انه قد يرجع الى نظير السابق نحو وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره أى عمر معمر آخر عندى درهم ونصفه أى نصف درهم آخر اهـ وجعله الدماميني لنفس السابق مع حذف مضاف أى من مثل عمره ومثل نصفه (قوله وذو اتصال) اما خبر مقدم عن ما لانها هي المعرفة أو عكسه لان القصد تعريف المتصل بما ذكر ومنه صفة ذو (قوله ما لا يبتدأ) أى به فحذف الجار فاتصل الضمير واستتر وليس محذوفا لانه نائب الفاعل ولئلا يحذف العائد المجرور بغير شرطه والمراد لا يبتدأ به الخ مع بقائه على حالته الاولى فخرج ضمير ضربتهما وضربتهم وضربتهن فانه اذا ابتدئ به صار مبتدأ بعد أن كان مفعولا فلو أريد بقاؤه مفعولا قيل اياهما ضربت لاهما فتدبر (قوله الا) مفعول يلى لقصد لفظه واختيارا نصب بنزع الخافض أى في الاختيار والمراد ما يعم الا الاستثنائية والوصفية وهي التى بمعنى غير كما في شرح الجامع (قوله كالياء والكاف الخ) تمثيل لانواعه ومحاله لكنه راعى الاعرف فقدم المتكلم فالمخاطب فالغائب وان فاته تقديم المرفوع وتأخير المجرور كعادتهم للضرورة فمثل للمتكلم والمجرور بابنى وللمخاطب والمنصوب بأكرمك وللمرفوع والغائب بسليه (قوله المضمر) أى من حيث هو ينقسم الخ وهل المتصل أصل المنفصل لان مبنى الضمير على الاختصار أو كل أصل قولان (قوله فالى عوض الخ) لى خبر مقدم وناصر مبتدأ مؤخر والاه مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الا اياه وعوض ظرف يستغرق المستقبل كأبدا الا أنه مختص بالنفى وهو مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة كقبل وبعد وسمع فيه حينئذ الكسر والفتح فان أضيف نصب كلا أفعله عوض العائضين كأبد الآبدين وفي القاموس ما رأيته عوض فاستعمله في الماضى (قوله وما نبالى الخ) ما الاولى نافية والثانية زائدة لا مصدرية خلافا للعينى لان اذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية وجملة ان لا يجاورنا الخ مفعول نبالى وديار بمعنى أحد من ألفاظ العموم الملازمة للنفى أصله ديوار لانه من دار يدور والاك مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الا اياك أى لا نبالى بعدم

مادل على غيبة كهو أو حضور وهو قسمان أحدهما ضمير المخاطب نحو أنت والثانى ضمير المتكلم نحو أنا (ص)

(وذو اتصال منه ما لا يبتدا
ولا يلى الا اختيارا أبدا
كالياء والكاف من ابنى أكرمك
والياء والها من سليه ما ملك)

(ش) المضمر البارز ينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل هو الذى لا يبتدأ به كالكاف من أكرمك ونحوه ولا يقع بعد الا في الاختيار فلا تقول ما أكرمت الاك وقد جاء شاذا في الشعر كقوله

أعوذ برب العرش من فئة بغت
على فمالى عوض الاه ناصر

وقوله

وما نبالى اذا ما كنت جارتنا
أن لا يجاورنا الاك ديار

(ص)

وكل مضمر له البنا يجب * ولفظ ما جر كلفظ ما نصب) (ش) المضمرات كلها مبنية لشبهها بالحرف فى الجمود ولذلك لا تصغر ولا تثنى ولا تجمع واذا تقرر انها مبنية فمنها ما يشترك فيه الجر والنصب وهو كل ضمير نصب أو جر متصل نحو أكرمتك ومررت بك وانه وله فالكاف فى أكرمتك فى موضع نصب وفى بك فى موضع جر والهاء فى انه فى موضع نصب وفى له فى موضع جر ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر وهو نا واليه أشار بقوله (ص) (للرفع والنصب وجر نا صلح * كاعرف بنا فاننا نلنا المنح) (ش) أى صالح لفظ نا للرفع نحو نلنا وللنصب نحو فاننا وللجر نحو بنا ومما يستعمل للرفع والنصب والجر الياء فمثال الرفع اضربى ومثال النصب أكرمنى ومثال الجر مرّبى ويستعمل فى الثلاثة أيضا هم فمثال الرفع هم قائمون ومثال النصب أكرمتهم ومثال الجر لهم وانما لم يذكر المصنف الياء وهم لانهما لا يشبهان نا من كل وجه لان نا تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد وهى ضمير متصل فى الاحوال الثلاثة بخلاف الياء فانها وان استعملت للرفع والنصب والجر وكانت ضميرا متصلا فى الاحوال الثلاثة لم تكن بمعنى واحد فى الاحوال الثلاثة لانها فى حالة الرفع للمخاطبة وفى حالتى النصب والجر للمتكلم وكذلك هم لانها وان كانت بمعنى واحد فى الاحوال الثلاثة فليست مثل نا لانها فى حالة الرفع ضمير منفصل وفى حالتى النصب والجر ضمير متصل (ص) (وألف والواو والنون لما * غاب وغيره كقاما واعلما) (ش) الالف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة وتكون للغائب والمخاطب فمثال الغائب الزيدان قاما والزيدون قاموا والهندات قمن ومثال المخاطب اعلما واعلموا واعلمن ويدخل تحت قول المصنف وغيره المخاطب والمتكلم وليس بجيد لان هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلا بل انما تكون للغائب أو المخاطب كما مثلنا (ص) (ومن ضمير الرفع ما يستتر * كافعل

بجاورة سوالك أيتها المحبوبة اذا كنت أنت جارتنا وفى نسخ وما علينا أى وما علينا بأس بعدم مجاورة سوالك واذا تأملت فى معنى البيت وجدت الا بمعنى غير لا استثنائية فتكون فى محل نصب على الحال والكاف فى محل جر بالاضافة لا مستثنى كما قاله أرباب الحواشى والاتصال ممنوع بعد كل منهما كما فى شرح الجامع (قوله وكل مضمر الخ) لما كان تقسيمها الآتى بحسب مواقع الاعراب يوهم اعرابها دفعه بذلك فى ابتدائه ليعلم ان الجر وغيره لمحالها فقط وليس هذا مكررا مع قوله قبل كالشبه الوضعى لانه لا يفيد هذه الكلية فأشار هنا الى أن هذا الشبه فى بعضها والباقى محمول عليها أو ان له علة أخرى (قوله كلفظ ما نصب) أى فى الصورة ولو مع اختلاف الحركة كضربته وبه واعلم أن كلامه الآن فى المتصل من قوله وذو اتصال الى قوله وذو ارتفاع وانفصال فاشار الى المجرور والمنصوب فى هذا الشطر وكل منهما اثنا عشر قسما كما سيأتى والى المرفوع فيما بعده وانما أخره لانه ذكر حكم البناء هنا لدفع التوهم المار وهو عام للمتصل والمنفصل فربما توهم أن مابعده عام مثله فدفع ذلك بتقديم المجرور الذى لا يكون فى المنفصل أصلا فتدبر (قوله فى الجمود) هذا أحد أوجه أربعة فى التسهيل ثانيها الشبه الوضعى فى بعضها وحمل الباقى عليه ثالثها الشبه الافتقارى لافتقار دلالتها الى المرجع أو الخطاب مثلا رابعها استغناؤها عن الاعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعانى كالحرف اه وقال ابن غازى للشبه المعنوى لتضمنها معنى التكلم والخطاب والغيبة وهى من معانى الحروف الجزئية كاحرف المضارعة واللواحق فى اياى واياك واياه اه ومقتضاه أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضى (قوله ولا تثنى الخ) وأما نحو هما وهم ونحن فوضعت كذلك ابتداء (قوله للرفع الخ) متعلق بصلح الواقع خبرا عن نا وهو بفتح اللام أفصح من ضمها لكن الفتح هنا متعين لئلا يلزم عيب السناد (قوله كاعرف بنا) ضمنه معنى أشعر فعداه بالباء أو هو بمعنى اعترف بقدرنا (قوله لا يشبهان نا الخ) هذا ظاهر فيما مثل به فقط لا فى نحو أعجبنى كونى مسافرا الى أبى فان الياء فى الجميع ضمير متصل لمعنى واحد ومحلها نصب فى الاول ورفع فى الثانى بالكون وجر فى الثالث والجواب أن رفعها عارض من كون المضاف يطلب مرفوعا كالفعل ومحلها الاصلى بالنسبة للمضاف هو الجر فقط أما نا فمشتركة بالاصالة (قوله وألف) مبتدأ سوغه عطف المعرفة عليه ولما غاب خبره وأشار بهذا مع قوله للرفع والنصب وجر الى جواز عطف المعرفة على النكرة وعكسه واكتفى بذلك عن ذكره فى باب العطف وأشار بهذه الثلاثة مع نا المتقدمة الى بعض أقسام البارز المرفوع وبقى التاء فى نحو ضربت ضربتما الخ وياء المخاطبة فى تضربين ثم ذكر المستتر فتكمل ضمائر الرفع المتصلة ستة عشر كما ستعرفها (قوله من ضمائر الرفع) أى مع الافعال أما فى نحو ضاربان وضاربون فحرفان والفاعل مستتر (قوله وليس بجيد) ولو قال لما غاب وخوطب لكفاه لكن أجيب عنه بأنه دفع التوهم بالمثال كما أفاده انها خاصة بالرفع حتى لا يرد أنه فى تقسيمه بحسب الاعراب لا الغائب وغيره (قوله ومن ضمير الرفع) أفاد بتقديم الخبر اختصاص المستتر بالمرفوع لانه عمدة فلا بد منه لفظا أو تقديرا وأما غيره ففضلة لا داعى الى تقديره اذا عدم من اللفظ الا لربط الخبر ونحوه وذلك نادر وصنيع المصنف صريح فى أن المستتر من المتصل لان كلامه الآن فيه وهو الاصح لا من المنفصل كما قيل

أوافق نغتبط اذ تشكر) (ش) ينقسم الضمير الى مستتر و بارز والمستتر الى واجب الاستتار وجائزه والمراد بواجب الاستتار مالا يحل محله الظاهر وبجائز الاستتار ما يحل محله الظاهر وذكر المصنف فى هذا البيت من المواضع التى يجب فيها استتار الضمير أربعة * الاول فعل الامر للواحد المخاطب كافعل التقدير أنت وهذا الضمير لايجوز ابرازه لانه لايحل محله الظاهر فلا تقول افعل زيد فأما افعل أنت فأنت تأكيد للضمير المستتر فى افعل وليس بفاعل لافعل لصحة الاستغناء عنه فتقول افعل فان كان الامر لواحدة أولاثنين أو لجماعة برز الضمير نحو اضربى واضربا واضربوا واضربن * الثانى الفعل المضارع الذى فى أوله الهمزة نحو أوافق التقدير أنا فان قلت أوافق انا كان انا تأكيدا للضمير المستتر * الثالث الفعل المضارع الذى فى أوله النون نحو نغتبط أى نحن الرابع الفعل المضارع الذى فى أوله التاء لخطاب الواحد نحو تشكر أى أنت فان كان الخطاب لواحدة أولاثنين أوجماعة برز الضمير نحو أنت تفعلين وأنتما تفعلان وأنتم تفعلون وأنتن تفعلن هذا ماذكره المصنف من المواضع التى يجب فيها استتار الضمير ومثال جائز الاستتار زيد يقوم التقدير هو وهذا الضمير جائز الاستتار لانه يحل محله الظاهر فتقول زيد يقوم أبوه وكذا كل فعل اسند الى غائب أوغائبة نحو هند تقوم وما كان بمعناه نحو زيد قائم أى هو

(ص)

(وذو ارتفاع وانفصال أنا هو * وأنت والفروع لاتشتبه)

اذلا يبتدأ به ولا يلى الا بل لا ينطق به أصلا واختار فى الجامع انه واسطة لأن الاتصال والانفصال من عوارض الالفاظ المحققة اه نكت (قوله أوافق) مجزوم فى جواب الامر ونغتبط بالغين المعجمة بدل منه (قوله ينقسم الضمير) أى المتصل لمامر والمراد بالبارز ماله وجود فى اللفظ ولو بالقوة فيشمل المحذوف فى نحو الذى ضربت لامكان النطق به أما المستتر فامر عقلى لايمكن النطق به أصلا وانما يستعيرون له المنفصل فى قولهم تقديره أنت مثلا للتقريب كمامر فحصل الفرق بين المستتر والمحذوف ومع ذلك فالمستتر أحسن حالا من المحذوف لانه يدل عليه اللفظ والعقل بلا قرينة فهو كالموجود ولذلك اختص بالعمد أما المحذوف فلا بدله من القرينة (قوله مايحل محله الظاهر)أى بان يمكن تسلط عامله على الاسم الظاهر أوالضمير المنفصل كزيد قام يصح فيه قام أبوه أوماقام الا هو بخلاف الواجب وليس المراد بالجواز صحة بروزه اذلا يقال قام هو على الفاعلية لان المستتر مطلقا لاينطق به أصلا لانه أمر عقلى وحينئذ فقسمية هذا جائزا ومقابله واجبا مجرد اصطلاح لامشاحة فيه فاندفع ما للموضح هنا أفاده سم (قوله للواحد) سيذكر محترزه والمخاطب لبيان الواقع ولم يذكر نهى الواحد لدخوله فى المبدوء بالتاء (قوله لايجوز ابرازه) الاولى واجب الاستتار كما قال فى مقابله الآتى كما يعلم ممامر (قوله فى أوله الهمزة)الاولى حذف فى (قوله نحو تشكر) الأفيد جعله للمؤنثة الغائبة نحو هند تشكر ليكون المتن ممثلا للمستتر جوازا أيضا ولحصول المخاطب بافعل (قوله هذا ماذكره الخ)بقى مما يجب استتاره كمافى التوضيح وشرحه مارفع بفعل الاستثناء أو التعجب أو باسم فعل مضارع أو باسم فعل أمر لمفرد كان أولا كنزال يازيد ويا هند ويازيدان الخ أو بالمصدر النائب عن فعله فى الامر نحو فضرب لرقاب أو بافعل التفضيل اه ولا يرد أن الاخير يرفع الظاهر فى مسئلة الكحل اجماعا وفى غيرها على لغة قليلة كما سيأتى لندور ذلك وأما مرفوع الصفة الجارية على من هى له فجائز الاستتار قطعا كما سيمثل له الشارح بزيد قائم لانه يخلفه الظاهر باطراد كزيد قائم أبوه وعدم صحة بروزه لايضر كما علم ممامر خلافا لمن وهم فيه وكذا مرفوع نعم و بئس فتدبر (قوله وكذا كل فعل الخ) أى مضارعا كان أوماضيا الافعل الاستثناء والتعجب فانهما للغائب مع وجوب الاستتار فيهما لجريان الثانى مجرى المثل فلا يغير ولئلا يفوت حمل الاول على الافى تلو المستثنى له (قوله وما كان بمعناه) أى الفعل من الصفات المحضة سواء جرت على من هى له كما مثله أولا وخرج بالمحضة ماغلبت عليها الاسمية كالاجرع والابطح فلا ضمير فيها أصلا لدلالتها على مجرد الذات و بقى من مواضع الجواز اسم الفعل الماضى كهيهات (قوله وذو ارتفاع) أى محلا كمامر وهو خبر مقدم عن أنا وهو بسكون الواو لغة حكاها الفارضى لالمجرد الوزن مبتدأ وأنت عطف عليه والخبر محذوف أى كذلك ولم نعطفهما على أنا لافراد خبره المتقدم فهذه الضمائر لاتكون بالاصالة الا مرفوعة وأما ورودها غير مرفوعة فانما هو بالنيابة عن ضمير الجر نحو ما أنا كانت ولا أنت كأنا لقبح اللفظ معه أو النصب نحو * ياليتنى وهما نخلو بمنزله * للضرورة ويكثر نيابتها فى التوكيد كرأيتك أنت ومررت بك أنت كما سيأتى وأما ندائها فى نحو يا أنت فشاذ (قوله أنا للمتكلم الخ) المختار عند البصريين أن الضمير

(ش) تقدم أن الضمير ينقسم الى قسمين مستتر و بارز وسبق الكلام فيه فى المستتر والبارز ينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وسبق الكلام على ذلك والمنفصل يكون مرفوعا ومنصوبا ولا يكون مجرورا وذكر المصنف فى هذا البيت المرفوع المنفصل وهو اثناعشر أنا للمتكلم وحده ونحن للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه وأنت للمخاطب وأنت للمخاطبة وأنتما للمخاطبين أو المخاطبتين وأنتم للمخاطبين وانتن للمخاطبات وهو للغائب وهى للغائبة وهما للغائبين أو للغائبتين وهم للغائبين وهن للغائبات (ص)

(وذو انتصاب في انفصال جعلا * اياي والتفريع ليس مشكلا) (ش) أشار في هذا البيت الى المنصوب المنفصل وهو اثنا عشر اياي للمتكلم وحده وايانا للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه واياك للمخاطب واياك للمخاطبة واياكما للمخاطبتين أو المخاطبين واياكم للمخاطبين واياكن للمخاطبات واياه للغائب واياها للغائبة واياهما للغائبين أو الغائبتين واياهم للغائبين واياهن للغائبات

(ص)

(وفي اختيار لا يجيء المنفصل * اذا تأتى أن يجيء المتصل)

(ش) كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لايجوز العدول عنه الى المنفصل الا فيما سيذكره المصنف فلا تقول في أكرمتك أكرمت اياك لانه يمكن الاتيان بالمتصل فتقول أكرمتك فان لم يمكن الاتيان بالمتصل تعين المنفصل نحو اياك أكرمت وقد جاء الضمير في الشعر منفصلا مع امكان الاتيان به متصلا كقول الشاعر

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت * اياهم الارض في دهر الدهارير

(ص)

(وصل أو افصل هاء سلنيه وما * أشبهه في كنته الخلف انتمى

كذاك خلتنيه واتصالا * أختار غيري اختار الانفصالا)

(ش) أشار في هذين البيتين الى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلا مع امكان ان يؤتى به متصلا فاشار بقوله سلنيه الى ما يتعدى الى مفعولين الثاني منهما

فيه وفي فروعه أن فقط والالف زائدة لبيان الحركة والتاء حرف خطاب ولواحقها لتبيين المثنى وغيره وان الهاء في هما وهم وهن هي الضمير وحدها ولواحقها لتبيين الحال فان والهاء مشتركان بين المفرد وغيره واللواحق قرينة على المراد بهما والنون الاولى في هن علامة النسوة والثانية كالواو في هم وفي الفارضي ان الواو حذفت من أنتم تخفيفا ولذا عادت في ضربتموه لان الضمير يرد الاشياء الى أصولها فتكون النون الثانية من أنتن في مقابلتها وأما هو وهي فكلها الضمير كما مر في البناء وخالف الكوفيون في الجميع (قوله وذو انتصاب) مبتدأ خبره جعل وفي انفصال حال من مفعوله الاول وهو ضميره النائب عن الفاعل واياي مفعوله الثاني ولم يقل وانفصال كسابقه للتفنن والصحيح ان الضمير ايا فقط ولواحقها حروف تبين المراد واختار المصنف أنه الجميع (قوله أشار في هذا البيت الخ) تلخص من كلام المصنف في قوله وذو اتصال الى هنا ان الضمير خمسة أنواع لذكره الرفع والنصب في كل من المتصل والمنفصل وخص الجر بالمتصل كما علمته وكل من هذه الخمسة اثنا عشر قسما لانه اما للمفرد المذكر او المؤنث أو لمثناهما أو لجمع الذكور أو الاناث وعلى كل اما لمخاطب أو غائب ثم المتكلم وحده ومع غيره فالجملة ستون ولا تخفاك أمثلتها ويزيد ضمير الرفع المتصل أربعة مع المضارع وهي أضرب ونضرب وتضرب وتضربن ولم يعد ضمير الامر الواحد لاتحاده مع تضرب كما تحد مضارع الغائب مع ماضيه في صورة المقدر وكذا لم تعد الواو والالف ونون النسوة مع المضارع لاتحاد صورتها مع الماضي وكذا اضربي مع تضربين وانما حمل الضمير في الامر على المضارع دون العكس لانه الاصل فتدبر (قوله لا يجيء المنفصل الخ) أي لان الغرض من وضع الضمير الاختصار فلا يعدل عن المتصل الا حيث يتعذر اما الضرورة كبيت الشارح أو لتقدمه على عامله كاياك نعبد أو لحصره كالا تعبدوا الا اياه وقوله

أنا الذائد الحامي الذمار وانما * يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

أو لكون عامله محذوفا كاياك والشر أو معنويا كانا عبد أثيم وأنت مولى كريم أو حرف نفي نحو ماهن أمهاتهم أو فصل من عامله بمتبوع له كيخرجون الرسول واياكم أو ولى واو المصاحبة كقوله

فآليت لا أنفك أحذو قصيدة * تكون واياها بها مثلا بعدي

أو لرفعه بمصدر مضاف الى المنصوب نحو بنصركم نحن كنتم ظافرين أو لغير ذلك كما في التصريح (قوله بالباعث الخ) متعلق بحلفت في بيت قبله والاموات اما مجرور باضافة الباعث أو الوارث اليه وحذف نظيره من الآخر على حد * بين ذراعي وجبهة الاسد * أو منصوب تنازعه الوصفان فاعمل فيه الثاني وحذف ضميره من الاول لكونه فضلة وضمنت بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم حال من الاموات والدهارير أول الدهر في الزمن الماضي لا واحد له من لفظه ويقال دهور دهارير أي مختلفة كما في القاموس وفسرها في التصريح بالشدائد ولكن المناسب هنا الاول وفي الصحاح دهر دهارير أي شديد كليلة ليلاء ويوم أيوم وساعة سوعاء (قوله هاء سلنيه) تنازعه الفعلان قبله فاعمل فيه الثاني لا الاول كما قيل والا لأضمر في الثاني لما سيأتي الآن لا يجعل تنازعا بل حذف من الثاني لدلالة الاول لكون الوصل أرجح فيتعلق بالمعمول الظاهر وهذا كالاستثناء من قوله وفي اختيار الخ لا مناقض له كما قيل (قوله وما أشبهه) أشار الشارح في حله الى أنه على حذف مضاف وما واقعة على فعل أي وهاء كل فعل أشبه سلنيه. فيوهم اختصاص الحكم بالهاء والفعل وليس كذلك فالاحسن جعل الاشموني ما واقعة على ضمير والهاء في أشبهه عائدة لهاء سلنيه أي وكل ضمير أشبه هاء سلنيه فيما سيأتي سواء كان عامله فعلا كما مثله أو اسما كالدرهم أنا معطيكه ومعطيك اياه (قوله

ليس خبرا فى الاصل وهما ضميران نحو الدرهم سلنيه فيجوز لك فى هاء سلنيه الاتصال نحو سلنيه والانفصال نحو سلنى اياه وكذلك كل فعل أشبهه نحو الدرهم أعطيتكه وأعطيتك اياه وظاهر كلام المصنف أنه يجوز فى هذه المسئلة الاتصال والانفصال على السواء وهو ظاهر كلام أكثر النحويين وظاهر كلام سيبويه ان الاتصال فيها واجب وان الانفصال مخصوص بالشعر وأشار بقوله فى كنته الخلف انتمى الى أنه اذا كان خبر كان وأخواتها ضميرا فانه يجوز اتصاله وانفصاله واختلف فى المختار منهما فاختار المصنف الاتصال نحو كنته واختار سيبويه الانفصال نحو كنت اياه تقول الصديق كنته وكنت اياه وكذلك المختار عند المصنف الاتصال فى نحو خلتنيه وهو كل فعل تعدى الى مفعولين الثانى منهما خبر فى الاصل وهما ضميران ومذهب سيبويه ان المختار فى هذا أيضا الانفصال نحو خلتنى اياه ومذهب سيبويه أرجح لانه هو الكثير فى لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المشافه لهم قال الشاعر

ليس خبرا) صادق بكون العامل ليس ناسخا أصلا كسأل أو ناسخا لأحد الضميرين فقط كاذ يريكهم الله فى منامك قليلا الآية فان أرى الحلمية لم تنسخ الكاف بل الهاء لكنها ليست خبرا فى الاصل فالآية من باب سلنيه لا خلتنيه لأن النسخ المعتبر فى خلتنيه للضميرين معا فتعبير الشارح أولى من التعبير بكون العامل ليس ناسخا (قوله وهما ضميران) أى أولهما أعرف كما يفيده المثال فلو قدم غيره أو اتحدت رتبتهما مع نصبهما وجب الفصل كما سيأتى فى المتن وخرج بكونهما مفعولين ما اذا رفع أولهما فيجب الوصل مع الفعل ولو قدم غير الأعرف كضربتك وضربونا لان الفصل انما جاز للهرب من اتصال فضلتين بالعامل وذلك مفقود هنا اذ المرفوع كجزء الفعل ويجوز الأمران مع الاسم سواء كان الاول مرفوعا أو مجرورا كعجبت من ضربيك وضربى اياك اذ الياء فاعل المصدر مجرور بالاضافة أو مرفوعا فقط ولا يكون الا مستترا كانا الضاربك والضارب اياك بناء على أن الكاف مفعول لا مضاف اليه والا تعين الوصل لان المجرور لا يكون الا متصلا اهـ صبان وكذا يجب الوصل فى أنا ضاربه بلا أل لتعين الاضافة فيه فان نون الوصف تعين الفصل كضارب اياه فتدبر فعلم أن اشتراط الشارح التعدى الى مفعولين خاص بالفعل لأنه اقتصر عليه دون الاسم بقى ان موضوع المسئلة الضميران فلو أبدل أحدهما بالظاهر كالدرهم أعطيته زيدا فالظاهر تعين الوصل على الاصل والله أعلم (قوله على السواء) قد يؤخذ ترجيح الوصل من تقديمه فى عبارته وأصرح منها قول الكافية * سلنيه صل وقد فصل * ومنه فسيكفيكهم الله أنلزمكموها ان يسألكموها اذ يريكهم الله كما مر هذا فى الفعل أما فى الاسم فالانفصال أرجح لضعفه عن اتصال المعمولين به لكونه فرع الفعل فى العمل ومن الوصل قوله * ومنعكها بشئ يستطاع * وقوله

لئن كان حبك لى صادقا * لقد كان حبيك حقا يقينا

(قوله مخصوص بالشعر) يرده حديث ان الله ملككم اياهم أى الارقاء ولو شاء لملكهم اياكم والشاهد فى الأولى فقط لوجوب الفصل فى الثانية لتقديم غير الأعرف ولو وصل لقال ملككموهم بفتح الكاف الأولى وضم الثانية وقد يقال عدل عن هذا لثقله مع ما فى الفصل من مشاكلة ما بعده فتدبر (قوله اذا كان خبر كان ضميرا الخ) سكت عن اسمها فأفاد أنه لا يشترط كونه ضميرا ويدل عليه كلام ابن الناظم نحو الصديق كانه زيد لكن عبارة شرح الكافية تدل على الاشتراط (قوله وأخواتها) مثله فى شرح الكافية وجزم أبو حيان بتعين الفصل فيها وأن ليسى وليسه شاذ (قوله فانه يجوز اتصاله) أى فى غير الاستثناء أما فيه فيجب الفصل كجاؤا ليس اياه ولا يكون اياه كما يجب مع الا وتفارق هذه المسئلة ما قبلها بان أول الضميرين مرفوع ويحل محله الظاهر فى قول والعامل ناسخ لهما معا (قوله فاختار المصنف الاتصال) أى لأنه الاصل ولكثرته نظما ونثرا فى الفصيح كحديث ان يكنه فلن تسلط عليه الخ وكقول أبى الاسود لعبده

دع الخمر يشربها الغواة فاننى * رأيت أخاها مغنيا بمكانها

فان لا يكنها أو تكنه فانه * أخوها غذته أمه بلبانها

ومراده بأخيها نبيذ الزبيب ولعله ممن يقول بحله اذا لم يسكر وأما الانفصال فجاء شعرا كقوله

لئن كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد والانسان قد يتغير

ولم يجئ نثرا الا فى الاستثناء ومر مثاله (قوله الثانى منهما خبر الخ) أى لكون العامل ناسخا لهما معا (قوله وهما ضميران) أى أولهما أخص وغير مرفوع فلا فرق بين هذه وسلنيه الا بالنسخ واذا كان أولهما أخص فلا بد من تغايرهما معنى كما هو ظاهر ولا يحتاج بجعل الاخبار فيهما من باب شعرى شعرى الا فى اتحاد الرتبة كما سيأتى (قوله أرجح) أى فى المسئلتين لأن حق الخبر الانفصال قال الرضى وانما وصل أولهما لقربه من الفعل وان كان حق المبتدا كذلك ووافقه فى التسهيل على باب ظن لجز الخبر عنه بمنصوب شبه

اذا قالت حذام فصدقوها * فان القول ما قالت حذام (ص) (وقدم الاخص فى اتصال * وقدمن ما شئت فى انفصال) (ش) ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب فان اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من الآخر فان كانا متصلين وجب تقديم الاخص منهما فتقول الدرهم أعطيتكه

وأعطيتنيه فتقدم الكاف والياء على الهاء لانهما أخص من الهاء لان الكاف للمخاطب والياء للمتكلم والهاء للغائب ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال فلا تقول أعطيتهوك ولا أعطيتهونى وأجازه قوم ومنه ما رواه ابن الاثير فى غريب الحديث من قول عثمان رضى الله تعالى عنه أراهمنى الباطل شيطانا فان فصلت أحدهما كنت بالخيار فان شئت قدمت الاخص فقلت الدرهم أعطيتك اياه وأعطيتنى اياه وان شئت قدمت غير الاخص فقلت أعطيته اياك وأعطيته اياى واليه أشار بقوله * وقدمن ما شئت فى انفصال * وهذا الذى ذكره ليس على اطلاقه بل انما يجوز تقديم غير الاخص فى الانفصال عند أمن اللبس فان خيف لبس لم يجز فان قلت زيدا أعطيتك اياه لم يجز تقديم الغائب فلا تقول زيد أعطيته اياك لانه لا يعلم هل زيد آخذ أو مأخوذ (ص) (وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا وقد يبيح الغيب فيه وصلا)

اذا اجتمع ضميران وكانا منصوبين واتحدا فى الرتبة كان يكونا لمتكلمين أو مخاطبين أو غائبين فانه يلزم الفصل فى أحدهما فتقول أعطيتنى اياى وأعطيتك اياك وأعطيته اياه ولا يجوز اتصال الضميرين فلا تقول أعطيتنينى ولا أعطيتكك ولا أعطيتهوه نعم ان كانا غائبين واختلف لفظهما فقد يتصلان نحو الزيدان الدرهم أعطيتهماه واليه أشار بقوله

الفضلة فرجع الى أصل الخبر بخلاف كنته فلم يحجزه الاضمير رفع كجزء الفعل فأشبه هاء ضربته فرجع الى أصل الضمير من وصله بعامله (قوله اذا قالت الخ) حذام بالبناء على الكسر اسم امرأة قيل هى الزباء وقيل غيرها وكانت تبصر من مسافة ثلاثة أيام ولا تخطئ فى قول تقوله ولذا صار هذا الشعر مثلا لمن يقدم قوله على غيره كما هو مراد الشارح (قوله وقدم الاخص) أى فى المسائل الثلاث كما فى الاشمونى دون غيرها وضابطه أن يرفع أحد الضميرين فى غير باب كان كضربونا فاسئلونا فيجب اتصالهما وتقديم المرفوع وان كان أنقص لجبره بكونه كجزء العامل فلا يحجز المنصوب عن الاتصال على أصل الضمير بلا معارض بخلاف الابواب الثلاثة ونص بهذا على ان جواز الامرين مشروط بتقديم الاخص لان قوله وما أشبهه يصدق بأى شبه ولو فى غير ذلك (قوله فلا تقول أعطيتهوك) أى ولا حسبتهوك ولا كانوك بل يجب الفصل لتقديم غير الاخص (قوله وأجازه قوم) كالمبرد وكثير من القدماء لكن الفصل عندهم أرجح (قوله أراهمنى الخ) الباطل فاعل أرى والهاء مفعول أول والياء ثان وشيطانا ثالث قال ابن الاثير وفيه شذوذان الوصل وترك الواو لان حقه أراهمونى كرأيتموها (قوله كنت بالخيار) من هذا مع ما قبله يعلم جواز الامرين حال تقديم الاخص (قوله لانه لا يعلم) الاولى لتبادر خلاف المراد لان الفاعل معنى وهو الآخذ يجب تقديمه على المأخوذ ضميرا كان أو ظاهرا فلو قدم غيره تبادر أنه الآخذ فيحصل اللبس وأما عدم العلم بشئ فاجمال لا لبس (قوله وفى اتحاد الرتبة الخ) قال سم أى فى باب سلنيه وخلتنيه لان من قيودهما كون أحد الضميرين أخص فهذا محترزه وكذا اقتصر الاشمونى فى التمثيل عليهما ومقتضى ذلك أن باب كان يجوز فيه الوصل مع اتحاد الرتبة ككنتنى بضم التاء وكنتنك بفتحها ويكون الاخبار فيه على حد شعرى شعرى كما سيأتى ورد بما يؤيده أن امتناع الوصل فيهما حينئذ انما هو لتوالى المثلين مع ايهام كون الثانى تأكيدا وهو مفقود هنا لاختلاف لفظ الضميرين واعرابهما ومنه فى الغيبة حيث ان كانه الخ لكن فيه أن مسمى الضميرين فى هذا مختلف فيسوغه بخلاف ما قبله لما سيأتى أن كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمى واحد من خواص أفعال القلوب وأيضا مر عن الاشمونى أن تقديم الاخص واجب فى الابواب الثلاثة مع أنه يلزمه اختلاف الرتبة الا أن يراد تقديمه عند وجوده فليتأمل وليحرر (قوله وقد يبيح الغيب فيه) أى فى اتحاد الرتبة (قوله لمتكلمين) أى بحسب الاصل وان كانا فى ذلك التركيب لمتكلم واحد أو مخاطب واحد اذ لا يمكن اتحاد رتبتهما فى التكلم والخطاب الا حينئذ بخلاف الغيبة وفى نسخ لمتكلم أو مخاطب أو غائب وهى ظاهرة واذا اتحد مدلول الضميرين كان الاخبار فى خلتك اياك على حد شعرى شعرى (قوله واختلف لفظهما) أى فى الافراد والتذكير أو ضدهما كمثاله ونحوهم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها سواء تباعدا لها آن كاذ كرأم تقاربا نحو أعطاهوها وأعطاهاه الا أن الفصل حينئذ أجود تخلصا من قربهما اذ ليس بينهما الا حرف واحد بخلاف ما مر وانما اشترط الاختلاف لدفع توالى المثلين وايهام التأكيد وقيد بالغيبة لان اختلاف لفظ الضميرين المتحدى الرتبة اذا لم يرفع أولهما يلزمه تعدد مدلولهما وذلك لا يمكن فى الخطاب أو التكلم لانهما حينئذ لشئ واحد اذ لا يقال علمتنان ولا ظننتكاك (قوله واليه أشار) أى لشرط الاختلاف قال ولده وأشار اليه هنا بتنكير وصل أى يبيح

فى الكافية مع اختلاف ما ونحو ضمنت * اياهم الارض الضرورة اقتضت * وربما أثبت هذا البيت فى بعض نسخ الالفية وليس
منها وأشار بقوله ونحو ضمنت الى آخر البيت الى أن الاتيان بالضمير منفصلا فى موضع يجب فيه اتصاله ضرورة كقوله

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت
اياهم الارض فى دهر الدهارير
وقد تقدم ذكر ذلك (ص)
(وقبل ياالنفس مع الفعل التزم
نون وقاية وليسى قد نظم)
(ش) اذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزوما نون تسمى نون الوقاية وسميت بذلك لانها تقى الفعل من الكسر وذلك نحو أكرمنى ويكرمنى وأكرمنى وقد جاء حذفها مع ليس شذوذا كما قال الشاعر
عددت قومى كعديد الطيس
اذ ذهب القوم الكرام ليسى
واختلف فى أفعل التعجب هل تلزمه نون الوقاية أم لا فتقول ما أفقرنى الى عفو الله وما أفقرى الى عفو الله عند من لم يلتزمها فيه والصحيح انها تلزم (ص)
(وليتنى فشا وليتى ندرا
ومع لعل أعكس وكن مخيرا

الغيب فيه نوعا خالصا من الوصل ووكل تفسيره الى الموقف (قوله فى الكافية) مثله فى النكت وفى ابن الميت أنه سهو وانما هو فى الشافية وأما بيت الكافية فهو

ولاضطرار سوغوا فى ضمنت * اياهم الارض لحقق ما ثبت

(قوله وربما أثبت) أى بعد قوله وفى اتحاد الرتبة (قوله وقبل يا النفس) أى المتكلم بقرينة وليسى وليتنى فلا يرد اطلاق النفس على المخاطب وغيره سم (قوله مع الفعل) متعلق بالتزم أو حال من يا النفس ومفهومه انها لا تلزم مع غير الفعل بل اما تجوز براجحية أو مرجوحية أو استواء كما بينه بقوله وليتنى فشا الخ أو تمتنع وهو ما عدا ذلك وفى التوضيح أنها تلزم مع اسم الفعل المتعدى أيضا كدرا كنى وعليكنى وحكى الفراء مكانكنى أى انتظرنى لكن صريح الرضى جوازها فقط وكان من حقها أن تلحق بقية الاسماء لتقيها خفاء الاعراب لكن تركت لئلا تفصل بين المتضايفين وقد لحقت شذوذا اسم الفاعل لشبهه بالفعل واسم التفضيل لشبهه بالتعجب فالاول كقوله صلى الله عليه وسلم لليهود هل أنتم صادقونى ولو حذفت لقيل صادقى بكسر القاف وشد الياء وقوله

وليس بمعيينى وفى الناس ممتع * صديق اذا أعيا على صديق

ومن الثانى قوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال أخوفنى عليكم روى بلا نون وبها أى أخوف الامور التى أخافها عليكم والمفضل عليه محذوف أى أخوف من الدجال لعلمهم بصفته فلا يخفى عليهم تلبيسه بخلاف غيره فرب متستر بالصلاح أضر على الامة من متجاهر بالفسق (قوله لحقته نون الوقاية) أى وتدغم فيها نون الرفع فى الافعال الخمسة أو تفك كتأمرونى وتحاجونى وقد تحذف احداهما تخفيفا والصحيح انه نون الرفع لانه عهد حذفها لغير ذلك ولانها نائبة عن الضمة التى تحذف تخفيفا وشذ حذفها مع فعل الاناث ولا فرق فى الفعل بين الماضى المتصرف وغيره كذرنى ويذرنى وخلانى وعدانى وحاشانى اذا جعلت أفعالا كقوله

تمل الندامى ما عدانى فاننى * بكل الذى يهوى نديمى مولع

فان قدرت حروفا سقطت كقام القوم خلاى (قوله لانها تقى الفعل) أى الصحيح وحمل عليه نحو دعى ورمى طردا للباب وقوله الكسر أى الذى يختص مثله بالاسم وهو الذى بسبب ياء المتكلم لانه أخو الجر فى الاختصاص فصين عنه الفعل مثله أما ما لا يختص به بأن لم يدخله أصلا كالذى قبل ياء المخاطبة أو يدخل فيهما كالذى للتخلص من الساكنين فلا حاجة لصونه عنه فلا يرد نقضا وقال الناظم لانها تقى لبس ياء المتكلم بياء المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنث فى نحو أكرمنى وأكرمى وحمل الماضى والمضارع على الامر ودخلت فى غير الفعل لتقى تغير آخره (قوله وقد جاء حذفها مع ليس) أى لشبهها للحروف الآتية فى الجمود والقياس لزومها كسائر الافعال وهو الكثير كقول بعضهم وقد بلغه أن شخصا يهدده (٢) عليه رجلا ليسنى أى ليلزم رجلا غيرى (قوله الطيس) بفتح المهملة وسكون التحتية الرمل الكثير واذا ظرف زمان لعددت أو للمفاجأة والمعنى عددت قومى كالرمل كثرة وقت ذهاب الكرام أو ففاجأنى ذهابهم سواى واسم ليس مستتر وجوبا والياء خبرها أى ليس الذاهب اياى وفيه شذوذ آخر حيث اتصل الضمير بفعل الاستثناء (قوله ما أفقرنى) من فقر بالكسر أى افتقر لا من افتقر لان صوغ التعجب من غير الثلاثى شاذ (قوله عند من لم يلتزمها) هم الكوفيون لقولهم ان صيغة التعجب اسم والاصح فعليتها فتلزمها النون كما عند البصريين

(٢) قوله عليه رجلا الخ فيه نيابة اسم الفعل عن المضارع واللام معا فهو شاذ لانه انما ينوب عن الفعل وحده ولا يقال انه نائب عن فعل الامر لان فاعله ضمير الغائب مستتر فيه بدليل الهاء التى هى حرف غيبة كالكاف فى هاك حرف خطاب والفاعل مستتر اهـ منه

في الباقيات واضطرارا خففا * مني وعني بعض من قد سلفا) (ش) ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف فذكر ليت وان نون الوقاية لا تحذف منها الا ندورا كقوله

كمنية جابر اذ قال ليتي * أصادفه وأفقد جل مالي

والكثير في لسان العرب ثبوتها وبه ورد القرآن قال الله تعالى ياليتني كنت معهم وأما لعل فذكر

أنها بعكس ليت فالصحيح تجريدها من النون كقوله تعالى حكاية عن فرعون لعلي أبلغ الاسباب ويقل ثبوتها كقول الشاعر

فقلت أعيراني القدوم لعلني * أخط بها قبرا لابيض ماجد

ثم ذكر أنك بالخيار في الباقيات أي في باقي أخوات ليت ولعل وهي ان وأن وكأن ولكن فتقول انى وانني وأني وأنني وكأني وكأنني ولكني ولكنني ثم ذكر ان من وعن تلزمهما نون الوقاية فتقول مني وعني بالتشديد ومنهم من يخفف النون فتقول مني وعني بالتخفيف وهو شاذ قال الشاعر

أيها السائل عنهم وعني * لست من قيس ولا قيس مني

(ص)

(وفي لدني لدني قل وفي * قدني وقطني الحذف أيضا قد يفي)

(ش) أشار بهذا الى أن الفصيح في لدني اثبات النون كقوله تعالى قد بلغت من لدني عذرا ويقل حذفها كقراءة من قرأ من لدني بالتخفيف والكثير في قد وقط ثبوت النون نحو قدني وقطني ويقل الحذف نحو قدي وقطي أي حسبي وقد اجتمع الحذف والاثبات في قوله

* قدني من نصر الخبيبين قدي *

(ص) ﴿العلم﴾

البصريين (قوله الا ندورا) ظاهره جوازه اختيارا وهو أحد قولي الناظم والثاني قصره على الضرورة (قوله كمنية جابر الخ) قبله * تمنى مزيد زيد افلاقى * أخا ثقة اذا اختلف العوالي كمنية الخ كان مزيد وجابر يتمنيان لقاء زيد الخيل الذي سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير لعداوة بينهما فلما لقياه طعنهما وهرب فقال ذلك والعوالي الرماح والمنية التمني (قوله والكثير ثبوتها) أي لشبهها الفعل معنى وعملا بلا معارض بخلاف لعل فان عملها الجر في بعض الاحيان وتوالي الامثال في بعض لغاتها وهو لعن بالنون عارض شبهها فندرت معها النون وانما خير في الباقيات لان المعارض فيها واحد وهو توالي الامثال فقط (قوله ويقل ثبوتها) قال ابن الصائغ لكنه أكثر من تجريد ليت فقوله اعكس أي في مطلق القلة (قوله القدوم) بتخفيف الدال آلة النحت وأخط أي أنحت والقبر الغلاف والابيض السيف والماجد العظيم (قوله فتقول انى وانني) فثبوتها لشبه الفعل وحذفها لتوالي الامثال لان الثقل حصل بها وقيل حذفت الاولى لسكونها والساكن أولى بالتغيير وقيل الوسطى المدغم فيها لانها في محل اللام التي يلحقها التغيير وكذا الخلاف في أنا بالتشديد لكن لم يقل أحد يعتد به بحذف الثالثة لانها ضمير عمدة قاله الروداني اه صبان (قوله تلزمهما) أي لتحفظ بناءهما على السكون لانه الاصل بخلاف ما بني على غيره (قوله من قيس) يروى بلا صرف على ارادة القبيلة ومصروفا لارادة أبيها (قوله وفي لدني) متعلق بقل خبر لدني الثانية وفي قدني متعلق بيفي خبر الحذف ولا يضر تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا كما مر وتعليقه بالحذف يرد عليه اعمال المصدر مؤخرا ومحلي بال والثاني قليل وفي الاول خلاف وأشار بقد وأيضا الى قلة الحذف فيهما كلدني فيفي من الوفاء بمعنى يأتي لا من النفي (قوله بالتخفيف) هي لنافع ولم تجعل نونها للوقاية لحقت لد بالسكون لضم الدال في الآية ولا لد بالضم وهما لغتان في لدن لان هذه يقال فيها لدي بلا نون كما قاله سيبويه لان النون انما تحفظ البناء على السكون لا غيره كما مر وصريح كلام سيبويه هذا ان لد بلا نون تضاف للضمير خلافا لمن منعه (قوله أي حسبي) تفسير لكل من قدي وقطي على اللغتين كما هو مذهب الخليل وسيبويه خلافا للكوفيين في قولهم يجب الحذف في التي بمعنى حسب كما يجب في اسم الفاعل الذي هي بمعناه واحترز به عن قد الحرفية كقد قام وقط الظرفية نحو ما فعلته قط اذ لا يضافان للياء وعن قد وقط اسم فعل بمعنى يكفي كما في المغني أو كفى كما استقر به الدماميني لان اسم الفعل المضارع مختلف فيه فان النون تلزمهما كالافعال كما مر عن التوضيح واذا كانا بمعنى حسب فالغالب بناؤهما على السكون وقد يعربان كما في الروداني (قوله قدني من نصر الخ) تمامه * ليس الامام بالشحيح الملحد * والخبيبين عبد الله بن الزبير وابنه خبيب على التغليب أو هو وأخوه مصعب ويروى بصيغة الجمع على ارادة خبيب بن عبد الله ومن على رأيه والشاهد في الثاني حذف نونه مع اضافته للياء بقرينة سابقه فاحتمال كون الكسر على لغة أو لاجل الروي والياء اشباع لا للتكلم مرجوح ومن الحذف أيضا ما في صحيح البخاري مرفوعا لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط ويزوى بعضها الى بعض يروى بسكون الطاء وكسرها بلا ياء وبها وقطني بالنون وقط بالتنوين والمراد بوضع قدمه لازمه وهو التجلي عليها بقهره وكبريائه وقيل ما قدمه لها لما ورد انه يخلق لها خلقا اذ ذاك والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿العلم﴾

(اسم يعين المسمى مطلقا * علمه كجعفر وخرنقا
وقرن وعدن ولاحق * وشذقم وهيلة وواشق)

(ش) العلم هو الاسم الذي يعين مسماه مطلقا أي بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة فالاسم جنس يشمل النكرة والمعرفة ويعين مسماه فصل أخرج النكرة وبلا قيد أخرج بقية المعارف كالمضمر فانه يعين مسماه بقيد التكلم كأنا أو الخطاب كانت أو الغيبة كهو ثم مثل الشيخ باعلام الاناسي وغيرها تنبيها على ان مسميات الاعلام للعقلاء وغيرهم من المألوفات فجعفر اسم رجل وخرنق اسم امرأة من شعراء العرب وهي أخت طرفة بن العبد لامه وقرن اسم قبيلة وعدن اسم مكان ولاحق اسم فرس وشذقم اسم جمل وهيلة اسم شاة وواشق اسم كلب (ص)

(واسما أتى وكنية ولقبا * وأخرن ذا ان سواه صحبا)

(ش) ينقسم العلم الى ثلاثة أقسام الى اسم وكنية ولقب والمراد بالاسم هنا ماليس بكنية ولا لقب كزيد وعمرو وبالكنية ما كان في أوله أب أو أم كأبي عبد الله وام الخير وباللقب ما أشعر بمدح

يطلق لغة على الجبل كقوله تعالى وله الجوار المنشآت في البحر كالاعلام وقول الخنساء
وان صخرا لتأتم الهداة به * كأنه علم في رأسه نار
وعلى الراية والعلامة نقل اصطلاحا الى الاسم الآتي والظاهر ان النقل من الثالث لقولهم انه علامة على مسماه فيصلح للنكرة أيضا بحسب أصله لكن خص بما سيأتي (قوله اسم الخ) خبر مقدم لعلمه لانه المحدث عنه بالتعريف لا العكس والمبتدأ هنا واجب التأخير لعود ضميره على بعض الخبر على حد ملء عين حبيبها فان عاد الى الاسم فاضافته بمعنى من أو الى المسمى وهو الظاهر فبمعنى اللام الاختصاصية ومطلقا حال من فاعل يعين أو صفة لمصدر محذوف أي تعيينا مطلقا (قوله وخرنقا) بكسر المعجمة والنون علم المرأة الآتية منقول من ولد الارنب كما في قوله * لينة المس كمس الخرنق * فلا ينصرف للعلمية والتأنيث ولكن المراد هنا لفظه وانما منعه حكاية أصله أو لملاحظة أن مدلوله كلمة (قوله وواشق) فيه تلميح لقوله تعالى وثامنهم كلبهم حيث ذكر سبعة أعلام وثمنهم بالكلب (قوله يعين مسماه) أي يدل على تعينه لانه يحصله لان المسمى لا يكون الا معينا والمراد ما يعم التعيين الخارجي والذهني معا كغالب علم الشخص أو الذهني فقط كعلم الجنس لما سيأتي وبعض علم الشخص كعلم تضعه لولدك المتوهم وجوده ذهنا وكعلم القبيلة الموضوع لمجموع من وجد وسيوجد فان هذا المجموع لا يوجد الا ذهنا فقولهم تشخص العلم الشخصي خارجي أغلبي أفاده الصبان عن يس (قوله بلا قيد الخ) تفسير للاطلاق أي بلا قرينة خارجة عن ذات اللفظ لان تعيين العلم من ذات وضعه بخلاف باقي المعارف فانها موضوعة لتعيين مسماها لكن بواسطة قرينة اما معنوية كالتكلم وأخويه للضمير والتوجه والاقبال للمنادى أو لفظية كالصلة في الموصول وأل في مدخولها والظاهر ان منها الاضافة في غلام زيد أو حسية وهي الاشارة بنحو الاصبع في اسم الاشارة فتعيين المدلول انما هو بهذه القرائن لا من الوضع ولا يرد ان العلم المشترك يحتاج لقرينة أيضا لان ذلك عارض من تعدد الوضع أما باعتبار كل وضع على حدته فغير محتاج (قوله أخرج النكرة) أي كرجل وشمس فانه موضوع لكل كوكب نهاري وان انحصر في الكوكب المخصوص فتعيينه عارض لعدم وجود غيره لا من الوضع (قوله أو الغيبة) أي معرفة مرجعها بذكر أو غيره وان كان نكرة لان المراد بالضمير حينئذ ذلك الشيء المتقدم بعينه وان أبهمت ذاته (قوله للعقلاء الخ) خبران والاوضح حذف المسميات وفي نسخ العقلاء بال وهي ظاهرة (قوله من المألوفات) هذا في العلم الشخصي أما الجنسي فانما يكون غالبا لغير المألوف كالسباع والحشرات الآتية وقد يكون مألوفا كأبي المضاء للفرس وأبي الدغفاء بفتح المهملة وسكون المعجمة وبالفاء ممدودا للاحمق وهيان بن بيان بشد الياء فيهما للانسان المجهول وهو من الاضداد لان المجهول صعب خفي لا هين بين وفي المحكم يقال ما أدرى أي هي بن بي هو أي أي الناس هو قال ابن هشام وكأنهم جعلوه لعدم الشعور به كما لا يؤلف وكذا أبو الدغفاء لنفرتهم عنه أفاده المصرح (قوله أخت طرفة) بفتح المهملة والراء كما في القاموس (قوله وقرن) بفتح القاف والراء واليها ينسب أويس القرني رضي الله تعالى عنه (قوله وعدن) بفتحتين بلد بساحل اليمن (قوله فرس) أي لمعاوية رضي الله تعالى عنه (قوله وشذقم) قيل بالذال المعجمة وقيل بالمهملة جمل للنعمان بن المنذر (قوله واسما أتى الخ) أي أتى العلم حال كونه اسما الخ (قوله والمراد بالاسم هنا) خرج الاسم في التعريف المتقدم فالمراد به مقابل الفعل والحرف وفي نحو وعلم آدم الاسماء فالمراد به مطلق لفظ موضوع (قوله ما كان في أوله) أي علم مركب تركيب اضافة في أوله أب الخ لا نحو أبو زيد قائم مسمى به لانه تركيب اسناد أو لان المركب الاضافي فيه جزء علم (قوله أب أو أم) أي أو ابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة سم (قوله ما أشعر بمدح الخ) أي باعتبار مفهومه الاصلي فان ذلك قد يقصد تبعا قاله السيد وفي التصريح عن الابهري ان الاسم يقصد به الذات فقط

واللقب

والقب يقصد به الذات مع الوصف ولذا يختار عند التعظيم أو الاهانة اهـ ومقتضاه ان اشعاره مقصود فى وضعه العلمى من جهة أن له مفهوما آخر يلاحظ تبعا و يلتفت اليه وان كان المقصود منه بالاصالة مجرد الذات فلا يرد ان نحو يد اذا اشتهر بصفة كمال كان فيه اشعار بها و يبعد كونه لقبا نعم اذا سمى به شخص آخر بعد ذلك الاشتهار كان لقبا أفاده يس واعلم ان المفهوم من كلام الاقدمين كما فى الروداني ان الاسم ماوضع للذات ابتداء كائنا ما كان ثم ماوضع بعده فان كان مصدرا بأب مثلا فهو الكنية أشعر أم لا وان لم يصدر مع كونه مشعرا فهو اللقب سواء وضع قبل الكنية أو بعدها فالثلاثة متباينة وفى السجاعى عن سم ان الكنية واللقب يجتمعان فى نحو أبى الفضل وتنفرد الكنية فى أبى بكر واللقب فى مظهر الدين فعلى هذا لا يعتبر فى اللقب عدم التصدير وعليهما يظهر ماحكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أميرا فريقية فى تكنيته بأبى القاسم مع قوله صلى الله عليه وسلم تسموا باسمى ولا تكنوا بكنيتى فاجاب بانه اسمه لا كنيته أى لانه يعتبر تأخر وضع الكنية عن الاسم لكن فيه ان ماوضع بعد الاسم غير مصدر ولا مشعر يكون خارجا عن الثلاثة وهو خلاف المقرر الا أن يجعل اسما ثانيا وقيل لا فرق بين الثلاثة الا بالحيثية فقط كابى الخير من حيث الدلالة على الذات اسم ومن حيث التصدير كنية ومن حيث الاشعار لقب وعلى هذا يظهر قول المحدثين وغيرهم فى أم كلثوم اسمها كنيتها دون ماقبله لمباينة الاسم والكنية عليهما الا أن يراد اسمها بصورة الكنية لا كنية حقيقة فتدبر (قوله زين العابدين) لقب على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنه وأمه بنت كسرى سبيت مع أختيها فى فتح العراق وولدت الثانية سالم بن عبد الله بن عمر والثالثة القاسم بن محمد بن أبى بكر وهؤلاء الثلاثة فاقوا أهل المدينة زهدا وعلما وكانوا يرغبون عن التسرى فرغبوا فيه من حينئذ (قوله كانف الناقة) لقب جعفر بن بن قريع أبو بطن من سعد كان أبوه قسم ناقة بين نسائه فجاء ليأخذ قسم أمه ولم يبق الا الرأس فجرها من أنفها فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب حتى قال الحطيئة

قوم هم الانف والاذناب غيرهم * ومن يسوى بانف الناقة الذنبا

فصار مدحا والنسبة اليه أنفى اهـ تصريح (قوله ولا يجوز تقديم اللقب) أى حملا على النعت لانه يشبهه بالاشعار بالصفة ولئلا يتوهم ارادة مسماه الاول فى نحو بطة وأنف الناقة وحمل الباقى عليه ولتأخره عن الاسم وضعا فكذا لفظا (قوله الا قليلا) أى مالم يشتهر اللقب والا جاز بكثرة لانتفاء الايهام كقوله تعالى انما المسيح عيسى بن مريم وعليه قول الشاطبى وقالون عيسى (قوله بأن ذا الكلب) متعلق بابلغ فى قولها

أبلغ هذيلا وأبلغ من يبلغها * عنى حديثا وبعض القول تكذيب

بان الخ قالته أخت عمرو فى مرثية له أولها

كل امرئ بمحال الدهر مكروب * وكل من غالب الايام مغلوب

وذا بمعنى صاحب وعمرا بدل منه و ببطن شريان اسم موضع خبر ان وجملة يعوى الخ حال أو عكسه وشريان بكسر الشين شجر تعمل منه القسى ومن تقدمه أيضا قول أوس بن الصامت

أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى * أبوه منذر ماء السماء

كان عمرو المذكور يلبس كل يوم حلتين فاذا أمسى مزقهما كراهة أن يلبسهما غيره فلقب مزيقيا (قوله فاما مع الكنية الخ) رجح كثير وجوب تأخيره عنها أيضا لما مر فى الاسم فابقى المتن على عمومه ولا ترتيب بين الاسم والكنية فمن تقدمها أقسم بالله أبو حفص عمر ومن تاخرها قول حسان

وما اهتز عرش الله من أجل هالك * سمعنا به الا لسعد أبى عمرو

كزين العابدين أو ذم كانف الناقة وأشار بقوله وأخرن ذا الخ الى أن اللقب اذا صحب الاسم وجب تأخيره كزيد أنف الناقة ولا يجوز تقديم اللقب على الاسم فلا تقول أنف الناقة زيد الا قليلا ومنه قوله بان ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا * ببطن شريان يعوى حوله الذيب وظاهر كلام المصنف انه يجب تأخير اللقب اذا صحب سواه ويدخل تحت قوله سواه الاسم والكنية وهو انما يجب تأخيره مع الاسم فاما مع الكنية فانت

باالخيار بين ان تقدم الكنية على اللقب فتقول أبو عبد الله زين العابدين أو اللقب على الكنية فتقول زين العابدين أبو عبد الله و يوجد في بعض النسخ بدل قوله وأخرن ذا ان سواه صحبا * وذا اجعل اخرا اذا اسما صحبا * وهو أحسن منه لسلامته مما ورد على هذا فانه نص في أنه انما يجب تاخير اللقب اذا صحب الاسم ومفهومه انه لا يجب ذلك مع الكنية وهو كذلك كما تقدم ولو قال

* وأخرن ذا ان سواها صحبا * لما ورد عليه شئ اذ يصير التقدير وأخر اللقب اذا صحب سوى الكنية وهو الاسم فكانه قال وأخر اللقب اذا صحب الاسم والله أعلم (ص)

(وان يكونا مفردين فأضف حتما والا أتبع الذى ردف) (ش) اذا اجتمع الاسم واللقب فاما أن يكونا مفردين أو مركبين أو الاسم مركبا واللقب مفردا أو الاسم مفردا واللقب مركبا فان كانا مفردين وجب عند البصريين الاضافة نحو هذا سعيد كرز ورأيت سعيد كرز ومررت بسعيد كرز وأجاز الكوفيون الاتباع فتقول سعيد كرز وسعيدا كرزا أو سعيد كرز ووافقهم المصنف على ذلك فى غير هذا الكتاب وان لم يكونا مفردين بان كانا مركبين نحو عبد الله أنف الناقة أو مركبا ومفردا نحو عبد الله كرز وسعيد أنف الناقة وجب الاتباع فتتبع الثانى الاول فى اعرابه و يجوز القطع الى الرفع أو النصب والاضافى
نحو مررت بزيد أنف الناقة وأنف الناقة فالرفع على اضمار مبتدا التقدير هو أنف الناقة والنصب على اضمار فعل التقدير أعنى أنف الناقة فيقطع مع المرفوع الى النصب ومع المنصوب الى الرفع ومع المجرور الى النصب أو الرفع نحو هذا زيد أنف الناقة ورأيت زيدا أنف الناقة ومررت بزيد أنف الناقة وأنف الناقة (ص)

(ومنه منقول كفضل وأسد * وذو ارتجال كسعاد وأدد * وجملة وما بمزج ركبا *)

ولم أر فى ذلك خلافا (قوله وذا اجعل اخرا) بنقل حركة الهمزة الى اللام (قوله لسلامته مما ورد) أجيب بان قوله وان يكونا أى اللقب وسواه مفردين الخ قرينة على عدم دخولها فى السوى لانها لا تكون مفردة ورده سم بان كون السوى مفردا يتحقق ببعض أفراده فقط وان كان البعض الآخر مركبا فتدبر (قوله ولو قال الخ) فى شرح السيوطى انه وجد كذلك فى نسخ (قوله مفردين) المراد بالمفرد هنا كباب الكلمة ما قابل المركب بخلافه فى باب الاعراب والمبتدا والمنادى كما لا يخفى وأما ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فاصطلاح منطقى (قوله فاضف) قال فى التصريح الا لمانع ككون الاسم أو اللقب بال كالحرث كرز وهرون الرشيد فتمتنع الاضافة كما نص عليه ابن خروف اه وفيه ان أل فى الثانى فقط لا تمنعها كغلام الرجل وعبد الامير فتامل ثم ان قوله هنا فاضف حتما يقتضى اطراد الاضافة فى المتحدين معنى وقوله فى الاضافة ولا يضاف اسم لما به اتحد الخ يقتضى منعها الا و يقتصر على ما ورد منه مع تاويله وقد ذكروا هناك من جملة ما ورد ويجب تاويله اضافة الاسم الى اللقب فبين الكلامين تناف قطعا كما فى الحفنى وأجاب بعضهم بان المراد هنا باضف أبق الاضافة الواردة مع تاويلها الآتى فيرجع الى ما هناك من قصره على السماع لكن ربما يفيد فحوى الكلام هنا قياسيته فتامل (قوله والا أتبع الخ) المراد به الاتباع اصطلاحا و بردف التبعية لغة أى اجعل الذى جاء آخرا بدلا أو عطف بيان (قوله الاضافة) أى على تاويل الاول بالمسمى لانه المعرض للاسناد اليه والثانى بالاسم غالبا وقد ينعكس اذا كان الحكم على اللفظ ككتبت سعيد كرز و بهذا يندفع اتحاد معنى المتضايفين لاختلافه بهذا التاويل وجعل الزمخشرى اضافة الاسم الى اللقب لفظية لتقدير انفكاكها كاضافة الوصف الى معموله اذ المعنى على البدلية أو البيان فلا تحتاج للتاويل بخلاف المعنوية اسقاطى (قوله كرز) هو فى الاصل خرج الراعى و يطلق على اللئيم والحاذق (قوله وأجاز الكوفيون) أى و بعض البصريين الاتباع أى بدلا أو بيانا وهذا هو الحق لعدم احواجه للتاويل فجوازه أولى مما لا يصح بدونه ومثله القطع قال المصنف وانما اقتصر سيبويه على الاضافة لانها خلاف الاصل فبين انها مسموعة وأما الاتباع والقطع فعلى الاصل مع اعتضادهما بالسماع (قوله وجب الاتباع) أى بالنسبة لامتناع الاضافة فلا ينافى جواز القطع الآتى هذا والمختار جواز الاضافة فى الصورة الثالثة كسعيد أنف الناقة كما صرح به الرضى لانه كغلام عبد الله فالاضافة فى صورتى كون الاول مفردا والاتباع فى صورتى كونه مركبا (قوله وجملة الخ) عطف على منقول أى ومنه جملة ومنه ما ركب الخ ومقتضاه انهما قسيمان للمنقول مع انه شامل لهما وللمضاف الا أن يجعل من عطف الخاص اهتماما به أو يخص المنقول المتقدم بالمفرد لانه الاصل والجملة هى المركب الاسنادى بضم كلمة الى أخرى على وجه يفيد. وأما المزجى فهو مزج الكلمتين كلمة واحدة منزلا ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها فى ان الاعراب على الثانية والاولى تلزم حالة واحدة كبعلبك ومعدى كرب والمراد بالاعراب المذكور ما يشمل المحل ليدخل نحو خمسة عشر وسيبويه على لغة بنائه وما ركب من الظروف والاحوال كصباح مساء وشغر بغر بفتح الجزأين للبناء فكل ذلك من المزجى

والاضافى كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين مما قبلها فى ان الاعراب على الاولى والثانية ملازمة لحالة واحدة قال يس ولم تسم العرب بمركب غير هذه الثلاثة فلذا اقتصر عليها وقال شيخ الاسلام ولا يرد ماركب من حرفين كانما أو حرف واسم كياز يد أو حرف وفعل كقد قام لانها تحكى كالجملة وأما المركب التوصيفى كزيد القائم فلحق بالمفرد اه (قوله ذا) أى المزجى مبتدأ و بغيرويه متعلق بمحذوف هو فعل الشرط يفسره تم المذكور وأعرب جواب الشرط لا خبر لصلوحه لمباشرة الاداة. والشرط وجوابه خبر (قوله مرتجل) من ارتجل الخطبة والشعر اذا ابتدأهما بلا تهيؤ فكأنه مأخوذ من قولهم ارتجل الشئ اذا فعله قائما على رجليه من غير ان يقعد و يتروى اه تصريح (قوله والى منقول) منه العلم بالغلبة لان غلبته كالوضع الجديد خلافا لمن جعله واسطة قاله فى الآيات وقيل كل الاعلام منقولة لان أصل الاسماء التنكير فلها معنى سابق على العلمية وان لم يعلم فى نحو سعاد وقيل كلها مرتجلة (قوله مالم يسبق له استعمال) أى للفظه المخصوص سواء استعملت مادته كسعاد أم لا كفقعس فان مادة الاول استعملت فى غير العلمية كالسعد والمساعدة دون هيئته والثانى لم يستعمل هو ولا مادته قالوا ولم يجئ من ذلك غيره أفاده المصرح ولو أبدل الاستعمال بالوضع لخرج مانقل بعد وضعه فقط فانه من المنقول كما فى شرح الجامع (قوله قبل العلمية) أى قبل نوعها الخاص فخرج اسامة علم الشخص فانه منقول كما قاله الشنوانى وغيره لاختلاف النوع ودخل سعاد لامرأة غير الاولى فانه مرتجل لاتحاده (قوله وأدد) نوزع فى ارتجاله بأنه منقول من جمع أدة وهى المرة من الود كغرف وغرفة والهمزة بدل من الواو المضمومة كما فى أقتت وأجوه جمع وجه وقال شيخ الاسلام أدد علم رجل مشتق عند سيبويه من الود فهمزته بدل من واو وعند غيره من الاد بفتح الهمزة وكسرها وهو العظيم فهمزته أصلية اه ولعل ارتجاله مبنى على هذا (قوله كفضل) أى وزيد فانه مصدر زاد يزيد (قوله أو من جملة) أى فعلية أو اسمية كما مثله قال فى التسهيل والتسمية بالاسمية غير مسموعة وانما قاسها النحاة على الفعلية وفاعل هذه اما ظاهر كما مثل أو ضمير بارز كاطرقا لمفازة أو مستتر كقوله

* نبئت أخوالى بنى يزيد * بضم الدال فكل هذه تحكى كما قاله الشارح فاعرابها مقدر للحكاية كما نقله يس عن السيد واللباب وليست من المبنى أما المنقول من الفعل وحده فيعرب كما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل ماضيا كان كشمر بشد الميم لفرس و بذر بشد المعجمة لماء بقرب مكة أو مضارعا كيشكر لسيدنا نوح صلوات الله عليه أو أمرا كاصمت بكسر الهمزة والميم لمفازة لان سالكها يقول لصاحبه أصمت من الفزع قال الرضى وانما كسرت الميم وان كان الفعل من باب نصر لان الاعلام كثيرا ماتغير عند النقل وانما قطعت الهمزة لصيرورته اسما فعومل معاملة الاسماء ولم تجعل هذه كيزيد لسماع منعها من الصرف كقوله

أشلى سلوقية باتت و باتبها * بوحش اصمت فى اصلابها أود

بجر اصمت بالفتحة ولم يحك سكونه ومعنى أشلى الخ أغرى الصائد كلابا سلوقية فى أصلابها أود أى عوج بوحش تلك المفازة بخلاف يزيد فان جره مقدر لضمة الحكاية فان احتمل النقل من الجملة والفعل وحده كقوله * وجدى ياحجاج فارس شمرا * حمل على الثانى لان النقل من الجملة خلاف الاصل فلا يصار اليه الا بدليل كضم يزيد المار (قوله بعلبك) بعل اسم صنم و بك رجل يعبده فزجا وجعل علما للبلدة (قوله ومعدى كرب) بكسر الدال شذوذا والقياس فتحها كمرمى ومسعى قاله المصرح هنا وقال فى باب النداء معنى معدى كرب عداه الكرب أى تجاوزه اه وقضيته انه اسم مفعول أعل اعلال مرضى فلا شذوذ لأنه مفعل فانه خلاف المعنى المذكور قاله الروداني ولا يضر تخفيف يائه وان كان القياس شدها كمرضى لان الاعلام كثيرا ماتغير عند النقل (قوله اعراب مالا ينصرف) أى على الجزء الثانى أما الاول فيلزم

ذا ان بغير و يه تم أعربا
وشاع فى الاعلام ذو الاضافه
كعبد شمس وأبى قحافه)

(ش) ينقسم العلم الى مرتجل والى منقول فالمرتجل هو مالم يسبق له استعمال قبل العلمية فى غيرها كسعاد وأدد والمنقول ماسبق له استعمال فى غير العلمية والنقل اما من صفة كحرث أو مصدر كفضل أو من اسم جنس كاسد وهذه تكون معربة أو من جملة كقام زيد وزيد قائم وحكمها انها تحكى فتقول جاءنى زيد قائم ورأيت زيد قائم ومررت بزيد قائم وهذه من الاعلام المركبة ومنها أيضا ماركب تركيب مزج نحو بعلبك ومعدى كرب وسيبويه وذكر المصنف أن المركب تركيب مزج ان ختم بغير ويه أعرب ومفهومه أنه ان ختم بويه لا يعرب بل يبنى وهو كذلك فتقول جاءنى بعلبك ورأيت بعلبك ومررت ببعلبك فتعربه اعراب مالا ينصرف ويجوز فيه أيضا البناء

على الفتح فتقول جاءني بعلبك ورأيت بعلبك ومررت ببعلبك ويجوز أيضا ان يعرب اعراب متضايفين فتقول جاء في حضرموت ورأيت حضرموت ومررت بحضرموت وتقول فيما ختم بويه جاءني سيبويه ورأيت سيبويه ومررت بسيبويه فتبنيه على الكسر وأجاز بعضهم اعرابه اعراب ما لا ينصرف نحو جاءني سيبويه ورأيت سيبويه ومررت بسيبويه ومنها ما ركب تركيب اضافة كعبد شمس وأبي قحافة وهو معرب فتقول جاءني عبد شمس وأبو قحافة ورأيت عبد شمس وأبا قحافة ومررت بعبد شمس وأبي قحافة ونبه بالمثالين على أن الجزء الاول يكون معربا بالحركات كعبد وبالحروف كأبي وان الجزء الثاني يكون منصرفا كشمس وغير منصرف كقحافة

(ص)
(ووضعوا لبعض الاجناس علم
كعلم الاشخاص لفظا وهو
شم
من ذاك أم عريط للعقرب
وهكذا ثعالة للثعلب
ومثله برة للمبره
كذا فجار علم للفجره)

(ش) العلم على قسمين علم شخص وعلم جنس فعلم الشخص له حكمان معنوي وهو أن يراد به واحد بعينه كزيد وأحمد ولفظي وهو صحة مجيء الحال متأخرة عنه نحو جاءني زيد ضاحكا ومنعه من الصرف مع سبب آخر غير العلمية نحو هذا أحمد ويمنع دخول الالف واللام عليه فلا تقول جاء العمرو وعلم الجنس كعلم وابن الشخص في حكمه اللفظي فتقول هذا أسامة مقبلا فتمنعه من الصرف وتأتي الحال بعده ولا تدخل عليه الالف واللام فلا تقول هذا الاسامة وحكم علم الجنس في المعنى كحكم النكرة من جهة انه لا يخص واحدا بعينه فكل أسد يصدق عليه أسامة وكل عقرب يصدق عليها أم عريط وكل ثعلب يصدق عليه ثعالة وعلم الجنس

الفتح أو السكون وكذا نحو سيبويه اذا أعرب كذلك (قوله على الفتح) أي فتح الجزأين تشبيها بخمسة عشر بجامع المزج في كل لان موجب البناء انما وجد في الثاني وهو تضمنه معنى العطف كما مر واذا سمي بالمركب العددي حكي بناؤه على الاشهر كما سيذكره المصنف في بابه فمراده بالمزجي هنا غير العددي (قوله اعراب متضايفين) أي فيخفض العجز أبدا وتجري على الصدر وجوه الاعراب الا أن الفتحة كغيرها لا تظهر في نحو معدي كرب وان كانت تظهر على الياء في غيرها لثقله بالتركيب (قوله فتبنيه على الكسر) أي تغليبا لجزئه الثاني لانه اسم صوت مبني لعدم تأثره بالعوامل وكسر على أصل التخلص (قوله أبو قحافة) اسمه عثمان والد الصديق صحابي مثله رضي الله تعالى عنهما ولا يعرف أربعة متناسلون كلهم صحابة الا أبو قحافة وابنه أبو بكر وبنته أسماء وابنها عبد الله بن الزبير رضي الله عنهم (قوله ووضعوا) أي العرب لكونه ظهر على ألسنتهم والا فالواضع هو الله تعالى وفيه اشارة الى ان علم الجنس سماعي (قوله كعلم الاشخاص) صفة لعلم لا حال منه لتنكيره ولفظا تمييز لمعنى الكاف أي مثله من جهة اللفظ أو نصب بنزع الخافض (قوله وهو عم) فعل ماض لا أفعل تفضيل حذفت همزته للضرورة لاقتضائه العموم في علم الشخص وليس كذلك (قوله أم عريط) بكسر المهملة وسكون الراء وفتح التحتية كنية العقرب واسمها شبوة ومما جرب للدغتها وضع خنفساء مشقوقة عليها أو دهنها بما في جوف العقرب (قوله ثعالة) بالتنوين للوزن وكنيته أبو الحصين (قوله برة) بفتح الموحدة غير مصروف للعلمية والتأنيث والمبرة بفتحتين البر (قوله فجار) مبتدأ مبني على الكسر كحذام وعلم خبره وكذا حال والفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور والتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة (قوله وتأتي الحال بعده) قيد بالبعدية لان تقدمها يسوغ مجيئها من النكرة وكذا يبتدأ به بلا مسوغ (قوله كحكم النكرة) أي فهو نكرة معنى كما هو ظاهر المتن ونص عليه المصنف في شرح التسهيل لكن تعقبه المرادي بأن تفرقة الواضع بين أسد وأسامة لفظا تؤذن بفرق في المعنى والا لزم التحكم والتحقيق في بيانه كما أشار له سيبويه أن علم الجنس موضوع للماهية باعتبار حضورها أي تشخصها في الذهن بمعنى انه جزء من الموضوع له أو شرط قيل هو الصحيح واسم الجنس للماهية بلا قيد أصلا من حضور أو غيره وان لزم الحضور الذهني أيضا لتعذر الوضع للمجهول لكنه لم يقصد فيه كالاول وان شئت فقل علم الجنس للماهية بقيد الحضور لا بقيد الصدق على كثيرين واسمه بالعكس وعلم الشخص للماهية المشخصة ذهنا وخارجا كما قاله ابن الصائغ فالتشخص الذهني يجمع العلمين ويخرج اسم الجنس والخارجي يفرقهما وكعلم الجنس المعرف بلام الحقيقة وكعلم الشخص المعرف بلام العهد الا أن العلم يدل على التعيين بجوهره وذا اللام بقرينتها اهـ ملخصا من النكت وغيرها وما ذكر في علم الشخص مبني على وجود الماهية خارجا في ضمن الفرد فتشخصه بتشخصه أما على التحقيق من انها لا توجد في الخارج أصلا فهو للفرد المعين خارجا وهو ظاهر قول الشارح أن يراد به واحد بعينه وكونه خارجيا أغلبي لما مر أول الباب فتدبر وعلى ما ذكر فاسم الجنس يغاير النكرة مفهوما لوضعها للفرد المنتشر أي للحقيقة باعتبار وجودها في فرد ما وان وافقها في الماصدق فكل من أسد ورجل ان اعتبر دلالته على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس ومطلقا عند الاصوليين أو بقيد الوحدة الشائعة سمي نكرة وعند الآمدي وابن الحاجب انهما

شيء واحد وهو ماوضع للفرد المنتشر وهو ظاهر عبارات كثير من النحاة فالفرق بين اسم الجنس وعلمه حينئذ ظاهر وعلى كل فالفرق بينهما محض اعتبار لا يظهر أثره في المعنى اذ كل من أسامة وأسد صالح لكل واحد من الافراد بلا فرق فتأمل (قوله يكون للشخص) في نسخ للعين وهي أوضح (قوله للمعنى) منه كيسان للغدر وسبحان للتنزيه ويسار للميسرة والله أعلم اللهم يسر أمورنا بجاه نبيك عليه الصلاة والسلام

﴿ اسم الاشارة ﴾

هو ماوضع لمشار اليه أي حسا بالاصبع ونحوه فلا بد من كونه حاضرا محسوسا بالبصر فاستعماله في المعقول والمحسوس بغيره مجاز بالاستعارة التصريحية الاصلية أو التبعية على الخلاف في ذلك نخرج ضمير الغائب وأل لان اشارتهما ذهنية قيل والاشارة في التعريف لغوية وفي المعرف اصطلاحية فلا دور وفيه ان المراد بالمعرف اسم تصحبه الاشارة الحسية فهي لغوية أيضا فالاحسن جواب الدماميني بأن أخذ جزء المعرف في التعريف لا يوجب الدور لجواز معرفة ذلك الجزء بالضرورة أو بشيء آخر (قوله بذا) قدم المعمول للحصر بالنسبة لما ذكره هنا والا فلها ذاء بهمزة مكسورة وذائه بهاء بعدها كذلك وذاؤه بضمهما مع المد في الكل ويروى بالاخيرين قوله

هذا ؤه الدفتر خير دفتر * في يد قرم ماجد مصدر

وآلك بهمزة ممدودة فلام كما في التسهيل قال الدماميني وليست بدلا من الذال لتباعد مخرجيهما فصارت الهمزة اسما هنا كما هي حرف في النداء وفعل أمر من الوأى كما مر فجملة اشارات المفرد خمسة (قوله لمفرد) متعلق باشر واللام بمعنى الى كقوله تعالى اني لما أنزلت الي "من خير فقير" ان لم يضمن معنى سائل لان الاشارة لا تتعدى باللام كما يفيده صنيع القاموس والمفرد اما حقيقة أو حكما كهذا الجمع وذاك الفريق ونحو عوان بين ذلك أي المذكور من الفارض والبكر وقد يستعمل في الجمع كقول لبيد

ولقد سئمت من الحياة وطولها * وسؤال هذا الناس كيف لبيد

(قوله مذكر) أي ولو تنزيلا نحو فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي وقيل ذكره مراعاة للخبر أو لان لغة ابراهيم لا تفرق بين المذكر والمؤنث (قوله بذي) متعلق باقتصر لتضمينه معنى خصص والحصر اضافي أيضا لما سيأتي (قوله من نفس الكلمة) أي وهو ثلاثي الوضع لا كما الموصولة خلافا للسيرافي لغلبة أحكام الثلاثي عليه كالوصفية والتصغير وأصله ذيي غير منون للبناء حذفت لامه اعتباطا وقلبت عينه ألفا لانها محركة وقيل حذفت العين لانها ساكنة ورد بان الحذف بالاواخر أليق وحكاية سيبويه امالة ألفه تعين ان اصلها ياء اذ لا سبب لها سواه وان كان باب طويت أكثر من باب حييت (قوله زائدة) أي فهو أحادي الوضع لان الالف والياء في ذان وذين للتثنية ورد بأن ألفه حذفت للساكنين ولذا شدد النون عوضا عنها على أن التحقيق أنهما ليسا مثنيين حقيقة كما سيأتي (قوله بذي الخ) جملة ما ذكره لها عشرة خمسة بالذال وخمسة بالتاء وأفاد الروداني ان أصل الجميع ذا قلبت الالف ياء والذال تاء في ذي وتي ثم الياء هاء في ذه وته وقس الباقي (قوله وذات) بالضم هي أغربها والاسم ذا والتاء للتأنيث (قوله للمثنى) أي صورة المرتفع محلا لان التحقيق وضعهما كذلك ابتداء للمذكر والمؤنث لا مثنيان اذ لا يثنى المبني كما مر والظاهر بناؤهما على الالف والياء مراعاة لصورة التثنية كيا رجلان ولا رجلين (قوله وفي سواه) أي وفي حال ارادة سوى المرتفع وأما ان هذان لساحران فقد مر تأويله (قوله للمثنى المذكر) أي ولو باعتبار الخبر كقوله تعالى فذانك برهانان كما في المغني (قوله مطلقا) أي مذكرا عاقلا أولا وهو حال من جمع مع تنكيره لورود الحال من النكرة قليلا (قوله والمد أولى) جرى على عرف اللغويين والقراء أن المد والقصر لا يخص الاسم

يكون للشخص كما تقدم ويكون للمعنى كما مثل بقوله برة للمبرة وفجار للفجرة (ص)

﴿ اسم الاشارة ﴾

(بذا لمفرد مذكر أشر * بذي وذه تي تا على الانثى اقتصر)

(ش) يشار الى المفرد المذكر بذا ومذهب البصريين ان الالف من نفس الكلمة ومذهب الكوفيين أنها زائدة ويشار الى المؤنثة بذي وذه بسكون الهاء وتي وتا وذه بكسر الهاء باختلاس وباشباع وته بسكون الهاء وكسرها باختلاس واشباع وذات (ص)

(وذان تان للمثنى المرتفع * وفي سواه ذين تين اذكر تطع)

(ش) يشار للمثنى المذكر في حالة الرفع بذان وفي حالتي النصب والجر بذين والى المؤنثين بتان في الرفع وتين في الجر والنصب (ص)

(وبأولى أشر لجمع مطلقا * والمد أولى ولدى البعد

المعرب وتنوين الممدودلغة وجعله المصنف كنون ضيفن كثر به اللفظ وكذابناؤه على الضم واشباع الهمزةأوله وابدالهاهاءمضمومة وكذامفتوحة تليهاواوساكنة كما فى التسهيل وشرحه وتكتب ألف المقصورةياء وكذا الممدودةفى أولئك ويفرق بينهماو بين الى الجارة بواو بين الهمزةواللام وبهذين مع اشارات المفردوالمفردة وذين وتين تكمل أدوات الاشارة تسعةعشر وبلغات أولاء الممدود أربعة وعشرين وهى بالنظر للمشاراليه ستة أقسام فقط باعتبار الافراد والتذكير وضدهما **(قوله انطقا)** ألفه بدل من نون التوكيدالخفيفة **(قوله واللام)** مبتدأخبره ممتنعة وحذف جواب الشرط لدلالة الخبر عليه على مامر فى قوله والامر ان لم يك للنون محل الخ فلا تغفل وهابالقصر مفعول قدمت وتكتب مفصولة منه لان المقصوداللفظ الموضوع لتنبيه المخاطب المركب من الهاء والالف اللينة فهو معرفة بالعلمية عليه لكنه ينكر و يضاف للتنبيه ليتضح المراد به من اضافة الدال للمدلول ولا يقال هاء التنبيه بالمد لئلا يقتضى أن الدال عليه هو هاء بالمد ان قصد لفظها أومسماها وهوها المفردة ان قصد معناها كما يقال باء الجر مع أن العامل مسماها وهو ب فتدبر **(قوله وغيرهم)** منه قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤلا **(قوله ذم المنازل)** بفتح الميم للخفة وكسرها على أصل التخلص وضمها اتباعا للذال وهى على هذا الترتيب فى الحسن على مايظهر والمراد بالعيش المعيشة اه صبان وفى الاسقاطى الراجح الكسر لانه الواجب لوفك الادغام **(قوله أتى بالكاف وحدها)** لكنها لاتدخل فى اشارات المؤنث الا مع تى وتا وكذاذى بخلف بخلاف غيرها كما نقل عن الهمع وغيره والظاهر منعها أيضا مع ذاؤه بالضم والكسر من اشارات المذكر **(قوله أوالكاف واللام)** لكن لاتدخل اللام فى المثنى ولا أولاء الممدود بل فى المفرد مطلقا وأولى المقصور والظاهر منعها أيضا فيما لاتدخله الكاف من اشارات المفردة والمفرد وتميم لايدخلونها أصلا وأصل هذه اللام السكون لكنها تكسر للتخلص فى نحو ذلك وتالك وتيلك ولئلا يتوهم أنها لام الجر مع الضمير وقد يبقى سكونها ويحذف ماقبلها من ياء أوألف كتلك بكسر التاء وفتحها **(قوله حرف خطاب)** أى لاضمير والالأضيف اسم الاشارة اليها اذلا يتصل الضمير الا بعامله ولوأضيف لحذفت النون من ذينك وتينك مع أنه لايقبل التنكير بحال لمصاحبة الاشارة الحسية وتتصرف هذه الكاف بحسب المخاطب على الافصح كالكاف الاسمية وقد تفرد امامفتوحة فى الاحوال كلها أومفتوحة فى المذكر ومكسورة فى المؤنث جمعا أوغيره ففيها ثلاث لغات وهذه الكاف الحرفية هى اللاحقة لاسم الفعل فى نحو هاك ها كما وللضمير فى اياك ايا كما الخ ولأرأيت بفتح التاء بمعنى أخبرنى نحو أرأيتك هذا الذى كرمت على فالتاء فاعل مجرد عن الخطاب ملتزم افراده استغناء بتصرف الكاف وليست هى الفاعل والتاء حرف خلافا للفراء لانها ليست من ضمائر الرفع مع صحة الاستغناء عنها بخلاف التاء ولا يستخبر بهذا الترتيب الاعن حالة عجيبة فلا بد بعده من استفهام يبينها اماظاهر كأرأيت زيدا ماصنع أومقدر كالآية أى لم كرمته وقوله لئن أخرتن كلام آخر والمنصوب بعده امابنزع الخافض أى أخبرنى عن زيد وعن الذى لان هذا من مورد السماع أومفعول به على حذف مضاف أى أخبرنى خبر زيد كما اختاره الدمامينى وقد يحذف نحو أرأيتكم ان أتاكم عذاب الله الخ ولا محل لجملة الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال كما صرح به الرضى بناء على أن أصله بمعنى أبصرت أوأعرفت فيطلب مفعولا واستدامع انه انسلخ عن معنى الرؤية أصلا الى طلب الاخبار **(قوله فان تقدم حرف التنبيه أتيت بالكاف)** لكن يقل جمعهما حتى فى المثنى والجمع كما اختاره أبوحيان وان منعه المصنف فيهما كقوله

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا * من هؤليائكن الضال والسمر

وهو تصغير هؤلاء الا أن يحكم المصنف بشذوذ ذلك وتمتنع الكاف ان فصل بين ها التنبيه واسم الاشارة لان

انطقا بالكاف حرفا دون لام أومعه
واللام ان قدمت ها ممتنعه)
(ش) يشار الى الجمع مؤنثا كان أومذكرا بأولى ولهذا قال المصنف أشر لجمع مطلقا ومقتضى هذا انه يشار به الى العقلاء وغيرهم وهو كذلك لكن الاكثر استعمالها فى العاقل ومن ورودها فى غيره قوله
ذم المنازل بعد منزلة اللوى
والعيش بعد أولئك الايام
وفيها لغتان المد وهى لغة أهل الحجاز وهى الواردة فى القرآن العزيز والقصر وهى لغة تميم وأشار بقوله ولدى البعد انطقا بالكاف الى آخر البيت الى ان المشار اليه له رتبتان القرب والبعد فجميع ماتقدم يشار به الى القريب فاذا أريد الاشارة الى البعيد أتى بالكاف وحدها فتقول ذاك والكاف واللام نحو ذلك وهذه الكاف حرف خطاب فلا موضع لها من الاعراب وهذا لاخلاف فيه فان تقدم حرف التنبيه الذى هوها على اسم الاشارة أتيت بالكاف وحدها فتقول هذاك وعليه قول طرفة

جمعهما بدون فصل قليل فلم يحتمل معه كما في التسهيل والفصل اما بالضمير نحو هاأناذا وهو كثير وقد تعادها توكيدا نحو هاأنتم هؤلاء أو بغيره وهو قليل كقوله

ها ان ذي عذرة الا تكن نفعت * فان صاحبها مشارك النكد

والعذرة بالكسر المعذرة والاخبار عن الضمير بعد ها التنبيه بغير اسم الاشارة شاذ كما صرح به ابن هشام في حاشية التسهيل وان وقع في ديباجة المغني حيث قال وها أنا بائح بما أسررته (قوله بني غبراء) هي الارض و بنوها الفقراء أو الاضياف أو اللصوص وأهل عطف على الواو في ينكرونني للفصل بالمفعول والطراف بكسر المهملة البيت من الادم وأراد بأهله الاغنياء والبيت لطرفة بن العبد في معلقته (قوله فلا تقول هنالك) أي كراهة كثرة الزوائد (قوله ثلاث مراتب) يضعفه أن اللام تمتنع في المثنى وأولاء الممدود فبماذا دل على البعد حينئذ وتشديد النون والمد لا يصلحان له لوجودهما بدون الكاف أيضا مع ان لغة تميم تركها مطلقا * واعلم ان المشار اليه اما مفرد أو مثنى أو جمع مذكرا أو مؤنث فتلك ستة تضرب في ستة المخاطب كذلك بست وثلاثين صورة في المراتب الثلاثة بمائة وثمانية يتعذر من مرتبة القرب ثلاثون لان ستة المشار اليه فيها لا يتعدد لفظها باعتبار المخاطب لعدم لحوقها الكاف وهي ثابتة بأنفسها مع كل مخاطب فتقول كيف هذا الرجل وذي المرأة مثلا يا رجل و يا رجلان الخ و يمتنع من مرتبة البعد اثنا عشر وهي جمع الكاف واللام في ستة المخاطب مع مثنى المشار اليه مذكرا ومؤنثا نحو ذانك ذان لكما تانك تان لكما الخ تبقى صور الجواز ستة وستين وهي رتبة التوسط بتمامها وستة من القرب وأربعة وعشرون في البعد وهذا العدد باعتبار المعنى والا فيشار للجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد وخطاب المثنى مذكرا أو مؤنثا كذلك فباعتبار اللفظ تضرب خمسة في خمسة بخمسة وعشرين في الثلاث مراتب بخمسة وسبعين يتعذر منها عشرون و يمتنع عشرة وان نظر الى تعدد أدوات الاشارة لكل مشار اليه تكاثرت الصور وهذا الايضاح يغنيك عن الجدول (قوله داني المكان) أي المكان الداني أو الداني منه فهي خاصة بالمكان لكن في التسهيل ان هناك وهنالك وهنا بالتشديد قد يشار بها للزمان نحو هنالك تبلو كل نفس ما أسلفت أي في يوم نحشرهم وقوله

واذا الامور تشابهت وتعاظمت * فهناك يعترفون أين المفزع

أي في وقت تشابه الامور وقوله * حنت نوار ولات هنا حنت * أي ولات في هذا الوقت حنين فلات مهملة لتقديم الخبر وهو هنا على المبتدا وهو حنت المؤول بحنين وليس هنا اسمها وحنت خبرها على تقدير ولات الوقت وقت حنين لان هنا لا تخرج عن الظرفية ولات لا تعمل في معرفة واعلم ان المكان والزمان لا يشار اليهما من حيث كونهما ظرفين الا بهذه الادوات فهي في محل نصب على الظرفية أما من غير تلك الحيثية فلا يشار بها بل بغيرها نحو هذا مكان طيب وذاك زمان الربيع (قوله وبه الكاف صلا) أي مفتوحة مفردة دائما (قوله أو ثم) بفتح المثلثة وشد الميم وقد تلحقها تاء التأنيث ساكنة ومفتوحة كربت وها السكت وقفا وقد يجرى الوصل مجراه لا الكاف ولا ها التنبيه وهي هنا ملازمة للظرفية أو شبهها وهو الجر بمن أو الى كما في أين لا خصوص من كما قاله الدماميني ولذا غلط من زعم ان ثم مفعول رأيت في قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت بل الصواب ان الفعل اما منزل منزلة اللازم أي واذا وقعت رؤيتك ثم أي في ذلك المكان أو حذف مفعوله أي واذا رأيت الموعود به ثم (قوله فه) بضم الفاء أمر من فاه يفوه اذا نطق (قوله أو هنا) بالفتح والتشديد والاخيرة بالكسر والتشديد (قوله وهنت) بزيادة تاء ساكنة على هنا المفتوحة المشددة وحذفت ألفها التساكنين وقد تكسر هاؤها اهـ تصريح والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ الموصول ﴾

رأيت بني غبراء لا ينكرونني * ولا أهل هذاك الطراف الممدد ولا يجوز الاتيان بالكاف واللام فلا تقول هنالك وظاهر كلام المصنف انه ليس للمشار اليه الا رتبتان قربى و بعدى كما قررناه والجمهور على أن له ثلاث مراتب قربى ووسطى و بعدى فيشار الى من في القربى بما ليس فيه كاف ولا لام كذا وذي والى من في الوسطى بما فيه الكاف وحدها نحو ذاك والى من في البعدى بما فيه كاف ولام نحو ذلك (ص)

(و بهنا أو ههنا أشر الى * داني المكان و به الكاف صلا
في البعد أو بثم فه أو هنا * أو بهنالك انطقن أو هنا)

(ش) يشار الى المكان القريب بهنا و يتقدمها ها التنبيه فيقال ههنا و يشار الى البعيد على رأي المصنف بهناك وهنالك وهنا بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون و بثم أو هنت وعلى مذهب غيره هنا للمتوسط وما بعده للبعيد (ص)

﴿ الموصول ﴾

هو اسم مفعول من وصل الشيء بغيره جعله من تمامه اذلا يتم معناه الا بالصلة (قوله موصول الاسماء) مبتدأ أول والذى مبتدأ ثان حذف خبره أى منه والجملة خبر الاول والاتى مبتدأ خبره التى أى ومؤنثه أى الذى هو التى فالعاطف محذوف وأل عوض عن المضاف اليه أو التى مبتدأ ثان حذف خبره والجملة خبر الاتى أى الاتى لها التى (قوله لا تثبت) بضم أوله مجزوم بلا الناهية ولا يجوز فتحه كما لا يخفى وهو خبر عن اليا أى لا تثبتها أنت وجواب اذا محذوف لدلالة هذا عليه أو اليا مفعوله مقدم ولا يرد أن معمول الجواب لا يتقدم على الشرط لجواز أن اذا لمجرد الظرفية (قوله بل ماتليه) أى الحرف الذى تليه الياء فالصلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز لامن اللبس وهذا تصريح بما علم فلفظ بل لانتقال لا اضراب وكون ما مفعولا لمحذوف يفسره أوله من باب الاشتغال أرجح من كونه مبتدأ خبره أول كما ستعرفه (قوله ان تشدد) اما بضم التاء مع كسر الدال مبنيا للفاعل أو مع فتحها للمفعول من أشدد الرباعى أو بفتح التاء مع ضم الدال مبنيا للفاعل أو بعكسه للمفعول من شده يشده والنون مبتدأ على كل لا مفعول مقدم لان معمول الشرط لا يتقدم عليه خبره الجملة الشرطية والرابط على بنائه للفاعل محذوف أى تشددها وللمفعول مستتر فيه (فائدة) قال الفراء كل مضاعف على فعل بالفتح ان كان لازما كسر مضارعه كعففت أعف ولا يضم الاسماعا ومتعديا ضم كرددت أرد ومددت أمد الا ثلاثة أحرف من المتعدى كسرت أيضا ندورا وهى شده يشده ويشده وعله اذا سقاه ثانيا يعله ويعله ونم الحديث ينمه وينمه فان جاء مثل هذا مما لم نسمعه فهو قليل والضم أصله وجاء منه حرف واحد بالكسر فقط شذوذا وهو حبه يحبه اهـ صحاح (قوله وتعويض) مبتدأ خبره قصد وسوغه معنى الحصر على حد شيء جاء بك أى ما قصد بذلك التشديد الا التعويض عن ياء المفرد خلافا لمن جعله لتأكيد الفرق بين تثنية المعرب والمبنى وان حصل أصل الفرق بحذف الياء (قوله الى اسمى) هو كما فى التسهيل ما افتقر أبدا الى جملة ولو تأو يلا كالظرف والوصف والى عائد من ضمير أو خلفه كما سيأتى فخرج بأبدا النكرة الموصوفة بجملة فانما تفتقر اليها حال وصفها بها لا أبدا وبالعائد الموصول الحرفى وهو كل حرف سبك ما بعده بمصدر ولم يحتج لعائد (قوله وهى خمسة) نظمها السندوبى فقال

وهاك حروفا بالمصادر أولت ＊ وذكرى لها خمسا أصح كما رووا

وهاهى أن بالفتح أن مشددا ＊ وزيد عليها كى نخذها ولو

وزيد عليها الذى فى بعض أحواله نحو وخضتم كالذى خاضوا أى كخوضهم قالوا وأل فيه زائدة دخلت على الحرف ندورا كالموصولة على المضارع لكن الصحيح اسميته وحذف عائده وموصوفه أى كالخوض الذى خاضوه أو أصله الذين حذفت نونه على لغة أو المراد كالفريق الذى خاضوا والجمع العائد نظرا للمعنى (قوله ماضيا الخ) لكن لا تنصبه اتفاقا لانها لم تؤثر فى معناه شيأ بخلاف ان الشرطية لما قلبته الى الاستقبال ناسب عملها فى محله فالموصولة بالماضى وكذا بالامر هى الناصبة للمضارع عند الجمهور لا غيرها وان كانت سائر النواصب لا تدخل على غيره لانها أم الباب فتوسع فيها ووصلها بالماضى اتفاق وبالامر عند سيبويه بدليل دخول الجار عليها فى نحو كتبت اليه بأن قم أولا تقعد اذلا يدخل الا على الاسم فتؤول بمصدر طلبى أى كتبت اليه بالامر بالقيام كما قدر الزمخشرى فى قوله تعالى انا أرسلنا نوحا الى قومه أن أنذر قومك أى بالامر بالانذار فلا يفوت معنى الطلب ورده الدماميني بان كل موضع وقع فيه الامر محتمل لكون أن فيه تفسيرية بمعنى أى كهذه الآية ونحو فأوحينا اليه أن اصنع الفلك واذ أوحيت الى الحوار يين أن آمنوا بى وانطلق الملأ منهم أن امشوا أى انطلقت ألسنتهم فيشكل ذلك اذا لم يقدر فيه الجار كانت تفسيرية لسبقها بجملة فيها معنى القول دون حروفه وخلوها عن الجار لفظا ولا حاجة الى تقديره كما يقول سيبويه أو زائدة كالمثال أى كتبت اليه بقم أى بهذا اللفظ زيدت أن كراهة دخول الجار على الفعل ظاهرا وان كان فى الواقع اسما لقصد لفظه (قوله

(موصول الاسماء الذى الاتى التى
واليا اذاما ثنيا لا تثبت
بل ماتليه أوله العلامه ＊
والنون ان تشدد فلا ملامه
والنون من ذين وتين شددا
＊ أيضا وتعويض بذاك قصدا)

(ش) ينقسم الموصول الى اسمى وحرفى ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية وهى خمسة أحرف أحدها أن وتوصل بالفعل المتصرف ماضيا مثل عجبت من أن قام زيد ومضارعا نحو عجبت من أن يقوم زيد وأمرا نحو أشرت اليه بأن قم فان وقع بعدها فعل غير متصرف نحو قوله تعالى وأن ليس للانسان الا ماسعى وقوله تعالى وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم فهى مخففة من الثقيلة

ومنها أن وتوصل باسمها وخبرها مثل عجبت من أن زيدا قائم ومنه قوله تعالى أولم يكفهم أنا أنزلنا وأن المخففة كالثقيلة وتوصل باسمها وخبرها لكن اسمها يكون محذوفا واسم الثقيلة يكون مذكورا ومنها كي وتوصل بفعل مضارع فقط نحو جئت لكي تكرم زيدا ومنها ما وتكون ظرفية مصدرية نحو لا أصحبك ما دمت منطلقا أي مدة دوامك

منطلقا وغير ظرفية نحو عجبت مما ضربت زيدا وتوصل بالماضي كما مثل والمضارع نحو لا أصحبك ما يقوم زيد وعجبت مما تضرب زيدا ومنه بما نسوا يوم الحساب وبالجملة الاسمية نحو عجبت مما زيد قائم ولا أصحبك ما زيد قائم وهو قليل وأكثر ما توصل الظرفية المصدرية بالماضي أو بالمضارع المنفي بلم نحو لا أصحبك ما لم تضرب زيدا ويقل وصلها أعني المصدرية الظرفية بالفعل المضارع الذي ليس بمنفي بلم نحو لا أصحبك ما يقوم زيد ومنه قوله

أطوف ما أطوف ثم آوي * الى بيت قعيدته لكاع

ومنها لو وتوصل بالماضي نحو وددت لو قام زيد وبالمضارع نحو وددت لو يقوم زيد فقول المصنف موصول الاسماء احتراز من الموصول الحرفي وهو أن وأن وكي وما ولو وعلامته صحة وقوع المصدر موقعه نحو وددت لو تقوم أي قيامك وعجبت مما تصنع وجئت لكي أقرأ ويعجبني أنك قائم وأريد أن تقوم وقد سبق ذكره وأما الموصول الاسمي فالذي للمفرد المذكر والتي للمفردة المؤنثة فاذا ثنيت أسقطت الياء وأتيت مكانها بالالف في حالة الرفع نحو اللذان واللتان وبالياء في حالتي النصب والجر فتقول اللذين واللتين وان شئت شددت النون

ومنها أن) بالفتح والتشديد والمناسب لما مر أن يقول ثانيها (قوله وتوصل الخ) أي وتؤول بمصدر خبرها مضافا لاسمها ان كان مشتقا وبالكون ان كان جامدا أو ظرفا كبلغني أنك زيد أو في الدار أي بلغني كونك زيدا الى آخره أو يقال في الجامد بلغني زيديتك لان ياء النسب مع التاء تفيد المصدرية كالفروسية أفاده الاسقاطي وكذا يقال في المخففة الا ان اسمها ضمير الشأن محذوف خبره الجملة والمصدر يؤخذ مما بعد الفعل الجامد ويضاف لما يناسبه كان يقال في الآية الاولى وعدم كون شيء للانسان الا سعيه وفي الثانية وكون أجلهم متوقع القرب فتأمل (قوله كي) أي المجرورة باللام لفظا أو تقديرا (قوله ظرفية) الاولى زمانية ليشمل نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه أي كل وقت اضاءة اذ الزمن المخفوض لا يسمى ظرفا (قوله بالماضي والمضارع) أي المتصرفين ولو تصرفا ناقصا كدام ويندر وصلها بالجامد كخلا وعدا ويمتنع بالامر (قوله وبالجملة الاسمية) أي اذا لم تصدر بحرف مصدري نحو ما ان نجما في السماء لانها حينئذ فاعل بمحذوف هو صلة ما أي ما ثبت أن نجما الخ وقيل أن وصلتها مبتدأ حذف خبره أي ثابت (قوله أطوف) بشد الواو للتكثير ما أطوف أي مدة تطوبفي ولكاع كحذام ذم للمؤنث أي لئيمة أو وسخة ويقال للمذكر لكع كعمر (قوله بالماضي والمضارع) أي المتصرفين لا بالامر ولا بالاسمية كما قاله ابن هشام وأما نحو يودوا لو أنهم بادون في الاعراب فالمشهور أن تقديره لو ثبت أنهم الخ وبحث الدماميني أنه يقدر لو أنهم بادون ثابت كما قدره جمع بعد لو الشرطية في ولو أنهم صبروا كما سيأتي هناك فتكون المصدرية توصل بخصوص هذا النوع من الاسمية فتأمله اهـ والغالب انها لا تقع الا بعد مفهم التمني كود وأحب ومن غير الغالب قوله

ما كان ضرك لو مننت وربما * من الفتى وهو المغيظ المحنق

(قوله احترازا الخ) أي في بادئ الرأي والا فالحرفي لم يدخل أصلا لان الكلام في المعارف فذكر الاسماء لبيان الواقع (قوله فالذي) يكتب هو وجمعه والتي بلام واحدة لكثرة استعمالها واللذين واللتين مثنى بلامين على الاصل في كل ما أوله لام حلي بال وللفرق بينه وبين الجمع نصبا وجرا وحمل الرفع عليهما ولم يعكس لسبق المثنى فاستحق الاصل وأل في الجميع زائدة لا معرفة لان تعريفها بالصلة وحذفها من الجميع لغة وكذا حذف نون الجمع وخرج عليها كالذي خاضوا في قول ونون المثنى لبني الحرث كقوله

أبني كليب ان عمي اللذا * قتلا الملوك وفككا الاغلال

وقوله

هما اللتا لو ولدت تميم * لقيل فخر لهم صميم

والحاصل ان الذين الجمع اما بالنون مع ال أو حذفها أو بحذف النون مع أل والرابعة رفعه بالواو والمثنى اما بتخفيف النون مع أل وحذفها أو بشد النون أو حذفها مع أل ففيه أربع أيضا وأما الذي والتي فتحذف ياؤهما مع أل مع اسكان ما قبلها أو كسره وكذا تثبت ساكنة مع أل وبدونها وتشد مكسورة ومضمومة مع أل ففيهما ست لغات (قوله للمفرد) أي حقيقة أو حكما كالفريق (قوله أسقطت الياء) أي ياء المفرد لسكونها مع العلامة ولم يقل اللذيان بتحريك ياء المفرد لسكونها مع العلامة كالشجيان لانها لاحظ لها في الحركة بسبب البناء ومقتضى ذلك أنها تثنية حقيقية فلا يشترط فيها اعراب المفرد كما قيل به والاصح اشتراطه وانهما صيغتان وضعتا ابتداء للمثنى لا تثنية حقيقية وحينئذ فالظاهر بناؤهما كالمفرد لان التثنية التي هي من خواص الاسماء لم توجد حتى تعارض شبههما الافتقاري وانما اختلفا مع العامل نظرا لصورة

عوضا عن الياء المحذوفة فتقول اللذان واللتان وقد قرئ واللذان يأتيانها منكم ويجوز التشديد أيضا مع الياء وهو مذهب الكوفيين فتقول اللذين واللتين وقد قرئ ربنا أرنا اللذين بتشديد النون وهذا التشديد يجوز أيضا في تثنية ذا وتا اسمي الاشارة فتقول ذان وتان وكذلك مع الياء فتقول ذين وتين وهذا مذهب الكوفيين والمقصود بالتشديد أن يكون عوضا عن الالف المحذوفة كما تقدم في الذي والتي (ص)

(جمع الذي الالى الذين مطلقا
وبعضهم بالواو رفعا نطقا
باللات واللاء التي قد جمعا * واللاء كالذين نزرا وقعا)

(ش) يقال في جمع المذكر الالى مطلقا عاقلا كان أو غيره نحو جاءني الالى فعلوا وقد تستعمل في جمع المؤنث وقد اجتمع الامران في قوله

وتبلي الالى يستلئمون على الالى * تراهن يوم الروع كالحدإ القبل

فقال يستلئمون ثم قال تراهن ويقال للمذكر العاقل في الجمع الذين مطلقا أي رفعا ونصبا وجرا فتقول جاءني الذين أكرموا زيدا ورأيت الذين أكرموه ومررت بالذين أكرموه وبعض العرب يقول اللذون في الرفع والذين في النصب والجر وهم بنو هذيل ومنه قوله

نحن اللذون صبحوا الصباحا * يوم النخيل غارة ملحاحا

ويقال في جمع المؤنث اللات واللاء بلا ياء فتقول جاءني اللات فعلن واللاء فعلن ويجوز اثبات الياء فتقول جاءني اللاتي فعلن واللائي فعلن وقد

التثنية فبنيا على مايشا كل اعرابهما من ألف أو ياء ومثلهما ذان وتان وكذا يقال في اللذون على رفعه بالواو فتدبر (قوله عوضا عن الياء) مقتضاه منع تشديد المصغر لرجوع يائه قاله سم ولم يعوضوا في يدين ودمين لان الحذف فيهما قبل التثنية لا لها (قوله وقد قرئ واللذان) هي لابن كثير وكذا أرنا اللذين ويسكن راء أرنا (قوله جمع الذي) مبتدأ خبره الألى والذين بحذف العاطف ومطلقا حال من الذين أي بالياء في الرفع وغيره والمراد الجمع اللغوي وهو مطلق التعدد لانهما اسما جمع لا جمعان لان شرط الجمع اعراب المفرد كالتثنية ولان الألى لا واحد له من لفظه والذين أخص من المفرد لاختصاصه بالعقلاء فلم يجر على سنن الجموع كذا قيل وفيه ان عموم الذي للعقلاء وغيرهم بدلي فلا يمنع جمعه اذا أريد به عاقل ليعمهم شمولا كجمع نحو قائم ونائم على قائمين ونائمين لخصوص العقلاء مع اطلاق المفرد على غيرهم ولو سلم لبطل كونه اسم جمع أيضا كما مر في عالم وعالمين فالاسلم التعليل الاول وان احتمل عليه انه جمع لم يستوف الشروط فيكون في كلام المصنف تغليب فتأمل ويكتب الالى بلا واو للزومه أل فلا يشتبه بالى الجارة كما في التصريح بخلاف أولى الاشارية (قوله وبعضهم بالواو الخ) وكلهم يعرفونه بها في التصغير نحو اللذيون (قوله باللات) متعلق بجمع خبر عن التي والباء بمعنى على (قوله كالذين نزرا) حالان من فاعل وقع أو صفتان لمصدر أو مختلفان أي وقع اللائي في كلامهم وقوعا نزرا حال كونه كالذين في كونه للمذكر كما قاله الشارح أو في أنه يستعمل بالياء والنون كقوله

وانا من اللائين ان قدروا عفوا * وان أتربوا جادوا وان تربوا عفوا

وسمع اللاؤن رفعا كاللذون وأترب بالهمز بمعنى استغنى كأن ماله عدد التراب وترب ضده كأنه لصق بالتراب اه صحاح (قوله عاقلا كان أو غيره) لكن يقل في غيره كما في التوضيح كقوله

تهيجني للوصل أيامنا الالى * مررن علينا والزمان وريق

وقصره كما ذكر أشهر من مده كقوله

أبى الله للشم الالاء كأنهم * سيوف أجاد القين يوما صقالها

أي أبى الله ضرر الشم بالضم من الشمم وهو ارتفاع قصبة الانف والقين بفتح القاف الحداد (قوله وتبلي الألى الخ) ضميره للمنون في قوله قبله

فتلك خطوب قد تملت شبابنا * قديما فتبلينا المنون وماتبلي

أي وماتبلي او يستلئمون أي يلبسون اللأمة وهي الدرع حال كونهم على الخيول الالى تراهن الخ والروع بالفتح الخوف والحدأ جمع حدأة كعنب وعنبة طائر معروف والقبل جمع قبلاء كحمر وحمراء من القبل كالحول في العين وزنا ومعنى فالاول للمذكر بدليل يستلئمون والثاني للمؤنث بدليل تراهن ومنه قول مجنون ليلى

محا حبها حب الالى كن قبلها * وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

(قوله اللذون رفعا) والصحيح انه مبني جيء به على صورة المعرب والظاهر بناؤه على الواو والياء لما مر قريبا ويكتب حينئذ بلامين لمشابهة المعرب الذي تظهر فيه أل ولفوات الثقل الحاصل على اللغة الاولى بلزومه حالة واحدة والظاهر عليها انه مبني على فتح النون لا على الياء فتأمل (قوله هذيل) في التوضيح أو عقيل بالتصغير فيهما (قوله صبحوا الصباحا) ظرف تأكيدي أي صبحوهم وقت الصباح والنخيل بالمعجمة

بالمعجمة مصغرا موضع بالشام والغارة اسم مصدر لاغار على العدو ومفعول لاجله أو حال أي مغيرين وملحاحا بكسر الميم من ألح المطر دام واشتد (قوله ورد اللائى بمعنى الذين) أي للمذكر كما ان الالى ورد للمؤنث فيتقارضان الا ان الثاني أكثر من الاول (قوله فما آباؤنا الخ) أي ليس آباؤنا الذين جعلوا حجورهم مهدا لنا بأكثر امتنانا علينا من الممدوح فأوقع اللائى للمذكر بدليل مهدوا وفصل بين الموصوف وصفته بأجنبي هو الخبر وتجويزه قول (قوله تساوى الخ) لما بين المختص بالمفرد وغيره من الموصول وهو الثمانية المتقدمة الذي والتي ومثناهما والذين والالى واللات واللاء شرع يبين المشترك بين الواحد وغيره وهو ستة من وما وأل وأي وذو وذات فكل واحد منها يساوى الثمانية في الاستعمال (قوله وهكذا الخ) أي ذو شهر عند طيء حال كونه كهذا المذكور في المساواة (قوله طيء) بشد الياء وهمز آخره على المشهور من الطاءة كالطاعة وهي الابعاد في المرعى كما في الصحاح ويقال بلا همز أيضا كما في شرح مسلم ويتعين الاول للوزن وقال السيوطي سمى به جدهم جلهمة لانه أول من طوى المنازل (قوله وموضع) ظرف لاتى وذوات فاعله (قوله وأكثر ما تستعمل الخ) ظاهره انها للعقلاء وغيرهم كما نقله في التلويح عن أكثر اللغويين والقول بانها لغيرهم فقط للبعض وفي شرح الجامع عن كتب الاصول وغيرها ان ابن الزبعرى لما سمع قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لاخصمن محمدا أليس قد عبد المسيح والملائكة فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما أجهلك بلغة قومك ما لما لا يعقل اه وهذا ان صح كان نصا في محل الخلاف (قوله في العاقل) الاولى فيه وفيما بعده العالم اذ لم يرد اذن في وصفه تعالى بالعقل (قوله فانكحوا ما طاب الخ) وقيل انها في ذلك ليست لذات العالم بل لصفاته الملحوظة مع الذات وهي من غير العالم فلم تخرج عن أصلها قال السعد في حواشي الكشاف التفرقة بين ما ومن انما هي عند ارادة الذات وحدها أما اذا لوحظ معها صفة نحو أكرم ما شئت من هؤلاء القائم والقاعد وما زيد أفاضل أم كريم فما كمن بحكم الوضع على ما ذكره الزمخشري والسكاكي وغيرهما وان أنكره بعضهم والمعنى انكحوا الموصوفة بأي صفة أردتم من البكارة والثيوبة ونحوهما اه والمراد الصفة غير المفهومة من الصلة اذهي في كل موصول ولعل المعنى في المثال الثاني سبحان القادر الذي سخركن مثلا فتدبر وتستعمل في العاقل اذا اختلط بغيره اتفاقا نحو يسبح لله ما في السموات وما في الارض وفي المبهم أمره كقول من رأى شبحا من بعد انظر ما ظهر لي وأما نحو قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني فانما استعملت فيه ما لان الحمل في حكم الجماد ما لم ينفصل لا لابهام ذكورته وأنوثته كما نقله الشيخ خالد عن المصنف لان ذلك لا يخرجه عن العقلاء فتدبر (قوله وقد تستعمل في غيره) أي اما لاقترانه به في عموم فصل من الجارة نحو فمنهم من يمشي الخ فتكون من مجاز المجاورة أو لتشبيهه به نحو أسرب القطا الخ فتكون استعارة أو لاختلاطه به نحو ولله يسجد من في السموات فتكون تغليبا وقد بيناه في بحث التثنية (قوله بكيت الخ) قيل انهما للعباس بن الاحنف وهو مولد لا يحتاج بشعره ولذا اسقطا في نسخ والسرب بكسر المهملة وسكون الراء الجماعة والقطا جمع قطاة نوع من الطير وهويت بكسر الواو أي أحببت والشاهد قوله هل من يعير نزل القطا منزلة العاقل وناداه وطلب منه الاعارة فاستعمل فيه من وبعد البيتين

فجاوبني من فوق غصن أراكة * ألا كلنا يا مستعير نعير
وأي قطاة لم تعرك جناحها * تعيش بذل والجناح كسير

(فائدة) تأتي من والمعان جمعتها بقولي

محامل من خمس فشرط تفهم * وموصولة تنكير نقص وتمما
وهذي لما مع نفي كف تعجب * تغير معنى مع تهيؤ اعلما

ورد اللائى بمعنى الذين قال الشاعر
فما آباؤنا بأمن منه
علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
كما قد تجيء الالى بمعنى اللائى كقوله
فاما الالى يسكن غور تهامة
فكل فتاة تترك الحجل أقصما (ص)
(ومن وما وأل تساوى ما ذكر
وهكذا ذو عند طيء شهر
وكالتي أيضا لديهم ذات
وموضع اللائى أتى ذوات)
(ش) أشار بقوله تساوى ما ذكر الى أن من وما والالف واللام تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والمثنى والمجموع فتقول جاءني من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن قمن وأعجبني ما ركب وما ركبت وما ركبا وما ركبتا وما ركبوا وما ركبن وجاءني القائم والقائمة والقائمان والقائمتان والقائمون والقائمات وأكثر ما تستعمل ما في غير العاقل وقد تستعمل في العاقل ومنه قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقولهم سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما يسبح الرعد بحمده ومن بالعكس فاكثر ما تستعمل في العاقل وقد تستعمل في غيره كقوله تعالى ومنهم من يمشي على أربع وقوله بكيت

على سرب القطا اذ مررن بى * فقلت ومثلى بالبكاء جدير * أسرب القطا هل من يعير جناحه * لعلى الى من قد هويت أطير

وأما الالف واللام فتكون للعاقل وغيره نحو جاءنى القائم والمركوب واختلف فيها فذهب قوم الى انها اسم موصول وهو الصحيح وقيل انها حرف موصول وقيل انها حرف تعريف وليست من الموصولية فى شئ وأما من وما غير المصدرية فاسمان اتفاقا وأما ما المصدرية فالصحيح أنها حرف وذهب الاخفش الى انها اسم ولغة طيئ استعمال ذو موصولة وتكون للعاقل وغيره وأشهر لغاتهم فيها انها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا ومثنى ومجموعا فتقول جاءنى ذو قام وذو قامت وذو قاما وذو قامتا وذو قاموا وذو قمن ومنهم من يقول فى المفرد المؤنث جاءنى ذات قامت وفى جمع المؤنث جاءنى ذوات قمن وهو المشار اليه بقوله وكالتى أيضا لديهم البيت ومنهم من يثنيها ويجمعها فيقول ذوا وذوو فى الرفع وذوى وذوى فى النصب والجر وذواتا فى الرفع وذواتى فى الجر والنصب وذوات فى الجمع

وزائدة تأتى كذا مصدرية * مع الظرف أولا فافهمن لتفهما

أى يأتى كل منهما شرطا واستفهاما وموصولا ونكرة موصوفة أو تامة فالموصوفة اما بمفرد كقوله

لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن * لشئ بعيد نفعه الدهر ساعيا

ونحو مررت بما معجب لك وبمن معجب لك فنافع ومعجب بالجر صفتان أو بجملة كقوله

رب من أنضجت غيظا قلبه * قد تمنى لى موتا لم يطع

وقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال

فجملة أنضجت وتكره صفتان لا صلتان لان رب خاصة بالنكرة ومن الامر بيان لما وله فرجة خبرها وأما جعل ما كافة وله فرجة صفة لمحذوف هو مفعول تكره ومن الامر بيان له أى قد تكره النفوس حالا من الامر له فرجة الخ فيرده ان الموصوف بالجملة لا يحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو فى نحو منا ظعن ومنا أقام وفينا سلم وفينا هالك وفرجة بفتح الفاء قيل سمع الحجاج قارئا يقرأ الا من اغترف غرفة بالفتح فأنكرها وتوعده بالقتل ان لم يأته بشاهد على وقوع فعلة فى الكلام فخرج الرجل هائما يطلب شاهدا فبعد أيام سمع رجلا ينشد لامية ابن أبى الصلت

صبر النفس عند كل ملم * ان فى الصبر حيلة المحتال

لا تضق بالامور ذرعا فقد يكشف غماؤها بغير احتيال

ربما تكره الخ وسمع عقب ذلك نعى الحجاج فقال ما أدرى أنا بأيهما أكثر سرورا والنكرة التامة لا تحتاج لوصف كما التعجبية عند البصريين ونحو غسلته غسلا نعما وقوله * فنعم من هو فى سر واعلان * أى نعم شيأ ونعم شخصا فما ومن تمييز لفاعل نعم المستتر ولفظ هو مخصوص بالمدح وفى سر حال أى نعم من أى شخصا هو الممدوح حال كونه فى سر الخ كما قدره الفارسى وتزيد ما عن من بكونها تعجبية وزائدة ونافية وكافة نحو انما الله حكم الله ومصدرية ظرفية وغير ظرفية ومهيئة كربما ودهيات رب للفعل ومغيرة كلوما ضربت غيرت لو من الشرط الى التحضيض ونحو الابهامية نحو أعط شيأ ما ولامر ما جدع قصير أنفه وجعلها المصنف زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل وليست هى وصفا لانها جامدة ولم يأت الوصف بالنكرة الجامدة الا وهى مرادفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل أى رجل وطعمنا شاة أى شاة اه (قوله واختلف فيها) محل الخلاف حيث لا عهد والا فحرف اتفاقا كجاءنى محسن فأكرمت المحسن قاله الرضى (قوله وهو الصحيح) وعليه سيبويه والجمهور لدخولها على المضارع كما سيأتى ولعود الضمير عليها فى أفلح المتقى ربه وهو لا يعود الا على اسم ولا يصح عوده على موصوف محذوف كما قال به المازنى لان الموصوف لا يحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو بفى كما مر أو كان النعت صالحا لمباشرة العامل نحو أن اعمل سابغات أى دروعا سابغات وليس هذا واحدا منها وقد يقال هو من الثالث كما فى الصبان (قوله حرف موصول) قاله المازنى ورد بانه لم يوجد موصول حرفى الا وهو مؤول بالمصدر وذلك باطل هنا (قوله حرف تعريف) قاله الاخفش ويرده جواز عطف الفعل على مدخولها ودخولها على الجملة وان الوصف معها يعمل ولو كان بمعنى المضى مع انها حينئذ من خواص الاسماء فكان ينبغى ابطالها عمله كالتصغير ونحوه لبعده عن شبه الفعل وأجاب الاخفش عن هذا بالتزامه (قوله بلفظ واحد) أى مبنى على سكون الواو فى الاحوال كلها وهى مراد المتن بقوله وهكذا ذو أى تساوى ما ذكر (قوله وهو المشار اليه بقوله وكالتى الخ) أى فهو اشارة الى لغة ثانية كما يفيده قوله أيضا وحاصلها أن ذات وذوات بضمهما للمؤنثة وجمعها وذو للباقى وهو مفرد المذكر ومثناه وجمعه وكذا مثنى المؤنث كما هو ظاهر المتن والشارح لكن فى الرضى ان له ذات على هذه اللغة كمفرده فقول المتن وكالتى أى واللتين لديهم ذات (قوله ومنهم من يثنيها الخ) أى فيصرفها تصريف ذى بمعنى

وهي مبنية على الضم وحكى الشيخ بهاء الدين ابن النحاس أن اعرابها كاعراب جمع المؤنث السالم والاشهر فى ذو هذه أعنى الموصولة أن تكون مبنية ومنهم من يعربها بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا فيقول جاءنى ذو قام ورأيت ذا قام ومررت بذى قام فتكون مثل ذى بمعنى صاحب وقد روى قوله فاما كرام موسرون لقيتهم * فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا بالياء على الاعراب وبالواو على البناء وأما ذات فالفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعا ونصبا وجرا مثل ذوات ومنهم من يعربها اعراب مسلمات فيرفعها بالضمة وينصبها ويجرها بالكسرة

(ص)

(ومثل ماذا بعد ما استفهام أو من اذا لم تلغ فى الكلام)

(ش) يعنى أن ذا اختصت من بين سائر أسماء الاشارة بانها تستعمل موصولة وتكون مثل ما فى أنها تستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا فتقول من ذا عندك وماذا عندك سواء كان ما عنده مفردا مذكرا أو غيره وشرط استعمالها موصولة أن تكون مسبوقة بما أو من الاستفهاميتين نحو من ذا جاءك وماذا فعلت فمن اسم استفهام وهو مبتدا وذا موصول بمعنى الذى وهو خبر من وجاءك صلة الموصول التقدير من الذى جاءك وكذلك ما مبتدا أو ذا موصول بمعنى الذى وهو خبر ما وفعلت صلته والعائد محذوف تقديره ماذا فعلته أى ما الذى فعلته واحترز بقوله اذا لم تلغ فى الكلام من ان تجعل ما مع ذا أو من مع ذا كلمة واحدة للاستفهام نحو ماذا عندك أى أى شئ عندك وكذلك من ذا عندك

صاحب مع اعراب جميع تصاريفها حملا عليها كذا فى الرضى ومقتضاه أن ذات تعرب بالحركات الثلاث وان يقال فى تثنيتها ذواتا وذواتى بواو بعد الذال كما فى التى بمعنى صاحبة وان ذوات تعرب بجمع المؤنث كالتى بمعنى صواحبات على هذه اللغة (قوله وهى) أى ذوات مبنية الخ اعلم أن الشارح تكلم أولا على ذو من حيث افرادها وعدمها فذكر فيها ثلاث لغات وقد علمتها ثم شرع يتكلم عليهما من حيث الاعراب والبناء فهذا كلام مستأنف بين به أن من يقول ذوات بعضهم يبنيها وهى اللغة الثانية فى كلامه وبعضهم يعربها وهى الثالثة وليس صرح بها بقوله ومنهم من يثنيها الخ لئلا يخالف كلام الرضى المار ثم بين أن بناء ذو المفردة أى فى اللغة الاولى والثانية أشهر من اعرابها بالحروف وهى اللغة الثالثة وليس هذا مكررا مع قوله فيما مر وأشهر لغاتهم الخ لان ذلك من حيث لزومها لفظا واحدا بقطع النظر عن بنائها وهذا من حيث البناء والاعراب نعم كان يكفيه أن يذكر ذلك هنا وهكذا قوله وأما ذات فالفصيح الخ وبهذا التقرير يعلم انه لا تكرار فى كلامه ولا يخالف كلام الرضى من اختصاص اعرابها بلغة تصريفها وبنائها بما عداها فتدبر (قوله ابن النحاس) توفى بمصر سنة سبع أو ثمان وثلاثين وثلثمائة كما فى السجاعى وقوله هذا هو ما مر عن الرضى فى لغة تصريفها قال أبو حيان وهو نقل غريب (قوله فاما كرام الخ) تقدم فى الاسماء الستة (قوله ومنهم من يعربها اعراب مسلمات) صريحه ان هذه الذات المفردة وهو أيضا فى الهمع على أن الشارح ثقة فليس لنا أن نقول لم يقل أحد بذلك وأما عود الضمير على ذوات فلا يخفى فساده نعم يوهم كلامه ان ذات لا تنصب بالفتحة أصلا وليس كذلك بل حكاه أبو حيان فى الارتشاف كما فى التصريح ومر عن الرضى ﴿تنبيه﴾ اذا أعرب ذات وذوات هذين وجب تنوينهما لعدم الاضافة بخلاف ما بمعنى صاحب نحو جاءتنى ذات قامت وذوات قمن وهكذا كما فى التصريح وقياسه ثبوت النون فى تثنية ذو وذات وجمع ذو فيقال ذوان قاما وذوون قاموا وذواتان قامتا لعدم الاضافة لكنها فى جميع النسخ محذوفة ولم أر من نبه عليه فلينظر ما وجهه والله أعلم (قوله ومثل ما) خبر مقدم عن ذا وهو اما مرفوع لفظا أو مبنى على الفتح فى محل رفع لان الاضافة الى المبنى تجوز البناء كما سيأتى وقرئ بهما فى السبع قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وقوله ما استفهام من اضافة الدال للمدلول فهى على معنى لام الاختصاص لا بيانية ومن عطف عليه وحذف منه استفهام لعلمه منه (قوله فى انها تستعمل الخ) أى لا فى كونها لغير العاقل بل هى للعاقل وغيره كما مر جوابه (قوله أن تكون مسبوقة بما) أى وأن لا تكون مشارا بها نحو ماذا التوانى وسكت عنه لوضوحه وأن لا تلغى كما فى المتن ولم يشترط الكوفيون الاول عملا بقوله

عدس ما لعباد عليك امارة * نجوت وهذا تحملين طليق

أى والذى تحملينه ورد بجعل ذا اشارية وتحملين حال أى وهذا طليق حال كونه محمولا لك (قوله وهو خبر) لا يرد امتناع الاخبار بالمعرفة عن النكرة لان ذلك فى غير الاستفهام نعم الاولى عكسه (قوله كلمة واحدة للاستفهام) أى أو اسما موصولا أو نكرة موصوفة كقوله

دعى ماذا علمت سأتقيه * ولكن بالمغيب خبرينى

فماذا كله اسم موصول بجملة علمت عند السيرافى ونكرة موصوفة بها عند الفارسى قال لان التركيب انما

ثبت في أسماء الاجناس لا في الموصولات أي اترى الذي علمته أنا وخبرني بما تغيب عني لاجتنبه وهذا أي جعلها جزء كلمة الغاء حكمي أما الحقيقي فجعل ما استفهامية وذا زائدة على رأي من يجوز زيادة الاسماء كالناظم ويظهر أثر الالغاءين في نحو سألته عماذا فتثبت ألف ما في الالغاء الحكمي لصيرورتها جزأ من المركب وتحذف للجار في الحقيقي كما قاله الشيخ يحيى صبان **(قوله فماذا مبتدأ)** ويحتمل أيضا عدم الالغاء فذا موصول بالظرف خبر عن ما ويظهر أثر الاحتمالين في البدل من اسم الاستفهام وفي جوابه فتقول في الالغاء ماذا صنعت أخيرا أم شرا بالنصب بدلا من ماذا لانه مفعول مقدم وعند عدمه بالرفع بدلا من ما لانها مبتدأ ومنه قوله

ألا تسألان المرء ماذا يحاول * أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

وكذلك يفعل في الجواب نحو وماذا ينفقون قل العفو بالرفع لابي عمرو على جعل ذا موصولا وبالنصب للباقين على الالغاء كما في قوله تعالى ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا قيل ويتعين الالغاء اذا وقع بعد ذا موصول نحو من ذا الذي يشفع فمن ذا مبتدأ أو من فقط وذا زائدة على ما مر والذي خبر لكن قال الدماميني بل يترجح فقط لاحتمال ان الذي تأكيد لذا أو خبر لمحذوف والجملة صلة ذا اهـ **(قوله يلزم بعده صلة)** ويجوز حذفها لدليل اما لفظي كأن يدل بصلة الموصول على صلة آخر نحو أعط الذي والتي وصلتك أو معنوي كقوله

نحن الاولى فاجمع جمو * عك ثم وجههم الينا

أي الاولى عرفوا بالشجاعة بدليل المقام وكقولهم بعد اللتيا والتي أي بعد الخصلة التي من فظاعة شأنها كيت وكيت فحذفوا الصلة ايهاما لقصر العبارة عن تصوير شدتها انتهى تصريح واللتيا بفتح اللام وتضم تصغير التي وقد يحذف الموصول دون صلته كقول حسان

أمن يهجو رسول الله منكم * ويمدحه وينصره سواء

(قوله حرفية) هذا زائد على المتن لانه خاص بالاسمية ولذا أوجب اشتمالها على الضمير **(قوله أن يقع بعدها صلة)** أي متصلة بها وقد يفصل بينهما بالجملة القسمية كقوله

ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا * والحق يدفع ترهات الباطل

أو الندائية كقول الفرزدق لذئب رمى اليه من زاده

تعش فان عاهدتني لا تخونني * نكن مثل من ياذئب يصطحبان

وكذا الاعتراضية كما في الهمع وسيأتي مثاله ولا يجوز تقديمها ولا معمولها على الموصول لانها كالجزء المتمم له وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين فتعلق الظرف محذوف تدل عليه صلة أل أي وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين فالظرف الثاني اما خبر ثان أو صفة للخبر المحذوف للتأكيد كعالم من العلماء أو للتأسيس على معنى ممن بلغ بهم الزهد الى أن يعدوا من الزاهدين **(قوله تبين معناها)** أي لان تعريف الموصول انما هو بصلته الرافعة لابهامه بتعيين شخصه أو جنسه اذ هو موضوع للدلالة على معهود بمضمونها فتعرف بها ولا كذلك صفة النكرة لان وضعها على الابهام وتخصيصها بها عارض فلم تتعرف بها **(قوله على ضمير)** ويسمى عائدا وقد يخلفه الظاهر سماعا كقوله * وأنت الذي في رحمة الله أطمع * **(قوله ان مفردا الخ)** بنصب الاول ورفع الثاني أي ان كان الموصول مفردا فالضمير مفرد ويجوز غير ذلك كما سيأتي في باب كان **(قوله مراعاة اللفظ)** هو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومن الثاني ومنهم من يستمعون ويجري الوجهان في كل ما خالف لفظه معناه كاسماء الشرط والاستفهام الا أل الموصولة فيراعى معناها فقط لخفاء موصوليتها وجوز أبو حيان مراعاة لفظها اذا لم تقع خبرا ولا نعتا كجاء الضارب للواحد وغيره وتجب مراعاة المعنى اذا حصل باللفظ لبس كأعط من سألتك لا من سألك أو قبح كجاء من هي حمراء ولا تقل هو

فماذا مبتدأ وعندك خبره فذا في هذين الموضعين ملغاة لانها جزء كلمة لان المجموع اسم استفهام (ص)

وكلها يلزم بعده صله على ضمير لائق مشتمله)

(ش) الموصولات كلها حرفية كانت أو اسمية يلزم أن يقع بعدها صلة تبين معناها ويشترط في صلة الموصول الاسمي أن تشتمل على ضمير يليق بالموصول ان مفردا فمفرد وان مذكرا فمذكر وان غيرهما فغيرهما نحو جاءني الذي ضربته وكذلك المثنى والمجموع نحو جاءني اللذان ضربتهما والذين ضربتهم وكذلك المؤنث فتقول جاءت التي ضربتها واللتان ضربتهما واللاتي ضربتهن وقد يكون الموصول لفظه مفردا مذكرا ومعناه مثنى أو مجموعا أو غيرهما وذلك نحو من وما اذا قصد بهما غير المفرد المذكر فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى فتقول أعجبني من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن قمن على حسب ما يعنى بهما (ص)

(وجملة أوشبهها الذي وصل * به كمن عندي الذي ابنه كفل) (ش) صلة الموصول لا تكون الا جملة أو شبه جملة ونعني بشبه الجملة الظرف والجار والمجرور وهذا في غير صلة الالف واللام وسيأتي حكمها ويشترط في الجملة الموصول بها ثلاثة شروط أحدها أن تكون خبرية الثاني أن تكون خالية من معنى التعجب الثالث أن تكون غير مفتقرة الى كلام قبلها فاحترز بالخبرية من غيرها وهي الطلبية والانشائية فلا يجوز جاء الذي اضربه خلافا للكسائي ولا جاء في الذي ليته قائم خلافا لهشام واحترز بخالية من معنى التعجب من جملة التعجب فلا يجوز جاء في الذي ما أحسنه وان قلنا انها خبرية واحترز بغير مفتقرة الى كلام قبلها من نحو جاء الذي لكنه قائم فان هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى نحو ما قعد زيد لكنه قائم ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين ونعني بالتام أن يكون في الوصل به فائدة نحو جاء الذي عندك أو الذي في الدار والعامل فيهما فعل محذوف وجوبا والتقدير جاء الذي استقر عندك أو الذي استقر في الدار فان لم يكونا تامين لم يجز الوصل بهما فلا تقول جاء الذي بك ولا جاء الذي اليوم (ص)

(وصفة صريحة صلة أل * وكونها بمعرب الافعال قل)

(ش) الالف واللام لا توصل الا بالصفة الصريحة قال المصنف في بعض كتبه وأعني بالصفة الصريحة اسم الفاعل نحو الضارب واسم المفعول نحو المضروب والصفة المشبهة نحو الحسن الوجه فخرج نحو القرشي والافضل وفي كون الالف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولة خلاف وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسئلة فمرة قال انها موصولة ومرة منع ذلك وقد شذ وصل الالف واللام بالفعل المضارع

لان الخبر مؤنث ويترجح اذا عضده سابق كقوله * وان من النسوان من هي روضة * كما في التصريح أي فيجوز من هو روضة بلا قبح لان التاء للوحدة لا للتأنيث كالاقبح في زيد علامة فتدبر (قوله وجملة الخ) خبر مقدم عن الذي أي الشيء الذي يوصل به جملة الخ وهذا مستأنف لبيان الصلة ماهي (قوله والظرف والجار والمجرور) لم يجعلهما جملة باعتبار متعلقهما الفعل لانه ليس بظاهر (قوله ثلاثة) بقي أن لا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء الذي حاجباه فوق عينيه الا عند ارادة الاستغراق وأن تكون معهودة أي معروفة للسامع قبل حتى يتعرف بها الموصول قال في التوضيح الا في مقام التهويل والتفخيم فيحسن ابهامها نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فأوحى الى عبده ما أوحى ويلزم من عهدها خبريتها دون العكس لان الخبر قد يجهله المخاطب فلو عبر به الشارح لكان أولى (قوله خبرية) أي محتملة للصدق والكذب في ذاتها وان قطع بأحدهما بالنظر لقائلها ومنها الجملة القسمية نحو وان منكم لمن ليبطئن وان كان القسم انشاء لان المقصود جوابه وهو خبر وكذا الجملة الشرطية اذا كان جوابها خبرا كجاء الذي ان قام قمت والمراد خبرية أصالة اذ هي الآن لا حكم فيها لعدم قصد نسبتها فليست كلاما فضلا عن كونها خبرا وكذا جملة الصفة والحال والخبر (قوله جاء الذي اضربه) هذه انشائية لفظا ومعنى طلبية صراحة وليته قائم طلبية ضمنا وبقي جاء الذي رحمه الله مما هو انشاء معنى فقط اذ لا فرق بين الثلاثة عند الجمهور وخالف المازني في الاخير والكسائي في الكل كما في الاشموني فقول الشارح خلافا لهشام أي والكسائي ولا حجة لهما في قوله

وانى لراج نظرة قبل التي * لعلي وان شطت نواها أزورها

لان تقديره التي أقول فيها لعلي الخ أو ان أزورها صفة دالة على خبر لعل وهي معترضة بين الصلة والموصول ولا في قوله

وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا * سوى أن يقولوا انني لك عاشق

لامكان ان ذا ملغاة لا موصوله وقال بعض المحققين المشهور ان عسى لانشاء الترجي لكن دخول الاستفهام عليها نحو فهل عسيتم ووقوعها خبرا لان نحو اني عسيت صائما دليل على أنه فعل خبري فينبغي جواز الوصل به بلا خلاف (قوله وان قلنا انها خبرية) أي أصالة لانها الآن انشائية اتفاقا ولذا امتنعت وقيل لان التعجب انما يكون فيما خفي سببه ففيه ابهام والمقصود من الصلة التعريف (قوله فائدة) أي بأن يكون متعلقه عاما أو خاصا بقرينة كان يقال اعتكف زيد في الجامع وعمرو في المسجد فتقول بل زيد الذي في المسجد فهذا تام كما قاله الدماميني أما الناقص فهو ما حذف متعلقه الخاص بلا قرينة كامثلة الشارح هذا هو التحقيق في تفسير التام والناقص وسيأتي في الابتداء اللغو والمستقر (قوله فعل) أي لوجوب كون الصلة جملة ولا يقدر اسما خبرا لمحذوف كجاء الذي هو كائن عندك لان شرط الحذف من الصلة أن لا يصلح الباقي للوصل به كما سيأتي والظرف هنا صالح لذلك دماميني (قوله صريحة) أي خالصة الوصفية لكونها في تأويل الفعل ولم تغلب عليها الاسمية (قوله وكونها) أي أل بمعرب الافعال أي موصولة به أو الضمير لصلة أل والباء بمعنى من (قوله اسم الفاعل والمفعول) أي المراد بهما التجدد لا الدوام والا كانا من الصفة المشبهة كالمؤمن والصائغ فيجري فيهما الخلاف وكذا أمثلة المبالغة (قوله نحو القرشي) أي لانه جامد مؤول

بالمشتق أى المنسوب الى كذا لا صفة صريحة وأما الافضل فمشتق كالصفة المشبهة لكنهما بعدا عن الفعل من جهة كونهما للثبوت لا للتجدد فلا يؤولان به ويزيد الافضل بكونه لا يطرد رفعه الظاهر الا فى مسئلة الكحل فلذا اتفق على ان أل فيه معرفة واختلف فيها فمن نظر الى رفعها الظاهر كالفعل جعلها موصولة كالمصنف ومن نظر الى كونها للثبوت جعلها معرفة وهو الاصح لعدم تأويلها بالفعل كافعل التفضيل وخرج أيضا ما غلبت عليه الاسمية من الاوصاف كالصاحب اسم لصاحب الملك والابطح للمكان المنبطح أى المتسع والاجرع للمكان المستوى فيه الرمل لا ينبت شيأ فأل فيه معرفة لانسلاخها عن الوصفية اذ لا تجرى على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا كما قاله الشاطبى (قوله واليه أشار) أى الى الوصل بالمضارع لا مع وصفه بالشذوذ لقوله بجوازه اختيارا بناء على ان الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة أى بحسب ما يسهل عادة من العبارات لا مطلق ما وقع فى الشعر وان سهل تغييره كما قاله الجهور والشاعر هنا يمكنه بسهولة أن يقول المرضى حكومته فعدوله الى المضارع يدل على الجواز ولا يرد انه كان يجب تأنيث المرضى فينكسر الوزن لانه على تأويل الحكومة بالحكم وفى التصريح ما يفيد ان بعض الكوفيين يجيزه بكثرة فتكون المذاهب ثلاثة واستبعده الصبان وخرج بالمضارع الماضى فيمتنع وصلها به استقلالا لكن يحسن عطفه كالمضارع على صلتها لكونها مؤولة بالفعل نحو فالمغيرات صبحا فاثرن أى فالخيول التى أغرن صبحا فاثرن به نقعا أى غبارا ونحو يحجبنى الصائم ويعتكف (قوله الترضى) بادغام أل فى التاء وفكها بخلاف أل الحرفية يجب ادغامها فيها لكثرة استعمالها كما نص عليه شيخ الاسلام وغيره اه سجاعى (قوله الرسول الله) أى الذين رسول الله كائن منهم ودانت أى خضعت وبنو معد هم قريش (قوله على المعه) أى الكائن معه فيجب تقدير المتعلق هنا اسما بخلافه فى صلة غير أل كما مر وسعة بفتح السين وتكسر واعلم أن صلة أل ان كانت وصفا فهو مع مرفوعه شبيه بالجملة كما فى التوضيح وما فى المطول وغيره من أنه جملة فلعل المراد فى معناها ولا اعراب له كما هو شأن الصلة لان العامل انما يتسلط على أل ولكن ينتقل اليه اعرابها عارية كما انتقل اعراب الا ولا بمعنى غير بعدهما لكونهما بصورة الحرف كجئت بلا زاد ولو كان فيهما آلهة الا الله لكن ما بعد هذين مجرور تقديرا باضافتهما اليه بخلاف ذلك فان وصلت بجملة فبحث الدمامينى انه يثبت لمحلها اعراب المفرد التى هى فى موضعه كالجر فى البيت أى ينتقل اعراب العارية لمحلها قال فهذه جملة يثبت لها أنواع الاعراب وليست خبرا ولا حالا ولا صفة ولا مضافا اليها وهذا غريب ورده الشمنى بأن المفرد الذى هى فى موضعه ليس مفردا حقيقة حتى تستحق اعرابه بل فى معنى الجملة مع ان اعرابه ليس أصليا بل عارية والجملة لا تقبلها فعلى هذا يكون محل العامل لأل نفسها كباقى الموصولات لا للجملة هذا وطالما توقفت فى قولهم ظهر اعرابها على ما بعدها الخ فانه يقتضى انها معربة مع قيام موجب البناء بها وهو الافتقار كسائر الموصولات وافتقارها وان كان الى مفرد لكنه فى معنى الجملة كما مر فيؤثر البناء وكذا لا والا اللتان بمعنى غير قام بهما سبب البناء وهو الشبه اللفظى فيهما والوضعى فى لا لكن يمكن فى هذين ان اضافتهما عارضت شبه الحرف مع ان الشبه اللفظى مجوز لا موجب فاعربا على ما بعدهما لما مر بخلاف أل فان موجب بنائها لم يعارضه شئ الا أن يراد بقولهم ظهر اعرابها أى الذى حقه أن يكون لمحلها كسائر الموصولات لا لفظها فلا ينافى انها مبنية وقولهم لكونها بصورة الحرف أى الذى هو جزء مما بعده ولا يستقل اللفظ به وحده والحرف لا يقبل الاعراب لفظا ولا محلا فكذا ما هو بصورته فتدبر والله أعلم (قوله مالم تضف) ما مصدرية ظرفية وجملة وصدر وصلها الخ حال من ضمير تضف فتقييد الاضافة المنفية بحذف صدر الصلة أى مدة عدم اضافتها المقيدة بالحذف والنفى اذا توجه الى مقيد بقيد صدق بنفيهما معا بان لا تضاف ولا يحذف الصدر نحو أى هو قائم وبانتفاء المقيد فقط بان لا تضاف ويحذف الصدر نحو أى قائم

واليه أشار بقوله وكونها بمعرب الافعال قل ومنه قوله
ما أنت بالحكم الترضى حكومته
ولا الاصيل ولا ذى الرأى والجدل
وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر وزعم المصنف فى غير هذا الكتاب انه لا يختص به بل قد يجوز فى الاختيار وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية وبالظرف شذوذا فمن الأول قوله
من القوم الرسول الله منهم
لهم دانت رقاب بنى معد
ومن الثانى قوله
من لا يزال شاكرا على المعه
فهو حر بعيشة ذات سعه
(ص)
(أى كما وأعربت مالم تضف
وصدر وصلها ضمير انحذف)
(ش) يعنى أن أيا مثل

مافى انهاتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا نحو يعجبنى أيهم هو قائم ثم ان أيا لها أربعة أحوال أحدها أن تضاف ويذكر صدر صلتها نحو يعجبنى أيهم هو قائم الثانى أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو يعجبنى أى قائم الثالث ان لا تضاف ويذكر صدر الصلة نحو يعجبنى أى هو قائم وفى هذه الاحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاث نحو يعجبنى أيهم هو قائم ورأيت أيهم هو قائم ومررت بأيهم هو قائم وكذلك أى قائم وأيا قائم وأى قائم وكذا أى هو قائم وأيا هو قائم وأى هو قائم الرابع أن تضاف ويحذف صدر الصلة نحو يجبنى أيهم قائم وفى هذه الحالة تبنى على الضم فتقول يعجبنى أيهم قائم ورأيت أيهم قائم ومررت بأيهم قائم وعليه قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا وقول الشاعر اذا مالقيت بنى مالك * فسلم على أيهم أفضل وهذا مستفاد من قوله وأعربت مالم تضف الى آخر البيت أى وأعربت أى اذا لم تضف فى حالة حذف صدر الصلة فيدخل فى هذه الاحوال الثلاثة السابقة وهى ما اذا أضيفت وذكر صدر الصلة أو لم تضف ولم يذكر صدر الصلة أو لم تضف وذكر صدر الصلة وخرجت الحالة الرابعة وهى ما اذا أضيفت وحذف صدر الصلة فانها لا تعرب حينئذ (ص)

(وبعضهم أعرب مطلقا * وفى ذا الحذف أيا غير أى يقتفى
ان يستطل وصل وان لم يستطل * فالحذف نزر وأبوا أن يختزل
ان صلح الباقى لوصل مكمل * والحذف عندهم كثير منجلى
فى عائد متصل ان انتصب * بفعل او وصف كمن نرجو يهب) (ش) يعنى ان بعض العرب أعرب أيا مطلقا أى وان أضيفت وحذف صدر صلتها فتقول يعجبنى أيهم قائم ورأيت أيهم قائم ومررت بأيهم قائم وقد قرئ ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد بالنصب وروى.

وبانتفاء القيد فقط بان تضاف ولا يحذف الصدر نحو أيهم هو قائم فهذه الثلاث صور منطوق عبارته ومفهومها صورة ثبوت الاضافة والحذف معا نحو أيهم أشد فتبنى حينئذ ولو قال * أى كما بنيت اذما تضف * الخ لكان أوضح ومحل هذه الصور اذا كان صدر الصلة ضميرا كما هو فرض كلامه فلو وصلت بفعل أو ظرف أعربت اجماعا كما نقل عن أبى حيان نحو أيهم قام أو عندك اذ لا حذف فى الاول والمحذوف فى الثانى ليس ضميرا بل جملة فعلية اهـ (قوله فى انها تكون الخ) أى وفى الموصولية كما يعلم من المقام وتخالفها فى الاعراب وكونها للعاقل وغيره ولزومها الاضافة لفظا أو تقديرا التعريف بجنس ماوقعت عليه والصلة تعرف عينه ففيها معرفان لكن بجهتين فلا اشكال ولا تضاف لنكرة أصلا بخلاف الشرطية والاستفهامية وجوزه ابن عصفور وابن الصائغ وجعلا منه وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون على معنى سيعرفون المنقلب الذى ينقلبونه وجعلها الجمهور استفهامية لا موصولة وهى مفعول مطلق لينقلبون علقت يعلم عن العمل فى الجملة أى سيعلم الذين ظلموا اينقلبون أى انقلاب (قوله معربة) أى لان شبهها الحرف فى الافتقار عورض بما يختص بالاسم وهو اضافتها لفظا أو تقديرا فرجعت الى الاصل فى الاسماء وهو الاعراب ولذا أعربت الشرطية والاستفهامية دائما وبنيت فى الحالة الرابعة لتنزيل المضاف اليه منزلة صدر الصلة لشبهه بها فى الصورة فكانه لا اضافة حتى تعارض شبه الحرف ومن أعربها حينئذ لاحظ الحقيقة وانما لم تبن فى أى قائم مع عدم الاضافة لفظا لقيام التنوين مقامها كما فى كل وبعض ولا يمكن قيامه مقام المبتدا لكونه لا يشبهه ولانه لم يعهد هذا ماء للواية وفيه انه لا يمكن تنزيل المضاف اليه منزلة المبتدا المحذوف فى نحو أيهم قائم لاختلافهما جمعا وافرادا وان أمكن فى أيهم أشد لان أفعل التفضيل يخبر به عن الواحد وغيره الا أن يقال حمل الاول على الثانى طردا للباب فليتأمل هذا وبنيت على حركة دفعا للساكنين أو لان لها أصلا فى الاعراب وكانت ضمة جبر الفوات اعرابها باقوى الحركات أو تشبيها بقبل وبعد فى حذف بعض مايوضحها (قوله ورأيت أيهم الخ) جرى على رأى المصنف والبصريين من صحة عمل الماضى فيها قال فى التسهيل ولا يلزم استقبال عاملها ولا تقدمه خلافا للكوفيين اهـ وسئل الكسائى فى حلقة يونس لم لا يجوز أعجبنى أيهم قام فقال أى كذا خلقت فصار مثلا (قوله اذا مالقيت الخ) ما زائدة والشاهد فى أيهم حيث بنى على الضم مع اضافته وحذف صدر صلته أى على أيهم هو أفضل أى الذى هو أفضل وكذا فى الآية (قوله مطلقا) حال من المفعول المحذوف أى أعرب أيا حال كونه مطلقا عن التقييد بما مر أو المراد اعرابها اعرابا مطلقا (قوله أيا) مفعول يقتفى الذى هو خبر عن غير أى غير أى من الموصولات يقتفى أيا أى يتبعها فى حذف صدر الصلة فقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدا والاصح جوازه كما مر (قوله ان يستطل) السين والتاء اما للعد أى ان يعد طويلا كاستحسنت العدل عددته حسنا أو زائدتان أى ان يطل أى يطله المتكلم فهو مجهول على كل ويصح على الثانى بناؤه للفاعل أى ان يطل بفتح الياء أصله يستطل وحذف جواب الشرط ضرورة لعلمه مما قبله أى جاز حذف الصدر وانما كان ضرورة لان فعل الشرط ليس ماضيا (قوله يختزل) أى يحذف وضميره لصدر الصلة الذى هو العائد المرفوع لكنه لا يختص بذلك كما سينبه عليه الشارح (قوله مكمل) بكسر الميم الثانية أى كامل بأن يكون جملة بعائدها أو شبهها (قوله كثير منجلى) خبران تنازعا قوله فى عائد فان جعل منجلى صفة لكثير كان هو العامل وحده لان الموصوف لا يوصف قبل عمله وفى كلامه عيب التضمين وهو تعلق القافية بما بعدها وان لم يكن عمدة وخصه بعضهم بالثانى أفاده الصبان (قوله أعرب أيا مطلقا) هو مذهب

فسلم على أيهم أفضل بالجر وأشار بقوله وفى ذا الحذف أيا الخ الى المواضع التى يحذف فيها العائد على الموصول وهو اما أن يكون مرفوعا أو غيره فان كان مرفوعا لم يحذف الا اذا كان مبتدأ وخبره مفرد نحو وهو الذى فى السماء اله وأيهم أشد فلا تقول جاء اللذان قام ولا اللذان ضرب لرفع الاول بالفاعلية والثانى بالنيابة بل يقال قاما وضربا وأما المبتدأ فيحذف مع أى وان لم تطل الصلة كما تقدم من قولك يعجبنى أيهم قائم ونحوه ولا يحذف صدر الصلة مع غير أى الا اذا طالت الصلة نحو جاء الذى هو ضارب زيدا فيجوز حذف هو فتقول جاء الذى ضارب زيدا ومنه قولهم ما أنا بالذى قائل لك سوأ التقدير بالذى هو قائل فان لم تطل الصلة فالحذف قليل وأجازه الكوفيون قياسا نحو جاء الذى قائم التقدير هو قائم ومنه قوله تعالى تماما على الذى أحسن فى قراءة الرفع أى هو أحسن وقد جوزوا فى لاسيما زيد اذا رفع زيد أن تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدأ محذوف التقدير لاسى الذى هو زيد

الخليل ويونس وتأولا بالآية انها استفهامية مبتدأ خبره أشد فقد منها اعرابه ثم قال يونس الجملة مستأنفة معلق عنها مفعول ننزع لان أى علقته عن العمل لان التعليق عنده لا يختص بافعال القلوب وقال الخليل هى صفة لمفعوله المحذوف على تقدير القول أى لننزعن من كل شيعة فريقا يقال فيه أيهم أشد ورد عليهما بقوله * فسلم على أيهم أفضل * بالضم لامتناع الاستفهامية فيه لان حرف الجر لا يعلق عن العمل ولا يصح أن يقدر على شخص مقول فيه أيهم أفضل لامتناع حذف المجرور وادخال الجر على معمول صلته بلا ضرورة كما فى المغنى والمراد بصلته ما هو من تمامه ولوصفة كما هنا وانما قدروا كذلك فى نحو ما هى بنعم الولد ما الليل بنام صاحبه لضرورة ان الفعل لا يصلح للجر بخلاف أى فتعين أنها موصولة ومبنية وبذلك يرد على ثعلب المنكر لموصوليتة أى والنصب فى الآية والجر فى البيت شاذان لا يحتج بهما على الاعراب ﴿تنبيه﴾ يؤخذ مما ذكر عن المغنى أنه لا يجوز فى قوله كن نرجو يهب أن يقدر كقولك من نرجو لان الجملة صالحة للجر لقصد لفظها فلا ضرورة الى حذف المجرور وادخال الجار على معموله كما لا يدخل على معمول صلته بل الجملة نفسها مجرورة بالكاف أى كهذا اللفظ ومثله كاستقم ونحوه فاحفظ ذلك ينفعك فى مواطن كثيرة ﴿فائدة﴾ كما ترد أى موصولة وشرطا واستفهاما ترد وصلة لنداء ما فيه أل كيا أيها الرجل ونعتا النكرة وحالا من معرفة دالتين على الكمال كمررت بفارس أى فارس وبزيد أى رجل وكلها معربة الا الموصولة فيما مر والندائية (قوله الا اذا كان مبتدأ وخبره مفرد) أخذ كونه مبتدأ من قوله وفى ذا الحذف لعود اسم الاشارة لقوله وصدر وصلها ضميرا انحذف وصدر الوصل هو المبتدأ وكون خبره مفردا من قوله وأبوا أن يختزل * ان صلح الخ كما سنبينه وهذان شرطان للجواز وطول الصلة للكثرة وبقى للجواز أن لا يكون الضمير معطوفا ولا معطوفا عليه كجاء الذى زيد وهو أو هو وزيد قائمان لئلا يخبر بالمثنى عن المفرد أو يبقى العاطف بدون معطوف ولا بعد لولا كالذى لولاهو لاكرمتك لوجوب حذف الخبر بعدها فيلزم الاجحاف ولا منفيا ولا محصورا كالذى ما هو قائم أو ما فى الدار الا هو (قوله بالفاعلية الخ) أى والفاعل ونائبه لا يحذفان الا فى مواضع ليس هذا منها بخلاف المبتدا (قوله فيحذف مع أى الخ) أى لطولها بالاضافة لفظا أو تقديرا فاستغنت عن شرط الطول لكنه يقبح يعجبنى أى قائم لعدم الطول لفظا كما نقله ابن خروف وان كان جائزا (قوله الا اذا طالت) أى بشئ يتعلق بها كمعمول الخبر أو نعته أو غير ذلك سواء تأخر المعمول عن الخبر كما مثله أو تقدم نحو وهو الذى فى السماء اله أى الذى هو اله فى السماء أى معبود فيها وجعل اله مبتدأ خبره الظرف أو فاعلا به يفسد اللفظ لخلو الصلة عن العائد والمعنى كما هو ظاهر (قوله قليل) أى لا يقاس عليه بدليل ما بعده وقد اجتمع الطول وعدمه فى قوله

لا تنو الا الذى خير فما شقيت * الا نفوس الالى للشر ناوونا

أى الذى هو خير والالى هم ناوون للشر (قوله فى قراءة الرفع) هى شاذة ليحيى بن يعمر ومثلها لمالك ابن دينار وابن السماك ما بعوضة بالرفع أى ما هو بعوضة فما موصولة بدلا من مثلا حذف صدر صلتها بلا طول وجوز أبو البقاء زيادتها فالجملة نعت لمثلا وأما على النصب فما نكرة موصوفة ببعوضة بدلا من مثلا أو زائدة وبعوضة بدل وأما فتح أحسن فعلى انه فعل ماض فاعله ضمير موسى مع حذف العائد أى الذى أحسنه وجعله الكوفيون موصولا حرفيا أى على احسانه (قوله لاسى الذى الخ) سى بمعنى مثل لا تتعرف باضافته لما الموصولة لتوغله فى الابهام فصح كونه اسم لا ولك جعل ما نكرة موصوفة بالجملة أى لاسى رجل هو زيد أو زائدة وسى مضاف الى زيد فان كان بدله نكرة كقوله

ألا رب يوم صالح لك منهما * ولا سيما يوم بدارة جلجل

فلك فيه الرفع والجر كذلك ويزيد بالنصب تمييزا لسى كما تميز مثل نحو ولو جئنا بمثله مددا وما حينئذ كافة

حذف العائد الذى هو المبتدأ أو هو قولك هو وجوبا وهذا موضع حذف فيه صدر الصلة مع غير أى وجوبا ولم تطل الصلة وهو مقيس وليس بنادر وأشار بقوله * وأبوا أن يختزل ان صلح الباقى لوصل مكمل * الى أن شرط حذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحا لان يكون صلة كما اذا وقع بعده جملة نحو جاء الذى هو أبوه منطلق أو هو ينطلق أو ظرف أو جار ومجرور تامان نحو جاء الذى هو عندك أو هو فى الدار فانه لا يجوز فى هذه المواضع حذف صدر الصلة فلا تقول جاء الذى أبوه منطلق تعنى الذى هو أبوه منطلق لان الكلام يتم دونه فلا يدرى أحذف منه شئ أم لا وكذلك بقية الامثلة المذكورة ولا فرق فى ذلك بين أى وغيرها فلا تقول فى يعجبنى أيهم هو يقوم يعجبنى أيهم يقوم لانه لا يعلم الحذف ولا يختص هذا الحكم بالضمير اذا كان مبتدأ بل الضابط انه متى احتمل الكلام الحذف وعدمه لم يجز حذف العائد وذلك كما اذا كان فى الصلة ضمير غير ذلك الضمير المحذوف صالح لعوده على الموصول نحو جاء الذى ضربته فى داره فلا يجوز حذف الهاء من ضربته فلا تقول جاء الذى ضربت فى داره لانه لا يعلم المحذوف وبهذا يظهر لك ما فى كلام المصنف من الابهام فانه لم يبين انه متى صلح ما بعد الضمير لان يكون صلة لا يحذف سواء كان الضمير مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا وسواء كان الموصول أيا أو غيرها بل ربما يشعر ظاهر كلامه بان الحكم مخصوص بالضمير المرفوع وبغير أى من الموصولات لان كلامه فى ذلك والامر ليس كذلك بل لا يحذف مع أى ولا مع غيرها متى صلح ما بعدها لان يكون صلة كما تقدم نحو جاء الذى هو أبوه منطلق ويعجبنى أيهم هو أبوه منطلق وكذلك المنصوب والمجرور نحو جاء الذى ضربته فى داره ومررت بالذى مررت به فى داره ويعجبنى أيهم ضربته فى داره ومررت بأيهم مررت به فى داره وأشار بقوله * والحذف عندهم كثير منجلى * الخ الى العائد المنصوب وشرط جواز حذفه أن يكون متصلا منصوبا بفعل تام أو بوصف نحو جاء الذى ضربته والذى أنا معطيكه درهم فيجوز حذف الهاء من ضربته فتقول جاء الذى ضربت ومنه قوله تعالى ذرنى ومن خلقت وحيدا وقوله تعالى أهذا الذى بعث الله رسولا التقدير خلقته وبعثه وكذلك يجوز حذف الهاء من معطيكه فتقول الذى أنا معطيك درهم ومنه قوله

* ما الله موليك فضل فاحمدنه به * فما لدى غيره نفع ولا ضرر *

تقديره الذى الله موليكه فضل فحذف الهاء وكلام المصنف يقتضى انه كثير وليس كذلك

عن الاضافة وفتحة بناء على هذا الافراد واعراب فى سواه لاضافتها لما أو تاليها والبيت مروى بالاوجه الثلاثة وخبر لا على الجميع محذوف أى لا مثل كذا موجود ولا محل للجملة وقد تخفف ياؤها وقد تحذف منها الواو اماوحدها أو مع لا كما حكاه الرضى وتعقبه الدمامينى هذا وقد يرد بمعنى خصوصا فيكون فى محل نصب مفعولا مطلقا لاخص محذوفا وحينئذ يؤتى بعده بالحال كاحب زيدا ولاسيما راكبا أو وهو راكب فهى حال من مفعول أخص المحذوف أى أخصه بزيادة المحبة خصوصا فى حال ركوبه وكذا بالجملة الشرطية نحو ولاسيما ان ركب أى أخصه بذلك فقول المصنفين لاسيما والامر كذا تركيب عربى أفاده الدمامينى وغيره (قوله وجوبا) أى لجريانه مجرى المثل وليكون ما بعد لاسيما مفردا صورة لانها كالاستثنائية فى مخالفة ما بعدها لما قبلها وهى لا يقع بعدها جملة ولذا جرت عادتهم بذكرها فى الاستثناء وان لم تكن من أدواته لان ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها لا خارج عنه كما هو شأن الاستثناء (قوله وهو مقيس) أى فهو مستثنى من شرط الطول لما مر فان قلت لاسيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت ومنه البيت المار (قوله جملة) هذا محترز قوله وخبره مفرد ومتى كان خبر العائد جملة أو ظرفا فلا بد من اشتماله على ما يربطه بالمبتدا وهذا الرابط يصلح لعوده على الموصول قطعا فهو أبدا صالح للوصل به والكاف فى قوله كما اذا وقع استقصائية فتأمل (قوله فلا يدرى الخ) فيه ان هذا اجمال لا يعاب مع أن الحاصل اللبس فلو قال لتبادر عدم الحذف لاستقام هذا اذا لوحظ المحذوف فان جعل الباقى صلة مستقلة جاز فى كل ما ذكره (قوله بل ربما يشعر الخ) أى لانقضاء الكلام على أى وهو الآن فى غيرها ولرجوع ضمير يختزل لقوله وصدر وصلها وهو لا يكون الا مرفوعا اللهم الا أن يرجع لقوله ضمير انحذف بلا قيد الصدرية فيعم المرفوع وغيره فى أى وغيرها فتدبر (قوله وشرط جواز حذفه) أى زيادة على عدم صلوح الباقى للوصل لوجوب هذا فى كل عائد كما قدمه (قوله تام) أخذه من مثال المصنف ولم يذكره فى الوصف لعلمه من هذا (قوله ومن خلقت) اما معطوف على الياء من ذرنى أو مفعول معه ووحيدا حال أى خلقته حال كونه منفردا بلا أهل ولا مال وهو الوليد بن المغيرة (قوله ما الله الخ) الله مبتدأ خبره موليك أى معطيك والجملة صلة ما حذف عائدها وهو المفعول الثانى لموليك وفضل خبر ما وفاء فاحمدنه سببية وفاء فما للتعليل (قوله موليكه) قدره متصلا مع أن عامله اسم يترجح معه الانفصال كما مر لان الكلام فى المتصل قاله الروداني وبه يعلم ان المراد المتصل ولو جوازا كما سيتضح (قوله وكلام المصنف الخ) وأجيب عنه بانه أرشد الى ذلك بتقديم الفعل واتكل على اشتهار أصالته فى العمل والتصرف الذى من جملته حذف المعمول وفرعية الوصف فيهما (قوله وأما الوصف) ظاهره كالمصنف انه لا فرق بين صلة أل وغيره ومذهب الجمهور أن منصوب صلتها

بل الكثير حذفه من الفعل المذكور وأما الوصف فالحذف منه قليل فان كان الضمير منفصلا لم يجز الحذف نحو جاء الذي اياه ضربت فلا يجوز حذف اياه وكذلك يمتنع الحذف اذا كان متصلا منصوبا بغير فعل أو وصف وهو الحرف نحو جاء الذي انه منطلق فلا يجوز حذف الهاء وكذلك يمتنع الحذف اذا كان منصوبا متصلا بفعل ناقص نحو جاء الذي كانه منطلق فلا يجوز حذف الهاء (ص)

(كذلك حذف ما بوصف خفضا ... كأنت قاض بعد أمر من قضى
كذا الذي جر بما الموصول جر ... كمر بالذي مررت فهو بر)

(ش) لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شرع في الكلام على المجرور وهو اما ان يكون مجرورا بالاضافة أو بالحرف فان كان مجرورا بالاضافة لم يحذف الا اذا كان مجرورا باضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال نحو جاء الذي أنا ضاربه الآن أو غدا فتقول جاء الذي أنا ضارب بحذف الهاء وان كان مجرورا بغير ذلك لم يحذف نحو جاء الذي أنا غلامه أو أنا مضروبه أو أنا ضاربه أمس وأشار بقوله كأنت قاض الى قوله تعالى فاقض ما أنت قاض التقدير ما أنت قاضيه فحذفت الهاء وكأن المصنف استغنى بالمثال عن أن يقيد الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال وان كان متعديا مجرورا بالحرف فلا يحذف الا ان دخل على الموصول حرف مثله لفظا ومعنى واتفق العامل فيهما مادة نحو مررت بالذي مررت به أو أنت مار به فيجوز حذف الهاء فتقول مررت بالذي مررت قال الله تعالى ويشرب مما تشربون

لا يحذف أصلا الا ان عاد عليها الا انه يدل على اسميتها الخفية وأما قوله

ما المستفز الهوى محمود عاقبة ... ولو أتيح له صفو بلا كدر

أي المستفزه فشاذ فان عاد الى موصول قبلها جاز كجاء الذي أنا الضارب أي الضارب به (قوله منفصلا) أي وجوبا اما لتقدمه كمثال أو لحصره كجاء الذي ما ضربت الا اياه لان حذفه يعكس القصد بخلاف المنفصل جوازا فيحذف كالبيت المار ونحو فا كهين بما آتاهم ربهم أي آتاهم اياه ولا يقدر متصلا لان اتحاد رتبة الضميرين في الغيبة يضعف الوصل كما مر فلا يحمل عليه القرآن ومثله ومما رزقناهم ينفقون ويرضين بما آتيتهن كلهن أفاده الصبان عن ابن هشام وقد يقال ضعف الوصل في ذلك انما هو عند التلفظ أما مع الحذف فلا ضعف لعدم النطق كما في اعراب السمين (قوله فلا يجوز حذف الهاء) أي لانها عمدة والحرف لا يستقل بدونها نعم قد تحذف تبعا للحرف نحو أين شركائي الذين كنتم تزعمون أي تزعمون أنهم شركائي ورب شئ يجوز تبعا لا استقلالا فان قدر تزعمونهم فلا اشكال (قوله بفعل ناقص) أي لانه كالحرف في أن منصوبه عمدة ولا يستقل هو بدونه لانه كالعوض عن مصدره لاسيما على قول البصريين انه لمجرد الزمان لا لحدث له أصلا (قوله بعد أمر) حال من أنت قاض اقصد لفظه أي حال كون هذا اللفظ بعد فعل أمر مأخوذ من مصدر قضى أو هو نفسه مصدر قصره للضرورة (قوله كذا الذي جر) بضم الجيم صلة الذي وجر الثاني بفتحها صلة ما (قوله بمعنى الحال) أي مع كونه معتمدا ليكون عاملا في محل الضمير النصب وان جره بالاضافة أيضا وبهذا يفارق منصوب الوصف المتقدم (قوله بغير ذلك) أي بغير وصف أصلا أو باسم مفعول أو باسم فاعل لا بمعنى الحال فلا يحذف مجرورها كما مثله ومحله في اسم المفعول المتعدي لواحد كمثاله لان الضمير حينئذ فاعله في المعنى أما المتعدي لاثنين كخذ الدرهم الذي أنا معطاه فلا منع فيه لانه حينئذ فضلة منصوب المحل أفاده الاسقاطي (قوله ما أنت قاض) قيل لا شاهد فيه لاحتمال أن ما مصدرية وصلت بالجملة الاسمية أي اقض قضاءك أو مصدرية ظرفية أي مدة قضائك بدليل انما تقضي هذه الحياة الدنيا (قوله الا ان دخل على الموصول الخ) أي ليكون في الكلام ما يدل على المحذوف لان الموصول عين الضمير في المعنى ومثله الموصوف به كقوله

لا تركنن الى الأمر الذي ركنت ... أبناء يعصر حين اضطرها القدر

أي ركنت اليه وكذا المضاف للموصول أو للموصوف به كمررت بغلام الذي مررت أو بغلام الرجل الذي مررت أي به (قوله مادة) أي لفظا وكذا معنى فلا يكفي اتفاق اللفظ فقط كوقفت على الذي وقفت عليه من الوقف والوقوف ولا المعنى فقط كمررت بالذي فرحت به لكن استوجه شيخ الاسلام الاكتفاء بالثاني وخرج عليه فاصدع بما تؤمر أي تؤمر بما تؤمر به بل نقل السجاعي في النسبة عن الشاطبي ان المصنف لا يشترط اتحاد المتعلق أصلا وخرج عليه قوله * وينسب الموصول بالذي اشتهر * أي به وخرج بالمادة الصيغة فلا يضر اختلافها قطعا كما مثله من الفعل مع الوصف وجملة ما ذكر لحذف المجرور بالحرف خمسة شروط جر الموصول وكون جاره كجار العائد لفظا ومعنى واتفاق العامل لفظا ومعنى ويزاد ان لا يكون الضمير عمدة ولا محصورا ولا موقعا حذفه في لبس فلا حذف في مررت بالذي مر به أو بالذي ما مررت الا به أو رغبت في الذي رغبت فيه وأن لا يصلح الباقي للوصل به كما قدمه الشارح مع مثاله فالحاصل انه يزاد على هذا الشرط في المجرور بالحرف ما سمعته وفي المجرور بالاسم كون جاره اسم فاعل عاملا أو اسم مفعول

متعديا لاثنين على مامر وفى المنصوب كونه متصلا ويلزمه عدم الحصر وكون ناصبه فعلا أو وصفا وكونه تاما ويلزم من هذا كونه غير عمدة وكون الوصف عاملا كمامر وفى المرفوع أن يكون مبتدأ وأن لايكون معطوفا الى آخر مامر فتدبر (قوله أى منه) لم يقدره تشربونه لمشاكلة ماقبله ولان ما كان مشروبا لهم لاينقلب مشروبا بالغير هم وتصحيحه بان المعنى تشربون جنسه تكلف (قوله حب سمراء) كحمراء اسم امرأة وحقبة بكسر الحاء المهملة وسكون القاف فوحدة أى مدة طويلة وتخفى من الخفاء ضد الظهور وقوله فبح بضم الباء أى أظهر جواب شرط مقدر أى اذا كان كذلك فبح وقوله لان أصله الآن حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى اللام فاستغنى عن همزة الوصل (قوله فان اختلف الحرفان) أى لفظا ومعنى أو معنى فقط كما مثله أولفظا لامعنى كحللت فى الذى حلات به وقيل بجواز الحذف حينئذ وفيه نظر لانه لايعلم نوع المحذوف اه تصريح (قوله للسببية) أو المصاحبة وهى أظهر فان حذف على زيد كانت بمعنى الاول فتأمل (قوله وان اختلف العاملان) أى عند غير المصنف كمامر وشذ قوله

وان لسانى شهدة يشتفى بها * وهو على من صبه الله علقم

لتعلق على المذكورة بعلقم أى شاق والمحذوفة بصبه أى علقم على من صبه عليه كما شذ الحذف عند عدم جر الموصول فى قول حاتم

ومن حسد يجور على قومى * وأى الدهر ذولم يحسدونى

أى فيه فذو بمعنى الذى خبر أى الاستفهامية وحذف عائدها المجرور بفى لكن قيل لاشذوذ فى البيتين لان محل الشروط المذكورة اذا لم يتعين الحرف المحذوف والاجاز الحذف مطلقا كما فيهما وهذا ظاهر فى الثانى لعود الضمير على الموصول الواقع على الزمان وهو اذا كان الزمان ظرفا لايجر الا بفى نحو أعجبنى اليوم الذى جئت أى فيه فالمحذوف متعين بخلاف الاول اذ يحتمل أن صب بمعنى سلط فيتعدى بعلى وبمعنى أطاق فيتعدى بفى فالمحذوف غير متعين كمالايخفى وأما قوله تعالى ذلك الذى يبشر الله عباده أى به فقيل الحذف فيه سماعى أيضا لعدم جر الموصول وقيل على مذهب الكسائى من ان الحذف تدريجى فحذف الجار أولا فانتصب الضمير واتصل ثم حذف وهو منصوب لامجرور فهو قياسى وعلى هذا لايكون هناك حذف شاذ أصلا لتأتيه فى كل حذف اه لكن أنت خبير بأن المبشر به لايجر الا بالباء فالمحذوف فيها متعين جزما وتقديره يبشر فيه يأباه أن مساق الآية لبيان المبشر به لالمكان البشارة كمالايخفى فتخريج الآية على هذا أولى فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ المعرف بأداة التعريف ﴾

هذا أولى من التعبير بأل لجريانه على كل الاقوال الآتية واصدقه بأم عند حمير لكن لاحاجة لاضافتها للتعريف لان أداة الشئ مايحصله والانسب بباقى المعارف حيث لم يقل فيهن المعرف بالعلمية مثلا أن يقول ذو الاداة والمقام يعينها قيل ان كانت الباء سببية فقوله أل حرف تعريف تبرع منه لزيادته على الترجمة أو بمعنى مع فلا زيادة (قوله أو اللام) أو للتنويع الخلاف لا للشك واللام مبتدأ حذف خبره لدلالة ماقبله أى حرف تعريف وهكذا كل ماتوسط فيه الخبر كزيد قائم وعمرو فان تأخر الخبر وهو مفرد يصلح لكل من المعطوفين فللاول أو الثانى أو مخير فيه أقوال فان صلح لاحدهما فهو له وخبر الآخر محذوف نحو زيد وهند قائم أو قائمة وهذا كله فى أو التنويعية لانها يجب معها المطابقة كالواو وكما فى المغنى أما التى للشك ونحوه فلا حذف معها لانها لاحد الدائر كما أفاده يس (قوله فقط) الفاء زائدة لتزيين اللفظ وقط بمعنى حسب حال من اللام أى حال كونها حسبك أى كافيتك عن طلب غيرها وقيل الفاء فى جواب شرط مقدر وقط خبر لمحذوف أو اسم فعل بمعنى انته أى اذا عرفت ذلك فهى حسبك أو فانته عن طلب غيرها (قوله فنمط

أى منه وتقول مررت بالذى أنت مار أى به ومنه قوله

لقد كنت تخفى حب سمراء حقبة
فبح لان منها بالذى أنت بائح

أى أنت بائح به فان اختلف الحرفان لم يجز الحذف نحو مررت بالذى غضبت عليه فلا يجوز حذف عليه وكذلك مررت بالذى مررت به على زيد فلا يجوز حذف به منه لاختلاف معنى الحرفين لان الباء الداخلة على الموصول للالصاق والداخلة على الضمير للسببية وان اختلف العاملان لم يجز الحذف أيضا نحو مررت بالذى فرحت به فلا يجوز حذف به وهذا كله هو المشار اليه بقوله كذا الذى جر أى كذلك يحذف الضمير الذى جر بمثل ماجر به الموصول نحو مر بالذى مررت فهو بر أى بالذى مررت به فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التى سبق ذكرها والله أعلم (ص)

﴿ المعرف باداة التعريف ﴾

(أل حرف تعريف أو اللام فقط * فنمط

عرفت) أى أردت تعريفه مبتدأ وصفة رقل فيه خبر والنمط مفعول قل لقصد لفظه (قوله همزة قطع) أى أصلية بدليل فتحها وهمزة الوصل مكسورة الا لعارض ولثبوتها مع تحرك اللام فى نحو الاحمر بنقل حركة همزة أحمر الى اللام الا أنها وصلت فى الدرج لكثرة الاستعمال (قوله همزة وصل) أى زائدة بعد الوضع للنطق بالساكن ولا مدخل لها فى التعريف وانما لم تحرك اللام ويستغنى عنها لان كسرها مع ثقله يلبسها بلام الجر وفتحها بلام الابتداء وضمها لا نظير له ونقل فى التسهيل عن سيبويه ان المعرف أل بجملتها كالاول لكن الهمزة على هذا زائدة للوصل معتد بها فى الوضع بمعنى أنها جزء الاداة وان كانت زائدة فيها كأحرف المضارعة وليست زائدة عليها حتى تنافى الاعتداد بها فى الوضع وتظهر ثمرة الخلاف فى نحو من القوم فعلى الثانى لا همزة فيه أصلا للاستغناء عنها وعلى غيره موجودة الا أنها حذفت لكثرة الاستعمال وعن المبرد ان المعرف الهمزة وزيدت اللام لفرقها من همزة الاستفهام فالاقوال أربعة اثنان أحاديان واثنان ثنائيان (قوله للعهد) فيه حذف مضافين أى لتعريف ذى العهد أى الشئ المعهود واحدا كان أو أكثر وهو ثلاثة أقسام ذكرى وعلمى وحضورى فالاول ما تقدم ذكره صريحا كامثل أو كناية نحو وليس الذكر كالانثى لتقدم الذكر مكنيا عنه بما فى قولها ما فى بطنى محررا لان التحرير أى الوقف لخدمة بيت المقدس كان عندهم خاصا بالذكور والثانى ما حصل فى علم المخاطب بغير الذكر المار والحس الآنى نحو بالوادى المقدس اذ هما فى الغار تحت الشجرة والثالث ما حضر فى الحس والمشاهدة كقولك لمن فوّق سهما أى رفعه القرطاس أى أصب القرطاس الحاضر وهو الغرض المنصوب للرمى اليه ومنه اليوم أكملت لكم دينكم أى هذا اليوم الحاضر وهو يوم عرفة من حجة الوداع الذى نزلت فيه الآية ومن جعلها للعهد العلمى نظر الى انقضاء ذلك اليوم وعدم حضوره الآن فالعهد فى الثلاثة خارجى عند البيانيين والنحاة يجعلون الثانى ذهنيا كما فى يس وهو فى الجميع كعلم الشخص فى الدلالة على الفرد المعين الا أنه بقرينة أل والعلم بجوهره ولذا كان أعرف من المحلى مطلقا (قوله ولاستغراق الجنس) أى استغراق أفراده ولو كان مدخولها جمعا كما حققه فى المطول ان خلفها كل حقيقة كامثل ولذا صح الاستثناء بعده ولاستغراق خصائص الجنس وأوصافه ان خلفها كل مجازا كأنت الرجل وزيد الرجل علما أى الجامع لاوصاف كل الرجال ولخصائص العلم المتفرقة فيهم اذ يصح أنت كل رجل على استعارة ما للكل للبعض لاستجماعه صفاتهم وقد تخلفها كل حقيقة بحسب العرف فيكون الاستغراق حقيقة عرفية كجمع الامير الصاغة أى صاغة بلده لا صاغة الدنيا وليست أل فى الصاغة موصولة لان المراد بها الدوام كالصفة المشبهة ومدخولها فى كل ذلك كنكرة مسورة بكل (قوله ولتعريف الحقيقة) أى الماهية باعتبار حضورها الذهنى بقطع النظر عن الافراد فمدخولها كعلم الجنس فى الدلالة على ذلك الا أنه بقرينتها والعلم بجوهره كامر وتسمى لام الحقيقة والطبيعة والماهية وهى الداخلة على المعرفات كالانسان حيوان ناطق والكليات كالانسان نوع وبقى من أقسام أل ما أشير بها لبعض مبهم واحدا أو أكثر كادخل السوق حيث لا عهد وأخاف أن يأكله الذئب وتركها الشارح لانها كلام الجنس فى وضعها للحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد وانما حملت على ذلك البعض من المقام والقرينة كالدخول والاكل فيما ذكر لا من الوضع فهى داخلة فى لام الجنس عند النحاة وأما البيانيون فيجعلونها للعهد الذهنى لعهدية الحقيقة التى لذلك البعض فى الذهن وان كان هو مبهما ومدخول هذه وان كان معرفة بالنظر لوضعه للحقيقة فتجرى عليه أحكام المعارف كمجيئه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة الا أنه فى المعنى كالنكرة نظر القرينة ذلك البعض المبهم ولذا نعت بالجملة فى قوله

ولقد أمر على اللئيم يسبنى * فمضيت ثمة قلت لا يعنينى

عرفت قل فيه النمط)

(ش) اختلف النحويون فى حرف التعريف فى الرجل ونحوه فقال الخليل المعرف هو أل وقال سيبويه هو اللام وحدها فالهمزة عند الخليل همزة قطع وعند سيبويه همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن والالف واللام المعرفة تكون للعهد كقولك لقيت رجلا فاكرمت الرجل وقوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ولاستغراق الجنس نحو ان الانسان لفى خسر وعلامتها أن يصلح موضعها كل ولتعريف الحقيقة نحو الرجل خير من المرأة

وليس نكرة حقيقة لان النكرة ماوضع لبعض مبهم أو للحقيقة فى ضمنه وهذه للحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد أصلا كما علمت فالمجرد وذو اللام بالنظر للقرينة سواء فى الابهام و بالنظر لانفسهما مختلفان وكذا اسم الجنس مع علمه المستعمل فى فرد كاقيت أسامة كما أفاده السعد فى شرح التلخيص والحاصل ان أل عند النحاة ثلاثة أقسام واحد للجنس واثنان للفرد وعند البيانيين أربعة لكنها ترجع الى خمسة أو ستة لان العهدية ثلاثة أقسام ورجح السيد الصفوى انها قسمان فقط لانها اما لحصة معهودة خارجا بأقسامها الثلاثة أو للجنس من حيث هو فان قصد ذلك فلام الحقيقة أو من حيث وجوده فى بعض مبهم مع قرينة ذلك فلام العهد الذهنى أوفى جميع الافراد فلام الاستغراق ومع عدم قرينة البعضية تحمل على الكلية وان لم توجد قرينتها كالاستثناء لكن لابد من قرينة على ارادة الفرد دون الحقيقة وعلى هذا فلام الاستغراق هى لام الحقيقة حملت عليه بالقرينة كالتى للعهد الذهنى وهو ماصرح به السعد أما على الاول فوضعها للافراد لا الحقيقة وأما العهدية خارجا فللفرد عليهما وبقى قول ثالث وهى انها للحقيقة من حيث هى مطلقا ثم يتشعب منها العهد وغيره هذا خلاصة المقام فتأمله (**قوله أى هذه الحقيقة خير الخ**) التفاضل بينهما من حيث تغايرهما بالذكورة والانوثة وان اتحدا فى الانسانية ولكون الحكم على الحقيقة لا ينافى تخلف الخيرية فى بعض الافراد لخصوصيات عرضت له (**قوله وقد تزاد**) أى لفظة أل المتقدمة فى قوله أل حرف تعريف فالجملة عطف على الخبر فكأنه قال قسمان حرف تعريف وزائدة والمحكوم عليه بذلك هو لفظ أل من حيث هو لا بقيد كونه حرف تعريف فلا استخدام فى مرجع الضمير وأنث الفعل هنا باعتبار انها كلمة وذكره فى قوله الآتى دخلا باعتبار انها حرف أولفظ اشارة الى جواز الامرين (**قوله لازما**) صفة لمصدر محذوف أى زيدا لازما ولاضطرار عطف عليه أى وزيدا لاضطرار (**قوله كاللات**) هذا اسم صنم والثانى موصول جمع التى وفيهما جناس تام لاتفاقهما لفظا لا معنى (**قوله ياقيس**) منادى مضموم والسرى بفتح فكسر أى الشريف نعته فيجوز رفعه تبعا للفظه ونصبه مراعاة لمحله كما سيأتى فى النداء (**قوله تأتى زائدة**) أى غير معرفة بدليل المقابلة لدخولها على معرف بغيرها كالعلم والموصول أو على واجب التنكير كالحال والتمييز لا صالحة للسقوط لانها قد تكون جزء علم كاليسع (**قوله لازمة**) هى ماقارنت وضع الكلمة وغير اللازمة ماعرضت بعده (**قوله باللات**) مثله كل علم قارنت أل وضعه للعلمية مرتجلا كان كالسموأل اسم شاعر يهودى أومنقولا كاللات فان أصله بشد التاء وصف من لت يلت وكان رجلا يلت السويق بالطائف فلما مات اتخذوه صنما وسموه به فخففت تاؤه وكالعزى تأنيث الاعز نقلت لصنم أوشجرة تعبدها غطفان وكاليسع بناء على انه عربى منقول من مضارع وسع وقولهم لاعربى من الانبياء الا شعيب وهود وصالح ومحمد معناه لاعربى مصروفا أواتفاقا الا هؤلاء وقيل هو أعجمى قارنت أل ارتجاله (**قوله وهو ظرف زمان**) أى للزمن الحاضر وقد يستعمل فى غيره مجازا واعلم أن الجمهور على انه علم جنس للزمان مبنى لقولهم من الآن بالفتح ثم اختلفوا فى سبب بنائه فقيل تضمنه معنى أل الحضورية مع زيادة التى فيه كما بنى الامس على الكسر فى قوله * وانى وقفت اليوم والامس قبله * لذلك عند المصنف وفيه غرابة حيث ألغى اللفظ الموجود وضمن معنى غيره من جنسه وقال الزجاج تضمنه معنى الاشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل الشبه الجودى اذ لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومن غير الجمهور من جعله اسم اشارة للزمان كهناك للمكان وعليه الموضح فعلة بنائه كاسماء الاشارة ومنهم من قال غير ذلك (**قوله لتعريف الحضور**) أى للعهد الحضورى كهى فى قولك هذا الرجل أى الحاضر فهى معرفة لازائدة وفتحته حينئذ اعراب وهو ملازم النصب على الظرفية وقد يجر بمن كما روى من الآن بالجر قال فى النكت وهذا قول لا يمكن القدح فيه

أى هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة والنمط ضرب من البسط والجمع أنماط مثل سبب وأسباب والنمط أيضا الجماعة من الناس الذين أمرهم واحد كذا قاله الجوهرى (ص)

(وقد تزاد لازما كاللات * والآن والذين ثم اللات
ولاضطرار كبنات الاوبر * كذا وطبت النفس ياقيس السرى)

(ش) ذكر المصنف فى هذين البيتين ان الالف واللام تأتى زائدة وهى فى زيادتها على قسمين لازمة وغير لازمة ثم مثل للزائدة اللازمة باللات وهو اسم صنم كان بمكة وبالآن وهو ظرف زمان مبنى على الفتح واختلف فى الالف واللام الداخلة عليه فذهب قوم الى أنها لتعريف الحضور كما فى قولك مررت بهذا الرجل لان قولك الآن بمعنى هذا الوقت وعلى هذا لا تكون زائدة وذهب قوم منهم المصنف الى أنها زائدة وهو مبنى لتضمنه معنى الحرف وهو لام الحضور ومثل أيضا بالذين واللات والمراد بهما مادخل عليه أل من الموصولات وهو مبنى على أن تعريف الموصول بالصلة فتكون الالف واللام زائدة وهو مذهب قوم واختاره المصنف وذهب قوم الى أن تعريف الموصول بأل ان كانت فيه نحو الذى وان لم تكن فيه

فبنيتها نحو من وما الا يا فانها تتعرف بالاضافة فعلى هذا المذهب لا تكون الالف واللام زائدة وأما حذفها فى قراءة من قرأ صراط لذين أنعمت عليهم فلا يدل على انها زائدة اذ يحتمل أن تكون حذفت شذوذا وان كانت معرفة كما حذفت من قولهم سلام عليكم من غير تنوين يريدون السلام عليكم وأما الزائدة غير اللازمة فهى الداخلة اضطرارا على العلم كقولهم فى بنات أوبر علم لضرب من الكمأة بنات الاوبر ومنه قوله

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا * ولقد نهيتك عن بنات الاوبر

والاصل بنات أوبر فزيدت الالف واللام وزعم المبرد أن بنات أوبر ليس بعلم فالالف واللام عنده غير زائدة ومنه الداخلة اضطرارا على التمييز كقوله

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو

والاصل وطبت نفسا فزاد الالف واللام وهذا بناء على ان التمييز لا يكون الا نكرة وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى جواز كونه معرفة فالالف واللام عندهم غير زائدة والى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله كبنات الاوبر وقوله وطبت النفس الخ (ص)

(وبعض الاعلام عليه دخلا * للمح ما قد كان عنه نقلا
كالفضل والحرث والنعمان * فذكر ذا وحذفه سيان)

(ش) ذكر المصنف فيما تقدم أن الالف واللام تكون معرفة وتكون زائدة وتقدم الكلام عليهما ثم ذكر فى هذين البيتين أنها تكون للمح الصفة والمراد بها الداخلة على ما سمى به من الاعلام المنقولة مما يصلح دخول أل عليه كقولك رأيت فى حسن الحسن وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة كقولك فى حارث الحرث وقد تدخل على المنقول من مصدر كقولك فى فضل الفضل وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر كقولك فى نعمان النعمان وهو فى الاصل من أسماء الدم فيجوز دخول أل فى هذه الثلاثة نظرا الى الاصل وحذفها نظرا الى الحال وأشار بقوله * للمح ما قد كان عنه نقلا * الى أن فائدة دخول الالف واللام الدلالة على الالتفات الى ما نقلت عنه من صفة أو ما فى معناها وحاصله أنك اذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه انه انما سمى به تفاؤلا بمعناه أتيت بالالف واللام للدلالة

وهو الراجح عندى والقول ببنائه لا توجد له علة صحيحة اه (قوله فبنيتها) شامل لأل الموصولة فتعريفها بنية أل ولا مانع منه اه صبان (قوله وأما حذفها الخ) وارد على جعلها فى الموصول معرفة أى لو كانت معرفة لذكر الموصول بعد حذفها مع انه باق على تعريفه اذ لم يختلف معناه ويحتمل أنه ايراد على لزومها فى الموصول أى لو كانت لازمة لما حذفت فى ذلك وحاصل الجواب عنهما أنه شاذ فلا عبرة به لكن يعين الاول قول الشارح فلا يدل على انها زائدة وقوله وان كانت معرفة وفى التسهيل ان حذفها من الذين واللاتى لغة لا شاذ وكذا الذى والتى كما مر فالاحسن أن يقال انها لازمة فى اللغة الفصحى عند أكثر العرب (قوله بنات الاوبر) هذا بيان للفظ الواقع فى الشعر لانه يقال نثرا لان الكلام فى الضرورة (قوله ولقد جنيتك) أى جنيت لك على الحذف والايصال ليوازن نهيتك والاكمؤ بهمز آخره جمع كمء كأفلس وفلس والكمء واحد الكمأة لانها اسم جنس جمعى له على خلاف الغالب من كون التاء فى المفرد وهى نبت فى البادية له ثمر يجنى والعساقل جمع عسقول كعصفور نوع منها وهى الكبار البيض التى يقال لها شحمة الارض وأصله عساقيل كعصافير حذفت ياؤه للضرورة وبنات الاوبر كمأة صغيرة متزغبة على لون التراب رديئة الطعم وهى أول الكمأة وقيل مثلها وليست منها لتصريح بزيادة (قوله ليس بعلم) أى بل جمع ابن أوبر كبنات آوى وبنات عرس جمع ابن آوى وابن عرس وانما جمع على بنات تفرقة بين العاقل وغيره (قوله غير زائدة) أى بل معرفة لانه نكرة حينئذ وعليه فمنعه من الصرف اذا جرد من أل للوزن والوصفية الاصلية كادهم وأسود لان أصل أوبر بمعنى كثير الوبر وعلى الاول للوزن والعلمية لان جزء العلم فى حكمه (قوله على التمييز) وكذا الداخلة شذوذا على الحال كادخلوا الاول فالاول فان السابق حال واللاحق عطف عليه زيدت فيهما أل شذوذا لوجوب تنكير الحال والاصل ادخلوا أول فأول وأتى بالفاء لتدل على الترتيب أى ادخلوا مرتبين (قوله وجوهنا) أى ذواتنا أو أكابرنا وضمن طبت معنى تسليت فعداه بعن أو هى متعلقة بصددت (قوله طبت نفسا) قيل لا يتعين ذلك لجواز ان تكون النفس مفعول صددت وحذف تمييز طبت أو لا تمييز له (قوله وبعض الاعلام عليه دخلا) فيه ايماء الى انه سماعى فلا تدخل على غير ما ورد كمحمد وصالح ومعروف (قوله للمح) أى ملاحظة ما أى المعنى الذى قد كان نقل هو أى ذلك البعض عنه أى عن ما فالصلة جرت على غير ما هى له (قوله كالفضل) قدمه لدلالته على الوصف أى الحدث بالمطابقة لكونه مصدرا والحرث مشتق يدل عليه بالتضمن وأخر النعمان لان دلالته على وصف الحمرة التزامية لكونه فى الاصل اسما للدم أو انه رتبها على الترقى بزيادة الحروف وكون أل فى النعمان عارضة للمح ينافى تمثيله به فى التسهيل لما قارنت أل وضعه الا أن يقال يحتمل ان العرب سموا بالنعمان فتلزمه أل وبنعمان فتدخله للمح قال الشمنى ومن الاول النعمان بن المنذر ملك العرب لانه لم يسمع بغير أل (قوله المنقولة مما يصلح الخ) خرج المرتجلة كسعاد والمنقولة مما لا يصلح لها كيزيد ويشكر فلا تدخلها أل وأما قوله

على ذلك كقولك الحرث نظرا الى أنه انما يسمى به للتفاؤل وهو انه يعيش ويحرث وكذا كل ما دل على معنى وهو مما يوصف به في الجلة كفضل ونحوه وان لم تنظر الى هذا ونظرت الى كونه علما لم تدخل عليه الالف واللام بل تقول فضل وحارث ونعمان فدخول الالف واللام أفاد معنى لا يستفاد بدونهما فليستا بزائدتين خلافا لمن زعم ذلك وكذلك

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * فضرورة سهلها ما شا كلة لوليد والتقييد بالنقل وبما يصلح لهما ليس للاحتراز من غيره لان الباب سماعي بل لبيان مورد السماع باطراد سم (قوله في الجلة) أي في بعض الاحوال وهو ما اذا أول باسم الفاعل مثلا في الفضل وبالاجر في الدم بخلاف ما لا يوصف به أصلا ولا بالتأويل (قوله فليستا بزائدتين) أجيب بأن المراد بالزائدة ما ليست للتعريف وان لم تصلح للسقوط كما مر وكذا قول المصنف سيان أي في عدم افادة التعريف لا مطلقا (قوله بالغلبة) هي ان يكون للاسم عموم بحسب وضعه فيعرض له الخصوص في استعماله لغلبة اطلاقه على شئ بعينه ثم ان كان قد استعمل في غير ما غلب عليه كالعقبة والنجم فالغلبة تحقيقية وان لم يستعمل في غيره أصلا مع صلوحه لذلك بحسب وضعه كالاله بأل فتقديرية وأما الله فعلم بالوضع الشخصي على الصحيح فلا يصلح لغيره تعالى وضعا ولا استعمالا وأما اله بغير أل فليس علما بالغلبة ولا بالوضع بل يطلق على كل معبود بحق أو باطل على السواء اه لكن هذا ظاهر في زمن الجاهلية أما الآن فلا يبعد أنه علم بالغلبة التحقيقية اذ لا يفهم منه اذا أطلق غيره تعالى وبهذا يجمع بين القولين قال ابن هشام وكان الانسب ذكر ذلك في باب العلم فينوعه الى وضعي وغلبي ليكون ذكرا مضاف في مركزه فانه هنا استطرادي وهذا النوع قبل الغلبة يتعرف بالاضافة وأل العهدية ثم تنزل غلبته منزلة الوضع فيصير بها علما ويلغى تعريفه السابق (قوله مضاف) اسم يصير مؤخر وعلما خبرها مقدم (قوله كالعقبة) أصلها كل طريق صاعد في الجبل يشق سلوكه ثم اختص بعقبة منى التي يقال فيها جمرة العقبة قاله الشاطبي وقيل بعقبة أيلة عند مصر (قوله وحذف أل) مفعول مقدم لأوجب وقوله ذي أي التي في الغلبة كما بينه الشارح وخصها بالذكر مع ان المعرفة كذلك احترازا عن المقارنة للوضع نقلا كالنضر والنعمان أو ارتجالا كاليسع والسموأل فلا تحذف للنداء والاضافة كما قال في الكافية

وقد تقارن الاداة التسميه * فتستدام كأصول الابنيه

قال في شرحها أي لانها جزء علم كهمزة أحمد وجيم جعفر بخلافها في الغلبة كالاعشى والنابغة فانها وان كانت لازمة الا أنها لم تقارن الوضع بل أصلها طارئة لتعريف العهد ثم ألغي تعريفها بالغلبة فصارت زائدة اه ويحتمل ان قوله ذي اشارة الى الزائدة مطلقا بناء على ان المقارنة تحذف أيضا كما نقل عن الهمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل والروداني كقول خالد بن الوليد

ياعز كفرانك لاسبحانك * اني رأيت الله قد أهانك

ففائدة التنبيه على ذلك مع ان مثلها المعرفة دفع توهم ثبوتها معهما لكونها زائدة لا يلزم علمها جمع معرفين أو ان فائدته التنبيه على تعين حذفها فلا يتوصل لندائها بأي ولا بذا كالمعرفة فلا يقال يا أيها السموأل ولا ياذا الاعشى أو الحرث لان التوصل بذلك انما هو في أل الجنسية بخلاف العهدية والزائدة لكن هذه الفائدة خاصة بالنداء دون الاضافة فتدبر (قوله في الصعق) بكسر العين هو خويلد بن نفيل كان يطعم الناس بتهامة فسفت الريح التراب في جفانه أي أوعية طعامه فسبها فرمي بصاعقة فسمي الصعق وهو في الاصل اسم لكل من رمي بصاعقة (قوله عيوق) فيعول بمعنى فاعل كقيوم بمعنى قائم وهو نجم كبير قرب الثريا والدبران سمي بذلك لزعمهم ان الدبران يطلب الثريا وهو يعوقه عنها والثريا تصغير ثروى من الثروة وهي الكثرة لكثرة كواكبها فاصلها ثريوى اجتمعت الواو والياء الخ (قوله وابن مسعود) قيل الصواب

أيضا ليس حذفهما واثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف بل الحذف والاثبات ينزل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما وهو أنه اذا لمح الاصل جيء بالالف واللام وان لم يلمح لم يؤت بهما (ص)

(وقد يصير علما بالغلبه * مضاف او مصحوب أل كالعقبه *
وحذف أل ذي ان تناد أو تضف * أوجب وفي غيرهما قد تنحذف)

(ش) من أقسام الالف واللام انها تكون للغلبة نحو المدينة والكتاب فان حقهما الصدق على كل مدينة وكل كتاب لكن غلبت المدينة على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم والكتاب على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى حتى انهما اذا أطلقا لم يتبادر الى الفهم غيرهما وحكم هذه الالف واللام أنها لا تحذف الا في النداء أو الاضافة نحو ياصعق في الصعق وهذه مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وقد تحذف في غيرهما شذوذا سمع من كلامهم هذا عيوق طالعا والاصل العيوق وهو اسم نجم ويكون العلم بالغلبة أيضا مضافا كابن عمر وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم فانه غلب على العبادلة دون غيرهم من أولادهم وان كان حقه الصدق عليهم لكن غلب على هؤلاء حتى انه اذا أطلق ابن عمر لا يفهم منه غير عبد الله وكذلك ابن عباس وابن مسعود وهذه الاضافة لا تفارقه لا في نداء ولا في غيره نحو يا ابن عمر والله أعلم (ص)

ذكر ابن الزبير أو عبد الله بن عمرو بن العاص بدله لموت ابن مسعود قبل اطلاق العبادلة لانه من الطبقة الاولى من الصحابة ويرده ان الشارح لم يقل غلب اسم العبادلة على فلان وفلان بعد ان كان جمع عبد الله وانما قال غلبت هذه الاعلام وهو ابن عمر الخ على العبادلة أي على الاشخاص المسمى كل منهم بعبد الله مع ان ابن عمر مثلا يصدق بعبد الله وغيره من اخوته والعبادلة جمع عبدل بزيادة اللام كما يقال فى زيد زيدل هى زيادة شائعة فى مثله من الاسماء أو ان عبدل مأخوذ من عبد الله ومثل هذا يسمى نحتا لا اشتقاقا لانه لا يكون من كلمتين فى قياس التصريف اه اسقاطى والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ الابتداء ﴾

لما فرغ من الاحكام الافرادية شرع فى الاحكام التركيبية والتراكيب المفيدة ترجع الى جملتين فعلية ومنها جملة النداء كما مر واسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف المكتفى بمرفوعه وأما قولهم الوصف مع مرفوعه ولو ظاهرا فى قوة المفرد فمخصوص بغير هذا او بغير صلة أل فانها فى قوة جملة فعلية كما مر وقدم المصنف باب المبتدا فى سائر كتبه لانه أصل المرفوعات عند سيبويه لانه مبدوء به وقيل أصلها الفاعل لان عامله لفظى ولذا قدمه ابن الحاجب وقيل كل أصل ولما كان الابتداء يستدعى مبتدأ وهو يستدعى خبرا أو ما يسد مسده كان فى الترجمة به توفية بالمقصود مع الاختصار واشارة من أول الامر الى أنه العامل والى عدم ملازمة المبتدا للخبر فتأمل (قوله مبتدأ زيد الخ) خبر مقدم عن زيد وعاذر مبتدأ آخر سوغه قصد لفظه ولفظ خبر خبره وجواب الشرط محذوف أى ان قلت ذلك فزيد الخ (قوله وأول مبتدأ) لفظ مبتدأ خبر عن أول وسوغ الابتداء به كونه قريبا للمعرفة أعنى قوله والثانى وجملة أغنى صفة فاعل أى أغنى عن الخبر وسار اسم فاعل من سرى يسرى اذا مشى ليلا (قوله أن المبتدأ على قسمين) لم يعرفه كالمصنف اكتفاء بالمثال وأحسن مما هنا قول الكافية

المبتدا مرفوع معنى ذو خبر * أو وصف استغنى بمرفوع ظهر

لانه مع اختصاره صرح بحد نوعى المبتدا وبين بقوله مرفوع معنى ان عامله معنوى فيفيد تجرده عن العوامل اللفظية والمراد بقوله ظهر مطلق البروز فيشمل الضمير المنفصل فهو بمعنى قولهم هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها مع كونه مخبرا عنه أو وصفا مكتفيا بمرفوعه والمراد الاسم ولو تأويلا ليدخل نحو وأن تصوموا خير لكم فخرج ما اقترن بعامل لفظى من فعل أو حرف مثلا ودخل بغير الزائدة ما سيأتى فى الشرح وخرج بكونه مخبرا عنه الخ أسماء الافعال والاسماء قبل التركيب كالاعداد المسرودة فانها عارية عن العوامل لكنها ليست مبتدآت لانها ليست مخبرا عنها ولا وصفا الخ ولا يرد على حصره فى القسمين قولهم أقل رجل يقول ذلك حيث انه مبتدأ لا خبر له ولا مرفوع يكتفى به بل الجملة صفة للنكرة أغنت عن الخبر فى الافادة لأن افتقارها الى الصفة أشد من الخبر لان هذا سماعى والكلام فى القياسى على انه أجاز فى التسهيل جعل الجملة خبرا وقيل ان أقل فعل فى المعنى لا مبتدأ لانه بمعنى قل رجل يقول ذلك أى صغر وحقر فلذا لم يخبر عنه (قوله له فاعل) أى أو نائبه فالمراد مطلق المرفوع (قوله سد مسد الخبر) ليس المراد ان له خبرا محذوفا وهذا قام مقامه لأنه لا يستحق حينئذ خبرا بل انه أغنى عن أن يكون له خبر اكتفاء به لشدة شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع فى الفصيح كما فى التسهيل (قوله كل وصف) أى اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو أفعل تفضيل فانه يرفع الظاهر باطراد فى مسئلة الكحل ولا مانع حينئذ من كونه مبتدأ نحو هل أحسن فى عين زيد الكحل منه فى عين غيره فالكحل فاعل أحسن أغنى عن الخبر سواء كان الوصف ماضيا أو غيره بخلاف عمله النصب ملفوظا أو مقدرا نحو أفى الله

﴿ الابتداء ﴾

(مبتدأ زيد وعاذر خبر * ان قلت زيد عاذر من اعتذر
وأول مبتدأ والثانى * فاعل اغنى فى أسار ذان
وقس وكاستفهام النفى وقد * يجوز نحو فائز أولو الرشد)

(ش) ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين مبتدأ له خبر ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر فمثال الاول زيد عاذر من اعتذر والمراد به مالم يكن المبتدأ فيه وصفا مشتملا على ما يذكر فى القسم الثانى فزيد مبتدأ وعاذر خبره ومن اعتذر مفعول لعاذر ومثال الثانى أسار ذان فالهمزة للاستفهام وسار مبتدأ وذان فاعل سد مسد الخبر ويقاس على هذا ما كان مثله وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفى نحو أقائم الزيدان وما قائم الزيدان فان لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ وهذا مذهب البصريين الا الاخفش

شك

ورفع فاعلا ظاهرا كما مثل أو ضميرا منفصلا نحو أقائم أنتما وتم الكلام به فان لم يتم به لم يكن مبتدأ نحو أقائم أبواه زيد فزيد مبتدأ مؤخر وقائم خبره مقدم وأبواه فاعل بقائم ولا يجوز أن يكون أقائم مبتدأ لانه لا يستغنى بفاعله حينئذ اذ لا يقال أقائم أبواه فيتم الكلام وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ اذا رفع ضميرا مستترا فلا يقال فى ماز يد قائم ولا قاعد ان قاعد مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر لانه ليس بمنفصل على أن فى المسئلة خلافا ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كما مثل أو بالاسم كقولك كيف جالس العمران. وكذلك لا فرق بين أن يكون النفى بالحرف كما مثل أو بالفعل كقولك ليس قائم الزيدان فليس فعل ماض وقائم اسمه والزيدان فاعل سد مسد خبر ليس وتقول غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم مخفوض بالاضافة والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر غير لان المعنى ماقائم الزيدان فعومل غير قائم معاملة ماقائم ومنه قوله

غير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض سلم

فغير مبتدأ ولاه مخفوض بالاضافة وعداك فاعل بلاه وقد سد مسد خبر غير ومثله قوله

غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن

فغير مبتدأ ومأسوف مخفوض بالاضافة وعلى زمن جار ومجرور فى موضع رفع بمأسوف لنيابته مناب الفاعل وهو قد سد مسد خبر غير وقد سأل أبا الفتح ابن جنى ولده عن اعراب هذا البيت فارتبك فى اعرابه ومذهب البصريين الا الاخفش ان هذا الوصف لا يكون مبتدأ الا اذا اعتمد

شك وأعندك زيدان جعل شك فاعلا بمبتدا متعلق بالظرف أغنى عن خبره فهو مما يجب فيه حذف المبتدا أى أكائن فى الله شك والجلة حينئذ اسمية كما اذا جعل الظرف خبرا مقدما عما بعده فان جعل فاعلا باستقر محذوفا كانت فعلية أو بالظرف نفسه لقيامه مقام عامله كانت ظرفية كما فى المغنى وسواء كان وصفا حقيقة أو تأويلا نحو أعدل أبواك لتأوله بعادل وكالمنسوب ونحوه كما يأتى فى الخبر (قوله ورفع فاعلا) عطف على اعتمد الواقع صفة لوصف وكذا قوله وتم الكلام به فشروطه ثلاثة (قوله وأبواه فاعل بقائم) فى نسخ وأبوه بالافراد وعليها فلا يتعين ذلك كتعينه فى الاولى بل يجوز كون قائم خبرا عن أبوه والجلة خبر زيد (قوله لا يستغنى الخ) أى لافتقاره لمرجع الضمير فان علم كأن جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبواه لم يمتنع أفاده الاسقاطى وقيل يجوز مطلقا الان الاكتفاء بالمرفوع انما هو عن الخبر لا مطلقا (قوله فلا يقال فى ماز يد قائم الخ) أى بل قاعد معطوف على قائم الواقع خبرا فان قلت أقائم أخواك وأردت العطف فالقياس أم قاعدهما بابراز الضمير وحكى أم قاعدان بالضمير المستتر لان الالف حرف قال ابن هشام فقاعدان مبتدأ لعطفه بام المتصلة على المبتدا وليس له خبر ولا فاعل منفصل وجاز ذلك لتوسعهم فى الثوانى أى فهو مبتدأ اكتفى بفاعله المستتر توسعا فتقييدهم بالبارز جرى على الاصل والغالب أو أرادوا البارز ولو حكما كهذا فانه فى حكم البارز لمكان العطف والتنازع وقد يقال ان التقدير أم هما قاعدان بحذف المبتدا فالمعطوف الجلة أفاده الاسقاطى ومثل ذلك سواء يجرى فى نحو ماقائم زيد ولا قاعد بخلاف مثال الشارح فان العطف فيه ليس على وصف مكتف فتدبر (قوله كيف جالس العمران) أى ومن ضارب الزيدان ومتى ذاهب أخواك فكيف حال من الفاعل ومن مفعول الوصف ومتى ظرفه وقس (قوله وقائم اسمه الخ) مثله فى شرح التسهيل وادخال ذلك هنا لكونه مبتدأ فى الاصل وكذا يقال فى اسم ما الحجازية وخبرها لكن فيه اغناء مرفوع عن منصوب ولا نظير له وأيضا فالوصف انما يعمل لقوة شبهه بالفعل والناسخ يبعده عنه لاختصاصه بالمبتدا والخبر أفاده الاسقاطى (قوله سد مسد خبر ليس) ظاهره أنه فى محل نصب كخبرها وليس كذلك فالمراد سد عن أن يكون لها خبر لانها لا تستحق حينئذ خبرا بل فاعل اسمها نظير ماض (قوله مخفوض بالاضافة) لا يرد أنه حينئذ ليس مبتدأ لان المتضايفين كالشئ الواحد على انه وان خفض لفظا فهو فى قوة المرفوع لانه المقصود بالاسناد فكأنه قيل ماقائم كما أشار له الشارح (قوله غير لاه) من لها يلهو والمراد لازمه أى غير غافل واطرح بشد المهملة وكسر الراء أى اترك والسلم بالكسر والفتح الصلح أى بسلم عارض (قوله فى موضع رفع بمأسوف) أى والاصل غير آسف الشخص على زمن الخ أى لا يتأسف عليه ولا يرجو الحياة فيه بدليل قوله بعده

انما يرجو الحياة فتى * عاش فى أمن من الاحن

فحول الوصف الى المفعول وحذف فاعله وهو الشخص وأنيب عنه الجار والاحن بالمهملة جمع احنة كقرب بالكسر وقربة وهى الحقد والعداوة والمراد بها هنا مكايد الدهر والبيتان لابى نواس بضم النون كما ضبطه ابن هشام فى شرح بانت سعاد (قوله أبا الفتح) فى نسخ بالواو فيكون هو السائل ليمتحن ولده مثلا فليحرر وقد كان ولده مثله حذقا وأدبا جيد الضبط حسن الخط واسمه غالى وكنيته أبو سعد مات سنة سبع أو ثمان وأربعمائة (قوله فارتبك) فى القاموس ربكه ألقاه فى وحل فارتبك فيه فهو استعارة تبعية للتحير (قوله

على نفي أو استفهام وذهب الاخفش والكوفيون الى عدم اشتراط ذلك فاجازوا قائم الزيدان فقائم مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر والى هذا أشار بقوله وقد* يجوز نحو فائز (٩٠) ألو الرشد* أي وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير ان يسبقه نفي أو استفهام وزعم المصنف أن سيبويه يجيز ذلك على ضعف ومما ورد منه قوله

خبير نحن عند الناس منكم * اذا الداعي المثوب قال يالا

نخبير مبتدأ ونحن فاعل سد مسد الخبر ولم يسبق خبير نفي ولا استفهام وجعل من هذا قوله

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا * مقالة لهبي اذا الطير مرت

فخبير مبتدأ وبنو لهب فاعل سد مسد الخبر (ص)

(والثان مبتدا وذا الوصف خبر * ان في سوى الافراد طبقا استقر)

(ش) الوصف مع الفاعل اما ان يتطابقا افرادا أو تثنية أو جمعا أو لا يتطابقا وهو قسمان جائز وممنوع فان تطابقا افرادا نحو أقائم زيد جاز فيه وجهان أحدهما أن يكون الوصف مبتدأ ومابعده فاعل سد مسد الخبر والثاني أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرا ويكون الوصف خبرا مقدما ومنه قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي يا ابراهيم فيجوز ان يكون أراغب مبتدأ وأنت فاعل سد مسد الخبر ويحتمل أن يكون أنت مبتدأ مؤخرا وأراغب خبرا مقدما والاول في هذه الآية اولى لان قوله المانع عن آلهتي معمول لراغب فلا يلزم في الوجه الاول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لان انت على هذا التقدير فاعل لراغب فليس باجنبي منه واما الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لان انت اجنبي من راغب على هذا التقدير لانه مبتدا فليس لراغب عمل

على نفي) أي ولو معنى كانما قائم الزيدان أو منقوضا كما قائم الا الزيدان (قوله أو استفهام) أي ولو مقدرا نحو قائم الزيدان أم قاعدان والراجح أن النفي والاستفهام انما يشترط للاكتفاء بالمرفوع وأما العمل فشرطه مطلق اعتماد ولو على الموصوف مثلا كما سيأتي في بابه (قوله وذهب الاخفش الخ) اعلم ان المذاهب ثلاثة مذهب البصريين منع الابتداء بلا اعتماد كما هو صريح الشارح والتوضيح وغيرهما الا جوازه بقبح كما قيل ومذهب الكوفيين والاخفش جوازه بلا قبح ومذهب المصنف جوازه بقبح كما صرح به في التسهيل وذكره الشارح بقوله وزعم المصنف الخ فكان الاولى حمل المتن عليه بجعل قد كناية عن القبح والمسوغ للابتداء حينئذ عمله في المرفوع ولا يرد ان شرط العمل عند المصنف الاعتماد لانه معتمد على المسند اليه وهو كاف في العمل لان اعتماده أعم من اعتماد الابتداء كما مر وأما الاخفش والكوفيون فلا يشترطون للعمل اعتمادا أصلا كما في التصريح (قوله المثوب) أي المرجع صوته والمكرر له ليستغيث من ثاب الرجل يثوب ثوبا وثوبانا رجع بعد ذهابه والمثابة موضع الرجوع مرة بعد اخرى ومنه قوله تعالى مثابة للناس وقوله يالا أصله يا لفلان فوقف على اللام (قوله فخير مبتدأ الخ) ولا يجوز كونه خبرا مقدما عن نحن لئلا يفصل بين أفعل ومن باجنبي وهو المبتدأ فهو شاذ من حيث اكتفاؤه بالمرفوع بلا اعتماد ولرفع الضمير المنفصل بافعل التفضيل في غير مسئلة الكحل الا أن يؤول بان خير خبر عن نحن محذوفة والمذكورة تأكيد للضمير في خير فلا شاهد فيه (قوله بنو لهب) بكسر اللام قبيلة من الازد عالمون بزجر الطير وعيافته بالفاء وهي أن يعتبر الطير باسمائه ومساقطه وأنوائه فيتسعد أو يتشاءم (قوله فخبير مبتدأ) أي لانه مفرد لا يخبر به عن الجمع وهو بنو ورده البصريون بان فعيلا بمعنى فاعل يستوي فيه الواحد وغيره كالمصدر فانه يوازنه كصهيل ونهيق نحو والملائكة بعد ذلك ظهير وقوله * هن صديق للذي لم يشب * (قوله طبقا) اسم بمعنى المطابق كالشبه بمعنى المشابه حال من فاعل استقر العائد لذا أو مصدر بمعنى المطابقة تمييز محول عن الفاعل أي ان استقرت مطابقته في سوى الخ فقدم التمييز على عامله المتصرف كقوله

أنفسا تطيب بنيل المنى * وداعي المنون ينادي جهارا

كما في المعرب ومقتضاه ان استقر المذكور هو العامل وليس كذلك بل هو مفسر للمحذوف بعد ان فتدبر ولولا كتابته بالالف لامكن جعله على حد وان أحد من المشركين استجارك (قوله وهو قسمان) أي غير المطابق قسمان (قوله فان تطابقا افرادا الخ) هذا مفهوم المتن ومثله في جواز الأمرين كما في الهمع والنكت كون الوصف يستوي فيه المفرد والمثنى والمجموع كجنب وجريح نحو أجنب زيد أو الزيدان أو الزيدون أو جمع تكسير مع مثنى أو مجموع لا مع مفرد لما يأتي نحو أقيام الزيدان أو الزيدون فالجملة ست صور لكن في التصريح عن الشاطبي ان جمع التكسير كالتصحيح في امتناع الفاعلية (قوله وجهان) أرجحهما الفاعلية لان الاصل عدم التقديم والتأخير الا لمانع من أحدهما فتمتنع الخبرية في نحو أراغب الخ لما في الشرح وفي نحو أحاضر القاضي امرأة لئلا يخبر بمذكر عن مؤنث وفصل الفاعل من الوصف مجوز لعدم تأنيثه كالفعل وتمتنع الفاعلية في نحو أفي داره زيد لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وفيه انه اذا جعل زيد فاعلا بالوصف المحذوف أي أكائن زيد في داره كان مقدم الرتبة عن المجرور كما لا يخفى الا أن يجعل فاعلا بالظرف نفسه فتدبر (قوله ويحتمل الخ) أي بقطع النظر عن المانع الآتي وقوله أولى أي واجب (قوله فيلزم فيه الفصل) أي ان لم يقدر للجار متعلق بعد أنت أي أراغب أنت راغب عن آلهتي فيجوز حينئذ

فيه لانه خبر والخبر لا يعمل في المبتدا على الصحيح وان تطابقا تثنية نحو أقائمان الزيدان أو جمعا نحو أقائمون الزيدون فما بعد الوصف مبتدأ
والوصف خبر مقدم وهذا معنى قول المصنف والثان مبتدأ الى آخر البيت أي والثاني وهو ما بعد الوصف مبتدا والوصف خبر عنه مقدم عليه
ان تطابقا في غير الافراد وهو التثنية والجمع هذا على المشهور من لغة العرب ويجوز على لغة أكلوني البراغيث أن يكون الوصف مبتدأ وما
بعده فاعل أغنى عن الخبر وان لم يتطابقا وهو قسمان ممتنع وجائز كما تقدم فمثال المتنع أقائمان زيد وأقائمون زيد
فهذا التركيب غير صحيح ومثال الجائز أقائم الزيدان وأقائم الزيدون وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر (ص)

(ورفعوا مبتدا بالابتدا * كذاك رفع خبر بالمبتدا)

(ش) مذهب سيبويه وجمهور البصريين ان المبتدأ مرفوع بالابتداء وان الخبر مرفوع بالمبتدا والعامل في المبتدا معنوي وهو كون الاسم مجردا من العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها واحترز بغير الزائدة عن مثل بحسبك درهم فحسبك مبتدأ وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ولم يتجرد عن الزائدة فان الباء الداخلة عليه زائدة واحترز بشبهها من مثل رب رجل قائم فرجل مبتدأ وقائم خبره ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه نحو رب رجل قائم وامرأة والعامل في الخبر لفظي وهو المبتدأ وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله وذهب قوم الى
ان العامل في المبتدا والخبر الابتداء فالعامل فيهما معنوي وقيل المبتدأ مرفوع

المانع (قوله على المشهور) أي من وجوب تجريد الوصف كالفعل من علامة التثنية والجمع (قوله وان لم يتطابقا الخ) جواب الشرط محذوف لعلمه من السياق أي فحكمه مختلف وقوله وهو قسمان بالواو تفصيل له (قوله وما بعده فاعل) وتمتنع الخبرية لئلا يخبر بالمفرد عن غيره والحاصل ان الصور ٢ خمسة عشر ٢ ترجع الى أربعة أحكام امتناع الخبرية في الوصف المفرد مع المثنى والمجموع لما ذكر وامتناع الفاعلية في تطابقهما تثنية وجمع تصحيح نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون الا على لغة أكلوني البراغيث وامتناع الامرين في عكس هذه الاربعة نحو أقائمان زيد وأقائمون زيد وأقائمان الزيدون وأقائمون الزيدان فهو تركيب فاسد وكذا نحو أقيام زيد وجواز الامرين في الصور الست المتقدمة الا المانع كما مر فتأمل والله أعلم (قوله ورفعوا) أي جمهور البصريين أي حكموا بذلك (قوله بالمبتدا) خبر عن رفع وكذلك حال من المستكن في الخبر أو هو خبر وبالمبتدأ متعلق برفع أي رفع الخبر بالمبتدا كائن كذلك في النسبة لمن ذكر ولا يرد انه عين المبتدا في المعنى فيلزم كونه رافعا لنفسه لان الرفع من عوارض الالفاظ ولفظهما مختلف بل ومفهومهما أيضا لان مفهوم المبتدا مجرد الذات والخبر هي مع حكمها وان اتحدا ماصدقا (قوله والعامل في المبتدا) الاولى تفريعه بالفاء كما في نسخ (قوله وهو كون الاسم) هذا معنى الابتداء اصطلاحا وقيل هو كون الاسم أولا ليخبر عنه بثان ولو في الرتبة وأما لغة فهو الافتتاح فمن فسره بالاهتمام بالشيء وجعله أولا لثان أراد لازم المعنى معه لان الاهتمام لازم للغوي والاصطلاحي (قوله بحسبك درهم) مثله ناهيك بزيد فالباء زائدة في المبتدا على احتمال أي زيد ناهيك عن طلب غيره لكفايته (قوله فحسبك مبتدأ) أي ودرهم خبر وكذا كل نكرة وليتها واختار الكافيجي عكسه لان القصد الاخبار عن الدرهم بأنه كاف لا عن الكافي بأنه درهم اهـ وكون القصد هذا دائما ممنوع بل لكل مقام مقال فلا ينبغي اطلاق أحدهما ثم ينظر ما المسوغ للابتداء بدرهم لا يقال تقديم الخبر لان هذا ليس منه كما سيبين ولا قصد الحقيقة لأن الكفاية لا تتعلق بها الا أن يقدر له وصف أي درهم واحد فتأمل فان وليها معرفة كبحسبك زيد كانت هي الخبر عند المصنف لأنها بمعنى كافيك اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا في باب الاستفهام وأفعل التفضيل كمن أبوك وخير منك زيد والا في النسخ نحو فان حسبك الله وجعلها ابن هشام مبتدأ مطلقا لأن الباء لا تزاد في الخبر واكتفى في الاخبار بالمعرفة عن النكرة بتخصيصها واعلم ان حسب ان استعمل بحرف الجر الاصلي كان مفتوح السين كهذا بحسب هذا أي بقدره والا كان ساكنها كما هنا أفاده بعضهم (قوله فرجل مبتدأ) هو كحسب رفعه مقدر لحركة الجار الزائد أو شبهه ولا ضرر في اجتماع اعرابين لفظي وتقديري لاختلاف جهتهما وقيل مرفوع محلا ولا يختص المحلي بالمبنيات (قوله وذهب قوم الخ) أي لان الابتداء يستلزمهما معا فعمل فيهما كالفعل في الفاعل والمفعول ويرده انه لم يوجد في العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع فكيف بالمعنوي الضعيف ولا يرد المبتدأ في نحو القائم أبوه ضاحك لان رفعه الفاعل بجهة شبهه الفعل لا بكونه مبتدأ فلم تتحد

٢ (قوله خمسة عشر) أي من ضرب ثلاثة الوصف المفرد وغيره في أربعة المرفوع المفرد والمثنى والجمع الصحيح والمكسر يحصل اثنا عشر ويزاد عليها كون الوصف يستوي فيه المذكر والمؤنث في صور المرفوع المفرد والمثنى والجمع هذا وفي الحقيقة الصور عشرون من ضرب خمسة الوصف المفرد والمثنى والجمع صحيحا ومكسرا وكونه يستوي فيه الواحد وغيره في أربعة المرفوع ولا يخفى عليك حكمها اهـ منه

بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدا وقيل ترافعا ومعناه أن الخبر رفع المبتدأ وان المبتدأ رفع الخبر وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه وهو الاول وهذا الخلاف لاطائل تحته (ص)

(والخبر الجزء المتم الفائده كالله بر والأيادى شاهده)

(ش) عرف المصنف الخبر بأنه الجزء المكمل للفائدة ويرد عليه الفاعل نحو قام زيد فانه يصدق على زيد انه الجزء المتم الفائدة وقيل فى تعريفه انه الجزء المنتظم منه مع المبتدا جملة ولا يرد الفاعل على هذا التعريف لانه لا ينتظم منه مع المبتدا جملة بل ينتظم منه مع الفعل جملة وخلاصة هذا أنه عرف الخبر بما يوجد فيه وفى غيره والتعريف ينبغى أن يكون مختصا بالمعرف دون غيره (ص)

ومفردا يأتى ويأتى جمله حاوية معنى الذى سيقت له
وان تكن اياه معنى اكتفى بها كنطقى الله حسبى وكفى

(ش) ينقسم الخبر الى مفرد وجملة وسيأتى الكلام على المفرد فأما الجملة فاما ان تكون هى المبتدأ فى المعنى أولا فان لم تكن هى المبتدأ فى المعنى فلابد فيها من رابط يربطها بالمبتدا وهذا معنى قوله حاوية معنى الذى سيقت له والرابط اما ضمير يرجع الى المبتدا نحو زيد قام أبوه وقد يكون الضمير مقدرا نحو السمن منوان بدرهم التقدير

جهتهما وأما المبتدأ المتعدد الخبر نحو هذا حلو حامض فمجموعهما الخبر لكن ظهر الرفع فى أجزائه لتعذره فيه ونحو كاتب شاعر مؤول بالمفرد أى متصف بذلك فتدبر (قوله بالابتداء والمبتدا) أى لضعف الابتداء فيقوى بالمبتدا فالعامل مجموعهما لا كل منهما مستقلا حتى يكون فيه اجتماع عاملين على معمول واحد (قوله ترافعا) أى لافتقار كل الى الآخر فعمل فيه كاداة الشرط مع فعله فى نحو أياما تدعوا وهو قياس مع الفارق لاختلاف جهة العمل فى هذين (قوله لاطائل تحته) فيه انه يترتب عليه صحة عطف المفردات فى نحو زيد قائم وعمرو جالس اذا قلنا العامل فى الجزأين الابتداء دون باقى الاقوال لئلا يعطف على معمولى عاملين مختلفين (قوله والخبر الخ) عرفه دون المبتدا اهتماما بمحط الفائدة وتوطئة لتقسيمه الى مفرد وغيره (قوله المتم الفائدة) أى المحصل الفائدة تامة اذا لم تحصل قبله وأما الحاصلة فى زيد يضرب أبوه مع حذف الاب فهى غير المقصودة ولا يرد قائم فى زيد أبوه قائم لانه محصل لها وضعا وتوقفها على المرجع ليس من حيث الاسناد ولا شعرى شعرى لحصولها بالتأويل أى شعرى الآن هو شعرى المعروف سابقا (قوله كالله بر) أى محسن والايادى أى النعم جمع أيد جمع يد بمعنى النعمة مجازا (قوله ويرد عليه الفاعل) أى فاعل الفعل وفاعل الوصف المكتفى به ويجاب بأنه حذف قيد كونه مع مبتدا غير الوصف المذكور للعلم به من قوله مبتدأ زيد الخ لدلالته على ان الخبر لا يكون الا مع المبتدا وان ذلك الوصف لا خبر له وأ كد ذلك بتمثيله بالله بر الخ (قوله ولا يرد الفاعل) فيه نظر لان فاعل الوصف مع مبتدئه جملة كما مر فلابد فى هذا أيضا من استثناء ذلك الوصف (قوله بما يوجد الخ) أى فهو تعريف بالاعم وقد جوزه المتقدمون لكن قد علمت سقوطه (قوله ومفردا) حال من فاعل يأتى العائد للخبر والمراد بالمفرد هنا غير الجملة وشبهها فيشمل المثنى والجمع والمركب بأقسامه والوصف مع مرفوع لم يكتف به (قوله ويأتى جملة) أى غير ندائية ولا مصدرة بلكن أو بل أو حتى بالاجماع كذا فى النكت لكن فى الشهاب على البيضاوى استشكل وقوع الاستدراك خبرا فى نحو زيد وان كثر ماله لكنه بخيل مع وروده فى كلامهم وخرجه بعضهم على انه خبر عن المبتدا مقيدا بالغاية وبعضهم قال الخبر محذوف والاستدراك منه اهـ والصحيح جواز كونها قسمية خلافا لثعلب وانشائية خلافا لابن الانبارى ولا يلزم تقدير قول قبلها كما يلزم فى النعت خلافا لابن السراج لأن القصد من الخبر الحكم لا التمييز فلا ضرر فى كونه غير معلوم بخلاف النعت لكن كونها خبرا ليس باعتبار نفس معناها لقيامه بالمنشئ لا بالمبتدا بل باعتبار تعلقها بالمبتدا فطلب الضرب فى زيد اضربه وان قام بالمتكلم الا انه متعلق بزيد فكانه قيل زيد مطلوب ضربه مثلا وبهذا صح كونها خبرا واحتمل الكلام الصدق والكذب أفاده الدماميني عن بعضهم وقال انه فى غاية الحسن (قوله حاوية الخ) أى مشتملة على اسم بمعنى المبتدا الذى سيقت خبرا له هو الرابط (قوله معنى) سيشير الشارح فى حله الى نصبه بنزع الخافض أى فى المعنى والاحسن كونه تمييزا (قوله اكتفى) أى المبتدأ بها عن الرابط (قوله وكفى) أصله وكفى به حسيبا لان الكثير جر فاعل كفى بالباء الزائدة فحذف الجار فاتصل الضمير واستتر (قوله يربطها) من بابى ضرب وقتل كما فى المصباح (قوله اما ضمير الخ) أى ولو فى جملة أخرى مرتبة بالاولى اما بشرط كزيد يقوم عمرو ان قام أو بعطف بالفاء كقوله

وانسان عينى يحسر الماء تارة * فيبدو وتارات يجم فيغرق

أو بالواو أو ثم كما قاله الرضى كزيد ماتت هند وورثها أو ثم ورثها فيكتفى فى الجملتين بضمير واحد لارتباطهما وكذا كل ما يحتاج للربط كالصلة والصفة والحال (قوله مقدرا) أى ان علم ونصب بفعل كقراءة ابن عامر

عامر في الحديد وكل وعبد الله الحسني بالرفع اى وعده او بوصف كالدرهم انامعطيك اوجر باسم فاعل كزيد أناضارب أو بحرف دال على التبعيض كمثال الشارح أو الظرفية نحو * فيوم نساء و يوم نسر * أى فيه أومسبوق بمثل المحذوف كقوله * أصبح فالذى توصى به أنت مفلح * أى به كذا فى التسهيل ولم يشترط ابن الحاجب سوى العلم به اه نكت و بقى نحو قوله تعالى فان الجنة هى المأوى أى له وزوجى المس أرنب أى المس له أومنه فهذا رابط مقدر عند البصريين وليس واحدا مما ذكر فلعله ليس مرادا لتسهيل الحصر (قوله منوان) تثنية منا كعصا مكيال أووزان و يقال منيان كما فى القاموس وهو مبتدأ ثان سوغه الوصف المقدر أى كائنان منه (قوله رفع اللباس) أى ان جعل ذلك مبتدأ ثانيا خبره خير فان جعل بدلا من لباس أو نعتاله على تجويز الفارسى كون النعت أعرف من المنعوت وخير خبر لباس فالخبر مفرد لا يحتاج لرابط وكذا على نصب لباس عطفا على لباس الاول وهما سبعيتان (قوله وأكثر ما يكون الخ) أفاد ان وضع الظاهر موضع الضمير قياسى فى التفخيم وغيره وان كان فيه أكثر قال الاخفش وان لم يكن بلفظه الاول فعنده يكفى اعادة المبتدا بمعناه فقط وجعل منه آية والذين يمسكون بالكتاب الخ فالرابط إعادة الذين يمسكون الخ بلفظ المصلحين لانه بمعناه ورد بان الذين مجرور عطفا على الذين يتقون لا مبتدأ ولئن سلم فالرابط عموم المصلحين أو محذوف أى منهم أوالخبر محذوف أى مأجورون بدليل لا نضيع الخ كما فى المغنى واشترط سيبو يه كونه بلفظه الاول وخصه بمواقع التفخيم و بنحو أما العبيد فذو عبيد وفى غير ذلك خاص بالشعر اه تصريح بزيادة (قوله ما الحاقة) ما استفهامية مبتدأ ثان سوغه العموم لانها نكرة عند الجمهور أما عند ابن كيسان فمعرفة والحاقة بعدها خبرها والجملة خبر الاول والرابط اعادة المبتدا بلفظه (قوله زيد نعم الرجل) أى لان الاصح ان أل فى فاعل نعم استغراقية فتشمل زيدا أما على كونها عهدية فالرابط اعادة المبتدا بمعناه بناء على ماقاله الاخفش ومن الربط بالعموم قوله

ألا ليت شعرى هل الى أم مالك * سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا

وقوله * فاما القتال لا قتال لديكم * فالصبر والقتال مبتدأ وجملة لا صبر ولا قتال خبر ربطت بعموم النكرة المنفية و يحتمل اعادة المبتدا بلفظه و يرد على الربط بالعموم أنه يستلزم جواز زيد مات الناس وعمرو لا رجل هنا قال سم ولا مانع منه أخذا من هذا الكلام الا ان يوجد نص بخلافه (قوله هى المبتدأ فى المعنى) لا يرد ان كل خبر كذلك كما مر لان المراد هنا كون المبتدا مفردا فى معنى الجملة كحديث وكلام كما مثله وكضمير الشان فان المراد بنطقى منطوقى وكقوله صلى الله عليه وسلم أفضل ماقلته أنا والنبيون من قبلى لا اله الا الله وقوله تعالى وآخر دعواهم أن الحمد لله ان جعلت أن صلة لا مخففة وكون الخبر فى هذا جملة انما هو فى الظاهر والا فهو مفرد لان المقصود لفظ الجملة كما أخبر عنها فى لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة نعم ذلك ظاهر فى ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد فالجملة خبر عن هو بلا رابط لانها عينه أى مفسرة له أى الحال والشأن الله أحد و يصح كون هو ضمير المسؤل عنه بناء على انها نزلت جوابا لقول المشركين صف لنا ربك فالله خبر وأحد بدل أو خبر ثان (قوله نطقى الخ) أى منطوقى وكذا قوله الآتى قولى لا اله الا الله أى مقولى (قوله والمفرد الخ) مبتدأ خبره جملة الجامد فارغ حذف رابطها أى الجامد منه وليس الجامد صفة للمفرد لئلا ينافى عود الضمير فى يشتق عليه وعوده اليه بدون صفته خطأ عند الشاطبى لقول سيبو يه انهما كالشئ الواحد لكن الاصح جوازه عند القرينة الا انه لا ضرورة اليه لان حذف الرابط كثير (قوله وان يشتق) أى يصغ من المصدر للدلالة على متصف به كما هو اصطلاح النحويين أما عند الصرفيين فهو مادل على حدث وذات وان لم تتصف به فيشمل أسماء الزمان والمكان والآلة وليست مرادة

منوان منه بدرهم أواشارة الى المبتدا كقوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير فى قراءة من رفع اللباس أو تكرار المبتدا بلفظه وأكثر ما يكون فى مواضع التفخيم كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة والقارعة ما القارعة وقد يستعمل فى غيرها كقولك زيد ما زيد أوعموم يدخل تحته المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وان كانت الجملة الواقعة خبرا هى المبتدا فى المعنى لم تحتج الى رابط وهذا معنى قوله وان تكن الى آخر البيت أى وان تكن الجملة اياه أى المبتدا فى المعنى اكتفى بها عن الرابط كقولك نطقى الله حسبى فنطقى مبتدأ والاسم الكريم مبتدأ ثان وحسبى خبر عن المبتدا الثانى والمبتدا الثانى وخبره خبر عن الاول واستغنى عن الرابط لان قولك الله حسبى هو معنى نطقى وكذلك قولى لا اله الا الله (ص) والمفرد الجامد فارغ وان * يشتق فهو ذو ضمير مستكن (ش) تقدم الكلام فى الخبر اذا كان جملة وأما المفرد فاما ان يكون جامدا أو مشتقا فان كان جامدا فذكر المصنف انه يكون فارغا من الضمير نحو زيد أخوك وذهب الكسائى والرمانى وجماعة

الى أنه يتحمل الضمير والتقدير عندهم زيد اخوك هو وأما البصريون ففصلوا بين أن يكون الجامد متضمنا معنى المشتق أولا فان تضمن معناه نحو زيد أسد أى شجاع تحمل الضمير وان لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثل وان كان مشتقا فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير نحو زيد قائم أى هو وهذا اذا لم يرفع ظاهرا وهذا الحكم انما هو للمشتق الجارى مجرى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل فأما ماليس جاريا مجرى الفعل من الاسماء المشتقات فلا يتحمل ضميرا وذلك كاسماء الآلة نحو مفتاح فانه مشتق من الفتح ولا يتحمل ضميرا فاذا قلت هذا مفتاح لم يكن فيه ضمير وكذلك ما كان على صيغة مفعل وقصد به الزمان أو المكان كمرمى فانه مشتق من الرمى ولا يتحمل الضمير فاذا قلت هذا مرمى زيد تريد مكان رميه أو زمان رميه كان الخبر مشتقا ولا ضمير فيه وانما يتحمل المشتق الجارى مجرى الفعل الضمير اذا لم يرفع ظاهرا فان رفعه لم يتحمل ضميرا وذلك نحو زيد قائم غلاماه فغلاماه مرفوع بقائم فلا يتحمل ضميرا * وحاصل ما ذكر أن الجامد يتحمل الضمير مطلقا عند الكوفيين ولا يتحمل ضميرا عند البصريين الا ان أول بمشتق وان المشتق انما يتحمل الضمير اذا لم يرفع ظاهرا وكان جاريا مجرى الفعل نحو زيد منطلق أى هو فان لم يكن جاريا مجرى الفعل لم يتحمل شيأ نحو هذا مفتاح وهذا مرمى زيد

(ص) وأبرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا

(ش) اذا جرى الخبر المشتق على من هو له استتر الضمير فيه نحو زيد قائم أى هو فلو أتيت بعد المشتق بهو ونحوه وأبرزته فقلت زيد قائم هو فقد جوز سيبويه فيه وجهين أحدهما أن يكون هو توكيدا للضمير المستتر فى قائم والثانى أن يكون فاعلا بقائم هذا اذا جرى على من هو له فان جرى على غيره من هو له وهو المراد بهذا البيت وجب ابراز الضمير سواء أمن اللبس أو لم يؤمن فمثال ما أمن فيه اللبس زيد هند ضاربها هو ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير زيد عمرو ضاربه هو فيجب ابراز الضمير فى الموضعين عند البصريين وهذا معنى قوله وأبرزنه مطلقا أى سواء أمن اللبس أو لم يؤمن وأما الكوفيون فقالوا ان أمن اللبس جاز الامران كالمثال الاول وهو زيد هند ضاربها هو فان شئت أتيت بهو وان شئت لم تأت وان خيف اللبس وجب الابراز كالمثال الثانى فانك لو لم تأت بالضمير فقلت زيد عمرو ضاربه لاحتمل أن يكون فاعل الضرب زيدا وأن يكون عمرا فلما أتيت بالضمير فقلت زيد عمرو ضاربه هو تعين أن يكون زيد هو الفاعل واختار المصنف فى هذا الكتاب مذهب البصريين ولهذا قال وأبرزنه مطلقا يعنى سواء خيف اللبس أو لم يخف واختار فى غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين وقد ورد السماع بمذهبهم فمن ذلك قوله

هنا (قوله الى انه يتحمل) أى وان لم يؤول بالمشتق فهذا هو محل الخلاف بينهم و بين البصريين أما المؤول فيتحمله اتفاقا كما هو مفاد الشارح وليس فى كلامه ما يدل على جريان الخلاف فى المؤول أيضا كما لا يخفى (قوله أسد) أو تميمى أو ذو مال أو رجيل فكل هذه تتحمل الضمير وترفع الظاهر كالمشتقات لتأولها بالمنسوب الى كذا و بصاحب وصغير (قوله فان رفعه الخ) المراد بالظاهر ما يشمل الضمير البارز منفصلا كان كزيد قائم أنت اليه أو متصلا مجرورا كالكافر مغضوب عليه فالضمير المجرور نائب الفاعل فى محل رفع والوصف فارغ اذ ليس له الا مرفوع واحد (قوله وأبرزنه) أى ضمير الخبر المشتق مطلقا أى أمن اللبس أولا أى وابرز الضمير مطلقا ان تلا الخبر المشتق ما أى مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدا ولا يخفى ما فى ذلك من التعسف وتشتيت الضمائر وأكمل منه قول الكافية

وان تلا غير الذى تعلقا * به فابرز الضمير مطلقا *

فى المذهب الكوفى شرط ذاك أن * لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن

ومثل الخبر فى ذلك الحال والنعت والصلة ولا يختص ذلك بالمشتق منها كما هو ظاهر المتن والشارح بل مثله الفعل والظرف اذا جريا على غير صاحبهما كزيد عمرو ضربه هو أو فى داره هو فيجب فيهما الابراز مطلقا عند البصريين و بشرط اللبس عند الكوفيين لوجود المحذور فى الجميع كما فى الهمع وقال بعضهم محل الخلاف انما هو الوصف أما الفعل فلا يجب فيه الابراز عند الامن اتفاقا ولعل سره أصالته فى العمل وتحمل الضمير (قوله فقد جوز سيبويه الخ) مقتضى الوجه الثانى أن المستتر يمكن ابرازه والنطق به و يلزمه أن يجوز زيد قام هو على الفاعلية والا فما الفرق وغير سيبويه يوجب الوجه الاول لما مر أن المستتر واجبا كان أو جائزا لا يتيسر النطق به وانما يستعيرون له لفظ المنفصل تقريبا وتدريبا فالوصف الجارى على صاحبه كالفعل فى امتناع بروز ضميره وان سمى مستترا جوازا لانه يخلفه الظاهر فتدبر (قوله وجب ابراز الضمير) و يخلفه الظاهر كزيد عمرو ضاربه زيد كما قاله أبو حيان (قوله ضاربها) خبر هند وهو قائم بغيرها وهو زيد لانه هو الضارب ولا لبس فيه لتذكيره فيعلم أنه لزيد ومثله هند زيد ضاربته (قوله أتيت بهو) أى على انه فاعل نظرا لجريانه على غير صاحبه فيمنع استتاره أو تأكيد نظرا للامن التباسه المجوز استتاره وأما عند الخوف ففاعل لا غير والبصريون يجعلونه فاعلا مطلقا فيقال فى التثنية على الفاعلية الهندان الزيدان ضاربتهما

هما

هما وعلى التأكيد ضار بتاهماهما وكذافى الجمع قال الدماميني والمسموع من العرب افراد الوصف فى مثل ذلك الاعلى لغة أكلونى البراغيث أى فيؤيد مذهب البصريين (قوله ذرى المجد) جمع ذروة بتثليث المعجمة وهى أعلى الشئ ويكتب بالالف عند البصريين لانقلابها عن واو وبالياء عند الكوفيين لضم أوله كما فى الصبان وهو مبتدأ ثان خبره بانوها جمع بان من بنى يبنى وفيه ضمير مستتر عائد لقومى لجريانه عليه وأما الواو فحرف جمع ولم يبرز مع جريانه على غير مبتدئه وهو الذرى للعلم بانها مبنية لابانية ولدلالة الواو على اسناده لقومى والاقيل بانيتها ولو أبرز قال على الفصحى بانيها هم وعلى غيرها بانوها هم وتكلف البصريون باحتمال كون ذرى معمولا لوصف محذوف خبر عن قومى يفسره المذكور فلا شاهد فيه أى قومى بانون ذرى المجد بانوها ويراد من الوصف الدوام لا المضى بقرينة المدح فيعمل ويفسر العامل (قوله بانوها هم) الاصح بانيها كما علمت لكن قصده تفسير الضمير المستتر وهو هم لاغير (قوله بظرف) أى مكانى أو زمانى مفيد كما يعلم من البيت بعده لا خصوص المكانى وانما يخبر به وبالمجرور اذا كانا تامين بان يفهم منهما معنى متعلقهما المحذوف لكونه عاما أو خاصا بقرينته كما مر فى الصلة عن الدماميني ومثاله هذا على قياس ما مر أن تقول بل زيد اليوم وعمرو أمس فى جواب زيد قائم أمس وعمرو اليوم وفى المغنى ان من الحذف الخاص لقرينة قوله تعالى الحر بالحر أى مقتول أو يقتل لان تقدير العام فيه غير مفيد ولا حاجة لتكلف حذف المضاف من المبتدا والخبر أى قتل الحر كائن بقتله (قوله أو بحرف جر) أى مع مجروره لان الخبر مجموعهما لا الحرف وحده فاطلق الجزء على الكل وما قيل انه أراد بالحرف المجرور مجازا لعلاقة المجاورة أخذا من قول الرضى محل العامل للمجرور وحده لان الحرف لتوصيل معانى الافعال وشبهها الى الاسماء لا يصح لان مراد الرضى المحل الذى يقتضيه المتعلق بدليل تعليله لا محل الخبرية فالحاصل ان محل العامل فى الظرف اللغو للمجرور فقط ولا محل للمجموع وهو نصب وقد يكون رفعا كمر بزيد مجهولا فزيد وحده نائب الفاعل ولا يكون جرا وكذا فى المستقر من حيث تعلقه بعامله الا أن محله نصب أبدا وأما من حيث قيامه مقام عامله فالمحل للمجموع رفعا فى الخبر ونصبا فى الحال وجرا فى الصفة المجرورة ولا محل له فى الصلة كعامله (قوله متعلق بمحذوف) أى هو الخبر على الصحيح لا الظرف وحده كما هو ظاهر النظم وهو مذهب جمهور البصريين لقيامه مقام عامله ولا مجموعهما كما اختاره الرضى لكن لا بد منهما عند الجميع الا أن الاول نظر الى أن العامل أولى بالاعتبار وان كان معموله قيدا لا بد منه والثانى الى الملفوظ به وهو معمول العامل فلا بد من ملاحظته معه والثالث الى توقف الفائدة على كل وكذا الخلاف فى الحال والصفة والصلة أما عمل الرفع فى نحو أفى الله شك وتحمل الضمير فيجرى فيه القولان الاولان فقط ثم هذا الخلاف فى المتعلق العام أما الخاص فهو الخبر أو الحال مثلا اتفاقا ذكرا وحذفا (قوله واجب الحذف) أى عند الجمهور لانه كون عام يفهم بدون ذكره ويسمى الظرف حينئذ مستقرا لاستقرار معنى عامله فيه أى فهمه منه ولان الضمير يستقر فيه اذا قلنا بانه الخبر أما الكون الخاص فيمتنع حذفه بلا قرينة وأما معها فتارة يجوز كبزيد فى جواب بمن مررت وتارة يجب كيوم الجمعة صمت فيه على الاشتغال ويسمى الظرف فى كل ذلك لغوا لخلوه عن الضمير فمدار اللغو والمستقر على خصوص المتعلق وعمومه بقطع النظر عن ذكره وحذفه كما يقتضيه كلام المغنى وعليه اقتصر الدماميني لكن قد يقدر المتعلق خاصا كزيد على الفرس أو من العلماء أو فى البصرة أى راكب ومعدود ومقيم ولا يخرجه ذلك عن الاستقرار اذ يجوز تقدير العام لتوجيه الاعراب وخصوصه بمعرفة المقام لا يقتضى لغويته كما صرح به الدماميني فى أول شرح التسهيل وفى بسملة الشنوانى عن السيد نحوه ثم قال فلما كان العام ضابطا مطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر به وحينئذ فلا يكون الخاص

قومى ذرى المجد بانوها وقد علمت
بكنه ذلك عدنان وقحطان

التقدير بانوها هم فحذف الضمير لأمن اللبس (ص)

وأخبروا بظرف او بحرف
جر ناوين معنى كائن أو استقر

(ش) تقدم أن الخبر يكون مفردا ويكون جملة وذكر المصنف فى هذا البيت أنه يكون ظرفا أو جارا ومجرورا نحو زيد عندك وزيد فى الدار فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف وأجاز قوم منهم المصنف أن يكون ذلك المحذوف اسما أو فعلا نحو كائن أو استقر فان قدرت كائنا كان من قبيل الخبر بالمفرد وان قدرت استقر كان من قبيل الخبر بالجملة واختلف النحويون فى هذا فذهب الاخفش الى أنه من قبيل الخبر بالمفرد وان كلا منهما متعلق بمحذوف وذلك المحذوف اسم فاعل التقدير زيد

كان عندك أو مستقر عندك أو في الدار وقد نسب هذا لسيبويه وقيل انهما من قبيل الجمل وان كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل التقدير زيد استقر أو يستقر عندك أو في الدار ونسب هذا الى جمهور البصريين والى سيبويه أيضا وقيل يجوز أن يجعلا من قبيل المفرد فيكون المقدر مستقرا ونحوه وان يجعلا من قبيل الجملة فيكون المقدر استقر ونحوه وهذا ظاهر قول المصنف * ناوين معنى كائن أو استقر * وذهب أبو بكر ابن السراج الى أن كلا من الظرف والمجرور قسم برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات والحق خلاف هذا المذهب وانه متعلق بمحذوف وذلك المحذوف واجب الحذف وقد صرح به شذوذا كقوله

لك العز ان مولاك عز وان يهن
فانت لدى بحبوحة الهون كائن

وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور اذا وقعا خبرا كذلك يجب حذفه اذا وقعا صفة نحو مررت برجل عندك أو في الدار أو حالا نحو مررت بزيد عندك أو في الدار أو صلة نحو جاء الذي عندك أو في الدار لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلا التقدير جاء الذي استقر عندك أو في الدار وأما الصفة والحال فحكمهما حكم الخبر كما تقدم

(ص) ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة وان يفد فاخبرا

يجوز

(ش) ظرف المكان يقع خبرا عن الجثة نحو زيد عندك وعن المعنى نحو القتال عندك وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا أو مجرورا بفي نحو القتال يوم الجمعة أو في يوم الجمعة ولا يقع خبرا عن الجثة قال المصنف الا ان أفاد كقولهم الليلة الهلال والرطب شهري ربيع فان لم يفد لم يقع خبرا عن الجثة نحو زيد اليوم والى هذا ذهب قوم منهم المصنف وذهب

المحذوف لغوا الا اذا امتنع تقدير العام كمثال الجواب والاشتغال لا مطلقا هذا ومقتضى ذلك مع ما مر في تفسير التام أنه أعم من المستقر لانفراده في نحو الحر بالحر أما على القول بأن مدار المستقر على حذف العامل عاما كان أو خاصا واللغو على ذكره ولا يكون الا خاصا فلازم له وما اشتهر من ان المستقر هو ما وقع صفة أو صلة أو خبرا أو حالا لا يتمشى على اطلاقه الا على هذا دون الاول لان الخبر مثلا عليه قد يكون غير مستقر كما علمت فتدبر (قوله كائن عندك) هو من كان التامة بمعنى حصل أو ثبت فالظرف بالنسبة لذلك المقدر لغو ومتعلق به لا من الناقصة والا كان الظرف في موضع خبره فيقدر كائن آخر ويتسلسل أفاده السعد (قوله وقد نسب هذا لسيبويه) أيده في شرح الكافية بانه يتعين تقديره اسما بعد اما واذا الفجائية نحو أما في الدار فزيد واذا لهم مكر لان الفعل لا يليهما فحمل الباقي عليهما لكن رده ابن هشام بامكان تقدير الفعل مؤخرا (قوله وقيل يجوز الخ) اختاره في المغني (قوله في الشيرازيات) اسم كتاب أملاه بشيراز قال السيوطي لم أر ذلك فيه ولا في الحلبيات (قوله وان يهن) نائب فاعله يعود لمولاك المراد به الناصر والحليف وبحبوحة بضم الموحدتين وبمهملتين وسط الدار وغيرها والهون بضم الهاء الذل والهوان (قوله وكما يجب حذف عامل الظرف الخ) محل ذلك اذا قدر كونا عاما كما هو فرض كلام المتن فان قدر خاصا جاز ذكره في الكل كما علمت وجوز ابن جني اظهار العام أيضا تمسكا بنحو فلما رآه مستقرا عنده ورد بأنه استقرار خاص بمعنى عدم التحرك لا عام بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه (قوله ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة) أي ولا صفة لها ولا صلة ولا حالا منها الا مع الفائدة لانها كالخبر في المعنى وانما قيد بالزمان والجثة لان الغالب ان الاخبار به عن المعنى وبالمكان عن الجثة والمعنى مفيد لان كل معنى من فعل أو حركة مثلا لا بد له من زمان ومكان يخصه وكذا الجثة بالنسبة للمكان فيحصل بالاخبار فائدة بيان هذا الخاص بخلافها مع الزمان المطلق لانه يعم جميع الاجسام اذ لا بد لها من زمان تحصل فيه وذلك معلوم فلا فائدة في الاخبار به فلو كان الزمان مع المعنى أو المكان معهما عاما امتنع أيضا نحو القتال زمانا وزيد أو القتال مكانا لعدم الفائدة فالمدار على حصولها مطلقا كما هو محصل كلام الشاطبي واستحسنه سم ثم استظهر جواز الاخبار مطلقا عند من لا يشترط تجدد الفائدة فتدبر (قوله عن جثة) هي الجسم قاعدا والقامة الجسم قائما فكان الاولى عن جسم ليعمهما لكن قال في شرح الجامع الذات والجوهر والعين والجثة ألفاظ متقاربة المراد بها ما يقابل المعنى (قوله عن المعنى) أي غير الدائم كما مثله فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة اسقاطي (قوله الا ان أفاد) أي وذلك بأحد أمور ثلاثة اما بتخصيص الزمان بوصف أو اضافة مع جره بفي وكذا بعلمية على الظاهر كنحن في يوم طيب أو في شهر ربيع أو في رمضان واما بتقدير مضاف هو معنى كاليوم خمر وغدا أمر أي اليوم شرب خمر ولا يحتاج لتقدير في أمر لان المراد به القتال المترقب وهو معنى واما بشبه الذات للمعنى في تجددها وقتا فوقتا كالرطب شهري ربيع والليلة الهلال والورد أيار بفتح الهمزة وشد المثناة التحتية كما في التصريح اسم شهر رومي غير مصروف للعلمية والعجمة يوافق أوله سادس بشنس القبطي والنوع الاول يجب جره بفي فلا يجوز نحن يوم طيب والثالث

يجوز كالورد فى ايار فيكون فيه مسوغان (قوله غير هؤلاء) هم جمهور البصريين (قوله ويؤول) أى بتقدير مضاف مطلقا سواء كان المبتدأ يشبه المعنى كما مثله أولا كنحن فى يوم طيب أى وجودنا واليوم خمر أى شرب به ومذهب الناظم أن الاولين يفيدان بلا تقدير وهو الحق (قوله الليلة الهلال) بنصب الليلة ظرفا لمحذوف خبرا عن الهلال وكذا ما بعده (قوله وذهب قوم الخ) أعاد ذلك توطئة للتمثيل بنوع ثان مما يفيد وللتصريح بعدم شذوذه فكان الاخصر ذكر ذلك مع ما تقدم (قوله نمره) بفتح فكسر كساء مخطط تلبسه الأعراب والجمع نمار كما فى المصباح (قوله فما خل لنا) يتعين جعل ما تميمية لان الكلام فى المبتدا غير المنسوخ ومنه ما أحد أغير من الله (قوله ورجل من الكرام) قيل أراد به الامام النووى لانه تلميذ المصنف رضى الله تعالى عنهما (قوله يزين) بالفتح كيبيع (قوله وليقس مالم يقل) أى من بقية أنواع المسوغات وأما الكاف فى كعند زيد الخ فلادخال بقية أمثلة الانواع المذكورة فلا تكرار ثم (قوله أن يكون معرفة الخ) أى لانه محكوم عليه فلا بد من تعيينه أو تخصيصه بمسوغ لان الحكم على المجهول المطلق لا يفيد لتحير السامع فيه فينفر عن الاصغاء لحكمه المذكور بعده وانما لم يشترط ذلك فى الفاعل مع أنه محكوم عليه أيضا لتقدم حكمه وهو الفعل أبدا فيتقرر مضمونه فى الذهن أولا ويعلم أنه صفة لما بعده وان كان غير معين فلا ينفر السامع عن الاصغاء لحصول فائدة ما وبهذا التقرير يندفع ما يقال لو خصص الفاعل بحكمه المتقدم لكان قبل الحكم غير مخصص فيلزم الحكم على المجهول وحاصل الدفع أن تخصيصه ليس بنفس الحكم بل بتقدمه وتقرره أولا فيشابه الصفة فى تقدم العلم بها دون الخبر لا يقال يلزم من ذلك جواز الابتداء بالنكرة اذا تقدم خبرها مطلقا كقائم رجل ولم يقولوا به لامكان الفرق بأن تقديم الخبر خلاف الاصل فلم يكف مسوغا بمجرده بخلاف تقديم الفعل فانه لازم أبدا فتدبر واختار الرضى جعله كالمبتدا ومن لا يشترط تجدد الفائدة لا يشترط مسوغا أصلا ثم ماذكر فى المبتدا المخبر عنه أما المكتفى بمرفوعه فشرطه التنكير كما نصوا عليه ولا يحتاج لمسوغ لانه محكوم به كالفعل لا عليه ولذا كان أصل الخبر التنكير وكان حقه أن لا يتصف بتعريف ولا تنكير كالفعل لكن لما لم يمكن تجرد الاسم عنهما جردناه عما يطرأ أو يحتاج لعلامة وهو التعريف (قوله وهو ظرف الخ) ألحق فى شرح التسهيل بهما الجملة كقصدك غلامه رجل ويشترط فى الثلاثة الاختصاص بأن يكون كل من المجرور وما أضيف اليه الظرف والمسند اليه فى الجملة صالحا للابتداء كما مثل فلا يجوز عند رجل مال ولا انسان ثوب وولده ولد رجل لعدم الفائدة قال فى المغنى ومن هنا يظهر أنه لا دخل للتقديم فى التسويغ والا لجاز ذلك بل المسوغ هو الاختصاص واشترط التقديم لدفع توهم الوصفية اه وقد يقال لا يلزم من منع ذلك كونه لا دخل له لجواز كونه جزء علة هنا وان كان علة تامة فى الفاعل لاختصاص كل باب بأحكام ولما مر من الفرق فتدبر (قوله استفهام) أى سواء كان بغير الهمزة مع أم كما مثله أم بها نحو أرجل فى الدار أم امرأة خلافا لابن الحاجب فى قصره على الثانى وانما كان مسوغا لان الانكارى منه بمعنى النفى فتحصل به فائدة العموم والحقيقى سؤال عن غير معين يطلب تعيينه فى الجواب فكأن السؤال عم جميع الافراد فأشبه العموم الحقيقى فى حصول الفائدة أفاده المصرح (قوله ان توصف) أى بوصف مخصص كالمثال لا نحو رجل من الناس هنا لعدم الفائدة والوصف اما لفظى كما مثل أو تقديرى بأن يقدر فى نظم الكلام نحو وطائفة قد أهمتهم أى من غيركم بدليل ما قبله أو معنوى بأن لا يقدر فى الكلام بل يستفاد من نفس النكرة بقرينة لفظية كالتصغير فى رجيل جاء لانه فى معنى رجل صغير أو حالية كالتعجب فى ما أحسن زيدا أى شئ عظيم ثم اعتبار الوصف المخصص يقتضى صحة حيوان ناطق هنا دون انسان هنا وهو كذلك وان كان بمعناه لان الموصوف مظنة

غير هؤلاء الى المنع مطلقا فان جاء شئ من ذلك أول نحو قولهم الليلة الهلال والرطب شهرى ربيع فان التقدير طلوع الهلال الليلة ووجود الرطب شهرى ربيع هذا مذهب جمهور البصريين وذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك من غير شذوذ لكن بشرط أن يفيد كقولك نحن فى يوم طيب وفى شهر كذا والى هذا أشار بقوله وان يفد فاخبرا فان لم يفد امتنع نحو زيد يوم الجمعة (ص)

(ولا يجوز الابتدا بالنكره * مالم تفد كعند زيد نمره
وهل فتى فيكم فما خل لنا * ورجل من الكرام عندنا
ورغبة فى الخير خير وعمل * بر يزين وليقس مالم يقل)

(ش) الاصل فى المبتدا أن يكون معرفة وقد يكون نكرة لكن بشرط أن تفيد وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة أحدها أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور نحو فى الدار رجل وعند زيد نمرة فان تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز نحو قائم رجل الثانى أن يتقدم على النكرة استفهام نحو هل فتى فيكم الثالث أن يتقدم عليها نفى نحو ما خل لنا الرابع أن توصف نحو رجل من الكرام عندنا الخامس أن تكون عاملة نحو

رغبة في الخير خير السادس أن تكون مضافة نحو عمل بر يزين هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب وقد أنهاها غير المصنف الى نيف
وثلاثين موضعا أو أكثر من ذلك فذكر الستة المذكورة والسابع أن تكون شرطا نحو من يقم أقم معه

الثامن أن تكون جوابا
نحو ان يقال من عندك
فتقول رجل التقدير
رجل عندي التاسع أن
تكون عامة نحو كل يموت
العاشر أن يقصد بها التنويع
كقوله
فأقبلت زحفا على
الركبتين
فثوب لبست وثوب
أجر
فقوله ثوب مبتدأ ولبست
خبره وكذلك أجر الحادي
عشر أن تكون دعاء نحو
سلام على آل ياسين الثاني
عشر أن تكون فيها معنى
التعجب نحو ما أحسن
زيدا الثالث عشر أن
تكون خلفا عن موصوف
نحو مؤمن خير من كافر
الرابع عشر أن تكون
مصغرة نحو رجيل عندنا
لان التصغير فيه فائدة معنى
الوصف تقديره رجل حقير
عندنا الخامس عشر أن
تكون في معنى المحصور
نحو شر أهر ذاناب وشيء
جاء بك التقدير ما أهر
ذاناب الا شر وما جاء بك
الا شيء على أحد القولين
والقول الآخر أن التقدير
شر عظيم أهر ذاناب وشيء
عظيم جاء بك فيكون

داخلا في قسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفا لان الوصف أعم من أن يكون ظاهرا أو مقدرا وهو   مهرا
هنا مقدر السادس عشر ان يقع قبلها

الفائدة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال ونقل سم عن شيخه الصفوي أن اعتبار الوصف قاعدة حكمت بها العرب يظهر أثرها في بعض المواضع فأناطوا الحكم به وان لم يظهر أثره في بعض آخر طردا للباب (قوله رغبة في الخير) قيل ليس الظرف معمولا لرغبة بل وصف لها فهو مما قبله والصواب خلافه لانها مصدر رغب في الشيء أي أحبه فتتعدى بفي والمجرور في محل نصب بها قطعا (قوله مضافة) هو داخل فيما قبله لان كونها عاملة يشمل عمل الجر كخمس صلوات كتبهن الله وعمل بر يزين ومثلك لا يبخل والنصب كأمر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة ورغبة في الخير خير وأفضل منك عندنا فان المجرور في محل نصب بالمصدر والوصف والرفع كقائم الزيدان عند من جوزه كذا في الاشموني وغيره وفي الاخير نظر لان المبتدأ المكتفي بمرفوعه شرطه التنكير كما مر فليس مما نحن فيه فالاولى التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن بتنوين ضرب كما قاله الدماميني (قوله الى نيف) في نسخ الى أكثر من ذلك وهي الصواب لانه سيذكر النيف بعد ذلك (قوله التقدير رجل عندي) أي لا عندي رجل لان الجواب يسلك به مسلك السؤال من تقديم وتأخير كما في شرح التسهيل فلو قيل أعندك رجل أم امرأة كان تقدير الجواب عندي رجل موافقة له فيكون فيه مسوغان فتأمل (قوله عامة) أي بنفسها كما مثله وكأسماء الشرط والاستفهام أو بغيرها كالنكرة في سياق النفي أو الاستفهام فكل ذلك داخل تحت مسوغ العموم كما في المغني والشرح عدها أربعة ولو ذكر اسم الاستفهام كالشرط كانت خمسة وليس داخلا في هل فتى فيكم لان هذا المبتدأ في سياق الاستفهام لانه هو ثم المراد بالعموم هنا الشمولي كما هو في هذه المذكورات وأما البدلي فليس مسوغا لوجوده في كل نكرة وجعل في التسهيل قصد الحقيقة الآتي داخلا في العموم لوجودها في كل فرد والاظهر عده مسوغا مستقلا كما سيأتي عن المغني (قوله التنويع) هو المعبر عنه بالتفصيل والتقسيم (قوله زحفا) اما مصدر لاقبلت من معناه أو حال من التاء أي زاحفا وقوله لبست الذي في المغني نسيت من النسيان بدله قال وانما نسي ثوبه لاشتغال قلبه بمحبوبته وجر الآخر ليخفي أثره ولهذا زحف على الركبتين والبيت لامرئ القيس ثم ضعف الاستشهاد بأن نسيت وأجر محتملان للوصفية والخبر محذوف أي فمن أثوابي ثوب نسيت الخ وان كانا خبرين احتمل تقدير الوصف أي فثوب لي نسيت الخ اهـ (قوله دعاء) عبر عنه في المغني بكون النكرة في معنى الفعل وجعله شاملا للدعاء لشخص كمثال الشارح وعليه كويل للمطففين ولما يراد به التعجب كعجب لزيد والشارح جعل التعجب مستقلا وأراد به ما أحسن زيدا وقدمر أنه داخل في الوصف المعنوي كالتغيير الآتي فتدبر (قوله خلفا عن موصوف) يعبر أيضا عن هذا بكونها صفة لمحذوف فهما مسوغ واحد لا اثنان وأدرجه الموضح في الوصف لانه يشمل ما ذكر فيه الصفة والموصوف نحو ولعبد مؤمن خير أو الموصوف فقط نحو وطائفة قد أهمتهم أو الصفة فقط كحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم فسوداء صفة لمحذوف هو المبتدأ في الحقيقة سوغه الوصف أي امرأة سوداء الا انه حذف وأقيم الوصف مقامه اهـ وصرح في المغني بأن عده مسوغا مستقلا خلاف الصواب ويظهر ان منه قول الشاعر * ثلاث كلهن قتلت عمدا * أي أشخاص ثلاث ونحو تميمي عندي أي رجل تميمي (قوله في معنى المحصور) يعلم منه تسويغ المحصور بالاولى فالمسوغ هو الحصر الا انه تارة يكون معنويا كمثاله وتارة لفظيا نحو انما رجل في الدار وتنظير المغني فيه انما هو من حيث تمثيله بانما في الدار رجل لان فيه مسوغا آخر فتدبر (قوله شر أهر الخ) أي شر جعل ذا الناب وهو الكلب

مهرا أى مصوتا وهذامثل لظهور أمارات الشر (قوله واوالحال) المدار على وقوعها فى بدء الحال وان لم تكن بواو كقوله

تركت ضأنى تودّ الذئب راعيها * وأنها لاترانى آخر الابد
الذئب يطرقها فى الدهر واحدة * وكل يوم ترانى مدية بيدى

فدية مبتدأ سوغه كونه بدء جملة حالية من ياء ترانى ولم تربط بالواو بل بالياء من يدى (قوله ونجم قد أضاء) فيه الشاهد ومحياك وجهك والشارق الكوكب الطالع من الافق من شرق يشرق كطلع يطلع وزنا ومعنى (قوله السابع عشر) والاثنان بعده ترجع الى مسوغ واحد وهو العطف بأن يكون أحد المتعاطفين يصلح للابتداء اما لكونه معرفة أو نكرة مسوغة لان العاطف يشرك فى الحكم فالصور أربعة ترك الشارح منها عطف المعرفة على النكرة كرجل وزيد قائمان (قوله مبهمة) أى مقصودا ابهامها لان البليغ قد يقصده فلا يرد أن ابهام النكرة هو المانع فكيف يسوغ (قوله مرسعة الخ) قاله امرؤ القيس فى أبيات خطابالاخته هى

أياهند لاتنكحى بوهة * عليه عقيقته أحسبا * مرسعة بين أرساغه
به عسم يبتغى أرنبا * ليجعل فى رجله كعبها * حذار المنية أن يعطبا

والبوهة الاحمق وعقيقته شعره الذى يلد به لكونه لا يتنظف والاحسب الاحمر فى سواد والمرسعة بمهملات على زنة اسم المفعول تميمة تعلق مخافة العطب على الرسغ وهو طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع وفى القاموس رسغ الصبى كمنعه شد فى يده أو رجله حرز الدفع العين والعسم بفتح المهملتين يبس فى مفصل الرسغ تعوج منه اليد وانما طلب الارنب لزعمهم أن الجن تجتنبها لحيضها فمن علق كعبها لم يصبه جن ولا سحر بخلاف الثعالب والظباء والقنافذ يقول لها لاتنكحى شخصا من أولئك الحمقاء والشاهد فى مرسعة حيث قصد ابهامها لتحقير الموصوف حيث يحتمى بادنى تميمة وبين أرساغه خبرها فتدبر (قوله لولا اصطبار) خبره محذوف وجوبا أى موجود وانما سوغ بلولا لافادتها تعليق الجواب على الجملة التى فيها النكرة وأودى أى هلك والمقة كعدة من ومقه يمقه كوعده يعده اذا أحبه واستقلت أى مضت والظعن بفتح المعجمة فالمهملة السير (قوله ان ذهب عير) بفتح المهملة وسكون التحتية المراد به هنا السيد والرهط قوم الرجل وعشيرته وهو مادون العشرة من الرجال خاصة أى ان ذهب من القوم سيد ففيهم غيره ويروى فعير فى الرباط فالمراد به الحمار وهذامثل للرضا بالحاضر وترك الغائب وجعل فى المغنى المسوغ فى ذلك الوصف المقدر أى فعير آخر (قوله كم عمة الخ) أى على رواية رفع عمة مبتدأ خبره قد حلبت ولك صفته ففيه مسوغان وخالة مبتدأ حذف خبره لدلالة الاول عليه وفدعاء بفاء فمهملتين صفتها وهى التى اعوجت أصابعها من كثرة الحلب قال فى النهاية الفدع بالتحريك زيغ بين عظم القدم والساق وكذلك فى اليد فهو زوال المفاصل عن أماكنها رجل افدع وامرأة فدعاء كاحمر وحمراء وقد حذف نظيره من عمة كما حذف لك من خالة ففيه احتباك والعشار جمع عشراء وهى الناقة الحامل وأتى بعلى اشارة الى انه كان مكرها فى حلب مثل هذين عشاره لحقارتهما وكم على هذا خبرية للتكثير وهى اما ظرف أو مصدر لحلبت حذف مميزها أى حلبت كم وقت أو كم حلبة بالجر أما على رواية جر عمة وخالة تمييز الكم الخبرية ورواية نصبهما تمييزا لها استفهامية فلاشاهد فيه لان كم نفسها مبتدأ لا ما بعدها وسوغها اضافتها للتمييز على الاول والعموم على الثانى وقد حلبت خبرها والاستفهام للتهكم أى أخبرنى بعدد عماتك اللاتى حلبن لى فقد نسيته والظاهر جواز استفهاميتها على الاول أيضا فيقدر تمييزها منصوبا الاعند الفراء فيجوز جره

واوالحال كقول الشاعر

سرينا ونجم قد أضاء فذبدا
محياك أخفى ضوؤه كل شارق

السابع عشر أن تكون معطوفة على معرفة نحو زيد ورجل قائمان

الثامن عشر أن تكون معطوفة على وصف نحو تميمى ورجل فى الدار

التاسع عشر أن يعطف عليها موصوف نحو رجل وامرأة طويلة فى الدار

العشرون أن تكون مبهمة كقول امرئ القيس

مرسعة بين أرساغه
به عسم يبتغى أرنبا

الحادى والعشرون أن تقع بعد لولا كقوله

لولا اصطبار لأودى كل ذى مقة
لما استقلت مطاياهن للظعن

الثانى والعشرون ان تقع بعد فاء الجزاء كقولهم ان ذهب عير فعير فى الرباط

الثالث والعشرون ان تدخل على النكرة لام الابتداء نحو لرجل قائم

الرابع والعشرون أن تكون بعد كم الخبرية نحو قوله

كم عمة لك ياجرير وخالة
فدعاء قد حلبت على عشارى

وقد أنهى

بعض المتأخرين ذلك الى نيف وثلاثين موضعا ومالم أذكره منها أسقطته لرجوعه الى ماذكرته أو لانه غير صحيح (ص) (والاصل فى الاخبار أن تؤخرا
وجوزوا التقديم اذ لاضررا
(ش) الاصل تقديم المبتدا وتأخير الخبر وذلك لان الخبر وصف فى المعنى للمبتدا فاستحق التأخير كالوصف ويجوز تقديمه اذالم يحصل بتقديمه ضرر أى لبس أو نحوه على ماسيبين فتقول قائم زيد وقائم أبوه زيد وأبوه منطلق زيد وفى الدار زيد وعندك عمرو وقد وقع فى كلام بعضهم ان مذهب الكوفيين منع تقديم الخبر الجائز التأخير عند البصريين وفيه نظر فان بعضهم نقل الاجماع من البصريين والكوفيين على جواز فى داره زيد فنقل المنع عن الكوفيين مطلقا ليس بصحيح هكذا قال بعضهم وفيه بحث نعم منع الكوفيون التقديم فى مثل زيد قائم وزيد قام أبوه وزيد أبوه منطلق والحق الجواز اذلامانع من ذلك واليه أشار بقوله وجوزوا التقديم الى آخر البيت فتقول قائم زيد ومنه قولهم

كماسيأتى فتدبر (قوله بعض المتأخرين) هو بهاء الدين بن النحاس ومن جملة ماذكره كما فى النكت ان يراد بالنكرة واحد مخصوص كقول أبى جهل لقريش حين أسلم عمر رجل اختار لنفسه أمرا فما يريدون ولا يظهر دخول هذا فى شئ مماذكره الشارح لكن يمكن جعله خبر المحذوف والباقى مستغنى عنه أو باطل فانظره (قوله الى نيف) بشد الياء وقد تخفف من ناف ينوف اذا ارتفع وهو كل مازاد على العقد الى أن يبلغ العقد الثانى وأما البضع فما بين الثلاثة والعشرة (قوله ومالم أذكره الخ) أرجع بعضهم جميع المسوّغات الى العموم والخصوص كما قال أبو حيان فى منظومته نهاية الاعراب

وكل ماذكرت فى التقسيم * يرجع للتخصيص والتعميم

وجرى عليه فى الشذور وغيره وقال فى المغنى لم يعوّل المتقدمون الا على حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى الى مواطنها فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد مالا يصح أو معدد لامور متداخلة والذى يظهر لى انحصارها فى عشرة أمور تقديم الخبر المختص والوصف والعموم والعمل والعطف وكونها فى معنى الفعل وفى أول الحال وقد علمت شرح ذلك الثامن أن يراد بها الحقيقة من حيث هى كتمرة خير من جرادة ومؤمن خير من كافر وقد مثل الشارح بهذا الخلف الموصوف فيكون فيه مسوّغان التاسع كون الخبر من خوارق العادات كبقرة تكلمت وشجرة سجدت العاشر كونها بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا رجل بالباب وزاد الاشمونى خمسة وقوعها بعد لولا أولام الابتداء أو كم الخبرية أو كونها جوابا أو مبهمة فهذه خمسة عشر ترك منها شارحنا الثامن والتاسع والعاشر وزاد عليها اثنين الحصر والتنويع وباقى ماذكره متداخل ومما يستعمله العرب كون النكرة فاعلا أو نائبه فى المعنى نحو كريم يوفى بوعده وجارية ضربت وزاد بعضهم كونها فى معنى الامر كوصية لازواجهم ويمكن دخوله فى معنى الفعل أو يؤتى بها للمناقضة كرجل قائم لمن زعم أن امرأة قامت فتبلغ المسوغات نحو العشرين وقد نظمتها فقلت

مسوّغات ابتدا منكورهم صفة * عطف عموم ومعنى الفعل مع عمل
حصر وخرق وتنويع حقيقته * أو بدء حال جواب للسؤال يلى
أو بعد لولا وكم لام ابتدا واذا * تقديم اخباره الابهام فانتهل
كذا ارادة مخصوص مناقضة * أو كونه فاعلا معنى فلا تحل

والله أعلم (قوله والاصل فى الاخبار الخ) أى الارجح والاغلب فيها ذلك بقطع النظر عن جواز وامتناع ثم فصل ذلك مقدما للجواز لان الاصل عدم غيره وأتبعه بوجوب التأخر بقوله فامنعه لجريانه على أصل التأخر دون أصل الجواز وأخر وجوب التقدم بقوله ونحو عندى درهم الى آخره لمخالفته الاصلين معا (قوله وجوّزوا التقديم) أى لم يمنعوه فلا ينافى مامر من أصالة التأخير أى أرجحيته (قوله اذلاضررا) الاحسن والانسب بقوله فامنعه حين الخ ان اذ ظرفية كما يشير اليه قول الشارح اذا لم يحصل الخ لا تعليلية (قوله فاستحق التأخير كالوصف) وانما امتنع تقديم الوصف دونه لانه تابع من كل وجه حتى فى التعريف والتنكير والاعراب الحاصل والمتجدد ولا كذلك الخبر وانحطت رتبته عنه فى التبعية وكان له نوع استقلال (قوله فتقول قائم الخ) عدد المثال للخبر المفرد والجملتين والظرفين ومحل تقديم الفعل اذا لم يرفع ضمير المبتدا كما مثله والا امتنع كما سيأتى (قوله وفيه بحث) أى فى الاعتراض على نقل المنع بتجويز هذه الصورة بحث قيل وجهه أن ناقل الجواز حافظ فيكون حجة على من لم يحفظ وهو ناقل المنع وهو كلام ركيك وقيل وجهه أن تجويز هذه الصورة لا يقدح فى نقل المنع عنهم لامكان تسامحهم فى الظرف وفيه ان هذا هو عين كلام المعترض اذ معناه ينبغى لناقل المنع أن لا يطلقه بل يقيده بغير الظرف وهو المفرد والجملتان ولعل الاحسن أن يقال تجويزهم هذه الصورة يحتمل بناؤه على جعل زيد فاعلا بالظرف وان لم يعتمد لجوازه عندهم لا على تقديم

الخبر

مشنوء من يشنؤك فمن مبتدأ ومشنوء خبر مقدم وقام أبوه زيد ومنه قوله قد ثكلت أمه من كنت واجده * وبات منتشبا في برثن الاسد فمن كنت واجداه مبتدأ مؤخر وقد ثكلت أمه خبر مقدم وأبوه منطلق زيد ومنه قوله الى ملك ما أمه من محارب * أبوه ولا كانت كليب تصاهره فأبوه مبتدأ مؤخر وما أمه من محارب خبر مقدم ونقل الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجرى الاجماع من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر اذا كان جملة وليس بصحيح وقد قدمنا نقل الخلاف في ذلك عن الكوفيين

(ص)

فامنعه حين يستوى الجزآن * عرفا ونكرا عادمى بيان

كذا اذا ما الفعل كان الخبرا * أو قصد استعماله منحصرا

أو كان مسند الذى لام ابتدا * أو لازم الصدر كمن لى منجدا

(ش) ينقسم الخبر بالنظر الى تقديمه على المبتدا وتأخيره عنه ثلاثة أقسام قسم يجوز فيه التقديم والتأخير وقد سبق ذكره وقسم يجب فيه تأخير الخبر وقسم يجب فيه تقديم الخبر فاشار بهذه الابيات الى الخبر الواجب التأخير فذكر منه خمسة مواضع الاول أن يكون كل من المبتدا والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ ولا مبين للمبتدا من الخبر نحو زيد أخوك وأفضل من زيد أفضل من عمرو ولا يجوز تقديم الخبر فى هذا ونحوه لانك لو قدمته فقلت أخوك زيد وأفضل من عمرو أفضل من زيد لكان المقدم مبتدأ وأنت تريد أن يكون خبرا من غير دليل يدل عليه فان وجد دليل يدل على أن المقدم خبر جاز كقولك أبو يوسف أبو حنيفة فيجوز تقديم الخبر وهو أبو حنيفة لانه معلوم ان المراد تشبيه أبى يوسف بابى حنيفة لا تشبيه أبى حنيفة بابى يوسف ومنه قوله

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا * بنوهن أبناء الرجال الاباعد

فقوله بنونا خبر مقدم وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر لان المراد الحكم على بنى أبنائهم بانهم كبنيهم وليس المراد الحكم على بنيهم بانهم كبنى أبنائهم الثانى أن يكون الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدا مستترا نحو زيد قام فقام وفاعله المقدر خبر عن زيد ولا يجوز التقديم

الخبر فيصح اطلاق المنع عنهم والحاصل ان قوله وفيه بحث ظاهر فى تأييد اطلاق المنع لكن قوله نعم الخ ربما يؤيد جواز تقديم الظرف فتدبر فان فيه دقة الا أن يحمل قوله وفيه بحث على انه محض تكرار لقوله المار وفيه نظر فيكون هو الاعتراض على اطلاق المنع بعينه فقوله نعم الخ استدراك على ما يوهمه اجازتهم تقديم الخبر الظرف من جواز تقديم غيره أيضا ولعل هذا هو الموافق فليحرر (قوله مشنوء) بهمز آخره كمفعول وزنا ومعنى وللكوفيين ان يقولوا انما بعده نائب فاعل له لجوازه بلا اعتماد عندهم (قوله قد ثكلت) من باب تعب أى عدمت ولدها واوجده بالجيم خبرا أنت أو كنت كما فى نسخ وهو من وجد بمعنى لقى فيتعدى لواحد فقط والجملة صلة من الواقع مبتدأ ومنتشبا بالشين المعجمة أى متعلقا والبرثن بوحدة ثم مثلثة مضموم متين من السباع كالاصبع للانسان (قوله الى ملك) هو للفرزدق يمدح الوليد بن عبد الملك ومحارب وكليب قبيلتان (قوله فأبوه مبتدأ مؤخر الخ) أى والجملة صفة ملك أى ملك موصوف بان أباه ليست أمه من محارب فضمير أمه للاب لتقدمه رتبة وهو رابط الخبر وضمير أبوه للملك وهو رابط الصفة هذا هو الصواب (قوله نقل الخلاف) أى خلاف الكوفيين للبصريين لا أن بين الكوفيين خلافا (قوله عرفا ونكرا) اسما مصدرين لعرف ونكر بالتشديد ونصبهما بنزع الخافض أى فى العرف والنكر لتوسع المؤلفين فيه أوضح من نصبهما على التمييز المحول عن فاعل يستوى (قوله عادمى) حال من الجزآن وبيان بمعنى المبين وهو القرينة المبينة للمسند من المسند اليه (قوله اذا ما الفعل الخ) فيه حذف لدليل ولغيره وقلب فالاول حذف شرط اذا المفسر بكان وجوابها المدلول عليه بكذا والثانى حذف نعت الفعل واما الثالث فلان المحدث عنه الخبر والاصل كذا اذا كان الخبر فعلا مسند الضمير المبتدا المستتر فامنع تقديمه بخلاف غير المستتر كما سيبينه الشارح ولك جعل اذا لمجرد الظرف متعلقة بالمنع المفهوم من كذا فلا تحتاج لجواب (قوله منحصرا) بالفتح أى منحصرا فيه على الحذف والايصال وان قيل انه سماعى فقد يمنع ويروى بالكسر على تقدير مضاف أى منحصرا مبتدؤه فيه فان المنحصر هنا هو المبتدأ لا الخبر (قوله أو لازم الصدر) بالجر عطفا على ذى أى أو مسند لازم الخ (قوله وأفضل من زيد الخ) مثال للنكرة المسوغة بعمل النصب فى المجرور أو بكونها صفة لمحذوف ولا يشترط اتحاد المسوغ (قوله لكان المتقدم مبتدأ) أى لانه يجب الحكم بابتدائية المتقدم من المعرفتين أو النكرتين وان تفاوتا تعريفا كما هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم والتحقيق ان المبتدأ هو الاعرف عند علم المخاطب بهما أو جهله لهما أو لغير الاعرف فقط فان علم هذا فقط فهو المبتدأ وان تساويا وعلم أحدهما فى والمبتدأ أو علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ انظر المغنى وحواشيه (قوله فان وجد دليل) أى لفظى نحو حاضر رجل صالح لتسويغ الثانى بالوصف دون الاول أو معنوى كمثال الشارح فان القرينة الحالية وهى كون أبى يوسف تابعا لابى حنيفة تدل على أن المراد تشبيه الاول بالثانى لا العكس اللهم الا أن يكون المقام للمبالغة فى مدح أبى يوسف (قوله وبناتنا) مبتدأ خبره جملة بنوهن الخ أى أولاد بناتنا

فلا يقال قام زيد على أن يكون زيد مبتدأ موخرا والفعل خبرا مقدما بل يكون زيد فاعلا لقام فلا يكون من باب المبتدا والخبر بل من باب الفعل والفاعل فلو كان الفعل رافعا الظاهر نحو زيد قام أبوه جاز التقديم فتقول قام أبوه زيد وقد تقدم ذكر الخلاف فى ذلك وكذلك

يجوز التقديم اذا رفع الفعل ضميرا بارزا نحو الزيدان قاما فيجوز ان تقدم الخبر فتقول قاما الزيدان فيكون الزيدان مبتدأ مؤخرا وقاما خبرا مقدما ومنع ذلك قوم اذا عرفت هذا فقول المصنف

كذا اذا ما الفعل كان الخبرا

يقتضى وجوب تأخير الخبر الفعلى مطلقا وليس كذلك بل انما يجب تأخيره اذا رفع ضميرا للمبتدا مستترا كما تقدم الثالث أن يكون الخبر محصورا بانما نحو انما زيد قائم أو بالا نحو ما زيد الا قائم وهو المراد بقوله

أو قصد استعماله منحصرا

فلا يجوز تقديم الخبر على زيد فى المثالين وقد جاء التقديم مع الا شذوذا كقول الشاعر

فيارب هل الا بك النصر يرتجى * عليهم وهل الا عليك المعول

الاصل وهل المعول الا عليك فقدم الخبر الرابع أن يكون خبر المبتدا قد دخلت عليه لام الابتداء نحو لزيد قائم وهو المشار اليه بقوله

أو كان مسندا لذى لام ابتدا

فلا يجوز تقديم الخبر على اللام فلا تقول قائم لزيد لان لام الابتداء لها صدر الكلام وقد جاء التقديم شذوذا كقول الشاعر

خالى لأنت ومن جرير خاله * ينل العلاء ويكرم الاخوالا

فلانت مبتدأ مؤخر وخالى خبر   الخبر
مقدم الخامس أن يكون المبتدأ له صدر الكلام كاسماء الاستفهام نحو من لى منجدا فمن مبتدأ ولى خبر ومنجدا حال ولا يجوز تقديم الخبر على من فلا تقول لى من منجدا (ص)

ليس نفعهم لنا بل لآبائهم الاجانب منا لعدم نسبتهم الينا بخلاف أولاد بنينا فانهم ينسبون الينا (قوله فلا يقال قام زيد) أى لئلا يتوهم ان زيدا فاعل لا مبتدأ فيفوت الدوام الحاصل بالاسمية وكذا تقوى الحكم بتكرار اسناد الجملة الى الظاهر بعد اسناد الفعل لضميره لكن نقل الدمامينى عن السيد أن الاسمية التى خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام وعليه فلا يفوت الا تقوى الحكم والاصل مراعاة ما يدفع اللبس كرفع الفاعل ونصب المفعول وابراز الضمير اذا جرى الوصف على غير ما هو له ويؤخذ من هذا التعليل أن معمول الخبر الفعلى يقدم على المبتدا وهو الاصح كعمرا زيد ضرب اذ لا ايهام فيه فلا يلزم من منع تقديم العامل منع تقديم المعمول أفاده الصبان (قوله قاما الزيدان) أى والالتباس فى النطق بحذف الالف يدفعه الوقف والخط وتقديم الخبر أكثر من لغة أكلونى البراغيث فلا يحمل عليها واحتمال كون الظاهر بدلا خلاف الظاهر ولذا قالوا فى قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير وأسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدآن مؤخران لا بدلان (قوله فقول المصنف الخ) يمكن الجواب عنه بان أل فى الفعل للعهد العلمى بين النحاة العارفين وأما المبتدى فلا بد له من موقف (قوله محصورا) أى فيه كما علم مما مر (قوله فلا يجوز تقديم قائم) اى لئلا ينعكس المعنى فيفيد حصر صفة القيام فى زيد الموصوف وانتفاءه عن غيره مع أن المراد حصره فى صفة القيام أى ليس له صفة غيره وأما كون غيره قائما أولا فشئ آخر فان قلت ينتفى اللبس فى الا بتقديمها مع الخبر كما فى البيت فلم حكم بشذوذه قلت حملوا الا على انما طرد الباب (قوله فيارب الخ) الشاهد فى عجزه كما اشار له الشارح وكذا فى صدره ان جعل الخبر بك ويرتجى حالا ان جعل الخبر يرتجى وبك متعلقا به لان المقدم حينئذ معمول الخبر لا الخبر نفسه والاستفهام انكارى بمعنى النفى (قوله فقدم الخبر) أى وهو عليك ولا يجوز كون المعول فاعلا بالظرف كما لا يجوز هل الا قام زيد اذ الظرف العامل كالفعل ولان الا تمنع اعتماده على الاستفهام (قوله شذوذا) أوله بعضهم بان اللام ليست للابتداء بل زائدة أو أنها داخلة على مبتدأ محذوف أى لهو أنت فهى مصدرة فى جملتها أو ان أصله لخالى أنت زحلقت اللام للضرورة (قوله ومن جرير الخ) قيل من شرطية لجزم ينل جوابا لها وكسر للساكنين وفعل الشرط كان الثانية محذوفة وجملة جرير الخ خبرها ويرده ان حذف فعل الشرط بعد غير ان شاذ فالاحسن جعلها موصولة وينل خبرها وجزم لاجرائها مجرى الشرطية والعلاء بالفتح والمد كما هنا العلو بالضم والقصر جمع عليا كذلك ويكرم عطف على ينل أو مرفوع استئنافا أى وهو يكرم والاخوال مفعوله ان بنى للفاعل ومنصوب بنزع الخافض ان بنى للمفعول أى للاخوال (قوله له صدر الكلام) أى اما بنفسه كاسم الشرط والاستفهام وما التعجبية وكم الخبرية أو بغيره كالمضاف لما ذكر كغلام من عندك وغلام من يقم أضرب به ومال كم رجل عندك فانه يكتسب منها الشرط ونحوه ويكون الشرط والجواب حينئذ للمضاف لا لمن لانها خاعته عليه كما قاله الناصر الطبلاوى ومقتضى ذلك ان الجازم حينئذ المضاف لا من لكن استظهر الرودانى عكسه ومن لازم الصدر ضمير الشان ونحوه من كل ما أخبر عنه بجملة هى عينه فى المعنى كنطق الله حسبى كما فى التسهيل وكذا كل ما يغير معنى الكلام كالعرض والتمنى والنفى والنهى وغير ذلك كما فى الرضى اذ لو أخر ذلك لتحير السامع هل هو راجع لما قبله أو لما سيرد ويتشوش ذهنه بتغير المعنى بعد استقراره فيه فقدم ليبنى عليه الكلام من أول الامر (تنبيه) ذكر المصنف مما يجب فيه تأخير الخبر خمس مسائل ومثلها

الخبر المقرون بالفاء كالذى يأتينى فله درهم لشبهه بجواب الشرط و بالباء الزائدة كما زيد بقائم والطلبى كزيد اضربه والمخبر به عن مذ ومنذ نحو ما رأيته مذ أو منذ يومان اذا جعلا مبتدأين اذ المعنى أمد انقطاع الرؤية يومان فقول يس لنا نكرة لا تحتاج لمسوغ وهى مذ ومنذ مراده انهما نكرة لفظا (فائدة) لا يقترن الخبر بالفاء الا اذا كان المبتدأ يشبه الشرط فى العموم والاستقبال وترتب ما بعده عليه وذلك لكونه موصولا بفعل صالح للشرطية بان يخلو من علم الاستقبال كالسين وأداة الشرط ومن قد وما النافية أو بظرف أو مجرور كالذى يأتينى أو هنا أو فى الدار فله درهم أو نكرة موصوفة بذلك كرجل يأتينى أو هنا أو فى الدار فله درهم أو مضافا الى الموصول والموصوف المذكورين بشرط كونه لفظ كل فى الثانى كما قاله السيد البليدى كغلام الذى يأتينى أو كل رجل يأتينى الخ أو موصوفا بالموصول المذكور كالرجل الذى يأتينى الخ وكذا المضاف لذلك فيما يظهر كغلام الرجل الذى يأتينى الخ فتلك ثمانى عشرة صورة يكثر اقتران خبرها بالفاء لتنص على مراد المتكلم من ترتب الدرهم على الاتيان مثلا فلو عدم العموم كالسعى الذى تسعاه فى الخير ستلقاه أو الاستقبال كالذى زارنى أمس له كذا أو اقترن الفعل بشئ مما مر كالذى سيأتينى أو ان يأتنى أكرمه أو قد أتانى وما أتانى له كذا امتنعت الفاء لفوات الشبه بالشرط وكذا لو كانت الصفة أو الصلة غير ما ذكر كالذى أبوه محسن مكرم والقائم زيد ولا يجوز فمكرم ولا فزيد خلافا للمصنف فى الثانى وأما آية السرقة والزنا فخبرهما محذوف أى مما يتلى عليكم حكم السارق والزانى الخ وقوله فاقطعوا وفاجلدوا بيان للحكم وتدخل الفاء بقلة فى خبر كل اذا أضيف لغير ما مر بان أضيف لغير موصوف أصلا ككل نعمة فمن الله أو لموصوف بغير ما ذكر كقوله

كل أمر مباعد أو مدان * فنوط بحكمة المتعالى

ومنه حديث كل أمر ذى بال الخ بناء على ان العبرة بالصفة الاولى فان اعتبرت الثانية وهى لا يبدأ كان من الكثير لصلوحه للشرط كما فى الصبان والظاهر أن مثل ذلك اضافتها لموصول بغير ما مر ككل الذى أبوه قائم فله درهم فجملة ما تدخل الفاء فى خبره أحد وعشرون صورة مالم يدخلها ناسخ فيمنع الفاء باجماع المحققين الا ان وأن ولكن على الصحيح كآية ان الذين قالوا ربنا الله الخ واعلموا أنما غنمتم الخ وذلك كثير والله أعلم (قوله ونحو عندى الخ) أعاد ذلك بعد قوله كعند زيد نمرة لان ذلك لبيان التسويغ ولا يفيد وجوب التقديم لاحتمال كون المسوغ اختصاص الخبر فقط بخلاف هذا فلا تكرار (قوله كذا اذا عاد الخ) أى يلتزم التقديم التزاما كذا أى كالتزامه فيما مر اذا عاد عليه أى الخبر مضمر مما أى مبتدأ يخبر به أى بالخبر عنه أى المبتدا حال كونه أى الخبر مبنيا لذلك الضمير العائد اليه قال ابن غازى وهذا البيت مع تعقيده وتشتيت ضمائره كان يغنى عنه وعما بعده أن يقول

كذا اذا عاد عليه مضمر * من مبتدا وماله التصدر

اه (قوله التصديرا) أى فى جملته فلا يرد زيد أين مسكنه (قوله وخبر المحصور) الاولى والخبر المحصور لانه هو المحصور فى المبتدا هنا لا العكس الا أن يجعل من اضافة الموصوف للصفة أو فيه حذف وايصال كما مر أى خبر المبتدا المحصور فيه (قوله والخبر ظرف الخ) أى أو جملة كقصدك غلامه رجل وانما وجب ذلك لئلا يتوهم كون المؤخر نعتا لان حاجة النكرة المحضة الى التخصيص ليفيد الاخبار عنها أقوى من الخبر وكذا كل ما أوقع فى لبس كعندى انك فاضل اذ لو أخر الخبر وهو عندى لالتبست ان المؤكدة بالتى بمعنى لعل وأما قوله

عندى اصطبار وأما اننى جزع * يوم النوى فلوجد كاد يبرينى

ونحو عندى درهم ولى وطر
ملتزم فيه تقدم الخبر
كذا اذا عاد عليه مضمر
مما به عنه مبينا يخبر
كذا اذا يستوجب التصديرا
كأين من علمته نصيرا
وخبر المحصور قدم أبدا
كما لنا الا اتباع أحمدا)

(ش) أشار بهذه الابيات الى القسم الثالث وهو وجوب تقديم الخبر فذكر أنه يجب فى أربعة مواضع الاول أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ الا تقدم الخبر والخبر ظرف أو جار ومجرور نحو عندك رجل وفى الدار امرأة فيجب تقديم الخبر هنا فلا تقول رجل عندك ولا امرأة فى الدار

فاجمع النحاة والعرب على منع ذلك والى هذا أشار بقوله * ونحو عندى درهم ولى وطر * البيت فان كان للنكرة مسوغ جاز الامران نحو رجل ظريف عندى وعندى رجل ظريف الثانى أن يشتمل المبتدا على ضمير يعود على شئ فى الخبر نحو فى الدار صاحبها فصاحبها مبتدأ والضمير المتصل به راجع الى الدار وهو جزء من الخبر فلا يجوز تأخير الخبر نحو صاحبها فى الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهذا مراد المصنف بقوله * كذا اذا عاد عليه مضمر * البيت أى كذلك يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه مضمر مما يخبر بالخبر عنه وهو المبتدأ فكأنه قال يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه ضمير من المبتدا وهذه عبارة ابن عصفور فى بعض كتبه وليست بصحيحة لان الضمير فى قولك فى الدار صاحبها انما هو عائد على جزء من الخبر لا على الخبر فينبغى أن تقدر مضافا محذوفا فى قول المصنف عاد عليه التقدير كذا اذا عاد على ملابسه ثم حذف المضاف الذى هو ملابس وأقيم المضاف اليه وهو الهاء مقامه فصار اللفظ كذا اذا عاد عليه ومثل قولك فى الدار صاحبها قولهم على التمرة مثلها زبدا ومنه قول الشاعر

أهابك اجلالا وما بك قدرة * على ولكن ملء عين حبيبها

فحبيبها مبتدأ مؤخر وملء عين خبر مقدم ولا يجوز تأخيره لان الضمير المتصل بالمبتدا وهو ها عائد على عين وهو متصل بالخبر فلو قلت حبيبها ملء عين عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد جرى الخلاف فى جواز ضرب غلامه زيدا مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظا ورتبة ولم يجر خلاف فيما أعلم فى منع صاحبها فى الدار فما الفرق بينهما وهو ظاهر فليتأمل والفرق بينهما أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا فى العامل فى مسئلة ضرب غلامه زيدا بخلاف مسئلة فى الدار صاحبها فان العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف الثالث أن يكون الخبر له صدر الكلام وهو المراد بقوله * كذا اذا يستوجب التصديرا * نحو أين زيد فزيد مبتدأ مؤخر وأين خبر مقدم ولا يؤخر فلا تقول زيد أين لان الاستفهام له صدر الكلام وكذلك أين من علمته نصيرا فأين خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وعلمته نصيرا صلة من الرابع أن يكون المبتدأ محصورا نحو انما فى الدار زيد وما فى الدار الا زيد ومثله ما لنا الا اتباع أحمدا (ص)

وحذف ما يعلم جائز كما * تقول زيد بعد من عندكما
وفى جواب كيف زيد قل دنف * فزيد استغنى عنه اذ عرف

(ش) يحذف كل

فانما أخر الخبر وهو لوجد لعدم اللبس اذ المكسورة والتى بمعنى لعل لا يقعان بعد أما (قوله فاجمعت النحاة) قال الاسقاطى بل أجازه الجزولى والواحدى بل الكوفيون قاطبة (قوله أن يقدر مضاف) أى بقرينة ان كل مثال وجد من هذا النوع فانما يعود ضميره على شئ فى الخبر لا عليه نفسه فلابد من ذلك التقدير (قوله على التمرة الخ) خبر مقدم عن مثلها وزبدا تمييز لمثل أو حال منه ويجوز رفعه بيانا أو بدلا من مثل أو هو المبتدأ ومثلها حال منه وان كان نكرة لتقدمها عليه وحينئذ فهو من المسئلة الاولى لا من هذه وعلى كل فمثل اما معرب رفعا أو نصبا أو مبنى على الفتح لاضافته للمبنى كما قرئ بهما مثل ما أنكم تنطقون وبحث الدمامينى فى الشاهد بأن الخبر المتعلق العام المحذوف وهو يصح تقديره مؤخرا على الاصل كما يذكر الخاص مؤخرا نحو على الله عبده متوكل ويمكن الجواب بانه مبنى على كون الظرف نفسه هو الخبر (قوله أهابك) بكسر الكاف ﴿فائدة﴾ سئل بعضهم عما قرئ شاذا فى قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء برفع الجلالة ونصب العلماء ما معنى ذلك فاجاب بهذا البيت أهابك الخ أى أن الخوف مستعمل فى لازمه وهو الاجلال (قوله ضرب غلامه زيدا) مثله كل ما عاد فيه ضمير من الفاعل على مفعول بعده (قوله وهو ظاهر) أى الاشكال المعلوم من قوله فما الفرق بدليل أمره بالتأمل أو الفرق نفسه ظاهر لمن تأمل بدليل ذكره بعد ومما فرق به ان المفعول مشعور به من الفعل والفاعل فكان كالمتقدم بخلاف هذا فان المبتدأ وان أشعر بالخبر لا يشعر بملابسه الذى هو المرجع أصلا (قوله ما يعلم) أى تفصيلا لا اجمالا بأن يعلم ان هنالك حذفا ما بلا تعيين له فلا يكفى اسقاطى (قوله جائز) أى غير ممتنع فيصدق بالوجوب (قوله كما تقول) لم يقل تقولان ليطابق عندكما لاحتمال أن يجيب أحد المسؤلين فقط ويصح نقول بالنون ان لم تعلم الرواية (قوله قل دنف) أى مريض من العشق أو غيره مرضا ملازما كما فى القاموس وهذا الجواب مبنى على قول السيرافى والاخفش انه يستفهم بكيف عن الاحوال والصفات وليست ظرفا وضابط اعرابها حينئذ أنها ان لم يستغن عنها ما بعدها فمحلها بحسبه رفعا فى كيف أنت بالخبر وقد نصبا فى كيف كنت كذلك وكذا فى كيف ظننت زيدا على انها مفعول ثان وان استغنى عنها فمحلها النصب أبدا اما على الحال ككيف جاء زيد أو على المفعول المطلق نحو كيف فعل ربك أى أى فعل فعل ومثله فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد أى أى صنع يصنعون اذا جئنا الخ فحذف عاملها ولا يصح كونها حالا من فاعل جئنا لامتناع وصفه تعالى بالكيفية ولان السؤال ليس عن كيفية المجئ بل عن حالهم وقته تعجيبا منها لفظاعتها هذا هو المشهور وأما قول سيبويه انها ظرف فأوّله المصنف بأنه ليس معناه

من المبتدا والخبر اذا دل عليه دليل جوازا أو وجوبا فذكر في هذين البيتين الحذف جوازا فمثال حذف الخبر أن يقال من عندكما فتقول زيد التقدير زيد عندنا ومثله فرأى خرجت فاذا السبع التقدير فاذا السبع حاضر وقوله نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأى مختلف التقدير نحن بما عندنا راضون ومثال حذف المبتدا أن يقال كيف زيد فتقول صحيح أى هو صحيح وان شئت صرحت بكل واحد منهما فقلت زيد عندنا وهو صحيح ومثله قوله تعالى من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها أى من عمل صالحا فعمله لنفسه ومن أساء فاساءته عليها قيل وقد يحذف الجزآن أعنى المبتدأ والخبر للدلالة عليهما كقوله تعالى واللائى يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائى لم يحضن أى فعدتهن ثلاثة أشهر فحذف المبتدأ والخبر وهو فعدتهن ثلاثة أشهر لدلالة ماقبله عليه وانما حذفا لوقوعهما موقع مفرد والظاهر أن المحذوف مفرد التقدير واللائى لم يحضن كذلك وقوله واللائى لم يحضن معطوف على واللائى يئسن والاولى أن يمثل بنحو قولك نعم في جواب أزيد قائم اذ التقدير نعم زيد قائم (ص)

(وبعد لولا غالبا حذف الخبر * حتم وفى نص يمين ذا استقر
وبعد واو عينت مفهوم مع * كمثل كل صانع وما صنع

انها في محل نصب دائما على الظرفية المجازية كما توهم بل انها فى تأويل ماسمى ظرفا وهو الجار والمجرور لانها تفسر بقولك على أى حال لكونها سؤالا عن الاحوال اهـ واستحسنه في المغنى وأيده وحينئذ فتكون في محل رفع عند سيبويه أيضا ويكون تفسيرها المطابق للفظها فى كيف أنت أصحيح أنت وفى كيف جاء زيد أراكبا جاء زيد مثلا وحق الجواب صحيح أوسقيم وراكبا أوماشيا ويكون تفسيرها بقولهم على أى حال أو فى أى حال وجوابها بنحو على خير ليس بالنظر للفظها على قول سيبويه كما توهم لما علمت من رجوعه الى الاول بل هو تفسير لمعناها قولا واحدا اذهى سؤال عن الاحوال العامة ولذا قال الزمخشرى انها سؤال تفويض كأنك فوضت للمخاطب أن يجيب بما أراد بخلاف الهمزة فسؤال حصر أى عن وصف بخصوصه فينحصر الجواب فيه هذا وقد تسلب الاستفهام وتخلص لمعنى الحال والكيفية كقول بعضهم انظر الى كيف يصنع زيد أى الى حال صنعه وكيفيته ولولا ذلك لم يعمل فيها ماقبلها قاله الدمامينى (قوله من المبتدا والخبر) خرج الفاعل ونائبه ولو لمبتدأ اكتفى بهما فلا يحذفان ولا ذلك المبتدأ كما نقله يس عن الشاطبى واذا احتمل كون المحذوف مبتدأ أو خبرا فالاولى المبتدأ وقيل الخبر (قوله زيد عندنا) أى بتقديم المبتدا ليطابق السؤال كما مر (قوله فرأى) هو أن اذا الفجائية حرف أما على كونها ظرف زمان أو مكان فهى الخبر ولا حذف أى ففى الوقت أو الحضرة الاسد (قوله نحن بما عندنا الخ) من المنسرح ٢ ونصفه نون عندك وفيه شذوذ لانه حذف من الاول لدلالة الثانى والقياس العكس ولا يصح جعل راض خبر نحن على انه ضمير المعظم نفسه لا الجماعة والمحذوف خبر أنت كما قاله ابن كيسان اذ لم يسمع نحن قائم بل تجب المطابقة لفظا نحو وانا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون (قوله لوقوعهما الخ) قيل هذا تعليل غير صحيح لحذفهما بعد نعم ولم يحلا محل المفرد وفيه ان الشارح لم يقل لايحذفان الا لذلك حتى يرد عليه ما بعد نعم بل يعلل حذفهما فى خصوص الآية وهما كذلك فيها على ان هذا التعليل يمكن بناؤه على ان الجملة مفهومة من نعم لا محذوفة ومقدرة بعدها لكن الشارح سيصرح بخلافه فتأمل (قوله هو كذلك) أى الخبر المحذوف لفظ كذلك (قوله وقوله الخ) الاولى التعبير بأو لان هذا احتمال ثالث فى الآية لا من تتمة ماقبله وحاصله ان اللائى يئسن مبتدأ والثانى عطف عليه وقوله فعدتهن خبر عنهما ولا حذف أصلا كما فى المغنى أى وليس هذا من باب زيد قائمان وعمرو حتى يمتنع للقبح اللفظى بل من باب زيد فى الدار وعمرو وهو جائز لعدم القبح نعم فيه تقديم الخبر المقرون بالفاء على المبتدا المعطوف وهو واجب التأخير كما مر الا أن يقال يغتفر فى التابع أفاده الصبان وفى كون فعدتهن خبرا نظر لانه جواب الشرط والشرط وجوابه خبر فتأمل ومعنى ان ارتبتم شككتم فى عدتهن ماهى (قوله وبعد لولا) يصح تعلقه بحذف مع ملاحظة قيده وهو حتم أو بحتم نفسه ولا يرد تقديم معمول المصدر لتوسعهم فى الظرف كما مر وكذا يقال فى وبعد واو وقيل حال لانهما معطوفان عليه والمراد هنا لولا الامتناعية لان التحضيضية لايليها الا الفعل كما سيأتى نحو لولا أرسلت الينا رسولا (قوله غالبا) هو نصب بنزع الخافض أى فى الغالب (قوله وفى نص يمين) من اضافة الصفة للموصوف وهو متعلق باستقر الواقع خبرا عن ذا وأظهره مع انه كون عام للضرورة كما مر ولا يصح أنه أراد بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصا كما قيل به فى قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده لان عدم التحرك لا يعقل فى المعانى فتدبر (قوله كمثل الخ) الكاف زائدة وما مصدرية لتكون

٢ قوله ونصفه نون عندك لايخفى أن النصف مامون بما كما هو ظاهر.

وقبل حال لا يكون خبرا * عن الذي خبره قد أضمرا كضربي العبد مسيئا وأتم * تبييني الحق منوطا بالحكم) (ش) حاصل ما في هذه الابيات أن الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع الاول أن يكون خبر المبتدا بعد لولا نحو لولا زيد لأتيتك التقدير لولا زيد موجود لاتيتك واحترز بقوله غالبا مما ورد ذكره فيه شذوذا كقول الشاعر

لولا أبوك ولولا قبله عمر * ألقت اليك معد بالمقاليد

فعمر مبتدأ وقبله خبر وهذا الذي ذكره المصنف في هذا الكتاب من أن الحذف بعد لولا واجب الا قليلا هي طريقة لبعض النحويين والطريقة الثانية ان الحذف واجب دائما وان ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر مؤول والطريقة الثالثة ان الخبر اما أن يكون كونا مطلقا أو كونا مقيدا فان كان كونا مطلقا وجب حذفه نحو لولا زيد لكان كذا أي لولا زيد موجود وان كان كونا مقيدا فاما أن يدل عليه دليل أولا فان لم يدل عليه دليل وجب ذكره نحو لولا زيد محسن الى ما أتيت وان دل عليه دليل جاز اثباته وحذفه نحو أن يقال هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت أي لولا زيد محسن الى فان شئت حذفت الخبر وان شئت أثبته ومنه قول أبي العلاء المعري

يذيب الرعب منه كل عضب * فلولا الغمد يمسكه لسالا

وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب * الموضع الثاني أن يكون المبتدأ نصا في اليمين

الواو نصافي المعية أي كل صانع وصنعته اذهي التي تلازم الصانع لاما صنعه (قوله لا يكون الخ) الجملة صفة لحال أي لا يحذف الخبر قبل الحال الا اذا لم تصلح تلك الحال لان تخبر بها عن ذلك المبتدا وان صلحت اخبره (قوله منوطا) من ناط الشئ بالشئ ينوطه اذا ربطه وعلقه به (قوله واحترز بغالبا الخ) دفع لتوهم منافاة الغلبة للتحتم وحاصله أن المراد بالغالب الكلام الفصيح فيتحتم فيه الحذف مطلقا ما كان الخبر أو خاصا وأما ذكره فشاذ ولا يحتاج لتأويل على هذه الطريقة (قوله معد) هو ابن عدنان أبو العرب وأنث فعله لارادة القبيلة والمقاليد المفاتيح جمع اقليد بكسر الهمزة على غير قياس ولعل قياسه أقاليد وقيل لا واحد له من لفظه كما في العيني وهو مفعول ألقت بزيادة الباء وكنى بذلك عن الطاعة والامتثال أي لولا ظلم أبيك يزيد بن هبيرة وجدك عمر قبله لاطاعتك جميع العرب (قوله هي طريقة الخ) وانما حمل المتن عليها لانها المتبادرة من التعبير بغالبا ولكن الاولى حمله على الثالثة كما صنعه جميع الشراح ليوافق كلامه في غير هذا الكتاب فيكون مراده بالغالب أكثر أحوالها وهو كون الخبر عاما فيتحتم الحذف فيه أما كونه خاصا فقليل ولا يتحتم فيه الحذف فالغلبة منصبة على بعض الاحوال لا على الكلام الفصيح والتحتم على الحذف في تلك الحال فتدبر (قوله ان الحذف واجب) أي في كل تركيب لان الخبر لا يكون الا كونا مطلقا فان أريد الكون المقيد جعل هو المبتدأ مضافا الى ما كان مبتدأ قبل نحو لولا مسالمة زيد ما سلم ولا يجوز لولا زيد سالمنا ما سلم لا في شذوذ ولا غيره بل هو تركيب فاسد فان ورد ما يوهمه أول بما سيأتي ولا يحمل على أنه شاذ كما في الاولى فحصل الفرق بين الطريقتين خلافا للمحشي (قوله مؤول) أي كما أول قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم بأنه مروي بالمعنى والمشهور في الروايات لولا حدثان عهد قومك لولا حداثة عهد قومك لولا أن قومك حديثو عهد الخ ولحنوا المعري في بيته الآتي ورد عليهم بأن ذلك يرفع الوثوق بالاحاديث ويسد باب الاحتجاج بها مع أن الاصل عدم التبديل لتحريهم في نقلها بأعيانها وتشديدهم في ضبطها ومن جوز الرواية بالمعنى معترف بانه خلاف الاولى وغلبة الظن كافية في الاحكام الشرعية فضلا عن النحوية على أن الاحاديث دونت في الصدر الاول قبل فساد اللغة فغايته ابدال لفظ يحتج به بآخر كذلك وبعد تدوينها لا يجوز تبديلها بلا خلاف كما قاله ابن الصلاح فبقي الحديث حجة في بابه وكيف يلحنون المعري مع وروده مثله في الشعر الموثوق به كبيت الشارح وقوله

* لولا زهير جفاني كنت معتذرا * ولولا الشعر بالعلماء يزري * وكان يغنيهم عن تلحينه جعل يمسكه بدل اشتمال من الغمد على أن الاصل أن يمسكه فحذفت أن وارتفع الفعل والخبر محذوف أي موجود ويمكن هذا التأويل في هذين البيتين وكذا الحديث ولا يجوز جعل يمسكه حالا من الخبر المحذوف لامتناع ذكر الحال أيضا عند هؤلاء لكونه خبرا في المعنى كما نقله في المغني عن الاخفش وبهذا يبطل جعل قبله في بيت الشارح حالا فتدبر (قوله وجب حذفه) أما الحذف فللعلم به وأما وجوبه فلان جوابها عوض عنه فلا يجمع بينهما (قوله دليل) أي من نفس الكلام كبيت المعري ونحو لولا أنصار زيد حموه ما سلم لان شأن الغمد الامساك والانصار الحماية أو خارج عنه كالمثال الاول (قوله يذيب الخ) يصف سيفا معلوما بان السيوف القاطعة تذوب في أغمادها رعبا وفزعا منه فلولا أن أغمادها تمسكها لسالت على الارض فضمير يمسكه لكل عضب والمنفي بمقتضى لولا سيلانها على الارض والمثبت بقوله يذيب سيلانها في نفسها فلا تنافي (قوله وقد اختار المصنف) وكذا الرماني وابن الشجري والشلوبين وهو الحق وشواهدها

كفلق الصبح اه سندوبى وقدعلمت حمل المتن عليها خلافا للشارح (قوله لعمرك) أى لحياتك من عمر يعمر كعلم يعلم عاش زمانا طويلا والمصدر عمرا بالفتح والضم على غير قياس لان قياسه كالفرح والتزموا المفتوح فى القسم خاصة تخفيفا لكثرته وقيل أصله تعميرا فحذفت زوائده (قوله يمين الله) فى نسخ أيمن بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن وهو البركة وكل صحيح (قوله وهو لا يتعين الخ) رد لذلك القيل وأجاب سم بانهم لم يدعوا التعين والمثال يكفيه الاحتمال (قوله لجواز كونه مبتدأ) قال سم ولعل الحذف حينئذ غير واجب اذ لم يسد جواب القسم مسده أى لعدم حلوله محله لكن قال الرودانى لا يتوقف وجوب حذف المبتدا على سد شئ مسده بخلاف الخبر لانه محط الفائدة (قوله على المبتدا) أى المذكور ولا حاجة لتقدير مبتدا محذوف أى لقسمى عمرك لانه خلاف الظاهر (قوله عهد الله) انما لم يكن نصا فى القسم لاستعماله فى غيره كثيرا كعهد الله يجب الوفاء به وأوفوا بعهد الله ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه بخلاف عمرك فانه غلب استعماله فيه حتى لا يفهم منه غيره الا بقرينة فرادهم بالنص وغيره غلبة الاستعمال وعدمها لا الصريح والكناية فلا ينافى تسوية الفقهاء بين العمر والعهد فى انهما كناية يمين لان مرادهم اليمين الشرعى الموجب للاثم وهو لا يكون الا باسماء الله وصفاته لا اللغوى الاعم ولا يعتد بهما شرعا الا اذا نوى بالعمر بقاء الله أو حياته وبالعهد استحقاقه لما أوجبه علينا من العبادات بخلاف ما اذا أطلق أو نوى بهما نفس العبادة لانهما يطلقان عليها كما نقل عن سم فتدبر (قوله نص فى المعية) أى مع كونها للعطف والمراد انها ظاهرة فيها لان الواو فيما ذكره تحتمل مجرد العطف أيضا كأن يقال كل رجل وضيعته مخلوقان لكنها ظاهرة فى المعية بسبب ان الصنعة تلازم الصانع فالمعية ليست من مجرد الواو بل مع المعطوف (قوله وضيعته) بفتح المعجمة وسكون التحتية أى حرفته سميت به لان تركها يضيعها وصاحبها وتطلق على الثوب والعقار أيضا * وههنا اشكال مشهور وهو انه لا يصح عود الضمير الى كل لافادته ان كل رجل يقارن ضيعة كل رجل ولا الى رجل لافادته ان كل رجل يقارن ضيعة رجل واحد وهما فاسدان * والجواب ان كل لما كانت فى قوة أفراد متعددة كان الضمير العائد عليها أو على مدخولها كذلك فيكون من مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة آحادا كركب القوم دوابهم فكأنه قيل زيد وضيعته وعمر وكذلك الخ (قوله بعد واو المعية) أى بعد معطوفها لكونه خبرا عن المتعاطفين واعترض بأنه لا شئ بعد الواو يسد مسد الخبر حتى يجب حذفه وأجاب سم بان المعطوف يسد مسده من حيث كونه خبرا عن الاول لحلوله حينئذ فى محله وان لم يسد مسده من حيث كونه خبرا عنه هو (قوله وقيل لا يحتاج الخ) رد بان الواو وان كانت بمعنى مع لكن لا تصلح للاخبار بها لكونها ليست ظرفا بخلاف مع (قوله فان لم تكن الخ) أى بان لم تكن للمعية أصلا بل لمجرد التشريك فى الحكم كزيد وعمر ومتباعدان أولها لا نصا كمثال الشارح (قوله لم يحذف الخبر وجوبا) أى بل جوازا ان علم بدليل والا امتنع فلو قلت زيد وعمرو وأردت مقترنان جاز حذفه لان الاقتصار على المتعاطفين يفيد معنى الاصطحاب وجاز ذكره لان الواو ليست نصا فيه بخلاف قائمان مثلا لعدم دليله قال الفرزدق

تمنوا الى الموت الذى يشعب الفتى * وكل امرئ والموت يلتقيان

ويشعب كيعلم أى يفرق فذكر الخبر وهو يلتقيان لان الواو لم تنص على المعية ولو حذفه لفهم أفاده المصرح وفيه أن يلتقيان لا يفيد الاقتران والمصاحبة التى فى كل رجل وضيعته بل ان اللقى يحصل ولو بعد حين كما هو الموافق للواقع فالواو ليست للمعية أصلا فلو أريد كل امرئ وقبول الموت ملتقيان بالفعل كان ذكر الخبر شاذا للنص على المعية فتأمل (قوله مصدرا) أى صريحا عند جهور البصريين وقيل ولو مؤولا كأن ضربت العبد مسيئا ولابد من عمله فى اسم يرجع اليه الضمير المحذوف مع الفعل وذلك الاسم هو غير

نحو لعمرك لافعلن التقدير لعمرك قسمى فعمرك مبتدأ وقسمى خبره ولا يجوز التصريح به قيل ومثله يمين الله لافعلن التقدير يمين الله قسمى وهو لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خبرا لجواز كونه مبتدأ والتقدير قسمى يمين الله بخلاف لعمرك فان المحذوف معه يتعين أن يكون خبرا لان لام الابتداء قد دخلت عليه وحقها الدخول على المبتدا فان لم يكن المبتدا نصا فى اليمين لم يجب حذف الخبر نحو عهد الله لافعلن التقدير عهد الله على فعهد الله مبتدأ وعلى خبره ولك اثباته وحذفه * الموضع الثالث أن يقع بعد المبتدا واو هى نص فى المعية نحو كل رجل وضيعته فكل مبتدأ وقوله وضيعته معطوف على كل والخبر محذوف والتقدير كل رجل وضيعته مقترنان ويقدر الخبر بعد واو المعية وقيل لا يحتاج الى تقدير الخبر لان معنى كل رجل وضيعته كل رجل مع ضيعته وهذا كلام تام لا يحتاج الى تقدير خبر واختار هذا المذهب ابن عصفور فى شرح الايضاح فان لم تكن الواو نصا فى المعية لم يحذف الخبر وجوبا نحو زيد وعمرو قائمان * الموضع الرابع أن يكون المبتدأ مصدرا

و بعده حال سد مسد الخبر وهي لا تصلح ان تكون خبرا فيحذف الخبر وجوبا لسد الحال مسده وذلك نحو ضربي العبد مسيئا فضربي مبتدأ والعبد معمول له ومسيئا حال سدت مسد الخبر والخبر محذوف وجوبا والتقدير ضربي العبد اذا كان مسيئا ان أردت الاستقبال وان أردت المضي فالتقدير ضربي العبد اذ كان مسيئا فمسيئا حال من الضمير المستتر في كان المفسر بالعبد واذا كان أواذ كان ظرف زمان نائب عن الخبر ونبه المصنف بقوله * وقبل حال لا يكون خبرا * على ان الخبر المحذوف مقدر قبل الحال التي سدت مسد الخبر كما تقدم تقريره واحترز بقوله لا يكون خبرا عن الحال التي تصلح أن تكون خبرا عن المبتدا المذكور نحو ماحكى الاخفش رحمه الله من قولهم زيد قائما فزيد مبتدأ والخبر محذوف والتقدير ثبت قائما وهذه الحال تصلح أن تكون خبرا فتقول زيد قائم فلا يكون الخبر واجب الحذف بخلاف ضربي العبد مسيئا فان الحال فيه لا تصلح أن تكون خبرا عن المبتدا الذي قبلها فلا تقول ضربي العبد مسيء لان الضرب لا يوصف بانه مسيء والمضاف الى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر نحو أتم تبييني الحق منوطا بالحكم فاتم مبتدأ وتبييني مضاف اليه والحق مفعول لتبييني ومنوطا حال سدت مسد خبر أتم
ما
والتقدير أتم تبييني الحق اذا كان أواذ كان منوطا بالحكم ولم يذكر المصنف المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا وقد عدها في غير هذا الكتاب أربعة الاول

صاحب الحال المذكور وذلك الضمير المحذوف هو صاحبها كما سيبينه الشارح (قوله و بعده حال) أى مفردة كمثال أوظرف كضربي العبد مع عصيانه أوجملة كحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقوله

خير اقترابي من المولى حليف رضا * وشر بعدي عنه وهو غضبان

ولو مضارعية عند سيبويه خلافا للفراء كضربي العبد يسيء ومنه قوله

ورأى عيني الفتى أباك * يعطي الجزيل فعليك ذاك

(قوله حال من الضمير الخ) انما لم يجعل حالا من معمول المصدر وهو العبد نفسه العائد اليه الضمير لئلا يكون الحال من معمولات المبتدا فيتقدم محلها حينئذ على الخبر فلا تسد مسده لعدم وقوعها في محله فيفتقر الى تقديم خبر كما هو رأي الكوفيين أى ضربي العبد مسيئا موجود فيفوت المقصود من حصر الضرب مثلا في حال الاساءة وحينئذ يكون الحذف جائزا لعدم سد شيء مسده وانما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لا حالا مع أن حذف الناقصة أكثر من التامة لوقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث والبيت المارين وهي لا تكون خبرا لها فتدبر (قوله نائب) بالرفع صفة لحال (قوله فلا يكون الخبر الخ) أى بل يجب ذكره وما حكاه الاخفش شاذ كقولهم حكمك مسمطا كحمد أى حكمك لك حال كونه نافذا وخرجت فاذا زيد جالسا بناء على ان اذا حرف أما على انها ظرف فهي الخبر ولا حذف فلا يقال قياسا على ذلك ضربي العبد شديدا بل ان قصدت الحالية وجب ذكر الخبر كضربي العبد اذا كان شديدا أوالخبرية وجب الرفع (قوله لا يوصف بأنه مسيء) أى بحسب قصد المتكلم كون المسيء هو العبد لا الضرب فلو قصد وصف الضرب به مجازا عن فاعله ولا حجر في المجاز تعين رفعه على الخبرية وكذا يقال في مثال المتن الثاني لان منوطا يصلح لجريانه على التبيين بحسب ذاته حقيقة لكن لم يقصد الاجريانه على الحق فهو غير صالح للخبرية بحسب القصد فقط وأوضح منهما ضربي العبد قائما وأكثر شربي السويق ملتوتا لان الحال فيهما لا تصلح للخبرية لا بحسب ذاتها ولا في القصد فتدبر (قوله والمضاف الى هذا المصدر الخ) أى صريحا كان كما مثله أومؤولا كاخطب ما يكون الامير قائما أى أخطب كون الامير أى أكوانه اذا كان قائما (قوله أربعة) زاد في الهمع وغيره مواضع منها لاسيما زيد بالرفع كما مر ومنها بعد المصدر النائب عن فعله المبين فاعله أومفعوله بحرف جر نحو سقيا ورعيا لك فلك خبر مبتدأ حذف وجوبا يلي المصدر فاعله أومفعوله كما يليان الفعل أى اسق يا ألله هذا الدعاء لك يا زيد مثلا فالكلام جملتان وليس الجار متعلقا بالمصدر لامتناع خطابين لاثنين في جملة واحدة ومحل ذلك كما ترى اذا كان المصدر نائبا عن فعل الامر وكان المجرور ضمير المخاطب فان ناب عن غير الامر كشكرا لك أى شكرت لك شكرا أوكان المجرور غير ضمير المخاطب كسقيا لزيد فالظاهر أن اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول المصدر أى اسق يا ألله زيدا وارعه فاحفظ هذا التحقيق اهـ صبان واللام في ذلك مبينة للمفعول ومثال الفاعل كما في الرضي نحو بؤسا لك وسحقا وبعدا أى بئست وسحقت و بعدت ولعل المانع من كون الجار متعلقا بالمصدر هنا ان التعدي باللام انما يكون للمفعول لا للفاعل فتأمل قال الرضي وكذا يجب حذف المبتدا قبل من المبينة للمعارف نحو وما بكم من نعمة اذا جعلت ما موصولة أما المبينة للنكرات فهي صفة لها كما اذا جعلت

النعت المقطوع الى الرفع فى مدح نحو مررت بزيد الكريم أو ذم نحو مررت بزيد الخبيث أو ترحم نحو مررت بزيد المسكين فالمبتدأ محذوف فى هذه المثل ونحوها وجوبا والتقدير هو الكريم وهو الخبيث وهو المسكين * الموضع الثانى أن يكون الخبر مخصوص نعم أو بئس نحو نعم الرجل زيد و بئس الرجل عمرو فزيد وعمرو خبران لمبتدا محذوف وجوبا والتقدير هو زيد أى الممدوح زيد وهو عمرو أى المذموم عمرو * الموضع الثالث ما حكى الفارسى من كلامهم فى ذمتى لافعلن ففى ذمتى خبر لمبتدا محذوف واجب الحذف والتقدير فى ذمتى يمين وكذا ما أشبهه وهو ما كان الخبر فيه صريحا فى القسم * الموضع الرابع أن يكون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل نحو صبر جميل التقدير صبرى صبر جميل فصبر مبتدأ وصبر جميل خبره ثم حذف المبتدأ الذى هو صبرى وجوبا

(ص)

وأخبروا باثنين أو بأكثرا * عن واحد كهم سراة شعرا

(ش) اختلف النحويون فى جواز تعدد خبر المبتدا الواحد بغير حرف عطف نحو زيد قائم ضاحك فذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك سواء كان الخبران فى معنى خبر واحد نحو هذا حلو حامض أى مز أم لم يكونا كذلك كالمثال الاول وذهب بعضهم الى أنه لا يتعدد الخبر الا اذا كان الخبران فى معنى خبر واحد فان لم يكونا كذلك تعين العطف فان جاء من لسان العرب شئ بغير عطف قدر له مبتدأ آخر كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد وقول الشاعر من يك ذا بت فهذا بتى * مقيظ مصيف مشتى وقوله ينام باحدى مقلتيه ويتقى * باخرى المنايا فهو يقظان نائم وزعم بعضهم أنه لا يتعدد الخبر الا اذا كان من جنس واحد كان يكون الخبران مثلا مفردين نحو زيد قائم ضاحك أو جملتين نحو زيد قام ضحك فاما اذا كان أحدهما مفردا والآخر جملة فلا يجوز ذلك فلا تقول زيد قائم ضحك هكذا زعم هذا القائل

ما فى الآية نكرة اه (قوله النعت المقطوع) سمى نعتا باعتبار ما كان وانما وجب فيه الحذف للتنبيه على شدة اتصاله بالمنعوت أو للاشعار بانشاء المدح كما فعلوا فى النداء (قوله فى مدح الخ) خرج المقطوع الذى للتخصيص أو الايضاح فان الحذف فيه جائز كما فى التصريح وغيره (قوله محذوف وجوبا) أى لصيرورة الكلام لانشاء المدح مثلا فجرى مجرى الجملة الواحدة (قوله مخصوص نعم) أى المؤخر عنها كما مثله أما المقدم كزيد نعم الرجل فهو مبتدأ خبره الجملة ورابطها العموم كما مر ومثل نعم فيما ذكر ما شاكلها فى المدح أو الذم كحب وساء (قوله فى ذمتى يمين) أى أو عهد أو ميثاق أى متعلق ذلك وهو مضمون الجواب لانه الذى يستقر فى الذمة لا اليمين والعهد وانما وجب حذفه لدلالة الجواب عليه وسده مسده لكونه واجب التأخير بالجواب فى محله (قوله صريحا فى القسم) ليس بقيد هنا بخلاف الخبر كيف ومثاله لاصراحة فيه قطعا اه اسقاطى (قوله نائبا مناب الفعل) أى أتى به بدلا عن اللفظ بفعله اذ أصله اصبر صبرا فحذف الفعل وعوض عنه المصدر اكتفاء بدلالته عليه فلا يجمع بينهما ثم عدل الى الرفع ليفيد الدوام وأوجبوا حذف المبتدا استصحابا لحالة النصب الواجب فيها حذف الفعل واعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الاصلية (قوله صبر جميل) أى فى قول الراجز

شكا الى جملى طول السرى * صبر جميل فكلانا مبتلى

أى أمرنا صبر جميل ومثله سمع وطاعة أى أمرنا ذلك (فائدة) الصبر الجميل هو الذى لا شكاية معه والصفح الجميل هو الذى لا عتاب معه والهجر الجميل هو الذى لا أذية معه (قوله سراة) بفتح المهملة وقد تضم أصله سرية قلبت ياؤه ألفا كقضاة جمع سرى أى شريف على غير قياس اذ قياس جمع فعيل المعتل باللام أفعلاء كنبى وأنبياء وتقى وأتقياء كما سيأتى فى قوله * وناب عنه أفعلاء فى المعل * لاما الخ (قوله سواء الخ) أفاد أن تعدد الخبر على ضربين كما اقتصر عليه فى شرح الكافية لانه اما فى اللفظ والمعنى كمثال المتن والآية والبيتين فيجوز فيه العطف وتركه بالواو وغيرها أو فى اللفظ فقط وضابطه أن لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدا نحو حلو حامض أى مز وهذا أعسر يسر أى أضبط للعمل لانه يعمل باليمين واليسار فيمتنع فيه العطف لانهما شئ واحد فى المعنى ولا يتوسط المبتدأ بينهما ولا يتقدمان عليه على الاصح فيهما وزاد ولده نوعا يجب فيه العطف وهو تعدد الخبر لتعدد ما هو له حقيقة كقوله

يداك يد خيرها يرتجى * وأخرى لاعدائها غائظه

أو حكما ككونه ذا أجزاء كقوله تعالى اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو الخ والنوع الاول يصح أن يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده دون الباقين الا مجازا أفاده الدمامينى (قوله مز) بضم الميم كما فى القاموس أى متوسط بين الحلاوة والحموضة الصرفتين وليسا مجتمعين فيه لانهما ضدان بخلاف زيد كاتب شاعر فانه جامع بين الصفتين لذاتهما فكل منهما خبر مستقل (قوله من يك الخ) من شرطية لحذف نون يكن وقوله فهذا بتى قائم مقام جوابها من اقامة السبب مقام المسبب أى فانا مثله لان هذا بتى والبت كساء غليظ مربع ومقيظ وما بعده بصيغ اسم الفاعل أى كاف لى فى القيظ وهو شدة الحر والصيف والشتاء (قوله ينام

ويقع فى كلام المعربين للقرآن الكريم وغيره تجويز ذلك كثيرا ومنه قوله تعالى فاذاهى حية تسعى جوزوا كون تسعى خبرا ثانيا ولا يتعين ذلك لجواز كونه حالا (ص)

﴿ كان وأخواتها ﴾

ترفع كان المبتدا اسما والخبر
تنصبه ككان سيدا عمر
ككان ظل بات أضحى أصبحا
أمسى وصار ليس زال برحا
فتئ وانفك وهذى الاربعه
لشبه نفى أولنفى متبعه
ومثل كان دام مسبوقا بما
كاعط مادمت مصيبا درهما

(ش) لما فرغ من الكلام على المبتدا والخبر شرع فى ذكر نواسخ الابتداء وهى قسمان أفعال وحروف فالافعال كان وأخواتها وأفعال المقاربة وظن وأخواتها والحروف ما وأخواتها ولا التى لنفى الجنس وان واخواتها فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها وكلها أفعال اتفاقا الا ليس فذهب الجمهور الى انها فعل وذهب الفارسى فى أحد قوليه وأبو بكر بن شقير فى أحد قوليه الى أنها حرف وهى ترفع المبتدا وتنصب خبره

الخ) المروى فهو يقظان هاجع بدل نائم لان قبله

وبت كنوم الذئب فى ذى حفيظة * أكلت طعاما دونه وهو جائع

ينام الخ والعرب تزعم ان الذئب ينام بعين ويحرس بأخرى ثم يتناوبان فى الحرس فهو نائم من جهة يقظان من جهة أخرى فجمع بين الصفتين كاجمع زيد بين الكتابة والشعر (قوله ويقع الخ) رد لذلك الزعم (قوله لجواز كونه حالا) الصواب اذا لم يجعل خبرا كونه صفة لحية لانها نكرة لا مسوغ لمجيء الحال منها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ كان وأخواتها ﴾

استعار الاخوات للنظائر فى العمل بجامع مطلق المجانسة وخص كان بالذكر لانها أم الباب اذ حدثها وهو الكون يعم جميع اخواتها ولذا اختصت عنها بزيادة أحكام وتصرفات وأصلها كون بالفتح لا بالضم ولا بالكسر لما مر فى الخطبة (قوله اسما) الظاهر انه معمول لمحذوف كما يشير له حل الشارح أى ويسمى اسما لها وقد يجعل حالا أى حال كونه اسما لها أى مسمى بذلك (قوله ككان) خبر مقدم عن ظل وما عطف عليه بحذف العاطف فى غالبه (قوله زال) أى ماضى يزال لا ماضى يزيل بفتح أوله فانه تام متعد بمعنى ماز تقول زل ضأنك من معزك أى ميزها ومصدرها الزيل ولا ماضى يزول فانه تام قاصر بمعنى ذهب كقوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض أن تزولا ومصدره الزوال ولا مصدر للناقصة ووزنها فعل بالكسر وغيرها بالفتح كما فى التصريح وغيره (قوله فتئ) بتثليث التاء ويقال أفتأ كما فى الهمع (قوله وهذى الاربعه) أى موادها فلا يرد انها أفعال ماضية لا تلى النهى الذى من جملة شبه النفى (قوله لشبه نفى) قدمه على النفى جبرا لضعفه (قوله ومثل كان الخ) خبر مقدم عن دام لقصد لفظها ومسبوقا حال منها أو من ضمير خبرها (قوله كاعط الخ) درهما مفعول ثان لاعط وحذف الاول كمفعول مصيبا أى واجدا أى أعط المحتاج درهما مادمت واجدا له ففيه تقديم وتأخير وحذفان أو هو مفعول مصيبا وحذف مفعولا أعط وأصل دام دوم بالفتح وينقل الى المضموم عند اتصال التاء به توصلا الى نقل الضمة الى الدال لتدل بعد حذف عينه للساكنين على انها واو وانظر لم جعل مفتوحا مع انه لا يتصرف على الصحيح وقد يقال لكثرة الفتح وخفته وبالحمل على التامة لانها جاء وصفها على فاعل وهو قليل فى المضموم والمكسور كما مر ويأتى (قوله نواسخ الابتداء) من النسخ وهو الازالة لازالتها حكم المبتدا والخبر (قوله الى انها فعل) أى لقبول التاءين (قوله ترفع المبتدأ) أى تجدد له رفعا غير رفع الابتداء عند البصريين وهو الصحيح لاتصال الضمير بها وهو لا يتصل الا بعامله استقراء ولانها لو لم تعمل الا فى الخبر كما عند الكوفيين لكانت ناصبة غير رافعة ولم يعهد فعل كذلك وتسميته حينئذ مبتدأ انما هو باعتبار ما كان وأل فى المبتدا كاسم الشرط والاستفهام للجنس لا للاستغراق فان منه ما لا ينسخ بها وهو خمسة لازم التصدير الا ضمير الشأن ولازم الحذف كالنعت المقطوع ونحوه مما مر واللازم لصفة واحدة كطوبى للمؤمن وويل للكافر وايمن فى القسم واللازم للابتداء بنفسه كاقل رجل يقول ذلك ولله درك وما التعجبية فان هذه الاشياء جرت مجرى الامثال فلا تغير عما وردت أو بغيره كمصحوب لولا واذا الفجائية فانهما لا يصاحبان غير المبتدا (قوله وتنصب خبره) أى غير الطلبى فى الجميع وشذ قوله * وكونى بالمكارم ذكرينى * أو هو بمعنى تذكرينى وغير الفعل الماضى فى صار وما بمعناها ودام وزال وأخواتها بخلاف البقية نحو ان كنت قلته وغير اسم الاستفهام فى دام وليس المنفى بما فلا يقال لا أكلمك كيف مادام زيد ولا أين ليس زيد لان خبر دام وليس لا يتقدم عليهما ولا أين مازال زيد لان ما النافية تلزم الصدر عند البصريين فتزدحم مع الاستفهام بخلاف المنفى بغير ما نحو أين لا يزال زيد وغير المنفى ككيف كان زيد واعلم أنه لا يحذف الاسم ولا الخبر

ويسمى المرفوع بها اسماً لها والمنصوب بها خبراً لها وهذه الافعال قسمان منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط وهي كان وظل وبات وأضحى وأصبح وأمسى وصار وليس ومنها ما لا يعمل هذا العمل الا بشرط وهو قسمان القسم الاول ما يشترط في عمله أن يسبقه نفي لفظاً أو تقديراً أو شبه نفي وهو أربعة زال وبرح وفتئ وانفك فمثال النفي لفظاً ما زال زيد

قائماً ومثاله تقديراً قوله تعالى قالوا تالله تفتؤ تذكر يوسف أي لا تفتؤ ولا يحذف النافي معها قياساً الا في القسم كالآية الكريمة وقد شذ الحذف بدون القسم كقول الشاعر

وأبرح ما أدام الله قومي
بحمد الله منتطقاً مجيدا

أي لا أبرح منتطقاً مجيداً أي صاحب نطاق وجواد ما أدام الله قومي وعني بذلك انه لا يزال مستغنياً ما بقي له قومه وهذا أحسن ما حمل عليه البيت ومثال شبه النفي والمراد به النهي كقولك لا تزل قائماً ومنه قوله

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو
ت فنسيانه ضلال مبين

والدعاء كقولك لا يزال الله محسناً اليك وقول الآخر

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى
ولا زال منهلاً بجرعائك القطر

وهذا هو الذي أشار اليه المصنف بقوله وهذي الاربعة الى آخر البيت القسم الثاني ما يشترط في عمله أن يسبقه ما المصدرية الظرفية وهو دام كقولك أعط ما دمت مصيباً درهماً أي أعط مدة دوامك مصيباً درهماً ومنه قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً أي مدة دوامي حياً ومعنى ظل اتصاف المخبر عنه بالخبر نهاراً ومعنى بات اتصافه به ليلاً وأضحى اتصافه به في الضحى وأصبح اتصافه به في الصباح وأمسى اتصافه به في المساء ومعنى صار التحول من صفة الى صفة أخرى ومعنى ليس النفي وهي عند الاطلاق

في هذا الباب اقتصاراً أي بلا دليل ولا اختصاراً أي به عند الجمهور الا ضرورة لشبه الاسم بالفاعل والخبر صار كالعوض عن مصدرها اذ القيام مثلاً كون من أكوان زيد والعوض لا يحذف أي وأما حذفهما في ان خيراً فخير كما سيأتي فتبع لكان لا بالاستقلال وأجاز بعضهم حذف الخبر لقرينة مطلقاً والمصنف في ليس فقط حكى سيبويه ليس أحد أي هنا أفاده في الهمع مع زيادة (قوله ويسمى المرفوع الخ) هي تسمية اصطلاحية لا مناسبة لها لأن زيد مثلاً اسم للذات لا لكان والأفعال لا يخبر عنها وقد يسميان فاعلاً ومفعولاً مجازاً لأن الفاعل في الحقيقة مصدر خبرها مضافاً لاسمها فمعنى كان زيد قائماً كان قيام زيد (قوله أن يسبقه نفي) أي لأن القصد بالجملة الاثبات وهذه الأفعال معناها نفي فاذا نفيت انقلبت اثباتاً (قوله الا في القسم) أي مع المضارع وكون النافي لا كما قال الدنوشري

ويحذف ناف مع شروط ثلاثة * اذا كان لا قبل المضارع في قسم

(قوله بحمد الله) متعلق بالاستمرار المفهوم من أبرح المنفي ومجيد بضم الميم خبر ثان ان قلنا بتعدد الخبر في هذا الباب والا فنعت (قوله نطاق) هو ما يشد به الوسط جمعه نطق ككتاب وكتب (قوله وجواد) بتخفيف الواو يطلق على الفرس ذكراً أو أنثى كما في المصباح (قوله وهذا أحسن) الاشارة اما الى الاعراب فمقابله ان أبرح غير منفي بل تام بمعنى أزول عن كوني منتطقاً مجيداً أي أترك ذلك ما دامت قومي لانهم يكفونيه فلا شاهد فيه أو الى المعنى فمقابله ان منتطقاً معناه ناطق ومجيداً أي محسناً في الثناء على قومي أفاده العيني (قوله النهي والدعاء) أي لان المطلوب بهما ترك الفعل وهو نفي فخرج غيرهما كالاستفهام قيل الا الانكاري لانه بمعنى النفي ولا فرق في الدعاء بين كونه بلا أو بلن كقوله

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلـ ـت لكم خالداً خلود الجبال

ان قلنا بأنها فيه للدعاء وهو المختار لتناسب ما عطف عليها بثم فراراً من عطف الانشاء على الخبر (قوله صاح) منادى مرخم صاحب على غير قياس لكونه ليس بعلم وشمر أي اجتهد في الاستعداد للموت ولا تنسه (قوله ألا يا اسلمي الخ) ألا حرف استفتاح وتنبيه ويا مؤكدة لها أو المنادى محذوف أي يا هذه ومي اسم امرأة غير مية لا ترخيمها كما في التصريح أي فلا يرد أن ترخيم غير المنادى شاذ لكن قال الصبان من تتبع كلام ذي الرمة نظماً ونثراً وجده يسمي محبوبته بهما وعلى البلى أي منه بكسر الباء من بلي الثوب كرضي صار خلقاً والجرعاء رملة مستوية لا تنبت شيئاً ومنهلاً كمنصباً وزناً ومعنى والمراد انصباب غير مضر بدليل اسلمي (قوله المصدرية الظرفية) أخذهما من المثال وسميت بذلك لتقديرها بالمصدر مع نيابتها عن الظرف وهو المدة وهما شرطان لصحة العمل لأن دام لتوقيت أمر بمدة ثبوت الخبر للاسم لا لوجوبه بدليل عدم عملها في ما دامت السموات والارض مع استيفائها الشرطين بل هي تامة أي مدة بقائهما فخرج غير المصدرية كالنافية في نحو ما دام شيء وغير الظرفية كيعجبني ما دمت صحيحاً أي دوامك فدام فيهما تامة بمعنى بقي والمنصوب حال وكذا عند حذف ما كأو دام الظل أهلك ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله ومعنى ظل) أي مع معموليها لان معناها وحدها مطلق حدث في زمن ماض نهاري وقوله بالخبر أي بمدلوله التضمني وهو الحدث وقوله نهاراً أي ماضياً وكذا يقال في الباقي (قوله ومعنى صار التحول) أي موضوعة له وأما

لنفي الحال نحو ليس زيد قائما أى الآن وعند التقييد بزمن على حسبه نحو ليس زيد قائما غدا ومعنى مازال وأخواتها ملازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو مازال زيد ضاحكا ومازال عمرو أزرق العينين ومعنى دام بقى واستمر (ص) وغير ماض مثله قد عملا * ان كان غير الماض منه استعملا (ش) هذه الافعال قسمان أحدهما ما يتصرف وهو ما عدا ليس ودام والثانى ما لا يتصرف وهو ليس ودام فنبه المصنف بهذا البيت على أن ما يتصرف من هذه الافعال يعمل غير الماضى منه عمل الماضى وذلك هو المضارع نحو يكون زيد قائما قال الله تعالى ويكون الرسول عليكم شهيدا والامر نحو كونوا قائمين بالقسط قال الله تعالى قل كونوا حجارة أو حديدا واسم الفاعل نحو زيد كائن أخاك قال الشاعر

وما كل من يبدى البشاشة كائنا * أخاك اذا لم تلفه لك منجدا

والمصدر كذلك واختلف فى كان الناقصة هل لها مصدر أم لا والصحيح أن لها مصدرا ومنه قول الشاعر

ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى * وكونك اياه عليك يسير

وما لا يتصرف منها وهو دام وليس وما كان النفى أو شبهه شرطا فيه وهو زال وأخواتها لا يستعمل منه أمر ولا مصدر (ص)

وفى جميعها توسط الخبر * أجز وكل سبقه دام حظر

(ش) مراده أن أخبار هذه الافعال ان لم يجب تقديمها على الاسم ولا تأخيرها عنه يجوز توسطها بين الاسم والخبر والفعل فمثال وجوب تقديمها على الاسم قولك كان فى الدار صاحبها فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم قولك كان أخى رفيقى فلا يجوز تقديم رفيقى على أنه خبر لانه لا يعلم ذلك لعدم ظهور الاعراب

التحويل المفهوم من كل فعل فانما لزم من دلالته على التجدد والحدوث لا من الوضع فاسقل الفرق بينهما أفاده سم وقد جاء مثل صار فى العمل والمعنى ما جمعته بقولى

بمعنى صار فى الافعال عشر * تحول آض عاد ارجع لتغنم
وراح غدا استحال ارتد قاقعد * وحار فها كها والله أعلم

وحكى سيبويه ما جاءت حاجتك بالنصب أى أى حاجة صارت حاجتك فاسمها ضمير ما الاستفهامية وبالرفع أى صارت حاجتك أى حاجة فما خبرها مقدم وقد استعملوا كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا نحو وفتحت السماء فكانت أبوابا زاد الزمخشرى بات قال فى شرح الكافية ولا حجة له عليها (قوله لنفى الحال) أى لنفى حدث خبرها فى الحال وانما لم تدل على المضى كسائر الافعال الماضية لان شبهها الحرف فى الجمود والمعنى جردها عن الزمان أصلا لكن حدث خبرها لابد له من زمن فحمل على الحال لانه الاقرب (قوله وعند التقييد بزمن) أى صريحا كما مثله أو ضمنا كليس خلق الله مثله أى فى الماضى واسمها ضمير الشأن ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا أى فى المستقبل وأصلها عند الجمهور ليس بالكسر سكنت الياء تخفيفا ولم تقلب ألفا لجمودها (قوله على حسب ما يقتضيه الحال) أى ملازمة جارية على ذلك وهى الملازمة مدة قبول المخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو مازال الله محسنا لا يزال زيد أزرق العينين أم لا نحو مازال زيد ضاحكا أو عالما أى مدة قبول ذلك ووجود سببه لا مطلقا (قوله مثله) اما حال من فاعل عمل أو نعت لمصدر محذوف أى عمل عملا مثل عمله وفيهما تقديم معمول الفعل المقرون بقد عليه وهو ممنوع فلعل فيه خلافا أو للضرورة (قوله وهو ليس ودام) حصره غير المتصرف فيهما يقتضى ان مراده بالمتصرف ما يعم التصرف التام والناقص فيدخل فيه زال وأخواتها فانه ليس لها الا الماضى والمضارع واسم الفاعل دون غيرهما كالمصدر والامر وأما ليس ودام فلا يتصرفان أصلا على الصحيح فى دام وأما يدوم ودم ودائم ودوام فمن دام التامة لكن رجح الصبان ان الناقصة لها المضارع والمصدر بدليل جعلها صلة لما المصدرية وادعاء ان هذا المنسبك مصدر التامة أو اختراع مصدر لم يرد جور وسوء ظن والباقى تصرفه تام كما بينه الشارح لكن اختلف فى اسم المفعول فمنعه قوم منهم أبو على قال فى شرح اللمحة ان تلميذه أبا الفتح ابن جنى سأله عن قول سيبويه مكون فيه فقال ما كل داء يعالجه الطبيب وأجازه آخرون وعليه فالنائب عن الاسم اما الظرف كما مثل أو ضمير مصدره المفهوم منه نحو مكون قائما فتلخص أنها ثلاثة أقسام (قوله أخاك) خبر كائنا واسمه ضمير يعود على من وكائنا خبر ما الحجازية وتلفه أى تجده (قوله والصحيح ان لها مصدرا) أى فلكان الكون والكينونة ولصار الصير والصيرورة ولبات البيات والبيتوتة ولظل الظلول ولأصبح وأمسى وأضحى الاصباح والامساء والاضحاء (قوله ببذل) الباء سببية متعلقة بساد أى شرف وكونك مبتدأ والكاف فى محل جر بالاضافة ورفع من حيث انها اسم الكون واياه خبره من حيث النقصان ويسير أى سهل خبره من حيث الابتداء وعليك متعلق به (قوله وما لا يتصرف منها الخ) هذه العبارة فى غاية القلاقة لما فيها من التكرار والمناقضة لما مر كما لا يخفى (قوله وفى جميعها) متعلق بأجز وتوسط مفعوله وكل مبتدأ خبره حظر أى منع وسبقه مفعول حظر وهو مصدر مضاف لفاعله ودام مفعوله أى وكل النحاة منع أن يسبق دام خبرها (قوله كان فى الدار صاحبها) تمثيل صحيح لان تقديم

ومثال ماتوسط فيه الخبر قولك كان قائما زيد قال

الله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين وكذلك سائر أفعال هذا الباب من المتصرف وغيره يجوز توسط أخبارها بالشرط المذكور ونقل صاحب الارشاد خلافا فى جواز تقديم خبر ليس على اسمها والصواب جوازه قال الشاعر

سلى ان جهلت الناس عنا وعنهم
فليس سواء عالم وجهول

وذكر ابن معطى أن خبر دام لا يتقدم على اسمها فلا تقول لاأصاحبك مادام قائما زيد والصواب جوازه قال الشاعر

لاطيب للعيش مادامت منغصة
لذاته بادكار الموت والهرم

وأشار بقوله

* وكل سبقه دام حظر *

الى ان كل العرب أو كل النحاة منع سبق خبر دام عليها وهذا ان أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام على ما المتصلة بها نحو لاأصحبك قائما مادام زيد فمسلم وان أرادانهم منعوا تقديمه على دام وحدها نحو لاأصحبك ماقائما دام زيد وعلى ذلك حمله ولده فى شرحه ففيه نظر والذى يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر دام على دام وحدها فتقول لاأصحبك ماقائما دام زيد كما تقول لاأصحبك ما زيدا كلمت (ص)

الذى يستحق بتقديمه على الاسم وحده كهذا وعلى الفعل أيضا كفى الدار كان صاحبها وليس كلامه الآن فى وجوب التوسط حتى يعترض عليه بان هذا المثال يصح فيه تقديمه على الفعل والحاصل ان للخبر ستة أحوال وجوب التأخر ككان صاحبى عدوى لما ذكره الشارح وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء أى صفيرا بالفاه وتصدية أى تصفيقا لحصره وجوب التوسط كيعجبنى أن يكون فى الدار صاحبها فيمتنع تأخيره فى الدار لمكان الضمير وتقديمه على الفعل لئلا يفصل بين أن وصلتها وعلى أن لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول ووجوب التقدم على الفعل كاين كان زيد وجوب التأخر أو التوسط كهل كان زيد قائما فيمتنع تقديمه على هل لان لها الصدر وعلى كان لئلا يفصل بينهما جوب التوسط أو التقدم ككان فى الدار صاحبها وكان غلام هند بعلها بنصب غلام ونحوما كان قائما الا زيد لجواز تقديم الخبر على كان لا على ما لان لها الصدر السادس جواز الثلاثة ككان زيد قائما وكان غلام هند مبغضها بنصب مبغض فيجوز تقديمه لتقدم مرجع الضمير رتبة وان تأخر لفظا (قوله بالشرط المذكور) هو قوله ان لم يجب تقديمها الخ أى بشرط أن تخلو من وجب التقديم والتأخير ولا تغفل عن التفصيل المتقدم (قوله والصواب جوازه) منه قراءة حمزة وحفص ليس البرأن تولوا بنصب البر (قوله فليس سواء) خبر ليس مقدم وعالم اسمها مؤخر وهذا من قصيدة للسموأل اليهودى يخاطب امرأة خطبها هو وآخر فالت للآخر أولها

اذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه * فكل رداء يرتديه جميل
وان هو لم يحمل على النفس ضيمها * فليس الى حسن الثناء سبيل
تعيرنا أنا قليل عديدنا * فقلت لها ان الكرام قليل
وماقل من كانت بقاياه مثلنا * شبابا تسامى للعلا وكهول
وماضرنا أنا قليل وجارنا * عزيز وجار الاكثرين ذليل
وانا أناس لانرى القتل سبة * اذا مارأته عامر وسلول
يقرب حب الموت آجالنا لنا * وتكرهه آجالهم فتطول
ومامات منا سيد فى فراشه * ولاطل منا حيث كان قتيل
اذا سيد منا خلا قام سيد * قؤول بما قال الكرام فعول
وننكر ان شئنا على الناس قولهم * ولا ينكرون القول حين نقول
وأيامنا مشهودة فى عدونا * لها غرر مشهورة وحجول
وأسيافنا فى كل شرق ومغرب * بها من قراع الدارعين فلول
معودة أن لاتسل نصالها * فتغمد حتى يستباح قتيل

سلى الخ (قوله لاطيب للعيش) أى العيشة والحياة ومنغصة خبر دام مقدم على اسمها وهو لذاته قال شيخ الاسلام ويلزم عليه الفصل بين منغصة ومعمولها وهو بادكار باجنبى وهو لذاته فالاولى احتمال أن دامت ومنغصة تنازعا فى لذاته فاعمل الثانى وأضمر فى دامت ضميرا مستترا هو اسمها فلا شاهد فيه وأصل ادكار اذتكار قلبت تاء الافتعال دالا وأدغمت فيها الذال المعجمة بعد قلبها من جنسها كما سيأتى (قوله فسلم) أى الاجماع على ذلك مسلم لامتناع تقديم معمول الصلة على الموصول قيل وهذا الاحتمال أقرب الى كلامه ليوافق ماشبهه به بقوله كذاك سبق الخ فى ان الخبر فى كل سابق على ما فتأمل (قوله ففيه نظر) أى فى ادعاء الاجماع على منع ذلك نظر لثبوت الخلاف فيه والصحيح منه الجواز ولا يضر الفصل بين الحرف المصدرى وصلته لانه غير عامل بخلاف العامل كان المصدرية فلا يفصل منها الشدة تعلقه بها لانه

كذلك سبق خبر ما النافيه * فجئ بها متلوة لا تاليه (ش) يعنى انه لايجوز أن يتقدم الخبر على ما النافيــة و يدخل تحت هذا قسمان أحــدهما ما كان النفى شرطا فى عمله نحو مازال وأخواتها فـلاتقول قائمـا مازال زيد وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس والثانى مالم يكن النفى شرطا فى عمله نحو ما كان زيد قائمـا فلاتقول قائمـا ما كان زيد وأجازه بعضــهم ومفهوم كلامه أنه اذا كان النفى بغــير ما يجوز التقديم فتقول قائمـا لم يزل زيد ومنطلقا لم يكن عمرو ومنعهما بعضهم ومفهوم كلامه أيضا جواز تقديم الخبر على الفعل وحده اذا كان النفى بما نحو ماقائمـا زال زيد وماقائمـا كان زيد ومنعه بعضهم

(ص) ومنع سبق خبر ليس اصطفى * وذو تمام مايرفع يكتفى

وماسواه ناقص والنقص فى * فتئ ليس زال دائما قفى

(ش) اختلف النحويون فى جواز تقــديم خبر ليس عليها فذهب الـكوفيون والمــبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم المصنف الى المنع وذهب أبو علـى الفارسى وابن برهان الى الجواز فتقــول قائمـا ليس زيد واختلف النقل عن سيبويه فنسب قوم اليــه الجواز وقوم المنع ولم يرد من لسان العرب تقــدم خــبر ليس عليها وانما ورد من لسانهم ماظاهره تقــدم معمول خبرها عليها كقوله تعالى ألايوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وبهــذا استدل من أجاز تقــديم خبرها عليها وتقــريره أن يوم يأتيهم معــمول الخبر الذى هو مصروفا وقد تقــدم على ليس قال ولايتقــدم المعــمول الاحيث يتقدم العامل وقوله وذو تمام الخ معناه ان هذه الافعال انقسمت الى قسمين الاول مايكون تاما وناقصا والثانى مالا يكون الا ناقصا والمراد بالتام مايكتفى بمرفوعه و بالناقص مالا يكتفى بمرفوعه بل يحتاج معه الى المنصوب وكل هذه الافعال يجوز ان تستعمل تامــة الافتئ وزال التى مضارعها يزال لا التى مضارعها يزول فانها تامة نحو زالت الشمس وليس فانها لا تستعمل الا ناقصــة ومثال التام قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة أى وان وجــد ذو عسرة وقوله تعالى خالدين فيها مادامت السموات والارض وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون (ص) (ولا يلى العامل معمول الخبر * الا اذا ظرفا أتى أو حرف جر)

(ش) يعنى انه

يطلبها الوصــل بها والعمل فيها وغــير العامل يطلبها الوصل فقط فتدبر (قوله كذلك سبق الخ) مصدر مضاف لفاعله وهو خبر بالتنوين وما مفعوله أى سبق الخبر على ما النافية مثل سبقه على ما المصدرية مع دام فى المنع بقطع النظر عن وصفه بالاجماع لما سيأتى (قوله فجئ بها الخ) فيــه مع توكيد ما قبله الاشارة الى أن ما تلزم صــدر جملتها أبدا (قوله وأجازه بعضهم) أجاز الـكوفيون الصورتين لان ما لا تلزم الصــدر عندهم ووافقهم ابن كيسان فى الاولى لان نفيها ايجاب فـكانه لم يكن نفى بخلاف الثانيــة (قوله ومنعهما بعضــهم) حكاه فى التسهيل عن الفراء وكذا جميع حروف النفى لكن قال فى شرح الـكافية انه جائز عند الجميع اه ومن شواهده الصريحة

مــه عاذلى فهائمـا لن أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى

(قوله على الفــعل وحده) هو الصحيح (قوله ومنع الخ) مبتــدأ مضاف لمفعوله بعــد حذف فاعــله واصطفى خبره أى ومنع بعضــهم سبق الخبر على ليس هو المختار فليس مفــعول سبق وخبر بالتنوين فاعله مجرور بالاضافة وعدم تنوينه يفســد الوزن والمعنى لافادته منع سبقه مطلقا ولو على الاسم وليس كذلك وأفهم كلام المصــنف جواز تقديم الخبر على غــير دام وليس والمنفى بما لسكوته عنــه وهو كذلك ولو كان جــلة على الاصح انظر الصبان (قوله والنقص) مبتدأ خــبره قفى بضم القاف أى تبع ودائما حال من ضميره وحذف العاطف من ليس وزال (قوله اختلف النحويون) محل الخلاف فى غير الاستثناء أما فيه فلا يتقدم خبرها اجماعا ومثلها لا يكون (قوله وتقريره) براءين أى بيان وجه دلالتــه وقد أجاب عنه المانعون بأنه ظرف يتوسع فيه مع ضعفه بكونه معمول المعمول فزاد فيه التسامح بخلاف الخبر اذا كان ظرفا أو ان يوم معمول لمحــذوف أى ألا يعرفون يوم يأتيهم وليس مصروفا حال منه مؤسسة أو انه مبتدأ بنى على الفتح لاضافتــه الى جملة يأتيهم وليس مصروفا خبره والضمير فى ليس يعود له لا للعــذاب (قوله الا حيث يتقدم العامل) أى الاصل فيه ذلك وقد يخالف هذا الاصل كما جاز تقديم معمول خبر ان على اسمها دون الخبر كان فى الدار زيد جالس وقدموا معمول الفــعل المنفى بلم أو لن دونه كزيد لم أو لن أضرب ومعمول الخبر الفعلى على المبتدأ عنــد البصريين دونه كعمرا زيد ضرب ومعمول الفعل بعد أما دونه نحو فأما اليتيم فلا تقهر وكل ذلك لنكات تعــلم من أبوابها (قوله وان كان ذو عسرة) جوز الـكوفى نقصها على حذف الخبر أى من غرمائكم ويرده ان الخبر لا يحذف فى هذا الباب كما مر ويوجد فى نسخ بعد الآية قال الشاعر

اذا كان الشتاء فأدفئونى * فان الشيخ يهرمه الشتاء

والا كثر عدمه (قوله مادامت السموات) أى بقيت (قوله حين تمسون الخ) أى تدخلون فى المساء والصباح وكذا بات وأضحى التامان معناهما دخــل فى البيات والضحى وظل اما بمعنى دام كاوظل الظلم هالك الناس

لا يلى كان وأخواتها معمول خبرها الذى ليس بظرف ولا جار ومجرور وهذا يشمل حالين أحدهما ان يتقدم المعمول وحده على الاسم ويكون الخبر مؤخرا عن الاسم نحو كان طعامك زيدا آكلا وهذه ممتنعة عند البصريين وأجازها الكوفيون الثانى ان يتقدم المعمول والخبر على الاسم ويتقدم المعمول على الخبر نحو كان طعامك آكلا زيد

وهى ممتنعة عند سيبويه وأجازها بعض البصريين ويخرج من كلامه انه اذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم وقدم الخبر على المعمول جازت المسئلة لانه لم يل كان معمول خبرها فتقول كان آكلا طعامك زيد ولا يمنعها البصريون فان كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا جاز ايلاؤه كان عند البصريين والكوفيين نحو كان عندك زيد مقيما وكان فيك زيد راغبا (ص)

وضمر الشان اسما انو ان وقع

موهم ما استبان أنه امتنع

(ش) يعنى أنه اذا ورد من لسان العرب ما ظاهره انه ولى كان وأخواتها معمول خبرها فاوّله على أن فى كان ضميرا مستترا هو ضمير الشان وذلك نحو قول الشاعر

قنافذ هدّاجون حول بيوتهم * بما كان اياهم عطية عودا

فهذا ظاهره انه مثل كان طعامك زيد آكلا ويتخرج على ان فى كان ضميرا مستترا هو ضمير الشان وهو اسم كان ومما ظاهره انه مثل كان طعامك آكلا زيد قول الشاعر

فاصبحوا والنوى عالى معرسهم * وليس كل النوى تلقى المساكين

اذا قرئ بالتاء المثناة من فوق فيخرج البيتان على أن فى كان ضميرا مستترا هو ضمير الشان والتقدير فى الاول بما كان هو أى الشان

الناس أو طال كظل البيت أو الليل وتقول برح الخفاء أى ذهب وانفك الشئ خاص بصرت الى زيد تحولت ورجعت اليه ومنه ألا الى الله تصير الامور وصار فلان الشئ يصيره يصوره أى ضمه أو قطعه وقوله تعالى فصرهن اليك أى ضمهن وبهذا ينحل قوله

انى رأيت غزالا * أورث قلبى خبالا قد صار كلبا وقردا * وصار بعد غزالا

ولى بذاك دليل * فى قول ربى تعالى

(تنبيه) نحو كان زيد قائما يحتمل التمام فقائما حال بخلاف كان زيد أخاك لامتناع كون الحال معرفة الا أن تجعل كان بمعنى كفل فاخاك مفعول وكذا يتعين النقص فى وكونك اياه لما ذكر الا أن يجعل الاصل وكونك تفعله فالفعل حال فلما حذف انفصل الضمير (قوله لا يلى كان الخ) أى لامتناع الفصل بين العامل والمعمول بمعمول لغير ذلك المعمول لانه أجنبى بالنسبة للمعمول الاول وان كان ذلك الغير معمولا لذلك العامل فلا يجوز جاء عمرا زيد يضرب بخلاف زيد جاء عمرا يضرب وزيد كان طعامك آكلا لان مرفوع الفعل مستتر لم يفصل منه (قوله وأجازها بعض البصريين) هو ابن السراج والفارسى لان الخبر يجوز تقديمه ومعموله كجزئه فتبعه بخلاف تقديمه وحده وجمهور البصريين على المنع مطلقا والكوفيون على الجواز مطلقا (قوله جازت المسئلة) أى باتفاق كتقديم المعمول على الفعل نحو وأنفسهم كانوا يظلمون (قوله وضمر الشان) أى المضمر الدال على الشأن وهو مفعول انو واسما حال منه أى حال كونه اسما لكان فيفيد ان كان الشانية ناقصة وهو الاصح كما مر فى آخر المعرب وموهم فاعل وقع أى ورد (قوله فاوله الخ) اعترض بانه لا يصح ذلك فى كل ما ورد كقوله

باتت فؤادى ذات الخال سالبة * فالعيش ان حم لى عيش من العجب

وقوله لئن كان سلمى الشيب بالصد مغريا * لقد هون السلوان عنها التحلم

فقدم فؤادى وسلمى مع نصبهما بسالبة ومغريا ولا سبيل الى ضمير الشأن لظهور نصب الخبر وهذا أقوى ما استدل به الكوفيون وأجيب بانه ضرورة أو ان فؤادى وسلمى منادى ومعمول سالبة ومغريا محذوف أى لك وقوله لقد هون الخ التفات عن خطابها اعراضا وطرحا لها (قوله قنافذ الخ) جمع قنفذ بضم الفاء وفتحها آخره معجمة وهدّاجون من الهدجان وهى مشية الشيخ الضعيف يهجو الفرزدق قوم جرير بالفجور والخيانة أى هم كالقنافذ فى مشيهم ليلا للسرقة وعطية أبو جرير أو عمه والشاهد تلوا اياهم لكان مع انه معمول خبرها وهو عودا وعطية اسمها (قوله انه مثل كان الخ) أى فى ان المعمول مقدم على الاسم والخبر مؤخر عنه وأما فى البيت الثانى فالمعمول والخبر معا مقدمان على الاسم (قوله فاصبحوا الخ) المعرس بصيغة اسم المفعول محل النزول آخر الليل والمراد هنا النزول ليلا مطلقا وقائله حميد بن ثور أحد البخلاء المشهورين يهجو أضيافا له بكثرة الاكل حتى ان نوى التمر الذى أكلوه أصبح عاليا على محل نزولهم مع أنهم لا يلقونه كله بل يبتلعونه بنواه وأول القصيدة

لا مرحبا بوجوه القوم اذ نزلوا * كأنهم اذ أناخوها الشياطين

(قوله اذا قرئ بالتاء) أما اذا قرئ بالياء وهى الاصح فيتعين كون المساكين فاعله والجملة خبر ليس

فضمير الشان اسم كان وعطية مبتدأ وعود اخبره واياهم معمول عود والجملة من المبتدا والخبر خبر كان فلم يفصل بين كان واسمها معمول الخبر لان اسمها مضمر قبل المعمول والتقدير في البيت الثاني وليس هو أي الشان فضمير الشان اسم ليس وكل النوى مفعول لتلقى وتلقى المساكين فعل وفاعل والمجموع خبر ليس هذا بعض ماقيل في البيتين (ص) (وقد تزاد كان في حشو كما

كان أصح علم من تقدما) (ش) كان على ثلاثة أقسام أحدها الناقصة والثاني التامة وقد تقدم ذكرهما والثالث الزائدة وهي المقصودة بهذا البيت وقد ذكر ابن عصفور انها تزاد بين الشيئين المتلازمين كالمبتدا والخبر نحو زيد كان قائم والفعل ومرفوعه نحو لم يوجد كان مثلك والصلة والموصول نحو جاء الذى كان أكرمته والصفة والموصوف نحو مررت برجل كان قائم وهذا يفهم أيضا من اطلاق قول المصنف وقد تزاد كان في حشو وانما تنقاس زيادتها بين ما وفعل التعجب نحو ما كان أصح علم من تقدما ولا تزاد في غيره الا سماعا وقد سمعت زيادتها بين الفعل ومرفوعه كقولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الانمارية الكملة من بني عبس لم يوجد كان أفضل منهم وقد سمع أيضا زيادتها بين الصفة والموصوف كقوله

فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام

وشذ زيادتها بين حرف الجر ومجروره كقوله

سراة بني أبي بكر تسامى على كان المسومة العراب

وأكثر ما تزاد بلفظ الماضي وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عقيل بن أبي طالب رضي الله عنه

أنت تكون ماجد نبيل اذا تهب شمأل بليل

(ص) (ويحذفونها ويبقون الخبر

واسمها ضمير الشان اجماعا اذلو كان اسمها المساكين ويلقى خبرها لوجب ان يقال يلقون ليطابقه في الجمعية والتاء تغنى عن ذلك لتأويل المساكين بالجماعة (قوله فضمير الشان اسم كان) أى وجملتها صلة ما والعائد محذوف أى عودهم به ويحتمل أن اسمها ضمير يعود على ما وجملة عطية عود اخبرها وارابطها بالمبتدا محذوف أى عودهم به وقيل كان زائدة (قوله فضمير الشأن اسم ليس) أى لا المساكين لئلا يلزم الفصل المتقدم ويلزم تقديم الخبر الفعلى على اسم ليس وهو ممتنع فيما يظهر كالمبتدا والخبر ولم أرمن ذكره هنا لكن سيأتي في أفعال المقاربة مايؤيده (قوله وقد تزاد) التقليل بالنسبة الى عدم الزيادة فلا ينافى كثرتها في ذاتها ومعنى زيادتها انها لا تعمل شيأ فلا مرفوع لها على الاصح لانها قسم غير الناقصة والتامة كما في الشارح وقيل تامة ومرفوعها ان لم يكن ظاهرا هو ضمير مصدرها فمعنى زيادتها حينئذ عدم اختلال المعنى بدونها ثم هي باقية على دلالتها على الماضي على المشهور وقيل لا بل لمجرد التوكيد ولا تدل على الحدث اتفاقا كذا قيل وهو مشكل على القول بان لها مرفوعا لانها حينئذ مسندة اليه ولا يسند من الفعل الاحدثه (قوله في حشو) خرج الاول لانه محل الاعتناء والآخر لانه محط الفائدة (قوله وانما تنقاس الخ) الذى في التوضيح وغيره انها تنقاس فيما عدا الجار والمجرور لكنها في فعل التعجب أكثر وقال في الكافية

وزيد كان بين جزأى جمله * وشذ حيث حرف جر قبله

(قوله بنت الخرشب) بضم الخاء والشين المعجمتين وسكون الراء آخره موحدة والانمارية بالرفع صفتها نسبة الى أنمار قبيلة من العرب والكملة بفتحات جمع كامل مفعول ولدت وهم ربيع الكامل وقيس الحافظ وعمارة الوهاب وأنس الفوارس وقيل لها أى بنيك أفضل فقالت ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس ثكلتهم ان كنت أعلم أيهم أفضل هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها حكاه الزمخشرى في المستقصى قوله كانوا كرام) بجر كرام صفة لجيران والواو وفاعل كان بناء على ان الزائدة تامة ولا يمنع عملها من (زيادتها كما تسند ظن الملغاة الى الفاعل الا أن يفرق بان الزيادة أضعف من الالغاء فتنافى العمل وأما على أنها قسم ثالث فقيل الاصل وجيران كائنين لنا هم على ان هم تأكيد للمستكن في الظرف فلما زيدت كان بعد لنا وصل بها هذا المؤكد بالكسر فانقلب واوا اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المنفصل بجانب الفعل فيكون مستثنى من كون الضمير لا يتصل الا بعامله فالواو حينئذ تأكيد للضمير في لنا وقيل غير ذلك وفر بعضهم من هذا التكلف فجعلها في البيت ناقصة لا زائدة والواو اسمها ولنا خبرها وجملتها معترضة بين الصفة والموصوف (قوله سراة الخ) بفتح المهملة جمع سرى أى سيد على غير قياس كما مر وتسامى أصله تتسامى حذفت احدى التاءين تخفيفا والمسومة الخيل المجعول عليها سومة بالضم أى علامة لتترك في المرعى والعراب العربية ويروى المطهمة الصلاب أى المتناسقة الاعضاء الشديدة (قوله عقيل) بوزن وكيل كما في السجاعى أخو الامام على كرم الله وجهه والماجد الكريم والنبيل كشريف من النبل بالضم وهو الفضل وشمأل كجعفر ريح الشمال كسحاب ويقال شأمل بتقديم الهمزة وشمل بسكون الميم وفتحها وبليل أى مبلولة من الندى أو بالقلة لمرورها عليها لرطوبتها وقولها اذا تهب الخ كناية عن الدوام (تنبيه) أفهم تخصيص الحكم بكان أن غيرها من أخواتها لا يزاد وهو كذلك الاما شذ من قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها

روى

روى ذلك الكوفيون وأجاز أبو على زيادة أصبح وأمسى فى قوله

عدو عينيك وشانيهما * أصبح مشغول بمشغول

وقوله أعاذل قولى ماهويت فاوبى * كثيرا أرى أمسى لديك ذنوبى

وأجاز بعضهم زيادة سائرها اذا لم ينتقض المعنى (قوله وبعد ان ولو) أى الشرطيتين لانهما يطلبان فعلين فيطول الكلام فخفف بالحذف واختص ذلك بهما لان ان أم الادوات الجازمة ولو أم غير الجازمة كما ان كان أم بابها وهم يتوسعون فى الامهات والغالب كون ان تنويعية كما مثل ومن غير الغالب

* انطق بحق وان مستخرجا احنا * أى وان كنت مستخرجا وأما لو فقال أبو حيان شرطها اندراج ما بعدها فيما قبلها لا أعلى منه ولا أعم كمثال الشارح ونحو ألا طعام ولو تمرا ورد بقولهم ألا حشف ولو تمرا وقوله

لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا * جنوده ضاق عنها السهل والوعر

فان الملك أعلى مما قبله والتمر أعم من الحشف اهـ تصريح (قوله التقدير ان كان الخ) أى فحذفت كان مع اسمها وبقى خبرها وقد تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر كقوله

أزمان قومى والجماعة كالذى * لزم الرحالة ان تميل مميلا

قال سيبويه أراد أزمان كان قومى مع الجماعة الخ فقومى اسمها والجماعة مفعول معه وكالذى خبرها وانما قدر كان لان المفعول معه لا يقع الا بعد جملة فيها لفظ الفعل أو معناه وحروفه كما سيأتى قال الشنوانى ومراد الشاعر وصف ما كان من استواء الامور واستقامتها قبل عثمان رضى الله تعالى عنه أى فشل حال قومه فى لزوم بعضهم بعضا وعدم تنافرهم بحال راكب لزم الرحل خوف أن يميل مميلا بفتح الميم الاولى أى ميلا فهو مفعول مطلق كما فى التصريح وقد تحذف مع خبرها ويبقى الاسم نحو ألا طعام ولو تمر بالرفع أى ولو يكون عندكم تمر كما قدره سيبويه فلا يختص حذفها بالماضى بخلاف الزيادة ومنه المرء مجزى بعمله ان خير فخير وان شر فشر برفعهما أى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير الخ وفى هذه المسئلة أربعة أوجه * ثانيها نصبهما على تقدير ان كان عمله خيرا فهو يجزى خيرا * الثالث نصب الاول ورفع الثانى أى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير * الرابع عكسه وهو أضعفها لان فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء وكلاهما نادر والثالث أرجحها لسلامته منهما والاولان متوسطان وقد حذفت مع معموليها بعد ان الشرطية فى قولهم افعل هذا ان مالا أى ان كنت لا تفعل غيره فما عوض عن كان ولا نافية لخبرها المحذوف كاسمها كذا قيل وجعله المصنف من حذف كان مع اسمها فقط لان لا جزء من الخبر فكأنه لم يحذف وقال اللقانى ما زائدة لتأكيد الشرط نحو فاما ترين ولا داخلة على فعل الشرط بلا تقدير لكان أى ان لا تفعل غيره والجواب على كل محذوف لدلالة ما قبله واستحسنه غير واحد لقلة تكلفه لكن ضعفه الرودانى بان ما لا تزاد قبل الشرط المنفى بلا وبان جواب الشرط لا يحذف الا اذا كان الشرط ماضيا وهو على زعمه مستقبل (قوله من لد الخ) بضم الدال لغة فى لدن وشولا بفتح المعجمة وسكون الواو منونا جمع شائلة على غير قياس اذ قياسها شوائل وهى الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية أما الشائل بلا هاء فالتى تشول بذنبها أى ترفعه لطلب اللقاح وجمعها شول كراكع وركع والفاء زائدة والاتلاء بالكسر مصدر أتلت الناقة اذا تلاها ولدها أى تبعها (قوله من لد ان كانت الخ) أى من زمن كونها شولا وهذا تقدير سيبويه وفيه حذف الموصول الحرفى وصلته وابقاء معمولها وهو ممنوع وان جاز حذف أن وحدها اهـ صبان وفى الاسقاطى بل نص سيبويه على ان الموصول الحرفى لا يجوز حذفه الا أن يقال انه حل معنى أتى فيه بان فرارا من قلة اضافة لدن الى الجمل وحل الاعراب من لد كانت بحذف أن وقدرها بعضهم من لد شالت شولا فيكون مصدر الاجمعا وهو أقل كلفة لكن فيه حذف عامل المصدر المؤكد وسيأتى ما فيه

وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر)

(ش) تحذف كان مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا بعد ان قال الشاعر

قد قيل ما قيل ان صدقا وان كذبا

فما اعتذارك من قول اذا قيلا

التقدير ان كان المقول صدقا وان كان المقول كذبا وبعد لو كقولك ائتنى بدابة ولو حمارا أى ولو كان المأتى به حمارا وقد شذ حذفها بعد لدن كقوله

من لد شولا فالى اتلائها

التقدير من لد أن كانت شولا (ص)

وبعد أن تعويض ماعنها ارتكب * كمثل اماأنت برافاقترب (ش) ذكرفي هذا البيت ان كان تحذف بعد أن المصدرية ويعوض عنهاما ويبقى اسمها وخبرها نحو أماأنت برافاقترب والاصل ان كنت برافاقترب فحذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء فصار أن أنت برا ثم أتى بما عوضا عن كان فصار أن ماأنت برا ثم أدغمت النون في الميم فصار أماأنت برا ومثله قول الشاعر أباخراشة أماأنت ذانفر فان قومي لم تأكلهم الضبع فان مصدرية وما زائدة عوضا عن كان وأنت اسم كان المحذوفة وذانفر خبرها ولايجوز الجمع بين كان وما لكونها عوضا عنها ولايجوز الجمع بين العوض والمعوض وأجاز ذلك المبرد فيقول أما كنت منطلقا انطلقت ولم يسمع من لسان العرب حذف كان وتعويض ماعنها وابقاء اسمها وخبرها الااذا كان اسمها ضمير مخاطب كما مثل به المصنف ولم يسمع مع ضمير المتكلم نحو أماأنا منطلقا انطلقت والاصل ان كنت منطلقا ولامع الظاهر نحو أمازيد ذاهبا انطلقت والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب والاصل أن كان زيد ذاهبا انطلقت وقدمثل سيبويه رحمه الله في كتابه بأمازيد ذاهبا (١١٨) (ص) ومن مضارع لكان منجزم * تحذف نون وهو حذف ماالتزم

(ش) اذا جزم الفعل المضارع من كان قيل لم يكن والاصل يكون فحذف الجازم الضمة التي على النون فالتقى ساكنان الواو والنون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار اللفظ لم يكن والقياس يقتضي أن لايحذف منه بعد ذلك شئ آخر لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفا لكثرة الاستعمال فقالوا لم يك وهو حذف جائز لالازم ومذهب سيبويه ومن تابعه ان هذه النون لاتحذف عند ملاقاة ساكن فلاتقول لم يك الرجل قائما وأجاز ذلك يونس وقد قرئ شاذا لم يك الذين كفروا ومثل الآية قوله

فان لم تك المرآة أبدت وسامة * فقدأبدت المرآة جبهة ضيغم

وأما اذا لاقت متحركا فلايخلو اماأن يكون ذلك المتحرك ضميرا متصلاأولا فان كان ضميرا متصلالم تحذف النون اتفاقا كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله تعالى عنه في ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلاخيرلك في قتله فلايجوز حذف النون فلاتقول ان يكه والا يكه وان كان غير ضمير متصل جاز الحذف والاثبات نحو لم يكن زيد قائما ولم يك زيد قائما وظاهر كلام المصنف انه لافرق في ذلك بين كان الناقصة والتامة وقدقرئ وان تك حسنة يضاعفها برفع حسنة وحذف النون وهذه هي التامة (ص)

﴿فصل في ماولاولات وان المشبهات بليس﴾

اعمال ليس أعملت مادون ان * مع بقاالنفي وترتيب زكن
وسبق حرف جراوظرف كما * بي أنت معنيا أجاز العلما

(ش) تقدم في أول باب كان واخواتها ان نواسخ الابتداء تنقسم الى أفعال وحروف وسبق الكلام على كان وأخواتها وهي من الافعال الناسخة وسيأتي الكلام

(قوله ارتكب) مثل هذه العبارة لايقال الافيماخرج عن القياس مع ان هذا الحكم ليس كذلك لانهم عوضوا الحرف عن الجملة في يومئذ فعن الفعل وحده أولى (قوله تحذف) أي وحدها ولاتحذف الاسم معها كما في الشارح وصرح به الفارضي (قوله والاصل أن كنت برا) أصله الاول اقترب لان كنت برا فقدمت العلة على المعلول للحصر ثم حذفت اللام لاطراد حذفها مع أن وزيدت الفاء في المعلول تشبيها بجواب الشرط في ترتبه على ماقبله ثم حذفت كان فانفصل الضمير لان صلة الحرف المصدري قدتحذف نحو لاأصحبك ماأن حراء مكانه ماثبت ان الخ (قوله أباخراشة) بضم الخاء المعجمة وحكي كسرها صحابي وهو منادى وأماأنت الخ علة أولى وفان قومي الخ علة ثانية حذف معلولاهما لدلالة المقام أي لان كنت ذا نفر افتخرت على لاتفتخر فان قومي الخ والمراد بالضبع اماالسنة المجدبة بالاستعارة التصريحية والا كل ترشيح وقيل هو حقيقة فيها أوهو الحيوان المعروف وعلى كل فهو كناية عن عدم ضعفهم (قوله وأجاز ذلك المبرد) أي على زيادة مالاأنها عوض (قوله ماالتزم) أي لم تلتزمه العرب (قوله غير ضمير الخ) أي بأن لم يكن ضميرا أصلا كما مثله أو ضميرا منفصلا كالصديق لم تك اياه * والحاصل ان شروط حذف نون كان ستة كونها من مضارع مجزوم بالسكون وصلا ليس بعده ساكن ولاضمير متصل ذكر المصنف الاولين والشارح الاخيرين وتركا الوسطين فلاحذف في الجزم بغير السكون نحو وتكونوا من بعده قوما صالحين ولافي حالة الوقف بل ترد النون لان جزء الكلمة أولى من اجتلاب هاء السكت الواجبة في الوقف على ذي الحرفين كام يع والظاهر انها لاترد في القرآن لان الوقف فيه على مرسوم الخط ولانه لايجتلب فيه هاء سكت غيرماثبت في الوصل نحو اقتده فكذا النون فليحرر والله أعلم

﴿فصل في ما ولاولات وان المشبهات بليس﴾

(قوله اعمال ليس) مفعول مطلق لاعملت ومانائب فاعله ودون ومع حالان من ما (قوله وترتيب) أي وبقاء ترتيب زكن أي علم من قوله فيما مر * والاصل في الاخبار أن تؤخرا * لانه يصدق بالمنسوخ (قوله وسبق) مفعول به لاجاز وهو مضاف لفاعله وحذف مفعوله أي جاز العلماء ان الحرف والظرف المعمولين لخبرها كما يفيده المثال يسبقان اسمها وخبرها دونها هي لان لها الصدر ومفهوم ذلك ان

معمول

على الباقى وذكر المصنف فى هذا الفصل من الحروف الناسخة قسما يعمل عمل كان وهو ما ولا ولات وان أما ما فلغة تميم أنها لا تعمل شيأ فتقول ما زيد قائم فزيد مرفوع بالابتداء وقائم خبره ولا عمل لها فى شئ منهما وذلك لأن ما حرف لا يختص لدخوله على الاسم نحو ما زيد قائم وعلى الفعل نحو ما يقوم زيد وما لا يختص لا يعمل ولغة أهل الحجاز اعمالها كعمل ليس لشبهها بها فى أنها لنفى الحال عند الاطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر نحو ما زيد قائما قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال تعالى ما هن أمهاتهم وقال الشاعر

أبناؤها متكنفو آبائهم ✽ حنقو الصدور وما هم أولادها

لكن لا تعمل عندهم الا بشروط ستة ذكر المصنف منها أربعة الاول أن لا تزاد بعدها ان فان زيدت بطل عملها نحو ما ان زيد قائم برفع قائم ولا يجوز نصبه وأجاز ذلك بعضهم الثانى أن لا ينتقض النفى بالا نحو ما زيد الا قائم فلا يجوز نصب قائم كقوله تعالى ما أنتم الا بشر مثلنا وما أنا الا نذير خلافا لمن أجازه الثالث أن لا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فان تقدم وجب رفعه نحو ما قائم زيد فلا تقول ما قائما زيد وفى ذلك خلاف فان كان ظرفا أو مجرورا وقدمته فقلت ما فى الدار زيد وما عندك عمرو فاختلف الناس فى ما حينئذ هل هى عاملة أم لا فمن جعلها عاملة قال ان الظرف والجار والمجرور فى موضع نصب بها ومن لم يجعلها عاملة قال انهما فى موضع رفع على انهما خبران للمبتدا الذى بعدهما وهذا الثانى هو ظاهر كلام المصنف فانه شرط فى اعمالها أن يكون المبتدا والخبر بعدما على الترتيب الذى زكن وهذا هو المراد بقوله وترتيب زكن أى علم ويعنى به أن يكون المبتدأ مقدما والخبر مؤخرا ومقتضاه أنه متى تقدم الخبر لا تعمل ما شيأ سواء كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا أو غير ذلك

معمول الخبر اذا كان غير ظرف لا يسبق وهو الشرط الرابع فى الشارح (قوله على الباقى) انما قدم هذه الحروف على بقية الافعال لانها أظهر شبها بباب كان لموافقتها ليس معنى وعملا ولكثرة مجىء خبرها مفردا فيظهر عملها الرفع والنصب بخلاف أفعال المقاربة (قوله فلغة تميم الخ) بها قرأ ابن مسعود ما هذا بشر ونقل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع قال سيبويه وهى القياس لما قاله الشارح وقد أهملوا ليس حملا على ما فى قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع معنى (قوله كعمل ليس) أى عند البصريين أما الكوفيون فجعلوا المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض ولم تعمل شيأ ولعل الخافض هو الباء التى تزاد بعد النفى فالمنصوب مرفوع محلا أو تقديرا لحالة وجود الباء فتأمل (قوله أبناؤها الخ) قبله

وأنا النذير بحرة مسودة ✽ تصل الجيوش اليكم أقوادها

والحرة بفتح المهملة أرض ذات حجارة سود أراد بها هنا الكتيبة السوداء لكثرة رجالها أما الحرة بالكسر فالعطش كما قيل أشد العطش حرة على قرة أى عطش مع برد والاقواد جمع قود كضرب جماعة الخيل والمراد بأبنائها رجالها وبآبائهم ساداتها ومتكنفو بلا نون لاضافته لما بعده أى أبناء تلك القبيلة محدقون برؤسائهم ومحيطون بهم وفى نسخ بالنون فآباءهم مفعول به وتقصر همزته الاولى للوزن وحنقو الصدور جمع حنق بفتح فكسر من الحنق بفتحتين وهو الغيظ وهو خبر ثان لابناؤها وقوله وما هم أولادها أى حقيقة بل مجازا كقولهم هؤلاء بنو الحرب (قوله أربعة) تقدم ان الرابع مذكور ضمنا لا صريحا (قوله بطل عملها) أى لان ان تبعد شبهها بليس لكونها لا تليها أصلا ولضعف ما عن تخطيها أما ان النافية فلا تضر بل تكون مؤكدة لما تأكيدا لفظيا بالمرادف بخلاف الزائدة فتأكيدها معنوى كسائر الحروف المزادة (قوله أن لا ينتقض النفى) أى عن خبرها كما فى الشذور ولا يضر نقضه عن معمول الخبر اجماعا لانه ليس معمولا لها نحو ما زيد قائما الا فى الدار (قوله بالا) خرج غير فيجب نصبها عند البصريين كما زيد غير قائم (قوله خلافا لمن أجازه) هو يونس والشلوبين وتبعهما المصنف فى التسهيل وسبك المنظوم لوروده فى قوله

وما الدهر الا منجنونا بأهله ✽ وما صاحب الحاجات الا معذبا

وقوله

وما حق الذى يعثو نهارا ✽ ويسرق ليله الا نكالا

وأجيب بانه شاذ أو مؤول بانه مفعول مطلق للخبر المحذوف أى يدور دوران منجنون وهو دولاب الماء ويعذب معذبا أى تعذيبا وينكل نكالا على حد ما زيد الا سيرا (قوله وفى ذلك خلاف) اختار فى التسهيل وسبك المنظوم جواز النصب ونسبه لسيبويه وهو مذهب الفراء وقال الجرمى انه لغة سمع ما مسيأ من أعتب أى من اعتذر من اساءته وخرج على انه شاذ أو حال والخبر محذوف أى موجود وكذا قول الفرزدق

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ✽ اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر

بنصب مثل أو أنه مبنى لاضافته للمبنى على حد مثل ما أنكم تنطقون فهو مبتدأ وبشر خبره وما مهملة لانه

وقد صرح بهذا في غير هذا الكتاب الشرط الرابع أن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فان تقدم بطل عملها نحو ما طعامك زيد آكل فلا يجوز نصب آكل ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يجيز بقاء العمل مع تقدم المعمول بطريق الأولى لتأخر الخبر وقد يقال لا يلزم ذلك لما في الاعمال مع تقدم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله وهذا غير موجود مع تقدم الخبر فان كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا لم يبطل عملها نحو ما عندك زيد مقيما وما بي أنت معنيا لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بما اذا كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا الشرط الخامس أن لا تتكرر ما فان تكررت بطل عملها نحو ما ما زيد قائم فالاولى نافية والثانية نفت النفي فبقي اثباتا فلا يجوز نصب قائم وأجازه بعضهم الشرط السادس أن لا يبدل من خبرها موجب فان أبدل بطل عملها نحو ما زيد بشئ الا شئ لا يعبأ به فشئ في موضع رفع خبر عن المبتدا الذي هو زيد ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبرا عن ما وأجازه قوم وكلام سيبويه رحمه الله تعالى في هذه المسئلة يحتمل القولين المذكورين أعني القول باشتراط أن لا يبدل من خبرها موجب والقول بعدم اشتراط ذلك فانه قال بعد ذكر المثال المذكور وهو ما زيد بشئ الخ استوت اللغتان يعني لغة الحجاز ولغة تميم واختلف شراح الكتاب فيما يرجع اليه قوله استوت اللغتان فقال قوم هو راجع الى الاسم الواقع قبل الا والمراد انه لا عمل لما فيه فاستوت اللغتان في انه مرفوع وهؤلاء هم الذين شرطوا في اعمال ما أن لا يبدل من خبرها موجب وقال قوم هو راجع الى الاسم الواقع بعد الا والمراد انه يكون مرفوعا سواء جعلت ما حجازية أم تميمية وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في اعمال ما ان لا يبدل من خبرها موجب وتوجيه كل من القولين وترجيح المختار منهما وهو الثاني لا يليق بهذا المختصر (ص) (ورفع معطوف بلكن أو ببل * من بعد منصوب بما الزم حيث حل) (ش) اذا وقع بعد خبر ما عاطف فلا يخلو اما أن يكون مقتضيا للايجاب أولا فان كان مقتضيا للايجاب تعين رفع الاسم الواقع بعده وذلك نحو بل ولكن فتقول

تميمي (قوله وقد صرح بهذا الخ) رد بان تقديم الظرف اذا كان معمول الخبر لا يضر فكيف بالخبر نفسه او قد منعوا تقديم معمول خبر كان على اسمها للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره دون الخبر فكان هذا بالاولى لان الحرف أضعف من الفعل ولذا كان مذهب الجمهور الاول وصححه الاعلم وابن عصفور كما قاله ابن هشام أفاده في النكت (قوله بطل عملها) منه قوله

وقالوا تعرفها المنازل من منى * وما كل من وافى منى أنا عارف

بنصب كل مفعول عارف الذي هو خبر انا وما مهملة ومعنى تعرفها اطلب معرفتها في المنازل وانما أهملت لضعفها عن أن يتصرف فيها واغتفروا الظرف لتوسعهم فيه وكذا يمتنع تقديم معمول الخبر عليه ومعمول الاسم عليه لئلا يفصل بينها وبين معمولها باجنبي فلا يقال ما زيد طعامك آكلا ولا ما زيدا ضارب قائما وان تردد فيهما سم كذا في يس لكن الظاهر جواز الاولى لانها لم تفصل من معموليها معا (قوله لم يبطل عملها) منه قوله

باهبة حزم لذ وان كنت آمنا * فما كل حين من توالى مواليا

(قوله أن لا تتكرر) أي مع كون الثانية نافية لنفي الاولى كما صرح به الشارح لصيرورة الكلام ايجابا وهي لا تعمل فيه وكذا ان كانت زائدة فيما يظهر قياسا على ان الزائدة اما ان كانت نافية مؤكدة للاولى لا مؤسسة فيبقى العمل كما في شرح التسهيل واعتمده الدماميني وغيره كقوله

لا ينسك الاسى تأسيا فما * ما من حمام أحد معتصما

(قوله فالاولى نافية والثانية نفت النفي فبقي اثباتا) الاظهر في المعنى ان الاولى هي التي نفت نفي الثانية عن الخبر أي انتفى عدم قيام زيد فتأمل وهذه العبارة ساقطة من غالب النسخ ومحلها بعد قوله ما ما زيد قائم (قوله فان أبدل بطل عملها) لان ايجاب البدل ايجاب للمبدل منه وهي لا تعمل في موجب على المختار (قوله في موضع رفع) أي بناء على ان الاعراب المحلي لا يختص بالمبنيات أو رفعه مقدر لحركة الجار الزائد بناء على اختصاصه وعلى كل فشئ الثاني بالرفع بدل منه باعتبار هذا المحل أو التقدير لوجود محرزه وهو كونه خبر المبتدا ولا يعبأ به صفته (قوله وأجازه قوم) وحينئذ فشئ الثاني بالرفع بدل من محله قبل نسخه بناء على عدم اشتراط وجود المحرز اما على اشتراطه وهو التحقيق فيجعل خبر مبتدا محذوف أي الا هو شئ الخ والا حينئذ بمعنى لكن (تنبيه) يجوز نصب شئ الثاني على الاستثناء مطلقا وكذا على البدل من محل الاول ان أعملتها على القول الثاني ويمتنع على الاول لان البدل عليه يمنع عملها ولا يجوز جره تبعا لجر الاول مطلقا لان الباء لا تعمل في موجب فتدبر (قوله في انه مرفوع) أي محلا أو تقديرا على ما مر لانه خبر المبتدا وما مهملة (قوله سواء جعلت الخ) وعلى كونها حجازية فهو بدل من الخبر قبل نسخه على ما مر (قوله وترجيح المختار) أي بيان وجه ترجيحه والحاصل ان الشرط الخامس والسادس ضعيفان فلذا تركهما

ما زيد قائما لكن قاعدا أو بل قاعد فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير لكن هو قاعد وبل هو قاعد ولا يجوز نصب قاعد عطفا على خبر ما لأن ما لا تعمل في الموجب وان كان الحرف العاطف غير مقتض للايجاب كالواو ونحوها جاز الرفع والنصب والمختار النصب نحو ما زيد قائما ولا قاعدا ويجوز الرفع فتقول ولا قاعد وهو خبر مبتدأ محذوف التقدير ولا هو قاعد ففهم من تخصيص المصنف وجوب الرفع بما اذا وقع الاسم بعد بل ولكن أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما

(ص) وبعد ما وليس جر البا الخبر * وبعد لا ونفي كان قد يجر

(ش) تزاد الباء كثيرا في الخبر المنفي بليس وما نحو قوله تعالى أليس الله بكاف عبده وأليس الله بعزيز ذي انتقام وما الله بغافل عما يعملون وما ربك بظلام للعبيد ولا تختص زيادة الباء بعد ما بكونها حجازية خلافا لقوم بل تزاد بعدها وبعد التميمية وقد نقل سيبويه والفراء رحمهما الله تعالى زيادة الباء بعد ما عن بني تميم فلا التفات الى من منع ذلك وهو موجود في أشعارهم وقد اضطرب رأي الفارسي في ذلك فمرة قال لا تزاد الباء الا بعد الحجازية ومرة قال تزاد في الخبر المنفي وقد وردت زيادة الباء قليلا في خبر لا كقوله

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

وفي خبر مضارع كان المنفي بلم كقوله

وان مدت الايدي الى الزاد لم أكن * بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل

(ص) في النكرات أعملت كليس لا * وقد تلي لات وان ذا العملا
وما للات في سوى حين عمل * وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل

(ش) تقدم أن الحروف العاملة عمل ليس أربعة وتقدم الكلام على ما وذكر هنا لا ولات وان أما لا فمذهب الحجاز بين اعمالها عمل ليس ومذهب تميم اهمالها ولا تعمل عند الحجاز بين الا بشروط ثلاثة أحدها أن يكون الاسم والخبر نكرتين نحو لا رجل أفضل منك ومنه قوله

ركهما المتن وبفرض صحة السادس يغني عنه شرط بقاء النفي لما مر (قوله ورفع الخ) مفعول الزم ومن بعد متعلق برفع (قوله منصوب بما) مثله المجرور بالباء الزائدة فيتعين الرفع بعده أيضا ويمتنع الجر لأن الباء لا تزاد في الاثبات والنصب لما سيأتي (قوله خبر مبتدا الخ) أي وبل ولكن حينئذ حرفا ابتداء لا عاطفان اذ لا يعطفان الا المفرد فاطلاق العطف مجاز للشبه الصوري (قوله وهو خبر مبتدا محذوف) أي لا عطف على المحل على التحقيق لأنه منسوخ (قوله جر البا الخبر) البا بالقصر فاعل جر والخبر مفعوله (قوله ونفي كان) أي وبعد نفي مادتها وان لم تكن ماضيا وأعم منه قول التسهيل وبعد نفي فعل ناسخ قال في شرحه كقوله

دعاني أخي والخيل بيني وبينه * فلما دعاني لم يجدني بقعدد

فزاد الباء في المفعول الثاني ليجد لكونه ناسخا منفيا والقعدد بضم القاف والدال الأولى الضعيف (قوله في الخبر المنفي) أي اذا كان قابلا للايجاب ولم ينتقض نفيه وفي غير الاستثناء فلا يجوز ليس مثلك بأحد وليس زيد الا بقائم وقاموا ليس بزيد وهذه الباء لتأكيد النفي على الصحيح والمجرور بها على الاعمال منصوب محلا أو تقديرا وعلى الاهمال مرفوع كذلك على ما مر ولم يقع خبرها في القرآن مجردا عن الباء الا وهو منصوب فليحمل عليه المقرون بها (تنبيه) الاسم اذا وقع في محل الخبر كالخبر على قلة كقراءة ليس البر بأن تولوا بنصب البر وقوله

أليس عجيبا بأن الفتى * يصاب ببعض الذي في يديه

(قوله فكن لي) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والفتيل خيط في شق النواة وهو مفعول مطلق أي ليس مغن اغناء قليلا وسواد بن قارب صحابي جليل هو قائل البيت ففيه التفات (قوله أجشع القوم) أي أشدهم حرصا على الأكل وأعجل الأول بمعنى عجل بقرينة المدح والثاني على بابه أو مثله واذ تعليلية لا ظرفية فيما يظهر (قوله في النكرات) متعلق بأعملت ولا نائب فاعله وكليس حال من لا أو مفعول مطلق أي عملا كليس (قوله وقد تلي) من ولي الشيء يليه ولاية أي تولاه ولات وان فاعله وذا العملا مفعوله والاشارة لاعمال ليس في البيت الأول لا لقوله في النكرات الخ لأن التنكير لا يشترط في ان كما وقد للتحقيق بالنسبة للات وللتقليل في ان استعمالا للمشترك في معنييه فلا ينافي قول التوضيح وعمل لات اجماع من العرب على أن هذا الاجماع لا ينافي قلة الوقوع والمراد أن العرب أجمعت على الرفع والنصب بعدها فلا ينافي قول الأخفش الآتي (قوله بشروط ثلاثة) اعلم أن شروط اعمال ما الأربعة تشترط كلها في هذه الثلاثة أحرف الا عدم الاقتران بان فانها لا تزاد بعدها أصلا فلا حاجة اليه لكن يظهر قياسا على ما سبق في ما أن تأكيد ان بمثلها لا يضر ثم لا يشترط غير ذلك في ان وأما لا ولات فيزيدان بتنكير معموليهما وتختص لا بأن لا تنفي الجنس نصا والا عملت كان وتختص لات بكون معموليها اسمي زمان كساعة وحين وأن يحذف أحدهما

تعز فلا شيء على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا وقوله نصرتك اذ لا صاحب غير خاذل * فبوئت حصنا بالكماة حصينا
وزعم بعضهم أنها قد تعمل فى المعرفة وأنشد للنابغة بدت فعل ذى ود فلما تبعتها * تولت و بقت حاجتى فى فؤاديا وحلت سواد القلب لا أنا باغيا
* سواها ولا عن حبها متراخيا واختلف كلام المصنف فى هذا البيت فمرة قال انه مؤول ومرة قال ان القياس عليه سائغ * الشرط الثانى
أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلا تقول لا قائما رجل * الشرط الثالث أن لا ينتقض النفى بالا فلا تقول لا رجل الا أفضل من زيد بنصب
أفضل بل يجب رفعه ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين وأما ان النافية فمذهب أكثر البصريين
والفراء انها لا تعمل شيأ
ومذهب الكوفيين خلا
الفراء انها تعمل عمل ليس
وقال به من البصريين
أبو العباس المبرد وأبو بكر
ابن السراج وأبو على
الفارسى وأبو الفتح بن
جنى واختاره المصنف
وزعم أن فى كلام سيبويه
رحمه الله تعالى اشارة الى
ذلك وقد ورد السماع به
قال الشاعر
ان هو مستوليا على أحد
الا على أضعف المجانين
وقال آخر
ان المرء ميتا بانقضاء حياته
ولكن بان يبغى عليه فيخذلا
وذكر ابن جنى فى المحتسب
ان سعيد بن جبير رضى الله
عنه قرأ ان الذين تدعون
من دون الله عبادا أمثالكم
بنصب العباد ولا يشترط
فى اسمها وخبرها أن يكونا
نكرتين بل تعمل فى
النكرة والمعرفة فتقول
ان رجل قائما وان زيد
القائم وان زيد قائما وأما
لات فهى لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة ومذهب الجمهور أنها
تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر لكن اختصت بانها لا يذكر معها الاسم والخبر معا بل انما يذكر معها أحدهما والكثير فى لسان
العرب حذف اسمها وابقاء خبرها ومنه قوله تعالى ولات حين مناص بنصب الحين فحذف الاسم وبقى الخبر والتقدير ولات الحين حين
مناص فالحين اسمها وحين مناص خبرها وقد قرئ شذوذا ولات حين مناص برفع الحين على أنه اسم لات والخبر محذوف والتقدير ولات
حين مناص لهم أى ولات حين مناص

فشروط لات ستة ولا خمسة وان ثلاثة (قوله تعز) أى تسل وتصبر والوزر الملجأ والشاهد فى الثانى صراحة أما الاول فان جعل الخبر باقيا فكذلك أو على الارض و باقيا حال كان فيه الشاهد بقرينة الثانى اذ يبعده التلفيق (قوله اذ لا صاحب الخ) اذ ظرف لنصرتك و بوئت ماض مجهول من بوأه الله منزلا أسكنه اياه والكماة جمع كمى وهو الشجاع المتكمى بسلاحه أى المتغطى به وهو متعلق بحصينا (قوله للنابغة) أى الجعدى وهو قيس بن عبد الله الصحابى لا الذبيانى ولما وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أسمعه قصيدته التى أولها

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا * وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا

فقال له الى أين قال الى الجنة فقال ان شاء الله ثم لما وصل قوله فيها

فلا خير فى حلم اذا لم يكن له * بوادر تحمى صفوه أن يكدرا
ولا خير فى جهل اذا لم يكن له * حليم اذا ما أورد الامر أصدرا

قال له صلى الله عليه وسلم لا يفضض الله فاك فلم ينكسر له سن مع طول عمره قيل عاش مائتين وأربعين سنة فى الجاهلية والاسلام وقيل غير ذلك (قوله بدت) أى ظهرت على حذف مضاف وفعل نصب بنزع الخافض لا مفعول لان بدا لازم أى بدا فعلها كفعل الخ و بقت بتشديد القاف أى تركت وسواد القلب وسويداؤه وسوداؤه حبته و باغيا أى طالبا (قوله مؤول) أى بان أنا نائب فاعل لمحذوف أى لا أرى باغيا من رأى البصرية فباغيا حال فلما حذف الفعل برز الضمير أو ان ذلك الفعل خبره أى لا أنا أرى الخ فان قيل قد وقع فى أمثلة سيبويه ما زيد قائما ولا أخوه قاعدا فاعمل لا فى المعرفة أجيب بأن لا زائدة والاسمان تابعان لمعمول ما اه تصريح (قوله أن لا يتقدم خبرها) أى ولا معموله غير الظرف كما مر فى ما (قوله فمذهب أكثر البصريين الخ) يتخرج عليه قول بعضهم ان قائم بشد النون فاصله ان أنا قائم أى لست قائما حذفت همزة أنا اعتباطا وأدغم ثم حذفت الالف الاخيرة للوصل ومثل هذا فى لكنا هو الله ربى فأصله لكن أنا فعل به ما مر وسمع ان قائما على الاعمال أفاده فى المغنى فلكن فى الآية حرف استدراك مهمل لتخفيفها وأنا مبتدأ أول وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خبره جملة الله ربى والجملة خبر أنا قال الدمامينى وأثبت ابن عامر ألف لكنا وصلا ووقفا تعويضا بها عن الهمزة وأثبتها غيره وقفا فقط على الاصل فى ألف أنا (قوله الا على الخ) يؤخذ منه أن نقض النفى فى معمول الخبر لا يضر كما فى ما (قوله ان الذين الخ) أى ليس الاصنام الذين تدعونها عبادا أمثالكم بل أقل منكم لعدم حياتها وعقلها فكيف تعبدونها (قوله زيدت عليها تاء التأنيث) أى لتقوى شبهها بليس اذ تصير بوزنها وهى لتأنيث لفظها كتاء ربت وثمت وحركت للساكنين ولفرقها من تاء الفعل (قوله ولات الحين) قدره معرفة لان المنفى حين خاص وهو الذى ينوصون فيه أى يهربون أى ليس حين مناصهم حين فرار أى ليس صالحا له ولا ينافى ذلك اشتراط تنكير معموليها

كائناهم وهذا هو المراد بقوله وحذف ذي الرفع الى آخر البيت وأشار بقوله * وما للات في سوى حين عمل * الى ما ذكره سيبويه من أن لات لا تعمل الا في الحين واختلف الناس فيه فقال قوم المراد انها لا تعمل الا في لفظ الحين ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها وقال قوم المراد انها لا تعمل الا في أسماء الزمان فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر

ندم البغاة ولات ساعة مندم

والبغي مرتع مبتغيه وخيم

وكلام المصنف محتمل للقولين وجزم بالثاني في التسهيل ومذهب الاخفش انها لا تعمل شيأ وانه ان وجد الاسم بعدها منصوبا فناصبه فعل مضمر والتقدير لات أرى حين مناص وان وجد مرفوعا فهو مبتدأ والخبر محذوف والتقدير لات حين مناص كائن لهم والله أعلم (ص)

﴿أفعال المقاربة﴾

ككان كاد وعسى لكن ندر

غير مضارع لهذين خبر

(ش) هذا هو القسم الثاني من الافعال الناسخة للابتداء وهو كاد وأخواتها وذكر المصنف منها أحد عشر فعلا ولا خلاف في انها أفعال الا عسى فنقل الزاهد عن ثعلب انها حرف ونسب أيضا الى ابن السراج والصحيح انها فعل بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها نحو عسيت وعسيتم وعسيتن

وهذه الافعال تسمى أفعال المقاربة وليست كلها للمقاربة بل هي على ثلاثة أقسام أحدها ما دل على المقاربة وهي كاد وكرب وأوشك والثاني ما دل على الرجاء وهي عسى وحرى واخلولق والثالث ما دل على الانشاء وهي جعل وطفق وأخذ وعلق وأنشأ فتسميتها بأفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض وكلها تدخل على المبتدا والخبر فترفع المبتدأ اسما لها ويكون خبره خبرا لها في موضع نصب وهذا هو المراد بقوله ككان كاد وعسى لكن الخبر في هذا الباب لا يكون

معموليها لان محله في الظاهر دون المقدر (قوله كائناهم) أي حينا كائناهم (قوله ولات ساعة مندم) أي ندم والجملة حال أي وليست ساعة ندمهم ساعة ندم أي لا تصلح له والمرتع مكان الرتع أي الرعي ومبتغيه طالبه ووخيم كثقيل وزنا ومعنى خبر مرتع والجملة خبر البغي (قوله محتمل للقولين) فعلى الاول يكون المعنى في سوى لفظ حين وعلى الثاني في سوى اسم حين فيعم لفظ الحين وغيره وتحصل انها لا تعمل في غير اسم زمان اتفاقا وأما قوله

لهفي عليك للهفة من خائف * يبغي جوارك حين لات مجير

فتقديره حين لات يوجد مجير أو لات مجير له فهو اما فاعل أو مبتدأ لا اسمها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿أفعال المقاربة﴾

لم يقل كاد وأخواتها لانه لا دليل على انها أم بابها بخلاف كان لما مر قيل والمراد أصل القرب كما افرلا حقيقة المفاعلة لانه للخبر فقط وقد يقال يلزم من وضعها لقرب الخبر من الاسم دلالتها على قرب الاسم من الخبر فتكون على بابها وأصل كاد كود بالواو لحكاية سيبويه كدت بالضم وكان قياسها أكود ككطلت أطول لكنهم قالوا أكاد شذوذا وجعله المصنف من تداخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة عن مضارع المضمومة اهـ صبان وقولهم كدت بالكسر لا يدل على أن عينها ياء لاحتمال انه لبيان حركة العين تخففت فتحصل أنه لا يقال كاد يكود ولا يكيد هذا في التي بمعنى قارب أما التي بمعنى المكر فكاد يكيد (قوله ككان كاد) أي في العمل وعدم الاستغناء بالمرفوع لا مطلقا كما يفيده قوله لكن ندر الخ أي فتخالفها في ذلك وكذا في كون الخبر لا يرفع الظاهر كما سيأتي ولا يتقدم على الفعل اتفاقا ولا يتوسط مقترنا بان كما صححه ابن عصفور والدماميني ويجوز حذفه ان علم كحديث من تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد وفي انها لا تزاد بخلاف كان في الجميع ولذا أفردت عنها بباب (قوله تاء الفاعل) أي الواحد وأخواتها أي تاء المثنى والجمع ونون النسوة والتكلم مع غيره كما مثل بعضه (قوله وهي كاد وكرب الخ) زاد في التسهيل أدلى وفي بعض نسخه وألم (قوله على الرجاء) بالمد وأصله الطمع في الامر المحبوب لكن المراد هنا ما يعم الطمع في الخبر محبوبا والاشفاق أي الخوف منه مكروها ففيه تغليب كما في يس وقد اجتمعا في آية عسى أن تكرهوا شيأ الخ فالاولى للترجي والثانية للاشفاق كما قاله الدماميني نظرا للواقع ونفس الامر وعكس الشمني نظرا الى حال المخاطبين وما عندهم وعسى في الآية تامة وأن والفعل فاعلها (قوله على الانشاء) أي الشروع في العمل ولذلك تسمى أفعال الشروع (قوله وهي جعل وطفق الخ) زاد المصنف في غير هذا الكتاب قام كقام زيد ينظم وهب كقوله

هببت ألوم القلب في طاعة الهوى * فلج كأني كنت باللوم مغريا

وينبغي عد شرع وزاد الرضي أقبل وقرب وفي الشذور هلهل كقوله

وطئنا ديار المعتدين فهلهلت * نفوسهم قبل الامانة تزهق

قال في النكت ولم أقف عليه لغيره بل جزم في التسهيل بانها لدنو الخبر وكذا في الجامع وغيره (قوله من باب تسمية الخ) مثله في التوضيح واعترض بان شرط هذه التسمية ان يكون الكل مركبا حقيقة كتسمية

الامضارعانحوكاد زيديقوم وعسى زيد أن يقوم وندر مجيئه اسما بعدعسى وكاد كقوله

أ كثرت فى العذل ملحا دائما

لا تكثرن انى عسيت صائما

وقوله

فأبت الى فهم وما كدت آيبا

وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

وهذاهو مرادالمصنف بقوله لكن ندر الى آخره لكن فى قوله غير مضارع ابهام فانه يدخل تحته الاسم والظرف والجار والمجرور والجملة الاسمية والجملة الفعلية بغير المضارع ولم يندر مجىء هذه كلهاخبرا عن عسى وكاد بل الذى ندر مجىء الخبر اسما وأما هذه فلم يسمع مجيئها خبرا عن هذين (ص)

وكونه بدون أن بعدعسى نزروكادالامر فيه عكسا

(ش) أى اقتران خبرعسى بأن كثير وتجريده من أن قليل وهذا مذهب سيبويه ومذهب جمهور البصريين أنه لايتجرد خبرها من أن الا فى الشعر ولم يرد فى القرآن الا مقترنا بان قال الله تعالى فعسى الله أن يأتى بالفتح وقال عز وجل عسى ربكم أن يرحمكم ومن وروده بدون أن قوله

المركب من كلمتين فا كثر كلمة وأما تسمية الاشياء المجتمعة بلا تركيب باسم بعضها فتغليب كالقمرين فكان الأنسب أن يقول فغلب البعض لشهرته وكثرة وقوعه على الباقى على أنه قيل ان الجميع للمقاربة اذ الشروع فى الفعل يلزمه القرب منه ورجاؤه قريب من تقدير حصوله فلا مجاز ولا تغليب (قوله الا مضارعا) أى ولا يرفع الا ضميرا سمها الا الظاهر ولو سببيا فى غير عسى لان وضع هذه الافعال على تعلق الخبر بنفس مرفوعها لا بغيره فلا بد فيه من ضميره ليتحقق ذلك وجوز فى التسهيل رفعه السببى بقلة كقوله

وأسقيه حتى كاد مما أبثه * تكلمنى أحجاره وملاعبه

وقوله

وقد جعلت اذا ماقمت يثقلنى * ثوبى فأنهض نهض الشارب السكر

وكنت أمشى على رجلين معتدلا * فصرت أمشى على أخرى من الشجر

وأولا بان ثوبى وأحجاره بدلا اشتمال من اسم جعلت وهو التاء واسم كاد وهو ضمير يرجع لربعمية قبله وفاعل يثقلنى وتكلمنى ضمير البدل لتقدمه رتبة ولانه المقصود بالحكم والفعلان خبران لعامل البدل المقدر فاغنيا عن خبر المذكور أما خبر عسى فيرفع السببى بلا قلة خلافا لابى حيان فى النكت الحسان والمراد بالسببى هنا الظاهر المضاف لضمير اسمها كقوله

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * اذا نحن جاوزنا حفير زياد

برفع جهده أى وما الذى يقال فيه عسى الحجاج يبلغه جهده أما على نصبه ففاعل يبلغ ضمير الحجاج ولا شاهد فيه أى يبلغ الحجاج جهده به (قوله وندر مجيئه اسما) أى شذ كما فى التوضيح وليس من ذلك فطفق مسحا بل الخبر محذوف أى فطفق يمسح السيف مسحا بسوق الخيل أى أرجلها وأعناقها فمسحا مصدر مبين للنوع لتعلق ما بعده به لا مؤكد حتى يمتنع حذف عامله (قوله ملحا) اسم فاعل من ألح فى القول داوم تكراره وصائما أى ممسكا عن خطابك أو سماع كلامك وهو محل الشاهد ومثله قول الزباء عسى الغوير أبؤسا تصغير غار اسم ماء لكلب وأبؤس أى شدائد جمع بؤس وهو مثل يضرب لتوقع الشر من محل معين لكن صوب فى المغنى انه مما حذف منه كان أى يكون ذا أبؤس لبقاء عسى على استعمالها الاصلى اهـ وسبقه الى ذلك ابن جنى فقال فى البيت الآتى وما كدت أكون آيبا ومثله يقال فى عسيت أكون صائما أفاده المصرح (قوله فأبت) أى رجعت وفهم قبيلة وآيبا أى راجعا محل الشاهد وكم خبرية بمعنى كثير مبتدأ ومثلها بالجر تمييزها وفارقتها خبر وتصفر بالفاء مضارع صفر كتعب يتعب أى خلا ومضارع أصفر كأكرم يكرم بمعناه (قوله لكن فى قوله الخ) أشار الاشمونى لجوابه بان فيه تقدير العطف أى لهذين وأخواتهما لانه ورد فى غيرهما كون الخبر جملة اسمية وماضوية أى فغير المضارع موزع على الجميع لكن يحتاج الى اثبات وروده ظرفا ومجرورا أيضا والا فالاولى الجواب بان الحكم بالندور على غير المضارع يكفى فى صدقه ثبوته لبعض أفراده وان لم يثبت للجميع فالاسمية كقوله

وقد جعلت قلوص بنى زياد * من الاكوار مرتعها قريب

والقلوص الناقة الشابة والاكوار جمع كور بالفتح وهو المنزل كما فى الصبان أى جعلت ترعى قرب المنازل لضعفها والماضوية كقول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا بناء على ان اذا ظرف لارسل مجرد عن الشرط والا فالخبر جملة الشرط وجوابه ولك جعله جملة ماضوية على هذا أيضا باعتبار أن المقصود من الجملة الشرطية جوابها والشرط قيد له لاسيما مع كون أرسل عاملا فى اذا فهو أول الجملة فى الحقيقة فتدبر (قوله كثير) أى لان المترجى مستقبل فيناسبه أن لاستقبالها ومن ثم خص الجمهور عدمها بالشعر كما فى الشارح ويحتاج فى صحة الاخبار بها عن الذات الى تأويل كالمصدر الصريح أى عسى زيد ذا أن يقوم أو عسى حال زيد أن يقوم * لكن قال السيد المصدر المؤول يصح حمله على الذات بلا

تاويل

تأويل كزيدا اماان يقول خيرا أو يسكت لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بخلاف الصريح (قوله عسى الكرب الخ) بعده فيأمن خائف ويفك عان * ويأتى أهله النائى الغريب

وأمسيت فيه بضم التاء ويروى بفتحها على انه جرد من نفسه شخصا يخاطبه واسم يكون ضمير الكرب وجملة وراءه فرج خبرها وليس فرج اسمها ووراءه خبرها لان خبر عسى لا يرفع الا ضميراسمها أو سببيه المضاف لضميره وفرج أجنبى منه كذا فى التصريح والدماميني وغيرهما وانظر ما اصنع فى قوله عسى فرج يأتى به الله فان فاعل يأتى لفظ الجلالة وهو أجنبى من الاسم وانما حصل الربط بينهما بالهاء من به فقتضى ذلك انه لا يشترط السببى بالمعنى المذكور بل يكفى ملابسته للضمير بأى وجه كالهاء من وراءه ويؤيد ذلك تجويز ابن اياز كما فى التصريح جعل يكون تامة ووراءه متعلقا بها فان فاعلها حينئذ هو فرج لا ضمير الاسم لان القصد الحكم بوجود الفرج عقب كربه لا بوجود الكرب لانه حاصل فتأمل برأى سديد ولا تكن أسير التقليد (قوله عسى فرج الخ) قبله

عليك اذا ضاقت أمورك والتوت * بصبر فان الضيق مفتاحه الصبر
ولا تشكون الا الى الله وحده * فمن عنده تأتى الفوائد والبشر

عسى فرج الخ وبعده

اذا لاح عسر فارج يسرا فانه * قضى الله أن العسر يعقبه يسر

وضمير انه وله للجلالة وليس الاول للشأن لتقدم مرجعه مع احتياج الثانى الى ذلك المرجع وله خبر عن أمر وفى خليقته حال وكل يوم ظرف للخبر (قوله أن يتجرد الخ) أى لدلالتها وضعا على قرب الخبر فكأنه مشروع فيه حالا لا مستقبل وقرن بها قليلا لا نظر الاصلها من استقبال خبرها وان كان قريبا ومثلها فى ذلك كرب (قوله فذبحوها الخ) لا يناقضه وما كادوا يفعلون الدال على انتفاء الذبح بانتفاء مقاربته لعدم اتحاد زمنهما الذى هو شرط التناقض اذ المعنى فذبحوها بعد أن امتنعوا حتى لا يقربوا منه ولا تناقض فى ذلك وأما الجواب بان كاد نفيها اثبات وعكسه فباطل لانها كسائر الافعال يتسلط النفى على معناها وهو مقاربة الخبر ويلزمه نفى الخبر بالاولى ولذا كان قوله تعالى لم يكد يراها أبلغ من لم يرها لان نفى الرؤية لا ينفى مقاربتها بخلاف عكسه وكذا قول ذى الرمة

اذا غير النأى المحبين لم يكد * رسيس الهوى من حب مية يبرح

أبلغ من لم يبرح أى لم يذهب كما لا يخفى (قوله من بعد ما كاد الخ) اسم كاد ضمير القوم المعلوم من ذكر المهاجرين والانصار قبله وقلوب بدل منه وتزيغ بالفوقية فاعله ضمير القلوب لتقدمها رتبة كما مر فى تكلمنى أجاره لا القلوب نفسها لئلا يخلو الخبر عن ضمير الاسم اما على قراءته بالتحتية فلا يصح كون القلوب فاعله لما ذكر ولا ضميرها لوجوب تأنيث الفعل المسند لضمير المؤنث قال الدماميني بل هو على اضمار الشأن اهـ أى فاسم كاد ضمير الشأن لا أنه فاعل يزيغ اذ ليس بعده جملة تفسره ولانه لا يرفعه الا الابتداء أو نواسخه لكن حينئذ يخلو الخبر عن ضمير الاسم الا أن يخص هذا الشرط بغير ضمير الشأن لان جملة المضارع لكونها مفسرة له كانها عينه وذلك أبلغ فى الربط من اشتمالها على الضمير فتأمل (قوله ان تفيض الخ) يقال فاض الرجل يفيض فيضا وفيوضا وفيضانا بالضاد أو الظاء بدلها اذا مات وكذلك فاضت نفسه وفاظت أى خرجت روحه عن أبى عبيدة والفراء قالا والضاد لتميم والظاء لقيس ومنع الاصمعى فاظت نفسه بالظاء وفاض مع النفس وغيرها لان الفيض للدمع والماء وانما يقال فاظ اذا مات كذا فى الصحاح بزيادة وبه يعلم ما فى السجاعى والريطة بفتح الراء وسكون التحتية وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة وقد تطلق على

عسى الكرب الذى أمسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب
وقوله
عسى فرج يأتى به الله انه
له كل يوم فى خليقته أمر
وأما كاد فذكر المصنف أنها عكس عسى فيكون الكثير فى خبرها أن يتجرد من أن ويقل اقترانه بها وهذا بخلاف ما نص عليه الاندلسيون من ان اقتران خبرها بان مخصوص بالشعر فمن تجرده من أن قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون وقال من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم ومن اقترانه بأن قوله صلى الله عليه وسلم ما كدت أن أصلى العصر حتى كادت الشمس أن تغرب وقوله كادت النفس أن تفيض عليه
اذ غدا حشو ريطة وبرود
(ص)

وكعسى حرى ولكن جعلا * خبرها حتما بان متصلا
وألزموا اخلولق أن مثل حرى * وبعد أوشك انتفا أن نزرا

(ش) يعنى أن حرى مثل عسى فى الدلالة على رجاء الفعل لكن يجب اقتران خبرها بان نحو حرى زيد أن يقوم ولم يجرد خبرها من ان لا فى الشعر ولا فى غيره وكذلك اخلولق تلزم أن فى خبرها نحو اخلولقت السماء أن تمطر وهو من أمثلة سيبويه وأما أوشك فالكثير اقتران خبرها بان ويقل حذفها منه فمن اقترانه بها قوله

ولو سئل الناس التراب لاوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

ومن تجرده منها قوله

يوشك من فر من منيته * فى بعض غراته يوافقها

(ص) ومثل كاد فى الاصح كربا * وترك أن مع ذى الشروع وجبا
كانشأ السائق يحدو وطفق * كذا جعلت وأخذت وعلق

(ش) لم يذكر سيبويه فى كرب الا تجرد خبرها من أن وزعم المصنف أن الاصح خلافه وهو أنها مثل كاد فيكون الكثير فيها تجريد خبرها من أن ويقل اقترانه بها فمن تجريده قوله

كرب القلب من جواه يذوب * حين قال الوشاة هند غضوب

وسمع من اقترانه بها قوله

سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما * وقد كربت أعناقها ان تقطعا

والمشهور فى كرب فتح الراء ونقل كسرها أيضا ومعنى قوله وترك أن مع ذى الشروع وجبا أن ما دل على الشروع فى الفعل لا يجوز اقتران خبره بأن لما بينه و بين أن من المنافاة لان المقصود به الحال وأن للاستقبال وذلك نحو أنشأ السائق يحدو وطفق زيد يدعو وجعل يتكلم وأخذ ينظم وعلق يفعل كذا

(ص) واستعملوا مضارعا لاوشكا * وكاد لا غير وزادوا موشكا

(ش) أفعال هذا الباب لا تتصرف الا كاد وأوشك اى فانه قد استعمل منهما المضارع نحو قوله تعالى يكادون يسطون وقول الشاعر * يوشك من فر من منيته * وزعم الاصمعى انه لم يستعمل يوشك الا بلفظ المضارع ولم استعمل أوشك بلفظ الماضى وليس بجيد بل قد حكى الخليل استعمال الماضى وقد ورد فى الشعر كقوله

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

نعم الكثير فيها استعمال المضارع وقل استعمال الماضى وقول المصنف وزادوا موشكا معناه أنه قد ورد أيضا استعمال اسم الفاعل من أوشك كقوله

فموشكة أرضنا أن تعودا * خلاف الانيس وحوشا يبابا

وقد يشعر تخصيصه أوشك بالذكر أنه لم يستعمل اسم الفاعل من كاد وليس كذلك بل قد ورد استعماله فى الشعر كقوله

كل ثوب رقيق وجمهار ياط ككتابة وكلاب والبرود جمع برد نوع من الثياب والمراد انه صار حشوا كفانه (قوله وكعسى) خبر عن حرى بفتح المهملة والراء وحتما صفة لمصدر محذوف أى اتصالا حتما (قوله والزموا الخ) يصح فى كل من اخلولق وان كونه مفعولا أولا وثانيا لان اللزوم من الجانبين ومثل حرى حال من اخلولق (قوله وبعد الخ) متعلق بنزرا الذى هو خبر عن انتفا بالقصر للضرورة لان التقاء الهمزتين من كلمتين لا يجوز حذف احداهما اختيارا الا اذا اتفقا فى الحركة (قوله لكن يجب الخ) انما وجبت فيهما دون عسى مع ان الثلاثة للرجاء المختص بالمستقبل لان عسى هى الاصل والشهيرة فيه فاغتنت عن لزوم أن بخلافهما (قوله واما أوشك الخ) انما خالفت كاد وكرب مع ان الثلاثة عند المصنف للقرب المرجح للتجرد لان أصل وضعها للسرعة كاوشك فلان يوشك ايشا كا أى أسرع السير ووشك البين سرعة الفراق ثم عرض استعمالها فى القرب لترتبه على الاسراع فلذلك خالفتهما اما على ماذكره الشاطبى عن الشلوبين وغيره من انها للرجاء كعسى فالامر ظاهر لكن كان حقها لزوم أن كحرى واخلولق اذ لم تشتهر فى الرجاء اشتهار عسى فتأمل (قوله غراته) بكسر المعجمة وشد الراء أى غفلاته والبيت من المنسرح (قوله وترك أن الخ) استفيد من النظم أن خبر هذه الافعال أربعة أقسام ما يجب اقترانه بأن وهو حرى واخلولق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب اقترانه وهو عسى وأوشك وما يغلب تجرده وهو كاد وكرب (قوله يحدو) بمهملتين بعد التحتية أى يغنى للابل لتسرع والسائق هو الذى يسوقها (قوله وطفق) بالفاء والموحدة بدلها كفرح فيهما (قوله وزعم المصنف الخ) نقل الطبلاوى عن شرح مسلم للنووى ان سيبويه كثيرا ما يريد بالزعم النسبة الى القائل لا التمريض فليحمل كلام الشارح عليه (قوله من جواه) أى شدة وجده وحزنه (قوله سقاها) أى العروق المذكورة فى قوله

* مدحت عروقا للندى مصت الثرى * وهو بضم العين جمع عرق لا بفتحها بمعنى الفرس الخفيفة لحم العارضين اذ لا يناسبه الجمع فى أعناقها ولان الشاعر يهجو جماعة بانهم حديثون فى الغنى وأصلهم الفاقة كما فى العينى والاحلام العقول والسجل بالفتح الدلو العظيمة مملوءة كما فى القاموس أو التى فيها ماء وان قل وتقطعا أصله تتقطعا اصبان (قوله لا غير) لا عاطفة لغير على أوشك فهو مبنى على الضم فى محل جر أى لا لغيرهما مكودى (قوله فموشكة الخ) خبر عن أرضنا وفيه ضميرها واسمه وأن تعود خبره وخلاف بمعنى بعد كقوله تعالى فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله ووحوشا خبر تعود أى تصير وهو بفتح الواو

أموت أسى يوم الرجام وانني * يقينا لرهن بالذي أنا كائد وقد ذكر المصنف هذا في غير هذا الكتاب وأفهم كلام المصنف ان غير كاد وأوشك من أفعال هذا الباب لم يرد منه المضارع ولا اسم الفاعل وحكى غيره خلاف ذلك فحكى صاحب الانصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من عسى قالوا عسى يعسى فهو عاس وحكى الجوهري مضارع طفق وحكى الكسائي مضارع جعل (ص)

بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد * غنى بأن يفعل عن ثان فقد (ش) اختصت عسى واخلولق وأوشك بانها تستعمل ناقصة وتامة فاما الناقصة فقد سبق ذكرها وأما التامة فهي المسندة الى أن والفعل نحو عسى أن يقوم واخلولق أن يأتي وأوشك أن يفعل فان والفعل في موضع رفع فاعل عسى واخلولق وأوشك واستغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها وهذا اذا لم يل الفعل الذي بعد أن اسم ظاهر ويصح رفعه به فان وليه نحو عسى أن يقوم زيد فذهب الاستاذ أبو علي الشلوبين الى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعا بالفعل الذي بعد أن وأن وما بعدها فاعل بعسى وهي تامة ولا خبر لها وذهب المبرد والسيرافي والفارسي الى تجويز ما ذكره الشلوبين وتجويز وجه آخر وهو أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد أن مرفوعا بعسى اسما لها وأن والفعل في موضع نصب بعسى وتقدم على الاسم والفعل الذي بعد أن فاعله ضمير يعود على فاعل عسى وجاز عوده عليه وان تأخر لانه مقدم في الرتبة وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث فتقول على مذهب غير الشلوبين عسى أن يقوما الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون وعسى أن يقمن الهندات فتأتي بضمير في الفعل لان الظاهر ليس مرفوعا به بل هو مرفوع بعسى وعلى رأي الشلوبين يجب أن تقول عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوم الزيدون وعسى أن تقوم الهندات فلا تأتي في الفعل بضمير لانه رفع الظاهر الذي بعده (ص)

وجردن عسى أو ارفع مضمرا * بها اذا اسم قبلها قد ذكرا

(ش) اختصت عسى من بين سائر أفعال هذا الباب بانها اذا تقدم عليها اسم جاز أن يضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق وهذه لغة تميم وجاز تجريدها عن الضمير وهذه

أي متوحشة وبضمها أي ذات وحوش ويبابا بفتح التحتية بعدها موحدتان أي خرابا (قوله أموت أسى) أي حزنا والرجام بكسر الراء وبالجيم اسم موضع وقع به حرب ورهن أي مرهون وكائد بالهمز التي ترسم ياء بلا نقط لما سيأتي في الابدال وخبره محذوف أي كائدا آتيه كما في شرح الكافية وتصويب الموضح انه بالموحدة من المكابدة على غير قياس اذ قياسه مكابد كمقاتل فلا شاهد فيه رجع عنه في شرح الشواهد الكبرى فقال ظهر لي ان الحق مع الناظم اهـ تصريح وقد يقال لا شاهد فيه على الاول أيضا لاحتمال انه من كاد التامة بلا تقدير خبر أي بالذي أنا قريب من فعله كما قالوا ان قوله

أبني ان أباك كارب يومه * فاذا دعيت الى المكارم فاعجل

لا يدل على مجيء اسم الفاعل من كرب الناقصة لاحتمال أنه من التامة كقولهم كرب الشتاء أي قرب والاصل كارب يومه بالرفع أي قريب يوم وفاته ولا يرد انه لم يأت من أفعال الباب تاما غير ما في البيت الآتي لان المراد به المكتفي بان يفعل لا مطلقا فتدبر (قوله عسى يعسى) قيل وعسى يعسو أيضا فهو وارى ويأتي (قوله مضارع طفق) أي ومصدره أيضا كمصدر جلس وفرح (قوله مضارع جعل) كقولهم ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه وفيه شذوذ وقوع الماضي خبرا كما مر في أرسل رسولا فتلخص من الشرح أن ما ورد له المضارع خمسة وزيد عليها كرب يكرب كنصر ينصر وما ورد له اسم فاعل اثنان وزاد الموضح كارب يومه وقد علمت ما فيه واستعمل المصدر لثلاثة اطفق كما مر ولا وشك ايشاكا ولكاد كودا ومكادا ومكادة وكيدا بقلب الواو ياء هذا حاصل ما في التوضيح وشرحه (قوله أوشك قد) بسكون الكاف للوزن فتدغم في القاف فتصير قافا مشددة (قوله غنى بأن يفعل عن ثان) أي عن أن يكون لها ثان لتمامها فلا خبر لها أصلا كما هو مذهب الجمهور وأما عند الناظم فهي ناقصة وان يفعل سد مسد معموليها كما سد مسد المفعولين في أحسب الناس أن يتركوا ولا يضر كونه في محل نصب ورفع لانه باعتبارين كما في أعجبني كونك مسافرا وكان المناسب للشارح حمله على مذهبه بأن يقول غنى عن ثان أي وعن الاول أيضا وانما سكت المصنف عن هذا لوقوع أن يفعل في محله فاغناؤه عنه واضح (قوله الشلوبين) بفتح الشين وضم اللام وقد تفتح وينطق بما بعد الواو بين الفاء والموحدة لانه لفظ أعجمي كما ذكره الدماميني (قوله وتجويز وجه آخر) أورد عليه التباس اسم عسى وأصله مبتدأ بفاعل الفعل بعدها وقد منعوا تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ لئلا يلتبس بالفاعل وقد يجاب بان هذا اللبس لا محذور فيه هنا لان الجملة لم تزل فعلية لتصديرها بعسى بخلافه هناك فان الجملة تخرج عن الاسمية الى الفعلية اهـ ويرده جواز كونه حينئذ مبتدأ مؤخرا وجملة عسى خبره وفيها ضميره فتنتقل الى الاسمية كما ذكره الاشموني في شرح التوضيح أفاده سم وهو يؤيد ما مر في وليس كل النوى (قوله مرفوعا بعسى) قال سم هل يجوز ذلك اذا لم يقترن الفعل بأن كعسى يقوم زيد اهـ واستظهر الصبان الجوازان قدرت أن مع الفعل

لغة الحجاز وذلك نحو زيد عسى أن يقوم فعلى لغة تميم يكون في عسى ضمير مستتر يعود على زيد وان يقوم في موضع نصب بعسى وعلى لغة الحجاز لا ضمير في عسى وان يقوم في موضع رفع بعسى وتظهر فائدة ذلك في التأنيث والتثنية والجمع فتقول على لغة تميم هند عست أن تقوم والزيدان عسيا أن يقوما والزيدون عسوا أن يقوموا والهندات عسين أن يقمن وتقول على لغة الحجاز هند عسى أن تقوم والزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقوموا والهندات عسى أن يقمن وأما غير عسى من أفعال هذا الباب فيجب الاضمار فيه فتقول الزيدان جعلا ينظمان ولا يجوز ترك الاضمار فلا تقول الزيدان جعل ينظمان كما تقول الزيدان عسى أن يقوما

(ص)

والفتح والكسر أجز في السين من … نحو عسيت وانتقا الفتح زكن

(ش) اذا اتصل بعسى ضمير مرفوع وهو لمتكلم نحو عسيت أو مخاطب نحو عسيت وعسيتما وعسيتم وعسيتن أو لغائبات نحو عسين جاز كسر سينها وفتحها والفتح أشهر وقرأ نافع فهل عسيتم ان توليتم بكسر السين وقرأ الباقون بفتحها (ص)

﴿ان وأخواتها﴾

لان أن ليت لكن لعل * كأن عكس ما لكان من عمل

كان زيدا عالم بأني * كفؤ ولكن ابنه ذو ضغن

(ش) هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء وهي ستة أحرف ان
كان
وأن وكأن ولكن وليت ولعل وعدها سيبويه خمسة فأسقط ان المفتوحة لان أصلها ان المكسورة كما سيأتي ومعنى ان وأن للتوكيد ومعنى كأن للتشبيه ولكن

والاوجب لعدم ما يصلح لمرفوعية عسى حينئذ غيره ﴿تنبيه﴾ يمتنع كون الظاهر اسم عسى في عسى أن يضرب زيد عمرا لئلا يفصل بين صلة أن وهي يضرب ومعمولها وهو عمرا بأجنبي هو زيد ونظيره قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ان نصب مقاما بيبعثك على الظرفية أو غيرها فان جعل مصدر المحذوف أي فتقوم مقاما جاز الامران (قوله لغة الحجاز) عليها قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا (قوله وأما غير عسى الخ) صريح في أن اخلولق وأوشك يجب فيهما الاضمار ولكن نص المرادي والاشموني وغيرهما على انهما كعسى (قوله وانتقا) بكسر التاء الفوقية فقاف مصدر انتقاه أي اختاره قصره للضرورة والفتح مضاف اليه وزكن أي علم لكونه الاصل والمشهور والله أعلم

﴿ ان واخواتها ﴾

(قوله وهي ستة أحرف) زاد الموضح عسى في لغة حملا على لعل لكونها بمعناها وانما يكون اسمها ضمير نصب متصلا كقوله * فقلت عساها نار كاس وعلها * وهي حينئذ حرف كلعل وفاقا للسيرافي وخلافا للجمهور في اطلاق فعليتها ولابن السراج وثعلب في اطلاق حرفيتها اهـ والحاصل ان نحو عساك وعساه فيه ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه انها حرف كلعل ومذهب المبرد انها على أصلها تعمل عمل كان لكن انعكس طرفا الاسناد فما كان مبتدأ في الاصل وهو الضمير جعل خبرها مقدما وجعل خبره اسمها مؤخرا فالضمير على هذين في محل نصب ومذهب الاخفش انها على أصلها والضمير اسمها في محل رفع لكن ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع ويرده رفع الخبر في البيت المار وأن النيابة انما سمعت في المنفصل نحو ما أنا كأنت لا في المتصل وأما قوله * يا ابن الزبير طالما عصيكا * فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا لا نيابة (قوله فاسقط أن الخ) وانما لم يسقط كأن مع ان أصلها ان المكسورة والكاف لانفساخ هذا الاصل بصيرورتهما كلمة واحدة بدليل ان الكاف لا تتعلق بشيء ولا تجر ما بعدها عند الجمهور وأما المفتوحة فلم ينسخ عنها حكم أصلها بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كالمكسورة (قوله للتوكيد) أي منسوب له من نسبة الجزئي لكليه لان توكيدهما جزئي من مطلق توكيد أو اللام زائدة أي معناهما التوكيد وكذا الباقي والمراد توكيد النسبة وتقريرها في ذهن السامع ايجابية كان زيدا قائم أو لا نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا فان قلت كيف تكون المفتوحة للتوكيد مع أنها بمعنى المصدر فمعنى علمت أنك قائم علمت قيامك ولا توكيد فيه لعدم جريانه على فعله قلت كونها بمعناه لا يوجب مساواتها له من كل وجه سم (قوله للتشبيه) أي المؤكد لتركبها من الكاف التشبيهية وان المؤكدة والاصل ان زيدا كاسد قدمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء ففتحت الهمزة للجار ثم صارا كلمة واحدة ولا يليها الا المشبه وأما الكاف ومثل فيليهما المشبه به قال في المغني أطلق الجمهور كونها للتشبيه وزعم جماعة تقييده بخبرها الجامد فان كان وصفا أو ظرفا أو فعلا كانت للظن قال الكوفيون وترد للتحقيق كقوله

فأصبح بطن مكة مقشعرا * كأن الارض ليس بها هشام

أي لان الارض الخ وللتقريب نحو كأنك بالفرج آت وبالشتاء مقبل وكأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل وقد اختلف في اعراب ذلك فقيل الكاف اسم كان على حذف مضاف في الاولين وما بعد الجار خبرها أي

للاستدراك وليت للتمنى ولعل للترجى والاشفاق والفرق بين الترجى والتمنى ان التمنى يكون فى الممكن نحو ليت زيدا قائم وفى غير الممكن نحو ليت الشباب يعود يوما وان الترجى لايكون الافى الممكن فلا تقول لعل الشباب يعود والفرق بين الترجى والاشفاق ان الترجى يكون فى المحبوب نحو لعل الله يرحمنا والاشفاق فى المكروه نحو لعل العدو يقدم وهذه الاحرف تعمل عكس عمل كان فتنصب الاسم

كان زمانك مقبل بالفرج أو بالشتاء وأما الاخران فاحسن ماقيل فيهما كما قاله الرضى ان الخبر محذوف ولم تكن حال بدليل روايته بالواو كقولهم كأنى بالليل وقد أقبل و بالشمس وقد طلعت والاصل كأنك تبصر الدنيا حال كونها لم تكن وكأنى أبصر الليل الخ فحذف الفعل وزيدت الباء اهـ ولولا وروده بالواو لامكن جعل لم تكن خبرا والباء بمعنى فى متعلقة به وقيل الظرف خبر ولم تكن حال لما ذكر (قوله للاستدراك) هو تعقيب الكلام برفع مايتوهم ثبوته كزيد شجاع لكنه ليس بكريم أو باثبات مايتوهم نفيه كما زيد شجاع لكنه كريم وماقام زيد لكن عمرو واذا كان بينهما ملابسة كملابسة الكرم والشجاعة هذا هو التعريف السالم من التكلف وأماقولهم تعقيب الكلام برفع مايتوهم ثبوته أونفيه فظاهره فاسد سواء قرئ نفيه بالرفع عطفا على ثبوته أو بالجر عطفا على الهاء اذ المعنى على الأول أو برفع مايتوهم نفيه وعلى الثانى أو برفع مايتوهم ثبوت نفيه واذا كان النفى أوثبوت النفى متوهما الشئ فأى حاجة لنفى ذلك الشئ بالاستدراك فلابد لصحته من تقدير مضاف أى أو برفع نفى مايتوهم نفيه ورفع النفى اثبات كما أن المراد فى الاول برفع ثبوت مايتوهم ثبوته فتأمل وعلى هذا التعريف فكون لكن للاستدراك غالبى اذقد ترد لمجرد التوكيد كلوجاء زيد لاكرمته لكنه لم يجئ أكدت لو فى نفى المجيء وكذا مازيد ساكن لكنه متحرك وقيل لاتخرج عنه أصلا وهو المشهور لكن فسروه بمخالفة حكم مابعدها لما قبلها وان لم يندفع به توهم فلاتقع الابين متغايرين امابالتناقض كما ذكر أو التضاد كما زيد أبيض لكنه أسود وكذا بالخلاف كما اختاره الرضى كما زيد قائم لكنه ضاحك وقيل يمنع هذا أفاده فى المغنى مع زيادة (قوله وفى غير الممكن) أى الممتنع وهو الاكثر فيه ولا يكون فى الواجب كليت غدا يجيء وأما فتمنوا الموت فالمراد تمنوا تعجيله وهو مستحيل (قوله الافى الممكن) أى المتوقع أما الممكن فى التمنى فغير متوقع فهذا فرق ثان ولايرد قول فرعون لعلى أبلغ الاسباب الخ لانه ممكن متوقع فى زعمه الباطل (قوله والاشفاق فى المكروه) أى الخوف منه كقدوم العدو فى مثاله وأما التمثيل له بلعل العدو هالك فباطل لان هلاكه محبوب لا مكروه ولابد من كون المكروه ممكنا كالمحبوب ولايرد قوله تعالى فلعلك تارك بعض مايوحى الخ لان الترك والضيق ممكنان فى ذاتهما وان استحالا عقلا بالنسبة له صلى الله عليه وسلم لان دليل عصمته عقلى ﴿فائدة﴾ اختلف فى لعل وعسى فى كلامه تعالى لاستحالة ترقبه غير الموثوق به اذ علمه محيط فقيل للتحقيق والوقوع و يرد عليه فلعلك تارك الخ وقيل انهما باعتبار حال المخاطبين فالرجاء والاشفاق متعلقان بهم كالشك فى أو و يؤخذ من التصريح أن معناهما فى القرآن أمر بالترجى أو الاشفاق (قوله عكس عمل كان) انما عملت رفعا ونصبا كالافعال لانها أشبهت كان فى لزوم المبتدا والخبر والاستغناء بهما وأشبهت مطلق الماضى لفظا فى البناء على الفتح وكونها ثلاثية فاكثر ومعنى لكونها بمعنى أكدت وتمنيت مثلا وعملت على عكس الفعل تنبيها على الفرعية ولم ينبه عليها فى ماوأخواتها مع حملها على ليس لظهور فرعيتها بعدم اتفاق العرب على اعمالها (قوله فتنصب الاسم) أى اتفاقا بخلاف الخبر قال فى التسهيل مالاتدخل عليه دام من المبتدا والخبر لاتدخل عليه هذه الاحرف أى فلاتدخل على المبتدا لازم الحذف أو الابتداء أو التصدير الا ضمير الشان الى آخر مامر فى كان وأما قوله

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جآذرا وظباء

فاسم ان ضمير الشان محذوف لا من الشرطية للزومها الصدر وقد كثر فيها حذف ضمير الشان ومنه كما قاله المصنف حديث ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون وليست من زائدة فى اسم ان خلافا للكسائى ولاتدخل على خبر طلبى ولا انشائى وأما نحو ان الله نعما يعظكم به انهم ساء ما كانوا يعملون فهو اما على تقدير القول كقوله ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لاتحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

وترفع الخبر نحو ان زيدا قائم فهى عاملة فى الجزأين هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنها لا عمل لها فى الخبر وانما هو باق على رفعه الذى كان له قبل دخول ان وهو خبر المبتدا (ص) وراع ذا الترتيب الا فى الذى * كايت فيها أو هنا غير البذى

(ش) أى يلزم تقديم الاسم فى هذا الباب وتأخير الخبر الا اذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فانه لا يلزم تأخيره وتحت هذا قسمان أحدهما أنه يجوز تقديمه وتأخيره وذلك نحو ليت فيها غير البذى أو ليت هنا غير البذى أى الوقح فيجوز تقديم فيها وهنا على غير وتأخيرهما عنها والثانى انه يجب تقديمه نحو ليت فى الدار صاحبها فلا يجوز تأخير فى الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم اذا كان غير ظرف ولا مجرور نحو ان زيدا آكل طعامك فلا يجوز ان طعامك زيدا آكل وكذا ان كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا نحو ان زيدا واثق بك أو جالس عندك فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم فلا تقول ان بك زيدا واثق أو ان عندك زيدا جالس وأجازه بعضهم وجعل منه قوله

فلا تلحنى فيها فان بحبها * أخاك مصاب القلب جم بلابله

(ص)

وهمز ان افتح لسد مصدر * مسدها وفى سوى ذاك اكسر

(ش) ان لها ثلاثة أحوال وجوب الفتح ووجوب الكسر وجواز الامرين فيجب فتحها اذا قدرت بمصدر كما اذا وقعت فى موضع مرفوع فعل نحو يعجبنى أنك قائم أى قيامك

مصدرة

أو على استعمال نعم وشبهها خبرا لا انشاء واستثنى فى المغنى أن المفتوحة المخففة فيكون خبرها جملة دعائية كقراءة أن غضب الله عليها بسكون النون وغضب كفرح وقولهم أما ان جزاك الله خيرا (قوله وترفع الخبر) حكى قوم منهم ابن سيده أن بعض العرب ينصب بها الجزأين كقوله

اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن * خطاك خفافا ان حراسنا أسدا

وقوله * كان أذنيه اذا تشوفا * قادمة أو قلما محرفا * وقوله * ياليت أيام الصبا رواجعا * ولعل أباك قائما وأوله الجمهور بحذف الخبر والمنصوب الثانى اما حال أى تلقاهم اسدا واقبلن رواجعا ويوجد قائما أو مفعول به كيشبهان قادمة من قوادم الطير وهى مقدمة أجنحته بل الحذف فى هذا متعين لئلا يخبر بالمفرد عن غيره (قوله وذهب الكوفيون الخ) سيأتى ما يترتب عليه عند قوله وجائز رفعك الخ (قوله وهو خبر المبتدا) الواو للحال أى باق على رفعه فى حال كونه خبر المبتدا فهو مرفوع بالمبتدا قبل النسخ وبعده بدليل انه لا يفصل بينها وبين اسمها ولو كان معمولها لجاز ومذهب البصريين أصح لما مر من شبهها الفعل وأما عدم الفصل فلما سيذكر قريبا (قوله وراع ذا الترتيب) أى المعلوم من الامثلة السابقة من تأخير الخبر عن الاسم ولم يراع فى كان لضعف هذه بالحرفية والفرعية مثل ما وأخواتها وما أحسن قول ابن عنين

كأنى من أخبار ان ولم يجز * له أحد فى النحو أن يتقدما

عسى حرف جر من نداك يجرنى * اليك فاضحى فى علاك مقدما

(قوله الا فى الذى) استثناء من مقدر أى فى كل تركيب الا فى التركيب الذى استقر كايت الخ فى كون خبره ظرفا أى فيقدم الخبر على الاسم لتوسعهم فى الظروف لا على الاحرف نفسها لان لها الصدر وأن المفتوحة وان لم تقع صدرا لما سيأتى لكنها حملت على المكسورة وانما قدم الخبر الظرف هنا دون ما القوة هذه بشبهها الفعل فيما مر ولانها محمولة على الفعل المتصرف وما على الجامد وهو ليس ثم ويجب أن يقدر متعلق الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف فى نحو ان مالا وان ولدا فجعل الظرف من تقديم الخبر انما هو بحسب الظاهر والا ففى الحقيقة من تقديم معمول الخبر (قوله لا يلزم تأخيره) أى الا لمانع كان زيدا لفى الدار لامتناع تقديم الخبر مع اللام فأقسام الخبر الظرف ثلاثة (قوله أى الوقح) بفتح الواو وكسر القاف قليل الحياء فهو تفسير للبذى وهو الفاحش فى نطقه بلازمه (قوله على الاسم) أى لئلا يفصلها عن معموليها معا بخلاف الخبر فيقدم عليه معموله لانه مفصول منها فى الجملة (قوله وأجازه بعضهم) هو الظاهر لانه يتقدم فى ما وهذه أقوى بدليل تقديم الخبر نفسه هنا لا هناك (قوله فلا تلحنى) بفتح التاء والحاء المهملة مضارع مجزوم بلا من لحيت الرجل ألحاه بفتح الحاء فيهما أى لمته وأخاك اسم ان ومصاب خبرها وبحبها متعلق به وفيه الشاهد وجم أى كثير خبر ثان وبلابله أى وساوسه وهمومه فاعله (قوله اذا قدرت بمصدر) أى اذا وجب سد المصدر مسدها ومسد معموليها فان امتنع ذلك وجب الكسر وان جاز جاز كما سيأتى والمصدر الذى تقدر به هو مصدر خبرها ان كان مشتقا والكون المضاف لاسمها ان كان جامدا أو ظرفا وكذا يجب الفتح اذا سد مسد مفعولى علم وان لم يصح تأويلها بالمصدر لان المدار على أحد أمرين اما تأويلها بالمصدر أو وقوعها موقع مفعولى علم مع عدم التعليق كعلمت انك قائم كذا فى الجمل على التفسير (قوله مرفوع فعل) أى فاعلا كان كما مثل أو نائبه نحو قل أوحى الى انه استمع ظاهرا كان الفعل كما ذكر أو مقدرا كاجلس ما ان زيدا جالس أى ما ثبت جلوسه بناء على ان ما المصدرية لا توصل بجملة اسمية

أومنصوب به نحو عرفت أنك قائم أى قيامك أوفى موضع مجرور بحرف نحو عجبت من أنك قائم أى من قيامك وانما قال اسد مسد مصدر مسدها ولم يقل اسد مسد مفرد مسدها لانه قد يسد المفرد مسدها ويجب كسرها نحو ظننت زيدا انه قائم فهذه يجب كسرها وان سدت مسد مفرد لانها فى موضع المفعول الثانى ولكن لاتقدر بالمصدر اذلا يصح ظننت زيدا قيامه فان لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها بل تكسر وجوبا أوجوازا على ماسيبين وتحت هذا قسمان أحدهما وجوب الكسر والثانى جواز الفتح والكسر فأشار الى وجوب الكسر بقوله (ص)

فاكسر فى الابتدا وفى بدء صله وحيث ان ليمين مكمله
أو حكيت بالقول أو حلت محل حال كزرته وانى ذو أمل
وكسروا من بعد فعل علقا باللام كاعلم انه لذوتقى

(ش) فذكر انه يجب الكسر فى ستة مواضع الاول اذا وقعت ان ابتداء أى فى أول الكلام نحو ان زيدا قائم ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء فلا تقول أنك فاضل عندى بل يجب التأخير فتقول عندى انك فاضل وأجاز بعضهم الابتداء بها الثانى أن تقع ان صدر صلة نحو جاء الذى انه قائم ومنه قوله تعالى وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء الثالث ان تقع جوابا للقسم وفى خبرها اللام نحو والله ان زيدا لقائم وسيأتى الكلام على ذلك الرابع ان تقع فى جملة محكية بالقول نحو قلت ان زيدا قائم فان لم تحك به بل أجرى القول مجرى الظن فتحت نحو أتقول أن زيدا قائم أى أتظن الخامس ان تقع فى جملة فى موضع الحال كقولك زرته وانى ذو أمل ومنه

مصدرة بحرف وهو الاصح كما مر أول الموصول ونحو ولو أنهم صبروا أى ولو ثبت صبرهم عند الكوفيين وهو المختار كما سيأتى فى باب لو لوقوعها مبتدأ نحو ومن آياته أنك ترى الارض الخ وخبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها كاعتقادى أنك فاضل على معنى معتقدى فضلك فان قدر اعتقادى فضلك ثابت فهى مفعول به لا خبر بخلاف نحو قولى انك فاضل واعتقادى انه حق فيجب كسره كما سيأتى (قوله أومنصوب به) بهاء الضمير أى منصوب فعل سواء كانت مفعولا به لفعل غير قول ولا ناسخ كما مثل بخلاف المحكية بالقول والمفعول الثانى لنحو ظننت كما سيأتى فى الشرح أومفعولا له كجئتك أنى أحبك أومعه كيعجبنى جلوسك عندنا وأنك تحدثنا وتقع مستثنى كتعجبنى أمورك الا أنك تشتم الناس لا مفعولا مطلقا ولا ظرفا ولا حالا ولا تمييزا كما فى الدمامينى وغيره (قوله مجرور بحرف) أى أو اضافة نحو مثل ما أنكم تنطقون فما صلة ومثل مضاف الى ان وصلتها ومحل تعين الفتح فى الاضافة اذا كان المضاف مما لا يضاف الا الى المفرد فان كان لا يضاف الا الى الجملة كحيث واذا تعين الكسر على ما سيأتى أو يضاف لهما كحين ووقت جاز الامران ومثل هذه المواضع ما عطف عليها نحو اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم أو أبدل منها نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم (قوله وحيث ان الخ) عطف على فى الابتداء فهو متعلق باكسر على انه ظرف مكان اعتبارى له أى واكسر فى تركيب تكون ان فيه مكملة ليمين (قوله أو حكيت الخ) عطف على مدخول حيث (قوله لذو تقى) اللام للابتداء دخلت فى خبر ان وقد علقت اعلم عن العمل فى لفظ الجملة فهى فى محل نصب به ولولاها لفتحت الهمزة وكان عاملا فى لفظ المصدر المؤول منها (قوله ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء) أى لئلا تلتبس بالمكسورة خطا وبالتى هى لغة فى لعل لفظا وخطا (قوله صدر صلة) مثلها الصفة كما اذا جعلت ما فى الآية نكرة موصوفة وخرج حشوهما كجاء الذى أو رجل عندى انه فاضل ولا أفعله ما أن فى السماء نجما فتفتح لانها فى الاول مبتدأ مؤخر فهى حشو لفظا وفى الثانى فاعل لثبت محذوفا فهى حشو رتبة (قوله لتنوء) أى تثقل خبر ان وجملتها صلة ما الواقعة مفعولا ثانيا لآتيناه أى أعطيناه من الكنوز القدر الذى ان مفاتحه الخ (قوله وفى خبرها اللام) أخذ هذا من قول المصنف الآتى لا لام بعده وذلك شامل لذكر فعل القسم واللام نحو ويحلفون بالله انهم لمنكم أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم انهم لمعكم ولحذفه دونها نحو والعصر ان الانسان لفى خسر فيتعين الكسر فى هاتين كما هو منطوق الشارح وان لم يمثل للثانية ومفهومه لا يجب الكسر بلا لام سواء ذكر فعل القسم كحلفت بالله ان زيدا قائم أولا كوالله ان زيدا قائم وهو أيضا ظاهر قول المصنف الآتى لا لام بعده وصرح به الشارح هناك مع أنه يجب الكسر فى الاخيرة كالاولين نحو حم والكتاب المبين انا أنزلناه قال فى شرح الجامع وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط لانه لم يسمع ونقل فى التوضيح اجماع العرب على الكسر فى الصور الثلاث فينبغى ان يقيد المفهوم وقوله لا لام بعده بذكر فعل القسم ولا يحمل على مذهب الكوفيين لما علمت خلافا لما سيأتى فى الشرح بقى ما اذا كان القسم جملة اسمية ومقتضى ما ذكر وجوب الكسر مع اللام وعدمه مع عدمها نحو لعمرك ان زيدا لقائم أو قائم وسيصرح الشارح بالثانى فتدبر (قوله فان لم تحك به) أى مع كونها معمولة له كما مثل أو لغيره كاخصك بالقول أنك فاضل أى لانك فيجب الفتح (قوله فى موضع الحال) أى فى صدرها كما مر فى الصلة والصفة فتفتح فى جاء زيد وعندى أنه فاضل وسواء اقترن بالواو كما مثله أم لا نحو الا انهم ليأكلون الطعام فكسرت لانها حال ولان فى خبرها اللام ففيها موجبان كبيت الشارح والآية فان قلت لم لم تفتح فى الحال مع أن أصلها الافراد قلت لان مصدرها معرفة لاضافته للمسند اليه ولان مجىء المصدر حالا مع كونه

قوله تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون وقول الشاعر ما أعطيانى ولا سألتهما * الا وانى لحاجزى كرمى السادس أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علق عنها باللام نحو علمت ان زيدا لقائم وسنبين هذا فى باب ظن فان لم يكن فى خبرها اللام فتحت نحو علمت أن زيدا قائم هذا ما ذكره المصنف وأورد عليه انه نقص مواضع يجب كسران فيها الاول اذا وقعت بعد ألا الاستفتاحية نحو ألا ان زيدا قائم ومنه قوله تعالى ألا انهم هم السفهاء الثانى اذا وقعت بعد حيث نحو اجلس

حيث ان زيدا جالس الثالث اذا وقعت فى جملة هى خبر عن اسم عين نحو زيد انه قائم اه ولا يرد عليه شئ من هذه المواضع لدخوله تحت قوله فاكسر فى الابتداء لان هذه انما كسرت لكونها أول جملة مبتدا بها (ص)

بعد اذا فجاءة أو قسم
لا لام بعده بوجهين نمى
مع تلو فا الجزا وذا يطرد
فى نحو خير القول انى أحمد

(ش) يعنى انه يجوز فتح ان وكسرها اذا وقعت بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا ان زيدا قائم فمن كسرها جعلها جملة والتقدير خرجت فاذا زيد قائم ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدرا وهو مبتدأ خبره اذا الفجائية والتقدير فاذا قيام زيد أى ففى الحضرة قيام زيد ويجوز أن يكون الخبر محذوفا والتقدير خرجت فاذا قيام زيد موجود ومما جاء بالوجهين قول الشاعر

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا
اذا انه عبد القفا واللهازم

روى بفتح ان وكسرها فمن كسرها جعلها جملة والتقدير اذا هو عبد القفا واللهازم ومن فتحها جعلها مصدرا مبتدأ وفى خبره الوجهان السابقان والتقدير على الاول فاذا عبوديته أى ففى الحضرة عبوديته وعلى الثانى فاذا عبوديته موجودة وكذلك يجوز فتح ان وكسرها اذا وقعت فى جواب قسم وليس فى خبرها اللام نحو حلفت ان زيدا قائم بالفتح والكسر وقد روى بالوجهين قول الشاعر

لتقعدن مقعد القصى * منى ذى القاذورة المقلى
أو تحلفى بربك العلى * انى أبو ذيالك الصبى

ومقتضى كلام المصنف انه يجوز فتح ان وكسرها والفعل

لا ينقاس لم يسمع الا فى الصريح لا المؤول (قوله ما أعطيانى) أى الخليلان فى قوله

دع عنك سلمى اذ عزمطلبها * واذكر خليليك من بنى الحكم

وهما من المنسرح (قوله ألا الاستفتاحية) أى التى يستفتح بها الكلام قال فى المغنى وقول المعربين ألا حرف استفتاح بيان لمكانها واهمال لمعناها وهى حرف للتنبيه على تأكد مضمون الكلام عند المتكلم ومثلها فى وجوب الكسر بعدها كلا التى بمعناها وهى التى لم يتقدمها ما يزجر عنه كما قاله أبو حاتم والزجاج نحو كلا ان الانسان فكلا حرف استفتاح وتنبيه لا بمعنى حقا كما قاله الكسائى والا لوجب بعدها الفتح مثله وهو خلاف المسموع أما التى للزجر فالكسر بعدها ظاهر لانها فى ابتداء الجملة حقيقة لجواز الوقف أبدا على كلا والابتداء بما بعدها والجمهور على انها فى القرآن للزجر لا غير فيقدر المزجور عنه اذا لم يوجد حتى قال جماعة متى سمعت كلا فاعلم أن السورة مكية أى لان أكثر التهديد نزل بها لكونها دار العتو (قوله بعد حيث) أى واذ لوجوب اضافتهما للجمل لكن الصحيح جواز الفتح بعدهما خلافا لابى حيان كما جاز بعد اذا الفجائية مع اختصاصها بالجمل فان وصلتها اما فاعل لثبت محذوفا أو مبتدأ خبره محذوف وقيل يكفى اضافتهما لصورة الجملة وعلى قول الكسائى بجواز اضافة حيث للمفرد فلا اشكال فى الفتح (قوله عن اسم عين) أى لان المصدر لا يخبر به عن الذات الا بتأويل وهو ممتنع مع ان اه تصريح وخرج اسم المعنى فيجب معه الفتح بشرطه المار (قوله لدخولها الخ) أى فالمراد بالابتداء ابتداء جملتها اما حقيقة كما مر أو حكما بأن يسبقها ماله تعلق بالكلام غير أجزاء الجملة كهذه المذكورات ومثلها بعد حتى الابتدائية كمرض زيد حتى انهم لا يرجونه (قوله بعد اذا فجاءة) بضم الفاء والمد من اضافة الدال للمدلول أى اذا الدالة على هجوم ما بعدها ووقوعه بغتة و بعد ظرف لنمى أى نسب ونائب فاعله ضمير عائد لهمزان فيما مر لكن لا بقيد فتحه أو كسره وبوجهين متعلق به (قوله لا لام بعده) بهذا غاير ما مر ولا بد هنا من ذكر فعل القسم كما علمت خلافا للشارح (قوله مع تلو) عطف على بعد باسقاط العاطف فهو متعلق بنمى أيضا (قوله فمن كسرها الخ) هذا كالقول بأن الخبر محذوف مبنيان على ان اذا حرف مفاجأة لا محل له فتكون الجملة بعده كاملة وهو قول الناظم أما على أنها ظرف مكان أو زمان فهى الخبر وما بعدها مبتدأ ويجب حينئذ فتح ان والتقدير ففى الحضرة أو ففى الوقت قيام زيد (قوله وكنت أرى) اى أظن والغالب فى استعماله بمعنى الظن ضم همزته كما قاله يس وقد تفتح و يتعدى لمفعولين فقط فتح أو ضم فزيدا مفعول أول وسيدا ثان ولا يرد ان المضموم مضارع أرى المتعدى لثلاثة لان استعماله بمعنى ظن قصره عن الثالث وحينئذ فضميره المستتر فاعل لا نائبه وفى المرادى على التسهيل والمتن ما يفيد تعديه لثلاثة أولها الضمير لانه نائب فاعل والثانى والثالث ما بعده والكثير كونه للمتكلم كارى ونرى وأريت بالبناء للمجهول وقد يكون للمخاطب كقراءة وترى الناس سكارى بضم التاء ونصب الناس أى تظنهم والقفا مؤخر العنق واللهازم جمع لهزمة بالكسر طرف الحلقوم وذلك كناية عن دناءته وخسته لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز الحاصلين للعبد وقوله كما قيل أى ظنا موافقا لما قيل (قوله لتقعدن الخ) اللام للقسم

بعد القسم اذا لم يكن في خبرها اللام سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية والفعل فيها ملفوظ به نحو حلفت ان زيدا قائم أو غير ملفوظ به نحو والله ان زيدا قائم أو اسمية نحو لعمرك ان زيدا قائم وكذلك يجوز الفتح والكسر اذا وقعت ان بعد فاء الجزاء نحو من يأتني فانه مكرم فالكسر على جعل ان ومعموليها جملة أجيب بها الشرط فكأنه قال من يأتني فهو مكرم والفتح على جعل ان وصلتها

والفعل مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الامثال وحذفت ياء الفاعلة لكونها مع نون التوكيد وكسر الدال دليل عليها ومقعد ظرف مكان ومني حال من ياء الفاعلة أي بعيدة مني أو متعلق بالقصي أي البعيد وذي القاذورة صفة القصي وكذا المقلي أي المبغوض وتحلفي منصوب بان مضمرة بعد أو التي بمعنى الا وذلك تصغير ذلك على غير قياس والشاهد في أني أبو الخ فالكسر على ان جملتها جواب القسم والفتح على نصبها بنزع الخافض سدت مسد الجواب أي على أني الخ لا انها هي الجواب لانه لا يكون الا جملة فجواز الوجهين موزع على الاحتمالين (قوله أو غير ملفوظ) تقدم ان هذا مذهب الكوفيين وهو غلط فالمتعين فيه الكسر كما علمت (قوله أو اسمية الخ) يؤخذ من مفهومه وجوب الكسر بعدها مع اللام كما قدمناه (قوله بعد فاء الجزاء) قال المصنف والكسر أحسن قياسا لعدم احواجه لتقدير ولذا لم يجئ الفتح في القرآن الا مسبوقا بمثله نحو ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فان له كتب عليه أنه من تولاه فانه يضله والا كان واجب الكسر أي قراءة نحو انه من يأت ربه مجرما فان له جهنم انه من يتق ويصبر فان الله ولذا لم يفتح فانه غفور رحيم الا من فتح أنه من عمل منكم سوأ وينبغي أن يكون كالجواب ما يشبهه نحو واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله بالفتح والكسر فما موصولة لا شرطية لانها لا تدخل عليها النواسخ كما مر وعائدها محذوف أي غنمتموه ودخلت الفاء في خبرها لشبهها بالشرط فعلى كسر ان جملتها هي الخبر وعلى الفتح هي مبتدأ خبرها محذوف أي فكون خمسه لله ثابت أو خبر لمحذوف أي فالواجب كون خمسه لله والجملة خبر ان الاولى (قوله ويجوز أن يكون خبرا الخ) هذا أولى لان حذف المبتدا في جملة الجواب أكثر من الخبر نحو فيؤس قنوط أي فهو يؤس (قوله هو في المعنى قول) أي وان كان من غير مادته وكذا ما بعده وترك شرطا ثالثا وهو اتحاد القائل فان انتفى القول الاول تعين الفتح كعملي أني أحمد الله ما لم يرد المعمول اللساني وهو المنطوق والا كان من الاول أو القول الثاني أو لم يتحد القائل تعين الكسر كقولي أني مؤمن وقولي ان زيدا يحمد الله فقولي مبتدأ فان جعل بمعنى مقولي كان خبره الجملة بعده بلا رابط لانها عينه في المعنى لقصد لفظها كنطقي الله حسبي وان بقي على مصدريته فجملة ان محكية به وخبره محذوف أي قولي هذا اللفظ ثابت ولا يجوز الفتح على ان المصدر المنسبك منها خبر لان قول الشخص لا يخبر عنه بايمانه ولا بحمد غيره لاختلاف موردهما (قوله نحو خير القول) انما كان هذا قولا لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله فمن فتح الخ) أي والقول حينئذ باق على مصدريته للاخبار عنه بمصدر ان وصلتها أما على الكسر فبمعنى المقول وجملة ان خبره لقصد لفظها أي مقولي هذا اللفظ كأول قراءتي أي مقروئي بلفظ سبح ويجوز كونه حينئذ مصدرا وجملة ان محكية به والخبر محذوف رد بأمور منها أنه لا يطرد في نحو أول قولي اني أحمد الله اذ التقدير حينئذ أول قولي هذا اللفظ ثابت فيكون غير أوله ليس بثابت وليس مرادا والحاصل أن المخبر عنه بان ان كان اسم ذات وجب الكسر لما مر أو اسم معنى فلا يخلو اما أن يكون قولا أو غيره وعلى كل خبر ان اما قول أو غيره وعلى كل اما أن يصدق على المبتدا أولا فيجب الفتح اذا كان المبتدأ غير قول سواء كان خبر ان قولا أو غير قول مع عدم صدقه على المبتدا كعملي أني أحمد الله واعتقادي أنك فاضل ويجب الكسر في الثاني ان صدق عليه كاعتقادي انه حق وأما كون خبرها قولا مع صدقه على

مصدرا مبتدأ والخبر محذوف والتقدير من يأتني فاكرامه موجود ويجوز أن يكون خبرا والمبتدأ محذوفا والتقدير فجزاؤه الاكرام ومما جاء بالوجهين قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوأ بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم قرئ فانه بالفتح والكسر فالكسر على جعلها جملة جوابا لمن والفتح على جعلها مصدرا مبتدأ خبره محذوف والتقدير فالغفران جزاؤه أو على جعلها خبر المبتدأ محذوف والتقدير فجزاؤه الغفران وكذلك يجوز الفتح والكسر اذا وقعت ان بعد مبتدا هو في المعنى قول وخبر ان قول والقائل واحد نحو خير القول أني أحمد الله فمن فتح جعل ان وصلتها مصدرا خبرا عن خير والتقدير خير القول حمد الله فخير مبتدأ وحمد الله خبره ومن كسر جعلها جملة خبرا عن خير كما تقول أول قراءتي سبح اسم ربك الاعلى فاول مبتدأ وسبح اسم ربك الاعلى جملة خبر عن أول وكذلك خير القول مبتدأ وأني أحمد الله خبره ولا تحتاج هذه الجملة الى رابط لانها نفس المبتدا في المعنى فهو مثل نطقي الله حسبي وسيبويه مثل هذه المسئلة بقوله أول ما أقول اني أحمد الله وخرج الكسر على الوجه الذي تقدم ذكره وهو انه من باب الاخبار بالجمل وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتاخرين كالمبرد والزجاج والسيرافي وأبي بكر بن طاهر وعليه أكثر النحويين (ص)

و بعد ذات الكسر تصحب الخبر * لام الابتداء نحو انى لوزر (ش) يجوز دخول لام الابتداء على خبر ان المكسورة نحو ان زيدالقائم
وهذه اللام حقها ان تدخل على أول الكلام لأن لها صدر الكلام فحقها ان تدخل على ان نحو لان زيدا قائم
لكن لما كانت اللام للتوكيد وان للتوكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد فأخروا اللام الى الخبر ولا تدخل هذه اللام على خبر باقى أخوات ان فلا تقول لعل زيدا لقائم وأجاز الكوفيون دخولها فى خبر لكن وأنشدوا

يلومونني فى حب ليلى عواذلى
ولكننى من حبها لعميد

وخرج على ان اللام زائدة كما شذ زيادتها فى خبر أمسى نحو قول الشاعر

مروا عجالى فقالوا كيف سيدكم
فقال من سئلوا أمسى لمجهودا

أى أمسى مجهودا وكما زيدت فى خبر المبتدا شذوذا كقول الشاعر

أم الحليس لعجوز شهربه
ترضى من اللحم بعظم الرقبة

وأجاز المبرد دخولها على خبر ان المفتوحة وقد قرئ شاذا الا أنهم ليأكلون الطعام بفتح أن و يتخرج أيضا على زيادة اللام (ص)

ولا يلى ذى اللام ماقد نفيا * ولامن الافعال ما كرضيا
وقد يليها مع قد كان ذا * لقد سما على العدا مستحوذا

(ش) اذا كان خبر ان منفيا لم تدخل عليه اللام فلا تقول ان زيدا لما يقوم وقد ورد فى الشعر كقوله ... واعلم

ذلك المبتدا فتعذر اذ القول لا يصدق على غيره وكذا يجب الكسر ان كان المبتدأ قولا وخبر ان غير قول سواء صدق عليه أم لا كقولى انه حق وقولى انك فاضل وكذا ان كان خبرها قولا غير صادق عليه لكونه لم يتحد القائل كقولى ان زيدا يحمد الله فان اتحد جاز الامران فتأمل (قوله وبعد ذات الكسر) متعلق بتصحب قدمه ليفيد الحصر لكن بالنسبة لاخواتها لا مطلقا فلا ينافى انها تصحب المقدم من المبتدا وخبره على الاصح فى الثانى نحو لقائم زيد ولزيد قائم كما تصحب المؤخر من اسم ان وخبرها ومعموله المتوسط وضمير الفصل لا غير ذلك وأما نحو ليقوم زيد لبئس ما كانوا يعملون لقد جاءكم رسول فالمشهور أنها لام القسم لان لام الابتداء لا تدخل على الفعل الا فى باب ان كما فى المغنى وسميت بذلك لان أصلها الدخول على المبتدا (قوله تصحب الخبر) أى بشرط تأخره عن الاسم وان تقدم معموله عليه خلافا لابن المصنف بدليل ان ربهم بهم يومئذ لخبير و بشرط كونه مثبتا وغير ماض متصرف خال من قد كما سيذكره المصنف وغير جملة شرطية بان يكون مفردا نحو ان ربى لسميع الدعاء أو مضارعا ولو مع التنفيس كان زيدا لسيقوم أو ماضيا جامدا كانه لعسى أن يقوم أو متصرفا مع قد كانه لقد قام أو ظرفا أو مجرورا أو جملة اسمية وأول جزأيها أولى باللام فان زيدا لوجهه حسن أولى من وجهه لحسن بل فى البسيط ان هذا شاذ (قوله لوزر) بزاى فراء أى ملجأ (قوله فحقها أن تدخل على ان) أى ولا تزاحمها فى الصدارة لجواز كونها كالاستفتاحية وواو العطف فى عدم تفويت صدارة ما بعدها (قوله بين حرفين) أى باقيين على صورتهما فخرج لهنك قائم بابدال همزة ان هاء لزوال صورة ان لا يقال هلا كانا هنا من التأكيد اللفظى بالمرادف كنعم جير لانا نمنع المرادفة اذ اللام لا تعمل ولا تختص الاسم وان بمعنى الفعل وهو أوكد بخلاف اللام فتأمل (قوله فأخروا اللام) أى لكون ان عاملة وحق العامل التقديم لاسيما مع ضعف عملها بالحرفية (قوله لعميد) من عمده العشق بالكسر اذا هده وأوله الزمخشرى بأن الاصل لكن اننى فحذفت الهمزة ونقلت حركتها الى لكن ثم أدغم فلم تدخل اللام الا فى خبر ان (قوله من سئلوا) مرسوم فى النسخ بالياء بعد السين فيفيد بناءه للمفعول وعليه قالوا وعائد الموصول باعتبار معناه لكن قيل الرواية بناؤه للفاعل فحقه الرسم بالالف والعائد حينئذ محذوف يقدر مفردا لان الأكثر مراعاة لفظ من أى سألوه ولمجهودا خبر أمسى من جهده الأمر بلغ منه المشقة (قوله أم الحليس) بالضم مصغرا والعجوز بلاهاء عند ابن السكيت و يقال بهاء عند ابن الانبارى تحقيقا للتأنيث وهى المرأة المسنة والشهربة الفانية الضعيفة و يقال شهبرة بتقدم الباء على الراء لكن يتعين الاول هنا لصحة القافية ومن تبعيضية ان قدر مضاف بعد الباء أى بلحم عظم الرقبة والا فبمعنى بدل وانما شذ دخولها فى هذا الخبر لتأخره ومنع الشذوذ بجعلها داخلة على مبتدأ محذوف أى لهى عجوز يرد عليه ان الحذف ينافى التأكيد وفيه مامر (قوله ويتخرج على زيادة اللام) أى ليست لام ابتداء وان أفادت التأكيد كالحرف الزائد وكذا الشعر المار قال السمين يحكى عن الخبيث الروح الحجاج انه سبق لسانه ففتح همزة ان ربهم بهم يومئذ لخبير فحذف اللام لئلا ينسب اليه لحن وهو من جراءته على الله ورسوله (قوله ذى اللام) بالنصب بدل من ذى الواقع مفعول يلى وماقد نفيا فاعله (قوله ولامن الافعال) بيان لما مقدم عليها أو لمحذوف أى ولا شئ من الافعال وما كرضيا بدل منه بناء على منع الرضى تقديم البيان على المبين كمامر (قوله على العدا) بكسر العين وقد تضم جمع عدو كما فى المصباح ومستحوذا أى مستوليا حال (قوله لم تدخل عليه اللام) أى فرارا من توالى لامين فى نحو لا ولم وطردا للباب فى باقى النوافى ولان اللام لتأكيد الاثبات وهو ضد النفى (قوله

واعلم ان تسليما وتركا*للامتشابهان ولا سواء وأشار بقوله*ولامن الافعال ما كرضيا*الى أنه اذا كان الخبر ماضيا متصرفا غير مقرون بقد لم تدخل عليه اللام فلا تقول ان زيدا لرضى وأجاز ذلك الكسائى وهشام فان كان الفعل مضارعا دخلت عليه اللام ولا فرق فى ذلك بين المتصرف نحو ان زيدا ليرضى وغير المتصرف نحو ان زيدا ليذر الشر هذا اذا لم تقترن به السين أو سوف فان اقترنت نحو ان زيدا سوف يقوم أو سيقوم ففى جواز دخول اللام عليه خلاف وان كان ماضيا غير متصرف فظاهر كلام المصنف جواز دخول اللام عليه فتقول ان زيدا لنعم الرجل وان عمرا لبئس الرجل وهذا مذهب الاخفش والفراء والمنقول ان سيبويه لايجيز ذلك فان قرن الماضى المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه وهذا هو المراد بقوله وقد يليها مع قد نحو ان زيدا لقد قام (ص) (١٣٥) وتصحب الواسط معمول الخبر *والفصل واسما حل قبله الخبر

(ش) تدخل لام الابتداء على معمول الخبر اذا توسط بين الاسم والخبر نحو ان زيدا لطعامك آكل وينبغى أن يكون الخبر حينئذ مما يصح دخول اللام عليه كما مثلنا فان كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه لم يصح دخولها على المعمول كما اذا كان الخبر فعلا ماضيا متصرفا غير مقرون بقد لم يصح دخول اللام على المعمول فلا تقول ان زيدا لطعامك أكل وأجاز ذلك بعضهم وانما قال المصنف وتصحب الواسط أى المتوسط تنبيها على انها لاتدخل على المعمول اذا تأخر فلا تقول ان زيدا آكل لطعامك وأشعر قوله بان اللام اذا دخلت على المعمول المتوسط لاتدخل على الخبر فلا تقول ان زيدا لطعامك لآكل وذلك من جهة انه خصص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط وقد سمع ذلك قليلا حكى من كلامهم انى لبحمد الله لصالح وأشار بقوله والفصل الى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل نحو ان زيدا لهو القائم قال الله تعالى ان هذا لهو القصص الحق فهذا اسم ان وهو ضمير الفصل دخلت عليه اللام والقصص خبر ان وسمى ضمير الفصل لانه يفصل بين الخبر والصفة وذلك اذا قلت زيد هو القائم فلو لم تأت بهو لاحتمل أن يكون القائم صفة لزيد وان يكون خبرا عنه فلما أتيت بهو تعين أن يكون القائم خبرا عن زيد وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدا والخبر نحو زيد هو القائم أو بين ما أصله المبتدأ والخبر نحو ان زيدا لهو القائم وأشار بقوله واسما حل قبله الخبر الى ان لام الابتداء تدخل على الاسم

واعلم ان الخ) بكسر ان لتعليق الفعل عنها باللام فهو تعليق شاذ لبنائه على شاذ وتسليما أى على الناس أو تسليما للامر وتركا أى لذلك وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء يخبر به عن الواحد وغيره وحقه التقديم على متشابهان لان نفى التشابه ينفى الاستواء بالاولى بخلاف عكسه لكن أخره للضرورة (قوله فلا تقول ان زيدا لرضى) أى على ان اللام للابتداء ويجوز على انها للقسم وحينئذ تفتح ان فى نحو علمت أن زيدا لرضى لان الفعل لا يعلق على ان الا بلام الابتداء خاصة وانما امتنعت فى ذلك لان أصلها الدخول على الاسم والماضى المتصرف لا يشبهه فان قرن بقد قربته من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم فتدخل عليه وكذا على الجامد لانه كالاسم المفرد لعدم دلالته على الزمان (قوله وأجاز ذلك الكسائى) أى على تقدير قد كما فى المغنى (قوله ليذر الشر) أى يتركه والمراد بكونه لا يتصرف أى تصرفا تاما والا فله الامر نحو فذرهم وقد يأتى منه ماض ومصدر كوذرته وذرا وهما قليلان كما فى المصباح ولذا قيل ان العرب اماتتهما العدم اعتبار ذلك لقلته أو شذوذه (قوله ٧ فيجوز ان كان سوف الخ) يرد عليه ان المضارع مع اللام يتعين للحال ولا يصلح للاستقبال كما هو ظاهر كلام سيبويه وحينئذ فتنافى التنفيس لاسيما سوف وجعلها الكوفيون مع التنفيس للقسم (قوله ماضيا غير متصرف) يشمل ليس مع امتناع اللام معها ولا تخرج بقوله ماقد نفيا لانها نافية لا منفية اللهم الا أن يراد ما لابسه النفى سواء كان واقعا عليه أو به (قوله الواسط) أى المتوسط من وسط القوم كوعد أى توسطهم ومعمول الخبر حال منه أو بدل وفى البيت الايطاء لان شطرى البيت المقفى كالبيتين كما نصوا عليه نعم فى نسخ تنكير خبر الثانى وعليه فلا ايطاء (قوله اذا توسط الخ) أى سواء تقدم الاسم كمثاله أو الخبر كان عندى لفى الدار زيدا وكذا اذا تقدم غيرهما كان عندى لفى الدار زيدا جالس فلو قال اذا توسط بين ما بعد ان لشمل ذلك (قوله مما يصح) أى لان المعمول فرع العامل فلا تدخله الا حيث تدخل أصله ويمكن أخذ هذا الشرط من جعل أل فى الخبر للعهد أى الخبر الذى سبق دخول اللام عليه ففى المتن شرطان وسيأتى اشارة بثالث وهو عدم دخولها على الخبر وسيذكر الشارح رابعا وهو أن لا يكون المعمول حالا لعدم سماعه قيل وكذا التمييز فلا يقال ان زيدا لراكبا منطلق أو لنفسا طيب وتدخل على المصدر والمفعول له كان زيدا لضربا أو لتأديبا ضارب خلافا لابى حيان والظاهر منعها فى المستثنى والمفعول معه (قوله ضمير الفصل) سماه البصريون بذلك لما فى الشارح وقد يسمى فصلا فقط كما فى المتن وسماه الكوفيون عمادا للاعتماد عليه فى تأدية المعنى وانما سمى ضميرا مع انه حرف لا محل له عند الاكثر لانه بصورته وقيل اسم لا محل له كاسم الفعل وقيل له محل ما قبله وقيل ما بعده (قوله بين المبتدا والخبر) أى بشرط كونهما معرفتين أو ثانيهما كالمعرفة فى عدم قبول أل كافعل من نحو زيد هو أفضل

(٧) ليس موجودا فى نسخة الشارح المتداولة

اذا تأخر عن الخبر نحو ان فى الدار لزيدا قال الله تعالى وان لك لاجرا غير ممنون وكلامه يشعر أيضا بانه اذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر وهو كذلك فلا تقول ان زيدا لهو لقائم ولا ان لفى الدار لزيدا ومقتضى اطلاقه فى قوله ان لام الابتداء تدخل على المعمول المتوسط بين الاسم والخبر أن كل معمول اذا توسط جاز دخول اللام عليه كالمفعول الصريح والجار والمجرور والظرف والحال وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال فلا تقول ان زيدا لضاحكا راكب (ص) ووصل مابذى الحروف مبطل * اعمالها وقد يبقى العمل (ش) اذا اتصلت ماغير الموصولة بان وأخواتها كفتها عن العمل الاليت فانه يجوز فيها الاعمال والاهمال فتقول انما زيد قائم ولا يجوز نصب زيد وكذلك ان وكأن ولكن ولعل فتقول ليتما زيد قائم وان شئت نصبت زيدا فتقول ليتما زيدا قائم وظاهر كلام المصنف ان ما اذا اتصلت بهذه الاحرف كفتها عن العمل وقد تعمل قليلا وهذا مذهب جماعة من النحويين وحكى الاخفش والكسائى انما زيدا قائم والصحيح المذهب الاول وهو انه لا يعمل منها مع ما الاليت وأما ماحكاه الاخفش والكسائى فشاذ واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة فانها لا تكفها عن العمل بل تعمل معها والمراد بالموصولة التى بمعنى الذى نحو ان ماعندك حسن أى ان الذى عندك حسن والتى هى مقدرة بالمصدر نحو ان مافعلت حسن أى ان فعلك حسن (ص)

وجائز رفعك معطوفا على * منصوب ان بعد أن تستكملا (ش) أى اذا أتى بعد اسم ان وخبرها بعاطف جاز فى الاسم الذى بعده وجهان الاول النصب عطفا على محل اسم ان نحو ان زيدا قائم وعمرا والثانى الرفع نحو ان زيدا قائم وعمرو واختلف فيه فالمشهور انه معطوف على محل اسم ان لانه فى الاصل مرفوع لكونه مبتدأ وهذا يشعر به ظاهر كلام المصنف وذهب قوم الى انه مبتدأ وخبره محذوف فالتقدير وعمرو كذلك وهو الصحيح فان كان العطف قبل ان تستكمل ان أى قبل تأخذ خبرها تعين النصب عند جمهور النحويين فتقول ان زيدا وعمرا قائمان وانك وزيدا ذاهبان

بعضهم

من عمرو ولا يكون الا بصيغة ضمير الرفع مطابقا لما قبله غيبة وافرادا وغيرهما كأولئك هم المفلحون كنت أنت الرقيب وانا النحن الصافون وفى بعض ذلك خلاف بسطه فى المغنى (قوله اذا تأخر عن الخبر) وكذا عن معموله فقط ان قلنا بتقدمه على الاسم كما مر كان فى الدار لزيدا جالس (قوله غير ممنون) أى غير مقطوع أو غير ممنون به عليك من الناس فانه تعالى يعطيك بلا توسط بيضاوى (قوله غير الموصولة) أى وغير الموصوفة والمصدرية كان مافعلت حسن أى ان فعلك فالكافة هى ما الزائدة فقط وتوصل بها فى الرسم دون غيرها (قوله كفتها) أى لازالتها اختصاصها بالاسماء فتدخل على الفعل نحو قل انما يوحى كانما يساقون فوجب اهمالها (قوله فانه يجوز فيها الاعمال) أى لبقاء اختصاصها بالاسماء ولذا قيل بوجوب اعمالها لكن حكى فى شرح التسهيل الاجماع على خلافه ولعله لم يعتبر ذلك القيل لشدة ضعفه وما حينئذ زائدة ملغاة وعلى الاهمال كافة (قوله قليلا) أى فى غير ليت لكثرته فيها (قوله وحكى الاخفش الخ) أى فالاعمال مسموع فى غير ليت أيضا لامقيس عليها كما قيل قال الزجاج فى الجمل ومن العرب من يقول انما زيدا قائم ولعلما بكرا جالس وكذلك أخواتها ينصب بها ويلغى ماومشى عليه ابن السراج ووافقهما المصنف (قوله الاول) هو مذهب سيبويه لزوال اختصاصها كما مر والثانى يكتفى بالاختصاص الاصلى (قوله وجائز) أى اجماعا وهو خبر عن رفعك وبعد متعلق بمعطوفا كعلى ومفعول تستكملا محذوف أى خبرها (قوله على منصوب ان) أى المكسورة وسيذكر المفتوحة (قوله بعاطف) لم يقيده بالواو لان لا مثلها كان زيدا قائم لاعمرا ولاعمرو واستظهر الصبان ان الفاء وثم وأو وحتى كذلك والاصح ان الرفع خاص بعطف النسق دون غيره من التوابع كما فى الهمع وأجازه الجرمى والفراء والزجاج فى النعت والتوكيد وعطف البيان قال سم والظاهر بناؤه على ان الرفع على محل اسم ان (قوله على محل اسم ان) أى بناء على انه لايشترط فى تبعية المحل بقاء المحرز أى الطالب له لان الطالب للرفع هنا الابتداء وقد نسخ وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين واشترط ذلك جمهورهم فمنعوا تبعية المحل فى مثل ذلك لنسخ طالبه بخلاف نحو ماعندى من رجل ولا امرأة بالرفع عطفا على محل رجل لان طالبه وهو الابتداء باق لم ينسخ وان جر لفظه (قوله يشعر به) أى لجعله معطوفا على منصوب ان الا أن يراد معطوفا صورة (قوله مبتدأ الخ) أى فهو من عطف الجمل أو هو معطوف على الضمير المستكن فى الخبر ان وجد فاصل كان زيدا آكل طعامك وعمرو فهو عطف مفرد فان لم يفصل تعين الاول عند الجمهور لما سيأتى فى العطف (قوله تعين النصب) أى لان المرفوع ان عطف على الضمير فى الخبر لزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه أو على محل الاسم لزم توارد عاملين على معمول واحد لان المعطوف حينئذ مبتدأ يعمل فى الخبر وكذا ان عند البصريين بخلاف الكوفيين فلا يلزم عندهم ماذكر لان ان لم تعمل فى الخبر كما مر ولذا أجازه

وأجاز بعضهم الرفع (ص) وألحقت بان لكن وأن * من دون ليت ولعل وكأن

(ش) حكم أن المفتوحة ولكن فى العطف على اسمها حكم ان المكسورة فتقول بلغنى أن زيدا قائم وعمرو برفع عمرو ونصبه وتقول علمت أن زيدا وعمرا قائمان بالنصب فقط عند الجمهور وكذلك تقول ما زيد قائما لكن عمرا منطلق وخالدا بنصب خالدا ورفعه وما زيد قائما لكن خالدا وعمرا منطلقان بالنصب فقط وأما ليت ولعل وكأن فلا يجوز معها الا النصب سواء تقدم المعطوف أو تأخر فتقول ليت زيدا وعمرا قائمان وليت زيدا قائم وعمرا بنصب عمرو فى المثالين ولا يجوز رفعه وكذلك كأن ولعل وأجاز الفراء الرفع فيه متقدما ومتأخرا مع الاحرف الثلاثة (ص)

وخففت انّ فقل العمل وتلزم اللام اذا ما تهمل

وربما استغنى عنها ان بدا ما ناطق أراده معتمدا

(ش) اذا خففت ان فالاكثر فى لسان العرب اهمالها فتقول ان زيد لقائم واذا أهملت لزمتها اللام فارقة بينها وبين ان النافية ويقل اعمالها فتقول ان زيدا قائم وحكى الاعمال سيبويه والاخفش رحمهما الله تعالى فلا تلزمها حينئذ اللام لانها لا تلتبس والحالة هذه بان النافية لان النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر وانما تلتبس بالنافية

بعضهم كما سيأتى وقد يقال على الاول ما المانع من جعل العامل مجموعهما لا كل مستقلا كما قالوه فى ان زيدا وان عمرا قائمان الا أن يفرق باختلاف العاملين هنا كما سيأتى فى باب لا وان قدر له خبر وعطفت جملته على جملة ان لزم العطف قبل تمام المعطوف عليه قال سم وما المانع من جعل الجملة حينئذ معترضة بين الاسم والخبر لا معطوفة (قوله وأجاز بعضهم الرفع) أجازه الكسائى مطلقا والفراء فيما خفى فيه اعراب المعطوف عليه نحو انك وزيد ذاهبان فرارا من قبح اللفظ استدل الكسائى بقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن الخ وقوله ان الله وملائكته يصلون على النبى برفع ملائكته وقول الشاعر

فمن يك أمسى بالمدينة رحله * فانى وقيار بها لغريب

وخرج ذلك على انه ليس من العطف على الاسم كما هو المدعى بل المرفوع مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر ان عليه مع ملاحظة تقديمه أى ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ والصابئون والنصارى كذلك فحذف من الثانى لدلالة الاول كما هو الكثير ولا يلزم حينئذ العطف قبل تمام المعطوف لتمام جملة ان فى النية بملاحظة تقديم خبرها أو ان الخبر المذكور خبر عن المرفوع وخبر ان محذوف وان كان الحذف من الاول لدلالة الثانى قليلا ويتعين الاول فى البيت لمكان لام الابتداء فى خبر ان الا أن تقدر زائدة ويتعين الثانى فى يصلون فلا يصح خبرا عن الجملة كقوله

خليلى هل طب فانى وأنتما * وان لم تبوحا بالهوى دنفان

ولا يصح جعل الواو للتعظيم كهى فى رب ارجعون لانه لابد فى الاسناد من المطابقة اللفظية نحو ونحن الوارثون اذ لم يسمع غيرها فان قلت الصلاة فى الآية بمعنى الاستغفار فكيف تدل على المحذوفة التى بمعنى الرحمة فالجواب ما اختاره فى المغنى من ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم هو بحسب من ينسب اليه فهى من قبيل المشترك المعنوى لا اللفظى (قوله حكم ان المفتوحة الخ) أى بشرط كونها فى موضع الجملة بان تسد مسد مفعولى العلم اللذين أصلهما الجملة فتكون فى حكم المكسورة كما أشار له الشارح بالمثال وكذا ما فى معنى العلم كآية وأذان من الله ورسوله الى قوله ورسوله وقيل يجوز مطلقا وقيل يمنع مطلقا (قوله وأما ليت الخ) أى لان هذه الثلاثة تغير الجملة الى الانشاء فيلزم على الرفع عطف الخبر على الانشاء لكن هذا لا يتم على أن العطف على ضمير الخبر لانه مفرد لا يوصف بخبر ولا انشاء ولذا قال فى متن الجامع يرفع مطلقا تالى العاطف ان نسق على ضمير الخبر وبعد ان وأن ولكن ان قدر مبتدأ الخ ومقتضى ماذكر ان كان لا انشاء التشبيه وهو قول نقله الدمامينى وصرح فى المغنى بانها للاخبار (قوله وأجاز الفراء) أى بشرط خفاء الاعراب نظير ما مر (قوله وخففت ان) أى بشرط كون اسمها ظاهرا لا ضميرا مع صلوح خبرها للام بأن لا يكون مقدما ولا ماضيا متصرفا ولا جملة شرطية الا الخبر المنفى فانها تخفف معه وان لم يصلح للام لعدم التباسها معه بان النافية (قوله اذا ما تهمل) ما زائدة (قوله وربما استغنى الخ) اعترض بانه يفيد أن الاستغناء عن اللام مع القرينة قليل والاحتياج حينئذ اليها كثير مع أن القرينة تغنى عنها أبدا وأجيب بأن المراد بالاستغناء الترك لا عدم الحاجة ولا شك ان ذكر اللام مع القرينة أكثر من تركها أو ان التقليل منصب على حالة وجود القرينة بالنسبة الى عدمها فتأمل (قوله ما ناطق الخ) ما فاعل بدا والجملة بعدها صلتها وسوغ الابتداء بناطق كونه فاعلا فى المعنى ومعتمدا حال من فاعل أراد أى معتمدا على قرينة معنوية كمثال الشارح أو لفظية كقوله ان الحق لا يخفى على ذى بصيرة اذ وجود لا يمنع من كون ان نافية لان نفى النفى يفسد المعنى والتأكيد خلاف الظاهر فتأمل (قوله لزمتها اللام) أى فى خبر المبتدا بعدها (قوله ويقل اعمالها) أى ان وليها اسم فان وليها فعل كالامثلة الآتية وجب الاهمال ولا يجوز ادعاء عملها حينئذ فى ضمير الشأن محذوفا كما قاله زكريا (قوله وحكى الاعمال سيبويه) منه قوله تعالى

اذا أهملت ولم يظهر المقصود بها فان ظهر المقصود بها فقد يستغنى عن اللام كقول الشاعر ﴿ انا ابن أباة الضيم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن ﴾ التقدير وان مالك لكانت فحذفت اللام لانها لا تلتبس بالنافية لان المعنى على الاثبات وهذا هو مراد المصنف بقوله * ورّبما استغنى عنها ان بدا * الى آخر البيت واختلف النحويون فى هذه اللام هل هى لام الابتداء أدخلت للفرق بين ان النافية وان المخففة من الثقيلة أم هى لام أخرى اجتلبت للفرق وكلام سيبويه يدل على أنها لام الابتداء أدخلت للفرق وتظهر فائدة الخلاف فى مسئلة جرت بين ابن أبى العافية وابن الاخضر وهى قوله صلى الله عليه وسلم قد علمنا ان كنت لمؤمنا فمن جعلها لام الابتداء أوجب كسران ومن جعلها لاما أخرى اجتلبت للفرق فتح ان وجرى الخلاف قبلهما فى هذه المسئلة بين أبى الحسن على بن سليمان البغدادى الاخفش الصغير وبين أبى على الفارسى فقال الفارسى هى لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق وبه قال ابن أبى العافية وقال الاخفش الصغير انما هى لام الابتداء أدخلت للفرق وبه قال ابن الاخضر (ص)

والفعل ان لم يك ناسخا فلا ... تلفيه غالبا بان ذى موصلا

(ش) اذا خففت ان فلا يليها من الافعال الا الأفعال الناسخة للابتداء نحو كان وأخواتها وظن وأخواتها قال الله تعالى وان كانت لكبيرة الا على الذين هدى الله وقال الله تعالى وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم وقال الله تعالى وان وجدنا أكثرهم لفاسقين وقد يليها غير الناسخ واليه أشار بقوله غالبا ومنه قول بعض العرب ... الفاعل

وان كلا لما ليوفينهم على قراءة تخفيف الميم فكلا اسم ان واللام الاولى للابتداء أكدت بالثانية كما فى البيضاوى وما زائدة للفصل بين اللامين وليوفينهم خبران أو ما موصول خبرها قرن باللام أى لام الابتداء وليوفينهم جواب قسم محذوف هو صلتها وان كان القسم انشاء لانه لمجرد التأكيد والصلة فى الحقيقة جوابه كما فى المغنى والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم وكذا الاعراب على تخفيف الميم مع شدان أما على عكسه فان نافية ولما بمعنى الا وكلا مفعول لمحذوف أى ما أرى كلا الا والله ليوفينهم فلا شاهد فيه وأما على شدهما فاحسن ما قيل فيه ان لما جازمة لمحذوف قدره ابن الحاجب لما يهملوا وفى المغنى لما يوفوا أعمالهم وهو الاولى لدلالة ما بعده عليه وجملة القسم مستأنفة والظاهر صحة هذا الاعراب على الثالث أيضا **(قوله اذا أهملت)** أى أو أعملت وكان اسمها خفى الاعراب نحو ان هذا الذاهب فتلزم اللام حينئذ أيضا **(قوله أنا ابن أباة)** جمع آب كقضاة وقاض من أبى اذا امتنع والضيم الظلم ومالك الاول اسم أبى القبيلة والثانى نفس القبيلة ولذا أنث فعله وصرفه للضرورة أو على مراعاة الحى ومن آل مالك حال من ابن أو من أباة لان المضاف بعض منه **(قوله فحذفت اللام)** أى لدلالة مقام المدح على الاثبات ولو دخلت فى البيت لدخلت على كرام لا كانت خلافا لما قدره الشارح لما مر من أنها لا تدخل على ماض متصرف خال من قد فان هذا عام فى ان العاملة وغيرها كما فى الارتشاف أفاده الصبان لكن هذا لا يظهر على كونها لاما فارقة لما سيأتى عن الفارسى **(قوله أوجب كسران)** أى لتعليق العامل باللام عن العمل فى لفظ الجملة **(قوله فتح ان)** أى لطلب العامل لها ولا معلق لان الفارقة ليست من المعلقات **(قوله فقال الفارسى)** قال الدماميني حجته دخولها على الماضى المتصرف نحو ان زيد لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه نحو وان وجدنا أكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة اه وقد يجاب بانهم توسعوا فى المخففة لضعفها بالتخفيف اه صبان وكيف هذا الجواب مع ما مر عن الارتشاف وفى التصريح وحجته أنها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرا فى الاصل ولا راجعا الى الخبر كالمفعول فى نحو ان قتلت لمسلما وأجيب بان الفعل مع فاعله لكونهما كالشىء الواحد حلا محل الجزء الاول مما بعد ان والمفعول كالجزء الثانى فان قتلت لمسلما بمنزلة ان قتيلك لمسلم **(قوله غالبا)** ظرف زمان أو مكان متعلق بالنفى أى انتفى فى غالب الازمنة أو التراكيب اتصال الفعل غير الناسخ بان ومفهومه ان اتصال الناسخ بها لم ينتف فى غالب التراكيب فيصدق بالكثرة ولا يلزم منه كون الاتصال غالبا ولو علق بالمنفى لافهم ان اتصال الناسخ بها غالب مع ان القوم انما ذكروا الكثرة لا الغلبة وبينهما فرق أفاده سم **(قوله موصلا)** بفتح الصاد اسم مفعول من أوصل الرباعى وهو المفعول الثانى لتلفيه وذى اشارة لان فهو صفة لها **(قوله فلا يليها الخ)** أى اذا دخلت على فعل فشرطه عند جمهور البصريين كونه ناسخا لانها لما ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بالمبتدا والخبر عوضوها الدخول على فعل يختص بهما مراعاة لحقها الاصلى فى الجملة وشرطه كونه غير ناف ولا منفى كليس ومازال ولا صلة كمادام **(قوله وقد يليها غير الناسخ)** أى عند غير من ذكر واعلم أن الاقسام أربعة كثير وهو مضارع الناسخ وأكثر وهو ماضيه ويقاس عليهما اتفاقا ونادر وهو ماضى غير الناسخ ومنع غير الاخفش القياس عليه وأندر وهو مضارعه ولا يقاس عليه اتفاقا ثم ان اللام تدخل بعد الناسخ على ما كان خبرا فى الاصل كما تدخل بعد المشددة على الخبر وبعد غيره على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا منفصلا وأمثلة الجميع فى الشارح فان اجتمع

ان يزينك لنفسك وان يشينك طيه وقولهم ان قنعت كاتبك لسوطا وأجاز الاخفش ان قام لانا ومنه قول الشاعر شلت يمينك ان قتلت لمسلما
حلت عليك عقوبة المتعمد (ص) وان تخفف أن فاسمها استكن * والخبر اجعل جملة من بعد أن) (ش) اذا خففت ان
بقيت على ما كان لها من العمل لكن لا يكون اسمها الا ضمير الشان محذوفا وخبرها لا يكون الا جملة وذلك
نحو علمت أن زيد قائم فان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان وهو محذوف والتقدير علمت أنه زيد قائم وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشان كقول الشاعر

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني
طلاقك لم أبخل وأنت صديق

(ص)
وان لم يكن فعلا ولم يكن دعا
ولم يكن تصريفه ممتنعا
فالاحسن الفصل بقد أو نفي أو
تنفيس او لو وقليل ذكر لو

(ش) اذا وقع خبر ان المخففة جملة اسمية لم تحتج الى فاصل فتقول علمت ان زيد قائم من غير حرف فاصل بين أن وخبرها الا اذا قصد النفي فيفصل بينهما بحرف النفي كقوله تعالى وأن لا اله الا هو فهل أنتم مسلمون وان وقع خبرها جملة فعلية فلا يخلو اما أن يكون الفعل متصرفا أو غير متصرف فان كان غير متصرف لم يؤت بفاصل نحو قوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى
وقوله تعالى وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم وان كان متصرفا فلا يخلو اما أن يكون دعاء أولا فان كان دعاء لم يفصل كقوله تعالى
والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة من قرأ غضب بصيغة الماضي وان لم يكن دعاء فقال قوم يجب أن يفصل بينهما الا قليلا وقالت
فرقة منهم المصنف

الفاعل والمفعول دخلت على سابقهما مالم يكن ضميرا متصلا أفاده في التصريح (قوله ان يزينك) بفتح الياء وكذا يشين وهما مرفوعان بضم النون (قوله قنعت) بشد النون أي ضربته سوطا على رأسه وجعلته له كالقناع وهو ما تلبسه المرأة فوق الخمار (قوله شلت) بفتح الشين أفصح من ضمها جملة دعائية من الشلل وهو بطلان حركة اليد وحلت أي وجبت أو نزلت (قوله استكن) أي حذف وجوبا لانها تحملته لأنها حرف ولأن ضمير النصب لا يستكن (قوله بقيت على ما كان لها) أي وجوبا بخلاف المكسورة وان كانت فرعها لانها أشبه بالفعل منها اذ لفظها كلفظ عض ماضيا أو أمرا والمكسورة لا تشبه الا الامر كجد ولا عبرة بشبهها نحو قيل لانه مغير عن أصله ولان طلبها المعمول من جهتين الاختصاص والوصل به والمكسورة من الاولى فقط وانما عملت في ضمير محذوف لتكون كلا عاملة اظهارا لضعفها بالتخفيف لئلا تظهر مزية الفرع على أصله (قوله الا ضمير الشان) أي عند ابن الحاجب ولم يشترطه الناظم والجمهور لخروجه عن القياس فلا يحمل عليه ما أمكن غيره ولذا قدر سيبويه في أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا انك وكان المناسب للشارح حمل كلامه على مذهبه (قوله الا جملة) أي ان حذف الاسم كما هو الواجب سواء كان ضمير الشأن أو غيره محافظة على المسند والمسند اليه فان ذكر شذوذا أو ضرورة جاز كون الخبر جملة ومفردا وقد اجتمعا في قوله

لقد علم الضيف والمرملون * اذا اغبر أفق وهبت شمالا
بانك ربيع وغيث مريع * وأنك هناك تكون الثمالا

فربيع خبر الاولى مفرد وجملة تكون الثمالا خبر الثانية والمرمل الفقير وشمالا حال من فاعل هبت أي هبت الريح شمالا والثمال بكسر المثلثة الغياث وذلك عند ابن الحاجب شاذ من وجهين كون اسمها غير ضمير الشأن وكونه مذكورا وعند المصنف من الثاني فقط وكذا بيت الشارح (قوله فلو أنك) بالكسر وكذا سألتني لأنه خطاب لزوجته وصديق فعيل بمعنى مفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث أو انه من اجراء فعيل بمعنى فاعل مجراه بمعنى مفعول وفي المصباح يقال امرأة صديق وصديقة يصف الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى ان صديقه الذي يعز عليه فراقه لو طلب منه الفراق لاجابه كراهة رد السائل فجملة وأنت صديق حال من تاء سألت وخص يوم الرخاء لان الانسان ربما يهون عليه مفارقة أحبابه في الشدة (قوله وان يكن) أي الخبر (قوله فيفصل بينهما) أي بين ان والجملة الاسمية التي هي عمدة خبرها وان كان حرف النفي جزأ منه (قوله وأن عسى الخ) الظاهر في اعراب هذه الآية ان أن مخففة واسمها ضمير الشأن محذوف وجملة عسى الخ خبرها و يظهر أن عسى تامة فاعلها أن يكون وان اسم يكون اما ضمير الشأن محذوف وقد اقترب خبرها أو انه تنازع يكون واقترب في أجلهم فاعمل فيه الثاني واستتر ضميره في الاول كما جوز بعضهم الوجهين في قوله تعالى وانه كان يقول سفيهنا بناء على انه لا يشترط وجوب توجه العاملين للمتنازع فيه كما سيأتي أو ان أجلهم اسم يكون وفاعل اقترب ضميره لتقدمه رتبة بناء على جواز تقديم خبر كان على اسمها وان كان فعلا كما في المغني وان منعه ابن عصفور وانظر هل يصح جعل عسى ناقصة وأجلهم اسمها وأن يكون خبرها واسم يكون ضميره وكذا فاعل اقترب لتقدمه رتبة قياسا على ما مر عن المبرد في عسى أن يقوم زيد أو يفرق بطول الفصل هنا بالفعلين (قوله أن غضب) أي بتخفيف أن وهي قراءة نافع (قوله يجب أن يفصل)

يجوز الفصل وتركه والاحسن الفصل والفاصل أحد أربعة أشياء الاول قد كقوله تعالى ونعلم أن قد صدقتنا الثانى حرف التنفيس وهو السين أوسوف فمثال السين قوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى ومثال سوف قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه * أن سوف يأتى كل ماقدرا الثالث النفي كقوله تعالى أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا وقوله تعالى أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه وقوله تعالى أيحسب أن لم يره أحد الرابع لو وقل من ذكر كونها فاصلة من النحويين ومنه قوله تعالى وأن لو استقاموا على الطريقة وقوله تعالى أولم يهد للذين يرثون الارض من بعد أهلها أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم ومما جاء بدون فاصل قول الشاعر علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسئلوا بأعظم سؤل وقوله تعالى لمن أراد أن يتم الرضاعة فى قراءة من رفع يتم فى قول والقول الثانى ان أن ليست مخففة من الثقيلة بل هى الناصبة للفعل المضارع وارتفع يتم بعده شذوذا (ص) وخففت كان أيضا فنوى منصوبها وثابتا أيضا روى (ش) اذا خففت كان نوى اسمها وأخبر عنها بجملة اسمية نحو كان زيد قائم أو جملة فعلية مصدرة بلم كقوله تعالى كان لم تغن بالامس أو مصدرة بقد كقول الشاعر

أفد الترحل غير أن ركابنا * لما تزل برحالنا وكان قد

أى وكان قد زالت واسم كان فى هذه الامثلة محذوف وهو ضمير الشان والتقدير كأنه زيد قائم وكأنه لم تغن بالامس وكأنه قد زالت والجملة التى بعدها خبر عنها وهذا معنى قوله فنوى منصوبها وأشار بقوله وثابتا أيضا روى الى أنه قد روى اثبات منصوبها ولكنه قليل ومنه قوله

أى للفرق بين المخففة والناصبة للمضارع ولم يحتج للفصل مع الاسمية والفعل الجامد والدعاء لان الناصبة لاتدخل عليها واعترض بان المخففة لا تقع الا بعد مفيد علم أوظن عند البصريين وهى بعد العلم لا تحتاج لفارق لعدم وقوع الناصبة بعده لما سيأتى فى بابها وأما بعد الظن فالفصل بلا غير فارق لجوازه فيهما وأجيب بان هذا الفرق أغلبى ولذا قال المصرح وغيره انما وجب الفصل ليكون عوضا من المحذوف وهو اسمها مع احدى النونين أولئلا تلتبس بالمصدرية ولما كان التغيير مع الفعل أكثر منه مع الاسم وما أشبهه من الجامد والدعاء عوض مع الفعل المتصرف دون غيره اه (قوله يجوز الفصل وتركه الخ) صريحه ان تركه حسن على هذه الطريقة فافعل التفضيل فى قول المصنف فالاحسن على بابه بالنسبة لمذهبه أما على الاولى وجرى عليها فى التوضيح فتركه قبيح للبسها بالمصدرية قال الرودانى وينبغى أن محل قبحه اذا لم يكن هناك فارق غير الفصل كوقوع ان بعد العلم قال الصبان ويظهر ان من الفرق ظهور رفع المضارع بعدها اه أى مع وقوعها بعد الظن نحو ظننت أن تقوم بالرفع لا بعد العلم لرجوعه لما قبله ولا بعد غيرهما لامتناع المخففة حينئذ عند جمهور البصريين ولذا جعلوا أن يتم الرضاعة بالرفع على اهمال أن المصدرية وسيأتى لذلك مزيد فى اعراب الفعل (قوله أحد أربعة أشياء) فالتنفيس ولن ولم للمضارع فقط وقد للماضى فقط كما فى التصريح ولو ولا لهما والظاهر امتناع الامر هنا (قوله أن قد صدقتنا) اسمها اما ضمير الشأن أو ضمير المخاطب على مذهب المصنف أى انك وقد صدقتنا خبر والجملة سدت مسد مفعولى نعلم وقس باقى الامثلة لكن بعضها يتعين فيه ضمير الشأن وهو البيت الاول بعضها يقدر فيه ضمير المخاطب أو الغائب أو المتكلم بحسب ما يناسب (قوله الثالث النفى) أى بلا أو ان أو لم وينبغى منع لما وما حتى يسمع فيهما سم (قوله أن لا يرجع) أى بالرفع مضارع رجع الثلاثى وهو يستعمل متعديا كما هنا ولازما كرجع زيد وهذيل يعدونه بالهمزة واسم أن اما ضمير الشأن أو ضمير العجل ومن الفصل بلا قوله تعالى وحسبوا أن لا تكون فتنة فى قراءة الرفع (قوله علموا أن يؤملون) اسم أن اما ضمير الشأن أو ضمير القوم المحدث عنهم والسؤال بمعنى المسؤل كقوله تعالى قد أوتيت سؤلك ومما ورد بغير فصل قوله

انى زعيم يانويقة * ان أمنت من الرزاح

ونجوت من عرض المنو * ن من العشى الى الصباح

ان تهبطين بلاد قو * م يرتعون من الطلاح

والرزاح بضم الراء وكسرها فزاى هو الهزال والطلاح شجر الغضى جمع طلحة بالفتح (قوله فى قول) أى قول من لم يشترط سبق المخففة بعلم أوظن وهم الكوفيون (قوله بجملة اسمية) لاتحتاج لفاصل كالخبر المفرد أما الفعلية فتفصل بلم أو قد كما فى شرح القطر وسيمثله الشارح (قوله وهو ضمير الشأن) لا يتعين عند المصنف كما فى أن فيحتمل فى الآية ان اسمها ضمير الأرض المذكورة قبل أى كأنها وفى البيت ضمير الركاب أما فى المثال الاول فيتعين ضمير الشأن لعدم تقدم مرجعه ولا يتعين كون الخبر جملة الا مع ضمير الشأن ويجوز افراده مع غيره سواء ذكر الاسم كبيت الشارح الآتى أو حذف كقوله

ويوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم

أى كأنها ظبية والمقسم من القسام وهو الحسن وتعطو أى تأخذ من عطوت الى الشئ تناولته باليد وضمنه

وصدرمشرق النحر * كان ثدييه حقان فثدييه اسم كان وهومنصوب بالياء لانه مثنى وحقان خبركان وروى كان ثدياه حقان فيكون اسم كان محذوفا وهوضمير الشأن التقدير كانه ثدياه حقان فثديان حقان مبتدأ وخبر فى موضع رفع خبركان ويحتمل أن يكون ثدياه اسم كان وجاء بالالف على لغة من يجعل المثنى بالالف فى الاحوال كلها

عمل ان اجعل للا فى نكره
مفردة جاءتك أومكرره

(ش) هذا هوالقسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء وهى لا التى لنفى الجنس والمراد بها لا التى قصد بها التنصيص على استغراق النفى للجنس كله وانما قلت التنصيص احترازا من التى يقع الاسم بعدها مرفوعا نحو لا رجل قائما فانها ليست نصا فى نفى الجنس اذ يحتمل نفى الوحدة ونفى الجنس فبتقدير ارادة نفى الجنس لا يجوز لا رجل قائما بل رجلان وبتقدير نفى الوحدة نحو لا رجل وأما لا هذه فهى لنفى الجنس ليس الا فلا يجوز لا رجل قائم بل رجلان وهى تعمل عمل ان فتنصب المبتدأ اسما لها وترفع الخبر خبرا لها ولا فرق فى هذا العمل بين المفردة وهى التى لم تتكرر نحو لا غلام رجل قائم وبين المكررة نحو لا حول ولا قوة الا بالله ولا يكون اسمها وخبرها الا نكرة فلا تعمل فى المعرفة وما وردمن ذلك مؤول بنكرة كقولهم قضية ولا أبا حسن لها والتقدير ولا مسمى بهذا الاسم لها ويدل على انه معامل معاملة النكرة وصفه بالنكرة كقولك لا أبا حسن حنانا لها ولا يفصل بينها وبين اسمها فان فصل بينهما ألغيت كقوله تعالى لا فيها غول (ص)

فانصب بها مضافا أومضارعه * وبعد ذاك الخبراذكر رافعه

معنى تميل فعداه بالى والسلم بفتحتين كما فى الشمنى شجر معروف (قوله مشرق النحر) أى مضىء العنق وثدييه أى الصدر أى الثديان فيه وتشبيههما بالحقين فى الاستدارة (قوله وهو ضمير الشأن) لا يتعلق بل يحتمل ضمير الصدر دماميني ﴿خاتمة﴾ لا تخفف لعل على اختلاف لغاتها وأما لكن فتخفف وتهمل وجوبا بنحو ولكن الله قتلهم وأجاز يونس والاخفش اعمالها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿لا التى لنفى الجنس﴾

أى لنفى حكم الخبر عن الجنس لا الجنس نفسه لان النفى انما يتعلق بالاحكام لا الذوات فهو مجاز عقلى فى النسبة الايقاعية وتسمى لا التبرئة باضافة الدال للمدلول لانها تدل على تبرئة الجنس من الخبر (قوله ليست نصا) أى بل ظاهرة فيه ضرورة أن النكرة فى سياق النفى للعموم فاحتمالها لنفى الوحدة أى لنفى الخبر عن اسمها بقيد وحدته مرجوح يحتاج لقرينة كقولك بعدها بل رجلان وقد تنص على نفى الجنس بقرينة خارجية كقوله

تعز فلا شئ على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا

(قوله لنفى الجنس ليس الا) أى عند افراد اسمها بنى أو نصب خلافا للتاج السبكى حيث خصه بحالة البناء فان ثنى أو جمع احتملت ذلك ونفى قيد الاثنينية أو الجمعية كما فى المهملة والتى كليس فالفرق بين الثلاثة انما هو عند افراد الاسم فى الجميع كما أوضحه فى المطول وقال ابن الهمام لا تفيد النص كالعاملة كليس (قوله عمل ان) أى لشبهها بها فى توكيد النفى كما هى فى الاثبات وفى التصدر وتساوى لفظها اذا خففت (قوله الا نكرة) الحاصل أن شروط اعمالها ستة أربعة ترجع اليها كونها نافية وللجنس ونصا وعدم جارها وواحد لمعموليها وهو تنكيرهما وواحد لاسمها وهو اتصاله بها ويلزمه تأخير الخبر عنه فلا حاجة لجعله شرطا مستقلا وأما قول المصنف وبعد ذاك الخبر اذكر فلا يغنى عن شرط الاتصال لصدقه مع الفصل فى نحو لا فى الدار رجل قائم فلو لم تكن نافية فهى زائدة لا عاملة أو كانت لنفى الوحدة أو الجنس لا نصا عملت كليس وان دخل عليها جار ألغيت وكانت معترضة بينه وبين مجروره كجئت بلا زاد وغضبت من لا شئ وجعلها الكوفيون حينئذ بمعنى غير مضافة للنكرة والحرف جارها وسيذكر الشارح محترز الفصل وتنكير الاسم ويقاس عليه الخبر (قوله قضية الخ) أى هذه قضية ولا أبا حسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر فى حق على رضى الله تعالى عنهما كما فى شرح الجامع لا شطر بيت من الكامل دخله الوقص كما قيل ثم صار مثلا للامر المتعسر (قوله ولا مسمى بهذا الاسم) فيه ان هذا كذب لكثرة المسمى به وأيضا ليس كل مسمى توجد فيه المزية المقصودة بهذا الكلام وأما تأويله بانه على تقدير لا مثل أبى حسن وذلك المضاف لا يتعرف بالاضافة ففيه أن مقصود المتكلم نفى مسمى العلم نفسه لا نفى مثله فالاحسن تأويله باسم جنس من المعنى المشهور به ذلك العلم أى قضية ولا فيصل لها أى لا قاضى يفصلها كقولهم لكل فرعون موسى بتنوينهما أى لكل جبار قهار (قوله حنانا) بمهملة فنونين أى رحمة أى راحما وفى نسخ حيا من الحياة وفيه ان عليا مات الابعد عمر القائل لذلك الا أن يجعل الوصف ليس من كلامه كما يرشد اليه قول الشارح كقولك (قوله ألغيت) أى لضعفها بالفصل ووجب حينئذ تكرارها كمثاله تنبيها على نفى الجنس اذ هو تكرار للنفى كما يجب مع المعرفة جبرا لما فاتها من نفى الجنس وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار فيهما (قوله غول) أى

وركب المفرد فاتحا كلا * حول ولا قوة والثان اجعلا
مرفوعا ومنصوبا ومركبا * وان رفعت أولا لا تنصبا

(ش) لايخلو الاسم من ثلاثة أحوال الحال الاول أن يكون مضافا نحو لا غلام رجل حاضر الثانى أن يكون مضارعا
للمضاف أى مشابها له والمراد
به كل اسم له تعلق بما بعده
اما بعمل نحو لا طالعا جبلا
ظاهر ولا خيرا من زيد
راكب واما بعطف نحو
لا ثلاثة وثلاثين عندنا
ويسمى المشبه بالمضاف
مطولا وممطولا أى ممدودا
وحكم المضاف والمشبه به
النصب لفظا كما مثل والحال
الثالث أن يكون مفردا
والمراد به هنا ماليس
بمضاف ولا مشبه بالمضاف
فيدخل فيه المثنى والمجموع
وحكمه البناء على ما كان
ينصب به لتركبه مع لا
وصيرورته معها كالشئ
الواحد فهو معها كخمسة
عشر ولكن محله النصب
بلا لانه اسم لها فالمفرد
الذى ليس بمثنى ولا مجموع
يبنى على الفتح لان نصبه
بالفتحة نحو لا حول
ولا قوة والمثنى وجمع المذكر
السالم يبنيان على ما كانا
ينصبان به وهو الياء نحو
لا مسلمين لك ولا مسلمين
لزيد فمسلمين ومسلمين
مبنيان لتركبهما مع لا كما
بنى رجل لتركبه معها
وذهب الكوفيون
والزجاج الى أن رجل فى
قولك لا رجل معرب وان
فتحته فتحة اعراب لا فتحة بناء وذهب المبرد الى أن مسلمين ومسلمين معربان
وأما جمع المؤنث السالم فقال قوم يبنى على ما كان ينصب به وهو الكسر فتقول لا مسلمات لك

شئ يغتال عقولهم ويذهبها (قوله وركب الخ) أشار به الى علة البناء الآتية فى الشرح وفى قوله فاتحا
قصور سيشير اليه الشارح (قوله والثان) مفعول أول لاجعلا حذفت ياؤه للضرورة ومرفوعا مفعوله
الثانى وألف اجعلا مبدلة من النون الخفيفة فتقديم مفعوله ضرورة (قوله مضافا) منه قولهم لا أبالك
ولا يدى لك عند سيبويه والجمهور فأبا مضاف للكاف منصوب بالالف بلا تنوين والخبر محذوف أى لا أباك
موجود وليس معرفة لان الاضافة غير محضة كهى فى مثالك لانه لم يقصد نفى أب معين بل هو ومن يشبهه اذ
هو دعاء بعدم الناصر وانما زيدت اللام بينهما كراهة لادخال لا على صورة المعرفة وقال الفارسى وابن
الطراوة أبا مفرد مبنى جاء على لغة القصر أى ففتحه مقدر على الالف كاعرابه على تلك اللغة لا مبنى عليها
ولأن شرط نصبه بها كونه مضافا وهو حينئذ غير مضاف كما مر فى المبنى فحذف تنوينه للبناء وحذفت نون
يدى للتخفيف شذوذا ولك خبر وقيل هو شبيه بالمضاف لوصفه بلك والخبر محذوف وحذف تنوينه تشبيها به
(قوله لا ثلاثة وثلاثين) أى غير علم بان أريد مطلق جماعة بهذا العدد أما العلم فلا تعمل فيه لا ومثله فيما يظهر
ماذا أريد جماعة معينة هذه عدتهم لانه حينئذ يجب تعريفهما بأل فتهمل لا وتكرر مع شئ آخر معطوف
فان أريد بالثلاثة جماعة معينة وبالثلاثين جماعة أخرى كذلك أهملت وكررت فى الثانى فيقال لا الثلاثة
ولا الثلاثون هذا ما ظهر وهو نفيس فتأمله واعلم ان مشبه المضاف يلزم اعرابه منونا عند البصريين وجوز
ابن كيسان بناءه أيضا فلا ينوّن اجراء له مجرى المفرد لعدم الاعتداد بالمعمول لصحة الكلام بدونه وأجاز
الناظم اعرابه غير منوّن بقلة تشبيها بالمضاف وعلى أحد هذين يخرج حديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما
منعت وقوله تعالى لا جدال فى الحج ويمكن تخريجه على الاول بجعل الظرف خبرا متعلقا بمحذوف لا باسم
لا فهو مفرد مبنى لا شبيه بالمضاف أى لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية ولا جدال حاصل فى الحج وأجاز
البغداديون بناءه ان عمل فى ظرف كالآية اه اسقاطى بزيادة (قوله لتركبه معها) هكذا علل سيبويه
وكثير البناء مستدلين باعرابه عند فصله منها وفيه ان التركيب انما يصلح علة للفتح لاقتضائه التخفيف لا
لاصل البناء والالبنى بعلبك وحضرموت وأما بناء خمسة عشر وسيبويه فليس للتركيب كما مر فالاوجه انه
بنى لتضمنه معنى من الاستغراقية لان النص على استغراق الجنس يستدعى وجود من الدالة عليه لفظا
أو معنى ولذا صرح بها فى قوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه * وقال ألا لا من سبيل الى هند

لان قولنا لا رجل فى الدار مبنى على سؤال محقق أو مقدر كأنه قيل هل من رجل فى الدار فاجيب بالنفى
على وجه الاستغراق ولما عارضت الاضافة هذا التضمن أعرب المضاف وحمل عليه شبهه لا يقال التضمن
المقتضى البناء ما كان باصل الوضع وهذا عارض بدخول لا لانا نقول ذلك فى البناء الاصلى لا العارض ولا
يردان هذا التضمن كتضمن الحال معنى فى حيث انها مقدرة فى نظم الكلام بدليل ذكرها فى البيت فلا
يقتضى البناء كما مر لان ذكرها ضرورة وبنى على حركة ايذانا بعروض البناء وكانت فتحة للخفة (قوله
فتحة اعراب) أى وحذف تنوينه للخفة ورد بانه لم يعهد حذف التنوين الا لمنع صرف أو اضافة أو
وصف العلم بابن أو ملاقاة ساكن أو وقف أو بناء وليس هذا من غير البناء (قوله وذهب المبرد الخ) أى
لان التثنية والجمع من خواص الاسماء فيعارضان علة البناء ورد بانها واردة عليهما والوارد له قوة فلم يقويا
على معارضتها بخلاف اللذين على القول باعرابه ولو سلمنا ذلك لكان يعرب نحو يا زيدان ولا قائل به وتظهر

ثمرة الخلاف فى لا بنين كراما فتبنى الصفة على الفتح عند الجمهور دونه (قوله بكسر التاء) أى بلا تنوين لانه وان كان للمقابلة مشبه لتنوين التمكين الذى لا يجامع البناء وجوز بعضهم تنوينه مع البناء قياسا للاسماعا نظرا الى انه للمقابلة (قوله ان الشباب) يروى أودى الشباب بفتح الهمزة وسكون الواو فدال مهملة أى فنى وذهب ويحمد خبر عن عواقبه وصح الاخبار به عن الجمع لكونه مصدرا والجملة صلة الذى وجملة فيه نلذ بفتح اللام مضارع لذ من باب تعب خبران على الرواية الاولى ومستأنفة على الثانية والشيب اما بكسر الشين جمع أشيب أو بفتحها مصدر على حذف مضاف أى لذى الشيب أو اللام بمعنى فى أى فى زمن الشيب والشاهد كسر لذات على هذه الرواية. ويروى بفتحها بلا تنوين (قوله والرافع له لا عند المصنف وجماعة) أى سواء ركبت مع الاسم أولا وهذا هو مذهب الاخفش الآتى ومخالفة سيبويه انما هى فى حالة البناء فقط كما هو مفاد الشارح فتحصل منه انه لا خلاف فى عملها فى الخبر حالة عدم التركيب وصرح به الشلوبين وينبغى أن يراد لا خلاف بين البصريين وأما الكوفيون فلا يقولون بعمل ان فى الخبر فلا بالاولى أفاده الدمامينى (قوله ان لا واسمها المفرد الخ) صريحه ان المبتدأ مجموع لا مع اسمها ويرد عليه ان الخبر حينئذ يكون عن المجموع فلا يتسلط عليه النفى ويكون معنى لا رجل قائم غير الرجل قائم فيفيد اثبات القيام لغير الرجل وان نفيه عنه مسكوت عنه وليس مرادا وأيضا لا يكون المبتدأ مجموع اسم وحرف غير سابك وأجيب بان فى نحو هذه العبارة تسمحا كما أشار اليه سم وان المبتدأ فى الحقيقة هو الاسم فقط وهو الذى عمل فى الخبر كحاله قبل دخول لا لكن لما كانت كجزئه نسبوا ذلك للمجموع تسامحا ولذلك قال الاشمونى مذهب سيبويه ان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا ولم تعمل لا الا فى الاسم فينبغى ارجاع ما خالف هذه العبارة اليها ولا يرد أن لا نسخت حكم الابتداء فكيف يعمل فى الخبر لما فى شرح الكافية والتسهيل ان لا عامل ضعيف فلم تنسخ حكم الابتداء الا لفظا وهو باق تقديرا ولذلك يتبع اسمها بالرفع باعتبار محله بخلاف ان فتنسخه لفظا ومحلا لقوتها أفاد جميع ذلك الصبان (قوله الا فى الاسم) أى لقربه منها ولم تعمل فى الخبر لضعف شبهها بان حيث صارت جزء كلمة وقال فى المغنى الذى عندى ان سيبويه يرى عدم عمل المركبة فى الاسم أيضا لان جزء الشئ لا يعمل وأما لا رجل ظريفا بالنصب فمثل يا زيد الفاضل بالرفع أى ان نصب ظريف بتبعية اللفظ لا المحل كما ان رفع الفاضل كذلك (قوله وذهب الاخفش الخ) يظهر أثر الخلاف فى نحو لا رجل ولا امرأة قائمان فعند سيبويه يجوز لان العامل فى الخبر مجموع المبتدأين المتعاطفين وعند الاخفش يمتنع لئلا يتوارد على الخبر عاملان لا الاولى والثانية فيذكر لكل خبر مستقل ويكونان جملتين وكذا يقدر فى نحو لا حول ولا قوة اما عند سيبويه فيجوز تقديره مثنى عنهما ويكون جملة واحدة كذا قيل ورد بانهما وان كانتا عاملتين فى الخبر الا انهما متماثلتان لفظا ومعنى فيجوز عملهما فى اسم واحد عملا واحدا كما فى ان زيدا وان عمرا قائمان أفاده المصرح والدمامينى قال الروداني والحق المتجه أن رفع الخبر فى ذلك انما هو بمجموع الحرفين لا بكل على حدته اذ لا يعقل معمول لعاملين تماثلا أولا لاستحالة أثر بين مؤثرين ولان قائمان لكونه مثنى لا يخبر به عن كل من الاثنين بل عن مجموعهما فلزم كونه معمولا لمجموع الحرفين سوى ان ولا وكذا نحو زيد وعمرو قائمان وعلى هذا فلا خلاف بين سيبويه والاخفش فى جواز ذلك بل فى ان العامل عند سيبويه مجموع المبتدأين المعطوفين مثل زيد وعمرو قائمان وعند الاخفش مجموع الحرفين مثل ان زيدا وان عمرا قائمان (قوله وتكررت لا) سيأتى محترزه فى المتن (قوله يجوز فيه) أى فى التركيب المشتمل على ذلك لا فى الاسم الثانى وحده فان أوجهه ثلاثة فقط وهى البناء والرفع والنصب (قوله خمسة أوجه) فيه نظر لان كلامه الآتى يقتضى انها ثمانية لانه ان بنى الاول أو نصب ففى الثانى ثلاثة وان رفع فوجهان ومن ذكر أنها خمسة كالاشمونى اقتصر

بكسر التاء ومنه قوله
ان الشباب الذى مجد عواقبه
فيه نلذ ولا لذات للشيب
وأجاز بعضهم الفتح نحو لا مسلمات لك وقول المصنف *و بعد ذاك الخبر اذكر رافعه* معناه انه يذكر الخبر بعد اسم لا مرفوعا والرافع له لا عند المصنف وجماعة وعند سيبويه الرافع له لا ان كان اسمها مضافا أو مشبها بالمضاف وان كان الاسم مفردا فاختلف فى رافع الخبر فذهب سيبويه الى انه ليس مرفوعا بلا وانما هو مرفوع على انه خبر المبتدا لان مذهبه ان لا واسمها المفرد فى موضع رفع بالابتداء والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ولم تعمل لا عنده فى هذه الصورة الا فى الاسم وذهب الاخفش الى أن الخبر مرفوع بلا فتكون لا عاملة فى الجزأين كما عملت فيهما مع المضاف والمشبه به وأشار بقوله والثان اجعلا الى انه اذا أتى بعد لا والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكرة مفردة وتكررت لا نحو لا حول ولا قوة الا بالله يجوز فيه خمسة أوجه وذلك لان المعطوف عليه اما ان يبنى مع لا على الفتح أو ينصب أو يرفع فان بنى مع لا على الفتح جاز فى الثانى ثلاثة أوجه الاول

البناء على الفتح لتركبه مع لا الثانية وتكون لا الثانية عاملة عمل ان نحو لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم الثاني النصب عطفا على محل اسم لا وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف نحو لا حول ولا قوة الا بالله ومنه قول الشاعر

لا نسب اليوم ولا خلة
اتسع الخرق على الراقع

الثالث الرفع وفيه ثلاثة أوجه الاول ان يكون معطوفا على محل لا واسمها لانهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وحينئذ تكون لا زائدة الثاني ان تكون لا الثانية عملت عمل ليس الثالث أن يكون مرفوعا بالابتداء وليس للا عمل فيه وذلك نحو لا حول ولا قوة الا بالله ومنه قوله

هذا لعمركم الصغار بعينه
لا أم لي ان كان ذاك ولا أب

وان نصب المعطوف عليه جاز في المعطوف الاوجه الثلاثة المذكورة أعني البناء والنصب والرفع نحو لا غلام رجل ولا امرأة ولا امرأة ولا امرأة وان رفع المعطوف عليه جاز في الثاني وجهان الاول البناء على الفتح نحو لا رجل ولا امرأة ولا غلام رجل ولا امرأة ومنه قوله

فلا لغو ولا تأثيم فيها * وما فاهوا به أبدا مقيم

على كون الاول مفردا كالثاني كمثال المصنف وحينئذ فليس في الاول الا البناء بثلاثة في الثاني أو الرفع بوجهيه وان كان قول المصنف وان رفعت أولا لا تنصبا بقطع النظر عن مثاله يفيد أكثر لانه صادق مع نصب الثاني على رفع الاول أي مع فتحه أو نصبه لكونه مضافا أو شبهه يكون في الثاني ثلاثة ومع رفعه سواء كان مفردا أو مضافا أو شبهه وجهان فالجملة خمسة عشر وأما الثاني فقيد في كلامه بالمفرد بدليل انه ستغير فيه بين التركيب وغيره فتدبر (قوله الثاني النصب) هذا أضعف الاوجه لان القياس مع وجود لا بناؤه لا نصبه وأيضا لا الاولى لا تعمل النصب في لفظ الاسم لكونه مفردا فكيف تعمله في لفظ تابعه المفرد (قوله على محل اسم لا) أي عند الناظم اما عند غيره فاتباعا للفظ الاسم وان كان مبنيا لشبهه بحركة الاعراب في العروض وعلى هذا فالحركة اتباعية والاعراب مقدر رفعا أو نصبا فتدبر اه صبان وجوز الزمخشري نصبه بمحذوف أي لا أرى قوة وقال يونس وجماعة تنوين الثاني في البيت للضرورة كتنوين المنادى المفرد كذا في التوضيح أي فهو مركب مع لا وهي غير زائدة لكنه نون للضرورة (قوله اليوم) خبر لا الاولى وخبر الثانية محذوف لدلالة الاول عليه أي ولا خلة اليوم أو هو ظرف لغو متعلق بالنفي والخبر محذوف اما خبر واحد لهما أي لا نسب ولا خلة بيننا أو لكل خبر ويتعين هذا عند سيبويه ان نصب الثاني على محل الاول لان خبر الاول حينئذ مرفوع بالمبتدا وخبر الثاني بلا لان لا الناصبة للاسم ترفع خبره اتفاقا فلو قدر خبر واحد لزم ارتفاعه بعاملين مختلفين وهو ممتنع أفاده المصرح وفيه نظر أما أولا فان لا الثانية عند نصب ما بعدها زائدة لا تحتاج لخبر بل الثاني معطوف على الاول عطف مفرد لا جملة فيجب كون الخبر عن المتعاطفين والكلام جملة واحدة نعم على مذهب يونس من أنه مركب معها ونون للضرورة يصح ما ذكر وأما ثانيا فكونه يتعين لكل خبر عند سيبويه الى آخر ما قاله بعيد كما بينه الصبان فانظره وقوله اتسع الخرق على الراقع يروى اتسع الفتق على الراتق وهو بمعناه قيل وهذا هو الصواب لان القافية قافية (قوله على محل لا واسمها) أي عند سيبويه على التسامح المار فلا يرد ان لا الاولى لكونها جزء المعطوف عليه لا تتسلط على الخبر فكيف تكون الثانية زائدة لان العطف في الحقيقة على محل الاسم فقط فتدبر (قوله زائدة) أي بين المتعاطفين والخبر المحذوف مثنى عنهما فهو جملة واحدة (قوله وليس للا عمل فيه) أي لوجود شرط الغائها وهو تكرارها وهو حينئذ مبتدأ مستقل لا معطوف على محل الاول كما في الزائدة فيجب لكل خبر ويكون من عطف الجمل كما اذا عملت كليس (قوله هذا لعمركم الخ) بفتح العين مبتدأ خبره محذوف وجوبا أي لعمركم قسمي والصغار بفتح الصاد المهملة فغين معجمة الذل والهوان (قوله وان نصب المعطوف عليه) أي لكونه مضافا أو شبهه مع كون الثاني مفردا (قوله أعني البناء) أي لتركبه مع الثانية والنصب أي عطفا على لفظ الاول والرفع أي لالغائها أو اعمالها كليس أو زيادتها مع عطفه على محل اسم لا عند سيبويه لانه لا فرق عنده بين المفرد وغيره في كون محله الرفع على الابتداء كما نقله سم عن الدماميني ويؤيده ما مر عن شرح الكافية من ان لا عامل ضعيف لا تنسخ حكم الابتداء الا لفظا مع بقائه تقديرا لكن فيه ان لا الناصبة للاسم ترفع الخبر اتفاقا فاذا كانت مع اسمها في محل المبتدا لزم ان هذا المبتدأ لا يعمل في شيء الا أن يقال النافي والمنفي كالشيء الواحد فعمل أحدهما كعمل الآخر كما قالوه في غير قائم الزيدان فتأمل صبان (قوله الاول البناء على الفتح) وعلى هذا يتعين خبران عند الجميع سواء عملت الاولى كليس أو أهملت لئلا يتوارد عاملان مختلفان على الخبر ويلزم على الاول كون الخبر منصوبا ومرفوعا (قوله فلا لغو الخ) اللغو الباطل والتأثيم اللوم من قولك للشخص أثمت والضمير للجنة وما فاهوا أي نطقوا به وهذا من قصيدة لأمية بن أبي الصلت يذكر فيها الجنة وأحوالها وهو ملفق من بيتين وأصله

فلا لغو ولا تأثيم فيها * ولا حين ولا فيها مليم

وفيها

والثانى الرفع نحو لا رجل ولا امرأة ولا غلام رجل ولا امرأة ولا يجوز النصب للثانى لانه انما جاز فيما تقدم للعطف على اسم لا ولا هنا ليست ناسبة فيسقط النصب ولهذا قال المصنف * وان رفعت أولا لا تنصبا * (ص) ومفردا نعتا لمبنى يلى * فافتح أو انصبن أو ارفع تعدل (ش) اذا كان اسم لا مبنيا ونعت بمفرد يليه أى لم يفصل بينه و بينه بفاصل جاز فى النعت ثلاثة أوجه الاول البناء على الفتح لتركبه مع اسم لا نحو لا رجل ظريف الثانى النصب مراعاة لمحل اسم لا نحو لا رجل ظريفا الثالث الرفع مراعاة لمحل لا واسمها لانهما فى موضع رفع عند سيبويه كما تقدم نحو لا رجل ظريف (ص) وغير ما يلى وغير المفرد * لا تبن وانصبه أو الرفع اقصد

(ش) تقدم فى البيت الذى قبل هذا أنه اذا كان النعت مفردا والمنعوت مفردا ووليه النعت جاز فى النعت ثلاثة أوجه وذكر فى هذا البيت انه اذا لم يل النعت المفرد المنعوت المفرد بل فصل بينهما بفاصل لم يجز بناء النعت فلا تقول لا رجل فيها ظريف ببناء ظريف بل يتعين رفعه نحو لا رجل فيها ظريف أو نصبه نحو لا رجل فيها ظريفا وانما سقط البناء على الفتح لانه انما جاز عند عدم الفصل لتركب النعت مع الاسم ومع الفصل لا يمكن التركيب كما لا يمكن التركيب اذا كان المنعوت غير مفرد نحو لا طالعا جبلا ظريفا ولا فرق فى امتناع البناء على الفتح فى النعت عند الفصل بين أن يكون المنعوت مفردا كما مثل أو غير مفرد وأشار بقوله وغير المفرد الى أنه اذا كان النعت غير مفرد كالمضاف والمشبه بالمضاف يتعين رفعه أو نصبه فلا يجوز بناؤه على الفتح ولا فرق فى ذلك بين أن يكون المنعوت مفردا أو غير مفرد ولا بين أن يفصل بينه و بين النعت أو لا يفصل وذلك نحو لا رجل صاحب بر فيها ولا غلام رجل فيها صاحب بر وحاصل ما فى البيتين انه اذا كان النعت مفردا والمنعوت

وفيها لحم ساهرة وبحر * وما فاهوا به والحين بالفتح الهلاك والمليم اللائم والساهرة أرض يجددها الله تعالى يوم القيامة فالمعنى فيها لحم بر وبحر (قوله والثانى الرفع) أى على عمل الثانية كليس أو اهمالها وما بعدها مبتدأ مستقل أو زيادتها وعطفه على الاول سواء عملت الاولى كليس أو أهملت وتقدير خبر واحد أو اثنين يعلم مما مر (قوله ولا يجوز النصب) أى عطفا على المحل أو تبعا للفظ لا نتفائهما أما النصب بمحذوف كما مر عن الزمخشرى فيجوز والحاصل ان الاسمين ان كانا مفردين جاز فى الاول البناء والرفع الغاء أو عملا كليس فتلك ثلاثة وفى الثانى سبعة بناؤه ونصبه على محل الاول أو لفظه أو بمحذوف ورفعه على الغاء الثانية أو زيادتها أو عملها كليس فتلك احدى وعشرون وجها يمتنع منها أربعة وهى رفع الاول الغاء وعملا كليس مع نصب الثانى على محله أو لفظه فان أفرد الاول فقط فسبعة الثانى تأتى فى كونه مضافا أو شبهه مع ابدال البناء بنصبه بلا الثانية فتلك أربعة عشر فى ثلاثة الاول باثنين وأربعين يمتنع منها الاربعة السابقة مع كونه مضافا أو شبهه بثمانية وان أفرد الثانى فقط فثلاثة الاول تأتى فى كونه مضافا أو شبهه مع ابدال البناء بالنصب فتكون ستة فى سبعة الثانى باثنين وأربعين يمتنع منها نظير الثمانية الماضية مع اثنين آخرين وهما نصب الاول سواء كان مضافا أو شبهه مع نصب الثانى على محله اذ نصبه حينئذ لفظى لا محلى وان كانا غير مفردين ففى الثانى أربعة عشر فى ستة الاول باربعة وثمانين يمتنع منها ضعف ما قبله فجملة الصور مائة وتسعة وثمانون يمتنع منها اثنان وأربعون كما هو ظاهر للتأمل والله أعلم (قوله ومفردا) مفعول افتح وفاؤه للتحسين فلا تمنع عمله فى المقدم عليه ونعتا بدل منه أو بيان كذا قيل والاظهر اجراؤه على قاعدة نعت النكرة اذا تقدم يعرب حالا وتعرب هى بحسب العوامل ولمبنى و يلى صفتان لنعتا أو الاول متعلق بالثانى وحذف مفعول انصبن وارفع لدلالة الاول عليه ولا تنازع لان المصنف لا يراه فى المتقدم (قوله لتركبه مع اسم لا) أى قبل دخولها فيصير النعت والمنعوت كاسم واحد ثم تدخل عليه لا مثل لا خمسة عشر كذا فى التوضيح والاشمونى وغيرهما وانما جعل التركيب سابقا لئلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء كما فى الصبان هذا وصريح ذلك ان اسم لا الذى فى محل نصب هو مجموع النعت والمنعوت لصيرورتهما اسما واحدا قبل دخولها كخمسة عشر و بطلبك لا أن كلا منهما فى محل نصب كما اختاره يس على التصريح وان الاسم بنى لتركبه مع لا والنعت بنى لتركبه مع الاسم اذ لا وجه له على ما ذكر مع ان التركيب لا يصلح علة لاصل البناء كما علمت الا أن يكون من باب اعطاء الجزء حكم الكل فتأمل وقيل علة بناء الاسم تضمنه معنى من ولما كان الوصف من تمامه كان كأنهما معا تضمناها فبنيا وفرق سم بين هذه الصفة وصفة المنادى المفرد حيث لم تبن بان صفة المنادى ليست منادة فلم تعط حكمه وهذه الصفة هى المنفية فى المعنى فاعطاؤها حكم الاسم ظاهر وقيل الصفة ليست مبنية بل فتحها اعراب على المحل ولم تنون للتشاكل وعلى قياس ما مر يجوز كونها اتباعا للفظ والظاهر ان من جعل الموصوف فى النداء من الشبيه بالمضاف يقول بمثله هنا حيث يجعل من نفى الموصوف لا من وصف المنفى فينصب الاول لشبهه بالمضاف والثانى لانه تابع للموصوف كما ذكروه فى النداء لكن لم أر من ذكره هنا الا ما مر عن بعضهم فى لا أبالك فليتأمل (قوله مراعاة لمحل اسم لا) أى أو اتباعا للفظه واعرابه مقدر كما مر نظيره (قوله لمحل لا واسمها) فيه التسامح المار (قوله وغير ما يلى) مفعول لتبن المجزوم

مفردا ولم يفصل بينهما جاز فى النعت ثلاثة أوجه نحو لا رجل ظريف وظريفا وظريف وان لم يكونا كذلك تعين الرفع أو النصب ولا يجوز البناء (ص) والعطف ان لم تكرر لا احكما * له بما للنعت ذى الفصل انتمى (ش) تقدم أنه اذا عطف على اسم لا نكرة مفردة وتكررت لا يجوز فى المعطوف ثلاثة أوجه الرفع والنصب والبناء على الفتح نحو لا رجل ولا امرأة ولا امرأة ولا امرأة وذكر فى هذا البيت انه اذا لم تكرر لا يجوز فى المعطوف ما جاز فى النعت المفصول وقد تقدم فى البيت الذى قبله انه يجوز فيه الرفع والنصب ولا يجوز فيه البناء على الفتح فتقول لا رجل وامرأة وامرأة ولا يجوز البناء على الفتح وحكى الاخفش لا رجل وامرأة بالبناء على الفتح على تقدير تكرير لا فكأنه قال لا رجل ولا امرأة ثم حذفت لا وكذلك اذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه الا الرفع

والنصب سواء تكررت لا نحو لا رجل ولا غلام امرأة أو لم تتكرر نحو لا رجل وغلام امرأة هذا كله اذا كان المعطوف نكرة فان كان معرفة لا يجوز فيه الا الرفع على كل حال نحو لا رجل ولا زيد فيها أو لا رجل وزيد فيها (ص) وأعط لا مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام (ش) اذا دخلت همزة الاستفهام على لا النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل وسائر الاحكام التى سبق ذكرها فتقول ألا رجل قائم وألا غلام رجل قائم وألا طالعا جبلا ظاهر وحكم المعطوف والصفة بعد دخول همزة الاستفهام كحكمهما قبل دخولها هكذا أطلق المصنف رحمه الله تعالى هنا وفى كل ذلك تفصيل وهو انه اذا قصد بالاستفهام التوبيخ أو الاستفهام عن النفى فالحكم كما ذكر من انه يبقى عملها وجميع ما تقدم ذكره من أحكام العطف والصفة وجواز الالغاء فمثال التوبيخ قولك ألا رجوع وقد شبت ومنه قوله

أ لا ارعواء لمن ولت شبيبته * وآذنت بمشيب بعده هرم

ومثال الاستفهام عن النفى قولك ألا رجل قائم ومنه ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد * اذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى

وان قصد بالا التمنى فمذهب المازنى أنها تبقى على جميع ما كان لها من الاحكام وعليه يمشى اطلاق المصنف ومذهب سيبويه أنه لم يبق لها الا عملها فى الاسم ولا يجوز الغاؤها ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاة للابتداء ومن استعمالها للتمنى قولهم ألا ماء ماء باردا وقول الشاعر

* ألا عمر ولى مستطاع رجوعه *

بلا الناهية وغير المفرد عطف عليه أى غيره من النعت والمنعوت كما سيشير اليه الشارح فهو محترز قول المصنف ومفردا مع قوله لمبنى قال ابن غازى ولو قال

وارفع أو انصب مطلقا نعت اسم لا * والفتح زد ان أفردا واتصلا

لاغنى عن البيتين مع الايضاح (قوله وتكررت لا) فعل وفاعل ويجوز جواب اذا الا منفى بلا فالاولى حذف لا لتقدم ذكرها وكذا ما بعده (قوله على تقدير تكرير لا) أى فحذفت ونويت وليس الفتح بالتركيب مع الاول للفصل بالواو ﴿تنبيه﴾ البدل النكرة كالنعت المفصول نحو لا أحد رجل وامرأة فيها بالنصب والرفع ولا يبنى على تركيبه مع البدل منه لانه على نية تكرار العامل فبينهما فاصل مقدر وجوزه بعضهم لان هذا الفاصل هنا يقتضى الفتح فان كان معرفة تعين رفعه نحو لا أحد زيد وبكر فيها وكذا يقال فى عطف البيان وأما التوكيد فالاولى فى اللفظى منه كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين ويجوز رفعه ونصبه وأما المعنوى فيمتنع بناء على أنه لا يتبع نكرة لان ألفاظه معارف أما على أنه يتبعها فيتعين رفعه لعدم تسلط لا على المعرفة (قوله وأعط لا) قال سم يمكن شموله للعاملة عمل ان وليس (قوله دون الاستفهام) ليس فيه مع الاول ايطاء لتخالفهما تعريفا وتنكيرا (قوله فالحكم كما ذكر) لكن مع التوبيخ كثير ومع الاستفهام عن النفى قليل حتى توهم الشلوبين عدم وقوعه (قوله ألا ارعواء) أى انكفافا عن القبيح وهو اسم لا وخبرها محذوف أى موجود والهمزة للتوبيخ والانكار والشبيبة الشباب وآذنت أى أعلمت والهرم بفتحتين الكبر وقد هرم هرما كتعب تعبا فهو هرم اذا كبر وضعف كذا فى المصباح (قوله ألا اصطبار) الهمزة للاستفهام واصطبار اسم لا ولسلمى خبرها أو صفته والخبر محذوف أى موجود والذى لاقاه أمثاله كناية عن الموت والمعنى اذا مت هل ينتفى اصطبار سلمى زوجتى أم تتجلد وأم اما متصلة فالمطلوب بها مع الهمزة تعيين أحدهما أو منقطعة فتكون اضرابا عن الاستفهام الاول الى الاستفهام عن التجلد دمامينى (قوله الا عملها فى الاسم) أى ولا خبر لها لانها بمنزلة أتمنى فقولك ألا ماء كلام تام حملا على معناه وهو أتمنى ماء فلا خبر لها لا لفظا ولا تقديرا كما قاله الدمامينى والاسم هنا بمنزلة المفعول وعلى قول المازنى يكون الخبر مقدرا (قوله ولا يجوز الغاؤها) أى لانها كايت وهى لا تلغى (قوله بالرفع) مقتضى اقتصاره عليه جواز النصب على محل الاسم وهو الظاهر فليحرر (قوله ألا ماء ماء باردا) ماء الثانى نعت للاول لجواز النعت بالجامد الموصوف بمشتق كمررت برجل رجل صالح ويسمى نعتا

فـــيرأب ما أثأت يد
الغفلات (ص)
وشاع فى ذا الباب اسقاط
الخبر
اذاالمرادمع سقوطه ظهر
(ش) اذادل دليل على خبر لا النافيـة للجنس وجب حـذفه عنـد التميميين والطائيين وكثر حذفه عند الحجازيين ومثاله ان يقال هل من رجل قائم فتقول لا رجل وتحذف الخبر وهو قائم وجوبا عند التميميين والطائيين وجوازا عنـد الحجازيين ولا فرق فى ذلك بين أن يكون الخبر غـير ظرف ولا جار ومجـرور كما مثـل أو ظرفا أو مجرورا نحو أن يقال هل عنـدك رجل أو هل فى الدار رجل فتقول لا رجل فان لم يدل على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا أحد أغير من الله وقول الشاعر

ولا كـريم من الولدان مصبوح

والى هذا أشار المصنف بقوله اذا المراد مع سقوطه ظهر واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سـقوطه فانه لا يجوز حينئذ الحـذف كما تقدم (ص)

﴿ظن وأخواتها﴾

انصب بفعل القلب جزأى ابتدا
أعـنى رأى خال علمت وجدا

نعتا موطئا فهو مبنى على الفتح لتركبه مع الاول و يمتنع رفعه عنـد سيبو يه و يجوز عند المازنى و يتعين تنوين باردا لان العرب لم تركب أر بعة أشـياء ولا يصح كون ماء الثانى توكيدا ولا بدلا كما فى التوضيح لانه مقيد بالوصف والاول مطلق فليس مرادفا له حتى يؤكده ولا مساو يه حتى يبدل منه لـكن جوز بعضهم التوكيد فى قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة فـكذا هنا وجوز فى النكت كونه عطف بيان لجواز كونه أوضح من متبوعه (قوله فيرأب) بفتح التحتية والهمزة وسكون الراء آخره موحدة أى يصلح وفاعله ضمير العمر وأثأت بمثلثة ساكنة بين همزتين مفتوحتين ثم تاء التأنيث أى أفسـدت و يد الغفلات فاعله وفيه استعارة مكنية حيث شبه الغفلات بالفاعل المكتسب وأثبت من لوازمه اليد تخييلا واحتج المازنى بالبيت على سيبو يه فقال مستطاع اما خبر لا فيبطل قوله لا خبر لها أو صفة لاسمها مراعاة للابتداء فيبطل قوله بعدم ذلك وأيا كان فرجوعه نائب فاعل مستطاع ورد بجواز كونه خبرا مقـدما عن رجوعه والجملة صفة ثانية للعمر بعد وصفه بولى ولا خبر للا قال الروداني وتجويز الوصفية مكابرة اذ لا يشك عاقل فى ان المتمنى انما هو استطاعة رجوع العمر لا العمر المدبر المستطاع رجوعه فمستطاع هو الخبر بلاشك ﴿تنبيه﴾ ترد ألا للتنبيه وهى الاسـتفتاحية فتدخـل على الجملتين نحو ألا ان أولياء الله الخ ألا يوم يأتيهم وللعرض والتحضيض فتختص بالفعلية نحو ألا تحبون أن يغفر الله لـكم ألا تقاتلون قوما الخ (قوله اذا المراد الخ) اذا شرطية كما يشير اليه صنيع الشارح فالذال مفتوحة وليست هى اذ التعليلية لان المراد لا يظهر فى كل تركيب كما لا يخفى (قوله اذا دل دليل) أى مقالى كوقوعها جوابا للسؤال أو حالى بأن دل عليه السياق نحو فلا فوت أى لهم قالوا لا ضير أى علينا أو كثيرا ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله فيرفع ما بعد الا على البدلية من ضمير الخبر أو من محل لا مع اسمها على ما فيه من التسامح المار فهو بمعنى قول بعضهم من محـل الاسم قبل الناسخ وليس هذا مبنيا على عـدم وجود المحرز لما مر عن شرح الـكافية فتأمل (قوله أغير من الله) المراد بالغـيرة لازمها وغايتها وهو مقت من تعرض لمحارمه لا انفعال النفس من فعـل ما يستـكره لاسـتحالته على الله تعالى يقال غار الزوج يغار على امرأته كخاف يخاف غضب من فعلها والمصدر غيرا كخوف وغيرة كضربة ولا يكسر أولهما كما قاله ابن السكيت مصباح (قوله ولا كريم الخ) قيل انه لحاتم وقيل لشخص من بنى نبيت اجتمع هو وحاتم والنابغة عند امرأة تسمى مارية خاطبين لها فقدمت حاتما فقال النبيتى

هلا سألت النبيتيين ما حسبى * عند الشـتاء اذا ما هبت الريح
ورد جازرهم حرفا مصرمـة * فى الرأس منها وفى الاصلاء تمليح
اذا اللقاح غدت ملقى أصرتها * ولا كريم من الولدان مصبوح

والحرف الناقة المهزولة أو المسنة والمصرمة بشد الراء المفتوحة هى التى يعالج ضرعها لينقطع لبنها ليكون أقوى لها والاصلاء جمع صلا وهو ما حول الذنب والتمليح الشحم لشبهه الملح فى البياض واللقاح جمع لقوح وهى الناقة الحلوب والاصرة جمع صرار خيط يشد به ضرع الناقة لئلا يرضعها ولدها وانما تلقى وتترك عند عدم اللبن والولدان جمع وليد من صبى وعبد والمصـبوح اسم مفعول من صبحته سقيته الصـبوح والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ظن وأخواتها﴾

(قوله بفعل القلب) مفرد مضاف فيعم (قوله جزأى ابتدا) الاضافة لادنى ملابسة أى جزأى جملة ذات ابتداء والمراد الجنس الصادق بالبعض لان أفعال هذا الباب لا تدخـل على مبتدا يلزم الحـذف أو الصدر أو غيره مما يمتنع فى كان الا اسم الاستفهام أو المضاف اليه فيجوز هنا مقـدما على أنه مفعول أول

(ش) هذا هو القسم الثالث من الافعال الناسخة للابتداء وهو ظن وأخواتها وتنقسم الى قسمين أحدهما أفعال القلوب والثانى أفعال التحويل فاما أفعال القلوب فتنقسم الى قسمين أحدهما مايدل على اليقين وذكر المصنف منها خمسة رأى وعلم ووجد ودرى وتعلم والثانى منهما مايدل على الرجحان وذكر المصنف منها ثمانية خال وظن وحسب وزعم وعد وحجا وجعل وهب فمثال رأى قول الشاعر

رأيت الله أكبر كل شئ
محاولة وأكثرهم جنودا

فاستعمل رأى فيه لليقين وقد تستعمل رأى بمعنى ظن كقوله تعالى انهم يرونه بعيدا أى يظنونه ومثال علم علمت زيدا أخاك وقول الشاعر

علمتك الباذل المعروف فانبعثت
اليك بى واجفات الشوق والامل

ومثال وجد قوله تعالى وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ومثال درى قوله

دريت الوفى العهد ياعرو فاغتبط
فان اغتباطا بالوفاء حميد

ومثال تعلم

كابهم ظننت أفضل بخلاف كان لان اسمها لا يتقدم عليها وأما الخبر فيكون استفهاما فى البابين كاين كنت وأين ظننت زيدا ولا يكون جملة انشائية فيهما وأما قول أبى الدرداء وجدت الناس أخبر تقله فعلى اضمار القول أى مقولا فى كل واحد منهم اختبره تبغضه ومر مثله فى كان ولا تدخل هذه الافعال على المبتدا والخبر الا بعد استيفاء فاعلها أى وجوده وذكره وان تأخر عنها فان قلت نحو حسبت زيدا عمرا وصيرت الطين خزفا ليس أصلهما المبتدأ والخبر اذلا يقال زيد عمرو ولا الطين خزف لعدم صحة الاخبار أجيب بأنه يصح فى الاول باعتبار التشبيه على حذف الاداة وفى الثانى باعتبار الاول (قوله مع عد) بتخفيف الدال للضرورة متعلق بأعنى أو حال من مفعوله (قوله اللذ) بسكون الذال لغة فى الذى وكاعتقد صلته احترز به عن جعل التى من أفعال المقاربة وقدمرت والتى بمعنى صير وستأتى (قوله وهب) بفتح فسكون أمر بمعنى ظن لامن الهبة واستعماله مع ان وصلتها قليل حتى زعم الحريرى انه من لحن الخواص ويرده قصة هب أن أبانا كان حمارا كذا فى شرح الجامع (قوله والتى) مبتدأ وكصيرا صلته وبها انصب خبره أى والافعال التى بمعنى صيرا انصب بها أيضا مبتدأ وخبرا كما تنصبهما بأفعال القلوب (قوله وهو ظن وأخواتها) جعل منها الناظم تبعا للاخفش وغيره سمع المتعلقة بذات مخبر عنها بفعل دل على صوت كسمعت زيدا يتكلم فزيدا مفعول أول والثانى يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع كسمعت كلام زيد فتتعدى لواحد فقط وقال الجمهور لا تتعدى مطلقا الا لواحد كسائر أفعال الحواس فان كان مما يسمع فذاك والا ففيه حذف مضاف والفعل بعده حال أى سمعت صوت زيد حال كونه يتكلم (قوله الى قسمين) قسمها غيره الى أربعة فوجد وتعلم ودرى لليقين فقط وجعل وحجا وعد وزعم وهب للرجحان فقط ورأى وعلم لليقين غالبا وظن وخال وحسب للرجحان غالبا والشارح أدرج الثالث فى الاول والرابع فى الثانى نظرا للغالب فيهما وتقليلا للاقسام ثم نبه عند ذكر كل واحد على مجيئه لغير ذلك (قوله فمثال رأى) أى اليقينية بمعنى علم كما هو فرض كلامه لا بمعنى أبصر أو أصاب رئته والا تعدت لواحد وأما بمعنى الرأى والاعتقاد فحصل كلام الرضى تعديتها تارة لاثنين كرأى الشافعى كذا حلالا ومنه قوله

رأى الناس الا من رأى مثل رأيه * خوارج تراكين قصد المخارج

وتارة لواحد هو مصدر ثانيهما مضافا لاولهما كرأى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم اليقينية كذلك اه وصريح هذا عدم الاحتياج حينئذ لتقدير المفعول الثانى لان هذا المصدر هو المفعول به فى الحقيقة كما صرح به الرضى غير مرة فليجز الاقتصار عليه وان كان فى الدمامينى مايخالفه (قوله محاولة) أى قدرة وهو تمييز لاكبر بالباء الموحدة كما ان جنودا تمييز لاكثرهم بالمثلثة (قوله انهم يرونه الخ) أى يظنون البعث بعيدا أى ممتنعا ونراه أى نعلمه قريبا أى واقعا لان العرب تستعمل البعد فى النفى والقرب فى الوقوع ففى الآية الظن واليقين معا (قوله ومثال علم) أى اليقينية وتأتى للظن قليلا نحو فان علمتموهن مؤمنات وكان عليه ذكره كرأى أما التى بمعنى عرف فستأتى فى المتن والتى من علم يعلم علما كفرح يفرح فرحا فهو أعلم والمرأة علماء اذا انشقت شفته العليا فلازم ويقال علمه يعلمه ككسره يكسره اذا شق شفته ومشقوق الشفة السفلى يسمى أفلح بالفاء والحاء المهملة (قوله المعروف) بالنصب مفعول الباذل أو بالجر باضافته اليه وانبعثت أى انطلقت وواجفات الشوق بالجيم والفاء أسبابه ودواعيه (قوله وجد) أى بمعنى علم ومصدرها الوجود وقيل الوجدان لا بمعنى أصاب الشئ أى لقيه والا تعدت لواحد ومصدرها الوجدان قيل والوجود أيضا ولا بمعنى استغنى أو حزن أو حقد للزوم الثلاثة ومصدر الثالثة موجدة بفتح الميم وكسر الجيم والثانية وجدا بفتح الواو والاولى بتثليثها كما فى القاموس (قوله دريت الخ) التاء نائب فاعل وهى المفعول الاول والثانى الوفى وهو صفة مشبهة فالعهد اما فاعله أو مضاف اليه أو نصب على التشبيه بالمفعول به

وعروس خم بحذف التاء والاغتباط بالغين المعجمة من الغبطة وهى تمنى مثل حال المغبوط من غير أن يزول عنه والظاهران المعنى فليغبطك غيرك أوانه دعاءله بدوام اغتباط الغيرله كناية عن دوام أوصافه الجيدة قال أبو حيان ولم يعدأصحابنا درى فيما يتعدى لمفعولين ولعله ضمنها فى البيت معنى علمت والتضمين لا ينقاس اه لكن فى التوضيح وغيره أن ذلك قليل والاكثر تعديه لواحد بالباء نحو دريت بكذا فان دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه نحو ولا أدراكم به قيل الامع الاستفهام فيتعدى لثلاثة نحو وما أدراك ما القارعة لسد الجملة مسد المفعولين والاوجه مافى الهمع والمغنى انها سدت مسد المفعول بالباء فقط فهى فى محل نصب باسقاط الجار كما فى فكرت أهذا صحيح أم لا (قوله وهى التى بمعنى اعلم) أى لا التى فى نحو تعلم الفقه مثلا والا تعدت لواحد والفرق بينهما ان هذه أمر بتحصيل العلم فى المستقبل بتعاطى أسبابه والاولى أمر بتحصيله فى الحال بمايذكر من المتعلقات والكثير المشهور دخولها على أن وصلتها فتسد مسد مفعوليها كقوله

فقلت تعلم أن للصيد غرة * والا تضيعها فانك قاتله

وفى حديث الدجال تعلموا ان ربكم ليس بأعور (قوله تعلم الخ) مفعوله الاول شفاء والثانى قهر (قوله خلت زيدا الخ) ومضارعها اخال والكثير فيه كسر الهمزة على غير قياس كقوله

اخالك ان لم تغضض الطرف ذاهوى * يسومك مالا يستطاع من الوجد

فان كانت خال بمعنى تكبر أوظلع فى مشيه أى عرج أواعوج فلازمة (قوله دعانى) أى سمانى الغوانى جمع غانية وهى المرأة المستغنية بجمالها عن الحلى والياء من خلتنى مفعول أول والثانى جملة لى اسم وقوله فلا أدعى به يظهر انه على تقدير الانكار أى أفلا أدعى به والحال انه أول اسم لى وقد عمل خال فى ضميرين لشئ واحد وهما التاء والياء وذلك خاص بأفعال القلوب (قوله حسب) أى بكسر السين بمعنى ظن والاكثر فى مضارعها الكسر أيضا ويقل الفتح وان كان القياس فى مضارع فعل المكسور يفعل بالفتح ومصدرها الحسبان بالكسر والمحسبة بفتح السين وكسرها فان كانت بمعنى صار أحسب أى ذا شقرة وبياض وحمرة فلازمة أو بمعنى عد تعدت لواحد وفتحت سينها فى الماضى وضمت فى المضارع ومصدرها حسبا كنصرا وحسبانا بالضم والكسر وحسابا وحسابة وحسبة بكسرهن قاموس (قوله رباحا) تمييز لخير وثاقلا كناية عن الموت لثقل الشخص به (قوله زعم) أى لا بمعنى كفل أورأس أى شرف وساد والا تعدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف ومصدرها الزعامة ولا بمعنى سمن أوهزل بصيغة المجهول من الهزال والا فلازمة اما الهزل ضد الجد فيبنى للفاعل (قوله فان تزعمينى الخ) الياء مفعول أول وجملة كنت الخ ثان وأجهل مضارع هو وفاعله خبر كان لا أفعل تفضيل والمراد بالجهل خلاف الحلم وهو الغضب والسب لانه لا يصدر غالبا الا من الجاهل والاكثر تعدى زعم الى أن وصلتها كتعلم نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا وقوله

وقد زعمت انى تغيرت بعدها * ومن ذا الذى ياعز لا يتغير

وكون زعم من أفعال الرجحان انما يأتى على قول السيرافى الزعم قول مع اعتقاد صح أولا فاذا قلت زعم فلان كذا فمعناه قاله معتقداله وان كان اعتقاده غير صحيح أما على قول الجرجانى انه قول مع علم فمن أفعال اليقين وقال ابن الانبارى انه يستعمل فى القول من غير صحة لقولهم زعم مطية الكذب أى مطية لنسبة الكذب الى الغير فاذا قلت زعم فلان كذا فكأنك قلت كذب أى قال قولا غير صحيح فعلى هذا لا تكون من أفعال القلوب الا اذا كان فلان معتقدا لما قال ويحتمل ان المعنى مطية الكاذب أى هو يتصل الى حكاية الكذب بقوله زعم فلان ليبرئ نفسه من اختلاقه ومن هذا المعنى حديث بئس مطية القوم زعموا اذ

وهى التى بمعنى اعلم قوله

تعلم شفاء النفس قهر عدوها

فبالغ بلطف فى التحيل والمكر

وهذه مثل الافعال الدالة على اليقين ومثال الدالة على الرجحان قولك خلت زيدا أخاك وقد تستعمل خال لليقين كقوله

دعانى الغوانى عمهن وخلتنى

لى اسم فلا أدعى به وهو أول

وظننت زيدا صاحبك وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه وحسبت زيدا صاحبك وقد تستعمل لليقين كقوله

حسبت التقى والجود خير تجارة

رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا

ومثال زعم قوله

فان تزعمينى كنت أجهل فيكمو

فانى شريت الحلم بعدك بالجهل

ومثاله عد قوله   فلا تعدد المولى شريكك في الغنى * ولكنما المولى شريكك في العدم   ومثال حجا قوله   قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة
حتى ألمت بنا يوما ملمات   ومثال جعل قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا وقيد المصنف

جعل بكونها بمعنى اعتقد احترازا من جعل التي بمعنى صير فانها من أفعال التحويل لا من أفعال القلوب ومثال هب قوله
فقلت أجرني أبا مالك
والا فهبني امرأ هالكا
ونبه المصنف بقوله أعني رأى على ان أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو رأى وما بعده مما ذكره المصنف في هذا الباب ومنها ما ليس كذلك وهو قسمان لازم نحو جبن زيد ومتعد الى واحد نحو كرهت زيدا هذا ما يتعلق بالقسم الاول من أفعال هذا الباب وهو أفعال القلوب وأما أفعال التحويل وهي المرادة بقوله والف كصيرا الى آخره فتتعدى أيضا الى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وعدها بعضهم سبعة صير نحو صيرت الطين ابريقا وجعل نحو قوله تعالى وقدمنا الى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا ووهب كقولهم وهبني الله فداك أي صيرني وتخذ كقوله تعالى لتخذت عليه أجرا واتخذ كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا وترك
كقوله وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض وقوله   وربيته حتى اذا ما تركته * أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه   في
ورد كقوله   رمى الحدثان نسوة آل حرب * بمقدار سمدن له سمودا
فرد شعورهن السود بيضا * ورد وجوههن البيض سودا (ص)

هو تحذير من الحكاية بلا تثبت للمحكي لانك لا تقول زعموا الا عند عدم تحقق صحة الخبر والظاهر ان ليس مراد السيرافي ومن معه الحصر فيما قاله كل واحد منهم لاستعماله في العلم وغيره قطعا فمن العلم قول أبي طالب
* ودعوتني وزعمت أنك ناصح * أي قلت ذلك عالما له بدليل قوله بعد
* ولقد صدقت وكنت ثم أمينا * ومن غيره زعم الذين كفروا الخ أي قالوا ذلك معتقدين به لا عن دليل ولذلك قال الفاكهي انه يستعمل في الحق والباطل وأكثر استعماله فيما يشك فيه أي فاذا قلت زعم فلان كذا فقد يكون ذلك حقا عندك كالبيت أو باطلا كما في الآية وقد تكون شاكا فيه فتأمل (قوله عد) أي لا بمعنى حسب المال والا تعدت لواحد (قوله فلا تعدد المولى) هو للنعمان بن بشير الصحابي وقبله

واني لأعطي المال من كان سائلا * واغفر للمولى المجاهر بالظلم
واني متى ما تلفني جازما له * فما بيننا عند الشدائد من صرم

أي قطع والمراد بالمولى الحليف أي أو الصاحب أي لا تحسب الصاحب هو من يخالطك في الغنى بل في العدم بضم فسكون أي الفقر لان كل الناس تملق للغني كما قال ابن دريد في مقصورته

والناس كلا ان بحثت عنهم * في كل أقطار البلاد والقرى
عبيد ذي المال وان لم يطمعوا * من غمره في جرعة تشفي الصدا
وهم لمن أملق أعداء وان * شاركهم فيما أفاد وحوى

وقال آخر

حتى الكلاب اذا رأت ذا أثرة * حنت اليه وحركت أذنابها
واذا رأت يوما فقيرا معدما * هرت عليه وكشرت أنيابها

(قوله حجا) أي بمعنى ظن لا بمعنى قصد أو رد أو ساق أو حفظ أو كتم أو غلب في المحاجاة من حاجيته فحجوته أي فاطنته ففطنته والا تعدت لواحد في الكل ولا بمعنى أقام أو بخل والا فلازمة (قوله أخا ثقة) بتنوين أخ لعدم اضافته وثقة صفته أي موثوقا به أو بالاضافة أي أخا وثوق والملمات الحوادث (قوله والا فهبني) أي ظنني هالكا (قوله أي صيرني) هو بهذا المعنى لازم المضي لجريانه كالمثل والفداء بالكسر يمد ويقصر وبالفتح مقصور فقط قاموس وغيره (قوله لتخذت عليه أجرا) مقتضى الشارح انه بمعنى صيرت فمفعوله الاول أجرا والثاني عليه لكن فسرها البيضاوي بقوله لأخذت فتأمل (قوله حتى اذا ما تركته) حتى ابتدائية وما زائدة وجواب اذا قوله بعده

تغمد حقي ظالما ولوى يدي * لوى يده الله الذي هو غالبه

قاله فرعان في ابن عاق له وقوله واستغنى الخ كناية عن كبره واستقلاله بنفسه لان الصغير يحتاج الى من يزيل القذر عن فمه وأنفه وتغمد بالغين المعجمة أي ستر وجحد وأصل ترك كونها بمعنى طرح وخلى فلها مفعول واحد فضمن معنى صير فتعدى لاثنين مثله نحو وتركهم في ظلمات لا يبصرون (قوله رمى الحدثان الخ) حدثان الدهر بكسر فسكون كما يؤخذ من القاموس وفي السجاعي بفتحتين تجدد مصائبه فهو مرفوع بضم النون وفسره العيني بالليل والنهار ومقتضاه انه مثنى حدث بفتحتين بمعنى حادث فنونه مكسورة وعليه فضمير رد للمقدار أي مقدار من المصائب وسمدن بفتح الميم من باب دخل كما في المختار أي حزن ويطلق على السرور أيضا كما في القاموس فهو من الاضداد {تنبيه} عد بعضهم من أفعال التصيير ضرب العامل

وخص بالتعليق والالغاء ما
من قبل هب والامر هب قد ألزما
كذا تعلم ولغير الماضي من
سواهما اجعل كل ماله زكن

(ش) تقدم ان هذه الافعال قسمان أحدهما أفعال القلوب والثاني أفعال التحويل فأما أفعال القلوب فتنقسم الى متصرفة وغير متصرفة فالمتصرفة ماعدا هب وتعلم فيستعمل منها الماضي نحو ظننت زيدا قائما وغير الماضي وهو المضارع نحو أظن زيدا قائما والامر نحو ظن زيدا قائما واسم الفاعل نحو أنا ظان زيدا قائما واسم المفعول نحو زيد مظنون أبوه قائما فأبوه هو المفعول الاول وارتفع لقيامه مقام الفاعل وقائما المفعول الثاني والمصدر نحو عجبت من ظنك زيدا قائما ويثبت لها كلها من العمل وغيره ماثبت للماضي وغير المتصرف اثنان وهما هب وتعلم بمعنى اعلم فلا تستعمل منهما الا صيغة الامر كقوله

تعلم شفاء النفس قهر عدوها
فبالغ بلطف فى التحيل والمكر

فى مثل كضرب الله مثلا عبدا واضرب لهم مثلا أصحاب القرية فمثلا مفعول أول ومابعده ثان أوعكسه ونبذ كنبذ فريق من الذين الخ فكتاب الله مفعول أول ووراء ظهورهم مفعول ثان لاظرف لنبذ لان الظرف يجب احتواؤه على فاعل عامله ورد الروداني هذا الوجوب بانه لاشك فى صحة قولك أبصرت الهلال بين السحاب على ان بين ظرف لابصرت مع عدم احتوائه على الفاعل فالحق ان نبذ بمعنى طرح ووراء ظرف له لابمعنى صير وأماضرب فاختار فى التسهيل انه بمعنى ذكر ومثلا مفعول له والمنصوب الثانى بدل أو بيان (قوله وخص) اماماض مجهول ويرجحه آخر البيت أوأمر ويؤيده قوله اجعل كل ماله زكن وقوله واتو ضمير الشان ومن قبل هب صلة ماأى ماذكر من قبله (قوله والامر) مبتدأ وهب مبتدأ ثان خبره ألزما والجملة خبر الامر رابطها محذوف أى ألزمه أوان الامر مفعول ثان مقدم لالزم لجواز تقديم معمول الخبر الفعلى على الاصح (قوله ولغير الماض) مفعول ثان لاجعل والاول كل المضاف لما الموصولة أوالموصوفة بجملة زكن أى علم ومن سواهما حال من غير أى اجعل كل الاحكام التى علمت للماضى ثابتة لغيره حال كون ذلك الغير من سوى هب وتعلم لعدم تصرفهما (قوله وهو المضارع الخ) نبه بالحصر على خروج الصفة المشبهة لعدم صوغها من غير اللازم وأفعل التفضيل والتعجب لان الاول لاينصب المفعول أصلا والثانى لاينصب مفعولين وان صح صوغهما من القلبى كزيد أعلم من عمرو وماأعلمه صبان (قوله أناظان) أى أنا رجل ظان فالضمير فى ظان تقديره هو يعود على ذلك المحذوف ولايقدر أنا لان اسم الفاعل لايعود ضميره الاعلى الغائب كماقاله بعض المحققين اه سجاعى (قوله الاصيغة الامر) اماهب فاتفاق واما تعلم فعند الاعلم وقال غيره بتصرفها حكى ابن السكيت تعلمت أن فلانا خارج أى علمت قال سم وقياس تصرفها ان يدخلها التعليق والالغاء (قوله واختصت القلبية المتصرفة الخ) واختصت أيضا بان يسد مسد مفعوليها أن وأن وصلتهما وان كانتا فى تقدير المفرد لتضمنهما المسند والمسند اليه صريحا وهى حينئذ عاملة فى لفظ المصدر المتصيد من الصلة لافى محل الجملة لانها ليست معلقة عنها والالكسرت ان وبجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين لمسمى واحد كظننتنى قائما وخلتنى لى اسم أن رآه استغنى وألحق بها فى ذلك رأى الحلمية والبصرية بكثرة نحو انى أرانى أعصر خمرا وقوله

ولقد أرانى للرماح دريئة * من عن يمينى تارة وشمالى

وعدم وفقد ووجد بمعنى لقى بقلة دون باقى الافعال فلا يقال ضربتنى اتفاقا لئلا يكون الفاعل مفعولا بل ضربت نفسى وظلمت نفسى ليتغاير اللفظان فان ورد مايوهمه قدر فيه النفس نحو وهزى اليك واضمم اليك جناحك أمسك عليك زوجك أى الى نفسك وعلى نفسك بخلاف أفعال القلوب فان مفعولها فى الحقيقة مضمون الجملة لاالمنصوب بها فلاضرر فى اتحاده مع الفاعل ولاتوضع النفس مكانه عند الجمهور فلايقال ظننت نفسى عالمة وجوزه ابن كيسان فان كان أحد الضميرين منفصلا جاز فى كل فعل نحو ماضربت الا اياى (قوله بالتعليق والالغاء) أى بمجموعهما أوان التخصيص بالنسبة الى غير المتصرفة منها فلاينافى أنه يشاركهن فى الالغاء كان كزيد كان قائم ذهب بعضهم الى انها فيه ملغاة لازائدة وفى شرح الكافية مايساعده كذا فى النكت ويشاركهن فى التعليق بالاستفهام خاصة غيرهن نحو فلينظر أيها أزكى طعاما فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون يسئلون أيان يوم الدين ويستنبؤنك أحق هو عرفت من أنت ونسبت أيهم زيد واعلم أن الجملة مع المعلق سادة مسد المفعولين ان لم ينصب الاول والافمسد الثانى كعلمت زيدا أبو من هو وقال بعض المغاربة فالعامل حينئذ معلق عن العمل فى لفظ الجملة عامل فى محلها النصب على انها مفعول ثان وقيل لاتعليق حينئذ لان حكم الجملة فى مثل هذا أن تكون فى محل نصب ولايؤثر العامل فى لفظها وان لم يوجد معلق كعلمت زيدا أبوه قائم ويؤيد الاول ماسيأتى فى الشرح عند تمثيله بان ابنثم فان

وقوله فقلت أجرنى أبامالك * والا فهبنى امرأ هالكا

واختصت القلبية المتصرفة بالتعليق والالغاء

فالتعليق هو ترك العمل لفظا دون معنى لمانع نحو ظننت لزيد قائم فقولك لزيد قائم لم تعمل فيه ظننت لفظا لاجل المانع لها من ذلك وهو اللام لكنه فى موضع نصب بدليل انك لو عطفت عليه لنصبت نحو ظننت لزيد قائم وعمرا منطلقا فهى عاملة فى لزيد قائم فى المعنى دون اللفظ والالغاء هو ترك العمل لفظا ومعنى لا لمانع نحو زيد ظننت قائم فليس لظننت عمل فى زيد قائم لا فى المعنى ولا فى اللفظ

ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبت للماضى نحو أظن لزيد قائم وزيد أظن قائم وأخواتها وغير المتصرفة لا يكون فيها تعليق ولا الغاء وكذلك أفعال التحويل نحو صير وأخواتها

(ص) وجوز الالغاء لا فى الابتدا
وانو ضمير الشان أو لام ابتدا
فى موهم الغاء ما تقدما
والتزم التعليق قبل نفى ما
وان ولا لام ابتداء اوقسم
كذا والاستفهام ذا له انحتم

(ش) يجوز الغاء هذه الافعال المتصرفة اذا وقعت فى غير الابتداء كما اذا وقعت وسطا نحو زيد ظننت قائم أو آخرا نحو زيد قائم ظننت واذا توسطت فقيل الاعمال والالغاء سيان وقيل الاعمال أحسن من الالغاء وان تأخرت فالالغاء أحسن وان تقدمت امتنع الالغاء عند البصريين فلا تقول ظننت زيد قائم بل يجب الاعمال فتقول ظننت زيدا قائما فان جاء من لسان العرب ما يوهم الغاءها متقدمة أول على اضمار ضمير الشان كقوله اكنيه

أرجو وآمل ان تدنو مودتها * وما اخال لدينا منك تنويل

فالتقدير ما اخاله لدينا منك تنويل فالهاء ضمير الشأن وهى المفعول الاول * ولدينا منك تنويل جملة فى موضع المفعول الثانى وحينئذ فلا الغاء أو على تقدير لام الابتداء كقوله

كذاك أدبت حتى صار من خلقى * انى وجدت ملاك الشيمة الادب

كان الفعل يتعدى لواحد فقط بحرف الجر فالجملة فى محل نصب باسقاطه كفكرت أهذا صحيح أى فى ذلك أو بنفسه فالجملة سادة مسده ان لم يذكر كعرفت أيهم زيد والا فالراجح انها بدل منه كعرفت زيدا أبو من هو حال لانها انشائية فقيل بدل كل بتقدير عرفت شأن زيد وقيل اشتمال بلا تقدير والظاهر جريان الخلاف المتقدم فى التعليق وعدمه هنا أيضا (قوله فالتعليق ترك العمل الخ) سمى بذلك لعمل العامل فى المحل دون اللفظ فكأنه لم يعمل كالمرأة المعلقة لا مزوجة ولا مطلقة لاساءة الزوج عشرتها (قوله لمانع) هو اعتراض ماله صدر الكلام وهو جميع المعلقات الآتية بعد الفعل فتبطل عمله لفظا لئلا تزول صدارتها بسبب عمله فيها أو فيما بعدها فتكون حشوا وهو باطل (قوله لا لمانع) أى لفظى بل معنوى وهو ضعف العامل بتوسطه أو تأخره (قوله وكذلك أفعال التحويل) أى لقوتها لانها تؤثر فى الذوات بقلبها وتحويلها والقلبية لا تقوى على التأثير فيها لضعفها انما تؤثر فى الاحداث المأخوذة من مفاعيلها الثانية فعلقت وألغيت ومنع من ذلك فى هب وتعلم لزوم لفظهما حالة واحدة فناسب كون عملهما كذلك وهل المراد بعدم الغاء ماذكر انه يجب النصب مع تأخر الفعل أو يمتنع تأخره أصلا وبعدم تعليقه عدم دخول المعلق بعده أصلا أو انه يدخل ويلغى والظاهر فيهما الاول فليحرر (قوله لا فى الابتداء) عطف على محذوف أى فى حال توسط العامل أو تأخره لا فى حال الابتداء به أى جعله قبلهما فهنا ابتداء لغوى وفى آخر البيت اصطلاحى ففيه الجناس التام لاختلاف معناهما مع اتفاق لفظهما ولا تضر أل فى الاول لكونها فى نية الانفصال كما ذكره علماء البديع (قوله يجوز الغاء هذه الخ) أى بشرط عدم انتفاء الفعل والا تعين الاعمال كزيدا قائما لم أظن لان الغاءه حينئذ يوهم أن ماقبله مثبت فيناقض نفى الفعل بعده لتوجهه فى المعنى الى المفعولين وأما قوله وما اخال لدينا الخ فؤول بما سيأتى لا ملغى ولو سلم فلا تناقض فيه لابتنائه على النفى من أوله فتأمل ويشترط أيضا كون العامل غير مصدر وان لا توجد لام الابتداء والا وجب الالغاء كزيد قائم ظنى غالب لامتناع عمل المصدر مؤخرا ونحو لزيد قائم ظننت لمنع اللام من العمل فيما بعدها وقيل الفعل معلق بها لا ملغى ومثلها باقى المعلقات فلا يشترط تقدم الفعل عن المعلق (قوله سيان) أى لان الفعل لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوى وهو الابتداء وقوله وقيل الاعمال أحسن أى لقوة اللفظى وان توسط بخلاف ما اذا تأخر فانه يضعف فقدم عليه المعنوى (قوله فالالغاء أحسن) أى اذا لم يؤكد العامل بمصدر منصوب كزيدا قائما ظننت ظنا والا قبح الالغاء اذ التوكيد دليل الاعتناء بالعامل والالغاء ظاهر فى عدمه فبينهما شبه التنافى فان أكد بضمير المصدر أو باشارة اليه كان الالغاء سهلا لعدم صراحتهما فى المصدرية وكذا يقال فى المتوسط (قوله وان تقدمت) أى على المفعولين وغيرهما فان تقدم عليها شئ مما يتعلق بالجملة غيرهما كمتى ظننت زيدا قائما فقيل يرجح الاعمال وقيل يجب وعلى الاول فلا يحتاج لتأويل البيتين الآتيين لتقدم ومافى الاول وانى فى الثانى الا للحمل على الارجح (قوله وآمل) عطف مرادف وهو لا يكون الا بالواو وتدنو منصوب تقديرا للضرورة على حد * أبى الله ان أسمو بام ولا أب * واخال بكسر الهمزة أفصح من فتحها والتنويل العطاء (قوله كذلك) أى مثل الادب المذكور فى قوله قبله

والتقدير انى وجدت ملاك الشيمة الادب فهو من باب التعليق وليس من باب الالغاء فى شئ وذهب الكوفيون وتبعهم أبو بكر الزبيدى وغيره الى جواز الغاء المتقدم فلا يحتاجون الى تأويل البيتين وانما قال المصنف وجوز الالغاء لينبه على ان الالغاء ليس بلازم بل هو جائز فحيث جاز الالغاء جاز الاعمال كما تقدم وهذا بخلاف التعليق فانه لازم ولهذا قال والتزم التعليق فيجب التعليق اذا وقع بعد الفعل ما النافية نحو ظننت ما زيد قائم أو ان النافية نحو علمت ان زيد قائم ومثلوا له بقوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا وقال بعضهم ليس هذا من باب التعليق فى شئ لان شرط التعليق انه اذا حذف المعلق تسلط العامل على ما بعده فينصب مفعولين نحو ظننت ما زيد قائم فلو حذفت ما لقلت ظننت زيدا قائما والآية الكريمة لا يتأتى فيها ذلك لانك لو حذفت المعلق وهو ان لم يتسلط تظنون على لبثتم اذ لا يقال وتظنون لبثتم هكذا زعم هذا القائل ولعله مخالف لما هو كالمجمع عليه من انه لا يشترط فى التعليق هذا الشرط الذى ذكره وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد لذلك وكذلك يعلق الفعل اذا وقع بعده لا النافية نحو ظننت لا زيد قائم ولا عمرو أو لام الابتداء نحو ظننت لزيد قائم أو لام القسم نحو علمت ليقومن زيد ولم يعدها أحد من النحويين من المعلقات والاستفهام وله صور ثلاث الاولى أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك الثانية أن يكون مضافا الى اسم استفهام نحو علمت غلام أيهم أبوك الثالثة ان تدخل عليه أداة الاستفهام نحو علمت أزيد عندك أم عمرو وعلمت هل زيد قائم أم عمرو (ص)

لعلم عرفان وظن تهمه * تعدية لواحد ملتزمه (ش) اذا كانت علم بمعنى عرف تعدت الى مفعول واحد كقولك علمت زيدا أى عرفته ومنه قوله تعالى والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيأ وكذلك اذا كانت ظن بمعنى اتهم تعدت الى مفعول واحد كقولك ظننت زيدا أى اتهمته ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بضنين أى بمتهم (ص) ولرأى الرؤيا انم ما لعلما * طالب مفعولين من قبل انتمى (ش) اذا كانت رأى

اكنيه حين أناديه لاكرمه * ولا ألقبه والسوءة اللقب

وملاك الامر بكسر الميم وفتحها ما يقوم به ويتوقف عليه والشيمة بالكسر الخلق والطبيعة (قوله والتقدير انى وجدت الخ) قيل يجوز فى كل من البيتين تقدير ضمير الشأن أو اللام كما قدره غير واحد كالاشمونى خلافا لما يوهمه صنيع الشرح اه والظاهر امتناع اللام فى الاول لانها تأكيد الاثبات فتنافى النفى فتأمل (قوله بل هو جائز) أى الا مع المصدر واللام فيجب كما مر (قوله فانه لازم) أى الا اذا كان المعلق فى المفعول الثانى كعلمت زيدا من هو فانه يجوز نصب زيد لانه غير مستفهم عنه فهو مفعول أول والجملة فى محل الثانى ويجوز رفعه بتعليق العامل عنه لانه مستفهم عنه معنى كما فى قولهم ان أحد الا يقول ذلك حيث وقع أحد قبل النفى وهو لا يقع الا بعده لكونه هو والضمير فى يقول شيأ واحدا فى المعنى (قوله ولعله مخالف الخ) هذا يؤيد ما تقدم عن بعض المغاربة (قوله بعده لا النافية) قيدها هى وان فى الشذور والجامع بالواقعين فى جواب القسم لانهما لا يلزمان الصدر الا حينئذ كما نقله فى المغنى عن سيبويه فى لا وان مثلها قال فى التوضيح والقسم اما ملفوظ كعلمت والله ان زيد قائم أو لا زيد قائم ولا عمرو أو مقدر كمثالى الشرح اذا قدر فيهما القسم فالعامل فى ذلك معلق عن العمل فى جملة جواب القسم فهى فى محل نصب لتسلط العامل عليها وان كانت جملة الجواب لا محل لها من حيث القسم لكن فى النكت ان التقييد بذلك مذهب الكوفيين والبصريون على خلافه قال ولذا أطلقه فى القطر وقد بسطته فى حاشية التوضيح اه (قوله ولا عمرو) كرر لا لوجوبه مع المعرفة لا لالغاء لا معها لكن لا فرق هنا بين الملغاة والعاملة كليس أو ان (قوله اسم استفهام) أى لانه لا يعمل فيه ما قبله الا اذا كان حرفا كممن أخذت وعمن تسأل (قوله لعلم عرفان الخ) انما نبه على هذين دون باقى الافعال مما مر التنبيه عليه لانهما أصل أفعال اليقين والظن ولم يخرجا حينئذ عن كونهما قلبيين وغيرهما اذا تعدى لواحد خرج عن القلبية غالبا (قوله اذا كانت علم بمعنى عرف الخ) صريح فى ان بين العلم والمعرفة فرقا كما عليه ابن الحاجب فالعلم يتعلق بصفة الشئ وحكمه وبالكليات والمعرفة بالجزئيات وبالذات فمعنى علمت زيدا قائما علمت اتصافه بالقيام ومعنى عرفته عرفت ذاته وقال الرضى لا فرق بينهما فى المعنى وأما الفرق بالعمل فباختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى (قوله ولرأى) متعلق بانم بمعنى انسب ثم ان أريد بالرؤيا لفظها وهو المصدر الاصطلاحى فاضافة رأى اليها لامية لنسبتها اليها باشتقاقها منها وعلى هذا حل الشرح وان أريد معناها وهو الحلم فمن اضافة الدال للمدلول وما مفعول انم وانتمى أى انتسب صلتها ولعلما متعلق به وطالب حال من علم احترز به عن العرفانية ومن قبل اما متعلق بانتمى لمجرد الايضاح أى من قبل ذكر العرفانية كما

حلمية أى للرؤيا فى المنام تعدت الى المفعولين كما تتعدى اليهما علم المذكورة من قبل والى هذا أشار بقوله ولرأى الرؤيا انم أى انسب لرأى التى مصدرها الرؤيا ما نسب لعلم المتعدية الى اثنين فعبر عن الحلمية بما ذكر لان الرؤيا وان كانت تقع مصدرا لغير رأى الحلمية فالمشهور كونها مصدرا لها ومثال استعمال رأى الحلمية متعدية الى اثنين قوله تعالى انى أرانى أعصر خمرا فالياء مفعول

أول وأعصر خمرا جملة فى موضع المفعول الثانى وكذلك قوله

أبو حنش يؤرقنى وطلق ✽ وعمار وآونة أثالا

أراهم رفقتى حتى اذا ما ✽ تجافى الليل وانخزل انخزالا

اذا أنا كالذى يجرى لورد ✽ الى آل فلم يدرك بلالا

فالهاء والميم فى أراهم المفعول الاول ورفقتى هو المفعول الثانى (ص)

ولا تجز هنا بلا دليل ✽ سقوط مفعولين أو مفعول

(ش) لا يجوز فى هذا الباب سقوط المفعولين ولا سقوط أحدهما الا اذا دل دليل على ذلك فمثال حذف المفعولين للدلالة ان يقال هل ظننت زيدا قائما فتقول ظننت التقدير ظننت زيدا قائما فحذفت المفعولين لدلالة ماقبلهما عليهما ومنه قوله

بأى كتاب أم بأية سنة ✽ ترى حبهم عارا علىّ وتحسب

أى وتحسب حبهم عارا على فحذف المفعولين وهما حبهم وعارا علىّ لدلالة ماقبلهما عليهما ومثال حذف أحدهما للدلالة ان يقال هل ظننت أحدا قائما   بمنزلة

فتقول ظننت زيدا أى ظننت زيدا قائما فتحذف الثانى للدلالة عليه ومنه قوله

ولقد نزلت فلا تظنى غيره ✽ منى بمنزلة المحب المكرم

أى فلا تظنى غيره واقعا فغيره هو المفعول الاول وواقعا هو المفعول الثانى وهذا الذى ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين فان لم يدل دليل على الحذف لم يجز لا فيهما ولا فى أحدهما فلا تقول ظننت ولا ظننت زيدا ولا ظننت قائما تريد ظننت زيدا قائما

يشير اليه حل الشرح أو حال ثانية من علم أى حال كونها من قبل المفعولين وهو أولى لينص على ان الحلمية لا تلغى كما أفهم عدم تعليقها بقوله طالب مفعولين اذ المتبادر منه المفعول الصريح فلا يجوز الغاؤها ولا تعليقها خلافا للشاطبى (قوله حلمية) بضم الحاء نسبة الى الحلم كقفل وعنق مصدر حلم بحلم كقتل يقتل اذا رأى فى منامه شيأ (قوله بما ذكر) أى برأى الرؤيا وقوله لان الرؤيا الخ جواب عما يقال ليس فى كلامه نص على المراد اذ الرؤيا تستعمل مصدر الرأى مطلقا حلمية أو غيرها فأجاب بما ذكر ومذهب الحريرى والمصنف انها لا تأتى لغيرهما فلا اشكال عليه وأما الرؤية بالتاء فالغالب كونها للبصرية والعلمية (قوله أبو حنش) اسم شخص وكذا طلق وعمار وأثالا مرخم اثالة فى غير النداء للضرورة و يؤرقنى أى يسهرنى خبر الاول وحذف خبر ما بعده لدلالته عليه وآونة جمع أوان ظرف للخبر المحذوف أى يؤرقونى آونة وحتى ابتدائية واذا الاولى شرطية وتجافى الليل وانخزل بمعنى ذهب واذا الثانية فجائية دخلت فى جواب الاولى والورد المنهل أى الماء العذب والآل بالمد السراب الذى يرى وسط النهار كأنه ماء و بلالا بكسر الموحدة ما يبل به الحلق من ماء وغيره والمراد هنا الماء يذكر الشاعر رفقته له فارقوه ولحقوا بالشام فصار يراهم مناما (قوله ورفقتى هو المفعول الثانى) بحث فيه الدماميني بان القصد انه رأى ذواتهم لا كونهم رفقته لانه محقق قبل ذلك قال فرفقتى حال لانه بمعنى مرافق اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة وقد يقال المحقق كونهم رفقته يقظة لا مناما كما هو فرض كلام الشاعر على ان المراد هنا بالمرافقة الاجتماع الجسمى لا الصداقة المحققة كما يعطيه النظر السديد أى أراهم مجتمعين بى فهو مفعول ثان جزما ولا اشكال أصلا فتدبر (قوله بلا دليل) والحذف حينئذ يسمى اقتصارا والذى لدليل اختصارا (قوله سقوط مفعولين أو مفعول) أما الثانى فاتفاق لان المفعول فى الحقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد فحذف احدهما فقط بلا دليل كحذف جزء الكلمة وهو ممتنع بخلاف حذفهما معا فمختلف فيه لانه كحذف الكلمة بتمامها وهو سائغ وجوزه الاكثرون مطلقا والأعلم فى أفعال الظن دون العلم ومنعه سيبويه والاخفش مطلقا كما هو ظاهر المصنف وأما قوله تعالى أعنده علم الغيب فهو يرى أى ما يعتقده حقا وظننتم ظن السوء أى ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين منتفيا ونحو من يسمع يخل أى يظن مسموعه حقا فالحذف فى كلها لدليل لان أعنده علم الغيب يشعر بهما فى الاول و بل ظننتم ان لن ينقلب الرسول الخ أوضح دليل عليهما فى الثانى و يسمع فى الثالث يشعر بالاول وحال المخاطب بالثانى (قوله فى هذا الباب) أى لانعدام الفائدة فيه بالحذف اذ يكون اخبارا بمجرد وقوع ظن أو علم وذلك معلوم اذ لا يخلو أحد عن ذلك بخلاف غير هذه الافعال كأعطيت وكسوت وضربت فالاخبار بمجرد الفعل مفيد وان لم يعلم متعلقه وظاهر بناء ذلك على اشتراط تجدد الفائدة فافهم ثم محل المنع اذا أريد مطلق علم أو ظن فان أريد ظننت ظنا عجيبا أو أريد تجدد الظن مثلا وأبهم المظنون لنكتة فينبغى الجواز كما فى الرودانى وكذا اذا قيد بظرف كظننت فى الدار أو عندك لحصول الفائدة حينئذ كما فى التسهيل (قوله وتحسب) جعل الواو بمعنى أو أبلغ فى المعنى كما فى الرودانى والضمير فى حبهم لآل البيت وهو للكميت (قوله ولقد نزلت) بكسر التاء جواب قسم محذوف أى والله لقد نزلت وقوله فلا تظنى غيره مفرع على ذلك القسم وهاء غيره للنزول المفهوم من نزلت ومنى متعلق بنزلت وكذا

(ص) وكتظن اجعل تقول ان ولى * مستفهما به ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف أو عمل وان ببعض ذى فصلت يحتمل

(ش) القول شأنه اذا وقعت بعده جملة ان تحكى نحو قال زيد عمرو منطلق وأتقول زيد منطلق لكن الجملة بعده فى موضع نصب على المفعولية ويجوز اجراؤه مجرى الظن فينصب المبتدا والخبر مفعولين كما تنصبهما ظن والمشهور ان للعرب فى ذلك مذهبين أحدهما وهو مذهب عامة العرب انه لايجرى القول مجرى الظن الا بشروط ذكر المصنف منها أربعة وهى التى ذكرها عامة النحويين الاول ان يكون الفعل مضارعا الثانى أن يكون للمخاطب واليهما أشار بقوله اجعل تقول فان تقول مضارع وهو للخاطب الثالث أن يكون مسبوقا باستفهام واليه أشار بقوله ان ولى مستفهما به الشرط الرابع أن لا يفصل بينهما أى بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول الفعل فان فصل باحدها لم يضر وهذا هو المراد بقوله ولم ينفصل بغير ظرف الى آخره فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك أتقول عمرا منطلقا فعمرا مفعول أول ومنطلقا مفعول ثان ومنه قوله

متى تقول القلص الرواسما * يحملن أم قاسم وقاسما

فلو كان الفعل غير مضارع نحو قال زيد عمرو منطلق لم ينصب القول مفعولين عند هؤلاء وكذا ان كان مضارعا بغير تاء نحو يقول زيد عمرو منطلق لم ينصب أو لم يكن مسبوقا باستفهام نحو أنت تقول عمرو منطلق أو سبق باستفهام ولكن فصل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول له

بمنزلة المحب المكرم بصيغة المفعول وواقعها هو المفعول الثانى المحذوف ويحتمل انه منى أى فلا تظنى غيره كائنا منى ومتعلق نزلت محذوف فلا شاهد فيه (قوله وكتظن) مفعول ثان لاجعل والاول تقول (قوله أو عمل) أى معمول كما سيشير اليه الشارح (قوله وان ببعض ذى) قال سم أو بكلها لان أصل ضم الجائز الى الجائز الجواز وحينئذ فهذه الجملة حشو اذ لم تزد على ماقبلها وقال سيبويه الظاهر أنها احتراز عن الفصل بالكل ويشهد له النهى عن تتبع الرخص فى الشرعيات اهـ وقد يفرق بان النهى انما هو عن تتبع الرخص من مذاهب متعددة لا فى مذهب واحد كما هنا وهو محمل حديث ان الله يحب ان تؤتى رخصه فتأمل (قوله ان تحكى) أى بلفظها الاصلى بلا تغيير اعرابه سواء نطق بها قبل الحكاية فيحكى لفظها كما سمع كقال زيد عمرو منطلق أم لا كأن قول أو قل عمرو منطلق وتجوز حكاية معناها اجماعا فلك ان تقول قال زيد انطلق عمرو ولو حكيت قول زيد أنا قائم أو قولك له أنت بخيل فلك أن تقول قال زيد هو قائم وقلت له هو بخيل كما فى الرضى وأما الجملة الملحونة كقام زيد بالجر فصحح ابن عصفور منع حكاية لفظها بل يجب الرفع اعتبارا بالمعنى وقيل يجوز والظاهر ان محل الخلاف اذا لم يقصد حكاية اللحن والا فلا يسع أحدا منعه (قوله على المفعولية) أى المفعول به عند الجمهور لا المطلق وكالجملة مفرد فى معناها كقلت شعرا أو قصد لفظه كيقال له ابراهيم أو مدلوله لفظ كقلت كلمة أى لفظ زيد مثلا فكل ذلك مفعول به للقول الا أن هذه الثلاثة تنصب لفظا لا تحكى خلافا لمن منع الثانى منها وجعل ابراهيم منادى أو خبر المحذوف (قوله مجرى الظن) أى اذا كان بعده جملة اسمية أما الفعلية فليس فيها الا الحكاية ولا فى المفرد الا النصب اجماعا وهل المراد بجرائه فى العمل فقط مع بقائه على معناه وهو التلفظ كما يشير اليه تبيين الشرح بقوله فينصب الخ أو فى العمل والمعنى معا فيجب كونه بمعنى الظن حتى يعمل حمله الجمهور على الثانى حتى عند سليم وعليه فالظاهر صحة تعليقه والغائه وكون فاعله ومفعوله ضميرين لمسمى واحد كالظن الذى هو بمعناه كما بحثه المصرح (قوله أربعة) زاد السهيلى ان لا يتعدى بلام الجر والا وجب الرفع على الحكاية نحو أتقول لزيد عمرو منطلق لأنها تبعده من الظن لكونها للتبليغ وقواعدهم تشهد بذلك وان لم يذكروه وزاد فى التسهيل كون القول حاليا ورده الاكثر بقوله

أما الرحيل فدون بعد غد * فمتى تقول الدار تجمعنا

بنصب الدار مع ان متى ظرف للقول فتجعله مستقبلا وأجاب الموضح والدمامينى بانها ظرف لتجمعنا فالمستقبل هو الجمع والقول حالى ولا يضر كونه غير مستفهم عنه حينئذ لان الشرط سبقه بالاستفهام ولو عن غيره كما فى الدمامينى خلافا للمصرح كقوله

علام تقول الرمح يثقل عاتقى * اذا أنا لم أطعن اذا الخيل كرت

فان الاستفهام عن سبب القول لا عنه وعلى هذا فان تعلق الاستفهام بالقول اشترط كونه بغير هل ونحوها مما يخلص المضارع للاستقبال أما على قول الاكثر من عدم اشتراط الحالية فلا فرق بين هل وغيرها (قوله القلص) بضمتين مخففة اللام جمع قلوص وهى الناقة الشابة مفعول أول والرواسم صفته جمع راسمة من الرسم وهو التأثير فى الارض لشدة الوطء أو من الرسيم وهو ضرب من سير الابل ويحملن مفعوله الثانى ويروى يدنين بدله ومتى ظرف له أى أتظن النياق يدنينهما فى أى وقت (قوله ولا معمول له) قال أبو حيان

نحو أنت تقول زيد منطلق فان فصل بأحدها لم يضر نحو أعندك تقول زيدا منطلقا وأفى الدار تقول زيدا منطلقا وعمرا تقول منطلقا ومنه قوله

أجهالا تقول بنى لؤى * لعمر أبيك أم متجاهلينا

فبنى مفعول أول وجهالا مفعول ثان واذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب المبتدا والخبر مفعولين لتقول نحو أتقول زيدا منطلقا وجاز رفعهما على الحكاية نحو أتقول زيد منطلق (ص)

وأجرى القول كظن مطلقا * عند سليم نحو قل ذا مشفقا

(ش) أشار الى المذهب الثانى للعرب فى القول وهو مذهب سليم فيجرون القول مجرى الظن فى نصب المفعولين مطلقا أى سواء كان مضارعا أم غير مضارع وجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد وذلك نحو قل ذا مشفقا فذا مفعول أول ومشفقا مفعول ثان ومن ذلك قوله

قالت وكنت رجلا فطينا * هذا لعمر الله اسرائينا

فهذا مفعول أول لقالت واسرائينا مفعول ثان (ص)

﴿أعلم وأرى﴾

الى ثلاثة رأى وعلما * عدوا اذا صارا أرى وأعلما

(ش) أشار بهذا الفصل الى ما يتعدى من الافعال الى ثلاثة مفاعيل

فذكر سبعة أفعال منها اعلم وأرى فذكر ان أصلهما علم ورأى وانهما بالهمزة يتعديان الى ثلاثة مفاعيل لانهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعديان الى مفعولين نحو علم زيد عمرا منطلقا ورأى خالد بكرا أخاك فلما دخلت عليهما همزة النقل زادتهما مفعولا ثالثا وهو الذى كان فاعلا قبل دخول الهمزة وذلك نحو أعلمت زيدا عمرا منطلقا وأريت خالدا بكرا أخاك فزيدا وخالدا مفعول أول وهو الذى كان فاعلا حين قلت علم زيد ورأى خالد وهذا هو شأن الهمزة وهو انها تصير ما كان فاعلا مفعولا فان كان الفعل قبل دخولها لازما صار بعد دخولها متعديا الى واحد نحو خرج زيد وأخرجت زيدا وان كان متعديا الى واحد صار بعد دخولها متعديا الى اثنين نحو لبس زيد جبة فتقول ألبست زيدا جبة وسيأتى بيان ما يتعلق به من هذا الباب وان كان متعديا الى اثنين صار متعديا الى ثلاثة كما تقدم فى أعلم وأرى (ص)

وما لمفعولى علمت مطلقا * للثان والثالث أيضا حققا

(ش) أى يثبت للمفعول الثانى والثالث من مفاعيل أعلم وأرى ما ثبت لمفعولى علم ورأى من كونهما مبتدأ وخبرا فى الاصل ومن جواز الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما اذا دل على ذلك دليل ومثال ذلك أعلمت زيدا عمرا قائما فالثانى والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر وهو عمرو قائم ويجوز الغاء العامل بالنسبة اليهما نحو عمرو أعلمت زيدا قائم ومنه قولهم البركة أعلمنا الله مع الاكابر فنا مفعول أول والبركة مبتدأ ومع الاكابر ظرف فى موضع الخبر وهما اللذان كانا مفعولين والاصل أعلمنا الله البركة مع الاكابر وكذلك يجوز التعليق عنهما فتقول أعلمت زيدا لعمرو قائم ومثال حذفهما للدلالة أن يقال هل أعلمت أحدا عمرا قائما فتقول أعلمت زيدا ومثال

مثله معمول المعمول فيجوز أهند اتقول زيدا ضاربا وقيل لا يضر الفصل مطلقا وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ماعدا سيبويه والاخفش (قوله نحو أأنت تقول الخ) محله ما لم يجعل أنت فاعلا بتقول محذوفا ناصبا للمفعولين والا جاز اتفاقا لعدم الفصل كذا فى التوضيح فاستشكله شارحه لما نقله الموضح فى حواشى الالفية من ان المحذوف لا تعلق له بسوى المشتغل عنه وباقى المعمولات انما هى للمذكور المفصول من الاستفهام ويجاب بانه غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بأن الحكم للمضمر مطلقا والمذكور لمجرد التفسير (قوله جاز نصب المبتدا الخ) أى بشرط كونه بمعنى الظن عند الجمهور كامر وأما الرفع فعلى كونه بمعنى التلفظ فالجواز عندهم موزع على الحالتين (قوله هذا لعمر الله) الاشارة الى ضب صاده الشاعر لاعتقاد العرب ان الضباب من مسخ بنى اسرائيل ففيه حذف مضافين أى هذا ممسوخ بنى اسرائين بالنون بدل اللام لغة ثانية وهو يعقوب عليه السلام واحتج الاعلم وغيره بهذا البيت على أنه لا يشترط عند سليم تضمين القول معنى الظن لان قصد الشاعر حكاية لفظ المرأة لا أنها ظنت ذلك كما هو ظاهر واحتمال ان اسرائين باق على جره بالفتحة بعد حذف المضاف السابق وهو خبر عن هذا لا مفعول القول بعيد فلا يصلح ردا للاحتجاج المبنى على الظاهر والله أعلم

﴿أعلم وأرى﴾

فى نسخ أرى وأعلم ولكل وجه لموافقة هذه لما بعد الترجمة ترتيبا والاولى يتعادل فيها اللفظان بتقديم كل فى محل اذ ليس أحدهما أولى من الآخر حتى يقدم مطلقا (قوله الى ثلاثة) متعلق بعدوا بفتح الدال مشددة ورأى وعلما مفعوله مقدم والمراد رأى المتقدمة بقسميها يقينية وحلمية نحو اذ يريكهم الله الآية (قوله وهذا هو شأن الهمزة الخ) لكنها لا تدخل على غير الثلاثى وكذا على غير رأى وعلم من أفعال الباب خلافا للاخفش فى ادخالها على الجميع قياسا عليهما لخروجهما عن القياس اذ ليس فى الافعال ما يتعدى الى ثلاثة بدونها حتى تحمل عليه فيجب الوقوف عند المسموع (قوله صار بعد دخولها متعديا) مثلها فى ذلك التضعيف ويقابلهما البناء للمفعول والمطاوعة فانهما يجعلان المتعدى لواحد لازما والمتعدى لاكثر ينقص واحدا (قوله وسيأتى الخ) أى فى باب تعدى الفعل ولزومه (قوله مطلقا) حال من ضمير حققا

الواقع

حذف أحدهما للدلالة أن تقول فى هذه الصورة أعلمت زيدا عمرا أى قائما أو أعلمت زيدا قائما أى عمرا قائما (ص)

وان تعديا لواحد بلا * همز فلاثنين به توصلا
والثان منهما كثانى اثنى كسا * فهو به فى كل حكم ذو ائتسا

(ش) تقدم أن رأى وعلم اذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا الى ثلاثة مفاعيل وأشار فى هذين البيتين الى انه انما يثبت لهما هذا الحكم اذا كانا قبل الهمزة يتعديان الى مفعولين وأما اذا كانا قبل الهمزة يتعديان الى واحد كما اذا كانت رأى بمعنى أبصر نحو رأى زيد عمرا وعلم بمعنى عرف نحو علم زيد الحق فانهما يتعديان بعد الهمزة الى مفعولين نحو أريت زيدا عمرا وأعلمت زيدا الحق والثانى من هذين المفعولين كالمفعول الثانى من مفعولى كسا وأعطى نحو كسوت زيدا جبة وأعطيت زيدا درهما فى كونه

لا يصح الاخبار به عن الاول فلا تقول زيد الحق كما لا تقول زيد درهم وفى كونه يجوز حذفه مع الأول وحذف الثانى وابقاء الاول وحذف الاول وابقاء الثانى وان لم يدل على ذلك دليل فمثال حذفهما أعلمت وأعطيت ومنه قوله تعالى فاما من أعطى واتقى ومثال حذف الثانى وابقاء الاول أعلمت زيدا وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى ومثال حذف الاول وابقاء الثانى نحو أعلمت الحق وأعطيت درهما ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وهذا معنى قوله والثانى منهما الى آخر البيت (ص)

وكأرى السابق نبأ أخبرا * حدث أنبأ كذاك خبرا

(ش) تقدم ان المصنف عد الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل سبعة وسبق ذكر أعلم وأرى وذكر فى هذا البيت الخمسة الباقية وهى نبأ كقوله نبأت زيدا عمرا قائما ومنه قوله

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها * يهدى الى غرائب الاشعار

وأخبر كقولك أخبرت زيدا أخاك منطلقا ومنه قوله

وما عليك اذا أخبرتنى دنفا * وغاب بعلك يوما أن تعودينى

وحدث كقولك حدثت زيدا بكرا مقيما ومنه قوله

أو منعتم ما تسئلون فمن * حدثتموه له علينا الولاء

وأنبأ كقولك أنبأت عبد الله زيدا مسافرا ومنه قوله

وأنبئت قيسا ولم أبله * كما زعموا خير أهل اليمن

وخبر كقولك خبرت زيدا عمرا غائبا ومنه قوله

الواقع خبرا عن أى والذى ثبت لمفعولى علمت حقق للثانى والثالث حال كونه مطلقا عن التقييد بحكم أو حال خلافا لمن اشترط فى جواز التعليق والالغاء هنا بناءهما للمفعول أما المفعول الاول فليس له شئ من هذه الاحكام بل هو كسائر المفاعيل (قوله توصلا) اما ماض معلوم فالفه للتثنية عائدة على علم ورأى فى البيت الاول كالف تعديا أو أمر فالفه بدل من النون الخفيفة ويؤيد هذا وجود الفاء فى جواب الشرط بلا احتياج الى تقدير قد لا ماض مجهول لانه لا يبنى من اللازم وعلى القول بجوازه يحتاج الى تكلف جعل نائب الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل لا الالف لانها ليست مفعولا به بل تكون للاطلاق ولا الجار قبله لتقدمه (قوله فهو به الخ) أتى بذلك لدفع توهم أن التشبيه فى بعض الاحكام لكنه يقتضى منع التعليق هنا كباب كسا وليس كذلك فلو قال بدله * ومن يعلق ههنا فما أسا * لوفى بالمراد وانما جاز التعليق هنا لان أعلم العرفانية قلبية وأرى البصرية ملحقة بها ومن تعليقها قوله تعالى رب أرنى كيف تحيي الموتى فجملة كيف الخ فى محل المفعول الثانى علق عنها أرى وقد يقال يصح كون كيف اسما معربا مجردا عن الاستفهام هى المفعول الثانى بمعنى الكيفية مضافة الى الفعل بعدها على حد يوم ينفع أى أرنى كيفية احيائك كما قيل به فى ألم تر كيف فعل ربك (قوله نبأ) هى وما عطف عليها بحذف العاطف مبتدأ خبره كارى والسابق بالجر صفته أى السابق قبل قوله وان تعديا لواحد قال الدمامينى وتعدية هذه الافعال الى ثلاثة انما هو بتضمينها معنى اعلم لا بالهمزة والتضعيف اذ ليس فى كلامهم ما يدلان عليه اه ولم يسمع تعديها الى ثلاثة صريحة الا وهى مبنية للمفعول كما قاله شيخ الاسلام ولا يرد قوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق جديد لان جملة انكم سدت مسد الثانى والثالث لتعليق الفعل عنها باللام فليست صريحة (قوله نبئت زرعة الخ) التاء مفعول أول نائب عن الفاعل وزرعة ثان وجملة يهدى ثالث وقوله والسفاهة كاسمها أى فى القبح جملة معترضة قصد بها التعريض بذم زرعة لسفهه عليه فى أشعاره (قوله وما عليك الخ) استفهام انكارى أى أى شئ ثبت عليك فى عيادتى اذا أخبرتنى بكسر التاء خطابا للانثى وهى المفعول الاول نائب عن الفاعل والياء ثان ودنفا ثالث وأن تعودينى على حذف فى متعلق بثبت المقدر كما قدرناه (قوله أو منعتم الخ) عطف على أبيات قبله ومنعتم ماض معلوم وتسئلون مجهول ومن استفهام انكارى والشاهد فى حدثتموه فالفاء مفعول أول والهاء ثان وجملة له علينا الولاء ثالث والولاء بفتح الواو بمعنى العلاء بالعين كما فى نسخ (قوله ولم أبله) من بلاه يبلوه اذا اختبره فهو مجزوم بحذف الواو لدلالة ضم اللام عليها وقوله كما زعموا أى لم أجربه تجربة موافقة لما زعموا والجملة حالية معترضة بين الثانى والثالث

والتاء هي الاول (قوله سوداء الغميم) لقب امرأة كانت تنزل موضعا من بلاد غطفان يسمى الغميم بفتح الغين المعجمة فعرفت به واسمها ليلى وقوله بمصر صفة لاهلي أي الساكنين بمصر وجملة أعودها حال مقدرة من تاء أقبلت والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ الفاعل ﴾

هو لغة من أوجد الفعل واصطلاحا ما في الشرح (قوله التام) أي ولو ناسخا كظننت فخرج الناقص ككان وكاد (قوله المسند اليه) أي المرتبط به والمنسوب اليه فعل على جهة الاثبات أو النفي أو التعليق أو الانشاء فدخل الفاعل في لم يضرب وان ضرب وهل ضرب زيد وخرجت المفاعيل لانها لا تسمى اصطلاحا مسندا اليها ولا منسوبا اليها بل متعلقا بها والمتبادر الاسناد بالاصالة فخرج البدل والنسق فان الاسناد فيهما تبعي وأما باقي التوابع فلا اسناد فيها أصلا والمراد الفعل الاصطلاحي لا الحقيقي الذي هو الحدث لثلاثية كر قوله أو شبهه ولا حاجة لتقييد الفعل بالتام لخروج اسم كان بقيد الاسناد اذ لم تسند اليه أصلا أما على انها لا حدث لها بل هي روابط وقيود للمسند وهو الخبر فظاهر وأما على ان لها حدثا مطلقا وهو الحصول والثبوت فلانه لم يسند للاسم بل لمضمون الجملة وهو مصدر خبرها مضافا لاسمها فمعنى كان زيد قائما حصل قيام زيد وكذا يقال في أفعال المقاربة ولم يقيد الشرح الفعل وشبهه بالمقدم أصالة لاخراج المبتدا في زيد قام وزيد قائم وقائم زيد فانه أسند اليه فعل وشبهه لكنه مؤخر لفظا في الاولين ورتبة في الاخير لان هذا حكم من أحكام الفاعل ذكره المتن بقوله وبعد فعل الخ لا قيد في تعريفه واستغنى في اخراج ذلك المبتدا بقوله أسند اليه فعل كما سيبينه (قوله على طريقة فعل) أي بفتحتين وطريقته هي كونه مبنيا للفاعل ثلاثيا كان أو غيره مفتوح العين أو غيره وكذا يقال في قوله الآتي على طريقة فعل أي بضم فكسر وهذا التعبير أولى من قول غيره أصلي الصيغة لانه يخرج به نحو نعم وشهد بالسكون تخفيفا وان أجيب عنه بان المراد باصالتها عدم بنائها للمجهول لاعدم التصرف فيها (قوله أو شبهه) بالرفع عطفا على فعل (قوله وحكمه الرفع) أي لانه عمدة والرفع اعراب العمد وأشار بذلك الى أن الرفع المأخوذ من قوله كمرفوعي أتى ليس من تتمة التعريف بل حكم من أحكام الفاعل السبعة المذكورة في المتن ورافعه عند سيبويه هو المسند من فعل أو شبهه لا الاسناد وقد ينصب شذوذا عند أمن اللبس كما قاله في الكافية

ورفع مفعول به لا يلتبس * مع نصب فاعل رووا فلا تقس

سمع خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر بنصب المسمار والحجر ومنه قوله

مثل القنافذ هداجون قد بلغت * نجران أو بلغت سوآتهم هجر

برفع نجران وهجر ونصب سوآت وقاسه ابن الطراوة عملا بقراءة فتلقى آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع كلمات ورد بامكان حمله على الاصل من أن المرفوع هو الفاعل لان التلقي نسبة من الجانبين وقد يجر لفظه باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس أو اسمه نحو من قبلة الرجل امرأته الوضوء أو بمن والباء الزائدتين نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير كفى بالله شهيدا أي ما جاءنا بشير وكفى الله وهو حينئذ مرفوع تقديرا وقيل محلا ويجوز في تابعه الجر على اللفظ والرفع على المحل سواء جر بالحرف أو المصدر وقيل وقد يراد من الفعل جزء معناه المستقل وهو الحدث فيكون اسما بلا تأويل بمصدر فيصح أن يسند اليه كتسمع بالمعيدي خير ويضاف اليه كيوم ينفع ويجر فاعله باضافته اليه حتى ألغز فيه الدماميني بقوله

أيا علماء الهند اني سائل * فمنوا بتحقيق به يظهر السر

أرى فاعلا بالفعل أعرب لفظه * بجر ولا حرف يكون به الجر

وليس بمحكي ولا بمجاور * لذي الخفض والانسان للبحث يضطر

وخبرت سوداء الغميم مريضة

فأقبلت من أهلي بمصر أعودها

وانما قال المصنف وكأرى السابق لانه تقدم في هذا الباب ان أرى تارة تتعدى الى ثلاثة مفاعيل وتارة تتعدى الى اثنين وكان قد ذكر أولا أرى المتعدية الى ثلاثة فنبه على ان هذه لافعال الخمسة مثل أرى السابقة وهي المتعدية الى ثلاثة لا مثل أرى المتأخرة وهي المتعدية الى اثنين (ص)

﴿ الفاعل ﴾

الفاعل الذي كمرفوعي أتى

زيد منيرا وجهه نعم الفتى

(ش) لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء شرع في ذكر ما يطلبه الفعل التام من المرفوع وهو الفاعل أو نائبه وسيأتي الكلام على نائبه في الباب الذي يلي هذا الباب فاما الفاعل فهو الاسم المسند اليه فعل على طريقة فعل أو شبهه وحكمه الرفع والمراد بالاسم ما يشمل

فهل

فهل من جواب عندكم أستفيده * فمن بحركم لازال يستخرج الدر

قال الشمنى على المغنى وسبقه الى الالغاز بذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لب النحوى الاندلسى فقال فى منظومته النونية فى الالغاز النحوية

مافاعل بالفعل لكن جره * مع السكون فيه ثابتان

جوابه ماأنشده ابن جنى فى الخصائص لطرفة بن العبد قال

بجفان نعترى نادينا * من سنام حين هاج الصنبر

بشد النون وكسر الباء البرد الشديد وهو فاعل هاج لكن لما أريد منه الحدث أضيف الى فاعله فخفضه ولسكون الروى فى البيوت قبلها كنا نقل كسر الراء الى الباء التى أصلها السكون والجفان جمع جفنة وهى القصعة والنادى المجلس والسنام أعلى ظهر البعير وهو أعز مافيه وعلى ذلك فهاج فى محل جر باضافة حين اليه كما قيل فى يوم ينفع فيقال فى الالغاز أى فعل فى محل جر بالاضافة وفاعله مجرور ساكن مرفوع أى مجرور بالكسرة المنقولة ساكن للضرورة مرفوع محلا هذا وفى الصحاح مانصه وصنابر الشتاء شدة برده وكذلك الصنبر بشد النون وكسر الباء قال طرفة

بجفان نعترى مجلسنا * وسديف حين هاج الصنبر

والصنبر بتسكين الباء يوم من أيام العجوز ويحتمل أن يكونا بمعنى وانما حركت الباء للضرورة اه وعلى هذا فاللغز من أصله باطل لان كسر الباء اما أصلى ينطق به فى غير البيت أيضا واما ضرورة للتخلص من سكونها مع الروى على أصل التخلص وفرارا من اختلاف حركة ماقبل الروى المقيد لأنه منقول عن الراء بل هى مرفوعة تقديرا ولولا الروى للفظ برفعها فادعاء كون الفعل مضافا اليه فيه مافيه وقدمر أول الكتاب عن الشنوانى رد كون الفعل يسند اليه فتأمل والسديف بالفاء هو السنام وأيام العجوز عند العرب خمسة أو سبعة موصوفة بشدة البرد (قوله الصريح) يدخل فيه الضمير فى نحو قاما بقرينة المقابلة (قوله والمؤول) أى لوجود سابك ولو تقديرا والسابك هنا أن وأن ومادون كى ولو نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم أى ألم يحن خشوعها * يسر المرء ماذهب الليالى * أى ذهابها ولا يقدر منها الا أن المصدرية خاصة لعدم ثبوت تقدير غيرها نحو وماراعنى الا يسير الخ أى الا أن يسير أى سيره وليس عند البصريين فاعل مؤول بلا سابك من الثلاثة قال الدمامينى الا فى باب التسوية كسواء عليهم أأنذرتهم بناء على أن سواء بمعنى مستو خبر ان ومابعده فاعله ولا تقع الجملة فاعلا بلا تأويل أصلا فلا يقال يعجبنى يقوم زيد وظهر لى أقام زيد خلافا للكوفيين ولا حجة لهم فى ثم بدا لهم من بعد مارأوا الآيات ليسجننه وتبين لكم كيف فعلنا بهم لاحتمال ان جملة ليسجننه ليست هى الفاعل بل مفسرة له وهو ضمير المصدر المفهوم من الفعل أى ثم بدا لهم بداء كما صرح به فى قوله * بدا لى من تلك القلوص بداء * وأما كيف فسيأتى انها بمعنى كيفية وقيل تقع ان علق عنها فعل قلبى بأى معلق وقال الدمامينى تبعا للمغنى بخصوص الاستفهام كالآية لان الفاعل فى الحقيقة مضاف محذوف لا نفس الجملة اذ المعنى تبين لكم جواب كيف فعلنا فالاقوال أربعة (قوله ماأسند اليه غيره الخ) الظاهر انه سقط منه التعميم بقوله سواء كان مفردا ليصح عطف قوله أو جملة عليه أو ان قوله غيره صفة لمحذوف أى مفرد غيره ويعلم من كلام الشرح ان قيد الاسناد الى الفعل مغن عن قيد تقديمه كما مر (قوله والمصدر) مثله اسمه كعجبت من عطاء الدنانير زيد وأمثلة المبالغة نحو أضراب زيد (قوله عجبت من ضرب زيد عمرا) بتنوين ضرب ورفع زيد على أنه فاعل المصدر ولا يصح اضافته اليه لان الكلام فى الفاعل المرفوع لفظا ولا جعل عمرو هو الفاعل لكتابته بالالف على ان اضافة المصدر لمفعوله ثم ذكر الفاعل بعده قليل بل قيل خاص بالشعر كقوله

الصريح نحو قام زيد والمؤول به نحو يعجبنى أن تقوم أى قيامك فخرج بالمسند اليه فعل ماأسند اليه غيره نحو زيد أخوك أو جملة نحو زيد قام أبوه أو زيد قام أو ماهو فى قوة الجملة نحو زيد قائم غلامه أو زيد قائم أى هو وخرج بقولنا على طريقة فعل ماأسند اليه فعل على طريقة فعل وهو النائب عن الفاعل نحو ضرب زيد والمراد بشبه الفعل المذكور اسم الفاعل نحو أقائم الزيدان والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه والمصدر نحو عجبت من ضرب زيد عمرا واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف والجار والمجرور نحو زيد عندك غلامه أو فى الدار غلامه وأفعل التفضيل نحو مررت بالافضل أبوه فابوه مرفوع بالافضل والى ماذكر أشار المصنف بقوله كمرفوعى أتى الى آخره والمراد بالمرفوعين

* قرع القوارير أفواه الاباريق * برفع أفواه (قوله ما كان مرفوعا بالفعل الخ) أشار بذلك الى دفع ماورد على المصنف من انه ذكر ثلاث مرفوعات لا اثنين فقط * وحاصل الجواب ان المراد مرفوعي الفعل وشبهه الكائنين فى قولك أتى الخ ثم عمم فى الفعل بين الجامد والمتصرف (قوله وبعد فعل الخ) اشارة لثانى أحكام الفاعل وهو وجوب تأخره وفاعل مبتدا سوغه تقديم خبره وهو الظرف المختص ووجه اختصاصه ان فعل المضاف اليه يصلح للابتداء معنى لكون المراد به العموم كما فى علمت نفس أى وبعد كل فعل فاعل فيفيد انه لابد لكل فعل من فاعل وانه لا يكون الا بعده وهذه هى المقصودة هنا أما الاولى فتستفاد من قوله فان ظهر الخ كما سنبينه لكن يرد على عمومه ان بعض الافعال لا يطلب فاعلا فيحتاج لاستثنائه كالفعل المؤكد فى نحو أتاك أتاك اللاحقون والمبنى للمجهول وكان الزائدة على الصحيح والفعل المكفوف بما كقلما وطالما وكثرما وقيل ما فى ذلك مصدرية هى وما بعدها فاعل وقال الشاطبى إن قلما ترد لاثبات الشئ القليل وقد ترد للنفى المحض فيمكن أن تكون حرف نفى كما لا فعلا بلا فاعل اه ولا يقع بعد هذه الالفاظ الا جملة فعلية فعلها مذكور وأما قوله

صددت فاطولت الصدود وقلما * وصال على طول الصدود يدوم

حيث جعل وصال فاعلا بمحذوف يفسره يدوم فضرورة وقيل قدم الفاعل على فعله للضرورة كذا فى المغنى (قوله فان ظهر) أى الفاعل المذكور وقبل والمراد به الفاعل الاصطلاحى أى الاسم المرفوع لا الفاعل المعنوى وهو المحكوم عليه كما قيل لانه لا يظهر ويستتر ويكون بعد الفعل الا الاسم الدال على الذات المحكوم عليها الا هى كما هو ظاهر وقوله فهو أى الظاهر المفهوم من ظهر وخبره محذوف أى فالظاهر المطلوب أو فهو أى الحكم واضح والا فيحكم باستتاره وبهذا التقرير ينتفى اتحاد الشرط والجزاء بلا تكلف وهذا اشارة الى حكم ثالث وهو انه لابد منه لفظا أو تقديرا ولا يجوز حذفه لانه عمدة (قوله والا فضمير) اعترض بانه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز كونه محذوفا ويجاب بان حذفه مخصوص بمواضع قليلة مستثناة لا يليق اعتبارها فى التقسيم وهى خمسة الفعل المجهول والمؤكد بالنون للجماعة والمخاطبة نحو ولا يصدنك لا تضربن بكسر الباء والاستثناء المفرغ نحو ماقام الا زيد أى ماقام أحد والمصدر بناء على عدم تحمله الضمير لجموده كضرب باز يدا أو اطعام فى يوم والتعجب كأسمع بهم وأبصر أى بهم فحذف فاعل الثانى لدلالة الاول عليه ويؤخذ من كلام ابن هشام فى تعليقه موضع سادس وهو أن يقوم مقامه حالان قصد بهما التفصيل نحو فتلقفها رجل رجل فان أصله فتلقفها الناس رجلا رجلا أى متناوبين كما فى ادخلوا الاول فالاول أى مرتبين فحذف الفاعل وأقيم مجموعهما مقامه فصارا كانهما شئ واحد لا تعدد الا فى أجزائه لقيامهما مقام الفاعل الذى لا يتعدد فرفعهما كرفع واحد لكن لما لم يقبله المجموع من حيث هو مجموع جعل فى أجزائه فيمتنع فيهما العطف كما يمتنع فى حلو حامض وزاد يس واحدا وهو ماقام وقعد الا زيد لانه من الحذف لا التنازع لان الاضمار فى أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفى الفعل عنه وانما هو منفى عن غيره مثبت له اه وقد يقال يضمر فى أحدهما مع الاتيان بالا أخرى فلا يرد ماقاله وقد ينازع فى الباقى بامكان جعل مافى التعجب من الحذف والايصال بأن يجعل فاعل أبصر مستترا فيه بعد حذف الجار لا محذوفا وأما المصدر فصحح السيوطى تحمله للضمير لتأوله بالمشتق فضربا بمعنى اضرب واطعام بمعنى ان يطعم ففاعله مستتر لا محذوف وأما فى الاستثناء المفرغ فالفاعل اصطلاحا ما بعد الا وكون الاصل ماقام أحد منظور فيه للمعنى ونظر النحاة للفظ والفعل المؤكد حذف فاعله لعلة تصريفية مع الدلالة عليه بضم ماقبله أو كسره فهو كالثابت وأما الفعل المجهول فانما حذف فاعله لسد النائب مسده ومثله يقال فى رجل رجل فاستثناء هذه من عدم الحذف استثناء ظاهرى وفى الحقيقة لا حذف فتأمل هذا وأجاز الكسائى حذفه مطلقا تمسكا

ما كان مرفوعا بالفعل أو بشبه الفعل كما تقدم ذكره ومثل للمرفوع بالفعل بمثالين أحدهما مارفع بفعل متصرف نحو أتى زيد والثانى مارفع بفعل غير متصرف نحو نعم الفتى ومثل للمرفوع بشبه الفعل بقوله منيرا وجهه (ص)

وبعد فعل فاعل فان ظهر
فهو والا فضمير استتر

(ش) حكم الفاعل التأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه نحو قام الزيدان وزيد قائم غلاماه وقام زيد

ولايجوز تقديمه على رافعه فلاتقول الزيدان قام ولازيد غلاماه قائم ولازيد قام على أن يكون زيد فاعلا مقدما بل على ان يكون مبتدأ والفعل بعده رافع لضمير مستترا لتقدير زيد قام هو وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فأجازوا التقديم فى ذلك كله وتظهر فائدة الخلاف فى غير الصورة الاخيرة وهى صورة الافراد نحو زيد قام فتقول على مذهب الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام وعلى مذهب البصريين يجب ان تقول الزيدان قاما والزيدون قاموا فتأتى بألف وواو فى الفعل ويكونان هما الفاعلين وهذا معنى قوله و بعد فعل فاعل وأشار بقوله فان ظهر الى آخره الى أن الفعل وشبهه لابد له من مرفوع فان ظهر فلا اضمار نحو قام زيد وان لم يظهر فهو ضمير نحو زيد قام أى هو

(ص) وجرد الفعل اذا ما أسندا لاثنين أو جمع كفاز الشهدا
وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند

(ش) مذهب جمهور العرب انه اذا أسند الفعل الى ظاهر مثنى أو مجموع وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع فيكون كحاله اذا أسند الى مفرد فتقول قام الزيدان وقام الزيدون وقامت الهندات كما تقول قام زيد ولاتقول على مذهب هؤلاء قاما الزيدان ولاقاموا الزيدون ولاقمن الهندات فتأتى بعلامة فى الفعل الرافع للظاهر على (١٦١) ان يكون ما بعد الفعل مرفوعا به وما اتصل بالفعل من الالف والواو والنون حروف تدل على تثنية الفاعل أو جمعه بل على أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرا والفعل المتقدم وما اتصل به اسما فى موضع رفع به والجملة فى موضع رفع خبرا عن الاسم المتأخر ويحتمل وجها آخر وهو ان يكون مااتصل بالفعل مرفوعا به كما تقدم وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الاسماء المضمرة أعنى الالف والواو والنون ومذهب طائفة من العرب وهم بنو الحرث بن كعب كما نقل الصفار فى شرح الكتاب ان الفعل اذا أسند الى ظاهر مثنى أو مجموع أتى فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات فتكون الالف والواو والنون حروفا تدل على التثنية والجمع كما كانت التاء فى قامت هند حرفا تدل على التأنيث عند جميع العرب والاسم الذى بعد الفعل المذكور مرفوع به كما ارتفعت هند بقامت ومن ذلك قوله

تولى قتال المارقين بنفسه * وقد أسلماه مبعد وحميم

وقوله

يلومونني فى اشتراء النخيل أهلى فكلهم يعذل

وقوله

رأين الغوانى الشيب لاح بعارضى * فاعرضن عنى بالخدود النواضر

فبعد وحميم مرفوعان بقوله أسلماه والالف فى أسلماه حرف يدل على كون الفاعل اثنين وكذلك أهلى مرفوع بقوله يلومونني والواو حرف يدل على الجمع والغوانى مرفوع برأين والنون حرف يدل على جمع المؤنث والى هذه اللغة أشار المصنف بقوله وقد يقال سعدا وسعدوا الى آخر البيت ومعناه انه قد يؤتى فى الفعل المسند الى الظاهر بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فأشعر قوله وقد يقال بأن ذلك قليل والامر كذلك وانما قال والفعل للظاهر بعد مسند لينبه على ان مثل هذا التركيب انما يكون قليلا اذا جعلت الفعل مسندا الى الظاهر الذى بعده فأما اذا جعلته مسندا الى المتصل به من الالف

بحديث لايزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ونحو كلا اذا بلغت التراقى وقولهم اذا كان غدا فائتنى ورد بأن الفاعل فى كلها مستتر لامحذوف ففى يشرب ضمير يعود للشارب المدلول عليه بالفعل وفى بلغت ضمير الروح المعلومة من السياق والتراقى أعالى الصدر وفى الاخير ضمير يعود لما دلت عليه الحال المشاهدة أى اذا كان هو أى مانحن عليه من السلامة غدا فائتنى (قوله ولايجوز تقديمه) أى الا فى الضرورة كما نص عليه الاعلم وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل يمتنع مطلقا لان الفعل وفاعله كجزأى كلمة فلايقدم عجزها على صدرها فان وجد ما ظاهره التقديم وجب كون الفاعل ضميرا مستترا والمقدم اما مبتدأ كزيد ضرب أو فاعل بمحذوف نحو وان أحد من المشركين استجارك (قوله فاجازوا التقديم) أى تمسكا بقول الزباء بفتح الزاى وشد الموحدة

ما للجمال مشيها وئيدا * أجندلا يحملن أم حديدا * أم الرجال جثما قعودا

برفع مشيها وليس مبتدأ لعدم خبره لنصب وئيدا على الحال فتعين كونه فاعلا لوئيدا مقدما عليه وهو بفتح الواو وكسر الهمزة كفعيل من التؤدة وهى التأنى وهو عند البصريين ضرورة كما مر فى قوله وقلما وصال الخ ومن يمنعه مطلقا يجعل الخبر محذوفا سد الحال مسده أى يظهر وئيدا أو غير ذلك و يروى مشيها بالنصب على المصدر أى تمشى مشيها وبالجر بدل اشتمال من الجمال (قوله وجرد الفعل الخ) هذا رابع الاحكام ومثل الفعل الوصف وانما خصه لانه الاصل أو أراد الفعل اللغوى على حذف مضاف أى مفهوم الفعل ومثل ذلك يقال فيما مر من قوله و بعد فعل الخ (قوله من علامة التثنية الخ) وانما لم يجردوه من علامة التأنيث للحاجة اليها لان الفاعل قد يكون لفظه مذكرا ومعناه مؤنث و بالعكس فلايعلم المراد الا بالتاء وعدمها بخلاف التثنية والجمع فان صيغتهما تغنى عن العلامة (قوله تولى قتال الخ) الضمير لمصعب بن الزبير والمارقين هم الخوارج من مرق السهم اذا خرج وأسلماه أى خذلاه وفيه الشاهد اذ قياسه أسلمه والمبعد بكسر العين أو فتحها الاجنبى والحميم القريب أو الصديق (قوله يلومونني) قياسه يلومنى و يعذل بالضم من باب نصر

والواو والنون وجعلت الظاهر مبتدأ أو بدلا من المضمر فلا يكون ذلك قليلا وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة أكلوني البراغيث ويعبر عنها المصنف في كتبه بلغة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالبراغيث فاعل أكلوني وملائكة فاعل يتعاقبون هكذا زعم المصنف (ص)

(١٦٣) ويرفع الفاعل فعل أضمرا * كمثل زيد في جواب من قرا

(ش) اذا دل دليل على الفعل جاز حذفه وابقاء فاعله كما اذا قيل لك من قرأ فتقول زيد التقدير قرأ زيد وقد يحذف الفعل وجوبا كقوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك فاحد فاعل بفعل محذوف وجوبا والتقدير وان استجارك أحد استجارك وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد ان أو اذا فانه مرفوع بفعل محذوف وجوبا ومثال ذلك في اذا قوله تعالى اذا السماء انشقت فالسماء فاعل بفعل محذوف والتقدير اذا انشقت السماء انشقت وهذا مذهب جمهور النحويين وسيأتي الكلام على هذه المسألة في باب الاشتغال ان شاء الله تعالى (ص)

وتاء تأنيث تلي الماضي اذا * كان لانثى كأبت هند الاذى

(ش) اذا أسند الفعل الماضي الى مؤنث لحقته تاء ساكنة تدل على كون الفاعل مؤنثا ولا فرق في ذلك بين الحقيقي والمجازي نحو قامت هند وطلعت الشمس لكن لها حالتان حالة لزوم وحالة جواز وسيأتي الكلام على ذلك (ص) التانيث

وانما تلزم فعل مضمر * متصل أو مفهم ذات حر

(ش) تلزم تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضي في موضعين أحدهما أن يسند الفعل الى ضمير مؤنث متصل ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي فتقول هند قامت والشمس طلعت ولا تقول قام ولا طلع فان كان الضمير منفصلا لم يؤت بالتاء نحو هند

كما في المختار (قوله مبتدأ أو بدلا الخ) لا يجوز حمل جميع ما ورد من ذلك على الابتداء أو الابدال لان أئمة العربية اتفقوا على ان قوما من العرب يجعلون هذه الاحرف علامات كتاء التأنيث ولئلا يكون الابدال أو تقديم الخبر واجبا ولا قائل به (قوله أكلوني البراغيث) حقه على الافصح أكلني وأكلتني بالتاء وعلى هذه اللغة أكلنني بنون النسوة كما هو الشأن في جمع غير العاقل وانما أتى بواو العقلاء لتنزيلهم منزلتهم في الجور والتعدي المعبر عنه بالاكل مجازا (قوله يتعاقبون) أي تأتي طائفة عقب أخرى (قوله هكذا زعم المصنف) أشار بذلك الى انه مردود بأنه حديث مختصر حذف الراوي صدره ولفظه ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فيتعاقبون صفة لملائكة السابق والواو ضمير يرجع اليها وملائكة بالليل مستأنف لبيان ما أجمل أولا وهكذا يكون الحال بعد الاختصار فالواو ضمير عائد على ملائكة المحذوفة كأصلها لكن قال سم يبعد كون الراوي يختصره ويجعل المحذوف ملاحظا بلا دليل فيتعين جعل الواو حرفا لئلا يكون الكلام ناقصا لعدم العلم بمرجع الضمير اه (قوله ويرفع الفاعل الخ) هذا خامس الاحكام ولو قال

ويرفع الفاعل فعل حذفا * كمثل زيد في جواب من وفى

لسلم من التجوز بالاضمار عن الحذف لان الفعل لا يسمى مضمرا بل محذوفا (قوله التقدير قرأ زيد) انما لم يقدر زيد القارئ ليكون جملة اسمية كالسؤال لان الفعلية في هذا الباب أكثر فالحمل عليها أولى تصريح (قوله وتاء تأنيث الخ) هذا سادس الاحكام وهي من اضافة الدال للمدلول (قوله تلي الماضي) مثله الوصف نحو أقائمة هند الا ما يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل فلا تلحقه تاء (قوله اذا كان لانثى) أي مسندا اليها ولو على وجه النفي والمراد بها المؤنث حقيقة وهو ماله فرج كالمرأة والنعجة أو مجازا وهو ما لا فرج له كالشمس والارض أو تأويلا كالكتاب مرادا به الصحيفة أو حكما وهو المضاف للمؤنث كصدر القناة (قوله تدل على كون الفاعل الخ) قيد به لكونه محل البحث والا فمثله نائبه واسم كان ولو عبر بمرفوع الفعل لشملهما ولما كان المرفوع المؤنث قد يخلو عن التاء وقد توجد في المذكر وقصدوا الدلالة على تأنيثه ابتداء ألحقوا علامته بالفعل لكونه كجزء منه كما وصلوا علامة الرفع في الافعال الخمسة بمرفوعها (قوله فعل مضمر) أي فعل فاعل مضمر ولو مجازي التأنيث مستترا كان كما مثله أو بارزا وهو خصوص الالف في نحو قامتا بخلاف قمت للمؤنثة وقمتما لمثناها وقمتن وقمن لجمعها فلا تلحقه التاء فضلا عن لزومها للاستغناء عنها ويستثنى من المستتر نحو نعمت امرأة هند فان الفاعل ضمير مؤنث مستتر يعود على امرأة بعده لكن لا تلزم التاء في فعله لما سيأتي في نعم الفتاة ثم هذا اللزوم باق وان عطف عليه مذكر كهند قامت هي وزيد كما يلزم التذكير في عكسه كزيد قام هو وهند ومحل تغليب المذكر مطلقا قدم أو أخر اذا جمعهما ضمير واحد كهند وزيد قائمان (قوله أو مفهم) عطف على مضمر أي أو فعل اسم ظاهر مفهم الخ بشرط اتصال ذلك الظاهر بعامله كما يفيده البيت بعده وما قيل انه حذف هذا القيد من الثاني لذكره في الاول فيه ان معنى الاتصال في الضمير غير معناه المراد هنا كما لا يخفى وان كان لازما له فالاولى ما سمعته (قوله تلزم تاء التأنيث الخ) مثلها في اللزوم وعدمه تاء المضارع المسند لمؤنث فتلزم مع الظاهر الحقيقي

ماقام الاهى الثانى أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقى التأنيث نحو قامت هند وهو المراد بقوله أو مفهم ذات حر وأصل حر حرح فحذفت لام الكلمة وفهم من كلامه ان التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين فلا تلزم فى المؤنث المجازى الظاهر فتقول طلع

الشمس وطلعت الشمس ولا فى الجمع على ما سيأتى تفصيله (ص)

وقد يبيح الفصل ترك التاء فى نحو أتى القاضى بنت الواقف

(ش) اذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقى بغير الا جاز اثبات التاء وحذفها والاجود الاثبات فتقول أتى القاضى بنت الواقف والاجود أتت وتقول قام اليوم هند والاجود قامت (ص)

والحذف مع فصل بالا فضلا كما زكا الا فتاة ابن العلا

(ش) اذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بالا لم يجز اثبات التاء عند الجمهور فتقول ماقام الا هند وما طلع الا الشمس ولا يجوز ماقامت الا هند ولا ماطلعت الا الشمس وقد جاء فى الشعر كقوله

فما بقيت الا الضلوع الجراشع

فقول المصنف ان الحذف مفضل على الاثبات يشعر بان الاثبات أيضا جائز وليس كذلك لانه ان أراد به انه مفضل عليه باعتبار انه ثابت فى النثر والنظم وان الاثبات انما جاء فى الشعر فصحيح وان أراد أن الحذف أكثر من الاثبات فغير صحيح لان الاثبات قليل جدا (ص)

والحذف قد يأتى بلا فصل ومع ضمير ذى المجاز فى شعر وقع (ش) قد يحذف التاء من الفعل المسند

التأنيث ومع الضمير المتصل سواء كان كل منهما مفردا أو مثنى وأما الجمع فان كان ظاهرا جازت فيه كتقوم الهندات كما سيأتى فى تاء الماضى أو ضميرا استغنى عنها بالنون كيتربصن الا أن يعفون يبايعنك فهل تمتنع حينئذ لذلك كتاء الماضى أولا فليحرر (قوله ماقام الاهى) مثله انما قام هى (قوله حقيقى التأنيث) أى سواء كان بالتاء كفاطمة أولا كزينب ويستثنى من المجرد ما لا تمييز مذكره من مؤنثه كبرغوث فلا يؤنث فعله وان أريد به مؤنث كما أن ذا التاء الذى لا تمييز يجب تأنيث فعله وان أريد به مذكر بلا خلاف كنملة وبقرة وشاة مما يفرق من جمعه بالتاء كما فى النكت فتى لم يعرف حال المعنى فى الواقع يراعى اللفظ فعلم أن الاستدلال على أن نملة سليمان كانت أنثى بقوله تعالى قالت نملة وهم لعدم تميزها وكل ذلك فى الحقيقى أما المجازى فذو التاء مؤنث جوازا والمجرد مذكر وجوبا الا أن يسمع تأنيثه كشمس وأرض وسماء وقد نظمت ذلك فقلت

اذا سقط التمييز بين مذكر * وأنثى ففعل الكل أنثه مطلقا

لذى التا وذكر فى المجرد يا فتى * كنملة مع برغوث فاعلم وحققا

وان ميزا أنث لانثى ولو خلا * من التا وذكر فى سواه لتتقى

وذا فى الحقيقى لا المجازى فانه * مع التاء بالوجهين فى الحكم فدرقى

ومع حذفها ذكر وجوبا سوى الذى * بنقل كشمس فهو بالنقل علقا

(تنبيه) حكم تأنيث الضمير والوصف ونحوهما حكم الفعل فيما ذكر وكل ذلك فيما اذا أريد معنى الاسم فان قصد لفظه جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء وقال الفراء حروف الهجاء مؤنثة ولا تذكر الا فى الشعر (قوله حرح) أى بدليل تصغيره على حريح وجمعه على أحراح فحذفت لامه وهى الحاء اعتباطا فبقى كيد ودم وقد يعوض منها راء تدغم فيها الراء وهو بكسر الحاء فرج المرأة كما فى المصباح لكن المراد هنا مطلق فرج معد للوطء ولو دبرا كالطير (قوله الفصل) أى بين الفعل وفاعله الظاهر فتضعف العناية به لبعده عن الفعل ويصير الفصل كالعوض من التاء (قوله والاجود الاثبات) أى كما يفهم من تعبيره بقد وفرض الكلام فى ظاهر حقيقى التأنيث اما المجازى فنقل الدمامينى أن الاجود فيه ترك التاء اظهارا لفضل الحقيقى على غيره ثم اختار عكسه لان اثباتها كثير جدا فى القرآن على حذفها (قوله لم يجز الخ) أى لان الفاعل فى الحقيقة مذكر محذوف اذ المعنى ماقام أحد الا هند وانما جوز المصنف اثباتها نظرا للظاهر الملفوظ به ومثل الا سوى وغير ففيهما الخلاف وان كانا مذكرين لاكتسابهما التأنيث من المضاف اليه (قوله فما بقيت الخ) صدره لذى الرمة

* طوى النحز والاجراز مافى غروضها * فما بقيت الخ يصف ناقته بالهزال من كثرة السفر والنحز بحاء مهملة فزاى هو النخس والركض وهو فاعل طوى أى أذهب والاجراز جمع جرز بجيم فراء فزاى أرض لانبات بها والغروض بمعجمتين بينهما راء جمع غرض كفلوس وفلس كما فى الصحاح وهو حزام الناقة والجراشع جمع جرشع كقنفذ وقنفذ أى الضلوع المنتفخة الغليظة وأما الرقيقة فذهبت من الهزال ووجه الشاهد منه أنه اذا جاز اثبات التاء فى الفصل بالا مع الضلوع وهى جمع تكسير يجوز فيها الاثبات وعدمه عند عدم الفصل فليجز فيما يجب فيه الاثبات عند عدم الفصل بالاولى فاندفع ما اعترض به هنا (قوله وليس كذلك) أى ليس جائزا فى النثر بل هو خاص بالشعر لكن قال المصنف فى غير هذا الكتاب ان الصحيح

الى مؤنث حقيقي من غير فصل وهو قليل جدا حكى سيبويه قال فلانة وقد تحذف التاء من الفعل المسند الى ضمير المؤنث المجازي وهو مخصوص بالشعر كقوله فلا مزنة ودقت ودقها * ولا أرض أبقل ابقالها (ص) والتاء مع جمع سوى السالم من * مذكر كالتاء مع احدى اللبن

والحذف في نعم الفتاة استحسنوا * (١٦٤) لان قصد الجنس فيه بين (ش) اذا أسند الفعل الى جمع فاما ان يكون جمع سلامة لمذكر أولا فان كان جمع سلامة لمذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاء فتقول قام الزيدون ولا يجوز قامت الزيدون وان لم يكن جمع سلامة لمذكر بان كان جمع تكسير لمذكر كالرجال أو لمؤنث كالهنود أو جمع سلامة لمؤنث كالهندات جاز اثبات التاء وحذفها فتقول قام الرجال وقامت الرجال وقام الهنود وقامت الهنود وقام الهندات وقامت الهندات فاثبات التاء لتأوله بالجماعة وحذفها لتأوله بالجمع وأشار بقوله كالتاء مع احدى اللبن الى أن التاء مع جمع التكسير وجمع السلامة لمؤنث كالتاء مع الظاهر المجازي التأنيث كلبنة كما تقول كسر اللبنة وكسرت اللبنة تقول قام الرجال وقامت الرجال وكذلك باقي ما تقدم وأشار بقوله والحذف في نعم الفتاة الى آخر البيت الى انه يجوز في نعم وأخواتها اذا كان فاعلها مؤنثا اثبات التاء وحذفها وان كان مفردا مؤنثا حقيقيا فتقول نعم المرأة هند ونعمت المرأة هند وانما جاز ذلك لان فاعلها مقصود به استغراق الجنس فعومل معاملة جمع التكسير في جواز اثبات التاء وحذفها لشبهه به في ان المقصود به متعدد ومعنى قوله استحسنوا أن الحذف في هذا ونحوه حسن ولكن الاثبات أحسن منه (ص)

جوازه نثرا أيضا خلافا للجمهور وقد قرئ فاصبحوا لاترى الامساكنهم بالرفع نائب فاعل ترى ان كانت الاصيحة بالرفع فلا اعتراض عليه والشق الثاني من الترديد هو المراد (قوله الى مؤنث حقيقي) أي ظاهر أما ضميره فالظاهر أنه لم يسمع فيه الحذف (قوله مخصوص بالشعر) جوزه ابن كيسان في النثر أيضا فيقال الشمس طلع كطالع الشمس (قوله فلا مزنة) بالتنوين على اعمال لا كليس أو اهمالها وأما الثانية فعاملة كان والمزنة السحابة البيضاء وودقت ودقها أي أمطرت كامطارها وأبقل أي أنبت البقل كانباتها (قوله والتاء مع جمع الخ) أفاد بهذا ان ما مر من لزوم التاء مع الظاهر الحقيقي التأنيث خاص بغير الجمع والمراد به ما دل على متعدد سالما كان كزيدون وفاطمات وطلحات أو مكسرا كهنود وزيود أو اسم جمع كنساء وقوم أو اسم جنس كشجر وبقر فكل ذلك يجوز فيه ترك التاء لتأوله بالجمع أو الفريق مثلا واثباتها ولو مذكرا سالما لتأوله بالجماعة وهي من المؤنث المجازي والفرج في نساء وفاطمات ليس بنفس الجمع حتى يكون حقيقيا بل لآحاده هذا مذهب الكوفيين وذهب البصريون الى وجوب تأنيث جمع المؤنث السالم الحقيقي التأنيث لا كطلحات وثمرات ووجوب تذكير جمع المذكر السالم لان سلامة الواحد فيهما صيرته كالمذكور بخلاف البقية ورد عليهم بقوله تعالى آمنت به بنو اسرائيل اذا جاءك المؤمنات وقول الشاعر

فبكى بناتي شجوهن وزوجتي * والناظرون الي ثم تصدعوا

وأجيب بفرض كلامهم فيما اذا سلم بناء الواحد كما أفهمه التعليل اما ما تغير كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا كما قاله الشاطبي وأما التذكير في جاءك فللفصل بالكاف وبهذا تعلم ان ما ذكره المصنف وجاراه عليه الشارح من جواز الامرين فيما عدا جمع المذكر السالم الشامل لسالم المؤنث ليس مذهبا بصريا ولا كوفيا لكنه مذهب الفارسي من البصريين كما في التصريح وعلى مذهب الكوفيين يخرج قول الزمخشري

ان قومي تجمعوا * وبقتلي تحدثوا * لا أبالي بجمعهم * كل جمع مؤنث

أي جوازا وليس عندهم جمع يجب تأنيثه أو تذكيره وأما لغز من قال

أيا فاضلا قد حاز كل فضيلة * ومن عنده علم العويص يراد

أين جمع تصحيح يجيء مذكرا * وفي فعله تاء الاناث تزاد

فانما يصح على مذهب البصريين أو المصنف من وجوب ترك التاء في سالم المذكر ويجاب عنه بما تغير فيه بناء الواحد كآمنت به بنو اسرائيل فتأمل وسكت المصنف والشارح عن حكم المثنى وهو كالمفرد حقيقيا أو غيره (قوله كالتاء مع احدى اللبن) أي في أصل الجواز والا فالتاء مع نحو لبنة أرجح والحذف في جمع التكسير مطلقا واسم الجمع واسم الجنس أرجح على ما للدماميني والذي للسيوطي استواء الامرين (قوله مقصود به استغراق الجنس) أي بناء على ان أل في فاعل نعم للجنس لا للعهد ومقتضى ذلك جواز الوجهين في كل مؤنث قصد به الجنس ولا بعد فيه كصار المرأة خيرا من الرجل ومن ذلك ما قام من امرأة فيتخير فيه لان من أفادت الجنسية بخلاف ما قامت امرأة لكون المراد بها الفرد وانما جاء العموم من النفي قاله الشاطبي وقد يقال جواز الامرين في الاول للفصل بمن لا للجنس ونقل ابن هشام ان التأنيث في المقرون بمن الزائدة أكثر قال ويتعين التذكير في كفى بهند لالتزامه من العرب بقي ان الحكم لا يختص باسناد نعم الى

الظاهر

والاصل فى الفاعل أن يتصلا * والاصل فى المفعول أن ينفصلا وقد يجاء بخلاف الاصل * وقد يجى المفعول قبل الفعل

(ش) الاصل ان يلى الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه و بين الفعل فاصل لانه كالجزء منه ولذلك يسكن له آخر الفعل ان كان ضميرمتكلم أو مخاطب نحو ضربت وضربت وانما سكنوه كراهة توالى أربع متحركات وهم انما يكرهون ذلك فى الكلمة الواحدة فدل ذلك على ان الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة والاصل فى المفعول ان ينفصل من الفعل بأن يتأخر عن الفاعل ويجوز تقديمه على الفاعل ان خلا مما سيذكر فتقول ضرب زيدا عمرو وهذا معنى قوله وقد يجاء بخلاف الاصل وأشار بقوله وقد يجى المفعول قبل الفعل الى أن المفعول قد يتقدم على الفعل وتحت هذا قسمان أحدهما ما يجب تقديمه وذلك كما اذا كان المفعول اسم شرط نحو أيا تضرب أضرب أو اسم استفهام نحو أى رجل ضربت أو ضميرا منفصلا لو تأخر لزم اتصاله نحو اياك نعبد فلو أخرت المفعول للزم الاتصال وكان يقال نعبدك فيجب التقديم بخلاف قولك الدرهم اياه أعطيتك فانه لا يجب تقديم اياه لانك لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاله على ما تقدم فى باب المضمرات فكنت تقول الدرهم أعطيتكه وأعطيتك اياه والثانى ما يجوز تقديمه وتأخيره نحو ضرب زيد عمرا فتقول عمرا ضرب زيد (ص)

وأخر المفعول ان لبس حذر * أو أضمر الفاعل غير منحصر

(ش) يجب تقديم الفاعل على المفعول اذا خيف التباس أحدهما بالآخر كما اذا خفى الاعراب فيهما ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول وذلك نحو ضرب موسى عيسى فيجب كون موسى فاعلا وعيسى مفعولا وهذا مذهب الجمهور وأجاز بعضهم تقديم المفعول فى هذا ونحوه واحتج بان العرب لها غرض فى الالباس كما لها غرض فى التبيين فاذا وجدت

الظاهر كما وهمه المتن والشرح بل يجوز الوجهان مع الضمير أيضا كنعم امرأة هند كما صرح به السيوطى (قوله والاصل) أى الراجح والغالب وهذا سابع الاحكام التى فى المتن ومن هنا الى الآخر من تعلقاته وبقى منها اغناؤه عن الخبر فى نحو أقائم الزيدان وكونه لا يتعدد اجماعا كما فى تعليق ابن هشام وأما نحو اختصم زيد وعمرو فالفاعل المجموع اذ هو المسند اليه فلا تعدد الا فى أجزائه وأما * فتلقفها رجل رجل * فمن حذف الفاعل كما مر ايضاحه (قوله والاصل فى المفعول الخ) قال سم لا يغنى عنه ما قبله لاحتمال ان الاتصال أصل فى كل كما نقل عن الاخفش أى ان الاصل اتصال أحدهما لا بعينه اذ لا يمكن اتصالهما معا (قوله وقد يجى) بالقصر فى لغة من قال جا يجى وشا يشى (قوله كراهة توالى الخ) تقدم فى المعرب والمبنى نقضه بنحو شجرة فانظره (قوله ما يجب تقديمه) أى على الفعل ذكر الشارح من ذلك مسئلتين الاولى كون المفعول مما له الصدر كالشرط والاستفهام أى وكم الخبرية نحو كم عبيد ملكت والمضاف الى ذلك كغلام من تضرب أضرب وغلام من ضربت ومال كم رجل أخذت الثانية كونه ضميرا منفصلا أى فى غير باب سلنيه وخلتنيه وكذا يجب تقديمه اذا وقع عامله فى جواب أما ليفصلها من الفعل اذا لم تفصل بغيره ظاهرة كانت نحو فاما اليتيم فلا تقهر أو مقدرة نحو وربك فكبر بخلاف أما اليوم فاضرب زيدا للفصل بالظرف ولا يرد ان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لان محله فى غير أما لكون الفاء معها مزحلقة عن موضعها كما سيتضح فى بابها (قوله ما يجوز تقديمه) أى على الفعل وتأخيره عنه وذلك اذا خلا من موجب التقديم المار ومن مانعه وهو غالب ما سيأتى مما يوجب تأخيره عن الفاعل أو توسيطه وكذا يمتنع تقديمه على الفعل اذا كان ان المشددة أو المخففة منها ومعموليها فلا يقال انك فاضل عرفت الا مع نحو أما أنك فاضل فعرفت أو كان معمول فعل تعجبى أو معمول صلة حرف مصدرى ناصب كأن وكى فلا يقال جئت أن زيدا أضرب أو كى زيدا أضرب بخلاف غير الناصب فيجوز كيعجبنى ما زيدا تضرب ووددت لو زيدا تضرب وقيل يمتنع مطلقا أو معمول فعل مجزوم أو منصوب بلن الا اذا قدم على الجازم ولن أيضا فيجوز وكذا المنصوب باذن عند الكسائى أو معمولا لعامل مقرون بلام ابتداء لم تسبق بان أو بلام قسم أو بقد أو بسوف أو بقلما أو ربما أو نون توكيد فكل ذلك يمتنع تقديم معموله عليه كما فى الهمع وغيره وأما تقديم ذلك على الفاعل وتأخيره عنه فهو جار على ما فى البيتين الآتيين (قوله غير منحصر) بكسر الصاد أى غير منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر وكذا قول الشارح الآتى غير محصور أى فيه غيره ولا يجوز فتح الصاد لان انحصر لازم لا يبنى منه اسم مفعول مع ما يلزم من عيب السناد (قوله كما اذا خفى الاعراب فيهما) صور ذلك ستة عشر من ضرب أربعة المقصور واسم الاشارة والموصول والمضاف للياء فى نفسها (قوله وأجاز بعضهم) هو ابن الحاج فى نقده على ابن عصفور (قوله لها غرض فى الالباس) أى بدليل تصغير عمر وعمرو على عمير وتجويز ضرب أحدهما الآخر وتأخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا وأجيب بان هذا مبنى على انه لا فرق بين اللبس والاجمال والحق الفرق بينهما فان اللبس تبادر خلاف المراد كالذى هنا وهو ممنوع لايقاعه فى الخطا والاجمال احتمال اللفظ لهما على السواء كقولك للاعور ليت عينيه

قرينة تبين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره فتقول أكل موسى الكمثرى وأكل الكمثرى موسى وهذا معنى قوله وأخر المفعول ان لبس حذر * ومعنى قوله . أو أضمر الفاعل غير منحصر . أنه يجب أيضا تقديم الفاعل وتأخير المفعول اذا كان الفاعل ضميرا غير محصور نحو ضربت زيدا فان كان ضميرا محصورا وجب تأخيره نحو ماضرب زيدا الا انا (ص) وما بالا أو بانما انحصر * أخر وقد يسبق ان قصد ظهر

(ش) يقول اذا انحصر الفاعل أو المفعول بالا أو بانما وجب تأخيره وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور اذا ظهر المحصور من غيره وذلك كما اذا كان الحصر بالا فاما اذا كان الحصر بانما فانه لا يجوز تقديم المحصور اذ لا يظهر كونه محصورا الا بتأخيره بخلاف المحصور بالا فانه يعرف بكونه واقعا بعد الا فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر فمثال الفاعل المحصور بانما قولك انما ضرب عمرا زيد ومثال المفعول المحصور بانما انما ضرب زيد عمرا ومثال الفاعل المحصور بالا ماضرب عمرا الا زيد ومثال المفعول المحصور بالا ماضرب زيد الا عمرا ومثال تقدم الفاعل المحصور بالا قولك ماضرب الا زيد عمرا ومنه قوله

فلم يدر الا الله ماهيجت لنا * عشية آناء الديار وشامها

ومثال تقديم المفعول المحصور بالا قولك ماضرب الا عمرا زيد ومنه قوله

تزودت من ليلى بتكليم ساعة * فما زاد الا ضعف ما بي كلامها

هذا معنى كلام المصنف واعلم أن المحصور بانما لا خلاف في أنه لا يجوز تقديمه وأما المحصور بالا ففيه ثلاثة مذاهب أحدها وهو مذهب أكثر البصريين والفراء وابن الانبارى انه لا يخلو اما أن يكون المحصور بها فاعلا أو مفعولا فان كان فاعلا امتنع تقديمه فلا يجوز ماضرب الا زيد عمرا وأما قوله فلم يدر الا الله ماهيجت لنا فأول على ان ماهيجت مفعول بفعل محذوف والتقدير درى ماهيجت لنا فلم يتقدم الفاعل المحصور على المفعول لان هذا ليس مفعولا للفعل المذكور وان كان المحصور مفعولا جاز تقديمه فتقول ماضرب الا عمرا زيد الثانى وهو مذهب الكسائى أنه يجوز تقديم المحصور بالا فاعلا كان أو مفعولا الثالث وهو مذهب بعض البصريين واختاره الجزولى والشلوبين أنه لا يجوز تقديم المحصور بالا فاعلا كان أو مفعولا

(ص) وشاع نحو خاف ربه عمر * وشذ نحو زان نوره الشجر

(ش) أى شاع فى لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع الى الفاعل المتأخر وذلك نحو خاف ربه عمر فربه مفعول وقد اشتمل على ضمير يرجع الى عمر وهو الفاعل وانما جاز ذلك وان كان فيه عود الضمير على متأخر لفظا لان الفاعل منوى التقديم على المفعول لان الاصل فى الفاعل أن يتصل بالفعل فهو متقدم رتبة وان تأخر لفظا فلو اشتمل المفعول على ضمير يرجع الى ما اتصل بالفاعل فهل يجوز تقديم المفعول على الفاعل فى ذلك خلاف وذلك نحو ضرب غلامها جار هند فمن أجازها وهو الصحيح وجه الجواز بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم لان المتصل بالمتقدم متقدم وقوله وشذ الخ أى وشذ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر وذلك نحو زان نوره الشجر فالهاء المتصلة بنوره الذى هو الفاعل عائدة على الشجر وهو المفعول وانما شذ ذلك لان فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لان الشجر مفعول وهو متأخر لفظا والاصل فيه ان ينفصل عن الفعل فهو متأخر رتبة وهذه المسئلة

سواء وهذا هو الذى من مقاصد البلغاء دون الاول (قوله قرينة) أى معنوية كما ذكره أو لفظية كظهور الاعراب فى تابع أحدهما كضرب موسى الظريف عيسى أو اتصال ضمير الثانى بالاول كضرب فتاه موسى لوجوب تقديم مرجع الضمير ولو رتبة أو تأنيث الفعل كضربت موسى سلمى (قوله الكمثرى) بفتح الميم مشددة فى الاكثر ومنع بعضهم التشديد وهو اسم جنس واحده كمثراة فيصرف كاسماء الاجناس كذا نقل عن المصباح وانظر ما وجه صرفه مع ألف التأنيث المقصورة الا ان يكون مراده المفرد لا الجمع (قوله وتأخير المفعول) أى عن الفاعل والوجوب اضافى أى بالنسبة لامتناع توسطه بين الفعل والفاعل فيصدق بوجوب تأخره عنهما بأن كانا ضميرين متصلين كضربته وبجواز تقديمه على الفعل كمثال الشارح فان قدر فى المتن حذف المعطوف أى أضمر الفاعل والمفعول كان الوجوب المفهوم من الامر حقيقيا ولا يمكن مثله فى الشرح لان مثاله يأباه (قوله وما بالا) مفعول مقدم لقوله أخر وقوله انحصر أى غيره فيه (قوله وقد يسبق) أى ما انحصر بالا أو انما بشرط ظهور القصد وهو لا يظهر فى انما فتعين قصره على الا اذا قدمت معه لان القصد لا يظهر الا حينئذ فلا ابهام فى المتن (قوله ماهيجت لنا) مفعول يدر وقد تقدم عليه الفاعل المحصور مع الا وعشية ظرف لهيجت والآناء كالا بعاد وزنا ومعنى ووشامها بكسر الواو فاعل هيجت جمع وشيمة وهى كلام الشر والعداوة وأنث فعله لانه جمع ويظهر ان ضميره لعاذلته (قوله الا ضعف) مفعول زاد تقدم وهو محصور بالا على الفاعل وهو كلامها والبيت لمجنون ليلى (قوله مذهب الكسائى) هو الذى فى المتن والثالث هو الاصح اجراء لالا مجرى انما فيقدر للمتأخر عامل كما ذكر فى الاول (قوله شاع فى لسان العرب) أى والاصل فى كثرة الاستعمال كونه قياسيا وقوله شذ أى قياسا وان سمع كثيرا أيضا (قوله فمن أجازها الخ) أى ومن منعها نظر الى تأخر مفسر الضمير لفظا ورتبة مع عدم تعلق الفعل به بخلاف

ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأولوه وأجازها أبو عبد الله الطوال من الكوفيين وأبو الفتح ابن جني وتابعهما المصنف ومما ورد من ذلك قوله

لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا * وكاد لو ساعد المقدور ينتصر

وقوله

كسا حلمه ذا الحلم أثواب سودد * ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد

وقوله

ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا * من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

وقوله

جزى ربه عني عدي بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وقوله

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر * وحسن فعل كما يجزى سنمار

فلو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائدا على ما اتصل بالمفعول المتأخر امتنعت المسألة وذلك نحو ضرب بعلها صاحب هند وقد نقل بعضهم في هذه المسألة أيضا خلافا والحق فيها المنع (ص)

﴿النائب عن الفاعل﴾

(ينوب مفعول به عن فاعل * فيما له كنيل خير نائل)

(ش) يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه فيعطى ما كان للفاعل من لزوم الرفع ووجوب التأخير عن رافعه وعدم جواز حذفه وذلك نحو نيل خير نائل فخير نائل مفعول قائم مقام الفاعل والاصل نال زيد خير نائل فحذف الفاعل وهو زيد وأقيم المفعول به مقامه وهو خير نائل ولا يجوز تقديمه فلا تقول خير نائل نيل على أن يكون مفعولا مقدما بل على ان يكون مبتدأ وخبره الجملة التي بعده وهي نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير هو وكذلك لا يجوز حذف خير نائل فتقول نيل (ص) (فأول الفعل

زان نوره الشجر فانه وان عاد على متأخر لكن الفعل تعلق به وعمل فيه فكان مشعورا به (قوله ممنوعة) أي شعرا ونثرا وقوله وأجازها أي فيهما أبو عبد الله الطوال بضم الطاء وتخفيف الواو وابن جني بسكون الياء لان أصله كني فعرب بابدال الكاف جيما وليس منسوبا للجن كما قد يتوهم وبقي قول ثالث هو الحق وهو جوازها شعرا لا نثرا (قوله لما رأى الخ) الشاهد فيه عود الضمير من الفاعل المقدم وهو طالبوه الى المفعول المؤخر وهو مصعب بن الزبير رضي الله تعالى عنه وذعروا مبني للمجهول أي خافوا جواب لما وهي اما ظرف بمعنى حين منصوب بالجواب أو حرف وجود لوجود خلاف (قوله ورقى) بشد القاف أي أعلى ورفع والندى العطاء والذرى بالضم جمع ذروة بالضم والكسر كما في القاموس وهي أعلى الشيء والشاهد في شطريه ظاهر (قوله ولو أن مجدا الخ) لحسان بن ثابت رضي الله تعالى عنه يرثي به المطعم بن عدي أحد رؤساء المشركين بمكة لانه كان يحوط النبي صلى الله عليه وسلم وينصره قبل الهجرة وأبقى جواب لو فعاد الضمير من مجده وهو فاعل مقدم على مطعما وهو مفعول مؤخر (قوله جزاء الكلاب العاويات) قيل هو الضرب بالحجارة وقيل دعاء عليه بالابنة لانهم انما تتعاوى عند طلب السفاد وعدي بن حاتم الطائي صحابي فلا يليق به هذا الهجاء (قوله أبا الغيلان) بكسر المعجمة وعن بمعنى بعد وعبر بالمضارع في يجزى استحضارا للحال الماضية وسنمار بكسر المهملة والنون وشد الميم رجل رومي بنى القصر المسمى بالخورنق بظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة فلما فرغ ألقاه من أعلاه لئلا يبني لغيره مثله فضرب به المثل في سوء المجازاة اللهم أحسن جزاءنا عندك بجاه نبيك عليه الصلاة والسلام والله أعلم

﴿النائب عن الفاعل﴾

هذه الترجمة مصطلح المصنف وهي أولى وأخصر من قول الجمهور المفعول الذي لم يسم فاعله لانه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظرف اذ المفعول به هو المراد عند الاطلاق ولانه يشمل المفعول الثاني في نحو أعطي زيد دينارا وليس مرادا وان أجيب بأن تلك العبارة غلبت على ما ينوب عن الفاعل أيا كان دون غيره (قوله خير نائل) في الصحاح النوال العطاء والنائل مثله لكن المراد هنا الشيء المعطى لانه تمثيل لانابة المفعول به لا المصدر (قوله يحذف الفاعل) أي لغرض اما لفظي كالايجاز في نحو بمثل ما عوقبتم والسجع نحو من طابت سريرته حمدت سيرته وتصحيح النظم كقوله

علقتها عرضا وعلقت رجلا * غيري وعلق أخرى ذلك الرجل

أي علقنيها الله أي جعلني أحبها عرضا بلا قصد أو معنوي كالعلم به في وخلق الانسان ضعيفا وجهله كسرق المتاع وابهامه كتصدق على مسكين وتعظيمه بصون اسمه عن لسانك أو عن قرنه بالمفعول كخلق الخنزير وتحقيره كطعن عمرو وكراهة سماعه والخوف عليه أو منه ونحو ذلك (قوله مقامه) بضم الميم لانه من أقام الرباعي (قوله فيعطى ما كان للفاعل) منه كون الاصل اتصاله بعامله وصيرورته كالجزء منه واغناؤه عن الخبر في نحو أمضروب العبدان وعدم تعدده كما سيذكره آخر الباب وتأنيث العامل لتأنيثه وتجريده من علامة التثنية والجمع على ما سبق فيهما وصيرورته مبتدأ اذا تقدم ولا يضر تخلف هذه الثلاثة في الظرف والمجرور لان الكلام الآن في النائب المفعول به لا مطلق نائب (قوله فأول الفعل الخ) كالاستدراك على

اضممن والمتصل * بالآخرا كسرفي مضى كوصل واجعله من مضارع منفتحا * كينتحي المقول فيه ينتحي)

(ش) يضم أول الفعل الذى لم يسم فاعله مطلقا أى سواء كان ماضيا أو مضارعا ويكسر ماقبل آخر الماضى و يفتح ماقبل آخر المضارع ومثال ذلك فى الماضى قولك فى وصل وصل وفى المضارع قولك فى ينتحى ينتحى (ص)

والثانى التالى تا المطاوعه * كالاول اجعله بلا منازعه
وثالث الذى بهمز الوصل * كالاول اجعلنه كاستحلى

(ش) اذا كان الفعل المبنى للمفعول مفتتحا بتاء المطاوعة ضم أوله وثانيه وذلك كقولك فى تدحرج تدحرج وفى تكسر تكسر وفى تغافل تغوفل واذا كان مفتتحا بهمزة وصل ضم أوله وثالثه وذلك كقولك فى استحلى استحلى وفى اقتدر اقتدر وفى انطلق انطلق (ص)

(وا كسر أواشمم فاثلاثى أعل * عينا وضم جا كبوع فاحتمل

(ش) اذا كان الفعل المبنى للمفعول ثلاثيا معتل العين فقد سمع فى فائه ثلاثة أوجه اخلاص الكسر نحو قيل و بيع ومنه قوله
حيكت على نيرين اذ تحاك * تختبط الشوك ولا تشاك
واخلاص الضم نحو قول و بوع ومنه قوله
ليت وهل ينفع شيأ ليت * ليت شبابا بوع فاشتريت
وما
وهى لغة بنى دبير و بنى فقعس وهما من فصحاء بنى أسد والاشمام وهو الاتيان

قوله فيماله أى فى كل شئ لا فى صيغة العامل فان الفاعل يرفع بالفعل الاصلى واسمى الفعل والفاعل والظرف وأمثلة المبالغة والجامد المؤول بمشتق ولا يرتفع نائبه الا بالفعل المغير واسم المفعول وفى ارتفاعه بالمصدر المؤول بأن والفعل أقوال ثالثها الاصح جوازه حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام بتنوين أكل ورفع الطعام أى من أن أكل بخلاف عجبت من ضرب عمرو اذا كان عمرو مضروبا فيتعين اضافته له على انه فى محل نصب على المفعولية لحصول اللبس على رفعه (قوله اضممن) أى ولو تقديرا كنيل وكذا قوله اكسر كردفان وجد الضم والكسر قبل ذلك كعلم و يكرم فاما أن يقدر مجئ غير الاولين أو يراد بقوله اضمموا كسرا اذا لم يكن وكذا يقال فى قوله منفتحا (قوله اكسر فى مضى) أى فى لغة الاكثر ومنهم من يسكنه مطلقا كقوله * لو عصر منها البان والمسك انعصر * ومنهم من يفتحه فى معتل اللام فتقلب الياء ألفا فيقول فى رؤى زيد روى بفتح الهمزة ففى المعتل ثلاثة لغات أفاده فى التصريح (قوله كينتحى) من الانتحاء وهو الاعتماد وقيل الاعتراض يقال انتحيت بجهة كذا أى اعتمدتها فى السير وملت اليها وانتحيت لفلان عرضت له وانتحيت السكين على حلقه عرضتها والمقول بالجر صفة لينتحى الاول بفتح الياء والثانى بضمها نائب فاعل المقول لقصد لفظها (قوله تا المطاوعة) هى قبول التأثير وحصوله من الاول فى الثانى كعلمته فتعلم وكسرته فتكسر وانما قيد تاليها بكونه ثانيا لينبه على اختصاص هذا الحكم بالماضى فان تاليها فى المضارع ثالث فيبقى على أصله (قوله وثالث الخ) الرواية نصب ثالث مفعولا أول لمحذوف يفسره اجعلنه وكالاول مفعوله الثانى و يرد عليه ماص من أن الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه فان جعل مبتدأ خبره اجعلنه بقى الاشكال فى قوله كالاول لتقدمه عليه وقد مر ان المصنف ارتكب ذلك كثيرا للضرورة (قوله وفى تغافل الخ) أشار بذلك الى ان مثل تاء المطاوعة ما أشبهها من كل تاء معتاد زيادتها وان لم تكن للمطاوعة كتبختر وتوانى وتغافل بخلاف ترمس الشئ أى رمسه أى دفنه فلا يضم تاليها لعدم اعتبار زيادتها اذ الاصل التوصل للساكن بالهمزة لا التاء (قوله وفى انطلق الخ) صريحه بناء اللازم للمجهول وقد منعه أكثرهم مطلقا ولا يرد عليهم قراءة وأما الذين سعدوا بضم السين لحكاية الكسائى سعده متعديا ومنعه أبو البقاء فيما لا يتعدى بحرف كقام وجلس اذ لو بنى لبقى الفعل خبرا بلا مخبر عنه بخلاف ما يتعدى به فيجوز كمر به وقيل يجوز مطلقا وينوب المصدر المعرف عن الفاعل كجلس الجلوس وأما الفعل الجامد فلا يبنى اتفاقا وأما بناء كان وكاد وأخواتهما فأجازه سيبويه والجمهور ومنعه أبو حيان تبعا للفارسى كما فى النكت (قوله وا كسر الخ) تقييد لقوله المار فأول الفعل اضممن (قوله أواشمم) بنقل فتح الهمزة الى الواو وليست مكسورة لانه من أشم الرباعى ومصدره الاشمام وفا بالقصر تنازعه كل من اكسر واشمم فاعمل فيه الثانى وحذف من الاول ضميره لكونه فضلة وعينا تمييز محول عن نائب الفاعل أى أعلت عينه وضم مبتدأ سوغه التقسيم وجا بالقصر خبره قال ابن هشام ولما كان ذكر الضم لا يكفى لبيان هذه اللغة قال كبوع لينبه على اسكان العين وقلبها واوا (قوله معتل العين) الاولى هنا وفيما يأتى معل بلا تاء ليساوى عبارة المصنف المفيدة اشتراط تغيير العين بخلاف المعتل بلا تغيير كعور وصيد واعتور فاذا بنى للمفعول سلك به مسلك الصحيح (قوله ثلاثة أوجه) الكسر أعلاها والضم أرداها (قوله حيكت) بالياء وروى بالواو فاورده الاشمونى شاهدا للضم وضميرها للرداء يصفه بالقوة والمتانة وهو يؤنث ويذكر أى نسجت تلك الرداء على نيرين أى طاقتين واذ تحاك أى اذ حيكت وتختبط الشوك أى تضربه من اختبط الشجرة ضربها بعصا ونحوها ولا تشاك أى لا يخرقها الشوك لصفاقتها (قوله شبابا) اسم ليت الاولى و بوع خبرها والثانية فاعل ينفع لقصد لفظها فهى مرفوعة بالضمة الظاهرة والثالثة مؤكدة للاولى

بالفاء محركة بين الضم والكسر ولا يظهر ذلك الا فى اللفظ ولا يظهر فى الخط وقد قرئ فى السبعة قوله تعالى وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء بالاشمام فى قيل وغيض (ص)

وان بشكل خيف لبس يجتنب * وما لباع قد يرى لنحو حب

(ش) اذا أسند الفعل الثلاثى المعتل العين بعد بنائه للمفعول الى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب فاما أن يكون واويا أو يائيا فان كان واويا نحو سام من السوم وجب عند المصنف كسر الفاء أو الاشمام فتقول سمت ولا يجوز الضم فلا تقول سمت لئلا يلتبس بفعل الفاعل فانه بالضم ليس الا نحو سمت العبد وان كان يائيا نحو باع من البيع وجب عند المصنف أيضا ضمها أو الاشمام فتقول بعت يا عبد ولا يجوز الكسر فلا تقول بعت لئلا يلتبس بفعل الفاعل فانه بالكسر فقط نحو بعت الثوب وهذا معنى قوله * وان بشكل خيف لبس يجتنب * أى وان خيف اللبس فى شكل من الاشكال السابقة أعنى الضم والكسر والاشمام عدل عنه الى شكل غيره لا لبس معه هذا ما ذكره المصنف والذى ذكره غيره أن الكسر فى الواوى والضم فى اليائى والاشمام هو المختار ولكن لا يجب ذلك بل يجوز الضم فى الواوى والكسر فى اليائى وقوله * وما لباع قد يرى لنحو حب * معناه أن الذى ثبت لفاء باع من جواز الضم والكسر والاشمام يثبت لفاء المضاعف نحو حب فتقول حب وحب وان شئت أشممت (ص)

وما لفا باع لما العين تلى * فى اختار وانقاد وشبه ينجلى

(ش) أى يثبت عند البناء للمفعول لما تليه العين من كل فعل يكون على وزن افتعل أو انفعل وهو معتل العين الذى ثبت لفاء باع من جواز الكسر والضم والاشمام وذلك نحو اختار وانقاد وشبههما فيجوز فى التاء والقاف ثلاثة أوجه الضم نحو اختور وانقود والكسر نحو اختير وانقيد والاشمام وتحرك الهمزة بمثل حركة التاء والقاف (ص)

وقابل من ظرف او من مصدر * أو حرف جر بنيابة حرى

(ش) تقدم ان الفعل اذا بنى لما لم يسم فاعله أقيم المفعول به مقام الفاعل وأشار فى هذا البيت الى انه اذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه وشرط فى كل واحد منها أن يكون قابلا للنيابة أى صالحا واحترز بذلك مما لا يصلح للنيابة كالظرف الذى لا يتصرف والمراد

وما بينهما اعتراض والاستفهام انكارى وشيأ مفعول مطلق لينفع أى لا تنفع ليت نفعا ما لا مفعول به خلافا للعينى وروى بما بدل هل (قوله بنى دبير) بمهملة فموحدة مصغرا (قوله بالفاء محركة) بالميم فهو حال من الفاء وفى نسخ الاتيان بحركة بين الخ ولا غبار على هذين وفى نسخ الاتيان بالفاء بحركة الخ وفيها تعلق حرفى جر بمعنى واحد بعامل واحد وهو ممنوع الا أن تجعل الباء الاولى لمجرد التعدية والثانية للملابسة أو الثانية للتعدية والاولى بمعنى على (قوله بين الضم والكسر) أى بأن يؤتى بجزء من الضمة قليل سابق وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تمحضت الياء قاله العلوى فالبينية على جهة الافراز لا الشيوع والقراء يسمون ذلك روما والاشمام عندهم يطلق على الاشارة بالشفتين فى الرفع والضم عند الوقف على نحو نستعين ومن قبل وعلى خلط الصاد بالزاى فى الصراط وأصدق (قوله فى السبعة) أى للكسائى وهشام (قوله الى ضمير متكلم) المراد به وبما بعده الجنس فيصدق بالواحد المذكر وغيره نحو بعنا و بعتما و بعتن الا أن الغائب لا يلتبس الا عند اسناده لنون النسوة فما قيل ان الصواب اسقاط قوله أو غائب خلاف الصواب نعم الاولى بدله أو غائبات كما فى نسخ (قوله ولا يجوز الضم) أى اذا لم يكن مكسور العين كخفت والا امتنع فيه الكسر كاليائى لا الضم لان المبنى للفاعل ليس الا بالكسر (قوله من الاشكال السابقة الخ) صريح فى أن الاشمام شكل وهو كذلك ان أريد بالشكل كيفية اللفظ وصيغته المسموعة لكن لا يحصل به لبس المجهول بغيره فالمراد من مجموع الاشكال السابقة أو يقال الجملة الشرطية لا تستلزم الوقوع فان أريد بالشكل التحرك بحركة خاصة كان اطلاقه على الاشمام بالتغليب (قوله هذا ما ذكره المصنف) أى فان قوله يجتنب ظاهر فى المنع وان احتمل الكراهة (قوله بل يجوز الخ) أى ولا يضر الالباس كما لم يبالوا به فى نحو مختار وتضار فانهما يحتملان المجهول والمعلوم ورد بان هذا اجمال لا لبس كما هنا لكن فى النكت عن أبى حيان أن اللغات الثلاثة مسموعة عن العرب ونص على جوازها سيبويه (قوله الذى ثبت لفاء باع الخ) لكن الافصح فى المضاعف الضم فالاشمام فالكسر وفى باع بالعكس حتى قيل لا يجوز فيه غير الضم والاصح الجواز قرأ علقمة ردت الينا ولو ردوا لعادوا بالكسر وقرأ الجماعة بالضم الخالص والتباس الثانى بأمر الجماعة مدفوع بأولان الامر لا يقع بعدها على ان اللازم بدون لو اجمال لا الباس (قوله وهو معتل العين) أخذ هذا القيد من تمثيله باختار وانقاد وليس بلازم بل مثله المضاعف كاشتد وانهل ففيه اللغات الثلاثة كما قاله الشاطبى (قوله بمثل حركة التاء) أى من ضم أو كسر أو اشمام (قوله وقابل) مبتدأ سوغه كونه وصفا لمحذوف أى ولفظ قابل أو وصفه بالظرف بعده ان جعل صفة له أو عمله فيه ان جعل حالا من ضميره المستتر فيه وحرى حقيق خبره و بنيابة متعلق به (قوله أو حرف جر) أى مع مجروره كما هو ظاهر الشارح تبعا لظاهر التسهيل وشرح الكافية من أن النائب هو المجموع ونقل

ترجيحه عن ابن هشام لكن قال في الارتشاف لم يذهب الى ذلك أحد بل مذهب البصريين أن النائب هو المجرور وحده فهو في محل رفع كأنه بعد المبني للفاعل في محل نصب وعند الفراء الحرف وحده وهذا مرغوب عنه اذ الحرف لاحظ له في الاعراب أصلا اه وعلى الثاني ففي المتن مضاف مقدر أي أو مجرور حرف جر وذهب السهيلي وابن درستويه الى عدم نيابة الجار والمجرور أصلا وما أوهم ذلك يقدر فيه ضمير المصدر المفهوم من الفعل أو ضمير مبهم يعود لما دل عليه الفعل من حدث أو زمان أو مكان اذ لا دليل على تعيين أحدها والمختار مذهب البصريين (قوله مالزم النصب على الظرفية) هو مالا يخرج عنها أصلا كقط وعوض واذا وسحر ومثله مالزم الظرفية أو شبهها وهو الجر بمن كعند ولدن بالفتح فكل ذلك لا تجوز انابته لعدم تصرفه اذ لا يستعمل مرفوعا أصلا ولا منصوبا أو مجرورا بغير ماذكر فلا يقال ماجيء قط ولا يجاء اذا جاء زيد على انابتهما وأجازه الاخفش فيقال جلس عندك بنصبه على الظرفيه مع كونه في محل رفع بالنيابة وقد أجاز في قوله تعالى لقد تقطع بينكم ومنادون ذلك كون الظرف في محل رفع فاعلا ومبتدأ مع نصبه على الظرفية لكن المشهوران فتحته حينئذ بناء لاضافته الى المبني لا اعراب أفاده في التصريح (قوله ونحو عندك) عطف على قوله مالزم لا على سحر لئلا يقتضي انه يلزم النصب أبدا وليس كذلك بل يخرج عنه الى شبهه وهو الجر بمن (قوله من لزوم النصب) أي أو شبهه (قوله معاذ الله) مصدر ميمي نائب عن اللفظ بفعله أي أعوذ بالله معاذا وانما كان غير متصرف لعدم خروجه عن النصب على المصدرية ومثله سبحان (قوله وكذلك مالا فائدة فيه الخ) استفيد منه انه لا ينوب من الظروف والمصادر الا المتصرف المختص فالمتصرف من الظروف ما يفارق الظرفية وشبهها كيوم ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية كضرب وقتل والمختص من الظروف ما خصص بشيء من أنواع المخصصات ومن المصادر ماليس لمجرد التأكيد بأن يكون مبينا للعدد كضرب ثلاثون ضربة أو للنوع مخصوص كضرب ضرب أليم أو للنوع مقصود ابهامه كقوله تعالى فمن عفي له من أخيه شيء أي نوع ما من أنواع العفو سواء صدر من كل الورثة أو بعضهم وانما جعل شيء مصدرا لا مفعولا به لان عفا لازم وجعله بمعنى ترك ضعيف اذ لم يثبت عفا الشيء بمعنى تركه بل أعفاه كما في البيضاوي وأما النائب من المجرور فشرطه أيضا الاختصاص كما يفيده قول الشارح ولا جلس في دار وأن لا يلزم الجار له طريقة واحدة كمذ ومنذ الملازمين للزمان الظاهر وكحروف القسم والاستثناء الملازمة للمقسم به والمستثنى ولا يدل على التعليل كاللام والباء ومن اذا جاءت له وأما قوله

يغضي حياء ويغضى من مهابته * فلا يكلم الاحين يبتسم

فنائب فاعل يغضى ضمير المصدر أي ويغضى هو أي الاغضاء المعهود وهو اغضاء الحياء أو اغضاء كائن من مهابته أو التقدير ويغضى هو أي الطرف أي تطبق العين من مهابته كما استقر به الروداني لان الاغضاء خاص بالطرف فيدل عليه وليس المجرور نائب الفاعل لانه لكون جاره للتعليل مبني على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى ولهذا امتنع انابة المفعول لاجله والحال والتمييز وأما منع المفعول معه والمستثنى فللفصل بينهما وبين الفعل والبيت المتقدم للفرزدق يمدح به زين العابدين بن الحسين بن علي رضي الله عنهم حين حج هشام بن عبد الملك في حياة أبيه وجهد أن يستلم الحجر فمنعه الزحام فجلس بعيدا على كرسي ينتظر الفضو فجاء زين العابدين يطوف وهو أحسن الناس وجها وأطيبهم أرجا فلما انتهى للحجر تنحى له الناس حتى استلم فقال رجل من الشام من هذا الذي هابته الناس هذه الهيبة فقال هشام لا أعرفه مخافة أن تميل اليه أهل الشام فقال الفرزدق أنا أعرفه

هذا ابن خير عباد الله كلهم * هذا التقي النقي الطاهر العلم
هذا الذي تعرف البطحاء وطأته * والبيت يعرفه والركن والحرم

به مالزم النصب على الظرفية نحو سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه ونحو عندك فلا تقول جلس عندك ولا ركب سحر لئلا تخرجهما عما استقر لهما في لسان العرب من لزوم النصب وكالمصادر التي لا تتصرف نحو معاذ الله فلا يجوز رفع معاذ لما تقدم في الظرف وكذلك مالا فائدة فيه من الظرف والمصدر والجار والمجرور فلا تقول سير وقت

ولا ضرب ضرب ولا جلس فى دار لانه لافائدة فى ذلك ومثال القابل من كل منها قولك سير يوم الجمعة وضرب ضرب شديد ومر بزيد (ص)

ولا ينوب بعض هذى ان وجد * فى اللفظ مفعول به وقد يرد

(ش) مذهب البصريين الا الاخفش انه اذا وجد بعد الفعل المبنى لما لم يسم فاعله مفعول به ومصدر وظرف وجار ومجرور تعين اقامة المفعول به مقام الفاعل فتقول ضرب زيد ضربا شديدا يوم الجمعة امام الامير فى داره ولا يجوز اقامة غيره مقامه مع وجوده وما ورد من ذلك شاذ أو مؤول ومذهب الكوفيين انه يجوز اقامة غيره وهو موجود تقدم أو تأخر فتقول ضرب ضرب شديد زيدا وضرب زيدا ضرب شديد وكذلك الباقى واستدلوا لذلك بقراءة أبى جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقول الشاعر

لم يعن بالعلياء الا سيدا * ولا شفى ذا الغى الا ذو هدى

ومذهب الاخفش انه اذا تقدم غير المفعول به عليه جاز اقامة كل واحد منهما فتقول ضرب فى الدار زيدا وضرب فى الدار زيد وان لم يتقدم تعين اقامة المفعول به نحو ضرب زيد فى الدار ولا يجوز ضرب زيدا فى الدار (ص)

وباتفاق قد ينوب الثان من * باب كسا فيما التباسه أمن

(ش) اذا بنى الفعل المتعدى الى مفعولين لما لم يسم فاعله فاما ان يكون من باب أعطى أو من باب ظن فان كان من باب أعطى وهو المراد بهذا البيت فذكر المصنف أنه يجوز اقامة الاول منهما وكذلك الثانى بالاتفاق فتقول كسى زيد جبة وأعطى عمرو درهما وان شئت أقمت الثانى

تكاد تمسكه عرفان راحته * ركن الحطيم اذا ما جاء يستلم

هذا ابن فاطمة ان كنت جاهله * بجده أنبياء الله قد ختموا

يغضى حياء الخ الى ان قال

من معشر حبهم دين وبغضهم * كفر وقربهم ملجا ومعتصم

ان عد أهل التقى كانوا أئمتهم * أو قيل من خير أهل الارض قيل هم

لا يستطيع جواد بعد غايتهم * ولا يدانيهم قوم وان كرموا

من يعرف الله يعرف أولوية ذا * الدين من بيت هذا ناله الامم

فغضب عليه هشام حتى سجنه فارسل اليه زين العابدين اثنى عشر ألف درهم فردها وقال مدحت لله لا للعطاء فارسل يقول له انا أهل البيت اذا وهبنا شيأ لا نستعيده والله يعلم نيتك ويثيبك عليها فقبلها (قوله ولا ضرب ضرب) أى لانه لا فائدة فى اسناد الفعل الى المبهم من المصدر أو الزمان أو المكان لا نفهام الاولين منه وضعا والثالث التزاما فلا بد من تخصيصها بشئ من المخصصات ولا عبرة بافادة المصدر توكيد الفعل لان هذه غير فائدة الاسناد وأولى من ذلك بالمنع ضرب على اضمار ضمير الضرب المبهم لان الضمير أشد ابهاما من الظاهر نعم ان عاد على مصدر مختص بلام العهد أو بصفة محذوفة لدليل جاز كما مر فى يغضى حياء الخ ومثله قوله تعالى وحيل بينهم وقوله

وقالت متى يبخل عليك ويعتلل * يسؤك وان يكشف غرامك تدرب

وقوله

فيالك من ذى حاجة حيل دونها * وما كل ما يهوى امرؤ هو طائله

أى حيل هو أى الحول المعهود الحاصل بالموت أو بغزوة بدر فى أحد التفاسير ويعتلل هو أى الاعتلال المعهود الحاصل من المحبوبة أو حول كائن بينهم واعتلال كائن عليك كذا فى التوضيح وغيره أى ولا يصح جعل بين فى الآية ودون فى البيت نائب الفاعل لعدم تصرفهما عند جمهور البصريين كما فى التصريح نعم يجوز ذلك عند الاخفش فيكونان منصوبين على الظرفية فى محل رفع بالنيابة كما مر فى عند وكذا عند من يجوز تصرفهما كما فى قراءة لقد تقطع بينكم بالرفع ومودة بينكم بالجر وقوله

ألم تر يا أنى حميت حقيبتى * وباشرت حد الموت والموت دونها

بالرفع وعلى هذا فيكون فتحهما للبناء ولا يصح جعل النائب فى البيت الاخير ضمير ذى حاجة لان الفعل لازم لا يتعدى الى المفعول بنفسه فتدبر (قوله فى اللفظ) خرج به ما لو كان الفعل يطلب مفعولا به لكن لم يذكر فلا يمتنع انابة غيره سم (قوله مفعول به) أى ولو منصوبا بنزع الخافض فتمتنع انابة غيره مع وجوده كانابته مع وجود منصوب بنفس الفعل كاخترت زيدا الرجال عند الجمهور خلافا للفراء والسهيل (قوله وقد يرد) أى شذوذا أو ضرورة (قوله أبى جعفر) هو من العشرة (قوله ليجزى قوما الخ) أى ببناء يجزى للمجهول ونائب فاعله بما كانوا مع وجود المفعول به وهو قوما وكذا لم يعن مجهول وبالعلياء نائبه مع وجود المفعول به وهو سيدا أى لم يعن الله أى لم يجعل أحدا يعتنى بالعلياء الا سيدا وأوله البصريون بانه ضرورة والنائب فى الآية ضمير الغفران المفهوم من يغفروا وغاية ما فيه انابة المفعول الثانى وهو جائز هذا وحقق فى شرح الجامع ان الاحق بالنيابة ما يكون أهم فى الكلام مثلا لو كان القصد ايقاع ضرب زيد أمام الامير أنيب الظرف مع وجود المفعول به وهكذا (قوله من باب كسا) هو ما كان ثانى مفعوليه غير

فتقول أعطى عمرا درهم وكسى زيد اجبة هذا ان لم يحصل لبس باقامة الثانى فان حصل لبس وجب اقامة الاول وذلك نحو أعطيت زيدا عمرا فيتعين اقامة الاول فتقول أعطى زيد عمرا ولا يجوز اقامة الثانى حينئذ لئلا يحصل لبس لان كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذا بخلاف الاول ونقل المصنف الاتفاق على أن الثانى من هذا الباب يجوز اقامته عند أمن اللبس فان عنى به أنه اتفاق من جهة النحويين كلهم فليس بجيد لان مذهب الكوفيين أنه اذا كان الاول معرفة والثانى نكرة تعين اقامة الاول فتقول أعطى زيد درهما ولا يجوز عندهم اقامة الثانى فلا تقول أعطى درهم زيدا

(ص) في باب ظن وأرى المنع اشتهر * ولا أرى منعا اذا القصد ظهر

(ش) يعنى انه اذا كان الفعل متعديا الى مفعولين الثانى منهما خبر فى الاصل كظن وأخواتها أو كان متعديا الى ثلاثة مفاعيل

(١٧٢)

كارى واخواتها فالاشهر عند النحويين أنه يجب اقامة الاول ويمتنع اقامة الثانى فى باب ظن والثانى والثالث فى باب أعلم فتقول ظن زيد قائما ولا يجوز ظن زيدا قائم وتقول أعلم زيد فرسك مسرجا ولا يجوز اقامة الثانى فلا تقول أعلم زيدا فرسك مسرجا ولا اقامة الثالث فلا تقول أعلم زيدا فرسك مسرج ونقل ابن أبى الربيع الاتفاق على منع اقامة الثالث ونقل الاتفاق أيضا ابن المصنف وذهب قوم منهم المصنف الى انه لا يتعين اقامة الاول لا فى باب ظن ولا فى باب أعلم لكن يشترط أن لا يحصل لبس فتقول ظن زيدا قائم واعلم زيدا فرسك مسرجا وأما اقامة الثالث من باب أعلم فنقل ابن أبى الربيع وابن المصنف الاتفاق على منعه وليس كما زعما فقد نقل غيرهما الخلاف فى ذلك فتقول أعلم زيدا فرسك مسرج لان فلو حصل لبس تعين اقامة الاول فى باب ظن وأعلم فلا تقول ظن زيدا عمرو على ان عمرا هو المفعول الثانى ولا أعلم زيدا خالد منطلقا

(ص) وما سوى النائب مما علقا * بالرافع النصب له محققا

(ش) حكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل فكما انه لا يرفع الفعل الا فاعلا واحدا فكذلك لا يرفع الفعل الا مفعولا واحدا فلو كان للفعل معمولان فاكثر أقيم واحد منها مقام الفاعل ونصبت الباقى فتقول أعطى زيد درهما وأعلم زيد عمرا قائما وضرب زيد ضرب باشديدا يوم الجمعة امام الامير فى داره

﴿اشتغال العامل عن المعمول﴾

(ص) ان مضمر اسم سابق فعلا شغل * عنه بنصب لفظه أو المحل

خبر فى الاصل ولا أحدهما منصوبا بنزع الخافض كاخترت الرجال زيدا (قوله لئلا يحصل لبس الخ) أى ولا يدفعه تأخير النائب لان كون الاصل تأخير الثانى عارضه كون الاصل انابة الفاعل معنى فلا يدل على كون المتأخر هو المأخوذ بخلاف ضرب موسى عيسى فان تأخير المفعول دافع للبس لعدم المعارض فيه وكذا لا يدفعه تأنيث الفعل لتأنيثه لان غاية ما يفيده كون المؤنث هو النائب وأما كونه آخذا أو مأخوذا فشئ آخر (قوله فليس بجيد الخ) يجاب عنه بانه لم يصح عنده حكاية الخلاف أو مراده اتفاق جمهور البصريين (قوله ولا يجوز عندهم الخ) أى وان لم يحصل لبس لان المعرفة أحق بالاسناد وقيل بالمنع مطلقا طردا للباب (قوله اذا القصد ظهر) أى بشرط ظهوره فاذا شرطية لا اذا التعليلية (قوله فقد نقل غيرهما الخلاف) أى أجازه بعضهم حيث لا لبس كما مثل وهو مقتضى كلام التسهيل بل هو داخل هنا لانه ثانى مفعولى ظن فنقل الاتفاق غلط قاله ابن هشام ﴿تنبيه﴾ شرط انابة الثانى مع عدم اللبس أن لا يكون جملة والا امتنع اتفاقا كما يمتنع فى غير الثانى الا اذا حكيت بالقول لانها حينئذ كالمفرد لقصد لفظها نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا فان كان الثانى ظرفا مع وجود الاول ففيه الخلاف المار فى الظرف مع المفعول وعلى الجواز فالنائب متعلقه لانه المفعول الثانى فى الحقيقة لا المجرور نفسه خلافا للسم لانه معمول للمتعلق لا للفعل بخلاف مر بزيد كما مر (قوله فلا تقول ظن الخ) أى لان كلا منهما يصلح أن يكون ظانا ومظنونا (قوله ونصبت الباقى) أى لفظا فى غير المجرور ومحلا فيه والله أعلم

﴿اشتغال العامل عن المعمول﴾

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسطوه بين المرفوعات والمنصوبات لرفعه تارة ونصبه أخرى اه صبان وفيه ان أول المنصوبات المفعول به فى باب تعدى الفعل ولزومه وقد ذكر بعده المتنازع فيه مع انه يرفع وينصب فكان ينبغى على هذا توسيطه أيضا (قوله ان مضمر اسم الخ) مضمر فاعل بمحذوف يفسره شغل وفعلا مفعول لذلك المحذوف وضمير عنه ولفظه للاسم السابق والباء فى بنصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من عنه باعادة العامل بمعناه وأل فى المحل بدل عن الضمير على مذهب الكوفيين أى ان شغل ضمير اسم سابق فعلا عن كونه ينصب لفظ ذلك الاسم كزيدا ضربته أو محله كهذا ضربته فالسابق الخ فاللفظ والمحل للاسم السابق لا للضمر لان نصبه محلى أبدا هذا ما أشار اليه الموضح والاشمونى وهو التحقيق وأشار الشارح كغيره الى أن اللفظ والمحل للضمير الشاغل والمراد بنصب لفظه تعدى الفعل اليه بنفسه وبمحله تعديه بالحرف كزيدا مررت به مجازا من اطلاق الملزوم وهو نصب اللفظ والمحل على لازمه وهو التعدى بالنفس والواسطة وعلى هذا فالضمير فى لفظه للمضمر والباء سببية متعلقة بشغل ويكون قوله الآتى * وفصل مشغول بحرف جر * تعميما بعد تخصيص

فالسابق انصبه بفعل أضمرا * حتما موافق لما قد أظهرا (ش) الاشتغال ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل فى ضمير ذلك الاسم السابق أو فى سببيه وهو المضاف الى ضمير الاسم السابق فمثال المشتغل بالضمير زيدا ضربته وزيدا مررت به ومثال المشتغل بالسببى زيدا ضربت غلامه وهذا هو المراد بقوله ان مضمر اسم الخ والتقدير ان شغل مضمر اسم سابق فعلا عن ذلك الاسم بنصب المضمر لفظا نحو زيدا ضربته أو بنصبه محلا نحو زيدا مررت به فكل واحد من ضربت ومررت قد اشتغل بضمير زيد لكن ضربت وصل الى الضمير بنفسه ومررت وصل اليه بحرف جر فهو مجرور لفظا منصوب محلا وكل من ضربت ومررت لو لم يشتغل بالضمير لتسلط على زيد كما تسلط على الضمير فكنت تقول زيدا ضربت فتنصب زيدا ويصل اليه الفعل بنفسه كما وصل الى ضميره وتقول بزيد مررت فيصل الفعل الى زيد بالباء كما وصل الى ضميره ويكون منصوبا محلا كما كان الضمير وقوله فالسابق انصبه الى آخره معناه أنه اذا وجد الاسم والفعل على الهيئة المذكورة فيجوز لك نصب الاسم السابق واختلف النحويون فى ناصبه فذهب الجمهور الى ان ناصبه فعل مضمر وجوبا ويكون الفعل المضمر موافقا فى المعنى لذلك المظهر وهذا يشمل ما وافق لفظا ومعنى نحو قولك فى زيدا ضربته ان التقدير ضربت زيدا ضربته وما وافق معنى دون لفظ كقولك فى زيدا مررت به ان التقدير جاوزت زيدا مررت به وهذا هو الذى ذكره المصنف والمذهب الثانى أنه منصوب بالفعل المذكور بعده وهو مذهب كوفى واختلف هؤلاء فقال قوم انه عامل فى الضمير وفى الاسم معا فاذا قلت زيدا ضربته كان ضربت ناصبا لزيد وللهاء ورد هذا المذهب

لأن فصل المشغول اما من ضمير الاسم السابق كما ذكر أو من سببيه كزيدا مررت بغلامه فلا تكرار (قوله فالسابق) نصب بمحذوف يفسره انصبه وأفاد بذلك مثال الاشتغال مع حكمه (قوله أضمرا) أى حذف حتما أى اضمارا حتما كما سيذكره الشرح لا نصبا حتما لأن فى النصب التفصيل الآتى (قوله ان يتقدم اسم) أى واحد لأنه نكرة فى الاثبات فيفيد أن المشغول عنه لا يتعدد مع اتحاد العامل المقدر لأنه لم يسمع وأما زيدا وعمرا ضربتهما فكالاسم الواحد بسبب العطف وأجازه الأخفش ان عمل المقدر فى متعدد كزيدا درهما أعطيته اياه فان تعدد العامل المقدر جاز كما فى الرضى كزيدا أخاه غلامه ضربته أى لابست زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه وأفاد أيضا اشتراط تقدمه وأما ضربته زيدا فليس اشتغالا بل ان نصب زيد فبدل من الهاء أو رفع فمبتدأ مؤخر ويشترط فيه أيضا قبوله الاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور وما يختص بالظاهر كحتى كذا فى الصبان لكن سيأتى فى المفعول المطلق نيابة الضمير عن كل من المصدر المؤكد والمبين الا أن يكون فيه خلاف وكونه مفتقرا لما بعده فلا اشتغال فى جاءك زيد فأكرمه وكونه مختصا لا نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء وان تعين نصبه لعارض فلا اشتغال فى ورهبانية ابتدعوها بل المنصوب عطف على مفعول جعلنا بتقدير مضاف أى وحب رهبانية وابتدعوها صفة كما فى المغنى (قوله ويتأخر عنه فعل) هذا هو المشغول وهو العامل الذى يذكر وشرطه الاتصال بالاسم السابق كما سيأتى وصلوحه للعمل فيما قبله سواء كان فعلا متصرفا أو اسم فاعل أو مفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل الجامد كفعل التعجب لأنه لا يفسر فى هذا الباب الا ما يعمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال فى المصدر واسم الفعل وليس عند مجوز تقديم معمول الأولين وخبر الثالث كزيدا لست مثله أى باينت زيدا لست مثله (قوله فى ضمير ذلك الاسم) هذا هو الشاغل وشرطه كونه ضمير الاسم السابق أو سببيه كما يعلم من كلامه ويجوز حذفه بقبح لما فيه من القطع بعد التهيئة اه صبان ومراد الشارح بعمله فيه خصوص النصب بدليل باقى كلامه ومقتضى ذلك مع قول المصنف بنصب لفظه وقوله فالسابق انصبه الخ أن العامل اذا اشتغل برفع ذلك الضمير نحو وان أحد من المشركين استجارك لا يكون اشتغالا والمنقول عن شارح التسهيل وأبى حيان أنه منه وكذا فى التوضيح وهو المتجه فى الضابط قصور فأحد فاعل بمحذوف يفسره استجارك لاشتغاله بضميره ولا يرد أنه لو تفرغ له لم يعمل فيه لأن ذلك لعارض تقدمه ولو تأخر عنه لعمل فيه والجمهور على اتحاد جهة نصب الشاغل والاسم السابق وصحح الدمامينى خلافه لحكاية الأخفش عن العرب زيدا جلست عنده مع ان زيدا مفعول به وعنده ظرف والتقدير لابست زيدا جلست عنده (قوله مضمر وجوبا) أى لأن المذكور كالعوض عنه فلا يجمع بينهما وأما قوله تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا الآية فليس اشتغالا بل رأيت الثانى تأكيد وساجدين مفعول ثان لرأيت الأول أو مفعوله الثانى محذوف أى ساجدين لى وقوله والشمس والقمر مفعول لمحذوف يفسره رأيتهم والجمع حينئذ للتعظيم (قوله وما وافق معنى دون لفظ) أى سواء كانت الموافقة بالوضع كالمرور المتعدى بالباء والمجاوزة بخلاف المتعدى بعلى فمعناه المحاذاة أو باللزوم ولو عرفا كزيدا ضربت أخاه أو قتلت عدوه أى

بأنه لا يعمل عامل واحد فى ضمير اسم ومظهره وقال قوم هو عامل فى الظاهر والضمير ملغى ورد بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل (ص)

والنصب حتم ان تلا السابق ما * يختص بالفعل كان وحيثما

(ش) ذكر النحويون ان مسائل هذا الباب على خمسة أقسام أحدها ما يجب فيه النصب والثانى ما يجب فيه الرفع والثالث ما يجوز فيه الأمران والنصب أرجح والرابع ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجح والخامس ما يجوز فيه الأمران على السواء فأشار المصنف الى القسم الاول بقوله والنصب حتم الخ ومعناه أنه يجب نصب الاسم السابق اذا وقع بعد أداة لا يليها الا الفعل كأداة الشرط نحو ان وحيثما فتقول ان زيدا أكرمته أكرمك وحيثما زيدا تلقه فاكرمه فيجب نصب زيدا فى المثالين وفيما أشبههما ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ اذ لا يقع بعد هذه الادوات وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء كقول الشاعر

لا تجزعى ان منفس أهلكته
واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى

تقديره ان هلك منفس والله أعلم (ص)

وان تلا السابق ما بالابتدا * يختص فالرفع التزمه أبدا
كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد * ما قبل معمولا لما بعد وجد

(ش) أشار بهذين البيتين الى القسم الثانى وهو ما يجب فيه الرفع فيجب

أهنت زيدا أو سررته لأن ذلك لازم عرفا للفعل المذكور فهو يدل عليه ومثله زيدا مررت بغلامه أى لابست زيدا الا جاوزت لأن المجاوزة ليست له واعلم أنه لا محل لجملة العامل المظهر على الصحيح لأنها مفسرة خلافا للشلوبين فى جعله المفسرة بحسب ما تفسره أى فلا محل لها فى زيدا ضربته ومحلها الرفع فى انا كل شئ خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز يأكله لأنها مفسرة للخبر والنصب فى وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة اذ لو صرح بالموعود به المفسر بجملة لهم مغفرة كان منصوبا هذا وكون المفسر جملة انما هو فى اشتغال النصب الذى كلامنا فيه أما الرفع فالمفسر فيه الفعل وحده لانه المحذوف لا الجملة وله اعراب ما يفسره لفظا أو محلا ولذا جزم فى قوله * فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * (قوله بأنه لا يعمل الخ) و بأنه يلزم كون المتعدى لواحد متعديا لاثنين وهو خرم للقاعدة (قوله لا تلغى الخ) وبان الضمير قد لا يتعدى اليه الفعل الا بالحرف فكيف يلغى مع وجود الحرف المعدى وأيضا لا يمكن الالغاء فى السببى لأنه مطلوب الفعل فى الحقيقة كزيدا ضربت غلام رجل يحبه (قوله كادوات الشرط) أى والتحضيض والعرض لاختصاصها بالفعل مطلقا وأدوات الاستفهام الا الهمزة لاختصاصها به اذا رأته فى حيزها بخلاف ما اذا لم تره كأين زيد وهل زيد قائم وانما ذكروا ذلك فى خصوص هل لعروض استفهامها بالتطفل كما مر وأما الهمزة فلا تختص به مطلقا لأنها أم الباب وهم يتوسعون فى الامهات لكون الغالب فيها الفعل (قوله وحيثما زيدا تلقاه الخ) أى وهلا زيدا أكرمته ومتى زيدا تكرمه وأين زيدا فارقته فيجب النصب فى كل ذلك وقوله تلقاه ليس مجزوما لأنه مع فاعله مفسر للجملة المحذوفة بعد حيثما وليس المفسر الفعل وحده حتى يكون مجزوما كمفسره وفى نسخ تلقه بالجزم اجراء له مجرى المحذوف ﴿ تنبيه ﴾ تسوية الناظم بين ان وحيثما انما هى فى وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما أعم من كونه فى شعر أو نثر لا من جميع الوجوه فلا يرد أن جميع الأدوات المذكورة لا يليها فى النثر الا صريح الفعل فالاشتغال بعدها خاص بالشعر الا ان مع الماضى لفظا أو معنى واذا مطلقا فلا يقبح تلو غير الفعل ظاهرا لهما فى النثر لضعف طلبهما له لأن ان لا يظهر عملها حينئذ مع انها أم بابها واذا لا تعمل أصلا قال الروداني ومثلها كل شرط لا يجزم نحو لو ذات سوار لطمتنى لو غيرك قالها يا أبا عبيدة بخلاف ان مع المضارع لما ظهر أثرها فيه قوى طلبها له فقبح تلو غيره لها فى النثر كباقى الأدوات و يستثنى من أدوات الشرط أما فان الاشتغال يقع بعدها نظما ونثرا لكن لا يجب النصب لان الاسم يليها ولو مع وجود الفعل نحو وأما ثمود فهديناهم قرئ بالرفع على الابتداء و بالنصب على الاشتغال و يجب تقدير العامل بعد المنصوب لأن أما لا يليها الا الاسم و بعد الفاء لأنه لا يفصلها من اما الا اسم واحد أى وأما ثمود فهدينا هديناهم (قوله ولا يجوز الرفع) أى على الابتداء كما ذكره اما على الفاعلية لفعل مطاوع للمذكور فيجوز كقوله

لا تجزعى ان منفس أهلكته * واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى

أى ان هلك منفس أهلكته والظاهر ان مثل المطاوع المبنى للمجهول كان زيد أكرمته أكرمك على ان زيد نائب فاعل بمحذوف أى ان أكرم زيد أكرمته فتدبر (قوله وأجاز بعضهم وقوع الاسم) أى المبتدا بعدها أى أدوات الشرط وكذا التحضيض والاستفهام وهذا القول ضعيف (قوله السابق) بالرفع فاعل تلا وما بالابتداء الخ مفعوله أى ما يختص بذى الابتداء (قوله كذا الخ) مفعول مطلق لمحذوف وفاعل تلا ضمير الفعل وما لم يرد مفعوله وما قبل بالضم أى قبله فاعل يرد ومعمولا حال منه أى اذا تلا الفعل شيأ لم يرد ما قبله معمولا لما وجد بعده بان كان له صدر الكلام فالتزم الرفع التزاما مثل ذلك (قوله

فيجب رفع الاسم المشتغل عنه اذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء كاذا التي للفاجأة فتقول خرجت فاذا زيد يضربه عمرو برفع زيد ولا يجوز نصبه لان اذا هذه لا يقع بعدها الفعل لا ظاهرا ولا مقدرا وكذلك يجب رفع الاسم السابق اذا ولى الفعل المشتغل بالضمير أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كأدوات الشرط والاستفهام وما النافية نحو زيد ان لقيته فاكرمه وزيد هل ضربته وزيد ما لقيته فيجب رفع زيد في هذه الامثلة ونحوها ولا يجوز نصبه لان ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسر عاملا فيما قبله والى هذا أشار بقوله

كذا اذا الفعل الخ أى كذلك يجب رفع الاسم السابق اذا تلا الفعل شيأ لا يرد ما قبله معمولا لما بعده ومن أجاز عمل ما بعد هذه الادوات فيما قبلها فقال زيدا ما لقيت أجاز النصب مع الضمير بعامل مقدر فيقول زيدا ما لقيته

(ص)

واختير نصب قبل فعل ذى طلب
وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب
وبعد عاطف بلا فصل على * معمول فعل مستقر أولا

(ش) هذا هو القسم الثالث وهو ما يختار فيه النصب وذلك اذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب كالامر والنهى والدعاء نحو زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وزيدا رحمه الله فيجوز رفع زيد ونصبه والمختار النصب وكذلك يختار النصب اذا وقع

فيجب رفع الاسم المشتغل عنه الخ) مقتضى ذلك ان هذا القسم من باب الاشتغال مع ان ابن الحاجب لم يذكره وصوبه ابن هشام قال لانه ليس من باب الاشتغال فى شئ ولم يدخل تحت ضابطه لان العامل لو تفرغ من الضمير لم يصلح للعمل فى الاسم السابق والمتجه ما اقتضاه المتن والشارح من عده منه لان العامل صالح فى ذاته للعمل فيه وانما امتنع لعارض وقوعه فى هذه الاماكن فقول المصنف فى الضابط بنصب لفظه أو المحل على الاعراب الاول يعنى باعتبار حالته الذاتية وان منعه مانع عارض ويخرج به ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كالفعل الجامد أفاده سم (قوله لا يقع بعدها الفعل) أى مطلقا فرقها من اذا الشرطية وقيل يقع ان اقترن بقد لانها لا تقع بعد الشرطية فيحصل بها الفرق وقيل يقع مطلقا والاول أصح ومثلها ليتما فلا يجوز النصب فى ليتما بشرا ازرته على الاشتغال لان ما لم تزل اختصاص ليت بالاسم خلافا لابن أبى الربيع نعم يجوز النصب على اعمالها ومما يلزم الابتداء واو الحال مع المضارع المثبت فلا نصب فى نحو خرجت وزيد يضربه عمرو ولما سيأتى فى قوله * وذات بدء بمضارع ثبت * الخ وكذا لام الابتداء فلا نصب فى انى لزيد ضربته (قوله اذا ولى الفعل الخ) وكذا اذا فصل بين الاسم والفعل بأجنبى نحو زيد أنت تضربه وهند عمرو يضربها فلا نصب فيه للفصل بين العامل والمعمول بأجنبى فلا يفسر عاملا فيه وهذا قد يدخل فى قوله كذا اذا الفعل تلا الخ (قوله كادوات الشرط) أى والتحضيض والعرض ولام الابتداء وكم الخبرية والحروف الناسخة والموصول والموصوف وحرف الاستثناء فكل ذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله فلا نصب فى زيد هلا ضربته أو الا تضربه أو لأنا ضاربه أو كم أو انى ضربته أو زيد الذى تضربه أو رجل ضربته أو ما زيد الا يضربه عمرو بخلاف حرف التنفيس كزيد سأضربه فيجوز نصبه على الراجح (قوله وما النافية) مثلها لا فى جواب القسم لان لها الصدر أيضا ولذا قال سيبويه فى قول الشاعر

آليت حب العراق الدهر أطعمه * والحب يأكله فى القرية السوس

ان نصب حب بنزع الخافض هو على لا بمحذوف يفسره أطعمه على الاشتغال لانه على تقدير لا فلا يعمل فيما قبله أى حلفت على حب العراق لا أطعمه فى الدهر بخلاف زيدا لا أضربه أو لم أضربه فالرفع فيه راجح فقط لا واجب لانه من القسم الخامس الآتى (قوله ولا يجوز نصبه) أى على الاشتغال وقوله لا يصلح أن يفسر عاملا أى على وجه كونه عوضا عن المقدر كما هو شأن الاشتغال فلو نصب الاسم بمقدر يدل عليه بالملفوظ دون تعويض جاز ولم تكن المسئلة من الاشتغال ولا يلزم صلاحية الملفوظ حينئذ للعمل فيما قبله ولذا صرح المصنف فى قول الشاعر * يا أيها المائح دلوى دونك * بأن دلوى مفعول لمحذوف يدل عليه دونك أى خذ دلوى مع ان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وحينئذ يجوز اظهار المحذوف بخلاف الاشتغال (قوله وبعد ما ايلاؤه الخ) أى وبعد شئ يغلب فى لسان العرب جعل الفعل تاليا له فايلاؤه مصدر مضاف لمفعوله الثانى والفعل مفعول أول لانه الفاعل معنى وفاعله محذوف أى ايلاء العرب الفعل له (قوله على معمول فعل) أى على جملة معمول فعل أى الجملة التى هو فيها لان العطف على الجملة الفعلية بتمامها (قوله كالامر) أى ولو باللام نحو زيدا لتضربه لانها كلا الناهية لا يلزمان الصدر فلا يمتنع عمل ما بعدهما فيما قبلهما وانما امتنع تقديم الفعل عليهما لضعفهما مع تأخرهما عن العمل كما فى لم ولما ولن (قوله والدعاء) أى بخير أو شر بصيغة الطلب كزيدا اللهم ارحمه والخبر كما مثله (قوله والمختار نصبه) أى لان الاخبار بالطلب عن المبتدا قليل وخلاف القياس لعدم احتماله الصدق والكذب الا بتأويل كما مر فى بابه بل قيل بمنعه وانما اتفقت السبعة على الرفع فى آية السرقة والزنا لانه ليس مما نحن فيه بل تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم السارق الخ والزانية الخ فخبره محذوف والفعل بعده مستأنف لبيان الحكم فالكلام جملتان لان هذا ليس من

الاسم بعد أداة يغلب ان يليها الفعل كهمزة الاستفهام فتقول أزيدا ضربته بالنصب والرفع والمختار النصب وكذلك يختار النصب اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم نحو قام زيد وعمرا أكرمته فيجوز رفع عمرو ونصبه والمختار النصب لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية فلو فصل بين العاطف والاسم كان الاسم كما لو لم يتقدمه شئ نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته فيجوز رفع عمرو ونصبه والمختار الرفع كما سيأتى وتقول قام زيد وأما عمرا فأكرمه فيختار نصب عمرو كما تقدم لانه وقع قبل فعل دال على طلب

(ص)

وان تلا المعطوف فعلا مخبرا
به عن اسم فاعطفن مخيرا

(ش) أشار بقوله فاعطفن مخيرا الى جواز الامرين على السواء وهذا هو الذى تقدم انه القسم الخامس وضبط النحويون ذلك بانه اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين جاز الرفع والنصب على السواء وفسروا الجملة ذات الوجهين بانها جملة صدرها اسم وعجزها فعل نحو زيد قام وعمرا أكرمته فى داره فيجوز رفع عمرو مراعاة للصدر ونصبه مراعاة للعجز

(ص)

والرفع فى غير الذى مر رجح * فما أبيح افعل ودع مالم يبح

(ش) هذا هو الذى تقدم انه القسم الرابع وهو ما يجوز فيه الامران ويختار الرفع وذلك كل اسم لم يوجد

مواضع دخول الفاء فى الخبر عنده كما مر وعند المبرد الجملة الفعلية خبر ودخلت الفاء لما فى المبتدأ من معنى الشرط وهذا امتنع النصب لان ما بعد فاء الجزاء وشبهها لا يعمل فيما قبلها على أنه لا يمتنع اجماع السبعة على المرجوح قياسا كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر حيث لم يؤنث الفعل مع انه المختار فى المؤنث غير الحقيقى وان عطف عليه مذكر كما مر وقال ابن بابشاذ يختار الرفع فى العموم كالآية والنصب فى الخصوص كزيدا اضربه (قوله كهمزة الاستفهام) مثلها النفى بما أولا أوان وكذا حيث المجردة من ما لان دخول الجميع على الفعل أكثر فيترجح النصب بعدها كما زيدا رأيته ولا عمرا كلمته وان بكرا رأيته واجلس حيث زيدا ضربته بخلاف لم ولما فتختص بالفعل ولا يقع الاسم بعدها الا ضرورة فيجب نصبه فان فصلت الهمزة بغير ظرف نحو أأنت زيدا تضربه ترجح الرفع أما الظرف فلا أثر له نحو أكل يوم زيدا تضربه والظاهر ان مثل الهمزة فى ذلك ما ذكر معها (قوله بعد عاطف) أى أو شبهه كضربت القوم حتى زيدا ضربته وما رأيت زيدا لكن عمرا ضربته فيترجح النصب لان حتى ولكن وان كانا حرفى ابتداء لدخولهما على الجملة لكنهما أشبها العاطفين فى كون ما بعد حتى بعضا مما قبلها وفى كون لكن بعد النفى كما هو شأنهما عند العطف فان خليا من ذلك كاكرمت زيدا حتى عمرو أكرمته وقام بكر لكن عمرو ضربته ترجح الرفع لعدم شبههما بالعاطف ولا وجه لتعينه كما قيل اذ غايته انهما مثل زيد ضربته أفاده سم (قوله لتعطف جملة الخ) ان قلت كما يرجح النصب بذلك يرجح الرفع بكون الاصل عدم التقدير أجيب بان التقدير فى العربية كثير جدا وتخالف المتعاطفين قليل جدا بل نقل فى المغنى قبحه عن الرازى فلا يصلح للترجيح ومحل قلة التخالف اذا عدم مقتضيه فلا يرد قوله تعالى سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون فان المقتضى للتخالف ان دعاء الاصنام متجدد منهم فناسبه الفعلية وعبر فى الثانى بالاسمية لتفيد ان هذا الدعاء مساو للصمت الدائم فى عدم الافادة فكأنهم لم يدعوا أصلا ولو عبر بالفعلية لفات هذا المعنى فتدبر (قوله قام زيد وأما عمرو الخ) انما اختير رفعه لان ما بعد أما مستأنف ومنقطع عما قبلها ومثلها اذا الفجائية كرأيت عبد الله فاذا زيد يضربه عمرو لكن الرفع فى هذه واجب لما مر ولا أثر للفصل بغيرهما كقام زيد وفى الدار عمرا ضربته (قوله فيختار نصب عمرو الخ) أفاد ان محل ترجيح الرفع مع الفصل مالم يقتض النصب مقتض آخر غير العطف كالطلب والا ترجح النصب لتعدد مقتضيه واعلم ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا اذا كانت زائدة أو مع اما لكونها معها مزحلقة عن مكانها كما سيأتى بيانه ويمتنع أن يقدر الفعل قبل الفاء لانه لا يفصل بينها وبين اما بأكثر من جزء واحد فالتقدير وأما عمرا فاكرم أكرمه (قوله بعد عاطف) أى غير مفصول باما لما مر وشبه العاطف فى هذا أيضا كالعاطف وشبه الفعل كالفعل فالاول كانا ضربت القوم حتى عمرا ضربته والثانى كهذا ضارب زيدا وعمرا يكرمه (قوله جملة ذات وجهين) أى غير تعجبية لجريان فعل التعجب مجرى الاسماء لجموده ولذلك صغروه (قوله جاز الرفع والنصب) أى بشرط أن يكون فى الثانية ضمير الاسم الاول كزيد قام وعمرا أكرمته فى داره أو تعطف بالفاء لترتبط بالاولى قال ابن هشام أو بالواو لافادتها الجمعية كما فى الفاء السببية ورد بان جمعيتها فى المفردات لا فى الجمل فان خلت عن ذلك امتنع النصب بالعطف على الصغرى عند الاخفش والسيرافى لان المعطوف على الخبر خبر ولا رابط فيه وجوزه الناظم وجماعة ومنه مثال الشرح للتوسع فى الثوانى وقد أجمعت القراء على نصب السماء فى قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها مع خلوها عن ضمير النجم والشجر فان عطفت على الكبرى ترجح الرفع لتناسب المتعاطفين والنصب مرجوح على حد زيدا ضربته ويكون من عطف فعلية على اسمية أفاده الاسقاطى وللاخفش أن يدعى مثل ذلك فى الآية فتدبر (قوله فما أبيح الخ) فائدته دفع توهم أن ما خالف المختار

من

معه ما يوجب نصبه ولا ما يوجب رفعه ولا ما يرجح نصبه ولا ما يجوز فيه الامرين على السواء وذلك نحو زيد ضربته فيجوز رفع زيد ونصبه والرفع أرجح لان عدم الاضمار أرجح من الاضمار وزعم بعضهم انه لا يجوز النصب لما فيه من كلفة الاضمار وليس بشئ فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية وهو كثير وأنشد أبو السعادات ابن الشجري في أماليه على النصب قوله فارسا ما غادروه ملحما * غير زميل ولا نكس وكل ومنه قوله تعالى جنات عدن يدخلونها بكسر جنات (ص) وفصل مشغول بحرف جر * أو باضافة كوصل يجري

(ش) يعني أنه لافرق في الاحوال الخمسة السابقة بين أن يتصل الضمير بالفعل المشغول به نحو زيد ضربته أو ينفصل منه بحرف جر نحو زيد مررت به أو باضافة نحو زيد ضربت غلامه أو غلام صاحبه أو مررت بغلامه أو بغلام صاحبه فيجب النصب في نحو ان زيدا مررت به أكرمك كما يجب في ان زيدا أكرمته أكرمك وكذلك يجب الرفع في خرجت فاذا زيد مر به عمرو ويختار النصب في أزيدا مررت به ويختار الرفع في زيد مررت به ويجوز الامران على السواء في زيد قام وعمرو مررت به وكذلك الحكم في زيد ضربت غلامه أو مررت بغلامه والله أعلم

(ص) وسوّ في ذا الباب وصفا ذا عمل * بالفعل ان لم يك مانع حصل

(ش) يعني ان الوصف العامل في هذا الباب يجري مجرى الفعل فيما تقدم والمراد بالوصف العامل اسم الفاعل واسم المفعول واحترز بالوصف عما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كاسم الفعل نحو زيدا دراكه فلا يجوز نصب زيد لان أسماء الافعال لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا فيه واحترز بقوله وصفا ذا عمل من الوصف الذي لا يعمل كاسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي نحو زيد أنا ضاربه أمس فلا يجوز نصب زيد لان ما لا يعمل لا يفسر عاملا ومثال الوصف العامل زيدا أنا ضاربه الآن أو غدا والدرهم أنت معطاه فيجوز نصب زيد والدرهم ورفعهما كما كان يجوز ذلك مع الفعل واحترز بقوله ان لم يك مانع حصل عما اذا دخل على الوصف مانع يمنعه من العمل فيما قبله كما اذا دخلت عليه الالف واللام نحو زيد أنا الضاربه فلا يجوز نصب زيد لان ما بعد الالف واللام لا يعمل فيما قبلهما فلا يفسر عاملا فيه والله أعلم (ص)

وعلقة حاصلة بتابع * كعلقة بنفس الاسم الواقع (ش)

من الوجوه السابقة لا يقاس عليه نقله سم عن الشاطبي (قوله فارسا ما غادروه) أي تركوه وما زائدة وملحما بفتح الحاء المهملة أي غشيه الحرب من كل جانب والزميل بضم الزاي وشد الميم الجبان والنكس بكسر فسكون الضعيف والوكل بفتح فكسر اسم فاعل من وكل أمره الى غيره لعجزه أو بفتح الكاف فعل ماض ولا يرد ان شرط المشغول عنه كونه مختصا وفارسا نكرة محضة لان ما قائمة مقام الوصف وان كانت زائدة أي فارسا أي فارس (قوله بكسر جنات) هي شاذة (قوله أو باضافة) أي بذي اضافة أو بمضاف ولو تعدد كزيدا ضربت غلام صاحب أخيه وأو مانعة خلو فتجوز الجمع كما أشار له الشارح بقوله مررت بغلامه لكن قال الشاطبي لا يتقيد الفصل بما ذكر بل يجوز زيدا ضربت راغبا فيه أو ضربت من أكرمه أو رجلا يحبه كما سيأتي في قوله * وعلقة حاصلة بتابع * الخ وحينئذ فليست أو لمنع الجمع ولا الخلو واعلم ان الفعل المقدر في اتصال الضمير بالفعل من لفظ المذكور وفي فصله منه من معناه أو لازمه كما مرت الاشارة اليه ولذا كان النصب عند الاتصال أحسن منه عند الفصل (قوله فيما تقدم) أي في الجملة اذ لا يتأتى فيه وجوب النصب لانه لا يكون الا بعد ما يختص بالفعل (قوله اسم الفاعل) أي وأمثلة المبالغة لا الصفة المشبهة ولا أفعل التفضيل (قوله فلا يجوز نصب زيد) أي بل يجب رفعه مبتدأ خبره جملة اسم الفعل وفاعله فالمحل للجملة لا ماهو وحده فلا محل له على الراجح وكذا يجب الرفع في نحو زيد ضربا اياه لان المصدر لا يعمل فيما قبله فزيد مبتدأ خبره الفعل الذي ناب عنه المصدر نعم يجوز الاشتغال فيهما عند الكسائي المجوز تقديم معمول اسم الفعل والسيرافي المجوز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري وهو النائب عن فعله اما ما ينحل فلا يعمل فيما قبله اتفاقا لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ومحل ما ذكر ما لم يمنع منه مانع كالفاء في والذين كفروا فتعسا لهم فيتعين فيه الابتداء اتفاقا وتعسا مصدر لمحذوف هو الخبر أي تعسهم تعسا ودخلته الفاء مع ان فعل الصلة ماض لجوازه على قلة كآية ان الذين فتنوا المؤمنين الخ (قوله زيدا أنا ضاربه الآن) أي بنصب زيدا بفعل مضمر يفسره جملة أنا ضاربه أو باسم فاعل مضمر خبر عن أنا مقدم عليه أو مبتدأ وأنا فاعله ان اعتمد على نحو استفهام نحو أزيدا أنا ضاربه والوصف المذكور على هذين خبر مبتدأ محذوف كما قاله الدماميني وهو مفسر للمحذوف وقائم مقامه بلا تقدير مبتدأ له كما قاله سم فان قيل قدمر في الابتداء ان الوصف لا يفصل من معموله بأجنبي وحينئذ فلا يصلح ضاربه لان يفسر عاملا في زيد لانه لو تفرغ له لم يتسلط عليه لفصله بأنا قلنا هو صالح في ذاته لا بالنظر للفصل أو ان محل امتناع الفصل عند تأخر الاجنبي والمعمول عن الوصف كما في آية أراغب أنت عن آلهتي أخذا من كلامهم أفاده الصبان ولا يرد أنهم صرحوا بامتناع زيدا أنت تضرب به للفصل كما مر مع تقدمهما الا انهم اغتفروا ذلك في الوصف لاحتياجه الى ما يعتمد

تقدم انه لافرق فى هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل نحو زيدا ضربته و بين ما فصل بحرف جر نحو زيدا مررت به أو باضافة نحو زيدا ضربت غلامه وذكر فى هذا البيت ان الملابسة بالتابع كالملابسة بالسببى ومعناه انه اذا عمل الفعل فى أجنبى وأتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق من صفة نحو زيدا ضربت رجلا يحبه أو عطف بيان نحو زيدا ضربت عمرا أباه أو معطوف بالواو خاصة نحو زيدا ضربت عمرا وأخاه حصلت الملابسة بذلك كما تحصل بنفس السببى فينزل زيدا ضربت رجلا يحبه منزلة زيدا ضربت غلامه وكذلك الباقى وحاصله ان الاجنبى اذا اتبع بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مجرى السببى والله أعلم (ص)

﴿ تعدى الفعل ولزومه ﴾

علامة الفعل المعدى أن تصل * ها غير مصدر به نحو عمل (١٧٨)

(ش) ينقسم الفعل الى متعد ولازم فالمتعدى هو الذى يصل الى مفعوله بغير حرف جر نحو ضربت زيدا واللازم ماليس كذلك وهو مالا يصل الى مفعوله الا بحرف جر نحو مررت بزيد أو لا مفعول له نحو قام زيد ويسمى ما يصل الى مفعوله بنفسه فعلا متعديا وواقعا ومجاوزا وما ليس كذلك يسمى لازما وقاصرا وغير متعد ومتعديا بحرف جر وعلامة الفعل المتعدى أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر وهى هاء المفعول به نحو الباب أغلقته واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فانها تتصل بالمتعدى واللازم فلا تدل على تعدى الفعل فمثال المتصلة بالمتعدى الضرب ضربته زيدا أى ضربت الضرب زيدا ومثال المتصلة باللازم القيام قمته أى قمت القيام (ص)

فانصب به مفعوله ان لم ينب * عن فاعل نحو تدبرت الكتب

(ش) شأن الفعل المتعدى أن ينصب مفعوله ان لم ينب عن فاعله نحو تدبرت الكتب فان ناب عنه وجب رفعه كما تقدم نحو تدبرت الكتب وقد يرفع المفعول به و ينصب الفاعل عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار ولا ينقاس ذلك بل يقتصر فيه على السماع * والافعال المتعدية على ثلاثة أقسام أحدها ما يتعدى الى مفعولين وهى قسمان أحدهما ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر كظن وأخواتها وثانيهما ما ليس أصلهما ذلك كاعطى وكسا والقسم الثانى ما يتعدى الى ثلاثة مفاعيل كأعلم وأرى والقسم الثالث ما يتعدى الى مفعول واحد كضرب ونحوه (ص)

ولازم غير المعدى وحتم * لزوم أفعال السجايا كنهم

كذا افعلل فكسر

عليه بخلاف الفعل (قوله وعلقة الخ) يعنى ان الارتباط بين العامل الظاهر والاسم السابق الذى لابد منه فى الاشتغال ليكون العامل موجها اليه فى المعنى كما يحصل بنفس الاسم الواقع شاغلا لكونه ضمير السابق أو سببيه يحصل بتابع الشاغل الاجنبى اذا اشتمل ذلك التابع على ضمير السابق فالعلقة بمعنى الارتباط والملابسة والباء فى بتابع و بالاسم سببية كما يشير اليه صنيع الشارح فان كلا منهما سبب فى الارتباط باعتبار عمل العامل فيه أو فى متبوعه والمراد بتابع الشاغل وصفه أو بيانه أو نسق عليه بخصوص الواو لافادتها الجمعية لا البدل والتوكيد و يحتمل ان المراد بالعلقة الضمير والباء فى بتابع و بالاسم بمعنى فى والمراد بالاسم الواقع على هذا خصوص السببى فتأمل والله أعلم

﴿ تعدى الفعل ولزومه ﴾

لزومه عطف على تعدى فهو تابع له فى اعراب التراجم من رفع أو غيره وهو من اضافة الصفة للموصوف أى الفعل المتعدى والفعل اللازم لانهما المذكوران صراحة لا نفس التعدى واللزوم وفى هذا الباب ذكر المفعول به وهو أول المنصوبات فكان الاولى تأخيره عن التنازع كما مر فى الاشتغال (قوله علامة الفعل المعدى) أى بنفسه وضعا لانه المراد عند الاطلاق لا المعدى بالحرف ولا بنزع الخافض (قوله أن تصل) أى صحة ان تصل الخ وله علامة ثانية وهى صحة صوغ اسم مفعول منه تام أى غير مفتقر الى جار ومجرور (قوله ها) بالقصر مفعول تصل وغير بالجر مضاف اليه أى هاء هى ضمير غير مصدر أى وغير ظرف أيضا فان ضميره يتصل باللازم كالمصدر نحو الليلة قمتها والنهار صمته وانما لم يذكره المصنف لانه لا يتصل به الا توسعا بحذف الجار والاصل قمت فيها وصمت فيه بخلاف ضمير المصدر (قوله واللازم ماليس كذلك) هذا كقول المصنف ولازم غير المعدى صريح فى انحصار الفعل فى القسمين لكن الجمهور على ان كان وأخواتها واسطة قيل ولعل المصنف أدخلها فى المتعدى لشبهها به فى عمل الرفع والنصب لانها يتصل بها هاء غير المصدر والظاهر أن موضوع كلامه الافعال التامة بدليل قوله فانصب به مفعوله والا لقال أو خبره ولتقدم الكلام على الناقصة فلا يخالف الجمهور وفى التسهيل أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالحرف مع شيوع الاستعمالين كشكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له واسطة وهو الاصح قال أبو حيان فهو قسم برأسه مقصور على السماع لا لازم وحذف الحرف توسعا ولا متعد والحرف زائد كما قيل بكل وأما ما تعدى ولزم مع اختلاف المعنى كفغر فاه بفاء فغين معجمة أى فتحه وفغر فوه أى انفتح وكزاد ونقص فلا يخرج عن القسمين (قوله فانصب به مفعوله) أى المفعول به لانه المراد عند الاطلاق أما بقية المفاعيل فينصبها اللازم أيضا (قوله كنهم) فى القاموس النهم محركة وكسحابة افراط الشهوة فى الطعام وان لا تمتلئ عين الآكل ولا يشبع نهم كفرح وعنى أى بضم

فكسر فهو نهم ونهيم ومنهوم اهـ وفيه أيضا نهم كفرح وضرب وتخم وعلى هذا الثاني فهو عرض لا سجية وتمثيله بنهم المكسور يفيد ان افعال السجايا لا يلزم ضم عينها وفي التصريح خلافه (قوله والمضاهي) بكسر الهاء أي المشابه واقعنسسا اما مفعوله أي والذي شابه افعنسسا في كونه بعد نونه الزائدة حرفان أعم من كونهما أصليين كاحرنجم أي اجتمع أو أحدهما زائد للتضعيف كاقعنسس أو لغيره كاسلنقى أي نام على ظهره واحرنبى الديك اذا انتفش للقتال واما فاعله ومفعوله محذوف بناء على مذهب المصنف من جواز حذف عائد أل الموصولة أي والذي ضاهاه اقعنسس لالحاقه به وهو وزن افعنلل أصلي اللامين كاحرنجم فان السين الثانية في اقعنسس زائدة لالحاقه باحرنجم لا أصلية بدليل تكرارها بلا فصل وعلى كل فالمراد اقعنسس وما شابهه لاشتهار هذه العبارة في ذلك قيل ويضعف الاول أنه لا يفيد الالحاق المذكور فالتشبيه عليه مقلوب لما علمت من الحاقه باحرنجم لكن على الثاني لا يشمل نحو اسلنقى فان افعنسس لم يلحق به بل هو أيضا ملحق باحرنجم فالأولى حمل المضاهاة فيهما على مطلق الموازنة والحاصل ان كلا من افعنلل المضاعف كاقعنسس ومن افعنلى كاسلنقى ملحق بافعنلل أصلي اللامين وكلها لازمة وأما قوله

قد جعل النعاس يسرنديني * أدفعه عني ويغرنديني

فشاذ ومعنى اسرندى واغرندى علا وركب (قوله وهي الطبيعة) المراد بها المعنى الملازم للفاعل أي الذي لا يفارقه غالبا أو بشرط عدم المعارض فلا يرد ان نحو الظرف يزول بالعارض كالمرض ولك التزام عدم زواله بذلك وانما يستتر (قوله كطهر) بالضم والفتح ونظف بالضم لا غير (قوله كدنس ووسخ) كلاهما كفرح (قوله على عرض) المراد به معنى غير حركة لا يلازم الفاعل فخرجت الحركة فانها لازم كمشى ومتعد كمد أما ما يلازم فمن السجايا كما مر ودخل في العرض نظف ودنس فعطفه عليها عام وشمل أيضا فهم وعلم مع انهما متعديان فان جعلا ثابتين أو كالثابت أشكلا على أفعال السجايا (قوله مطاوعا الخ) المطاوعة قبول الاثر أي حصوله من فاعل فعل ذي علاج محسوس الى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقا فان حصل الاثر بلا ملاقاة فليس مطاوعا كضربته فتألم وخرج بالمحسوس غيره فلا يقال علمت المسئلة فانعلمت ولا ظننت كذا فانظن لعدم العلاج المحسوس وأما نحو قولهم انقطعت الى الله وانكشفت حقيقة المسئلة مما كان معنويا فمجاز لا حقيقة أو انه ليس مطاوعا لفعلت بل مستقل كذهب ومضى ويجوز قلت هذا الكلام فانقال اذا عنيت الألفاظ المسموعة لاحساس علاجها بتحريك اللسان والشفتين فان أردت المعنى المفهوم من القول بلا نظر للفظ امتنع أفاده الدماميني ويستفاد من كلام المصنف ما عليه الجمهور من أن الفعل ومطاوعه لا يتعديان معا الى مفعول أو اثنين ولا يلزمان معا بل المتعدي لواحد يلزم ولاثنين يقصر عن واحد وأما استعطيته درهما فأعطاني درهما واستنصحته فنصحني فمن باب الطلب والاجابة لا المطاوعة وأما قوله

وكم موطن لولاي طحت كما هوى * باجرامه من قنة النيق منهوي

فضرورة أو ان منهوي مطاوع أهوى بمعنى المتعدي لا هوى اللازم لكن مطاوعة انفعل لافعل شاذة والنيق بكسر النون وسكون التحتية وبالقاف الجبل وقنته أعلاه (قوله وعد لازما الخ) مثله المتعدي لواحد أو أكثر فانه يتعدى لغيره بالجار (قوله بحرف جر) وكذا بالهمزة كاذهبت زيدا وانما ينقاس في اللازم عند سيبويه قيل وفي المتعدي لواحد أيضا وقيل سماعية مطلقا وبتضعيف العين مالم تكن همزة كنأى والا امتنع ويقل في غيرها من حروف الحلق كذهن ولم يسمع في غير اللازم والمتعدي لواحد وفي قياسيته فيهما خلاف وبغير ذلك (قوله نقلا) راجع في المعنى للحذف فقط كما يقتضيه صنيع الشارح بقرينة قول المصنف وفي أن وأن يطرد فهو متعلق بحذف من مادته أي ويحذف نقلا كما قدره الأشموني وليس راجعا للنصب كما قد يتوهم لتبعيته للحذف في السماع فلا يوصف به استقلالا ولئلا يقتضي أن عدم النصب

اللازم هو ما ليس يتعدى وهو ما يتصل به هاء ضمير غير المصدر ويتحتم اللزوم لكل فعل دال على سجية وهي الطبيعة نحو شرف وكرم وظرف ونهم وكذا كل فعل على وزن افعلل نحو اقشعر واطمأن أو على وزن افعنلل نحو اقعنسس واحرنجم أو دل على نظافة كطهر الثوب ونظف أو على دنس كدنس الثوب ووسخ أو دل على عرض نحو مرض زيد واحمر أو كان مطاوعا لما تعدى الى مفعول واحد نحو مددت الحديد فامتد ودحرجت زيدا فتدحرج واحترز بقوله لواحد مما طاوع المتعدي الى اثنين فانه لا يكون لازما بل يكون متعديا الى مفعول واحد نحو فهمت زيدا المسئلة ففهمها وعلمته النحو فتعلمه (ص)

وعد لازما بحرف جر
وان حذف فالنصب للمنجر
نقلا وفي أن وأن يطرد
مع أمن لبس كعجبت أن يدوا

(ش) تقدم ان الفعل المتعدي يصل الى مفعوله بنفسه وذكر هنا ان الفعل اللازم يصل الى مفعوله

بحرف جر نحو مررت بزيد وقد يحذف حرف الجر

فيصل الى مفعوله بنفسه نحو مررت زيدا قال الشاعر تمرون الديار ولم تعوجوا * كلامكمو علي اذا حرام أي تمرون بالديار ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير أن وأن بل يقتصر فيه على السماع وذهب أبو الحسن علي ابن سليمان البغدادي وهو الأخفش الصغير الى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياسا بشرط تعين الحرف ومكان الحذف نحو بريت القلم بالسكين فيجوز عنده حذف الباء فتقول بريت القلم السكين فان لم يتعين الحرف لم يجز الحذف نحو رغبت في زيد فلا يجوز حذف في اذ لا يدرى حينئذ هل التقدير رغبت عن زيد أو في زيد وكذلك ان لم يتعين مكان الحذف لم يجز نحو اخترت القوم من بني تميم فلا يجوز الحذف فلا تقول اخترت القوم بني تميم اذ لا يدرى هل الأصل اخترت القوم من بني تميم أو اخترت من القوم بني تميم وأما أن وأن فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسا مطردا بشرط أمن اللبس كقولك عجبت أن يدوا والأصل عجبت من ان يدوا أى من أن يعطوا الدية ومثال ذلك مع أن بالتشديد عجبت من أنك قائم فيجوز حذف من فتقول عجبت أنك قائم فان حصل لبس لم يجز الحذف نحو رغبت في ان تقول أو في انك قائم فلا يجوز حذف في لاحتمال أن يكون المحذوف عن فيحصل اللبس واختلف في محل أن وأن عند حذف حرف الجر فذهب الأخفش الى أنهما في محل جر وذهب الكسائي الى أنهما في محل نصب

مع الحذف ليس سماعيا فيصدق بقياسيته وليس كذلك وبهذا يبطل رجوعه لهما معا وان استوجهه شيخ الاسلام أفاده الصبان (**قوله فيصل الى مفعوله الخ**) أى فينصب وجوبا وناصبه عند البصريين الفعل فقولهم منصوب بنزع الخافض أى عنده وعند الكوفيين النزع هو الناصب فالباء للآلة وشذ بقاء الجر في قوله

اذا قيل أى الناس شر قبيلة * أشارت كليب بالأكف الأصابع

أى أشارت الأصابع مع الأكف الى كليب (**قوله ولم تعوجوا**) أى تميلوا وتدخلوا (**قوله مع غير أن وأن**) مثلهما كي المصدرية فيطرد تقدير اللام قبلها كجئت كي تكرمني أى لكي وفي التسهيل ان ماورد فيه الحذف كثيرا من غير ذلك قيل وقيس عليه كدخلت الدار والمسجد فيقاس عليهما دخلت البلد والبيت وان لم يكثر كتوجهت مكة وذهبت الشام لا يقاس عليه توجهت المسجد وذهبت الدار مثلا لانه لم يسمع في غير مكة والشام مع قلته فيهما وكذا مطرنا السهل والجبل وضربته الظهر والبطن أى عليهما وهل المنصوب مع دخلت ونحوه مفعول به حقيقة أو على التوسع بحذف الحرف أو ظرف شذوذا لان ظرف المكان شرطه الابهام وهذا مختص خلاف لكن القول الثالث لا يأتي في ذهبت وتوجهت لانه على معنى الى لا في فتنبه لذلك وسيأتي في حروف الجر اطراد الحذف في غير ذلك ثم من السماعي ماورد في السعة كما مثل وكشكرته ونصحته بناء على حذف الجار منهما ومنه مالم يرد الا ضرورة فلا يجوز لنا نثرا ولو في التركيب الذي سمع فيه كقوله

لدن بهز الكف يعسل متنه * فيه كما عسل الطريق الثعلب

وقوله * آليت حب العراق الدهر أطعمه * أى حلفت على حب العراق وكما عسل الثعلب أى اضطرب في الطريق ولدن بفتح فسكون أى رمح ومتنه صدره قال حفيد الموضح والحكم بقياسية الحذف مع أن وان دون نصحته وشكرته غير ظاهر لان المراد بالقياس جوازه في أى تركيب وان لم يسمع وهذا بعينه في نصح وشكر اه (**قوله الاخفش الصغير**) الأولى الأصغر لان الصغير هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والأصغر علي بن سليمان تلميذ ثعلب والمبرد والأكبر هو أبو الخطاب شيخ سيبويه وجملة من لقب بالأخفش أحد عشر نحويا وسيبويه أربعة كما في التصريح (**قوله بريت القلم**) من باب رمى ويقال بروته بالواو ولا يسمى قلما الا بعد البراية وقبلها بوصة وقصبة ففي قولهم بريت القلم مجاز الاول كاعصر خمرا أى عنبا يؤل للخمر أفاده المصباح (**قوله فلا يجوز حذف في لاحتمال الخ**) هذا مبني على مذهب المصنف من عدم الفرق بين الاجمال واللبس وهو خلاف التحقيق كما مر واللازم في المثال انما هو الاجمال لاستواء احتماليه فهو من مقاصد البلغاء الا اذا اقتضى المقام التعيين فيمنع كاللبس فينبغي أن يحمل المثال عليه بخلاف وترغبون ان تنكحوهن فان الاجمال فيه مقصود ليرتدع من يرغب في النساء لجمالهن وما لهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن اشارة الى طلب تعلق الرغبة بالدين وعدمه وقيل الحذف في الآية لقرينة كانت وقت النزول لانها نزلت في فرقة ترغب فيهن لجمالهن وقيل في فرقة ترغب عنهن لفقرهن وقيل في الفرقتين فالقرينة في كل فرقة حالها فلا اجمال فيه بالنسبة لذلك (**قوله في محل جر**) أى تمسكا بقوله

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة * الي ولا دين بها أنا طالبه

بجر دين عطفا على محل أن تكون لا على توهم دخول اللام عليه كما قال الآخر لان الأول أظهر ولا يرد فقد الطالب لذلك المحل لان المحل هنا بمعنى اللفظ المقدر اذ هذا الجر لفظي أى مستحق للفظ المصدر المقدر لا محلي بمعنى استحقاقه للموضع حتى يشترط بقاء طالبه (**قوله وذهب الكسائي**) أى والخليل وهذا هو الأقيس

وذهب سيبويه الى تجويز الوجهين وحاصله ان الفعل اللازم يصل الى مفعوله بحرف الجر ثم ان كان المجرور غير أن وأن لم يجز حذف حرف الجر الا سماعا وان كان أن وأن جاز ذلك قياسا عند أمن اللبس وهذا هو الصحيح

(ص) والاصل سبق فاعل معنى كمن * من ألبسن من زاركم نسج اليمن

(ش) اذا تعدّى الفعل الى مفعولين الثانى منهما ليس خبرا فى الاصل فالاصل تقديم ما هو فاعل فى المعنى نحو أعطيت زيدا درهما فالاصل تقديم زيد على درهم لانه فاعل فى المعنى لانه الآخذ للدرهم وكذا كسوت زيدا جبة وألبسن من زاركم نسج اليمن فمن مفعول أول ونسج مفعول ثان والاصل تقديم من على نسج اليمن لانه اللابس ويجوز تقديم ما ليس فاعلا معنى لكنه خلاف الاصل

(ص) ويلزم الاصل لموجب عرا * وترك ذاك الاصل حتما قد يرى

(ش) أى يلزم الاصل وهو تقديم الفاعل فى المعنى اذا طرأ ما يوجب ذلك وهو خوف اللبس نحو أعطيت زيدا عمرا فيجب تقديم الآخذ منهما ولا يجوز تقديم غيره لاجل اللبس اذ يحتمل أن يكون هو الفاعل وقد يجب تقديم ما ليس فاعلا فى المعنى وتأخير ما هو فاعل فى المعنى وذلك نحو أعطيت الدرهم صاحبه فلا يجوز تقديم صاحبه وان كان فاعلا فى المعنى فلا تقول أعطيت صاحبه الدرهم لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو ممتنع والله أعلم

(ص) وحذف فضلة أجز ان لم يضر * كحذف ما سيق جوابا أو حصر

(ش) الفضلة خلاف العمدة والعمدة ما لا يستغنى عنه كالفاعل والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به فيجوز حذف الفضلة ان لم يضر كقولك فى ضربت زيدا ضربت بحذف المفعول به وكقولك فى أعطيت زيدا درهما أعطيت ومنه قوله تعالى فأما من أعطى واتقى وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى وأعطيت درهما قيل ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية التقدير والله أعلم حتى يعطوكم الجزية فان ضر حذف الفضلة لم يجز حذفها كما اذا وقع المفعول به فى جواب سؤال نحو أن يقال من ضربت فتقول ضربت زيدا أو وقع محصورا نحو ما ضربت الا زيدا فلا يجوز حذف زيدا فى الموضعين اذ لا يحصل فى الاول الجواب ويبقى الكلام فى الثانى دالا على نفى الضرب مطلقا والمقصود نفيه عن غير زيد فلا يفهم المقصود عند حذفه

(ص) ويحذف الناصبها ان علما * وقد يكون حذفه ملتزما

(ش) يجوز حذف ناصب الفضلة اذا دل عليه دليل نحو ان يقال من ضربت فتقول زيدا التقدير ضربت زيدا فحذف ضربت لدلالة ما قبله عليه وهذا الحذف جائز وقد يكون واجبا كما تقدم فى باب الاشتغال نحو زيدا ضربته التقدير ضربت زيدا ضربته فحذف ضربت وجوبا كما تقدم والله أعلم

لضعف الجار عن العمل محذوفا ولذا أوجب النصب فى غيرهما فكذا معهما غايته أنهما لما طالا بالصلة انقاس معهما الحذف تخفيفا وذلك لا يقتضى بقاء الجر (قوله وذهب سيبويه الخ) أى فانه قال بعد أن ذكر أمثلة من ذلك ولو قيل ان الموضع جر لكان قويا ولذلك نظائر كقولهم لاه أبوك أى لله أبوك ثم نقل النصب عن الخليل فعلم أنه يجوز الأمرين وأما نسبة الجر الى الخليل والنصب الى سيبويه كما فى الأشمونى تبعا للتسهيل وكذا فى البيضاوى عند ان الله لا يستحيى فسهو (قوله من ألبسن) اما بضم السين مسندا لجماعة الذكور بدليل زاركم أو بفتحها مسندا للمفرد ولا ينافيه زاركم لجواز خطاب واحد من الجمع المزورين أو أنه للتعظيم ونسج اليمن أى منسوجه (قوله الثانى منهما ليس خبرا) قيد بذلك لقول المصنف فاعل معنى والا فالخبر والمبتدأ فى الأصل كالمفعول والفاعل معنى فى الأحكام الآتية فيجوز التقديم فى ظننت زائدا قائما لا فى ظننت زيدا عمرا ويجب فى ظننت فى الدار صاحبها (قوله فالأصل تقديم الخ) أى وتقديم ما لا يجر على ما قد يجر فاخترت زيدا الرجال ويجوز اخترت الرجال زيدا (قوله عرا) أى نزل ووجد ومضارعه يعرو كغزا يغزو وأما عرى يعرى كتعب يتعب فبمعنى خلا ولا يصح هنا (قوله وهو خوف اللبس) أى مثلا فمثله كون الثانى محصورا فيه كما أعطيت زيدا الا درهما وكونه ظاهرا والأول ضميرا متصلا كاعطيتك درهما فلا يقدم على الاول وان قدم على الفعل (قوله وقد يجب) أى لمانع من التأخير كالحصر فى الاول كما أعطيت الدرهم الا زيدا وكونه ظاهرا والثانى ضميرا متصلا كالدرهم أعطيته زيدا وكالضمير فى مثاله ومنه قولهم أسكنت الدار بانيها وأعطيت القوس باريها فلو كان ضمير الأول فى الثانى كاعطيت زيدا ماله جاز وجاز لما عرف فى باب الفاعل (قوله ان لم يضر) كيعد مضارع ضار يضير ضيرا بمعنى ضر قال تعالى لا يضركم كيدهم شيأ أى لا يضركم (قوله كحذف ما سيق الخ) مثال للمنفى وهو الحذف المضر (قوله فيجوز حذف الفضلة) أى لدليل ويسمى اختصارا ولغيره ويسمى اقتصارا الا فى باب ظن فيمتنع الاقتصار والمراد بالجواز ما يقابل الامتناع فيشمل الوجوب فى ضربت وضربنى زيد لما سيأتى فى التنازع (قوله كقولك الخ) مثال للنفى وهو الحذف غير المضر (قوله الناصبها) نائب فاعل يحذف وها مفعول الناصب لانه صلة أل فلا يحتاج فى عمله الى شرط وفاعله مستتر فيه يعود لأل أى ويحذف العامل الذى نصب الفضلة ويمتنع كون الناصب مضافا الى ها لأن الوصف المحلى بأل لا يضاف للخالى منها ولا لضميره عند سيبويه ويجوز عند غيره كما سيأتى فى الاضافة (قوله فى باب الاشتغال) أى والنداء فان ناصب المنادى أدعو محذوفا نابت عنه يا ولا

يجمع بين العوض والمعوض وكذا يجب الحذف فى التحذير بشرطه الآتى وفى المثل كالكلاب على البقر أى أرسل وماجرى مجراه كانتهوا خيرا لكم أى انتهوا وأتوا خيرا والله أعلم

﴿ التنازع فى العمل ﴾

هو لغة التجاذب واصطلاحا ماسيذكره الشارح (قوله ان عاملان) فاعل بمحذوف يفسره اقتضيا وعمل مفعول به لذلك المحذوف وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وفى اسم متعلق بعمل قدم عليه مع انه مصدر للضرورة أو للتوسع فى الظرف والمراد باقتضائهما العمل توجههما لذلك الاسم وطلب كل منهما له فى المعنى امامع التوافق فى الفاعلية أو المفعولية أو التخالف فيهما كما سيمثل (قوله قبل) حال من عاملان أى حال كونهما قبل الاسم (قوله ذا أسره) فى القاموس الأسرة بضم الهمزة الدرع الحصينة وأسرة الرجل رهطه الأدنون وضبطه المعرب بالفتح وفسره بالجماعة القوية (قوله عن توجه عاملين) قال الموضح أى فعلين متصرفين كآتونى أفرغ عليه قطرا أو اسمين يشبهانهما كقوله

عهدت مغيثا مغنيا من أجرته * فلم أتخذ الا فناءك موئلا

أو اسم وفعل كذلك نحو هاؤم اقرؤا كتابيه اهـ وقوله يشبهانهما أى فى العمل لا فى التصرف كما قاله شارحه لئلا ينافيه تمثيله بهاؤم اقرؤا فانه اسم فعل جامد بمعنى خذوا تنازع هو واقرؤا فى كتابيه فاعمل فيه الثانى وحذف ضميره من الاول لكونه فضلة والميم علامة الجمع والهمزة بدل من كاف الخطاب فشمل اسم الفاعل كالبيت والمفعول كقوله * وعزة ممطول معنى غريمها * واسم الفعل كالآية والمصدر كقوله * لقيت فلم أنكل عن الضرب مسمعا * فلقيت والضرب تنازعا مسمعا وانكل أى أعجز من باب دخل وطرب واسم المصدر مثله كما استظهره الصبان كأن يقال من قبلة الرجل ومسه امرأته الوضوء ولم أر من ذكر الصفة المشبهة وأفعل التفضيل ولا مانع منهما فيما يظهر كزيد أضبط القوم وأجمعهم للعلم وزيد حسن وكريم أبوه فليحرر فلا تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره وأما نحو فان لم تفعلوا فلم جزمت الفعل وهما فى محل جزم بان ولا بين فعلين جامدين أو فعل جامد وغيره لأن الجامد لضعفه لا يفصل من معموله والفصل لازم فى التنازع عند اعمال الاول فاذا بطل اعماله لذلك بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما ومن هذا يؤخذ منع زيد أفضل وأكرم من عمرو لانه لا يفصل بين أفعل ومن بأجنبى قال الرودانى مالم يتأخر الجامد عن غيره والا جاز لعدم فصله سواء أعمل الاول أم الثانى كاعجبنى ولست مثل زيد وأجازه المبرد فى فعلى التعجب مطلقا واغتفر فصل الاول من معموله اذا كان هو العامل لامتزاج الجملتين بالعاطف واتحاد مطلوبهما وقيده فى شرح التسهيل باعمال الثانى حذرا من الفصل ولا بد من ارتباط بين العاملين اما بعطف مطلقا كما مثل أو بعمل أولهما فى ثانيهما نحو وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا فظنوا وظننتم تنازعا أن لن يبعث والثانى معمول للاول لانه صفة لمصدره المحذوف أى ظنوا ظنا كظنكم أو يكون الثانى جوابا للاول جواب السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة أو الشرط كآتونى أفرغ عليه قطرا ومنه كما فى الاسقاطى هاؤم اقرؤا كتابيه أو غير ذلك من أوجه الارتباط كما فى المغنى فلا يجوز قام قعد أخوك (قوله الى معمول) اطلاقه يشمل الظاهر والضمير لكن بشرط كونه منفصلا مطلقا أو متصلا مجرورا نحو زيد انما قام وقعد هو وماضربت وأكرمت الا اياه ووثقت وتقويت بك على خلاف فى الاخير واشترط قوم وجوب توجه العاملين الى المعمول فخرج قوله تعالى وأنه كان يقول سفيهنا الاحتمال ان اسم كان ضمير الشان فلا تتوجه الى سفيهنا والاظهر عدم اشتراطه فيجوز التنازع فى الآية كما يجوز عدمه وخرج بتوجه العاملين أتاك أتاك اللاحقون فليس تنازعا والا فسد اللفظ لوجوب أن يقال أتاك أتوك أو أتوك أتاك بل الثانى لمجرد التوكيد كالحرف الزائد فلا فاعل له أصلا ومثله هيهات هيهات العقيق وخرج أيضا قول امرئ القيس

(ص)

﴿ التنازع فى العمل ﴾

ان عاملان اقتضيا فى اسم عمل

قبل فللواحد منهما العمل

والثان أولى عند أهل البصره

واختار عكسا غيرهم ذا أسره

(ش) التنازع عبارة عن توجه عاملين الى معمول

واحد نحو ضربت وأكرمت زيدا فكل واحد من ضربت وأكرمت يطلب زيدا بالمفعولية وهذا معنى قوله ان عاملان الى آخره وقوله
قبل معناه ان العاملين يكونان قبل المعمول كما مثلنا ومقتضاه انه لو تأخر العاملان لم تكن المسألة من باب التنازع

ولو أن ما أسعى لادنى معيشة * كفاني ولم أطلب قليل من المال

فقليل فاعل كفاني ولم يتوجه اليه أطلب والا فسد المعنى المراد بل مفعوله محذوف أي لو سعيت للادنى كفاني القليل ولم أطلب الملك بدليل قوله

ولكنما أسعى لمجد مؤثل * وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

انظر الصبان (قوله واحد) ظاهره منع التنازع فيما يتعدى لاثنين أو ثلاثة وهو رأى وصحح في التسهيل والجامع الجواز وقد يتعدد المعمول لغيره كما يتحد العامل عن اثنين وقد اجتمعا في حديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع الثلاثة في الظرف وهو دبر والمصدر وهو ثلاثا الخ فأعمل الاخير وحذف الضمير من الاولين لكونهما فضلتين أي تسبحون فيه اياها وتكبرون فيه اياها ولو أعمل غير الاخير لذكر الضمير من فيما بعد العامل لان الفضلة لا تحذف الا من الاول على المختار ومن ذلك قوله

طلبت فلم أدرك بوجهي وليتني * قعدت ولم أبغ الندى عند سائب

فتنازع فيه ثلاثة فقط خلافا لمن وهم فيه وهي طلبت وأدرك وأبغ في الندى وعنده فأعمل الاخير كما مر ومن تنازعها مع اعمال الاول قوله

كساك ولم تستكسه فاشكرن له * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

ونقل الاجماع على جواز اعمال أي الثلاثة لكن قيل لا يحفظ اعمال الثاني (قوله لم تكن المسألة من باب التنازع) أي لان السابق ان رفع كزيد قام وقعد فكل من الفعلين مستوف لمعموله وهو ضميره فلم يطلباه ليعملا فيه وان نصب كزيدا ضربت وأكرمت فهو معمول للاول بمجرد وقوعه عقبه فلا يطلبه الثاني كما قاله بعضهم ولئلا يلزم تقدم ما في حيز العاطف عليه وهو ممتنع الا في نحو أفلم يسيروا عند الزمخشري حيث قدر فيه تأخير الهمزة لانها داخلة على محذوف أي أقعدوا فلم يسيروا كما عند الجمهور بل يطلب ضميره لكنه فضلة يجوز ذكره وحذفه وكذا يمتنع التنازع في المتوسط كضربت زيدا وأكرمت فزيدا معمول الاول وحذف معمول الثاني كما قاله ابن هشام وتعقبه بأن غاية ما فيه كون الاول أولى بالعمل لان معمول العامل يجوز تقدمه يرده منع تقدم ما في حيز العاطف عليه وأجازه جماعة منهم الرضي في المتقدم المنصوب والفارسي في المتوسط أما المتقدم المرفوع فيبعد جوازه لما مر (قوله ولا خلاف الخ) محل ذلك ما لم يتفقا في عمل الرفع كجاء وقام زيد لما سيأتي عن الفراء (قوله الى ان الثاني أولى) أي وان كان أضعف عملا من الاول بدليل استدلالهم على اعمال المصدر المحلى بال بقوله لقيت فلم أنكل الخ وعلى اعمال المجموع بقوله

قد جربوه فما زادت تجاربهم * أبا قدامة الا المجد والفنعا

ولم يحملوه على ان العامل لقيت وزادت (قوله لقربه) أي وسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وان اغتفر هنا للضرورة على ان الرضي نص على جواز الفصل بالاجنبي عند قوة العامل في بحث اسم التفضيل اسقاطي (قوله لتقدمه) أي وسلامته من الاضمار قبل الذكر كما عند البصريين ومن حذف ضمير الرفع كما عند الكسائي ومحل الخلاف ما لم يكن لاحدهما مرجح والا فيجب اعمال الثاني في نحو ضربت بل أكرمت زيدا والاول في ضربت لا أكرمت زيدا كما في النكت عن صاحب البسيط واستحسنه (قوله والتزم ما التزما) أي من وجوب اضمار العمدة ومطابقته للظاهر افرادا وغيره الا اذا صلح العامل للكل فيضمر مفردا مذكرا كالاغير نحو أجريح وقتيل هند أو الزيدون مثلا لكن في التسهيل ان تلك المطابقة أغلبية فقد جوز سيبويه الافراد في الاحوال كلها

وقوله * فلا واحد منهما العمل * معناه ان أحد العاملين يعمل في ذلك الاسم الظاهر والآخر يهمل عنه ويعمل في ضميره على ما سيذكره ولا خلاف بين البصريين والكوفيين انه يجوز اعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر ولكن اختلفوا في الاولى منهما فذهب البصريون الى ان الثاني أولى به لقربه منه وذهب الكوفيون الى ان الاول أولى به لتقدمه (ص)

وأعمل المهمل في ضمير ما * تنازعاه والتزم ما التزما
كيحسنان ويسيء ابناكا * وقد بغى واعتديا عبداكا

(ش) أي اذا أعملت أحد العاملين في الظاهر وأهملت الآخر عنه فأعمل المهمل في ضمير الظاهر والتزم الاضمار ان كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه كالفاعل وذلك كقولك يحسن ويسيء ابناك فكل واحد من يحسن ويسيء يطلب ابناك بالفاعلية فان أعملت الثاني وجب أن تضمر في الاول فاعله فتقول يحسنان ويسيء ابناك وكذلك ان أعملت الاول وجب الاضمار في الثاني فتقول يحسن ويسيئان ابناك ومثله بغى واعتديا عبداك وان أعملت الثاني في هذا المثال قلت بغيا واعتدى عبداك ولا يجوز ترك الاضمار فلا تقول يحسن ويسيء ابناك ولا بغى واعتدى عبداك

لأن تركه يؤدى الى حذف الفاعل والفاعل ملتزم الذكر وأجاز الكسائى ذلك على الحذف بناء على مذهبه فى جواز حذف الفاعل وأجازه الفراء على توجه العاملين معا الى الاسم الظاهر وهذا بناء منهما على منع الاضمار فى الاول عند اعمال الثانى فلا تقول يحسنان ويسىء ابناك وهذا الذى ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما فى هذه المسئلة (ص) ولا تجئ مع أول قد أهملا * بمضمر لغير رفع أوهلا
بل حذفه الزم ان يكن غير خبر * وأخرنه ان يكن هو الخبر (١٨٤)
(ش) تقدم انه اذا أهمل أحد العاملين فى الظاهر وأهمل الآخر عنه أعمل فى ضميره ويلزم الاضمار ان كان مطلوب الفعل مما يلزم ذكره كالفاعل أونائبه ولا فرق فى وجوب الاضمار حينئذ بين ان يكون المهمل الاول أو الثانى فتقول يحسنان ويسىء ابناك ويحسن ويسيآن ابناك وذكر هنا أنه اذا كان مطلوب الفعل المهمل غير مرفوع فلا يخلو اما أن يكون عمدة فى الاصل وهو مفعول ظن وأخواتها لانه مبتدأ فى الاصل أو خبر وهو المراد بقوله ان يكن هو الخبر أولا فان لم يكن كذلك فاما ان يكون الطالب له هو الاول أو الثانى فان كان الاول لم يجز الاضمار فتقول ضربت وضربنى زيد ومررت ومر بى زيد ولا تضمر فلا تقول ضربته وضربنى زيد ولا مررت به ومر بى زيد وقد جاء فى الشعر كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب * جهارا فكن فى الغيب أحفظ للعهد
وألغ أحاديث الوشاة فقلما * يحاول واش غير هجران ذى ود
وان كان الطالب له هو الثانى وجب الاضمار فتقول ضربنى وضربته زيد ومر بى ومررت به زيد ولا يجوز الحذف فلا تقول ضربنى وضربت زيد ولا مر بى ومررت زيد وقد جاء فى الشعر كقوله
بعكاظ يعشى الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه
الاصل لمحوه فحذف الضمير ضرورة وهو شاذ كما شذ عمل المهمل الاول فى المفعول المضمر الذى ليس بعمدة فى الاصل هذا كله اذا كان غير المرفوع ليس بعمدة فان كان عمدة فى الاصل فلا يخلو اما أن يكون الطالب له هو الاول

قول

كضربنى وضربت قومك بالنصب أى ضربنى هو أى من ذكر لكنه قبيح كما نقله الدمامينى فالمراد التزم ذلك فى الفصيح (قوله لان تركه الخ) هذا الدليل لا يعين الاضمار لامكان وجوب اظهاره أوجوازه الا أن يقال اقتصر على جزء العلة لكفايته فى الرد على الكسائى أى ولان اظهاره يؤدى الى التكرار فتعين الاضمار اما فى الثانى وهو اتفاق أو فى الاول عند البصريين واعتراض الكوفيين بلزوم الاضمار قبل الذكر مردود بوقوعه فى غير هذا الباب كربه رجلا وبسماعه فيه نظما ونثرا حكى سيبويه ضربونى وضربت قومك وكقوله

جفونى ولم أجف الاخلاء اننى * لغير جميل من خليلى مهمل

وغير ذلك (قوله فى جواز حذف الفاعل) أى فى باب التنازع عند اعمال الثانى فرارا من الاضمار قبل الذكر لكن حذف العمدة أشنع مما فر منه الا أن يقال انه عهد حذف الفاعل فى المواضع المتقدمة فى بابه فليقس عليها هذا لكن قال فى شرح الايضاح ما اشتهر عنه من حذف الفاعل فى ذلك باطل بل هو عنده مستتر فى الفعل مفردا فى الاحوال كلها كما عن سيبويه أفاده يس (قوله على توجه العاملين معا) أى ان عطفا بالواو واتفقا فى طلب الرفع قال الصبان وكذا فى النصب كما يقتضيه قول الهمع فى الاعراب المطلوب اه وينبغى تقييده بنصب العمدة لعدم جواز حذفها دون غيره فان اختلفا أضمر مؤخرا كضربنى وضربت زيدا هو فرارا من الاضمار قبل الذكر أوحذف الفاعل ويرده لزوم اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو لا يعقل الا أن يدعى ان العامل مجموعهما (قوله أوهلا) ماض مجهول من أوهله الله لكذا أى أهله بشد الهاء أى جعله أهلا له (قوله ولا تضمر) أى بل يجب حذفه لانه فضلة لا ملجأ فيه للاضمار قبل الذكر الا اذا أوقع حذفه فى لبس فيضمر مؤخرا كرغبت ورغب فى الزيدان عنهما همع وفى شرح الكافية ميل الى اضمار الفضلة مقدمة وهو ظاهر التسهيل أيضا (قوله اذا كنت الخ) الشاهد فى ترضيه ويرضيك فالاول يطلب صاحب مفعولا والثانى يطلبه فاعلا فاعمل فيه الثانى ولم يحذف من الاول ضميره مع أنه فضلة وتقدم الكلام على قلما فى الفاعل (قوله بعكاظ) بضم العين المهملة وتخفيف الكاف ثم ظاء مشالة سوق كانت تقام فى الجاهلية بقرب مكة أيام الموسم ويعشى من الاعشاء بالعين المهملة وهو عدم الابصار ليلا والمراد عدمه مطلقا ولحوا من اللمح وهو سرعة البصر فيعشى يطلب شعاعه أى السلاح فاعلا ولحوا يطلبه مفعولا فاعمل فيه الاول فهو فاعله وحذف ضميره من الثانى مع ان حقه الذكر وان كان فضلة (قوله وهو شاذ) أى خلافا لما يقتضيه مفهوم قوله والتزم ما التزما من جواز حذف الفضلة من الثانى المهمل لعدم التزام ذكره فى غير ذلك وانما شذ حذفه هنا لان فيه تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه لغير مقتض بخلاف حذفه من الاول فانه للفرار من الاضمار قبل الذكر مع كونه فضلة (قوله فان كان عمدة الخ) اشارة الى أن المراد بالخبر فى

أو الثانى فان كان الطالب له هو الاول وجب اضماره مؤخرا فتقول ظننى وظننت زيدا قائما اياه وان كان الطالب له هو الثانى أضمرته متصلا أو منفصلا فتقول ظننت وظننيه زيدا قائما وظننت وظننى اياه زيدا قائما ومعنى البيتين انك اذا أهملت الاول لم تأت معه بضمير غير مرفوع وهو المنصوب والمجرور فلا تقول ضربته وضربنى زيد ولا مررت به ومر بى زيد بل يلزم الحذف فتقول ضربت وضربنى زيد ومررت ومر بى زيد الا اذا كان المفعول خبرا فى الاصل فانه لا يجوز حذفه بل يجب الاتيان به مؤخرا فتقول ظننى وظننت زيدا قائما اياه ومفهومه ان الثانى يؤتى معه بالضمير مطلقا مرفوعا كان أو مجرورا أو منصوبا عمدة فى الاصل أو غير عمدة (ص)

وأظهر ان يكن ضمير خبرا * لغير ما يطابق المفسرا

نحو أظن و يظنانى أخا * زيدا وعمرا أخوين فى الرخا

(ش) أى يجب أن يؤتى بمفعول الفعل المهمل ظاهرا اذا لزم من اضماره عدم مطابقته لما يفسره لكونه خبرا فى الاصل عما لا يطابق المفسر كما اذا كان فى الاصل خبرا عن مفرد ومفسره مثنى نحو أظن و يظنانى زيدا وعمرا أخوين فزيدا مفعول أول لاظن وعمرا معطوف عليه وأخوين مفعول ثان لاظن والياء مفعول أول ليظنان فيحتاج الى مفعول ثان فلو أتيت به ضميرا فقلت أظن و يظنانى اياه زيدا وعمرا أخوين لكان اياه مطابقا للياء فى أنهما مفردان ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو أخوين لانه مفرد وأخوين مثنى فتفوت مطابقة المفسر للمفسر وذلك لا يجوز وان قلت أظن و يظنان اياهما زيدا وعمرا أخوين حصلت مطابقة المفسر للمفسر وذلك لكون اياهما مثنى وأخوين كذلك ولكن تفوت مطابقة المفعول الثانى الذى هو خبر فى الاصل للمفعول الاول الذى هو المبتدأ فى الاصل لكون المفعول الاول مفردا وهو الياء والمفعول الثانى مثنى وهو اياهما ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدا فلما تعذرت المطابقة مع الاضمار وجب الاظهار فتقول أظن و يظنانى أخا زيدا وعمرا أخوين فزيدا وعمرا أخوين مفعولا أظن والياء مفعول أول ليظن وأخا مفعوله الثانى فلا تكون المسئلة حينئذ من باب التنازع لان كلا من العاملين عمل فى ظاهر وهذا مذهب البصريين

قول المصنف غير خبر العمدة من ذكر الملزوم وارادة اللازم فيشمل المفعول الاول لظننت فانه لا فرق بين المفعولين فى وجوب التأخير كظننت منطلقة وظننى منطلقا هند اياها فاياها مفعول أول لظننت فاندفع ما يوهمه المتن من القصور نعم كان عليه أن يذكر وجوب التأخير فى الفضلة عند خوف اللبس كما مر مثاله فلو قال كما فى المكودى

واحذفه لكن مع لبس أو خبر * أو مبتدا أخره فهو المعتبر

لسلم من ذلك ودخل فى كلامه خبر كان ككنت وكان زيد قائما اياه فاياه خبر كنت عائد على قائما (قوله وجب اضماره الخ) أى لانه عمدة لا يحذف وقوله مؤخرا أى خلافا لما فى التسهيل تبعا لابن عصفور من تقديمه لما فيه من الاضمار قبل الذكر مع كونه بصورة الفضلة وان لزم فصله من عامله بأجنبى كذا قيل وفيه انهم صرحوا بجواز حذف مفعولى ظن وخبر كان فى قول لدليل فكيف يمتنع حذفه ولذا كان مذهب الكوفيين من حذفه أقوى لسلامته من الفصل والاضمار قبل الذكر (قوله ظننى وظننت الخ) الاول يطلب زيدا فاعلا وقائما مفعولا ثانيا والثانى يطلبهما مفعولين فاعمل فيهما الثانى فهما منصوبان به وأضمر فى الاول فاعله مستترا يعود لزيد المؤخر لفظا ورتبة والياء مفعوله الاول والثانى اياه المؤخر العائد لقائم (قوله ظننت وظننيه الخ) الاول يطلب زيدا وقائما مفعولين فاعمله فيهما والثانى يطلب زيدا فاعلا فاعمله فى ضميره مستترا فيه وهو هنا يعود على مقدم فى الرتبة لكونه معمول الاول و يطلب قائما مفعولا ثانيا فاعمله فى الهاء العائدة عليه فهى مفعوله الثانى والياء مفعوله الاول (قوله وأظهر) أى ضمير المتنازع فيه أى ائت به اسما ظاهرا بدل الضمير (قوله لغير ما يطابق) أى لمبتدا فى الاصل غير مطابق للمفسر كالياء فى يظنانى فى مثاله (قوله فتفوت مطابقة المفسر) بكسر السين وهو أخوين للمفسر بفتحها وهو اياه (قوله وجب الاظهار الخ) أى وحيث كان أخا اسما ظاهرا فلا يحتاج لشئ يفسره كما تقدم فلا تضر مخالفته للاخوين لعدم افتقاره اليهما بل انما يطابق مبتدأه الاصلى (قوله فلا تكون المسئلة حينئذ من باب التنازع) أى بالنسبة للمفعول الثانى لان أخوين معمول لاظن ولم يتوجه اليه يظنانى لعدم مطابقته لمفعوله الاول وهو لا يطلب الا ما يطابقه فلم يتنازعا فيه كذا قال الموضح وتبعه الشرح وأجاب سم بما محصله ان كلا من العاملين متوجه له فى المعنى بقطع النظر عن لفظ التثنية فكلاهما يطلبه مفعولا ثانيا مطابقا لمفعوله الاول فلما أعملنا فيه أظن وطابقنا به مفعوله الاول تعذر علينا الاضمار فى الثانى لما مر فانقطع طلبه له فعدلنا الى الاظهار وقلنا أخا موافقة للمخبر عنه وان خالف المفسر وهو أخوين لعدم احتياجه اليه ألا ترى صحة التنازع فى ضربنى وضربت زيدا لتوجههما اليه بقطع النظر عن نوع العمل مع انه اذا رفع انقطع طلب الناصب له و بالعكس فكذا ما هنا اه وتقول

عند اعمال الثانى أظن و يظننى الزيدان أخا اياهما أخوين أو يظنانى وأظن الزيدين أخوين أخا (قوله وأجاز الكوفيون الخ) أى كما يجوّزون الاظهار والحذف أيضا لدلالة معمول الآخر عليه كما جوّزوه عند عدم التخالف فى المسئلة السابقة لوجود دليله كذا فى التوضيح والاشمونى وغيرهما لكن يعكر عليه ما نقله المصرح فى المسئلة السابقة عن أبى حيان فى النكت الحسان ان شرط الحذف عندهم مطابقة المحذوف للمثبت افرادا وغيره والا امتنع نحو علمنى وعلمت الزيدين قائمين فلا بد أن تقول اياه ولا يجوز حذفه اه (قوله مراعى فيه جانب المخبر عنه) أى وان خالف المفسر و يضمر مقدما عن معمول الاول كما مثله الشرح وليس اضمارا قبل الذكر لتقدم مفسره رتبة لكونه معمول الاول فان اعمل الثانى أضمر مؤخرا كما فى التصريح عن المرادى فيقال أظن و يظننى الزيدان أخا اياهما اياهما أو يظننى وأظن الزيدين أخوين هما اياه فهما فاعل يظننى واياه مفعوله الثانى وتقول على الاظهار أظن و يظننى الزيدان أخا اياهما أخوين و يظننى وأظن الزيدين أخوين هما أخا وتقول على الحذف أظن و يظننى الزيدان أخا اياهما فاياهما عائد على الزيدين وحذفنا العائد على أخا و يظننى وأظن الزيدين أخوين هما وتحذف عائد الاخوين فتأمل والله أعلم

﴿ المفعول المطلق ﴾

(قوله يدل على شيئين) أى على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة الى الفاعل المعين فى مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام أما عند من يقول بدخولها كالسيد فتضمن كدلالته على أحدهما فقط و يدل على كل من الفاعل والمكان التزاما (قوله وهو المصدر) أى مدلوله لان المصدر هو اللفظ والحدث مدلوله والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره (قوله المصدر اسم الحدث) لا يقال يدخل فيه اسم المصدر كاغتسل غسلا وتوضأ وضوأ وأعطى عطاء لان مدلوله لفظ المصدر لا الحدث كما نقله الدمامينى عن ابن يعيش وغيره وأقره فهو يدل على الحدث بواسطة والمراد الدلالة مباشرة فان قلنا يدل عليه مباشرة كالمصدر فلا بد لاخراجه من قيد ملحوظ أى الجارى على فعله واسم المصدر لا يجرى عليه بل ينقص عن حروفه أو المراد الدال على الحدث بالاصالة واسم المصدر نائب عنه و بما ذكر يعلم الفرق بينهما (قوله هو المصدر) أى الصريح فلا يقع المؤول مفعولا مطلقا والمنتصب يخرج المرفوع ولو نائب فاعل فلا يسمى مفعولا فى الاصطلاح خلافا لظاهر الاشمونى واعلم ان بين المصدر والمفعول المطلق عموما وجهيا يجتمعان فى ضربته ضربا و ينفرد المصدر فى ضربك ضرب أليم والمفعول فيما ينوب عن المصدر مما سيأتى فان لم يعتبر هذا النائب وجعل المفعول هو المصدر المقدر نظرا للاصل فالمصدر أعم مطلقا (قوله توكيدا لعامله) أى لنفس عامله ان كان مصدرا مثله والا فيؤكد مصدر عامله ليتحد المؤكد مع المؤكد كما هو شرط التأكيد اللفظى الذى هذا منه فمعنى قولك ضربت ضربا أحدثت ضربا ضربا كما أفاده الدمامينى والرضى فان قلت كيف يكون لفظيا مع قول النحاس أجمع النحاة ان توكيد المصدر يدفع المجاز كالمعنوى نحو وكلم الله موسى تكليما أى بذاته لا بترجمان أجيب بأن ذلك ليس خاصا بالمعنوى بل يكون فى اللفظى أيضا كما فى المطول نحو قطع اللص الامير الامير (قوله أو بيانا الخ) أى مع كونه مؤكدا أيضا فالنوعى والعددى مؤكدان وان كان القصد منهما بالذات البيان وأما القسم الاول فللتوكيد لا غير فهو لا يجامع غيره وأما الباقيان فيجتمعان فى ضربت ضربتى الامير (قوله غير مقيد بحرف) أى لانه المفعول الحقيقى لفاعل الفعل اذ لم يوجد من الفاعل الا الحدث بخلاف سائر المفعولات فانه لم يوجدها وانما سميت بذلك باعتبار الصاق الفعل بها أو وقوعه لاجلها أو معها فلذلك لا تسمى به الا مقيدة بما ذكر فالاحق بالذكر أولا هو المفعول المطلق وانما قدم المفعول به فى

وأجاز الكوفيون الاضمار مراعى فيه جانب المخبر عنه فتقول أظن و يظنانى اياه زيدا وعمرا أخوين وأجازوا أيضا الحذف فتقول أظن و يظنانى زيدا وعمرا أخوين (ص)

﴿ المفعول المطلق ﴾

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولى الفعل كأمن من أمن (ش) الفعل يدل على شيئين الحدث والزمان فقام يدل على قيام فى زمن ماض و يقوم يدل على قيام فى الحال أو الاستقبال وقم يدل على قيام فى الاستقبال فالقيام هو الحدث وهو أحد مدلولى الفعل وهو المصدر وهذا معنى قوله ما سوى الزمان من مدلولى الفعل فكأنه قال المصدر اسم الحدث كأمن فانه أحد مدلولى أمن والمفعول المطلق هو المصدر المنتصب توكيدا لعامله أو بيانا لنوعه أو عدده نحو ضربت ضربا وسرت سير زيد وضربت ضربتين وسمى مفعولا مطلقا لصدق المفعول عليه غير مقيد بحرف جر ونحوه بخلاف غيره من المفعولات فانه لا يقع عليه اسم المفعول الا مقيدا كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له

(ص) بمثله أو فعل او وصف نصب * وكونه أصلا لهذين انتخب (ش) ينتصب المصدر بمثله أى بالمصدر نحو عجبت من ضربك زيدا ضربا شديدا أو بالفعل نحو ضربت زيدا ضربا أو بالوصف نحو أنا

ضارب زيدا ضربا ومذهب البصريين ان المصدر اصل والفعل والوصف مشتقان منه وهذا معنى قوله وكونه أصلا لهذين انتخب أى المختار ان المصدر أصل لهذين أى الفعل والوصف ومذهب الكوفيين ان الفعل أصل والمصدر مشتق منه وذهب قوم الى ان المصدر أصل والفعل مشتق منه والوصف مشتق من الفعل وذهب ابن طلحة الى أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه وليس أحدهما مشتقا من الآخر والصحيح المذهب الاول لان كل فرع يتضمن الاصل وزيادة والفعل والوصف بالنسبة الى المصدر كذلك لان كلا منهما يدل على المصدر وزيادة فالفعل يدل على المصدر والزمان والوصف يدل على المصدر والفاعل (ص)

توكيدا او نوعا يبين أو عدد * كسرت سيرتين سير ذى رشد

(ش) المفعول المطلق يقع على ثلاثة أحوال كما تقدم أحدها أن يكون مؤكدا نحو ضربت ضربا الثانى أن يكون مبينا للنوع نحو سرت سير ذى رشد وسرت سيرا حسنا الثالث أن يكون مبينا للعدد نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات (ص)

وقد ينوب عنه ما عليه دل * كجد كل الجد وافرح الجذل (ش)

باب تعدى الفعل استطرادا لا قصدا وعند اجتماعها ترتبت على ما فى قوله

مفاعيلهم رتب فصدر بمطلق * وثن به فيه له معه قد كمل

تقول ضربت الضرب زيدا بسوطه * نهارا هنا تأديبه وامرأ نكل

(قوله بمثله) أى المصدر من حيث هو المذكور فى قوله المصدر اسم الخ وكذا الضمير فى قوله وكونه واما ضمير نصب فراجع له بقيد كونه مفعولا مطلقا ففيه استخدام بالنسبة لهذا والمراد مثله معنى ولفظا واما يعجبنى ايمانك تصديقا وقعدت جلوسا على ما صححه الناظم من انه منصوب بالمذكور فمن باب النيابة وستأتى فى افرح الجذل أفاده شيخ الاسلام (قوله أو فعل) أى متصرف غير ملغى عن العمل فخرج فعل التعجب وكان وأخواتها و باب ظن عند الغائه فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا (قوله أو وصف) أى متصرف اسم فاعل أو مفعول أو بناء مبالغة لا اسم تفضيل ولا صفة مشبهة قاله الشاطبى وأما قوله

أما الملوك فانت اليوم ألأمهم * لؤما وأبيضهم سربال طباخ

فناصب لؤما محذوف أى تلؤم لؤما وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل كقول النابغة

وأرانى طربا فى اثرهم * طرب الواله أو كالمختبل

(قوله مشتقان منه) الاشتقاق رد لفظ الى آخر لمناسبة بينهما فى المعنى ولو مجازيا مع اتفاقهما فى الحروف الأصول فان اتفقا فى كلها على الترتيب فاشتقاق صغير كناطق ونطق بمعنى التكلم حقيقة أو الدلالة مجازا وان اختلفا ترتيبا فقط فاشتقاق كبير كما فى جبذ وجذب وان اختلف فيهما بعض الاصول فاشتقاق أكبر كثلب من الثلم فعلم ان مناسبة المعنيين شرط فى الجميع (قوله أن الفعل أصل) أى لانه يعمل فى المصدر و يؤثر فيه فكان أصلا لقوته و رد بان الحرف يؤثر فى الاسم مع أنه ليس أصلا له والمراد الفعل المضارع على الأصح عندهم لسبق زمانه على التحقيق فترجح لان الماضى كان قبل وجوده مستقبلا وحين وجوده حالا و بعده ماضيا وقيل الماضى هو الأصل لسبقه بمضى زمنه و يرجح الاول أنه فرض الأوصاف الثلاثة فى زمن واحد وهذا فى زمنين مختلفين والظاهر ان غير الاصل من الفعل مأخوذ منه كالمصدر وكذا الوصف وأما الأمر عندهم فقطعة من المضارع لا قسم برأسه (قوله والوصف مشتق من الفعل) أى فهو فرع الفرع (قوله وذهب ابن طلحة) هو شيخ الزمخشرى وانظر ما أصل الوصف على هذا (قوله يبين) أى المصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا والضمير للمفعول المطلق فى الترجمة (قوله مبينا للنوع) أى لكونه مضافا أو موصوفا كما مثله أو محلى بال العهدية كسرت السير أى المعهود بينك و بين مخاطبك فهو ثلاثة أقسام و يسمى المختص أيضا لاختصاصه بما ذكر والتحقيق ان المعدود مختص أيضا لتحديده بالعدد المخصوص ولذا جعل فى التسهيل المفعول المطلق قسمين مبهم وهو المؤكد ومختص وهو قسمان معدود ونوعى واعلم ان النوعى ان كان مضافا كان من باب النيابة على التحقيق لاستحالة ان يفعل الانسان فعل غيره وانما يفعل مثله فالاصل سيرا مثل سير ذى رشد فحذف المصدر ثم صفته وأنيب المضاف اليه منابها كما حققه الدمامينى ولا يرد ذلك على المصنف لان مراده تمثيل النوعى بقطع النظر عن كونه أصلا أو نائبا وأما ذو أل فالظاهر انه قد يكون كذلك كما اذا قصدت تشبيه سيرك الآن بسير سابق معهود للمخاطب سواء كان منك أو من غيرك وقد يكون أصليا كأن قصدت الاخبار عن ذلك السير المعهود الذى وقع منك بعينه استحضارا لصورته فتدبر (قوله وقد ينوب عنه) أى عن المصدر المتأصل فى المفعولية وهو ما كان من لفظ عامله لا عن مطلق المصدر حتى يلزم كون النائب غير مصدر فلا يرد ان الجذل فى مثاله بفتح الجيم والذال المعجمة مصدر جذل كفرح

كل الميل وضربته بعض الضرب وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور نحو قعدت جلوسا وافرح الجذل فالجلوس نائب مناب القعود لمرادفته له والجذل نائب مناب الفرح لمرادفته له وكذلك ينوب مناب المصدر اسم الاشارة نحو ضربته ذلك الضرب وزعم بعضهم انه اذا ناب اسم الاشارة مناب المصدر فلا بد من وصفه بالمصدر كما مثلنا وفيه نظر فمن أمثلة سيبويه ظننت ذاك أى ظننت ذاك الظن فذاك اشارة الى الظن ولم يوصف به و ينوب عن المصدر أيضا ضميره نحو ضربته زيدا أى ضربت الضرب ومنه قوله تعالى لا أعذبه أحدا من العالمين أى لا أعذب العذاب وعدده نحو ضربته عشرين ضربة ومنه قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة والآلة نحو ضربته سوطا والأصل ضربته ضرب سوط فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه والله تعالى أعلم

(ص) وما لتوكيد فوحد أبدا وثن واجمع غيره وأفردا

(ش) لا يجوز تثنية المصدر المؤكد لعامله ولا جمعه بل يجب افراده فتقول ضربت ضربا وذلك لانه

وزنا ومعنى وظاهر كلامه ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى والسيرافى والمبرد واختاره المصنف لاطراده وأما مذهب سيبويه والجمهور من انه منصوب بفعل مقدر من لفظه أى فرحت وجذلت جذلا فلا يطرد فى نحو حلفت يمينا اذ لا فعل له مع ان الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة قاله الرضى (قوله قد ينوب الخ) جملة ما ذكره الشرح من ذلك سبعة الكلية والبعضية والمرادف والاشارة والضمير والعدد والآلة أما المرادف فينوب عن المؤكد والمبين كما أشار له الشرح وكذا الاشارة والضمير كما فى الرودانى والباقى عن المبين فقط و بقى مما ينوب عنهما اسم المصدر غير العلم كاغتسلت غسلا وتوضأت وضوء العلماء والملاقى للمصدر فى الاشتقاق بان يشاركه فى مادته اما مع كونه مصدر فعل آخر كتبتل اليه تبتيلا فانه مصدر لبتل كقدس وقد ناب عن مصدر تبتل وهو التبتل كالتجمل أو مع كونه اسم عين كأ نبتكم من الارض نباتا وأنبتها نباتا حسنا فنباتا اسم للنابت من زرع أو غيره وقد ناب عن انباتا وقال سيبويه انه مصدر جار على غير فعله أى فيكون من الأول لانه فى الاصل مصدر لنبت سمى به النابت كما نص عليه غير واحد فيصح فيه الاعتباران والظاهر صحة اعتباره أيضا اسم مصدر لانبت كغسلا ووضوأ لاغتسل وتوضأ مع انهما مصدران لغسل ووضؤ وأما تبتيلا فلا يمكن جعله اسم مصدر لتبتل لعدم نقصه عن حروف فعله كما هو شأن اسم المصدر فتأمل وقد جعل الموضح الملاقى فى الاشتقاق شاملا للاقسام الثلاثة أى فيكفى فى النيابة ملاحظة الملاقاة بقطع النظر عن كونه اسم مصدر أو غيره و بقى مما ينوب عن المبين فقط نوعه كرجع القهقرى وصفته كسرت أحسن السير وهيئته كيموت الكافر ميتة سوء ووقته كقوله

* ألم تغتمض عيناك ليلة أرمد * أى اغتماض ليلة أرمد وما الاستفهامية نحو ما ضربت زيدا أى أى ضرب ضربته وما الشرطية نحو ما شئت فاجلس أى أى جلوس شئت فاجلس وجملة ذلك ستة عشر منها ستة عنهما وعشرة عن المبين لكن لم أر نصا فى انابة مصدر فعل آخر عن المبين والظاهر جوازه كتبتل اليه تبتيل الخائفين (قوله ذلك الضرب) أى المعهود للمخاطب كان علم الضرب وجهل فاعله فأخبرته بأنه أنت فيكون مثالا للمبين وظننت ذاك مثال للمؤكد لعوده للمصدر المبهم المفهوم من الفعل وقد ينوب عن النائب كان يقال ضرب الامير زيدا فتقول ضربت اللص ذلك الضرب أى ضربا مثل ذلك لان فعل الامير لا تفعله أنت فحذف الموصوف وأنيب عنه الصفة ثم الصفة وأنيب عنها الاشارة (قوله نحو ضربته زيدا) ان رجع الضمير الى مصدر الفعل المبهم فمؤكد لانه لو صرح بالظاهر لم يفد الا التوكيد وان رجع الى مصدر معهود لدلالة المقام فنوعى فقول الشرح أى الضرب يحتمل جعل أل فيه للجنس وللعهد ومحل ذلك مالم يجعل زيدا بدلا مفسرا للضمير والا كان مفعولا به لا مطلقا وهكذا قوله * من كل ما نال الفتى قد نلته * وقوله * هذا سراقة للقرآن يدرسه * أى نلت النيل و يدرس الدرس فيحتمل المؤكد والنوعى بالطريق المذكور وأما لا أعذبه أحدا من العالمين فنوعى لا غير لرجوعه لعذابا قبله بمعنى تعذيبا عظيما لان تنوينه للتعظيم والاصل أعذبه أى من يكفر تعذيبا عظيما لا أعذب تعذيبا مثله أى التعذيب المذكور أحدا لان تعذيب من يكفر لا يقع على غيره حتى يصح نفيه فحذف الموصوف وأناب عنه صفته وهى مثله ثم حذفها وأناب المضاف اليه وهو التعذيب مناباتم حذفه وأناب عنه ضميره أفاده فى التصريح وغيره فتأمله (قوله والآلة) أى اذا كانت فى العادة آلة لذلك الفعل فلا يقال ضربته خشبة (قوله مقامه) أى فى اعرابه وافراده وتثنيته وجمعه كضربته سوطين واسواطا (قوله غيره) تنازعه الفعلان قبله فأعمل فيه الثانى وحذف ضميره من الاول لكونه فضلة وحذف مفعول افرد لدلالة ماقبله ودفع به توهم امتناع الافراد من الأمرين قبله ولا يغنى عنه قوله فوحد أبدا من حيث ان مفهومه أن غير المؤكد لا يوحد أبدا لان هذا المفهوم كما يحتمل نفى التأبيد أى لا تدم توحيد غير المؤكد يحتمل تأبيد النفى أى لا توحده فى وقت أبدا فاندفع

بمثابة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع وأما غير المؤكد وهو المبين للعدد والنوع فذكر المصنف أنه يجوز تثنيته وجمعه فأما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو ضربت ضربتين وضربات وأما المبين للنوع فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه اذا اختلفت أنواعه نحو سرت سيرى زيد الحسن والقبيح وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياسا بل يقتصر فيه على السماع وهذا اختيار الشلوبين

(ص)

وحذف عامل المؤكد امتنع
وفي سواه لدليل متسع

(ش) المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله لانه مسوق لتقرير عامله وتقويته والحذف مناف لذلك وأما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه جوازا أو وجوبا فالمحذوف جوازا كقولك سير زيد لمن قال أي سير سرت وضربتين لمن قال كم ضربت زيدا والتقدير سرت سير زيد وضربته ضربتين وقول ابن المصنف ان قوله وحذف عامل المؤكد امتنع سهو منه لان قوله ضربا زيدا مصدر مؤكد وعامله محذوف وجوبا كما سيأتي ليس بصحيح وما استدل به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد بما سيأتي ليس منه وذلك لان ضربا زيدا ليس من التأكيد في شيء بل هو أمر خال من التأكيد بمثابة اضرب زيدا لانه واقع موقعه فكما ان اضرب زيدا لا تأكيد فيه فكذلك ضربا زيدا وكذلك جميع الامثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء لان المصدر فيها نائب مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض عنه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد

الاعتراض بأن الافراد هو الاصل فلا حاجة لذكره سم (قوله بمثابة تكرير الفعل) فيه أنه ليس مؤكدا للفعل نفسه بل للمصدر المفهوم منه كما مر فالاولى أن يقول لان المقصود به الجنس من حيث هو قليلا أو كثيرا كما ان المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك (قوله فالمشهور الخ) أي بدليل قوله وتظنون بالله الظنونا والالف زائدة تشبيها للفواصل بالقوافي تصريح (قوله متسع) أي اتساع مبتدأ خبره في سواه أي وفي حذف عامل سواه اتساع أو المعنى والحذف في سواه متسع فيه فيكون خبر المحذوف دل عليه ما قبله (قوله لا يجوز حذف عامله) أي ولا تأخيره بخلاف النوعي والعددي فيهما (قوله لتقرير عامله) أي دفع المجاز عنه لكون المجاز لا يؤكد وقوله وتقويته أي تثبيت معناه في النفس بواسطة تكرره ولا يرد قوله تعالى ومكرنا مكرا وقوله

بكى الخز من عوف وأنكر جلده * وعجت عجيجا من جذام المطارف

حيث أكد المكر والعجيج أي التصويت بالمصدر مع انهما مجازان عن المجازاة والمباينة والمطارف هي الثياب الرقيقة لان محل عدم تأكيد المجاز اذا كان يحتمل الحقيقة أيضا كقتلت قتلا فيما هو مجاز قطعا كما في القسطلاني على البخاري فالمتعين للمجاز يؤكد كالآية والبيت وما يحتملهما لا يؤكد الا اذا استعمل في حقيقته لان تأكيده يدفع احتمال المجاز عنه نحو وكلم الله موسى تكليما (قوله فيحذف عامله) أي لدلالته على معنى زائد على العامل فاشبه المفعول به وهو يحذف عامله (قوله وقول ابن المصنف) مبتدأ خبره قوله الآتي ليس بصحيح وقوله ان قوله وحذف الخ مقول ابن المصنف وسهو خبر ان والضمير في منه للناظم (قوله لان قوله ضربا زيدا الخ) هذا أحد دليلين لابن المصنف وحاصله ان عامل المؤكد قد سمع حذفه جوازا في نحو أنت سيرا ووجوبا في نحو أنت سيرا سيرا وما أنت الا سيرا وضربا زيدا وغير ذلك مما سيأتي فمنعه من حذفه هنا اما سهو عن وروده هذا واما للبناء على ان ذلك من المصدر المختص لا المؤكد وهي دعوى بلا دليل الثاني ان تعليل المصنف بأن القصد به التقرير والتقوية المنافي للحذف ان أراد أن المقصود منه ذلك دائما فممنوع ولا دليل عليه وان أراد أنه قد يقصد به ذلك وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى عامل مذكور فليقرر المحذوف لقرينة بالاولى اه وأجاب الشاطبي عن الاول بما في الشرح وسيأتي ما فيه وعن الثاني بأن الحذف مناف للتأكيد مطلقا لانه اذا قصد تقرير العامل فقد قصد الاتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الاول فيكون معتنى به وحذفه يقتضي طرحه وعدم الاعتناء به فيتنافيان اه فالاولوية ممنوعة لكن قد تقدم أن الخليل وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيد فلا ينهض ذلك جوابا عنهما وقد اعترف الشاطبي بأن نحو أنت سيرا للتأكيد مع ما فيه من الحذف فمنازعة ابن الناظم قوية فالاولى التزام ان هذه الامثلة من المؤكد كما قال ابن هشام انه الحق وهي مستثناة من امتناع الحذف لنكات تأتي ويدل على الاستثناء قوله والحذف حتم الخ فلا ترد على الناظم لا يقال لا دليل على استثناء أنت سيرا لانه لم يذكره لانا نقول يشير اليه مفهوم قوله كذا مكرر (قوله لانه واقع موقعه) أي ففائدته النيابة عن فعله واعطاؤه معناه لا تأكيده والا كان مؤكدا لنفسه وهو باطل (قوله ليست من باب التأكيد) أي بل هي قسم برأسه فالمصدر اما مؤكد أو نوعي أو عددي أو بدل من فعله ولا ضرر في زيادة ذلك على قوله توكيدا أو نوعا الخ أو ان المراد ليست منه الآن بعد النيابة وان كانت منه أصالة (قوله عدم جواز الجمع) قد يقال ان ذلك لعارض نيابتها لا

ومما يدل أيضا على أن ضرباز يداونحوه ليس من المصدر المؤكد لعامله أن المصدر المؤكد لا خلاف فى انه لا يعمل واختلفوا فى المصدر الواقع موقع الفعل هل يعمل أولا والصحيح انه يعمل فزيدا فى قولك ضرباز يدا منصوب بضربا على الاصح وقيل انه منصوب بالفعل المحذوف وهو اضرب فعلى القول الاول ناب ضربا عن اضرب فى الدلالة على معناه وفى العمل وعلى القول الثانى ناب عنه فى الدلالة على المعنى دون العمل (ص)

والحذف حتم مع آت بدلا * من فعله كندلا اللذ كاندلا

(ش) يحذف عامل المصدر وجوبا فى مواضع منها اذا وقع المصدر بدلا من فعله وهو مقيس فى الامر والنهى نحو قياما لا قعودا أى قم قياما لا تقعد قعودا والدعاء نحو سقيالك أى سقاك الله وكذلك يحذف عامل المصدر وجوبا اذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ نحو أتوانيا وقد علاك المشيب أى أتتوانى وقد علاك ويقل حذف عامل المصدر واقامة المصدر مقامه

بالنظر لذاتها وأيضا لا يأتى فى نحو أنت سيرا لان الحذف فيه غير واجب فالاولى الجواب بما مر (قوله ومما يدل الخ) فيه ان من قال يعمل النائب يحتمل انه يراه من المؤكد ولكن اختص بمزية اقتضت عمله وهى نيابته عن فعله فتأمل (قوله بدلا من فعله) أى عوضا عن اللفظ به أى عن التلفظ بفعله ولو المقدر فى المصدر الذى لا فعل له كبله بمعنى تركا فى قوله يصف السيوف

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها * بله الاكف كأنها لم تخلق

أى ترك الاكف فى رواية خفض الاكف بالاضافة فبله اما منصوب بفعله المهمل وان لم يصح النطق به أو بفعل أمر مرادف لفعله المهمل وهو اترك عند الجمهور أى اترك ذكر الاكف بله أى تركا أما على رواية نصب الأكف فبله اسم فعل بمعنى اترك ومثل ماذكر يقال فى ويحه وويله وويسه وويبه وهى بحسب الاصل كنايات عن العذاب والهلاك فتقال عند الشتم والتوبيخ ثم كثرت حتى صارت كالتعجب يقولها الانسان لمن يحب ويبغض وقيل ان ويح وويس كلمتا رحمة وويل وويب للعذاب فهى مفاعيل مطلقة لفعل مهمل أو لفعل من معناها أى أحزنه الله أو أهلكه أو رحمه مثلا وقيل منصوبة على المفعول به والتقدير ألزمه الله ويله وفى الايضاح ان المصدر فى نحو ضرباز يدا وقياما لا قعودا مفعول به أيضا عند سيبويه أى الزم ضربا الخ أى فكونه بدلا من فعله انما يظهر عند غير سيبويه القائل بانه مفعول مطلق (قوله فى الأمر والنهى) أى سواء تكرر كقوله

فصبرا فى مجال الموت صبرا * فما نيل الخلود بمستطاع

أم لا كما مثله وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار ليقوم مقام العامل (قوله أى قم قياما لا تقعد الخ) اعترض بأن حذف مجزوم لا الناهية ممنوع فالأولى فى التخلص عن ذلك أن يجعل قياما مفعولا به لفعل محذوف ولا قعودا عطف عليه أى افعل قياما لا قعودا وأما جعل أبى حيان لا نافية للجنس وقعودا اسمها نون شذوذا فتكلف مع انه يحتاج كما قاله الدمامينى الى جعله خبرا بمعنى النهى أفاده الصبان وعلى هذا فليس المثال مما نحن فيه فلا يوجد مثال للمصدر الواقع بدلا من فعله فى النهى مع انهم صرحوا بوقوعه فيه ولا يبعد ان يخص المنع من حذف مجزوم لا الناهية بما اذا لم يقم المصدر مقامه بدليل ماذكروه هنا فتأمل (قوله نحو سقيالك) الجار هنا لبيان مفعول المصدر وفى سحقا لزيد وبعدا له لبيان فاعله فهو متعلق بأعنى محذوفا أى لك أعنى أو خبر لمحذوف وجوبا أى ارادتى أو دعائى لك وعلى كل فالكلام جملتان وتقدم لذلك مزيد فى الابتداء ويجوز فى نحو ذلك رفع المصدر بالابتداء خبره الظرف بعده ويكون المسوغ له معنى الفعل كسلام على آل يس وأما المصدر المضاف نحو بعدك وسحقك فلا يرفع لعدم خبر له وأما ذو أل فرفعه أحسن كالويل له والخيبة لكن ادخال أل سماعى عند سيبويه فلا يقال السقى له لعدم سماعه وقاسه الفراء والجرمى كما فى الهمع ومقتضى التسهيل رفع المضاف أيضا وهو الاوجه اذ لا مانع من تقدير خبره ويجوز الرفع أيضا فى المكرر والمحصور والمؤكد نفسه وغيره لكن على الخبرية كما فى التسهيل نحو له على ألف اعتراف وزيد قائم حق أى هذا اعتراف وحق وكذا فى المفيد خبرا سواء كان انشائيا كعجبا لتلك قضية وقول الاعرابى حمد الله وثناء عليه لما قيل له كيف أصبحت أى أمرى عجب وشأنى حمد الله أو غير انشائى كافعل وكرامة أى ولك كرامة اهـ قال الصبان والظاهر ان ما للتفصيل كذلك والاوجه اطراد الرفع فيما ذكر كما يفيده كلام ابن عصفور (قوله وكذلك يحذف الخ) مقتضى صنيعه ان الواقع بعد الاستفهام وفى الخبر ليسا من الآتى بدلا عن فعله وقوله الآتى والمصدر نائب منابه الخ نص فى انهما منه ففى عبارته قلاقة والثانى هو الصواب فالآتى بدلا نوعان طلبى وخبرى فالاول هو الواقع أمرا أو نهيا أو دعاء أو توبيخا وهذا النوع مقيس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفردا منكرا والا كان سماعيا كويله

والخبرى

والخبرى اما مسموع ولم يتعرض له المصنف ومثله الشارح بقوله افعل وكرامة واما مقيس وهو ماذكره بقوله ومالتفصيل الى آخر الباب فكل ذلك بدل عن فعله خلافا لما يقتضيه الشرح (قوله فى الفعل المقصود به الخبر) المراد بالخبر ماقابل الطلب فيشمل الانشاء غير الطلبى كقولهم عند تذكر النعمة حمدا وشكرا لا كفرا وعند تذكر الشدة صبرا لا جزعا وعند ظهور معجب عجبا وعند الامتثال سمعا وطاعة أى حمدت حمدا وشكرت شكرا وصبرت صبرا الخ فالمقصود فى ذلك الانشاء لكن جعلوها من قسم الخبر نظرا للفظ العامل وعن ابن عصفور انها أخبار لفظا ومعنى والمراد بقلة الحذف فى ذلك قصره على السماع فان المصدر الخبرى خمسة أنواع اربعة منها قياسية وهى المذكورة بقوله ومالتفصيل الخ وواحد سماعى وهو هذا وضابطه أن يدل على عامله دليل ويكثر استعماله فى كلامهم كهذه الامثلة ومثال الشرح فالعامل فى جميعها محذوف وجوبا بالكثرة دورانها فى كلامهم كذلك فلا تغير عما وردت كالامثال ولا يتجاوز مورد السماع وانما يجب الحذف فى حمدا وشكرا لا كفرا عند اجتماع الثلاثة فلا اعتراض بانه يقال حمدت حمدا وشكرت شكرا على ان الكلام بذكر الفعل يكون خبرا وكلامنا عند قصد الانشاء وحينئذ يكون المصدر والفعل متعاقبين فلا يجمع بينهما كذا قال الدماميني نقلا عن الشلوبين والظاهر ان صبرا لا جزعا وسمعا وطاعة كذلك فوجوب الحذف خاص باجتماعهما أو عند قصد الانشاء هذا وللرضى تفصيل آخر حيث قال الذى أرى أن هذه المصادر وأمثالها ان لم يأت بعدها مايميزها ويبين ماتعلقت به من مجرور بحرف أو باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز ذكره كحمدت حمدا وشكرت شكرا وسقاك الله سقيا وأما ما بين فاعله باضافة نحو كتاب الله وسنة الله ووعد الله وصبغة الله وحنانيك ودواليك أو بحرف جر كسحقا لك أى بعدا وبؤسا لك أى شدة أو بين مفعوله باضافة كضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله أو بحرف كحمدا لك وشكرا وعجبا منك فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياسا والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلى بحذف الفعل حيث وجد وهو ماسمعته من ذكر الفاعل أو المفعول لا لبيان النوع احترازا من نحو ومكروا مكرهم وسمى هذا سماعيا ثم علل ذلك فانظره (قوله على حين الخ) قبله

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم * ويرجعن من دارين بجر الحقائب

والدهنا بفتح الدال المهملة ودارين بكسر الراء موضعان والضمير فى يمرون للصوص وكذا فى يرجعن وأنثه تحقيرا لهم وعيابهم جمع عيبة بفتح المهملة وهى كالحقائب أوعية الثياب والزاد ونحوهما وبجر بضم الموحدة وسكون الجيم جمع بجراء كحمر وحمراء أى ممتلئة حقائبهم بعد خلوها وعلى حين يروى بالفتح على البناء لاضافته لجملة ألهى وبالجر على الاعراب والظاهر انه متعلق بقول محذوف أى فيقولون ندلا حين ألهى الخ والمال مفعول به لندلا أو لفعله المحذوف أى اختطف المال (قوله وزريق اسم رجل) لا ينافى قول العينى اسم قبيلة لاحتمال تسميتها باسم أبيها (قوله ومالتفصيل الخ) عطف على ندلا فهو مثال ثان للآتى بدلا من فعله وكذا ما بعده فقوله عامله يحذف تأكيد لما أفاد عطفه على المثال وليست ما مبتدأ خبرها ما بعدها لئلا يوهم أنه قسيم للآتى بدلا من فعله مع انه منه (قوله لعاقبة ماتقدمه) أى الفائدة المرتبة عليه والحاصلة بعده سواء كانت عاقبة طلب كالآية فان طلب شد الوثاق يترتب عليه مافصله بالمصادر بعده أو خبر كقوله

لاجهدن فاما درء واقعة * تخشى واما بلوغ السؤل والامل

فلاجهدن جواب قسم مدلول عليه باللام وهو خبر فصل بعده مايترتب عليه واحترز بالقبلية عن نحو اما اهلا كا أو تأديبا فاضرب زيدا فيجوز اظهار فعله وقيد ابن الحاجب ماقبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما فصل به مفرد قبله كازيد سفر فاما صحة أو اغتناما فالقيود ثلاثة تفصيل العاقبة وكونها عاقبة جملة وتقدمها

فى الفعل المقصود به الخبر نحو افعل وكرامة أى وأكرمك فالمصدر فى هذه الامثلة ونحوها منصوب بفعل محذوف وجوبا والمصدر نائب منابه فى الدلالة على معناه وأشار بقوله كندلا الى ما أنشده سيبويه وهو قول الشاعر

على حين ألهى الناس جل أمورهم * فندلا زريق المال ندل الثعالب

فندلا نائب مناب فعل الامر وهو اندل والندل خطف الشئ بسرعة وزريق منادى والتقدير ندلا يازريق المال وزريق اسم رجل وأجاز المصنف أن يكون مرفوعا بندلا وفيه نظر لانه ان جعل نائبا مناب فعل الامر للمخاطب والتقدير اندل لم يصح أن يكون مرفوعا به لان فعل الامر اذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهرا فكذلك ماناب منابه وان جعل نائبا مناب فعل الامر للغائب والتقدير ليندل صح أن يكون مرفوعا به لكن المنقول أن المصدر لا ينوب مناب فعل الامر للغائب وانما ينوب مناب فعل الامر للمخاطب نحو ضربا زيدا أى اضرب زيدا والله أعلم (ص)

ومالتفصيل كاما منا * عامله يحذف حيث عنا

(ش) يحذف أيضا عامل المصدر وجوبا اذا وقع تفصيلا لعاقبة ماتقدمه كقوله تعالى حتى

اذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا وفداء مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبا والتقدير والله أعلم فاما تمنون منا واما تفدون فداء وهذا معنى قوله وما التفصيل الخ أي يحذف عامل المصدر المسوق للتفصيل حيث عن أي عرض (ص) كذا مكرر وذو حصر ورد * نائب فعل لاسم عين استند (ش) أي كذا يحذف عامل المصدر وجوبا اذا ناب المصدر عن فعل أسند لاسم عين أي أخبر به عنه وكان المصدر مكررا أو محصورا فمثال المكرر زيد سيرا سيرا والتقدير زيد يسير سيرا فحذف يسير وجوبا بالقيام التكرير مقامه ومثال المحصور ما زيد الا سيرا وانما زيد سيرا والتقدير

ما زيد الا يسير سيرا وانما زيد يسير سيرا فحذف يسير وجوبا بالما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير فان لم يكرر ولم يحصر لم يجب الحذف نحو زيد سيرا والتقدير زيد يسير سيرا فان شئت حذفت يسير وان شئت صرحت به والله أعلم (ص)

ومنه ما يدعونه مؤكدا * لنفسه أو غيره فالمبتدا

نحو له علي ألف عرفا * والثان كابني أنت حقا صرفا

(ش) أي من المصدر المحذوف عامله وجوبا ما يسمى المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره فالمؤكد لنفسه هو الواقع بعد جملة لا تحتمل غيره نحو له علي ألف عرفا أي اعترافا فاعترافا مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير اعترف اعترافا ويسمى مؤكدا لنفسه لانه مؤكد للجملة قبله وهي نفس المصدر بمعنى أنها لا تحتمل سواه وهذا هو المراد بقوله فالمبتدا أي فالاول من القسمين المذكورين في البيت الاول والمؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمله بل وتحتمل غيره فتصير بذكره نصا فيه نحو أنت ابني حقا فحقا مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير أحقه حقا ويسمى مؤكدا لغيره لان الجملة قبله تصلح له ولغيره لان قولك أنت ابني يحتمل أن يكون حقيقة وأن يكون مجازا على معنى أنت عندي في الحنو بمنزلة ابني فلما قال حقا صارت الجملة نصا على ان المراد البنوة حقيقة فتأثرت الجملة بالمصدر لانها صارت به نصا فكان مؤكدا لغيره لوجوب مغايرة المؤثر للمؤثر فيه

(قوله اذا أثخنتموهم) أي أكثرتم فيهم القتل فشدوا الوثاق أي فامسكوا عن القتل وأسروهم وشدوا وثاقهم أي ما يقيدون به (قوله كذا مكرر) أي مرتين فأكثر (قوله ورد) أي المذكور من المكرر والمحصور لان الجملة نعت لهما ونائب حال من فاعله ولاسم عين متعلق باستند وهو صفة لفعل كما استظهره المعرب وجعلها المكودي نعتا ثانيا لمكرر وما عطف عليه (قوله استند الخ) يستفاد منه ان شروط وجوب الحذف ثلاثة كون عامله خبرا أي ولو منسوخا كان زيد سيرا سيرا وكون المبتدا اسم عين وتكرار المصدر أو حصره و يقوم مقامهما دخول الهمزة على المبتدا نحو أأنت سيرا والعطف عليه كأنت أكلا وشربا كما في التصريح و يشترط أيضا استمراره الى الحال كما نصوا عليه لا منقطعا ولا مستقبلا وانما اشترط اسم العين ليؤمن معه من توهم خبرية المصدر اذ لا يخبر عنها الا بتأويل فيحتاج للفعل بخلاف اسم المعنى فيرفع المصدر بعده على الخبرية لصحتها بلا تأويل كأمرك سير ومقتضى ذلك ان اسم المعنى اذا لم يصح المصدر خبرا عنه الا بالتأويل كمالك نقصان وشغلك زيادة يصح فيه النصب و يجب حذف الفعل مع التكرار على تقدير أمالك ينقص نقصانا و يزيد زيادة وحينئذ ففي مفهوم قوله لاسم عين تفصيل يس (قوله صرفا) نعت لحقا وهو صالح لتوكيد الجملة بانفراده فكأنهما مثالان في مثال واحد (قوله لا تحتمل غيره) ان أراد انها لا تفيد معنى حقيقيا غير معنى المصدر فما بعده كذلك أو انها لا تفيد معنى غيره ولو مجازيا فممنوع سم أي لاحتمال كونها للتهكم مجازا الا أن يراد لا تحتمل غيره احتمالا قريبا والتهكم بعيد صبان والاصح منع تقديم هذا المصدر كالذي بعده على الجملة وتوسطه بين جزأيها لانها دليل العامل فلا يفهم الاتمامها وأما قولهم أحقا زيد منطلق فحقا ظرف لا مصدر كما نص عليه (قوله وهي نفس المصدر) فيه تسمح والمراد ان التكلم بها هو نفس الاعتراف ونص فيه فالمصدر مؤكد للاعتراف الذي تضمنته الجملة فصار مؤكدا لنفسه كما في ضربت ضربا ولا يشكل ذلك على قوله وحذف عامل المؤكد امتنع لما مر أن هذا مستثنى منه أو يقال المادلت الجملة على العامل كان كانه مذكور لقيامها مقامه (قوله أنت ابني حقا) مثله لا أفعله ألبتة فالبتة مصدر حذف عامله وجوبا والتاء للوحدة والبت القطع أي أقطع بذلك القطعة الواحدة أي لا أتردد ثم أجزم مرة أخرى وكان اللام للعهد أي القطعة المعلومة التي لا تردد معها ولا يجوز حذف أل على المشهور ولم يسمع فيها الا قطع الهمزة والقياس وصلها تصريح وانما كان مثله لان البتة محقق لاستمرار النفي قبله بعد احتماله الانقطاع (قوله يحتمل أن يكون حقيقة) مقتضاه ان حقا هنا بمعنى حقيقة فيكون رافعا لاحتمال المجاز أما اذا كان بمعنى ضد الباطل فلا يرفعه بل يصح معه أن يراد بنوة العلم لكنه يرفع احتمال بطلان القضية لاحتمال الجملة قبله للصدق والكذب فتصير به نصا في الثبوت وسمي مؤكدا لغيره لان الجملة مغايرة له لفظا ومعنى قاله الدماميني قال الرضي وهو مؤكد لنفسه أيضا لان الجملة تدل عليه نصا من حيث انه مدلول لفظها وأما احتمالها للكذب أو المجاز فامر عقلي لا مدلول للفظ

(ص)
كذلك ذو التشبيه بعد جمله
كلى بكا بكاء ذات عضله

(ش) أى كذلك يجب حذف عامل المصدر اذا قصد به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر فى المعنى نحو لزيد صوت صوت حمار وله بكاء بكاء الثكلى فصوت حمار مصدر تشبيهى وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير يصوت صوت حمار وقبله جملة وهى لزيد صوت وهى مشتملة على الفاعل فى المعنى وهو زيد وكذلك بكاء الثكلى منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير يبكى بكاء الثكلى فلو لم يكن قبل هذا المصدر جملة وجب الرفع نحو صوته صوت حمار و بكاؤه بكاء الثكلى وكذا لو كان قبله جملة وليست مشتملة على الفاعل فى المعنى نحو هذا بكاء بكاء الثكلى وهذا صوت صوت حمار ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط ولكنه مفهوم من تمثيله

بل هو نقيض مدلوله وكذا جميع الاخبار فلا تفيد الا ثبوت مدلولها فى الواقع حقيقة وأما احتمال الخبر للصدق والكذب فليس المراد به ان الكذب مدلوله كالصدق بل من حيث العقل وحينئذ فانما سمى هذا مؤكدا لغيره مع انه كالاول لانك انما تؤكد بمثله اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة فى نفس الأمر وغلب عنده كذب مدلولها فكان الجملة محتملة له ولنقيضه فقيل مؤكد لغيره وأما الاول فلا يؤتى به لمثل هذا الغرض (قوله كلى بكا) ينبغى جعله صفة لجملة أى بعد جملة كائنة كهذه ليكون مشيرا لباقى الشروط والبكا بالقصر اسالة الدمع و بالمد رفع الصوت وقيل لغتان فى كل كما فى المصباح وعلى الأول يحتاج لارتكاب الضرورة فى قصر الأول أو مد الثانى والاورد أن الجملة لم تحو معنى المصدر لكن يرد انها لم تحو فاعل المصدر المنصوب اذ فاعله ذات عضلة أى ممنوعة من النكاح وهى غير الياء فى لى ويدفعه ان المعنى لى بكاء مثل بكائها أو صاحب المثل هو المتكلم والعضلة أيضا الداهية يقال انه لعضلة من العضل أى داهية من الدواهى (قوله اذا قصد به التشبيه الخ) جملة الشروط سبعة كونه مصدرا ومشعرا بالحدوث وقصد به التشبيه و بعد جملة ومشتملة على فاعله وعلى معناه وليس فيها ما يصلح للعمل ذكر الشارح منها ثلاثة وترك الباقى وستعلم محترزها (قوله الثكلى) بفتح المثلثة مقصورا أى الحزينة لفقدها ولدها يقال ثكلت ولدها اذا فقدته (قوله تشبيهى) أى لكون المعنى مثل صوت حمار ولذا كان فى الجملة قبله معناه وفاعله لان فاعل المثل هو زيد وهو أيضا مشعر بالحدوث لكونه مصدر صات يصوت اذا صاح فهو بمعنى التصويت أى اخراج ما يسمع واحداثه لا بمعنى المسموع خلافا للمرادى وليس فى الجملة قبله ما يصلح اعماله لما سيأتى فاستوفى الشروط ومثله مثال المصنف ونحوله ضرب ضرب الملوك واعلم ان هذه الشروط لوجوب حذف الناصب اذا نصب ويجوز معها رفعه بدلا مما قبله أو صفة له بتقدير مثل أو خبرا لمحذوف وهل النصب حينئذ أرجح أوهما سواء قولان (قوله بفعل محذوف وجوبا) أى لا بالمصدر الذى فى الجملة لان المصدر لا يعمل الا اذا كان بدلا من فعله أو مقدرا بالحرف المصدرى وليس هذا كذلك أما الأول فظاهر وأما الثانى فلانه مبتدأ والاصل فيه الاسم الصريح كذا قيل وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع وعلل المرادى مثال الصوت بأن الأول فيه بمعنى ما يسمع فليس مصدرا حتى يعمل وفيه ما مر مع قصوره وقال فى الشذور لان الصوت الاول لم يرد به الحدوث حتى يقدر بالفعل بل المعنى فى قولك مررت فاذا له صوت صوت حمار انك مررت به وهو فى حال تصويته فلذا قدروا للثانى ناصبا اهـ أى واشتراط الاشعار بالحدوث انما هو فى الثانى المنصوب فلا تنافى فليتأمل هذا وقال الناظم اشتراط ذلك فى عمل المصدر غالب لا لازم فعليه يجوز النصب بالمصدر الذى فى الجملة بلا تقدير فعل وهو ظاهر كلام سيبويه فى هذا المثال قاله الرضى (قوله وجب الرفع) أى خبرا لما قبله (قوله وكذا) أى يجب الرفع لكن ليس خبرا لما قبله بل بدل منه أو نعت بتقدير مثل أو خبر لمحذوف أى هو بكاء الخ والمراد بوجوب الرفع عدم المفعولية المطلقة فلا ينافى جواز النصب على الحال ان وجد مسوغه كالمثال الآتى لانه حال من المستكن فى الظرف ومما لم يشتمل على الفاعل قولهم عليه نوح نوح الحمام لأن ضمير عليه للمنوح عليه لا للنائح وكذا يجب الرفع اذا عدم المصدر كله يد يد أسد أو لم يشعر بالحدوث كله ذكاء ذكاء الحكماء لان الذكاء من الملكات الراسخة لا من الافعال المتجددة بالعلاج كالضرب والتصويت أو لم يكن للتشبيه كله صوت صوت حسن أو لم يكن فى الجملة قبله معناه كله ضرب صوت حمار أما اذا كان فى الجملة ما يصلح للعمل فيه كزيد يضرب ضرب الملوك فيتعين نصبه به ﴿ تنبيه ﴾ المراد باشتمالها على معناه ما هو أعم من أن يكون فيها لفظا أيضا كما مر أو معناه فقط كقوله يمدح فرسا بالضمور

ما ان يمس الارض الا منكب * منه وحرف الساق طى المحمل

أى بلغ فى الضمور الى حيث لو اضطجع لم تمس بطنه الارض بل منكبه وحرف ساقه فالمعنى انه مدمج الخلق

(ص) ﴿ المفعول له ﴾

ينصب مفعولا له المصدر ان أبان تعليلا كجد شكرا ودن وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا وان شرط فقد فاجرره بالحرف وليس يمتنع مع الشروط كازهد ذا قنع

(ش) المفعول له هو المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل نحو جد شكرا فشكرا مصدر وهو مفهم للتعليل لان المعنى جد لاجل الشكر وهو مشارك لعامله وهو جد في الوقت لان زمن الشكر هو زمن الجود والفاعل لان فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر وكذلك ضربت ابني تأديبا فتأديبا مصدر وهو مفهم للتعليل اذ يصح أن يقع في جواب لم فعلت الضرب وهو مشارك لضربت في الوقت والفاعل وحكمه جواز النصب ان وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة أعني المصدرية وابانة التعليل واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل فان فقد شرط من هذه الشروط تعين جره بحرف التعليل

مدكوك بعضه في بعض بمطوى كطى المحمل وهو علاقة السيف أي كدمجه في بعضه بالضفر والله أعلم

﴿ المفعول له ﴾

ويسمى المفعول لاجله ومن أجله وقدمه على المفعول فيه لانه أدخل منه في المفعولية وأقرب الى المفعول المطلق لكونه مفعول الفاعل حقيقة بل قال الزجاج والكوفيون انه مفعول مطلق وعكس ابن الحاجب لان احتياج الفعل الى الظرف أشد من العلة (قوله ودن) أمر من الدين بفتح الدال أي اقرض غيرك أو من الدين بالكسر بمعنى الجازاة أو الخضوع وحذف علته لدلالة علة الاول أي دن شكرا لانه يجوز حذف المفعول له لدليل أو ان شكرا المذكور علة لهما معا (قوله وقتا) تمييز محول عن الفاعل أي متحد وقته أو منصوب بنزع الخافض (قوله كازهد الخ) يفيد جواز تقديم المفعول له وهو كذلك سواء جر كمثاله أو نصب كقوله * طربت وما شوقا الى البيض أطرب * وفيه تقديم معمول الخبر الفعلي (قوله في الوقت) أي بأن يقع حدث العامل أثناء زمن المصدر كهربت جبنا أو يقع أول العامل آخر زمن المصدر كحبستك خوفا من فرارك أو عكسه كجئتك اصلاحا لحالك تصريح (قوله والفاعل) أي بان يكون فاعل المصدر هو فاعل عامله ولم يشترطه ابن خروف تمسكا بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا حيث ان فاعل الاراءة هو الله والخوف من المخاطبين مع نصبه على المفعول له ورد بأنه متحد بتأويل الخوف والطمع بالاخافة والاطماع أو هما حالان من المخاطبين كما قاله الزمخشري وأما تأويله بأنه علة للرؤية من المخاطبين التي تضمنها يريكم لا للاراءة التي هي فعل الله تعالى فيرده ان العامل الذي تتعلق به الاحكام النحوية هو يريكم لا الرؤية التي في ضمنه وأيضا لا يظهر كون الخوف باعثا على الرؤية لانهم لا يرون لاجل خوفهم بل الله يريهم لاجل ذلك فتدبر (قوله ضربت ابني تأديبا) قيل فيه تعليل الشئ بنفسه لان التأديب هو الضرب كما صرح به الرضي ولا يصح تقدير ارادة تأديب لصيرورة المعنى أدبته أو ضربته لارادة ذلك وفيه ركاكة لا تخفى اذ ارادة الشئ مسببة عن الباعث عليه لا انها هي الباعث وأجيب بأن المراد بالتأديب أثره وهو التأدب أي ضربته لارادة أن يتأدب بناء على شرط اتحاد الفاعل أو ضربته لاجل أن يتأدب بناء على عدمه ولا شك أن التأدب يحصل أثناء زمن الضرب أو آخره فهما متحدان وقتا على حد جئتك اصلاحا لحالك فلا حاجة لابتنائه على عدم اتحاد الوقت أيضا لكن يرد عليه أن الضرب هو سبب التأدب وعلته فكيف يجعل التأدب علة للضرب ويجاب بانفكاك الجهة فوجود الضرب علة في وجوب التأدب وتصور التأدب علة في ايجاد الضرب كحفر البئر لاجل الماء فتدبر (قوله جواز النصب) أي بالفعل قبله على تقدير حرف العلة فهو من المنصوب بنزع الخافض عند جمهور البصريين لا مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه أي جئتك أكرمك اكراما كما قال الزجاج ولا للفعل المذكور لملاقاته له في المعنى كقعدت جلوسا كما قال الكوفيون (قوله ان وجدت الخ) ظاهره كالنظم ان هذه شروط لنصبه لا لتسميته مفعولا له فيسمى بذلك عند جره والجمهور على ان المجرور ولو مستوفيا للشروط مفعول به وعليه فهذه شروط لتحقق ماهيته (قوله الثلاثة) لم يذكر كونه للتعليل الذي في المتن أي مفهما لعلة الفعل والباعث عليه لانه رتب على فقدها الجر بحرف التعليل وذلك ممتنع عند فقد العلية وليس تركه اشارة للاعتراض على المتن لان العلية محل الشروط لا شرط كما قيل لان محل الشروط نصب المفعول له أو تحققه على ما مر لا العلية بل هي شرط يخرج به نحو أحسنت اليك انعاما عليك لان الشئ لا يعلل بنفسه وهي تغني عن اشتراط بعضهم كونه من غير لفظ الفعل فقول المصنف وان شرط فقد الخ خاص بغيرها وبقي من الشروط كونه قلبيا فلا يجوز جئتك قراءة للعلم أو قتلا للكافر أو ضرب زيد خلافا للفارسي لان الحامل على الشئ متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك ورده الرضي بانه ان أراد ان الباعث يتقدم وجوده فممنوع بنحو الماء المتأخر عن الحفر أو تصورا فسلم

ولا

وهو اللام أو من أو في أو الباء فمثال ما عدمت فيه المصدرية قولك جئتك للسمن ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت جئتني اليوم للاكرام غدا ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل جاء زيد لاكرام عمرو له ولا يمتنع الجر بالحرف مع استكمال الشروط نحو هذا قنع لزهد وزعم قوم انه لا يشترط في نصبه الا كونه مصدرا ولا يشترط اتحاده مع عامله في الوقت ولا في الفاعل فجوزوا نصب اكرام في المثالين السابقين والله أعلم (ص) وقل أن يصحبها المجرد * والعكس في مصحوب أل وأنشدوا
لا أقعد الجبن عن الهيجاء * ولو توالت زمر الأعداء

(ش) المفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال أحدها أن يكون مجردا عن الالف واللام والاضافة والثاني أن يكون محلى بالالف واللام والثالث أن يكون مضافا وكلها يجوز أن تجر بحرف التعليل لكن الاكثر فيما تجرد عن الالف واللام والاضافة النصب نحو ضربت ابني تأديبا ويجوز جره فتقول ضربت ابني لتأديب وزعم الجزولي أنه لا يجوز جره وهو خلاف ما صرح به النحويون وما صحب الالف واللام بعكس المجرد فالاكثر جره ويجوز النصب فضربت ابني للتأديب أكثر من ضربت ابني التأديب ومما جاء فيه منصوبا ما أنشده المصنف

لا أقعد الجبن عن الهيجاء البيت فالجبن مفعول له أي لا أقعد لاجل الجبن ومثله قوله

فليت لي بهم قوما اذا ركبوا * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا

وأما المضاف فيجوز فيه الامران النصب والجر على السواء فتقول ضربت ابني تأديبه ولتأديبه وهذا قد يفهم من كلام المصنف لانه لما ذكر أنه يقل جر المجرد ونصب المصاحب للالف واللام علم أن المضاف لا يقل فيه واحد منهما بل يكثر فيه الامران ومما جاء منصوبا قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ومنه قول الشاعر

وأغفر عوراء الكريم ادخاره * وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

ولا ينفعه ويتقض قوله ضربت ابني تأديبا وجئتك اصلاحا لحالك فانه مفعول له اجماعا وليس قلبيا ولا مقدم الوجود فان قدر فيه ارادة تأديب واصلاح قلنا فليجز جئتك اكرامك لي وجئتك اليوم اكراما لك غدا بل جئتك سمنا وعسلا على تقدير ارادة ذلك فظهر ان المفعول له هو الاسم المذكور لا مضاف مقدر وانه على ضربين لان المتقدم اما وجوده فيكون من أفعال القلوب كقعدت جبنا أو تصوره فقط لكونه غرضا يترتب على الفعل ولا يلزم كونه فعل قلب كضربته تأديبا (قوله وهو اللام) هي الاصل في التعليل وما بعدها نائب عنها نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا لاختلاف الفاعل ودخلت امرأة النار في هرة لعدم المصدرية ولا تقتلوا أولادكم من املاق أحلنا دار المقامة من فضله لعدم القلبي ان قلنا باشتراطه والا فما جرمع استيفاء الشروط وبقي مما يفهم التعليل نحو واذكروه كما هداكم أي لهدايته كم وأسلم حتى تدخل الجنة وجئتك كي تكرمني ولتكبروا الله على ما هداكم وفي شرح اللمحة لابن هشام ان الكاف وحتى وكي لا تجر المفعول له لانها لا تكون للتعليل الا مع الفعل وسابكه اه وينبغي ان على كذلك ومقتضاه ان المصدر المؤول لا يقع مفعولا له وان أفاد التعليل (قوله جئتك للسمن) مثله والارض وضعها للانام أي المخلوقات (قوله جئتني اليوم الخ) مثله قول امرئ القيس

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها * لدى الستر الا لبسة المتفضل

ونضت بتخفيف الضاد المعجمة أي خلعت وزمنه قبل النوم (قوله لاكرام عمرو له) مثله

واني لتعروني لذكراك هزة * كما انتفض العصفور بلله القطر

ففاعل العرو الهزة وفاعل الذكرى المتكلم (قوله ولا يشترط اتحاده الخ) هو مذهب سيبويه والمتقدمين كما في الهمع ومر عن الرضي ترجيح كونه غير قلبي وأجاز يونس عدم المصدرية تمسكا بنحو أما العبيد فذو عبيد بالنصب أي مهما تذكر أحد لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد فلم يبق له شرط الا العلمية لكن قال سيبويه رواية النصب رديئة جدا فلا يخرج عليها وجعله بعضهم مفعولا به أي مهما تذكر العبيد الخ (قوله أن يصحبها) أي الحرف المذكور في قوله فاجرره بالحرف وأنثه لتأويله بالكلمة وفي نسخ ان يصحبه بالتذكير وفي أخرى فاجرره باللام فالتأنيث ظاهر (قوله وأنشدوا) أي النحاة شاهدا لجوازه قول بعض العرب لا أقعد الخ فهو ليس من نظم المصنف (قوله لكن الاكثر فيما تجرد الخ) أي لانه أشبه الحال والتمييز في التنكير والتبيين (قوله لا يجوز الجر) رد بقوله

من أمكم لرغبة فيكم جبر * ومن تكونوا ناصريه ينتصر

(قوله فليت لي بهم) الباء للبدلية أي بدلهم وشنوا من شن اذا فرق حذف مفعوله أي فرقوا أنفسهم لاجل الاغارة أو هو بمعنى تفرقوا لانهم عند الاغارة على الاعداء يتفرقون ليأتوهم من كل الجهات (قوله عوراء الكريم) بفتح العين المهملة ممدودا أي كلمته القبيحة وكل ما يستحي منه فهو عورة ومنه عورة الانسان أي اذا فلتت من الكريم كلمة قبيحة سترتها لاجل ادخاره ومثله قوله تعالى ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات

(ش) عرف المصنف الظرف بأنه زمان أومكان ضمن معنى فى باطراد نحو امكث هنا أزمنا فهنا ظرف مكان وأزمنا ظرف زمان وكل منهما تضمن معنى فى لان المعنى امكث فى هذا الموضع فى أزمن واحترز بقوله ضمن معنى فى مما لم يضمن من أسماء الزمان أوالمكان معنى فى كما اذا جعل اسم الزمان أوالمكان مبتدأ أوخبرا نحو يوم الجمعة يوم مبارك ويوم عرفة يوم مبارك والدار لزيد فانه لا يسمى ظرفا والحالة هذه وكذلك ماوقع منهما مجرورا نحو سرت فى يوم الجمعة وجلست فى الدار على أن فى هذا ونحوه خلافا فى تسميته ظرفا فى الاصطلاح وكذلك مانصب منهما مفعولا به نحو بنيت الدار وشهدت يوم الجمل واحترز بقوله باطراد من نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشأم فان كل واحد من البيت والدار والشأم متضمن معنى فى ولكن تضمنه معنى فى ليس مطردا لان أسماء المكان المختصة لايجوز حذف فى معها فليس البيت والدار والشام فى المثل منصوبة على الظرفية وانما هى منصوبة على التشبيه بالمفعول به لان الظرف هو ما تضمن معنى فى باطراد وهذه متضمنه معنى فى لا باطراد هذا تقرير كلام المصنف وفيه نظر لانه اذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به

التوسع

الله ومن جره لما يهبط من خشية الله قيل وكذا الايلاف قريش فانه علة ليعبدوا ودخلته الفاء لما فى الكلام من معنى الشرط اذ المعنى فان لم يعبدوا رب هذا البيت لسائر نعمه الكثيرة عليهم فليعبدوه لاجل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف أى السفر فيهما الى اليمن والشام مع أمنهم من القطاع والمنتهبين واحترامهم لكونهم خدمة بيت الله بخلاف غيرهم لكن الجر هنا متعين عند من شرط اتحاد الزمن لان العبادة مستقبلة والايلاف حالى وقيل اللام متعلقة باعجبوا مقدرا وقيل بقوله تعالى فجعلهم كعصف مأكول لان السورتين سورة واحدة تصريح ﴿تنبيه﴾ لايجوز تعدد المفعول له نصب أوجر ومن ثم منع فى قوله تعالى ولاتمسكوهن ضرارا لتعتدوا تعلق لتعتدوا بالفعل ان جعل ضرارا مفعولا له أى بل هو متعلق بضرارا وانما يتعلق به ان جعل حالا أى مضارين همع والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ المفعول فيه وهو المسمى ظرفا ﴾

أى تسمية مجازية اصطلح عليها البصريون ولا مشاحة فى الاصطلاح فلا يرد ان الظرف هو الوعاء المتناهى الاطراف وليس هذا كذلك وسماه الفراء محلا والكسائى وأصحابه صفة ولعله باعتبار الكينونة فيه اه صبان وقدمه على المفعول معه لقربه من المصدر باستلزامه له ولوصول العامل اليه بنفسه لا بحرف ملفوظ (قوله وقت) أى اسم وقت أواسم مكان لان الظرف اصطلاحا من صفات الالفاظ وألف ضمنا اما للاطلاق ان جعلت أو للاحد الدائر على التخيير ويرجحه ان المراد بيان حقيقة الظرف المتحققة فى أحدهما أو ضمير التثنية ان جعلت تنويعية بمعنى الواو وهو أظهر لان كلا منهما ظرف لا أحدهما فقط (قوله أزمنا) بضم الميم جمع زمن كجبل وأجبل وجمعه مع ان الزمن المفرد يطلق على القليل والكثير لانه قد يراد به قطعة خاصة من الوقت وأفاد بالمثال جواز تعدد الظرف لعامل واحد بغير اتباع اذا اختلف جنسه اما المتفق فلا يتعدد الا مع اتباع الثانى للاول بدلا كسرت يوم الجمعة سحرا أومع كون العامل اسم تفضيل كزيد اليوم أحسن منه أمس وفى عطف الزمان على المكان وعكسه قولان وظاهر الكشاف منعه حيث قدر فى قوله تعالى ويوم حنين وموطن يوم حنين أوفى أيام مواطن كثيرة ويوم حنين ووجه بعدم سماعه وبان الفعل مقتض لكل منهما فلا يجعل أحدهما تابعا كما لا يعطف الفاعل على أحد المفاعيل ولا بعضها على الآخر ولاختلافهما باشتراط الابهام فى المكان دون الزمان ومن جوزه نظر للاشتراك فى الظرفية أفاده المغنى (قوله معنى فى) هو الظرفية ومعنى تضمنه له اشارته اليه لكون الحرف مقدرا فى نظم الكلام وان لم يصح التصريح به فى الظروف التى لاتتصرف ولذلك أعرب لان الحرف يؤدى معناه بنفسه محذوفا لا ان معناه انتقل للظرف وصار الحرف غير منظور اليه كتضمن الاسم معنى الهمزة مثلا حتى يقتضى بناءه فتدبر (قوله باطراد) أى بأن يتعدى اليه سائر الافعال مع بقاء تضمنه لذلك الحرف كما سيشير له الشرح فخرج وترغبون أن تنكحوهن لانه وان تضمن معنى فى على قول لكن لا يطرد فى غير هذا الفعل على أن النكاح ليس زمانا ولا مكانا فلا حاجة لاخراجه بذلك الا أن يجعل مكانا اعتبار يا للرغبة لا يقال يخرج بالاطراد ما صيغ من الفعل اذ لا ينصب الا بمادته لانه مستثنى من شرط الاطراد بدليل ماسيأتى وكذا أسماء المقادير لا تنصب الا بافعال السير (قوله من نحو دخلت البيت) أى مما سمع انتصابه بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فانه لا ينصب الا بما سمع معه وهو دخلت وسكنت ونزلت فلا يقال نمت البيت مثلا لكن فى ذكره ذهبت الشأم نظر لانه على معنى الى لا فى فهو مما نصب بحذف الخافض توسعا لان الذهاب لم يقع فى الشأم بل فى طريقها اليها وكذا توجهت مكة فلا يأتى فيه قول الجمهور انه ظرف حقيقة لانه ليس مما نحن فيه فتأمل (قوله على التشبيه بالمفعول به) أى لاجراء القاصر مجرى المتعدى قاله الاسقاطى فيما سيأتى وهذا غير القول بانها مفعول به على

لم تكن متضمنة معنى فى لان المفعول به غير متضمن معنى فى فكذلك ماشبه به فلا يحتاج الى قوله باطراد ليخرجها فانها خرجت بقوله ماضمن معنى فى والله تعالى أعلم (ص) فانصبه بالواقع فيه مظهرا * كان والا فانوه مقدرا (ش) حكم ماضمن معنى فى من أسماء الزمان والمكان النصب والناصب له ماوقع فيه وهو المصدر نحو عجبت من ضربك زيدا يوم الجمعة عند الامير أو الفعل نحو ضربت زيدا يوم الجمعة أمام الامير أو الوصف نحو أنا ضارب زيدا اليوم عندك وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه الا الواقع فيه فقط وهو المصدر وليس كذلك بل ينصبه هو وغيره كالفعل والوصف والناصب له اما مذكور كما مثل أو محذوف جوازا نحو أن يقال متى جئت فتقول يوم الجمعة وكم سرت فتقول فرسخين والتقدير جئت يوم الجمعة وسرت فرسخين أو وجوبا كما اذا وقع الظرف صفة نحو مررت برجل عندك أو صلة نحو جاء الذى عندك أو حالا نحو مررت بزيد عندك أو خبرا فى الحال أو فى الاصل نحو زيد عندك وظننت زيدا عندك فالعامل فى هذا الظرف محذوف وجوبا فى هذه المواضع كلها والتقدير فى غير الصلة استقر أو مستقر وفى الصلة استقر لان الصلة لا تكون الا جملة والفعل مع فاعله جملة واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة والله أعلم (ص)

وكل وقت قابل ذاك وما * يقبله المكان الا مبهما

نحو الجهات والمقادير وما * صيغ من الفعل كمرمى من رمى

(ش) يعنى ان اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية مبهما كان نحو سرت لحظة وساعة أو مختصا اما باضافة نحو سرت يوم الجمعة أو بوصف نحو سرت يوما طويلا أو بعدد نحو سرت يومين وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه الا نوعان

التوسع باسقاط الخافض لان الشارح حكاه معه فيما سيأتى (قوله لم تكن متضمنة) أى فهى خارجة بالتضمن فلا يحتاج لقيد الاطراد لان الفعل أجرى مجرى المتعدى بنفسه فنصبها بلا ملاحظة حرف أصلا كما لا يحتاج اليه على انها مفعول به حقيقة واما على نصبها بحذف الخافض فقال ابن المصنف لا يحتاج اليه لانها لم تتضمن معنى فى بل لفظها الا ان المراد بالتضمن اللفظى ما يعم وجود لفظها أو ملاحظته بعد حذفه توسعا وأما المعنوى فهو الاشارة الى معناها من غير توسع بحذفها سواء أمكن النطق بها أم لا لكن المشهور ان المراد باللفظى وجود لفظها فى الكلام وبالمعنوى خلافه فقيد الاطراد محتاج اليه على هذا كما درج عليه الاشمونى واما على أنها ظرف حقيقة فلا يصح ذلك القيد فتدبر (قوله وهو المصدر) فيه تسامح لان الواقع فى الظرف هو الحدث لا المصدر لانه لفظ وأيضا الحدث لم يقع فى الظرف اصطلاحا وهو اللفظ بل فى مدلوله أى نفس الزمان والمكان ففى المتن حذف مضافين أى فانصبه بدال الواقع فى مدلوله أى باللفظ الدال على الحدث بالمطابقة أو بالتضمن فيدخل المصدر وغيره وينـدفع اعتراض الشارح الآتى أو فيه استخدام بجعل ضميرا نصبه للظرف الاصطلاحى وضمير فيه لمدلوله فيستغنى عن المضاف الثانى فقط والاول لابد منه والمراد بالواقع ما شأنه أن يقع فدخل ما صمت اليوم (قوله متى جئت الخ) هى لطلب تعيين الزمان خاصة كاين فى المكان وكم لطلب تعيين المعدود زمانا أو مكانا أو غيرهما فهى أعم وقوعا (قوله صفة الخ) كذا يجب فى المشتغل عنه كيوم الجمعة صمت فيه ولا يقال صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفى كما فى التصريح لكن قال الشاطبى قد ينصب توسعا بحذفها وفى المسموع بالحذف كقولك لمن ذكر أمرا تقادم حينئذ الآن أى وجد ما تقوله حين اذ كان كذا واسمع الآن قولى فهما من جملتين والمقصود نهيه عن ذكر ما يقوله وأمره باسماع ما يقال له واعلم أن الظرف المضموم لقطعه عن الاضافة لا يقع صفة ولا نحوها كما فى التصريح قال يس ومحله اذا لم يعلم المضاف اليه لعدم الفائدة حينئذ والا وقع (قوله وكل وقت) أى داله وقوله ذاك أى النصب على الظرفية والمراد الوقت الظاهر لما مر فى الضمير وشمل كلامه ما صيغ من الفعل مرادا به الزمان كقعدت مقعد زيد أى زمن قعوده فانه يكون ظرف زمان كما يكون مكانا (قوله وما صيغ من الفعل) أى من مصدره أو مادته ليوافق مذهب البصريين ويندفع اعتراض الشارح الآتى وهو معطوف على مبهما كما يفصح به صنيع الشارح الآتى لا على الجهات لئلا يفيد انه مبهم مع أنه من المختص اتفاقا نصب تشبيها بالمبهم كما فى النكت (قوله مبهما كان) المراد بالمبهم ما دل على زمن غير مقدر كحين ووقت ومدة وبالمختص ما دل على مقدر معلوما كان وهو المعرف بالعلمية كرمضان أو بالاضافة كزمن الشتاء أو بأل كسرت اليوم أو غير معلوم وهو النكرة المعدودة كسرت يوما أو يومين أو الموصوفة كسرت زمنا طويلا كذا فى الاشمونى فقول الشارح كلحظة وساعة ينبغى تقييدهما بما اذا أريد بهما مطلق زمن لا اللحظة المقدرة بطرفة العين والساعة المقدرة بخمس عشرة درجة والا كانا من المختص وانتصاب المبهم على جهة التأكيد اللفظى لزمن الفعل اذ لا يزيد عليه كليلا من أسرى بعبده ليلا اذ السرى لا يكون الا ليلا فالظرف يكون مؤكدا كالمصدر الا ان تأكيده لزمن عامله (قوله باضافة) لم تضف العرب لفظ شهر الا لرمضان والربيعين مع جواز تركها والراجح جواز اضافته الى غير الثلاثة قياسا عليها (قوله الا نوعان) أى لضعف دلالة الفعل وهو أصل العوامل على المكان لكونها بالالتزام

أحدهما المبهم والثاني ما صيغ من المصدر بشرطه الذي سيذكره والمبهم كالجهات الست نحو فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف ونحو هذا والمقادير نحو غلوة وميل وفرسخ وبريد تقول جلست فوق الدار وسرت غلوة فتنصبهما على الظرفية وأما ما صيغ من المصدر نحو مجلس زيد ومقعده فشرط نصبه قياسا أن يكون عامله من لفظه نحو قعدت مقعد زيد وجلست مجلس عمرو فلو كان عامله من غير لفظه تعين جره بفي نحو جلست في مرمى زيد فلا تقول جلست مرمى زيد الا شذوذا ومما ورد من ذلك قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا أي كائن مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا والقياس هو مني في مقعد القابلة وفي مزجر الكلب وفي مناط الثريا ولكن نصب شذوذا ولا يقاس عليه خلافا للكسائي والى هذا أشار بقوله (ص)

وشرط كون ذا مقيسا أن يقع ظرفا لما في أصله معه اجتمع

(ش) أي وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيسا أن يقع ظرفا لما اجتمع معه في أصله أي أن ينتصب بما يجامعه في الاشتقاق من أصل واحد كمجامعة جلست بمجلس في الاشتقاق من الجلوس فأصلهما واحد هو الجلوس وظاهر كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر مبهمان أما المقادير فذهب الجمهور الى انها من الظروف المبهمة لانها وان كانت معلومة المقدار فهي مجهولة الصفة وذهب الاستاذ أبو علي الشلوبين الى أنها ليست من المبهمة لأنها معلومة المقدار وأما ما صيغ من المصدر فيكون مبهما نحو جلست مجلسا ومختصا نحو جلست مجلس زيد وظاهر كلامه أيضا ان مرمى مشتق من رمى وليس هذا على مذهب البصريين فان مذهبهم انه مشتق من المصدر لا من الفعل فاذا تقرر ان المكان المختص وهو ماله أقطار تحويه لا ينتصب ظرفا فاعلم انه سمع نصب كل مكان مختص مع دخل وسكن

فلم يتعد الى جميع أسمائه بل الى المبهم لدلالته عليه في الجملة والى ما هو من مادته لقوة دلالته عليه حينئذ ولما قويت دلالته على الزمان بالتضمن تعدى الى جميع أسمائه (قوله أحدهما المبهم) المراد بالمبهم هنا ما ليس له صورة أي هيئة وشكل محسوس ولا حدود محصورة أي نهايات مضبوطة من جوانبه والمختص بخلافه كالدار وان شئت قلت المبهم ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه وهو معنى قول الموضح تبعا لابن المصنف ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه أي صورة هي مسماه كمكان لا تعرف حقيقته الا بالمضاف اليه كمكان زيد وكالجهات وما ألحق بها من عند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء ونحو ذلك ونقل الدماميني عن المصنف ان نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف البيت لا تنصب على الظرفية بل يجب جرها بفي قال لان فيها اختصاصا ما اذ لا تصلح لكل بقعة وكذا استثناها الحفيد نقلا عن الرضي وزاد عليها جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف ثم قال فقول بعضهم سكنت ظاهر باب الفتوح لحن اهـ لكن ذكر الموضح مما يشبه الجهات في الشياع جانب وناحية ومكان فتعقب شارحه ذكر جانب فقط بانه يجب جره بفي فمقتضاه صحة نصب ناحية ومكان وهو ما يفيده الهمع فيهما وفي جانب أيضا ونحوها كجهة ووجه ولعل هذا هو الاوجه فتدبر (قوله ويمين وشمال) مثلهما ذات اليمين وذات الشمال أي البقعة ذات اليمين الخ (قوله والمقادير) جعلها من المبهم أحد مذاهب ستأتي (قوله غلوة) بفتح المعجمة مائة باع والميل عشر غلوات فهو ألف باع والفرسخ ثلاثة أميال والبريد أربعة فراسخ وفي المصباح الغلوة الغاية وهي رمية سهم أبعد ما يقدر عليه ويقال ثلثمائة ذراع الى أربعمائة والجمع غلوات كشهوة وشهوات (قوله من لفظه) انما لم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما اكتفوا به في قعدت جلوسا لان نصب ذلك مخالف للقياس لكونه مختصا فلم يتجاوز به السماع بخلاف قعدت جلوسا (قوله أي كائن مقعد القابلة) أي في مقعدها ومني متعلق بذلك المحذوف أيضا ومن بمعنى الى أي هو مستقر مني أي بالنسبة الى في مكان قريب كقرب مقعد القابلة أي محل قعودها عند ولادة المرأة ومثله هو مني معقد الازار أي هو مستقر مني في مكان قريب كقرب مكان عقد الازار وهو وسط الشخص (قوله ومزجر الكلب) أي هو مستقر مني أي بالنسبة الى في مكان بعيد كبعد مكان زجر الكلب من زاجره فهو ذم ومناط الثريا مدح أي هو بالنسبة الى في مكان بعيد كبعد مكان نوط الثريا أي تعلقها من الشخص الرائي أي لا أدركه في الشرف كما لا يدرك محل الثريا (قوله ولكن نصب شذوذا) أي على تقدير المتعلق كائن أو مستقر فلو قدر قعد مني أي بالنسبة الى وزجر مني وناط مني لم يكن شاذا (قوله لما في أصله الخ) المراد بالأصل المادة لا المصدر فلا يرد أنه في أعجبني جلوسك مجلس زيد ظرف لا صله لا لما اجتمع معه فيه (قوله مبهمان) أي لان المتبادر عطفهما على الجهات وقد أشار الشارح فيما مر الى أن ما صيغ عطف على مبهما فيفيد أنه ليس منه وغرضه هنا التنبيه على أن فيه تفصيلا (قوله مجهولة الصفة) أي لعدم تعين محلها (قوله ليست من المبهمة) أي فتكون مستثناة من المختص وفي قول ثالث صححه أبو حيان وهو أنها مبهمة حكما أي تشبه المبهم في عدم التعين في الواقع لان الميل مثلا يختلف بدأ ونهاية وجهة بالاعتبار ويحتمل جري المصنف على هذا بأن أراد المبهم حقيقة أو حكما (قوله من رمى الخ) قد علمت دفعه (قوله مع دخل وسكن) مثلهما نزل كما في الرضي

(قوله

ونصب الشام مع ذهب نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشام واختلف الناس فى ذلك فقيل هى منصوبة على الظرفية شذوذا وقيل منصوبة على اسقاط الخافض والاصل دخلت فى الدار فحذف حرف الجر فانتصب الدار نحو مررت زيدا وقيل منصوبة على التشبيه بالمفعول به (ص)

وما يرى ظرفا وغير ظرف * فذاك ذو تصرف فى العرف
وغير ذى التصرف الذى لزم * ظرفية أو شبهها من الكلم

(ش) ينقسم اسم الزمان واسم المكان الى متصرف وغير متصرف فالمتصرف من ظروف الزمان أو المكان ما استعمل ظرفا وغير ظرف كيوم ومكان فان كل واحد منهما يستعمل ظرفا نحو سرت يوما وجلست مكانا ويستعمل مبتدأ نحو يوم الجمعة يوم مبارك ومكانك حسن وفاعلا نحو جاء يوم الجمعة وارتفع مكانك وغير المتصرف هو ما لا يستعمل الا ظرفا أو شبهه نحو سحر اذا أردته من يوم بعينه فان لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف كقوله تعالى الا آل لوط نجيناهم بسحر وفوق نحو جلست فوق الدار فكل واحد من سحر وفوق لا يكون الا ظرفا والذى لزم الظرفية أو شبهها عند ولدن والمراد بشبه الظرفية أن لا يخرج عن الظرفية الا باستعماله مجرورا بمن نحو خرجت من عند زيد ولا يجر عند الا بمن فلا يقال خرجت الى عنده وقول العامة خرجت الى عنده خطأ (ص)

وقد ينوب عن مكان مصدر * وذاك فى ظرف الزمان يكثر

(ش) ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا كقولك جلست قرب زيد أى مكان قرب زيد فحذف المضاف وهو مكان وأقيم المضاف اليه مقامه فاعرب باعرابه وهو النصب على الظرفية ولا ينقاس ذلك فلا تقول آتيك

(قوله ونصب الشام) أى فقط وكذا امكة مع توجه (قوله على الظرفية شذوذا) قيل هو مذهب سيبويه والمحققين وصححه ابن الحاجب ونسبه الشلو بين للجمهور تشبيها بالمبهم لكن لا يظهر فى ذهبت الشام لماص (قوله على اسقاط الخافض) هو مذهب الفارسى والناظم ونسب لسيبويه (قوله على التشبيه بالمفعول به) أى لاجراء القاصر مجرى المتعدى وبقى قول رابع انها مفعول به حقيقة لان نحو دخل يتعدى بنفسه وبالحرف وكثرة الامرين فيه تدل على انهما أصلان اه اسقاطى (قوله أو شبهها) عطف على محذوف أى لزم ظرفية فقط أو ظرفية أو شبهها بانصباب اللزوم على الاحد الدائر بين الظرفية وشبهها ولا يجوز عطفه على ظرفية المذكورة فى المتن لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية فقط ان جعلت أو تنويعية مع أنه ليس كذلك أو ان غير المتصرف هو ما يلزم أحدهما الدائر ان جعلت على بابها فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها وكذا يقال فى قول الشارح الا ظرفا أو شبهه والحاصل أن غير المتصرف قسمان ما يلزم الظرفية فقط وما يلزمها أو شبهها وكلام الشرح والمتن لا يفيد ذلك الا بالتقدير المذكور (قوله نحو سحر) مثال لما لزم الظرفية فقط فلا يخرج عنها أصلا اذا كان معينا واعتراضه بانه متصرف بدليل نجيناهم بسحر فيه نظر ظاهر لان هذا غير معين كما هو صريح الشرح والكلام فى المعين ومما لزم الظرفية أيضا قط وعوض ظرفين للماضى والمستقبل ولا يستعملان الا بعد نفى أو شبهه وبدل بمعنى مكان نحو خذ هذا بدل هذا الا بمعنى بديل فانه اسم متصرف لا ظرف ومكان بمعنى بدل اما بمعناه الاصلى فظرف متصرف والظروف المركبة كصباح مساء وابين بين وبينا وبينما ومذ ومنذ عند من جعلهما خبرين فكل ذلك لا يخرج عن الظرفية أصلا ومنه غير ذلك (قوله وفوق) فيه نظر لجره بمن فى قوله تعالى من فوقهم ومن تحتهم فهما من القسم الثانى كعند بل أجاز بعضهم تصرفهما فى نحو فوقك رأسك وتحتك رجلاك بالرفع على الابتداء والخبر بخلاف فوقك قلنسوتك وتحتك نعلاك فبالنصب للفرق بين الرأس والرجل وغيرهما لكن المسموع نصبهما فى ذلك كما حكاه الاخفش نعم وقع لبعض رواة البخارى وفوقه عرش الرحمن ويتوقد تحته نارا بالرفع وانما يتخرج على التصرف دمامينى * واعلم أن الظروف أربعة أقسام ما يمتنع تصرفه أصلا كما مر ومنه عند ونحوها وما يتصرف كثيرا كيوم وشهر ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما تصرفه متوسط كاسماء الجهات الا فوق وتحت فيمتنع لما مر والايمن وشمال وذات اليمين وذات الشمال فمن الكثير وكبين المجرد من التركيب ومن ما والالف ومن تصرفها مودة بينكم بالجر لقد تقطع بينكم بالرفع ومن قرأ هذا منصوبا على انه مرفوع المحل على الفاعلية فحمله على أغلب أحواله من كونه ظرفا كما قيل بمثله فى ومنا دون ذلك اما بين المركبة والمقرونة بما والالف فغير متصرفة وما تصرفه نادر كالآن وحيث ودون لا بمعنى ردىء ووسط بسكون السين اما بفتحها فيتصرف كثيرا ولهذا اذا صرح بنفى فتحت السين انظر الصبان (قوله عند) مثلث العين والكسر أكثر وهى اسم لمكان شئ حاضرا أو قريب فالاول نحو فلما رآه مستقرا عنده والثانى ولقد رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى وقد يكون الحضور والقرب معنويين كقال الذى عنده علم من الكتاب رب ابن لى عندك بيتا وقد تكون للزمان كعند الليل كما فى تحرير النووى ومنه انما الصبر عند الصدمة الاولى قاله الدمامينى (قوله بمن) أى فقط لكثرة زيادتها فى الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف وقد شذ قياسا قولهم حتى متى والى متى والى أين (قوله ينوب المصدر الخ) ومما ينوب عن الظرف مطلقا صفته وعدده وكليته وجزئيته كجلست طويلا من

جلوس زيد تريد مكان جلوسه ويكثر اقامة المصدر مقام ظرف الزمان نحو آتيك طلوع الشمس وقدوم الحاج وخروج زيد والاصل وقت طلوع الشمس ووقت قدوم الحاج ووقت خروج زيد فحذف المضاف وأعرب المضاف اليه باعرابه وهو مقيس في كل مصدر

(ص)

﴿المفعول معه﴾

ينصب تالي الواو مفعولا معه ... في نحو سيري والطريق مسرعه

بما من الفعل وشبهه سبق ... ذا النصب لا بالواو في القول الاحق

(ش) المفعول معه هو الاسم المنتصب بعد واو بمعنى مع والناصب له ما تقدمه من الفعل أو شبهه فمثال الفعل سيري والطريق مسرعة أي سيري مع الطريق فالطريق منصوب بسيري ومثال شبه الفعل زيد سائر والطريق وأعجبني سيرك والطريق فالطريق منصوب بسائر وسيرك وزعم قوم أن الناصب للمفعول معه الواو وهو غير صحيح لان كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه لم يعمل الا الجر كحروف الجر وانما قيل ولم يكن كالجزء منه احترازا من الالف واللام فانها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيأ لكونها كالجزء منه بدليل تخطي العامل لها نحو مررت بالغلام ويستفاد من قول المصنف في نحو سيري والطريق مسرعه ان المفعول معه مقيس فيما كان مثل ذلك وهو كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع وتقدمه فعل أو شبهه

فيما

الدهر شرقي الدار وسرت عشرين يوما ثلاثين بريدا ومشيت كل اليوم كل البريد أو بعض ذلك وينوب عن ظرف الزمان ألفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على الظرف المجازي لتضمنها معنى في نحو أحقا أنك ذاهب أي أفي حق ذهابك وقد نطقوا بفي في قوله * أفي الحق اني مغرم بك هائم * ولنيابته عن الزمان لايخبر به الا عن المعنى لا الجثة ومثله غير شك أو ظنا مني أنك قائم أي في غير شك وفي ظن مني قيامك هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب المبرد وتبعه المصنف الى أن حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وان ومعمولاها فاعله أي أحق وثبت قيامك ورده أبو حيان تصريح (قوله ويكثر الخ) أي لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر وشرطه افهام تعيين وقت كما مثله أو بيان مقداره وان لم يعين كانتظرته نحر جزور وحلب ناقة أي مقدار ذلك فحذف المضاف وأقيم المصدر مقامه وقد يضاف ذلك المصدر الى اسم عين فتقوم مقامه كلا آتيه الفرقدين أي مدة بقائهما ولا آتيه القارظين أي مدة غيابهما وهما رجلان خرجا يجنيان القرظ الذي يصبغ به فلم يعلم خبرهما فضرب بهما المثل والله أعلم

﴿ المفعول معه ﴾

قال الجلال أخره عن المفاعيل لاختلافهم في قياسيته ولوصول العامل اليه بالحرف دون باقيها (قوله تالي الواو) فيه اشارة الى أنه لايفصل منها أي ولا بالظرف وان فصل به بين الواو العاطفة ومعطوفها لتنزيل واو المعية من المفعول معه منزلة الجار والمجرور يس (قوله في نحو سيري) فعل أمر للمؤنثة والطريق مفعول معه ومسرعة حال من الياء (قوله بما الخ) خبر مقدم عن ذا النصب ومن الفعل بيان لما فهو حال منها أو من ضميرها في سبق الذي هو صلتها (قوله هو الاسم) أي الفضلة وقوله بعد واو الخ أي وتلك الواو بعد جملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه كما يفهمه قوله بما من الفعل الخ فخرج بالاسم الجملة كجاء زيد والشمس طالعة والفعل كلا تأكل السمك وتشرب اللبن فلا يسميان مفعولا معه وان كانت واوهما للمعية قاله الموضح وقال حفيده ينبغي أن يكون ذلك في غير نصب تشرب والا فهو اسم تأويلا فينبغي أن يكون مفعولا معه وبه صرح بعضهم وهو الحق وبالفضلة اشتراك زيد وعمرو وبكونه بعد الواو بقية المفاعيل ونحو جئت مع عمرو وبعت العبد بثيابه مما يفيد المعية بغير واو وهو وان خرج بقول الشارح المنتصب لكنه حكم من أحكامه لاينبغي جعله قيدا في التعريف والمراد بكونها للمعية أنها للتنصيص على مصاحبة مابعدها لمعمول العامل السابق في زمان تعلقه به سواء صاحبه في حكم العامل أيضا كجئت وزيدا فان العدول عن العطف الى النصب يدل على قصد المعية أم لا كاستوى الماء والخشبة على ماسيبين عكس واو العطف فانها تنص على المصاحبة في الحكم سواء مع الزمن أم لا لكونها لمطلق الجمع فخرج بذلك المراد مالم تنص على ماذكر لصحة تسلط العامل نصبا على مابعدها كضربت زيدا وعمرا فالعطف اتفاقا وكذا أشركت زيدا وعمرا وخلطت البر والشعير لان المعية فيه من العامل وخرج بتلوها لجملة كل رجل وضيعته ان قدر الخبر مقترنان مثلا فيجب رفع ضيعته فان قدر مفردا قبل الواو جاز نصبها لانه حينئذ من قبيل جئت وزيدا أي كل رجل موجود هو وضيعته وبكون الجملة ذات فعل الخ نحو هذا لك وأباك فلا يتكلم به خلافا لابي علي بل يجب جر أبيك لعدم اشتمال الجملة على حروف الفعل (قوله أو شبهه) أي في العمل بشرط صحة عمله في المفعول به كما في المغني فخرج الصفة المشبهة وأفعل التفضيل ودخل اسم الفعل كحسبك وزيدا درهم فزيدا مفعول معه ودرهم فاعل حسب بمعنى يكفي والكاف مفعوله فان جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كاف مبتدأ ودرهم خبره فزيدا مفعول به لمحذوف أي ويحسب زيدا لامفعول معه (قوله مقيس فيما كان مثل ذلك) أي

وهذا هو الصحيح من قول النحويين وكذلك يفهم من قوله * بما من الفعل وشبهه سبق * أن عامله لا بد أن يتقدم عليه فلا تقول والنيل سرت وهذا باتفاق وأما تقدمه على مصاحبه نحو سار والنيل زيد ففيه خلاف والصحيح منعه

(ص)

وبعد ما استفهام او كيف نصب ... بفعل كون مضمر بعض العرب

(ش) حق المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه كما تقدم تمثيله وسمع من لسان العرب نصبه بعد ما وكيف الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل نحو ما أنت وزيدا وكيف أنت وقصعة من ثريد فخرجه النحويون على انه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون والتقدير ما تكون وزيدا وكيف تكون وقصعة من ثريد فزيدا وقصعة منصوبان بتكون المضمرة (ص)

والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق ... والنصب مختار لدى ضعف النسق

والنصب ان لم يجز العطف يجب ... أو اعتقد اضمار عامل تصب

(ش) الاسم الواقع بعد هذه الواو اما أن يمكن

فيما يمتنع فيه العطف من حيث المعنى خلافا لابن جنى فى اشتراطه صحته وانما امتنع فيما ذكر لان الطريق لا يصح اسناد السير اليه فلا يمكن أن يقال سرت وسار الطريق بل المعنى أوجدت السير حال كونه مصاحبا للطريق ومثله استوى الماء والخشبة أى ارتفع الماء حال كونه مصاحبا للخشبة فان جعل بمعنى تساوى الماء والخشبة فى العلو صح العطف بل الظاهر حينئذ وجوب رفع الخشبة لان العامل لا يقوم الا باثنين كاشترك زيد وعمرو فتأمل وأما سرت والنيل فالظاهر أنه مما يصح فيه العطف معنى لصحة اسناد السير للنيل لكنه ضعيف لفظا لما يأتى والمعنى على النصب سرت مصاحبا فى سيرى للنيل بلا نظر لكون النيل سائرا أولا وعلى العطف سرت وسار النيل ولا نظر لكونهما مصطحبين زمنا أم لا (قوله وهذا هو الصحيح) قد علمت مقابله لابن جنى (قوله والصحيح منعه) أى خلافا لابن جنى ولا حجة فى قوله

جمعت وفحشا غيبة ونميمة * ثلاث خصال لست عنها بمرعوى

لانه من تقديم الواو ومعطوفها للضرورة لا المفعول معه (قوله من لسان العرب) أى بعضهم وأكثرهم على الرفع فى مثل ذلك (قوله بفعل مضمر) أى جوازا لا وجوبا خلافا للاشمونى ولذلك اكتفوا بتقديره هنا دون هذا لك وأباك لتنزيل جواز اظهاره منزلة ذكره بخلاف ما ذكر فان اظهار الفعل فيه ممتنع ولا يرد جواز النصب فى مالك وزيدا مع امتناع ذكر الفعل لان فيه مقتضيا آخر لتقدير الفعل وهو الاستفهام الذى هو أولى به فقوى طلبه للفعل بخلاف الاول فان فيه مقتضيا واحدا وهو الظرف والحاصل أن المسوغ للنصب هو الاستفهام وجد ظرف أم لا لانه يشتد طلبه للفعل فقدروه بعده عاملا هذا والقائل أن يقول قد جوز سيبويه اضمار الفعل فى قوله * ازمان قومى والجماعة كالذى * الخ أى أزمان ان كان قومى مع الجماعة مع انه ليس فيه استفهام ولا ظرف يقتضى تقديره فكان النصب فى هذا لك وأباك أولى لوجود مقتضى الفعل الا أن يقال انه لا يمكن تخريج البيت على غير ذلك فيكون مقصورا على السماع بخلاف المثال وانما يصح هذا الجواب باثبات ان أبا على أجازه قياسا ولم يسمعه فتأمل وتقدم الكلام على البيت فى كان (قوله مشتق من الكون) لكن يجوز تقدير غيره كتصنع اذا صلح له الكلام كالمثالين لبيان حاصل المعنى (قوله ما تكون الخ) هى فى المثالين ناقصة والاستفهام خبرها واسمها ضمير المخاطب مستتر فيها فلما حذفت برز وانفصل قال يس عن الدمامينى ويجوز التمام مع كيف لجواز كونها حالا بخلاف ما اهـ وسوى بينهما ابن هشام لجواز جعل ما مفعولا مطلقا أى أى وجود توجد مع زيد (قوله كالاخوين) مقتضاه جواز النصب فى هذا المثال وهو مبنى على قول الأخفش ان ما بعد المفعول معه يطابقهما معا قياسا على العطف وهو ضعيف والصحيح المؤيد بالقياس والسماع كما قاله ابن هشام كونه بحسب ما قبل الواو فقط فالعطف فى المثال متعين ولذا مثل النصب فى القطر بكنت أنا وزيدا كالاخ (قوله للفصل) أى بين الضمير المتصل والمعطوف عليه كما سيأتى فى قوله

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل

وقوله والتشريك أى فى الحكم لصحة توجه العامل الى المعطوف أولى من عدمه لئلا تصير العمدة فضلة ولان الاصل فى الواو العطف ولم يختلف فى قياسيته وأما النصب فقصره الاخفش على السماع ومثل ذلك قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة فعطفه على الضمير المستتر أولى لما ذكر ولا يرد ان فعل الامر لا يتوجه للظاهر لانه يغتفر فى التابع فجعله فاعلا بمحذوف أى وليسكن زوجك والمعطوف الجملة لا داعى اليه على ان حذف الفعل بلام الامر شاذ ويجوز النصب فى ذلك عربية أى اسكن الجنة مصاحبا لزوجك لكنه ضعيف لما مر واعلم أن المعنى يختلف بالرفع والنصب لان النصب نص فى المعية والرفع لمطلق الجمع كما هو شأن الواو العاطفة فكيف يرجح العطف مع اختلاف المعنى فالوجه ان يقال ان قصدت المعية نصا فالنصب أو بقاء الاحتمال

عطفه على ماقبله أولا فان أمكن عطفه فاما ان يكون بضعف أو بلاضعف فان أمكن عطفه بلاضعف فهو أحق من النصب نحو كنت أنا وزيد كالأخوين فرفع زيد عطفا على الضمير المتصل أولى من نصبه مفعولا معه لان العطف ممكن للفصل والتشريك أولى من عدم التشريك ومثله سار زيد وعمرو فرفع عمرو أولى من نصبه وان أمكن العطف بضعف فالنصب على المعية أولى من التشريك لسلامته من الضعف نحو سرت وزيدا فنصب زيد أولى من رفعه لضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فاصل وان لم يمكن عطفه تعين النصب على المعية أو على اضمار فعل يليق به كقوله * علفتها تبنا وماء باردا * فماء منصوب على المعية أو على اضمار فعل يليق به التقدير وسقيتها ماء باردا وكقوله تعالى فأجمعوا أمركم وشركاءكم فقوله وشركاءكم لايجوز عطفه على أمركم لان العطف على نية تكرار العامل فلا يصح أن يقال أجمعت شركائى وانما يقال أجمعت أمرى وجمعت شركائى فشركائى منصوب على المعية والتقدير والله أعلم فأجمعوا أمركم مع شركائكم أو منصوب بفعل يليق به والتقدير فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم (ص)

والابهام فالرفع أولم يقصد شئ جاز الأمران واحل هذا الأخير محل كلامهم دماميني (قوله بضعف) أى من جهة اللفظ كامثل أو المعنى كقولهم لوتركت الناقة وفصيلها لرضعها فان المعنى لايصح مع العطف الابتكلف كان يقدر لوتركت الناقة ترأم فصيلها أى تعطف عليه وتركت فصيلها يرضعها أى يتمكن منه لرضعها لان رضاعه لايتسبب عن مجرد تركهما لاحتمال نفرتها منه وكذا قوله

اذا أعجبتك الدهر حال من امرئ * فدعه ووا كل أمره والليالیا

فيحتاج العطف الى تقدير وا كل أمره لليالى والليالى لأمره وفى النصب سلامة من ذلك أى لوتركت الناقة مع فصيلها أى حسا ومعنى ووا كل أمره مع الليالى قيل ومن الضعف المعنوى نحو كن أنت وزيدا كالاخ وقوله

فكونوا أنتم وبنى أبيكم * مكان الكليتين من الطحال

فان العطف يقتضى توجه الأمر الى مابعد الواو وأنت لاتريد الأمر المخاطب بان يكون معه كذلك لكن هذا التعليل ينتج وجوب النصب كما استظهره أبو البقاء وتبعه المصرح لاترجحه لفساد المراد بدونه وأيضا يمنع العطف فى المثال عدم مطابقة الخبر للمعطوفين اذلو كان المأمور كلا منهما لقال كالاخوين ففيه مانع لفظى ومعنوى وليس فى البيت الا الثانى فان قيل كالاخوين تعين العطف كمامر (قوله وان لم يمكن عطفه) أى لعدم صحة توجه العامل اليه امالفساد المعنى ولو فى القصد أو للزوم محذور لفظى كمامر فى مثال الأخ ونحو مالك وزيدا لامتناع العطف على ضمير الجر بلا اعادة الجار عند الجمهور (قوله أو على اضمار فعل) صريحه أن ماامتنع فيه العطف يخير فيه بين المعية واضمار العامل ويرد عليه امتناع المعية كالعطف فى علفتها الخ ونحو * زججن الحواجب والعيونا * اذ الماء لايشارك التبن فى معنى العلف ولا زمانه والعيون لاتصاحب الحواجب فى معنى التزجيج وهو تدقيقها وتطويلها ومصاحبتهما فى الزمان أمر معلوم لافائدة فى قصده فيجب فيهما تقدير العامل أى وسقيتها ماء وكحلن العيون فينبغى جعل أو فى المتن تنويعية كما فى الأشمونى أى ان ماامتنع فيه العطف نوعان مايجب فيه تقدير العامل كماذكر ومايجب فيه المعية كسرت والطريق ومشيت والحائط ومات زيد وطلوع الشمس لكن فيه ان امتناع التقدير فى ذلك غير مسلم اذلا مانع من تقدير سرت ولابست النيل فالمخلص جعلها تنويعية مع ملاحظة أن ضمير يجب يعود للنصب لابقيد المعية فيصدق بجواز الاضمار وقوله أو اعتقد الخ أى أوجب ذلك فالنوع الأول يجوز فيه الأمران والثانى يجب فيه الاضمار وتقدم نوعان ترجح النصب وترجح العطف وبقى خامس وهو تعين العطف ككل رجل وضيعته واشترك زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده لعدم شروط النصب السابقة ونحو كن أنت وزيد كالاخوين لمامر فتذكر (قوله فلا يصح أن يقال أجمعت الخ) أى لان أجمع بالهمزة انما يتعلق بالمعانى لا بالذوات يقال أجمع أمره وأجمع عليه أى عزم وأما جمع فمشترك بينهما بدليل فجمع كيده جمع مالا فنصب شركاءكم امالكونه مفعولا معه أو لكون الواو لعطف مفرد على مفرد بتقدير مضاف أى وأمر شركائكم أو جملة على جملة بتقدير واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وفتح الميم أمرا من جمع وقيل ان أجمع يستعمل فى الذوات أيضا وعليه فلا اشكال فى العطف وكذا على قراءة فاجمعوا بوصل الهمزة ويقرأ برفع شركاء عطفا على الواو فى اجمعوا ومما يمتنع فيه العطف والذين تبوءوا الدار والايمان لان الايمان لايتبوأ فهو امامفعول معه أو لمحذوف أى وأخلصوا الايمان وللتأويل العامل المذكور بفعل يتعدى لهما كتناولتها تبنا الخ وحسن الحواجب الخ ولزموا الدار الخ فتدبر والله أعلم

﴿ الاستثناء ﴾

هو لغة استفعال من الثنى بمعنى العطف لان المستثنى معطوف عليه باخراجه من الحكم أو بمعنى الصرف

لانه مصروف عن حكم المستثنى منه *وحقيقته اصطلاحا الاخراج بالا أو احدى اخواتها لما كان داخلا أو كالداخل لكن المراد به فى الترجمة المستثنى بدليل ذكره فى المنصوبات وقد يقال يمكن ارادة المعنى المصدرى وذكره فيها باعتبار متعلقه كما فى تعدى الفعل ولزومه فالاخراج جنس وبالا يخرج التخصيص بالوصف أو الاضافة والتقييد بالشرط ونحوه وبما كان داخلا أى فى مفهوم اللفظ لغة وان كان خارجا فى النية من أول الامر أو المراد باخراجه اظهاره لانه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الكلام بحيث يكون المستثنى منه عاما مستعملا فى خاص وهو ماعداه بقرينة الاستثناء لئلا يلزم التناقض لادخال الشئ ثم اخراجه والكفر ثم الايمان فى لا اله الا الله أو كالداخل لادخال المنقطع على ماستراه وأما المفرغ فداخل فى المستثنى منه المقدر حقيقة فالدخول الحقيقى اما لفظى أو تقديرى سم (قوله ماستثنت الخ) الا فاعل استثنت والجملة صلة ما حذف عائدها أى استثنته وينتصب خبرها والمراد الا الاستثنائية وستعلم الوصفية وانما بدأ بها لانها أصل الادوات وغيرها يقدر بها والمقصود هنا عملها النصب وذكر المرفوع استطرادى لتتميم القسمة فلا يقال كان الاولى تقديم ما ينصب أبدا كليس ولا يكون (قوله مع تمام) أى للكلام السابق بان يذكر المستثنى منه ولو بالضمير المستتر أى ومع ايجابه أيضا بقرينة قوله وبعد نفى الخ فانه مقيد بالتمام أيضا كما بينه الشرح (قوله وعن تميم فيه) الاظهر أن الظرفين متعلقان بوقع وهو خبر عن ابدال وسوغ الابتداء به التنويع لان المنقطع يجوز فيه نوعان من الاعراب عن تميم فتدبر (قوله النصب ان وقع الخ) قيل هو حينئذ واجب اتفاقا ويرده جواز الاتباع فى لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها قراءة فشربوا منه الا قليل بالرفع بدلا من الواو وانظر هل هذه اللغة خاصة بالمتصل كالآية أم لا وقيل ان الآية نفى لا ايجاب لان شربوا فى تأويل لم يكونوا منى بدليل فمن شرب منه فليس منى فالمختار فيه الابدال وجعل الفراء قليل مبتدأ خبره محذوف أى لم يشربوا والجملة فى محل نصب على الاستثناء فلم يخرج عن اللغة الفصحى لان وجوب النصب عندهم انما هو بالنسبة لعدم الاتباع فى المفرد فلا ينافى جواز الرفع مبتدأ خبره محذوف أو مذكور ويكون المستثنى حينئذ جملة كما فى قوله تعالى لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله قال ابن خروف من مبتدأ ويعذبه خبر والجملة فى محل نصب بالاستثناء المنقطع فهى من الجمل التى لها محل من الاعراب كما عدها صاحب المغنى ومتى كان ما بعد الا جملة فهى بمعنى لكن ولو كان متصلا لكن ان نصب تالى الا فكلكن المشددة كما سيأتى أو رفع فكالمخففة أفاده الصبان عن الدمامينى (قوله بواسطة الا) أى فتكون معدية له الى ما بعدها كحرف الجر لكن تعديه فى العمل فقط لا فى المعنى وهذا رأى السيرافى وعزاه ابن عصفور وغيره الى سيبويه والفارسى وجماعة من البصريين وقال الشلوبين هو مذهب المحققين وقيل ان الناصب ما قبلها مستقلا لا بواسطتها وقيل أستثنى محذوفا وقيل غير ذلك وعلى الاولين فلو لم يكن قبلها ما يصلح لعمل النصب من فعل أو شبهه كالقوم اخوتك الا زيدا أول به كتأويل اخوتك بالمنتسبين لك (قوله فى غير هذا الكتاب) أى ويشعر به كلامه هنا حيث قال ماستثنت الا الخ ثم قال وألغ الا فان ظاهره الغاها عن النصب المذكور وقيل وانما عملت لنيابتها عن أستثنى كحرف النداء عن أدعو وظاهر الشرح جريان الخلاف فى المنقطع أيضا فيكون منصوبا على الاستثناء والعامل فيه الا عند المصنف وهو المختار عند المتأخرين لكونها فيه بمعنى لكن فعملت عملها وخبرها محذوف غالبا نحو جاء القوم الا حمارا أى لكن حمارا لم يجئ وقد يذكر نحو الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا وعند سيبويه نصبه بما قبل الا كالمتصل فما بعد الا عنده مفرد فى المتصل وغيره وهى كلكن العاطفة فى وقوع المفرد بعدها وان لم تكن للعطف ولذا وجب فتح ان بعدها كزيد غنى الا أنه شقى أفاده الرضى (قوله على النفى) أى لفظا ومعنى كما سيمثله أو لفظا فقط نحو لا يمسه الا المطهرون فانه نهى فى المعنى وقد يراد بالنهى الآتى ما يشمل المعنوى فيدخل فيه هذا

ماستثنت الا مع تمام ينتصب
وبعد نفى أو كنفى انتخب
اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع
وعن تميم فيه ابدال وقع

(ش) حكم المستثنى بالا النصب ان وقع بعد تمام الكلام الموجب سواء كان متصلا أو منقطعا نحو قام القوم الا زيدا ومررت بالقوم الا زيدا وضربت القوم الا زيدا وقام القوم الا حمارا وضربت القوم الا حمارا ومررت بالقوم الا حمارا فزيدا فى هذه المثل منصوب على الاستثناء وكذلك حمارا والصحيح من مذهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة الا واختار المصنف فى غير هذا الكتاب أن الناصب له الا وزعم أنه مذهب سيبويه وهذا معنى قوله ماستثنت الا مع تمام ينتصب أى انه ينتصب الذى استثنته الا مع تمام الكلام اذا كان موجبا فان وقع بعد تمام الكلام الذى ليس بموجب وهو المشتمل على النفى أو شبهه والمراد بشبه النفى النهى

أومعنى فقط كقراءة فشربوا منه الا قيل كما مر ونحو أقل رجل يقول ذلك الا زيدا أى لا رجل يقول الخ وقوله

و بالصريمة منهم منزل خلق * عاف تغير الا النؤى والوتد

فتغير بمعنى لم يبق على حال والصريمة رملة منصرمة أى منقطعة عن معظم الرمل والنؤى بضم النون وسكون الهمزة حفيرة تعمل حول الخباء لمنع المطر ومن النفى المعنوى ويأبى الله الا أن يتم نوره أى لا يريد الا ذلك وانها لكبيرة الا على الخاشعين أى لا تسهل الا عليهم لكن هذين من المفرغ وليس الكلام فيه وأما نحو لوجاء القوم الا زيدا لاكرمتهم فيتعين فيه النصب لان نفى لو ضمنى لا قصدى وأما الرفع فى لو كان فيهما آلهة الا الله فلما سيأتى (قوله والاستفهام) أى المؤول بالنفى انكاريا كان وهو ما متعلقه غير واقع ومدعيه كاذب و يسمى ابطاليا أيضا نحو ومن أصدق من الله حديثا أوتوبيخيا وهو ما متعلقه واقع ومدعيه صادق لكنه ملوم عليه نحو أئفكا آلهة الخ فهو بمعنى نفى الانبغاء واللياقة ومثال الشرح يصلح لهما (قوله بعضا مما قبله) عدل عن قول غيره من جنسه لئلا يدخل فى المتصل جاء القوم الا حمارا وجاء بنوك الا ابن زيد لاتفاقهما فى الجنس مع أنه منقطع وتأويل الجنس بالنوع لا ينفع فى الثانى وان صح فى الاول ولئلا يخرج منه نحو أحرقت زيدا الا يده مما كان المستثنى فيه جزأ مما قبله لانه لا يصدق عليه أنه من جنس كله مع انه متصل فقوله بعضا المراد به ما يشمل الفرد والجزء لكنه يدخل فيه كالأول نحو لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الأولى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة فان المستثنى بعض مما قبله ومن جنسه مع أنه منقطع فينبغى أن يقال المتصل ما كان بعضا محكوما عليه بنقيض ما قبله لا مطلق بعض والمنقطع بخلافه اما لفقد القيد الأول كقام بنوك الا حمارا أو الا ابن زيد أو الثانى كالآيتين فانه لم يحكم على الموتة الأولى بذوقهم لها فى الجنة الذى هو نقيض عدم ذوق الموت فيها ولا على التجارة بجواز أكلها بالباطل الذى هو نقيض منع أكلها بالباطل قاله القرافى والاسهل أن يقال المتصل اخراج شئ دخل فيما قبل الا مثلا بها صيانة واعلم ان كلا من المتصل والمنقطع يسمى بالاستثناء حقيقة عرفية بلا نزاع كما فى التلويح وأما ما اشتهر من انه حقيقة فى المتصل مجاز فى المنقطع فالمراد به أدواته لا تسميته (قوله وهو المختار) أى ان لم يتقدم المستثنى لما يأتى فى المتن ولم يطل الفصل والا اختير النصب كما جاءنى أحد حين كنت جالسا هنا الا زيدا ومنه الحديث القدسى ما لعبدى جزاء اذا قبضت صفيه من الدنيا ثم احتسبه الا الجنة بالنصب لان الاتباع انما يختار للتشاكل وهو لا يظهر مع الطول وكذا يختار النصب فى نحو ما قاموا الا زيدا ردا لمن قال قاموا الا زيدا ليحصل التشاكل ودعوى تعين النصب فى هذه مردودة بل نازع أبو حيان فى اختياره فيها وفى التى قبلها وكل ذلك ما لم ينتقض النفى بالا والا كان اثباتا فينصب ما بعد الا الثانية وجوبا كما شرب أحد الا الماء الا زيدا لانه بمنزلة شربوا الماء الا زيدا (قوله بدل من متبوعه) أى بدل بعض عند البصريين ولا يرد احتياجه للرابط وهو مفقود لحصول الربط بالا لدلالتها على اخراج الثانى من الاول فتفيد أنه كان بعضا منه ولا يشترط الربط بخصوص الضمير فان قلت كيف يكون بدلا وهو مثبت ومتبوعه منفى مع أنه يجب تطابقهما ليصح احلاله محل متبوعه أجيب بمنع ذلك لان سبيل البدل جعل الاول كانه لم يذكر والثانى حالا فى موضعه بالنسبة الى عمل العامل بلا نظر للنفى والاثبات وهو هنا كذلك فقولهم البدل هو المقصود بالنسبة أى نسبة مثل العامل بلا اعتبار نفيه واثباته كما قد يتخالف المعطوفان فى زيد قائم لا قاعد والصفة والموصوف فى مررت برجل لا قصير ولا طويل وهذا الاشكال انما يرد على من يجعل البدل هو المستثنى وحده فيجاب بما ذكر أما على قول المحققين انه المستثنى مع الا فلا يرد أصلا لصحة احلاله محل الاول بلا انعكاس المعنى ولو بالتأويل فى نحو كلمة الشهادة اذ هى فى تأويل ما فى الوجود اله الا الله و يصح فيها الاحلال حينئذ وعند الكوفيين أن الا حرف عطف فى الاستثناء خاصة فما بعدها عطف على ما قبلها الا بدل وهى كلا العاطفة فى مخالفة ما بعدها لما قبلها و يرد عليه انها تباشر العامل

والاستفهام فاما أن يكون الاستثناء متصلا أو منقطعا والمراد بالمتصل أن يكون المستثنى بعضا مما قبله وبالمنقطع أن لا يكون بعضا مما قبله فان كان متصلا جاز نصبه على الاستثناء وجاز اتباعه لما قبله فى الاعراب وهو المختار والمشهور أنه بدل من متبوعه وذلك نحو ما قام أحد الا زيد والا زيدا ولا يقم أحد الا زيد والا زيدا وهل قام أحد الا زيد والا زيدا وما ضربت أحدا الا زيدا ولا تضرب أحدا الا زيدا وهل ضربت أحدا الا زيدا فيجوز فى زيدا أن يكون منصوبا على الاستثناء وأن يكون منصوبا على البدلية من أحد

وهذا هو المختار وتقول ما مررت بأحد الا زيد والا زيدا ولا تمرر بأحد الا زيد والا زيدا وهل مررت بأحد الا زيد والا زيدا وهذا معنى قوله * وبعد نفي أو كنفي انتخب * اتباع ما اتصل أي اختير اتباع الاستثناء المتصل ان وقع بعد نفي أو شبه نفي وان كان الاستثناء منقطعا تعين النصب عند جمهور العرب فتقول ما قام القوم الا حمارا ولا يجوز الاتباع وأجازه بنو تميم فتقول ما قام القوم الا حمار وما ضربت القوم الا حمارا وما مررت بالقوم الا حمار وهذا هو المراد بقوله وانصب ما انقطع أي انصب الاستثناء المنقطع اذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بني تميم وأما بنو تميم فيجيزون اتباعه فمعنى البيتين ان الذي استثنى بالا ينتصب ان كان الكلام موجبا ووقع بعد تمامه وقد نبه على هذا القيد بذكره حكم النفي بعد ذلك فاطلاق كلامه يدل على أنه ينتصب سواء كان متصلا أو منفصلا وان كان غير موجب وهو الذي فيه نفي أو شبه نفي انتخب أي اختير اتباع ما اتصل ووجب نصب ما انقطع عند غير بني تميم وأما بنو تميم فيجوزون اتباع المنقطع (ص)

وغير نصب سابق في النفي قد * يأتي ولكن نصبه اختر ان ورد

(ش) اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فاما أن يكون الكلام موجبا أو غير موجب فان كان موجبا وجب نصب المستثنى نحو قام الا زيدا القوم وان كان غير موجب فالمختار نصبه فتقول ما قام الا زيدا القوم ومنه قوله

فمالي الا آل أحمد شيعة * ومالي الا مذهب الحق مذهب

وقد روي رفعه فتقول ما قام الا زيد القوم قال سيبويه حدثني يونس أن قوما يوثق بعربيتهم يقولون مالي الا أخوك ناصر وأعربوا الثاني

بالاطراد في ما قام الا زيد والعاطف لا يباشره ويجاب بأنها مفصولة تقديرا اذ الاصل ما قام أحد الا زيد ويرده ان حذف المعطوف عليه لا يطرد مع ان هذا مطرد (قوله وهذا هو المختار) مثله في المغني قال الدماميني ومقتضى تعليل الاتباع بتشاكل المستثنى والمستثنى منه تساوي النصب على البدلية والاستثناء في هذه الصورة وفيه انه لا يحصل بتشاكل في نوع النصب وان حصل في لفظه * واعلم أنه اذا تعذر الابدال على اللفظ أبدل على الموضع كما جاءني من أحد الا زيد ولا أحد فيها الا زيد وما زيد شيأ الا شيأ لا يعبأ به وليس زيد بشيء الا شيأ حقيرا فيجب نصب ما بعد الا في الاخير ورفعه في الباقي باعتبار المحل لان من والباء لا يزادان في الاثبات وما ولا لا يعملان بعده فالمستثنى في الاول والاخير بدل من محل المجرور بمن والباء الزائدتين وهو الرفع في الاول والنصب في الاخير وفي الثالث بدل من محل الخبر قبل دخول ما بناء على عدم اشتراط وجود المحرز أو خبر لمحذوف ان قلنا به أي الا هو شيء وتكون الا بمعنى لكن وأما الثاني فبدل من محل لا مع اسمها لان محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه أو من محل الاسم قبل دخول لا أو من الضمير في الخبر والاقوال الثلاثة تأتي في الاسم الشريف من كلمة التوحيد ومر في باب لا من يدل لذلك (قوله وأجازه بنو تميم) أي على أن حمار بدل غلط كما صرح به الرضي وقيل بدل كل بملاحظة معنى الا اذ المعنى غير حمار وهو وان صدق على الاحد وغيره لكن يراد به غير مخصوص وانما يبدلون في المنقطع اذا أمكن تسلط العامل على المستثنى وحده ولو في مادة أخرى كما هو شأن البدل والا وجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الا النقص وما نفع زيد الا الضر اذ لا يقال زاد النقص ونفع الضر ومثل ذلك لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم فمن رحم في محل نصب على الاستثناء المنقطع ويمتنع الابدال لعدم صحة تسلط العامل عليه وقيل الاستثناء متصل أي الا الراحم وهو الله أو الا مكان من رحم وهو السفينة ومن الابدال في المنقطع قوله

وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا العيس

وقوله

وبنت كرام قد نكحنا ولم يكن * لنا خاطب الا السنان وعامله

وعليه قراءة ما لهم به من علم الا اتباع الظن بالرفع وجعل منه الزمخشري قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله فاعرب الجلالة بدلا من من الذي هو فاعل يعلم والاستثناء منقطع وفيه تخريج قراءة السبعة على لغة مرجوحة فان النصب هو المختار عندهم ولذا جعله المصنف متصلا بتقدير متعلق الظرف من يذكر في السموات الخ لا استقر وقيل من مفعول يعلم والغيب بدل اشتمال منه والله فاعل هذا والمسموع من بني تميم انما هو مجرد رفع ما بعد الا في تلك الشواهد ونحوها وكونه بدلا أو غيره من تخريج النحاة فلم اختاروا البدلية على جعله مبتدأ حذف خبره مع أنه مقيس عند الجميع كما مر نظيره الا أن يكون قد سمع منهم جر ما بعد الا تبعا للمجرور قبلها (قوله وغير نصب سابق) أي مستثنى سابق على المستثنى منه والمراد غير نصبه على الاستثناء فيدخل فيه نصبه على الاتباع الآتي في المرفوع وهذا البيت تقييد لقوله وبعد نفي الخ (قوله قد يأتي) أي قليلا وفي القياس عليه خلاف (قوله ان ورد) أي السابق والرواية بكسر ان أي ان أردت ورود السابق أي النطق به فاختر نصبه أو ان ورد السابق عن العرب فاختر نصبه أي احكم باختياره والا فالوارد متبع نصبا أو غيره (قوله على المستثنى منه) أي بدون عامله كما مثله لامتناع تقديمه عليهما معا عند المصنف خلافا للكسائي وأما قوله

بدلا من الاول على القلب ومنه فانهمو يرجون منه شفاعة * اذا لم يكن الا النبيون شافع فمعنى البيت أنه قد ورد فى المستثنى السابق غير النصب وهو الرفع وذلك اذا كان الكلام غير موجب نحو ماقام الا زيدا القوم ولكن المختار نصبه وعلم من تخصيصه و رود غير النصب بالنفى أن الموجب يتعين فيه النصب نحو قام الا زيدا القوم (ص) وان يفرغ سابق الا لما * بعد يكن كما لو الا عدما (ش) اذا تفرغ سابق الا لما بعدها أى لم يشتغل بما يطلبه كان الاسم الواقع بعد الا معربا باعراب ما يقتضيه ما قبل الا قبل دخولها وذلك نحو ماقام الا زيد وماضربت الا زيدا ومامررت الا بزيد فزيد فاعل مرفوع بقام وزيدا منصوب بضربت وبزيد متعلق بمررت كما لو لم تذكر الا وهذا هو الاستثناء المفرغ ولا يقع فى كلام موجب فلا تقول ضربت الا زيدا (ص)

وألغ الا ذات توكيد كلا * تمرر بهم الا الفتى الا العلا (ش) اذا كررت الا لقصد التوكيد لم تؤثر فيما دخلت عليه شيأ ولم تفد غير توكيد الاولى وهذا معنى الغائها وذلك فى البدل والعطف نحو مامررت باحد الا زيد الا أخيك فاخيك بدل من زيد ولم تؤثر فيه الا شيأ أى لم تفد فيه استثناء مستقلا فكانك قلت مامررت باحد الا زيد أخيك ومثله لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا والأصل لا تمرر بهم الا الفتى العلا فالعلا بدل من الفتى وكررت الا توكيدا ومثال العطف قام القوم الا زيدا والا عمرا والاصل الا زيدا وعمرا ثم كررت الا توكيدا ومنه قوله

هل الدهر الا ليلة ونهارها * والا طلوع الشمس ثم غيارها

اى والأصل وطلوع الشمس وكررت الا توكيدا وقد اجتمع تكرارها فى البدل والعطف فى قوله

مالك من شيخك الا عمله * الا رسيمه والا رمله

والأصل الا عمله رسيمه ورمله فرسيمه بدل من عمله ورمله معطوف على رسيمه وكررت الا فيهما توكيدا (ص)

خلا الله لا أرجو سواك * وانما أعد عيالى شعبة من عيالكا

فضرورة ويجوز تقديمه على العامل فقط كالقوم الا زيدا ضربت (قوله بدلا) أى بدل كل من كل لأن العامل فرغ لما بعد الا فهو معرب بما يقتضيه العامل والمؤخر عام أريد به الخصوص فصح ابداله من المستثنى وقد كان المستثنى قبل تقديمه بدل بعض فقلب المتبوع تابعا كما فى نحو مامررت بمثلك أحد (قوله وان يفرغ سابق) بالتنوين والا مفعوله واضافته لها تخل الوزن (قوله يكن) أى السابق أو ما بعد وقوله كما لو الخ لو زائدة وما مصدرية أو عكسه والا فاعل بمحذوف يفسره عدم ان بنى للمجهول فان بنى للفاعل كانت الا مفعوله وفاعله ضمير السابق أو ما بعد أى يكن السابق أى حكمه كحكم انعدام الا أو كحكم عدمه الا فى تسلط العامل على ما بعدها وهذا عند غير الكسائى أما هو فيجوز النصب فى نحو ماقام الا زيد لتجويزه حذف الفاعل (قوله المفرغ) سمى به لتفرغ العامل لما بعد الا فى الظاهر وان كان معموله فى الحقيقة هو المستثنى منه مقدرا ويجوز التفريغ لجميع المعمولات الا المفعول معه والمصدر والحال المؤكدين فلا يقال ماسرت الا والنيل وماضربت الا ضربا ولا تعث الا مفسدا التناقضه بالنفى والاثبات واما ان نظن الا ظنا فتقديره الا ظنا عظيما فهو نوعى لا مؤكد (قوله فلا يقال ضربت الا زيدا) أى لاستحالة ضربك جميع الناس غيره ووجود قرينة على ارادة جماعة مخصوصة أو المبالغة نادر فاطلق المنع طردا للباب الا اذا أمكن تأويله بالنفى نحو ويأبى الله الا أن يتم نوره كما مر هذا مذهب المصنف وجوز ابن الحاجب التفريغ فى الموجب بشرط كونه فضلة وأن تحصل به فائدة كقرأت الا يوم كذا لامكان أن تقرأ فى غيره من الايام ورد بأنه نادر فمنع طرد الباب كما اتفقا على الجواز فى النفى وان لم يستقم المعنى كمامات الا زيد لذلك (قوله الا العلا) بفتح العين ممدودا بمعنى الشرف لكن قصره للضرورة ويجوز ضم العين مع القصر جمع علياء كذلك وعلى كل ففيه حذف مضاف أو نحوه كما فى زيد عدل (قوله اذا كررت الا) أى فى الايجاب أو النفى كما يفهمه الاطلاق هنا والتقييد بعده (قوله وهذا معنى الغائها) أى فالمراد الغاؤها عن افادة معنى الاستثناء أو عنه وعن العمل فيه بناء على الخلاف المار (قوله فى البدل) أى بدل الكل كما مثل وكذا البعض والاشتمال والاضراب كما أعجبنى أحد الا زيد الا وجهه أو علمه أو عمرو (قوله والعطف) أى بخصوص الواو (قوله فالعلا بدل من الفتى) أى ان نصب الفتى على الاستثناء لا ان جعل بدلا من الضمير فى بهم لان الجمهور يمنعون الابدال من البدل ويرد على الاول ان العامل فى البدل نظير العامل فى المبدل منه فالا الثانية محتاج اليها لتعمل فى البدل لا مؤكدة ملغاة فالأولى جعله عطف بيان لا بدلا اه سم لكن هذا لا يظهر الا فى بدل الكل فيبقى الاشكال فى بدل البعض والاشتمال والغلط وقد يقال العامل فى البدل منوى لا ملفوظ فيستغنى عن الثانية بالمنوية فكانت لمحض التوكيد لا عاملة فتدبر (قوله ثم غيارها) بالغين المعجمة من غارت الشمس أى غابت وفى نسخ ثم غيابها بالموحدة بدل الراء (قوله مالك من شيخك) أى جلك والرسيم والرمل نوعان من السير (قوله فرسيمه بدل) أى بدل بعض لان المراد بالعمل مطلق السير (قوله وان تكرر) بالبناء للمجهول ونائب فاعله يعود على الا وقوله لا لتوكيد عطف على محذوف

وان تكرر لا لتوكيد فمع * تفريغ التأثير بالعامل دع
فى واحد مما بالا استثنى * وليس عن نصب سواه مغنى

(ش) اذا كررت الا لغير التوكيد وهى التى يقصد بها ما يقصد بما قبلها من الاستثناء ولو أسقطت لما فهم ذلك فلا يخلو اما أن يكون الاستثناء مفرغا أو غير مفرغ فان كان مفرغا شغلت العامل بواحد ونصبت الباقى فتقول ما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا ولا يتعين واحد منها لشغل العامل بل أيها شئت شغلت العامل به ونصبت الباقى وهذا معنى قوله فمع تفريغ الى آخره أى مع الاستثناء المفرغ اجعل تاثير العامل فى واحد مما استثنيته بالا وانصب الباقى وان كان الاستثناء غير مفرغ وهذا هو المراد بقوله (٢٠٧)

(ص) ودون تفريغ مع التقدم * نصب الجميع احكم به والتزم
* وانصب لتاخير وجئ بواحد منها كما لو كان دون زائد
كلم يفوا الا امرؤ الا على وحكمها فى القصد حكم الاول

(ش) فلا يخلو اما أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه أو تتاخر فان تقدمت المستثنيات وجب نصب الجميع سواء كان الكلام موجبا أو غير موجب نحو قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا القوم وما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا القوم وهذا معنى قوله ودون تفريغ البيت وان تأخرت فلا يخلو اما أن يكون الكلام موجبا أو غير موجب فان كان موجبا وجب نصب الجميع فتقول قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا وان كان غير موجب عومل واحد منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء فيبدل مما قبله وهو المختار أو ينصب وهو قليل كما تقدم وأما باقيها فيجب نصبه وذلك نحو ما قام أحد الا زيد الا عمرا الا بكرا فزيد بدل من أحد وان شئت أبدلت غيره من الباقين ومثله قول المصنف لم يفوا الا امرؤ الا على فامرؤ بدل من الواو فى يفوا وهذا معنى قوله وانصب لتأخير الى آخره أى وانصب المستثنيات كلها اذا تأخرت عن المستثنى منه ان كان الكلام موجبا وان كان غير موجب فجئ بواحد منها معربا بما كان يعرب به لو لم تتكرر المستثنيات وانصب الباقى فمعنى قوله وحكمها فى القصد حكم الاول أن ما تكرر من المستثنيات حكمه فى المعنى حكم المستثنى الاول فيثبت له ما يثبت للاول

أى لتأسيس لا لتوكيد وفى نسخ دون توكيد وعلى كل فالظرف المحذوف أو المذكور متعلق بتكرر أو حال من مرفوعه (قوله بالعامل) المراد به ما قبل الا وقوله دع فى واحد الخ أى اترك تأثير العامل الذى قبل الا باقيا فى واحد وانصب سواه بالا كما قدره الاشمونى وهو مقتضى صنيع الشرح فقوله اجعل الخ بيان لحاصل المعنى لا أنه تفسير لدع باجعل لانه غير معهود فى اللغة وليس المراد اترك التأثير بالعامل فى واحد وأبقه فيما سواه كما يوهمه ظاهر المتن لفساده نعم ان أريد بالعامل الاصح أى اترك التأثير بها فى واحد وانصب بها ماسواه فيكون قوله مما بالا اظهارا فى محل الاضمار للضرورة ويؤيد هذا عدم التقدير فى قوله دع ويؤيد الاول خلوه من الاظهار وتصريحه بحكم الواحد المتروك وأما على الثانى فمسكوت عنه وان كان يعلم من قوله سابقا وان يفرغ الخ فتدبر (قوله وليس عن نصب الخ) مغنى اسم ليس وعن نصب متعلق به والخبر محذوف أى موجودا أو الاسم ضمير مستتر يعود الى الواحد أو التأثير ومغنى خبرها وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (قوله ونصبت الباقى) أى وجوبا لامتناع شغل العامل بأكثر من واحد ولا يجوز على قصد بدل البداء لان الا حينئذ تكون مؤكدة وليس الكلام فيها (قوله ودون تفريغ الخ) دون ومع متعلقان باحكم وحذف نظيرهما من التزم لدلالتهما أو الفعلان تنازعاهما بناء على جوازه فى المتقدم ونصب مفعول لمحذوف يفسره احكم أى أمض نصب الجميع لا باحكم لانه لا يتعدى بنفسه ولا خذه معموله ولا بالتزم لان ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها ولما كان الحكم بالنصب لا يستلزم وجوبه قال والتزم بفتح التاء ليفيد ذلك (قوله كما لو كان الخ) قال المكودى الى موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة وهى منها وما زائدة ولو مصدرية أو عكسه وكان تامة فاعلها ضمير الواحد ودون حال منه وفيه حذف مضاف أى وجئ بواحد كحال وجوده دون زائد عليه اهـ وفيه تسمح لان الواحد يكون مشبها بحال وجوده دون زائد عليه فالاولى جعل كما خبرا لمحذوف والجملة حال من واحد أو صفة له أى وجئ بواحد منها وجوده مثل وجوده دون زائد عليه فى الحكم ويصح جعل ما اسما واقعا على الواحد وجملة كان الخ صفتها أو صلتها أفاده الصبان (قوله سواء كان الكلام موجبا الخ) لا يعارضه قول المصنف فيما مر وغير نصب سابق فى النفى الخ لانه فى غير تكرر المستثنى (قوله وهو المختار) أى فى المتصل اما فى المنقطع فيجب نصب الجميع على الفصحى نحو ما قام أحد الا حمارا الا جملا الا فرسا ويجوز الابدال فى واحد على لغة تميم (قوله فامرؤ بدل من الواو) أى وعلى منصوب سكن وقفا على لغة ربيعة ولك عكسه اذ لا يتعين واحد للابدال (قوله حكم المستثنى الاول) أى اذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض كما مثله فان أمكن ذلك كله نحو على عشرة الا أربعة الا ثلاثة الا اثنين فقيل الحكم كذلك وان الكل خارج من أصل العدد فيكون فى المثال مقرا بواحد لكن الصحيح ان كل عدد مستثنى مما قبله فيكون مقرا بسبعة وطريق معرفته أن تجمع الاعداد الواقعة فى المراتب الوترية وهى

الاولى والثالثة والخامسة وتخرج منها مجموع الاعداد الواقعة فى المراتب الشفعية وهى الثانية والرابعة والسادسة مثلا أو تسقط آخر الاعداد مما قبله ثم باقيه مما قبله وهكذا فما بقى فيهما فهو المراد (قوله من الدخول) أى ان كان الكلام منفيا والخروج ان كان موجبا لان الاستثناء من النفى اثبات وعكسه والمراد الدخول فى النسبة الثبوتية والخروج منها فلا ينافى أن الاستثناء اخراج دائما لان المراد به الخروج مما قبله اثباتا أو نفيا (قوله بغير) بالتنوين تنازعه كل من استثن ومجرورا ومعربا حال من غير لقصد لفظه (قوله ويعرب غير الخ) أى لفظا وقد يبنى على الفتح جوازا فى الاحوال كلها اذا أضيف لمبنى كما فى التسهيل نحو ماقام غيرهذا ومنه قوله

لم يمنع الشرب منها غيران نطقت * حمامة فى غصون ذات ارقال

بفتح غير لاضافتها الى أن وصلتها وأجاز الفراء بناءها على الفتح مطلقا لتضمنها معنى الا واعلم أن أصل غير كونها صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا أو صفة ولتوغلها فى الابهام لا تتعرف بالاضافة فلا يوصف بها الا نكرة كصالحا غير الذى كنا نعمل أو مشبهها كغير المغضوب عليهم فان الذين جنس لا قوم بأعيانهم وقيل انها اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها فتتعرف بها فلذا وصف بها المعرفة فى الآية وأما الا فأصلها مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا واثباتا فلما اتفقا فى مطلق المغايرة حملت غير على الا فى الاستثناء بها أى فى المغايرة نفيا واثباتا بلا نظر لمغايرة ذات أو صفة فاستحق الاسم بعدها اعراب المستثنى لكنه مشغول بجر الاضافة فجعل حقه من الاعراب على غير بطريق العارية ولذلك يجوز فى تابعه مراعاة المعنى نحو ماقام غير زيد وعمرو بالرفع اذ المعنى ماقام الا زيد وعمرو وهذا عند سيبويه من العطف على المحل أى محل مجرور غير الذى كان حقه لولا الاضافة لان مدار العطف على المحل كونه يستحق ذلك الاعراب حالا أو فى الاصل وعند الشلوبين على توهم وجود الا ويمتنع فى تابع ما بعد الا الجر على مراعاة كونها بمعنى غير لعدم استحقاقه له أصلا وكما حملوا غير على الا حملوا الا عليها فى الوصف بها فتفيد المغايرة ذاتا أو صفة بلا نظر للنفى والاثبات لكن حمل غير على الا أكثر لان التصرف فى الاسم أكثر منه فى الحرف فلذلك تقع فى جميع مواقع الا ولا تقع الا فى موقعها الا بشرط كون موصوفها جمعا نكرة أو شبهها كلو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وقوله

لو كان غيرى سليمى الدهر غيره * وقع الحوادث الا الصارم الذكر

فالا صفة لغيرى لأنه شبه جمع نكرة قال جماعة ولا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء ويرده الآية لامتناعه فيها معنى ولفظا أما الاول فلانه يصير التقدير لو كان فيهما آلهة أخرج منهم الله لفسدتا فيقتضى عدم الفساد مع التعدد اذ لم يخرج وهو باطل لترتبه على مجرد التعدد ولذا كان هذا الوصف مؤكدا صالحا للسقوط اذ من المعلوم مغايرة الجمع للواحد وأما الثانى فلان آلهة جمع منكر فى الاثبات فعمومه بدلى وشرط الاستثناء العموم الشمولى كذا فى المغنى فان قلت قد جوز الزمخشرى فى قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط كون آل لوط استثناء منقطعا من قوم وهو نكرة فى الاثبات قلت أجاب الدمامينى بأن العموم فيه ليس من ذات النكرة بل بقرينة الآية الأخرى انا أرسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة أفاده الصبان ومن أمثلة سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا مع امتناع الاستثناء فيه لعدم شموله وأيضا فقد شرط ابن الحاجب عدم صحة الاستثناء عكس ما قاله أولئك وجعل من الشاذ قوله

وكل أخ يفارقه أخوه * لعمر أبيك الا الفرقدان

لصحته فيه بل قيل انها فيه للاستثناء على لغة من يلزم المثنى الالف وقال الرضى مذهب سيبويه جواز الوصف مع صحة الاستثناء نحو ما أتانى أحد الا زيد بالرفع بدلا أو صفة وعليه أكثر المتأخرين تمسكا بهذا البيت اه وما مر عن المغنى من أن عموم آلهة بدلى الخ كلام اقناعى للنظر فيه مجال لان عموم الجمع انما يكون بدليا

من الدخول والخروج ففى قولك قام القوم الا زيدا الاعمرا الا بكرا الجميع مخرجون وفى قولك ماقام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا الجميع داخلون وكذا فى قولك ماقام أحد الا زيدا الا عمرا الا بكرا (ص)

واستثن مجرورا بغير معربا * بما لمستثنى بالا نسبا

(ش) استعمل بمعنى الا فى الدلالة على الاستثناء ألفاظ منها ماهو اسم وهو غير وسوى وسوى وسواء ومنها ماهو فعل وهو ليس ولا يكون ومنها ما يكون فعلا وحرفا وهو خلا وعدا وحاشا وقد ذكرها المصنف كلها فأما غير وسوى وسوى وسواء فحكم المستثنى بها الجر لاضافتها اليه ويعرب غير بما كان يعرب به المستثنى مع الا فتقول قام القوم غير زيد

بالنظر

بنصب غير كما تقول قام القوم الا زيدا بنصب زيد وتقول ما قام أحد غير زيد وغير زيد بالاتباع والنصب والمختار الاتباع كما تقول ما قام أحد الا زيد والثاني يجب اتباعه تقول ما قام غير زيد فترفع غير وجوبا كما تقول ما قام الا زيد برفعه وجوبا وتقول ما قام أحد غير حمار بنصب غير عند غير بني تميم وبالاتباع عند بني تميم كما تفعل في قولك ما قام القوم الا حمارا أو الا حمار وأما سوى فالمشهور فيها كسر السين والقصر ومن العرب من يفتح سينها ويمد ومنهم من يضم سينها ويقصر ومنهم من يكسر سينها ويمد وهذه اللغة لم يذكرها المصنف وقل من ذكرها وممن ذكرها الفاسي في شرحه للشاطبية ومذهب سيبويه والفراء وغيرهما أنها لا تكون الا ظرفا فاذا قلت قام القوم سوى زيد فسوى عندهم منصوبة على الظرفية وهي مشعرة بالاستثناء ولا تخرج عندهم عن الظرفية الا في ضرورة الشعر واختار المصنف أنها كغير فتعامل بما تعامل به غير من الرفع والنصب والجر والى هذا أشار بقوله (ص)

واسوى سوى سواء اجعلا
على الأصح ما لغير جعلا

(ش) فمن استعمالها مجرورة قوله صلى الله عليه وسلم دعوت ربي أن لا يسلط على أمتي عدوا من سوى أنفسها وقوله صلى الله عليه وسلم ما أنتم في سواكم من الامم الا كالشعرة البيضاء في الثور الاسود أو كالشعرة السوداء في الثور الابيض وقوله

ولا ينطق الفحشاء من كان منهمو ❊ اذا جلسوا منا ولا من سوائنا

ومن استعمالها مرفوعة قوله

واذا تباع كريمة أو تشترى ❊ فسواك بائعها وأنت المشترى

وقوله

ولم يبق سوى العدوا ❊ ن دناهم كما دانوا

فسواك مرفوع بالابتداء وسوى العدوان مرفوع بالفاعلية ومن استعمالها منصوبة على غير الظرفية قوله

الذكر المتكلم جملة يصدق عليها الجمع أما بالنظر لافراده الداخلة تحته فشمولي قطعا فيصح استثناء المفرد منه كلفظ القوم الشمولي لاستغراقه لافراد الجمع وليس المستثنى هنا جمعا حتى يتجه ماذكره كذا قيل وهو مردود اذ كل جماعة يصدق عليها أنها جمع لم يتحقق دخول المستثنى فيها فآلهة في الآية يصدق بكل جمع من الآلهة بدلا عن الآخر وان لم يكن منهم الذات الاقدس فكيف يصح استثناؤه منهم فكلام المغني هو الحق وما جوزه الزمخشري في آل لوط لا يرد لان العموم الشمولي انما يشترط للمتصل لا المنقطع كما يفهم من كلام الصبان قبل ذلك وهو مقتضى ما مر في تعريف المنقطع فتدبر وهل اذا وصف بها تبقى على حرفيتها فيكون الوصف مجموعها مع ما بعدها وظهر اعراب هذا المجموع في آخره أو تكون اسما بمعنى غير مضافة الى ما بعدها وظهر اعرابها عليه بطريق العارية كما في زيد لا قائم ولا قاعد قولان وعلى الثاني فما بعدها مجرور وتقدير الحركة العارية باضافتها اليه (قوله بنصب غير) أي على الاستثناء كما اختاره ابن عصفور وقياسا على نصب ما بعد الا وان كان العامل فيه الا على الصحيح وفي غير ما قبلها من فعل أو شبهه وقيل على التشبيه بظرف المكان لابهام كل وجعلها الفارسي حالا فتؤول بمشتق أي قام القوم مغايرين لزيد وكذا يقال في سوى (قوله فالمشهور فيها كسر السين الخ) ظاهره انه يستثنى بها في جميع لغاتها ومحل ذلك ما لم تكن الاولى بمعنى مستو نحو مكانا سوى أي مستوطر يقنا وطر يقك اليه كما قاله المفسرون ولا الثانية بمعنى وسط نحو فرآه في سواء الجحيم أو تام نحو هذا درهم سواء أو مستو نحو فهم فيه سواء أي مستوون فلا يستثنى بشيء من ذلك (قوله الفاسي) نسبة الى فاس مدينة بالمغرب وحكاها أيضا ابن هشام في الجامع وأبو حيان وابن الخباز (قوله الا ظرفا) أي مكانيا ملازما للنصب على الظرفية بدليل انه يوصل بها الموصول فمعنى جاء الذي سواك في الاصل جاء الذي استقر في مكانك عوضا عنك ثم توسعوا فاستعملوا سواك ومكانك بمعنى عوضك وان لم يكن ثم حلول فظرفيتهما مجازية ومن ثم أشعرت بالاستثناء وفيه أنه لا مانع من جعلها في ذلك خبر المحذوف والجملة صلة الموصول حذف صدرها لطولها بالاضافة أو حالا من فاعل ثبت مقدرا مع ان وقوعها صلة لا يدل على ملازمتها للظرفية (قوله الا في ضرورة الشعر) أي فلا ترد الابيات الآتية لكن يرد عليه الحديثان الآتيان أما الاول فلانها خرجت فيه عن الظرفية الى شبهها وأما الثاني فخرجت فيه عنهما ولا ضرورة فيهما وحمل ذلك على الشذوذ كما حمل عليه قول بعض العرب أتاني سواك لا يليق وأما قول أبي حيان لا يحتج بالاحاديث على اثبات القواعد فقد مر رده في الابتداء (قوله بما تعامل به غير) أي من وقوعها في الاستثناء المتصل والمنقطع وجر ما بعدها بالاضافة وجواز مراعاة المعنى في تابع المستثنى بها ووقوعها صفة لنكرة أو شبهها وقبولها تأثير العامل (قوله ولا ينطق الفحشاء) نصب بنزع الخافض أي بالفحشاء أو مفعول مطلق على حذف مضاف أي نطق الفحشاء أو مفعول به بتضمين ينطق معنى يذكر ومن في قوله منا ولا من سوائنا بمعنى في متعلقة بينطق (قوله واذا تباع كريمة) أي خصلة كريمة وأو بمعنى الواو كما في العيني وقيل على بابها فقوله فسواك بائعها راجع للاول وما بعده للثاني أي اذا وجد بيع فليس الا من غيرك أو شراء فليس الا منك (قوله دناهم كما دانوا) أي جزيناهم كجزائهم والجملة جواب لما في قوله

فلما أصبح الشر ❊ فأمسى وهو عريان

لديك كفيل بالمنى لمؤمل * وان سواك من يؤمله يشقى   وسواك اسم ان هذا تقرير كلام المصنف ومذهب سيبويه والجمهور انها
لا تخرج من الظرفية الا في ضرورة الشعر وما استشهد به على خلاف ذلك محتمل للتأويل (ص)

واستثن ناصبا بليس وخلا
وبعدا وبيكون بعد لا

(ش) أي واستثن بليس وما بعدها ناصبا المستثنى فتقول قام القوم ليس زيدا وخلا زيدا وعدا زيدا ولا يكون زيدا فزيدا في قولك ليس زيدا ولا يكون زيدا منصوب على انه خبر ليس ولا يكون واسمهما ضمير مستتر والمشهور انه عائد على البعض المفهوم من القوم والتقدير وليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا وهو مستتر وجوبا وفي قولك خلا زيدا وعدا زيدا منصوب على المفعولية وخلا وعدا فعلان فاعلهما في المشهور ضمير عائد على البعض المفهوم من القوم كما تقدم وهو مستتر وجوبا والتقدير خلا بعضهم زيدا وعدا بعضهم زيدا ونبه بقوله وبيكون بعد لا وهو قيد في يكون فقط على أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير يكون وانها لا تستعمل فيه الا بعد لا فلا تستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفي نحو لم ولن ولما وان وما (ص)

واجرر بسابق يكون ان ترد * وبعد ما انصب وانجرار قد يرد   أضرب

(ش) أي اذا لم تتقدم ما على خلا وعدا فاجرر بهما ان شئت فتقول قام القوم خلا زيد وعدا زيد فخلا وعدا حرفا جر

ولم يبق الخ (قوله لديك كفيل) أي عندك جود كفيل الخ أو هو تجريد والمراد أنت كفيل (قوله محتمل للتأويل) أي بانه ضرورة أو شاذ وبعضهم لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجربن ومذهب الرماني والعكبري انها تكون ظرفا غالبا وكغير قليلا وهذا أعدل المذاهب لعدم تكلفه في بعض المواضع (قوله بليس الخ) تنازعه استثن وناصبا نظير ما مر وقوله بعد لا حال من يكون لقصد لفظه والاستثناء بهذه الافعال الخمسة لا يكون الا مع التمام والاتصال (قوله ولا يكون زيدا) أي لا تعد ولا تحسب فيهم زيدا فلا منافاة بين استقباله ومضي قاموا سم (قوله عائد على البعض الخ) أي نظير قوله تعالى فان كن نساء فان النون عائدة على البعض المفهوم من كله السابق فان أولادكم يشمل الذكور والاناث والنون للاناث فقط وقيل الضمير للاولاد وأنثه باعتبار الخبر وانما كان هذا هو المشهور لاطراده في جميع المواد بخلاف عوده الى الوصف أو المصدر المفهومين من الفعل السابق كما قيل بكل أي ليس هو القائم زيدا أو ليس هو أي قيامهم قيام زيد فلا يطردان في نحو القوم اخوتك ليس زيدا لعدم الفعل وشبهه كذا قيل وقد يقال يتصيد من الكلام ما يمكن عود الضمير اليه كان يقال ليس هو أي المنتسب اليك بالاخوة زيدا أو ليس نسب اخوتهم نسب زيد نعم المصدر لا يؤدي مقصود الاستثناء من اخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وكذا يقال في فاعلي خلا وعدا (قوله مستتر وجوبا) أي لان هذه الافعال محمولة على الا في تلو المستثنى لها ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا وظهور الفاعل يفصل بينهما فيفوت الحمل (قوله وخلا وعدا فعلان) أي جامدان لوقوعهما موقع الا ونصب الاسم بعدهما على انه مفعول به لانهما متعديان بمعنى جاوز أما عدا فتعدد قبل الاستثناء أيضا كعدا فلان طوره أي جاوزه وفي القاموس انه يتعدى بنفسه وبعن ومعناه جاوز وترك وأما خلا فأصله لازم نحو خلا المنزل من أهله وقد يتضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه والتزم ذلك في الاستثناء لينصب ما بعدها كالذي بعد الا وحسن ذلك ان كل من خلا عن شئ فقد جاوزه (قوله عائد على البعض الخ) أي لا على الوصف أو المصدر على ما مر لكن اعترض الرضي هنا بانه لا يلزم من مجاوزة البعض لزيد في القيام مثلا مجاوزة الكل له الذي هو المقصود وأجيب بان مرجع الضمير بعض مبهم فلا تتحقق مجاوزته الا بمجاوزة الكل وفيه نظر ظاهر وان المراد بالبعض من عدا المستثنى وان كان اطلاق البعض على الاكثر قليلا وبحث الصبان عوده فيما عدا ليس ولا يكون للاسم السابق لكن التزم فيه التذكير والافراد ليكون كالاستثناء بالا وجريانه كالمثل مثل حبذا الزيدان فلا يرد تنظير الرضي كما لا يرد على عوده للوصف أو المصدر ثم الجملة من هذه الافعال الخمسة حال على التأويل باسم الفاعل أي قام القوم حال كونهم مجاوزين زيدا ولا يرد وجوب اقتران الحال الماضي بقد لانه في غير الاستثناء كما قاله أبو حيان وقيل مستأنفة أي لم تتعلق بما قبلها في الاعراب وان تعلقت به معنى فلا محل لها وصححه ابن عصفور تصريح (قوله بسابق يكون) أي باللذين سبقاها في الذكر وهما خلا وعدا (قوله حرفا جر) أي يتعلقان بما قبلهما من فعل أو شبهه فموضع مجرورهما نصب به كسائر حروف الجر وقيل لم يتعلقا بشئ تشبيها بالزائد وانما محل مجرورهما نصب عن تمام الكلام أي الجملة قبله فهي الناصبة له محلا على الاستثناء كما أن نصب تمييز النسبة كذلك قيل وهذا هو الصواب لعدم اطراد الاول في نحو القوم اخوتك خلا زيد ولانهما لا يعديان معنى الافعال الى الاسماء بل يزيلانه عنها فاشبها في عدم التعدية الحروف الزائدة ولانهما بمنزلة الا وهي لا تتعلق بشئ ويرد الاول بما مر من تصيد الفعل من الكلام والثاني بان التعدية ايصال معنى الفعل الى الاسم على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي لا الثبوت فقط ألا ترى ان انتفاء الفعل في نحو لم

ولم يحفظ عن سيبويه الجر بهما وانما حكاه الاخفش فن الجر بخلا قوله خلا الله لا أرجو سواك وانما * أعد عيالى شعبة من عيالكا

ومن الجر بعدا قوله تركنا فى الحضيض بنات عوج * عوا كف قد خضعن الى النسور

أبحنا حيهم قتلا وأسرا * عدا الشمطاء والطفل الصغير فان تقدمت عليهما ما وجب النصب بهما فتقول قام القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا فما مصدرية وخلا وعدا صلتها وفاعلهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريره وزيدا مفعول وهذا معنى قوله وبعد ما انصب هذا هو المشهور وأجاز الكسائى الجر بهما بعد ما على جعل ما زائدة وجعل خلا وعدا حرفى جر فتقول قام القوم ما خلا زيد وما عدا زيد وهذا معنى قوله وانجرار قد يرد وقد حكى الجرمى فى الشرح الجر بعد ما عن بعض العرب (ص)

وحيث جرا فهما حرفان * كما هما ان نصبا فعلان

(ش) أى ان جررت بخلا وعدا فهما حرفا جر وان نصبت بهما فهما فعلان وهذا مما لا خلاف فيه (ص)

وكخلا حاشا ولا تصحب ما * وقيل حاش وحشا فاحفظهما

(ش) المشهور ان حاشا لا تكون الا حرف جر فتقول قام القوم حاشا زيد بجر زيد وذهب الاخفش والجرمى والمازنى والمبرد وجماعة منهم المصنف الى أنها مثل خلا تستعمل فعلا فتنصب ما بعدها وحرفا فتجر ما بعدها فتقول قام القوم حاشا زيدا وحاشا زيد وحكى جماعة منهم الفراء وأبو زيد الانصارى والشيبانى النصب بها ومنه اللهم اغفر لى ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الاصبغ وقوله

حاشا قريشا فان الله فضلهم * على البرية بالاسلام والدين

وقول المصنف ولا تصحب ما معناه ان حاشا مثل خلا فى انها تنصب ما بعدها أو تجره ولكن لا تتقدم عليها ما كما تتقدم على خلا فلا تقول قام القوم ما حاشا زيدا وهذا الذى ذكره هو الكثير وقد صحبتها ما قليلا ففى مسند أبى أمية الطرسوسى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة وقوله

أضرب زيدا لا يخرجه عن كونه مفعولا به والثالث بانه لا يلزم مساواتها لالا فى جميع الوجوه ألا ترى أنهما بجران وهى لا تجر (قوله ولم يحفظ الخ) ليس كذلك بل ذكر الجر بخلا (قوله تركنا الخ) ذكر البيت الاول ليدل على أن القافية مجرورة فيتم الشاهد من الثانى والحضيض بمعجمتين موضع وبنات عوج أى بنات خيل عوج جمع أعوج وهو فرس مشهور عند العرب وعوا كفا أى مقيمين خاضعين تأكل منها النسور لابطال منعتها حيهم فعول أبحنا فقتلا تمييز محول عنه أو هو المفعول وحيهم نصب بنزع الخافض أى فى حيهم والشمطاء هى المرأة التى يخالط سواد شعرها بياض الشيب لكبرها والرجل أشمط (قوله وجب النصب) أى لتعينهما للفعلية لان ما المصدرية لا يليها حرف لكن يشكل عليه انها لا توصل بفعل جامد كما فى التسهيل وأجيب باستثناء هذين أو ان المنع فى الجامد أصالة وهذان بالعروض وموضع ما وصلتها نصب اتفاقا فقيل على الظرفية وما وقتية نابت هى وصلتها عن الوقت أى قاموا وقت مجاوزتهم زيدا وهو المعدول لانه كثيرا ما يحذف الزمان وينوب عنه المصدر وقال ابن خروف على الاستثناء كما ينتصب غير فى قاموا غير زيد وقال السيرافى على الحال وفيها معنى الاستثناء أى قاموا مجاوزتهم زيدا أى مجاوزين له وفيه انهم صرحوا بمنع وقوع المصدر المؤول حالا لتعرفه بالضمير المشتمل عليه (قوله على جعل ما زائدة) ان قاله قياسا على زيادتها مع بعض حروف الجر ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل فبما رحمة أو سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به (قوله وحيث جرا) متعلق بالنسبة المأخوذة من قوله فهما حرفان أى تثبت حرفيتهما حيث جرا وأدخل الفاء لاجراء الظرف مجرى الشرط على حد واذ لم يهتدوا به فسيقولون أو انه جرى على اجازة الفراء شرطية حيث مجردة من ما (قوله كما هما) الظاهر أن ما مصدرية وصلت بجملة هما فعلان والكاف متعلقة بنسبة الجملة قبلها على أنها صفة لمصدر متصيد منها أى تثبت حرفيتهما حيث جرا ثبوتا كثبوت فعليتهما ان نصبا فتأمل (قوله تستعمل فعلا) ويأتى فى فاعلها ومحل جملتها ما مر على المشهور وقال الفراء هى فعل لا فاعل له ولا مفعول ونصب ما بعده على الاستثناء بالحمل على الاول ينقل عنه ذلك فى خلا وعدا مع امكانه فيهما (قوله وحرفا فتجر) وهى متعلقها ما مر (قوله حاشا الشيطان) ليس بنظم كما قد يتوهم وأبا الاصبغ بفتح الهمزة فمهملة ثم معجمة وانما أتى بحاشا هنا لانها انما تستعمل فى تنزيه المستثنى عن نقص كضربت القوم حاشا زيدا ولا يحسن صلى الناس حاشا زيدا الا اذا أريد المبالغة فى خسته كما هنا فكأنها تنزه المغفرة عن الشيطان لخسته وعما بعده لالتحاقه به (قوله ما حاشا فاطمة) تبع الشارح ابن المصنف فى جعل ما فى الحديث مصدرية وحاشا استثنائية جامدة بناء على أنها من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على أنه يقال قام القوم ما حاشا زيدا وليس كذلك بل ما نافية وحاشا فعل ماض متصرف متعد من قولك حاشيته أحاشيه اذا استثنيته على حد قوله

ولا أرى فاعلا فى الناس يشبهه * ولا أحاشى من الاقوام من أحد

فهى من كلام الراوى أى انه صلى الله عليه وسلم قال أسامة أحب الناس الى ولم يستثن فاطمة بدليل ما فى

معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها وأما البيت فشاذ (قوله رأيت الناس الخ) الظاهر ان مفعول رأيت الثاني محذوف أي دوننا كما قاله الدماميني فالفاء تعليلية لهذا المحذوف أو تفريع عليه أو أن جملة فانا الخ هي المفعول الثاني بزيادة الفاء على رأي الاخفش في نحو زيد فقائم وقد روى فأما الناس فالفاء في جوابها وان بالكسر على كل حال وما قيل انها تفتح اذا كانت هي المفعول الثاني لطلب العامل لها ولا معلق له سهو ظاهر لان كونها مفعولا ثانيا في باب ظننت مما يوجب كسرها نحو ظننت زيدا انه قائم لانها في الاصل خبر عن اسم ذات كما مر فكذا هنا وفعالا بفتح الفاء أي كرما أما بكسرها فجمع فعل (قوله حاش وحشا) ظاهره كالمتن وشرح الكافية انهما لغتان في حاشا الاستثنائية وظاهر التسهيل أنهما في التنزيهية وهو الاقرب لانها لا تكون حرفا باتفاق فتكون أقبل للتصرف مما يكون حرفا واعلم أن حاشا ثلاثة أقسام الاستثنائية وكونها فعلا متصرفا بمعنى استثنى وقد مر والثالث التنزيهية أي الدالة على تنزيه ما بعدها عن نقص كحاش لله والصحيح أنها اسم لا فعل خلافا للكوفيين بدليل تنوينها في قراءة ابن السماك حاشا الله واضافتها في قراءة ابن مسعود حاش الله كمعاذ الله وسبحان الله وهل هي مصدر أو اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثاني قال ومعنى حاش لله برئ الله فاللام زائدة في الفاعل كهيهات هيهات لما توعدون وهو لا يظهر على قراءة الاضافة وفسرها الزمخشري ببراءة الله فتكون مصدرا مرادفا للتنزيه بدلا من اللفظ بفعله أي تنزيها لله كما يقال رعيا لزيد والعامل فيه فعل من معناه كويح وويل والوجه أنها عند ترك تنوينها واضافتها مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى وقد مر أن الشبه اللفظي مما يجوز البناء ولا يوجبه والله أعلم

﴿الحال﴾

الافصح في ضميره ووصفه التأنيث وفي لفظه التذكير بأن يجرد من التاء فيقال حال حسنة ومنه قوله

* اذا أعجبتك الدهر حال من امرئ * وألفها بدل عن واو لجمعها على أحوال وتصغيرها على حويلة مشتقة من التحول وهو التنقل (قوله في حال) بلا تنوين لان المضاف اليه منوي الثبوت أي في حال كذا وهو في محل جر باضافة مفهم اليه من اضافة الوصف لمعموله على حذف مضاف أي مفهم معنى في حال أي ان قولك جاء زيد راكبا يفيد المعنى الذي في قولك جاء زيد في حال الركوب وهو بيان هيئة صاحبه كما سيذكره الشارح (قوله بانه الوصف) المراد به ما دل على معنى وذات متصفة به وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل والمراد الوصف ولو تأويلا لتدخل الجملة وشبهها والحال الجامدة لتأويل كل بالوصف المشتق (قوله الفضلة) المراد بها ما ليس ركنا في الاسناد وان توقف صحة المعنى عليه نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى (قوله المنتصب) أي أصالة وقد يجر لفظه بالباء الزائدة بعد النفي كقوله

فما رجعت بخائبة ركاب * حكيم بن المسيب منتهاها

ولا يرد أن النصب حكم من أحكام الحال فاخذه في تعريفه يؤدي للدور لتوقفه على التصور والتصور على التعريف لانه يكفي في الحكم التصور بوجه ما ولو بالاسم فلا يتوقف على التصور المستفاد من الحد وان قوله المنتصب خبر لمحذوف والجملة معترضة لا قيد في التعريف وهذا ما يقتضيه صنيع الشارح حيث لم يخرج به شيأ (قوله للدلالة على الهيئة) أي هيئة صاحبه وصفته وقت وقوع الفعل (قوله لبيان المتعجب منه) أي لبيان جنسه فهو بمعنى من البيانية لا في (قوله بل لتخصيص الرجل) أي المقصود منه ذلك وان كان فيه بيان الهيئة أيضا لكن بطريق اللزوم والتبع لا بالقصد فقوله مفهم في حال أي قصدا فخرج هذا (قوله لكن ليس مستحقا) فائدته مع ما قبله دفع توهم كون الغالب واجبا في الفصيح كما قاله سم وضمير ليس اما للكون فمستحقا بفتح الحاء أو للحال فبكسرها ومتعلقه حينئذ محذوف أي ليس مستحقا له (قوله أن يكون

رأيت الناس ما حاشا قريشا
فانا نحن أفضلهم فعالا

ويقال في حاشا حاش وحشا

(ص) ﴿الحال﴾

الحال وصف فضلة منتصب
مفهم في حال كفردا أذهب

(ش) عرف الحال بانه الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة نحو فردا أذهب ففردا حال لوجود القيود المذكورة فيه وخرج بقوله فضلة الوصف الواقع عمدة نحو زيد قائم وبقوله للدلالة على الهيئة التمييز المشتق نحو لله دره فارسا فانه تمييز لا حال على الصحيح اذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل التعجب من فروسيته فهو لبيان المتعجب منه لا لبيان هيئته وكذلك رأيت رجلا راكبا فان راكبا لم يسق للدلالة على الهيئة بل لتخصيص الرجل وقول المصنف مفهم في حال هو معنى قولنا للدلالة على الهيئة

(ص)

وكونه منتقلا مشتقا *
يغلب لكن ليس مستحقا

(ش) الاكثر في الحال أن يكون منتقلا مشتقا ومعنى الانتقال أن لا تكون ملازمة للمتصف بها نحو جاء زيد راكبا فراكبا وصف منتقل لجواز انفكاكه عن زيد بان يجيء ماشيا

منتقلا

وقد تجيء الحال غير منتقلة أي وصفا لازما نحو دعوت الله سميعا وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها
وقوله وجاءت به سبط العظام كأنما * عمامته بين الرجال لواء فسميعا وأطول وسبط أحوال وهي أوصاف لازمة وقد تأتي الحال جامدة ويكثر ذلك في مواضع ذكر المصنف بعضها بقوله (ص)

ويكثر الجمود في سعر وفي * مبدي تأول بلا تكلف
كبعه مدا بكذا يدا بيد * وكر زيد أسدا أي كأسد

(ش) يكثر مجيء الحال جامدة ان دلت على سعر نحو بعه مدا بدرهم فمدا حال جامدة وهي في معنى المشتق اذ المعنى بعه مسعرا كل مد بدرهم ويكثر جمودها أيضا فيما دل على تفاعل نحو بعه يدا بيد أي مناجزة أو على تشبيه نحو كر زيد أسدا أي مشبها لاسد فيدا وأسدا جامدان وصح وقوعهما حالا لظهور تأويلهما بمشتق كما تقدم والى هذا أشار بقوله وفي مبدي تأول أي يكثر مجيء الحال جامدة حيث ظهر تأولها بمشتق وعلم بهذا وما قبله ان قول النحويين ان الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة معناه ان ذلك هو الغالب لا انه لازم وهذا معنى قوله فيما تقدم لكن ليس مستحقا (ص)

والحال ان عرف لفظا فاعتقد * تنكيره معنى كوحدك اجتهد

(ش) مذهب جمهور النحويين ان الحال لا تكون

منتقلا) أي لانه مأخوذ من التحول وهو التنقل ومشتقا لانه صفة لصاحبه في المعنى وهي لا تكون الا مشتقة (قوله وقد تجيء الحال غير منتقلة) أي في ثلاث مسائل احداها كون عاملها مشعرا بتجدد صاحبها كما بعد مثاله الاول ونحو وخلق الانسان ضعيفا الثانية أن تكون مؤكدة اما لعاملها كابعث حيا أو لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا أو لمضمون جملة قبلها كزيد أبوك عطوفا الثالثة أن يكون مرجعها السماع ولا ضابط لذلك كمثال الشرح الاول ونحو قائما بالقسط أنزل اليكم الكتاب مفصلا (قوله الزرافة) بفتح الزاي أفصح من ضمها حيوان معروف سمي به لطول عنقه زيادة على المعتاد من زرف في الكلام زاد كذا في القاموس وقيل لانها في صورة جماعة من الحيوانات فرأسها كالابل وجلدها كالنمر وقرنها وقوائمها وأظلافها كالبقر وذنبها كالظبي والجماعة من الناس تسمى زرافة بالفتح والضم كما في المصباح ويديها بدل بعض منها وأطول حال من الزرافة كما في شرح الشذور وقيل من يديها ويروى يداها أطول مبتدأ وخبر والجملة حال من الزرافة أو صفة لها لكون أل فيها جنسية قال الغزالي لما كانت الزرافة ترعى الشجر وتقتات به جعل يداها أطول ليسهل عليها ذلك (قوله وجاءت به) أي ولدته أمه سبط العظام بفتح فسكون أو فكسر لكن في غير البيت أي ممتد القامة حسنها واللواء الراية الصغيرة أي ان عمامته كاللواء في الارتفاع والعلو على الرؤس (قوله اذ المعنى مسعرا الخ) أي بفتح العين ان جعل مدا حالا من المفعول وهو الهاء الراجعة للبر مثلا وبكسرها ان جعل حالا من الفاعل وبكذا صفة لمدا أي كائنا بكذا والمشتق المؤول به مأخوذ منه مع صفته ويصح كون مد مبتدأ سوغه الوصف المقدر أي مد منه وبكذا خبر والجملة حال وكذا يقال في يدا بيد أي يدا كائنة مع يد أو يد منه مع يد منك ومن هذا يعلم أن قول المصنف وفي مبدي تأول عام بعد خاص لان السعر من المؤول (قوله أي مناجزة) بكسر الجيم اسم فاعل مضاف لضمير المشتري المعلوم من السياق أي مقابضة ويصح قراءته بفتح الجيم مع تاء التأنيث على انه مصدر فيؤول باسم الفاعل (قوله أي مشبها الاسد) الاسد على هذا مستعمل في حقيقته والتجوز انما هو بحذف الكاف أما على قول التوضيح كر زيد أسدا أي شجاعا فمجاز لغوي بناء على مذهب السعد من تجويز الاستعارة في مثله (قوله لظهور تأويلهما بمشتق) مثلهما ما دل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا أو رجلين رجلين أي مرتبين وضابطه أن يذكر المجموع أولا ثم يفصل ببعضه مكررا والمختار ان كلا منهما نصب على الحال وان كانت الحال هي مجموعهما لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع النصب جعل في أجزائه كما مر في حلو حامض وجعل ابن جني الثاني صفة بتقدير مضاف أي رجلا ذا رجل أو مفارق رجل واستحسن بعضهم عطفه على الاول بتقدير الفاء اذ لا يعطف لفظا بغيرها وقال الرضي وقد يعطف بثم اهـ ومن العطف لفظا ادخلوا الاول فالاول أي مرتبين الا ان هذا فاته الاشتقاق والتنكير أيضا لتأوله بهما فهذه مع ما في المتن أربع مسائل تقع فيها الحال جامدة مع ظهور تأويلها بالمشتق بلا تكلف وبقي ست مسائل لا يظهر تأويلها الا بتكلف وهي كونها موصوفة نحو قرآنا عربيا فتمثل لها بشرا سويا بناء على ان تمثل بمعنى تشخص أما على انه بمعنى تصور فنصب بشرا باسقاط الباء لا الحال لان التصور في حال الملكية لا البشرية قاله اللقاني والفرق بين هذه وبين مدا بكذا ويدا بيد مع ان الكل موصوف ان المقصود هنا الصفة وحدها وذكر ما قبلها تمهيدا وتوطئة لها ولذلك تسمى حالا موطئة كالخبر الموطئ في بل أنتم قوم تجهلون والحال في مدا الخ مجموعهما كما مر أو كونها دالة على عدد نحو فتم ميقات ربه أربعين ليلة أو على طور فيه تفضيل بالضاد المعجمة كهذا بسرا أطيب منه رطبا أو نوعا لصاحبها كهذا مالك ذهبا أو فرعا له كهذا حديدك خاتما وتنحتون الجبال بيوتا أو أصلا له كهذا خاتمك حديدا أأسجد لمن خلقت طينا فهذه

الا نكرة وان ماورد منها معرفا لفظا فهو منكر معنى كقولهم جاؤا الجماء الغفير وأرسلها العراك واجتهد وحدك وكلمته فاه الى فى فالجماء والعراك ووحدك وفاه أحوال وهى معرفة لفظا لكنها مؤولة بنكرة والتقدير جاؤا جميعا وأرسلها معتركة واجتهد منفردا وكلمته مشافهة وزعم البغداديون ويونس انه يجوز تعريف الحال مطلقا بلا تأويل فأجازوا جاء زيد الراكب وفصل الكوفيون فقالوا ان تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها والا فلا فمثال ماتضمن معنى الشرط زيد الراكب أحسن منه الماشى فالراكب والماشى حالان وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط اذ التقدير زيد اذا ركب أحسن منه اذا مشى فان لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها فلا تقول جاء زيد الراكب اذ لايصح جاء زيد ان ركب (ص)

ومصدر منكر حالا يقع * بكثرة كبغتة زيد طلع

(ش) حق الحال أن يكون وصفا وهو مادل على معنى وصاحبه كقائم وحسن ومضروب فوقوعها مصدرا على خلاف الاصل اذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى وقد كثر مجىء الحال مصدرا نكرة ولكنه

لا تؤول أصلا لما فيها من التكلف والخفاء بخلاف الاربعة الاولى ولهذا كثر وقوعها دون هذه وقال ابن الناظم تبعا لشرح الكافية يجب تأويل الجميع أى مقروأعربيا ومتصفا بصفات البشر من استواء الخلقة ونحوها ومعدودا ومطورا بطور البسر والرطب ومنوعا ومصنوعا ومتأصلا وفيه تكلف وجعل الموضح السعر من القسم الثانى ليكون المصنف متعرضا للقسمين فقوله وفى مبدى تأول عطف مغاير لا عام لكن فيه أن تأويلها ظاهر بلا تكلف فالاولى مامر (قوله الا نكرة) أى لان الغالب تعريف صاحبها فلو عرفت مع كونها مشتقة لتوهم انها نعت عند نصب صاحبها أو خفاء الاعراب وحمل غير الغالب عليه (قوله وان ماورد) أى عن العرب لان تعريفها سماعى كما قاله الشاطبى (قوله الجماء) بفتح الجيم وشد الميم ممدودا كحمراء من الجموم وهو الكثرة ومنه قوله تعالى حبا جما أى كثيرا وأنثه لانه صفة المؤنث أى الجماعة الجماء أى الكثيرة والغفير من الغفر وهو الستر أى الساترين لكثرتهم وجه الارض وحذف التاء منه وان كان فعيل بمعنى فاعل تجب فيه المطابقة لانه قد يحمل على فعيل بمعنى مفعول فى استواء المذكر والمؤنث فيه أو باعتبار معنى الجمع ويقال أيضا جاؤا جاء غفيرا بالتنكير والمد وجاء الغفير وجم الغفير بالاضافة والجم الغفير كما فى الصحاح والقاموس فلا نظر لما قيل لا يذكر الغفير الا مع الجماء بالمد لا الجم (قوله وأرسلها العراك) أى فى قول الشاعر

فأرسلها العراك ولم يذدها * ولم يشفق على نغص الدخال

والضمير فى أرسلها للابل أو الخيل أو الاتن أى أرسلها للشرب معتركة ولم يذدها أى لم يمنعها عن ذلك ونغص الدخال أى تنغصها من مداخلتها فى بعضها وازدحامها على الماء فيتكدر وينغص عليها فلا تتم الشرب (قوله واجتهد وحدك) هو مصدر وحد يحد وحدا كوعد يعد وعدا اذا انفرد فلذلك أول بمنفردا من تأويل المصدر باسم الفاعل وهو فى ذلك حال من الفاعل قطعا وكذا فى نحو رأيت زيدا وحده عند سيبويه لان المصادر انما تجىء أحوالا من الفاعل غالبا فالهاء مفعوله بحذف الجار أى حال كونى منفردا به أى برؤيته ولذلك جعله اسم مصدر لاوحد باهمز أى أفرده مؤولا باسم الفاعل فالهاء مفعوله بلا حذف أى حال كونى موحده أى مفرده بالرؤية وأجاز المبرد كونه حالا من المفعول وأوجبه ابن طلحة وضعف (قوله فاه الى فى) ماذكره الشارح من أن فاه حال أحد أقوال والى للتبيين كهى فى سقيا لك فلا تتعلق بشئ كما قاله الدمامينى واستظهر الصبان انها صفة لفاه كما فى مدا بكذا أى الكائن الى فى أى الموجه اليه اه وهذا من الجامد المؤول بالمشتق والمؤول به مجموع فاه الى فى لدلالته على التفعل كما فى يدا بيد أى مشافهة لكن انتفى فيه الاشتقاق والتنكير كادخلوا الاول فالاول وقيل ان فاه نصب بمحذوف هو الحال أى جاعلا فاه فناب عنه فى الحالية وقيل غير ذلك ويروى فوه الى فى فالحال الجملة قال فى التسهيل ولا يقال قياسا على ذلك جاورته منزله الى منزلى وناضلته قوسه الى قوسى خلافا لهشام لخروجه عن القياس بالتعريف والجمود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالا وينبغى جوازه عند بقية الكوفيين لانه عندهم مفعول لمحذوف اعتمادا على فهم المعنى وذلك مقيس اه دمامينى (قوله معتركة) الاولى معاركة لانه اسم فاعل العراك وقيل العراك مفعول مطلق والحال عامله المحذوف أى تعارك العراك أو عامله أرسلها على حذف مضاف ولا حال أى أرسلها ارسال العراك (قوله مشافهة) اما مصدر أو اسم فاعل كما مر فى مناجزة (قوله مطلقا) أى تضمن معنى الشرط أولا قياسا على الخبر وعلى ماسمع منه (قوله يقع بكثرة الخ) كلامه يشعر بأن وقوع المصدر المعرف حالا قليل وهو كذلك وهو نوعان علم جنس كجاءت الخيل بداد بوزن حذام فبداد علم جنس على التفرق ومعرف بال الجنسية كارسلها العراك والصحيح انه مؤول

ليس بمقيس لمجيئه على خلاف الاصل ومنه زيد طلع بغتة فبغتة مصدر نكرة وهو منصوب على الحال والتقدير زيد طلع باغتا هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب الاخفش والمبرد الى انه منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير طلع زيد يبغت بغتة فيبغت عندهما هو الحال لا بغتة وذهب الكوفيون الى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبا اليه لكن الناصب له عندهم الفعل المذكور وهو طلع لتأوله بفعل من لفظ المصدر والتقدير فى قولك زيد طلع بغتة زيد بغت بغتة فيؤولون طلع ببغت و ينصبون به بغتة

(ص)

ولم ينكر غالبا ذو الحال ان * لم يتأخر أو يخصص أو يبن
من بعد نفي أو مضاهيه كلا * يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا

(ش) حق صاحب الحال أن يكون معرفة ولا ينكر فى الغالب الا عند وجود مسوغ وهو أحد أمور منها أن يتقدم الحال على النكرة نحو فيها قائما رجل وكقول الشاعر وأنشده سيبويه

و بالجسم مني بينا لو علمته * شحوب وان تستشهدي العين تشهد

وقوله

وما لام نفسي مثلها لى لائم * ولا سد فقري مثل ما ملكت يدي

فقائما حال من رجل وبينا حال من شحوب ومثلها حال من لائم ومنها أن تخصص النكرة بوصف أو باضافة فمثال ما تخصص بوصف قوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا وقول الشاعر

نجيت يا رب نوحا واستجبت له * فى فلك ماخر فى اليم مشحونا
وعاش يدعو بآيات مبينة * فى قومه ألف عام غير خمسينا

ومثال ما تخصص بالاضافة قوله تعالى فى أربعة أيام سواء للسائلين ومنها أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه وشبه النفي هو الاستفهام والنهي وهو المراد بقوله أو يبن من بعد نفي أو مضاهيه فمثال ما وقع بعد النفي قوله

ما حم من موت حمى واقيا * ولا ترى من أحد باقيا

ومنه قوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فلها كتاب جملة فى موضع الحال من قرية وصح مجيء الحال من النكرة لتقدم النفي عليها ولا يصح كون الجملة صفة لقرية خلافا للزمخشري لان الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف وأيضا وجود الا مانع من ذلك اذ لا يعترض بالا بين الصفة والموصوف وممن صرح بمنع ذلك أبو الحسن الاخفش فى المسائل وأبو علي الفارسي فى التذكرة ومثال ما وقع

بنكرة مشتقة كما فى المسكر أى متبددة ومعتركة (قوله ليس بمقيس) أى عند سيبويه والجمهور لان الحال نعت فى المعنى والنعت بالمصدر لا يطرد فكذا ما بمعناه وقد يقال غاية ما فى ذلك اطلاق المصدر على الوصف مجازا و يكفى فى صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هنا فكيف لا يقاس عليه والمجاز لا حجر فيه اللهم الا أن يكون مبنيا على اشتراط ورود شخص المجاز أو ان هذا اصطلاح للنحاة غير اصطلاح البيانيين لكن استظهر ابن هشام اطراده مطلقا كما نقل عن المبرد أى سواء كان نوعا لجاء زيد سرعة أم لا كاطراده خبرا فان الحال أشبه به من النعت بدليل انك لو حذفت عامل الحال تعين كونها خبرا عن صاحبها لتنكيرها وتعريفه ولا كذلك النعت ولكثرة ما ورد منه (قوله حق صاحب الحال) أى لانه مبتدأ فى المعنى وهو لا يكون فى الغالب الا معرفة أو نكرة بمسوغ (قوله منها أن يتقدم الحال) أى فالتقديم هو المسوغ لكون صاحبها نكرة قياسا على المبتدا اذا قدم خبره بناء على ان المسوغ هو التقديم (قوله شحوب) كقعود بمعجمة فمهملة مصدر شحب جسمه من باب قعد اذا تغير و يقال شحب شحوبة كسهل سهولة وهو مبتدأ خبره بالجسم ومني صفة للجسم و بينا حال من شحوب على مذهب سيبويه من مجيء الحال من المبتدا وفيه حينئذ الشاهد أما على مذهب الجمهور من امتناعه فهو حال من المستكن فى الخبر ولا شاهد فيه اذن وكذا المثال قبله وجملة لو علمته بكسر التاء خطابا للمؤنث معترضة وجواب لو محذوف أى لرحمتني (قوله فيها يفرق الخ) أى فأمرا حال من أمر الاول لتخصيصه بالوصف بحكيم أى محكم والامر الاول واحد الامور والثاني واحد الاوامر ضد النهي أى حال كونه مأمورا به من عندنا كذا أعرب به الناظم وابنه مع قولهما بامتناع الحال من المضاف اليه الا بشرطه وهو مفقود هنا فالاولى كما قاله ابن هشام انه حال من كل أو من الضمير فى حكيم أو من فاعل أنزلناه أى حال كوننا آمرين أو من مفعوله أو هو مفعول به لمنذرين أو مصدر معنوي ليفرق أى يؤمر أو مفعول لاجله اه وقد يجاب عن الناظم بان المضاف هنا كالجزء فى صحة الاستغناء عنه من حيث ان لفظ كل بمعنى الامر لانها بحسب ما تضاف اليه فيسوغ مجيء الحال منه أفاده الفارضي وزكريا (قوله فى فلك) بضمتين وماخر بكسر المعجمة صفة له وهو الذى يشق البحر بسيره ومنه وترى الفلك فيه مواخر واليم البحر والشاهد فى مشحونا أى مملوأ حيث وقع حالا من فلك مع انه نكرة لتخصيصه بالوصف (قوله ما حم) بضم المهملة أى ما قدر وحمى بمعنى حماية نائب فاعله وواقيا حال منه ومن موت متعلق بواقيا (قوله لتقدم النفي) وفيه مسوغ آخر وهو اقترانها بالواو الحالية لانها من المسوغات كقوله تعالى أو كالذى مر على قرية وهي خاوية (قوله خلافا للزمخشري) أى فى جعله الجملة صفة لقرية فى نحو ذلك والواو بينهما لتأكيد التصاق الصفة بالموصوف فى المعنى وان فصلت بينهما لفظا

بعد الاستفهام قوله

يا صاح هل حم عيش باقيا فترى * لنفسك العذر فى ابعادها الاملا

ومثال ما وقع بعد النهى قول المصنف

*لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا * وقول قطرى بن الفجاءة

لا يركنن أحد الى الاحجام * يوم الوغى متخوفا لحمام

واحترز بقوله غالبا مما قل مجىء الحال فيه من النكرة بلا مسوغ من المسوغات المذكورة ومنه قولهم مررت بماء قعدة رجل وقولهم عليه مائة بيضا وأجاز سيبويه فيها رجل قائما وفى الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما (ص)

وسبق حال ما بحرف جر قد * أبوا ولا أمنعه فقد ورد

(ش) مذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف فلا تقول فى مررت بهند جالسة مررت جالسة بهند وذهب الفارسى وابن كيسان وابن برهان الى جواز ذلك وتابعهم المصنف لورود السماع بذلك ومنه قوله

لئن كان برد الماء هيمان صاديا * الى حبيبا انها لحبيب

فهيمان وصاديا حالان من الضمير المجرور بالى وهو الياء وقوله

فان تك اذواد أصبن ونسوة * فلن يذهبوا فرغا بقتل حبال

ففرغا حال من قتل وأما تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائز نحو جاء ضاحكا زيد وضربت مجردة هندا (ص)

ولا تجز حالا من المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزء ماله أضيفا * أو مثل جزئه فلا تحيفا

اليه

(ش) لا يجوز مجىء الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف مما يصح عمله فى الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى الفعل فتقول هذا ضارب هند مجردة وأعجبنى قيام زيد مسرعا ومنه قوله تعالى

(قوله بعد الاستفهام) أى انكاريا أو غيره على الاظهر (قوله يا صاح) مرخم صاحب على غير قياس لكونه غير علم وباقيا حال من عيش وقوله فترى جواب الاستفهام الانكارى أى فلا ترى (قوله مستسهلا) أى للبغى (قوله قطرى) بفتح القاف والطاء المهملة نسبة الى موضع يدعى قطرا بين البحرين وعمان والفجاءة بضم الفاء ممدودا وقطرى هذا خارجى مكث عشرين سنة يقاتل الحجاج وغيره وسلم عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة ثم قتل سنة ثمانية وسبعين من الهجرة كما فى العينى وصرح الشارح باسمه ردا على ابن المصنف حيث نسب البيت للطرماح بكسرتين وشد الميم آخره مهملة (قوله الى الاحجام) بتقديم الحاء المهملة على الجيم وعكسه مصدر أحجم كذلك اذا تأخر والوغى بالمعجمة الحرب والحمام بكسر المهملة وتخفيف الميم الموت ومتخوفا حال من أحد وبقى من المسوغات كون الحال جملة مع الواو كما مر لانها ترفع توهم النعتية وكون الوصف بها على خلاف الاصل لجودها نحو هذا خاتم حديدا وكون النكرة مشتركة مع معرفة أو نكرة مخصصة فى الحال نحو هذان زيد ورجل أو رجل صالح وامرأة منطلقين (قوله بلا مسوغ) هو مقيس عند سيبويه لان الحال انما دخلت لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط المسوغ فى صاحبها وقصره الخليل ويونس على السماع (قوله قعدة) بكسر القاف أى مقدار قعدته (قوله مائة بيضا) بكسر الباء حال من مائة لا تمييز لان تمييز المائة يجب كونه مفردا مجرورا باضافتها اليه تصريح (قوله وسبق حال) مفعول مقدم لأبوا وهو مصدر مضاف لفاعله وما مفعوله وجملة جر صلتها أى منعوا ان يسبق الحال على صاحبها المجرور بالحرف وكذا بالاضافة لكن هذا مجمع عليه فلا يجوز تقديم مسرعا فى عرفت قيام زيد مسرعا اجماعا وكذا يمتنع تقديمها اذا كانت محصورا فيها نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين أو كان صاحبها منصوبا بكأن أو ليت أو لعل أو فعل تعجب أو كان ضميرا متصلا بصلة أل كالقاصدك صائلا زيد أو بصلة حرف مصدرى كأعجبنى أن ضربت زيدا مؤدبا ويجب تقديمها على صاحبها المحصور كما جاء راكبا الا زيد والمضاف الى ضمير ملابسها كجاء زائرهندا أخوها (قوله وذهب الفارسى الخ) محل الخلاف اذا كان حرف الجر أصليا أما الزائد فتقدم عليه اتفاقا كما جاء راكبا من رجل (قوله هيمان صاديا) كلاهما بمعنى عطشان وقوله حالان أى مترادفان لان صاحبهما واحد وهو الياء ويجوز جعل الثانية حالا من الضمير فى هيمان فتكون متداخلة (قوله فان تك أذواد) بالذال المعجمة جمع ذود وهو من الابل ما بين الثلاثة الى العشرة وفرغا بكسر الفاء وفتحها مع سكون الراء آخره معجمة من قولهم ذهب دمه فرغا أى هدرا لم يطلب بثاره وحبال اسم ابن أخى الشاعر (قوله عمله) أى عمل الحال أى العمل فيه وهو نصبه بان كان المضاف مما يعمل عمل الفعل وقيل الضمير للمضاف اليه أى اذا اقتضى المضاف العمل فى المضاف اليه من حيث انه كالفعل لا من حيث الاضافة وانما اشترط أحد الامور الثلاثة لوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها عند الجمهور كالنعت والمنعوت وصاحبها اذا كان مضافا اليه معمول للمضاف وهو لا يعمل فى الحال الا اذا أشبه الفعل بان كان مصدرا أو صفة وحينئذ فالقاعدة موفاة فان كان المضاف جزأ أو كالجزء للمضاف اليه صار هو كأنه صاحب الحال لشدة اتصال الجزء بكله فيصح توجه عامله للحال بخلاف غير ذلك وذهب سيبويه الى جواز اختلاف الحال وصاحبها فى العامل لانه أشبه بالخبر من النعت وعامل الخبر غير عامل صاحبه وهو المبتدأ على الصحيح ومقتضى ذلك صحة مجيئه من المضاف اليه مطلقا فليحرر ثم رأيت فى الصبان التصريح به (قوله

اليه مرجعكم جميعا   ومنه قول الشاعر   تقول ابنتي ان انطلاقك واحدا * الى الروع يوما تاركي لا أباليا

وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف جزأ من المضاف اليه أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف اليه عنه فمثال ماهو جزء من المضاف اليه قوله تعالى ونزعنا مافي صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من الضمير المضاف اليه صدور والصدور جزء من المضاف اليه ومثال ماهو كجزء من المضاف اليه في صحة الاستغناء بالمضاف اليه عنه قوله تعالى ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم والملة كجزء من المضاف اليه اذ يصح الاستغناء بالمضاف اليه عنها فلو قيل في غير القرآن أن اتبع ابراهيم حنيفا لصح فان لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل في الحال ولا هو جزء من المضاف اليه ولا مثل جزئه لم يجز مجيء الحال منه فلا تقول جاء غلام (٢١٧) هند ضاحكة خلافا للفارسي وقول ابن المصنف رحمه الله تعالى ان هذه الصورة ممنوعة بلا خلاف ليس بجيد فان مذهب الفارسي جوازها كما تقدم وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجري في أماليه (ص)

والحال ان ينصب بفعل صرفا
أو صفة أشبهت المصرفا
فجائز تقديمه كمسرعا
ذا راحل ومخلصا زيد دعا

(ش) يجوز تقديم الحال على ناصبها ان كان فعلا متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف والمراد بها ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل التأنيث والتثنية والجمع كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فمثال تقديمها على الفعل المتصرف مخلصا زيد دعا فدعا فعل متصرف وتقدمت عليه الحال ومثال تقديمها على الصفة المشبهة له مسرعا ذا راحل فان كان الناصب لها فعلا غير متصرف لم يجز تقديمها عليه فتقول ما أحسن زيدا ضاحكا ولا تقول ضاحكا ما أحسن زيدا لان فعل التعجب غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله وكذلك ان كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كافعل التفضيل لم يجز تقديمها عليه وذلك لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فلم يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله فلا تقول زيد ضاحكا أحسن من عمرو بل يجب تأخير الحال فتقول زيد أحسن من عمرو ضاحكا (ص)

وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه مؤخرا لن يعملا
كتلك ليت وكأن وندر * نحو سعيد مستقرا في هجر

(ش) لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كأسماء الاشارة

اليه مرجعكم) مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح جيمه لان مضارعه مكسور العين مع صحة لامه فقياسه في المصدر الفتح وفي الزمان والمكان الكسر (قوله تقول ابنتي الخ) واحدا حال من الكاف المضاف اليها المصدر والروع بفتح الراء الخوف والمراد سببه وهو الحرب وتاركي خبر ان مضاف لمفعوله الاول وجملة لا أباليا مفعوله الثاني لانه بمعنى مصيري وخبر لا محذوف أي موجود (قوله اذ يصح الاستغناء الخ) وأيضا فالملة لا تفارق الشخص كالا يفارقه جزؤه (قوله وقول ابن المصنف الخ) هو تابع لأبيه في شرح التسهيل (قوله صرفا) بشد الراء صفة لفعل أي بان يتغير من الماضي مثلا الى غيره (قوله أشبهت المصرفا) أي الفعل المتصرف (قوله يجوز تقديم الحال الخ) أي ولو مقترنة بالواو وعند الجمهور خلافا للمغاربة (قوله أو صفة الخ) مثلها المصدر النائب عن فعله كمجردا ضرب زيدا وقد يعرض للمتصرف مايمنع تقديم الحال عليه كاقترانه بلام ابتداء أو قسم كان زيدا ليقوم طائعا ولأصبرن محتسبا أو كونه صلة لحرف مصدري نحو لك أن تنتقل قاعدا أو صلة لال كانت المصلي فذا فلا يقدم الحال في شيء من ذلك لان اللام لها الصدر ومعمول الصلة لا يتقدم (قوله وقبل التأنيث الخ) أي قبولا غير مقيد بشيء ليصح اخراج أفعل التفضيل فانه انما يقبل ذلك مع أل أو الاضافة لا مطلقا وفيه أن فعيلا بمعنى مفعول انما يقبل ماذكر اذا لم يجر على موصوف لا مطلقا مع جواز تقديم الحال عليه فلعله مستثنى صبان (قوله مخلصا الخ) فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا (قوله كافعل التفضيل) مثله اسم الفعل كنزال مسرعا (قوله مستقرا) حال مؤكدة لعاملها وهو في هجر كما قاله ابن قاسم وهو صريح في أن المراد به الاستقرار العام اذ هو المفهوم من الظرف وقيل خاص أي غير متحرك فهو حال مؤسسة على حد فلما رآه مستقرا عنده لان العام يجب حذفه لكن حقق بعضهم أن محل وجوب حذف العام اذا كان له معمول يقوم مقامه والا جاز ظهوره وهذا هو المتعين اذ لا شك في صحة هذا ثابت هذا حاصل مثلا أفاده الصبان أي وماهنا كذلك لان الظرف في المثال معمول للخبر المحذوف لا لمستقرا في الآية لرآه (قوله وهو ماتضمن الخ) أي لفظ تضمن فليس المراد بالمعنوي هنا ماقابل اللفظي كالابتداء والتجرد فان ذلك لا يعمل في الحال أصلا اذ لا يعمل الا الرفع وماذكره المتن والشارح من العوامل المتضمنة ماذكر خمسة الظرف والجرور والاشارة وحرفا التمني والتشبيه وبقي حرف الترجي كلعل زيدا أميرا قادم والتنبيه كها أنت زيد راكبا فراكبا حال من زيد أومن أنت على رأي سيبويه والعامل فيه ها لتضمنها معنى أنبه والاستفهام المقصود به التعظيم * كياجارتا ماأنت جارة * بناء على أن جارة حال لا تمييز والنداء نحو يا أيها الرجل قائما وعاشرها أما نحو أما علما فعالم بناء على تقديره مهما يذكر أحد في حال علم فالمذكور عالم فعاملها

وأحرف التمني والتشبيه والظرف والجار والمجرور نحو تالك هند مجردة وليت زيدا أميرا أخوك وكأن زيدا راكبا أسد وزيد في الدار أو عندك قائما فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي في هذه المثل ونحوها فلا تقول مجردة تالك هند ولا أميرا ليت زيدا أخوك ولا راكبا كأن زيدا أسد وقد ندر تقديمها على عاملها الظرف نحو زيد قائما عندك والجار والمجرور نحو سعيد مستقرا في هجر ومنه قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه في قراءة من كسر التاء وأجازه الاخفش قياسا

(ص)

ونحو زيد مفردا أنفع من * عمرو معانا مستجاز لن يهن

(ش) تقدم ان أفعل التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة واستثنى من ذلك هذه المسئلة وهي ما اذا فضل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى فانه يعمل في حالين احداهما متقدمة عليه والاخرى متأخرة عنه وذلك نحو زيد قائما أحسن منه قاعدا وزيد مفردا أنفع من عمرو معانا فقائما ومفردا منصوبان باحسن وأنفع وهما حالان وكذا قاعدا ومعانا وهذا مذهب الجمهور وزعم السيرافي انهما خبران منصوبان بكان المحذوفة والتقدير زيد اذا كان قائما أحسن منه اذا كان قاعدا وزيد اذا كان مفردا أنفع من عمرو اذا كان معانا ولا يجوز تقديم هذين الحالين على افعل التفضيل ولا تأخيرهما عنه فلا تقول زيد قائما قاعدا أحسن منه ولا تقول زيد

فاعلم

حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه أما فلا تقدم الحال في شيء من ذلك على عاملها لضعفه قال الصبان ويظهران من ذلك ان وأن ولكن اهـ وفي الكرخي على الجلال عند قوله تعالى ان القوة لله جميعا ما قد يؤيده هذا وفي المغني المشهور لزوم اتحاد الحال وصاحبها في العامل وليس بلازم عند سيبويه ويشهد له أعجبني وجه زيد متبسما وصوته قارئا فان عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وفي قوله * لمية موحشا طلل * عمل فيها الظرف وفي صاحبها الابتداء وفي ان هذه أمتكم أمة واحدة وأن هذا صراطي مستقيما عمل فيها حرف التنبيه أو الاشارة وفي صاحبها ان وفي قوله * ها بيناذا صريح النصح فاصغ له * عمل فيها التنبيه وفي صاحبها غيره ولك أن تمنع أن موحشا حال من طلل بل من ضميره في الظرف ليكون حالا من المعرفة وأما البواقي فالاتحاد موجود فيها تقديرا اذ المعنى أشير الى أمتكم والى صراطي وتنبه لصريح النصح أي فالعامل في الحقيقة الفعل الذي أشير اليه بهذه الادوات كانبه وأترجى وفعل الشرط في اما فاسناد العمل اليها ظاهري فقط وأما مثال الاضافة فصلاحية المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف اليه كانه معمول الفعل وعلى هذا فالشرط عند الجمهور الاتحاد تحقيقا أو تقديرا اهـ ومن هنا يظهر وجه منعهم الحال من المبتدا لان الابتداء لا يصلح عاملا في الحال لضعفه فيحتاج الى عامل غيره والاختلاف ممنوع وأجازه سيبويه بناء على مذهبه من جواز ذلك قال الرضي وهو الحق اذ لا دليل على وجوب الاتحاد ولا ضرورة تلجئ اليه **(قوله وأحرف التمني والتشبيه)** جمع الاحرف لان التشبيه كأن والكاف فذكر الجر عام بعد خاص **(قوله وقد ندر الخ)** أي فما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه عند البصريين وقاسه الفراء والاخفش مطلقا ورجحه في الجامع والكوفيون ان كان صاحبها ضميرا كانت قائما في الدار وقيل ان كانت الحال ظرفا قوي تقديمها والا ضعف ورجحه في التسهيل وضابط المسئلة أن يكون الظرف خبرا مؤخرا والحال بينه وبين المبتدا كما رأيت أما تقدم الحال على الجملة كقائما زيد في الدار فممتنع اجماعا كما في شرح الكافية ومحله اذا تأخر الخبر كالمثال فان تقدم بعد الحال كفدا لك أبي وأمي جاز عند الاخفش وأجازه ابن برهان اذا كانت الحال المتقدمة ظرفا نحو هنالك الولاية لله الحق فالعامل في الحال ظرف وهو لله وتقدمت على الجملة لكونها ظرفا **(قوله في قراءة من كسر التاء)** هو الحسن البصري وهي شاذة فطويات حال متوسطة بين عاملها الظرف الواقع خبرا وهو بيمينه وبين مبتدئه وهو السموات أي والسموات كائنة بيمينه حال كونها مطويات وصاحب الحال اما السموات أو ضميرها في الخبر ورد المانعون ذلك بان السموات عطف على الضمير المستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات وبيمينه ظرف لغو متعلق بمطويات والتقدير والارض جميعا مقبوضة له هي والسموات حال كونها مطويات بيمينه والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر حاصل هنا بقوله يوم القيامة **(قوله ونحو زيد الخ)** مبتدأ خبره مستجاز ويهن بالكسر أي يضعف وأصله يوهن حذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة ونحو مضاف وجملة زيد مفردا الى قوله معانا مضاف اليه لقصد لفظها ولا حاجة الى تقدير قول محذوف وهذا في قوة الاستثناء من قوله * أو صفة أشبهت المصرفا * كما بينه الشرح **(قوله وهما حالان)** فقائما حال من الضمير في أحسن وقاعدا حال من الضمير المجرور بمن والعامل فيهما أحسن **(قوله منصوبان بكان الخ)** صريح في ان كان ناقصة والذي في التصريح وشرح الجامع عن السيرافي انها تامة والمنصوبان حالان من فاعلها ونسب في شرح الجامع نقصانها لبعض المغاربة ويرده أن فيه تكلف اضمار ستة أشياء اذا وكان واسمها أو فاعلها أولا وثانيا ويلزم عليه اعمال أفعل النصب في اذا مع تقدمها عليه فيقع في مثل ما فر منه الا أن يجاب بالتوسع في الظرف دون الحال **(قوله زيد اذا كان الخ)** أي يؤتى باذا للاستقبال وباذ للماضي **(قوله**

أحسن منه قائما قاعدا (ص) والحال قد يجيء ذا تعدد * لمفرد فاعلم وغير مفرد (ش) يجوز تعدد الحال وصاحبها مفردا ومتعددا فمثال الاول جاء زيد راكبا ضاحكا فراكبا وضاحكا حالان من زيد والعامل فيهما جاء ومثال الثاني لقيت هندا مصعدا منحدرة فمصعدا حال من التاء ومنحدرة حال من هند والعامل فيهما لقيت ومنه قوله

لقي ابني أخويه خائفا * منجديه فأصابوا مغنما

فخائفا حال من ابني ومنجديه حال من أخويه والعامل فيهما لقي فعند ظهور المعنى ترد كل حال الى ما يليق به وعند عدم ظهوره يجعل أول الحالين لثاني الاسمين وثانيهما لاول الاسمين ففي قولك لقيت زيدا مصعدا منحدرا يكون مصعدا حالا من زيد ومنحدرا حالا من التاء (ص)

وعامل الحال بها قد أكدا * في نحو لا تعث في الارض مفسدا

(ش) تنقسم الحال الى مؤكدة وغير مؤكدة فالمؤكدة على قسمين وغير المؤكدة ما سوى القسمين فالقسم الاول من المؤكدة ما أكدت عاملها وهي المرادة بهذا البيت وهي كل وصف دل على معنى عامله وخالفه لفظا وهو الاكثر أو وافقه لفظا وهو دون الاول في الكثرة فمثال الاول لا تعث في الارض مفسدا ومنه قوله تعالى ثم وليتم مدبرين وقوله ولا تعثوا في الارض مفسدين ومن الثاني قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا وقوله تعالى وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره (ص)

وان تؤكد جملة فمضمر * عاملها ولفظها يؤخر

(ش) هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكدة وهي ما أكدت مضمون الجملة

فاعلم) جملة معترضة تمر يضا برد قول ابن عصفور الآتي (قوله يجوز تعدد الحال) أي لشبهه بالخبر في كونه محكوما به في المعنى على صاحبها و بالنعت في افهام الاتصاف بصفة وان لم يكن ذلك بالقصد بل بالتبع بما هو المقصود منه وهو تقييد العامل و بيان كيفية وقوعه و يجب تعدده مع اما نحو اما شاكرا واما كفورا ومع لا كجاء زيد لا خائفا ولا آسفا وأما قوله * قهرت العدا لا مستعينا بعصبة * ولكن بأنواع الخدائع والمكر فضرورة (قوله حالان من زيد) أي فهي حال مترادفة فان جعلت الثانية حالا من الضمير في الاولى كانت متداخلة ومنع جماعة منهم ابن عصفور ترادف حالين فأكثر على شيء واحد لزعمهم ان العامل الواحد لا ينصب أكثر من حال قياسا على الظرف فالمنصوب الثاني اما نعت للاول أو حال متداخلة واستثنوا أفعل التفضيل فانه يعمل في حالين كما مر لانه باعتبار ما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين في قوة عاملين اذ المعنى زيد يزيد حسنه في حال قيامه على حسنه قاعدا ورد بأن القياس على الظرف مع الفارق اذ يستحيل وقوع الفعل في زمانين أو مكانين بخلاف تقييد الحدث بقيدين مختلفين فجائز كالوصفين (قوله ومثال الثاني) أى تعدد الحال لتعدد صاحبها وهذا القسم ان اختلف فيه لفظ الحالين أو معناهما وجب تفريقهما لامع تأخيرهما كما مثله أو مع ايلاء كل حال صاحبها كلقيت مصعدا زيدا منحدرا وان اتحدا لفظا ومعنى وجب جمعهما لانه أخصر سواء اتحد معنى العامل وعمله في صاحب الحال نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين والشمس والقمر والنجوم مسخرات أو اختلف معنى العامل كجاء زيد وذهب عمرو مسرعين أو عمله كضربت عمرا قائمين وجاء زيد وضربت عمرا راكبين ونقل عن الرضي أنه لا مانع من التفريق حينئذ كلقيت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا راكبا و يظهر ان العامل في الحال عند تعدد العامل مجموع العاملين لا كل مستقلا لئلا يجتمع عاملان على معمول واحد أفاده الصبان * فان قلت حيث ان تعدد الحال بالحمل على تعدد النعت فينبغي انه لا يجمع الا حيث يجوز جمع النعت وذلك بان يتحد العامل معنى وعملا والا وجب التفريق فلا يقال جاء زيد وضربت عمرا العاقلين ولا جاء زيد وذهب عمرو العاقلان بل يجعل كل نعت بجنب صاحبه لئلا يجتمع عليه مؤثران مختلفان و يكون مرفوعا منصوبا * فالجواب ان الحال لكونه منصوبا أبدا لا يضره اختلاف عمل العاملين في صاحبه فيمكن ادعاء ان العامل فيه مجموعهما لاتحاد عملهما فيه بخلاف النعت فانه تابع لمنعوته في العمل فيلزم كونه مرفوعا منصوبا مثلا وحمل عليه اختلاف المعنى فقط طرد اللباب فتدبر (قوله الى ما يليق به) أى تقدم أو تأخر (قوله يجعل أول الحالين لثاني الاسمين) ليتصل بصاحبه ولا يعكس عند الجمهور للزوم فصل كل من صاحبه مع عدم القرينة فان جعل كل حال بجنب صاحبها فلا كلام في جوازه (قوله الى مؤكدة) وهي التي يستفاد معناها بدونها وادعى المبرد والفراء والسهيلي أن الحال لا تكون مؤكدة بل هي مبينة أبدا لان الكلام لا يخلو عند ذكرها من فائدة (قوله وغير مؤكدة) ويقال لها مؤسسة ومبينة لانها تبين هيئة صاحبها ولا يستفاد معناها بدونها وهي الغالب (قوله على قسمين) زاد الموضح ثالثا وهي المؤكدة لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا (قوله لا تعث) يقال عثا يعثو عثوا من باب قعد وعثي يعثى عثى من باب فرح وعلى الثاني جاءت الآية وأما مثال الناظم فان كان بفتح المثلثة كلا تخش فكذلك أو بضمها كلا تدع فمن الاول (قوله مضمون الجملة) هو مصدر مسندها مضافا للمسند اليه ان كان المسند مشتقا كقيام زيد في زيد قائم وقام زيد والكون المضاف للمسند اليه مخبرا عنه بالمسند ان كان

وشرط الجملة ان تكون اسمية جزآها معرفتان جامدان نحو زيد أخوك عطوفا وأنا زيد معروفا ومنه قوله

أنا ابن دارة معروفا بها نسبي
وهل بدارة ياللناس من عار

فعطوفا ومعروفا حالان وهما منصوبان بفعل محذوف وجوبا والتقدير فى الاول أحقه عطوفا وفى الثانى أحق معروفا ولا يجوز تقديم هذه الحال على هذه الجملة فلا تقول عطوفا زيد أخوك ولا معروفا أنا زيد ولا توسطها بين المبتدا والخبر فلا تقول زيد عطوفا أخوك (ص)

وموضع الحال تجىء جمله * كجاء زيد وهو ناو رحله

(ش) الاصل فى الحال والخبر والصفة الافراد وتقع الجملة موقع الحال كما تقع موقع الخبر والصفة ولا بد فيها من رابط وهو فى الحالية اما ضمير نحو جاء زيد يده على رأسه أو واو وتسمى واو الحال وواو الابتداء وعلامتها صحة وقوع اذ موقعها نحو جاء زيد وعمرو قائم التقدير اذ عمرو قائم أو الضمير والواو معا نحو جاء زيد وهو ناو رحلة (ص)

وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميرا ومن الواو خلت
وذات واو بعدها انو مبتدا * له المضارع اجعلن مسندا

(ش) الجملة الواقعة حالا ان صدرت بمضارع مثبت لم يجز ان تقترن بالواو بل لا ترتبط الا بالضمير نحو جاء زيد يضحك وجاء عمرو

جامدا ككون زيد أخاك فى زيد أخوك عطوفا وهذا هو الممكن هنا المناسب لما يأتى من اشتراط جمود جزأى الجملة والتأكيد فى الحقيقة للازم الكون أخا وهو العطف والحنو كما قاله الشنوانى ففى كلامه حذف مضاف أى ما أكدت لازم مضمون الجملة (قوله وشرط الجملة الخ) يمكن أخذ هذه الشروط من المتن فتعريف جزأيها من كونها مؤكدة بالحال اذ لا يؤكد الا ما عرف عند البصريين والاسمية والجمود من اضمار عامل الحال أو من كونها مؤكدة للجملة اذ لو كان فى الجملة فعل أو مشتق لكان عاملا فى الحال فلا يضمر عاملها وتكون هى مؤكدة له لا لمضمون الجملة والمراد الجمود المحض ليخرج نحو أنا الاسد مقداما فانها مؤكدة لعاملها وهو الاسد لتأويله بالشجاع لا للجملة لان ليس جامدا محضا وكذا زيد أبوك عطوفا وهو الحق بينا كما فى التسهيل لتأويل الأب بالعاطف وألحق بالواضح لجمودهما ليس محضا ولما كان عطف الاخ وحنوه قليلا بالنسبة للاب وغير لازم له لزومه للاب لم يؤول به بل جعل جامدا محضا بخلاف الأب (قوله أنا ابن دارة) هى اسم امه و ياللاستغاثة وانما كان معروفا مؤكدا للجملة لاشتهار نسبه بذلك حتى لا يجهل (قوله محذوف وجوبا) أى لان الجملة كالعوض منه ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله فى الاول) يعنى بزيد أخوك الخ و يعنى بالثانى الاثنين بعده ومراده ان المبتدأ اذا كان غير أنا يقدر الفعل مبنيا للفاعل ومع أنا للمفعول أو يقدر حققنى فعل أمر (قوله أحقه) بفتح فضم من حققت الامر بالتخفيف أى تحققته أو بضم فكسر من أحققته بمعنى أثبته وأحق الثانى بضم ففتح لا غير (قوله ولا يجوز تقديم الخ) أى لضعف عاملها بوجوب حذفه فوجب تأخيرها عما هو كالعوض منه بخلاف المؤكدة لعاملها فانها كالمصدر المؤكد يجوز تقديمه (قوله وموضع الحال) ظرف مكان لتجىء شاذ لعدم اجتماعه معه فى المادة والمراد موضع الحال المفردة أو الاصلية فلا ينافى أن الجملة حال حقيقة لا نائبة عنها بدليل تقسيمهم الحال الى مفرد وجملة كالخبر والنعت (قوله ولا بد فيها من رابط) لا بد أيضا من كونها خبرية غير تعجبية ولا مصدرة بعلم استقبال كسوف ولن وأداة الشرط فلا يقال جاء زيد ان يسأل يعط لاستقبالها كما قاله المطرزى فان أردت صحة ذلك فقل وهو ان يسأل الخ فتكون جملة اسمية دماميني وصحح بعضهم وقوعها حالا فى نحو لاضربنه ان ذهب أو مكث لانسلاخ الشرط حينئذ عن أصله اذ المعنى لاضربنه على كل حال وجعل منه فمثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث على كل حال لكن يبعد الانسلاخ فى الآية وجود جواب الشرط فتأمل (قوله وواو الابتداء) أى لدخولها كثيرا على المبتدا وان لم تلزمه أو لوقوعها فى ابتداء الحال (قوله صحة وقوع اذ موقعها) أى لانها تشبه اذ فى كونها هى وما بعدها قيدا للعامل السابق كما أن اذ كذلك وليس المراد انها بمعناها اذ الحرف لا يرادف الاسم (قوله ان صدرت بمضارع) خرج المصدرة بمعموله فترتبط بالواو ولذا جوز البيضاوى جعل واياك نستعين حالا من فاعل نعبد وقوله مثبت أى غير مقترن بقد والا لزمته الواو نحو وقد تعلمون أنى رسول الله وكما تمتنع فى المثبت تمتنع فى المنفى بلا كما فى الشارح نحو ومالنا لا نؤمن مالى لا أرى الهدهد والمنفى بما كقوله

عهدتك ماتصبو وفيك شبيبة * فمالك بعد الشيب صبا متيما

بخلاف المنفى بلم أو لما فان مضيه يقربه من الماضى الجائز الاقتران بها وكذا تمتنع فى الجملة المعطوفة على حال قبلها نحو فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون والمؤكدة لمضمون جملة كهو الحق لا شك فيه ذلك الكتاب لا ريب فيه والجملة التالية الا اسمية كانت كما ضربت أحدا الا زيد خير منه أو ماضوية كما تكلم زيد الا قال حقا وما يأتيهم من رسول الا كانوا الخ وشذ قوله

نعم

تقاد الجنائب بين يديه فلا يجوز دخول الواو فلا تقول جاء زيد ويضحك فان جاء من لسان العرب ماظاهره ذلك أوّل على اضمار مبتدا بعد الواو و يكون المضارع خبرا عن ذلك المبتدا وذلك نحو قولهم قمت وأصك عينه وقوله فلما خشيت أظافيرهم * نجوت وأرهنهم مالكا فأصك وأرهنهم خبران لمبتدا محذوف التقدير وأنا أصك عينه وأنا أرهنهم مالكا (ص) وجملة الحال سوى ماقدما * بواو و بمضمر أو بهما (ش) الجملة الحالية اما أن تكون اسمية أو فعلية والفعل اما مضارع أو ماض وكل واحدة من الاسمية والفعلية اما مثبتة أو منفية وقد تقدم انه اذا صدرت الجملة بمضارع مثبت لم تصحبها الواو بل لا تربط الا بالضمير فقط وذكر فى هذا البيت ان ماعدا ذلك يجوز فيه أن يربط بالواو وحدها أو بالضمير وحده أو بهما فيدخل فى ذلك الجملة الاسمية مثبتة أو منفية والمضارع المنفى والماضى المثبت والمنفى فتقول جاء زيد وعمرو قائم وجاء زيد يده على رأسه وجاء زيد و يده على رأسه وكذلك المنفى فتقول جاء زيد لم يضحك أو ولم يضحك أو ولم يقم عمرو وجاء زيد قد قام عمرو وجاء زيد قد قام أبوه وجاء زيد وقد قام أبوه وكذلك المنفى نحو جاء زيد وماقام عمرو وجاء زيد ماقام أبوه أو وما قام أبوه ويدخل تحت هذا أيضا المضارع المنفى بلا فعلى هذا تقول جاء زيد ولا يضرب عمرا بالواو وقد ذكر المصنف فى غير هذا الكتاب انه لا يجوز اقترانه بالواو كالمضارع المثبت وأن ماورد مما ظاهره ذلك مؤول على اضمار مبتدأ كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون والتقدير وأنتما لا تتبعان فلا تتبعان خبر لمبتدا محذوف (ص) والحال قد يحذف مافيها عمل وبعض مايحذف ذكره حظل (ش) يحذف عامل الحال جوازا ووجوبا فمثال ماحذف جوازا ان يقال كيف جئت فتقول راكبا تقديره جئت راكبا وكقولك بلى مسرعا لمن قال لك لم تسر والتقدير بلى سرت مسرعا ومنه قوله تعالى أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه بلى قادرين على أن نسوى بنانه التقدير والله أعلم بلى نجمعها قادرين ومثال ماحذف وجوبا قولك زيد أخوك عطوفا ونحوه من الحال المؤكدة لمضمون الجملة وقد تقدم ذلك وكالحال النائبة مناب الخبر نحو ضربى زيدا قائما التقدير اذا كان قائما وقد سبق تقرير ذلك فى باب المبتدا والخبر ومما حذف فيه عامل الحال وجوبا قولهم اشتريته بدرهم فصاعدا وتصدقت بدينار فسافلا فصاعدا وسافلا حالان عاملهما محذوف وجوبا والتقدير فذهب الثمن صاعدا وذهب المتصدق به سافلا وهذا معنى قوله * وبعض مايحذف ذكره حظل * أى بعض مايحذف من عامل الحال منع ذكره (ص)

﴿ التمييز ﴾

اسم بمعنى من مبين نكره *

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة * الا وكان لمرتاع بها وزرا

وقيل غير شاذ وجملة الماضى المتلو بأو نحو لأضربنه ذهب أو مكث ومنه قوله

كن للخليل نصيرا جار أو عدلا * ولا تشح عليه جاد أو بخلا

فهذه سبع مسائل تمتنع فيها الواو غير المضارع المثبت (قوله تقاد الجنائب) جمع جنيبة وهى الفرس تساق بين يدى الامير بلا ركوب (قوله أظافيرهم) أى أسلحتهم (قوله اما ان تكون اسمية الخ) يؤخذ من كلامه ست صور تمتنع الواو فى واحدة وتجوز فى الخمسة الباقية وليس على اطلاقه فى بعضها كما مر وسننبه عليه (قوله الجملة الاسمية) أى غير المؤكدة لمضمون جملة والمعطوفة على حال والواقعة بعد الا كما مر (قوله والمضارع المنفى) أى بغير لا وما (قوله والماضى المثبت) أى غير التالى لالا والمتلو بأو واشترط البصريون اقترانه بقد مطلقا ظاهرة أو مقدرة والمختار لا تلزمه الا مع الواو كجاء زيد وقد قام أبوه فان قيل وقام أبوه وجب تقدير قد ويجوز اثباتها وعدمه فى غير ذلك الا ما يمتنع قرنه بالواو فتمتنع فيه قد أيضا (قوله حظل) بمهملة فمعجمة أى منع (قوله يحذف عامل الحال) أى غير المعنوى أما هو كالظرف واسم الاشارة فلا يحذف علم أولا أما الحال نفسها فالاصل جواز حذفها لانها فضلة وقد يمتنع ككونه محصورا فيه نحو ماضربت زيدا الا قائما أو نائبا عن عامله كهنيأ مريأ أى كله هنيأ أو توقف عليه المراد كقاموا كسالى أو جوابا أو نائبا عن خبر كان ومثالها فى الشرح فلا تحذف الحال فى شئ من ذلك (قوله اشتريته الخ) أى من كل حال تفهم ازديادا أو نقصا بتدريج ويجب اقترانها بالفاء أو بثم كما يجب حذف عاملها وصاحبها كما قدره الشارح بقوله فذهب الثمن فالمعطوف بالفاء جملة خبرية محذوفة فان قدر فاذهب بالعدد صاعدا كانت انشائية وكذا يجب حذف العامل فى الحال الواقعة توبيخا نحو أقائما وقد قعد الناس أى أتثبت قائما وحذف العامل فى كل ذلك قياسى أما فى نحو هنيأ فسماعى والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ التمييز ﴾

هو لغة تخليص شئ من شئ ومنه وامتازوا اليوم أيها المجرمون أى انفردوا عن المؤمنين أطلق على الاسم الآتى مجازا من اطلاق المصدر على اسم الفاعل ثم صار فيه حقيقة عرفية (قوله اسم) أى صريح لان التمييز لا يكون جملة ومبين صفة لاسم ولا يصح جره صفة لمن لانها معرفة لقصد لفظها فلا توصف بالنكرة ولا

ينصب تمييزا بما قد فسره
كشبر ارضا وقفيز برا
ومنوين عسلا وتمرا

(ش) تقدم من الفضلات المفعول به والمفعول المطلق والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه والمستثنى والحال وبقي التمييز وهو المذكور في هذا الباب ويسمى مفسرا وتفسيرا ومبينا وتبيينا وتمييزا وهو كل اسم نكرة تضمن معنى من لبيان ماقبله من اجمال نحو طاب زيد نفسا وعندي شبر أرضا فاحترز بقوله تضمن معنى من من الحال فانها متضمنة معنى في وقوله لبيان ماقبله احتراز مما تضمن معنى من وليس فيه بيان لماقبله كاسم لا التى لنفي الجنس نحو لا رجل قائم فان التقدير لامن رجل قائم وقوله لبيان ماقبله من اجمال يشمل نوعي التمييز وهما المبين اجمال ذات والمبين اجمال نسبة فالمبين اجمال الذات هو الواقع بعد المقادير وهي الممسوحات نحو له شبرأرضا والمكيلات نحو له قفيز برا والموزونات نحو له منوان عسلا وتمرا

نصبه حالا منها اذ لا يساعده الرسم الا عند ربيعة (قوله بما قد فسره) الضمير المستتر في فسره يعود للتمييز والبارز لما فهو صلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز لأمن اللبس كامر واعترضه الموضح بانه يقتضي نصب التمييز بالمفسر به مفردا كان أو نسبة مع ان تمييز النسبة انما ينصب بغير مفسره وهو نفس الجملة أو مافيها من فعل أو شبهه على الخلاف الآتي لا بالنسبة المفسرة وأجاب الاشموني بأن كلا من الجملة والفعل يوصف بالابهام من حيث نسبته فيصح كون التمييز مفسرا لهذا أو لهذا باعتبار نسبتهما فيصدق أنه نصب بمفسره فالمتن على عمومه ويجري على كل من القولين أو يقال هو خاص بتمييز المفرد بدليل قوله انصبن بأفعلا فانه يدل على ان أفعل ليس مفسرا به والا كان محض تكرار فيقاس عليه ماأشبهه من تمييز النسبة أو انه مقيد بقوله كشبر ارضا بان يجعل حالا من ما أي ينصب بالذي فسره حال كونه كشبر ارضا فيخرج تمييز النسبة وعلى هذين فانما خص المفرد بالذكر لانه جامد غالبا فربما يتوهم أنه لا يعمل (قوله وقفيز برا) مقدار القفيز من الارض مائة وأربعة وأربعون ذراعا ومن الكيل ثمانية مكاكيك والمكوك صاع كما في الصبان وفي السجاعي صاعان ونصف وفي الصحاح المكوك ثلاث كيلجات والكيلجة منا وسبعة أثمان منا والمنا كعصا أفصح من المن بالتشديد رطلان وتثنيته منوان وجمعه أمناء اه وهذا أقرب الى الثاني فالقفيز مقدار مساحي وكيلي والمراد هنا الثاني لذكر المساحي في شبر ارضا والوزني في منوين كما يؤخذ من صنيع الشارح وجمعه أقفزة وقفزان كركبان وهو للعراق كالاردب لمصر والمربد للحجاز والرستاق لخراسان (قوله كل اسم الخ) لاحظ في التعريف كونه ضابطا فادخل فيه كل التى للافراد وليس حدا حقيقيا واردا على الماهية حتى تنافيه كل لكن اعترض بانه يشمل نحو وعندي عشرة دراهم بتنوين عشرة واثنتي عشرة أسباطا لانه على معنى من مع أنه ليس تمييزا بل بدل لان تمييز العشرة لا يرفع وتمييز العدد المركب لا يجمع ويجاب بانه ليس على معنى من بل المراد عشرة هي دراهم واثنتي عشرة هي أسباط وأما المجرور في نحو رطل زيت وقفيز بر بالاضافة فلا يرد لانه يسمى تمييزا كما هو مقتضى كلام المصنف والشارح فيما سيأتي وغيرهما وعلى منع ابن هشام تسميته بذلك يحتاج لاخراجه من الضابط بملاحظة قيد النصب كما فعل في التسهيل وان كان حكما (قوله نكرة) خرج المعرفة في نحو حسن وجهه بالنصب فانه مشبه بالمفعول به لا تمييز عند البصريين ولا يرد وطبت النفس لان أل فيه زائدة (قوله تضمن معنى من) ليس المراد انها مقدرة في الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها بل انه مفيد لمعناها وهو بيان ماقبله أي بيان جنسه ولو بالتأويل كما كان من البيانية كذلك فشمل تمييز العدد والمقادير ونحوهما فانه يبين جنس المعدود مثلا وتمييز النسبة فانه يبين جنس الشئ المقصود نسبة العامل اليه فمثلا طاب زيد نفسا في تأويل طاب شئ زيد أي شئ يتعلق به وجنس هذا الشئ مبهم ففسر بنفسا (قوله كاسم لا) مقتضى صنيعه انه أراد بمعنى من مايعم البيان وغيره من معانيها حتى يدخل فيه اسم لا ويحتاج لاخراجه بقيد البيان لكن يرد عليه حينئذ ان الحال لا تخرج بقوله بمعنى من لانها ترد للظرفية نحو اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة بل بمبين مع ملاحظة قيد آخر أي مبين للذوات لا للهيآت وقد يجاب بان المراد معاني من المشهورة لها كالابتداء والتبعيض والاستغراق فتخرج به الحال لان الظرفية لم تشع فيها فمبين على هذا مخرج لاسم لا فقط أو انه أراد بمعنى من خصوص البيان فيخرج به اسم لا كالحال فقوله مبين قرينة على المراد للاخراج والاول أكثر فائدة (قوله اجمال نسبة) التحقيق كما قاله ابن الحاجب ان التمييز انما يفسر الذوات مطلقا غاية الامر انها مقدرة في تمييز النسبة اذ لا ابهام في تعلق الطيب بزيد مثلا الذي هو النسبة بل في متعلقها المنسوب اليه الطيب فيحتمل كونه داره أو علمه مثلا فالتمييز في الحقيقة لامر مقدر يتعلق بزيد كما مر بيانه وانما سمي تمييز نسبة نظرا للظاهر (قوله بعد المقادير) أي ونحوها مما أجرته العرب مجراها لشبهه بها في مطلق

المقدار

المقداروان لم يكن معينا كذنوب ماء ونحى سمنا الشبهه بالكيل وعلى التمرة مثلها زبدا لشبهه بالوزن أو المساحة والحاصل ان تمييز المفرد يكون فى أربعة أنواع كما فى التوضيح المقادير ومايشبهها والعدد والرابع ما كان فرعا للتمييز نخاتم حديدا وليس هذا حالا عند المبرد والمصنف لجوده وتنكير صاحبه ولزومه والغالب فى الحال خلاف ذلك أما نحو خاتمك حديدا فيتعين حالا التعريف صاحبه وأوجب سيبويه فيهما الحالية لانه ليس مقدارا ولا شبهه دماميني وأما تمييز التعجب فسيأتى مافيه (قوله والاعداد) ظاهره ان العدد من المقادير وعليه ابن الحاجب وجعله المصنف قسيمها لا قسما منها لعدم صحة اضافة المقدار اليه فلا يقال مقدار عشرة كما يقال مقدار شبر اسقاطى أى فالمراد بالمقدار مايقدر به غيره كالرطل للزيت مثلا وأما العدد فهو نفس المعدود اذ العشرة هى نفس الرجال وعلى هذا فيعطف قوله والاعداد على المقادير لا على الممسوحات (قوله بما فسره) أى بلا خلاف وانما عمل المفسر بالفتح مع جوده لشبهه اسم الفاعل فى الاسمية وطلب معموله فى المعنى ووجود مابه تمام الاسم وهو التنوين والنون فعشرون درهما شبيه بضارب زيدا ورطل زيتا بضارب زيدا وقيل لشبهه بأفعل من ورجحه المصرح (قوله لبيان ماتعلق به العامل الخ) صريح فى أن المبهم ليس هو النسبة بل ذات مقدرة كما مر عن ابن الحاجب فالتقسيم المار انما هو بحسب الظاهر (قوله من فاعل أو مفعول) بيان لما واقتصاره عليهما يقتضى ان تمييز النسبة لا ينقل عن غيرهما وسيأتى مافى أفعل التفضيل ثم انه قد يكون غير محوّل أصلا كتمييز التعجب فى لله دره فارسا ونحوه بناء على انه من تمييز النسبة وكـكرم زيد رجلا أو ضيفا ان كان هو الضيف فانه غير محوّل عن شئ ولا يصح تحويله عن الفاعل بتقدير أن الاصل كرمت رجولية زيد أو ضيافته لان هذا المصدر عين التمييز فان كان الضيف غير زيد كان محولا عن الفاعل ومنه امتلأ الاناء ماء بناء على أن المحوّل عن الفاعل لابد من صحة كونه فاعلا للفعل المذكور اما على الاكتفاء بصحة كونه فاعلا ولو للازم المذكور وهو التحقيق فمحوّل عن الفاعل والاصل ملأ الماء الاناء والضابط انه متى كان المنسوب اليه الحكم ظاهرا نفس التمييز فى المعنى كان غير محوّل أصلا كنعم رجلا زيد وما أحسن زيدا رجلا وان كان فى المعنى فاعلا فى الاول ومفعولا فى الثانى بخلاف ما أحسن زيدا أدبا فانه محوّل عن المفعول أى ما أحسن أدب زيد لانه غير المنسوب اليه الحسن فى المعنى فتدبر (قوله نحو طاب زيد نفسا) أى ونحو عجبت من طيب زيد نفسا وزيد طيب نفسا فهو محوّل عن فاعل المصدر أو الوصف والاصل عجبت من طيب نفس زيد وزيد طيبة نفسه فالنسبة المميزة لا يلزم كونها فى جملة بل تكون فى غيرها كما مثل (قوله ومثله اشتعل الخ) أى فى انه محوّل عن الفاعل اذ الاصل اشتعل شيب الرأس فحوّل الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع بدله وحصل فى الاسناد اليه ابهام فجئ بذلك المضاف الذى كان فاعلا وجعل تمييزا لان التفصيل بعد الاجمال أوقع فى النفس وكذا يقال فى الباقى وقد شبه سريان الشيب فى جميع الرأس باشتعال النار فى الحطب بجامع العموم أو البياض أو استعقاب الفناء فى كل فاشتعل استعارة تبعية لمعنى امتلأ أو شبه الشيب بالنار استعارة بالكناية واشتعل تخييل والجامع مامر (قوله هو العامل الذى قبله) أى من فعل أو شبهه كما مر مثاله وقيل الناصب له نفس الجملة ولذلك يسمى التمييز المنتصب عن تمام الكلام أى عن تمام الجملة لانها هى الناصبة له واختاره ابن عصفور وقد مر صحة حمل المتن على المذهبين (قوله بعد ذى) أى المقدرات ونحوها أى مما يشبهها كيلا أو وزنا أو مساحة وقوله اذا أضفتها أى الى التمييز بقرينة البيت بعد لانه تقييد لهذا أى فتمييز المقدرات اذا أضيفت له جر ولغيره نصب (قوله كمد حنطة) مبتدأ وغذا خبر كما فى المكودى أو الخبر محذوف أى عندى وغذا بدل أو حال والكاف جارة للجملة لقصد لفظها (قوله ان كان مثل الخ) اسم كان ضمير يعود على ما الموصولة أو على المضاف المفهوم من أضيف

والاعـداد نحو عنـدى عشرون درهما وهو منصوب بما فسره وهو شبر وقفيز ومنوان وعشرون والمبين اجمال النسبة هو المسوق لبيان ماتعلق به العامل من فاعل أو مفعول نحو طاب زيد نفسا ومثله اشتعل الرأس شيبا وغرست الارض شجرا ومثله وفجرنا الارض عيونا فنفسا تمييز منقول من الفاعل والاصل طابت نفس زيد وشجرا منقول من المفعول والاصل غرست شجر الارض فبين نفس الفاعل الذى تعلق به الفعل و بين شجر المفعول الذى تعلق به الفعل والناصب له فى هذا النوع هو العامل الذى قبله

(ص)

وبعـد ذى وشبهها اجرره اذا … أضفتها كمد حنطة غذا

والنصب بعـد ما أضيف وجبا … ان كان مثل ملء الارض ذهبا

(ش) أشار بذى الى ماتقدم ذكره فى البيت من المقـدرات وهو مادل على مساحة أو كيل أو وزن

فيجوز جر التمييز بعد هذه بالاضافة ان لم يضف الى غيره نحو عندى شبر أرض وقفيز بر ومنوا عسل وتمر فان أضيف الدال على المقدار الى غير التمييز وجب نصب التمييز نحو مافى السماء قدر راحة سحابا ومنه قوله تعالى فلن يقبل من أحدهم ملء الارض ذهبا وأما تمييز العدد فسيأتى حكمه فى باب العدد (ص)

والفاعل المعنى انصبن بأفعلا مفضلا كأنت أعلى منزلا

(ش) التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل ان كان فاعلا فى المعنى وجب نصبه وان لم يكن كذلك وجب جره بالاضافة وعلامة ماهو فاعل فى المعنى أن يصلح لجعله فاعلا بعد جعل أفعل التفضيل فعلا نحو أنت أعلى منزلا وأكثر مالا فمنزلا ومالا يجب نصبهما اذ يصح جعلهما فاعلين بعد جعل أفعل التفضيل فعلا فتقول أنت علا منزلك وكثر مالك ومثال ماليس بفاعل فى المعنى زيد أفضل رجل وهند أفضل امرأة فيجب جره بالاضافة الا اذا أضيف أفعل الى غيره فانه ينصب حينئذ نحو أنت أفضل الناس رجلا (ص)

و بعد كل ما اقتضى تعجبا ميز كأكرم بأبى بكر أبا

(ش) يقع التمييز بعد كل مادل على تعجب نحو ما أحسن زيدا رجلا وأكرم بأبى بكر أبا

ومثل خبرها أى ان كان المقدار الذى أضيف من المضاف فى ملء الارض ذهبا فى أنه مضاف لغير التمييز وجب النصب بعده هذا مايفيده حل الشارح وقال الاشمونى والمرادى ان كان أى المضاف مثل ملء الخ أى فى أنه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه ومثله قدر راحة سحابا اذ لا يقال ملء ذهب ولا قدر سحاب فان صح اغناء المضاف عن المضاف اليه جاز النصب والجر بالاضافة بعد حذف المضاف اليه الاول كأشجع الناس رجلا وأشجع رجل اه وفيه أن الذى يغنى عن المضاف اليه فى أشجع الناس الخ ليس هو المضاف بل التمييز كما يستفاد من الهمع لانه الذى يحل فى محله فالاولى على هذا أن يعود اسم كان الى التمييز المعلوم من المقام أى ان كان التمييز مثل ملء الخ فى أنه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه وجب نصبه وينبغى أن يراد بقوله بعد ما أضيف أى لغير التمييز ما يعم المقدرات وغيرها ليكون للتقييد بقوله ان كان الخ فائدة اذ محترزه وهو ما يغنى عن المضاف اليه لا يكون فى المقدرات وشبهها فلا حاجة لاخراجه منها ولان مما يجب فيه النصب لاضافته لغير التمييز مع عدم اغنائه نحو لله دره فارسا وويحه رجلا كما فى الهمع لكن يرد على هذا أن التمييز ليس للمضاف الذى هو در وويح بل للمضاف اليه وهو الضمير على ما سيأتى فالاوجه ان وجوب النصب فيه ليس لما ذكر بل لعدم تأتى اضافة المميز اليه فتأمل (قوله فيجوز جر التمييز الخ) ظاهره كالمتن انه يسمى تمييزا عند جره وقال ابن هشام بخلافه وانما يجوز الجر اذا أريد بالشبر ونحوه نفس الشئ المقدر من البر والارض مثلا فان أريد به الآلة التى يقدر بها وجب الجر لكن هذا ليس تمييزا أصلا لانه على معنى اللام لا من ولذا لم يتعرض له المصنف والشارح (قوله فان أضيف الدال على المقدار) قيد به لان الكلام فى المقدرات وان كان غيرها كذلك ولذا أطلقه المرادى والاشمونى لكن الشارح جعل قوله ان كان الخ لبيان الواقع و بيان المراد من أضيف لا للاحتراز كما مر فلا يضره التقييد بها (قوله وجب نصب التمييز) أى بالنسبة الى عدم الاضافة فلا ينافى جواز جره بمن أخذا مما سيأتى (قوله والفاعل المعنى) مفعول لانصبن قدمه مع تأكيده بالنون للضرورة والمعنى نصب بنزع الخافض كما فى السندوبى أو هو مفعول للفاعل اما منصوب أو مجرور باضافته اليه من اضافة الوصف لمعموله أى الفاعل الذى فعل المعنى أى قام به لان فاعل العلو مثلا فى الحقيقة أى القائم به العلو هو المنزل (قوله اذ يصح جعلهما فاعلين الخ) ظاهره كالمتن أن هذا التمييز محوّل عن الفاعل الاصطلاحى كما ذهب اليه بعضهم ويؤيده حصره فيما مر تمييز النسبة فى الفاعل والمفعول وفيه انه يفوت التفضيل المستفاد من أفعل اذ لم تبن العرب فعلا يؤدى معناه حتى يوضع مكانه ولذا حقق ابن هشام أنه محوّل عن مبتدأ مضاف والاصل منزلك أعلى فجعل المبتدأ تمييزا والضمير المضاف اليه مبتدأ فانفصل وارتفع وعلى هذا فمراده بقوله والفاعل المعنى أن هذا التمييز هو المنسوب اليه المعنى أى المتصف به فى الحقيقة لانه محوّل عنه اه وقد يجاب بامكان أن يراد علا علوا زائدا وكثر كثرة زائدة فلا يفوت التفضيل بتحويله عن الفاعل أو بان فواته غير ضار اذ لا يجب بقاؤه فى الفعل الموضوع مكان أفعل فى غير هذا الباب فكذا فيه فتدبر (قوله ومثال ماليس بفاعل الخ) ضابطه أن يكون أفعل بعضا من جنس التمييز بان يصح وضع لفظ بعض مكانه فتقول فى مثاله زيد بعض الرجال وهند بعض النساء فيجب فيه الجر لوجوب اضافة أفعل لما هو بعضه وانما نصب فى أكرم الناس رجلا مع انه بعضه لتعذر اضافة أفعل مرتين فالحاصل ان تمييز أفعل ينتصب فى صورتين وينجر فى صورة (قوله و بعد كل الخ) قيل لا فائدة فى هذا البيت اذ الاتيان بالتمييز جائز بعد التعجب وغيره فلا خصوصية له وأجيب بأن المراد بقوله ميز أى بالنصب وجوبا كما يشعر به المثال فيمتنع جره بالاضافة (قوله مادل على تعجب) أى بالوضع وهو ما أفعله وأفعل به أو بالعرض نحو لله دره فارسا وما بعده والتمييز فى كل ذلك من تمييز النسبة كما قاله الموضح لكن نقل سم عن شرح التسهيل ان التمييز فى نحو لله دره فارسا لا يكون من تمييز النسبة الا اذا علم

ولله درك عالما وحسبك بزيد رجلا وكفى به عالما ويا جارتا ما أنت جارة (ص)

واجرر بمن ان شئت غير ذى العدد * والفاعل المعنى كطب نفسا تفد

(ش) يجوز جر التمييز بمن ان لم يكن فاعلا فى المعنى ولا مميز العدد فتقول عندى شبر من أرض وقفيز من بر ومنوان من عسل وتمر وغرست الارض من شجر ولا تقول طاب زيد من نفس ولا عندى عشرون من درهم (ص)

وعامل التمييز قدم مطلقا * والفعل ذو التصريف نزرا سبقا

(ش) مذهب سيبويه رحمه الله تعالى أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان متصرفا أو غير متصرف فلا تقول نفسا طاب زيد ولا عندى درهما عشرون وأجاز الكسائى والمازنى والمبرد تقديمه على عامله المتصرف فتقول نفسا طاب زيد وشيبا اشتعل رأسى ومنه قوله

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها * وما كان نفسا بالفراق تطيب

وقوله

ضيعت حزمى فى ابعادى الاملا * وما ارعويت وشيبا رأسى اشتعلا

ووافقهم المصنف فى غير هذا الكتاب على ذلك وجعله فى هذا الكتاب قليلا فان كان العامل غير متصرف منعوا التقديم سواء كان فعلا نحو ما أحسن زيدا رجلا أو غيره نحو عندى عشرون درهما وقد يكون العامل متصرفا ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع وذلك نحو كفى بزيد رجلا فانه لا يجوز تقديم رجلا على كفى وان كان فعلا متصرفا لانه بمعنى فعل غير متصرف وهو فعل التعجب فمعنى قولك كفى بزيد رجلا ما أكفاه رجلا (ص)

مرجع الضمير كزيد لله دره فارسا ويا له رجلا وحسبك به ناصرا ولله درك عالما أو كان بدل الضمير ظاهر كلله در زيد رجلا فان جهل المرجع كان من تمييز المفرد لان افتقار الضمير المبهم الى بيان عينه أشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب اليه والضمير المعلوم بالعكس اه وهو فى الرضى أيضا ثم قال ما ملخصه فتمييز النسبة قد يكون نفس المنسوب اليه كهذه الامثلة اذ المعنى لله در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد الخ وهو فى ذلك غير محول كما مر وقد يكون متعلقه كما فى طبت علما اه والظاهر جريان هذا التفصيل فى ضمير ما أفعله وأفعل به وأما الضمير فى نعم وبئس فقال الرضى وغيره من تمييز المفرد وان علم مرجعه لانه لا يعود الا على التمييز ونقل عن المصنف انه من تمييز الجملة ومثله ربه رجلا وأما تمييز كم فمن تمييز العدد لانها كناية عنه (قوله ولله درك عالما) الدر بفتح الدال اللبن فيحتمل أنه كناية عن فعل الممدوح أو يراد به ابن ارتضاعه أى ما أعجب هذا اللبن الذى نشأ به مثل هذا المولود الكامل فى هذه الصفة وعلى كل فاضافته لله للتعظيم لانه منشئ العجائب (قوله يا جارتا) مضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفا كيا غلاما وما للاستفهام التعظيمى مبتدأ وأنت خبره وجارة تمييز للنسبة لان الضمير معلوم المرجع بالخطاب أى لبيان جنس ما وقع عليه التعجب وهو الجوار (قوله ان شئت) أشار به الى جواز الجر لا أنه واجب وقوله غير ذى العدد أى الصريح فلا ينافى أن تمييز كم يجر بمن وهو من ذى العدد لانها غير صريحة فيه (قوله والفاعل) بالجر عطف على ذى أى وغير الفاعل والمعنى منصوب أو مجرور على ما مر (قوله ان لم يكن فاعلا) أى محولا عنه فالشرط عدم تحويله عن الفاعل الاصطلاحى ومنه أفعل التفضيل على ما مر وكذا عن المفعول لان المحول عنهما مفسر للنسبة أو للذات مقدرة على ما مر فلا يصلح للحمل على المذكور قبله وذلك شرط فى مجرور من البيانية وكذا التمييز فى عشرون رجلا لا يصلح للحمل لانه مفرد وما قبله متعدد فامتنعت من فى هذه الثلاثة بخلاف غيرها من تمييز المفرد غير العدد وتمييز النسبة غير المحول أصلا وان كان فاعلا أو مفعولا فى المعنى كلله درك فارسا وأبرحت جارا وما أحسن زيدا رجلا فيجوز جره بمن وان كان فى الاولين فاعلا فى المعنى لان مدلول الظاهر والضمير شئ واحد اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا وفى الثالث مفعولا معنى لكنه غير محول لانه عين ما قبله ومن الجر قوله

ياسيدا ما أنت من سيد * موطأ الاكناف رحب الذراع

وكذا يجر فى نعم رجلا زيد لانه غير محول كما مر كقوله * فنعم المرء من رجل تهامى * (قوله غرست الارض الخ) مثال غير صحيح لانه محول عن المفعول وقد سمعت ما فيه (قوله سبقا) ماض مجهول ونائب فاعله يعود للفعل ونزرا صفة مصدر محذوف أى سبق سبقا نزرا لا حال من ضمير سبق كما قيل لان القصد اسناد القلة للسبق لا للفعل المتصرف (قوله لا يجوز تقديم التمييز) أى لانه كالنعت فى الايضاح فلا يتقدم مثله (قوله ووافقهم المصنف) أى قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وتمسكا بما سمع منه كقوله

أنفسا تطيب بنيل المنى * وداعى المنون ينادى جهارا

وليس من التقديم قوله

إذا المرء عينا قر بالعيش مثريا * ولم يعن بالاحسان كان مذمما

لان المرء فاعل بمحذوف يفسره قر والمحذوف هو العامل فى التمييز والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿حروف الجر﴾ هاك حروف الجر وهي من الى * حتى خلا حاشا عدا في عن على مذ منذ رب اللام كي واو وتا * والكاف والبا ولعل ومتى

(ش) هذه الحروف العشرون كلها مختصة بالاسماء وهي تعمل فيها الجر وتقدم الكلام على خلا وحاشا وعدا في الاستثناء وقل من ذكر كي ولعل ومتى في حروف الجر فاما كي فتكون حرف جر في موضعين أحدهما اذا دخلت على ما الاستفهامية نحو كيمه أي لمه فما استفهامية مجرورة بكي وحذف ألفها لدخول حرف الجر عليها وجيء بالهاء للسكت الثاني قولك جئت كي أكرم زيدا فأكرم فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد كي وأن والفعل مقدران بمصدر مجرور بكي والتقدير جئت كي اكرام زيد أي لاكرام زيد وأما لعل فالجر بها لغة عقيل ومنه قوله

لعل أبي المغوار منك قريب

وقوله

لعل الله فضلكم علينا * بشيء ان أمكم شريم

فأبي المغوار والاسم الكريم مبتدآن وقريب وفضلكم خبران ولعل حرف جر زائد دخل على المبتدا فهو كالباء في بحسبك درهم وقد روى على لغة هؤلاء في لامها الاخيرة الكسر والفتح وروى أيضا حذف اللام الاولى فتقول عل بفتح اللام وكسرها وأما متى فالجر بها لغة هذيل ومن كلامهم أخرجها متى كمه يريدون من كمه ومنه قوله

شربن بماء البحر ثم ترفعت * متى لجج خضر لهن نئيج

وسيأتي الكلام على بقية العشرين عند كلام المصنف عليها ولم يعد المصنف في هذا الكتاب لولا من حروف الجر وذكرها في غيره ومذهب سيبويه

﴿حروف الجر﴾

سميت بذلك لانها تعمل الجر كما قيل حروف النصب والجزم لذلك أو لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء أي تضيفها وتوصلها اليها ومن ثم سماها الكوفيون حروف الاضافة ولا يرد خلا وعدا في الاستثناء من حيث انهما للاخراج لا للتوصيل لان المراد أنها تربط معنى الفعل بالاسم على ما يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي والمراد بالجر على هذا معناه المصدري وعلى الاول الاعراب المخصوص وقدمها على الاضافة لانها تقدر بالحرف دون العكس ولما قيل ان الجر في الاضافة بالحرف المقدر (قوله هاك) اسم فعل بمعنى خذ وحروف مفعوله والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية من تذكير وغيره كالكاف في رويدك وذلك واياك وأرأيتك بمعنى أخبرني وقد تبدل في هاك همزة متصرفة كذلك فيقال هاء هاؤم الخ (قوله في موضعين) زيد عليهما ثالث وهو ما المصدرية وصلتها كقوله

اذا أنت لم تنفع فضر فانما * يرجى الفتى كيما يضر وينفع

أي للضر والنفع لمن يستحقهما قاله الاخفش وقيل ما كافة لكي عن العمل كما تكف رب (قوله ما الاستفهامية) أي المستفهم بها عن العلة (قوله وجيء بالهاء) أي وقفا لتحفظ الفتحة الدالة على الالف وكذا يفعل بها مع سائر حروف الجر كما سيأتي في قوله

وما في الاستفهام ان جرت حذف * ألفها وأولها الها ان تقف

(قوله بان مضمرة) اعلم أن كي ان ذكرت ان بعدها كانت جارة بمعنى اللام قطعا أو ذكرت اللام قبلها كانت مصدرية ناصبة بنفسها قطعا وان خلت عنهما كمثاله احتملت الجارة بتقدير أن بعدها والمصدرية بتقدير اللام قبلها والثاني أولى لان ظهور ان معها ضرورة وظهور اللام كثير فالاولى الحمل عليه وان قرنت بهما فالارجح كونها جارة مؤكدة للام فما جرى عليه الشرح احتمال مرجوح (قوله عقيل) بالتصغير وكذا هذيل الآتي (قوله أبي المغوار) بكسر الميم وسكون الغين المعجمة كنية رجل ويروى أبا على اعمالها عمل كان وأول البيت * فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة * لعل الخ (قوله شريم) بالشين المعجمة أي مشرومة أي مفضاة (قوله مبتدآن) أي ورفعهما محلي أو مقدر للجار الشبيه بالزائد على ما مر (قوله حرف جر زائد) صوابه شبيه بالزائد ومثلها لولا ورب لان الزائد لا يفيد شيأ غير التوكيد وهذه تفيد الترجي والامتناع والتقليل وانما أشبهت الزائد في انها لا تتعلق بشيء كما في المغني وكذا أحرف الاستثناء في قول مر ولا زائد على ذلك فقوله كالباء الخ أي في عدم التعلق فقط لا من كل وجه (قوله وروى أيضا حذف اللام الخ) ولا يجوز الجر في غير هذه الاربعة من لغات لعل تصريح (قوله يريدون من كمه) أي فهي عندهم بمعنى من الابتدائية (قوله شربن الخ) ضمنه معنى روين فعداه بالباء أو هي بمعنى من التبعيضية واللجج جمع لجة بالضم وهي معظم الماء ونئيج بنون فهمزة فياء فجيم كصهيل أي صوت عال وجملة لهن نئيج حال من نون شربن العائدة للسحاب لزعم العرب والحكماء أنها تدنو من البحر الملح في أماكن مخصوصة فتمتد منها خراطيم عظيمة كخراطيم الابل فتشرب من مائه بصوت مزعج ثم تصعد في الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى في زمن صعودها في الهواء ثم تمطره حيث شاء الله تعالى (قوله ولم يعد المصنف لولا) كذا لم يعد ها التنبيه وهمزة الاستفهام اذا عوضتا عن باء القسم فانه يقال آلله

بالمد

انها من حروف الجر لكن لا تجر الا المضمر فتقول لولاى ولولاك ولولاه فالياء والكاف والهاء عند سيبويه مجرورات بلولا وزعم الاخفش أنها فى موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع فلم تعمل لولا فيها شيأ كما لا تعمل فى الظاهر نحو لولا زيد لاتيتك وزعم المبرد أن هذا التركيب أعنى لولاك ونحوه لم يرد من لسان العرب وهو

محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله

أتطمع فينا من أراق دماءنا * ولولاك لم يعرض لاحسابنا حسن

وقول الآخر

وكم موطن لولاى طحت كما هوى * باجرامه من قنة النيق منهوى

(ص)

بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى * والكاف والواو ورب والتا

* واخصص بمذ ومنذ وقتا وبرب * منكرا والتاء لله ورب

وما رووا من نحو ربه فتى * نزر كذا كها ونحوه أتى

(ش) من حروف الجر ما لا يجر الا الظاهر وهى هذه السبعة المذكورة فى البيت الاول فلا تقول منذه ولا مذه وكذا الباقى ولا تجر منذ ومذ من الاسماء الظاهرة الا أسماء الزمان فان كان الزمان حاضرا كانت بمعنى فى نحو ما رأيته منذ يومنا أى فى يومنا وان كان الزمان ماضيا كانت بمعنى من نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة أى من يوم الجمعة وسيذكر المصنف هذا فى آخر الباب وهذا معنى قوله واخصص بمذ ومنذ وقتا وأما حتى فسيأتى الكلام على مجرورها عند ذكر المصنف وقد شذ جرها الضمير كقوله

فلا والله لا يلفى أناس * فتى حتاك يا ابن أبى زياد

ولا يقاس على ذلك خلافا لبعضهم ولغة هذيل ابدال حائها عينا وقرأ ابن مسعود فتربصوا به عتى حين وأما الواو فمختصة بالقسم وكذلك التاء ولا يجوز ذكر فعل القسم معهما فلا تقول أقسم والله ولا أقسم تالله ولا تجر التاء الا لفظ الله فتقول تالله لافعلن وقد سمع جرها الرب مضافا الى الكعبة فقالوا ترب الكعبة وهذا معنى قوله والتاء لله ورب وسمع أيضا تالرحمن

بالمد مع وصل الهمزة وها الله لافعلن بقطع همزة الله ووصلها مدا وقصرا وأضعفها القطع مع القصر بل أنكرها ابن هشام و يقال الله بالقطع والقصر بلا تعويض شئ عن الباء لما فى التسهيل ان الجر بالباء المعوض عنها الا بهما خلافا للاخفش ومن وافقه لكن يؤيد الاخفش أن الجر بواو القسم وتائه مع ان الواو عوض من الباء والتاء عوض من الواو (قوله انها من حروف الجر) أى الشبيهة بالزائدة فلا تتعلق بشئ كرب ولعل الجارة كما مر (قوله مجرورة بلولا) أى مع كونها فى محل رفع بالابتداء والخبر محذوف فلها محلان على رأى سيبويه فان عطف عليها ظاهر تعين رفعه على محل الابتداء اجماعا لانها لا تجر الظاهر فقوله وزعم الاخفش أنها فى محل رفع أى فقط (قوله ووضع ضمير الجر الخ) أى كما عكسوا فى قولهم ما أنا كأنت ولا أنت كانا ولا يرد أن النيابة انما عهدت فى الضمائر المنفصلة لوجودها فى المتصلة أيضا فى عساك وعساه على قول تقدم فى باب ان وهذا الوضع غير لازم عند سيبويه وان كان الضمير مبتدأ لان معنى كون الهاء ونحوها ليست من ضمائر الرفع أنها لا تكون فى محل رفع فقط فلا ينافى أنها تكون فى محل رفع وجر كعجبت من ضربك زيدا (قوله أتطمع) بالضم من الاطماع والاحساب جمع حسب وهو ما يعد من المآثر وحسن هو ابن الامام على سبط الرسول صلى الله عليه وسلم والبيت تحريض لمعاوية على قتاله (قوله وكم موطن الخ) كم خبرية بمعنى كثير ظرف لطحت أو مبتدأ خبره جملة لولاى طحت أى طحت فيه بكسر الطاء وضمها من طاح يطوح و يطيح أى هلك وتاؤه للخطاب وما مصدرية وهوى أى سقط وفاعله منهوى أى ساقط والاجرام جمع جرم أى جثة والقنة بضم القاف وشد النون أعلى الجبل كالقلة وزنا ومعنى وكذا النيق بكسر النون وسكون التحتية آخره قاف من اضافة المسمى الى الاسم (قوله بالظاهر اخصص) الباء داخلة على المقصور عليه عكس قوله الآتى واخصص بمذ الخ وكذا يختص به كى ولعل ومتى فالجملة عشرة لا تجر الضمير لضعف كل منها باختصاصه بقبيل كالوقت أو المنكر أو الآخر والمتصل به أو بكونه عوضا من باء القسم لا أصلا فيه أو بغرابة الجر به أو بتأديته الى اجتماع مثلين فى نحو كاك فطرد المنع وما عداها يجرهما (قوله والتاء لله ورب) بفتح الراء يوهم التسوية بينهما مع أنها قليلة مع رب الا أن تؤخذ القلة من تأخيره عن الجلالة (قوله الا أسماء الزمان) أى لانهما اذا كانا اسمين يكون مدلولهما الزمان فخصا به حرفين طلبا للمناسبة بين معنييهما ولا يرد قولهم ما رأيته مذ أن الله خلقه لان الزمن مقدر فيه أى مذ زمن أن الله الخ وأما الداخلة على الفعل والجملة الاسمية فليست حرف جر بل اسم بمعنى الزمن كما سيأتى وشروط الزمان المجرور بهما كونه متعينا لا مبهما كمذ زمن وماضيا أو حالا لا مستقبلا كمذ غد ومتصرفا لا غيره كمذ سحر تريد به معينا وشرط عاملهما كونه ماضيا اما منفيا يصح تكرره كما رأيته مذ يوم الجمعة أو مثبتا متطاولا كسرت مذ يوم الخميس بخلاف قتلته أو ما قتلته مذ كذا فان قلت ما قتلت مذ كذا بلا هاء صح لان القتل المتعلق بمعين لا يكرر بخلاف غيره ما لم يتجوز بالقتل عن الضرب فتدبر ومن أسماء الزمان الظروف الاستفهامية كمذ كم أو منذ متى أو مذ أى وقت سرت (قوله وقد شذ جرها الضمير) قال ابن هشام الخضراوى وكذا لا تعطفه أيضا فهى مختصة بالظاهر عاطفة وجارة وقيل تعطف المضمر كضربتهم حتى اياك (قوله لا يلفى) بضم الياء وكسر الفاء أى لا يجد اناس فتى حتى يجدوك فحينئذ يجدون الفتى

وذكر الخفاف في شرح
الكتاب انهم قالوا تحياتك
وهذا غريب ولا تجر رب
الا نكرة نحو رب رجل
عالم لقيت وهذا معنى قوله
ورب منكرا أي واخصص
برب النكرة وقد شذ جرها
ضمير الغيبة كقوله
واه رأبت وشيكا صدع
أعظمه
ورب عطبا أنقذت من
عطبه
كما شذ جر الكاف له كقوله
* وأم أوعال كها أو أقربا *
وقوله
ولا ترى بعلا ولا حلائلا
* كه ولا كهن الا حاظلا
هذا معنى قوله وما رووا
البيت أي والذي روى من
جر رب المضمر نحو ربه فتى
قليل وكذلك جر الكاف
المضمر نحو كها (ص)
بعض وبين وابتدئ في
الامكنه
بمن وقد تأتي لبدء الازمنه
وزيد في نفي وشبهه فجر
نكرة كما لباغ من مفر
(ش) تجيء من

(قوله تحياتك) أي وحياتك فالتاء بدل من واو القسم (قوله ولا تجر رب الا نكرة) أي موصوفة غالبا ان لم تكن هي وصفا لا لزوما خلافا للمبرد كما في التسهيل ولا تتعلق بشيء وانما تدخل لافادة التكثير غالبا كحديث يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة أو التقليل قليلا كقوله

ألا رب مولود وليس له أب * وذي ولد لم يلده أبوان

فمجرورها اما مبتدأ كما ذكر وخبره في الحديث عارية وفي البيت اما جملة ليس له أب وواوها زائدة كهي في آية وفتحت أبوابها أو هو محذوف أي ثابت والواو حالية وذلك المولود هو عيسى وذي ولد الخ هو آدم عليهما السلام أو مفعول به كمثال الشرح أو من باب الاشتغال ان قلت فيه لقيته بالهاء واعلم ان كونها حرف جر مذهب البصريين وذهب الكوفيون والاخفش الى اسميتها وأيده الرضي بانها مثل كم التكثيرية وهي اسم اتفاقا فكما أن معنى كم رجل عندي كثير من جنس الرجال عندي كذلك معنى رب رجل عندي كثير أو قليل من هذا الجنس عندي وجنح اليه الدماميني قال وعلة بنائها حينئذ تضمنها معنى الانشاء كما قيل في كم أو شبهها وضع الحرف في لغة تخفيفها وحمل التشديد عليه وعلى هذا فما بعدها مجرور باضافتها اليه ومحل العامل فيها نفسها مثل كم لا لمجرورها وفيها سبع عشرة لغة ضم الراء وفتحها مع فتح الباء مجردة من التاء أو معها ساكنة أو مفتوحة ورب بضمتين وكل من هذه السبعة اما مع تخفيف الباء أو تشديدها ور بتا بضم ففتح مشدد ورب بضم الراء أو فتحها مع اسكان الباء أفاده الصبان عن الهمع وفي السجاعي ثمانية عشر منها عشرة هنا والثمانية ضم الراء وفتحها مع شد الباء وخفتها وكل من الاربعة مع ما فقط أو مع ما والتاء فالجملة خمسة وعشرون (قوله وقد شذ جرها ضمير الغيبة) أي شذ قياسا لا استعمالا لكثرته ويلزم هذا الضمير الافراد والتذكير عند البصريين ويلزم تفسيره باسم مؤخر عنه مطابق للمعنى المراد فهو من تمييز المفرد نحو ربه رجلا أو امرأة أو رجالا أو نساء (قوله واه) اسم فاعل من وهى أي ضعف مجرور برب محذوفة أي ورب واه ورأبت براء فهمزة فموحدة أي أصلحت ووشيكا أي سريعا صفة لمصدر محذوف أي رأبا وشيكا وهن أعظمه مفعول رأبت وعطبا بكسر الطاء أي مشرفا على العطب وهو الهلاك بدليل أنقذت أي أبعدته منه (قوله وأم أوعال الخ) صدره * خلى الذنابات شمالا كثبا * وضمير خلى للحمار الوحشي والذنابات بالذال المعجمة اسم موضع وشمالا ظرف أي ناحية شماله وكثبا بفتح الكاف والمثلثة أي قريبا منه والمفعول الثاني لخلى اما شمالا وكثبا حال أو بالعكس وأم أوعال اسم موضع مرتفع عطف على الذنابات أو مبتدأ خبره كها أي كالذنابات وأقرب على الاولى عطف على محل كها وعلى الثاني عطف على الهاء (قوله ولا ترى بعلا) أي زوجا ولا حلائلا أي زوجات كه أي كالحمار الوحشي ولا كهن أي الاتن الا حاظلا أي الا بعلا مانعا أنثاه من التزوج بغيره كالعاضل واعلم ان جر الكاف لضمير الغيبة المتصل خاص بالضرورة عند البصريين فيجوز استعماله فيها حتى لنا والكوفيون لا يخصونه بها وجرها لغيره من الضمائر شاذ نثرا ونظما كقول الحسن انا كك وأنت كي وقولهم ما أنا كانت وما أنت كانا وما أنا كاياك وما أنت كاياي (قوله في الامكنة) متعلق بابتدئ وبمن تنازعه الثلاثة قبله فأعمل فيه الاخير وحذف من غيره ضميره لكونه فضلة واعلم ان ما ذكر لهذه الحروف من المعاني المتعددة ان تبادرت كلها من الحروف كالابتداء والبيان والتبعيض في من والاستعانة والمصاحبة والسببية في الباء كان حقيقة في جميعها بطريق الاشتراك اللفظي فرارا من التحكم اذ المتبادر علامة الحقيقة ولا يرد ان المجاز أولى من الاشتراك كما في جمع الجوامع وغيره لان محله عند تيقن حقيقة أحد المعاني وجهل حال الآخر لا عند تبادر الجميع وان لم تتبادر منها كالابتداء والانتهاء في الباء نحو شربن بماء البحر وأحسن بي فمذهب البصريين منع استعمالها في ذلك قياسا فلا ينوب بعضها عن بعض كما لا تنوب حروف النصب والجزم عن بعضها وما أوهم ذلك فهو اما مؤول بما يقبله

اللفظ

للتبعيض ولبيان الجنس ولابتداء الغاية في غير الزمان كثيرا وفي الزمان قليلا وزائدة فمثالها للتبعيض قولك أخذت من الدراهم ومنه قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله ومثالها لبيان الجنس قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ومثالها لابتداء الغاية في المكان قوله تعالى سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى ومثالها لابتداء الغاية في الزمان قوله تعالى لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه وقول الشاعر تخيرن من أزمان يوم حليمة * الى اليوم قد جربن كل التجارب ومثال الزائدة ماجاءني من أحد ولا تزاد عند جمهور البصريين الا بشرطين أحدهما أن يكون المجرور بها نكرة الثاني أن يسبقها نفي أو شبهه والمراد بشبه النفي النهي نحو لاتضرب من أحد والاستفهام نحو هل جاءك من أحد ولا تزاد في الايجاب ولا يؤتى بها جارة لمعرفة فلا تقول جاءني من زيد خلافا للاخفش وجعل منه قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وأجاز الكوفيون زيادتها في الايجاب بشرط تنكير مجرورها ومنه عندهم قد كان من مطر أي قد كان مطر

(ص) للانتها حتى ولام والى * ومن وباء يفهمان بدلا

(ش) يدل على انتهاء الغاية بالى وحتى واللام والاصل من هذه الثلاثة الى فلذلك تجر الآخر وغيره نحو سرت البارحة الى آخر الليل أو الى نصفه ولا تجر حتى الا ما كان

اللفظ من تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كتضمين شرب معنى روين وأحسن معنى لطف أو حمل على المجاز كالظرفية المجازية في جذوع النخل لتشبيهها بالظرف الحقيقي بجامع التمكن وفي تخييل وأما من باب نيابة كلمة عن أخرى شذوذا فالتجوز عندهم في غير الحرف أو فيه مع الشذوذ وهذا الثاني محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين بلا شذوذ قال في المغني وهو أقل تعسفا (قوله للتبعيض) علامتها صحة حلول بعض مكانها كما قرأ ابن مسعود حتى تنفقوا بعض ما تحبون وعلامة البيانية صحة الاخبار بما بعدها عما قبلها والابتدائية أن يحسن في مقابلها الى أو ما يفيد فائدتها كاعوذ بالله من الشيطان فان معنى أعوذ به ألتجئ اليه منه فالباء أفادت الانتهاء والغالب فيها الابتداء حتى قيل ان سائر معانيها ترجع اليه فكان ينبغي تقديمه والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا يظهر معنى قولهم الى لانتهاء الغاية (قوله في غير الزمان) اشارة الى أن المراد بالامكنة في المتن ماليس زمنا فيشمل نحو من فلان الى فلان انه من سليمان ويمكن جعل الاشخاص أماكن بالتأويل للازمة المكان لها (قوله ومن الناس من يقول) المتبادر ان من الناس خبر عن من يقول ولا يظهر له فائدة ولذا قال بعضهم ان من اسم بمعنى بعض مبتدأ ومن يقول خبر وممن صرح بأن التبعيضية اسم الامام الطيبي وقال السعد بعد كلام قرره فالوجه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ اه وماقبل التبعيضية يكون أقل مما بعدها دائما فمن يقول أقل من مطلق الناس وهو قبلها تقديرا والبيانية بالعكس فالرجس أكثر من الاوثان وقد يكون أقل كخاتم من حديد (قوله من أول يوم) ان أريد بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الاساس فمن بمعنى في كما قاله الرضي قال ومن في الظروف كثيرا ماتقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب اه صبان (قوله تخيرن) ماض مجهول ونون النسوة للسيوف ويوم حليمة من أيام حروب العرب المشهورة وحليمة بنت الحرث بن أبي شمر ملك غسان وجه أبوها جيشا الى المنذر بن ماء السماء فطيبتهم بطيب من عندها فلما قدموا على المنذر قالوا له صاحبنا يدين لك ويعطيك حاجتك فتباشر هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل عليهم الجيش وقتلوا المنذر ويقال انه ارتفع في ذلك اليوم من العجاج أي الغبار ماغطى عين الشمس والتجارب كمساجد جمع تجربة كما في المصباح (قوله الا بشرطين) بقي ثالث وهو كون مجرورها فاعلا كما يأتيهم من ذكر أو مفعولا كهل تحس منهم من أحد أو مبتدأ ولو منسوخا كهل من خالق غير الله وماظننت من رجل قائما أو مفعولا مطلقا على ماقاله ابن هشام نحو مافرطنا في الكتاب من شيء أي من تفريط فلا تزاد مع غير الاربعة عند الجمهور وفائدتها التنصيص على العموم ان لم تختص النكرة بالنفي كما مثل أو تأكيد النص عليه ان اختصت به كما قام من أحد ومعنى زيادتها ان مدخولها مطلوب للعامل بدونها فهي مقحمة بين الطالب ومطلوبه لا أنها لاتفيد شيأ اذ سقوطها يخل بالمراد منها (قوله أن يسبقها نفي) فلا تزاد في الاثبات الا في تمييز كم الخبرية اذا فصل منها بفعل متعد نحو كم تركوا من جنات كما نقله السعد عن القوم (قوله والاستفهام) أي بهل وكذا الهمزة على الاوجه ولم تسمع مع غيرهما لانه لا يطلب به الا التصور بخلاف هل فللتصديق والهمزة له وللتصور (قوله خلافا للاخفش) أي في عدم الشرطين معا (قوله يغفر لكم الخ) أجاب عنه الجمهور بان من فيه تبعيضية لا زائدة فهي بمعنى بعض مفعول به وذنوبكم مضاف اليه ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لان هذا لنا معشر الامة المحمدية والاولى لامة نوح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام على أن الموجبة الجزئية لا يناقضها الا السالبة الكلية لا الموجبة وفي الاتقان عن بعضهم أن يغفر لكم حيث كانت للمؤمنين تجرد عن من بخلافها للكفار تفرقة بينهما (قوله قد كان من مطر) أجيب بانها تبعيضية

آخراً ومتصلا بالآخر كقوله تعالى سلام هى حتى مطلع الفجر ولا تجر غيرهما فلا تقول سرت البارحة حتى نصف الليل واستعمال اللام للانتهاء قليل ومنه قوله تعالى كل يجرى لاجل مسمى وتستعمل من والباء بمعنى بدل فمن استعمال من بمعنى بدل قوله عز وجل أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة أى بدل الآخرة وقوله تعالى ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة فى الارض يخلفون أى بدلكم وقول الشاعر

وجارية لم تأكل المرققا * ولم تذق من البقول الفستقا أى بدل البقول ومن استعمال الباء بمعنى بدل ما ورد فى الحديث ما يسرنى بها حمر النعم أى بدلها وقول الشاعر

فليت لى بهم قوما اذا ركبوا * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا

أى بدلهم (ص)

واللام لملك وشبهه وفى تعدية أيضا وتعليل قفى وزيد والظرفية استبن بِبا وفى وقد يبينان السببا

(ش) تقدم ان اللام تكون للانتهاء وذكر هنا انها تكون للملك نحو لله ما فى السموات وما فى الارض والمال لزيد ولشبه الملك نحو الجل للفرس والباب للدار وللتعدية نحو وهبت لزيد مالا ومنه قوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى ويرث من آل يعقوب وللتعليل نحو جئتك لاكرامك وقوله

وانى لتعرونى لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر

وزائدة قياسا نحو لزيد ضربت ومنه قوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون وسماعا نحو ضربت لزيد وأشار بقوله والظرفية استبن الى آخره الى معنى الباء وفى فذكر أنهما اشتركا فى افادة الظرفية والسببية فمثال الباء للظرفية قوله تعالى وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل أى وفى الليل ومثالها للسببية قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيرا ومثال فى للظرفية قولك زيد فى المسجد وهو الكثير فيها ومثالها للسببية قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار فى هرة حبستها فلا هى أطعمتها ولا هى تركتها تأكل من خشاش الارض (ص)

بالبا استعن وعد عوض ألصق * ومثل مع ومن وعن بها انطق

(ش) تقدم ان الباء تكون للظرفية وللسببية وذكر هنا انها تكون

غير

كما مر أو بيانية لمحذوف أى قد كان شئ من مطر أو ان زيادتها فى ذلك حكاية لسؤال مقدر كأنه قيل هل كان من مطر فاجيب بذلك حكاية للسؤال والظاهر صحة البيان فى الآية أيضا وجملة ما ذكره هنا لمن أربعة معان وسيأتى البدلية وبقى الظرفية كاذا نودى للصلاة من يوم الجمعة والتعليل مما خطاياهم أغرقوا والمجاوزة كعن قد كنا فى غفلة من هذا حتى يميز الخبيث من الطيب والاستعانة كالباء ينظرون من طرف خفى والاستعلاء كعلى ونصرناه من القوم الذين كذبوا فالجملة عشرة (قوله على انتهاء الغاية) أى المسافة فى الزمان والمكان كما مر (قوله حتى مطلع) مثال للثانى وهى متعلقة بتنزل لا بسلام كما نقله يس عن ابن هشام أى تنزل الملائكة فيها الى طلوع الفجر ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هى ومثال الآخر أكلت السمكة حتى رأسها وسرت حتى آخر الليل * واعلم أن حتى الجارة قسمان جارة للمفرد ولا تكون الا غائية وهى التى لا تجر الا الآخر والمتصل به والثانية جارة لان والمضارع وهذه تكون غائية وتعليلية واستثنائية كما سيأتى ثم ان دلت قرينة على دخول الغاية فى الى وحتى أو عدم دخولها عمل بها والا فالصحيح دخولها فى حتى لا فى الى حملا على الغالب فيهما عند القرينة (قوله ولا تجر غيرهما) خالفه فى التسهيل (قوله لم تأكل المرققا) أى الرغيف الرقيق والبقول خضراوات الارض (قوله شنوا الاغارة) أى فرقوا أنفسهم لاجل الاغارة والاغارة مفعول له ومفعول شنوا محذوف (قوله للملك) هى الواقعة بين ذاتين ثانيهما يملك كما مثله وشبه الملك هو الاختصاص وهى الواقعة بين ذاتين ثانيهما لا يملك بفتح الياء كما مثله أيضا أو وأولها لا يملك بضمها كانت لى وأنا لك ولزيد أخ فان وقعت بين معنى وذات كالحمد لله وللكافرين النار أى عذابها كانت للاستحقاق وقد يعبر عن الثلاثة بالاختصاص (قوله الجل) بضم الجيم وفتحها ما يلبس للدابة تحت السرج لمنع البرد ونحوه (قوله وللتعدية) أى المجردة عن افادة معنى فلا ينافى أنها فى بقية المواضع لتعدية معنى العامل لمجرورها (قوله فهب لى الخ) جعلها فى شرح التسهيل لشبه التمليك فتكون فى وهبت لزيد مالا للتمليك قال فى المغنى والاولى أن تمثل التعدية المجردة بما أحب زيدا لعمرو وما أضربه لبكر أى لان ما بعدها مفعول حقيقى للفعل لكونه متعديا له أصالة فلما بنى للتعجب صار لازما بالنسبة اليه عند البصريين فعدى له باللام وأما الهمزة فتعديه لمفعول آخر وعند الكوفيين باق على تعديته الاصلية فاللام حينئذ ليست للتعدية بل مقوية للعامل لضعفه باستعماله فى التعجب (قوله وزائدة) أى اما لتقوية عامل ضعف بالتأخير عن معموله كمثال الشارح أو بكونه فرعا فى العمل نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد واما لمجرد التأكيد وهى الواقعة بين الفعل ومفعوله المؤخر عنه كضربت لزيد أو بين المتضايفين كلا أبا لك فى قول وفائدة هذه تقوية المعنى دون العامل فلا تتعلق بشئ أصلا لكونها زائدة محضة وأما الاولى فلا تتعلق بالعامل الذى قوته وان لم تكن معدية لتعديه بنفسه فهى واسطة بين المعدية والزائدة كما فى التوضيح وشرحه (قوله خشاش) مثلث الخاء والفتح أشهر وهو هوام الارض وحشراتها وقيل

غيرذلك (قوله للاستعانة) هى الداخلة على آلة الفعل فلذا تسمى باء الآلة و باء السببية هى الداخلة على سبب الفعل وعلته فلا تندرج احداهما فى الأخرى (قوله وللتعدية) أى الخاصة وهى تعدية الفعل الى مفعول كان قاصرا عنه بان كان قبلها فاعلا فتصيره مفعولا فهى كالهمزة فى ذلك وأكثر ماتعديه الفعل القاصر كذهبت بزيد أى أذهبته ولذا قرئ أذهب الله نورهم أما تعديته معنى العامل الى المجرور فعامة فى كل الحروف غير الزائدة (قوله وللتعويض) وتسمى باء المقابلة وهى الداخلة على الاعواض والأثمان ففيها مقابلة شئ بشئ أى دفع شئ وأخذ آخر فى مقابلته أما باء البدل فليس فيها مقابلة من الجانبين بل اختيار أحد الشيئين على الآخر واستظهر فى الهمع أن باء البدل تدل على اختيار الشئ أعم من كونه مقابلا بشئ آخر أم لا فهى أعم مطلقا (قوله اشتروا الحياة الخ) أى حيث بدلوا مافى التوارة مما يصدق نبينا صلى الله عليه وسلم خوف انقطاع ما يأخذونه من أسافلهم فكأنهم جعلوا الآخرة ثمنا دفعوه من عندهم بسبب الكتمان وأخذوا بدله الدنيا من أسافلهم فهو ثمن معنوى لاحسى كقوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون لان هذه باء التعويض أيضا لدخولها على الثمن المعنوى وهو العمل ومن المعلوم أن مايؤخذ بعوض قد يعطى مجانا وليست باء السببية خلافا للمعتزلة بناء على زعمهم بوجوب الصلاح تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا بدليل حديث لن يدخل أحدكم الجنة بعمله فان المنفى فيه السبب الذى لايمكن تخلفه والمثبت فى الآية التعويض والمجازاة (قوله وللالصاق) هذا المعنى لايفارقها ولذا اقتصر عليه سيبويه فكان ينبغى تقديمه ثم هو اما حقيقى كامسكت بزيد اذا قبضت على جسمه أو مايحبسه من ثوب أو غيره أو مجازى كمثال الشارح فان فيه الصاق المرور بمكان يقرب من زيد لا بزيد نفسه واستظهر الدمامينى أنه فى قبض الثوب مجازى كالمرور فقال الشمنى لايليق باللغة هذا التدقيق فاسك ثوب زيد يقال له فى اللغة ماسك زيد بخلاف المرور (قوله و بمعنى مع) أى المصاحبة فذكرها بعد مكرر وعلامتها أن يصلح فى موضعها مع ويغنى عنها وعن مدخولها الحال كاهبط بسلام أى معه أو مسلما وقد دخلوا بالكفر كذلك قال فى المغنى وقد اختلف فى الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف للمفعول أى سبحه حامدا له أى نزهه عما لايليق به وأثبت له مايليق به وقيل للاستعانة والحمد مضاف للفاعل أى سبحه بما حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود ألا ترى أن تسبيح المعتزلة عطل كثيرا من الصفات وهذا معنى ماقاله ابن الشجرى فى قوله فسبحون بحمده واختلف فى سبحانك اللهم و بحمدك فقيل جملة واحدة على زيادة الواو فيأتى فى الباء ماذكر وقيل جملتان على أنها عاطفة ومتعلق الباء محذوف أى و بحمدك سبحتك فيأتى مامر وقال الخطابى المعنى و بمعونتك التى هى نعمة توجب على حمدك سبحتك لابحولى يريد أنه من اقامة المسبب وهو الحمد مقام سببه وهو المعونة التى هى نعمة اه بتصرف (قوله و بمعنى عن) أى المجاوزة قيل وتختص حينئذ بالسؤال نحو فاسأل به خبيرا بدليل يسألون عن أنبائكم وقيل لا بدليل يسعى نورهم بين أيديهم و بأيمانهم أى وعن أيمانهم (قوله بعن الخ) متعلق بعنى ومن قد فطن فاعله وتجاوزا بضم الواو مفعوله مقدم (قوله كما على الخ) ما مصدرية وعلى مبتدأ خبره جعلا والفه للاطلاق وموضع عن ظرف لجعل غير قياسى الا أنه من غير مادته والجملة الاسمية صلة ما وان كان الغالب وصلها بالفعلية أى كجعل على الخ (قوله للاستعلاء) أى العلو فالسين والتاء زائدتان لا للطلب وهو حقيقى ان كان العلو على نفس المجرور حسا كمثاله أو معنى كفضلنا بعضهم على بعض ولهم على ذنب ومجازى ان كان العلو على مايقرب من المجرور نحو أو أجد على النار هدى أى هاديا دمامينى قال الفارضى وأما نحو توكلت على الله فمن باب الاضافة والاسناد أى أضفت توكلى وأسندته الى الله اذ لا يعلو عليه تعالى شئ لا حقيقة ولا مجازا (قوله للمجاوزة) هى بعد شئ مذكور أو غيره عن مجرورها بسبب الحدث قبلها فالاول رميت السهم عن القوس أى جاوز السهم القوس

للاستعانة نحو كتبت بالقلم وقطعت بالسكين وللتعدية نحو ذهبت بزيد ومنه قوله تعالى ذهب الله بنورهم وللتعويض نحو اشتريت الفرس بالف درهم ومنه قوله تعالى أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة وللالصاق نحو مررت بزيد و بمعنى مع نحو بعتك الثوب بطرازه أى مع طرازه و بمعنى من كقوله شربن بماء البحر أى من ماء البحر و بمعنى عن نحو سأل سائل بعذاب أى عن عذاب وتكون الباء أيضا للمصاحبة نحو فسبح بحمد ربك أى مصاحبا حمد ربك (ص)

على للاستعلا ومعنى فى وعن
بعن تجاوزا عنى من قد فطن
وقد تجى موضع بعد وعلى
كما على موضع عن قد جعلا

(ش) تستعمل على للاستعلاء كثيرا نحو زيد على السطح و بمعنى فى نحو قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها أى فى حين غفلة وتستعمل عن للمجاوزة كثيرا نحو رميت السهم عن القوس و بمعنى بعد نحو قوله تعالى لتركبن

طبقا عن طبق أي بعد طبق و بمعنى على نحو قوله لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت دياني فتخزوني أي لا أفضلت في حسب علي كما استعملت على بمعنى عن في قوله اذا رضيت علي بنو قشير * لعمر الله أعجبني رضاها أي اذا رضيت عني (ص) شبه بكاف وبها التعليل قد يعني وزائدا لتوكيد ورد (ش) تأتي الكاف للتشبيه كثيرا كقولك زيد كالاسد وقد تأتي للتعليل كقوله تعالى واذكروه كما هداكم أي لهدايته اياكم وتأتي زائدة للتوكيد وجعل منه قوله تعالى ليس كمثله شئ أي ليس مثله شئ ومما زيدت فيه قول رؤبة لواحق الاقراب فيها كالمقق أي فيها المقق أي الطول وما حكاه الفراء انه قيل لبعض العرب كيف تصنعون الاقط فقال كهين أي هينا (ص) واستعمل اسما وكذا عن وعلى من أجل ذا عليهما من دخلا (ش) استعملت الكاف اسما قليلا كقوله

بسبب الرمي والثاني رضي الله عنك أي جاوزتك المؤاخذة بسبب الرضا ثم المجاوزة اما حقيقة كما ذكر أو مجاز كاخذت العلم عن زيد كانه لما عرفك المسئلة جاوزته بسبب التعلم المعبر عنه بالاخذ أفاده سم وكذا سألته عن كذا كانه لما عرفك بالمسؤل عنه جاوزه بسبب السؤال لكن هذا لا يظهر الا اذا أجيب عما سأل بخلاف ما اذا لم يجب فالاولى أن يقال كانك لما سألته جاوزتك المسئلة بسبب السؤال و يلزم من مجاوزتها اياك مجاوزتك اياها فيصدق انه بعد شئ وهو السائل عن المجرور فتأمل (قوله طبقا عن طبق) أي حالا بعد حال ولم يذكرها البصريون غير المجاوزة وتأولوا غيرها ففي الآية متعلقة بمحذوف أي طبقا متباعدا في الشدة عن طبق فكل حال أعظم مما قبله (قوله لاه ابن عمك) أي لله در ابن عمك فحذف لام الجر واللام الاولى من الجلالة شذوذا فيهما وحذف المضاف وهو در وأناب عنه المضاف اليه وقد يستغنى عن ذلك المضاف وأفضلت أي زدت ودياني بشد التحتية أي مالكي والقائم بامري فتخزوني أي تسوسني وتقهرني وهو بسكون الواو تخفيفا وللقافية وان كان منصوبا بعد فاء السببية أو هو مرفوع عطفا على الجملة الاسمية قبله أي ما أنت دياني فما أنت تخزوني (قوله اذا رضيت علي) يحتمل انه ضمن رضي معنى عطف فعلى على بابها وقشير بالتصغير (قوله قد يعني) التقليل بالنسبة الى التشبيه والا فتعليلها كثير كما في شرح الكافية (قوله أي لهدايته) أي فما مصدرية (قوله ليس كمثله شئ) أي للزوم المحال على عدم زيادتها وهو اثبات المثل له تعالى لان النفي يعود الى الحكم فقط وهو المشابهة المأخوذة من الكاف لا الى متعلقاته وهو لفظ مثل ولفظ شئ فيكونان مثبتين ألا ترى ان قولك ليس كابن زيد أحد يدل ظاهرا على ان لزيد ابنا وان احتمل ان نفي المشابهة للابن لعدمه وانما زيدت الكاف في الآية لتوكيد نفي المثل لان زيادتها كاعادة الجملة كذا قال الاكثرون ومنع آخرون زيادتها فمنهم من قال المثل بمعنى الصفة أو الذات أي ليس كصفته أو كذاته شئ والمحققون منهم على انها باقية على حقيقتها من نفي مثل مثله تعالى وذلك كناية عن نفي المثل للمبالغة في التنزيه كما في قولهم مثلك لا يبخل حيث نفوا البخل عن مثله والمراد لازمه أي أنت لا تبخل وعدلوا عن ذلك تنزيها عن تعلق البخل به ولو على سبيل النفي فكذا في الآية المراد لازمها وهو نفي المثل اذ لو كان له مثل لكان هو مثلا لمثله لان المماثلة انما تتحقق من الجانبين فلا يصح نفي مثل مثله أما حقيقتها المقتضية لاثبات المثل فليست مرادة أصلا وقد صرحوا بانه لا يضر في الكناية استحالة المعنى الحقيقي فضلا عن استحالة لازمه هذا ما ذكروه وطالما كنت أجد في نفسي منه شيأ لان محصل هذا الوجه أن نفي المثل لازم لحقيقة الآية وقد تقرر سابقا انها تقتضي اثباته ولذا أولوها بهذه الاوجه فكيف يعقل أن اثبات الشئ ونفيه يلزمان معا لشئ واحد مع تصريحهم بان تنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات و بفرض صحة ان كلا منهما لازم لها فقصرها على هذا دون ذاك تحكم مع أن القصد ابطال دلالتها على المحال ولا يكفي فيه قولنا انه غير مراد كما لا يخفى ثم ظهر أن اثبات المثل ليس لازما للحقيقة بل محتمل فقط كما تحتمل نفيه وان كان الاول أقرب نظير ما مر في ليس كابن زيد أحد لكن عارضه في خصوص هذه المادة ما ذكر من أنه لو كان له مثل الخ فبطل ذلك الاحتمال من أصله فالتعويل في نفي المثل على هذه المقدمة القطعية وهي قرينة الكناية بخلاف المثال فتفهم ذلك فانه مما تحير فيه الافهام وقد أوضحناه ولله الحمد (قوله لواحق الاقراب) جمع لاحق بمعنى ضامر والاقراب جمع قرب كعنق وقفل هي الخاصرة أو من الشاكلة الى مراق البطن والمقق بفتح الميم والقاف الاولى الطول الفاحش معرفة وهو مبتدأ خبره فيها أي الخيل كما في العيني يصفها بضمور البطن والطول وقيل الضمير لحمر الوحش (قوله اسما قليلا) خصه سيبويه والمحققون بالضرورة كقوله * يضحكن عن كالبرد المنهم * أي عن سن مثل البرد الذائب وقوله

بكاللقوة الشغواء جلت فلم أكن * لاولع الا بالكمي المقنع

واجازه

أتنتهون ولن ينهى ذوى شطط * كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

فالكاف اسم مرفوع على الفاعلية والعامل فيه ينهى والتقدير ولن ينهى ذوى الشطط مثل الطعن واستعملت على وعن اسمين عند دخول من عليهما وتكون على بمعنى فوق وعن بمعنى جانب ومنه قوله

غدت من عليه بعدما تم ظمؤها * تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

أى غدت من فوقه وقوله

ولقد أرانى للرماح دريئة * من عن يمينى تارة وأمامى

أى من جانب يمينى (ص) ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا وان يجرا فى مضى فكمن * هما وفى الحضور معنى فى استبن

(ش) تستعمل مذ ومنذ اسمين اذا وقع بعدهما الاسم مرفوعا أو وقع بعدهما فعل فمثال الاول ما رأيته مذ يوم الجمعة أو مذ شهرنا فمذ اسم مبتدأ خبره ما بعده وكذلك منذ وجوز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما ومثال الثانى جئت مذ دعا فمذ

وأجازه كثيرون منهم الفارسى اختيارا فهى فى زيد كالاسد اما خبر مضافة للاسد كما فى المغنى أو متعلقة بمحذوف هو الخبر (قوله أتنتهون الخ) الهمزة للانكار والشطط الظلم والجور وجملة ولن ينهى حال من واو تنتهون وجملة يذهب حال من الطعن فان قلت يحتمل فى هذه الشواهد انها حرف وهى ومجرورها صفة لمحذوف أى شئ كالطعن وبفرس كالقوة أجيب بأن حذف الموصوف بالظرف كالجملة له مواضع ليس هذا منها (قوله عند دخول من) ظاهره قصر اسميتها على ذلك وليس كذلك فان قولك زيد على السطح وسرت عن البلد يحتمل الحرفية والاسمية فاذا دخلت من تعينا للاسمية وكذا اذا جرت بعلى نادرا ولذا جعل المتن دخولها شاهدا للاسمية لا ضابطا فكان الاولى للشارح موافقته ومما يرد اسما الى بمعنى المنتهى وترد منونة بمعنى النعمة ومن بمعنى بعض كما مر عن الزمخشرى والطيبى وترد على افعلا ماضيا من العلو ومن أمرا من المين وهو الكذب فاستكملا أقسام الكلمة (قوله غدت الخ) أى سارت القطاة من عليه أى الفرخ والظمء بكسر الظاء المشالة وسكون الميم مهموزا مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب الى الشرب قال الدمامينى يستعمل فى الابل لكن استعاره لقطاة ويروى خمسها بكسر الخاء وهو الشرب فى كل خمسة أيام وهذا أيضا للابل لا للطير لانها لا تصبر كذلك لكن ضرب به مثلا وتصل بفتح الفوقية وكسر المهملة أى تصوت أحشاؤها من العطش وعن قيض عطف على من عليه وهو بفتح القاف وسكون التحتية بعدها ضاد معجمة قشر البيض الاعلى وزيزاء بزاءين معجمتين مكسورة أولاهما وقد تفتح كما قاله السيوطى وبينهما تحتية أرض غليظة ومجهل كمقعد القفر الذى لا يهتدى فيه لعدم علاماته لا يثنى ولا يجمع كما فى القاموس وهو مجرور باضافة زيزاء اليه لا نعت لها لان اسم المكان لا ينعت به عند البصريين فزيزاء مجرور بالكسرة لان الاضافة تبطل منع صرفه بالالف الممدودة الا أن يجعل بدلا فيجر بالفتحة (قوله دريئة) بهمزة بعد التحتية الساكنة مفعول ثان لارى وهى الحلقة التى يتعلم عليها الرمى والطعن وفى شرح شواهد المغنى للسيوطى جواز باء موحدة بدل الهمزة (قوله حيث رفعا) بالبناء للفاعل وقوله أو أوليا الفعل ماض مجهول والالف نائب فاعله وهى مفعوله الثانى والفعل مفعوله الاول لانه الفاعل معنى أى جعل الفعل واليا لهما والمراد الفعل الماضى فلا يقال مذ يقوم لان عاملهما لا يكون الا ماضيا فلا يجتمع مع المستقبل ولو قال أو أوليا الجملة نحو مذ دعا لشمل الجملة الاسمية أيضا كقوله

فما زلت أبغى الخير مذ أنا يافع * وليدا وكهلا حين شبت وأمردا

لكن اقتصر على الفعل وتبعه الشارح لكونه الغالب فهو مثال لا قيد (قوله اسم مبتدأ) وسوغه كونهما معرفة فى المعنى لانهما ان كان الزمان ماضيا كالمثال الاول فمعناها أول مدة عدم الرؤية كذا وان كان حاضرا كالمثال الثانى أو معدودا كما رأيته مذ يومان فمعناها نفس المدة أى مدة عدم الرؤية شهر أو يومان (قوله وكذلك منذ) أى تكون مبتدأ ومعناها ما ذكر والخبر ما بعدها كمذ وهو واجب التأخير فيهما اجراء لهما اسمين مجراهما حرفين فى التقدم على الزمان الا أن اسمية مذ أغلب من الحرفية ومنذ بالعكس (قوله خبرين) أى ظرفيين بمعنى بين وبين متعلقين بمحذوف هو الخبر عما بعدهما فمعنى ما لقيته مذ يومان بينى وبين لقائه يومان واعترض بأن فيه ظرفية الشئ وهو يومان فى نفسه وهو مذ لانها حينئذ زمانية بمعنى بين وأجيب بأن هذا يرد على قولهم بينى وبين لقائه يومان وهو جائز بلا نكير فما كان جوابا عنه فهو الجواب عن هذا دمامينى وحاصل الجواب ان الزمان المتخيل يكون ظرفا للحقيقى كما فى قولهم أمس قبل اليوم أى فى زمن متخيل قبل اليوم وهذا منه بقى أن هذا التفسير لا يطرد فيما اذا قلت فى يوم الاحد ما رأيته مذ يوم الجمعة لان بينك وبين الرؤية الجمعة والسبت لا الجمعة فقط وأجيب بأنه على حذف العاطف أى الجمعة وما بعده الى الآن وجملة مذ وما بعدها على هذا القول وما قبله مستأنفة استئنافا بيانيا

لامرتبطة بالجملة الاولى وقيل انهما ظرفان مضافان لجملة فعلية لان المرفوع بعدهما فاعل بمحذوف أى مذ كان أو مضى يومان وهما متعلقان بمضمون ماقبلهما بملاحظة استمراره الى آن التكلم فمعنى مارأيته مذ يوم الجمعة انتفت الرؤية وقت وجود الجمعة أو مضيه واستمر الى الآن فلا يصدق بالرؤية بعده وقبل التكلم حتى ينافى المقصود وكذا يقال فى سرت مذ كذا فتدبر (قوله اسم منصوب الخ) أى فهو ظرف لمضمون ماقبله ومضاف للجملة بعده فعلية كانت كمثاله أو اسمية كالبيت المار ويأتى فيه مامر من ملاحظة الاستمرار الى آن التكلم ليوافق المقصود وقيل انهما حينئذ مبتدآن والجملة بعدهما خبر بتقدير زمن مضاف اليها والتقدير فى جئت مذ دعا وقت المجيء هو زمن دعائه وفى البيت المار أول وقت طلبى الخير هو وقت كونى يافعا أى مقارنا للبلوغ فجملة مذا الخ مستأنفة كما مر (قوله بمعنى من) أى البيانية هذا ان كان مجرورهما معرفة كمثاله فان كان نكرة فهما بمعنى من والى معا ولا تكون النكرة الا معدودة لفظا كمذ يومين أو معنى كمذ شهر لما مر من أنهما لا يجران المبهم أى مارأيته من ابتداء يومين الى انتهائهما (قوله ان كان حاضرا) ولا يجوز فى الحاضر بعدهما الا الجر عند أكثر العرب أما الماضى فبعد منذ يترجح جره وبعد مذ رفعه والراجح أن أصل مذ منذ حذفت النون تخفيفا بدليل ضمها لملاقاة ساكن كمذ اليوم والا لكسرت على أصل التخلص وبعضهم يضمها بلا ساكن أصلا وقيل هما أصلان مطلقا وقيل عند كونهما اسمين فقط (قوله وبعد من) متعلق بزيد بكسر الزاى ماض مجهول وما نائب فاعله والضمير فى يعق عائد على ما أى فلم تكف ما الزائدة هذه المذكورات عن العمل لانها لا تزيل اختصاصها بالاسماء وانما تكم بزيادتها مع الاسم المفرد كمثاله فان وقع بعدها جملة فهى موصول حرفى نحو بما نسوا يوم الحساب أى بنسيانهم (قوله مما خطاياهم) الاولى التمثيل بقراءة مما خطيآتهم كما فى المغنى لظهور جرها لا يقال يحتمل فى جميع ماذكر أن ما اسم بمعنى شيء والذى بعدها بدل منها فلا شاهد فيه لانه خلاف الظاهر (قوله وقد يليهما) فاعله ضمير يعود على ما كنائب فاعل زيد وذكره باعتبار لفظها وضمير التثنية لرب والكاف (قوله فتكفهما) أى غالبا وحينئذ يدخلان على الجمل كمثاله (قوله فان الحمر) جمع حمار وسكنت ميمه للضرورة أو تخفيفا من الضم والحبطات مبتدأ خبره شر وهم جماعة من تميم سموا باسم أبيهم الحبط بفتح المهملة وكسر الموحدة أو بفتحتين وهو الحرث بن مالك بن عمرو وسمى به لانه أكل نباتا بالبادية يسمى الزرق وهو الحندقوق فانتفخ بطنه وانتفاخ البطن من أكله يسمى الحبط بفتحتين والمنتفخ بطنه يسمى الحبط بفتح فكسر وجعل أبو حيان ما موصولا حرفيا بناء على جواز وصلها بالجملة الاسمية لا كافة لانها لا تكف الكاف عنده أى ككون الحبطات شر الخ (قوله ربما الجامل) بالجيم هو قطيع الابل مع رعاته والمؤبل بشد الموحدة المعد للقنية والعناجيج بعين مهملة وجيمين الخيل الجياد والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر العناجيج لعلمه منه ودخول رب المكفوفة على الجملة الاسمية كالبيت نادر حتى قال الفارسى يجب أن تجعل ما اسما بمعنى شيء والجامل خبر لمحذوف والجملة صفة ما وفيهم حال أى رب شيء هو الجامل حال كونه فيهم ولم تجعل جملة الجامل فيهم صفة لما لعدم الرابط فيها والغالب دخولها على الماضى نحو ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات أو المضارع المنزل منزلته لتحقق وقوعه نحو ربما يود الذين كفروا كما أن الغالب على غير المكفوفة كون العامل فيما بعدها ماضيا نحو رب رجل كريم لقيته بل أوجبه بعضهم (قوله كما الناس) ما زائدة والناس مجرور بالكاف وقوله مجروم عليه الخ من الجرم وهو الظلم وروى مظلوم عليه وظالم (قوله ماوى الخ) منادى مرخم ماوية ويا للتنبيه والشاهد فى ربتما غارة حيث زيد فيهما ولم تكفها عن جر غارة والشعواء بالعين المهملة أى الفاشية المتفرقة وكاللذعة خبر الغارة والميسم بكسر الميم آلة الوسم أى الكى بالحديد

اسم منصوب المحل على الظرفية والعامل فيه جئت وان وقع مابعدهما مجرورا فهما حرفا جر بمعنى من ان كان المجرور ماضيا نحو مارأيته مذ يوم الجمعة أى من يوم الجمعة وبمعنى فى ان كان حاضرا نحو مارأيته مذ يومنا أى فى يومنا (ص)

وبعد من وعن وباء زيد ما … فلم يعق عن عمل قد علما

(ش) أى تزاد ما بعد من وعن والباء فلا تكفها عن العمل كقوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا وقوله تعالى عما قليل ليصبحن نادمين وقوله تعالى فبما رحمة من الله لنت (ص)

وزيد بعد رب والكاف فكف … وقد يليهما وجر لم يكف

(ش) تزاد ما بعد الكاف ورب فتكفهما عن العمل كقوله

فان الحمر من شر المطايا * كما الحبطات شر بنى تميم

وقوله * ربما الجامل المؤبل فيهم * وعناجيج بينهن المهار وقد تزاد بعدهما فلا تكفهما عن العمل وهو قليل كقوله

ماوى يا ربتما غارة * شعواء كاللذعة بالميسم

وقوله وننصر مولانا ونعلم انه

كما الناس مجروم عليه وجارم

لا يجوز حذف حرف الجر وابقاء عمله الا في رب بعد الواو وفيما سنذكره وقد ورد حذفها بعد الفاء وبل قليلا فمثاله بعد الواو قوله

وقاتم الاعماق خاوي المخترقن

ومثاله بعد الفاء

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع * فالهيتها عن ذي تمائم محول

ومثاله بعد بل قوله

بل بلد ملء الفجاج قتمه * لا يشترى كتانه وجهرمه

والشائع من ذلك حذفها بعد الواو وقد شذ الجر برب محذوفة من غير ان يتقدمها شيء كقوله

رسم دار وقفت في طلله * كدت أقضي الحياة من جلله

(ص)

وقد يجر بسوى رب لدى * حذف وبعضه يرى مطردا

(ش) الجر بغير رب محذوفا على قسمين مطرد وغير مطرد فغير المطرد كقول رؤبة لمن قال له كيف أصبحت خير والحمد لله التقدير على خير وقول الشاعر

اذا قيل أي الناس شر قبيلة * أشارت كليب بالأكف الاصابع

أي أشارت الى كليب وقوله

وكريمة من آل قيس ألفته * حتى تبذخ فارتقى الاعلام

أي فارتقى الى الاعلام والمطرد كقولك بكم درهم اشتريت هذا فدرهم مجرور بمن محذوفة عند سيبويه والخليل وبالاضافة عند الزجاج وعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حذف وأبقى عمله وهذا مطرد عندهما في مميز كم الاستفهامية اذا دخل عليها حرف الجر

(قوله وحذفت رب فجرت الخ) صريحه كالشارح ان الجر بعد المذكورات برب المحذوفة لانها وهو الصحيح عند البصريين في الواو وحكى في التسهيل الاتفاق عليه في بل والفاء ولعله لم يعتبر ما نقل عن بعضهم من أن الجر بهما انما بتهما مناب رب كما قال الكوفيون في الواو (قوله قليلا) أخذ منه من تقييد المصنف الشيوع بالواو لكنه بعد بل أقل من الفاء ومع التجرد أقل منهما (قوله فمثلك الخ) مجرور برب المحذوفة وهو مفعول طرقت أي أتيتها ليلا وحبلى بدل منه ومرضع عطف عليه وألهيتها اشغلتها عن ذي تمائم أي عن ولد ذي تمائم أي تعاويذ معلقة عليه لخوف العين والمحول بضم الميم أي عمره حول ويروى مغيل بضم الميم وسكون المعجمة وفتح الياء التحتية وهو الذي تؤتى أمه وهي ترضع وانما خص الحبلى والمرضع لانهما أزهد النساء في الرجال ومع ذلك تعلقتا به ومالتا اليه (قوله بل بلد) أي رب بلد والفجاج بكسر الفاء جمع فج بفتحها وهو الطريق والقتم بفتح القاف والمثناة الفوقية الغبار كالقتام والقتم بفتح فسكون وجهرمه بفتح الجيم أصله جهرميه بياء النسبة وهي بسط تنسب الى جهرمة قرية بفارس فحذف ياء النسبة للضرورة وقيل الجهرم بساط من الشعر وجواب رب قطعت في بيت بعده (قوله رسم دار) بالجر أي رب رسم دار وهو ما بقي من آثارها لاصقا بالأرض كالرماد والطلل ما شخص أي ارتفع من آثارها كالوتد والاثافي وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الأولى أي من أجله أو عظم شأنه لان الجلل يطلق بمعنى من أجل وبمعنى عظيم وحقير أيضا وأما جلل بالبناء على السكون فحرف بمعنى نعم (قوله كقول رؤبة) بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج وهو من فصحاء العرب قال الزمخشري وهو من أمضغ العرب للشيح والقيصوم يريد بذلك تحقيق كونه بدويا لا حقيقة المضغ لان هذين النبتين لا يعضهما الآدميون تصريح (قوله على خير) أي أو بخير (قوله أشارت كليب) بالجر مصغرا اسم قبيلة والأصابع فاعل أشارت أي أشارت الأصابع بالأكف الى كليب والباء اما بمعنى مع أي مع الأكف وهو مقلوب أي أشارت الأكف بالأصابع (قوله وكريمة) أي ورب رجل كريمة والتاء للمبالغة على غير قياس لان أمثلتها فعالة كنسابة وفعولة كفروقة ومفعالة كمهذارة وليس منها فعيلة كما في العيني وان المعنى ورب نفس كريمة وذكر في ألفته على تأويلها بالشخص وقيس بمنع الصرف للعلمية والتأنيث على معنى القبيلة وألفته بفتح اللام من باب ضرب أي أعطيته ألفا وأما ألفته بالكسر فبمعنى أحببته وتبذخ بمثناة فوقية فموحدة فمعجمتين بمعنى تكبر وارتفع من البذخ بفتحتين وهو الكبر والأعلام الجبال وهو محل الشاهد حيث جره بالى محذوفة (قوله والمطرد الخ) منه لفظ الجلالة في القسم بدون تعويض عن الباء نحو الله لأفعلن وكي المصدرية حيث يقدر قبلها اللام جارة لما مع صلتها وان وأن مع صلتهما لانهما في محل جر بالحرف المقدر عند الخليل والكسائي أما عند سيبويه فمحلهما نصب بنزع الخافض وكذا يطرد الحذف بعد ما تضمن مثل المحذوف سواء كان بعد استفهام نحو زيد بالجر جوابا لمن قال بمن مررت ونحو أزيد بن عمرو جوابا لمررت بزيد أو بعد تحضيض كهلا دينار لمن قال جئت بدرهم أو شرط كامرر بأيهم شئت ان زيد وان عمرو بالجر أو عطف نحو وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف أي وفي اختلاف فهو خبر عن آيات بعده وليس مجرورا بالعطف على خلقكم لئلا يعطف على معمولي عاملين مختلفين العاملان في والابتداء والمعمولان خلقكم وآيات ونحو قوله

ما لمحب جلد ان هجرا * ولا حبيب رأفة فيجبرا

أي ولا لحبيب ونحو ذلك وكذا يطرد الحذف في المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الباء كقوله

بدا لي أني لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيأ اذا كان جائيا

بجر سابق على توهم الباء في مدرك (خاتمة) لابد لكل من الظرف والجار غير الزائد وشبهه من متعلق

تعلق به لان الظرف لا بدله من شئ يقع فيه والجار موصل معنى الفعل الى الاسم فالواقع فى الظرف والموصل معناه الى الاسم هو المتعلق العامل فيهما وهو اما فعل أو ما يشبهه من مصدر أو اسم فعل أو وصف ولو تأويلا نحو وهو الله فى السموات وفى الأرض فالجار متعلق بلفظ الجلالة لتأوله بالمعبود أو المسمى بهذا الاسم واما مشير الى معنى الفعل نحو ما أنت بنعمة ربك بمجنون فبنعمة متعلق بما لأنها تشير الى معنى الفعل وهو النفى بناء على جواز التعلق بحروف المعانى ومذهب الجمهور منعه فالمتعلق هو الفعل الذى تشير اليه أى انتفى جنونك بنعمة ربك والله أعلم

﴿ تم الجزء الأول من حاشية الخضرى على ابن عقيل و يليه الجزء الثانى وأوله الاضافة ﴾

﴿ فهرست الجزء الأول من حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ﴾

﴿ تمت ﴾

الجزء الثاني

من

حاشية العالم العلامة الحبر الفهامة من هو بكل وصف
جميل حري مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضري
أفاض الله عليه سحائب رحماته وأعاد علينا وعلى المسلمين
من صالح دعواته على شرح المحقق الجليل العلامة الهمام
ابن عقيل على ألفية الامام ابن مالك رحمهما الرحيم
المالك آمين

﴿ وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور ﴾

﴿ هذه الطبعة مقابلة على نسخة قوبلت على نسخة المؤلف ﴾

تعلموا العربية وعلموها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الاضافة ﴾

هي لغة مطلق اسناد شيء لشيء أي امالته له أو نسبته اليه واصطلاحا نسبة تقييدية بين اثنين توجب لثانيهما الجر أبدا وان شئت قلت اسناد اسم لآخر منزلا الثاني من الاول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه كنون الجمع في لزومه لحالة واحدة وهي الجر أبدا ويسمى الاول مضافا والثاني مضافا اليه وقيل بالعكس وقيل كل منهما لكل منهما قال يس وعينها ياء لاخذها من الضيف لاستناده الى من ينزل عليه أي فأصلها اضياف كاكرام فعل بها ما فعل باقامة واجازة وسيأتي في أبنية المصادر (قوله نونا تلي الاعراب) أي حرف الاعراب وهي نون المثنى والجمع وما ألحق بهما بخلاف نون بساتين وشياطين فلا تحذف للاضافة لانها لا تلي الاعراب بل علامته هي التي تليها بمعنى انها تابعة لها في الرتبة تبعية الحال للمحل وان كان الاصح أن الاعراب مقارن لآخر الكلمة وجودا لا متأخر عنه اه وظاهر أن المقارن انما هو الحركة بقطع النظر عن وصفها بالاعراب لما هو معلوم من أن الكلمة قبل التركيب لا معربة ولا مبنية فوصف الحركة بكونها اعرابا أو بناء متأخر عن وجود الكلمة وعن تركيبها (قوله مما تضيف) أي تريد اضافته وقوله احذف أي ان كان ما ذكر موجودا والا فلا حذف في نحو ابيك وذوي مال لعدم النطق بالنون ولا في نحو أفضل القوم ولدن زيد والحسن الوجه لعدم ظهور التنوين لمشابهة الفعل في الاول والحرف في الثاني ولوجود أل في الثالث الا أن يراد الحذف لفظا أو تقديرا وانما وجب حذفهما لدلالتهما على تمام الكلمة وانفصالها عما بعدها والاضافة تدل على الاتصال (قوله كطور سينا) بالقصر للضرورة وأصله المد وهو جبل بالشأم ويقال طور سينين وهو مثال لحذف التنوين (قوله وانو من أوفي) أي معناهما وهو بيان الجنس المشوب بتبعيض والظرفية وليس المنوي لفظهما اذ قد لا يصلح الكلام لتقديره (قوله اذا لم يصلح) أي بحسب القصد بأن أريد الظرفية في بيع البلد وحصر المسجد والتبعيض في مصارع مصر وقوله لما سوى ذينك أي مما لم يرد فيه ذلك بأن أريد فيما ذكر مجرد الاختصاص والنسبة فهي على معنى اللام لان المظروف والبعض له اختصاص بظرفه وكله أفاده يس وبهذا يعلم ان

نحو

(ص)

﴿ الاضافة ﴾

نونا تلي الاعراب أو تنوينا * مما تضيف احذف كطور سينا

والثاني اجرر وانو من أو في اذا * لم يصلح الا ذاك واللام خذا

لما سوى ذينك واخصص أولا * أو أعطه التعريف بالذي تلا

(ش) اذا أردت اضافة اسم الى آخر حذفت ما في المضاف من نون تلي الاعراب وهي نون التثنية أو الجمع وكذا ما ألحق بهما أو تنوين وجر المضاف اليه فتقول هذان غلاما زيد وهؤلاء بنوه وهذا صاحبه واختلف في الجار للمضاف اليه فقيل هو مجرور بحرف مقدر وهو اللام أو من أو في وقيل هو مجرور

بالمضاف وهو الصحيح من هذه الأقوال * ثم الاضافة تكون على معنى اللام عند جميع النحويين وزعم بعضهم انها تكون أيضا بمعنى من أوفى وهو اختيار المصنف والى هذا أشار بقوله وانو من أوفى الخ وضابط ذلك انه اذا لم يصلح الا تقدير من أوفى فالاضافة بمعنى ما تعين تقديره والا فالاضافة بمعنى اللام فيتعين تقدير من ان كان المضاف اليه جنس المضاف نحو هذا ثوب خز وخاتم حديد التقدير هذا ثوب من خز وخاتم من حديد ويتعين تقدير فى ان كان المضاف اليه ظرفا واقعا فيه المضاف نحو أعجبنى ضرب اليوم زيدا أى ضرب زيد فى اليوم ومنه قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر وقوله تعالى بل مكر الليل والنهار فان لم يتعين تقدير من أوفى فالاضافة بمعنى اللام نحو هذا غلام زيد وهذه يد عمرو أى غلام لزيد ويد لعمرو وأشار بقوله واخصص أولا الخ الى ان الاضافة على قسمين محضة وغير محضة فغير المحضة هى اضافة الوصف المشابه للفعل المضارع الى معموله كما سيذكر بعد وهذه لا تفيد الاسم الاول تخصيصا ولا تعريفا على ما سيبين والمحضة ما ليست كذلك وهذه تفيد الاسم الأول تخصيصا ان كان المضاف اليه نكرة نحو هذا غلام امرأة وتعريفا ان كان المضاف اليه معرفة نحو هذا غلام زيد (ص)

نحو مكر الليل يجوز كونه بمعنى فى أو اللام بحسب الارادة وعلى الثانى لا يلزم كونه مجازا عقليا كما أطلقوه بل ان أريد اختصاص الظرفية فلا مجاز أصلا أو اختصاص الفاعلية بجعل الليل ماكرا كان فيه مجاز عقلى فى النسبة الاضافية كما يكون فى الاسنادية كهزم الامير الجند وفى الايقاعية كنومت الليلة أى أوقعت النوم على أهلها ومنه قوله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين حيث أوقع الاطاعة على الامر وهى للآمر فتأمل (قوله بالمضاف) هو مذهب سيبويه والجمهور بدليل اتصال الضمير به وهو انما يتصل بعامله ولانه يقتضى المضاف اليه ويطلبه كطلب العامل معموله مع تضمنه معنى الحرف الجار فلا يرد أن الاسماء المحضة لاحظ لها فى العمل وقيل انه نائب عن حرف الجر (قوله عند جميع النحويين) فيه نظر فقد قال أبو حيان تبعا لابن درستويه ان الاضافة ليست على تقدير حرف أصلا والا لزم أن غلام زيد يساوى غلام لزيد وليس كذلك فان معنى المعرفة غير النكرة وأجيب بأن قولنا غلام لزيد ليس تفسيرا مطابقيا من كل وجه بل لبيان الملك أو الاختصاص فقط ويمكن أن الشارح لم يعتبر ذلك القول لضعفه (قوله وهو اختيار المصنف) اختار ولده والرضى وغيرهما مذهب سيبويه والجمهور انها بمعنى اللام أو من فقط وما أوهم معنى فى محمول على اللام توسعا فمعنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه وكذا مكر الليل اهـ ولا حاجة للتوسع لان معنى لام الاختصاص ظاهر فى الظرف وانما لم ترد التى بمعنى من الى اللام كما قال به بعضهم لظهور الاختصاص فيها أيضا لانها كثيرة فاستحق أن تجعل قسما مستقلا بخلافها بمعنى فى فقليلة فردت الى اللام تقليلا للاقسام فتحصل ان الاقوال أربعة (قوله جنس المضاف) يلزم من ذلك صحة الاخبار بالثانى عن الاول فلا حاجة لجعله شرطا ثانيا بخلاف التعبير بكون المضاف بعض المضاف اليه فلا بد عليه من زيادة صحة الاخبار لان البعض يشمل الجزء والجزئى وصحة الاخبار تخرج الاول فنحو يد زيد بعض القوم على معنى اللام لا من لعدم صحة الاخبار أما على ما نقله فى الهمع عن ابن كيسان والسيرافى من الاكتفاء بالبعضية فعلى معنى من ومنها عند ابن السراج واختاره المصنف اضافة الاعداد الى المعدودات كثلاثة دراهم والمقادير الى المقدرات كشبر أرض لوجود الشرطين فيها وعند الفارسى على معنى اللام وأما اضافة عدد الى عدد كثلثمائة فقد اتفقا على انها بمعنى من ولا يضر فى صحة الاخبار الاحتياج الى تأويل مائة بمئات (قوله ظرفا) أى زمانيا أو مكانيا حقيقيا أو مجازيا كمكر الليل يا صاحبى السجن ألد الخصام (قوله بمعنى اللام) أى وان لم يصح التصريح بها كيوم الاحد وعلم الفقه فيكفى افادة مدلولها وهو الاختصاص وبهذا يرتفع الاشكال عن مواد الاضافة اللامية كما فى الجامى وقد يصح اظهارها عند ابدال اللفظ بمرادفه أو مقارب به كذى مال وعند زيد ومع بكر وكل رجل لانه بمعنى صاحب مال ومكان زيد ومصاحب بكر وافراد الرجل ومن اللامية الاضافة اللفظية كما صرح به ابن جنى والشلوبين لكن قضية كلام القطر وابن الحاجب انها ليست على معنى حرف ولا يدل للاول ظهورها فى فعال لما يريد حافظات للغيب لان هذه لام التقوية لا لام الاختصاص (قوله تخصيصا) ليس المراد به ما يشمل التعريف بل قلة الاشتراك فقط فلا يرد أن التعريف داخل فيه فكيف يجعل قسيمه (قوله وتعريفا) أى نوعا من أنواعه المقررة فى أل فان الاضافة تأتى لما تأتى له اللام من العهد وغيره وانما تؤثر التعريف اذا كان المضاف قابلا له بخلاف نحو غيرك ومثلك وحسبك وناهيك فلا يتعرف لتوغله فى الابهام وكذا نحو رب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده لان رب وكم لا يجران المعارف فهما فى تأويل أخ له وفصيل لها وقيل معرفتان للتسامح فى التابع وأما وحده فحال وهو واجب التنكير وهل الاضافة الى الجمل تفيد التعريف لانها فى تأويل مصدر مضاف لفاعلها أو مبتدئها أو التخصيص لان الجمل نكرات استظهر الروداني الاول ولا ينافيه وقوعها صفة للنكرة لانه باعتبار ظاهرها وقطع النظر

عن التأويل وظاهر أن محل ذلك اذا كان الفاعل أو المبتدأ معرفة كما هو ظاهر التمثيل والا كانت للتخصيص (قوله وان يشابه الخ) هذا كالاستثناء من قوله واخصص أولا الخ وكنى بيفعل عن المضارع مطلقا (قوله وصفا) حال من المضاف لازمة لانه لا يشابه يفعل الا حينئذ (قوله كرب راجينا) استشكل بان رب تصرف ما بعدها للمضى واضافة الوصف الماضى محضة وبه نظر لان الذى يجب مضيه هو الامر الكائن العامل في محل المجرور لا المجرور نفسه وقال في التسهيل لا يلزم مضى عاملها ولا وصف مجرورها فتدبر (قوله وذى الاضافة الخ) ذى اسم اشارة مبتدأ والاضافة نعته أو بدل منه والمراد اضافة الوصف لمعموله وجملة اسمها لفظية خبره وكما تسمى بذلك لرجوع فائدتها اللفظ بتخفيف أو تحسين تسمى غير محضة لانها في تقدير الانفصال بالضمير المستتر في الوصف ومجازية لانها لغير الغرض الاصلى من الاضافة وهو التخصيص أو التعريف (قوله محضة ومعنوية) أى وحقيقية لنظير ما قبله وظاهره انحصارها في النوعين لكن زاد في التسهيل ثالثا وهى الشبيهة بالمحضة وحصره في سبعة أنواع منها اضافة الموصوف لصفته والمسمى الى اسمه وعكسهما كما بينه الاشمونى (قوله كل اسم فاعل) منه أمثلة المبالغة كشراب العسل (قوله بمعنى الحال الخ) أى لانه حينئذ يكون بمعنى المضارع فيعمل في محل المفعول به والفعل لا يتعرف فكذا ما هو بمعناه فاضافته لمعموله لا تفيد الا التخفيف بخلاف الماضى أو مطلق الزمن فلا يقوى على العمل في محل المفعول به لبعده عن المضارع فهو مضاف لغير معموله فيتعرف به فان كان بمعنى الاستمرار فقال الرضى هو كالحال وقال السعد في شرح الكشاف دافعا للتنافى بين كلاميه في مالك يوم الدين وجاعل الليل سكنا الاستمرار يحتوى على الازمنة الثلاثة فتارة يعتبر الماضى فلا يعمل ويتعرف بالاضافة كمالك يوم الدين بدليل وصف المعرفة به وتارة يعتبر جانب الحال والاستقبال فيعمل ولا يتعرف كجاعل الليل سكنا وذلك لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك عن الوصفية الى البدلية وبجعل سكنا منصوبا بمحذوف أى يجعله سكنا والتعويل على القرائن والمقامات اهـ وفى الدمامينى وغيره ما يوافقه واختار السيد في دفع التنافى ان الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوتى وفى جاعل الليل تجددى بتعاقب افراده فكان الثانى عاملا واضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الاول وفى حواشى السعد انما وصف بمالك المعرفة لان اضافة الوصف الى الظرف معنوية عند الجمهور اهـ ولا يلزم مثله في جاعل الليل سكنا مع قولهم بانها لفظية لان الليل مفعول جاعل لا ظرفه بخلاف يوم فانه ظرف لمالك اذ المعنى مالك الامر والنهى في يوم الدين بدليل قراءة ملك فتدبر (قوله أو صفة مشبهة) هى ما دل على فاعل الحدث وأفاد الدوام سواء وازنت المضارع أم لا واسم الفاعل هو ما وازن المضارع وأفاد الحدوث فان أفاد الدوام كان صفة مشبهة حقيقية على ما فى التوضيح وغيره وقال الزمخشرى وابن الحاجب ان الصفة لا توازن المضارع أصلا وما أريد به الدوام مما وازنه كضامر البطن ومطمئن القلب ومعتدل القامة فاسماء فاعلين ألحقت بالصفة حكما وليست منها حقيقة ولم يقيدها الشارح بغير الماضى كسابقيها لانها للدوام أبدا ولا تكون للماضى وحده أصلا ومقتضاه ان اضافتها لفظية أبدا وهو ما فى الرضى والتصريح قيل لانها تشبه المضارع فى بعض أحواله وذلك اذا أفاد الاستمرار وقال الرضى لانها جائزة العمل أبدا اما رفعا أو نصبا وأما اسما الفاعل والمفعول فعملهما فى مرفوع جائز مطلقا لان أدنى رائحة الفعل يكفى فى عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فاضافتهما الى مرفوعهما معنى لفظية أبدا كضامر بطنه ومسود وجهه وأما عملهما النصب فيحتاج الى شرط الحال أو الاستقبال أو الاستمرار ليشبها المضارع الصالح لهذه الثلاثة فيقويا على عمل النصب واضافتهما حينئذ لفظية دون الماضى لبعده عنه فلا يقوى على العمل فاذا أضيف لمنصوب معنى كان مضافا لغير معموله فتعرف به وهذا ظاهر ان قلنا ان الوصف الاستمرارى اضافته لفظية بلا تفصيل كما هو ظاهر اطلاق الرضى أما على ما مر

وان يشابه المضاف يفعل * وصفا فعن تنكيره لا يعزل
كرب راجينا عظيم الامل * مروع القلب قليل الحيل
وذى الاضافة اسمها لفظيه * وتلك محضة ومعنويه

(ش) هذا هو القسم الثانى من قسمى الاضافة وهو غير المحضة وضبطها المصنف بما كان المضاف فيه وصفا يشبه يفعل أى الفعل المضارع وهو كل اسم فاعل أو مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو صفة مشبهة ولا تكون الا بمعنى الحال فمثال اسم الفاعل هذا ضارب زيد الآن أو غدا وهذا راجينا ومثال اسم المفعول هذا مضروب الأب وهذا مروع القلب ومثال الصفة المشبهة هذا حسن الوجه وقليل الحيل وعظيم الامل فان كان المضاف غير وصف أو وصفا غير عامل فالاضافة محضة

كالمصدر نحو عجبت من ضرب زيد واسم الفاعل بمعنى الماضى نحو هذا ضارب زيد أمس وأشار بقوله فعن تنكيره لا يعزل الى أن هذا القسم من الاضافة أعنى غير المحضة لا يفيد تخصيصا ولا تعريفا ولذلك تدخل رب عليه وان كان مضافا لمعرفة نحو رب راجينا وتوصف به النكرة نحو قوله تعالى هديا بالغ الكعبة وانما تفيد التخفيف فقائدته ترجع الى اللفظ فلذلك سميت الاضافة فيه لفظية وأما القسم الاول فيفيد تخصيصا أو تعريفا كما تقدم فلذلك سميت الاضافة فيه معنوية وسميت محضة أيضا لانها خالصة من نية الانفصال بخلاف غير المحضة فانها على تقدير الانفصال تقول هذا ضارب زيد الآن على تقدير هذا ضارب زيدا ومعناهما متحد وانما أضيف طلبا للتخفيف (ص)

ووصل أل بذا المضاف مغتفر
ان وصلت بالثان كالجعد الشعر
أو بالذى له أضيف الثانى *
كزيد الضارب رأس الجانى

(ش) لايجوز دخول الألف واللام على المضاف الذى اضافته محضة فلا تقول هذا الغلام رجل لان الاضافة معاقبة للالف واللام فلا يجمع بينهما وأما ما كانت اضافته غير محضة وهو المراد بقوله بذا المضاف أى بهذا المضاف الذى تقدم الكلام فيه قبل هذا البيت فكان القياس أيضا يقتضى أن لا تدخل الالف واللام على المضاف فيه لما تقدم من أنهما متعاقبان لكن لما كانت الاضافة فيه على نية الانفصال اغتفر ذلك بشرط أن تدخل الالف واللام على المضاف اليه كالجعد الشعر والضارب الرجل أو على ما أضيف اليه المضاف اليه كزيد الضارب رأس الجانى فان لم تدخل الألف واللام على المضاف اليه ولا على ما أضيف اليه المضاف اليه امتنعت المسئلة

من السعد من أن فيه اعتبارين فيشكل اعتبارهما فيه دون الصفة مع أنه منها حقيقة أو ملحق بها على القولين ورده فى حواشى السعد بان اسم الفاعل قد يتمحض للماضى فى بعض أحواله فتكون اضافته معنوية فلذا اعتبر جانبه فى الاستمرارى والصفة لا تتمحض له أصلا فلا يحسن اعتباره وحده فيها ويقتضى ما مر عن السيد من ان الاستمرارى الثبوتى لا يعمل واضافته معنوية ان الصفة كذلك دائما لان استمرارها ثبوتى أبدا والا أشكل الفرق بينهما فتأمل فان فى المقام دقة (قوله كالمصدر) مثال لغير الوصف وقيل اضافته لفظية لانه عامل فى محل مجروره رفعا أو نصبا فأشبه الصفة ورد بنعته بالمعرفة فى قوله

ان وجدى بك الشديد أرانى * عاذرا فيك من عهدت عذولا

وبان تقدير الانفصال فى الوصف بالضمير المستتر فيه ولا ضمير فى المصدر (قوله واسم الفاعل الخ) مثال للوصف غير العامل ومنه أفعل التفضيل لانه لا يعمل فى المفعول به فاضافته محضة كما هو مذهب سيبويه بدليل نعته بالمعرفة (قوله لا يفيد تخصيصا) أى لحصوله بالمعمول قبل أن يضاف اليه (قوله التخفيف) أى بحذف التنوين الظاهر كما فى ضارب زيد وأصله ضارب زيدا أو المقدر نحو حواج بيت الله أو حذف نون المثنى والجمع وحصر فائدتها فى التخفيف انما هو بالنسبة للتعريف والتخصيص والا فتفيد رفع القبح أيضا كما فى الحسن الوجه فان فى رفع الوجه قبح خلو الصفة عن ضمير الموصوف وفى نصبه تشبيها بالمفعول به قبح اجراء وصف القاصر مجرى المتعدى وفى الجر تخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه والحسن وجه بالجر لعدم فائدته بل الاول فاعل لوجود ضمير الموصوف والثانى تمييز لانه نكرة (قوله على تقدير الانفصال) أى بالضمير المستتر فى الوصف كما مر (قوله بذا المضاف) أى المشابه يفعل فالمضاف بدل من اسم الاشارة أو نعت له (قوله لا يجوز الخ) أى لان المقصود الاصلى من الاضافة التعريف فيلزم من دخول ال تحصيل الحاصل أو اجتماع معرفين على شئ واحد (قوله من انهما) أى الاضافة وأل (قوله بشرط الخ) اعترض بانه لا فائدة للاضافة حينئذ لا تخفيفا لعدم التنوين فيه ولا رفع قبح لان الوصف متعد فلا قبح فى نصبه المفعول به فكان القياس منع الاضافة كما منعت فى الحسن وجه والحسن وجهه لعدم فائدتها كما مر وأجيب بان هذا الشرط بحسب الاصالة انما هو لجواز اضافة الصفة المشبهة المحلاة بال كالحسن الوجه لان رفع القبح فيها لا يكون الا بذلك الشرط كما مر فحمل عليها الضارب الرجل فى جواز الجر لاشتراكهما فى تعريف الجزأين كما حملوها عليه فى جواز النصب وان كان قبيحا فيها وأيضا ليكون دخول أل على المضاف الذى هو خلاف الاصل كالمشاكلة (قوله أو على ما أضيف اليه) أى لان المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد فلذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه أل أكثر من اسم واحد فيمتنع الضارب رأس عبد الجانى وبقى من صور الجواز الاضافة الى مضاف لضمير ما فيه أل كقوله * الود أنت المستحقة صفوه * وأوجب المبرد فى هذه النصب وهو محجوج بالسماع والافصح فى المسائل الثلاث النصب بالوصف (قوله امتنعت المسئلة) أى مسئلة الاضافة ووجب النصب وأجاز الفراء الاضافة للمعارف مطلقا كالضارب زيد والضارب هذا والضارب به فيجوز نصب الثلاثة أو جرها بالاضافة بخلاف الضارب رجل فيتعين النصب لامتناع اضافة المعرفة للنكرة ووافقه المبرد والرمانى فى الضمير دون غيره لكن أوجبا فيه الجر ومذهب سيبويه ان الضمير كالظاهر الخالى من أل يتعين فيه المفعولية ان كان الوصف محلى بها كالضاربك لفقد

فلا تقول هذا الضارب رجل ولا هذا الضارب زيد ولا هذا الضارب رأس جان هذا اذا كان المضاف غير مثنى ولا مجموع جمع سلامة لمذكر ويدخل في هذا المفرد كما مثل وجمع التكسير نحو الضوارب أو الضراب الرجل أو غلام الرجل وجمع السلامة المؤنث نحو الضاربات الرجل أو غلام الرجل فان كان المضاف مثنى أو مجموعا جمع السلامة لمذكر كفى وجودها في المضاف ولم يشترط وجودها في المضاف اليه وهو المراد بقوله (ص)

وكونها في الوصف كان ان وقع * مثنى اوجمعا سبيله اتبع (١) (ش) أي وجود الالف واللام في الوصف المضاف اذا كان مثنى أو جمع سلامة اتبع سبيل المثنى على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم مغن عن وجودها في المضاف اليه فتقول هذان الضاربا زيد وهؤلاء الضاربو زيد وتحذف للاضافة النون (ص)

ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى وأول موهما اذا ورد

(ش) المضاف يتخصص بالمضاف اليه أو يتعرف به فلابد من كونه غيره اذلا يتخصص الشئ أو يتعرف بنفسه ولا يضاف اسم لما اتحد به في المعنى كالمترادفين وكالموصوف وصفته فلا يقال قمح بر ولا رجل قائم وما ورد موهما لذلك مؤول كقولهم سعيد كرز فظاهر هذا أنه من اضافة الشئ الى نفسه لان المراد بسعيد وكرز فيه واحد فيؤول الاول بالمسمى والثاني بالاسم فكأنه قال جاء ني مسمى كرز أي مسمى هذا الاسم وعلى ذلك يؤول ما أشبه هذا من اضافة المترادفين كيوم الخميس وأما ما ظاهره اضافة الموصوف الى صفته فمؤول على حذف مضاف اليه موصوف بتلك الصفة كقولهم حبة الحمقاء وصلاة الأولى والاصل حبة البقلة الحمقاء وصلاة الساعة الأولى فالحمقاء صفة للبقلة لا للحبة والاولى صفة للساعة لا للصلاة ثم حذف المضاف اليه وهي البقلة والساعة وأقيمت صفته مقامه فصارت حبة الحمقاء وصلاة الأولى فلم يضف الموصوف الى صفته بل الى صفة غيره

شرط الاضافة ويتعين فيه الجران كان مجردا كضاربه لفقد التنوين وأما الضاربك والضاربوه فالجر فيه جائز لوجود شرطه وهو كون الوصف مثنى أو جمعا وكذا النصب أيضا ولا يمنع منه حذف النون لانها قد تحذف مع نصب الظاهر تخفيفا كما تحذف في الاضافة كقوله

الفارقو الحق للمدل به * والمستقلو كثيرما وهبوا

بنصب الحق وكثير ورد ذلك جماعة بان الاصل ان لا تسقط النون الا للاضافة فلا يعدل عنه الا اذا تعين غيره بظهور النصب وذلك في الظاهر دون الضمير هذا وظاهر مذهب سيبويه تعين النصب في نحو الرجل أنت الضاربه وان عاد الضمير لما فيه أل ولينظر الفرق بينه وبين الود أنت المستحقة صفوه فان هذا أولى منها لقربه من المضاف فتأمل (قوله فلا تقول هذا الضارب رجل) أي لانتفاء فائدة الاضافة وليس له ما يحمل عليه بخلاف ما مر فيجب نصب رجل مفعولا للوصف وكذا زيد عند غير الفراء (قوله وكونها في الوصف الخ) الجار يتعلق بالكون ان كان تاما أو خبره من حيث النقصان ان كان ناقصا وكان خبره من حيث الابتداء وان وقع بفتح الهمزة في تأويل مصدر فاعل بكاف ومتعلقه محذوف أي وجود أل في المضاف يكفي في اغتفاره وقوعه مثنى الخ وقيل ان وقع مبتدأ ثان خبره كاف والجملة خبر الكون حذف رابطها أي في اغتفاره ونقل عن المصنف كسر الهمزة فتكون شرطية حذف جوابها لدلالة ما قبلها عليه وعليه حل الشارح أي ان وقع الوصف مثنى أو جمعا فوجود أل فيه مغن عن وجودها في المضاف اليه لكن فيه أن الكافي عن وجودها في المضاف اليه ليس هو وجودها في المضاف بل وقوعه مثنى الخ لان وجودها في المضاف خلاف الاصل فيحتاج لمسوغ وهو مشاكلة كونها في المضاف اليه كما مر أو وقوعه مثنى أو جمعا لانه لما طال بالتثنية والجمع ناسبه التخفيف فلم يحتج لاتصالها بالمضاف اليه أفاده الصبان (قوله ولا يضاف اسم الخ) في نسخ تأخير هذا البيت مع شرحه عما بعده وعليها شرح الاشموني (قوله لما به اتحد معنى) أي فقط كقمح بر أو معنى ولفظا كزيد زيد مرادا بهما ذات واحدة فيجب فيهما الاتباع على التوكيد اللفظي وخرج عنه المشترك المتحد اللفظ دون المعنى لفظيا كان كعين العين وزيد زيد مرادا بهما ذاتان أو معنويا كاب الاب وابن الابن فان ذلك صحيح سائغ (قوله وما ورد الخ) مقتضاه كالمتن انه يقتصر في ذلك على المسموع وان التأويل المذكور انما هو تخريج للمسموع على وجه صحيح لا مسوغ لارتكاب مثله ولا ينافي ذلك ما تقدم في باب العلم من قوله * وان يكونا مفردين فاضف * لان معناه أبق الاضافة الواردة مؤولا لها بما هنا كما أسلفناه هناك (قوله مؤولا) أجازه الكوفيون بلا تأويل بشرط اختلاف اللفظين (قوله فيؤول الاول بالمسمى الخ) أي اذا كان الحكم مناسبا للمسمى فان ناسب الاسم ككتبت سعيد كرز عكس التأويل أي كتبت اسم هذا المسمى (قوله كيوم الخميس) فيه أنه ليس من المترادفين بل من اضافة الأعم للاخص وهي جائزة لافادتها تخصيص الاعم وأما عكسها فممتنع (قوله حبة الحمقاء) بالمد هي الرجلة وصفت بالحمق لانها تنبت في مجاري الماء فتمر بها السيول فتقطعها وتطؤها الاقدام وفي القاموس بقلة الحمقاء بدل حبة وتأويلها أن يقال الاصل بقلة الحبة الحمقاء ولا شك أن الحبة التي هي بزر الرجلة

المؤنث المضاف اليه التأنيث بشرط أن يكون المضاف صالحا للحذف واقامة المضاف اليه مقامه ويفهم منه ذلك المعنى نحو قطعت بعض أصابعه فصح تأنيث بعض لاضافته الى أصابع وهو مؤنث لصحة الاستغناء باصابع عنه فتقول قطعت أصابعه ومنه قوله

مشين كما اهتزت رماح تسفهت
أعاليها مر الرياح النواسم

فأنث المر لاضافته الى الرياح وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المر بالرياح نحو تسفهت الرياح وربما كان المضاف مؤنثا فاكتسب التذكير من المذكر المضاف اليه بالشرط الذى تقدم كقوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين فالرحمة مؤنثة واكتسبت التذكير باضافتها الى الله تعالى فان لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف اليه عنه لم يجز التأنيث فلا تقول خرجت غلام هند اذ لا يقال خرجت هند ويفهم منه خروج الغلام

(ص) وبعض الاسماء يضاف أبدا * وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا

(ش) من الاسماء ما يلزم الاضافة وهو قسمان أحدهما ما يلزم الاضافة لفظا ومعنى فلا يستعمل مفردا أى بلا اضافة وهو المراد بشطر البيت وذلك نحو عند ولدى وسوى

الرجلة توصف بالحق كما توصف به نفس الرجلة لانها من جملة ما ينبت فى المجارى فى كل من العبارتين موهم لاضافة الصفة للموصوف ولا مانع من جعلها من اضافة الاعم للاخص فلا تحتاج لتأويل باعتبار أن الحقاء صار كالعلم على تلك البقلة وان كان خلاف الظاهر واعلم أن التأويل فى هذه المذكورات يصير الاضافة حقيقية على معنى لام الاختصاص (قوله موهلا) بفتح الهاء من أوهله لكذا جعله أهله أى جعل أهلا له والمراد لازم ذلك وهو كون المضاف أهلا فى نفسه للحذف فهو من اطلاق المسبب وهو التأهيل وارادة سببه وهو كونه أهلا (قوله واقامة المضاف اليه الخ) هذا مع ما بعده تفسير لصلاحيته للحذف وليس شرطا مستقلا أى معنى كونه صالحا للحذف أنه يستغنى عنه فى افادة المعنى المراد بالمضاف اليه ويشترط أيضا كونه بعضا من المضاف اليه أو كبعضه فالاول نحو قطعت بعض أصابعه يلتقطه بعض السيارة * كما شرقت صدر القناة من الدم * والثانى كمر الرياح الآتى وكقوله

أتى الفواحش عندهم معروفة * ولديهم ترك الجميل جميل

زاد الدمامينى أو كونه كل المضاف اليه نحو يوم تجد كل نفس فلا يقال أعجبتنى يوم العروبة لان المضاف ليس كلا ولا بعضا ولا كبعض وان كان صالحا للحذف (قوله مشين) أى النسوة كما اهتزت أى مشيا كاهتزاز رماح تسفهت أى أمالت ومر الرياح أى مرورها فاعله وفيه الشاهد (قوله فاكتسب التذكير) أى بالشروط المذكورة ففى كلام المتن اكتفاء ومما يكتسبه المضاف أيضا ما مر من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح وكذا الظرفية ككل حين والمصدرية ككل الميل ووجوب التصدر كغلام من عندك والجمع كقوله

فما حب الديار شغفن قلبى * ولكن حب من سكن الديارا

أو البناء بالاضافة الى مبنى كما سيأتى قيل والاعراب كهذه خمسة عشر زيد برفع عشر لاضافته للمعرب وفيه أن اعرابه انما هو لمعارضة الاضافة شبه الحرف لا لاكتسابه من المضاف اليه بدليل أن من يعربه لا يخصه باضافة المعرب بل مع المبنى أيضا كهذه خمسة عشرك كما قاله الدمامينى (قوله واكتسب التذكير الخ) أى بدليل قوله قريب والا لقال قريبة ويرد عليه لعل الساعة قريب حيث ذكره بلا اضافة فالاوجه أن التذكير فى الآيتين لاجراء فعيل بمعنى فاعل مجراه بمعنى مفعول فى أنه يستوى فيه المذكر والمؤنث وقيل بل هو بمعنى مفعول أى مقربة وقيل انهم التزموا تذكير قريب فى غير النسب للفرق بينهما وقيل الرحمة بمعنى الغفران أو المطر بقى ان فى كلام الشرح اطلاق التذكير عليه تعالى وهو سوء أدب والجواب أن التذكير هنا وصف للفظ الجلالة لا لمعناه فلا ضرر فيه صبان ولك أن تقول المراد اكتسب حكم التذكير الثابت له تعالى لانه اذا أخبر عنه تعالى بحكم لا يكون الا كالمذكر وان لم يصح وصفه بالتذكير وليس المراد اكتسب التذكير نفسه اذ الاضافة لا تصير المؤنث مذكرا حقيقة بل باعتبار أن يصير الحكم عليه كالحكم على المذكر فتدبر (قوله وبعض الاسماء الخ) يشعر بان الاصل والغالب فى الاسماء صلاحيتها للاضافة وعدمها وقوله وبعض ذا الخ يشعر بأن الاصل فى ملازم الاضافة أن لا يقطع عنها * واعلم أن أقسام الاسم بالنسبة للاضافة وعدمها عشرة ما تجوز اضافته وهو الغالب وما تمتنع كالمضمرات والاشارات وغيرأى من الموصولات وأسماء الشرط والاستفهام وما تجب اضافته للجملة فالخصوص الفعلية وهو اذا ولما الحينية عند من جعلها اسما ولمطلق الجملة ولا يقطع عنها لفظا وهو حيث أو يقطع وهو اذ وما تجب اضافته للمفرد مطلقا فاما لفظا أو نية وهو غير ومع والجهات ونحوها ككل اذا لم يقع توكيدا ولا نعتا أو لفظا فقط كلا وكلتا وعند وما عطف عليه فى الشرح أو للمفرد الظاهر وهو أولو وأولات وذو وذات وفروعهما كذوا وذواتا وكل المنعوت بها فيما يظهر كزيد الرجل كل الرجل أو للضمير مطلقا كوحدك توكل فى التوكيد

وقصارى الشيء وحماداه بمعنى غايته والثانى مالزم الاضافة معنى دون لفظ فيجوز أن يستعمل مفردا أى بلا اضافة وهو المراد بقوله و بعض
ذا قد يأت أى و بعض مالزم الاضافة قد (٨) يستعمل مفردا لفظا وسيأتى كل من القسمين (ص) و بعض مايضاف حتما امتنع

ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع
كوحدلبى ودوالى سعدى
وشذايلاء يدى لابى
(ش) من اللازم للاضافة
لفظا مالايضاف الا الى
المضمر وهو المراد هنا نحو
وحدك أى منفردا ولبيك
أى اقامة على اجابتك بعد
اقامة ودواليك أى ادالة بعد
ادالة وسعديك أى اسعادا
بعد اسعاد وشذ اضافة لبى
الى ضمير الغيبة ومنه قوله
انك لودعوتنى ودونى *
زوراء ذات مترع بيونى
لقلت لبيه لمن يدعونى *
وشذ اضافة لبى الى ظاهر
أنشد سيبويه
دعوت لما نابنى مسورا *
فلبى فلبى يدى مسور
كذا ذكره المصنف ويفهم
من كلام سيبويه أن ذلك
غير شاذ فى لبى وسعدى
ومذهب سيبويه أن لبيك
وماذكر بعده مثنى وأنه
منصوب على المصدرية
بفعل محذوف وأن تثنيته
المقصود بها التكثير فهو
على هذا ملحق بالمثنى
كقوله تعالى ثم ارجع
البصر كرتين أى كرات
فكرتين ليس المراد به
مرتين فقط لقوله تعالى
ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حسير أى مزدجرا وهو كليل ولا ينقلب البصر مزدجرا
كليلا من كرتين فقط فيتعين أن يكون المراد بكرتين التكثير لا اثنين فقط وكذا لبيك معناه اقامة بعد اقامة كما تقدم فليس المراد الاثنين فقط
وكذا باقى أخواتها على ماتقدم فى تفسيرها ومذهب يونس

أو الخصوص ضمير المخاطب كلبيك وأخواته (قوله وقصارى) بضم القاف مقصورا وحماداه بحاء مهملة بوزنه وقوله بمعنى غايته راجع لهما و يقال فى الاول قصيرا كالمصغر (قوله حتما) أى اضافة حتما أى واجبة (قوله ايلاؤه) مصدر أولى المتعدى بالهمزة بمعنى اتباعه له أى امتنع أن يجعل الاسم الظاهر تابعا له فالهاء مفعوله الثانى واسما مفعوله الاول لانه هو الذى كان فاعلا قبل الهمزة وقوله الآتى وشذ ايلاء يدى مصدر مضاف لمفعوله الاول ولبى مفعوله الثانى ولامه للتقوية هذا هو الصواب (قوله وحدك) هو مصدر ملازم للافراد والتذكير والنصب فقيل على المصدرية لفعل لم يلفظ به كفعل الابوة والخؤولة وقيل لفظ به حكى الاصمعى وحد يحد وحدا كوعد يعد وعدا اذا انفرد وقيل أصله ايحاد مصدر أوحده بمعنى أفرده حذفت زوائده وقيل على الحال لتأوله بموحدا أى منفردا على مامر فى بابه وقد يجر بعلى كجلس على وحده أو باضافة كنسيج وحده بوزن كريم أى لانظير له فى الخير وكذا قريع وحده بالقاف والراء والعين المهملة وهو السيد و يقال جحيش وحده وعيير وحده مصغر جحش وعير وهو الحمار أى لانظير له فى الشر (قوله لبيك) أصله ألب لك البابين أى أقيم على طاعتك واجابتك اقامتين من ألب بالمكان اذا أقام به فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه فصار البابين لك ثم حذفت زوائده وحذف الجار وأضيف للضمير كل ذلك ليسرع المجيب الى سماع خطاب مناديه و يقال فى الباقى نظير ذلك ويجوز كونه من لب بمعنى ألب أى أقام فلا يكون محذوف الزوائد قاله الرضى (قوله ادالة) الانسب تداولا بعد تداول أو مداولة بعد مداولة لان الادالة هى الغلبة ولا تناسب هنا بخلاف التداول فانه التناوب أى تداولا لطاعتك ومناوبة فيها (قوله وسعديك) لاتستعمل الا بعد لبيك لانها توكيدها (قوله ودونى زوراء) بالزاى ثم الراء هى الارض البعيدة والجملة حال من ياء دعوتنى والمترع البحر من قولهم حوض ترع بفتح التاء الفوقية والراء أى ممتلىء و بيونى بفتح الموحدة وضم المثناة التحتية أى واسعة بعيدة الاطراف وفى قوله لبيه التفات من الخطاب الى الغيبة على حد اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم (قوله دعوت الخ) قاله لزمته دية فدعا مسورا ليحملها فلباه أى أجابه بقوله لبيك فقوله فلبى فعل ماض فاعله ضمير مسور عطف على دعوت والفاء الثانية سببية أى فأجيبه اجابة بعد اجابة اذا سألنى فى أمر نابه وخص يديه لانه أعطاه بهما ففيه اشارة الى أنه أجاب بالفعل كالقول (قوله مثنى) أى بحسب الاصل ثم قصد به التكرار وانسلخ عن التثنية وألحق بها فى الاعراب نظرا للاصل (قوله على المصدرية) أى المفعولية المطلقة وقد علمت انها مصادر محذوفة الزوائد لا أسماء مصادر وقوله بفعل محذوف أى من ألفاظها الا لبيك وهذاذيك بذالين معجمتين فمن معناهما فيقدر فى سعديك أسعد أى أعاون وفى دواليك أداول وفى حنانيك أتحنن أو أحن وفى هذاذيك أسرع لان معناه الاسراع وفى لبيك أقيم لانه لا فعل لهما من لفظهما كذا قيل وفيه أن لبيك مأخوذ من ألب بالمكان اذا أقام به أو من لب بمعناه كما مر فله فعل من لفظه ولا ضرر فى كونه محذوف الزوائد على الاول لانه مثل سعديك ودواليك فى ذلك نعم ذكر جماعة ان معنى لبيك اجابة بعد اجابة وعليه فهو منصوب بفعل من معناه أى أجيب لان لب وألب ليسا بمعنى أجيب اهـ صبان لا يقال قد وجد له فعل من لفظه على هذا أيضا وهو لبى كما فى البيت المار فان معناه أجاب كما مر لانا نقول مدلول لبى انه قال لبيك فلا يصح أن يشتق منه لبيك للزوم الدور فتأمل (قوله ثم ارجع البصر) أى ردده فى نواحى السماء كرتين أى مرتين وقوله فى الآية هل ترى من فطور أى من خلل بصدع

انه ليس بمثنى وان أصله لبى وانه مقصور قلبت ألفه ياء مع الضمير كما قلبت ألف لدى وعلى مع الضمير فقيل لديه وعليه ورد عليه سيبويه بانه لو كان الامر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء كما لا تنقلب ألف لدى وعلى فكما تقول على زيد ولدى زيد فكذلك كان ينبغى أن يقال لبى زيد لكنهم لما أضافوه الى الظاهر قلبوا الألف ياء فقالوا فلبى يدى مسور فدل ذلك على أنه مثنى وليس بمقصور كما زعم يونس (ص)

وألزموا اضافة الى الجمل * حيث واذ وان ينوّن يحتمل
افراداذ وما كاذ معنى كاذ * أضف جوازا نحو حين جانبذ

(ش) من اللازم للاضافة ما لا يضاف الا الى جملة وهو حيث واذ واذا فاما (٩) حيث فتضاف الى الجملة الاسمية نحو اجلس حيث زيد جالس والى الجملة الفعلية نحو اجلس حيث جلس زيد أو حيث يجلس زيد وشذ اضافتها الى مفرد كقوله أما ترى حيث سهيل طالعا وأما اذ فتضاف أيضا الى الجملة الاسمية نحو جئتك اذ زيد قائم والى الجملة الفعلية نحو جئتك اذ قام زيد ويجوز حذف الجملة المضاف اليها ويؤتى بالتنوين عوضا عنها كقوله تعالى وأنتم حينئذ تنظرون وهذا معنى قوله وان ينون يحتمل افراداذ أى وان ينون اذ يحتمل افرادها أى عدم اضافتها لفظا لوقوع التنوين عوضا عن الجملة المضاف اليها وأما اذا فلا تضاف الا الى جملة فعلية فتقول آتيك اذا قام زيد ولا يجوز اضافتها الى جملة اسمية فلا تقول آتيك اذا زيد قائم خلافا لقوم وسيذكرها المصنف وأشار بقوله وما كاذ معنى كاذ الى أن ما كان مثل اذ فى كونه ظرفا ماضيا غير محدود يجوز اضافته الى ما تضاف اليه اذ من الجملة وهو الجملة الاسمية والفعلية نحو حين ووقت وزمان ويوم فتقول جئتك حين جاء زيد ووقت جاء عمرو وزمان قدم بكر ويوم خرج خالد وكذلك تقول جئتك حين زيد قائم وكذلك الباقى وانما قال أضف جوازا ليعلم ان هذا النوع أعنى ما كان مثل اذ فى المعنى يضاف الى ما يضاف اليه اذ وهو الجملة جوازا لا وجوبا فان كان الظرف غير ماض أو محدودا لم يجر مجرى اذ بل يعامل غير الماضى وهو المستقبل معاملة اذا فلا يضاف الى الجملة الاسمية

أو غيره (قوله انه ليس بمثنى) أى لبيك لخلاف يونس فى خصوصه وغلط ابن الناظم فى اجرائه فى أخواته أيضا (قوله وان ينون) نائب فاعله ضمير يعود على اذ ونائب فاعل يحتمل هو قوله افراداذ ولم يقل افرادها ايضاحا لئلا يتوهم عود الضمير الى المذكور من حيث واذ (قوله وما كاذ) مبتدأ خبره كاذ الثانى ومعنى منصوب على نزع الخافض أى والذى مثل اذ فى المعنى من حيث كونه ظرفا مبهما ماضيا مثله فى الاضافة الى الجمل وقوله أضف جوازا كالاستدراك على قوله كاذ يبين به أنه مثله فى مطلق الاضافة لا فى وجوبها ويحتمل أن الخبر قوله أضف والرابط محذوف وكاذ صفة لمصدر محذوف على حذف مضاف أى والذى مثل اذ أضفه اضافة كاضافة اذ فى كونها للجمل حال كونها جائزة (قوله وهو حيث واذ) الاول ظرف مكان لا يخرج عن الظرفية الا نادرا وقد يراد بها الزمان وثاؤها مثلثة وقد تبدل ياؤه واوا قيل وألفاء بنو فقعس يعربونها ولا يضاف الى الجملة من أسماء المكان غيرها والثانى ظرف زمان ماض وقد ترد للاستقبال فى الاصح بدليل فسوف يعلمون اذ الاغلال فى أعناقهم وتلزم النصب محلا على الظرفية مالم يضف اليها زمان كيومئذ والا كانت فى محل جر بالاضافة فلا تقع مفعولا به ولا بدلا منه عند الجمهور وأما نحو واذكروا اذ أنتم قليل واذكر فى الكتاب مريم اذ انتبذت فمؤوّل بانها ظرف لمحذوف أى واذكروا نعمة الله عليكم اذ أنتم واذكر قصة مريم اذ انتبذت وترد للتعليل نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم أنكم الخ أى لأجل ظلمكم وهل هى حينئذ حرف كاللام أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام قولان وترد للمفاجأة بعد بينا أو بينما كقوله * فبينما العسر اذ دارت مياسير * وهل هى حينئذ ظرف زمان أو مكان أو حرف لمعنى المفاجأة أو زائد أقوال (قوله الى الجملة الاسمية) قال فى التصريح شرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون خبرها فعلا وبعد اذ أن لا يكون خبرها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه اه ولعل ذلك شرط للحسن لا للجواز لما فى المغنى أن نصب زيد فى جلست حيث زيد أراه أرجح من رفعه على الابتداء لان اضافة حيث الى الفعلية أكثر اه وفى الهمع يقبح اضافة اذ الى اسمية عجزها فعل ماض كجئت اذ زيد قام دون اذ زيد يقوم لان اذ للماضى فيقبح أن تفصل منه (قوله أما ترى الخ) تمامه * نجما يضىء كالشهاب لامعا * وترى بصرية مفعولها طالع وحيث ظرف مكان متعلق بطالعا وقيل مفعولها حيث وطالعا حال منها أى ترى مكان سهيل حال كونه طالعا فيه أو من سهيل والشاهد اضافة حيث الى المفرد وهو سهيل وهل هى حينئذ مبنية على أصلها أو معربة لزوال سبب البناء وهو الاضافة للجملة قولان وقيل سهيل بالرفع مبتدأ حذف خبره أى حيث سهيل مستقر طالعا فلا شاهد فيه (قوله اذ قام زيد) يشعر باشتراط مضى الفعل لفظا كهذا المثال ومثله الماضى معنى نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد لا غيرهما (قوله ويجوز حذف الجملة الخ) مثل اذ فى ذلك اذا كقوله تعالى ولئن أطعتم بشرا مثلكم انكم اذا لخاسرون وقد يحذف جزء الجملة بعد اذ كقوله * والعيش منقلب اذ ذاك أفنانا * أى اذ ذاك كذلك وليست مضافة لمفرد كما توهم (قوله غير محدود) أى ليس له اختصاص أصلا كما مثله ومنه

بل الى الفعلية فتقول أجيئك حين يجيء زيد ولا يضاف المحدود الى جملة وذلك نحو شهر وحول بل لا يضاف الا الى مفرد نحو شهر كذا وحول كذا

(ص)

وابن أو اعرب ما كاذ قد اجريا
واختر بنا متلو فعل بنيا
وقبل فعل معرب أو مبتدا * أعرب ومن بنى فلن يفندا

(ش) تقدم أن الاسماء المضافة الى الجلة على قسمين أحدهما مايضاف الى الجلة لزوما والثانى مايضاف اليها جوازا وأشار فى هذين البيتين الى أن مايضاف الى الجلة جوازا يجوز فيه الاعراب والبناء سواء أضيف الى جلة فعلية صدرت بفعل ماض أو جلة فعلية صدرت بمضارع أو جلة اسمية نحو هذا يوم جاء زيد ويوم يقدم بكر ويوم عمرو قائم وهذا مذهب الكوفيين وتبعهم الفارسى والمصنف لكن المختار فيما أضيف الى جلة فعلية صدّرت بماض البناء وقد روى بالبناء والاعراب قوله

* على حين عاتبت المشيب على الصبا

بفتح نون حين على البناء وكسرها على الاعراب وما وقع قبل فعل معرب أو قبل مبتدا فالمختار فيه الاعراب ويجوز البناء وهذا معنى قوله * ومن بنى فلن يفندا أى فلن يغلط وقد قرئ فى السبعة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالرفع على الاعراب وبالفتح على البناء هذا ما اختاره المصنف

يوم لانه لا يختص بالنهار الا بقرينة كان يقال ما رأيته يوما وليلة والا كان بمعنى وقت وحين فلا يختص بليل ولا نهار أوله اختصاص من بعض الوجوه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء فكل هذا يضاف للجملة بخلاف المحدود وهو ما دل على عدد كيومين وأسبوع وسنة وعام أو على تعيين وقت كامس وغدا (قوله بل الى الفعلية) هذا مذهب سيبويه من ان مشبه اذ واذا يعامل معاملتهما فيضاف الأول الى الجلتين والثانى الى الفعلية فقط مثلهما ووافقه الناظم فى مشبه اذ ولذلك اقتصر عليه دون مشبه اذا فجوز اضافته للاسمية بدليل يوم هم على النار يفتنون وقوله

فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

فان يوم فيهما مستقبل كاذا وأجيب بانه نزل المستقبل منزلة الماضى لتحقق وقوعه فيوم فيهما مشبه لاذ لا لاذا وقد صرح الشاطبى بان مشبه اذا يجوز اعرابه وبناؤه على التفصيل فى مشبه اذ اهـ (قوله نحو شهر وحول) أى وسنة وعام كما قاله السيوطى والدمامينى وقيل يضافان للجملة كسنة أو عام كان كذا انظر الصبان (قوله أو اعرب) بنقل فتحة الهمزة الى الواو للوزن (قوله ما كاذ) تنازعه الفعلان قبله (قوله متلو فعل) أى الذى تلاه فعل مبنى (قوله يجوز فيه الاعراب والبناء) قيده فى الكافية بما اذا لم يكن مثنى فقال

وما كاذ أجرى ثنى * فليس عن اعرابه يستغنى

وكما يجوز بناء الظرف المبهم المذكور مع الجلة يجوز بناؤه عند اضافته لمفرد مبنى كيومئذ وحينئذ وكذا كل اسم مبهم غير ظرف كغير ومثل ودون و بين فهذه ونحوها مما هو شديد الابهام اذا أضيفت لمفرد مبنى جاز أن تكتسب من بنائه كما تكتسب النكرة التعريف من المضاف اليه بخلاف المختص لان المبهم له شدة تعلق بما بعده لان معناه لا يتضح الا بما أضيف اليه فهو أهل لاكتسابه منه البناء نحو مثل ما أنكم تنطقون لقد تقطع بينكم ومنا دون ذلك بفتح الجميع للبناء وهى فى محل رفع الأول صفة لحق والثانى فاعل تقطع والثالث مبتدأ فتحصل أن الاضافة تجوّز البناء فى ثلاثة أنواع اضافة الظرف المبهم الى الجلة واضافته الى مفرد مبنى واضافة المبهم غير الظرف الى مبنى ومنع ابن الناظم الأخيرين قائلا لا يجوز أن تكون الاضافة الى المفرد المبنى سببا للبناء لا فى الظرف ولا غيره لأنها تكف سبب البناء لاختصاصها بالأسماء فكيف تكون سببا فيه والفتحات فيما ذكر اعراب لان مثل حال من الضمير فى حق و بينكم حال من فاعل تقطع وهو ضمير المصدر المفهوم من الفعل ودون صفة لمبتدا محذوف أى منا قوم دون ذلك اهـ أى وأما يومئذ فنصب على الظرفية لا مبنى ﴿تنبيه﴾ عد فى الشذور هذا البناء بأنواعه الثلاثة مما يبنى على الفتح لا غير الا أنه جعله نوعين فقط أحدهما الزمان المبهم المضاف للجملة والثانى الاسم المبهم زمنا أو غيره المضاف لمبنى فبناء الأول لاضافته للجملة ولما كانت جائزة كان جائزا بخلاف حيث وأما الثانى فلاكتسابه من المضاف اليه كما مر وبنيا على حركة اشعارا بعروض البناء فى الجميع مع التقاء الساكنين فى البعض كيوم وخصا بالفتح تخفيفا لثقل الاضافة للجملة والمبنى حتى آثروه على اتباع الكسرتين بعده فى يومئذ لذلك فعلم أنه لا يجوز بناء المذكورات على غير الفتح لا قياسا ولا سماعا لانه لو سمع لم يذكرها صاحب الشذور وغيره فيما بنى على الفتح لا غير وقد صرح الصبان فى محل الآتية بان البناء الجائز بالاضافة الى المبنى هو الفتح لا الضم فكذا الاضافة الى الجلة لأنهما من واد واحد وهذا مما لا يخفى على من له أدنى المام بالعلم وأهله لكنه خفى على متعصبى زمننا حتى جادلوا فيه بما لا ينبغى ذكره (قوله بفعل ماض) الأولى مبنى كعبارة المصنف لشموله المضارع مع احدى النونين (قوله على حين الخ) أى فى حين وكذا ما يأتى لما مر أن على الجارة للظروف بمعنى فى وتمامه * فقلت ألما أصح والشيب وازع * بالزاى والعين المهملة أى مانع من اللهو (قوله

ومذهب البصريين الخ) علله بان سبب البناء مع الماضي طلب المشاكلة فلا وجه له مع الاسم والفعل المعرب وأجابوا عن الآية بان اسم الاشارة عائد للمذكور قبله ويوم ظرف متعلق بمحذوف خبره وفيه انه يلزم عليه مخالفة معنى هذه القراءة لقراءة الرفع والاصل عدمها وأيضا المشاكلة انما تطلب بين المضاف والمضاف اليه وهو الجملة بتمامها وهي مبنية مطلقا الا الفعل وحده الا أن يقال الفعل هو المقصود بالذات فاعتبرت مشاكلته وان كانت الاضافة الى مجموع الجملة وعلله المصنف بان سبب البناء شبه الظرف المضاف للجملة بحرف الشرط في جعل الجملة بعده مفتقرة اليه والى غيره بعد أن كانت كلاما تاما وذلك عام في كل جملة (قوله جل الافعال) بنقل حركة الهمزة الى اللام للوزن (قوله كهن) بضم الهاء من هان يهون اذا سهل أي تواضع اذا اعتلى أي تكبر غيرك (قوله الى الجمل الفعلية) أي الماضوية غالبا ويقل للمضارعية وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب

والنفس راغبة اذا رغبتها * واذا ترد الى قليل تقنع

وانما لزمتها لتضمنها معنى الشرط غالبا وان خالفت الشروط في أنها لا تجزم اختيارا وفي اختصاصها بالمتيقن والمظنون بخلاف باقي الادوات فانها للمشكوك والمستحيل كان كان للرحمن ولد وأما نحو أفان مت فلتنزيله منزلة المشكوك لابهام زمن الموت وقد تتجرد عن الشرط نحو واذا ما غضبوا هم يغفرون بدليل خلو جملة هم يغفرون من الفاء ومن ذلك الواقعة في القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى وهي ظرف للمستقبل وقد تجيء للماضي كآية واذا رأوا تجارة وللحال كالواقعة في القسم عند جماعة بناء على أن عاملها فعل القسم وهو حالي ولا تخرج عن الظرفية أصلا عند الجمهور وأما قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة اني لاعلم اذا كنت عني راضية فهي فيه ظرف للمفعول المحذوف لا مفعول كما توهم أي لاعلم شأنك اذا كنت الخ وقوله تعالى حتى اذا جاؤها حتى فيه ابتدائية لا غائية جارة لاذا وهي منصوبة بجوابها عند الاكثر لا بشرطها لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف واقتران جوابها بالفاء واذا الفجائية لا يمنع عمله فيها لتوسعهم في الظروف وان لم تستحق التصدير فما ظنك بما يستحقه أو يقال محل عمل جوابها فيها اذا لم يقترن بهما والا كان عاملها محذوفا يدل عليه الجواب ومن جعل شرطها هو العامل فيها كسائر الشروط قال انها غير مضافة اليه مثلها كما يقول الجميع فيها اذا جزمت كما في المغني وحينئذ فالفرق بينها وبين اذ وحيث أنها يحصل الربط فيها بين جملتي الجواب والشرط بكونها شرطا كما في أين ومتى وأما اذ وحيث فلولا الاضافة ما حصل بهما ربط وعند تجردها عن الشرط تكون مضافة للجملة بعدها بلا خلاف فيما يظهر ليحصل بها الربط فتدبر ومثل اذا لما الحينية وتسمى الوجودية وهي الرابطة لوجود شيء بوجود غيره بناء على قول المصنف انها ظرف فيه معنى الشرط فتضاف لشرطها وتنصب بجوابها كما في القطر وقيل ليست مضافة كسائر الشروط وتختص بالماضي فلا يكون شرطها وجوابها الا ماضيين عند كثيرين ولذا اختار في المغني كونها بمعنى اذ لا بمعنى حين كما قيل وأما نحو فلما نجاهم الى البر فنهم مقتصد وفلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا فالجواب فيهما محذوف أي انقسموا قسمين وأقبل يجادلنا ولا تضاف الا الى الجمل الفعلية كاذا وأما قوله

أقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادي عبد شمس وهي شم

فعلى حذف وان أحد من المشركين استجارك لان سقاؤنا فاعل بمحذوف يفسره وهي أي سقط وشم فعل أمر بمعنى انظر مقول القول ومذهب س انها حرف وجود لوجود فلا محل لها (قوله بفعل محذوف) أي يفسره المذكور ومثله اذا السماء انشقت وأما قوله

اذا باهلي تحته حنظلية * له ولد منها فذاك المذرع

فعلى اضمار كان أي اذا كان باهلي نسبة الى باهلة أرذل قبيلة من قيس وحنظلية نسبة الى حنظلة أكرم قبيلة من تميم والمذرع بذال معجمة من أمه أشرف من أبيه (قوله وخالفه الاخفش) أي تبعا للكوفيين كما أجازوا

ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيما أضيف الى جملة فعلية صدرت بمضارع أو الى جملة اسمية الا الاعراب ولا يجوز البناء الا فيما أضيف الى جملة فعلية صدرت بماض هذا حكم ما يضاف الى الجملة جوازا وأما ما يضاف اليها وجوبا فلازم للبناء لشبهه بالحرف في الافتقار الى الجملة كحيث واذ واذا (ص)

وألزموا اذا اضافة الى * جمل الافعال كهن اذا اعتلى

(ش) أشار في هذا البيت الى ما تقدم ذكره من أن اذا تلزم الاضافة الى الجمل الفعلية ولا تضاف الى الجملة الاسمية خلافا للاخفش والكوفيين فلا تقول أجيئك اذا زيد قائم وأما أجيئك اذا زيد قام فزيد مرفوع بفعل محذوف وليس مرفوعا على الابتداء هذا مذهب سيبويه وخالفه الاخفش فجوز كونه مبتدأ خبره الفعل الذي بعده وزعم السيرافي أنه لا خلاف بين سيبويه والاخفش في جواز وقوع المبتدا بعد اذا وانما الخلاف بينهما في خبره فسيبويه يوجب أن يكون فعلا والاخفش يجوز أن يكون اسما فيجوز في أجيئك اذا زيد قام جعل زيد مبتدأ عند سيبويه والاخفش ويجوز أجيئك اذا زيد قائم عند الاخفش فقط (ص)

لمفهم اثنين معرّف بلا * تفرق أضيف كلتا وكلا (ش) من الاسماء الملازمة للاضافة لفظا ومعنى كلتا وكلا ولا يضافان الا الى معرفة مثنى لفظا ومعنى نحو جاءنى كلا الرجلين وكلتا المرأتين أو معنى دون لفظ نحو جاءنى كلاهما وكلتاهما ومنه قوله ان للخير وللشر مدى * وكلا ذلك وجه وقبل وهذا هو المراد بقوله لمفهم اثنين معرف واحترز بقوله بلا تفرق من معرف أفهم اثنين بتفرق فانه لا يضاف اليه كلا وكلتا فلا تقول كلا زيد وعمرو جاء وقد جاء شذوذا كقوله كلا أخى وخليلى واجدى عضدا * فى النائبات والمام الملمات (ص) ولا تضف لمفرد معرف * أيا وان كررتها فأضف أو تنو الاجزا واخصصن بالمعرفه * موصولة أيا وبالعكس الصفه وان تكن شرطا أو استفهاما * فطلقا كمل بها الكلاما (ش) (١٣) من الاسماء الملازمة للاضافة معنى أى ولا تضاف الى مفرد معرفة الا اذا تكررت ومنه قوله

ألا تسألون الناس أبى وأيكم
غداة التقينا كان خيرا وأكرما

أو قصدت الاجزاء كقولك أى زيد أحسن أى أى أجزاء زيد أحسن ولذلك يجاب بالاجزاء فيقال عينه أو انفه وهذا انما يكون فيما اذا قصد بها الاستفهام وأى تكون استفهامية وشرطية وموصولة وصفة فاما الموصولة فذكر المصنف أنها لا تضاف الا الى المعرفة فتقول يعجبنى أيهم قائم وذكر غيره أنها تضاف أيضا الى نكرة لكنه قليل نحو يعجبنى أى رجلين قاما وأما الصفة فالمراد بها ما كان صفة لنكرة أو حالا من معرفة فلا تضاف الا الى نكرة نحو مررت برجل أى رجل ومررت بزيد أى فتى ومنه قول الشاعر

فأومأت ايماء خفيا لحبتر
فلله عينا حبتر أيما فتى

وأما الشرطية والاستفهامية فيضافان الى المعرفة والى النكرة مطلقا أى سواء كانا مثنيين أو مجموعين أو مفردين الا المفرد المعرفة فانهما لا يضافان اليه الا الاستفهامية فانها تضاف اليه كما تقدم ذكره * واعلم ان أيا ان كانت صفة أو حالا فهى ملازمة للاضافة لفظا ومعنى نحو مررت برجل أى رجل وبزيد أى فتى وان كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة فهى ملازمة للاضافة معنى لا لفظا نحو أى رجل عندك وأى عندك وأى رجل تضرب أضرب وأيا تضرب أضرب ويعجبنى أيهم عندك وأى عندك ونحو أى الرجلين تضرب أضرب وأى رجلين تضرب أضرب وأى الرجال تضرب أضرب وأى رجال تضرب أضرب وأى الرجلين عندك وأى الرجال عندك وأى رجل وأى رجلين وأى رجال (ص)

دخول أداة الشرط على الجمل الاسمية (قوله بلا تفرق) أى بان تكون الدلالة على اثنين بكلمة واحدة لا بكلمتين لانهما موضوعان لتأكيد المثنى فالشروط ثلاثة التعريف وافهام اثنين وعدم التفرق (قوله ان للخير الخ) المدى الغاية والوجه والقبل بفتحتين الجهة أى وكلا ذلك المذكور من الخير والشر ذو جهة ينصرف اليها فذلك مفرد لفظا مثنى معنى على حد عوان بين ذلك أى المذكور من الفارض أى المسنة والبكر أى الشابة والعوان النصف (قوله واجدى) بكسر الدال خبر عن كلا باعتبار لفظها ولو راعى المعنى لقال واجداى بالالف لانه خبر مرفوع والياء مفعوله الاول وعضدا مفعوله الثانى (قوله أيا) أى شرطية كانت أو موصولة أو استفهامية أو وصفية وضمير كررتها لاى لا بالعموم السابق لان الوصفية لا تكرر ولا تنوى بها الاجزاء (قوله أو تنو الاجزا) مجزوم بحذف الياء لعطفه على كررتها وفصل بينهما بجواب الشرط لكونه ليس أجنبيا ولا يرد أن تقديم الجواب على الشرط وهو تنو ممتنع لانه يغتفر فى الثوانى أفاده يس (قوله واخصصن بالمعرفة) أى غير ما سبق منعه وهو المفرد المعرف غير المنوى به الاجزاء والباء داخلة على المقصور عليه وأيا مفعول اخصصن وموصولة حال منه مقدمة (قوله وبالعكس) عطف على المعرفة فهو متعلق باخصص والصفة عطف على أيا فهى مفعوله أى واخصص أيا الصفة بعكس المعرفة وهو النكرة والاولى بالضد لان العكس لغة تبديل أول الشئ آخره وليس مرادا هنا ويحتمل أن الصفة مبتدأ مؤخر خبره بالعكس أى والصفة ملتبسة بعكس ذلك الحكم أى خلافه فان العكس قد يطلق على مطلق التغير (قوله فطلقا) اما صفة لمصدر محذوف أى تكميلا مطلقا أو حال من الهاء فى بها أى سواء أضيفت لنكرة أو معرفة غير ما سبق منعه لكن يرد على هذا أن الحال لم تطابق صاحبها فى التأنيث الا أن يجعل مصدرا ميميا أى ذات اطلاق لا اسم مفعول (قوله الا اذا تكررت) ولا يجب اضافة الاولى منهما لضمير المتكلم خلافا لبعضهم (قوله أو قصدت الاجزاء) مثله قصد الجنس كأى الدينار دينارك وأى الكسب أطيب وكذا العطف بالواو كأى زيد وعمرو قام (قوله اذا قصد بها الاستفهام) الحصر ممنوع فان التكرار وقصد الاجزاء يأتيان فى الموصولة والشرطية أيضا دون الحالية والوصفية وهما وان شملهما عموم قول المصنف وان كررتها الخ لكن خرجا منه بقرينة أنهما لا يضافان لمعرفة أصلا أفاده سم فالشرطية المكررة كأبى وأيك جاء يكرم وذات الاجزاء أى زيد أعجبك أعجبنى والموصولة اضرب أى زيد وأى عمرو هو قائم واقطع أى زيد هو قبيح أى الجزء الذى هو قبيح منه (قوله الا الى المعرفة) أى غير ما سبق منعه (قوله الا الى نكرة) أى مماثلة للموصوف لفظا ومعنى كالمثال الاول أو معنى فقط كالذى بعده وكررت برجل أى فتى وهى حينئذ دالة على الكمال أى رجل كامل (قوله حبتر) هو اسم رجل وأيما فتى بنصب أى حال منه وما زائدة وفتى مضاف اليه (قوله فانهما لا يضافان اليه الخ)

قد علمت مافيه (قوله لدن) كعضد على الاشهر ويقال لدن كجير ولدن كبيد ولدن كقلت بكسر التاء ولد كهل ولد كقفل ولد بفتح فضم وغير ذلك واذا أضيفت المنقوصة النون الى مضمر وجب رد النون فلا يقال لده سم (قوله فجر) فائدته بيان أن عامل الجر هو المضاف لا الاضافة ولا الحرف المقدر لانه لم يصرح بذلك في هذا الكتاب اكتفاء باستفادته من ذلك ومن قوله في اعمال المصدر * وبعد جره الذى أضيف له * وفى اسم الفاعل * وانصب بذا الاعمال تلوا واخفض * وفى الصفة المشبهة * فارفع بها وانصب وجر * وفى أسماء الأفعال * ويعملان الخفض مصدرين * (قوله ومع مع الخ) الاولى بفتح العين عطف على لدن فهو مفعول ألزموا كما أشار له الشارح والثانية بالسكون مبتدأ خبره قليل والجملة مستأنفة لبيان لغة السكون لا خبر عن مع الاولى لانه لا يفيد لزومها الاضافة مع انه المقصود (قوله الملازمة للاضافة) أى لفظا فقط لظاهر أو ضمير (قوله ومع) أى الظرفية فهى الملازمة للاضافة بخلاف المفردة فى نحو جاؤا معا فلازمة للحالية على ماسيأتى (قوله فلابتداء الخ) عبارة غيره لمبدا غاية زمان الخ قال الدماميني فسماها نفس المبدأ لا الابتداء ومن ثم كانت اسما بخلاف من وهذ (قوله وهو الظرفية وابتداء الغاية وعدم الخ) أى ان الثلاثة مجموعة فيها فى وقت واحد بخلاف عند فانها وان لزمت الظرفية أو شبهها كلدن لا تلزم ابتداء الغاية بل قد تكون له مع من وقد لا تكون ولذا يجوز جئت من عنده ومن لدنه وجلست عنده لا لدنه لعدم الابتداء فيه وأيضا فيجوز وقوع عند فضلة كما مثل وعمدة كزيد عندك والسفر من عند البصرة لانها جزء خبر ولا يجوز فى لدن الا كونها فضلة فبنيت لشبهها الحرف فى الجمود حيث لزمت ماذكر بخلاف عند وليس جمودها بلزوم الظرفية أو شبهها كما قيل لان عند كذلك وقيل بنيت لشبهها وضع الحرف فى بعض لغاتها وحمل الباقى عليه ومرهما فى أسباب البناء علة أخرى عن أبى حيان وكذا الجواب عن بنائها مع اضافتها فانظره * واعلم أن لدن تخالف عند فى بنائها عند الاكثر ولزومها ابتداء الغاية وعدم الاخبار بها كما ذكر وكذا فى ان الغالب جرها بمن ويجوز افرادها قبل غدوة كما سيأتى وتضاف الى الجمل كقوله * وتذكر نعماه لدن أنت يافع * وقوله

صريع غوان راقهن ورقنه * لدن شب حتى شاب سود الذوائب

وهى حينئذ تتمحض للزمان كما صرح به الرضى اذ لا يضاف الى الجملة من ظروف المكان غير حيث كما قاله ابن برهان وهو الحق فتلك ستة أمور وأما الذى فى عند مطالقا حتى فى الاعراب كما صرح به فى المغنى الا أنها تمتنع جرها بالحرف وقدم الكلام على عند فى باب الظرف (قوله وهو الكثير) من غير ماصح من قوله لدن شب ولدن أنت يافع (قوله وقيس تعربها) أى تشبيها بعند واعرابها عندهم مخصوص بلغتها المشهورة وهى كعضد فتحرك النون بالاعراب كما فى التسهيل والهمع (قوله لكنه أسكن الدال الخ) أى وكسر النون للاعراب ولا ينافيه ان اعرابها عندهم مخصوص بضم الدال لان هذا السكون عارض للتخفيف بدليل اشمامها الضم كما صرح به فى الهمع ونقل عن الفارسى أن كسر النون للتخلص من سكونها مع الدال لا للاعراب (قوله ويحتمل الخ) أى كما يحتمل أن الكسر للساكنين (قوله من جر الكاب) ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال فان قدر من مادته كمزجورا كان قياسيا والا فسماعى كما مر (قوله على التمييز) أى للدن لانها اسم لاول زمن مبهم ففسر بغدوة فهو تمييز لمفرد ولدن على هذا منقطعة عن الاضافة لفظا ومعنى (قوله وهذا قال الخ) فان المتبادر منه ان الباء للآلة فيفيد انها هى الناصبة لغدوة وفيه أنه يصدق بنصبها على التشبيه بالمفعول به كما قيل به لشبه لدن باسم الفاعل فى ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى ويضعفه سماع النصب بها محذوفة النون واسم الفاعل لا ينصب بلا تنوين الا مع أل فان جعلت الباء

وألزموا اضافة لدن فجر * ونصب غدوة بها عنهم ندر
ومع مع فيها قليل ونقل * فتح وكسر لسكون يتصل

(ش) من الاسماء الملازمة للاضافة لدن ومع فاما لدن فلابتداء غاية زمان أو مكان وهى مبنية عند أكثر العرب لشبهها بالحرف فى لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وابتداء الغاية وعدم جواز الاخبار بها ولا تخرج عن الظرفية الا بجرها بمن وهو الكثير فيها ولذلك لم ترد فى القرآن الكريم الا بمن كقوله تعالى وعلمناه من لدنا علما وقوله تعالى لينذر بأسا شديدا من لدنه وقيس تعربها ومنه قراءة أبى بكر عن عاصم لينذر بأسا شديدا من لدنه لكنه أسكن الدال وأشمها الضم قال المصنف ويحتمل أن يكون منه قوله تنتهض الرعدة فى ظهيرى * من لدن الظهر الى العصيرى ويجر ما ولى لدن بالاضافة الا غدوة فانهم نصبوها بعد لدن كقوله وما زال مهرى مزجر الكلب منهم * لدن غدوة حتى دنت لغروب وهى منصوبة على التمييز وهو اختيار المصنف ولهذا قال ونصب غدوة بها عنهم ندر وقيل هى خبر لكان المحذوفة والتقدير

لدن كانت الساعة غدوة ويجوز فى غـدوة الجر وهو القياس ونصبها نادر فى القياس فلو عطفت على غدوة المنصوبة بعد لدن جاز النصب عطفا
على اللفظ والجر مراعاة للاصـل فتقول لدن غدوة وعشية وعشية ذكر ذلك الاخفش وحكى الـكوفيون

رفع غدوة بعـد لدن وهو مرفوع بكان المحـذوفة والتقدير لدن كانت غدوة وكان تامـة وأمامع فاسم لـمكان الاصطحاب أووقته نحو جلس زيد مع عمرو وجاء زيد مع بكر والمشهور فيها فتح العين وهى معربة وفتحها فتح اعراب ومن العرب من يسكنها ومنه قوله

فريشى منـكم وهواى معكم ❊ وان كانت زيارتـكم لماما

وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل تفتح وهو المشـهور وتسكن وهى لغـة ربيعة وهى عنـدهم مبنية على السكون وزعم بعضهم أن الساكنة العـين حرف وادعى النحاس الاجماع على ذلك وهو فاسـد فان سيبويه زعم ان الساكنة العـين اسم هذا حكمها ان وليها متحرك أعـنى انها تفتح وهو المشهور وتسكن وهى لغة ربيعة فان وليها ساكن فالذى ينصبها على الظرفية يبقى فتحها فيقول مع ابنك والذى يبنيها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقـول مـع ابنك (ص)

واضمم بناء غـيرا ان عدمت ما ❊ له أضيف ناويا ما عدما
قبل كغير بعد حسب أول ❊ ودون والجهات أيضا وعل
وأعربوا نصبا اذا ما نكرا ❊ قبلا وما من بعده قد ذكرا (ش) هذه الاسماء المذكورة وهى غير وقبل وبعد

للمصاحبة صدق باضمار كان (قوله لدن كانت الساعة) أى أو الوقت مثلا والدال على تقدير ذلك كلمة لدن وغدوة واستحسن الناظم هذا الوجه لبقائها على ما ثبت لها من الاضافة للجملة (قوله الجر) أى باضافة لدن اليها (قوله للاصل) أى الغالب فى تالى لدن من الجر فالمقتضى للجر كون المعطوف عليه واقعا فى مكان مجرور غالبا كنصب المعطوف على مجرور غير فى الاستثناء والا فغـدوة ليس فى محل جر أصلا فهو من العطف على التوهم (قوله مرفوع بكان) أى التامة (قوله لمكان الاصطحاب) أى فقط كزيد مع عمرو والله معكم ولذا صح الاخبار به عن الذات أو وقتـه فقط كجئت مع العصر وقد تحتملهما كأكل أو جلس زيد مع عمرو فانه محتمل لزمان الاجتماع فى الأكل أو الجلوس ولمكانه ولذا مثل به الشارح للمكان وقد تأتى لزمان يقرب من آخر نحو ان مع العسر يسرا ان مع اليوم أخاه غدا وهى حينئذ ملازمة للنصب على الظرفية وللاضافة وقد ترادف عنـد فتجر بمن حكى س ذهبت من معه ومنه قراءة هذا ذكر من معى بتنوين ذكر أى من عنـدى وقد تفرد عن الاضافة فترد لامها وتنصب على الحال دائما كجاء الزيدان أو الزيدون معا وقيـل كثيرا ويقل كونها ظرفا مخبرا به كالزيدان أو الزيدون معا فاصله معى فعل به كفتى واعرابه مقدر على الألف المحذوفة عند المصنف ومذهب الخليل أن فتحته اعراب وليس مقصورا واختاره أبو حيان وعلى الاول فهى ناقصة فى الاضافة تامة فى الافراد عكس أب وأخ وأما يد فناقصـة فيهما وغالب الاسماء تام فيهما فالاقسام أربعة وما ذكر من ان معا بمعنى جميعا هو ما قاله المصنف ومال اليه فى المغنى وفرق بينهما ثعلب بان معا تدل على اتحاد الوقت بخلاف جميعا ويرد عليه قول امرئ القيس

❊ مكر مفر مقبل مدبر معا ❊ اذ وقت الكر والاقبال غير وقت الفر والادبار الا أن يخص ذلك بعدم القرينة وهى فى البيت استحالة الاجتماع (قوله فتح اعراب) أى لشبهها بعند فى وقوعها خبرا وحالا وصفة وصـلة ودالة على حضور نحو جئنى ومن معى أو على قرب كامر نقـله سم عن المصنف اه صبان ولينظر ما هـذا التعليل مع أن اعراب الاسماء لا يحتاج لعلة ولو سلم فالتعليل بلزوم الاضافة المعارضة لشبه الحرف الآتى أولى فتأمـل (قوله فريشى الخ) المراد به اللباس الفاخر أو المال ولماما بكسر اللام أى وقتا بعد وقت والبيت لجرير يمدح به هشام بن عبد الملك (قوله مبنية على السكون) قيل لجمودها بلزوم الظرفية وقيـل لتضمنها معنى المصاحبة وان لم يوضع له حرف (قوله فالذى ينصبها الخ) ظاهره أن كلام المصنف على التوزيع والاقرب فيه أن الوجهين للساكنة فالفتح طلبا للخفة والكسر على أصل التخلص وذلك لان الفتح لا يكون لاجل السكون المتصل الا فى الساكنة ولان فتح الاعراب مر ذكره فى قوله ومع مع فذكره ثانيا تكرار (قوله واضمم بناء الخ) مفـعول مطلق على حـذف مضاف أى ضم بناء أو حال من المفعول وهو غيرا أو من فاعل اضمم وعليـه فيتنازع هو واضمم فى غيرا لانه بمعنى بانيا وكذا يقال فى قوله وأعربوا نصبا الخ ولو قال وغير واضممها اذا عدمت ما الخ لأفاد لزومها للاضافة لعطفها على لدن الا أن يقال راعى جواز قطعها لفظا ومعنى بقلة (قوله قبل كغير) مبتدأ وخبر ويجوز البناء فيهما وفى حسب حكاية لحال نية المضاف اليـه والاعراب مع التنوين لقصد لفظها وليس فيها ما يوجب تركه وأما الباقى فيتعين فيه ترك التنوين للوزن مع اعرابها أو بنائها وهى اما عطف على قبل بحذف العاطف فى بعضها أو مبتدآت حذف خبرها لدلالة ما قبلها (قوله وأعربوا نصبا) أى أو جرا بمن واقتصر على النصب لانه أصل الظروف (قوله وما من بعده قد ذكرا) دخل فيـه غير لذكرها بعد قبل فى قوله قبل كغير فيجوز اعرابها نصبا كما سيأتى لكنها ليست ظرفا فينبغى أن يراد بقوله نصبا ما يعم نصب الظرف وغيره (قوله وهى غير) أى اذا

وقعت

وقعت بعد ليس وعلم المضاف اليه فجواز الأحوال الأربعة مشروط بذلك كقبضت عشرة ليس غيرها ويجوز ليس غير بالبناء على الضم لنية معنى المضاف اليه لانها كقبل فى الابهام كما قاله المبرد وجعله الأخفش ضم اعراب ولم تنون لنية لفظ المضاف اليه ويجوز رفعها منونة لقطعها عن الاضافة رأسا وعلى كل فهى اسم ليس والخبر محذوف أى ليس غيرها مقبوضا أوهى الخبر على الأول فى محل نصب والاسم محذوف أى ليس المقبوض غيرها ويجوز قليلا نصبها على الخبرية منونة لقطعها عن الاضافة و بلاتنوين لنية اللفظ كما فى التوضيح لأنها حينئذ فتحة بناء لاضافتها للمبنى لأن حذفه يضعفه عن تأثير البناء ويجوز الحذف أيضا بعد لا كما حققه فى القاموس ورد على من جعله لحنا بسماعه فى قوله

جوابا به تنجو اعتمد فور بنا ❊ لعن عمل أسلفت لا غير تسئل

وحينئذ فتبنى على الضم فى محل نصب على أنها اسم لا والخبر محذوف ويجوز فتحها فان قطعت عن الاضافة لفظا ومعنى كانت فتحة بناء كفتحة لا رجل وان نوى لفظ المضاف اليه ففتحة اعراب لاضافتها تقديرا فان قدرت لا عاملة كليس تعين ضمها اسما لها فان نوى معنى المضاف اليه كان ضم بناء أو لفظه فاعراب كما اذا نويت لقطعها عن الاضافة رأسا فتدبر (قوله وحسب) اعلم ان لها استعمالين كما فى التوضيح وغيره أحدهما اضافتها لفظا فتكون معربة بمعنى كاف اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة فتارة تعطى حكم المشتقات نظرا لمعناها فتكون وصفا لنكرة وحالا من معرفة كمررت برجل حسبك من رجل أو بزيد حسبك من رجل وتارة تعطى حكم الجوامد نظرا للفظها فتقع مبتدأ وخبرا فى الحال أو فى الأصل نحو حسبهم جهنم بحسبك درهم فان حسبك الله و بهذين رد على من زعم أنها اسم فعل بمعنى يكفى لان العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الافعال اتفاقا الثانى قطعها عن الاضافة لفظا فتشرب معنى النفى زيادة على معناها الأصلى فتكون بمعنى لا غير وتبنى على الضم أبدا وتلزم الوصفية كرأيت رجلا حسب أو الحالية كهذا زيد حسب أى حسبى أو حسبك أى كافيك عن طلب غيره أو الابتداء كقبضت عشرة فحسب فالفاء زائدة لتزيين اللفظ وحسب مبتدأ حذف خبره أى فحسبى ذلك أو عكسه أى فذلك حسبى وهذا أولى لانها نكرة كما مر فيخبر بها عن المعرفة ولا يجوز فيها غير هذين الاستعمالين وحينئذ فكلام المصنف والشارح منتقد لان قوله وأعربوا نصبا الخ يقتضى أن يقال فيها حسبا بالتنوين لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى كما هو المراد بقوله اذا ما نكرا مع انه لم يسمع ولا وجه له فى القياس وأيضا قوله نكرا يقتضى بمفهومه انها عند اضافتها لفظا أو معنى معرفة كغيرها مع انها نكرة دائما لما علمت الا أن يحمل قوله وما من بعده قد ذكرا على المجموع لا على كل فرد حتى لا يرد عليه حسب ولا على الآتية أفاده المصرح (قوله وأول) الصحيح ان أصله أوأل بواو بين همزتين بدليل جمعه على أوائل قلبت الهمزة الثانية واوا وأدغم وقيل أصله ووأل بهمزة بعد واوين قلبت الهمزة واوا والواو الاولى همزة وكان حقه حينئذ أن يجمع على ووائل لكنهم استثقلوا واوين أول الكلمة وله استعمالات فتارة يرد اسما بمعنى مبدأ الشئ نحو ماله أول ولا آخر وتارة يرد وصفا بمعنى سابق نحو لقيته عاما أولا بالتنوين لانه قد يؤنث بالتاء ووزن أفعل لا يمنع من الصرف الا اذا لم تلحقه التاء كما سيأتى وتارة بمعنى أسبق فتليه من و يمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل لتجرده من التاء كهذا أول من هذين وهل هو حينئذ أفعل تفضيل لا فعل له من لفظه أو جار مجراه فى تجرده من التاء وتلو من له خلاف وتارة يرد ظرفا كرأيت الهلال أول الناس أى قبلهم قال ابن هشام وهذا هو الذى يبنى على الضم لقطعه عن الاضافة قاله يس اه صبان بزيادة (قوله ودون) هو اسم للمكان الادنى أى الأقرب من مكان المضاف اليه كجلست دون زيد أى قريبا من مكانه ثم توسع فيه فاستعمل فى المكان المفضول ثم فى الرتبة المفضولة تشبيها المعقول بالمحسوس كزيد دون عمرو فضلا ثم فى مطلق تجاوز شئ لشئ كفعلت بزيد الاكرام دون الاهانة وأكرمت زيدا دون عمرو (قوله

وحسب وأول ودون والجهات الست وهى خلفك وأمامك وتحتك وفوقك

و يمينك وشمالك) مثله في التوضيح والهمع وغيرهما وخالف الرضي فمنع قطعهما عن الاضافة مبنيين على الضم أو معربين بلا تنوين (قوله وعل) اعلم انها بمعنى فوق وتوافقها في البناء على الضم لنية معنى المضاف اليه كمثال الشارح وفي الاعراب منونة لقطعها عن الاضافة أصلا بان أريد بها علو مجهول كقوله

* كجلمود صخر حطه السيل من عل * بكسر اللام أي من شئ عال فقفها التنوين لكنه ترك للروي لا للنية ثبوت لفظ المضاف اليه كما قيل لان المضاف اليه لا يحذف وينوى لفظاً ومعناه الا اذا علم كما مر وهنا ليس كذلك اذ المراد من أي شئ عال لا علو شئ بخصوصه وتخالفها في انها لا تستعمل الا مجرورة بمن ولو معربة ولا يجوز نصبها وفي أنها لا تضاف لفظا أصلا وأما قوله

يارب يوم لي لا أظلله * أرمض من تحت وأضحى من عله

فالهاء فيه للسكت بدليل بنائه على الضم اذ لا وجه له لو كان مضافا ولا يقال بني لاضافته الى الضمير المبني لأنه كان يجب فتحه كما مر وهذا مضموم وحينئذ فما يقتضيه جعلها في عداد هذه الأسماء من أنها تضاف لفظا وانه يجوز نصبها قال الموضح ما أظن شيأ منهما واقعا وأما قول الصحاح يقال أتيته من عل الدار بالاضافة فسهو كما في شرح الشذور ويجاب بما مر عن المصرح (قوله ومن قبل نادى الخ) بجر قبل بلا تنوين أي ومن قبل ذلك وقرابة مفعول نادى فولي بالتنوين أو مجرور باضافة مولى اليه والمفعول محذوف أي نادى كل صاحب قرابة قرابته ومولى الثاني مفعول عطفت والعواطف فاعله والمراد بها الامور المقتضية للعطف من المروءة والصداقة ونحوهما (قوله من قبل ومن بعد) بالتنوين قراءة شاذة (قوله أغص) بفتح الهمزة والغين المعجمة مضارع غص من باب فرح اذا وقف في حلقه الماء ونحوه وجاء في لغة بضم الغين من باب قتل و يقال أغصصته متعديا بالهمزة فعلى هذا يكون أغص بضم ففتح مبنيا للمفعول والفرات العذب ويروى بدله الحميم أي البارد ويطلق أيضا على الحار فهو من الاضداد (قوله ونوى معناه) اشتهر أن المراد بذلك أن ينوي معنى الاضافة وهي النسبة الجزئية الخاصة في بعد زيد مثلا وذلك المعنى هو نسبة البعدية الى خصوص زيد وأما نية اللفظ فهي أن يكون لفظ المضاف اليه ملحوظا ومقدرا في نظم الكلام كالثابت واعترض بان معنى الاضافة لا يتحقق الا بمجموع المتضايفين لانه حال بينهما فلا وجه لتخصيصه بالمضاف اليه قال الأمير في حواشي الشذور على انها ليست معنى لماصدق المضاف اليه كما هو المراد ثم يقال ما الدليل على ان المنوي لنافي هذه الحالة المعنى وفي تلك اللفظ والذي يخطر بالبال انه عند الحذف لا ينوى الا اللفظ وفي تلك الحالة يجوز الاعراب والبناء على حد نحو يوم اذا أضيف للجملة ويقويه انهم لم يوجد هنا سبب ينهض للبناء بل يقولون علته تضمن معنى الحرف من النسبة الجزئية مع ان بعد مثلا لم تستعمل في ذلك كاستعمال من في الشرط والاستفهام وتارة يقولون غير ذلك مما سيأتي هنا ولا يخفى ما فيه اهـ وقال الصبان الذي يظهر لي أن المراد بنية المعنى أن يلاحظ المضاف اليه معبرا عنه بأي عبارة كانت فخصوص اللفظ غير ملتفت اليه بخلاف نية اللفظ فانه يكون ملاحظا بعينه ومقدرا كالثابت وانما لم تقتض الاضافة مع نية المعنى الاعراب لضعفها بخلافها مع نية اللفظ فهي قوية لنية لفظ المضاف اليه اهـ وفيه أن ضعف الاضافة بنية المعنى وان لم تقتض الاعراب فلا تقتضي البناء الذي هو المراد والاعراب أصل في الأسماء فلا يحتاج لمقتض ولا يزال عنها الا بموجب وكون اللفظ غير ملاحظ بخصوصه لا يظهر موجبا للبناء وليس له نظير يحمل عليه بخلاف الاوجه الآتية فتأمل والجواب عن الأول أن الاضافة وان كانت نسبة بين المتضايفين لكن خص بها الثاني لانه العمدة في افادتها لأنك اذا قلت و بعد وسكت كانت البعدية كلية تشمل بعدية زيد وغيره فجاءت البعدية الخاصة وهي النسبة الجزئية الا من المضاف اليه فقولهم وينوي معناه أي المعنى المتحصل والمتعين به فاضافة المعنى له لادنى ملابسة وانما خص بناؤه بهذه الحالة لانه معنى جزئي لا يستقل بالمفهومية فحقه أن يؤدى بالحرف

و يمينك وشمالك وعل لها أربعة أحوال تبنى في حالة منها وتعرب في بقيتها فتعرب اذا أضيفت لفظا نحو قبضت درهما لا غيره وجئت من قبل زيد أو حذف ما تضاف اليه ونوى اللفظ كقوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة
فما عطفت مولى عليه العواطف

وتبقى في هذه الحالة كالمضاف لفظا ولا تنون الا اذا حذف ما تضاف اليه ولم ينو لفظه ولا معناه فتكون حينئذ نكرة ومنه قراءة من قرأ لله الأمر من قبل ومن بعد بجر قبل و بعد وتنوينهما وقوله

فساغ لي الشراب وكنت قبلا
أكاد أغص بالماء الفرات

وهذه الأحوال الثلاثة التي تعرب فيها وأما الحالة الرابعة التي تبنى فيها فهي اذا حذف ما تضاف اليه ونوى معناه دون لفظه

وقد

فانها تبنى حينئذ على الضم نحو لله الامر من قبل ومن بعد وقوله أقب من تحت عريض من عل * وحكى الفارسى ابدأ بذا من أول بضم اللام وفتحها وكسرها فالضم على البناء لنية المضاف اليه معنى والفتح على الاعراب لعدم نية المضاف اليه لفظا ومعنى واعرابها اعراب مالا ينصرف للصفة ووزن الفعل والكسر على نية المضاف اليه لفظا فقول المصنف واضمم بناء البيت اشارة الى الحالة التى تبنى فيها وهى الرابعة وقوله ناو ياما عدما مرادا أنك تبنيها على الضم اذا حذفت ما تضاف اليه ونويته معنى لا لفظا وأشار بقوله وأعربوا نصبا الى الحالة الثالثة وهى ما اذا حذف المضاف اليه ولم ينو لفظه ولا معناه فانها تكون حينئذ معربة وقوله نصبا معناه انها تنصب اذا لم يدخل عليها جار فان دخل عليها جرت نحو من قبل ومن بعد ولم يتعرض للحالتين الباقيتين أعنى الاولى والثانية لان حكمهما ظاهر معلوم من أول الباب وهو الاعراب وسقوط التنوين كما تقدم (ص)

وما يلى المضاف يأتى خلفا * عنه فى الاعراب اذا ما حذفا

(ش) يحذف المضاف لقيام قرينة تدل عليه ويقام المضاف اليه مقامه فيعرب باعرابه كقوله تعالى وأشربوا فى قلوبهم العجل بكفرهم أى حب العجل وقوله تعالى وجاء ربك أى أمر ربك فحذف المضاف وهو حب وأمر وأعرب المضاف اليه وهو العجل وربك باعرابه (ص)

وربما جروا الذى أبقوا كما * قد كان قبل حذف ما تقدما

وقد أدى هنا بالمضاف وحده فصار مشبها الحرف فى المعنى وهذا معنى قولهم لتضمنه معنى الاضافة أى لافادته معناها ودلالته عليها فى الجملة وان كانت بعد مثلا لم تستعمل فيها كاستعمال من فى الشرط لان البناء العارض يكفيه أدنى سبب أو لانه لما أدى بالمضاف وحده واستغنى به عن المضاف اليه صار مشبها لاحرف الجواب فى الاستغناء به عما بعده فمن ثم يسمونها الغايات لانها صارت غاية أى آخرا فى النطق بعد الحذف وأما فى نية اللفظ فلم يؤد معنى الاضافة بالمضاف وحده بل الثانى ملاحظ فى نظم الكلام ومقدر فلم يبن ويقال الدليل على نية المعنى فى تلك الحالة سماعه مبنيا بلا موجب فاحتيج الى التماس تلك العلة المترتب عليها شبه الحرف تصحيحا للقواعد كما قالوا فى نحو عمر ان الدليل على عدله سماعه غير مصروف مع علة واحدة ولا يخفى ان فى ذلك مقنعا يكفى فى التفرقة بين حالتى البناء والاعراب وأما الاقتصار على حالة واحدة يجوز فيها الاعراب والبناء فهو وان كان خاليا عن التكلف لكنه مخالف لاجماعهم فيما نعلم على تعدد الحالتين وان حالة البناء لا يجوز فيها الاعراب وبالعكس فتدبر والله أعلم (قوله فانها تبنى) أى لما مر من تضمنها معنى الاضافة أو شبهها باحرف الجواب أو لشبهها الحرف فى الجمود بلزومها استعمالا واحدا وهو الظرفية غالبا وعدم التثنية والجمع أو لافتقارها للمضاف اليه وان كان مفردا لان هذا البناء عارض يكفيه أدنى شئ بخلاف البناء الاصلى فلا بد فيه من الافتقار للجملة وانما أعربت عند ذكر المضاف اليه أو نية لفظه مع افتقارها اليه لمعارضته بالاضافة لفظا أو تقديرا وحركت للدلالة على طرو البناء وكانت ضمة جبرا لفوات اعرابها بأقوى الحركات أو لتستوفى باقى الحركات اذ فى حالة اعرابها لا تضم بل تنصب أو تجر بمن فقط لكن نقل المصرى على الازهرية وغيره جواز الرفع على الابتداء فى بعد اذا قطعت عن الاضافة أصلا فيقال أما بعد فكان كذا والمسوغ للابتداء بالنكرة حينئذ الوصف المعنوى والرابط محذوف أى أما زمن تال للزمن السابق فكان فيه كذا وهذا الوجه مع بعده يمكن جريه مع عدم القطع أيضا (قوله أقب) من القبب وهو رقة الخصر يصف فرسا بانه ضامر البطن عريض الظهر فقوله من عل أى من علوه وهو ظهره (قوله من أول) أى من أول غيره أى من قبله (قوله اعراب مالا ينصرف) لا ينافيه ان الكلام فى أول التى هى ظرف بمعنى قبل لا فى التى هى وصف بمعنى أسبق لانه ذكر الفتح استطرادا لتتميم ما حكاه الفارسى ولعل المعنى حينئذ ابدأ بذلك فى وقت أسبق من غيره (قوله يأتى خلفا الخ) أى غالبا بدليل قوله وربما جروا الخ (قوله لقيام قرينة) أى تدفع اللبس فلا يجوز جاءنى زيد تريد غلام زيد لحصول اللبس بخلاف أمثلة الشارح فان القرينة فيها استحالة قيام الحكم بالمذكور ولا بد من صلاحية الثانى لاعراب الاول فلا يحذف المضاف للجملة لانها لا تصلح لاعرابه ﴿تنبيه﴾ قد يحذف مضافان فأكثر فيقوم الاخير مقام الاول نحو وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون أى وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم فكان قاب قوسين أى فكان مقدار مسافة قربه قاب قوسين كما قدره الزمخشرى بناء على تفسير القاب بالقدر فان فسر بما بين مقبض القوس وطرفها احتيج الى مضاف آخر فى الخبر أى مثل قاب قوسين وعليه قيل فى الآية قلب أى مثل قابى قوس والاصح ان الحذف تدريجى حذف الاول فخلفه الثانى ثم الثانى فخلفه الثالث وهكذا (قوله باعرابه) مثله باقى أحكامه لانه يخلفه أيضا فى التذكير والتأنيث والافراد والتنكير وغير ذلك كما بينه الاشمونى (قوله وربما جروا) أى استداموا جره (قوله كما قد كان) أى كالجر الذى قد كان والمغايرة بين المتشابهين باعتبار اختلاف صورتى التركيب لا بالذات أو بناء على ان العرض لا يبقى زمانين ووجه الشبه

لكن بشرط أن يكون ما حذف * مماثلا لما عليه قد عطف (ش) قد يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه مجرورا كما كان عند ذكر المضاف لكن بشرط أن يكون المحذوف مماثلا لما عليه قد عطف كقول الشاعر أكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد بالليل نارا والتقدير وكل نار فحذف كل وبقي المضاف اليه مجرورا كما كان عند ذكرها والشرط موجود وهو العطف على مماثل المحذوف وهو كل في قوله أكل امرئ وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه على جره والمحذوف ليس مماثلا للملفوظ بل مقابل له كقوله تعالى تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة في قراءة من جر الآخرة والتقدير والله يريد باقي الآخرة ومنهم من يقدره والله يريد عرض الآخرة فيكون المحذوف على هذا مماثلا للملفوظ به والاول أولى ولذا قدره ابن أبي الربيع في شرحه (١٨) للايضاح (ص) ويحذف الثاني فيبقى الاول * كحاله اذا به يتصل بشرط عطف وإضافة الى * مثل الذي له أضفت الاولا

(ش) يحذف المضاف اليه ويبقى المضاف كحاله لو كان مضافا فيحذف تنوينه وأكثر ما يكون ذلك اذا عطف على المضاف اسم مضاف الى مثل المحذوف من الاسم الاول كقولهم قطع الله يد ورجل من قالها التقدير قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما أضيف اليه يد وهو من قالها لدلالة ما أضيف اليه رجل وعطف عليه ومنه قوله سقى الارضين الغيث سهل وحزنها * فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع التقدير سهلها وحزنها فحذف ما أضيف اليه سهل لدلالة ما أضيف اليه حزن عليه هذا تقرير كلام المصنف وقد يفعل ذلك وان لم يعطف مضاف الى مثل المحذوف الى الاول كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة * فما عطفت مولى عليه العواطف فحذف ما أضيف اليه قبل وأبقاه على حاله لو كان مضافا ولم يعطف عليه مضاف الى مثل المحذوف والتقدير ومن قبل ذلك ومثله قراءة من قرأ شذوذا فلا خوف عليهم أي فلا خوف شيء عليهم وهذا الذي ذكره المصنف من ان الحذف من الاول وان الثاني هو المضاف الى المذكور وهو مذهب المبرد ومذهب سيبويه أن الاصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما أضيف اليه رجل فصار قطع الله يد من قالها ورجل ثم أقحم قوله ورجل بين المضاف الذي هو يد والمضاف اليه الذي هو من قالها فصار قطع الله يد ورجل من قالها فعلى هذا يكون المحذوف من الثاني لا من الاول وعلى مذهب المبرد بالعكس قال بعض شراح الكتاب وعند الفراء يكون الاسمان مضافين الى من قالها ولا حذف في الكلام لا من الاول ولا من الثاني (ص)

كون كل من الجرين أثر الاضاف ردفع بذلك توهم انه جر جديد بغير المضاف (قوله لكن بشرط الخ) أي ليكون المعطوف عليه دليلا على المحذوف (قوله توقد) مضارع أصله تتوقد (قوله فحذف كل الخ) وانما لم يعطف نار الاول على امرئ الاول العامل فيه كل والثاني على الثاني العامل فيه تحسبين لان العطف على معمولي عاملين مختلفين ممنوع عند س أما على حذف كل فالعطف على معمولي عامل واحد وهو تحسبين (قوله في قراءة من جر الآخرة) هي مخالفة للقياس من جهة أن المضاف بعض المعطوف وهو الجملة لا معطوف وحده وقيل ومن جهة فصل العاطف من المجرور بغير لا مع أن شرط الحذف اتصاله به كالبيت أو فصله منه بلا كقوله

ولم أر مثل الخير يتركه الفتى * ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع

أي ولا مثل الشر ونحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة أي ولا كل بيضاء لكن نقل سم عن الاكثرين عدم اشتراط ذلك (قوله والاول أولى) أي تقدير باقي فيكون مقابلا للمعطوف عليه والشيء كثيرا ما يحمل على مقابله (قوله كحاله) حال من الاول واذا ظرف لحاله أي فيبقى الاول كائنا كحاله وصفته وقت اتصاله به (قوله اذا عطف الخ) أي ولو بغير الواو (قوله اسم مضاف الى مثل المحذوف) أي أو عامل في مثله بغير الاضافة كقوله

مه عاذلي فهائما لن أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى

وقد يترك تنوين المضاف لعطفه هو على مضاف لمثل المحذوف وهو عكس الاول كقول أبي برزة غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أو ثماني بفتح الياء بلا تنوين أي ثماني غزوات (قوله سهل وحزنها) بدلان من الارضين والحزن بفتح المهملة وسكون الزاي ضد السهل ونيطت أي تعلقت وفي عرى الآمال استعارة بالكناية وتخييل ونيطت ترشيح (قوله ومن قبل ذلك) وقيل الاصل ومن قبلي فحذفت الياء وبقيت الكسرة دليلا عليها فلا شاهد فيه لان حذف ياء المتكلم جائز كثير بدون ذلك الشرط (قوله فلا خوف عليهم) أي بالضم بلا تنوين مع كسر الهاء وهي قراءة ابن محيصن ولا مهملة أو عاملة كليس وقرأ يعقوب بالفتح بلا تنوين على عملها عمل ان مع ضم الهاء فان قدرت الفتحة اعرابا كان فيه الشاهد أيضا أو بناء فلا (قوله وعند الفراء الخ) خصه الفراء بما يكثر اصطحابهما في الذكر كاليد والرجل والنصف والربع وقبل وبعد فكأن العامل في المضاف اليه شيء واحد فلا يرد توارد عاملين على معمول واحد

فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولا او ظرفا أجز ولم يعب فصل يمين واضطرارا وجدا * باجنبي او بنعت أو ندا (ش) أجاز المصنف ان يفصل في الاختيار بين المضاف الذي هو شبه الفعل والمراد به المصدر واسم الفاعل والمضاف اليه بما نصبه المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهه فمثال ما فصل فيه بينهما بمفعول للمضاف قوله تعالى وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم في قراءة ابن عامر بنصب أولاد وجر الشركاء ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف اليه بظرف نصبه المضاف الذي هو مصدر ما حكى عن بعض من يوثق بعربيته ترك يوما نفسك وهواها سعي لها في رداها ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف اليه بمفعول المضاف الذي هو اسم الفاعل قراءة بعض السلف فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب وعده وجر رسله ومثال الفصل بشبه الظرف قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي الدرداء هل أنتم تاركولي صاحبي وهذا معنى قوله فصل مضاف الخ وجاء الفصل أيضا في الاختيار بالقسم حكى الكسائي هذا غلام والله زيد ولهذا قال المصنف ولم يعب فصل يمين وأشار بقوله واضطرارا وجدا الى أنه قد وجد الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الضرورة باجنبي من المضاف وبنعت المضاف وبالنداء فمثال الاجنبي قوله كما خط الكتاب بكف يوما * يهودي يقارب أو يزيل ففصل بيوما بين كف ويهودي وهو أجنبي من كف لانه معمول لخط ومثال النعت قوله

واحد بخلاف نحو رأيت دار وغلام زيد فيمتنع لعدم الاصطحاب (قوله فصل مضاف) مفعول بأجز وهو مصدر مضاف لمفعوله وشبه فعل بالجر نعت لمضاف وما نصب في موضع رفع فاعل بفصل وعائد ما محذوف أي نصبه ومفعولا الخ حال من ما أو من ضميرها المحذوف أي أجز أن يفصل المضاف المشابه للفعل منصوبه حال كونه مفعولا للمضاف أو ظرفا له (قوله فصل يمين) نائب فاعل يعب (قوله بأجنبي) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجدا أي وجد المضاف مفصولا بأجنبي للضرورة ولا يصح تعلقه بضمير وجد الدال على رجوعه للفصل لان ضمير المصدر لا يعمل عند من قال به الا بارزا وهذا مستتر (قوله أجاز المصنف) أي تبعا للكوفيين وهو المختار وخصه البصريون بالضرورة مطلقا ولما تبعهم الزمخشري رد قراءة ابن عامر الآتية مع تواترها وشرط الفصل مطلقا أن لا يكون المضاف اليه ضميرا لانه لا يفصل من عامله (قوله من مفعول به) أي غير جملة فلا يجوز أعجبني قول زيد منطلق عمرو بجر عمرو ورفع زيد وتردد سم في جواز الفصل بالثلاثة فاستظهر الصبان منعه للطول مع أن المتضايفين كالشئ الواحد (قوله قتل أولادهم) برفع قتل نائب فاعل زين وهو مضاف الى شركاء من اضافة المصدر لفاعله باعتبار أمرهم به وأولادهم مفعوله فصل به بين المتضايفين وحسن ذلك كونه فضلة غير أجنبي من المضاف ورتبته التأخير عن المضاف اليه الفاعل فلا يعتد به لكونه في غير مركزه ولذا يستكره الفصل بالمرفوع اختيار التمكنه في موضعه (قوله ترك يوما الخ) ليس بنظم ويوما ظرف لترك فصله من فاعله وهو نفسك المضاف اليه ومفعوله محذوف أي ترك نفسك شأنها مع هواها يوما ويحتمل انه مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أي تركك نفسك وهو مبتدأ خبره سعي (قوله بنصب وعده) هو المفعول الثاني لمخلف وقد فصل به بين اسم الفاعل ومفعوله الاول المضاف اليه وهو رسله (قوله تاركولي صاحبي) أي فتاركو مضاف لصاحبي بدليل حذف النون منه وقد فصل بينهما بالجار والمجرور قال الدماميني ويحتمل ان حذف النون للتخفيف كقراءة الحسن وما هم بضاري به من أحد لا للاضافة (قوله بالقسم) زاد في الكافية مما يفصل به اختيارا اما كقوله

هما خطتا اما اسار ومنة * واما دم والقتل بالحر أجدر

أي الخطتان المعلومتان من السياق هما خطتا أسر أو قتل والخطة بالضم الخصلة لكن المضاف في هذا كالقسم ليس مشبها للفعل فمقتضاه عدم اشتراط ذلك فيهما فتأمل (قوله بأجنبي) المراد به معمول غير المضاف سواء كان ظرفا لغيره كما مثله أو مفعولا كقول جرير

تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها * كما تضمن ماء المزنة الرصف

أي تسقي المسواك ندى ريقتها والامتياح الاستياك فهو اما ظرف أي وقت امتياح أو حال أي ممتاحة والرصف حجارة مرصوف بعضها الى بعض وماؤها أرق وأصفى من غيره أو فاعلا لغيره كقوله

أنجب أيام والداه به * اذ نجلاه فنعم ما نجلا

أي أنجب والداه به أيام اذ نجلاه ومن المختص بالضرورة أيضا الفصل بفاعل المضاف لما مر الا أنه أسهل من الفاعل الأجنبي كقوله

نرى أسهما للموت تصمي ولا تنمي * ولا ترعوي عن نقض أهواؤنا العزم

وقوله

ما ان وجدنا للهوى من طب * ولا عدمنا قهر وجد صب

برفع أهواؤنا ووجد وجر العزم وصب ومنه غير ذلك (قوله كما خط الخ) ما مصدرية هي وصلتها خبر عن محذوف أي رسم هذه الدار كخط الكتاب الخ و يقارب أي يبين حروف الكتابة ويزيل بفتح الياء أي

نجوت وقد بل المرادى سيفه * من ابن أبى شيخ الاباطح طالب الاصل من ابن أبى طالب شيخ الاباطح وقوله
والله حلفت على يديك لا حلفن * بيمين أصدق من يمينك مقسم الاصل بيمين مقسم أصدق من يمينك ومثال النداء قوله
وفاق كعب بجير منقذ لك من * تعجيل تهلكة والخلد فى سقرا وقوله
كأن برذون أبا عصام * زيد حمار دق باللجام
الاصل وفاق بجير يا كعب وكان برذون زيد يا أبا عصام

(ص)

(المضاف الى ياء المتكلم)

آخر ما أضيف لليا اكسر اذا * لم يك معتلا كرام وقذا
أو يك كابنين وزيدين فذى * جميعها اليا بعد فتحها احتذى
وتدغم اليا فيه والواو وان * ماقبل واو ضم فاكسره يهن
وألفا سلم وفى المقصور عن * هذيل انقلابها ياء حسن

(ش) يكسر آخر المضاف الى ياء المتكلم ان لم يكن مقصورا ولا منقوصا ولا مثنى ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر كالمفرد وجمعى التكسير الصحيحين وجمع السلامة للمؤنث والمعتل الجارى مجرى الصحيح نحو غلامى وغلمانى وفتياتى وظبيى ودلوى وان كان معتلا فاما أن يكون مقصورا أو منقوصا فان كان منقوصا أدغمت ياؤه فى ياء المتكلم وفتحت ياء المتكلم فتقول قاضى رفعا ونصبا وجرا وكذلك تفعل بالمثنى وجمع المذكر السالم فى حالة الجر والنصب فتقول رأيت غلامى وزيدى . ومررت بغلامى وزيدى والاصل بغلامين لى وزيدين لى فحذفت

يباعد بينها والجملة صفة يهودى فالضمير فى الفعلين له (قوله نجوت الخ) قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتله وقتل على وعمرو بن العاص رضى الله تعالى عنهم فسموا سيوفهم وتواعدوا السبع عشرة ليلة من رمضان فلما خرج على كرم الله وجهه لصلاة الفجر ضربه عبد الرحمن بن ملجم المرادى نسبة الى مراد بضم الميم قبيلة باليمن على صلعه ثم حمل على الناس بسيفه فأفرجوا له وتلقاه المغيرة بن نوفل بقطيفة رماها عليه وضرب به الارض فحبسوه حتى مات الامام على بعد يومين فقتلوه وأما معاوية فضربه صاحبه فأصاب أوراكه وكان سمينا فقطع منه عرق النكاح فلم يولد له بعد ذلك وأما عمرو فاشتكى تلك الليلة فلم يخرج للصلاة وأناب رجلا من بنى سهم يقال له خارجة فضرب به الرجل فقتله فلما أخذوه سمعهم يخاطبون عمرا بالامارة قال أوما قتلت عمرا قالوا بل خارجة قال أردت عمرا وأراد الله خارجة فقتله عمرو وفى ذلك يقول الشاعر

وليتها اذ فدت عمرا بخارجة * فدت عليا بمن شاءت من البشر

(قوله الاصل الخ) أى ففصل فيه بين المضاف وهو أبى والمضاف اليه وهو طالب بنعت المضاف وهو شيخ الاباطح وفيه انه ليس نعتا لنفس المضاف بل لمجموع المتضايفين لان العلم مركب منهما لكن لما كانت تبعيته فى الاعراب انما هى للجزء الاول جعل نعتا له (قوله وفاق كعب الخ) قاله بجير بالجيم مصغرا أخو كعب ابن زهير صاحب بانت سعاد يحرض به كعبا على الاسلام لانه أسلم قبله (قوله كأن برذون الخ) قال ابن هشام يحتمل ان أبا مضاف اليه على لغة من يلزمه الالف وزيد بدل منه فلا شاهد فيه والله أعلم

﴿ المضاف الى ياء المتكلم ﴾

أفرده بالذكر لان له أحكاما ليست فى الباب السابق (قوله معتلا) المراد به خصوص المنقوص والمقصور بقرينة تمثيله لا نحو ظبى فانه كالصحيح هنا وان كان المعتل يشمله (قوله أو يك كابنين) فى حيز النفى كالذى قبله أى اذا لم يكن واحدا من هذه المذكورات (قوله فذى) مبتدأ أول وجميعها ثان والياء ثالث وفتحها رابع و بعد بالضم حال من الياء أى بعد هذه المذكورات أو متعلق باحتذى بضم التاء ماض مجهول أى اتبع وهو خبر عن فتحها والجملة خبر عن الياء ربطت بالهاء من فتحها والجملة خبر عن جميعها والرابط محذوف وهو المضاف اليه بعد والجملة خبر عن ذى فان جعل جميعها تأكيدا فالمبتدآت ثلاثة فقط وحق المقابلة أن يقول فذى جميعها سكون آخرها احتذى لان كلامه أولا فى آخر المضاف لا فى حال الياء لكنه اكتفى بقوله وتدغم الياء وقوله وألفا سلم لاستلزام ذلك السكون (قوله وتدغم الياء) أى التى فى آخر الاسم المضاف وقوله فيه أى فى ياء المتكلم المذكورة بقوله جميعها الياء وذكره هنا لتأولها باللفظ (قوله والواو) أى بعد قلبها ياء ولم يذكره المصنف للعلم بان الادغام انما يكون فى المثلين وللاشعار به من قوله وان ماقبل واو ضم فاكسره (قوله يهن) بضم الهاء أى يسهل فى النطق وكسر الهاء مفسد للمعنى لانه من الوهن وهو الضعف ولو قال يلن لسلم من عيب السناد (قوله يكسر آخر المضاف الخ) أى مع سكون الياء وفتحها كما سيذكره فهذان وجهان و يجوز حذف الياء اكتفاء بالكسر قبلها او قلبها ألفا بعد فتح ماقبلها كغلاما وقد تحذف الالف اكتفاء بالفتحة فالجملة خمسة أوجه ولا تختص الثلاثة الاخيرة بالنداء خلافا للتسهيل لكنها تختص بالاضافة المحضة أما فى غيرها كمكرمى فلا حذف ولا قلب لانها فى نية الانفصال فلم تكن الياء كجزء الكلمة (قوله كالمفرد الخ) ذكر أربعة أشياء يكسر فيها آخر الاسم كما يسكن فى أربعة (قوله فتقول قاضى) اعرابه مقدر على ماقبل ياء المتكلم لتعذره مع سكون الادغام وان كان قبل ذلك ثقيلا فقط (قوله رأيت غلامى) بفتح الميم وزيدى بكسر الدال وكذا ما بعده (قوله

فحذفت اللام والنون للاضافة ثم أدغمت الياء وفتحت ياء المتكلم وأما جمع المذكر السالم فى حالة الرفع فتقول فيه أيضا جاء زيدى كما تقول فى حالة الجر والنصب والأصل زيدوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار اللفظ زيدى وأما المثنى فى حالة الرفع فتسلم ألفه وتفتح ياء المتكلم بعده فتقول زيداى وغلاماى عند جميع العرب وأما المقصور فالمشهور فى لغة العرب جعله كالمثنى المرفوع فتقول عصاى وفتاى وهذيل تقلب ألفه ياء وتدغمها فى ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم بعده فتقول عصى ومنه قوله

* سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم *

فتخرموا ولكل جنب مصرع

فالحاصل ان ياء المتكلم تفتح مع المنقوص كقاضى والمقصور كعصاى والمثنى كغلاماى رفعا وغلامى جرا ونصبا وجمع المذكر السالم كزيدى رفعا ونصبا وجرا وهذا معنى قوله فذى * جميعها اليا بعد فتحها احتذى وأشار بقوله وتدغم الياء الى أن الواو فى جمع المذكر السالم والياء فى المنقوص وجمع المذكر السالم والمثنى تدغم فى ياء المتكلم وأشار بقوله وان ماقبل واو ضم الى أن ماقبل واو الجمع ان انضم عند وجود الواو يجب كسره عند قلبها ياء لتسلم الياء فان لم ينضم بل انفتح بقى على فتحه نحو مصطفون فتقول مصطفى وأشار بقوله وألفا سلم الى ان ما كان آخره ألفا كالمثنى والمقصور لاتقلب ألفه ياء بل تسلم فتقول غلاماى وعصاى وأشار بقوله وفى المقصور الى ان هذيلا تقلب ألف المقصور خاصة فتقول عصى وأما ماعدا هذه الاربعة فيجوز فى الياء معه الفتح والتسكين فتقول غلامى وغلامى (ص)

﴿ اعمال المصدر ﴾

بفعله المصدر ألحق فى العمل * مضافا او مجردا أو مع أل
ان كان فعل مع أن أو ما يحل * محله ولاسم مصدر عمل

(ش) يعمل المصدر عمل فعله فى موضعين أحدهما أن يكون نائبا مناب الفعل نحو ضربا زيدا فزيدا منصوب بضربا لنيابته مناب اضرب وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما فى اضرب وقد تقدم ذلك فى باب المصدر والموضع الثانى

فحذفت اللام والنون للاضافة) قال الصبان هذا هو التحقيق عندى وان اشتهر أن حذف اللام للخفة والنون للاضافة فليس فى الشارح تسمح خلافا لمن توهمه اه ولعل وجه ما اشتهر أن اللام لا تنافى الاضافة للجمع بينهما فى نحو لا أبالك عند سيبويه كما مر فى باب لا (قوله لتصح الياء) أى المنقلبة عن الواو (قوله زيدى) هو مرفوع بواو مقدرة لتعذرها مع الياء وقيل بالواو المنقلبة ياء وهو المختار كما مر فى باب الاعراب (قوله تقلب ألفه ياء) أى جوازا عوضا عن الكسرة التى يستحقها ماقبل الياء فهو مما ناب فيه حرف عن حركة فى غير باب الاعراب ومثله لا رجلين اه يس قال الموضح واتفق الجميع على قلب الالف ياء فى على ولدى مع كل ضمير لا خصوص الياء كعليه ولدينا اه ومثلهما الى (قوله سبقوا هوى) قاله أبو ذؤيب فى قصيدة يرثى بها بنيه الخمسة هلكوا جميعا فى طاعون وأعنقوا أى أسرعوا من العنق بفتحتين نوع من السير وتخرموا ماض مجهول أى تخرمتهم المنية أى أخذتهم (قوله ان ياء المتكلم تفتح الخ) أى فى الكثير الشائع وتكسر قليلا اذا كانت مشددة بأن أدغم فيها كمسلمى وقاضى وبها قرأ حمزة بمصرخى وكسر الحسن والاعمش ياء عصاى وهو أضعف من الكسر مع التشديد لكنه مطرد فى لغة بنى يربوع وأما سكون محياى لورش فمن اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله وأما ماعدا هذه الاربعة) هو المفرد وجمع التكسير الصحيحان والمعتل المشبه للصحيح وجمع المؤنث السالم فكل هذه يجوز فيها التسكين كما هو الاصل فى كل مبنى والفتح لانه الاصل فيما كان على حرف واحد فهو أصل ثان وكذا يجوز الحذف والقلب بوجهيه كما مر ﴿ تنبيه ﴾ اذا كان آخر الاسم ياء مشددة قبل الاضافة كبنى تصغير ابن وكرسى وحوارى فهو من المعتل المشبه للصحيح لكن اذا أضيف للياء وجب حذفها لتوالى الامثال مع انه كان يختار حذفها بدون توال كما مر وليس بعد الاختيار الا الوجوب واذا حذفت فاما أن يبقى كسر ماقبلها أو يفتح على حذفها بعد قلبها ألفا لانها بدل ثقيل أو تحذف احدى الياءين الاوليين وتدغم الثانية فى ياء المتكلم فتفتح على الاصل فيها والله أعلم

﴿ اعمال المصدر ﴾

(قوله بفعله المصدر الخ) اعترض بانه يقتضى ان عمل المصدر لشبهه بالفعل كالوصف وليس كذلك بل لانه أصل للفعل ولذلك عمل ماضيا وغيره لانه أصل الكل والوصف لا يعمل الا اذا كان بمعنى ما أشبهه وهو المضارع وقد يجاب بانه من الحاق الفرع فى العمل بالاصل فيه وهو الفعل لا من الحاق المشبه بالمشبه به فعلة الالحاق مسكوت عنها (قوله فى العمل) أى لا فى غيره لانه يخالف الفعل فى انه لا يعمل الا بالشروط الآتية وفى جواز حذف فاعله ولا يتحمل ضميره اذا حذف الا اذا كان نائبا عن فعله وفى رفعه نائب الفاعل خلاف واختار بعضهم الجواز بشرط أمن اللبس كعجبت من قراءة فى الحمام القرآن ومن أكل الخبز وشرب الماء بخلاف الفعل فى الجميع (قوله ان كان الخ) فعل اسم كان ومع ان أو ما صفته وجملة يحل خبرها (قوله نائبا مناب الفعل) قيل عمله سماعى وقيل ينقاس فى الامر والدعاء والاستفهام فقط وقيل والانشاء نحو حمدا لله والوعد نحو

أن يكون المصدر مقدرا بان والفعل أو بما والفعل وهو المراد بهذا الفصل فيقدر بان اذا أريد المضي أو الاستقبال نحو عجبت من ضربك زيدا أمس أوغدا والتقدير من أن ضربت زيدا أمس أومن أن تضرب زيدا غدا ويقدر بما اذا أريد به الحال نحو عجبت من ضربك زيدا الآن التقدير مما تضرب زيدا الآن وهذا المصدر المقدر يعمل في ثلاثة أحوال مضافا نحو عجبت من ضربك زيدا ومجردا عن الاضافة وأل وهو المنون نحو عجبت من ضرب زيدا ومحلى بالالف واللام نحو عجبت من الضرب زيدا واعمال المضاف أكثر من اعمال المنون واعمال المنون أكثر من اعمال المحلى بال ولهذا بدأ المصنف بذكر المضاف ثم المجرد ثم المحلى ومن اعمال المنون قوله تعالى أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فيتيما منصوب باطعام وقول الشاعر

بضرب بالسيوف رؤس قوم * أزلنا هامهن عن المقيل

فرؤس منصوب بضرب ومن اعماله وهو محلى بال قوله

* قالت نعم وبلوغا بغية ومنى * والتوبيخ كقوله * رفاقاني الاهواء وانى والهوى * اهـ صبان وأما نفس المصدر فقدمر في المفعول المطلق الخلاف في ناصبه (قوله أن يكون مقدرا الخ) في التسهيل ان ذلك غالب لا شرط ومن غير الغالب قول بعض العرب سمع اذني أخاك يقول ذلك فسمع مبتدأ مضاف لفاعله وأخاك مفعوله ويقول حال سدت مسد الخبر على حد ضربي العبد مسيئا أي سمع أذني أخاك حاصل اذ كان يقول ذلك ونحو ان ضربك زيدا قبيح وكان اكرامك بكرا حسنا ولا اعراض عن أحد فهذه المصادر عاملة مع انه يمتنع تأويلها بالفعل لالتزام العرب عدم وقوعه في هذه المواضع لانهم كما في الدماميني لا يقولون أن اضرب العبد مسيئا ولا يوقعون أن وصلتها بعد ان وكان الا مفصولة بالخبر نحو ان لك أن لا تجوع فيها ولا الحرف المصدري وصلته بعد لا غير المكررة اهـ وعلل بعضهم الاول بأنه لا يصح تقديره بما ولا بان المخففة لاشتراط أن يسبقهما طالب يعمل فيهما ولا بان المصدرية لانها تخلص المضارع للاستقبال والقصد للاخبار بان السمع حاصل لا سيحصل اهـ ونظر فيه بانه يصح تقدير أن مع الماضي فالاول أولى لكن أجاب عنه من جعل ذلك شرطا بأن التقدير سائغ بحسب الاصل وان امتنع لهذا العارض وهو الوقوع في تلك المواضع وبانه لا يلزم من كون اللفظ مقدرا بآخر صحة النطق به مكانه فالحاصل ان الشرط كون المصدر بمعنى الفعل وان لم يصح حلوله محله ويخرج به المصدر الذي لم يرد به الحدوث كما في عن الشذور في مررت فاذا له صوت صوت حمار من ان العامل في صوت الثاني محذوف لان الاول لم يرد به الحدوث حتى يؤول بالفعل ويعمل بل انك مررت به وهو في حال تصويت وكذا المصدر المراد به اسم عين أو معنى كان يراد بالصوت الاول في هذا المثال الشيء المسموع فانه لا يؤول بالفعل وكذا المصدر المؤكد والمبين للعدد لان تأويل الثاني يفوت العدد وتأويل الاول يجعله نوعيا باسناد الفعل الى فاعله والقصد انه لمجرد التوكيد أما النوعي فيعمل ولو في حالة كونه مفعولا مطلقا كضربت زيدا ضرب عمرو بكرا أي مثل ضرب عمرو بكرا فتأمل وفي الاسقاطي قال ابن هشام قد يرد على هذا الشرط ان المحلى بال لا يحل محله فعل مع انه يعمل والجواب أنه يحل وأل كالجزء منه اهـ (تنبيه) يشترط أيضا أن لا يكون مضمرا خلافا للكوفيين ولا مصغرا ولا بتاء الوحدة كضربت أما التي في أصل بنيته كرحمة فلا تضر ولا مفصولا من معموله بتابع أو غيره فلا يجوز أعجبني ضربك المبرح زيدا بخلاف ضربك زيدا المبرح لان معموله كالصلة من الموصول فلا يفصل بينهما وأما قوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى الخ فيوم معمول لمحذوف أي يرجعه لا لرجعه للفصل بينهما بالخبر ان ولا محذوفا ولهذا ضعف تقدير متعلق البسملة اسما كابتدائي كما مر مع جوابه هناك ولا مؤخرا عن معموله لكن جوز الرضي تقديم معموله الظرف واختاره السعد وغيره لتوسعهم فيه ومنه فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة لا يبغون عنها حولا اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا وجعل الظرف متعلقا بمحذوف حالا من المصدر تكلف وأن يكون مفردا وشذ اعمال غيره كقوله

قد جربوه فما زادت تجاربهم * أباقدامة الا المجد والفنعا

بالفاء والنون والعين المهملة أي الخير والكرم وترك المصنف هذه الشروط لاغناء ما ذكره عنها اذ المضمر لا يقدر بالفعل بل لا يسمى مصدرا أصلا وتأويل المصغر وذي التاء والجمع يفوت المقصود منها وأما المفصول والمؤخر فلان معمول الصلة لا يفصل باجنبي ولا يتقدم على الموصول وانما أطلنا في ذلك للاحتياج اليه فتدبره والله أعلم (قوله ويقدر بما الخ) مقتضاه ان ما لا تقدر مع الماضي ولا المستقبل وليس كذلك بل هي صالحة للازمنة الثلاثة الا أن يقال انما خصوها بذكر الحال لتعذره معان ولأن دلالة ان مع الماضي على المضي ومع المضارع على المستقبل أشد من دلالة ما عليهما (قوله أكثر من المنون) أي في الاستعمال والا فالمنون أقيس لشبهه الفعل في التنكير ويليه المضاف لأنه كثيرا ما ينوي فيه الانفصال (قوله بضرب)

ضعيف النكاية أعداءه * يخال الفرار يراخي الاجل وقوله فانك والتأبين عروة بعدما * دعاك وأيدينا اليه شوارع وقوله لقد علمت أولى المغيرة أنني * كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا فاعداء منصوب بالنكاية وعروة منصوب بالتأبين ومسمعا منصوب بضرب وأشار بقوله ولاسم مصدر عمل الى أن اسم المصدر قد يعمل عمل الفعل والمراد باسم المصدر ماساوى المصدر فى الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا من بعض مافى فعله دون تعويض كعطاء فانه مساو لاعطاء معنى ومخالف له بخلوه من الهمزة الموجودة فى فعله وهو خال منها لفظا وتقديرا ولم يعوض عنها شئ واحترز بذلك مما خلا من بعض مافى فعله لفظا ولم يخل منه تقديرا فانه لا يكون اسم مصدر بل يكون مصدرا وذلك نحو قتال فانه مصدر قاتل وقد خلا من الالف التى قبل التاء فى الفعل لكن خلا منها لفظا ولم يخل منها تقديرا ولذلك نطق بها فى بعض المواضع نحو قاتل قيتالا وضارب ضيرابا لكن انقلبت الالف ياء لكسر ماقبلها واحترز بقوله دون تعويض مما خلا من بعض مافى فعله لفظا وتقديرا ولكن عوض عنه شئ فانه لا يكون اسم مصدر بل هو مصدر وذلك نحو عدة فانه مصدر وعد وقد خلا من الواو التى فى فعله لفظا وتقديرا ولكن عوض عنها التاء وزعم ابن المصنف ان عطاء مصدر وان همزته حذفت تخفيفا وهو خلاف ماصرح به غيره من النحويين ومن اعمال اسم المصدر قوله أكفرا بعدرد الموت عنى * وبعد عطائك المائة الرتاعا فالمائة منصوب بعطائك ومنه حديث الموطأ من قبلة الرجل امرأته الوضوء فامرأته منصوب بقبلة وقوله اذا صح عون الخالق المرء لم يجد * عسيرا من الآمال الا ميسرا وقوله بعشرتك الكرام تعد منهم * فلا ترين لغيرهم ألوفا واعمال اسم المصدر قليل ومن ادعى الاجماع على جواز اعماله فقد وهم فان الخلاف فيه مشهور

متعلق بأزلنا والهام جمع هامة وهى الرأس كالهام تطلق على جمجمة الدماغ وحدها فاضافته لضمير الرؤس للتأكيد على الاول وسهله اختلاف اللفظين ومن اضافة الجزء للكل على الثانى وأراد بالقيل العنق لانه محل اقالة الرأس أى استقرارها (قوله يخال الفرار الخ) أى يظن الهرب من الحرب يمنع الموت (قوله فانك والتأبين) هو مصدر أبنت الرجل بشد الموحدة واسكان النون اذا بكيته وأثنيت عليه بعد الموت ومن معانيه أن يعاب الانسان فى وجهه أو يذكر بقبيح وكلاهما مناسبة هنا وفى بعض نسخ العينى والتأنيب بنون فتحتية فوحدة وفسره بالتعنيف وهو منصوب على انه مفعول معه أو عطفا على اسم ان وعروة مفعوله وخبر ان فى بيت بعده ودعاك أى طلبك لنصرته ويروى رعاك أى حفظك وشوارع أى ممتدة لقتله (قوله أولى المغيرة) أى أوائل الخيل المغيرة على العدو وأنكل أى أعجز مثلث الكاف وماضيه بالفتح والكسر ومصدره النكول كما فى القاموس ومسمع كمنبر اسم رجل مفعول الضرب (قوله فى الدلالة على معناه) أى على معنى المصدر وهو الحدث لكن بواسطة فان الصحيح الذى صرح به بعضهم ان مدلول اسم المصدر مباشرة لفظ المصدر لا الحدث فهذا فرق معنوى وماذكره الشارح لفظى وخرج بهذا القيد نحو الكحل والدهن بضم أولهما فانه وان اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات وهو الجوهر المعلوم (قوله من بعض مافى فعله) أى من الحروف الاصلية أو الزائدة فان حق المصدر أن يتضمن حروف فعله اما بمساواة له كتكلم تكلما أو بزيادة كاكرم اكراما فان نقص دون تعويض كان اسم مصدر كتوضأ وضوأ وتكلم كلاما (قوله دون تعويض) متعلق بخلوه (قوله ولكن عوض عنه) أى سواء كان العوض فى آخره كما ذكره أولا كعلم تعليما وسلم تسليما فانه نقص عن فعله احدى اللامين المكررين ولكن عوض عنها التاء فى أوله لا المدة قبل آخره لوجودها لغير تعويض فى نحو اكراما (قوله وزعم ابن المصنف الخ) لم ينفرد به بل تبع والده وجرى عليه الدمامينى فى شرح التسهيل فقال ينبغى أن يقيد البعض الناقص بكونه أكثر من حرف كما قيده المصنف فى شرحه كالوضوء والغسل والكلام والعرف والعون والكبر لبعد مابينها وبين أفعالها أى توضأ واغتسل وتكلم واعترف وأعان وتكبر وأما نحو العطاء والثواب فمصدران لقربهما من الفعل اذ الاصل اعطاء واثواب فحذف زائدهما وهو الهمزة وحرك مابعدها ليصح الابتداء به اه (قوله وبعد عطائك) اسم مصدر مضاف لفاعله والمائة مفعوله أى المائة من الابل والرتاع بالفوقية جمع راتعة (قوله من قبلة الرجل) اسم مصدر مضاف لفاعله وامرأته مفعوله والجار والمجرور خبر مقدم عن الوضوء (قوله اذا صح عون الخالق الخ) هو بمعنى قوله

اذا كان عون الله للعبد مسعفا * تهيأ له فى كل أمر مراده

وان لم يكن عون من الله للفتى * فاول مايجنى عليه اجتهاده

(قوله فلا ترين) مضارع مجهول وألوفا بفتح الهمزة وضم اللام أى محبا مفعوله الثانى (قوله فان الخلاف فيه مشهور) محله فى اسم المصدر غير العلم وغير المبدوء بميم زائدة لغير مفاعلة أما العلم فلا يعمل اتفاقا كيسار وفجار وبرة ان كانا من أفجر وأبر أى صيره ذا فجور وبر والا فهما مصدران لفجر وبر ولا يرد ذلك

وقال الصيمري اعماله شاذ وأنشد أكفرا البيت وقال ضياء الدين بن العلج في البسيط ولا يبعد ان ما قام مقام المصدر يعمل عمله ونقل عن بعضهم انه أجاز ذلك قياسا (ص) وبعد جره الذي أضيف له * كمل بنصب أو برفع عمله (ش) يضاف المصدر الى الفاعل فيجره ثم ينصب المفعول نحو عجبت من شرب زيد العسل والى المفعول ثم يرفع الفاعل نحو عجبت من شرب العسل زيد ومنه

قوله تنفي يداها الحصا في كل هاجرة * نفي الدراهيم تنقاد الصياريف وليس هذا الثاني مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم وجعل منه قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فاعرب من فاعلا بحج ورد بانه يصير المعنى ولله على جميع الناس أن يحج البيت المستطيع وليس كذلك فمن بدل من الناس والتقدير ولله على الناس مستطيعهم حج البيت وقيل من مبتدأ والخبر محذوف والتقدير من استطاع منهم عليه ذلك ويضاف المصدر أيضا الى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا (ص) وجر ما يتبع ما جر ومن * راعى في الاتباع المحل فحسن (ش) اذا أضيف المصدر الى الفاعل ففاعله يكون مجرورا لفظا مرفوعا محلا فيجوز في تابعه من الصفة والعطف وغيرهما مراعاة اللفظ فيجر ومراعاة المحل فيرفع فتقول عجبت من شرب زيد الظريف أو الظريف ومن اتباعه المحل قوله حتى تهجر في الرواح وهاجها * طلب المعقب حقه المظلوم فرفع المظلوم لكونه نعتا للمعقب على المحل واذا أضيف الى المفعول فهو مجرور لفظا منصوب محلا فيجوز أيضا في تابعه مراعاة اللفظ والمحل ومن مراعاة المحل قوله قد كنت داينت بها حسانا * مخافة الافلاس والليانا فالليانا معطوف على محل الافلاس (ص) ﴿اعمال اسم الفاعل﴾

على قوله ولا اسم مصدر عمل لانه مقيد بقيد المصدر وهو صحة تأويله بالفعل وأما المبدوء بالميم المذكورة فيعمل اتفاقا كالمضربة والمحمدة ومنه قوله

أظلوم ان مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم

فالهمزة للنداء ومصابكم اسم ان مضاف لفاعله ورجلا مفعوله وجملة أهدى السلام صفة رجل وتحية مفعول مطلق لاهدى كقعدت جلوسا أو حال من الفاعل وظلم خبر ان واحترز بغير المفاعلة من نحو ضارب مضاربة فانه مصدر لا اسمه كذا في التوضيح وتبعه الاشموني هنا وذكر غيرهما ان ذا الميم مصدر مطلقا وجرى عليه في الشذور (قوله الصيمري) بفتح الميم نسبة الى صيمرة بلدة بالعجم (قوله وبعد جره الخ) فيه افادة أن جر المضاف اليه بالمضاف لا بالاضافة ولا الحرف المقدر وقوله كمل أي ان أردته والا فهو غير لازم فيزاد على صور الشارح الثلاثة صورتان اضافته للفاعل مع حذف المفعول نحو وما كان استغفار ابراهيم أي ربه وعكسه نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير أي من دعائه الخير (قوله تنفي يداها) أي الناقة المذكورة قبل والهاجرة وقت اشتداد الحر نصف النهار ونفي الدراهيم مفعول مطلق أي نفيا كنفيها وهو جمع درهام لغة في درهم فالياء منقلبة عن ألف المفرد لا للاشباع بخلاف ياء صياريف لانه جمع صيرف وتنقاد بمعنى النقد فاعل نفي وكل مصدر جاء على تفعال فهو بفتح التاء الا التلقاء وتبيان فبالكسر (قوله وليس كذلك) أي لان حج المستطيع ليس الا على نفسه لا غيره والا لزم تأثيم جميع الناس بترك مستطيع واحد وهذا الرد مبني على ان أل في الناس للاستغراق فان جعلت للعهد الذكري صح الاستشهاد به لتقدم ذكر الناس رتبة دون رتبة المبتدا أو هو حج مع متعلقاته التقديم فالمعنى حج البيت من استطاع واجب على الناس المذكورين وهم المستطيعون وأصرح منه في الاستشهاد حديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا (قوله فمن بدل من الناس) أي بدل بعض والرابط محذوف أي منهم كما أشار اليه الشارح ويلزم على ذلك الفصل بين البدل والمبدل منه باجنبي وهو المبتدأ (قوله وقيل من مبتدأ) وهي اما شرطية أو موصولة (قوله وجر ما يتبع الخ) ما الاولى مفعول جر والثانية مفعول يتبع وقوله فحسن خبر لمحذوف أي فرأيه حسن وانما يجر التابع اذا عدم المانع لا في نحو أعجبني اكرامك وزيد لامتناع العطف بلا اعادة الخافض عند غير المصنف (قوله حتى تهجر الخ) أي سار ذلك الحمار الوحشي في الهاجرة أي شدة الحر والرواح من الزوال الى الليل وهاجها أي أثار نشاط المرافقة له في طلب الماء وطلب المعقب مصدر لهاج على حد قعدت جلوسا مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف المشددة أي الغريم الطالب لغريمه من عقب في الامر طلبه بجد وحقه مفعول طلب والمظلوم صفة المعقب على محله أي هاجها هيجانا كطلب المظلوم حقه (قوله قد كنت داينت) بتقديم التحتية على النون أي أخذت تلك الجارية المعلومة في دين لي عليه والليان بفتح اللام أكثر من كسرها المماطلة والله أعلم

﴿اعمال اسم الفاعل﴾

عرفه في التسهيل بانه الصفة الدالة على فاعل الحدث الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها في حالتي التذكير والتأنيث المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي فخرج بالدالة على الفاعل اسم المفعول وما بمعناه كقتيل وبالجارية على المضارع الجارية على الماضي كفرح وغير الجارية على فعل ككريم

وبالتأنيث

كفعله اسم فاعل فى العمل * ان كان عن مضيه بمعزل

(ش) لايخلو اسم الفاعل من أن يكون مقرونا بأل أو مجردا فان كان مجردا عمل عمل فعله من الرفع والنصب ان كان مستقبلا أو حالا نحو هذا ضارب زيدا الآن أو غدا وانما عمل لجريانه على الفعل الذى هو بمعناه وهو المضارع ومعنى جريانه عليه أنه موافق له فى الحركات والسكنات لموافقة ضارب ليضرب فهو مشبه للفعل الذى هو بمعناه لفظا ومعنى وان كان بمعنى الماضى لم يعمل لعدم جريانه على الفعل الذى هو بمعناه فهو مشبه له معنى لالفظا فلا تقول هذا ضارب زيدا أمس بل يجب اضافته فتقول هذا ضارب زيد أمس وأجاز الكسائى اعماله وجعل منه قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فذراعيه منصوب بباسط وهو ماض وخرجه غيره على انه حكاية حال ماضية (ص)

وولى استفهاما او حرف ندا * أو نفيا او جا صفة أو مسندا

(ش) أشار بهذا البيت الى ان اسم الفاعل لايعمل الا اذا اعتمد على شئ قبله كأن يقع بعد الاستفهام نحو أضارب زيد عمرا أو حرف نداء نحو ياطالعا جبلا أو النفى نحو ماضارب زيد عمرا أو يقع نعتا نحو مررت برجل ضارب زيدا أو حالا نحو جاء زيد راكبا فرسا ويشمل هذين النوعين قوله أو جاء صفة وقوله أو مسندا معناه انه يعمل اذا وقع خبرا وهذا يشمل خبر المبتدأ نحو زيد ضارب عمرا وخبر ناسخه

وبالتأنيث نحو أهيف فانه لايجرى على المضارع الا فى التذكير لان مؤنثه هيفاء ولمنافاة أو معنى الماضى لاخراج نحو ضامر الكشح مما دل على الاستمرار ويخرج به أيضا أفعل التفضيل لانه للدوام كما خرج بما قبله فهذه المخرجات ماعدا الاول والاخير صفات مشبهة لا اسم فاعل هذا هو الاصطلاح المشهور وأما ما سيأتى فى أبنية أسماء الفاعلين من أنه يطلق عليها اسم الفاعل فباعتبار اصطلاح آخر وهو مجاز كما سيأتى وان شئت فقل اسم الفاعل مادل على فاعل الحدث وجرى مجرى الفعل فى افادة الحدوث فخرج بالاول اسم المفعول وبالثانى الصفة بجميع أوزانها وأفعل التفضيل (قوله فى العمل) أى لافى غيره فانه يضاف لمعموله ويطرد جر معموله المتأخر بلام التقوية بخلاف الفعل والمراد عمل التعدى ان تعدى فعله واللزوم ان لزم والجار متعلق بما تعلقت به الكاف أو بها نفسها لما فيها من معنى التشبيه بناء على جواز التعلق بالحرف الذى فيه معنى الفعل (قوله بمعزل) بكسر الزاى كما هو الرواية فيكون اسم مكان والباء ظرفية وعن مضيه متعلق به لاكتفاء الظرف برائحة الفعل وان كان اسم المكان لايعمل فى غيره والمعنى ان كان فى مكان عزل أى ابعاد عن مضى حدثه والمكان هنا مجازى وهو التركيب ولا يصح جعله بمعنى الحدث والباء للملابسة أى ان كان ملتبسا بانعزال لانه كان يجب فتح زائه كما هو قياس مفعل للحدث من مكسور عين المضارع كما سيأتى (قوله ان كان مستقبلا أو حالا) مثله الدال على الاستمرار على مامر فى الاضافة ويشترط أيضا أن لايكون مصغرا ولا موصوفا قبل عمله كالمصدر لانهما من خواص الاسماء فيبعدانه عن الفعل ولا تضر التثنية والجمع لانهما لايغيران صيغة المفرد كالتصغير ولان علامتهما تلحق الفعل وانما أبطلا عمل المصدر لبعده عن الفعل بضعف دلالته على الزمان جدا الان لزومه له غير بين بخلاف الوصف (قوله وان كان بمعنى الماضى لم يعمل) أى الا اذا صح وقوع المضارع موقعه نحو كان زيد ضاربا عمرا أمس لصحة كان زيد يضرب الخ بخلاف هذا ضارب زيدا أمس لعدم صحة يضرب بدله (قوله فهو مشبه له) أى للماضى معنى لكونه بمعناه لالفظا لانه لم يوازنه (قوله وأجاز الكسائى الخ) محل الخلاف فى نصبه المفعول كالمثال أما الفاعل فان كان ضميرا رفعه اتفاقا أو ظاهرا فكذلك على ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور قال السيوطى وهو الاصح لكن بشرط الاعتماد على شئ مما ذكروه اه ومقتضاه انه يرفع الضمير وان لم يعتمد فى نحو ضارب أنت أمس (قوله حكاية حال) أى بدليل ونقلبهم دون وقلبناهم والمعنى يبسط ذراعيه والمشهور فى حكاية الحال أن يقدر الماضى واقعا زمن التكلم وقيل أن يقدر المتكلم نفسه موجودا فى زمن وقوع الفعل ويعبر على كل بما يدل على الحال وكون الآية من ذلك انما هو باعتبار المخاطبين لا الخالق جل وعلا فان الدنيا عنده كاللحظة الواحدة وقيل لاحاجة الى الحكاية لان حال أهل الكهف مستمر الى الآن فيجوز أن يلاحظ فى باسط جانب الحال فيعمل وفى كلامهم مايؤيده (قوله الا اذا اعتمد على شئ) أى ليقرب به من الفعل وأشار الشارح الى أن مافى هذا البيت فى معنى الشرط الواحد وهو الاعتماد على أحد المذكورات فان لم يعتمد لم يعمل خلافا للاخفش والكوفيين وهذا شرط لعمله فى المفعول وفى الفاعل الظاهر كما مر وعدم المضى شرط لعمله فى المفعول فقط فقول المغنى ان اشتراط الجمهور الاعتماد وكونه بمعنى المضارع انما هو لعمل النصب يعنى به مجموع الامرين والا فالاعتماد شرط لعمل الرفع فى الظاهر أيضا عند الجمهور قاله الدمامينى والشمنى أفاده الصبان (قوله أو حرف ندا) الصواب أن المسوغ الاعتماد على الموصوف المقدر اذ التقدير يارجلا طالعا جبلا لان حرف النداء مختص بالاسم فكيف يقربه من الفعل وقد يقال لم ندع ان حرف النداء مسوغ بل اذا وليه الوصف عمل وهذا لاينافى كون المسوغ الموصوف المقدر وانما صرح به هنا مع دخوله فى قوله وقد يكون الخ لدفع توهم ان النداء يبعده من الفعل فلا يعمل (قوله أو النفى) أى ولو تأويلا نحو انما ضارب زيد

أومفعوله نحوكان زيدضار باعمرا وان زيداضارب عمرا وظننت زيداضار باعمرا وأعلمت زيداعمراضار با بكرا (ص)

وقديكون نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذى وصف (ش) قديعتمداسم الفاعل على موصوف مقدرفيعمل عمل فعله كمالواعتمدعلى مذكورومنه قوله وكم مالئ عينيه من شئ غيره * اذاراح نحوالجرة البيض كالدمى فعينيه منصوب بمالئ صفة لموصوف محذوف تقديره وكم شخص مالئ ومثله قوله كناطح صخرة يوما ليوهيها * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل التقديركوعل ناطح صخرة (ص)

وان يكن صلة أل ففى المضى * وغيره اعماله قدارتضى (٢٦) (ش) اذاوقع اسم الفاعل صلة للالف واللام عمل ماضيا ومستقبلا وحالا لوقوعه حينئذ موقع الفعل اذحق الصلة ان تكون جلة فتقول هذا الضارب زيدا الآن أوغدا أوأمس هذاهوالمشهور من قول النحويين وزعم جماعة من النحويين منهم الرمانى أنه اذاوقع صلة لأل لايعمل الاماضيا ولا يعمل مستقبلا ولا حالا وزعم بعضهم أنه لايعمل مطلقا وان المنصوب بعده منصوب باضمار فعل والعجب أن هذين المذهبين ذكرهما المصنف فى التسهيل وزعم ابنه بدر الدين فى شرحه ان اسم الفاعل اذا وقع صلة للالف واللام عمل ماضيا ومستقبلا وحالا باتفاق وقال بعدهذا أيضا ارتضى جميع النحويين اعماله يعنى اذا كان صلة لأل (ص)

فعال اومفعال اوفعول * فى كثرة عن فاعل بديل
فيستحق ماله من عمل * وفى فعيل قل ذا وفعل

(ش) يصاغ للكثرة فعال ومفعال وفعول وفعيل وفعل فتعمل عمل ظرف

الفعل على حداسم الفاعل واعمال الثلاثة الاول أكثرمن اعمال فعيل وفعل واعمال فعيل أكثر من اعمال فعل فمن اعمال فعال ماسمعه سيبويه من قول بعضهم أماالعسل فاناشراب وقول الشاعر

أخاالحرب لباسااليهاجلالها * وليس بولاج الخوالف أعقلا

فالعسل منصوب بشراب وجلالها منصوب بلباس ومن اعمال مفعال قول بعض العرب انه لمنحار بوائكها فبوائكها منصوب بمنحار ومن اعمال فعول قول الشاعر عشية سعدى لوتراءت لراهب

عمراوغيرمضيع نفسه عاقل (قوله أومفعوله) أى مفعول ناسخه (قوله محذوف عرف) أى بقرينة حالية كاختصاص الصفة به نحو مررت بعاقل أومقالية كبيتى الشارح بدليل بقيتهما وكالنداء لانه ظاهر فى العاقل بخلاف مررت بقائم (قوله وكم مالئ الخ) كم خبرية مبتدأ حذف خبرها أى لايفيده نظره شيأ ومالئ اسم فاعل من ملأ يملأ تمييزلكم مجرور باضافتها اليه وعينيه مفعوله ومن شئ غيره أى ملك غيره متعلق به وراح تامة بمعنى ذهب والبيض أى النساء الحسان فاعلها وكالدمى حال منه وهو بضم الدال جمع دمية كذلك وهى الصورة من العاج شبه بها النساء لحسنها وبياضها فان جعلت راح ناقصة بمعنى صار كان خبرها نحو الجرة أى صار البيض كائنة نحو الجرة وكالدمى حال أيضا والمعنى على تمامها أظهر فتدبر (قوله ليوهيها) بالياء التحتية بعد الهاء يقال أوهى الشئ يوهيه أى أضعفه ويروى بالنون بدل الياء بمعناه والوعل ككتف وذهب التيس الجبلى (قوله قدارتضى) أى بلاشرط اعتماد كما فى التصريح ولاعدم تصغير ولاوصف كما فى ألفية ابن معطى والسيوطى (قوله لايعمل مطلقا) أى وأل فيه معرفة لاموصولة (قوله وزعم ابنه الخ) هومافى شرح الكافية ولعله لم يعتبر الخلاف لضعفه (قوله بديل) خبر عن المذكورات قبله على حد والملائكة بعد ذلك ظهير أولان العطف بأو التى للاحد الدائر أى كل واحد منها على حدته بدليل وسوغ الابتداء بها كونها أعلاما على أوزان خاصة وقوله فى كثرة أى فى التنصيص عليها كما أو كيفا وأمافاعل فيحتملها وللقلة (قوله يصاغ للكثرة) فى نسخ من الثلاثى وأخذه من قول المصنف عن فاعل لانه انما يجيء من الثلاثى فلا تبنى هذه الامثلة من غيره الاماشذ من قولهم دراك وسآر من أدرك وأسأر أى أبقى فى الكاس بقية ومعطاء ومهوان من أعطى وأهان وسميع ونذير من أسمع وأنذر وزهوق من أزهق (قوله فتعمل عمل الفعل) أى كلها على الصحيح حملا على أصلها وهو اسم الفاعل وأنكر الكوفيون اعمالها لزيادتها بالمبالغة على معانى أفعالها ولزوال الشبه الصورى والنصب بعدها بفعل مضمر تفسره هى وأنكر أكثر البصريين الاخيرين والجرمى فعلا فقط (قوله على حد اسم الفاعل) أى بشروطه وفاقا وخلافا (قوله أماالعسل فاناشراب) فيه رد على منع الكوفيين تقديم المنصوب عليها وكون مابعد الفاء لايعمل فيما قبلها انما هو مع غيرأما كمامر وسيأتى (قوله أخاالحرب) كناية عن ملازمته لها والى بمعنى اللام وأراد بالجلال بكسر الجيم جمع جل بضمها مايلبس فى الحرب من الدرع ونحوه والولاج فعال من الولوج وهو الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهى فى الاصل عماد البيت وأراد بها البيت نفسه وأعقلا بمهملة فقاف من أعقل الرجل اذا اضطر بت رجلاه من الفزع وهو حال أوخبر ثان لليس (قوله لمنحار بوائكها) جمع بائكة وهى الناقة السمينة (قوله عشية الخ) نصب على الظرفية وسعدى بالضم اسم امرأة مبتدأ خبره الجملة الشرطية أى لوتراءت الخ والجملة فى محل جر باضافة عشية اليها على مافى الصبان فهى ظرف لشئ غير مذكور فى البيت أى كان كذاوكذا عشية كون سعدى من الجمال بحيث لوتراءت الخ ويحتمل انها

ظرف لتراءت فلا تكون مضافة ولم تنون حينئذ للضرورة والمنع صرفها بأن أراد بها عشية معينة أى لو تراءت سعدى لراهب وقت العشية فلا الخ وبدومة صفة لراهب وهى بضم الدال قرية بين الشام والعراق تسمى دومة الجندل وتجر وتجيج مرفوعان بالابتداء ودونه خبر والجملة صفة ثانية لراهب وهما اسما جمع لتاجر وحاج لا جمعان لان الصحيح ان فعلا وفعيلا ليسا من صيغ الجموع قيل والمسوغ للابتداء بهما العطف وفيه انه لا يسوغ الا بشرط كون أحد المتعاطفين فقط مسوغا ولا مسوغ هنا فان اعتبر فى أحدهما كونه وصفا لمحذوف أى قوم تجر مثلا على حد مؤمن خير من كافر أو الوصف المقدر أى تجر كثير لان المقام للمبالغة فالثانى مثله فى ذلك ولا حاجة للعطف وقلا بالقاف أى أبغض جواب لو واهتاج أى ثار واخوان العزاء أى الملازمين للتصبر مفعول مقدم لهيوج لانه من هاج المتعدى لا اللازم يقال هاج الشئ بنفسه وهجته أنا أى أثرته (قوله أتانى أنهم الخ) ان ومعمولاها فاعل أتى ومزقون بفتح فكسر جمع مزق كذلك من مزقت الثوب قطعته والعرض محل المدح والذم من الانسان والسكرملين بكسر السكاف وفتح اللام ماء فى جبل طيء تشرب منه الجحاش والفديد بفاء ودالين مهملتين التصويت أى هم مثل جحاش الخ (قوله فأمورا منصوب بحذر) أى لاعتماده على المبتدا المقدر أى هو حذر وكذا ماليس ينجيه منصوب بآمن (قوله وماسوى المفرد) مبتدأ خبره جعل ومثله مفعول ثان لجعل وحيث ظرف له ومازائدة وجملة عمل مضاف اليها حيث أو ان حيثما شرطية وعمل فعل الشرط وجوابه محذوف أى جعل مثله (قوله وهو المثنى والمجموع) أى من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة كما يعلم من الشواهد (قوله أوالفا) جمع آلفة من الالفة وهى المحبة وهو حال من القاطنات فى قوله * القاطنات البيت غير الريم * بضم الراء وشد التحتية جمع رائمة بمعنى ذاهبة ومكة مفعول أوالفا والورق جمع ورقاء وهى الحمامة التى يضرب بياضها الى سواد والحمى بفتح فكسر أصله الحمام حذفت الميم الاخيرة وقلبت الالف ياء والفتحة كسرة للروى (قوله ثم زادوا أنهم الخ) بفتح الهمزة على تقدير الباء أى زادوا على غيرهم بأنهم الخ أو بكسرها على الاستئناف لبيان سبب الزيادة وحذف معمول زادوا للعموم وكذا اعتد تقدير اللام مع الفتح وغفر ونخر بضمتين جمع غفور ونخور بالخاء المعجمة أى غير مفتخرين أو بالجيم من الفجور وهو السكذب وذنبهم مفعول غفر واضافته لادنى ملابسة أى ذنب الغير معهم (قوله وانصب الخ) أفاد بتقديم النصب انه أولى لانه الاصل وقيل الخفض للخفة وقيل سواء وأفاد أيضا أن العامل لا يضاف للفاعل لانه لا ينصب وكذا لا يضاف للحال ولا التمييز بل للمفعول وحكى اضافته للخبر فى أنا كائن أخيك اشبهه به وأما قائم الاب فاضيف الى فاعله لعدم عمله النصب ومحل جواز الوجهين فى الظاهر أما الضمير المتصل فيتعين جره بالاضافة لعدم التنوين كهذا مكرمك وجعله الأخفش وهشام فى محل نصب كالهاء فى الدرهم زيد معطيكه كما مر فى الاضافة (قوله وهو لنصب ماسواه) أى ماسوى التالو وهو ما فصل عن الوصف بفاصل ولو غير مضاف اليه نحو انى جاعل فى الارض خليفة وانما ينصب ماسواه اذا لم يكن فاعلا والا وجب رفعه كهذا ضارب زيدا أبوه ولم يكن التالو مما يفصل به بين المتضايفين والا جاز جره كهذا معطى درهما زيد ومخلف وعده رسله ولم ينبه على ذلك لظهوره من مواضعه (قوله العامل) خرج غيره فتجب اضافته لتاليه ونصب ماسواه ولو أكثر من واحد لامتناع الاضافة لشيئين كهذا معطى زيدا أمس درهما ومعلم بكر أمس عمرا قائما ونصبه بفعل مقدر عند قوم لعدم أهلية الوصف له وعند السيرافى بالوصف وان كان ماضيا لشبهه المحلى بال فى عدم التنوين بسبب الاضافة وطلبه له فعمل فيه كغيره من المقتضيات ولما تعذرت الاضافة تعين النصب للضرورة وعليه يخرج وجاعل الليل سكنا بلا احتياج الى اعتبار الاستمرار فتأمل (قوله فتقول الخ)

منصوب بهيوج ومن اعمال فعيل قول بعض العرب ان الله سميع دعاء من دعاه فدعاء منصوب بسميع ومن اعمال فعل ماأنشده سيبويه

حذر أمورا لا تضير وآمن * ماليس ينجيه من الاقدار

وقوله

أتانى أنهم مزقون عرضى * جحاش السكرملين لهم فديد

فأمورا منصوب بحذر وعرضى منصوب بمزق (ص)

وماسوى المفرد مثله جعل * فى الحكم والشروط حيثما عمل

(ش) ماسوى المفرد وهو المثنى والمجموع نحو الضاربين والضاربتين والضاربين والضراب والضوارب والضاربات حكمها حكم المفرد فى العمل وسائر ماتقدم ذكره من الشروط فتقول هذان الضاربان زيدا وهؤلاء القاتلون بكرا وكذلك الباقى ومنه قوله

أوالفا مكة من ورق الحمى *

أصله الحمام وقوله

ثم زادوا أنهم فى قومهم * غفر ذنبهم غير فخر (ص)

وانصب بذى الاعمال تلوا واخفض * وهو لنصب ماسواه مقتضى

(ش) يجوز فى اسم الفاعل العامل اضافته الى ماوليه من مفعول ونصبه له فتقول هذا ضارب زيد وضارب زيدا فان كان له مفعولان وأضفته الى أحدهما وجب نصب الآخر فتقول هذا معطى زيد درهما ومعطى درهم زيدا (ص)

واجرر أو انصب تابع الذى انخفض * كمبتغى جاه ومالا من نهض (ش) يجوز فى تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالاضافة الجر والنصب نحو هذا ضارب زيد وعمرو وعمرا فالجر مراعاة للفظ والنصب على اضمار فعل وهو الصحيح والتقدير ويضرب عمرا أو مراعاة لمحل المخفوض وهو المشهور وقد روى بالوجهين قوله * الواهب المائة الهجان وعبدها * عوذا تزجى بينها أطفالها بنصب عبد وجره وقال الآخر

هل أنت باعث دينار لحاجتنا

أو عبد رب أخاعون بن مخراق

بنصب عبد عطفا على محل دينار أو على اضمار فعل التقدير أو تبعث عبد رب

(ص) وكل ماقرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

فهو كفعل صيغ للمفعول فى معناه كالمعطى كفافا يكتفى

(ش) جميع ما تقدم فى اسم الفاعل من انه ان كان مجردا عمل ان كان بمعنى الحال أو الاستقبال بشرط الاعتماد وان كان بالالف واللام عمل مطلقا يثبت لاسم المفعول فتقول أمضروب الزيدان الآن أو غدا أو جاء المضروب أبوهما الآن أو غدا أو أمس وحكمه فى المعنى والعمل حكم الفعل المبنى للمفعول فيرفع المفعول كما يرفعه فعله فكما تقول ضرب الزيدان تقول أمضروب الزيدان وان كان له مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر نحو المعطى كفافا يكتفى فالمفعول الاول ضمير مستتر عائد على الالف واللام وهو مرفوع لقيامه مقام الفاعل وكفافا المفعول الثانى (ص) وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع * معنى كمحمود المقاصد الورع (ش) يجوز فى اسم المفعول أن يضاف الى ما كان مرفوعا به فتقول فى قولك زيد مضروب عبده زيد مضروب العبد فتضيف اسم المفعول الى ما كان مرفوعا به ومثله الورع محمود المقاصد والاصل الورع محمود مقاصده

و بالوجهين قرئ ان الله بالغ أمره هل هن كاشفات ضره (قوله وجب نصب الآخر) أى بالوصف لانه عامل (قوله تابع الذى الخ) شمل جميع التوابع لانه مفرد مضاف فيعم والمثال لا يخصص وقوله انخفض مخرج لتابع المنصوب فلا يجوز جره خلافا للبغداديين لان شرط الاتباع على المحل كونه أصليا والاصل فى الوصف المستوفى للشروط النصب لا الجر وأشار بتقديم الجر الى أرجحيته مالم يمنع منه مانع كمنعه فى نحو الضارب الرجل وزيد لئلا يلزم اضافة الوصف المحلى بال الى الخالى منها وجوزه سيبويه لانه يغتفر فى التابع (قوله على اضمار فعل) الارجح اضمار وصف منون ليطابق المذكور ولان حذف المفرد أسهل من الجلة فان كان الوصف المذكور غير عامل تعين الفعل نحو وجاعل الليل سكنا والشمس أى و يجعل الشمس (قوله وهو الصحيح) أى عند سيبويه لفقد الطالب للمحل فلا يعطف عليه اذ الوصف لا ينصب الا اذا كان منونا أو بال أو مضافا الى أحد مفاعيله وضارب ليس كذلك (قوله الواهب الخ) الهجان ككتاب الابل البيض الكرام يستوى فيه المفرد المذكر وغيره وهو بالجر صفة للمائة وعوذا بضم المهملة وآخره معجمة حال منها وهو جمع عائذ أى الناقة الحديثة النتاج بعشرة أيام أو خمسة ثم هى مطفل وتزجى بزاى فجيم مضارع مجهول أى تساق بينها أطفالها ويلزم على جر عبد اضافة الوصف المحلى بال للخالى منها وهو جائز عند سيبويه لاغتفارهم فى التابع كما مر أو يخرج على مذهب المبرد من انه يضاف الى مضاف لضمير مافيه أل (قوله دينار) اسم رجل وكذا عبد رب وأخاعون بدل من عبد رب وابن مخراق صفة لاخا (قوله وكل ماقرر الخ) جعله مفعولا ثانيا ليعطى واسم مفعول نائب فاعله أولى من رفعه بالابتداء خبره جلة يعطى لسلامته من حذف الرابط ان جعل اسم مفعول نائب الفاعل أى يعطاه ومن انابة المفعول الثانى مع وجود الاول ان جعل النائب ضمير كل واسم مفعول ثانيا (قوله بلا تفاضل) متعلق بيعطى أى لانه لا يشترط فيه زيادة على شروط اسم الفاعل وذلك لم يستفد من قوله وكل ما الخ حتى يكون تأكيدا كما قيل بل هو تأسيس (قوله فهو كفعل) الاظهر كون الفاء فصيحة أى اذا أردت كيفية عمل اسم المفعول المستوفى للشروط فهو كفعل الخ ولا يظهر كونها تفريعية لان ما بعدها لم يعلم من الكلية السابقة (قوله فى معناه) أى فى جزئه وهو الحدث والمراد فى عمله من اطلاق السبب وارادة المسبب لان عمل اسم المفعول مسبب عن كونه بمعنى فعله فلا يرد أن الكلام فى العمل لا المعنى (قوله كالمعطى الخ) أل فيه موصولة مبتدأ نقل اعرابها الى صلتها وهو معطى لكونها بصورة الحرف وفى معطى ضمير يعود الى أل هو نائب فاعله وكفافا كسحاب مفعوله الثانى وهو ما يكفى الانسان من الرزق بلا اسراف ولا تقتير ويكتفى خبر المبتدا (قوله وقد يضاف ذا) أى اسم المفعول اجراء له مجرى الصفة المشبهة فى جواز الاضافة الى المرفوع لكن بشرط كونه على وزنه الاصلى بان يكون من الثلاثى كمفعول ومن غيره كمضارعه المجهول فان حول الى فعيل ونحوه امتنع فيه ذلك فلا يقال جاء رجل كحيل عينه وقتيل أبيه بالجر خلافا لابن عصفور ﴿تنبيه﴾ قال الموضح فى الحواشى اذا أريد باسم المفعول الثبوت كان صفة مشبهة فيعرب مرفوعه فاعلا كما هو شأن الصفة لا نائبه لانسلاخه عما كان له قبل فأعطى حكم الصفة (قوله فتضيف اسم المفعول الخ) ظاهره أنه ينتقل من الرفع الى الجر وليس كذلك لان الوصف عين مرفوعه معنى اذ مدلول المضروب هو العبد فيلزم اضافة الشئ الى نفسه بل يحول الاسناد عن المرفوع

كالعبد

كالعبد والمقاصد ويجعل نائب الفاعل ضميرا الموصوف مبالغة بجعله هو المضروب والمحمود ثم لا لاغيره فيصير ذلك المرفوع فضلة والوصف منوّن فينصبه تمييزا وتشبيها بالمفعول ثم يجر بالاضافة رفعا القبح اجراء وصف المتعدى لواحد مجرى المتعدى لاثنين فالجر فرع النصب وهو فرع الرفع كما هو شأن الصفة المشبهة ولم ينبه المصنف على جواز النصب فيه أيضا كالصفة للزومه للاضافة لما علمت انها فرعه ولانها أكثر منه وتحويل الاسناد مجاز عقلى لاسناد الشئ الى غير من هو له (قوله ولايجوز ذلك فى اسم الفاعل الخ) أى المتعدى لا كثر من واحد اتفاقا فان تعدى لواحد جاز عند المصنف ان لم يلتبس فاعله بمفعوله كمثال الشارح وقيل ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا فلا واختاره ابن عصفور وغيره والجمهور على المنع مطلقا ويشهد للجواز قوله

ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما * ولا الكريم بمناع وان حرما

أما القاصر فيجوز فيه ذلك اتفاقا ان أريد به الدوام كضامر البطن لانه يصير صفة مشبهة حقيقة أو ملحقا بها على مامر فى الاضافة والله أعلم

﴿ أبنية المصادر ﴾

قدم اعمال البابين على صيغهما لان العمل أهم لكونه من علم الاعراب والصيغ من الصرف فذكرها هنا استطرادى فلا يرد أن معرفة الذات تقدم على معرفة الصفة كالعمل (قوله فعل) بفتح فسكون أى موازنه ومن ذى ثلاثة حال ومن للتبعيض أى حال كون ذلك المعدى بعض الافعال الثلاثية (قوله على فعل قياسا) يستثنى منه مادل على صناعة فقياسه فعالة كحاكه حياكة وخاطه خياطة وحجمه حجامة قيل وعبر الرؤيا عبارة والمراد بالقياس هنا عند سيبويه والجمهور انه اذا ورد فعل لم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا الا أنك تقيس مع السماع خلافا للفراء (قوله فتقول الخ) عدد المثال اشارة الى انه لا فرق فى المتعدى بين كونه مضاعفا أو مفتوح العين أو مكسورها اما مضمومها فخاص باللازم ولا فرق أيضا بين كونه صحيحا كضرب ضربا أو معتل الفاء كوعد وعدا ووطئ وطئا أو العين كباع بيعا وخاف خوفا أو اللام كرمى رميا ورقى بالكسر أى صعد السلم رقيا وورد فيه أيضا رقيا بضم فكسر على فعول كما فى الصحاح أو مهموزا كأكل أكلا وأمن أمنا (قوله لاينقاس) أى لان مصادر الافعال الثلاثة لاتدرك الا بالسماع فاذا عدم لا يقاس على شئ منها (قوله وفعل اللازم) أى المكسور العين أما مفتوحها ففى البيت بعده والمكسور المتعدى سبق (قوله بابه فعل) أى قاعدة مصدره موازن فعل بفتحتين الا اذا دل على لون فالغالب فيه فعلة بالضم كسمر سمرة وشهب شهبة ودهم دهمة (قوله كفرح الخ) مثل للصحيح والمضاعف ومعتل اللام ومنه عمى عمى وبقى بقى والجوى حرقة العشق ونحوه وبقى معتل الفاء كوجع وجعا والعين كعور عورا والمهموز كاسف أسفا (قوله وشلت يده) أى فسدت عروقها وبطل عملها وأصله شللت بالكسر (قوله مثل قعدا) حال من الضمير فى اللازم وقوله كغدا عطف على مثل قعدا باسقاط العاطف اذ لا وجه لعدم العطف مع انه مثال ثان الا أن يجعل قعد مثالا للازم من حيث فتح العين وغدا مثالا له من حيث المصدر وأشار به الى أنه لا فرق فيه بين الصحيح والمعتل وبقى المضاعف كمر مرورا والمعتل اما باللام كغدا غدوا وعتا عتوا وعلا علوا أو الفاء كوصل وصولا اما معتل العين فالغالب فيه فعل كصام صوما ونام نوما أو فعال كصام صياما وقام قياما أو فعالة كناح نياحة ويقل فيه فعول كغابت الشمس غيوبا (قوله باطراد) حال من المستكن فى له (قوله مستوجبا) أى مستحقا فعالا بكسر الفاء أو فعلانا بفتحات أو فعالا بالضم أى أو فعيلا كما يؤخذ من قوله وشمل الخ (قوله كأبى) أى اللازم كما هو فرض الكلام بمعنى امتنع وجاء أيضا المتعدى بمعنى كره ففى القاموس أبى الشئ يأباه ويأبيه اباء واباءة بكسرهما كرهه اه (قوله للدا) بالقصر للضرورة (قوله أو لصوت) هو مع قوله وشمل الخ يفيد أن الصوت ينقاس فيه كل من فعال وفعيل

ولايجوز ذلك فى اسم الفاعل فلا تقول مررت برجل ضارب الاب زيدا تريد ضارب أبوه زيدا (ص)

﴿ أبنية المصادر ﴾

فعل قياس مصدر المعدّى * من ذى ثلاثة كردردا

(ش) الفعل الثلاثى المتعدى يجيء مصدره على فعل قياسا مطردا نص على ذلك سيبويه فى مواضع فتقول رد ردا وضرب ضربا وفهم فهما وزعم بعضهم أنه لا ينقاس وهو غير سديد (ص)

وفعل اللازم بابه فعل * كفرح وكجوى وكشلل

(ش) أى يجيء مصدر فعل اللازم على فعل قياسا كفرح فرحا وجوى جوى وشلت يده شللا (ص)

وفعل اللازم مثل قعدا * له فعول باطراد كغدا

مالم يكن مستوجبا فعالا * أو فعلانا فادر أو فعالا

فاول لذى امتناع كأبى * والثان للذى اقتضى تقلبا

للدا فعال أو لصوت

وشمل * سيراوصوتاالفعيل كصهل (ش) يأتى مصدرفعل اللازم على فعول قياسافتقول قعدقعوداوغدا غدواو بكر بكورا وأشار بقوله مالم يكن مستوجبافعالا الخ الى أنه انما يأتى مصدره على فعول اذا لم يستحق أن يكون مصدره على فعال وفعلان أوفعال فالذى استحق أن يكون مصدره على فعال هوكل فعل دل على امتناع كابى اباءونفر نفارا وشرد شرادا وهوالمراد بقوله فأول لذى امتناع والذى استحق أن يكون مصدره على فعلان هوكل فعل دل على تقلب نحو طاف طوفانا وجال جولانا ونزانزوانا وهذا معنى قوله *والثان للذى اقتضى تقلبا* والذى استحق أن يكون مصدره على فعال هوكل فعل دل على داء أوصوت فمثال الاول سعل سعالا وزكم زكاما ومشى بطنه مشاء ومثال الثانى نعب الغراب نعابا ونعق الراعى نعاقا وأزت القدر ازازا وهذا هو المقصود بقوله للدافعال أو لصوت وأشار بقوله وشمل سيراوصوتا الفعيل الى أن فعيلا يأتى مصدرالمادل على سير ولمادل على صوت فمثال الاول ذمل ذميلا ورحل رحيلا ومثال الثانى نعب نعيبا ونعق نعيقا وأزت القدرأزيزا وصهلت الخيل صهيلا (ص)

فعولة فعالة لفعلا * كسهل الامر وزيد جزلا

(ش) اذا كان الفعل على فعل ولا يكون الالازما يكون مصدره على فعولة أوفعالة فمثال الاول سهل سهولة وصعب صعوبة وعذب عذوبة ومثال الثانى جزل جزالة وفصح فصاحة وضخم ضخامة (ص) وماأتى مخالفا لمامضى * فبابه النقل كسخط ورضى (ش) يعنى ان ماسبق ذكره فى هذا الباب هوالقياس الثابت فى مصدرالفعل الثلاثى وماورد على خلاف ذلك فليس بمقيس بل يقتصرفيه على السماع نحو سخط سخطا ورضى رضا وذهب

فاذا سمعافيه فذاك كنعق نعيقا ونعاقا أوأحدهما فقط اقتصرعليه عندسيبويه والاخفش كبغم الظبى بغاما وسهل الفرس صهيلاوان لم يرد أحدهما جازفيه كل كما هو قياس الباب اسماعهما فى غيره وكذا يقال فى قوله الآتى فعولة فعالة الخ فلا يرد اعتراض سم بانه ان أراد التخيير فبعيد والا لزم الوقوف على السماع وقد لا يحصل (قوله وشمل) يتعين فتح ميمه للروى وان جاز كسرها (قوله كصهل) من بابى ضرب ومنع كما فى القاموس (قوله اذا لم يستحق الخ) الحاصل ان فعل بالفتح القاصر يطرد فى مصدره فعول الا فى الخمسة التى ذكرها المصنف ويزاد عليها مادل على حرفة أوولاية فمصدره فعالة بالكسر كتجر تجارة وسفر سفارة وأمر امارة ونقب نقابة أى صار نقيبا أى عريف القوم فتحصل من هذا مع مامر ان فعالة ينقاس فى الحرفة والولاية من فعل المفتوح لازما كان كما هنا أومتعديا كما مر ومنه نحو نجر نجارة بالنون والجيم وكتب كتابة وأما اتيانها لفعل بالكسر اللازم فى الحرفة والولاية فنادر كولى عليهم ولاية (قوله وشرد الخ) بمعنى نفر ومن الامتناع أيضا جمح جماحا وأبق اباقا (قوله تقلب) هو تحرك مخصوص مع اهتزاز واضطراب لامطلق تحرك فلا يرد قام قياما وقعد قعودا ومشى مشيا (قوله جال) بالجيم بمعنى طاف ونزا بالنون والزاى يقال نزا الفحل على أنثاه أى وثب وهو خاص بذى الحافر والظلف والسباع (قوله وزكم) هو من الافعال اللازمة للبناء للمجهول فالتمثيل به لفعل المفتوح بالنظر لأصله المقدر وجعلوه من المفتوح ايثار اللاخف وحملا على النظائر ومافى القاموس من أنه يقال زكم كعنى وأزكمه فهو مزكوم لا يدل على أنهم نطقوا بأصله لان كلامنا فى زكم بلاهمز لا المهموز لكن فى نسخ منه زكمه وأزكمه فهو مزكوم لا يقال أصله متعد بدليل بنائه للمفعول والكلام فى اللازم لانا نقول اللازم يبنى للمجهول سماعا كجن فيجعل هذا منه أو يقال لما لم ينطق بهذا الاصل كان فى حكم اللازم على ان بناءه لذلك صورى فقط وفى الحقيقة مبنى للفاعل فرفوعه فاعل لا نائبه ومثله نتجت الشاة وعنى بحاجتك أى اعتنى وزهى علينا أى تكبر وسقط فى يديه أى ندم فهذه الخمسة أفعال مبنية للمفعول صورة (قوله نعب) بنون فمهملة فوحدة أى صوت (قوله وأزت القدر) بشد الزاى أى غلت من شدة النار (قوله ذمل) بالمعجمة أى سار بلين ورفق (قوله نعب نعيبا الخ) أفاد بهذا مع مامر أنه قد يجتمع فى الصوت فعيل وفعال ومنه صرخ صراخا وصريخا وقد ينفرد فعيل كصهل صهيلا وصخد الطائر صخيدا بمهملة فمعجمة ولم يمثل لانفراد فعال كبغم الظبى بغاما بالموحدة فمعجمة وضبح الثعلب ضباحا بمعجمة فوحدة فمهملة كل ذلك بمعنى صوت أما الداء فيختص به فعال و بالسير فعيل (قوله فعولة فعالة الخ) فيه مامر فلا تغفل وقد ذكر ابن الناظم ضابطا لكل منهما فقال فى شرح اللامية اذا كان الوصف من فعل المضموم على فعيل كمليح وظريف وشجيع فقياسه فعالة كملاحة وظرافة وشجاعة أو على فعل كسهل وصعب وعذب فقياسه فعولة كسهولة وصعوبة وعذوبة اه وهو أغلبى فان ضخم وصفه على فعل ومصدره ضخامة وملح أى صار مالحا مصدره ملوحة وليس وصفه على فعل ولا فعيل (قوله فبابه النقل) أى السماع (قوله كسخط ورضى) قال الاشمونى بضم السين وكسر الراء وقياسهما فعل بفتحتين فاعترض بأنه يقال سخطه ورضيه متعديين فقياسهما كضرب لا كفرح ورد بان تعديهما توسع بحذف الجار والاصل سخط عليه ورضى عنه وهذا الاعتراض لا يرد على المصنف أصلا

ذهاباوشكرشكراناوعظمعظمة (ص) وغيرذى ثلاثة مقيس * مصدره كقدس التقديس وزكه تزكية وأجملا *
اجمال من تجملا تجملا واستعذ استعاذة ثم أقم * اقامة وغالباذا التالزم ومايلى الآخرمد وافتحا * مع كسر تلوالثان مما افتتحا
بهمزوصل كاصطفى وضم ما * يربع فى أمثال قد تلملما (ش) ذكرفى هذه الابيات مصادرغيرالثلاثى وهى مقيسة

كلها فما كان على وزن فعل فاما أن يكون صحيحا أو معتلا فان كان صحيحا فمصدره على تفعيل نحو قدس تقديسا ومنه قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما ويأتى أيضا على وزن فعال كقوله تعالى وكذبوا بآياتنا كذابا ويأتى على فعال بتخفيف العين وقرئ وكذبوا بآياتنا كذابا بتخفيف الذال وان كان معتلا فمصدره كذلك لكن تحذف ياء التفعيل ويعوض عنها التاء فيصير مصدره على تفعلة نحو زكى تزكية وندر مجيئه على تفعيل كقوله

باتت تنزى دلوها تنزيا
كما تنزى شهلة صبيا

وان كان مهموزا ولم يذكره المصنف هنا فمصدره على تفعيل وعلى تفعلة نحو خطأ تخطيئا وتخطئة وجزأ تجزيأ وتجزئة ونبأ تنبيأ وتنبئة وان كان على أفعل فقياس مصدره على افعال نحو أكرم اكراما وأجمل اجمالا وأعطى اعطاء هذا ان لم يكن معتل العين فان كان معتل العين نقلت حركة عينه الى فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها تاء التأنيث غالبا نحو أقام اقامة الاصل اقواما فنقلت حركة الواو الى القاف وحذفت وعوض عنها تاء التأنيث فصار اقامة وهذا هو المراد بقوله ثم أقم اقامة وأشار بقوله وغالبا ذا التالزم الى ما ذكرناه من ان تعويض التاء غالب

أصلا لانه لم يتعرض لمصدرهما القياسى وليس فى كلامه مايدل على انهما مثالان للازم أوالمتعدى كما لايخفى خلافا لمن توهمه ومثالهما فى أن قياسه كفرح حزن وبخل بالضم مصدرا حزن وبخل بالكسر (قوله ذهابا) قياسه ذهيبا لدلالته على السيرلاذهوبا كما قيل (قوله وشكرشكرانا) قياسه كضرب لتعديه (قوله وعظم عظمة) قياسه عظامة وعظومة أوالاول فقط على الضابط المار ومثله قبح قبحا وحسن حسنا والله أعلم (قوله وغيرذى ثلاثة الخ) الاحسن فى اعرابه ان غيرمبتدأ أول ومقيس بمعنى قياس ثان ومصدره مضاف اليه وكقدس خبرالثانى والجملة خبرالاول والتقديس حينئذ نائب فاعل قدس أوكقدس حال من هاء مصدره والتقديس هوالخبرأى غيرالثلاثى قياس مصدره كائن كقدس الخ أوقياسه حال كونه كقدس هوالتقديس وأما جعل مقيس اسم مفعول خبرغير ومصدره بالرفع نائب فاعله وكقدس الخ خبر لمحذوف أى وذلك كقدس الخ كما فى المعرب فيقتضى أن مصدرغيرالثلاثى مقيس دائما وليس كذلك بدليل قوله وغيرما مرالسماع عادله الا ان يقال مراده ان كل فعل غيرثلاثى لابد له من مصدرمقيس كما فسره الاشمونى بذلك (قوله اجمال من الخ) من موصولة مضاف اليه وتجملا بضم الميم مصدرمقدم على عامله وهو تجمل الثانى بفتح الميم فعل ماض فاعله ضميرمن والجملة صلتها أى اجمال من تجمل تجملا وقوله الآتى وضم مايربع الخ يعم ذلك فهو من ذكرالعام بعد الخاص (قوله وغالبا الخ) ذا مبتدأ خبره لزم والتاء مفعوله مقدم أوهى مبتدأ ثان خبره لزم والجملة خبرذا حذف رابطها أى هذا المذكورمن استعاذة واقامة التاء لزمته غالبا أى صحبته لئلا ينافى الغلبة ولم ترجع ذا الى اقامة فقط ليكون لذكرالاستعاذة هنا فائدة لزومها التاء والا فهى داخلة فى البيت بعده (قوله ومايلى الخ) الآخر فاعل يلى ومفعوله محذوف أى ومد الحرف الذى يليه الآخر وافتحه (قوله مع كسر) متعلق بمد ومما افتتحا حال من تلو (قوله مايربع) من ربعت القوم من باب منع صرت رابعهم (قوله فى أمثال الخ) متعلق بضم والمراد المماثلة فى الحركات والسكنات وعدد الحروف والبدء بتاء المطاوعة وشبهها وان لم يكن من بابه وذلك عشرة أبنية تفعل كتجمل تجملا وتفاعل كتغافل تغافلا وتفعلل كتململ تململا وتدحرج تدحرجا وتفيعل كتبيطر تبيطرا وتمفعل كتمسكن تمسكنا وتفوعل كتجورب تجوربا وتفعنل كتقلنس تقلنسا وتفعول كترهول ترهولا وتفعلت كتعفرت تعفرتا والعاشر تفعلى كتدلى تدليا وتدنى تدنيا وتسلقى تسلقيا فكل ذلك يضم رابعه لكن تقلب ضمة الاخير كسرة لمناسبة الياء (قوله ويأتى على فعال) ويأتى أيضا على تفعلة قليلا كجرب تجربة (قوله باتت تنزى) بضم التاء وفتح النون وشد الزاى مكسورة أى تحرك والشهلة العجوز (قوله وتفعلة) هوأغلب من تفعيل (قوله وحذفت) أى العين بعد قلبها ألفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ماقبلها الآن فلما التقت ساكنة مع الالف الثانية حذفت فان قلت لاحاجة للقلب كما هوظاهرالشارح لوجود الساكنين قبله وأيضا فشرط قلب الواو والياء ألفا تحرك ما بعدهما كما سيأتى فى قول المصنف ان حرك التالى وان سكن كف * اعلال غيراللام الخ ولذا صحت العين فى نحو بيان وطويل وخورنق لسكون ما بعدها قلت أجاب سم بان هذا الشرط انما هو فيما يستحق الاعلال لذاته كالفعل لوجود سببه فيه بخلاف المصدر فبالحمل عليه وهو جواب سديد بخلاف الجواب بان هذا الشرط انما هو فى معتل اللام ليخرج غزوا ورميا مسند الاثنين فلا يخفى خلله على من فهم قوله ان حرك التالى الخ هذا وصريح الشارح أن المحذوف العين من اقامة ونحوها

وقدجاء حذفها كقوله تعالى واقام الصلاة وان كان على وزن تفعل فقياس مصدره على تفعل بضم العين نحو تجمل تجملا وتعلم تعلما وتكرم تكرما وان كان فى أوله همزة وصل كسر ثالثه وزيد ألف قبل آخره سواء كان على وزن انفعل أو افتعل أو استفعل نحو انطلق انطلاقا واصطفى اصطفاء واستخرج استخراجا وهذا معنى قوله * ومايلى الآخر مد وافتحا * فان كان استفعل معتل العين نقلت حركة عينه الى فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها تاء التأنيث لزوما نحو استعاذ استعاذة والاصل استعوذ اذا فنقلت حركة الواو الى العين وهى فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها التاء فصار استعاذة وهذا معنى قوله واستعذ استعاذة ومعنى قوله وضم ماربع فى امثال قد تلملما

ان ما كان على وزن تفعلل فان مصدره يكون على تفعلل بضم رابعه نحو تلملم تلملما وتدحرج تدحرجا

(ص)

فعلال اوفعللة لفعللا * واجعل مقيسا ثانيا لا أولا

(ش) يأتى مصدر فعلل على فعلال كدحرج دحراجا وسرهف سرهافا وعلى فعللة وهو المقيس فيه نحو دحرج دحرجة وبرهم برهمة وسرهف سرهفة

(ص)

لفاعل الفعال والمفاعله * وغير مامر السماع عادله

(ش) كل فعل على وزن فاعل فمصدره الفعال والمفاعلة نحو ضارب ضرابا ومضاربة وقاتل قتالا ومقاتلة وخاصم خصاما ومخاصمة وأشار بقوله وغير مامر الى أن ماورد من مصادر غير الثلاثى على خلاف مامر يحفظ ولا يقاس عليه ومعنى قوله عادله كان السماع له عديلا فلايقدم عليه الا بثبت كقولهم فى مصدر فعل المعتل تفعيلا نحو * كالحسن

باتت تنزى دلوها تنزيا * والقياس تنزية وقولهم فى مصدر حوقل حيقالا وقياسه حوقلة نحو دحرج دحرجة ومن ورود حيقال قوله

ياقوم قد حوقلت أودنوت * وشرحيقال الرجال الموت

وقولهم فى مصدر تفعل تفعالا نحو تملق تملاقا والقياس تفعل تفعلا نحو تملق تملقا

(ص)

وفعلة لمرة كجلسه * وفعلة لهيئة كجلسه

(ش) اذا أريد بيان مرة من مصدر الفعل الثلاثى قيل فعلة بفتح الفاء نحو ضربته ضربة وقتلته قتلة هذا اذا لم يبن المصدر على تاء التأنيث

كافادة واجازة واعادة فوزنها افالة وهو مذهب الفراء والاخفش والراجح مذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف الالف الزائدة فوزنها أفعلة (قوله وقدجاء حذفها) هو مقصور على السماع (قوله وان كان فى أوله همزة وصل) أى ثابتة اصالة نخرج ماأصله تفاعل أو تفعل فلا يكسر ثالث مصدره ولا يزاد قبل آخره الالف كاطاير واطير بشد الطاء فان أصلهما تطاير وتطير أدغمت التاء فى الطاء وأتى بهمزة الوصل فيقال اطاير طايرا اطايرا واطير يطير اطيرا (قوله فعلال) بكسر الفاء وجوبا الا فى المضاعف وهو مافاؤه ولامه الاولى من جنس وعينه ولامه الثانية من جنس فيجوز فيه الفتح كزلزال ووسواس وقلقال لكن الاكثر كون المفتوح اسم فاعل نحو من شر الوسواس أى الموسوس وليس فى العربية فعلال بالفتح غيره والاصل كسره كما انه ليس فيها تفعال بالكسر الاتلقاء وتبيان وماعداهما بالفتح كتذكار وتعداد وتنفاد ورجح المصنف ان التفعال مصدر لفعل المشدد لا المخفف كما قيل وهل ينقاس فيه كالتفعيل كذكر تذكيرا وتذكارا أو سماعى قولان (قوله وسرهف) يقال سرهفت الصبى أحسنت غذاءه (قوله وهو المقيس فيه) أى الفعللة هو المقيس فى فعلل كامثله وكذا فيما ألحق به كجلبب جلببة اذا صوت وبيطر بيطرة اذا عالج الخيل وقلنس قلنسة وأما الفعلال فسماعى كسرهاف قال فى التوضيح وشرحه الا فى المضعف كزلزال فقياسى ولم يسمع فى دحرج دحراجا كما قاله الصيمرى وغيره ولا فى الملحق بفعلل الا فى حوقل حوقلة وحيقالا اذا كبر وضعف عن الجماع وبذلك يقيد قول الناظم فعلال اوفعللة لفعللا اه فقول الشارح دحراجا مجرد مثال وليس مسموعا وقيل انه قياسى مطلقا (قوله وبرهم) بالميم أى نظر مع سكون طرفه وفى نسخ بهرج بالجيم أى أتى بالباطل والردىء من الشئ (قوله لفاعل الفعال الخ) قال الدمامينى والمطرد دائما عند سيبويه المفاعلة وأما الفعال فقد يترك كجالسه مجالسة ولم يقولوا جلاسا وتتعين المفاعلة فيما فاؤه ياء كياسره مياسرة ويامنه ميامنة لثقل الابتداء بالياء المكسورة وشذ ياومه يواما لا مياومة (قوله عادله) فعل ماض من المعادلة كما يشير اليه الشارح وفاعله ضمير السماع أو ان عاد فعل ماض بمعنى رجع وفاعله ضمير السماع أيضا والضمير له يعود لغير ففيه قلب وعكس الضميرين وان أغنى عن القلب لكن فيه جريان الخبر على غير ماهو له فكان يجب الابراز (قوله بثبت) بفتح الباء أى بدليل ونقل عن العرب وأما بسكونها فهو الرجل الثابت القلب (قوله وشرحيقال) الذى فى الشواهد وبعض حيقال وتقدم معناه (قوله تملاقا) بكسر التاء والميم وشد اللام يقال تملقه وتملق له تملقا وتملاقا تودد اليه وتلطف له قال

ثلاثة أحباب فحب علاقة * وحب تملاق وحب هو القتل

صحاح (قوله وفعلة لمرة) أى من مصدر الثلاثى بقرينة مابعده ولافرق فيه بين أن يكون مصدره الاصلى على فعل كضربة من الضرب أو لا كجلسة من الجلوس ثم فعلة التى للمرة انما تكون لما يدل على فعل الجوارح الظاهرة المحسوسة كامثلة الشارح لا لما يدل على الفعل الباطنى كالعلم والجهل أو الصفة الثابتة

فان بنى عليها وصف بما يدل على الوحدة نحو نعمة ورحمة فاذا أريد المرة وصف بواحدة وان أريد بيان الهيئة منه قيل فعلة بكسر الفاء نحو

جاس جلسة حسنة وقعد قعدة ومات ميتة (ص) فى غير ذى الثلاث بالتا المره * وشذ فيه هيئة كالخمره

(ش) اذا أريد بيان المرة من مصدر المزيد على ثلاثة أحرف زيد على المصدر تاء التأنيث نحو أكرمته اكرامة ودحرجته دحراجة وشذ بناء فعلة للهيئة من غير الثلاثى كقولهم هى حسنة الخمرة فبنوا فعلة من اختمر وهو حسن العمة فبنوا فعلة من تعمم (ص)

﴿أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها﴾

كفاعل صغ اسم فاعل اذا * من ذى ثلاثة يكون كغذا

(ش) اذا أريد بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثى جىء به على مثال فاعل وذلك مقيس فى كل فعل كان على وزن فعل بفتح العين متعديا كان أو لازما نحو ضرب فهو ضارب وذهب فهو ذاهب وغذا فهو غاذ فان كان الفعل على وزن فعل بكسر العين فاما أن يكون متعديا أو لازما فان كان متعديا فقياسه أيضا أن يأتى اسم فاعله على فاعل نحو ركب فهو راكب وعلم فهو عالم وان كان لازما أو كان الثلاثى على فعل بضم العين فلا يقال فى اسم الفاعل منهما فاعل الا سماعا وهذا هو المراد بقوله

(ص) وهو قليل فى فعلت وفعل * غير معدى بل قياسه فعل

وأفعل فعلان نحو أشر * ونحو صديان ونحو الاجهر

كالحسن والظرف (قوله هيئة) أى هيئة الحدث وكيفيته (قوله فان بنى عليها) أى مع الفتح لا مع الضم ككدرة ولا الكسر كنشدة فانهما يفتحان للمرة (قوله بكسر الفاء) أى مالم يبن المصدر المطلق عليها كنشدة وذربة وهى الحدة فى الشئ والا دل على الهيئة بالصفة أوغيرها كنشدة عظيمة ودخل فى ذلك فعلة بالضم أو الفتح فيكسران للهيئة (قوله بالتا المره) أى فى غير ما بنى عليها كاقامة والا دل عليها بالوصف (قوله كالخمره) بكسر الخاء المعجمة من اختمرت المرأة غطت رأسها ﴿خاتمة﴾ يصاغ من الثلاثى مفعل بفتح العين للزمان والمكان والحدث اذا اعتلت لامه مطلقا أو صحت ولم تكسر عين مضارعه كمقتل ومذهب فان صحت مع كسر العين كيضرب فتحت فى المصدر وكسرت فى الزمان والمكان ولا فرق فى صحيح اللام بتفصيله المذكور بين كونه واوى الفاء كوعد أولا عند طيء أما غيرهم فيكسرون واويها الثلاثة مطلقا كسرت عين مضارعه أولا عند أكثر العرب وأما من غير الثلاثى فالمصدر والزمان والمكان بزنة اسم المفعول وقد نظم ذلك بعضهم فقال

يصاغ من الفعل الثلاثى مفعل * بفتح اذا ما اعتل باللام مطلقا

بمعنى زمان أو مكان ومصدر * كمغزى ومرماه ومرقاه من رقى

كذلك صحيح اللام حيث مضارع * أتاك بغير الكسر فاعلم وحققا

والا ففتح للمراد لمصدر * وفى غيره كسر فقل فيه منطقا

وواوى فاء صح بالكسر مطلقا * لدى غير طىء جاء فاجعله موثقا

وان رمت من غير الثلاثى هذه * فجئ باسم مفعول كمجرى ومرتقى

وما جاء من لفظ على غير هذه * فذلك أضحى بالسماع معلقا

والله أعلم

﴿أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها﴾

اضافة أبنية لاسماء للبيان واضافة أسماء لما بعده لامية والصفات عطف على أسماء لا على الفاعلين لان اللامية لا تصح فيها أى أبنية هى أسماء للذوات الفاعلين الخ وغلب العاقل من تلك الذوات على غيره فجمعه بالياء والنون فما قيل ان أسماء الفاعلين ألفاظ وهى لا تجمع كذلك لانها من غير العاقل غفلة عجيبة لان الفاعلين ليس وصفا للالفاظ بل للذوات وقوله بها أى باسماء الفاعلين كطاهر القلب أو المفعولين كمحمود المقاصد كما هو المتبادر من الترجمة ويؤيده مامر من ان اسم المفعول اذا أريد به الدوام كان صفة مشبهة حقيقة ومرفوعه فاعل لا نائبه لكن الموافق لقوله الآتى الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير للاول فقط وهو المشهور وانما ذكر الصفة هنا لانه باب الابنية وجميع ما فيه يصلح لكونه صفة مشبهة اذا أريد به الدوام وأما الترجمة الآتية فلاحكامها كما أفرد عمل اسم الفاعل بترجمة (قوله كفاعل الخ) اما حال من اسم فاعل أى صغ اسم فاعل حال كونه موازنا الفاعل اذا كان من الثلاثى اما من غيره فلا يوازن فاعل أو صفة لمصدر محذوف أى صوغا كصوغ فاعل واذا ظرف مجرد عن الشرط متعلق بصغ أو شرطية حذف جوابها العامل فيها لدلالة صغ عليه لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله (قوله كغذا) بمعجمتين يستعمل لازما كغذا الماء أى سال ومتعديا كغذوت الصبى باللبن أى ربيته وكلاهما صحيح فى تمثيله به اشارة لعدم الفرق بينهما كما يشعر به أيضا التقييد فيما بعده بقوله غير معدى لانه حال من فعل المكسور (قوله بل قياسه فعل) أى ان دل على معنى عارض غير مستقر كفرح فهو فرح وأشر وبطر فهو أشر وبطر أى لا يحمد النعمة وشذ مريض وكهل اذ قياسهما كفرح لانهما عرضان وقوله وأفعل أى ان دل على لون كحمر فهو أحمر أو خلقة أى حال

(ش) أى اتيان اسم الفاعل على فاعل قليـل فى فعل بضم العين كـقـو طهم حض فهو حامض وفى فعل بكسر العين غير متعد نحو أمن فهو آمن وسلم فهو سالم وعقرت المرأة فهى عاقر بل قياس اسم الفاعل من فعل المكسور العين اذا كان لازما أن يكون على فعل بكسر العين نحو نضر فهو نضر و بطر فهو بطر وأشر فهو اشر أو على فعلان نحو عطش فهو عطشان وصدى فهو صديان أو على أفعل نحو سود فهو أسود وجهر فهو أجهر (ص) وفعل اولى وفعيل بفعل * كالضخم والجميل والفعل جمل وأفعل فيه قليل وفعل * وبسوى الفاعل قد يغنى فعل

(ش) اذا كان الفعل على وزن فعل بضم العين كثر مجىء اسم الفاعل منه على وزن فعل كضخم فهو ضخم وشهم فهو شهم وعلى فعيل نحو جمل فهو جميل وشرف فهو شريف ويقل مجىء اسم الفاعل على أفعل نحو خضب فهو أخضب وعلى فعل نحو بطل فهو بطل وتقدم ان قياس اسم الفاعل من فعل المفتوح العين (٣٤) أن يكون على فاعل وقد يأتى اسم الفاعل منه على غير فاعل قليلا نحو طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وهذا معنى قوله * وبسوى الفاعل قد يغنى فعل * (ص)

وزنة المضارع اسم فاعل * من غير ذى الثلاث كالمواصل
مع كسر متلو الاخير مطلقا * وضم ميم زائد قد سبقا
وان فتحت منه ما كان انكسر * صار اسم مفعول كمثل المنتظر

(ش) يقول زنة اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زنة المضارع منه بعد زيادة ميم فى أوله مضمومة ويكسر ما قبل آخره مطلقا أى سواء كان مكسورا من المضارع أو مفتوحا فتقول قاتل يقاتل فهو مقاتل ودحرج يدحرج فهو مدحرج وواصل يواصل فهو مواصل وتدحرج يتدحرج فهو متدحرج وتعلم يتعلم فهو متعلم فان أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على زنة اسم الفاعل ولكن تفتح منه ما كان مكسورا وهو ما قبل الآخر نحو مضارب ومقاتل ومنتظر (ص) وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد * زنة مفعول كآت من قصد (ش) اذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثى جىء به على زنة مفعول قياسا مطردا نحو قصدته فهو مقصود وضربته فهو مضروب ومررت به فهو ممرور به (ص)

وناب نقلا عنه ذو فعيل * نحو فتاة أو فتى كحيل (ش) ينوب فعيل عن مفعول فى الدلالة على معناه نحو مررت برجل جريح وامرأة جريح و بفتاة كحيل وفتى كحيل وبامرأة قتيل ورجل قتيل فناب جريح وكحيل وقتيل عن مجروح ومكحول ومقتول ولا ينقاس ذلك فى كل شئ بل يقتصر فيه على السماع وهذا معنى قوله * وناب نقلا عنه ذو فعيل * وزعم ابن المصنف أن نيابة فعيل عن مفعول كثيرة

ظاهرة فى البدن كعور وحور وجهر فهو أعور وأحور وأجهر أى لا يبصر فى الشمس وقوله فعلان أى ان دل على الامتلاء كروى فهو ريان أو حرارة الباطن كصدى فهو صديان أى عطشان (قوله نحو أمن) أى اللازم كأمن البلد أى اطمأن أهله وقد يتعدى كأمنت العدو (قوله وفعل أولى الخ) لعله لم يصرح بالقياس لانهما لم يكثرا فى المضموم كثرة تقطع بقياسهما فيه عنده قال الشاطبى وغير المصنف يرى قياسية فعيل لا فعل (قوله والفعل جمل) ليس حشوا بل يخرج به جميل من جملت الشحم بالفتح أى أذبته فجميل هو بالبناء للمجهول فهو جميل أى مجمول قاله الشاطبى ويرده أن كون الفعل جمل بالضم معلوم من كون الكلام فى فعل المضموم فالاولى انه مستأنف لبيان الواقع لا للاحتراز (قوله قد يغنى) مضارع غنى يغنى كفرح يفرح أى يستغنى (قوله ضخم) هو الغليظ والشهم الجلد ذكى الفؤاد (قوله خضب) بالخاء والضاد المعجمتين أى احمر الى الكدرة ﴿تنبيه﴾ جميع هذه الصفات التى ليست على فاعل صفات مشبهة ان قصد بها الثبوت وان لم تضف لمرفوعها واطلاق اسم الفاعل عليها حينئذ مجاز فى الاصطلاح الشائع فان قصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الاسقاطى انه اذا أريد بها النص على الحدوث حولت الى فاعل فيقال حاسن لا حسن وأما وزن فاعل كضارب وقائم فاسم فاعل الا اذا دل على الثبوت وأضيف لمرفوعه فيكون صفة مشبهة أو ملحقا بها على مامر و بقية الاوصاف الآتية وهى اسم الفاعل من غير الثلاثى واسم المفعول من الثلاثى وغيره كفاعل فى هذا التفصيل (قوله بعد زيادة ميم) أى بدل حرف المضارعة لا معه كما يفيده المثال (قوله ويكسر ما قبل آخره) أى ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمى فاعل فيقدر فيهما الكسر وشذ منتن بضم التاء اتباعا للميم اسم فاعل من أنتن كما شذ الفتح فى ألفاظ كاحصن فهو محصن وألفج بالفاء والجيم المهملة فهو ملفج أى فقير مفلس وأسهب فهو مسهب اذا تكلم بما لا يعقل أما فى المعقول فيكسر على القياس (قوله ولكن تفتح منه) أى ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمى مفعول فيقدر فيهما الفتح (قوله كآت من قصد) أى وذلك كوزن آت من مصدر قصد وهو مقصود بوزن مفعول ومما هو بوزنه أيضا مبيع ومقول ومرمى لانها غيرت اذ أصلها مبيوع ومقوول ومرموى نقلت حركة الياء والواو فى الاولين الى الساكن قبلهما فحذفت واو مفعول للساكنين وقلبت ضمة الاول كسرة لتسلم الياء وقلبت واو الثالث ياء لاجتماعهما وسبق احداهما بالسكون فأدغم وكسر ما قبلها ﴿تنبيه﴾ مراده بالثلاثى فيما مر المتصرف

وليست مقيسة باجماع وفى دعواه الاجماع على ذلك نظر فقد قال والده فى التسهيل فى باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فعيل عن مفعول وليس مقيسا خلافا لبعضهم وقال فى شرحه وزعم بعضهم انه مقيس فى كل فعل فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كجريح فان كان للفعل فعيل بمعنى فاعل لم ينب قياسا كعليم وقال فى باب التذكير والتأنيث وصوغ فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس فجزم بأصح القولين كما جزم به هنا وهذا لا يقتضى نفى الخلاف وقد يعتذر عن ابن المصنف بأنه ادعى الاجماع على ان فعيلا لا ينوب عن مفعول ويعنى نيابة مطلقة أى فى كل فعل وهو كذلك بناء على ماذكره والده فى شرح التسهيل من أن القائل بقياسه يخصه بالفعل الذى ليس له فعيل بمعنى فاعل ونبه المصنف بقوله * نحو فتاة أو فتى كحيل * على أن فعيلا بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث وستأتى هذه المسئلة مبينة فى باب التأنيث ان شاء الله تعالى

وزعم المصنف فى التسهيل ان فعيلا ينوب عن مفعول فى الدلالة على معناه لا فى العمل فعلى هذا لا تقول مررت برجل جريح عبده فترفع عبده بجريح وقد صرح غيره بجواز هذه المسئلة (ص)

﴿ الصفة المشبهة باسم الفاعل ﴾

صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل

(ش) قد سبق ان المراد بالصفة ما دل على معنى وذات وهذا يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأفعل التفضيل والصفة المشبهة وذكر المصنف ان علامة الصفة المشبهة استحسان جر فاعلها بها نحو حسن الوجه ومنطلق اللسان وطاهر القلب والاصل حسن وجهه ومنطلق لسانه وطاهر قلبه فوجهه مرفوع بحسن على الفاعلية ولسانه مرفوع بمنطلق وقلبه مرفوع بطاهر وهذا لا يجوز فى غيرها من الصفات فلا تقول زيد ضارب الاب عمرا تريد ضارب أبوه عمرا ولا زيد قائم الاب غدا تريد قائم أبوه غدا وقد تقدم ان اسم المفعول يجوز اضافته الى مرفوعه فتقول زيد مضروب الاب وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة (ص)

وصوغها من لازم لحاضر * كطاهر القلب جميل الظاهر

(ش) يعنى ان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد فلا تقول زيد قاتل الاب بكرا تريد قاتل أبوه بكرا بل لا تصاغ الا من فعل لازم نحو طاهر القلب وجميل الظاهر ولا تكون

المتصرف أما الجامد فلا يبنى منه اسم فاعل ولا مفعول (قوله وناب نقلا) أى سماعا وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو فعيل أى ناب صاحب هذا الوزن عن مفعول حال كونه منقولا عن العرب (قوله وليست مقيسة) فلا يقال ضريب وعليم بمعنى مضروب ومعلوم (قوله خلافا لبعضهم) أى فى نوع منه وهو ما بينه الشارح بعد (قوله فيما ليس له فعيل الخ) أى لانه لا لبس فيه بخلاف ماله ذلك فيلبس بالفاعل (قوله كعليم) أى وقدير ورحيم فالحاصل ان كل فعل سمع له فعيل بمعنى فاعل لا ينقاس فيه بمعنى مفعول وما لم يسمع فيه ذلك كضرب انقاس فيه هذا مفاده (قوله فترفع عبده بجريح) مفرع على المنفى فهو منفى لان العمل المنفى شامل للرفع لكنه عند المصنف يرفع الضمير المستتر لاطلاقه القول بان الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير فالمعنى انه لا يعمل فى الظاهر (قوله وقد صرح غيره الخ) هو مذهب ابن عصفور حيث قال فى المقرب اسم المفعول وما بمعناه من الصفات حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المجهول والله تعالى أعلم

﴿ الصفة المشبهة باسم الفاعل ﴾

أى فى دلالتها على حدث ومن قام به وقبولها الافراد والتذكير وغيرهما غالبا فعملت النصب كالمتعدى لواحد لكن عملها أحط منه لانها لم تفد الحدوث مثله وأما اسم التفضيل فيخالفه مطلقا للزومه الافراد والتذكير وافادته الدوام فلم يعمل النصب أصلا (قوله صفة استحسن الخ) خبر مقدم عن المشبهة ومعنى تمييز أو نصب بنزع الخافض وقيد به لان الصفة لا تضاف للفاعل الا بعد تحويل اسنادها عنه الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا الا فى المعنى والمراد استحسان الجر بنوعها لا بشخصها لئلا يرد صور امتناع الجر وضعفه الآتية قيل استحسان الجر بها يتوقف على معرفة كونها صفة مشبهة وقد جعل ذلك الاستحسان علامة لها فتتوقف معرفتها عليه وهو دور ورد بمنع توقف الاستحسان على العلم بكونها صفة بل على النظر فى معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول الاسناد عنه لم يقبح ولم يلبس فيستحسن حينئذ الجر وان لم يعلم بانها تسمى بذلك فلا دور (قوله والاصل حسن وجهه) ظاهره أن الجر فرع عن الرفع وليس كذلك بل عن النصب كما علم مما مر (قوله فلا تقول زيد ضارب الاب الخ) أى لان اسم الفاعل المتعدى لواحد تمتنع اضافته لفاعله عند الجمهور وان قصد ثبوته لالباسه بالاضافة للمفعول كما مر أما اللازم كقائم الاب فانما تمتنع اضافته اذا قصد به الحدوث فان قصد به الدوام كان صفة مشبهة وانطلق عليه اسمها (قوله ان اسم المفعول الخ) أى بشرط قصد الدوام (قوله وصوغها) عطف على جر أى واستحسن صوغها بالمعنى الشامل للوجوب أو مبتدأ حذف خبره أى وصوغها من ذلك واجب أو قوله من لازم خبر فيفيد الحصر أى انما يكون صوغها من لازم الخ لا من غيره (قوله لا تصاغ من متعد) أى ما لم ينزل منزلة اللازم أو يحول الى

الا للحال وهو المراد بقوله لحاضر فلا تقول زيد حسن الوجه غدا أو أمس ونبه بقوله * كطاهر القلب جميل الظاهر * على أن الصفة المشبهة اذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين أحدهما ما وازن المضارع نحو طاهر القلب وهذا قليل فيها والثاني ما لم يوازنه وهو الكثير نحو جميل الظاهر وحسن الوجه وكريم الاب فان كانت من غير ثلاثي وجب موازنتها المضارع نحو منطلق اللسان

(ص)

وعمل اسم فاعل المعدى * لها على الحد الذي قد حدا

(ش) أي يثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدي وهو الرفع والنصب نحو زيد حسن الوجه ففي حسن ضمير مرفوع هو الفاعل والوجه منصوب على التشبيه بالمفعول به لان حسنا شبيه بضارب فعمل عمله وأشار بقوله على الحد الذي قد حدا الى أن الصفة المشبهة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل وهو أنه لا بد من اعتمادها كما أنه لا بد من اعتماده (ص)

وسبق ما تعمل فيه مجتنب * وكونه ذا سببية وجب

(ش) لما كانت الصفة المشبهة فرعا في العمل عن اسم الفاعل قصرت عنه فلم يجز تقديم معمولها عليها كما جاز في اسم الفاعل فلا تقول زيد الوجه حسن كما تقول زيد عمرا ضارب ولا تعمل الا في سببي نحو زيد حسن وجهه ولا تعمل في أجنبي فلا تقول زيد حسن عمرا واسم الفاعل يعمل في السببي والاجنبي نحو زيد ضارب غلامه وضارب عمرا (ص)

فعل بالضم كما قيل به في العليم والرحمن والرحيم (قوله الا للحال) أي الذي هو من لوازم دلالتها على الدوام في الازمنة الثلاثة لا خصوص الحال اما اسم الفاعل فيدل على أحد الثلاثة بدلا عن الآخر وافادتها الدوام عقلية كما نقله يس لا وضعية لانها لما انتفى عنها الحدوث والتجدد ثبت الدوام عقلا لان الاصل في كل ثابت دوامه (قوله على نوعين) أي بخلاف اسم الفاعل فانه يلزم موازنته المضارع واطلاقه على غير موازنه مجاز كما مر في تعريفه ومذهب الزمخشري وابن الحاجب انها لا توازن المضارع أصلا ونحو طاهر القلب ومنطلق اللسان اسم فاعل قصد به الدوام فاعطى حكم الصفة وليس منها حقيقة والمختار خلافه (قوله المعدى) أى لواحد والمراد العمل صورة والا فنصوبه مفعول به حقيقة ومنصوبها شبيه به أو تمييز (قوله على الحد) حال من المستكن في لها الواقع خبرا عن عمل (قوله وهو أنه لا بد الخ) لم يذكر كونه للحال أو للاستقبال للزومه الدوام المدلول لها فلا معنى لاشتراطه فيها وانما يشترط الاعتماد لعملها النصب على التشبيه بالمفعول به كما أشار اليه بقوله المعدى أما عمل الرفع أو نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما ان اسم الفاعل كذلك قال في النهاية وهي تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له ومعه والمشبه بالمفعول به وفي موضع آخر أنها لا تنصب المصدر اه يس (قوله وسبق الخ) هذان مما تخالف الصفة فيه اسم الفاعل وهما عدم تقدم معمولها وكونه ذا سببية أي ذا تعلق وارتباط بموصوفها لاشتماله على ضميره كما سيبين وتقدم منه تصريحا وتلويحا أربعة هي استحسان الجر بها وصوغها من اللازم وكونها للدوام وعدم لزوم جريها على المضارع ويؤخذ واحد من قوله الآتي وما اتصل بها الخ وهو انه لا يفصل معمولها منها منصوبا كان أو مرفوعا بخلاف اسم الفاعل كزيد ضارب في الدار أبوه عمرا وبقي أشياء في التصريح وغيره (قوله فلم يجز تقديم معمولها) أي الشبيه بالمفعول به لانه الذي يفترقان فيه أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان مطلقا لانه فاعل أو مضاف اليه وأما المنصوب على وجه آخر فيتقدم مطلقا كزيد بك واثق وفرح (قوله كما جاز في اسم الفاعل) أي لانه يجوز تقديم مفعوله الا اذا كان هو بأل أو مجرورا باضافة أو حرف أصلي كهذا غلام قاتل زيد او مررت بضارب زيد فيمتنع تقديم زيد لا في نحو لست بضارب زيدا لزيادة الجار (قوله فلا تقول زيد الخ) أي بنصب الوجه على التشبيه بالمفعول أما رفعه مبتدأ ثانيا على تقدير الوجه منه حسن فليس مما نحن فيه (قوله الا في سببي) أي اذا عملت النصب على التشبيه بالمفعول وكذا الجر لانه فرعه فلا بد من كون معمولها سببيا أما المنصوب على وجه آخر أو المرفوع فلا يشترط فيهما ذلك لان عملها فيهما بالحمل على الفعل لا بشبه اسم الفاعل فيجوز كونهما أجنبيين نحو أحسن الزيدان وما قبيح العمران وزيد بك فرح نعم يجب ذلك في مرفوعها اذا جرت على موصوف نحو زيد حسن وجهه كما ان اسم الفاعل كذلك كزيد قائم أبوه فلا مخالفة بينهما الا في التشبيه بالمفعول كما مر والمراد بالسببي ما ليس أجنبيا من الموصوف فيشمل ما هو مشتمل على ضمير الموصوف ولو تقديرا كحسن الوجه أي منه وقيل أل خلف عن الضمير ويشمل الضمير نفسه فيجوز كما في التسهيل كون معمولها ضميرا بارزا متصلا وصوره ثلاثة لانه اما متصل بالصفة مع أل كالحسن الوجه الجميله أو بدونها كقوله

حسن الوجه طلقه أنت في السلم وفي الحرب كالح مكفهر

فاعمل طلق في الهاء المضاف اليها وأصلها النصب لانها ليست أجنبية من الموصوف لعودها على الوجه المشتمل على خلف الضمير وهو أل وأما منفصول منها بضمير آخر مع خلوها من أل كقريش نجباء الناس ذرية

وكرامهموها

فارفع بها وانصب وجر مع أل * ودون أل مصحوب أل وما اتصل
بها مضافا أو مجردا ولا * تجرر بها مع أل سما من أل خلا
ومن اضافة لتاليها وما * لم يخل فهو بالجواز وسما

(ش) الصفة المشبهة اما أن تكون بالالف واللام نحو الحسن أو مجردة عنهما نحو حسن وعلى كل من التقديرين لا يخلو المعمول من أحوال ستة الاول أن يكون المعمول بأل نحو الحسن الوجه وحسن الوجه الثاني أن يكون مضافا لما فيه أل نحو الحسن وجه الاب وحسن وجه الاب الثالث أن يكون مضافا الى ضمير الموصوف نحو مررت بالرجل الحسن وجهه وبرجل حسن وجهه الرابع أن يكون مضافا الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت بالرجل الحسن وجه غلامه وبرجل حسن وجه غلامه الخامس أن يكون المعمول مجردا من أل دون الاضافة نحو الحسن وجه أب وحسن وجه أب السادس أن يكون المعمول مجردا من أل والاضافة نحو الحسن وجها وحسن وجها فهذه ثنتا عشرة مسئلة والمعمول في كل واحدة من هذه المسائل المذكورة اما أن يرفع أو ينصب أو يجر فيتحصل حينئذ ست وثلاثون صورة والى هذا أشار بقوله فارفع بها أي بالصفة المشبهة وانصب وجر مع أل أي اذا كانت الصفة بأل نحو الحسن ودون أل أي اذا كانت بغير أل نحو حسن مصحوب أل أي المعمول المصاحب لأل نحو حسن الوجه وما اتصل بها مضافا أو مجردا أي والمعمول المتصل بها أي بالصفة اذا كان المعمول مضافا أو مجردا من الالف واللام والاضافة ويدخل تحت قوله مضافا المعمول المضاف الى ما فيه أل نحو وجه الاب والمضاف الى ضمير الموصوف نحو وجهه والمضاف الى ما أضيف الى ضمير الموصوف نحو وجه غلامه والمضاف الى المجرد من أل والاضافة نحو وجه أب وأشار بقوله ولا تجرر بها مع أل الخ الى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز بل يمتنع منها اذا كانت الصفة بأل

وتركه مع اتصال الضمير بحرف في الثانية لخلو الصفة من أل مع مباشرتها له ونصب على التشبيه بالمفعول به في الباقيين وأما انفصال الضمير منها مع قرنها بأل فلم يذكره أحد لعدم جوازه (قوله مع أل) حال من الضمير المجرور بالباء ودون أل عطف عليه ومصحوب أل بالنصب تنازعه الثلاثة قبله فأعمل فيه الاخير وحذف ضميره مما قبله لكونه فضلة (قوله من أحوال ستة) بقي ستة أخرى وهي كون المعمول موصولا كحسن ما تحت نقابه أو موصوفا يشبهه في كون صفته جملة كحسن نوال أعطاه أو مضافا الى أحدهما كحسن كل ما تحت نقابه وكل نوال أعطاه أو مضافا الى ضمير يعود على مضاف لمضاف لضمير الموصوف كمررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميل أنفه فهاء أنفه راجعة للوجه المضاف للجارية المضافة لضمير الموصوف أو مضافا الى ضمير معمول صفة أخرى كمررت برجل حسن الوجنة جميل خالها والفرق بين هذه والتي قبلها أنه لا يشترط في الأولى كون مرجع الضمير معمولا لصفة أخرى كزيد عبد ابنه حسن وجهه بخلاف هذه فتكون صور السببي اثني عشر وكلها تدخل في كلام المصنف لان قوله مصحوب أل واحد وقوله مضافا يشمل ثمانية ذكر الشارح منها أربعة فقط والمجرد يشمل ثلاثة ذكر الشارح منها واحدا وترك الموصول والموصوف تضرب هذه الاثنا عشر في كون الصفة بأل أو لا يحصل أربعة وعشرون في أحوال اعراب المعمول الثلاثة تبلغ اثنين وسبعين ضعف ما ذكره الشارح وهي التي جدولها الاشموني ويزاد عليها صور كون المعمول نفسه ضميرا تبلغ خمسة وسبعين ثم ان الصفة اما مفردة أو مثناة أو مجموعة بسلامة أو تكسير مذكرة أو مؤنثة فتلك ثمانية ومعمولها كذلك فتلك أربعة وستون في أحوال اعراب الصفة الثلاثة فتلك مائة واثنان وتسعون في الخمسة والسبعين المارة تبلغ أربعة عشر ألفا وأربعمائة يتعذر منها مائة وأربعة وأربعون لان الصور الثلاثة من كون المعمول نفسه ضميرا لا تتعدد في جمعي التصحيح والتكسير بل مطلق جمع فقط فيسقط منها ثلاثة جمع التصحيح مذكرا ومؤنثا بستة في أحوال الصفة الثمانية أي كونها مفردة الخ بثمانية وأربعين في أحوال اعراب الصفة بمائة وأربعة وأربعين فهي المتعذرة والباقي منه الجائز والممتنع وستعلم ضابطه هذا ما ذكره المصرح وغيره وعند التأمل تزيد الصور على ذلك كثيرا لان أنواع السببي الاثني عشر منها ستة في كونه مضافا للضمير أو لما هو مشتمل عليه وعلى كل منها مرجع الضمير اما بأل أو لا ويختلف الحكم في بعضها كما يعلم مما يأتي فتكون أنواع السببي ثمانية عشر في أحوال اعرابه بأربعة وخمسين في كون الصفة بأل أو لا بمائة وثمانية ثم ثلاثة كون المعمول ضميرا امام رجعه بأل أو لا بستة فالجملة مائة وأربعة عشر تضرب في المائة والاثنين والتسعين المارة تبلغ أحدا وعشرين ألفا وثمانمائة وثمانية وثمانين يتعذر منها ضعف ما مر لانه يضرب في كون المرجع بأل أو لا فتأمل والله أعلم (قوله اما أن يرفع) أي على الفاعلية للصفة وجوز الفارسي كونه بدل بعض من ضمير مستتر في الصفة حيث أمكن (قوله أو ينصب) أي تشبيها بالمفعول به ان كان معرفة وعليه أو على التمييز ان كان نكرة (قوله أو مجردا) تحته ثلاث صور الموصول والموصوف وغيرهما كما مر (قوله ويدخل تحت قوله مضافا الخ) كذا يدخل تحته المضاف للموصول أو

للموصوف أولضمير عائد على مضاف لمضاف لضمير الموصوف أولضمير معمول صفة أخرى فتحته ثمان صور كمامر (قوله أربع مسائل) أى من العدد الذى ذكره هو وهى تسعة من الاثنين والسبعين المارة عن الاشمونى وضابطها كل مالزم عليه اضافة الصفة المحلاة بأل الى الخالى منها ومن الاضافة لتاليها ولضمير تاليها كما صرح بهذا فى التسهيل وانما يكون هذا من الانواع المارة باعتبار صدقه على المضاف لضمير معمول صفة أخرى فهذه ثلاثة تسقط من أنواع السبى الاثنى عشر يبقى ماذكر ثم تزيد باعتبار الضروب المارة ووجه المنع لزوم اضافة المعرفة للنكرة فى نحو الحسن وجه ووجه أب لان أل فى الصفة المشبهة معرفة على الاصح ولان هذه الاضافة لاتفيد تخفيفا فى نحو الحسن وجهه أو وجه غلامه أو ماتحت نقابه أو نوال اعطائه كمامر فى بابها وظاهر ان محل المنع حيث لم تكن الصفة مثناة ولا مجموعة والاجاز لحصول التخفيف بحذف النون كمامر وماسوى ذلك جائز كما يفيده قوله ومالم يخل الخ مع قوله فارفع بها الخ أى ومالم يخل من أل ولا من الاضافة لتاليها ولو بواسطة ضميره فهو بجواز الجر وسما فهذه ثلاث صور تضم للرفع والنصب فى صور السبى الاثنى عشر بسبعة وعشرين تضم للستة والثلاثين التى فى خلو الصفة من أل فالجملة ثلاث وستون كلها جائزة لكن فيها الضعيف وغيره ثم تزيد (قوله الحسن وجهه) ينبغى ان محل منعها اذا كان الموصوف بغير أل كزيد والاجاز الجر كمررت بالرجل الحسن وجهه لان معمول الصفة حينئذ مضاف لضمير مافيه أل كمامر عن التسهيل ومنه قوله

سبتنى الفتاة البضة المتجرد الـ * ـلطيفة كشحه وماخلت أن أسبى

بجر كشحه لاضافته لضمير مافيه أل وهو المتجرد أى البدن اذا تجرد عن ثيابه والبضة بفتح الموحدة وشد الضاد المعجمة رقيقة الجلد ممتلئته والكشح مابين الخاصرة والضلع ومر فى الاضافة ان المبرد يمنع هذه الصورة وفى الصبان عن سم ان مثل ذلك فى هذا التفصيل نحو الحسن وجه أبيه الحسن كل ماتحت نقابه الحسن وجه جاريتها الجميلة أنفه فمحل منع جرها اذا كان الموصوف خاليا من أل كزيد وهند والاجاز اهـ وفيه نظر ظاهر لمامر فى الاضافة من اشتراط أن لايكون بين الوصف وذى أل أكثر من اسم واحد حتى صرحوا بامتناع الضارب رأس عبد الجانى فضمير المحلى بها فى نحو الرجل الحسن وجه أبيه أولى بذلك وكذا مابعده فتأمل (قوله يجوز جره كما يجوز الخ) لكن منه القبيح وضابطه أن ترفع الصفة بأل أولا نكرة وذلك أربعة الحسن وجه أو وجه أب وحسن وجه أو وجه أب لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وانما جازت لتقدير لضمير فيها ودونها فى القبح رفع المعمول بأل أو مضافا لما هى فيه وهو أربعة أيضا الحسن الوجه أو وجه الاب أو حسن الوجه أو وجه الاب لان أل خلف عن الضمير فتقوم مقامه فى رفع بعض القبح ومنه الضعيف وضابطه أن تنصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا وهى ثمانية من صور السبى كحسن الوجه أو وجه الاب أو وجهه أو وجه أبيه أو ماتحت نقابه أو تجرها سوى المعرف بأل والمضاف لتاليها كحسن وجهه أو ماتحت نقابه ووجه الضعف فى الاولى انها لاتقوى قوة المصوغ من المتعدى وفى الثانية مافيها من شبه اضافة الشئ لنفسه فتأمل والله أعلم

﴿ التعجب ﴾

هو انفعال فى النفس عند شعورها بما يخفى سببه ولذا يقال اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يطلق على الله تعالى متعجب لانه لايخفى عليه شئ وما ورد منه فى الشرع فاما مصروف الى المخاطبين نحو فما أصبرهم على النار أى يجب ان يتعجب من ذلك واما مراد لازمه وهو الرضا والتعظيم كحديث عجب ربنا من قوم يقادون الى الجنة فى السلاسل أى وهم أسارى المشركين يؤسرهم الى الاسلام فيدخلون الجنة (قوله تعجبا) مفعول لاجله كما يشير له قول الشارح بعد ماللتعجب أو حال من فاعل انطق أى ذا تعجب

أربع مسائل الأولى جر المعمول المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه الثانية جر المعمول المضاف الى ما أضيف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجه غلامه الثالثة جر المعمول المضاف الى المجرد من أل والاضافة نحو الحسن وجه أب الرابعة جر المعمول المجرد من أل والاضافة نحو الحسن وجه ففى كلامه ولا تجرر بها أى بالصفة المشبهة اذا كانت الصفة مع أل اسما خلا من أل أو خلا من الاضافة لما فيه أل وذلك كالمسائل الأربع ومالم يخل من ذلك يجوز جره كما يجوز رفعه ونصبه كالحسن الوجه والحسن وجه الاب وكما يجوز جر المعمول ونصبه ورفعه اذا كانت الصفة بغير أل على كل حال (ص)

﴿ التعجب ﴾

بأفعل انطق بعد ما تعجبا
أو جئ بأفعل قبل مجرور ببا
وتلو أفعل انصبنه كما
أوفى خليلينا وأصدق بهما
(ش)

للتعجب صيغتان احداهما ما أفعله والثانية أفعل به واليهما أشار المصنف بالبيت الاول أى انطق بأفعل بعد ما للتعجب نحو ما أحسن زيدا وما أوفى خليلينا أو جئ بافعل قبل مجرور بباء نحو أحسن بالزيدين وأصدق بهما فما مبتدأ وهى نكرة تامة عند سيبويه وأحسن فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائد على ما وزيدا مفعول أحسن والجملة خبر عن ما والتقدير شئ أحسن زيدا أى جعله حسنا وكذلك ما أوفى خليلينا وأما أفعل ففعل أمر ومعناه التعجب لا الامر وفاعله المجرور بالباء والباء زائدة واستدل على فعلية أفعل بلزوم نون الوقاية له اذا اتصلت به ياء المتكلم نحو ما أفقرنى الى عفو الله وعلى فعلية أفعل بدخول نون التوكيد عليه فى قوله

ومستبدل من بعد غضى صريمة ❊ فاحر به من طول فقر وأحريا

أراد وأحرين بنون التوكيد الخفيفة فابدلها ألفا فى الوقف وأشار بقوله وتلو أفعل الى أن تالى أفعل ينصب لكونه مفعولا نحو ما أوفى خليلينا ثم مثل بقوله وأصدق بهما للصيغة الثانية وما قدمناه من أن ما نكرة تامة هو الصحيح والجملة التى بعدها خبر عنها والتقدير شئ أحسن زيدا أى جعله حسنا وذهب الاخفش الى انها موصولة والجملة التى بعدها صلتها والخبر محذوف والتقدير الذى أحسن زيدا شئ عظيم وذهب بعضهم الى انها استفهامية والجملة التى بعدها خبر عنها والتقدير أى شئ أحسن زيدا وذهب بعضهم الى انها نكرة موصوفة والجملة التى بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير شئ أحسن زيدا عظيم (ص)

وحذف ما منه تعجبت استبح ❊ ان كان عند الحذف معناه يضح (ش)

أو متعجبا (قوله للتعجب صيغتان) أى المبوب لهما عند النحاة والا فله صيغ كثيرة لم يبوب لها نحو كيف تكفرون بالله سبحان الله ان المؤمن لا ينجس لله دره فارسا وغير ذلك وسيأتى فى باب نعم وبئس صيغة وهى فعل بالضم كشرف وظرف (قوله فما مبتدأ) ويجب تقديمه اجماعا لجريانه مجرى المثل فلا يغير (قوله نكرة تامة) أى غير موصوفة بالجملة بعدها لان التعجب انما يكون فيما يجهل سببه فيناسبه التنكير والمسوغ للابتداء قصد الابهام كما فى التسهيل (قوله ضمير مستتر) أى وجوبا عائد على ما ولذا أجمعوا على اسميتها ويجب اضماره مفردا مذكرا غائبا لا يتبع بتابع (قوله والتقدير الخ) هذا باعتبار الاصل ثم نقل لانشاء التعجب من حسنه وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله فى التعجب مما يستحيل كونه مجعولا كصفاته تعالى وفاقا للسبكى وجماعة نحو ما أقدر الله وما أعظمه لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهى التعجب سواء كان مجعولا وله سبب أولا كما قاله الرضى فلا يرد أنه تعالى عظيم لا بجعل جاعل لانمحاء هذا المعنى فلم ينظر اليه أصلا على أنه لو كان منظورا اليه لقلنا معنى شئ أعظم الله شئ وصفه بالعظمة أى دل عليها وهو مصنوعاته أو ذاته أى انه تعالى عظيم لذاته لا لشئ جعله عظيما والتعجب على هذا حقيقة كما نقل عن ابن حجر وغيره وكذا على الوجه الاول وكونه منقولا الى انشاء التعجب كما مر عن الرضى لا يقتضى كونه مجازا الا ان ذلك التقدير بيان لما حق التركيب أن يكون مفيدا له والا فالعرب لم تقصد منه هذا المعنى كما قالوا فى أصل قال قول أى ما حق التركيب أن يكون عليه وان لم ينطق به فاستعماله فى التعجب حقيقة لغوية فى صفاته تعالى وغيرها فتأمل أما اذا أريد به فى جانبه تعالى الاخبار بأنه فى غاية العظمة وان عظمته مما تحار فيها العقول لقصد الثناء عليه بذلك فمجاز (قوله ففعل أمر) أى صورة ماض حقيقة والمجرور بعده فاعله على المختار وأصله أحسن زيد بهمزة الصيرورة أى صار ذا حسن فهو فى الاصل خبر ثم نقل الى انشاء التعجب فغير لفظه من الماضى الى الامر ليكون بصورة الانشاء فقبح اسناد صيغة الامر الى الظاهر فزيدت الباء فى الفاعل ليكون بصورة المفعول به كامرر بزيد فرفعا للقبح فلزمت الا اذا كان الفاعل أن وصلتها كقوله ❊ وأحبب الينا أن تكون المقدما ❊ أى بأن تكون لاطراد الحذف معهما وصار فى حكم الفضلة فلم يؤنث الفعل له وجاز حذفه للقرينة كما سيأتى وأما الباء فى فاعل كفى فلا تلزم كقوله ❊ كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا ❊ فلذا لا تصيره كالفضلة الا فى عدم التأنيث له دون الحذف (قوله بلزوم نون الوقاية) أى لانها لا تلزم الا الفعل كما مر أول الكتاب وأما ورودها مصغرا فى قوله ❊ ياما أميلح غزلانا شدن لنا ❊ فشاذ لا يدل للاسمية (قوله ومستبدل الخ) مجرور بواو رب والغضى بمعجمتين فوحدة بوزن سلمى المائة من الابل كما فى الصحاح وتعقبه فى القاموس بانه تصحيف والصواب انه بالمثناة التحتية بدل الموحدة وصريمة تصغير صرمة وهى نحو الثلاثين من الابل وقوله وأحر يا بالمثناة التحتية أى به فحذف فاعله لدلالة الاول عليه ومن طول فقر بيان للضمير أى ما أحرى ذلك المستبدل وما أحقه بطول الفقر (قوله لكونه مفعولا) لكنه خالف المفاعيل فى عدم حذفه الا لدليل ولا يتقدم على عامله ولا يفصل بينهما الا بالظرف ويجب كونه معرفة أو نكرة مختصة ليكون للتعجب منه فائدة وكذا فاعل أفعل (قوله نكرة موصوفة) هو قول للاخفش أيضا وله قول ثالث كقول سيبويه وهو الصحيح المار (قوله يضح) بكسر المعجمة أى يتضح والمراد به مطلق الظهور لانه لا يشترط الوضوح الحقيقى قيل ولا يبعد قراءته

يجوز حذف المتعجب منه وهو المنصوب بعد أفعل والمجرور بالباء بعد أفعل اذا دل عليه دليل فمثال الاول قوله

أرى أم عمرو دمعها قد تحدرا * بكاء على عمرو وما كان أصبرا

التقدير وما كان اصبرها فحذف الضمير وهو مفعول أفعل للدلالة عليه بما تقدم ومثال الثاني قوله تعالى أسمع بهم وأبصر التقدير والله أعلم وأبصر بهم فحذف بهم لدلالة ما قبله عليه وقول الشاعر

فذلك ان يلق المنية يلقها * حميدا وان يستغن يوما فاجدر

أي فاجدر به فحذف المتعجب منه بعد أفعل وان لم يكن معطوفا على أفعل مثله وهو شاذ (ص)

(٤٠) وفي كلا الفعلين قدما لزما * منع تصرف بحكم حتما

(ش) لا يتصرف فعلا التعجب بل يلزم كل منهما طريقة واحدة فلا يستعمل من أفعل غير الماضي ولا من أفعل غير الامر قال المصنف وهذا مما لا خلاف فيه (ص)

وصغهما من ذي ثلاث صرفا * قابل فضل تم غير ذي انتفا

وغير ذي وصف يضاهي أشهلا * وغير سالك سبيل فعلا

(ش) يشترط في الفعل الذي يصاغ منه فعلا التعجب سبعة شروط أحدها أن يكون ثلاثيا فلا يبنيان مما زاد عليه نحو دحرج وانطلق واستخرج الثاني أن يكون متصرفا فلا يبنيان من فعل غير متصرف كنعم وبئس وعسى وليس الثالث أن يكون معناه قابلا للمفاضلة فلا يبنيان من مات وفني ونحوهما اذ لا مزية فيها لشئ على شئ الرابع أن يكون تاما واحترز بذلك من الافعال الناقصة نحو كان وأخواتها فلا تقول ما أكون زيدا قائما وأجازه الكوفيون الخامس أن لا يكون منفيا واحترز بذلك من المنفي لزوما نحو ماعاج فلان بالدواء أي ما انتفع به أو جوازا نحو ما ضربت زيدا السادس أن لا يكون الوصف منه على أفعل واحترز بذلك من الافعال الدالة على الالوان كسود فهو أسود وحمر فهو أحمر والعيوب كحول فهو أحول وعور فهو أعور فلا تقول ما أسوده ولا ما أحمره ولا ما أحوله ولا ما أعوره ولا أعور به ولا أحول به السابع أن لا يكون مبنيا للمفعول نحو ضرب زيد فلا تقول ما أضرب زيدا تريد التعجب من ضرب أوقع به لئلا يلتبس بالتعجب من ضرب أوقعه (ص)

وأشددا وأشد أو شبههما * يخلف ما بعض الشروط عدما

بالمهملة (قوله يجوز حذف المتعجب منه) أي من وصفه أو فعله لان التعجب انما هو من ذلك لا من ذاته سم وانما يحذف اذا كان ضميرا الا في نحو ما أحسن زيدا أو أحسن بزيد لعدم الدليل عليه ولا في نحو زيد ما أحسن زيدا لئلا تفوت نكتة الاظهار في مقام الاضمار وهي التفخيم (قوله فحذف بهم) أي لان لزوم جره كساه صورة الفضلة وان كان فاعلا وقيل لم يحذف بل استتر بعد حذف الباء (قوله فذلك ان يلق الخ) التمثيل به لجواز الحذف في أفعل به يقتضي أن الشرط وجود مطلق دليل على المحذوف وهو الاوجه وقيل يشترط عطفه على مثل المحذوف كالآية فهذا البيت شاذ (قوله من ذي ثلاث) أي من مصدر فعل ذي ثلاث وقابل صفة لفعل المقدر أو حال (قوله سبعة شروط) لم يعد الفعل شرطا لانه جعله موضوع الشروط فلا يصاغان مما لا فعل له كالحمار قيل والجلف فلا يقال ما أحمره وما أجلفه لكن في القاموس جلف جلفا كفرح فرحا وجلافة صار جافيا غليظا فأثبت له الفعل فيجوز ما أجلفه (قوله مما زاد عليه) وشذ ما أتقاه وما أملأ القربة من اتقى وامتلأ واختلف في أفعل كاكرم وأظلم فأجازه سيبويه مطلقا واختاره في التسهيل وقيل ان كان همزته لغير النقل نحو ما أظلم الليل وقيل بالمنع مطلقا (قوله متصرفا) أي تصرفا تاما ليخرج نحو يدع ويذر (قوله للمفاضلة) أي الزيادة والنقص ويظهر ذلك في أوصافه تعالى من حيث ان مطلق العلم والقدرة مثلا قابل لذلك وان كانت في جانبه تعالى لا تقبله (قوله منفيا) أي لالتباسه بالمثبت (قوله ماعاج الخ) مضارعه يعيج أن ينتفع أما عاج يعوج بمعنى مال يميل فيجيء في الاثبات أيضا ومجيء الاول في الاثبات نادر كقوله

ولم أر شيأ بعد ليلى ألذه * ولا مشربا أروى به فأعيج

أي فأنتفع (قوله أن لا يكون الوصف منه على أفعل) أي لالتباس أفعل التفضيل بوصفه فمنعوه هو والتعجب لاشتراكهما في أمور كثيرة (قوله فلا تقول ما أسوده) وكذا ما أسمر عمرا وما أصفر هذا الطائر وما أبيض هذه الحمامة وما أحمر هذا الفرس ان أردت اللون في كل ذلك فان أردت السيادة والسمر أي الحديث ليلا وصفير الطائر وبيض الحمامة ونتن فم الفرس جاز اسقاطي أي لانه يقال حمر البرذون بالكسر يحمر حمرا كفرح يفرح فرحا اذا أنتن فوه من أكل الشعير واذا عير أحد بالبخر يقال له يا حمر فرس أفاده في الصحاح (قوله لئلا يلتبس) فان أمن اللبس جاز كما في التسهيل بأن كان الفعل ملازما للبناء للمجهول فتقول ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا وكذا ان قامت قرينة على انه من فعل المفعول (قوله وأشدد) بوزن أسمع بهم وأشد بفتح الهمزة والشين وفعلهما شد الثلاثي كما ذكره الناظم في شرح العمدة لا اشتد حتى يرد انهما شاذان فكيف يتوصل بهما الى القياس وأما أشد الرباعي فلم يسمع الا ما قاله في الصحاح والقاموس أشد الرجل اذا كان معه دابة شديدة ويبعد ان يبنى منه نحو ما اشد استخراجه (قوله يخلف ما الخ

ومصدر العادم بعد ينتصب * وبعد أفعل جره بالبا يجب) (ش) يعني انه يتوصل الى التعجب من الافعال التى لم تستكمل الشروط بأشدد ونحوه وبأشد ونحوه وينصب مصدر ذلك الفعل العادم للشروط بعد أفعل مفعولا ويجر بعد أفعل بالباء فتقول ما أشد دحرجته واستخراجه واشدد بدحرجته واستخراجه وما أقبح عوره وأقبح بعوره وما أشد حمرته وأشدد بحمرته (ص)

وبالندور احكم لغير ماذكر * ولا تقس على الذى منه أثر (ش) يعني انه اذا ورد بناء فعل التعجب من شئ من الافعال التى سبق انه لا يبنى منها احكم بندوره ولا يقاس على ما سمع منه كقولهم ما أخصره من اختصر فبنوا أفعل من فعل زائد على ثلاثة أحرف وهو مبني للمفعول وكقولهم ما أحمقه فبنوا أفعل من فعل الوصف منه على أفعل نحو حمق فهو أحمق وقولهم ما أعساه وأعس به فبنوا أفعل وأفعل من عسى وهو فعل غير متصرف (ص)

وفعل هذا الباب لن يقدما * معموله ووصله به الزما
وفصله بظرف او بحرف جر * مستعمل والخلف فى ذاك استقر

(ش) لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه فلا تقول زيدا ما أحسن ولا ما زيدا أحسن ولا بزيد أحسن ويجب وصله بعامله فلا يفصل بينهما باجنبى فلا تقول فى ما أحسن معطيك الدراهم ما أحسن الدراهم معطيك ولا فرق فى ذلك بين المجرور وغيره تقول ما أحسن بزيد مارا تريد ما أحسن مارا بزيد ولا ما أحسن عندك جالسا تريد ما أحسن جالسا عندك فان كان الظرف أو المجرور معمولا لفعل التعجب ففى جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف والمشهور المنصور جوازه خلافا للاخفش والمبرد ومن وافقهما ونسب الصيمرى المنع الى سيبويه ومما ورد فيه الفصل فى النثر قول عمرو بن معديكرب لله در بنى سليم ما أحسن فى الهيجاء لقاءها وأكرم فى اللزبات عطاءها وأثبت فى المكرمات بقاءها وقول على كرم الله وجهه وقد مر بعمار فمسح التراب عن وجهه أعزز على أبا اليقظان ان أراك صريعا مجدلا ومما ورد منه فى النظم قول بعض الصحابة رضى الله عنهم

وقال نبى المسلمين تقدموا * وأحبب الينا أن يكون المقدما

وقوله

خليلى ما أحرى بذى اللب أن يرى * صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر

(ص) ﴿نعم وبئس وما جرى مجراهما﴾

الخ) وكذا يخلف ما استكمل الشروط كما أشد ضربه ولا يرد هذا عليه لان مراده ما يخلف وجوبا (قوله ومصدر العادم) أى مصدر الفعل الفاقد بعض الشروط ينتصب الخ وذلك شامل للمنفى والمجهول الا أن مصدرهما يكون مؤولا لا صريحا كما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب زيد وأشدد بهما وأما الجامد والذى لا يتفاوت فلا يتعجب منهما ألبتة اه لكن الاولى فى المنفى المصدر الصريح نحو ما أكثر عدم قيامه واعلم ان أشد ونحوه قد يكون للتعجب ابتداء نحو ما أكثر ماله وما أشد عبده فلا يؤتى بالمصدر بعده (قوله أو بحرف جر) أو ما نعته خلو فتجوز الجمع قياسا على نظائره مما مر وان اقتضى كلام الدمامينى خلافه اه صبان (قوله بأجنبى) المراد به غير المفعول فى ما أحسن زيدا وغير الفاعل فى أفعل به فيشمل الحال فلا يفصل به على المختار فلا تقول ما أحسن جالسا زيدا ولا أحسن جالسا بزيد (قوله ولا فرق فى ذلك بين المجرور) أى المعمول لغير فعل التعجب كما مثله بقوله نحو ما أحسن بزيد مارا فان الجار متعلق بمارا لا باحسن ومثله أحسن عندك بجالس اما المعمول له ففيه الخلاف الآتى (قوله والمشهور الخ) محل الخلاف ما لم يكن فى المعمول ضمير يعود على المجرور والا تعين الفصل كما أحسن بالرجل ان يصدق وما أقبح به ان يكذب وقوله خليلى ما أحرى البيت نقله فى النكت عن أبى حيان ففى تمثيل الشارح بذلك لمحل الخلاف نظر الا أن يقال هو تمثيل لمجرد الفصل بالانظر للخلاف (قوله عمرو بن معديكرب) صحابى من فرسان الجاهلية والاسلام قتل سنة احدى وعشرين من الهجرة (قوله فى الهيجاء) بالمد والقصر أى الحرب واللزبات بفتح اللام وسكون الزاى جمع لزبة وهى الشدة والقحط والمكرمات جمع مكرمة بضم الراء فيهما أى الكرم (قوله أعزز على) تمثيل للفصل بالمجرور وهو على لان الاصل أعزز بأن أراك كذا على أى ما أعز ذلك وأشده على وفيه الفصل أيضا بالنداء وهو أبا اليقظان فهو شاهد لجوازه (قوله خليلى ما أحرى الخ) الاصل ما أحرى ان يرى ذو اللب صبورا أى ما أحق الرؤية صبورا بصاحب العقل فان يرى مفعول أحرى فصل بينهما بذى اللب وهو فصل واجب لمكان الضمير فى يرى كما مر ومثله قوله

أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته * ومدمن القرع للابواب أن يلجا

فان يحظى فاعل بأخلق حذفت منه الباء وفصل بينهما بذى الصبر وجوبا والاصل أخلق بأن يحظى الصابر بحاجته أى ما أحق الفوز بالمطلوب بالصابر وما أحق الولوج أى الدخول لمدمن قرع الابواب أى الملازم له والله تعالى أعلم

﴿نعم وبئس وما جرى مجراهما﴾

أى فى افادة المدح والذم كحبذا وساء ومجرى بفتح الميم لان فعله جرى الثلاثى ولو قال وما أجرى بالهمز

فعلان غير متصرفين * نعم وبئس رافعان اسمين   مقارني أل أو مضافين لما * قارنها كنعم عقبى الكرما
ويرفعان مضمرا يفسره * مميز كنعم   قوما معشره   ش) مذهب جهور النحويين أن نعم وبئس فعلان
بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما نحو نعمت المرأة هند وبئست المرأة دعد وذهب جماعة من الكوفيين منهم الفراء الى انهما اسمان واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم نعم السير على بئس العير وقول الآخر والله ماهى بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة وخرج على جعل نعم وبئس معمولين لقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف وهو المجرور بالحرف لا نعم وبئس والتقدير نعم السير على عير مقول فيه بئس العير وماهى بولد مقول فيه نعم الولد فحذف الموصوف والصفة وأقيم المعمول مقامهما مع بقاء نعم وبئس على فعليتهما وهذان الفعلان لا يتصرفان فلا يستعمل منهما غير الماضى ولابد لهما من مرفوع هو الفاعل وهو على ثلاثة أقسام الاول أن يكون محلى بالالف واللام نحو نعم الرجل زيد ومنه قوله تعالى نعم المولى ونعم النصير واختلف في هذه اللام فقال قوم هي للجنس حقيقة فمدحت الجنس كله من أجل زيد ثم خصصت زيدا بالذكر فتكون قد مدحته مرتين
وقيل هي للجنس مجازا وكانك جعلت زيدا الجنس كله مبالغة وقيل هي للعهد الثاني أن يكون مضافا الى مافيه أل كقوله نعم عقبى الكرما
ومنه قوله تعالى ولنعم دار المتقين الثالث

ماهى

لوجب ضمها واعلم انهما يستعملان تارة للاخبار بالنعمة والبؤس فيتصرفان كسائر الافعال تقول نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم وبئس زيد يبأس فهو بائس وأخرى لانشاء المدح والذم فلا يتصرفان لما سيأتي وهو المراد هنا (قوله فعلان) خبر مقدم عن نعم وبئس وغير صفته ورافعان خبر لمحذوف أي هما رافعان لا نعت ثان لفعلان لان المبتدا فاصل بينهما وهو أجنبي من المنعوت ومقارنى أل صفة لاسمين أي أل المعرفة لانها المرادة عند الاطلاق فخرج لفظ الجلالة والذى (قوله ويرفعان) عطف على رافعان من عطف الفعل على الاسم المشبه له (قوله الى انهما اسمان) أي بمعنى الممدوح والمذموم وبنيا على الفتح لتضمنهما معنى الانشاء وهو من معانى الحروف ولا يردان المفيد الجلة بتمامها لانهما العمدة في افادته فهما مبتدآن بما كان فاعلا على القول الاول بدل على هذا أو عطف بيان والخبر هو المخصوص ويحتمل العكس والمعنى الممدوح الرجل زيد أفاده في البسيط قال سم ويبقى النظر في نحو نعم رجلا زيد فيحتمل أن رجلا تمييز للنسبة التى في ضمن نعم لكونها بمعنى الممدوح أي الممدوح من جهة الرجولية أو هو حال ثم قياس ماذكر جر الولد ونحوه فيما استدلوا به لانه تابع للمجرور أي ماهى بالممدوح الولد فان كان مرويا بالرفع فلعله مقطوع عما قبله (قوله على بئس العير) بفتح العين المهملة وسكون التحتية هو الحمار وجمعه أعيار كبيت وأبيات والانثى عيرة (قوله ماهى بنعم الولد الخ) قاله حين بشر ببنت (قوله نصرها بكاء) أي انها اذا أرادت أن تنصر أباها مثلا على أعدائه لا تقدر على الدفع عنه بنفسها بل تصرخ استغيث بالناس وبرها بكسر الباء وبالراء أي اذا أرادت أن تبرأحدا سرقت له من زوجها أو غيره ويحتمل انه بفتح الباء وبالزاى بمعنى السلب والاخذ قهرا ومنه قولهم من عزبز أي من غلب أخذ السلب أي انها لا تقدر على الاخذ قهرا جهارا كالرجل بل سرقة خفية (قوله لا يتصرفان) أي لخروجهما عن أصل الافعال من افادة الحدث والزمان ولزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة والانشاء من معانى الحروف وهي لا تتصرف فكذا شبهها (قوله للجنس) أي في ضمن جميع الافراد فهي أل الاستغراقية كما عبر به بعضهم وقوله حقيقة أي انه أريد بمدخولها جميع أفراد الجنس حقيقة (قوله من أجل زيد) أي فالجنس كله ممدوح تبعا لزيد والمقصود بالمدح زيد فقط فكأنه قيل ممدوح جنسه لاجله وقيل مدح الجنس كله الشامل لزيد بطريق القصد حتى لا يتوهم كون ذلك المدح طارئا على زيد وان جنسه ناقص بل استحقاقه له لاستحقاق جنسه له وعلى كل يلزم المناقضة في قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو لان الجنس الواحد صار ممدوحا ومذموما وأجيب باختلاف جهتى المدح والذم ولا تناقض مع اختلاف الجهة (قوله مجازا) أي مرسلا من اطلاق العام على الخاص لان وضع الاستغراقية العموم وقد أريد بها فرد معين بادعاء انه جميع الجنس لجمعه ما تفرق في غيره من الكمالات أو بالاستعارة بان يشبه زيد بجميع الافراد بجامع الاحاطة في كل فغير هذا الفرد ليس ممدوحا لا قصدا ولا تبعا (قوله للعهد) أي الذهنى لان مدخولها فرد مبهم كادخل السوق واشتر اللحم ثم فسر ذلك الفرد بعد ابهامه بزيد مثلا تفخيما للمدح والذم وقيل للعهد الخارجى والمعهود هو المخصوص فكأنك قلت زيد نعم هو فوضع الظاهر موضع الضمير لزيادة التقرير والتفخيم وهذا ظاهر ان قدم المخصوص كما ذكر وكذا ان أخر وأعرب مبتدأ خبره الجلة قبله لتقدمه رتبة لا ان أعرب خبر المحذوف أو مبتدأ خبره محذوف ولا تنافى بين العهد والانشاء لتعلق الانشاء بالمدح وهو فعل الشخص المادح والعهد بالممدوح (قوله مضافا الى مافيه أل) أي أو مضافا المضاف لما فيه أل كقوله * فنعم ابن أخت القوم غير مكذب * وأما كونه مضافا لضمير

ان يكون مضمرا مفسرا بنكرة بعده منصوبة على التمييز نحو نعم قوما معشره ففي نعم ضمير مستتر يفسره قوما ومعشره مبتدأ وزعم بعضهم
ان معشره مرفوع بنعم وهو الفاعل ولا ضمير فيها وقال بعض هؤلاء ان قوما حال وبعضهم انه تمييز ومثل
نعم قوما معشره قوله تعالى بئس للظالمين بدلا وقول الشاعر

لنعم موئلا المولى اذا حذرت * بأساء ذى البغى واستيلاء ذى الاحن

وقول الآخر

تقول عرسى وهى لى فى عومره * بئس امرأ وانني بئس المره

(ص)

وجمع تمييز وفاعل ظهر * فيه خلاف عنهم وقد اشتهر

(ش) اختلف النحويون فى جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر فى نعم وأخواتها فقال قوم لا يجوز ذلك وهو المنقول عن سيبويه فلا تقول نعم الرجل رجلا زيد وذهب قوم الى الجواز واستدلوا بقوله

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم * فحلا وامهم زلاء منطيق

وقول الآخر

تزود مثل زاد أبيك فينا * فنعم الزاد زاد أبيك زادا

وفصل بعضهم فقال ان أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما نحو نعم الرجل فارسا زيد والا فلا نحو نعم الرجل رجلا زيد فان كان الفاعل مضمرا جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقا نحو نعم رجلا زيد

(ص)

وما مميز وقيل فاعل * فى نحو نعم ما يقول الفاضل

(ش) تقع ما بعد نعم وبئس فتقول نعم ما أو نعما وبئس ما ومنه قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هى وقوله تعالى بئسما اشتروا به أنفسهم واختلف فى ما هذه فقال قوم هى نكرة منصوبة على التمييز وفاعل نعم ضمير مستتر وقيل

ما هى فيه كقوله * فنعم أخو الهيجا ونعم شبابها * فالصحيح لا يقاس عليه واضافته للنكرة ضرورة عند الجمهور كقوله * فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم * (قوله أن يكون مضمرا) أى مستترا لازما للافراد فلا يبرز فى تثنية ولا جمع استغناء بجمع تمييزه وشذ قول بعضهم نعموا قوما كما شذ جره بالباء الزائدة فى نعم بهم قوما كما حكاه الفارضى ويجب عوده لما بعده وهو التمييز فهو مما يعود على متأخر لفظا ورتبة كما مر ولا يتبع بتابع لان لفظه ومعناه لا يتضحان الا بشئ منتظر بعده وشذ تأكيده فى نعم هم قوما أنتم ومثله فى كل ذلك ضمير الشأن وهل اذا فسر بمؤنث تلحقه التاء وجوبا كنعمت امرأة هند أو جوازا أو تمتنع أقوال (قوله مفسرا بنكرة) أى عامة متكثرة الافراد فلا يجوز نعم شمسا هذه الشمس اذ لا ثانى لها اما نعم شمسا شمس هذا اليوم فيجوز لتعددها بتعدد الايام ومن أحكام هذا التمييز وجوب تأخيره عن العامل وتقديمه على المخصوص وشذ نعم زيد رجلا ومطابقته للمخصوص افرادا وتذكيرا وغيرهما وقبوله أل المعرفة لانه خلف عما يجب قرنه بها وهو الفاعل فاعتبر صلاحيته لها فخرج مثل وغير وأفعل من وجوز المصنف حذفه اذا فهم المعنى كقولهم صلى الله عليه وسلم فبها ونعمت أى فبالسنة أخذ ونعمت خصلة تلك الفعلة وهى الوضوء يوم الجمعة (قوله ومعشره مبتدا) أى خبره الجملة قبله على ما سيأتى والرابط اعادة المبتدا بمعناه ان أريد بالمستتر معهود معين هو المخصوص وعمومه للمبتدا وغيره ان أريد به الجنس (قوله وهو الفاعل) أى وأغنى ذلك الفاعل عن المخصوص (قوله تمييز) أى محول عن الفاعل والاصل نعم القوم معشره فحول اسناد نعم عن القوم الى معشره فنصب القوم تمييزا بعد تنكيره وكذا نعم رجلا زيد (قوله بئس للظالمين بدلا الخ) تمييز للفاعل المستتر والمخصوص محذوف لعلمه مما قبله أى ابليس وذريته (قوله لنعم موئلا) أى ملجأ تمييز للضمير المستتر والمولى هو المخصوص والاحن بكسر الهمزة وفتح المهملة جمع احنة بكسر فسكون وهى الحقد (قوله تقول عرسى) أى زوجتى والعومرة بالعين المهملة الصياح والصخب ولى بمعنى معى والشاهد فى بئس امرأ وأما المره بفتح الميم والراء لغة فى المرأة ففاعل بئس الثانية لانها بأل وحذف المخصوص من كل منهما للاشعار به أى بئس امرأ أنت وبئس المرأة أنا (قوله وفاعل) بالجر عطف على تمييز وجملة ظهر صفة فاعل (قوله لا يجوز) أى لعدم ابهام الظاهر حتى يميز وتأولوا ما ورد بجعل المنصوب حالا مؤكدة أو ضرورة ورد بأن رفع الابهام غير لازم للتمييز فقد يرد لمجرد التأكيد كقوله

ولقد علمت بان دين محمد * من خير أديان البرية دينا

فكذا ما ورد من هذا (قوله والتغلبيون) نسبة لتغلب بالغين المعجمة كتضرب لكن تفتح لامه فى المنسوب لثقل كسرتين مع ياء النسبة وقد تكسر كما قاله الجوهرى وهم قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الاخطل وقد هجاه جرير بهذا البيت وأراد بالفحل الاب وهو فاعل بئس وفحلا تمييز مؤكد له وفحلهم هو المخصوص ويؤخذ منه انه لا يجب تقديم تمييز الظاهر على المخصوص وهو كذلك بخلاف مميز الضمير كما مر والزلاء بفتح الزاى وشد اللام المرأة اللاصقة العجز الخفيفة الالية والمنطيق صيغة مبالغة من النطق يستوى فيه المذكر وغيره ومعناه البليغ لكن المراد هنا المرأة التى تعظم عجيزتها بازارها قاله العينى وفى القاموس المنطيق البليغ والمرأة المتأزرة بحشية تعظم بها عجيزتها اه وكان الثانى مأخوذ من النطاق وهو شقة تحتزم عليها المرأة وترسل أعلاها على أسفلها (قوله تزود الخ) الشاهد فى زادا آخر البيت فانه تمييز لفاعل نعم الظاهر وزاد أبيك هو المخصوص وقيل زادا مفعول تزود ومثل حال منه وان كان نكرة لتأخره فلا شاهد فيه (قوله فتقول نعم ما) أى بلا ادغام ونعما أى بادغام الميمين (قوله نكرة منصوبة الخ) وهى اما

هى الفاعل وهى اسم معرفة وهذا مذهب ابن خروف ونسبه الى سيبويه (ص) ويذكر المخصوص بعد مبتدا * أوخبر اسم ليس يبدو أبدا

(ش) يذكر بعد نعم وفاعلها اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح أو الذم وعلامته ان يصلح لجعله مبتدأ وجعل الفعل والفاعل خبرا عنه نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو ونعم غلام القوم زيد وبئس غلام القوم عمرو ونعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو وفى اعرابه وجهان مشهوران أحدهما انه مبتدأ والجملة قبله خبر عنه والثانى انه خبر مبتدأ محذوف وجوبا والتقدير هو زيد وهو عمرو أى الممدوح زيد والمذموم عمرو ومنع بعضهم الوجه الثانى وأوجب الاول وقيل هو مبتدأ خبره محذوف والتقدير زيد الممدوح

(ص)

وان يقدم مشعر به كفى * كالعلم نعم المقتنى والمقتفى

(ش) اذا تقدم مايدل على المخصوص بالمدح أو الذم أغنى عن ذكره آخرا كقوله تعالى فى أيوب عليه السلام انا وجدناه صابرا نعم العبد انه أواب أى نعم العبد أيوب فحذف المخصوص بالمدح وهو أيوب لدلالة ماقبله عليه (ص)

واجعل كبئس ساء واجعل فعلا * من ذى ثلاثة كنعم مسجلا

(ش) تستعمل ساء فى الذم استعمال بئس فلا يكون فاعلها الاما يكون فاعلا لبئس وهو المحلى بالالف واللام نحو ساء الرجل زيد والمضاف الى مافيه الالف واللام نحو ساء غلام القوم زيد والضمير المفسر بنكرة بعده نحو ساء رجلا زيد ومنه قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا ويذكر بعدها المخصوص بالذم كما يذكر بعد بئس واعرابه كما تقدم وأشار بقوله واجعل فعلا الى ان كل فعل ثلاثى يجوز ان يبنى منه فعل على فعل لقصد المدح أو الذم ويعامل بشرط

ناقصة والفعل بعدها صفتها والمخصوص محذوف أى نعم هو شئ يقوله الفاضل ذلك الشئ أو تامة لاتحتاج لصفة والجملة بعدها صفة لمخصوص محذوف أى نعم هو شيأ شئ يقوله الخ أو صلة لما أخرى محذوفة هى المخصوص أى نعم شيأ الذى يقوله الخ ولا يرد ان التامة تساوى الضمير ابهاما فكيف تميزه لانه يراد بها شئ له عظمة أو حقارة بحسب المقام فتكون أخص منه على ان التمييز قد يكون للتأكيد (قوله هى الفاعل) أى فهى مستثناة من وجوب قرنه بال (قوله وهى اسم معرفة) أى اما تامة لاتحتاج لصلة والجملة صفة لمخصوص محذوف أى نعم الشئ شئ يقوله الخ واما موصولة بالجملة والمخصوص محذوف أى نعم الذى يقوله الفاضل ذلك القول أو اغنت هى وصلتها عن المخصوص ولا حذف وقيل هى نكرة تامة أو موصوفة بالجملة على قياس مامر وقيل غير ذلك فان وليها مفرد نحو فنعما هى فهى اما نكرة تامة تمييز للفاعل المستتر أو معرفة تامة هى الفاعل والمخصوص على كل ما بعدها أوهى مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب كحبذا وما بعدها فاعل فان لم يلها مفرد ولا جملة كدققته دقا نعما فهى اما معرفة تامة فاعل أو نكرة تامة تمييز والمخصوص على كل محذوف أى نعم الشئ أو شيأ ذلك الدق (قوله يذكر بعد نعم الخ) أى وجوبا على ظاهر كلامه هنا وفى الكافية وغالبا على مافى التسهيل وهو الارجح ويجب أيضا كونه بعد تمييز الضمير لا الظاهر كمامر (قوله هو المخصوص) شرطه مطابقة الفاعل معنى ولو بالتأويل كبئس مثلا القوم الذين أى مثل الذين وكونه معرفة أو قريبا منها وأخص من الفاعل لامساويا له ولا أعم ليحصل التفصيل بعد الاجمال فيكون أوقع فى النفس ولذا وجب تأخيره (قوله والجملة قبله خبر عنه) هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح والرابط عموم الفاعل أو تكرير المبتدا بمعناه كمامر (قوله وقيل هو مبتدأ الخ) لم يحملوا المتن على هذا مع احتماله له لعدم صحته كما فى شرح التسهيل لان هذا الحذف لازم ولم نجد خبرا يلزم حذفه الا ومحله مشغول بما يسد مسده وبقى قول رابع انه بدل من الفاعل ويرده أن البدل لا يلزم وهذا لازم وانه لا يصلح لمباشرة الفعل وقد يقال يغتفر فى التابع كما فى انك أنت قائم فان أنت بدل مع عدم صلوحه لمباشرة ان ولا ضرر فى لزومه لكونه المقصود بالحكم وان كان تابعا كالزم تابع مجرور رب (قوله وان يقدم مشعر الخ) عبارته هنا وفى الكافية توهم منع تقديم المخصوص وان المتقدم مشعر به فقط وان صلح له حيث قال أولا ويذكر المخصوص بعد ثم قال وان يقدم الخ ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لكونه مخصوصا اذا أخر لان العلم مبتدأ خبره الجملة بعده وهو خلاف ماصرح به فى التسهيل من جواز تقديمه واختاره الموضح بشرط صلاحيته للتأخير ولذا اعترض مثال المتن بانه من تقديم المخصوص لا المشعر به الا أن يجعل العلم مفعولا بمحذوف أى الزم العلم أو خبر المحذوف أى الممدوح العلم أو عكسه وجملة نعم المقتنى مستأنفة فيكون من تقديم المشعر لا المخصوص لعدم صلاحيته للتأخر لكونه من جملة أخرى ويراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أى غالبا وقوله وان يقدم مشعر به أى بمعناه كفى عن ذكره مؤخرا أعم من كون المتقدم مخصوصا ان صلح أو غيره ان لم يصلح واذا قدم المخصوص كان مبتدأ خبره الجملة بعده قولا واحدا ولا يأتى فيه الخلاف المتقدم (قوله مسجلا) أى مطلقا عن التقييد بحكم دون آخر (قوله الى ان كل فعل ثلاثى الخ) من ذلك ساء فان أصلها سوأ بالفتح فحول الى فعل بالضم ليلتحق بافعال الغرائز أى الطبائع وليصير قاصرا كبئس وانما أفردها بالذكر لكثرتها ولانها للذم العام فهى أشبه ببئس من نحو حق ولؤم لانه ذم خاص وقيل للاتفاق عليها دون فعل (قوله يجوز ان يبنى منه الخ) لكن

معاملة نعم و بئس في جميع ماتقدم لهما من الاحكام فتقول شرف الرجل زيد ولؤم الرجل بكر وشرف غلام الرجل زيد وشرف رجلا زيد ومقتضى هذا الاطلاق انه يجوز في علم ان يقال علم الرجل زيد بضم عين الكلمة وقد مثل هو وابنه به وصرح غيره انه لايجوز تحويل علم وجهل وسمع الى فعل بضم العين لان العرب حين استعملتها هذا الاستعمال أبقتها على كسرة عينها ولم تحولها الى الضم فلايجوز لنا تحويلها بل نبقيها على حالها كما أبقوها فنقول علم الرجل زيد وجهل الرجل عمرو وسمع الرجل بكر (ص) ومثل نعم حبذا الفاعل ذا ＊ وان ترد ذما فقل لا حبذا (ش) يقال في المدح حبذا زيد وفي الذم لا حبذا زيد كقوله ألا حبذا أهل الملا غير أنه ＊ اذا ذكرت مي فلا حبذا هيا

واختلف في اعرابها فذهب أبو علي الفارسي في البغداديات وابن برهان وابن خروف وزعم أنه مذهب سيبويه وان من قال عنه غيره فقد أخطأ عليه واختاره المصنف الى ان حب فعل ماض وذا فاعله وأما المخصوص فيجوز أن يكون مبتدأ والجملة التي قبله خبره ويجوز أن يكون خبر المبتدأ محذوف والتقدير هو زيد أي الممدوح أو المذموم زيد وذهب المبرد في المقتضب وابن السراج في الاصول وابن هشام اللخمي واختاره ابن عصفور الى أن حبذا اسم وهو مبتدأ والمخصوص خبره أو خبر مقدم والمخصوص مبتدأ مؤخر فركبت حب مع ذا وجعلتا اسما واحدا وذهب قوم منهم ابن درستويه الى ان حبذا فعل ماض وزيد فاعله فركبت حب مع ذا وجعلتا فعلا وهذا أضعف المذاهب (ص) وأول ذا المخصوص أيا كان لا تعدل بذا فهو يضاهي المثلا (ش) أي اذا وقع المخصوص بالمدح أو الذم بعد ذا على أي حال كان من الافراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع فلا يغير ذا التغيير المخصوص بل يلزم الافراد والتذكير وذلك لانها أشبهت المثل والمثل لايغير فكما تقول الصيف ضيعت اللبن للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والمجموع بهذا اللفظ ولا تغيره تقول حبذا زيد وحبذا هند وحبذا الزيدان والهندان والزيدون والهندات فلا تخرج ذا عن الافراد والتذكير ولو خرجت لقيل حبذي هند وحبذان الزيدان وحبتان الهندان وحب أولئك الزيدون أو الهندات (ص) وماسوى ذا ارفع بحب أو فجر ＊ بالبا ودون ذا انضمام الحا كثر

(ش) يعني اذا وقع بعد حب غير ذا من الاسماء جاز فيه وجهان الرفع بحب نحو حب زيد

بشرط صلوحه لبناء التعجب منه لكونه متصرفا تاما الخ لتضمنه معناه (قوله معاملة نعم الخ) لكن فعل يخالفها في ستة أمور اثنان في معناه اشرابه التعجب وكونه للمدح الخاص واثنان في فاعله الظاهر جواز خلوه من أل نحو وحسن أولئك رفيقا وكثرة جره بالباء الزائدة تشبيها بأسمع بهم كقولهم

حب بالزور الذي لا يرى ＊ منه الا صفحة أو لمام

واثنان في فاعله المضمر جواز عوده ومطابقته لما قبله ففي زيد كرم رجلا يحتمل عود الضمير الى رجلا كما في نعم والى زيد كما في فعل التعجب لتضمنه معناه وتقول الزيدون كرم رجالا على الاول وكرموا رجالا على الثاني فقول المصنف كنعم مسجلا ليس على سبيل الوجوب في كل الاحكام والكلام في غير ساء أما هي فتلازم أحكام بئس كما يشير له الشرح واستظهره الدماميني قال وهذا ان تحقق كان وجها آخر لافرادها بالذكر (قوله لان العرب الخ) في كلام السيوطي ان الذي شذ في هذه الثلاثة بعض العرب ومنهم من يحولها فيصح التمثيل بعلم (قوله ومثل نعم حبذا) أي حب من حبذا مثل نعم في كونها نقلت لانشاء المدح العام وفي الفعلية على الاصح والمضي والجود وتزيد باشعارها بان المحمود محبوب للنفس فلذا جعل فاعلها ذا ليدل على الحضور في القلب وتفارقها في جواز دخول لا عليها وفي لزومها هيئة واحدة وفي غير ذلك (قوله الفاعل ذا) وهو كفاعل نعم لايجوز اتباعه فاذا وقع بعده اسم كحبذا الرجل فهو مخصوص لاتابع لاسم الاشارة (قوله أخطأ عليه) ضمنه معنى جار فعداه بعلى (قوله وجعلتا اسما) أي بمنزلة قولك المحبوب وغلب جانب الاسمية على الفعلية مع تركبه منهما لشرفها (قوله وأول ذا الخ) فعل أمر من أولى الشئ بالشئ اذا اتبعه لا بمعنى أعط كما قيل وذا مفعوله الثاني والمخصوص الاول أي اجعل المخصوص واليا ذا أي تابعا له وايا اسم شرط منصوب خبرا لكان وهي فعل الشرط واسمها ضمير المخصوص والجواب قوله لا تعدل بذا حذفت فاؤه للضرورة (قوله بعد ذا) فلا يجوز تقديمه على حبذا وان قدم على التمييز كحبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيد أما مخصوص نعم فيقدم على الفعل دون تمييز الضمير كما مر (قوله الصيف الخ) مثل لمن يطلب الشئ بعد تفريطه فيه والصيف بالنصب ظرف لضيعت بكسر التاء خطابا للمؤنث وأصله ان امرأة طلقت زوجا غنيا لكبره وأخذت شابا فقيرا فلما جاء الشتاء أرسلت للاول تطلب منه لبنا فقال ماذكر أي ضيعت اللبن في زمن الصيف فكيف تطلبينه الآن فقالت هذا ومذقه خير أي هذا الشاب ولبنه المخلوط بالماء خير من ذلك الشيخ الغني (قوله أو فجر) الفاء زائدة لا عاطفة لان العاطف لا يدخل على مثله أو هي في جواب شرط مقدر أي وان شئت فجر (قوله ودون ذا) حال من محذوف للعلم به أي وانضمام الحاء من حب حال كونها دون ذا كثر

والجر بباء زائدة نحو حب بزيد وأصل حب حبب ثم أدغمت الباء في الباء فصارت حب ثم ان وقع بعد حب ذا وجب فتح الحاء فتقول حبذا وان وقع بعدها غير ذا جاز ضم الحاء وفتحها فتقول حب زيد وحب زيد وروى بالوجهين قوله

فقلت اقتلوها عنكمو بمزاجها * وحب بها مقتولة حين تقتل

(ص) ﴿ أفعل التفضيل ﴾

صغ من مصوغ منه للتعجب * أفعل للتفضيل وأب اللذ أبي

(ش) يصاغ من الافعال التي يجوز التعجب منها للدلالة على التفضيل وصف على وزن أفعل فتقول زيد أفضل من عمرو وأكرم من خالد كما تقول ما أفضل زيدا وما أكرم خالدا وما امتنع بناء فعل التعجب منه امتنع بناء أفعل التفضيل منه فلا يبنى من فعل زائد على ثلاثة أحرف كدحرج واستخرج ولا من فعل غير متصرف كنعم وبئس ولا من فعل لا يقبل المفاضلة كمات وفنى ولا من فعل ناقص ككان وأخواتها ولا من فعل منفي نحو ما عاج بالدواء وما ضرب ولا من فعل يأتي الوصف منه على أفعل نحو حمر وعور ولا من فعل مبني للمفعول نحو ضرب وجن وشذ منه قولهم هو أخصر من كذا فبنوا أفعل التفضيل من اختصر وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبني للمفعول وقالوا أسود من حلك الغراب وأبيض من اللبن فبنوا أفعل التفضيل شذوذا من فعل الوصف منه على أفعل (ص)

وما به الى تعجب وصل * لمانع به الى التفضيل صل

(ش) تقدم في باب التعجب انه يتوصل الى التعجب من الافعال التي لم تستكمل الشروط بأشد ونحوها وأشار هنا الى انه يتوصل الى التفضيل من الافعال التي لم تستكمل الشروط التعجب بما يتوصل به في التعجب فكما تقول ما أشد استخراجه تقول هو أشد استخراجا من زيد وكما تقول ما أشد حمرته تقول هو أشد حمرة من زيد لكن المصدر ينتصب في باب التعجب بعد أشد مفعولا وههنا ينتصب تمييزا (ص)

وأفعل التفضيل صله أبدا * تقديرا أو لفظا بمن ان جردا

(ش) لا يخلو أفعل التفضيل عن أحد ثلاثة أحوال الاول ان يكون مجردا الثاني أن يكون مضافا الثالث أن يكون بالالف واللام فان كان مجردا

(قوله وجره بباء زائدة) كما في فاعل فعل بالضم لان حب عند تجردها من ذا تكون من بابه بخلاف فاعل نعم كما مر (قوله وجب فتح الحاء) أي ان جعلتهما كلمة واحدة بالتركيب فان بقيا على أصلهما بلا تركيب جاز الوجهان كما في التصريح (قوله جاز ضم الحاء) أي بنقل ضمة العين اليها لان أصله حبب بالضم أي صار حبيبا وجاز فتحها بحذف الضمة بلا نقل وهذا النقل والحذف جائزان في كل ما حول الى فعل لقصد المدح أو الذم سواء كان حلقي الفاء كحب أولا كضرب فتقول ضرب الرجل زيد بسكون الراء مع ضم الضاد أو فتحها كما في التوضيح (قوله فقلت اقتلوها الخ) أي اخلطوا الخمر بمزاجها وهو الماء من قتلت الشراب اذا مزجته به لانه يكسر حدته والشاهد في وحب بها مقتولة أي ممزوجة فالهاء في بها فاعل حب مجرور بالباء الزائدة ومقتولة تمييز والله أعلم

﴿ أفعل التفضيل ﴾

هذه الترجمة صارت في الاصطلاح اسما لكل ما دل على الزيادة تفضيلا كانت كاحسن أو تنقيصا كأقبح وان لم يكن على وزن أفعل كخير وشر فلا اعتراض (قوله وصف الخ) أي فهو اسم لقبوله علامات الاسماء غير مصروف للزومه الوصفية ووزن الفعل ويؤخذ منه تعريف أفعل التفضيل بانه الوصف الموازن لافعل أي ولو تقديرا الدال على زيادة صاحبه في أصل الفعل فالوصف جنس والموازن لافعل مخرج لغيره من صيغ اسم الفاعل والتعجب والدال الخ مخرج لموازنه من ذلك وقولنا ولو تقديرا لادخال خير وشر فأصلهما أخير وأشر وقد يستعملان كذلك كقراءة من الكذاب الاشر وقوله * بلال خير الناس وابن الاخير * حذفت همزتهما لكثرة الاستعمال فهو شاذ قياسا لا استعمالا وفيهما شذوذ آخر وهو كونهما لا فعل لهما وقد يحمل عليهما في الحذف أحب كقوله * وحب شيء الى الانسان ما منعا * وهو قليل (قوله من فعل زائد الخ) وفي بنائه من أفعل الخلاف المار في التعجب ومما سمع منه هو أعطاهم للدراهم وأولاهم بالمعروف وهما شاذان عند من يمنعه مطلقا أو ان كانت الهمزة للنقل لان همزتهما كذلك وهذا المكان أقفر من غيره وهو شاذ على الاول فقط لان همزته ليست للنقل (قوله مبني للمفعول) فيه التفصيل المار بين خوف اللبس فيمتنع وأمنه بان كان مجهولا لزوما فيجوز كأنت أزهى من ديك وأعنى بحاجتك وكذا مع القرينة كهو أشغل من ذات النحيين أي أكثر مشغولية وليس هذا من المجهول لزوما خلافا لابن الناظم بدليل شغلتنا أموالنا (قوله حلك الغراب) بفتح المهملة واللام هو السواد الشديد وكذا حنك الغراب بالنون بدلها وهو منقاره يقال أسود حالك وحانك أي شديد السواد اهـ صحاح (قوله وما به الخ) فيه تقديم نائب الفاعل وهو به على الفعل وهو وصل للضرورة كما يقدم الفاعل لذلك بل الظاهر جواز تقديم النائب الظرف اختيارا لانتفاء علة المنع وهي التباس الجملة بالاسمية لا تأتي فيه أفاده الصبان وقوله لمانع متعلق بوصل والحرفان بعده بوصل آخر البيت الواقع خبرا عن ما (قوله يتوصل الخ) لكن أشد ونحوه في

فلا بد ان تتصل به من لفظا أو تقديرا جارة للمفضل عليه نحو زيد أفضل من عمرو ومررت برجل أفضل من عمرو وقد تحذف من ومجرورها للدلالة عليهما كقوله تعالى أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أى وأعز نفرا منك وفهم من كلامه ان أفعل التفضيل اذا كان بأل أو مضافا لا تصحبه من فلا تقول زيد الافضل من عمرو ولا زيد أفضل الناس من عمرو وأكثر ما يكون ذلك اذا كان أفعل التفضيل خبرا كالآية الكريمة ونحوها وهو كثير فى القرآن وقد تحذف منه وهو غير خبر كقوله

دنوت وقد خلناك كالبدر أجلا * فظل فؤادى فى هواك مضللا

فأجل أفعل التفضيل وهو منصوب على الحال من التاء فى دنوت وحذفت منه من والتقدير دنوت أجل من البدر وقد خلناك كالبدر ويلزم أفعل التفضيل المجرد الافراد والتذكير وكذلك المضاف الى نكرة والى هذا أشار بقوله (ص)

وان لمنكور يضف أو جردا * ألزم تذكيرا وأن يوحدا

(ش) فتقول زيد أفضل من عمرو وأفضل رجل وهند أفضل من عمرو وأفضل امرأة والزيدان أفضل من عمرو وأفضل رجلين والهندان أفضل من عمرو وأفضل امرأتين والزيدون أفضل من عمرو وأفضل رجال والهندات أفضل من عمرو وأفضل نساء فيكون أفعل فى هاتين الحالتين مذكرا مفردا ولا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع (ص)

وتلو أل طبق وما لمعرفه * أضيف ذو وجهين عن ذى معرفه
هذا اذا نويت معنى من وان * لم تنو فهو طبق ما به قرن

(ش) اذا كان أفعل التفضيل بال لزمت مطابقته لما قبله فى الافراد والتذكير وغيرهما فتقول زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضل أو الفضليات ولا يجوز عدم مطابقته لما قبله فلا تقول الزيدون الافضل ولا الزيدان الافضل ولا هند الافضل ولا الهندان الافضل ولا الهندات الافضل ولا يجوز أن تقترن به من فلا تقول زيد الافضل من عمرو فاما قوله

ولست بالاكثر منهم حصى * وانما العزة للكاثر

فيخرج على زيادة الالف واللام والاصل ولست بأكثر منهم أو جعل منهم متعلقا بمحذوف مجرد عن الالف واللام لا بما

التعجب فعل وهنا اسم ويستثنى المجهول والمنفى فلا يتوصل اليهما هنا بذلك لان مصدرهما يجب كونه مؤولا كما مر فيكون معرفة بالمسند اليه فلا يصح نصبه تمييزا الاشد بخلاف التعجب كذا قيل وفى ذكر المنفى نظر لما مر من صحة الاتيان فيه بالمصدر الصريح مع لفظ عدم فكذا هنا نحو هو أكثر عدم قيام أما المجهول بلا قرينة فمصدره الصريح ملتبس بالمعلوم فتأمل (قوله فلا بد ان تتصل به من) ولا يفصل بينهما الا بمعمول أفعل نحو والنبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم أو بلو وما اتصل بها كقوله

ولفوك أطيب لو بذلت لنا * من ماء موهبة على خمر

والموهبة نقرة يستنقع فيها الماء ليبرد وكذا بالنداء كما صرح به الدمامينى لا بغير ذلك قال المبرد ومن هذه لابتداء الغاية فى الارتفاع فى الخير أو الانحطاط فى الشر وقال المصنف للمجاوزة فمعنى زيد أفضل من عمرو انه جاوز عمرا فى الفضل لا للابتداء والا جاز ان يقع بعدها الى للانتهاء اه وأجيب بان الانتهاء قد لا يخبر به لجهل غايته أو عدم قصده وذلك أبلغ فى التفضيل اذ المعنى ابتداء زيد فى الارتفاع من عمرو الى ما لا نهاية له واذا بنى أفعل مما يتعدى بمن جاز تقديمها على من هذه وتأخيرها نحو هو أقرب من كل خير من عمرو وأقرب من عمرو ومن كل خير (قوله للدلالة عليها) أى فيمتنع حذفها بلا دليل (قوله لا تصحبه من) أى التى الكلام فيها وهى الجارة للمفضول لانها انما تذكر توصلا لمعرفته مع المجرد وهو مذكور فى المضاف صريحا وفى المحلى بال حكما لانها عهدية لتقدم ذكر مدخولها لفظا أو حكما وذلك يشعر بالمفضول (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أى حذف من ومجرورها من المجرد للقرينة (قوله خبرا) أى ولو منسوخا (قوله دنوت أجل الخ) اشارة الى أن كالبدر مفعول ثان لخلناك أى ظنناك (قوله ألزم تذكيرا الخ) أى لان المجرد يشبه أفعل التعجب وزنا واشتقاقا ودلالة على المزية فلزم لفظا واحدا مثله ومن ثم لحنوا أبا نواس فى قوله

كان صغرى وكبرى من فقاقعها * حصباء در على أرض من الذهب

لان حقه أصغر وأكبر لتجرده وسيأتى الجواب عنه والمضاف لنكرة كالمجرد فى التنكير فاعطى حكمه من امتناع مطابقته للموصوف لكنها تجب فى المضاف اليه كامثلة الشارح الآتية وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به فتقديره أول فريق كافر والفريق جمع معنى فطابق الواو من تكونوا واعلم ان أفعل التفضيل لا يضاف الا لما هو من جنس موصوفه فلا يقال زيد أفضل امرأة لانه بعض ما يضاف اليه (قوله وتلو أل طبق) أى وتالى أل مطابق لما قبله لان قرنه بها أضعف شبهه بافعل التعجب (قوله عن ذى معرفة) تعريض برد قول ابن السراج الآتى (قوله معنى من) أى الحاصل عندها وهو التفضيل لانه ليس معنى لها بل لافعل وظاهره ان قصد التفضيل وعدمه خاصان بالمضاف الى معرفة وليس كذلك بل مثله المجرد لكن فيه خلاف كما سيأتى (قوله والهندات الفضل) بضم ففتح جمع تكسير لفضلى بضم فسكون والفضليات جمع تصحيح لها (قوله ولا يجوز ان تقترن به من) هذا زائد على كلام المصنف هنا وهو محترز قوله أولا ان جرد فحقه أن يذكر هناك كما فى نسخ (قوله ولست بالاكثر الخ) بتاء الخطاب وحصى

دخلت عليه الالف واللام والتقدير واست بالا كثر أكثرهم وأشار بقوله ولا لمعرفة أضيف الى أن أفعل التفضيل اذا أضيف الى معرفة وقصد به التفضيل جاز فيه وجهان أحدهما استعماله كالمجرد فلا يطابق ماقبله فتقول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهند أفضل النساء والهندان أفضل النساء والهندات أفضل النساء والثانى استعماله كالمقرون بالالف واللام فتجب مطابقته لماقبله فتقول الزيدان أفضلا القوم والزيدون أفضلوا القوم وأفاضل القوم وهند فضلى النساء والهندان فضليا النساء

أو الهندات فضل النساء أو فضليات النساء ولا يتعين الاستعمال الاول خلافا لابن السراج وقد ورد الاستعمالان فى القرآن فمن استعماله غير مطابق قوله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ومن استعماله مطابقا قوله تعالى وكذلك جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم بأحبكم الى وأقربكم منى منازل يوم القيامة أحاسنكم اخلاقا الموطؤن أكنافا الذين يألفون ويؤلفون فالذين أجازوا الوجهين قالوا الافصح المطابقة ولهذا عيب على صاحب الفصيح فى قوله فاخترنا أفصحهن قالوا وكان ينبغى أن يأتى بالفصحى فيقول فصحاهن فان لم يقصد التفضيل تعينت المطابقة كقولهم الناقص والاشج أعدلا بنى مروان أى عادلا بنى مروان والى ماذكرناه من قصد التفضيل وعدم قصده أشار المصنف بقوله هذا اذا نويت معنى من البيت أى جواز الوجهين أعنى المطابقة وعدمها مشروط بما اذا نوى بالاضافة معنى من أى اذا نوى التفضيل وأما اذا لم ينو ذلك فيلزم أن يكون طبق مااقترن به قبل ومن استعمال صيغة أفعل التفضيل لغير التفضيل قوله تعالى وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وقوله تعالى ربكم أعلم بكم أى وهو هين عليه وربكم عالم بكم وقول الشاعر وان مدت الايدى الى الزاد لم أكن * بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل أى لم أكن

أى عددا تمييزلا كثر والكثر بالمثلثة الغالب فى الكثرة من كثره بالتخفيف غلبه فيها (قوله وقصد به التفضيل) أى على المضاف اليه خاصة (قوله أحرص الناس) بفتح الصاد مفعول ثان لتجدوهم مفعول أول ولو طابقه لكسرت الصاد فيكون جمع تصحيح حذفت نونه للاضافة وياؤه للساكنين وبقيت الكسرة قبلها (قوله وكذلك جعلنا الخ) الاولى تفسير الجعل بالتمكين كما فى البيضاوى فأكابر مجرميها مفعوله وفى كل قرية ظرف لغو متعلق به وأما كونها بمعنى صيرنا وأكابر مجرميها مفعوله الاول وفى كل قرية الثانى ففيه ركة وتوهين للمعنى والشاهد اضافة أكابر لمجرميها مع مطابقته لموصوفه المقدر أى قوما أكابر الخ وهذا مما يرد قول ابن السراج رداواضحا فان أجاب بأن أكابر ليس مضافا بل مفعولا ثانيا ومجرميها مفعول أول لزمه المطابقة فى المجرد من أل والاضافة وهى ممنوعة فان قال ان أكابر منوى اضافته للمعرفة أى أكابرها وقع فيما فر منه (قوله وقد اجتمع الاستعمالان) أى حيث أفرد أحب وأقرب وجمع أحسن وقال الزمخشرى انما جمع أحسن لانه قصد به الزيادة المطلقة وأفرد أحب وأقرب لقصد التفضيل الخاص (قوله الموطؤن) بصيغة المفعول من وطأه بشد الطاء المهملة اذا مهده وسهله والاكناف الجوانب أى الذين سهلت أخلاقهم ولانت جوانبهم فلا يتأذى منهم أحد (قوله فان لم يقصد التفضيل) أى على المضاف اليه وحده بأن قصد تفضيل مطلق أى عليه وعلى غيره أو لم يقصد تفضيل أصلا بان أول باسم فاعل أو صفة مشبهة فتجب المطابقة فيهما لشبهه بالمعرف بأل فى التعريف وخلوه من لفظ من ومعناها وفى هاتين الحالتين لا يلزم كونه بعض ما يضاف اليه كما يلزم عند قصد التفضيل الخاص بل قد يكون بعضه كمحمد صلى الله عليه وسلم أفضل قريش أى أفضل الناس من بينهم وقد لا يكون كيوسف أحسن أخوته أى أحسن الناس من بينهم وحسنهم ولا يصح فيه التفضيل الخاص بأن يراد أحسن منهم لان اضافة الاخوة للضمير تمنع أن يراد بهم ما يشمل يوسف لئلا يضاف الى ضمير نفسه فلا يكون أحسن بعض ما أضيف اليه فلو قيل أحسن الاخوة أو أحسن أبناء يعقوب أى أحسن منهم جاز فتأمل والمراد بكونه بعضه ان موصوفه داخل فى المضاف اليه بحسب مفهوم اللفظ قبل الاضافة وان كان خارجا عنه بعدها بحسب الارادة لئلا يلزم تفضيل الشئ على نفسه (قوله الناقص) هو يزيد بن عبد الملك بن مروان سمى به لنقصه أرزاق الجند والاشج بالجيم هو عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه سمى به لشجة كانت فى وجهه أضيفا الى بنى مروان ليعرف أنهما منهم لا للتفضيل عليهم اذ لا عادل فيهم سواهما (قوله قيل ومن استعمال الخ) فصله بقيل لان ما تقدم فى المضاف الى معرفة ولا خلاف فى جواز عروه عن التفضيل مع وجوب مطابقته حينئذ وأما هذا ففى المجرد عن أل والاضافة ومن وفيه الخلاف الآتى واذا عرى المجرد عن التفضيل فالا كثر فيه عدم المطابقة حملا على أغلب أحواله وقد يطابق لخلوه عن من لفظا ومعنى وعلى هذا يخرج بيت أبى نواس المار وقول العروضيين فاصلة صغرى وكبرى خلافا لمن جعله لحنا (قوله أى هين) أى لان جميع الاشياء بالنسبة لقدرته تعالى كالشئ الواحد فلا يكون بعضها أهون من بعض (قوله اذ أجشع القوم) من الجشع وهو شدة الحرص

على

بعجلهم وقوله   ان الذى سمك السماء بنى لنا * بيتادعائمه أعز وأطول   أى عزيزة طويلة وهل ينقاس ذلك أولا قال المبرد ينقاس وقال غيره لا ينقاس وهو الصحيح وذكر صاحب الواضح ان النحويين لا يرون ذلك وان أبا عبيدة قال فى قوله تعالى وهو أهون عليه انه بمعنى هين وفى بيت الفرزدق وهو الثانى ان المعنى عزيزة طويلة وان النحويين ردوا على أبى عبيدة ذلك وقالوا لا حجة فى ذلك له (ص)
وان تكن بتلو من مستفهما * فلهما كن أبدا مقدما   كمثل ممن أنت خير ولدى * اخبار التقديم نزرا وردا   (ش) تقدم ان أفعل التفضيل اذا كان مجردا جىء بعده بمن جارة للمفضل عليه نحو زيد أفضل من عمرو ومن ومجرورها معه بمنزلة المضاف اليه من المضاف فلا يجوز تقديمهما عليه كما لا يجوز تقديم المضاف اليه على المضاف الا اذا كان المجرور بها اسم استفهام أو مضافا الى اسم استفهام فانه يجب حينئذ تقديم من ومجرورها نحو ممن أنت خير وممن أيهم أنت أفضل ومن غلام أيهم أنت أفضل وقد ورد التقديم شذوذا فى غير الاستفهام واليه أشار بقوله ولدى اخبار التقديم نزرا وردا ومن ذلك قوله
فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت * جنى النحل بل مازودت منه أطيب
التقدير بل مازودت أطيب منه وقول ذى الرمة يصف نسوة بالسمن والكسل
ولا عيب فيها غير ان سريعها * قطوف وان لاشئ منهن أكسل
التقدير وأن لاشئ أكسل منهن وقوله
اذا سايرت أسماء يوما ظعينة * فأسماء من تلك الظعينة أملح
التقدير فأسماء أملح من تلك الظعينة (ص)
ورفعه الظاهر نزر ومتى * عاقب فعلا فكثيرا ثبتا
كان ترى فى الناس من رفيق * أولى به الفضل من الصديق
(ش) لا يخلو أفعل التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه أولا فان لم يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه لم يرفع ظاهرا وانما يرفع ضميرا مستترا نحو زيد أفضل من عمرو ففى أفضل ضمير مستتر عائد على زيد فلا تقول مررت برجل أفضل منه أبوه فترفع أبوه بأفضل الا فى لغة ضعيفة حكاها سيبويه فان صلح لوقوع فعل بمعناه موقعه صح أن يرفع ظاهرا قياسا مطردا وذلك فى كل موضع وقع فيه أفعل بعد نفى

على الا كل (قوله بعجلهم) أى فالمنفى أصل العجلة لا زيادتها فقط بقرينة مدح نفسه وأما أعجل الثانى فلا مانع من كونه على بابه كما يشيرله اقتصاره على الاول لكن فيه ان الاول مضاف لمعرفة لا مجرد فليس من محل الخلاف فتأمل (قوله ان الذى سمك) يستعمل متعديا بمعنى رفع كما هنا ومصدره سمكا كنصر باولازما بمعنى ارتفع ومصدره سموكا كقعود اوأراد بالبيت الكعبة والدعائم جمع دعامة بالكسر وهى الاسطوانة أى العمود (قوله عزيزة طويلة) لم يحمل على معنى أعز من بيوتكم لان قصده نفى المشاركة بالاصالة مع ان النزاع ليس فى ذلك يس (قوله وهل ينقاس ذلك) أى عروّ المجرد عن التفضيل وحاصله ثلاثة أقوال أشار الى ثالثها بقوله لا يرون ذلك أى يمتنع قياسا وسماعا قال فى شرح التسهيل والاصح قصره على السماع والاكثر فيما سمع منه عدم المطابقة (قوله لا حجة فى ذلك) أى لتأويله فاهون وارد على مايعرفه المخاطبون من أن الاعادة أهون من البدء مع قياسهم الغائب على الشاهد وأما أعلم بكم فتفضيل على من يعلم بعض الوجوه من الناس وان كان لا مشارك له تعالى فى علمه واما أعجل وأعز وأطول فلا مانع من حملها على التفضيل خصوصا اذا أريد بالبيت بيت الشرف والمجد كما قاله السعد (قوله يجب تقديم من ومجرورها) أى على أفعل فقط لا على جملة الكلام كما فعل المصنف وجاراه عليه الشارح لان صدارة الاستفهام انما هى بالنسبة للعامل فيه لا مطلقا ويلزم على تمثيله الفصل بين العامل وهو خير والمعمول وهو ممن باجنبى لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر فلو قال الشارح أنت ممن خير لكان حسنا وأما المصنف فقد يعتذر عنه بالضرورة (قوله أهلا وسهلا) منصوبان بمحذوف أى أتيتم أهلا ووجدتم مكانا سهلا وقوله جنى النحل أى شبيهه بدليل مابعده والاستشهاد بالبيت مبنى على ان منه متعلق باطيب لا بزودت (قوله غير ان الخ) من تأكيد المدح بما يشبه الذم والقطوف بفتح القاف آخره فاء المتقارب الخطا (قوله ظعينة) هى فى الاصل الهودج فيه امرأة أولا ثم سميت به المرأة مادامت فيه قيل وقد يطلق عليها مطلقا وأملح أى أحسن (قوله ورفعه الظاهر) المراد به ماقابل المستتر فيشمل الضمير المنفصل وعبارة الشذور ويعمل أفعل فى تمييز وحال وظرف وفاعل مستتر مطلقا الا فى مصدر ولا مفعول به مطلقا ولا فى فاعل ملفوظ به الا فى مسئلة الكحل (قوله عاقب فعلا) فيه قلب أى عاقبه فعل أى صح أن يعقبه ويقع فى مكانه فعل (قوله الا فى لغة ضعيفة) أى فتجعل أفضل نعتا لرجل مجرورا بالفتحة وأبوه فاعله وأكثر العرب يرفعونه خبرا مقدما عن أبوه والجملة نعت لرجل (قوله بعد نفى) أى ليتوجه الى قيده وهو الزيادة فيزيلها ويبقى مع النفى بمعنى الفعل المثبت فيعمل عمله فيصير المعنى انتفت زيادة حسن الكحل فى عين أى رجل على حسنه فى عين زيد فيبقى أصل الحسن وذلك صادق بمساواته لحسن زيد ونقصه عنه ومقام المدح يعين الثانى فاذا وضع الفعل المثبت مكانه بان قيل لحسن

الكحل فى عين رجل كحسنه فى عين زيد أفاد المساواة الصادق بها أفعل ثم يتوجه النفى الى ذلك الفعل فتنفى المساواة كالزيادة ويثبت النقص المراد كالاول فيكون أفعل مع النفى كالفعل المثبت انما هو فى الجملة والا فلا بد من توجه النفى الى ذلك الفعل ليفيد المعنى المراد فتأمل (قوله أوشبهه) هو النهى كلا يكن أحد أحب اليه الخير منه اليك والاستفهام الانكارى كهل أحد أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن قال فى شرح التسهيل ولم يرد بهذين سماع لكن لا بأس باستعماله بعدهما (قوله أجنبيا) أى لم يتصل بضمير الموصوف ليخرج ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه وان خرج أيضا بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين لاختلاف المفضلين فيه بالذات لكن لا يعترض بالمتأخر على المتقدم (قوله باعتبارين) أى باعتبار محلين كعين زيد والعين الاخرى فالمفضل والمفضل عليه شئ واحد لكن فضل باعتبار مكان على نفسه فى مكان آخر وهذا القيد يغنى عما قبله لان غير الاجنبى لا يختلف بالاعتبار بل بالذات وانما اعتبر ذلك ليضعف أفعل بخروجه عن أصل التفضيل من اختلاف المفضلين بالذات فيقوى النفى على اخراجه أيضا الى معنى الفعل حتى يعمل عمله بخلاف ما اذا جرى على أصله كما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فلا يقوى النفى على ذلك لقوة أفعل حينئذ وبقى قيد اعتبره المصنف وابن الحاجب وهو كون أفعل صفة لاسم جنس ليعتمد عليه ويقوى على رفع الظاهر ولم يكتف بالنفى كما فى اسم الفاعل لضعفه عنه ولذا لا ينصب المفعول به (قوله ما رأيت الخ) ان جعلت بصرية فاحسن صفة رجلا أو علمية فهو مفعولها الثانى والكحل فاعل أحسن وفى عينه حال منه أو ظرف لغو متعلق باحسن كقوله منه وفى عين زيد حال من الهاء فى منه والأصل فى هذا المرفوع الظاهر أن يقع بين ضميرين أولهما للموصوف وثانيهما المجرور بمن للمرفوع نفسه كهذا المثال وقد يحذف الثانى فتدخل من على الاسم الظاهر المفضل عليه أو على محله أو على ذى المحل كما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل من كحل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد فتحذف مضافا أو اثنين وقد تدخل من على ملابس ذلك الظاهر بغير المحلية نحو ما أحد أحسن به الجميل من زيد فأصله من الجميل فى زيد فأضيف الجميل لزيد لملابسته له ثم حذف وردخلت من على ملابسه وهو زيد ومثله مثال المتن اذ أصله لن ترى رفيقا أولى به الفضل من الفضل فى الصديق فالصديق ملابس الفضل ويصح كونه محله فهو به ماذكر وليس الاصل من ولاية الفضل الصديق ومن حسن الجميل بزيد كما قيل لان المفاضلة انما هى بين الفضل ونفسه باعتبارين لا بينه وبين ولايته أو حسنه وقد لا يؤتى بشئ بعد المرفوع كما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل فالحاصل ان الضميرين قد يذكران معا وقد يحذفان معا وقد يذكر أحدهما دون الآخر (قوله ما من أيام الخ) من زائدة وأيام اسم ما الحجازية وأحب خبرها أو هما مبتدأ وخبر والى الله متعلق باحب وفيها حال من الصوم وهو مرفوع نائب فاعل أحب لانه بمعنى محبوب من حب الثلاثى ففيه شذوذ لبنائه من المجهول الا عند من جوزه مع أمن اللبس وفى عشر حال من الهاء فى منه وفى رواية أحب الى الله فيها الصوم من أيام العشر فهو كمثال الناظم (قوله مررت الخ) جملة ولا أرى حالية وواديا مفعول أول لارى وكوادى مفعوله الثانى ان جعلت علمية والا فهو حال من واديا مقدم عليه وأقل به بالنصب صفة واديا وركب فاعل أقل وفيه الشاهد وجملة أتوه صفة ركب وتئية بمثناة فوقية فهمزة مكسورة فتحتية مشددة أى تمكثا وهو تمييز لاقل فيما يظهر لا صفة لمصدر محذوف ولا حال كما قيل لان المعنى لا يظهر عليهما أى ولا أرى واديا أقل به ركب أتوه من جهة المكث منه أى من الركب فى وادى السباع أى لم أر ركبا يقل مكثه فى واد كقلته فى وادى السباع وأخوف عطف على أقل وفاعله ضمير الركب وما مصدرية والاستثناء مفرغ أى فى كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى فتأمل والله أعلم

﴿ النعت ﴾

أوشبهه وكان مرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فالكحل مرفوع باحسن لصحة وقوع فعل بمعناه موقعه نحو ما رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كزيد ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ما من أيام أحب الى الله فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة وقول الشاعر أنشده سيبويه

مررت على وادى السباع ولا أرى
كوادى السباع حين يظلم واديا
أقل به ركب أتوه تئية
وأخوف الا ما وقى الله ساريا

فركب مرفوع باقل فقول المصنف ورفعه الظاهر نزر اشارة الى الحالة الأولى وقوله ومتى عاقب فعلا اشارة الى الحالة الثانية (ص)

﴿ النعت ﴾

يتبع فى الاعراب الاسماء الاول * نعت وتوكيد وعطف وبدل

(ش) التابع هو الاسم المشارك لما قبله فى اعرابه مطلقا فيدخل فى قولك الاسم المشارك لما قبله فى اعرابه سائر التوابع وخبر المبتدأ نحو زيد قائم وحال المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا ويخرج بقولك مطلقا الخبر وحال المنصوب فانهما لا يشاركان ماقبلهما فى اعرابه مطلقا بل فى بعض أحواله بخلاف التابع فانه يشارك ماقبله فى سائر أحواله من الاعراب نحو مررت بزيد الكريم ورأيت زيدا الكريم وجاء زيد الكريم والتابع على خمسة أنواع النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل

(ص)

فالنعت تابع متم ماسبق * بوسمه أو وسم ما به اعتلق

(ش) عرف النعت بانه التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته نحو مررت برجل كريم أو من صفات ما تعلق به وهو سببيه نحو مررت برجل كريم أبوه فقوله التابع يشمل التوابع كلها وقوله المكمل الى آخره مخرج لما عدا النعت من التوابع والنعت يكون للتخصيص نحو مررت بزيد الخياط والمدح نحو مررت بزيد الكريم ومنه قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم وللذم نحو مررت بزيد الفاسق ومنه قوله تعالى فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم وللترحم نحو مررت بزيد المسكين وللتأكيد نحو أمس الدابر لا يعود وقوله تعالى فاذا نفخ فى الصور

يرادفه الوصف والصفة على المختار لكن النعت عبارة الكوفيين وهما للبصريين (قوله الاسماء) خصها بالذكر لانها الاصل ويتصور فيها جميع التوابع فلا يرد أن التوكيد اللفظى والبدل والنسق قد تتبع غير الاسم وفى قوله الاول اشارة الى منع تقديم التابع على متبوعه وهو المشهور ويصرح به فى النعت قوله الآتى متم ماسبق وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة اذا كانت لمتعدد تقدم بعضه كقوله

ولست مقرا للرجال ظلامة * أبى ذاك عماى الاكرمان وخاليا

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تأتى * واعلم انه يمتنع فصل التابع من متبوعه بأجنبى محض عن كل منهما كمررت برجل على فرس عاقل أبيض بخلاف ماليس كذلك كمعمول التابع نحو حشر علينا يسير أو المتبوع كيعجبنى ضربك زيدا الشديد وكعامل المتبوع نحو زيدا ضربت القائم ومنه أغير الله أتخذ وليا فاطر السموات ومعمول عامله نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب ومنه ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن ومفسر عامله نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد والقسم نحو زيد والله العاقل وجوابه نحو بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم والاستثناء نحو قم الليل الا قليلا نصفه وغير ذلك مما نقله الصبان عن الهمع (قوله فى اعرابه) قيل أى وجودا وعدما ليدخل نحو قام قام ولا لا مما ليس معربا لكن هذا خارج بقوله الاسم فلا يصح ادخاله هنا وقد مر الاعتذار عن التقييد به والمراد الاعراب ومايشبهه من حركة عارضة ليدخل نحو يازيد الفاضل بالضم مما أتبع فيه المنادى على لفظه فانه مشارك فى شبه الاعراب وكذا فى نفس الاعراب لكنه محلى فى زيد ومقدر فى الفاضل لان ضمته لمجرد اتباع لفظ زيد لا بناء ولا اعراب لعدم مقتضيهما فتدبر (قوله مطلقا) أى الحاصل فى ذلك التركيب والمتجدد فى غيره وزاد ابن الناظم وغيره قيد غير خبر ليخرج نحو حامض من قولك الرمان حلو حامض فانه مشارك فى الاعراب الحاصل والمتجدد بالفسخ وليس تابعا (قوله على خمسة أنواع) والعامل فيها عند الجمهور هو العامل فى متبوعها الا البدل فعامله مقدر خلافا للمبرد وقيل العامل فى الجميع مقدر وقيل العامل فى النعت والبيان والتوكيد التبعية وفائدة الخلاف جواز الوقف على المتبوع على القول بتقدير العامل دون غيره واذا اجتمعت التوابع فاعمل بترتيب قوله

قدم النعت فالبيان فأكد * ثم أبدل واختم بعطف الحروف

(قوله بوسمه) الهاء فيه وفى به عائدة لما سبق وهو المتبوع والباء سببية والوسم اما اسم بمعنى العلامة ففيه حذف مضاف أى متم متبوعه بسبب بيان علامته أى صفته وعلى هذا حل الشارح أو مصدر بمعنى التعليم بها من وسمته بالسمة وسماعته بالعلامة أى متم متبوعه بسبب تعليمه أى دلالته على معنى فيه ان كان نعتا حقيقيا وفيما تعلق به ان كان سببيا (قوله المكمل متبوعه الخ) أى أصل وضعه التكميل ببيان الصفة للايضاح بها أو التخصيص وأما كونه للمدح ونحوه فمجاز كما فى الصبان أو المراد بالمكمل المفيد ما يطلبه المنعوت بحسب المقام من تخصيص أو مدح مثلا فيشمل جميع أقسامه وهذا أقرب لصنيع الشارح فتدبر (قوله لما عدا النعت) أى لانه ليس شئ من التوابع يدل على صفة المتبوع أو صفة ما تعلق به سوى النعت ولذلك وجب فيه الاشتقاق ليدل على الذات والمعنى القائم بها فيخرج البدل والنسق بالمكمل لانه لا يقصد بهما وضعا التكميل بايضاح ولا تخصيص ويخرج البيان والتوكيد ببيان الصفة لانهما وان كملا بالايضاح ورفع الاحتمال لكن لا ببيان الصفة بل بكون لفظهما أصرح من الاول اذ هما عين متبوعهما وكذا البدل اذا عرض له الايضاح والنسق اذا كان للتفسير (قوله للتخصيص) أراد به ما يعم رفع الاشتراك اللفظى فى المعارف وهو المسمى بالايضاح كمثاله وتقليل الاشتراك المعنوى فى النكرات وهو المشهور باسم التخصيص كجاء

نفخة واحدة (ص) وليعط في التعريف والتنكير ما * لما تلا كامرر بقوم كرما (ش) النعت يجب فيه أن يتبع ما قبله في اعرابه وتعريفه أو تنكيره نحو مررت بقوم كرماء ومررت بزيد الكريم فلا تنعت المعرفة بالنكرة فلا تقول مررت بزيد كريم ولا تنعت النكرة بالمعرفة فلا تقول مررت برجل الكريم (ص) وهو لدى التوحيد والتذكير أو * سواهما كالفعل فاقف ما قفوا (ش) تقدم أن النعت لا بد من مطابقته للمنعوت في الاعراب والتعريف أو التنكير واما مطابقته للمنعوت في التوحيد وغيره وهو التثنية والجمع والتذكير وغيره وهو التأنيث فحكمه فيها حكم الفعل فان رفع ضميرا مستترا طابق المنعوت مطلقا نحو زيد رجل حسن والزيدان رجلان حسنان والزيدون رجال حسنون وهند امرأة حسنة والهندان امرأتان حسنتان والهندات نساء حسنات فيطابق في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع كما يطابق الفعل لو جئت مكان النعت بفعل (٥٢) فقلت رجل حسن ورجلان حسنا ورجال حسنوا وامرأة حسنت وامرأتان حسنتا ونساء حسن وان رفع ظاهرا كان بالنسبة الى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر وأما في التثنية والجمع فيكون مفردا فيجري مجرى الفعل اذا رفع ظاهرا فتقول مررت برجل حسنة أمه كما تقول حسنت أمه وبامرأتين حسن أبواهما وبرجال حسن آباؤهم كما تقول حسن أبواهما وحسن آباؤهم فالحاصل ان النعت اذا رفع ضميرا طابق المنعوت في أربعة من عشرة واحد من ألقاب الاعراب وهي الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من الافراد والتثنية والجمع واذا رفع ظاهرا طابقه في اثنين من خمسة واحد من ألقاب الاعراب وواحد من التعريف والتنكير وأما الخمسة الباقية وهي التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع فحكمه فيها حكم الفعل اذا رفع ظاهرا فان أسند الى مؤنث أنث وان كان المنعوت مذكرا وان أسند الى مذكر ذكر وان كان المنعوت مؤنثا وان أسند الى مفرد أو مثنى أو مجموع أفرد وان كان المنعوت بخلاف ذلك (ص) وانعت بمشتق كصعب وذرب * وشبهه كذا وذي والمنتسب (ش) لا ينعت الا بمشتق لفظا أو تأويلا والمراد بالمشتق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعل التفضيل والمؤول بالمشتق كاسماء الاشارة نحو مررت بزيد هذا أي المشار اليه وكذا ذو بمعنى صاحب والموصولة نحو مررت برجل ذي مال أي صاحب مال وبزيد ذو قام أي القائم والمنسوب نحو مررت برجل قرشي أي منتسب الى قريش (ص)

ونعتوا بجملة منكرا * فاعطيت ما أعطيته خبرا

رجل تاجر (قوله نفخة واحدة) لاشك ان واحدة للتأكيد لان المرة مستفادة من تحويل المصدر الاصلي وهو نفخا الى فعلة وليس هذا كرحمة وبغتة مما بني على التاء حتى يكون قوله واحدة تأسيسا الا ان تأكيدا كافيا فتأمل (قوله في التعريف والتنكير) في بمعنى من البيانية لما الاولى لا الثانية لانها واقعة على المنعوت والواو بمعنى أو لان الثابت للمنعوت أحدهما وقوله تلا صلة أو صفة الثانية جرت على غير ما هي له ولم يبرز لامن اللبس على مذهب الكوفيين ونائب فاعل يعط ضمير النعت وما الاولى مفعوله الثاني أي وليعط النعت ما ثبت للمنعوت الذي تلاه هو من التعريف أو التنكير (قوله مجرى الفعل اذا رفع ظاهرا) أي في وجوب تأنيثه بالتاء اذا أنث مرفوعه وتجريده من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى سواء كان منعوته مفردا أو مؤنثا أم لا نعم يجوز على هذه اللغة تكسير الوصف اذا كان مرفوعه جمعا كمررت برجل كرام آباؤه بل هو الافصح لانه يخرج عن موازنة الفعل بالتكسير فلم يجر مجراه ومقتضى كونه كالفعل جواز تثنيته وجمعه تصحيحا على لغة أكلوني البراغيث كالفعل فيقال مررت برجل كريمين أبواه وحسنين غلمانه وهو كذلك ومقتضاه أيضا جواز برجل قائم اليوم أمه بلا تأنيث للفصل وبامرأة حسن نعمتها لمجازية التأنيث وبه صرح بعضهم سم (قوله طابق المنعوت في أربعة الخ) أي ما لم يمنع مانع ككون الوصف يستوي فيه المفرد وغيره كصبور وجريح وكونه أفعل تفضيل مجردا أو مضافا النكرة فانه يلزم التذكير والافراد (قوله وذرب) بالذال المعجمة هو الحاد اللسان مطلقا أو في الشر فقط أو الحاد من كل شيء أو بالمهملة الخبير بالاشياء المعتاد لها (قوله الا بمشتق الخ) أي عند الاكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب الى انه لا يشترط في النعت كونه مشتقا بل الضابط دلالته على معنى في متبوعه كالرجل الدال على الرجولية دماميني وعلى هذا فيجوز في اسم الجنس المحلى بأل بعد اسم الاشارة كونه نعتا ككونه بدلا أو بيانا نحو هذا الرجل قائم أما على الاول فلا يجوز كونه نعتا الا المشتق كهذا القائم رجل (قوله وهو اسم الفاعل الخ) أفاد بالحصر أن أسماء الزمان والمكان والآلة لا تدخل في المشتق بهذا المعنى اذ لا تدل على صاحب الحدث بل على زمانه أو مكانه أو آلته وهو اصطلاح النحاة أما تفسير الصرفيين له بما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وذات منسوب لها فيشملها ودخل في اسم الفاعل ما بمعناه من أمثلة المبالغة وفي اسم المفعول ما بمعناه من نحو قتيل وصبور (قوله كاسماء الاشارة) أي غير المكانية اما هي فظرف يتعلق بمحذوف هو الوصف كمررت برجل هناك أي كائن (قوله ذو) أي وفروعها (قوله والموصولة) لا يشملها

(ش) تقع الجملة نعتا كما تقع خبرا وحالا وهي مؤولة بالنكرة ولذلك لا ينعت بها الا النكرة نحو مررت برجل قام أبوه أو أبوه قائم ولا ينعت بها المعرفة فلا تقول مررت بزيد قام أبوه أو أبوه قائم وزعم بعضهم أنه يجوز نعت المعرف بالالف واللام الجنسية بالجملة وجعل منه قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقول الشاعر ولقد أمر على اللئيم يسبني * فمضيت ثمت قلت لا يعنيني فنسلخ صفة لليل ويسبني صفة للئيم ولا يتعين ذلك لجواز كون نسلخ ويسبني حالين وأشار بقوله *فأعطيت ما أعطيته خبرا* الى أنه لا بد للجملة الواقعة صفة من ضمير يربطها بالموصوف وقد تحذف للدلالة عليه كقوله وما أدرى أغيرهم تناء * وطول الدهر أم مال أصابوا التقدير أم مال أصابوه فحذف الهاء كقوله عز وجل واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيأ أى لا تجزى فيه فحذف فيه وفى كيفية حذفه قولان أحدهما انه حذف بجملته دفعة واحدة والثانى انه حذف على التدريج فحذفت فى أولا فاتصل الضمير بالفعل فصار تجزيه ثم حذف هذا الضمير المتصل فصار تجزى (ص) (وامنع هنا ايقاع ذات الطلب * وان أتت فالقول أضمر تصب) (ش) لا تقع الجملة الطلبية صفة فلا تقول مررت برجل اضربه وتقع خبرا خلافا لابن الانبارى فتقول زيد اضربه ولما كان قوله فأعطيت ما أعطيته خبرا يوهم ان كل جملة وقعت خبرا يجوز ان تقع صفة قال * وامنع هنا ايقاع ذات الطلب * أى امنع وقوع الجملة الطلبية فى باب النعت وان كان لا يمتنع فى باب الخبر ثم قال فان جاء ما ظاهره انه نعت فيه بالجملة الطلبية فيتخرج على اضمار القول ويكون المضمر صفة والجملة الطلبية معمول القول المضمر وذلك كقوله

حتى اذا جن الظلام واختلط * جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط

فظاهر هذا ان قوله هل رأيت الذئب قط صفة لمذق وهى جملة طلبية ولكن ليس هو على ظاهره بل هل رأيت الذئب قط معمول لقول مضمر وهو صفة لمذق والتقدير بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط فان قلت هل يلزم هذا التقدير فى الجملة الطلبية اذا وقعت فى باب الخبر فيكون تقدير قولك زيد اضربه زيد مقول فيه اضربه فالجواب ان فيه خلافا فمذهب ابن السراج والفارسى التزام ذلك ومذهب الاكثرين عدم التزامه (ص) ونعتوا بمصدر كثيرا * فالتزموا الافراد والتذكيرا (ش) يكثر استعمال المصدر نعتا نحو مررت برجل عدل ويلزم حينئذ الافراد والتذكير فتقول مررت برجل عدل وبرجلين عدل وبرجال عدل وبامرأة عدل وبامرأتين عدل وبنساء عدل والنعت به على خلاف الاصل لانه يدل على المعنى لا على صاحبه وهو مؤول اما على وضع عدل موضع عادل أو على حذف مضاف والاصل مررت برجل ذى عدل ثم حذف ذى وأقيم عدل مقامه واما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى

لا يشملها قول المتن وذى بالياء الا على لغة اعرابها لان المبنية تلزمها الواو ومثلها فى الوصف بها سائر الموصولات المبدوءة بال وأل نفسها بخلاف من وما وأى (قوله مؤولة بالنكرة) أى لا نكرة حقيقة وان جرى على الالسنة قال الرضى لان التعريف والتنكير من خواص الاسم والجملة من حيث هى جملة ليست اسما وان أولت به فنحو جاء رجل قام أبوه أو أبوه قائم فى تأويل جاء رجل قائم أبوه ونحو جاء رجل أبوه زيد فى تأويل كائن أبوه زيد (قوله الجنسية) هى لام الحقيقة فى ضمن فرد مبهم ولذا كان مدخولها فى معنى النكرة وتسميها البيانيون لام العهد الذهنى لعهد الحقيقة فى الذهن (قوله وآية لهم الليل) أى حقيقته فى ضمن أى فرد فى الليالى لان السلخ من الافراد لا الحقيقة (قوله حالين) أى نظرا لصورة التعريف لا يقال الحالية تفيد تقييد السب بحال المرور مع ان المراد أنه دأبه وعادته أبدا وان لم يمر عليه لانه لا مانع من ارادة التقييد بل قوله فمضيت الخ يدل على انه مر عليه حال السب وتغافل عنه ولئن سلم فجعل الحال لازمة مفيد لذلك (قوله من ضمير يربطها) أى فهى كالخبر فى أصل الربط وان لم يتعين فيه الضمير حينئذ كما مر لان طلب المبتدأ له أقوى من طلب المنعوت للنعت فاكتفى فيه بادنى ربط بخلاف النعت ولم يقل ما أعطيته حالا للاشارة الى أن جملة النعت أشبه بالخبر من الحال ولذا لا ترتبط بالواو خلافا للزمخشرى (قوله وما أدرى الخ) قبله

كتبت اليهم كتبا مرارا * فلم يرجع الى لها جواب

وما أدرى الخ (قوله وامنع هنا الخ) فى قوة الاستثناء من قوله فأعطيت الخ كما أشار له الشارح ففى البيت الاول شرطان وهذا ثالث وبقى وجوب ذكر منعوتها كما سيأتى آخر الباب (قوله لا تقع الخ) أى لان النعت يعين منعوته ويخصصه فلا بد من كونه معلوما للسامع قبل ليحصل به ما ذكر والانشائية ليست كذلك لانه لا خارج لمدلولها اذ لا يحصل الا بالتلفظ بها ولما لم يكن الخبر معرفا للمبتدا ولا مخصصا له جاز كونه انشائيا (قوله جاؤا بمذق) أى بلبن مخلوط بالماء كثيرا حتى قل بياضه وأشبه لون الذئب فى زرقته (قوله فان قلت الخ) حاصله على القول الصحيح من وقوع الانشاء خبرا هل يحتاج لاضمار القول أم لا المختار لا وقد مر تحقيقه فى المبتدا (قوله كثيرا) ومع كثرته مقصور على السماع كوقوعه حالا وان كان أكثر من النعت وقد يشير اليه قوله ونعتوا وشرط المصدر كونه مفردا مذكرا كما فى المتن ومنكرا وصريحا لا مؤولا وثلاثيا أو بزنته وان لا يبدأ بميم زائدة كمزار ومسير قيل والا امتنع النعت به رأسا وفائدة هذه الشروط ضبط ما سمع لا القياس عليها (قوله فالتزموا الخ) أى لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى

ولا يجمع فاجروه على أصله تنبيها على أن حقه أن لا ينعت به لجموده وانهم توسعوا بحذف المضاف أو قصدا للمبالغة (قوله مجازا) أى مرسلا من اطلاق المعنى على محله وهو الذات وأما على الاول فمن اطلاق اللازم وهو المصدر على الملزوم وهو المشتق وعلى الثانى مجاز بالحذف وقوله أو ادعاء أى بأن يدعى أن الذات هى نفس المعنى لا غيره مبالغة فى اتصافها به بلا احتياج الى تأويل أصلا كما نقل عن ابن هشام (قوله ونعت غير واحد) بالرفع مبتدأ خبره جملة اذا اختلف الخ لا نصب بمحذوف يفسره فرقه لان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه والمراد بغير الواحد ما دل على متعدد مثنى كان أو جمعا كما مثله الشارح أو اسم جمع كقوله

فوافيناهم منا بجمع * كأسد الغاب مردان وشيب

أو اسم جنس جمعى كعندى غنم بيض وسود وقيل أو أسماء متعاطفة كجاء زيد وعمرو الطويل والقصير لكن هذا يجوز فيه وضع كل نعت بجانب صاحبه ولا يتعين فيه العطف (قوله اذا اختلف) أى النعت لفظا ومعنى كالضارب والكريم أو معنى فقط كالضارب من الضرب بالعصا والضارب من الضرب فى الارض أى السير فيها أو لفظا فقط كالذاهب والمنطلق فكل ذلك تفريقه واجب (قوله بالعطف) أى بخصوص الواو اجماعا ولذا اعترضوا على ابن الحاجب فى قوله الادغام أن تأتى بحرفين ساكن فمتحرك قيل الا نعت اسم الاشارة فلا يفرق كمررت بهذين الطويل والقصير لان نعته لا يكون الا طبقه لفظا وفى الحقيقة لا استثناء لانه لا يجوز نعته بمختلف حتى يفرق نعم جوز بعضهم ذلك المثال على البدل لا النعت ومما اختص به نعت اسم الاشارة كونه محلى بأل فلا ينعت بغيره وامتناع قطعه وفصله منه ولو بغير أجنبى وأما كونه جنسا لا مشتقا فغالب دمامينى (قوله كريمين) ولا يجوز كريم وكريم نعم يجوز مررت بانسانين كريم وكريمة لاختلافهما تأنيثا ويجوز كريمين نظرا للتغليب ومحل وجوب الجمع فى المتفق اذا علم ما نعته والا فيمتنع أعطيت زيدا أخاه الكريمين لان التابع فى حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولا أولا وثانيا بل يفرد كل بوصف أو يجمعان فى نعت مقطوع كما اذا اختلف العامل فى المنعوتين نص على ذلك الرضى (قوله ونعت معمولى الخ) نعت مفعول مقدم لاتبع ووحيدى صفة لمحذوف أى ونعت معمولى عاملين وحيدى الخ معنى وعمل بالجر لاضافة وحيدى اليهما وقوله بغير استثناء أى اتبع مطلقا سواء كان المعمولان مرفوعى فعلين أو خبرى مبتدأين أو منصوبين أو مخفوضين خلافا لمن خص الاتباع بالاولين وهذا البيت متعلق بقوله لا اذا ائتلف حيث أفاد ان نعوت غير الواحد اذا كانت متفقة لفظا ومعنى لا تفرق بل تجمع فى لفظ واحد فكان قائلا قال وهل اذا جمعت تكون نعتا تابعا أو مقطوعا فأفاد أنه لا يجوز الاتباع الا اذا اتحد عاملا المنعوتين معنى وعملا كما مثله الشارح والقطع فى ذلك منصوص على جوازه بشرطه فقوله أتبع أى ان أردته وسكت عن نعت معمولى عامل واحد وحكمه انه اذا اتحد عمله ونسبته اليهما فى المعنى كقام زيد وعمرو العاقلان جاز الاتباع والقطع بشرطه وان اختلفا كضرب زيد عمرا العاقلان وجب القطع وكذا ان اختلفت النسبة دون العمل كأعطيت زيدا أباه العاقلان كما مر عن الرضى وان اختلف العمل دون النسبة كخاصم زيد عمرا وجب القطع عند البصريين وهو الصحيح وجازهو والاتباع عند غيرهم فقيل يتبع بالرفع تغليبا له وقيل بأيهما شئت لان كلا منهما مخاصم ومخاصم (قوله متحدى المعنى والعمل) زاد بعضهم شرطا ثانيا وهو اتفاق المنعوتين تعريفا وتنكيرا لتعذر اتباع المعرفة بالنكرة وبالعكس وثالثا وهو أن لا يكون أول المنعوتين اسم اشارة كجاء هذا وجاء عمرو فلا يجوز العاقلان بالاتباع لان نعت اسم الاشارة لا يفصل منه فان أخرجاز لعدم الفصل لكن مر أن نعته لا يكون الا طبقه فى اللفظ فتأمل (قوله فان اختلف معنى العاملين) أى ولو بالخبرية والانشائية فلا اتباع فى قام زيد وهل قام عمرو العاقلان لاختلافهما خبرا وانشاء وان اتحد معناهما أما

مجازا أو ادعاء (ص)
ونعت غير واحد اذا اختلف
فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف
(ش) اذا نعت غير الواحد فاما أن يختلف النعت أو يتفق فان اختلف وجب التفريق بالعطف فتقول مررت بالزيدين الكريم والبخيل وبرجال فقيه وكاتب وشاعر وان اتفق جىء به مثنى أو مجموعا نحو مررت برجلين كريمين وبرجال كرماء (ص)
ونعت معمولى وحيدى معنى
وعمل أتبع بغير استثنا
(ش) اذا نعت معمولان لعاملين متحدى المعنى والعمل أتبع النعت المنعوت رفعا ونصبا وجرا نحو ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان وحدثت زيدا وكلمت عمرا الكريمين ومررت بزيد وجزت على عمرو الصالحين فان اختلف معنى العاملين أو عملهما

وجب القطع وامتنع الاتباع فتقول جاء زيد وذهب عمرو العاقلين بالنصب على اضمار فعل أى أعنى العاقلين وبالرفع على اضمار مبتدا أى هما العاقلان وتقول انطلق زيد وكلمت عمرا الظريفين أى أعنى الظريفين أو الظريفان أى هما الظريفان ومررت بزيد وجاوزت خالدا الكاتبين أو الكاتبان (ص)

وان نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن أتبعت

(ش) اذا تكررت النعوت وكان المنعوت لا يتضح الا بها جميعها وجب اتباعها كلها فتقول مررت بزيد الفقيه الشاعر الكاتب (ص)

واقطع او اتبع ان يكن معينا بدونها أو بعضها اقطع معلنا

(ش) اذا كان المنعوت متضحا بدونها كلها جاز فيها جميعها الاتباع والقطع وان كان معينا ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين الا به الاتباع وجاز فيما يتعين بدونه الاتباع والقطع (ص)

وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا

(ش) أى اذا قطع النعت عن المنعوت رفع على اضمار مبتدا أو نصب على اضمار فعل نحو مررت بزيد الكريم أو الكريم أى هو الكريم أو أعنى الكريم وقول المصنف لن يظهرا معناه انه يجب اضمار الرافع أو الناصب ولا يجوز اظهاره وهذا صحيح اذا كان النعت لمدح نحو مررت بزيد الكريم أو ذم نحو مررت بعمرو الخبيث أو ترحم نحو مررت بخالد المسكين فاما اذا كان لتخصيص فلا يجب الاضمار نحو مررت بزيد الخياط والخياط وان شئت أظهرت فتقول هو الخياط أو أعنى الخياط والمراد بالرافع والناصب لفظة هو وأعنى (ص)

نحو هذا أبوك ومن أخوك فيمتنع فيه القطع كالاتباع لاختلافهما خبرا وانشاء مع كون أحد المنعوتين مجهولا فيجب فيه تفريق النعتين كما قاله الرضى اذ المعلوم لا يخلط بالمجهول ويجعلان كشئ واحد (قوله وجب القطع) أى بالنسبة لامتناع الاتباع فلا ينافى جواز التفريق وايلاء كل نعت صاحبه وانما امتنع الاتباع لئلا يعمل عاملان متنافيان فى شئ واحد اذ العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع ولا يمكن أن يجعل العامل مجموعهما لان الشئ الواحد لا يمكن جعله مرفوعا ومنصوبا فى آن واحد أما اتحادهما معنى وعملا فيجعلهما كالشئ الواحد وفى ذلك بحث قدمناه فى باب الحال *والحاصل ان نعوت غير الواحد ان اختلف لفظها أو معناها وجب تفريقها اما بالعطف أو بايلاء كل صاحبه سواء اتحد عامل المنعوتين أولا وان اتحدت لفظا ومعنى فان اتحد عاملا المنعوتين معنى وعملا أو كان العامل واحدا واتحد عمله ونسبته اليهما واتحد المنعوتان تعريفا وتنكيرا وجب جمعها مع كونها تابعة أو مقطوعة فان انتفى شرط من ذلك جاز تفريقها وجاز جمعها مقطوعة دون اتباعها فتأمل (قوله اذا تكررت النعوت) ليس بقيد بل النعت الواحد يجوز قطعه خلافا للزجاج فشرط القطع تعين المنعوت بدون النعت واحدا أو أكثر *واعلم ان النعت اذا قطع خرج عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام وتكون جملته مستأنفة لا محل لها كما قاله الشاطبى (قوله وجب اتباعها) اعترض بان القطع لا يزيد على تركها بالكلية فكيف منع ومع جواز الترك وأجيب بانها محتاج اليها بمقتضى الغرض والقطع يشعر بالاستغناء فبينهما تناف (قوله أو اتبع) بنقل فتحة الهمزة الى الواو لانه من أتبع الرباعى فهمزته للقطع مفتوحة أما قوله فى البيت الآتى أو انصب فبكسر الواو على أصل التخلص من الساكنين لانه من نصب الثلاثى فهمزته للوصل (قوله أو بعضها اقطع) مقتضى حل الشارح ان بعضها بالجر عطفا على دونها أى وان يكن معينا ببعضها ويحتمل عطفه على الهاء فى دونها على مذهب المصنف من جواز العطف على الضمير المخفوض بلا اعادة الخافض أى وان يكن معينا بدون بعضها وعليهما فمفعول اقطع محذوف أى اقطع ما سواه على الاول أو اقطعه وحده على الثانى ويكون المتن مصرحا بمسئلتى الاستغناء عن جميع النعوت وعن بعضها فقط اما ان جعل بعضها بالنصب مفعول اقطع كما قاله المعرب والتقدير ان يكن معينا بدونها فاقطع جميعها أو أتبع جميعها أو اقطع بعضها دون بعض فالمسئلة الثانية مسكوت عنها فى النظم معلومة بالمقايسة (قوله الاتباع والقطع) أى بشرط تقديم المتبع ولا يجوز عكسه على الصحيح ويستثنى من اطلاقه نعت اسم الاشارة والنعت المؤكد نحو الهين اثنين والملتزم الذكر نحو الشعرى العبور فلا يجوز قطعها ﴿تنبيه﴾ محل التفصيل المتقدم اذا كان المنعوت معرفة أما النكرة فيتعين اتباع الاول من نعوتها ولا يجوز فى الباقى القطع سواء افتقر الى جمعها أم لا لان القصد من نعتها تخصيصها وقد حصل بالاول فان كان نعتها واحدا فقط امتنع قطعه على المشهور الا فى الشعر (قوله مضمرا) بكسر الميم حال من فاعل ارفع أو فاعل انصب وحذف حال الآخر للدلالة عليه ولا تنازع لان الحال لا تضمر ومبتدأ مفعول مضمرا وناصب عطف عليه والالف فى ان يظهر للتثنية كما حمل عليه الشارح لان أو التنويعية لا يفرد الضمير بعدها (قوله وهذا صحيح الخ) أى ليكون حذفه الملتزم أمارة على قصد الانشاء للمدح ونحوه اذ لو صرح بذكره لخفى ذلك القصد وتوهم كونه خبرا مستأنفا (قوله فاما اذا كان لتخصيص) مراده به ما يشمل التوضيح كما مر بدليل مثاله وفى ذلك بحث طالما توقفت فيه وهو ان شرط القطع تعين

ومامن المنعوت والنعت عقل
يجوز حذفه وفى النعت يقل
(ش) أى يجوز حذف المنعوت واقامة النعت مقامه اذا دل عليه دليل نحو قوله تعالى أن اعمل سابغات أى دروعا سابغات وكذلك يحذف النعت اذا دل عليه دليل لكنه قليل ومنه قوله تعالى قالوا الآن جئت بالحق أى البين وقوله تعالى انه ليس من أهلك أى الناجين (ص)

﴿ التوكيد ﴾

بالنفس أو بالعين الاسم أكدا
مع ضمير طابق المؤكدا
واجمعهما بأفعل ان تبعا
ماليس واحدا تكن متبعا

(ش) التوكيد قسمان أحدهما التوكيد اللفظى وسيأتى والثانى التوكيد المعنوى وهو على ضربين أحدهما مايرفع توهم مضاف الى المؤكد وهو المراد بهذين البيتين وله لفظان النفس والعين وذلك نحو جاء زيد نفسه فنفسه توكيد لزيد وهو يرفع توهم أن يكون التقدير جاء خبر زيد أو رسوله وكذلك جاء زيد عينه ولابد من اضافة النفس أو العين الى ضمير يطابق المؤكد نحو جاء زيد نفسه أوعينه وهند نفسها أوعينها ثم ان كان المؤكد بهما مثنى أو مجموعا جمعتهما

المنعوت بدون النعت كامر فكيف يتأتى فى نعت التخصيص مع ان المنعوت يفتقر اليه فى تخصيصه وتعينه به ثم ظهر لى جوابه من التنبيه المتقدم وهو ان نعت التخصيص ليس على اطلاقه بل المراد به خصوص غير الاول من النعوت المتعددة لنكرة والشرط موجود فيه لتعين النكرة تعينا ما بنعتها الاول فيصدق انها متعينة بدون النعت المقطوع مع انه للتخصيص لكونه نعت نكرة وأما التعين فى نعت التوضيح فى المعارف فظاهر * واعلم ان النعت المقطوع الى النصب لا يقدر باعنى الا فى نعت التخصيص أما فى نعت المدح ونحوه فيقدر باذكر أو امدح مثلا كما نقله الدمامينى عن المحققين والله أعلم (قوله ومامن المنعوت الخ) يشمل حذفهما معا نحو لا يموت فيها ولا يحيا أى حياة نافعة (قوله واقامة النعت مقامه) أى بشرط صلوحه لمباشرة العامل بان لا يكون جملة ولا شبهها مع كون المنعوت فاعلا أو مفعولا أو مجرورا أو مبتدأ اذ الجملة لا تصلح لذلك بخلاف الخبر والحال فلا يحذف المنعوت بها فى غيرهما باطراد الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو فى نحو منا ظعن ومنا أقام وفينا سلم وفينا هلك أى فريق ظعن الخ ومنه قوله

لو قلت مافى قومها لم تيثم * يفضلها فى حسب وميسم

أى لو قلت مافى قومها أحد يفضلها لم تأثم فكسر التاء من تأثم وقلب الالف ياء وحذفه فى غير ذلك ضرورة كقوله * يرمى بكفى كان من أرمى البشر * أى بكفى رجل كان الخ (قوله دل عليه دليل) اما بمصاحبة ما يعينه نحو أن اعمل سابغات بعد وألناله الحديد واما باختصاص الصفة به كمررت بكاتب وصاهل أو غير ذلك والله أعلم

﴿ التوكيد ﴾

هو بالواو أكثر من الهمزة وبها جاء التنزيل يقال أكد ووكد تأكيدا وتوكيدا أطلق على التابع الآتى من اطلاق المصدر على اسم الفاعل (قوله بالنفس أو بالعين) أى مرادا بهما ذات الشئ وحقيقته وان لم يكن له نفس ولا عين حقيقة فان أريد بالنفس الدم وبالعين الجارحة كسفكت زيدا نفسه وفقأت زيدا عينه لم يكونا توكيدا فهما فى المثال بدل بعض وأولمنع الخلو فتجوز الجمع واذا جمعا وجب تقديم النفس لانها تطلق على الذات حقيقة بخلاف العين وقيل يحسن فقط ويجوز جرهما بباء زائدة كجاء زيد بنفسه وعمرو بعينه بخلاف باقى ألفاظ التوكيد وأما جاؤا بأجمعهم فبضم الميم مفرده جمع كفلس وأفلس أى بجماعتهم فالباء أصلية وليس هو أجمع التوكيدى والا وجب تجريده من الضمير كما هو حكمها وحكم اخواتها كذا فى المغنى لكن نقل الدمامينى وغيره فتح الميم (قوله طابق المؤكدا) أى افرادا وتذكيرا أو غيرهما (قوله بأفعل) أى جمعا ملتبسا بوزن أفعل أو على أفعل وهذه العبارة أحسن من قوله فى التسهيل جمع قلة لان عينا تجمع فى القلة على أعيان ولا يؤكد به على المختار (قوله ماليس واحدا) هو المثنى والجمع وظاهره وجوب جمعهما فيهما لكن نقل الاشمونى وغيره جواز غيره فى المثنى كجاء الزيدان نفسهما ونفساهما والمختار أنفسهما لان المثنى جمع فى المعنى ولكراهة اجتماع مثنيين وكذا كل مثنى فى المعنى أضيف الى ما يتضمنه كقطعت رأس الكبشين ورأسى الكبشين والمختار رؤسهما (قوله جاء زيد نفسه) اضافتها للضمير من اضافة العام للخاص لا الشئ الى نفسه لان النفس أعم من زيد (قوله توهم أن يكون الخ) أى فهو رافع لتوهم المجاز بالحذف أو هو رافع لاحتمال المجاز العقلى باسناد المجئ لغير من هو له لتعلقه به كضرب الامير أى جنده وأما توكيد الشمول فيحتمل رفع المجاز المرسل باطلاق الكل على بعضه كما يحتمل رفع العقلى باسناد ما للبعض لكله ورفع الحذف ويعم القسمين ما يرفع توهم غير الظاهر وأما رفع السهو والغلط فانما يكون باللفظى كما نقله سم عن السعد والسيد ثم المراد بالرفع فى ذلك الابعاد لا الرفع بالكلية كما استظهره ابن هشام بدليل الاتيان بألفاظ متعددة ولو صار نصا بالاول لم يؤكد ثانيا (قوله جاء خبر زيد) مثله

على مثال أأفعل فتقول جاء الزيدان أنفسهما أو أعينهما أو الهندان أنفسهما أو أعينهما والزيدون أنفسهم أو أعينهم والهندات أنفسهن أو أعينهن (ص) وكلا اذكر في الشمول وكلا * كلتا جميعا بالضمير موصلا (ش) هذا هو الضرب الثاني من التوكيد المعنوي وهو ما يرفع توهم ارادة الشمول والمستعمل لذلك كل وكلا وكلتا وجميع فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه نحو جاء الركب كله أو جميعه والقبيلة كلها أو جميعها والرجال كلهم أو جميعهم والهندات كلهن أو جميعهن ولا تقول جاء زيد كله ويؤكد بكلا المثنى المذكر نحو جاء الزيدان كلاهما وبكلتا المثنى المؤنث نحو جاء الهندان كلتاهما ولا بد من اضافتها كلها الى ضمير يطابق المؤكد كما مثل (ص) واستعملوا أيضا ككل فاعله * من عم في التوكيد مثل النافله (ش) أي استعمل العرب للدلالة على

الشمول ككل عامة مضافا الى ضمير المؤكد نحو جاء القوم عامتهم وقل من عدها من النحويين في ألفاظ التوكيد وقد عدها سيبويه وانما قال مثل النافلة لان عدها من ألفاظ التوكيد يشبه النافلة أي الزيادة لان أكثر النحويين لم يذكرها (ص)

وبعد كل أكدوا بأجمعا * جمعاء أجمعين ثم جمعا

(ش) أي يجاء بعد كل بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشمول فيؤتى بأجمع بعد كله نحو جاء الركب كله أجمع وبجمعاء بعد كلها نحو جاءت القبيلة كلها جمعاء وبأجمعين بعد كلهم نحو جاء الرجال كلهم أجمعون وبجمع بعد كلهن نحو جاءت الهندات كلهن جمع (ص)

ودون كل قد يجيء أجمع * جمعاء أجمعون ثم جمع

(ش) أي قد ورد استعمال العرب أجمع في التوكيد غير مسبوقة بكله نحو جاء الجيش أجمع واستعمال جمعاء غير مسبوقة بكلها نحو جاءت القبيلة جمعاء واستعمال أجمعين غير مسبوقة بكلهم نحو جاء القوم أجمعون واستعمال جمع غير مسبوقة بكلهن نحو جاء النساء جمع وزعم المصنف أن ذلك قليل ومنه قوله

يا ليتني كنت صبيا مرضعا * تحملني الذلفاء حولا أكتعا

اذا بكيت قبلتني أربعا * اذا ظللت الدهر أبكي أجمعا

(ص)

وان يفد توكيد منكور قبل * وعن نحاة البصرة المنع شمل

(ش) مذهب البصريين انه لا يجوز توكيد النكرة سواء كانت محدودة كيوم وليلة وشهر وحول أم غير محدودة كوقت وزمن وحين ومذهب الكوفيين واختاره المصنف جواز توكيد النكرة

جاء القوم أنفسهم فانه يرفع توهم جاء خبر القوم أو رسولهم لا توهم جاء بعضهم لانه ليس للشمول فتدبر (قوله ذا أجزاء) أي ولو بالنسبة لعامله كاشتريت العبد كله ورأيته جميعا لصحة اشتريت نصفه ورأيت بعضه بخلاف جاء زيد كله لان المجيء لا يتعلق بالبعض (قوله ويؤكد بكلا وكلتا المثنى) أي الدال على اثنين ولو بالعطف بشرط اتحاد المسند اليهما لا نحو جاء زيد وذهب عمرو كلاهما ولا يشترط حلول المفرد محلهما عند الجمهور خلافا للاخفش والفراء فيجوز اختصم الزيدان كلاهما وان لم يصح اسناد الاختصام للواحد لان التوكيد قد يكون للتقوية لا لرفع الاحتمال (قوله ولا بد من اضافتها الخ) أي لفظا كما يفيده قول المصنف بالضمير موصلا فلا يكتفي بنيتها خلافا للزمخشري ولا حجة في قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا ولا في قراءة انا كلا فيها على أن المعنى جميعه وكلنا لان جميعا حال من ما الموصولة وكلا بدل من اسم ان لا تأكيد وفرض الكلام فيما اذا جرت على المؤكد فلا يرد وكل في فلك يسبحون (قوله فاعله) أي وزنها حال كونه مأخوذا من عم ولم يقل عمه لما فيها من الجمع بين الساكنين الذي لا يتأتى في الشعر وقوله مثل النافلة حال من فاعله (قوله مضافا الى الضمير) أي لفظا ككل ولا يؤكد به الا ذو أجزاء كما يؤخذ من التشبيه (قوله لان أكثر النحويين لم يذكرها) فيه أن سيبويه ذكرها وهو من أجلهم فليست زائدة وأيضا فجميع لم يذكره الجمهور ولم ينبه عليه فلعله أراد مثل النافلة في لزوم التاء لها مع المذكر وغيره كاشتريت العبد عامته كما قال تعالى ويعقوب نافلة أي زائدا على ما طلبه ابراهيم (قوله بأجمع) وقد يجاء بعد أجمع بأكتع ثم بأبصع زاد الكوفيون ثم بأبتع وكذا بعد أجمعون وأخواته ولا يجوز تقديم بعضها على بعض وقدمت كل لنصها على الاحاطة ثم أجمع لصراحته في الجمعية على الباقي ثم أكتع لانه من تكتع الجلد اذا انقبض واجتمع ثم أبصع لانه من تبصع العرق اذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع ثم أبتع لانه من البتع وهو الشدة أو طول العنق ولا يخلو عن اجتماع فكل واحد أضعف مما قبله في الدلالة على الجمعية وهذه الالفاظ يمتنع اضافتها للضمير لانها معارف اما بنيتها أو بالعلمية الجنسية لمعنى الاحاطة والشمول وعلى هذا فأجمع ونحوه غير مصروف للعلمية والوزن وجمع لها وللعدل لانه جمع لجمعاء حقه جمع بسكون الميم كحمراء وحمر وعلى الاول تبدل العلمية بالوصفية وقال الدماميني يشبه العلمية في التعريف بدون معرف لفظي وأما جمعاء فلألف التأنيث الممدودة مطلقا (قوله الذلفاء) بالذال المعجمة والفاء اسم امرأة وتطلق على المرأة الحسناء والشاهد في أجمع حيث أكد به الدهر غير مسبوق بكل وفيه أيضا الفصل بين المؤكد والمؤكد بجملة أبكي ومثله في التنزيل ويرضين بما آتيتهن كلهن (قوله لا يجوز توكيد النكرة) أي لان ألفاظ التوكيد كلها معارف سواء المضاف لفظا وغيره فيلزم تخالفهما تعريفا وتنكيرا وهو ممنوع عندهم

المحدودة لحصول الفائدة بذلك نحو صمت شهرا كله ومنه قوله تحملني الذلفاء حولا أكتعا * وقوله قد صرّت البكرة يوما أجمعا (ص)
واغن بكلتا في مثنى وكلا * عن وزن فعلاء ووزن أفعلا (ش) قد تقدم أن المثنى يؤكد بالنفس أو العين وبكلا وكلتا ومذهب البصريين أنه لا يؤكد بغير ذلك فلا تقول جاء الجيشان أجمعان ولا جاء القبيلتان جمعا وان استغناء بكلا وكلتا عنهما وأجاز ذلك الكوفيون
(ص) وان تؤكد الضمير المتصل * بالنفس والعين فبعد المنفصل (٥٨) عنيت ذا الرفع وأكدوا بما * سواهما والقيد لن يلتزما

(ش) لا يجوز توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين الا بعد تأكيده بضمير منفصل فتقول قوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم ولا تقل قوموا أنفسكم فاذا أكدته بغير النفس والعين لم يلزم ذلك فتقول قوموا كلكم أو قوموا أنتم كلكم وكذا اذا كان المؤكد غير ضمير رفع بان كان ضمير نصب أو جر فتقول مررت بك نفسك أو عينك ومررت بكم كلكم ورأيتك نفسك أو عينك ورأيتكم كلكم

(ص)
وما من التوكيد لفظي يجي * مكررا كقولك ادرجي ادرجي

(ش) هذا هو القسم الثاني من قسمي التوكيد وهو التوكيد اللفظي وهو تكرار اللفظ الاول بعينه نحو ادرجي ادرجي وقوله

فأين الى أين النجاة ببغلتي * أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

وقوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا (ص) ولا تعد لفظ ضمير متصل * الا مع اللفظ الذي به وصل (ش) أي اذا أريد تكرير لفظ الضمير المتصل للتوكيد لم يجز ذلك الا بشرط اتصال المؤكد بما اتصل بالمؤكد نحو مررت بك بك ورغبت فيه فيه ولا تقول مررت بكك (ص)
كذا الحروف غير ما تحصلا * به جواب كنعم وكبلى (ش) أي كذلك اذا أريد توكيد الحرف الذي ليس للجواب يجب أن يعاد مع الحرف المؤكد ما اتصل بالمؤكد نحو ان زيدا ان زيدا قائم وفي الدار في الدار زيد ولا يجوز ان ان زيدا قائم ولا في في الدار زيد فان كان الحرف جوابا كنعم وبلى وجير وأجل واي ولا جاز اعادته وحده فيقال لك أقام زيد فتقول نعم نعم أو لا لا والم يقم زيد فتقول بلى بلى (ص)

(قوله المحدودة) أي الموضوعة لمدة لها ابتداء وانتهاء كامثله فالشرط عند الكوفيين حد النكرة مع شمولية التوكيد ككل وأجمع وعامة لا المطابقة تعريفا وتنكيرا ولم يشترط الرضي والشاطبي سوى حصول الفائدة ومثلا بهذا أسد نفسه وعندي درهم عينه (قوله حولا أكتعا) أي فحولا نكرة محدودة البدء والنهاية وتأكيده من ألفاظ الشمول من قولهم حول كتيع أي تام وفيه شاهد أيضا لافراد أكتع عن أجمع (قوله قد صرت) من الصرير وهو التصويت والبكرة بسكون الكاف هنا للوزن وفتحها لغة والمراد بكرة البئر أي لم ينقطع الاستقاء من البئر طول اليوم (قوله واغن) أمر من غني كفرح بمعنى استغنى (قوله في مثنى) أي في تأكيد ما دل على اثنين وان لم يسم في الاصطلاح مثنى كجاء زيد وعمرو كلاهما (قوله عن وزن فعلاء) أي عن تثنية موازن فعلاء من الالفاظ المارة في قوله وبعد كل أكدوا باجمعا الخ وكان الاولى ذكر هذا بعدها لانه من تعلقاتها وأشد مناسبة بها من توكيد النكرة (قوله وأجاز ذلك الكوفيون) أي مع اعترافهم بعدم السماع وقياس مذهبهم جوازه في توابع أجمع ككتعان وكتعاوان (قوله فبعد المنفصل) أي فاكدهما بعد المنفصل لئلا يقع اللبس في نحو هند ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينها التبادر أنهما فاعل لا توكيد فاذا قيل ذهبت هي نفسها اندفع ذلك وطرد الباب في غير ذلك وانما اختص الحكم بالنفس والعين لكثرة استعمالهما في غير التوكيد كسلمت ما في نفسك بخلاف باقي الالفاظ (قوله المرفوع المتصل) أي بارزا كان كامثله أو مستترا كزيد قام هو نفسه (قوله بضمير منفصل) الشرط مطلق فاصل ولو غير ضمير نحو قوموا في الدار أنفسكم كلكم كما يقتضيه كلام التسهيل (قوله وما من التوكيد الخ) ما موصول مبتدأ ولفظي خبر لمحذوف والجملة صلة ما ومن التوكيد حال من الضمير في لفظي لانه في تأويل المشتق وجملة يجي خبر ما أي والذي هو لفظي حال كونه من التوكيد يجيء مكررا وحذف صدر الصلة لطولها بالظرف (قوله وهو تكرار اللفظ الاول) أي اما بعينه كامثله ولا يضر فيه بعض تغيير نحو فمهل الكافرين أمهلهم كما قاله السيوطي أو بمرادفه كقوله * أنت بالخير حقيق قمن * ومنه تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل والمراد تكراره الى ثلاث فقط لاتفاق الادباء على انتفاء أكثر منها في كلام العرب وأما ما في سورة الرحمن والمرسلات فليس بتأكيد لانها لم تتعدد على معنى واحد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد التكذيب بما ذكر فيها (قوله دكا دكا) منع بعضهم كونه تأكيدا لان الثاني غير الاول اذ المراد دكا بعد دك وانما هو حال لتأويله بمكررا دكها كما أول ادخلوا رجلا رجلا بمترتبين وعلمته الحساب بابا بابا بمجموعا أبوابه ومثله صفا صفا أي صفوفا مختلفة والحال في ذلك مجموع الكلمتين ولما لم يمكن اعراب المجموع من حيث هو مجموع ظهر اعرابه في كل من جزأيه دفعا للتحكم كذا قيل ورده الفارضي بان الدك في القيامة مرة واحدة بدليل فدكتا دكة واحدة فيتعين كون الثاني تأكيدا وكذا صفا صفا ان قلنا ان الملائكة تكون يوم القيامة صفا واحدا لا يعلم طوله الا الله تعالى (قوله كذا الحروف) وكذا الموصولات لا تؤكد الا باعادة الصلة (قوله نعم) حرف جواب يصدق المخبر ويعلم المستخبر ويعد الطالب ومثلها في

ومضمر الرفع الذي قد انفصل * أكد به كل ضمير اتصل (ش) أي يجوز أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل

ضمير متصل مرفوعا كان نحو قمت أنت أو منصوبا نحو أكرمني أنا أو مجرورا نحو مررت به هو والله أعلم

(ص)

﴿العطف﴾

العطف اما ذو بيان أو نسق * والغرض الآن بيان ما سبق * فذو البيان تابع شبه الصفه * حقيقة القصد به منكشفه

(ش) العطف كما ذكر ضربان أحدهما عطف النسق وسيأتي والثاني عطف البيان وهو المقصود بهذا الباب وعطف البيان هو التابع الجامد المشبه للصفة في ايضاح متبوعه وعدم استقلاله نحو أقسم بالله أبو حفص عمر فعمر عطف بيان لانه موضح لابي حفص فخرج بقوله الجامد الصفة لانها مشتقة أو مؤولة به وخرج بما بعده ذلك التوكيد وعطف النسق لانهما لا يوضحان متبوعهما والبدل الجامد لانه مستقل (ص)

فأولينه من وفاق الاول * ما من وفاق الاول النعت ولي

(ش) لما كان عطف البيان مشبها للصفة لزم فيه موافقة المتبوع كالنعت فيوافقه في اعرابه وتعريفه أو تنكيره

ذلك جير بفتح الجيم وسكون التحتية مبنيا على كسر الراء وأجل بفتح الجيم مبنيا على سكون اللام واي بكسر الهمزة كما في المغني فكل ذلك يقرر ما قبله من ايجاب أو نفي وأما الا فلابطال الايجاب خاصة فلا ايجاب بها في أصلا عكس بلى فانها لا ايجاب بها الا النفي لتبطله وهو اما مجرد كزعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى أو مع استفهام حقيقي كبلى في جواب أليس زيد قائما أي لم ينتف قيامه أو توبيخي نحو أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى أو تقريري كآية ألست بربكم قالوا بلى وكان القياس أن الايجاب بها هنا الا انه اثبات معنى لان همزة التقرير للنفي ونفي النفي ايجاب ولهذا يمتنع ادخال أحد بعده لالزمته للنفي لكنهم راعوا لفظ النفي وحده فردوه ببلى في الاكثر لتقرر ابطاله المستفاد من الهمزة وتوكده ويجوز اجابته بنعم نظرا لمعنى الايجاب بشرط أمن اللبس بان لا يتوهم بقاء النفي وعدم ابطاله كما هو شأن نعم ولهذا نازع جماعة كالسهيلي فيما نقل عن ابن عباس لو قالوا نعم لكفروا والعدم صراحته في الكفر اذ يحتمل ان نعم تصديق للايجاب المستفاد من مجموع الهمزة والنفي أي أنا ربكم كما يحتمل انها تصديق للنفي نفسه بقطع النظر عن الهمزة ولا كفر على الاول نعم هو غير كاف في الاقرار لاحتماله غير المراد ولذا لا يدخل في الاسلام بلا اله الا الله برفع اله لاحتماله نفي الوحدة أفاده في المغني والله أعلم

﴿العطف﴾

هو لغة الرجوع أطلق على التابع المخصوص لان المتكلم رجع الى الاول فأوضحه بالثاني أو شركه معه في الحكم (قوله الجامد) قال في التسهيل أو بمنزلته بان كان صفة فصار علما بالغلبة كالصعق والرحمن الرحيم (قوله في ايضاح متبوعه) أي ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وقد يكون للمدح ففي الكشاف ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا التوضيح وللتوكيد كما قاله بعضهم في قوله * يا نصر نصر نصرا * لكن اختار المصنف جعل هذا تأكيدا لفظيا (قوله فخرج بقوله الجامد الصفة) وتخرج أيضا بقوله شبه الصفة لان شبه الشيء غيره وقوله حقيقة القصد به منكشفه يصلح كونه بيانا لوجه الشبه ان نظرنا الى مطلق انكشاف وكونه بيانا لوجه الفرق بينه وبين الصفة ان نظرنا لقوله به أي ان عطف البيان يفارق النعت في أنه يكشف المتبوع بنفسه والنعت يكشفه ببيان معنى فيه كما يفارقه في انه جامد لا يؤول بالمشتق وان أمكن بخلاف النعت فلا بد من تأويله اذا ورد جامدا (قوله لا يوضحان) أي الاصل فيهما ذلك وقد يعرض لهما الايضاح (قوله لانه مستقل) ظاهره ان البدل خرج بعدم الاستقلال دون ما قبله وليس كذلك لانه يخرج بقيد الايضاح أيضا فلا حاجة لذكر الاستقلال ولا يرد على اخراجه ان كل عطف بيان يصح بدلا الا ما استثنى كما سيأتي لان جواز الامرين منزل على مقصدي الايضاح والاستقلال (قوله فأولينه) تفريع على قوله شبه الصفة لان المتبادر منه الصفة الحقيقية التي توافق المنعوت في أربعة من عشرة فأشبهها كذلك وأول بمعنى أعط والهاء مفعوله الاول وقوله أولا من وفاق بيان لمحذوف مضاف الى ما هو المفعول الثاني وما بعده بيان لما ولا تكرار فيه لان التقدير أعط عطف البيان من موافقة أوله وهو المبين مثل ما تولاه النعت من موافقة أوله وهو المنعوت وانما قدرنا مثل لان المعطى لعطف البيان ليس هو عين ما يعطى للنعت بل مثله فتدبر (قوله وتعريفه) أي فلا يجوز تخالفهما تعريفا وتنكيرا وأما قول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات فمخالف لاجماعهم ولا يصح تخريجه على مختار الرضي من جواز تخالفهما في التعريف لتخالفهما افرادا وتذكيرا أيضا وهو ممتنع وكذا لا يصح اعتذار المغني عنه بان مراده أنه بدل وعبر عنه بالبيان لتآخيهما في كثير من الاحكام لنصهم على ان المبدل منه اذا تعدد ولم يف البدل بالعدة ٢ تعين قطعه فيخرج على البدلية فالاولى جعله مبتدأ حذف خبره أي مقام ابراهيم منها (قوله

وتذكيره أو تأنيثه وافراده أو تثنيته أو جمعه (ص) ٢ (قوله تعين قطعه) أي ولا يجوز كونه بدل بعض بتقدير الرابط لانه حينئذ يكون بدل مفصل من مجمل وهو يجب فيه كون البدل وافيا بجميع افراد المجمل اهـ منه

فقد يكونان منكرين * كما يكونان معرفين (ش) ذهب أكثر النحويين الى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين وذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك فيكونان منكرين كما يكونان معرفين قيل ومن تنكيرهما قوله تعالى يوقد من شجرة مباركة زيتونة وقوله تعالى و يسقى من ماء صديد فزيتونة عطف بيان لشجرة وصديد عطف بيان لماء (ص) وصالحا لبدلية يرى * في غير نحو ياغلام يعمرا ونحو بشر تابع البكري * (٦٠) وليس أن يبدل بالمرضي (ش) كل ما جاز ان يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلا نحو ضربت أبا عبد الله زيدا واستثنى المصنف من ذلك مسئلتين يتعين فيهما ان يكون التابع عطف بيان الاولى ان يكون التابع مفردا معرفة معربا والمتبوع منادى نحو ياغلام يعمر فيتعين ان يكون يعمر عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكان يجب بناء يعمر على الضم لانه لو لفظ بيا معه لكان كذلك الثانية ان يكون التابع خاليا من أل والمتبوع بال وقد أضيف اليه صفة بال نحو أنا الضارب الرجل زيد فيتعين كون زيد عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا من الرجل لان البدل على نية تكرار العامل فيلزم ان يكون التقدير أنا الضارب زيد وهو لا يجوز لما عرفت في باب الاضافة من أن الصفة اذا كانت بال لا تضاف الا الى ما فيه أل أو ما أضيف الى ما فيه أل ومثل أنا الضارب الرجل زيد قوله انا ابن التارك البكري بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا

معطوف

فبشر عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا اذ لا يصح ان يكون التقدير انا ابن التارك بشر وأشار بقوله * وليس أن يبدل بالمرضي * الى ان تجويز كون بشر بدلا غير مرضي وقصد بذلك التنبيه على مذهب الفراء والفارسي (ص)

﴿عطف النسق﴾

تال بحرف متبع عطف النسق * كاخصص بود وثناء من صدق (ش) عطف النسق هو التابع المتوسط بينه و بين متبوعه أحد الحروف التي ستذكر * كاخصص بود وثناء من صدق * فخرج بقوله المتوسط الى آخره بقية التوابع (ص)

فقد يكونان) تفريع على قوله فأولينه لا على شبه الصفة والاوجب عطفه بالواو وعلى فأولينه أي اذا ثبت أن له مع متبوعه ما للنعت مع منعوته فقد يكونان الخ وأتى به مع علمه مما قبله ردا على المخالف (قوله ذهب أكثر النحويين الخ) أي محتجين بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة فلا تبين غيرها ورد بان بعض النكرة أخص من بعض فيبين غيره وكما يجوز ذلك في النعت (قوله صديد) هو الدم المختلط بالقيح والمخالف يجعل ذلك كله بدلا (قوله وصالحا لبدلية) أي لبدل الكل دون غيره (قوله ياغلام) منادى مبني و يعمر ابضم الميم وفتحها علم منقول من مضارع عمر يعمر وهو منصوب عطف بيان على محل غلام (قوله مسئلتين الخ) ضبط ابن هشام ما يمتنع فيه البدل دون البيان بما لا يستغني عنه التركيب أو لا يصح حلوله محل الاول اهـ والشق الاول لم يتعرض له المصنف ولا الشارح ومن أفراده ان تفتقر جملة الخبر الى رابط وهو في التابع كهند قام زيد أخوها فلو أعرب أخوها بدلا لخلت جملة الخبر عن الرابط لانه من جملة أخرى تقديرا وكذا جملة الصلة والصفة كجاء الذي أو رجل قام زيد أخوه والحال كهذا أخوه وأما الشق الثاني فيدخل فيه مسئلتا المتن لان المنع فيهما لعدم صحة احلاله محل الاول كما بينه الشارح ومن أفراده أيضا كون تابع المنادى اسم اشارة أو محلى بال كيا زيد هذا أو الحرث وأن يتبع وصف أي في النداء ووصف اسم الاشارة بالخالي من أل كيا أيها الرجل زيد ويا ذا الرجل غلام زيد وجاء هذا الرجل عمرو وان يتبع ما أضيف اليه كلا وكلتا بمفرق كجاء كلا أخويك زيد وعمرو وذهبت كلتا أختيك هند ودعد فيمتنع البدل في كل ذلك لامتناع احلاله محل الاول اذ لا يدخل حرف النداء على المحلى بأل ولا ينادى اسم الاشارة بدون أن يوصف ولا توصف أي في النداء ولا اسم الاشارة بالخالي من أل ولا تضاف كلا وكلتا لمفرق كما يعلم من أبوابها ومن افراده أيضا أن يضاف أفعل التفضيل الى عام أتبع بقسميه كزيد أفضل الناس الرجال والنساء لان أفعل بعض ما يضاف اليه فيلزم كون زيد بعض النساء والمنع في هذه الصور كصورتي المتن مبني على أن البدل لا بد من صحة حلوله محل الاول ومنعه بعضهم لانه يغتفر في الثواني وقد جوزوا في انك أنت زيد كون أنت بدلا مع امتناع ان أنت وغير ذلك مما هو كثير (قوله التارك البكري) وصف مضاف لمفعوله وجملة عليه الطير حال من البكري وجملة ترقبه حال من ضمير الطير المستكن في عليه أي أنا ابن الذي ترك البكري بشرا حال كون الطير كائنة عليه ترقبه لاجل وقوعها عليه فتعلق وقوعا بمحذوف لا أنه هو عليه المذكور وخبر الطير جملة ترقبه لئلا يلزم تقديم معمول المعمول للخبر الفعلي على المبتدا والمصرح بجوازه تقديم معمول نفسه أفاده الصبان والمعنى أنه ترك بشرا المذكور مثخنا بالجراح يعالج طلوع الروح فالطير واقفة عليه ترقب موته لتنزل تأكل منه لانها لا تقع عليه ما دام حيا والله أعلم

﴿ عطف النسق ﴾

بفتح السين اسم مصدر من نسقت الكلام أنسقه عطفت بعضه على بعض والمصدر نسقا بالسكون قيل و بالفتح أيضا و يقال نسقت الدر نظمته ونسقت الشيء بالشيء اذا أتبعته اياه والمراد هنا المنسوق اطلاقا للمصدر على المفعول والمعنى هذا باب العطف الواقع في الكلام المنسوق بعضه على بعض (قوله تال بحرف الخ) أي

فالعطف مطلقا بواو ثم فا * حتى أم او كفيك صدق ووفا (ش) حروف العطف على قسمين أحدهما ما يشرك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقا أى لفظا وحكما وهى الواو نحو جاء زيد وعمرو وثم نحو جاء زيد ثم عمرو والفاء نحو جاء زيد فعمرو وحتى نحو قدم الحجاج حتى المشاة وأم نحو أزيد عندك أم عمرو وأو نحو جاء زيد أو عمرو والثانى ما يشرك لفظا فقط وهو

المراد بقوله (ص)

وأتبعت لفظا فحسب بل ولا * لكن كلم يبد امرؤ لكن طلا

(ش) هذه الثلاثة تشرك الثانى مع الاول فى اعرابه لا فى حكمه نحو ما قام زيد بل عمرو وجاء زيد لا عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا (ص)

فاعطف بواو لاحقا أو سابقا * فى الحكم أو مصاحبا موافقا

(ش) لما ذكر حروف العطف التسعة شرع فى ذكر معانيها فالواو لمطلق الجمع عند البصريين فاذا قلت جاء زيد وعمرو دل ذلك على اجتماعهما فى نسبة المجىء اليهما واحتمل كون عمرو جاء بعد زيد أو جاء قبله أو جاء مصاحباله وانما يتبين ذلك بالقرينة نحو جاء زيد وعمرو بعده وجاء زيد وعمرو قبله وجاء زيد وعمرو معه فيعطف بها اللاحق والسابق والمصاحب ومذهب الكوفيين انها للترتيب ورد بقوله تعالى ان هى الا حياتنا الدنيا نموت ونحيا (ص)

واخصص بها عطف الذى لا يغنى * متبوعه كاصطف هذا وابنى (ش) اختصت الواو من بين حروف العطف بأنها يعطف بها حيث لا يكتفى بالمعطوف عليه نحو اختصم زيد وعمرو ولو قلت اختصم زيد لم يجز ومثله اصطف هذا وابنى وتشارك زيد وعمرو ولا يجوز أن يعطف فى هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف فلا تقول اختصم زيد فعمرو ولا ثم عمرو (ص)

معطوف النسق تابع بسبب حرف أو مع حرف ولو تقديرا لان حذف العاطف جائز عند المصنف ولو فى غير سرد الاعداد وقوله متبع أى مشرك للثانى بالاول فى الحكم مخرج لأى تفسيرية فى رأيت غضنفرا أى أسدا فان أسدا عطف بيان بالاجلى لا نسق وان كان تابعا بحرف لانه غير مشرك خلافا للكوفيين وليس لنا عطف بيان يتبع بحرف سوى هذا تصريح ودخل فى التعريف النعوت المعطوفة فان اعرابها بالعطف ولا تسمى نعوتا فى الاصطلاح (قوله مطلقا) أى لفظا ومعنى كما يفسره التقييد بعده وهو حال من المبتدا على رأى سيبويه أو من ضميره فى الخبر على مذهب الاخفش والمصنف من جواز تقديم الحال على عاملها الظرفى (قوله أم او) بنقل فتح الهمزة للميم (قوله أحدهما ما يشرك الخ) قال الناظم هذا هو الصحيح فى أم وأو وان قال الاكثر بعدم تشريكهما فى المعنى لان ما بعدهما مشارك لما قبلهما فى المعنى المراد منهما من مساواة أو شك مثلا نعم اذا اقتضيا اضرابا شركا لفظا فقط كبل ولم ينبه عليه هنا لقلته والخلاف لفظى لان نظر الاكثر الى عدم تشريكهما فى معنى العامل اذ القيام مثلا لم يثبت الا لاحد المتعاطفين لا لهما معا والثانى نظر الى معناهما المفاد بهما من احتمال كل من المتعاطفين لثبوت القيام ونفيه وصلاحيتهما له (قوله فحسب) الفاء زائدة لتزيين اللفظ وحسب مبتدأ مبنى على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه والخبر محذوف أو هى خبر لمحذوف أى فحسبك ذلك أو فذلك حسبك أى كافيك عن طلب غيره (قوله طلا) بفتح المهملة مقصورا هو ولد الظبية أول ما يولد وقيل ولد البقرة الوحشية وقيل ولد ذوات الظلف مطلقا والجمع أطلاء كسبب وأسباب وأما الطلاء بالكسر ممدودا فالخمر وأما المضموم فممدوده الدم ومقصوره الاعناق أو أصولها جمع طلية أو طلاة كما فى القاموس (قوله لمطلق الجمع) أى الاجتماع فى الحكم وهو بمعنى الجمع المطلق أى عن التقييد بمعية أو غيرها فلا فرق بين العبارتين وأما الفرق بين مطلق ماء وماء مطلق فاصطلاح للفقهاء فى خصوص ذلك (قوله ورد الخ) أى لان مراد المشركين بقولهم ونحيا الحياة الدنيا لا حياة البعث لانكارهم له واعلم ان استعمالها عند عدم القرينة فى المعية أرجح وأكثر وفى سبق ما قبلها راجح وكثير وفى تأخره مرجوح وقليل (قوله لا يغنى متبوعه) أى لكون الحكم لا يقوم الا بتعدد كالاختصام ونحوه وانما اختصت بذلك الواو لترجح المعية فيها قال فى التصريح ذكر المصنف مما اختصت به ثلاثة أحكام هذا وعطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف وبقى معموله كما سيأتى آخر الباب ثم أوصلها الى أحد وعشرين وفى بعضها انتقاد كما بينه الصبان فان حتى تشاركها فى الثانى على الصحيح كمات كل أب لى حتى آدم والفاء فى الثالث كاشتريته بدرهم فصاعدا ﴿تنبيه﴾ زعم الكوفيون ان الواو تقع زائدة فيكون دخولها كخروجها وجعلوا منه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها وقوله فلما أسلما وتله للجبين وناديناه فالاولى فيهما أو الثانية زائدة وما بعدها جواب اذا ولما وقيل هما عاطفتان أو للحال بتقدير قد والجواب فيهما محذوف أى كان كيت وكيت والزيادة ظاهرة فى قوله

فما بال من أسعى لاجبر عظمه * حفاظا وينوى من سفاهته كسرى

وقوله

ولقد رمقتك فى المجالس كلها * فاذا وأنت تعين من يبغينى

فان ما بعد اذا الفجائية لا يقترن بالواو وجملة ينوى حال من من وهو مضارع مثبت لا يقترن بالواو الا أن يقدر

والفاء للترتيب باتصال * وثم للترتيب بانفصال

(ش) أى تدل الفاء على تأخير المعطوف عن المعطوف عليه متصلا به وثم على تأخيره عنه منفصلا أى متراخيا نحو جاء زيد فعمرو ومنه قوله تعالى الذى خلق فسوى وجاء زيد ثم عمرو ومنه قوله تعالى والله خلقكم من تراب ثم من نطفة (ص)

واخصص بفاء عطف ما ليس صله * على الذى استقر أنه الصله

(ش) اختصت الفاء بأنها تعطف ما لا يصلح أن يكون صلة لخلوه عن ضمير الموصول على ما يصلح أن يكون صلة لاشتماله على الضمير نحو الذى يطير فيغضب زيد الذباب ولو قلت ويغضب زيد أو ثم يغضب زيد لم يجز لان الفاء تدل على السببية فاستغنى بها عن الرابط ولو قلت الذى يطير ويغضب منه زيد الذباب جاز لانك أتيت بالضمير الرابط (ص)

بعضا بحتى اعطف على كل ولا * يكون الا غاية الذى تلا

(ش) يشترط فى المعطوف بحتى أن يكون بعضا مما قبله وغاية له فى زيادة أو نقص نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة (ص)

له مبتدأ أى وهو نوى أفاده المغنى (قوله باتصال) المراد به التعقيب وهو فى كل شئ بحسبه كتزوج زيد فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان طالت ولا يرد على الترتيب قوله تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا من حيث ان الاهلاك بعد البأس لا قبله لان المعنى أردنا اهلاكها فجاءها وكذا يقال فى حديث توضأ فغسل وجهه الخ ولا يرد على الثانى قوله تعالى أخرج المرعى فجعله غثاء ولا قوله فتصبح الارض مخضرة من حيث ان جعله غثاء أحوى أى أسود من شدة اليبس لا يعقب اخراجه واخضرار الارض لا يعقب انزال الماء لان التقدير فمضت مدة فجعله غثاء أو فتصبح الارض لا يقال مضى المدة بتمامها لا يعقب الاخراج والانزال لانه يكفى تعقيب أولها وقيل الفاء فيهما نائبة عن ثم أو هو من باب تزوج فولد له (قوله أى تدل الفاء الخ) والغالب اذا وليها جملة أو صفة أن تدل على السببية مع العطف والتعقيب نحو فوكزه موسى فقضى عليه لآكلون منها فمالئون ومن غير الغالب عدم السببية نحو فراغ الى أهله فجاء بعجل سمين فقربه لقد كنت فى غفلة من هذا فكشفنا فأقبلت امرأته فى صرة فصكت فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا ولا يرد على كون السببية تفيد التعقيب نحو ان يسلم فهو يدخل الجنة لان عدم التعقيب فيه لعدم تمام السبب اذ السبب التام للجنة وحدها هو الاسلام واستمراره الى الموت بلا موجب لتطهيره بالنار أولا قاله الدماميني (قوله وثم على تأخيره الخ) اعترض بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها فان خلق بنى آدم متأخر عن خلق زوجته حواء وأجيب بانها عاطفة على محذوف صفة للنفس أى من نفس أنشأها ثم جعل الخ أو ان ثم بمعنى الواو وزعم الاخفش والكوفيون انها تزاد كما فى قوله تعالى ثم تاب عليهم ليتوبوا فان تاب جواب اذا قبله ورد بان الجواب محذوف أى حتى اذا ضاقت عليهم الارض الخ كان كيت وكيت ثم تاب الخ (قوله اختصت الفاء بانها الخ) اقتصر على ذلك مراعاة للمتن والا فتختص بعكسه أيضا وهو عطف الصلة على ما ليس صلة كجاء الذى تقوم هند فيغضب هو وكذا تختص بعطف جملة لا تصلح للخبر أو الوصف أو الحال على ما تصلح له وعكسه كزيد يقوم فيقعد عمرو ومررت برجل أو بزيد يقوم فيقعد عمرو وعكس ذلك فلو قال وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر أو حال لكان أولى وفى التسهيل تختص أيضا بعطف مفصل على مجمل متحدين معنى نحو ونادى نوح ربه فقال الخ والترتيب فى مثله ذكرى لا معنوى لاتحاد معناهما ويمكن أن يجعل من ذلك توضأ فغسل وجهه الخ (قوله الذى يطير الخ) جملة يطير صلة الذى وعائدها الضمير المستتر فى يطير وجملة يغضب زيد معطوف عليها خالية من العائد لعطفها بالفاء السببية والذباب خبر الذى (قوله بعضا) أى جزأ كأكلت السمكة حتى رأسها أو فردا كاكرمت القوم حتى زيدا أو نوعا كما مثله وكذا ما هو مثل البعض فى شدة الاتصال كاعجبتنى الجارية حتى حديثها بخلاف حتى ولدها وأما قوله

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

بنصب نعل فعلى تأويله بالقى ما يثقله والنعل بعضه فصح عطفه وألقاها على هذا تأكيد أو ان حتى ابتدائية ونعله نصب بمحذوف يفسره ألقاها كما اذا رفع على الابتداء والخبر ويروى بالجر على جعلها جارة فيكون القاء النعل آخرا (قوله فى زيادة أو نقص) أى معنويين كما مثله ويعبر عنهما بالشرف والخسة أو حسيين كوهبت الاعداد الكثيرة حتى الالوف المؤمن يجزى بالحسنة حتى مثقال الذرة ويشترط أيضا كونه مفردا لا جملة صريحا لا مؤولا قيل وظاهرا لا ضميرا كما هو شرط مجرورها والحق عدم هذا فيجوز قام الناس حتى أنا فشروط معطوفها أربعة فقط سواء كان آخرا أم لا وأما مجرورها فشرطه أن يكون مفردا وظاهرا وآخرا أو متصلا به سواء كان صريحا كحتى مطلع الفجر أو مؤولا كحتى يرجع الينا موسى وسواء كان غاية فى خسة أو شرف أم لا فلكل منهما عموم وخصوص ففى أكلت السمكة الخ تصلح للعطف والجر لان

الراس

الرأس آخر وهي غاية في الخلسة لاستقذارها غالبا وفي حتى يرجع تتعين للجر لاتصال الرجوع بآخر العكوف
مع كونه ليس صريحا ولا بعضا ولا غاية في زيادة أو نقص وفي أمثلة الشارح تتعين للعطف لان ما بعدها ليس
آخرا أما ان وقع بعدها جملة اسمية كحتى ماء دجلة أشكل أو ماضوية كحتى عفوا أو مضارع مرفوع
لكونه حالا أو ماضيا كحتى يقول الرسول فهي ابتدائية لانها هي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشئ قبلها
وسيأتي لذلك مزيد ﴿تنبيه﴾ حتى العاطفة لمطلق الجمع كالواو لا للترتيب في الحكم فيجوز مات كل أب لي
حتى آدم بدليل قوله عليه الصلاة والسلام كل شئ بقضاء وقدر حتى العجز والكيس اذ لا يتأخر تعلق القضاء
والقدر بهما عن غيرهما فقد يرتقم هي تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا أي تدريجها من الأضعف الى
الاقوى وعكسه واذا كان معطوفها آخرا مجرورا وجب كما في التسهيل اعادة الجار لئلا تلتبس بالجارة
كاعتكفت في الشهر حتى في آخره بخلاف غير الآخر كعجبت من القوم حتى بنيهم (قوله أو همز التسوية)
أي بعدها وهي الهمزة الواقعة بعد لفظ سواء وما أبالي كما اقتصر عليه الرضي وأما الواقعة بعد ما أدري ونحوه
كلا أعلم وليت شعري فلطلب التعيين كما قاله الدماميني لا التسوية أي ما أدري جواب هذا الاستفهام خلافا
لما في المغني بل مال بعضهم الى أنها بعد ما أبالي كذلك بدليل تعليقها الفعل عن لفظ جزأي الجملة بعده مع انه
متعد بنفسه ويقل بالباء فمعنى ما أبالي أزيد قائم أم عمرو لا أكترث جواب هذا الاستفهام أي لا أعتنيه ولا
أفكر فيه ازدراء به ويؤيد ذلك أن أي الاستفهامية تخلفها كقوله

ولست أبالي حين أقتل مسلما ۞ على أي جنب كان في الله مصرعي

فتأمل (قوله ومتصلة) سميت بذلك لوقوعها بين شيئين لا يكتفي بأحدهما لان التسوية في النوع الاول
وطلب التعيين في الثاني لا يتحققان الا بين متعدد وتسمى أم المعادلة أيضا لمعادلتها الهمزة في التسوية أو
الاستفهام وهي منحصرة في النوعين ويجب فيهما كما في الهمع تأخر المنفي فيمتنع سواء علي ألم يقم زيد أم
قام (قوله سواء علينا الخ) أعرب الجمهور سواء خبرا مقدما عن الجملة بعده لتأولها بمصدر أي جزعنا وصبرنا
سواء علينا أو عكسه لان الجار المتعلق بسواء فيسوغ الابتداء به وجعلوه من مواضع سبك الجملة بلا سابك
كهذا يوم ينفع مما أضيف فيه الظرف الى الجملة وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه مما أخبر فيه عن الفعل
بدون تقدير أن ولا يرد أن سواء لاقتضائها التعدد تنافي أم التي لاحد الشيئين لانسلاخ أم عن ذلك وتجردها
للعطف والتشريك كما انسلخت الهمزة عن الاستفهام واستعيرت للاخبار باستواء الامرين في الحكم
بجامع استواء المستفهم عنهما في عدم التعيين فالكلام معها خبر لا يطلب جوابا ولذا لم يلزم تصدير ما بعدها
فجاز كونه مبتدأ مؤخرا وعلى هذا فيمتنع بعدها العطف بأو لعدم انسلاخها عن الاحد كأم ولذا لحن في
المغني قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا وصوابه أم لكن نقل الدماميني عن السيرافي ان أو لا تمتنع في ذلك
الا مع ذكر الهمزة لا مع حذفها قال وهذا نص صريح يصحح كلام الفقهاء وأما التنافي المذكور فيتخلص
منه بما اختاره الرضي من أن سواء خبر مبتدأ محذوف أي الامران سواء والهمزة بمعنى ان الشرطية لدخولها
على ما لم يتيقن حذف جوابها للدلالة عليه وأتى بها لبيان الامرين أي ان قمت أو قعدت فالامران سواء فأم
للاحد كأو والجملة غير مسبوكة ونقل عن السيرافي في مثله اه واذا تأملت ذلك علمت أنه على اعراب
الجمهور لا تصح أو مطلقا لمنافاتها التسوية الا ان يدعى انسلاخها عن الاحد كأم وعلى اعراب الرضي تصح
مطلقا فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهمزة اذ المقدر كالثابت على ان التسوية كما قاله المصنف مستفادة
من سواء لا الهمزة وانما سميت همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل عليها وحينئذ فلا اشكال في اجتماع أو مع
سواء لا الهمزة فتأمل بانصاف (قوله مغنية الخ) أي هي مع أم يغنيان عن أي في طلب التعيين لا الهمزة
وحدها كما حققه الدماميني وتخالف همزة التسوية بأمرين الاول انها لم تنسلخ عن الاستفهام كتلك

وأم بها اعطف اثر همز
التسويه
أو همزة عن لفظ أي مغنيه
(ش) أم على قسمين
منقطعة وستأتي ومتصلة
وهي التي تقع بعد همز
التسوية نحو سواء على
أقمت أم قعدت ومنه قوله
تعالى سواء علينا أجزعنا
أم صبرنا والتي تقع بعد همزة
مغنية عن أي نحو أعندك
زيد أم عمرو وأي ايهما
عندك (ص)
وربما أسقطت الهمزة ان
۞ كان خفا المعنى بحذفها
أمن
(ش) أي قد تحذف الهمزة
يعني همزة التسوية والهمزة
المغنية عن أي عند أمن
اللبس وتكون أم متصلة
كما كانت والهمزة موجودة
ومنه قراءة ابن محيصن
سواء عليهم أنذرتهم أم لم
تنذرهم باسقاط الهمزة من
أأنذرتهم وقول الشاعر
لعمرك ما أدري وان كنت
داريا
بسبع رمين الجمر أم بثمان
أي أبسبع (ص)

فتطلب جوابا بتعيين أحد الشيئين لا بنعم أولا لانك اذا قلت أزيد قام أم عمرو وكنت عالما بثبوت القيام لاحدهما دون من ثبت له فيجاب بتعيينه وقد يجاب بالتخطئة للسائل فى اعتقاده ثبوت أحدهما كما فى قصة ذى اليدين وقياسه جواز نعم لا ثباتهما معا تخطئة للسائل فى اعتقاد أحدهما فقط اهـ صبان وفيه ان تعميم النفى فى حديث ذى اليدين ليس بمجرد لا بل بقوله كل ذلك لم يكن فقياسه فى الاثبات ان لا يقتصر على نعم بل يؤتى بما يدل عليه كان يقال وقع كل ذلك فتأمل هذا كله مع أم فان أتى بأو بدلها كان السؤال عن الثبوت للاحد أو عن النفى أصلا كانك قلت أثبت القيام لاحدهما أولا فيجاب بنعم أولا ويجوز بالتعيين لانه جواب وزيادة * الثانى أن الغالب دخولها على مفردين ويتوسط بينهما ما لا يسأل عنه نحو أأنتم أشد خلقا أم السماء أو يتأخر نحو وان أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون وقد تدخل على فعليتين كقوله

فقمت للطيف مرتاعا فارقنى * فقلت أهى سرت أم عادنى حلم

اذ الارجح أن هى فاعل بمحذوف يفسره سرت واسميتين نحو ما أدرى أزيد قائم أم هو قاعد ومفرد وجملة نحو قل ان أدرى أقريب ما توعدون أم يجعل له ربى أمدا بخلاف همزة التسوية فلا تدخل غالبا الا على جملتين من جنس أو جنسين فى تأويل المفرد عند الجمهور كما مر وتقل على مفرد وجملة كقوله

سواء عليك النفر أم بت ليلة * بأهل القباب من عمير بن عامر

(قوله وبمعنى بل) عطف لازم على ما قبله وضمير وقت وقيدت وخلت لام فى قوله وأم بها اعطف فالمقصود لفظها هنا وهناك وسميت منقطعة لانقطاع الجملة بعدها عما قبلها فلا تعلق لاحداهما بالاخرى (قوله ان تلك مما قيدت به خلت) أى بأن لا تسبق باستفهام ولا تسوية أصلا بل بالخبر المحض نحو لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه أو تسبق باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات الخ أو تسبق بهمزة لغير التسوية وطلب التعيين كالانكار والنفى فى ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد وكالتقرير أى جعل الشئ مقررا ثابتا نحو أفى قلوبهم مرض أم ارتابوا فهى فى جميع ذلك منقطعة بمعنى بل كما فى الدمامينى لانه يكفى فى صحة الكلام أحد المذكورين معها لانقطاع كل عن الآخر وكذا تكون مع الهمزة اذا كان ما بعدها نقيض ما قبلها كأزيد عندك أم لا لانه لو اقتصر على الاول لاجيب بنعم أولا فلم يفتقر السؤال الى الثانى وانما يذكر لبيان أنه عرض له ظن الانتفاء فاستفهم عنه ضاربا عن الثبوت ولولا ذلك لضاع قوله أم لا بلا فائدة كما نص عليه سيبويه وأما اذا لم يكن نقيضه كأزيد قام أم عمرو فتحتملهما فان كان السؤال عن تعيين القائم مع تيقن قيام أحدهما فمتصلة وان كان السائل عرض له ظن أن القائم عمرو بعد ظنه زيدا فاستفهم عن الثانى ضاربا عن الاول فمنقطعة كما نص على ذلك سيبويه (قوله وتفيد الاضراب) أى لزوما لا تفارقه وكثيرا ما تفيد معه استفهاما حقيقيا كانها لابل أم شاء أى بل أهى شاء فاضرب عن الاخبار بكونها ابلا الى الاستفهام عن كونها شاء وقد لا تقتضيه أصلا نحو أم هل تستوى الظلمات والنور أم من هذا الذى هو جند لكم اذ لا يدخل استفهام على استفهام وكذا أم يقولون افتراه كما يفيده تقدير الشارح لعدم احتياج المقام الى الاستفهام وجعل الدمامينى هذه للاستفهام التوبيخى (قوله بل أهى شاء) انما قدر هى لان أم المنقطعة ليست عاطفة كما نص عليه الرضى وابن جنى بل بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء خاص بالجمل وعلى هذا فذكرها هنا استطرادى لتتميم أقسام أم وقيل تعطف الجمل فقط وقال المصنف وكذا المفرد بقلة سمع ان هناك لابلا أم شاء وأول بأن شاء نصب بارى محذوفا (قوله للتخيير والاباحة) قال الشمنى أى بحسب العقل أو العرف فى أى وقت كان وعند أى قوم كانوا الا الشرعيين لان الكلام فى المعنى اللغوى قبل ظهور الشرع أى فالمراد ما يعم الشرعيين كتزوج هندا أو أختها وغيرهما كمثال الشارح فان امتناع الجمع واباحته فيهما انما يؤخذان من قرائن الحال قال فى المغنى ومن العجب انهم ذكروا الاباحة والتخيير

و بانقطاع و بمعنى بل وفت * ان تك مما قيدت به خلت

(ش) أى اذا لم تتقدم على أم همزة التسوية ولا همزة مغنية عن أى فهى منقطعة وتفيد الاضراب كبل كقوله تعالى لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه أى بل يقولون افتراه ومثله انها لابل أم شاء أى بل أهى شاء (ص)

خير أبح قسم بأو وأبهم * واشكك واضراب بها أيضا نمى

(ش) أى تستعمل أو للتخيير نحو خذ من مالى درهما أو دينارا أو للاباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين والفرق بين الاباحة والتخيير أن الاباحة لا تمنع الجمع والتخيير يمنعه وللتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف وللابهام على السامع نحو جاء زيد أو عمرو اذا كنت عالما بالجائى منهما وقصدت الابهام على السامع ومنه قوله تعالى وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين وللشك نحو جاء زيد أو عمرو اذا كنت شاكا فى الجائى منهما

وللاضراب كقوله ماذا ترى فى عيال قد برمت بهم * لم أحص عدتهم الا بعداد

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية * لولا رجاؤك قد قتلت أولادى

أى بل زادوا (ص)

وربما عاقبت الواو اذا * لم يلف ذو النطق للبس منفذا

(ش) قد تستعمل أو بمعنى الواو عند أمن اللبس كقوله

جاء الخلافة أو كانت له قدرا * كما أتى ربه موسى على قدر

أى وكانت له قدرا (ص)

ومثل أو فى القصد اما الثانيه * فى نحو اماذى واما النائيه

(ش) يعنى أن اما المسبوقة بمثلها تفيد ماتفيده أو من التخيير نحو خذ من مالى اما درهما واما دينارا والاباحة نحو جالس اما الحسن واما ابن سيرين والتقسيم نحو الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف والابهام والشك نحو جاء اما زيد واما عمرو وليست اما هذه عاطفة خلافا لبعضهم وذلك لدخول الواو عليها وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف (ص)

وأول لكن نفيا اونهيا ولا * نداء اوأمرا اواثباتا تلا

(ش) أى انما يعطف بلكن بعد النفى نحو ماضربت زيدا لكن عمرا وبعد النهى نحو لاتضرب زيدا لكن عمرا ويعطف بلا بعد النداء نحو يازيد لاعمرو وبعد الأمر نحو اضرب زيدا لاعمرا او بعد الاثبات نحو جاء زيد لاعمرو ولا يعطف بلا بعد النفى نحو ماجاء زيد لاعمرو ولا يعطف بلكن فى الاثبات نحو جاء زيد لكن عمرو (ص) وبل كلكن بعد مصحوبيها

لصيغة أفعل ومثلوهما بهذين المثالين ثم ذكروهما لأو ومثلوهما بذلك لكن فى ابن يعقوب على التلخيص أن المستفاد من الصيغة مطلق الاذن ومن أو الاذن فى الاحد الدائر وماوراء ذلك من جواز الجمع وعدمه فمن القرائن فالفرق الذى فى الشارح ليس راجعا للفظ أو بل للقرائن المنضمة الى الكلام واعلم ان التخيير والاباحة انما يكونان بعد الطلب وبقية المعانى بعد الخبر كما فى التوضيح لكن صرح الشاطبى بان المختص بالخبر هو الشك والابهام فقط وأما الباقى كالتقسيم والاضراب ففى الموضعين وكلام المغنى يشعر به (قوله وللاضراب) أى بشرط تقدم نفى أو نهى واعادة العامل عند سيبويه كما قام زيد أوما قام عمرو ولا يقم زيد أولا يقم عمرو ولم يشترط الكوفيون وأبو على ذلك ويشهد لهم بيت الشارح وقراءة أبى السمال أوكلما عاهدوا بسكون الواو لكن يحتمل أنها فيهما بمعنى الواو (قوله ماذا ترى الخ) قاله جرير لعبد الملك بن مروان وقوله قد برمت يروى قد بليت يروى قد برمت بفتح الموحدة وكسر الراء أى ضجرت وسئمت (قوله عاقبت الواو) أى جاءت بمعناها وهو مطلق الجمع (قوله جاء الخلافة) قاله جرير يمدح عمر بن عبد العزيز ويروى اذ كانت بدل أو ولا شاهد فيه حينئذ ﴿ تنبيه ﴾ أو بعد النفى أو النهى لنفى الجميع كقوله تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا لا الاحد فقط (قوله فى القصد) أى المعنى لا فى العطف ففيه اشارة لرد القول بانها عاطفة (قوله اما الثانية) أى ان ذكرت كما هو الغالب وقد تحذف لذكر مايغنى عنها كاما أن تتكلم بخير والا فاسكت وقوله

فاما أن تكون أخى بصدق * فأعرف منك غثى من سمينى

والا فاطرحنى واتخذنى * عدوا أتقيك وتتقينى

(قوله ماتفيده أو) أى من المعانى المشهورة المتفق عليها فخرج الاضراب ومعنى الواو فلا تأتى لهما اماولم ينبه عليهما لقلتهما والخلاف فيهما (قوله وليست اما هذه) أى الثانية ولا خلاف فى ان الاولى غير عاطفة لانها تعترض بين العامل ومعموله كقام اما زيد واما عمرو (قوله وأول لكن الخ) أى اجعلها واليه أى تابعة لذلك فلا تعطف فى الاثبات خلافا للكوفيين فى العطف بها فيه فتنقل الحكم الى ما بعدها وتصير الاول مسكوتا عنه كبل فى الاثبات وانما تكون فيه حرف ابتداء لمجرد الاستدراك فتختص بالجمل كقام زيد لكن عمرو لم يقم ويمتنع لكن عمرو بالعطف على الاصح فان قدرله خبر جاز ويشترط أيضا أن لا تقترن بالواو والا كانت كذلك نحو ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله أى ولكن كان رسول الله وليس رسول معطوفا بالواو على أبا لاختلافهما ايجابا وسلبا وذلك ممتنع فى عطف المفرد بالواو بل المعطوف بها الجملة ولكن حرف استدراك وأن يكون معطوفها مفردا فلا تعطف الجمل سواء كانت بعد نفى أو نهى أو أمر أو اثبات بل تمحض للاستدراك ولا تقع بعد الاستفهام فشروط عطفها ثلاثة (قوله ولا الخ) لا مبتدأ خبره جملة تلا ونداء الخ مفعول تلا أى شرط العطف بلا أن تتلو نداء أو أمرا أو اثباتا وكذا الدعاء والتحضيض ويشترط أيضا أن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءنى رجل لا زيد وعكسه كما فى التسهيل بخلاف لا امرأة وأن يكون ما بعدها مفردا ليس صفة لما قبلها ولا خبرا ولا حالا والا خرجت عن العطف ووجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر وزيد لا كاتب ولا شاعر وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا وأن لا تقترن بعاطف والا كان العاطف به وتمحضت هى للنفى تأسيسا كجاء زيد لا بل عمرو أو تأكيدا كما جاء زيد ولا عمرو كما فى المغنى (قوله وبل كلكن) أى فى المعنى وبعد حال من بل أى اذا تلت بل نفيا أو نهيا كانت مثل لكن فى المعنى فتكون حرف عطف واستدراك يقرر حكم ماقبله ويثبت نقيضه لما بعده كما ذكره الشارح فهى لقصر القلب لا غير ومثلها فى هذا المعنى وان لم يذكره المصنف لكن الا انه

* كما أكن فى مربع بل تيها   وانقل بها للثان حكم الاول * فى الخبر المثبت والامر الجلى

(ش) يعطف ببل فى النفى والنهى فتكون كلكن فى أنها تقرر حكم ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا فقررت النفى والنهى السابقين وأثبتت القيام لعمرو والامر بضربه ويعطف بها فى الخبر المثبت والامر فتفيد الاضراب عن الاول وتنقل الحكم الى الثانى حتى يصير الاول كأنه مسكوت عنه نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا (ص)

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل   أو فاصل ما وبلا فصل يرد * فى النظم فاشيا وضعفه اعتقد

(ش) أى اذا عطفت على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينه وبين ما عطف عليه بشئ ويقع الفصل كثيرا بالضمير المنفصل نحو قوله تعالى قال لقد كنتم أنتم وآباؤكم فى ضلال مبين فقوله وآباؤكم معطوف على الضمير فى كنتم وقد فصل بأنتم وورد أيضا الفصل بغير الضمير واليه أشار بقوله أو فاصل ما وذلك كالمفعول به نحو أكرمتك وزيد ومنه قوله تعالى جنات عدن يدخلونها ومن صلح فمن معطوف على الواو فى (٦٦) يدخلونها وصح ذلك للفصل بالمفعول به وهو الهاء من يدخلونها ومثله الفصل بلا النافية كقوله تعالى ما أشركنا ولا آباؤنا فآباؤنا معطوف على نا وجاز ذلك للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بلا والضمير المرفوع المستتر فى ذلك كالمتصل نحو اضرب أنت وزيد ومنه قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة فزوجك معطوف على الضمير المستتر فى اسكن وصح ذلك للفصل بالضمير المنفصل وهو أنت وأشار بقوله وبلا فصل يرد الى أنه قد ورد فى النظم كثيرا العطف على الضمير المذكور بلا فصل كقوله

قلت اذ أقبلت وزهر تهادى * كنعاج الفلا تعسفن رملا

فقوله وزهر معطوف على الضمير المستتر فى أقبلت وقد ورد ذلك فى النثر قليلا حكى سيبويه رحمه الله مررت برجل سواء والعدم برفع العدم عطفا على الضمير المستتر فى سواء وعلم من كلام المصنف ان العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج الى فصل نحو زيد ما قام الا هو وعمرو وكذلك الضمير المنصوب المتصل والمنفصل نحو زيد ضربته وعمرا وما أكرمت الا اياك وعمرا وأما الضمير المجرور فلا يعطف عليه الا باعادة الجار له نحو مررت بك وبزيد ولا يجوز مررت بك وزيد هذا مذهب الجمهور وأجاز ذلك الكوفيون واختاره المصنف وأشار اليه بقوله (ص)

وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض لازما قد جعلا   وليس عندى لازما اذ قد أتى * فى النثر والنظم الصحيح مثبتا

(ش) أى جعل جمهور النحاة اعادة الخافض اذا عطف على ضمير الخفض لازمة ولا أقول به لورود السماع نثرا ونظما بالعطف على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض فمن النثر قراءة حمزة واتقوا الله الذى تساءلون به والارحام

مشهورها فليس فيه حوالة على مجهول فان تلت ايجابا أو أمرا نقلت الحكم الى ما بعدها كما ذكره المصنف فيصير ما قبلها كالمسكوت عنه ثبوتا ونفيا وهى حينئذ حرف عطف واضراب انتقالى كما فى المغنى فلا تعطف الا بعد هذه الاربعة لكن يختلف معناها كما رأيت ويشترط أيضا افراد معطوفها على الصحيح والا كانت حرف ابتداء للاضراب الابطالى نحو بل عباد مكرمون أى بل هم عباد أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق أو الانتقالى من غرض الى آخر نحو قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون (قوله فى مربع) كمقعد منزل القوم فى الربيع خاصة والتيهاء بفوقية فتحتية كصحراء وزنا ومعنى لكن قصرت للوقف سميت بذلك لتوهان الماشى فيها (قوله الجلى) أى الظاهر وقيد به ليخرج العرض والتحضيض والتمنى لان الامر قد يراد به ما فيه معنى الطلب فيشملها فليس حشوا (قوله أو فاصل ما) بالجر عطفا على ما قبله وما نكرة صفة لفاصل لقصد التعميم أى أى فاصل كان (قوله على ضمير الرفع المتصل) أى سواء كان مستترا أو بارزا وانما اشترط الفصل لانه كالجزء من عامله لفظا ومعنى ولا يعطف على جزء الكلمة فاذا فصل بالضمير المنفصل حصل له نوع استقلال فصح العطف عليه وألحق به مطلق فصل لحصول الطول به (قوله فزوجك معطوف الخ) لا يرد عليه تسلط فعل الامر على الاسم الظاهر وهو ممنوع ولذا قيل انه فاعل بمحذوف والمعطوف الجملة أى وليسكن زوجك كما سيأتى لانه يغتفر فى الثوانى ورب شئ يصح تبعا لا استقلالا (قوله قلت اذ أقبلت) أى المحبوبة وزهر أى ونسوة زهر جمع زهراء كحمر وحمراء وتهادى أصله تتهادى أى تتبختر حذفت احدى التاءين والمراد بالنعاج بقر الوحش والفلا بالفاء اسم جنس جمعى للفلاة أى الصحراء وتعسفن جملة حالية أى ملن عن الطريق المسلوك ورملا نصب بنزع الخافض أى فى رمل وقيد بتعسفن الخ لانه أقوى فى التبختر لبعدها حينئذ عن المارة (قوله المستتر فى سواء) أى لتأويله بمستو هو والعدم ومثال العطف على المتصل البارز بلا فصل قوله صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر (قوله لازمة) أى سواء كان الخافض حرفا أو اسما لئلا يعطف على ما هو كالجزء وتأكيده بالمنفصل غير ممكن لتعذر الانفصال فى الجر الا بالاستعارة فجعل اعادة الجار عوضا عن الفصل واعلم ان المعطوف هو المجرور وحده وهل جره بالعامل الاول لان الثانى كالعدم معنى وعملا بدليل قولهم بينى وبينك مع أن بين

لا تضاف

بجر الارحام عطفا على الهاء المجرورة بالباء ومن النظم ما أنشده سيبويه رحمه الله تعالى فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والايام من عجب * بجر الايام عطفا على الكاف المجرورة بالباء (ص) والفاء قد تحذف مع ما عطفت * والواو اذ لا لبس وهي انفردت * بعطف عامل مزال قد بقي * معموله دفعا لوهم اتقي (ش) قد تحذف الفاء مع معطوفها للدلالة عليهما ومنه قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر أى فافطر فعليه عدة من أيام أخر فحذف فأفطر والفاء الداخلة عليه وكذلك الواو ومنه قولهم راكب الناقة طليحان أى راكب الناقة والناقة طليحان وانفردت الواو من بين حروف العطف بأنها تعطف عاملا محذوفا بقي معموله ومنه قوله

اذا ما الغانيات برزن يوما * وزججن الحواجب والعيونا

فالعيون مفعول بفعل محذوف والتقدير وكحلن العيون فالفعل المحذوف معطوف على زججن (ص)

وحذف متبوع بدا هنا استبح * وعطفك الفعل على الفعل يصح

(ش) قد يحذف المعطوف عليه للدلالة عليه وجعل منه قوله تعالى أفلم تكن آياتي تتلى عليكم قال الزمخشري التقدير ألم تأتكم آياتي فلم تكن تتلى عليكم فحذف المعطوف عليه وهو ألم تأتكم وأشار بقوله وعطفك الفعل الخ الى أن العطف ليس مختصا بالاسماء بل يكون فيها وفي الافعال نحو يقوم زيد ويقعد وجاء زيد وركب واضرب زيدا وقم (ص) واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا (ش) يجوز ان يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل كاسم الفاعل ونحوه ويجوز أيضا عكس هذا وهو أن يعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسم فمن الاول قوله تعالى فالمغيرات صبحا فأثرن به نقعا وجعل منه قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله ومن الثاني قوله

لا تضاف الا لمتعدد أو بالثاني وهو لمجرد التأكيد كالباء في كفى بالله وكالاسم الزائد في قوله ثم اسم السلام عليكما فقولان أصحهما الثاني (قوله بجر الارحام) أى وتخفيف تساءلون وجعل الجمهور الواو للقسم على عادة العرب من تعظيم الارحام والاقسام بها وجملة ان الله جوابه وأجابوا عن البيت بشذوذه (قوله والفاء قد تحذف) قال ابن هشام هذا والبيتان بعده تتعلق بحروف العطف فكان ينبغي تقديمها على قوله وان على ضمير الخ لانه من أحكام المعطوف وتكون بعد قوله واخصص بفاء الخ قال سم وقد يقال هذه أيضا تتعلق بالمعطوف من حيث انه يحذف مع عاطفه أو يحذف ويبقى معموله (قوله والواو) عطف على الضمير في تحذف للفصل بالظرف أو مبتدأ حذف خبره أى كذلك واذ ظرف متعلق بتحذف مضاف الى جملة لا لبس أى تحذف الفاء والواو وقت عدم اللبس بأن يدل عليهما دليل (قوله وهي) أى الواو ومزال بضم الميم نعت لعامل أى محذوف وجملة قد بقي معموله نعت ثان له ولا فرق بين كون المعمول الباقي مرفوعا كاسكن أنت وزوجك أو منصوبا كتبوؤا الدار والايمان وكبيت الشارح أو مجرورا كما كل بيضاء شحمة ولا سوداء فحمة فالمعطوف في كل ذلك العامل المحذوف أى وليسكن زوجك وألفوا الايمان ولا كل سوداء وقوله دفعا تعليل لمحذوف أى وانما لم يجعل المعطوف هو المعمول المذكور لاجل دفع الوهم أى المحذور من تسلط فعل الامر على الظاهر في الاول وكون الايمان متبوأ أى مسكونا في الثاني وانما يتبوأ المنزل والعطف على معمولى عاملين مختلفين في الثالث العاملان ما وكل والمعمولان بيضاء وشحمة (قوله وكذا الواو) وتشاركهما أم كقوله * فما أدري أرشد طلابها * أى أم غي وسكت عنه لندوره (قوله طليحان) بفتح الطاء المهملة أى ضعيفان مهزولان وتثنية هذا الخبر دليل على المحذوف (قوله فالعيون منصوب بمحذوف) أى لان التزجيج هو ترقيق الحواجب بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقوسة حسنة وذلك لا يصح في العيون لكن أكثر المتقدمين على أنه لا حذف بل ضمن الفعل المذكور معنى يناسب المتعاطفين فضمن زججن معنى زين وتبوؤا معنى استحسنوا أو آثروا (قوله وحذف متبوع) هو المعطوف عليه وقوله هنا أى في هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء لان الكلام فيهما لكن الحذف مع الفاء قليل كما في التسهيل (قوله أفلم تكن الخ) مثله أفنضرب عنكم الذكر صفحا أولم يسيروا ونحو ذلك فالهمزة في ذلك كله بمحلها الاصلي والفاء والواو عطفا الجملة بعدهما على جملة مقدرة بينهما وبين الهمزة أى أنهملكم فنضرب عنكم وأعجزوا ولم يسيروا ويضعفه انه تكلف ولا يطرد في نحو أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت مع أن الزمخشري جزم في مواضع بمذهب الجمهور من ان الهمزة قدمت من تأخير تنبيها على صدرها والاصل فألم تكن فالمعطوف جملة الاستفهام بتمامها (قوله وفي الافعال) أى بشرط اتحادها زمنا سواء اتحدا نوعها أم لا كماض مستقبل المعنى على مضارع نحو يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار وعكسه نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك الآية على قراءة ويجعل بالجزم لعطفه على الجواب وهو جعل لانه مستقبل بسبب الشرط والدليل على أن المعطوف الفعل وحده لا جملة الفعل والفاعل ظهور النصب والجزم في نحو يعجبني أن تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج (قوله فالمغيرات) أى فالخيل اللاتي أغرن صبحا على العدو فأثرن به أى بذلك الوقت أو بمكان الاغارة نقعا أى غبارا بشدة حركتهن فظهر ان أثرن لا محل له لعطفه على

صلة أل وهي كذلك وأما جرها فبالعارية من أل (قوله فألفيته) أي وجدته ويبير بضم التحتية وكسر الموحدة آخره راء أي يهلك والشاهد في قوله ومجر اسم فاعل من الاجراء حيث عطفه على يبير لانه في تأويل الاسم اذ هي مفعول ثان لالفيته فجر نصب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة للضرورة وعطاء مفعوله والعابر جمع معبر وهو المركب (قوله بات يعشيها الخ) يصف الشاعر رجلا بات يعاقب امرأته بالعضب الباتر أي السيف القاطع وتسمية العقاب عشاء استعارة ويقصد من القصد وهذا الجور في محل جر صفة ثانية لعضب في تأويل قاصد لان الاصل في الوصف الافراد لا حال بدليل جر المعطوف عليه والاسوق كافلس جمع ساق والله أعلم

﴿ البدل ﴾

هو لغة العوض قال تعالى عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها واصطلاحا ما ذكره المصنف (قوله هو المسمى بدلا) أي عند البصريين أما الكوفيون فقيل يسمونه ترجمة وتبيينا وقيل تكريرا (قوله المقصود بالنسبة) أي الحكم المنسوب الى متبوعه اثباتا أو نفيا (قوله بلا واسطة) المراد بها حرف العطف والا فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان الخ ونحو تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا (قوله مكمل للمقصود) أي بتخصيصه أو رفع الاحتمال عنه أو ايضاحه (قوله المعطوف ببل) أي بعد الاثبات كما مثله وكذا المعطوف بلكن بعده بناء على قول الكوفيين به فان كلا منهما هو المقصود بالحكم السابق وهو الاثبات دون ما قبلهما لانه صار كالمسكوت عنه لكن ذلك بواسطة بل ولكن أما المعطوف بهما بعد النفي فليس مقصودا به أصلا كما أن المعطوف بلا ليس مقصودا بما قبلها بل يثبت له نقيض الاول والحاصل أن عطف النسق ثلاثة أنواع ما ليس مقصودا أصلا بالحكم الاول وهو هذه الثلاثة فتخرج بقيد المقصود كسائر التوابع وما هو مقصود دون ما قبله وهو معطوف بل ولكن في الاثبات فيخرج بعدم الواسطة وما هو مقصود مع ما قبله وهو ما عدا ذلك وأخرجه الشارح بقيد عدم الواسطة نظرا لكونه مقصودا والموضح بالقصد لان المراد المقصود وحده وهذا ليس كذلك فظهر أن المبدل منه ليس مقصودا أصلا وهو معنى قولهم في نية الطرح لكنه انما يظهر في بدل الغلط لا في غيره فانه لا يصح حذف زيد من قطعت زيدا يده لعدم ما يعود اليه الضمير الا أن يقال معنى كونه في نية الطرح أنه لم يقصد بحكم العامل ومعناه فلا ينافي قصده في اللفظ لشيء آخر كعود الضمير في المثال وكتأنيث الخبر في قوله

ان السيوف غدوها ورواحها * تركت هوازن مثل قرن الاعضب

أو المراد أن عامله مطروح ليس عاملا في البدل وقال الزمخشري معنى طرحه أن البدل مستقل بنفسه لا متمم له (قوله مطابقا) مفعول ثان ليلفي مقدم عليه ونائب فاعله يعود الى بدلا في البيت قبله (قوله أو ما يشتمل) ما واقعة على بدل ويشتمل مبني للفاعل وهو ضمير فيه يعود لما وهاء عليه للمبدل منه المشعور به من لفظ البدل أي أو بدلا يشتمل على المبدل منه بناء على قوله في التسهيل ان المشتمل هو البدل اما على انه المبدل منه كما أشار اليه الشارح بقوله الدال على معنى في متبوعه فيعكس الضميران لكن يلزم عليها عيب السناد وعلى الثاني جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف اللبس فينبغي على الثاني بناء يشتمل للمجهول وعليه نائب فاعله ليسلم منهما ثم يرد على القولين أن الثاني لا يطرد في سرق زيد ثوبه لعدم اشتمال زيد على الثوب ولا الاول في نفعني زيد علمه لعدم اشتمال العلم على زيد بل العكس فيهما الا أن يراد بالاشتمال مطلق الملابسة والتعلق بغير الكلية والجزئية لا الاحتواء الظرفي حقيقة أو مجازا واختار الموضح ان المشتمل هو العامل قيل وهو التحقيق فانه يشتمل على معنى البدل أي يدل عليه اجمالا لكونه لا يناسب المبدل منه فيفهم انه مرتبط بشيء آخر كأعجبني زيد علمه أو حسنه اذ الاعجاب لا يتعلق حقيقة بذات زيد بل بمعنى فيها كالحسن وكذا سرق زيد ثوبه أو فرسه انما يفيد تعلق السرقة بشيء منسوب لزيد لا بذاته وكذا يسئلونك

عن

فالفيته يوما يبير عدوه * ومجر عطاء يستحق المعابرا

وقوله بات يعشيها بعضب باتر * يقصد في أسوقها وجائر

فجر عطاء معطوف على يبير وجائر معطوف على يقصد (ص)

﴿ البدل ﴾

التابع المقصود بالحكم بلا * واسطة هو المسمى بدلا

(ش) البدل هو التابع المقصود بالنسبة بلا واسطة فالتابع جنس والمقصود بالنسبة فصل أخرج النعت والتوكيد وعطف البيان لان كل واحد منها مكمل للمقصود بالنسبة لا مقصود بها وبلا واسطة أخرج المعطوف ببل نحو جاء زيد بل عمرو فان عمرا هو المقصود بالنسبة ولكن بواسطة وهي بل وأخرج المعطوف بالواو ونحوها فان كل واحد منهما مقصود بالنسبة ولكن بواسطة (ص)

مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل * عليه يلفي أو كمعطوف ببل

وذاللاضراب اعزان قصداصحب * ودون قصدغلط به سلب كزره خالدا وقبله اليدا * واعرفه حقه وخذ نبلامدى (ش) البدل
[illegible] أقسام الاول بدل الكل من الكل وهو البدل المطابق للمبدل منه المساوى له فى المعنى نحو مررت
بأخيك زيد وزره خالدا الثانى بدل البعض من الكل نحو أكلت الرغيف ثلثه وقبله اليد الثالث بدل الاشتمال وهو الدال على معنى فى متبوعه نحو أعجبنى زيد علمه واعرفه حقه الرابع البدل المباين للمبدل منه وهو المراد بقوله أو كمعطوف ببل وهو على قسمين أحدهما مايقصد متبوعه كما يقصد هو ويسمى بدل الاضراب وبدل البداء نحو أكلت خبزا لحما قصدت أولا الاخبار بانك أكلت خبزا ثم بدالك أنك تخبر أنك أكلت لحما أيضا وهو المراد بقوله

وذاللاضراب اعزان قصدا صحب

أى البدل الذى هو كمعطوف ببل انسبه للاضراب ان قصد متبوعه كما يقصد هو الثانى مالايقصد متبوعه بل يكون المقصود البدل فقط وانما غلط المتكلم فذكر المبدل منه ويسمى بدل الغلط والنسيان نحو رأيت رجلا حمارا أردت أنك تخبر أولا انك رأيت حمارا فغلطت بذكر الرجل وهو المراد بقوله

ودون قصد غلط به سلب

أى اذالم يكن المبدل منه مقصودا فيسمى البدل بدل الغلط لانه منزل للغلط الذى سبق وهو ذكر غير المقصود وقوله وخذ نبلا مدى يصح أن يكون مثالا لكل من القسمين لانه ان قصد النبل والمدى فهو بدل الاضراب وان قصد المدى فقط وهو جمع مدية وهى الشفرة

[illegible] الاشهر الحرام قتال فيه فان السؤال انما يكون عن معنى واقع فى الشهر لاعن ذاته لانه معروف عندهم [illegible] العامل على معنى البدل اجمالا وهو معنى اشتماله عليه وفيه أنه لا يطرد فى نحو زيد ماله كثير مع ان عامله [illegible] انه يتعلق بالاول حقيقة فلا يدل على البدل ولا يحسن تخريجه على ان الخبر هو العامل فى المبتدا [illegible] يرد عليه قتل أصحاب الأخدود النار فان أصحاب ينسب للاخدود حقيقة فلا يدل على البدل ولا [illegible] عليه ولذا قال ابن غازى معنى اشتمال العامل تعلق معناه بالبدل وان تعلق فى اللفظ بغيره ولا يرد ان [illegible] البعض والكل كذلك لان وجه التسمية لا يوجبها والحاصل انه يراد بالاشتمال فى كل من الأقوال الثلاثة مطلق الارتباط والتعلق بغير الكلية والجزئية والالم يطرد فى شئ منها **(قوله وذا)** أى الذى كالمعطوف ببل اعز بضم الزاى أى انسبه للاضراب بان تقول هو بدل اضراب ان قصد متبوعه معه وقوله ودون قصد ظرف لمحذوف يدل عليه صحب أى وان وقع دون قصد للمتبوع أى قصد صحيح بأن لا يقصد المتبوع أصلا بل يسبق اليه اللسان أو يقصد ثم يتبين فساده كما قاله سم وهو المسمى ببدل النسيان وغلط خبر مبتدا محذوف على حذف مضاف أى هو بدل غلط وجملة به سلب صفته ونائب فاعل سلب يعود للحكم المفهوم من السياق أى سلب ببدل الغلط الحكم عن الاول وأثبت للثانى فالصفة جرت على غير صاحبها هذا اعراب المرادى ويصح رجوع ضمير سلب للغلط بمعنى الخطأ بعد رجوع هاء به له بمعنى بدل الغلط على الاستخدام أى وان وقع دون قصد فهو بدل غلط موصوف بكونه سلب به الخطأ فى نسبة الحكم الى الأول **(قوله على أربعة أقسام)** زيد خامس وهو بدل كل من بعض كلقيته غدوة يوم الجمعة بنصب يوم اذلا يصح جعله ظرفا ثانيا لان ظرف الزمان لا يتعدد بلا عطف قال السيوطى ووجدت له شاهدا فى التنزيل قوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيأ جنات عدن وفيه أنه يصح كونه بدل كل من كل بجعل أل فى الجنة للجنس **(قوله بدل الكل)** سماه المصنف بدل مطابق لوقوعه فى أسمائه تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله بالجر وانما يطلق الكل على ذى أجزاء تعالى الله عن ذلك **(قوله المساوى له فى المعنى)** أى بحسب القصد بأن يقع اللفظان على ذات واحدة فيتفقان ماصدقا وان اختلفا مفهوما كزيد أخوك **(قوله بدل البعض)** أى قليلا كان أو مساويا أو أكثر كأكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولابد فيه وفى بدل الاشتمال من ضمير يعود للمبدل منه عند الجمهور خلافا لما فى شرح الكافية وهو اما مذكور كما مثله أو مقدر نحو من استطاع اليه سبيلا ان جعل بدلا من الناس أى منهم وكمثال المصنف فان تقديره قبله اليد منه أو أل عوض عن الضمير أما بدل الكل فلا يحتاج لرابط لانه عين المبدل منه فى المعنى كجملة الخبر اذا كانت عين المبتدا قيل وادخال أل على كل وبعض خطأ للازمتهما الاضافة لفظا أو نية كقبل وبعد وأى لكن جوزه بعضهم لعدم ملاحظة اضافة أصلا **(قوله وهو الدال الخ)** أى فمتبوعه مشتمل عليه كما مر **(قوله الاضراب)** أى الانتقالى لا الابطالى **(قوله وبدل البداء)** بفتح الموحدة والدال المهملة مع المد أى الظهور لان المتكلم بعد ذكره الأول قصدا بدا أى ظهر له ذكر الثانى وبعضهم نفاه وجعل التابع معطوفا بحذف الواو لا بل لانه لم يثبت حذفها **(قوله بدل الغلط والنسيان)** أى بدل شئ ذكر غلطا بأن سبق اللسان اليه أو نسيانا بان قصد أولا ثم تبين فساد قصده لأن البدل نفسه هو الغلط أو النسيان بل هو له فهما فتبين أن الغلط متعلق باللسان والنسيان بالجنان فهو نوع ثالث كما قاله الموضح لكن الشارح تبعا للمصنف وكثير لم يفرقوه من الغلط **(قوله لكل من القسمين)** أى وللثالث أيضا ان كان أراد أولا الأمر بأخذ النبل نسمانا وهو اسم جمع للسهم ثم بان له فساد تلك الارادة وان الصواب أخذ المدى فذكره **(قوله وهى الشفرة)** بفتح الشين المعجمة هى السكين العريضة والجمع شفار ككلابة وكلاب

وشفرات كسجدة وسجدات والمدى بضم الميم فى المفرد والجمع (قوله ومن ضمير الحاضر) أى متكلما كان أو مخاطبا بخلاف ضمير الغائب وغير الضمير (قوله أو اقتضى) عطف على جلا أى الا ما أى بدلا جلا احاطة أى أظهرها بان كان بدل كل دالا على الشمول أو بدلا اقتضى بعضا الخ وسكوته عن بدل الاضراب يقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجامى بجوازه (قوله كانك) بكسر الهمزة أى كهذه الجملة وابتهاجك أى فرحك بدل اشتمال من الكاف وجملة استمالا بالسين المهملة خبر ان والسين والتاء زائدتان أو للصيرورة أى ان ابتهاجك أمال القلوب أو صيرها مائلة اليك ولكون المبدل منه فى نية الطرح راعى فى الخبر ضمير الابتهاج والاقبال استملت (قوله لأولنا الخ) أى لجميعنا على عادة العرب من ذكر الطرفين وارادة الجميع كسبحان الله بكرة وأصيلا أى كل وقت وفى اعادة اللام دليل على ان البدل على نية تكرار العامل كما هو قول الأكثر (قوله امتنع) أى عند جمهور البصريين وأجازه الأخفش (قوله والاداهم) جمع أدهم وهو قيد الحديد وشثنة بشين معجمة فمثلثة فنون أى غليظة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر السين المهملة أصله خف البعير استعير لقدم الانسان بجامع الغلظ (قوله فرجلى) أى الأولى بدل من الياء وقيل منادى استهزاء بالموعد (قوله مطلقا) أى بدل كل أو غيره (قوله بان ضمير الغيبة الخ) قال الصبان أى البارز وان لم يحضرنى الآن التصريح به لا المستتر فلا يجوز هند أعجبتنى جمالها كما لا يجوز تعجبنى جمالك اه وهو غير مسلم لتصريحهم فى كلمة الشهادة بان لفظ الجلالة بدل من المستكن فى الخبر ونحوه كثير وأما امتناع ما ذكره فليس للاستتار بل لان أعجبتنى ماض مؤنث فلا يسند للمذكر بناء على وجوب صحة حلول البدل محل الاول وتعجبنى مضارع مبدوء بتاء الخطاب فلا يسند للظاهر وأما فى نحو زيد أعجبنى جماله فلا مانع من جعل جماله بدلا من الفاعل المستتر على أنه مر فى عطف البيان عن الدمامينى ان صحة الاحلال غير لازمة لانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع فتأمل بانصاف * واعلم انه لا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر مطلقا الا اذا أفاد اضرابا وأما نحو قمت أنت ومررت بك أنت فتوكيد اتفاقا وكذا رأيتك أنت عند الكوفيين والمصنف ونحو رأيت زيدا اياه غير مسموع ولو سمع كان توكيدا (قوله وبدل المضمن الهمز) أى وبدل الاسم الذى ضمن معنى همزة الاستفهام يلى الخ وكذا بدل المضمن معنى الشرط يلى ان الشرطية كمن يقم ان زيد وان عمرو أقم معه وما تصنع ان خيرا وان شرا تجز به ومتى تسافر ان ليلا وان نهارا أتبعك وخرج بالمضمن ما صرح معه بحرف الاستفهام أو الشرط فلا يلى بدله ذلك نحو هل أحد جاءك زيد أو عمرو وان تضرب أحدا زيدا أو عمرا أضرب به سم ويرد على الشرط قوله صلى الله عليه وسلم أيما أمة ولدت من سيدها فهى حرة عن دبر منه برفع أمة بدلا من أى مع أنه لم يل حرف الشرط والجواب أن ذلك ليس بواجب فى الشرط بل غالب ففى الكشاف أن يومئذ بدل من اذا زلزلت وكذا قال أبو البقاء ولذا لم يذكره هنا ولا فى التسهيل مع كثرة جمعه فيه وأجاب الصبان فى مجلس سئل فيه عن ذلك بان البدل انما يلى حرف الشرط اذا وقع بعد فعل الشرط لا قبله كما يؤخذ من أمثلتهم واستحسنه حاضروه مع انه ترد عليه آية الزلزلة وقد ظهر جواب آخر وهو ان المفهوم من أمثلتهم ان حرف الشرط انما يذكر فى بدل التفصيل فلا ترد آية الزلزلة ولا الحديث لكونه فيهما ليس تفصيلا فتأمل (قوله كمن ذا الخ) من اسم استفهام مبتدأ خبره ذا وسعيد بدل من من والجملة فى محل جر بالكاف لقصد لفظها (قوله ويبدل الفعل الخ) أى بشرط الاتحاد فى الزمان دون النوع كما فى العطف فيجوز ان جئتنى تمش الى أكرمك قاله ابن هشام ثم الحق كما قاله الشاطبى مجىء الاقسام كلها فيه فبدل الكل كهذا المثال فان المجىء هو نفس المشى وبدل الاشتمال كالآية والبيت اللذين فى الشارح فان لقى الآثام يستلزم مضاعفة العذاب وقيل هى هو فهو بدل كل

هو بدل الا اط (ص)
كانك ابتهاجك استمالا
ش) أى لا يبدل الظاهر
ن ضمير الحاضر الا ان
ن البدل بدل كل من كل
اقتضى الاحاطة والشمول
كان بدل اشتمال أو بدل
ض من كل فالأول كقوله
الى تكون لنا عيدا
ولنا وآخرنا فاولنا بدل
ن الضمير المجرور باللام
مونا فان لم يدل على
احاطة امتنع نحو رأيتك
يدا والثانى كقوله
ينى ان أمرك لن يطاعا
وما ألفيتنى حلمى مضاعا
لمى بدل اشتمال من
ياء فى ألفيتنى والثالث
قوله
عدنى بالسجن والاداهم
جلى فرجلى شثنة المناسم
جلى بدل بعض من
ياء فى أوعدنى وفهم
ن كلامه انه يبدل
ظاهر من الظاهر مطلقا
قدم تمثيله وان ضمير
يبة يبدل منه الظاهر
القا نحو زره خالدا
ص)
دل المضمن الهمز يلى
همزا كمن ذا أسعيد
لى
ش) اذا أبدل من اسم
استفهام وجب دخول
زة الاستفهام على البدل
ومن ذا أسعيد أم على وما
ل أخيرا أم شرا ومتى تأتينا أغدا أم بعد غد (ص) ويبدل الفعل من الفعل كمن * والمبايعة
اليد ايستعن بنا يعن (ش) كما يبدل الاسم من الاسم يبدل الفعل من الفعل فيستعن بنا بدل من يصل ومثله قوله تعالى ومن يفعل

والمبايعة تستلزم الاخذ كرها أو طوعا ومنه مثال المتن فان وصول قاصد الاستعانة يشتمل على الاستعانة وان كان مطلق الوصول لا يشتمل عليها أو يقال ان الاستعانة بهم تشتمل على وصول المستعين اليهم بنفسه أو برسوله بناء على أن البدل هو المشتمل واعمار تب قوله يعن على الاستعانة مع انه قد يستعين ولا يعان لادعاء المتكلم أنه من الكرام فلا يخيب قاصده وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك ومن جعل هذا بدل اشتمال لان الصلاة تشتمل على السجود فقد أبعد لما مر من ان المراد الاشتمال بغير الكلية والجزئية والا كان كل بدل بعض كذلك أفاده الصبان وبدل الغلط جوزه سيبويه وجماعة والقياس يقتضيه كان تطعم زيدا تكسه جبة يشكرك اه (قوله ان على الخ) قاله الشاعر لرجل تقاعد عن مبايعة الملك أى الانقياد اليه وعلى بشد الياء خبران مقدما والله نصب بنزع الخافض وهو واو القسم وان تبايعا بكسر الباء اسم ان وتؤخذ بدل اشتمال من تبايعا وكرها مفعول مطلق بتقدير مضاف أى أخذ كره أو حال أى كارها وهو أنسب بقوله طائعا ﴿تنبيه﴾ الدليل على ان البدل فى هذه الامثلة هو الفعل وحده لا جملة الفعل والفاعل ظهور اعراب الاول من نصب أو جزم على الثانى فهو بدل مفرد من مفرد أما بدل الجملة من الجملة فكقوله تعالى أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين لان الاولى صلة الذى والثانية بدل بعض منها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ النداء ﴾

هو بكسر النون أكثر من ضمها والمد فيهما أكثر من القصر فلغاته أربع لكن المكسور الممدود مصدر قياسى لان قياس فاعل كنادى الفعال وغيره سماعى لكن وجه الضم مع المد انه لما انتفت المشاركة فى نادى كان بمنزلة الثلاثى الدال على صوت وقياسه فعال بالضم كصرخ صراخا فمن راعى اللفظ كسر ومد ومن راعى المعنى ضم ومد ثم قصر كل منهما تخفيفا وقيل المضموم اسم لا مصدر والهمزة منقلبة عن واو ككساء كما فى العزى وهو لغة الدعاء بأى لفظ واصطلاحا طلب الاقبال بيا أو احدى أخواتها والمراد بالاقبال مطلق الاجابة فدخل يا ألله ولا تناقض فى يا زيد لا تقبل لان يا لطلب اقباله ليسمع النهى فلم يتوجه له النهى الا بعد اقباله ولا ينادى حقيقة الا المميز لانه الذى تتأتى اجابته وأما غيره كيا جبال ويا أرض فاستعارة مكنية حيث شبهه بالمميز فى النفس ويا تخييل (قوله وللمنادى) الاظهر فتح داله وان صح الكسر أيضا والناء صفته من النأى وهو البعد والكاف فى كالناء بمعنى مثل أى مماثل معطوفة على مدخول أل الموصولة ويا وهما محذوفة للضرورة أى وللمنادى الذى هو ناء أو مماثله يا الخ وانما قدمها لانها أعم الادوات اذ تدخل كل نداء ولا يقدر عند الحذف غيرها وتتعين فى الجلالة والمستغاث وأيها وأيتها لعدم سماعها بغيرها لا لبعدها حقيقة أو تنزيلا فانه غير لازم فى ياء (قوله وأى) بفتح الهمزة مقصورة وقد تمد كما فى التسهيل فتكمل الادوات ثمانية (قوله وآ) هو همزة ممدودة (قوله والهمز) أى المقصور للدانى أى القريب ﴿فائدة﴾ ذهب بعضهم الى أن حروف النداء أسماء أفعال تتحمل ضمير المنادى بالكسر فيكمل للهمزة أقسام الكلمة فهى حرف للاستفهام وفعل أمر من الوأى وهو الوعد واسم فعل بمعنى أدعو لكنها فى الثانى مكسورة ولها فى ذلك نظائر مرت كعلى ومن (قوله فله الخ) أى لان البعيد يحتاج لمد الصوت ليسمع وهذه الادوات مشتملة على حرف المد لكن هذا ظاهر فى غير أى بالقصر ومذهب المبرد أن أيا وهيا للبعيد وأى والهمزة للقريب ويا للجميع وكذا ابن برهان الا انه جعل أى للمتوسط وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد لتنزيله منزلته كما أشار له الشارح بقوله أو فى حكمه وكذا لمجرد التأكيد اهتماما بما يتلو النداء وعلى منع عكسه للتأكيد لعدم تأتيه ولا مانع منه للتنزيل سم (قوله واز يداه) واحرف نداء وندبة وزيد امنادى مضموم تقدير المناسبة ألف الندبة والهاء للسكت (قوله قد يعرى) بضم الياء وشد الراء أى يجرد من حرف

ذالك يلق أثاما يضاعف له العذاب فيضاعف بدل من يلق فأعرب باعرابه وهو الجزم وكذا قوله

ان على الله أن تبايعا
تؤخذ كرها أو تجى طائعا

فتؤخذ بدل من تبايع ولذلك نصب (ص)

﴿ النداء ﴾

وللمنادى الناء أو كالناء يا
وأى وآ كذا أيا ثم هيا
والهمز للدانى ووا لمن ندب
أو يا وغير وا لدى اللبس اجتنب

(ش) لا يخلو المنادى من أن يكون مندوبا أو غيره فان كان غير مندوب فاما أن يكون بعيدا أو فى حكم البعيد كالنائم والساهى أو قريبا فان كان بعيدا أو فى حكمه فله من حروف النداء يا وأى وآ وأيا وهيا وان كان قريبا فله الهمزة نحو أزيد أقبل وان كان مندوبا وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه فله وا نحو وازيداه ووا ظهراه ويا أيضا عند عدم التباسه بغير المندوب فان التبس تعينت وا وامتنعت يا (ص)

وغير مندوب ومضمر وما
جا مستغاثا قد يعرى فاعلما

(ش) لايجوز حذف حرف النداء مع المندوب نحو وازيداه ولا مع الضمير نحو يا اياك قد كفيتك ولا مع المستغاث نحو يالزيد وأما غيرهذه فيحذف معها الحرف جوازا فتقول في يازيد أقبل زيد أقبل وفي ياعبدالله اركب عبدالله اركب لكن الحذف مع اسم الاشارة قليل وكذا مع اسم الجنس حتى ان أكثر النحويين منعوه ولكن أجازه طائفة منهم وتبعهم المصنف ولهذا قال ومن يمنعه فانصر عاذله أي انصر من يعذله على منعه لورود السماع به فما ورد منه مع اسم الاشارة قوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم أي ياهؤلاء وقول الشاعر

ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الرأ * س شيبا الى الصبا من سبيل

أي ياذا ومما ورد منه مع اسم الجنس قولهم أصبح ليل أي ياليل وأطرق كرا أي يا كرا (ص)

وابن المعرف المنادى المفردا على الذي في رفعه قد عهدا

(ش) لايخلو المنادى من أن يكون مفردا أومضافا أو مشبها به فان كان مفردا فاما أن يكون معرفة أو نكرة مقصودة أو نكرة غير مقصودة فان كان مفردا أومعرفة أو نكرة مقصودة بني على ما كان يرفع به فان كان يرفع

النداء لفظا (قوله وذاك) أي التعري المفهوم من يعري (قوله والمشار له) حقه أن يقول والمشار به أي اسم الاشارة لانه الذي تدخل عليه يا لكنه عطفه على الجنس أي في اسم الجنس واسم المشار له أي الاسم الدال عليه من حيث انه مشار له وهو اسم الاشارة وظاهر كلامه أنه ينادى مطلقا وقيده الشاطبي بغير المتصل بكاف الخطاب فلا يقال ياهذاك (قوله لايجوز حذف الخ) أي لان الحذف ينافي مد الصوت المطلوب في المندوب والمستغاث ويفوت الدلالة على نداء المضمر لكونه شاذا قليلا لا يقاس عليه على الصحيح بل منعه بعضهم مطلقا وأول ما سمع منه كيا اياك قد كفيتك وقوله

ياأبجر بن أبجر ياأنت * أنت الذي طلقت عام جعت

أبان يا فيه للتنبيه واياك مفعول لمحذوف يفسره كفيتك وأنت مبتدأ مؤكد بانت الثانية والذي خبره ومحل الخلاف ضمير المخاطب أما غيره فلا ينادى اتفاقا وأما حديث ياهو يامن لاهو الاهو فلفظ هو فيه مثله اسم الذات العلية لا ضمير وقولك ياأنا لحن (قوله وكذا مع اسم الجنس) قيده في التسهيل بالمبني للنداء وهو النكرة المقصودة أما غير المقصودة كيا رجلا خذ بيدي فيلزمه الحرف كما في شرح الكافية وظاهر الاشموني بلا خلاف لكن صرح المرادي بان بعضهم أجاز الحذف معه أيضا ولعله لم يعتبره لضعفه فهذا موضع رابع يمتنع فيه التعري ويزاد لفظ الجلالة لئلا تفوت الدلالة على النداء لكونه بأل والمنادى البعيد لاحتياجه لمد الصوت المنافي للحذف والمتعجب منه لانه كالمستغاث لفظا وحكما كيا للماء والعشب تعجبا من كثرتهما فالجملة سبعة وفي الاشارة واسم الجنس المبين الخلاف الذي في الشارح (قوله حتى ان أكثر النحويين منعوه) أي الحذف فيهما وهو مذهب البصريين وحملوا المسموع على ضرورة أو شذوذ ولحنوا من استعمله من المولدين وهو عند الكوفيين مقيس مطرد فيهما والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يرد الا في الشعر وقد قال في شرح الكافية وقول الكوفيين في اسم الجنس أصح (قوله ثم أنتم هؤلاء الخ) أوله البصريون بان هؤلاء بمعنى الذين خبر أنتم وتقتلون صلته أو هو اسم اشارة خبر أنتم أو عكسه وتقتلون حال (قوله ذا ارعواء) مصدر نائب عن فعله أي ياهذا انكف عن دواعي الصبا انكفافا (قوله أصبح ليل) مثل يضرب عند اظهار الكراهة من الشئ أي ائت بالصبح ياليل وأصله ان امرأ القيس وقع على امرأة كانت تكرهه فقالت له أصبحت أصبحت يافتى فلم يلتفت لقولها فرجعت الى خطاب الليل كأنها تستعطفه ليخلصها مما هي فيه بمجئ الصبح (قوله أطرق كرا) أي ياكروان فرخم بحذف النون على لغة من لا ينتظر فتحركت الواو وانفتح ما قبلها لكونها اليناز لئلا سما كنارا بعا كما سيأتي ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها أو كاحلال اجماعا كما في حياة الحيوان وهذا مثل تمامه ان النعام في القرى يضرب لمن تكبر وقد تواضع أشرف منه (قوله وابن المعرف) أي سواء سبق تعريفه النداء كالعلم أو حصل به وهو النكرة المقصودة فان تعريفها انما هو بالقصد والاقبال عليها والصحيح بقاء العلم على تعريف العلمية ويزيد بالنداء وضوحا لا أنه ينكر قبل النداء اذ المنادى قد لا يقبل التنكير كالجلالة واسم الاشارة وانما نكر عند اضافته لان مقصودها الاصلي التعريف أو التخصيص فلو بقيت العلمية لغت الاضافة وأما النداء فمقصوده الاصلي طلب الاصغاء لا التعريف فلا حاجة للتنكير سم وانما لم يجتمع النداء مع أل لئلا يجمع بين أداتي تعريف ظاهرتين بخلاف العلمية فانها بغير أداة ظاهرة فتدبر (قوله بني الخ) قيل علة بنائه شبهه بكاف ذلك خطابا وافرادا عن الاضافة ورد بان النكرة غير المقصودة كذلك مع اعرابها وانما هي شبهه بكاف الضمير في نحو أدعوك خطابا وافرادا وتعريفا وهي مشابهة لكاف ذلك لفظا ومعنى فهو مشبه للحرف بالواسطة فخرج بالافراد المضاف وشبهه وبالتعريف النكرة وبني على حركة ايذانا بعروض البناء وكانت ضمة لدفع اللبس الحاصل بغيرها اذ الكسر يلبس بالمضاف لياء المتكلم بعد حذفها والفتح

بالضمة بنى عليها نحو يازيدو يارجل وان كان يرفع بالألف أو بالواو فكذلك نحو يازيدان ويارجلان ويازيدون ويارجيلون ويكون فى محل نصب على المفعولية لان المنادى مفعول به فى المعنى وناصبه فعل مضمر نابت يامنابه فاصل يازيد أدعو زيدا فحذف ادعو ونابت يامنابه (ص)

وانوا انضمام مابنوا قبل الندا * وليجر مجرى ذى بناء جددا

(ش) أى اذا كان الاسم المنادى مبنيا قبل النداء قدر بعد النداء بناؤه على الضم نحو ياهذا ويجرى مجرى ما تجدد بناؤه بالنداء كزيد فى أنه يتبع بالرفع مراعاة للضم المقدر فيه وبالنصب مراعاة للمحل فتقول ياهذا العاقل والعاقل بالرفع والنصب كما تقول يازيد الظريف والظريف (ص)

والمفرد المنكور والمضافا * وشبهه انصب عادما خلافا

(ش) تقدم أن المنادى اذا كان مفردا معرفة أو نكرة مقصودة يبنى على ما كان يرفع به وذكر هنا أنه اذا كان مفردا نكرة أى غير مقصودة أو مضافا أو مشبها به نصب فمثال الاول قول الأعمى يارجلا خذ بيدى وقول الشاعر

أيارا كبا اما عرضت فبلغا * نداماى من نجران أن لا تلاقيا

ومثال الثانى قولك ياغلام زيد و ياضارب عمرو ومثال الثالث قولك ياطالعا جبلا و ياحسنا وجهه

يلبس به عند قلبها ألفا وحذفها وأما ضمه بعد حذف يائه فقليل لا يبالى باللبس به (قوله بالضمة) أى ظاهرة أو مقدرة فيجب تقديرها فى ياموسى و ياقاضى و يحذف تنوين قاض اتفاقا لبنائه وتثبت ياؤه عند الخليل اذ لم يبق موجب لحذفها وتستمر محذوفة عند المبرد لانه نودى منونا محذوف الياء فحذف تنوينه للبناء وبقى حذف يائه أفاده الصبان والظاهر جريان ذلك الخلاف فى يافتى (قوله يازيدان) الظاهر انه من النكرة المقصودة اذ لا يثنى العلم ولا يجمع الا بعد تنكيره وانما لزمه أل فى غير النداء عوضا عن العلمية فكذا يعوض عنها تعريف النداء وما يفيده صنيع الشارح من أنه مثال للعلم حيث ذكر يارجلان بعده للنكرة المقصودة فانما ذلك باعتبار أنه قبل التثنية كان علما (قوله يارجيلون) صغره ليسوغ جمعه بالواو والنون (قوله فعل مضمر) أى عند سيبويه وقال المبرد نصب بحرف النداء لسده مسد الفعل فعلى المذهبين يازيد جملة الا أن جزأيها مقدران عند سيبويه وهما الفعل والفاعل وعند المبرد سد حرف النداء مسد الفعل وحده واستتر الفاعل فيه لانه لما عمل عمله تحمل الضمير مثله وأما المنادى ففضلة مفعول به الا أنه واجب الذكر لئلا يفوت النداء (قوله فحذف أدعو) أى لزوما لكثرة الاستعمال واسداد الحرف مسده فى طلب الاقبال ولا يرد أن أدعو خبر فلا يكون أصلا للانشاء وهو النداء لجواز أن يقصد بالفعل الانشاء أيضا ولذا كان الأولى تقديره ماضيا لانه الغالب فى الانشاء (قوله فى أنه يتبع بالرفع الخ) أى ولا يجوز اتباع حركته الأصلية فى نحو ياسيبويه و ياهؤلاء لبعدها بأصالتها عن حركة الاعراب بخلاف الضم فانه بعروضه أشبه الاعراب العارض بالعامل و بهذا ينحل اللغز المشهور فى هؤلاء وكذا المحكى فيبنى على ضم مقدر للحكاية كاعرابه فى غير النداء و يرفع تابعه أو ينصب كيا تأبط شرا المقدام والمقدام ولا يجوز اتباع حركته الأصلية وفى قوله بالرفع تسامح يعلم من الفصل الآتى (قوله والمضافا) أى لغير ضمير الخطاب والا فلا ينادى أصلا لئلا يلزم جمع خطابين لشخصين فى جملة واحدة اذ النداء خطاب للمضاف والضمير لغيره وهو ممتنع (قوله عادما خلافا) أى فى الجملة والا فثعلب يجوز الضم فيما اضافته غير محضة أو كما قيل

وليس كل خلاف جاء معتبرا * الا خلاف له حظ من النظر

(قوله أومشبهابه) هو ما اتصل به شئ من تمام معناه فيطول به كالمضاف اما بكونه عاملا فيه رفعا أو غيره كياحسنا وجهه و ياطالعا جبلا و يارفيقا بالعباد وكذا ياغافلا والموت يطلبه ان جعلت الجملة حالا من الضمير فى غافلا أو بعطفه عليه فى التسمية قبل النداء كياثلاثة وثلاثين وكذا النكرة الموصوفة قبل النداء عند كثير سواء وصفت بمفرد أو غيره كحكاية الفراء يارجلا كريما أقبل وكقوله صلى الله عليه وسلم فى سجوده ياعظيما يرجى لكل عظيم و ياحليما لا يعجل وقول الشاعر * أدارا بحزوى هجت للعين عبرة * لان النداء لما ورد على الوصف صار كأنه من تتمة المنادى كالمعمول من العامل ولا يلزم مثل ذلك فى المعرفة الموصوفة لعدم احتياجها للوصف كالنكرة فان وصفت بعد النداء وجب البناء لانها حينئذ مفردة مقصودة وان احتمل الامران جاز وجاز ولا يرد أن النكرة تتعرف بالنداء فلا يصح وصفها بعده بنكرة ولا بجملة لانه يغتفر فى المعرفة الطارئة وأما الموصوفة قبل النداء فيرد التعريف عليهما معا الا المنعوت وحده أفاده المصرح وفى التسهيل أن الموصوف قبل النداء من المفرد لا شبه المضاف لكن نصبه أرجح كالحديث والبيت فقوله هنا وابن المعرف المفرد أى وجوبا فى غير الموصوف وجوازا فيه قال سم و بحصر الشبيه بالمضاف فيما ذكر يعلم أن الموصول فى نحو يامن فعل كذا من المفرد فيقدر ضمه كما يقدر فى سيبويه (قوله أيا راكبا الخ) ان شرطية مدغمة فى ما الزائدة وعرضت أى أتيت العروض وهى مكة والمدينة وما بينهما ونجران بلد باليمن (قوله و ياضارب عمرو) أشار به للرد على ثعلب فى الاضافة غير المحضة

(قوله ويا ثلاثة وثلاثين) أي فيمن سميته بذلك فيجب نصبهما بلا خلاف الأول لشبهه المضاف في الطول والثاني لعطفه على المنصوب ويمتنع حينئذ ادخال يا على الثاني لانه جزء علم كعبد شمس فان ناديت جماعة هذه عدتهم فان لم تتعين نصبتهما أيضا وان عينت فان أردت بهما جماعتين معينتين ضممت الاول لانه نكرة مقصودة وعرفت الثاني بأل على المختار لانه نكرة أريد بها معين ولم يكتف بتعريف النداء لان يا لم تباشره ونصبته أو رفعته لانه تابع المضموم الا اذا أعيدت يا فيجب ضمه مجردا من أل وان أريد بهما عدد واحد معين فالظاهر نصبهما كما في القسمية مم (قوله ونحو زيد) مفعول ضم ومفعول افتحن ضمير محذوف يعود عليه ومن نحو الخ حال من زيد ولا تهن بفتح التاء من وهن يهن اذا ضعف أو بضمها من أهان غيره أذله (قوله اذا كان المنادى مفردا الخ) ذكر ستة شروط أفادها المتن بالمثال وسيأتي محترزها وبقي سابع كون المنادى ظاهر الاعراب فنحو يا عيسى بن مريم يتعين فيه تقدير الضم اذ لا ثقل مع التقدير حتى يخفف بالفتح وثامن وهو كون ابن مفرد الا مثنى ولا جمعا ولا يخفى أخذهما من صنيع المصنف وموضوع المسألة اعراب العلم الأول بالحركات حتى يصح فتحه وضمه فالمثنى والجمع على حده خارجان عن ذلك وانظر جمع التكسير كيا زيود ابن بكر وابن عمرو وابن خالد هل هو كالمفرد أم لا ومقتضى تعليلهم جواز الفتح بكثرة الاستعمال امتناعه في ذلك اذ لا يكثر كالمفرد وقد يكون خارجا بالمفرد كما خرج به المضاف فتأمل وشرط النووي في شرح مسلم كون البنوة حقيقية (قوله وصف بابن) أي أو ابنة بخلاف بنت لقلة استعمالها في نحو ذلك (قوله مضاف الى علم) أي مذكر أو مؤنث وكذا العلم الأول كيا زيد بن فاطمة ويا هند ابنة زيد بالضم والنصب وغلطوا من اشترط تذكير العلمين ولا فرق بين كون العلم الثاني مفردا أم لا صبان وحقه أن يقول مضافا بالنصب على انه حال من ابن لانه معرفة بقصد لفظه فلا يوصف بنكرة (قوله وجهان) أما الضم فعلى الأصل وأما الفتح فاتباع لفتحة ابن لكون الحاجز بينهما ساكنا غير حصين أو هو فتح بنية على تركيب الصفة مع الموصوف كخمسة عشر أو فتح اعراب على اقحام ابن واضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يضاف اليه لملابسته له واما فتحة ابن فعلى الأول اعراب وعلى الثاني بناء وضم النداء مقدر عليه كما يقدر في خمسة عشر وعلى الثالث لا اعراب ولا بناء كما في التصريح لانه زائد لم يطلبه عامل فتقول في اعرابه على الأول زيد منادى قدر ضمه لفتحة اتباعه لابن وابن صفته منصوب بالفتحة الظاهرة لانه مضاف وعلى الثاني زيد ابن منادى ٢ وضمه مقدر على ابن لحركة البناء التركيبي وعلى الثالث زيد منادى منصوب لاضافته الى سعيد ولفظ ابن مقحم بينهما لا محل له ولا يصح بدلا ولا عطف بيان لعدم تمام الأول الا بالمضاف اليه وهل يجوز كونه توكيدا لفظيا بالمرادف كما سيأتي في سعد سعد الاوس فتكون فتحته اعرابا تأمل (قوله ويجب حذف ألف ابن خطا) أي بالشروط السابقة كما يصرح به قوله والحالة هذه ما لم يقع أول سطر أو تقطع همزته للشعر والا ثبتت وكذا ان عدم شرط كأن لم يقع بعد علم كجاء ابن بكر او ابن بكر على أو فصل منه أو لم يكن صفة له بل بدلا أو خبرا ولو منسوخا أو نصب باعني أو كان منادى كجاء زيد ابن بكر أي يا ابن بكر أو كان مستفهما عنه كهل زيد ابن بكر أو ثني الابن أو جمع أو وقع بعد مثنى أو جمع كما مر مثاله أو لم يضف لاسم أبيه حقيقة بل لضميره أو لجده أو معلمه أو للفظ ابن أو أخ مثلا قال الدينوري في كتاب الرسم أو للقب غلب على أبيه أو صناعة اشتهر بها كجاء زيد ابن الأمير أو القاضي زاد الطبلاوي في نظمه أو لأمه كعيسى ابن مريم فكل ذلك تثبت فيه الألف وهو مقتضى الشروط المارة لكن مر أنهم غلطوا من شرط تذكير العلمين في مسئلة جواز الفتح وقد قال في التسهيل كل ما جوز فتح المنادى المضموم أوجب حذف تنوينه في غير النداء الا لضرورة وحذف ألف ابن خطأ اه وفي الصبان ومثل ابن في ذلك ابنة نظيرما مر ولا فرق في كل ذلك بين كون العلم اسما

ويا ثلاثة وثلاثين (ص)
ونحو زيد ضم وافتحن من
* نحو أزيد بن سعيد لا تهن

(ش) أي اذا كان المنادى مفردا علما ووصف بابن مضاف الى علم ولم يفصل بين المنادى وبين ابن جاز لك في المنادى وجهان البناء على الضم نحو يا زيد ابن عمرو والفتح اتباعا نحو يا زيد بن عمرو ويجب حذف ألف ابن والحالة هذه خطا (ص)

٢ قوله وضمه مقدر على ابن فيه تأمل لاضافته الى سعيد فحقه أن يكون في محل نصب لانه على هذا الوجه يكون زيد بن مضافا وسعيد مضاف اليه كما اذا قلت يا خمسة عشر زيد فتأمل اه وسيأتي في نحو سعد سعد الاوس ما يصرح بذلك اه منه

والضم ان لم يل الابن علما * ويلى الابن علم قد حتما (ش) أى اذا لم يقع ابن بعد علم أو لم يقع بعده علم وجب ضم المنادى وامتنع فتحه فمثال الاول نحو ياغلام ابن عمرو ويا زيد الظريف ابن عمرو ومثال الثانى يا زيد ابن أخينا فيجب بناء زيد على الضم فى هذه الامثلة ويجب اثبات ألف ابن والحالة هذه (ص)

واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا * مما له استحقاق ضم بينا

(ش) تقدم انه اذا كان المنادى مفردا معرفة أو نكرة مقصودة يجب بناؤه على الضم وذكر هنا انه اذا اضطر شاعر الى تنوين هذا المنادى كان له تنوينه وهو مضموم وكان له نصبه وقد ورد السماع بهما فمن الاول قوله

سلام الله يامطر عليها * وليس عليك يامطر السلام

ومن الثانى قوله

ضربت صدرها الى وقالت * ياعديا لقد وقتك الاواقى

(ص)

وباضطرار خص جمع يا وأل * الا مع الله ومحكى الجمل

والاكثر اللهم بالتعويض * وشذ يا اللهم فى قريض

(ش) لا يجوز الجمع بين حرف النداء وأل فى غير اسم الله تعالى وما سمى به من الجمل الا فى ضرورة الشعر كقوله

فيا الغلامان اللذان فرا * اياكما ان تعقبانا شرا

وأما مع اسم الله تعالى ومحكى الجمل فيجوز فتقول يا ألله بقطع الهمزة ووصلها وتقول فيمن اسمه الرجل منطلق يا الرجل منطلق أقبل والاكثر فى نداء اسم الله تعالى اللهم بميم مشددة معوضة من حرف النداء وشذ الجمع بين الميم وحرف النداء فى قوله

أو كنية أو لقبا على ما صرح به ابن خروف وجزم الراعى بوجوب التنوين وثبوت الالف اذا كان العلم الاول مضافا كجاء أبو محمد ابن زيد واختاره الصفدى بعد نقله الخلاف فيه وكذا اختاره فى اضافة الثانى كجاء زيد ابن عبد الله اه (قوله والضم الخ) مبتدأ خبره قد حتما وان لم يل شرط ويلى الثانى عطف عليه والواو فيه بمعنى أو لان انتفاء أحدهما كاف فى تحتم الضم والجواب محذوف لوجود شرط حذفه اختيارا وهو مضى فعل الشرط فى المعنى كما سيأتى فى عوامل الجزم أى فالضم متحتم أو ان قد حتما جوابه حذفت فاؤه للضرورة والشرط وجوابه خبر المبتدا والرابط بالضمير فى حتم والوجه الاول أولى لعدم احتياجه الى ضرورة كما مر غير مرة (قوله أى اذا لم يقع الخ) دخل فى هذا محترز ثلاثة شروط من المتقدمة عدم العلم الاول والفصل بينه وبين ابن كما ذكره الشارح وكذا عدم ذكر ابن كما زاد الفاضل اذ يصدق عليه أنه لم يقع الابن بعد علم لان السالبة تصدق بنفى الموضوع وقوله أو لم يقع الخ هو مفاد عجز البيت وهو محترز شرط رابع أى عدم العلم الثانى فى كل ذلك يجب فيه ضم العلم الاول كما اذا كان الابن غير صفة له بان كان بدلا منه أو عطف بيان وهو محترز شرط خامس وكذا يجب الضم ان ثنى الابن أو جمع أو وقع بعد مثنى أو جمع أو لم تكن البنوة حقيقية أما اذا كان العلم الاول غير مفرد وهو محترز الاول كيا عبد الله بن زيد فيجب نصبه (قوله ياغلام ابن عمرو) اعترض وجوب ضمه بان النكرة الموصوفة يجب نصبها أو يجوز على مامر الا أن يقال لعله وجوب نسبى بمعنى امتناع الفتح للاتباع أو التركيب فلا ينافى جواز النصب كشبيه المضاف أفاده الصبان (قوله واضمم الخ) فى تعبيره بالضم والنصب اشارة الى أن المنون اضطرارا يكون مبنيا اذا ضم كحاله قبل الاضطرار ومعربا اذا نصب رجوعا الاصل الاسماء وحينئذ يتعين فى تابعه النصب وفى الضم يجوز معه النصب (قوله مما له الخ) بيان لما الاولى حال منها واستحقاق مبتدأ خبره بيناوله متعلق به بتضمينه معنى أثبت وجملة المبتدأ والخبر صلة ما الثانية (قوله ضربت صدرها الى) أى متعجبة من تجافى مع ما لاقيت من الحروب على عادة النساء من ضرب صدورهن عند التعجب فالى بمعنى منى متعلق بحال محذوفة كما ذكر أو بضربت لتضمينه معنى تجببت وأصل أواق وواق جمع واقية أى حافظة فابدلت الواو الاولى همزة لما سيأتى فى قوله وهمزا أول الواوين رد الخ (قوله فى قريض) فعيل بمعنى مفعول من قرضت الشئ قطعته سمى به الشعر لاقتطاعه من الكلام (قوله بين حرف النداء) اشارة الى أن ذكر المصنف يا مثال لا قيد فمثلها باقى الادوات (قوله وأما مع اسم الله تعالى الخ) زاد فى التسهيل اسم الجنس اذا كان مشبها به نحو يا الاسد شدة أقبل لان تقديره يا مثل الاسد فحذف مثل وأقيم المضاف اليه مقامه فلم تدخل يا فى الحقيقة على أل ولا يلزمه جواز يا القرية على تقدير يا أهل القرية لان ذكر وجه الشبه فى الاول يدل على معنى المضاف المحذوف وهو المثلية بخلاف هذا سم وزاد المبرد ما سمى به من الموصول المحلى بأل مع صلته كيا الذى قام وصوبه الناظم وان منعه سيبويه فان سمى به بلا صلته منع نداؤه اتفاقا صبان (قوله بقطع الهمزة) أى لانها لعدم مفارقتها له صارت كجزء من الكلمة فلم تحذف فى النداء وحينئذ تثبت ألف يا وجوبا وقوله ووصلها أى نظرا لاصلها وحينئذ تثبت ألف يا أو تحذف ففيه ثلاثة أوجه بخلاف يا المنطلق زيد فيجب قطع همزته مع ثبوت ألف يا لان ما بدئ بهمزة الوصل فعلا كان أو غيره يجب قطعها فى التسمية به لصيرورتها جزأ من الاسم فتقطع فى النداء أيضا ولا يجوز وصلها نظرا لاصالتها كما فى الجلالة لان له خواص ليست لغيره (قوله اللهم بميم الخ) أى فهو منادى مبنى على ضم الهاء على المختار فى محل نصب والميم عوض عن يا فرارا من دخولها على أل وخصت الميم لمناسبتها اليا فى انها للتعريف عند حير وشددت لتكون على حرفين كيا وأخرت تبركا بالبداءة

انى اذاما حدث ألما * أقول يا اللهم يا اللهما (ص) ﴿فصل﴾ تابع ذى الضم المضاف دون أل *
ألزمه نصبا كأزيد ذا الحيل

(ش) أى اذا كان تابع المنادى المضموم مضافا غير مصاحب للألف واللام وجب نصبه نحو يازيد صاحب عمرو (ص) وماسواه ارفع أوانصب واجعلا * كمستقل نسقا وبدلا

(ش) أى وماسوى المضاف المذكور يجوز رفعه ونصبه وهو المضاف المصاحب لأل والمفرد فتقول يازيد الكريم الاب برفع الكريم ونصبه ويازيد الظريف برفع الظريف ونصبه وحكم عطف البيان والتوكيد كحكم الصفة فتقول يارجل زيد وزيدا بالرفع والنصب وياتميم أجمعون وأجمعين وأما عطف النسق والبدل ففى حكم المنادى المستقل فيجب ضمه ان كان مفردا نحو يارجل زيد ويارجل وزيد كما يجب الضم لو قلت يازيد ويجب نصبه ان كان مضافا نحو يازيد أباعبدالله ويازيد وأباعبد الله كما يجب نصبه لو قلت يا أباعبدالله (ص) وان يكن مصحوب أل ما نسقا * ففيه وجهان ورفع ينتقى

(ش) أى انما يجب بناء المنسوق على الضم اذا كان مفردا معرفة بغير أل فان كان بأل جاز فيه وجهان الرفع والنصب

باسم الله تعالى اذ لايجب كون العوض فى محل المعوض منه كتاء عدة وألف ابن أما البدل فيجب فيه ذلك كما فى ماء وماء وثعالى وثعالب فكل بدل عوض ولا عكس ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف غيره مما يختص بالنداء وأجازه المبرد نحو قل اللهم فاطر السموات وحمله سيبويه على النداء المستأنف وقد تحذف منه أل فيصير لاهم وهو كثير فى الشعر (قوله انى اذا الخ) الحدث بفتحتين الامر الحادث من مكاره الدنيا وألما أى نزل ﴿تتمة﴾ تستعمل اللهم على ثلاثة أوجه أحدها النداء المحض كما سمعته ثانيها أن يذكرها المجيب تمكينا للجواب فى ذهن السامع نحو اللهم نعم فى جواب أزيد قائم الثالث أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة الوقوع أو بعده نحو أنا أزورك اللهم اذا لم تدعنى اذ الزيارة مع عدم الطلب قليلة ومنه قول المؤلفين اللهم الا أن يقال كذا قيل وهى على هذين موقوفة لامعربة ولا مبنية لخروجها عن النداء فهى غير مركبة لكن استظهر الصبان بقاءها على النداء مع دلالتها على التمكين أو الندرة فتكون معربة كالاول ولو سلم فيقال انه منادى صورة فله حكمه والله أعلم

﴿فصل﴾ (قوله تابع ذى الضم) نصب بمحذوف يفسره ألزمه والمضاف صفته ودون أل حال من تابع أو من ضميره فى المضاف قيل ولو قال ذى البناء لشمل المثنى والجمع وأنت خبير بان البناء عند المصنف لفظى هو نفس الحركات وما ناب عنها فالضم الذى هو أحد أنواعه يصدق بالضمة وما ناب عنها فتدبر والمراد الضم لفظا أو تقديرا كياسيبويه هذا الفضل والمراد بالتابع هنا ماعدا النسق والبدل وهو النعت والبيان والتوكيد بقرينة ما بعده واعلم ان تابع المنادى المشتمل على ضميره يجوز فيه الخطاب نظرا لكونه مخاطبا والغيبة نظرا لكونه اسما ظاهرا كيازيد نفسك أو نفسه وياتميم كلكم أو كلهم وياذا الذى قمت أو قام (قوله وجب نصبه) أى مراعاة لمحل المنادى ولا يجوز اتباعه للفظه لتعذر ضم النداء فى المضاف وهذا اذا كانت اضافته محضة والا جاز لكونها فى نية الانفصال كيارجل ضارب زيد بالضم والنصب ومثله الشبيه بالمضاف كما قاله الرضى وان صرح السيوطى بوجوب نصبه ان قلت كيف ينعت المنادى وهو معرفة بالمضاف المذكور وشبهه مع انه نكرة قلت لا ينعت بذلك الا النكرة المقصودة كما فى الصبان وقدمر انه يتسامح فى المعرفة الطارئة وحينئذ فقول الشارح يازيد صاحب عمرو مشكل من وجهين كما لا يخفى الا أن يراد بصاحب الدوام أو انه غلبت عليه الاسمية فتكون اضافته محضة ويتعرف بها (قوله وماسوى المضاف المذكور) أى من تابع ذى الضم خاصة فخرج تابع المنصوب فيجب نصبه مضافا أو غيره محلى بأل أو لا الا النسق والبدل فكمستقل لما يأتى (قوله والمفرد) أى عن الاضافة فقط كيازيد الظريف أو عنها وعن أل كيارجل زيد وكذا يارجل ظريف بالرفع والنصب ولا يرد وصف المعرفة بالنكرة لما مر وكذا المضاف اضافة غير محضة مع خلوه من أل والمشبه به كما مر عن الرضى (قوله برفع الكريم) فيه تسمح فان ضمة التابع اتباع للفظ المنادى لا اعراب ولا بناء كما قاله الدماميني فهو منصوب بفتحة مقدرة لحركة الاتباع ولذلك ينون اذا خلا من أل والاضافة لعدم بنائه واعلم ان محل ذلك فى النعت اذا كان طارئا بعد النداء أما قبله فينصب منعوته لشبهه بالمضاف كما مر فينصب النعت تبعا له (قوله ففى حكم المنادى المستقل) أى لان البدل على نية تكرار العامل وهو يا والعاطف كالنائب عنه (قوله فيجب ضمه) أى ضم بناء فلا ينون كما يفيده ما بعده (قوله وان يكن الخ) اسمها نسق ومصحوب أل خبرها مقدما وهذا تقييد لقوله كمستقل الخ وخص التقييد بالنسق لان البدل لا يكون الا خاليا من أل اذ حرف النداء مقدر قبله فلا يجمع بينهما وقوله ورفع مبتدأ سوغه التقسيم (قوله وجهان) أى لامتناع تقدير حرف النداء قبله بسبب أل فاشبه النعت فى ان العامل فيه هو العامل فى الاول فجاز فيه مراعاة لفظ الاول ومحله وظاهره جواز رفعه ولو كان مضافا كيازيد والحسن الوجه قال الصبان ولا بعد فيه اه أى لان اضافته تكون غير محضة أبدا فى نية الانفصال اذ ما اضافته محضة

والمختار عند الخليل وسيبويه ومن تبعهما الرفع وهو اختيار المصنف ولهذا قال ورفع ينتقى أي يختار فتقول يازيد والغلام بالرفع والنصب ومنه قوله تعالى ياجبال أوّبي معه والطير برفعه ونصبه (ص) وأيها مصحوب أل بعد صفه

يلزم بالرفع لدى ذى المعرفه
وأيهذا أيها الذى ورد * ووصف أى بسوى هذا يرد

(ش) أى يقال ياأيها الرجل وياأيهذا وياأيها الذى فعل كذا فأى منادى مفرد مبنى على الضم وها زائدة والرجل صفة لأى ويجب رفعه عند الجمهور لانه المقصود بالنداء وأجاز المازنى نصبه قياسا على جواز نصب الظريف فى قولك يازيد الظريف بالرفع والنصب ولا توصف أى الا باسم جنس محلى بأل كالرجل أو باسم اشارة نحو ياأيهذا أقبل أو بموصول محلى بأل نحو ياأيها الذى فعل كذا

(ص)
وذو اشارة كأى فى الصفه * ان كان تركها يفيت المعرفه

(ش) يقال ياهذا الرجل فيجب رفع الرجل ان جعل هذا وصلة لندائه كما يجب رفع صفة أى والى هذا أشار بقوله ان كان تركها يفيت المعرفه فان لم يجعل اسم الاشارة وصلة لنداء ما بعده لم يجب رفع صفته بل يجوز الرفع والنصب

(ص)
فى نحو سعد سعد الأوس ينتصب * ثان وضم وافتح أولا تصب

(ش) يقال ياسعد سعد الأوس وياتيم تيم عدى و يازيد زيد

لاتدخله أل (قوله والمختار الرفع) أى تبعا للفظه لما فيه من مشاكلة الحركة ولكونه أكثر واختار أبو عمرو وغيره النصب لان ما فيه أل لا يباشر حرف النداء فلا يشاكل لفظ ما باشره وتمسكا بظاهر الآية فقد أجمع فيها القراء سوى الاعرج على نصب الطير عطفا على محل جبال وأجيب باحتمال انه بالعطف على فضلا قبله أو بسخرنا مقدرا (قوله وأيها الخ) مبتدأ خبره يلزم ومصحوب أل مفعوله مقدم عليه وبعد صفة وبالرفع أحوال منه أى وأيها يلزم مصحوب أل حال كونه صفة له مرفوعا كائنا بعده أو مصحوب أل مبتدأ ثان خبره يلزم والجملة خبر أيها حذف رابطها أى يلزمها (قوله ورد) أفرد ضمير الفاعل اما لتأويله بالمذكور من أيهذا وأيها الذى أو حذف خبر أحدهما لدلالة الآخر عليه أى ورد أيضا وقوله بسوى هذا أى المذكور من مصحوب أل وذا والذى (قوله فأى منادى مفرد) أى نكرة مقصودة وتكون بلفظ واحد وان ثنيت صفتها أو جمعت كيا أيها الرجلان أو الرجال لكن يختار تأنيثها لتأنيث صفتها كيا أيتها النفس ولا يجب كما قاله الدماميني (قوله وها زائدة) أى حرف تنبيه زائد لا محل له لكنها تلزمها عوضا عما فاتها من الاضافة كما عوضوا عنها ما الزائدة فى نحو أياما تدعوا وخصت ها بالنداء لانه محل تنبيه وما بالشرط لانه يناسبه الابهام والاغلب فتح هذه الهاء وقد تضم اذا لم يكن بعدها اسم اشارة (قوله ويجب رفعه) أى تبعا للفظها ففيه التسامح المار وكذا يجب رفع نعته اذا نعت كيا أيها الرجل الفاضل فيمتنع نصب الفاضل تبعا للمحل كما فى الاشمونى والظاهر أن المانع من ذلك عدم السماع والاتباع أى فى محل نصب مثلها كما اختاره الصبان لم يوجد مانع من مراعاته فى نعته كما وجد فى أى (قوله لانه المقصود بالنداء) أى وأى وصلة لندائه لامتناع جمع حرف النداء وأل وهو مفرد فوجب ضمه كما لو باشره الحرف تنبيها على انه المنادى وخصت أى بالتوصل بها لوضعها على الابهام واحتياجها للمخصص فتكون ألصق بما بعدها من غيرها ولمشابهها اسم الاشارة فى ذلك قام مقامها (قوله محلى بأل) أى الجنسية بحسب الاصل وان صارت الآن للحضور كما تصير كذلك بعد اسم الاشارة وخرج بها العهدية كالزيدين والزائدة سواء قارنت الوضع كاليسع والسموأل أو كانت للمح الاصل كالحرث أو فى العلم بالغلبة كالنجم فكل ذلك لا يتوصل لندائه بأى ولا بذا بل ينادى هو مجردا من أل وأجاز فى شرح الكافية ادخالها على أل الزائدة المقارنة للوضع كاليسع (قوله أو باسم الاشارة) أى بشرط خلوه من الكاف فلا يقال ياأيهاذاك الرجل خلافا لابن كيسان ولا يشترط نعته حينئذ بذى أل كما مثله الشارح وفاقا لابن عصفور والناظم بدليل قوله

أيهذان كلا زادكما * ودعانى واغلا فيمن وغل

بخلاف ما اذا نودى اسم الاشارة نفسه (قوله كأى فى الصفة) أى فى لزومها ولزوم رفعها وكونها بأل من اسم جنس أو موصول دون اسم الاشارة ولم يستثنه لظهور انه لا يوصف بمثله ويراعى فيه حال المشار اليه من جمع وغيره نحو ياهذان الرجلان بخلاف أى كما مر (قوله يفيت) بضم الياء مضارع أفات الرباعى ومفعوله الاول محذوف أى يفيت المخاطب معرفة المشار اليه (قوله ان جعل هذا وصلة لندائه) بان قصد نداء ما بعدها كقولك لقائم بين قوم جلوس ياذا القائم وياذا الذى قام فان قصد نداء اسم الاشارة وحده وقدر الوقف عليه بان عرفه المخاطب بدون وصف كوضع اليد عليه فلا يلزم وصفه ولا رفع وصفه اذا وصف كغيره لكن لا يوصف بغير ما فيه أل كحاله فى غير النداء (قوله فى نحو سعد الخ) أى من كل تركيب وقع فيه المنادى مفردا وكرر مضافا الى غيره علما كان كما مثل أو اسم جنس كيا رجل رجل القوم أو وصفا كيا صاحب صاحب زيد خلافا للكوفيين فان لم يضف الثانى كيا زيد زيد لم يجب نصبه (قوله ياتيم تيم عدى) احترز بالاضافة عن

[illegible] فيجب نصب الثاني ويجوز في الأول الضم والنصب فان ضم الأول كان الثاني منصوبا على التوكيد أو على اضمار أعني أو على البدلية أو عطف البيان أو على النداء وان نصب الأول فمذهب سيبويه انه مضاف الى ما بعد الاسم والثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه ومذهب المبرد أنه مضاف الى محذوف مثل ما أضيف اليه الثاني وان الأصل يا تيم عدي تيم عدي فحذف عدي الأول لدلالة الثاني عليه (ص)

﴿ المنادى المضاف الى ياء المتكلم ﴾

واجعل لمنادى صح ان يضف ليا * كعبد عبدي عبد عبدا عبديا

(ش) اذا أضيف المنادى الى ياء المتكلم فاما أن يكون صحيحا أو معتلا فان كان معتلا فحكمه كحكمه غير منادى وقد سبق حكمه في المضاف الى ياء المتكلم وان كان صحيحا جاز فيه خمسة أوجه أحدها حذف الياء والاستغناء بالكسرة نحو ياعبد وهذا هو الأكثر الثاني اثبات الياء ساكنة نحو ياعبدي وهو دون الأول في الكثرة الثالث قلب الياء ألفا وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة نحو ياعبد الرابع قلبها ألفا وابقاؤها وقلب الكسرة فتحة نحو ياعبدا الخامس اثبات الياء محركة بالفتح نحو ياعبدي (ص)

وفتح او كسر وحذف اليا استمر * في يا ابن أم يا ابن عم لا مفر

(ش) اذا أضيف المنادى الى مضاف الى ياء المتكلم وجب اثبات الياء

تيم مرة من قريش وتيم قيس وغيرهما (قوله اليعملات) جمع يعملة وهي الناقة القوية على العمل والذبل جمع ذابل بمعنى ضامرة واضافة زيد اليها لاشتهاره بالحداء أي الغناء لها في السير (قوله فان ضم الاول) أي لكونه مفردا معرفة (قوله على التوكيد) أي للاول باعتبار محله قاله المصنف وتعقب بانه لا يصح توكيدا معنويا لانه ليس من ألفاظه ولا لفظيا لاتصاله بما لم يتصل به الاول ولاختلاف جهتي التعريف اذ تعريف الأول بالعلمية أو النداء والثاني بالاضافة لانه لا يضاف حتى يجرد من العلمية وللمصنف أن يكتفي في التوكيد اللفظي بظاهر التعريف وان اختلفت جهته أو اتصل به شئ (قوله والثاني مقحم) أي زائد بناء على جواز زيادة الأسماء والفصل به بين المتضايفين كلا فصل لاتحاده بالاول لفظا ومعنى وكان حقه ان ينون لعدم الاضافة لكنه ترك للمشاكلة وعليه ففتحته اتباع للاول فيما يظهر لانه غير مطلوب لعامل وصرح الأشموني بنصب الثاني توكيدا لفظيا ويوافقه تفسير الحفيد الاقحام بالتأكيد اللفظي ففتحته أعراب ويغتفر الفصل به وعدم تنوينه لما مر ولا يصح جعله بدلا أو بيانا كما كان في صورة الضم اذ لا يكونان الا بعد تمام الأول كما مر في زيد بن سعيد (قوله انه مضاف الى محذوف الخ) أي ونصب الثاني حينئذ على أحد الأوجه الخمسة المذكورة عند ضم الأول وبقي مذهب ثالث وهو تركيب الاسمين كخمسة عشر وجعل مجموعهما منادى مضافا الى ما بعد الثاني ٧ منصوبا بفتحة مقدرة لحركة البناء التركيبي على الاسم الثاني واما حركة الأول ففتحة بنية كما هو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ المنادى المضاف الى ياء المتكلم ﴾

(قوله وقد سبق حكمه) وهو ثبوت ياء المتكلم مفتوحة على الأفصح فيما آخره ألف أو واو أو ياء غير مشددة كفتاي ومسلمي وقاضي وحذفها فيما آخره ياء مشددة مع كسر ما قبلها أو فتحه كما مر بيانه وتجويز العصام حذفها في المثنى والجمع اكتفاء ببيانهما يرده التباس الجمع حينئذ بالمفرد المضاف للياء ساكنة (قوله وان كان صحيحا) أي أو معتلا لا يشبهه (قوله جاز فيه خمسة أوجه) أي بشرط أن لا يكون المضاف وصفا مفردا عاملا كياء مكرمي والا تعين اثبات يائه مفتوحة أو ساكنة لشدة طلبه لها أما في المثنى والجمع فتفتح فقط لأنه من المعتل (قوله وهو دون الأول) ويليه في الكثرة اثبات الياء مفتوحة ثم قلبها ألفا ثم حذف الألف فهو أضعفها ولذا منعه الأكثرون لكن أجازه الأخفش والفارسي كقوله

ولست براجع ما فات مني * بلهف ولا بليت ولا لواني

أي بقولي يالهفا ولم يرتبها المصنف لضيق النظم وكان على الشارح بيانه وتقدم ان سكون الياء أصل أول لأنه أصل كل مبني والفتح أصل ثان لأنه أصل ما بني على حرف واحد وبقي وجه سادس وهو ضم الاسم بعد حذفها كالمفرد اكتفاء بنية الاضافة وانما يكون ذلك فيما يكثر نداؤه مضافا للياء كالرب والأبوين والقوم لا نحو الغلام قرئ رب السجن أحب الي وحكي يارب اغفر لي ويا أم لا تفعلي بالضم فهو منصوب لاضافته تقديرا لكن منع ظهور نصبه مشاكلة المفرد فعلى هذا لا يجوز في تابعه الا النصب لكن جوز أبو حيان رفعه اجراء له كالمفرد في حكم التابع أيضا (قوله قلب الياء ألفا) أي لخفتها ويتوصل اليها بفتح ما قبل الياء أولا ليجري على قاعدة القلب والظاهر أن هذه الألف اسم في محل جر بالاضافة كأصلها وان الفتحة قبلها للمناسبة ونصب النداء مقدر ثم (قوله وفتح) مبتدأ سوغه التقسيم وكسر عطف عليه وحذف الياء عطف على كسر والواو فيه بمعنى مع أي أو كسر مع حذف الياء واستمر أي اطرد خبر وأفرده على ارادة

المذكور

---

٧ (قوله منصوبا بفتحة مقدرة الخ) فيه نظر لأن المبني اعرابه محلي لا تقديري فحقه أن يكون في محل نصب فتأمل اه منه

المذكور لا لان العطف بأو لان أو التقسيمية كالواو (قوله الا فى ابن أم) مثل ابن ابنة وكذا بنت كما فى التصريح (قوله فتحذف الياء منهما) أى وجوبا وأما اثباتها ففى قوله * يا ابن أمى ويا شقيق نفسى * وقلبها ألفا فى قوله * يا ابنة عما لا تلومى واهجعى * فضرورة (قوله وتكسر الميم) أى لتدل على الياء المحذوفة وهو أجود من الفتح (قوله أو تفتح) هو عند الكسائى لمناسبة الالف المحذوفة المنقلبة عن الياء فاعرابه مقدر للمناسبة وعند البصريين فتح بناء لتركيب الاسمين كخمسة عشر وهو مضاف للياء تقديرا كما قاله الرضى فاعرابه مقدر لحركة البناء التركيبى ويحتمل قطعه عن الاضافة أصلا فيقدر فيه الضم كخمسة عشر (قوله ومن الياء) متعلق بعوض الواقع خبرا عن التاء (قوله يا أبت) أى زيادة على اللغات الست فى يا عبدى كما يفيده قول المصنف عرض فأبت منادى منصوب لانه مضاف للياء المحذوفة المعوض عنها تاء التأنيث فهى حرف اذ لم تنقلب الياء اليها كالالف ونصبه مقدر لفتحة مناسبة التاء اذ هى تقتضى فتح ما قبلها أبدا وخصت التاء بالتعويض لمناسبتها للياء فى أنها تزاد آخر الاسم للتفخيم كعلامة وهو يناسب الاب والام وقد تبدل هاء وقفا وخطا وبهما قرئ فى السبع ورسمت فى المصحف بالتاء كما فى التسهيل فالاولى موافقته (قوله بفتح التاء) هو الاقيس تبعا لما هى عوض عنه والكسر أكثر وهو عوض عن كسر مناسبة الياء لزواله بالتاء وسمع ضمها وقد قرئ بهن فالجملة تسع لغات فى نداء الابوين (قوله ولا يجوز اثبات الياء) ولا الالف المنقلبة عنها وأما قوله

أيا أبتى لا زلت فينا فانما * لنا أمل فى العيش ما دمت عائشا

وقوله * يا أبتا علك أو عساكا * فضرورة لكن الثانى أهون لذهاب صورة الياء المعوض عنها بل قيل لا ضرورة فيه لان هذه الالف لم تنقلب عن الياء بل هى التى تلحق المنادى البعيد والمندوب والمستغاث فتكون لغة عاشرة والله أعلم

﴿ أسماء لازمت النداء ﴾

لازمت فعل ماض كضاربت لرسم التاء مجرورة فالنداء مفعوله وبقطع النظر عن الرسم يحتمل انه اسم فاعل كضاربة اما منون والنداء مفعوله أو هو مضاف له (قوله بعض ما يخص) أفاد أن هناك ألفاظا أخر تختص بالنداء كابت وامت واللهم (قوله وزن يا خباث) فاعل اطرد وفى سب متعلق به والامر عطف على وزن بحذف مضافين أى واطرد اسم فعل الامر حال كونه كخباث هذا فى الوزن والبناء على الكسر وكذا فى الشروط وقوله من الثلاثى متعلق باطرد فهو راجع لهما لانه شرط فى كل منهما (قوله يا فل) بضم الفاء واللام وللانثى فلة بضم الفاء فقط وأصلهما عند الكوفيين فلان وفلانة حذفت منهما الالف والنون للترخيم وكلها كنايات عن الاعلام الشخصية وكذا قال ابن عصفور والشلوبين والمصنف الا ان الحذف عندهم للتخفيف لا للترخيم والا قيل للذكر فلا وللانثى فلان كما يعلم مما يأتى قال المصنف ولا ينقصان فى غير النداء الا للضرورة وهو المراد بقوله هنا وجر فى الشعر فل والصحيح عند البصريين ان فل وفلة كنايتان عن نكرتين من جنس الانسان كما أشار اليه الشارح بقوله أى يا رجل وهما المختصان بالنداء لا يخرجان عنه أصلا وأما الآتى فى الشعر فأصله فلان حذف للضرورة ومادتهما فى بالياء وأما فلان وفلانة فكنايتان عن الاعلام الشخصية ولا يختصان بالنداء ومادتهما فلن بالنون فهما غيرهما معنى ومادة وحكما (قوله ويا لؤمان) بضم اللام وسكون الهمزة هو العظيم اللؤم أى الشح ودناءة النفس وبمعناه وحكمه يا ملأم ويا ملأمان ويا مخبثان ونومان بفتح النون والا كثر فى بناء مفعلان كونه للذم كما ذكر وقد جاء فى المدح كيا مطيبان ويا مكرمان ولا يخرج عن النداء وأما قولهم رجل مكرمان وامرأة ملأمانة فعلى اضمار القول أى مقول فيه يا مكرمان (قوله وهو مسموع) أى مقصور على السماع باجماع فى جميع

الا فى ابن أم وابن عم
وتحذف الياء منهما لكثرة
الاستعمال وتكسر الميم
أو تفتح فتقول يا ابن أم
أقبل ويا ابن عم لا مفر
بفتح الميم أو كسرها (ص)
وفى الندا أبت امت عرض
* واكسر أو افتح ومن
اليا التا عوض
(ش) يقال فى النداء يا أبت
ويا أمت بفتح التاء وكسرها
ولا يجوز اثبات الياء فلا
تقول يا أبتى ويا أمتى لان
التاء عوض من الياء ولا
يجمع بين العوض والمعوض
عنه (ص)
﴿ أسماء لازمت النداء ﴾
وفل بعض ما يخص بالندا
* لؤمان نومان كذا
واطردا
فى سب الانثى وزن يا خباث
والامر هكذا من الثلاثى
وشاع فى سب الذكور فعل *
ولا تقس وجر فى الشعر فل
(ش) من الاسماء ما لا
يستعمل الا فى النداء نحو
يا فل أى يا رجل ويا لؤمان
للعظيم اللؤم ويا نومان
للكثير النوم وهو مسموع
وأشار بقوله واطردا فى
سب الانثى الى أنه ينقاس

الاوصاف المذكورة كما يفيده تعبير المصنف باطرد فمابعدها الامفعلان ففي القياس عليه خلاف (قوله في النداء الخ) انما يختص فعال بالنداء اذا كان وصفا للذم كما ذكر بخلاف العلم كقطام وأما قوله

أطوّف ماأطوّف ثم آوي * الى بيت قعيدته لكاع

فعلى تقدير مقول فيها يالكاع أو هو ضرورة (قوله مبنيا على الكسر) اعلم ان فعال أمرا كنزال مبني لشبهه الحرف في الجمود كسائر أسماء الافعال أو لتضمنه معنى لام الامر وفعال وصفا مبني لشبهه الامر وزنا وعدلا لانه معدول عن فاعلة كما أن الامر معدول عن افعل فهو مشبه للحرف بالواسطة و بنيا على حركة لالتقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل (قوله و يالكاع) أي ياخبيثة (قوله للدلالة على الامر) ذكره هنا استطرادي لمناسبة خباث في وزنه و بنائه على الكسر وشرطه لان كلا منهما لا يبنى الا من ثلاثي تام كامل التصرف فلا يبنيان من مزيد ونحو دراك من ادرك سماعي ولا من ناقص ولا جامد ولا من نحو يذر ويدع لعدم تمام تصرفهما (قوله يافسق الخ) بوزن عمر ممنوع من الصرف للوصفية والعدل عن فاسق وغادر وأما لكع فعن ألكع لانه من لكع لكاعة كظرف ظرافة فهو ألكع أي لئيم فعدل عنه الى لكع للمبالغة ولم يسمع من هذا النوع الا هذه الثلاثة وخبث معدول عن خبيث (قوله قد تستعمل في الشعر) ضعيف كما مر (قوله في لجة) متعلق بقوله قبله * تدافع الشيب ولم تقتل * والشيب بالكسر حكاية صوت شرب الابل أطلق عليها نفسها واللجة بالفتح اختلاط الاصوات في الحرب وامسك الخ صفة لها بتقدير مقول فيها أمسك الخ يصف الشاعر ابلا أقبلت مزاحمة متدافعة فشبهها بقوم في لجة متدافعين يقال فيهم أمسك فلانا عن فلان أي احجز بينهم والله أعلم

﴿ الاستغاثة ﴾

هي نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفعها ولا يستعمل فيها من حروف النداء الا يا ويمتنع حذفها كما مر (قوله كيا للمرتضى) أفاد أنه يجوز اقتران المستغاث بأل وهو اجماع لان يا لم تباشره بخلاف غيره من المناديات (قوله فيجر المستغاث بلام) أي فهو معرب وان كان منادى مفردا لان تركيبه مع اللام أعطاه شبها بالمضاف ونصب النداء مقدر فيه لحركة حرف الجر وانما يعرب اذا وجدت اللام والا فكغيره من المناديات كما سيأتي واذا كان معربا قبل النداء والا بقي على بنائه كيا لهذا فهذا مبني على السكون في محل نصب على النداء صبان وينبغي كونه في محل جر باللام ويجوز في تابع المستغاث الجر على اللفظ والنصب على المحل أي الموضع المقدر وهو النصب لانه مفعول به وليس له موضع رفع حتى يتبع به وعن الرضي تعين الجر (قوله بلام مفتوحة) أي مع غير ياء المتكلم اما معها فتكسر كقوله

فياشوق ماأبقى ويالي من النوى * ويادمع ماأجرى وياقلب ماأصبى

أجاز أبو الفتح أن يكون استغاث بنفسه وكسر اللام لمناسبة الياء ولكن الصحيح ان يالي لا يقع الا مستغاثا له والمستغاث به محذوف وفاقا لابن عصفور واعلم انه اختلف في هذه اللام فقيل هي بقية آل والاصل يا آل زيد فحذف الهمزة تخفيفا فالتقت الالف بعدها بالف يا فحذفت احداهما للساكنين و بقيت اللام فهي اسم مضاف الى زيد ونصب النداء ظاهر فيها لا مقدر في زيد ونقله المصنف عن الكوفيين ومذهب الجمهور انها لام الجر وفتحت لما في الشارح وللفرق بين المستغاث به وله فقيل زائدة لا تتعلق بشئ والصحيح انها أصلية فعند سيبويه تتعلق بفعل النداء بتضمينه معنى ما يتعدى باللام كالتجئ وقيل بحرف النداء نيابته عن الفعل ولا بد من التضمين هنا أيضا (قوله ويجر المستغاث له) أي من أجله وهو اما منتصر له فتتعين اللام كقول عمر يالله للمسلمين أو منتصر عليه فقد تخلفها من لانها تأتي للتعليل مثلها كقوله

يا للرجال ذوي الالباب من نفر * لا يبرح السفه المردي لهم دينا

في النداء استعمال فعال مبنيا على الكسر في ذم الانثى وسبها من كل فعل ثلاثي نحو ياخباث ويا فساق ويالكاع وكذلك ينقاس استعمال فعال مبنيا على الكسر من كل فعل ثلاثي للدلالة على الامر نحو نزال وضراب وقتال أي انزل واضرب واقتل وكثر استعمال فعل في النداء خاصة مقصودا به سب الذكر نحو يافسق ويا غدر ويالكع ولا ينقاس ذلك وأشار بقوله وجر في الشعر فل الى أن بعض الاسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء كقوله

في لجة أمسك فلانا عن فل

(ص)

﴿ الاستغاثة ﴾

اذا استغيث اسم منادى خفضا

باللام مفتوحا كيا للمرتضى

(ش) يقال يا لزيد لعمرو فيجر المستغاث بلام مفتوحة ويجر المستغاث له بلام

مكسورة وانما فتحت مع المستغاث لان المنادى واقع موقع المضمر واللام تفتح مع المضمر نحو لك وله (ص)

وافتح مع المعطوف ان كررت يا * وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا

(ش) اذا عطف على المستغاث مستغاث آخر فاما أن تتكرر معه يا أولا فان تكررت لزم الفتح نحو يالزيد يالعمرو لبكر وان لم تتكرر لزم الكسر نحو يالزيد ولعمرو لبكر كما يلزم كسر اللام مع المستغاث له والى هذا أشار بقوله * وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا * أي في سوى المستغاث والمعطوف عليه الذي تكررت معه يا اكسر اللام وجوبا فتكسر مع المعطوف الذي لم يتكرر معه يا ومع المستغاث له (ص)

ولام ما استغيث عاقبت ألف * ومثله اسم ذو تعجب ألف

(ش) تحذف لام المستغاث ويؤتى بألف في آخره عوضا عنها نحو يازيدا لعمرو ومثل المستغاث المتعجب منه نحو ياللداهية ويالعجب فيجر بلام مفتوحة كما يجر المستغاث وتعاقب اللام في الاسم المتعجب منه ألف فتقول ياعجبا لزيد (ص)

﴿ الندبة ﴾

ما للمنادى اجعل لمندوب وما * نكر لم يندب ولا ما أبهما

ويندب الموصول بالذي اشتهر * كبئر زمزم يلي وامن حفر (ش)

(قوله مكسورة) أي على أصل لام الجر مع المظهر أما مع الضمير فتفتح كيالزيد لك الا مع ياء المتكلم على ما مر واذا قلت يالك احتمل ان المخاطب مستغاث به وله وهي متعلقة بفعل مقدر بعد المستغاث به غير فعل النداء أي أدعوك لزيد فالكلام جملتان وقيل بفعل النداء أو بيا النائبة عنه أو بحال محذوفة من المستغاث به أي مدعوا لزيد فهو جملة واحدة (قوله وافتح) مفعوله ضمير اللام محذوف وقوله مع المعطوف أي مع المستغاث به المعطوف ان كررت يا كما تفتح مع المعطوف عليه المذكور في البيت قبله (قوله أي في سوى المستغاث الخ) أفاد ان اسم الاشارة في المتن راجع لما في البيت الأول والثاني على تأويلهما بالمذكور وفيه اختصاص الكسر بالمعطوف بلا ياء وبالمستغاث له كررت يا أم لا ولا يصح ارجاعه للتكرار المفهوم من كررت يا للمعطوف مع التكرار لئلا يشمل المستغاث الأول فيناقض قوله باللام مفتوحا مع ان أولهما يفيد عدم الكسر في المستغاث له عند التكرار وليس كذلك (قوله ألف) مفعول عاقبت ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة أو فاعله والمفعول محذوف أي عاقبتها ألف أي تناوبتهما من العقبة وهي النوبة فكل يجيء نوبة (قوله عوضا عنها) فلا يجمع بينهما وقد يخلو منهما فيجعل كالمنادى في الحكم كقوله

* ألا يا قوم للعجب العجاب * فقوم بالكسر على حذف ياء المتكلم ونصبه مقدر ويصح ضمه بقطعه عن الاضافة أصلا (قوله يازيدا) الظاهر انه حينئذ مبني على ضم مقدر لمناسبة الألف في محل نصب على النداء قياسا على ما صرح به الشاطبي من ان المفرد مع ألف الندبة ضمه مقدر أفاده سم ويس فيجوز في تابعه الرفع تباعا لهذا الضم المقدر والنصب على المحل ولا وجه لما نقل عن الرضي والجامي من بنائه على الفتح ومنع الرفع في تابعه صبان فان لحقت الألف مضافا كياغلام زيدا ظهر نصبه في الأول وقدر الجر في الثاني للمناسبة أو مثنى أو جمعا فالظاهر أن تكون بعد نونهما وانهما يبنيان على ما يرفعان به من ألف أو واو فيقال يازيدانا ويازيدونا فتأمل (قوله نحو ياللداهية) أي تعجبا من عظمها وقولهم ياللماء والعشب تعجبا من كثرتهما وظاهر كلامه ان الاستغاثة غير باقية بل هو مستعمل في محض التعجب ويحتمل أنها باقية مع اشراب اللفظ معنى التعجب لكنها ليست استغاثة حقيقية لانه ليس منادى حقيقة كما صرح به الرضي بل تنزيلا فاذا قلت ياللماء فكأنك تناديه وتقول احضر حتى يتعجب منك وياللعجب احضر حتى يروك فهذا وقتك فاللام مفتوحة مثلها في يالزيد ويجوز كسرها باعتبار انه مستغاث له والمستغاث محذوف أي ياقومي للعجب وللماء وللدواهي فان أتي بالألف تعين الاعتبار الأول ﴿خاتمة﴾ اذا وقف على المستغاث والمتعجب منه مع الألف جاز الحاقها هاء السكت كما سيأتي في الندبة والله أعلم

﴿ الندبة ﴾

هي بضم النون لغة مصدر ندب الميت اذا ناح عليه وعدد خصاله وأكثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب وعرفا نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه (قوله ما للمنادى الخ) يشير الى أن المندوب ليس منادى وهو كذلك لانه لم يطلب اقباله ومن ثم أجازوا ندب المضاف لضمير المخاطب كواغلامك مع منع ندائه لما مر تصريح ونقل الفارضي عن ابن يعيش انه منادى ويمكن الجمع بما صرح به الرضي من انه منادى مجازا لا حقيقة فاذا قلت يامحمداه فكأنك تقول له أقبل فاني مشتاق اليك وواحزناه احضر حتى يعرفك الناس فيعذروني فيك (قوله ولا ما أبهما) عطف على الضمير المستتر في يندب للفصل بلا على حد ما أشركنا ولا آباؤنا (قوله ويندب الموصول) في قوة الاستثناء من المبهم كما بينه الشارح (قوله بالذي) متعلق بالموصول لا بيندب وقوله اشتهر أي به فحذف العائد لجره بما جر الموصول وان لم يتحد عامل الحرفين لانه غير شرط عند المصنف كما نقله عنه الشاطبي أفاده السجاعي (قوله كبئر زمزم الخ) مثال للموصول بما اشتهر به وبئر بالنصب على حكاية مفعوليته لحفر وقوله يلي الخ حال منه وأصل زمزم زم زم بثلاث ميمات أبدلت

المندوب هو المتفجع عليه نحو وازيداه والمتوجع منه نحو واظهراه ولا يندب الا المعرفة فلا تندب النكرة فلا يقال وارجلاه ولا المبهم كاسم الاشارة نحو واهذاه ولا الموصول الا ان كان خاليا من أل واشتهر بالصلة كقولهم وامن حفر بئر زمزماه (ص)

ومنتهى المندوب صله بالألف * متلوها ان كان مثلها احذف
كذاك تنوين الذي به كمل * من صلة أو غيرها نلت الأمل

(ش) تلحق آخر المنادى المندوب ألف نحو وازيداه ولا تبعد ويحذف ما قبلها ان كان ألفا كقولك واموساه فحذفت ألف موسى وأتي بالألف للدلالة على الندبة أو كان تنوينا في آخر صلة أو غيرها نحو وامن حفر بئر زمزماه ونحو ياغلام زيداه (ص)

والشكل حتما أوله مجانسا * ان يكن الفتح بوهم لابسا

(ش) اذا كان آخر ما تلحقه ألف الندبة فتحة لحقته ألف الندبة من غير تغيير لها فتقول واغلام أحمداه وان كان غير ذلك وجب فتحه الا ان أوقع في لبس فمثال ما لا يوقع في لبس قولك في غلام زيد واغلام زايداه وفي زيد وازيداه ومثال ما يوقع فتحه في لبس واغلامهوه واغلامكيه وأصله واغلامك بكسر الكاف واغلامه بضم الهاء فيجب قلب ألف الندبة بعد الكسرة ياء و بعد الضمة واوا لانك لو لم تفعل ذلك وحذفت الضمة والكسرة وفتحت وأتيت بألف الندبة فقلت واغلامكاه واغلامهاه لالتبس المندوب المضاف الى ضمير المخاطبة بالمندوب المضاف الى ضمير المخاطب والتبس المندوب المضاف الى ضمير الغائب بالمندوب المضاف الى ضمير الغائبة والى هذا أشار بقوله والشكل حتما الى آخره أي اذا شكل آخر المندوب بفتح أو بضم أو بكسر فأوله مجانسا له من واو أو ياء ان كان الفتح موقعا في لبس نحو واغلامهوه واغلامكيه فان لم يكن الفتح موقعا في لبس فافتح آخره وأوله ألف الندبة نحو وازيداه واغلام زيداه (ص)

الامر

الثانية زايا (قوله المتفجع عليه) أي لفقده حقيقة أو تنزيلا كقول عمر حين أخبر بجدب أصاب بعض العرب واعمراه واعمراه (قوله والمتوجع منه) هو اما سبب الالم كوامصيبتاه واحزناه واما محله كواظهراه وارأساه وقيل هذا يسمى المتوجع له (قوله الا المعرف) أي بالعلمية أو بالاضافة أو بالصلة المشتهرة بشرط الخلو من أل كما في المرادي (قوله فلا تندب النكرة) أي لفوات غرض الندبة وهو الاعلام بعظمة المندوب وهذا في المتفجع عليه لا في المتوجع منه فيجوز وامصيبتاه وان جهلت المصيبة قيل ومثله المتوجع له كواظهراه لكن يمكن انه مضاف لياء المتكلم محذوفة (قوله ولا الموصول) الأولى والموصول ليكون مثالا ثانيا للمبهم لانه منه ومنه أيضا الضمائر أي فلا يقال واأنتاه ولا واأيهم قائم لعدم تعينها الا اذا جعل شيء من ذلك علما واشتهر (قوله وامن حفر الخ) وا حرف نداء وندبة ومن منادى مندوب وضمه مقدر لسكون البناء الأصلي لان الموصول من المفرد كما مر ولحاق الألف لم يؤثر فيه شيأ لعدم اتصالها به وجملة حفر صلته وزمزم ان اعتبر مذكرا كالقليب أو المكان فمنصرف تقدر فيه كسرة الجر لمناسبة الألف أو مؤنثا كالبئر فممنوع من الصرف وتقدر فيه الفتحة نيابة عن الكسرة وأما الموجودة فلمناسبة الألف (قوله ومنتهى المندوب) أي حقيقة أو حكما كالصلة فانها في حكم الآخر (قوله صله بالألف) أي جوازا كما سيأتي (قوله متلوها) أي الذي قبلها وهو آخر المندوب ان كان ألفا مثلها احذف اذ لا يمكن اجتماعهما فالمحذوف آخر المندوب لا ألف الندبة لانه أتى بها لغرض (قوله كذاك الخ) أي كحذف مثل الألف لاجلها يحذف تنوين الاسم الذي تكمل به المندوب لاجلها أيضا فالصلة جرت على غير صاحبها الا ان فاعل كمل ضمير المندوب في البيت الأول وهاء به للذي لا للتنوين وقوله من صلة الخ بيان للذي وسكت عن تنوين المندوب نفسه لانه ان كان مفردا فلا تنوين فيه والا فالتنوين فيما تكمل به من صلة أو الجزء الثاني من المضاف وشبهه والمركب المزجي والاسنادي وكل ذلك داخل في كلامه وأما الجزء الأول من شبه المضاف فلا يحذف تنوينه لعدم تلو الألف له فتقول واثلاثة وثلاثيناه فيمن سميته بذلك (قوله ان كان ألفا) أي لينة سواء كانت جزء كلمة كالمقصور أو كلمة مستقلة كالألف المنقلبة عن ياء المتكلم أما الهمزة فلا تحذف بل تقع بعدها ألف الندبة كوازكرياءاه وأجاز الكوفيون حذفها فتحذف الألف قبلها أيضا لالتقائها مع ألف الندبة (قوله واموساه) مبني على ضم مقدر للتعذر كما كان قبل الندبة على الألف المحذوفة لالتقاء الألفين والألف الموجودة للندبة والهاء للسكت وأتى بها في هذا دون ما قبله ليعرف انها ألف الندبة لا الأصلية وأجاز الكوفيون قلب ألفه ياء فقالوا ياموسياه (قوله تنوينا) أخرج نون المثنى والجمع فلا تحذف بل يقال وازيداناه وازيدوناه ويبنيان على الألف والواو كالنداء المحض وألف الندبة لم تؤثر فيهما شيأ لعدم اتصالها بحرف الاعراب فتأمل (قوله والشكل الخ) المراد به حركة الحرف الذي تليه الألف أي ان كان قبل تلك الحركة فتحة لمناسبة الالف موقعا في لبس وجب بقاؤها وتقلب الألف حرفا مجانسا لها فقوله أوله أي أتبعه والهاء مفعوله الثاني ومجانسا الأول أي اجعل المجانس تابعا للشكل ولا يصح عكسه لان الشكل متبوع لا تابع (قوله لابسا) من لبست

واوقفازدهاءسكتان ترد * وان تشأفالمدوالهاالاتزد (ش) أي اذا وقف على المندوب لحقه بعد الألف هاء السكت نحو واز يداه أووقف على الألف نحو واز يدا ولاتثبت الهاء في الوصل الاضرورة كقوله

ألايا عمرو عمراه
وعمرو بن الزبيراه

(ص)

وقائل واعبديا واعبدا
من في الندا الياذا سكون أبدى

(ش) أي اذاندب المضاف الى ياء المتكلم على لغة من سكن الياء قيل فيه واعبديا بفتح الياء والحاق ألف الندبة أو ياعبدا بحذف الياء والحاق ألف الندبة واذاندب على لغة من يحذف الياء ويستغني بالكسرة أو يقلب الياء ألفا والكسرة فتحة أو يحذف الألف ويستغني بالفتحة أو يقلبها ألفا و يبقيها قيل واعبدا ليس الا واذاندب على لغة من يفتح الياء يقال واعبديا ليس الا فالحاصل انه انما يجوز الوجهان أعني واعبديا وواعبدا على لغة من سكن الياء فقط كما ذكر المصنف

(ص)

﴿ الترخيم ﴾

ترخيما احذف آخر المنادى
كياسعا فيمن دعا سعادا

(ش) الترخيم في اللغة ترقيق الصوت ومنه قوله

لهابشر مثل الحرير ومنطق * رخيم الحواشي لاهراء ولانزر

أي رقيق الحواشي وفي الاصطلاح

الامر عليه خلطته (قوله هاءسكت) وتسمى هاء الاستراحة (قوله وان تشأ الخ) تصريح بما علم من قوله ان ترد بالنسبة للهاء لا للمد لان قوله صله بالالف يوهم وجوبه فنبه هنا على عدم وجوبها مطلقا وقيل تجب ان ندب بيا لئلا يلتبس بالنداء المحض ثم ان ندب المفرد بلا ألف فكالمنادى فيظهر ضمه في نحو واز يد وامعديكرب و يقدر لحركة البناء الاصلي في واسيبويه وللحكاية في واقام زيد وان ندب بالالف قدر ضمه في الجميع لكن في الاولين لمناسبة الألف وفي الأخيرين يحتمل انه كذلك وانه مقدر لحركتي البناء الأصلي والحكاية المحذوفين لأجل الألف كما كاناقبلها قال الصبان والأول أظهر لأن اعتبار الملفوظ به أولى من المحذوف ويجوز في تابع ذلك الرفع تبعا للضم المقدر مع الألف والنصب على المحل كما في المستغاث وأما المضاف وشبهه كواغلام زيداه وواطالعا جبلاه فجزؤه الأول منصوب مطلقا كالنداء المحض و يقدر اعراب الثاني مع الألف لمناسبتها وسيأتي المضاف لياء المتكلم (قوله ألايا عمرو عمراه) من الهزج وعمرو الأول مندوب مبني على الضم الظاهر والثاني تأكيدله وليس فيه حرف ندبة لئلا ينكسر الوزن بل الواو بينهما هي واو عمرو الأول والشاهد في عمراه لان العروض محل الوصل لافي قوله وعمرو بن الزبيراه لان آخر البيت محل وقف وقد يقال لاشاهد في الاول أيضا لان العروض المصرعة في حكم الضرب (قوله وقائل) خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلته والياء مفعول أبدى وذا سكون حال منها (قوله واعبديا) بفتح الياء لاجل ألف الندبة وعبد منصوب بفتحة مقدرة على الدال لمناسبة الياء والياء مبنية على سكون مقدر لمناسبة الالف (قوله أو ياعبدا بحذف الياء) أي لالتقائها ساكنة مع ألف الندبة فتقلب الكسرة فتحة لمناسبة الالف فهو مضاف تقديرا ونصبه مقدر اما لمناسبة الالف الموجودة أو الياء المحذوفة نظير مامر (قوله واعبدا ليس الا) ولا عمل فيه سوى قلب الكسرة فتحة على الاول وحذف الالف المنقلبة عن الياء على الثالث (قوله يقال واعبديا) ولا عمل فيه سوى مجيء الالف بعد الياء والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ الترخيم ﴾

اطلاقه على الحذف الآتي تسمية قديمة روي لما قرأ ابن مسعود ونادوا ياما ل قال ابن عباس ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم فاستبعد هذه القراءة لان الترخيم انما يكون في مقام الانبساط ونحوه اذ هو تحسين للفظ وهم في شغل عن ذلك بعقابهم لكن قد توجه بانه ليس تحسينا بل لشدة ضعفهم يعجزون عن اتمام الكلمة و بهذه القراءة رد على من أنكر ورود حذف بعض الكلمة المسمى بالاقتطاع في القرآن وكذا بفواتح السور ان جعل كل حرف من اسم من أسمائه تعالى أفاده في الاتقان (قوله ترخيما) نصب على انه مفعول مطلق لاحذف على حد قعدت جلوسا لان الترخيم بمعنى حذف آخر المنادى أو مصدر نائب عن اللفظ بفعله في الطلب أي رخم ترخيما واحذف الخ تأكيد لفظي بالمساوي أو حال مؤكدة من فاعل احذف لامن المنادى لان حال المضاف اليه لا تتقدم على المضاف أو ظرف لاحذف بحذف مضاف أي وقت ترخيم لكن يلزم على هذا وما قبله تحصيل الحاصل اذ المعنى رخم حال كونك مرخما أو وقت الترخيم الا أن يقدر مريدا للترخيم ووقت ارادته وأما جعله مفعولا له ففيه تعليل الشيء بنفسه مع انه ليس قلبيا فان قدر ارادة صار المعنى رخم لارادة الترخيم وفيه ركاكة بخلاف ماقبله (قوله لها بشر الخ) بعده

وعينان قال الله كونا فكانتا * فعولان بالألباب ماتفعل الخمر

قالهما ذو الرمة في قصيدة أولها

ألا يا اسلمي يادار مي على البلى * ولا زال منهلا بجرعائك القطر

والحواشي جمع حاشية وهي ناحية الثوب وغيره كما في القاموس والمراد هنا نواحي الكلام أي أطرافه وخصها بالذكر لان تشوق السامع لاول الكلام وآخره أكثر أو على عادة العرب من التعبير بأطراف الشيء

حذف أواخر الكلم فى النداء نحو ياسعا والأصل ياسعاد (ص) وجوزنه مطلقا فى كل ما * أنث بالها والذى قد رخما

بحذفها وفره بعد واحظلا * ترخيم ما من هذه الها قد خلا الا الرباعى فما فوق العلم * دون اضافة واسناد متم (ش) لا يخلو المنادى

من أن يكون مؤنثا بالهاء أولا فان كان مؤنثا بالهاء جاز ترخيمه مطلقا أى سواء كان علما كفاطمة أم غير علم كجارية

زائدا على ثلاثة أحرف كما مثل أو على ثلاثة أحرف كشاة فتقول يافاطم وياجارى وياشا ومنه قولهم ياشا ادجنى بحذف تاء التأنيث للترخيم ولا يحذف منه بعد ذلك شئ آخر والى هذا أشار بقوله وجوزنه الى قوله بعد وأشار بقوله واحظلا الى آخره الى القسم الثانى وهو ماليس مؤنثا بالهاء فذكر انه لا يرخم الا بشروط الأول أن يكون رباعيا فأكثر الثانى أن يكون علما الثالث أن لا يكون مركبا تركيب اضافة ولا اسناد وذلك كعثمان وجعفر فتقول ياعثم وياجعف وخرج ما كان على ثلاثة أحرف كزيد وعمرو وما كان على أربعة أحرف غير علم كقائم وقاعد وما ركب تركيب اضافة كعبد شمس وما ركب تركيب اسناد نحو شاب قرناها فلا يرخم شئ من هذه وأما ما ركب تركيب مزج فيرخم بحذف عجزه وهو مفهوم من كلام المصنف لأنه لم يخرجه فتقول فيمن اسمه معد يكرب يامعد

(ص)

ومع الآخر احذف الذى تلا * ان زيد لينا ساكنا مكملا

فيها

أربعة فصاعدا والخلف فى * واو وياء بهما فتح قفى (ش) أى يجب أن يحذف مع الآخر ما قبله ان كان زائدا لينا أى حرف لين ساكنا رابعا فصاعدا وذلك نحو عثمان ومنصور ومسكين فتقول ياعثم ويامنص ويامسك فان كان غير زائد

عن كله لانه يلزم عادة من الاحاطة بالاطراف الاحاطة بالكل فهو كناية عن رقته كله وهراء بضم الهاء وتخفيف الراء أى كثير ونزر ضده أى كلامها مع رقته ولطافته متوسط بين الكثرة المملة والقلة المخلة (قوله حذف أواخر الخ) هذا أحد أنواعه وهو المقصود هنا والثانى ترخيم الضرورة وسيأتى هنا أيضا والثالث ترخيم التصغير الآتى فى بابه والتعريف العام لها حذف أواخر الكلم على وجه مخصوص (قوله مطلقا) سيأتى تفسيره وهو حال من الهاء الراجعة للترخيم (قوله وفره بعد) أى لاتحذف منه شيأ بعد حذفها ولو كان قبلها لين زائد رابع كارطاة فى أرطاة وأجاز سيبويه ترخيمه ثانيا ان بقى بعد الهاء أربعة فأكثر وجعل منه * أحار ابن بدر قد وليت ولاية * أى حارثة (قوله فما فوق) بالضم أى فوقه (قوله العلم) بدل من الرباعى ودون اضافة حال من الرباعى (قوله متم) اسم مفعول نعت لاسناد أى ودون اسناد تام قال سم وكانه احترز به عن النسبة الاضافية والتوصيفية اه وكيف ذلك مع ان قوله دون اضافة يفيد ان الاضافة تمنع الترخيم كالاسناد فان صح الاحتراز به فليكن عن التوصيفية ان ثبت انه يجوز ترخيم العلم المركب من موصوف وصفته فيكون كالمركب المزجى والا فهو بيان للواقع (قوله أى سواء كان علما الخ) بيان لمراده بالاطلاق اشارة الى انه لم يرد الاطلاق الكلى بل عن بعض القيود المذكورة بقوله الا الرباعى الخ فان شرط الترخيم فى ذى الهاء وغيره أن لا يكون مضافا كطلحة الخير وعبدالله ولا شبهه كطالعة جبلا وثلاثة وثلاثين ولا ذا اسناد كقامت فاطمة وبرق نحره ولا نكرة غير مقصودة كيا امرأة ويا رجلا خذ بيدى ولا مختصا بالنداء كفل وفلة ولا مبنيا قبله كخمسة عشر وحذام ولا مستغاثا ولا مندوبا فكل ذلك لا يرخم وان كان بالهاء وأما شرط كونه رباعيا وعلما فمختص بالمجرد فراد المصنف الاطلاق عن هذين فقط (قوله ياشا ادجنى) أى أقيمى فى البيت من قولهم دجن يدجن دجونا اذا أقام وشاة داجن اذا ألفت البيوت ولم تسرح مع الغنم وشا بالقصر لأنه مفرد أصله شاة فبعد حذف التاء تحذف ألفه ان لقيها ساكن كهذا المثال أما شاء بالمد فجمع شاة وأصلها شوهة لجمعها على شياه وتصغيرها على شويهة قلبت واوها ألفا ثم حذفت هاؤها وقصد تعويض التاء الموجودة عنها (قوله الثالث الخ) قد علمت انه وما بعده لا يختصان بالمجرد (قوله وما كان غير علم) أى سواء النكرة المقصودة وغيرها وشذ عند الأكثر قولهم ياصاح ويا غضنف واطرق كرا فى صاحب وغضنفر وكروان وقيل يجوز ترخيم النكرة المقصودة ولو مجردة من التاء وعليه فلا شذوذ (قوله الذى تلا) فاعله ضمير يعود على الآخر وعائد الذى محذوف أى احذف الحرف الذى تلاه الآخر فالصلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز للعلم بان الآخر تال لا متلو (قوله ان زيد الخ) يشمل المثنى وجمعى التصحيح أعلاما فترخم كلها بحذف الآخر وما قبله ويمتنع بقاء الألف فى هندات لأن تاءه ليست للتأنيث حتى يوفر بعدها اه فارضى (قوله لينا) حال من الضمير فى زيد وهو مخفف لين كما قاله المكودى فهو بفتح اللام ويجوز كسرها مصدرا أى ذا لين واعلم ان حروف وای ان سكنت بعد حركة تجانسها سميت حروف علة ولين ومد كقال ويقول ويبيع أو بعد حركة لا تجانسها سميت حروف علة ولين فقط كفرعون وغرنيق أو تحركت فعلة فقط فكل مد لين وكل لين علة ولا عكس فالألف حرف مد دائما لأنها دائما ساكنة بعد فتحة اذا علمت ذلك فقول المصنف ساكنا وصف كاشف للين والأولى مدا بدل لينا ليفيد اشتراط أن يكون قبله حركة تجانسه لفظا كمنصور أو تقديرا كمصطفون ويخرج به نحو فرعون فان فيه الخلاف الذى ذكره (قوله بهما) متعلق بقفى بالبناء للمجهول أى اتبع وهو خبر عن فتح وسوغ الابتداء به التنويع

كمختار أو غيرلين كفرعون أو غيرساكن كقنور أو غير رابع كمجيد لم يجز حذفه فتقول يامختا و ياقنو و يامجي وأما فرعون ونحوه وهو ما كان قبل واوه فتحة أو قبل يائه فتحة كغرنيق ففيه خلاف فمذهب الفراء والجرمي انهما يعاملان معاملة مسكين

ومنصور فتقول عندهما يافرع و ياغرن ومذهب غيرهما من النحويين عدم جواز ذلك فتقول عندهم يافرعو وياغرني

(ص)

والعجز احذف من مركب وقل

ترخيم جملة وذا عمرو نقل

(ش) تقدم ان المركب تركيب مزج يرخم وذكر هنا أن ترخيمه يكون بحذف عجزه فتقول في معدي كرب يامعدي وتقدم أيضا ان المركب تركيب اسناد لا يرخم وذكر هنا انه يرخم قليلا وان عمرا يعني سيبويه وهذا اسمه وكنيته أبو بشر وسيبويه لقبه نقل ذلك عنهم والذي نص عليه سيبويه في باب الترخيم أن ذلك لا يجوز وفهم المصنف عنه من كلامه في بعض أبواب النسب جواز ذلك فتقول في تأبط شرا ياتأبط

(ص)

وان نويت بعد حذف ما حذف

فالباقي استعمل بما فيه ألف

واجعله ان لم تنو محذوفا كما

لو كان بالآخر وضعا تمما

فقل على الاول في ثمود يا ✲ ثمو و ياثمي على الثاني بيا

(ش) يجوز في المرخم لغتان احداهما أن ينوي المحذوف منه والثانية أن لا ينوي و يعبر عن الاولى بلغة من ينتظر الحرف وعن الثانية بلغة من لا ينتظر الحرف فاذا رخمت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون فتقول في جعفر ياجعف وفي حارث ياحار وفي

فيما يظهر لانه نوع غير ما تقدم والجملة صفة لواو و ياء أي اذا اتبع بالواو والياء فتح أي جعلا تابعين له مع سكونهما ففي جواز حذفهما مع الآخر خلاف (قوله كمختار) أي لان ألفه منقلبة عن أصل اذ أصله مختير بفتح الياء أو كسرها (قوله أو غيرلين) كفرعون جعل اللين بمعنى المد فاخرج به ماذكر وفيه نظر يعلم مما مر وأما اللين بمعناه المتقدم فيخرج به نحو شمأل فان همزته زائدة وليست لينا كما يخرج نحو قنور لتحرك واوه واللين لا يكون الا ساكنا (قوله كقنور) بفتح القاف والنون وشد الواو آخره راء هو الصعب اليابس من كل شئ ومثله هبيخ بفتح الهاء والموحدة وشد التحتية فخاء وهو الغلام السمين الممتلئ لحما (قوله كغرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون آخره قاف هو طير من طيور الماء (قوله ففيه خلاف) محل الخلاف في غير جمع المقصور بالواو أو الياء كمصطفون ومصطفين علمين فانه تحذف منه الواو والياء مع النون قولا واحدا لوجود الضم والكسر قبلهما تقديرا (قوله وقل) فعل ماض من القلة وترخيم جملة فاعله (قوله وذا عمرو الخ) ذا اشارة لترخيم الجملة وهو اما مفعول مقدم لنقل أو مبتدأ خبره الجملة بعده حذف رابطها أي نقله (قوله ان المركب المزجي يرخم) شمل نحو سيبويه وخمسة عشر فتقول ياسيب و ياخمسة بحذف العجز ومنع الأول الكوفيون والثاني الفراء و يشكل على الجواز فيهما مامر من ان شرط المرخم عدم البناء الا أن يكون فيه خلاف أو يستثنى منه بناء المركب المزجي ولم يسمع ترخيمه مطلقا ولو معربا وانما قاسه النحويون على ما فيه تاء التأنيث لان عجزه يشبهها في فتح ما قبله غالبا وفي حذفه للنسب وغير ذلك ﴿ تنبيه ﴾ اذا رخمت اثنا عشر واثنا عشرة علمين حذفت الألف مع العجز وكذا الياء في اثني عشر فتقول يااثن و يااثنت كما تحذفهما مع النون في اثنان واثنتين لانهما بين زائدتين والعجز هنا بمنزلة النون من اثنين ولذلك لا يضافان وكانا معربين لعدم التركيب بخلاف ثلاثة عشر (قوله في أبواب النسب) أي حيث قال فيها فتقول في النسب الى تأبط شرا تأبطي لان من العرب من يقول ياتأبط اهـ فافاد ان ترخيمه لغة قليلة (قوله بعد حذف) بالتنوين ومامفعول نويت أي اذا نويت ثبوت المحذوف فاستعمل الباقي ملتبسا بما أي بحاله الذي ألف فيه قبل الحذف من حركة أو سكون وصحة أو اعتلال والحاصل أن المرخم اما أن يحذف منه حرف كسعاد أو حرفان كمروان والمثنى والجمع أو كلمة كمعدي كرب وخمسة عشر وتأبط شرا أو كلمة وحرف كاثنا عشر والباقي بعد الحذف اما مفتوح كمروان ومصطفون أو مضموم كمنصور وقاضون أو مكسور كحرث وقاضين أو ساكن صحيح كقمطر أو معتل كثمود فكل ذلك على هذه اللغة يبنى على ضم مقدر على آخر المحذوف الا اثنا عشر والمثنى والجمع فعلى الألف والواو المحذوفين و يستعمل الباقي في جميعها بحاله قبل الحذف الا اذا كان سكونه عارضا للادغام بعد مدة كمضار ومحاج فيحرك بحركة أصله من كسر في اسم الفاعل أو فتح في المفعول والا جمع المعتل كمصطفون وقاضون فيرد اليه الحرف الذي كان حذف لالتقائه ساكنا مع واو الجمع أو يائه لزوال سبب الحذف فتقول يامصطفى و ياقاضي برد الألف والياء واختار في التسهيل عدم الرد لوجود السبب تقديرا اما على لغة من لا ينتظر فيتعين لرد فيهما لانتفاء السبب لفظا أو تقديرا لكن يلزم عليه التباس الجمع بالمفرد فقياس ما سيأتي من مراعاتهم عدم اللبس امتناع ترخيمه الا على اللغة الأولى بلا رد وعن الرضي ما يؤيده فتقول يامصطف بالفتح مطلقا و ياقاض بالضم في قاضون و بالكسر في قاضين أفاده الصبان (قوله كما الخ) في موضع المفعول الثاني لاجعله وما زائدة ولو مصدرية وهو أولى

قطر ياقط واذا رخمت على لغة من لاينتظر عاملت الآخر بما يعامل به لو كان هو آخر الكلمة وضعا فتبنيه على الضم

وتعامله معاملة الاسم التام فتقول ياجعف وياحار وياقط بضم الفاء والراء والطاء وتقول في ثمود على لغة من ينتظر الحرف ياثمو بواو ساكنة وعلى لغة من لاينتظر تقول ياثمي فتقلب الواو ياء والضمة كسرة لانك تعامله معاملة الاسم التام ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة الا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة (ص)

والتزم الاول في كمسلمه * وجوز الوجهين في كمسلمه

(ش) اذا رخم مافيه تاء التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث وجب ترخيمه على لغة من ينتظر الحرف فتقول يامسلم بفتح الميم ولا يجوز ترخيمه على لغة من لاينتظر فلا تقول يامسلم بضم الميم لئلا يلتبس بنداء المذكر وأما ما كانت فيه التاء لا للفرق فيرخم على اللغتين فتقول في مسلمة علما يامسلم بفتح الميم وضمها (ص)

ولاضطرار رخموا دون ندا * ماللندا يصلح نحو أحمدا

(ش) قد سبق أن الترخيم حذف أواخر الكلم في النداء وقد يحذف للضرورة آخر الكلمة في غير النداء بشرط كونها صالحة للنداء كأحمد ومنه قوله لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره * طريف بن مال ليلة الجوع والخصر أي طريف بن مالك (ص)

{ الاختصاص }

من عكسه لكثرة زيادة ماوجلة تمعا بالبناء للمجهول خبر كان ووضعا نصب بنزع الخافض أي اجعله ككونه متمما بالآخر في الوضع ان لم تنو الخ (قوله قطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمل القوي الضخم والرجل القصير كما في القاموس وفسره في الصحاح بما يصان فيه الكتب قال ويذكر ويؤنث وربما أنث بالهاء فقيل قمطرة والجمع قماطر (قوله على الضم) أي الظاهر ان كان صحيحا والا قدرته فيه كما يقدر المضموم قبل الحذف لوجود الضم الأصلي ويجوز على هذه اللغة رفع تابعه مراعاة للفظه وكذا على الأول كما استظهره يس لان الحرف المحذوف المقدر عليه الضم كالثابت وقد أجاز الجمهور وصف المرخم بدليل قوله أحار بن عمرو الخ والمانع يجعله بدلا (قوله فتقلب الواو ياء) أي لتطرفها بعد ضمة كما تقلبها في أجر وأدل جمع جرو ودلو لان ذلك اذ أصلهما أجرو وأدلو كأفلس فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء فصار أجري وأدلي ثم أعل كقاض وتقول في كروان على الأولى ياكرو بفتح الواو وعلى الثانية ياكرا بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وفي نحو سقاية وعلاوة على الاولى ياسقاي وعلاو بفتح الياء والواو وعلى الثانية ياسقاء وعلاء بقلبهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة كما فعل برشاء وكساء (قوله ولا يوجد اسم الخ) أي لمزيد الثقل بخلاف الياء وخرج بالاسم الفعل كيدعو ولو ضمه على الثقل فاحتمل فيه ذلك فان سمي به فأمر عارض و بالمعرب المبني كهو وذو الطائية و بضم ماقبلها نحو دلو والمراد ضمة لازمة ليخرج هذا أبوك وأما نحو سنبو اسم بلد بالصعيد فالظاهر انه غير عربي كسمندو واسم طير (قوله في كمسلمة) بضم الميم في الأولى اسم فاعل مؤنث والثاني بفتحها مصدر ميمي من السلامة وانما لم يلتبس هذا لقلة استعماله بلا تاء بخلاف الاول (قوله لئلا يلتبس) قياس ذلك امتناع الترخيم أصلا اذا ألبس كل من الوجهين كيافتاة وأما تجويز المصنف ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادتيهما فانما هو لغة من ينتظر حتى لا يلتبس بالمفرد فتقول في نحو زيدان وزيدين علمين يازيد بالفتح في الاول والكسر في الثاني وكذا في المنسوب ويمتنع الضم لئلا يلتبس بالمفرد وأما زيدون فيمتنع ترخيمه مطلقا لذلك وقد مر مافي جمع المعتل (قوله صالحة للنداء) خرج المحلى بال ولذلك خطئ من جعل قوله * قواطنا مكة من ورق الحمى * مرخم الحمام للضرورة والصواب ان ذلك الحذف لايسمى ترخيما لعدم الصلاحية للنداء بل حذف الشاعر الميم والألف وكسر الميم الباقية للروي في غاية الشذوذ ويشترط أيضا كون الاسم اما بالتاء أو أكثر من ثلاثة والا فلا يرخم الا للضرورة ولا تشترط العلمية بل ترخم النكرة كقوله * ليس حي على المنون بخال * أي بخالد (قوله تعشو) بتاء الخطاب أي تسير في العشاء أي الظلام والخصر بفتح المعجمة فالمهملة شدة البرد وضبطه بمهملتين سهو زكريا { تنبيه } ترخيم الضرورة على لغة من لاينتظر جائز باجماع كهذا البيت فانه حذف الكاف ونون الباقي مع جره بالاضافة كالاسم التام ولو انتظر لم ينون وأما على اللغة الثانية فأجازه سيبويه ومنعه المبرد ويشهد للجواز قوله

الا أضحت حبالكم رماما * وأضحت منك شاسعة أماما

وقوله ان ابن حارث ان أشتق لرؤيته * أو أمتدحه فان الناس قد علموا

فرخم امامة وحارثة بحذف التاء وأبقى ماقبلها على فتحه لانتظارها والا لضم الاول وكسر الثاني منونا والله أعلم

{ الاختصاص }

هو لغة مصدر اختصصته بكذا قصرته عليه واصطلاحا قصر حكم أسند لضمير على اسم ظاهر معرفة يذكر بعده معمول لاخص محذوفا وجوبا والباعث عليه اما فخر كعلي أيها الكريم يعتمد أو تواضع كاني أيها

العبد

الاختصاص كنداء دون
يا * كأيها الفتى بإثر
ارجونيا وقد يرى ذا دون
أى تلو أل * كمثل نحن
العرب اسخى من بذل

(ش) الاختصاص يشبه النداء لفظا ويخالفه من ثلاثة أوجه أحدها انه لا يستعمل معه حرف نداء والثانى أنه لابد ان يسبقه شئ والثالث ان تصاحبه الالف واللام وذلك كقولك أنا أفعل كذا أيها الرجل ونحن العرب أسخى الناس وقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لانورث ماتركناه صدقة وهو منصوب بفعل مضمر والتقدير أخص العرب وأخص معاشر الانبياء

(ص)

﴿التحذير والاغراء﴾

اياك والشر ونحوه نصب
* محذر بما استتاره وجب
ودون عطف ذا لايا انسب
وما * سواه ستر فعله لن
يلزما الا مع العطف أو
التكرار * كالضيغم الضيغم
ياذا السارى

(ش) التحذير تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه فان كان باياك وأخواته وهو اياك وايا كما واياكم واياكن وجب اضمار الناصب سواء وجد عطف أم لا فمثاله مع العطف اياك والشر فاياك منصوب بفعل مضمر وجوبا

العبد فقير الى عفو ربى أو بيان المقصود بالضمير كنحن العرب أقرى الناس للضيف ونحن معاشر الانبياء لانورث (قوله باثر ارجونيا) أى بعده بأن يقال ارجونى أيها الفتى فارجوا أمر للجماعة والواو فاعله والياء مفعوله وأيها مبنى على الضم لمشابهته لفظها فى النداء فى محل نصب بأخص محذوفا وجوبا وها للتنبيه خلفتها الماصى فى النداء والفتى صفة أى مرفوع تبعا للفظها بضمة مقدرة على الالف والمراد بالفتى هو مدلول الياء وهو المتكلم نفسه (قوله يشبه النداء) أى فهذا خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصورة الامر فى أحسن بزيد والامر بصورة الخبر فى والوالدات يرضعن (قوله من ثلاثة أوجه) سنزيدك عليها (قوله لا يستعمل معه حرف نداء) أى لفظا ولا تقديرا بخلاف المنادى (قوله يسبقه شئ) أى يسبق المخصوص وهو الاسم الظاهر شئ فيقع فى اثناء الجملة كنحن العرب الخ أو بعدها كارجونيا أيها الفتى والاكثر سبقه بضمير المتكلم كالامثلة المذكورة ويقل بعد الخطاب كسبحانك الله العظيم وبك الله نرجو الفضل بنصب الجلالة ولو كان منادى لضم ولا يقع بعد ضمير غيبة ولا اسم ظاهر فالشئ السابق مخصوص بغير ذلك وهو وجه رابع لمخالفته النداء (قوله أن تصاحبه) أى المخصوص الالف واللام لعدم حرف النداء فيه بخلاف المنادى ويخالفه أيضا فى أنه يجب كون المخصوص معرفة غير اشارة ويقل كونه علما وينصب لفظا ولو كان مفردا الا أى فتضم ولا يصح وصف أى هنا باسم اشارة بخلاف النداء فى الكل والحاصل انه يشترط كون المخصوص اسما ظاهرا معرفة واقعا بعد ضمير يخصه كارجونيا الخ أو يشاركه فيه كنحن العرب الخ ثم هو أربعة أنواع الاول أيها وأيتها وحكمهما كالنداء فيلزمان الضم لماصى والوصف بذى أل مرفوعا تبعا للفظهما الا باسم اشارة الثانى والثالث المعرف بأل أو الاضافة كنحن العرب أسخى الناس ونحن معاشر الانبياء لانورث فاسخى ولانورث خبر نحن والعرب ومعاشر نصب بأخص محذوفا وجوبا الرابع العلم وهو قليل كقوله * بنا تميما يكشف الضباب * ولا يكون المخصوص نكرة ولا اسم اشارة بخلاف النداء وجملة الاختصاص المحذوفة فى محل نصب على الحال من الضمير قبلها على قاعدة الجمل بعد المعارف فالتقدير ارجونيا حال كونى مخصوصا من بين الفتيان وفى نحو اللهم اغفر لنا أيتها العصابة اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب قاله الرضى اما فى مثل نحو العرب ونحو معاشر الانبياء فمعترضة كما فى المغنى (قوله ماتركنا) مبتدأ خبره صدقة وقال الشيعة ما مفعول نورث وصدقة حال من مفعول تركنا أى لانورث ماتركناه حال كونه صدقة أى بخلاف ماتركناه من غير الصدقة فنورثه وحملهم على هذا التحريف الباطل المخالف للرواية كما بينه علماء الحديث اعتقادهم الفاسد ليتوصلوا به الى الطعن فى امامة أبى بكر حيث منع فاطمة ارثها مستدلا بهذا الحديث والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿التحذير والاغراء﴾

جمعهما لاستواء أحكامهما وان اختلف معناهما لان التحذير هو التبعيد عن الشئ والاغراء التسليط عليه وقدم الاول لتقديم التخلية بالمعجمة على التحلية (قوله اياك الخ) تقدير البيت نصب الشخص المحذر لفظ اياك والشر بعامل وجب استتاره وقوله ونحوه أى الشر كاياك والاسد واياك والمراء أو نحو اياك كايا كما واياكم واياكن (قوله ودون عطف الخ) حال من ايا أو متعلق بانسب أى وانسب هذا الحكم وهو النصب بالعامل المستتر وجوبا لاياك حال كونه دون عطف شئ عليه (قوله وما سواه) أى المذكور من اياك مع عطف ودونه بان يحذر بغير اياك (قوله كالضيغم) أى الاسد والسارى أى الماشى ليلا (قوله سواء وجد عطف) أى للمحذر منه كالشر على اياك أم لا بان ذكر المحذر منه مع اياك بلا عطف سواء كرر اياك حينئذ كقوله

فاياك اياك المراء فانه * الى الشر دعاء وللشر جالب

أم لم يكرر كاياك ان تفعل كذا فيجب حذف عامل اياك فى كل ذلك لكثرته فى التحذير فجعل بدلا من اللفظ بالعامل ولذلك تحمل ضمير الفاعل فاياك ضمير منصوب متحمل لضمير مرفوع وهو فاعل الفعل المحذوف فان أكدت المرفوع بالنفس أو العين أو عطفت عليه فلابد من الفصل كاياك أنت نفسك واياك أنت وزيد بالرفع ويقبح تركه بخلاف اياك فى ذلك (قوله والتقدير اياك أحذر) اعلم انه اختلف فى تقدير العامل فى اياك والمعطوف عليه فقال السيرافى وكثير الاصل اتق نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك أى امنع نفسك من دنوها من الشر الخ فحذف ان والفعل وجاره المقدر والجار المتعلق به من كل من المعطوف والمعطوف عليه فصار اتق نفسك والشر ثم حذف الفعل والمضاف وأنيب عنه الضمير فانفصل وقيل التقدير باعد نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تكلفا وقيل هو من عطف الجمل فلكل منهما عامل أى اياك ق أو باعد واحذر الشر أودعه واختار فى شرح التسهيل ان الاصل احذر تلاقى نفسك والشر بجرهما فحذف الفعل ثم المضاف الاول وأنيب عنه الثانى فصار نفسك والشر بنصبهما ثم حذف نفس وأنيب عنه الضمير فانتصب وانفصل فصار اياك والشر فنصبهما انما هو بطريق النيابة عن المضاف المحذوف الذى عمل فيه الفعل بالاصالة قال وهو أقل تكلفا اذا علمت ذلك فقول الشارح اياك احذر يقرأ بصيغة الامر ويكون اشارة للقول الاخير لا بصيغة المضارع لاقتضائه ان الشر محذر أيضا لعطفه على الضمير الا ان يبنى على ان العامل فى الشر مقدر أى احذرك ودع الشر كما مشى عليه الشارح فيما سيأتى حيث قدر ق رأسك واحذر السيف لكن يكون فيه عطف الانشاء على الخبر وفى نسخ اياك واحذر الشر بالواو وهو تحريف لانه بصدد تقدير عامل اياك لا الشر فتأمل (قوله ومثاله بدون العطف) أى بان ذكر المحذر منه مع الضمير بلا عطف كمثاله وكقوله فاياك اياك المراء واختلف فى تقدير العامل حينئذ فقال الجمهور العامل فى اياك باعد محذوفا ويجب جر المحذر منه بمن لان باعد لا يتعدى الى اثنين بنفسه كاياك من الشر أى باعد نفسك منه ولا يجوز نصب الشر بنزع الخافض لانه سماعى وما فى البيت ضرورة وجوزه الناظم بتقدير عامل آخر كدع وابن عمه بتقدير عامل يتعدى للاثنين كاحذرك الشر أوجنب نفسك الاسد ويشهد لهما البيت ويجوز عندهما من الشر وأما نحو اياك ان تفعل كذا فجائز عند الجميع لصلاحيته لتقدير من قال الحفيد والاوجه انه لا يتعين تقدير باعد ولا غيره بل كل فعل يليق بالحال كدع واتق وخل ونح اذ المقدر ليس متعبدا به اهـ (قوله وان كان بغير اياك) اعلم ان التحذير يكون بثلاثة أشياء الاول باياك واخواته ويجب معه ذكر المحذر منه معطوفا أو بدون عطف ويجب ستر عامله مطلقا كرر أم لا عطف عليه أم لا كما مر بخلاف الباقى الثانى باسم ظاهر مضاف لضمير المحذر كرأسك أو نفسك الثالث بذكر المحذر منه فقط كالضيغم وقد يكون بذكرهما معا كرأسك والسيف فلا يجب الجمع بينهما الا مع اياك (قوله الا مع العطف) أى بالواو خاصة وتعطف محذرا على محذر كاياك وزيدا أن تفعل أو محذرا منه على مثله نحو ناقة الله وسقياها أى اتركوها وسقياها فلا تمنعوها عنها أو محذرا منه على محذر كرأسك والسيف واياك والشر وستر العامل فى الجميع واجب كما شمله اطلاق المصنف لانهم جعلوا العطف والتكرار الآتى كالبدل من الفعل ويجوز فى الاولين دون الثالث كون الواو للمعية فينصب ما بعدها على انه مفعول معه ويظهر العامل (قوله ماز) بالزاى مرخم مازن اسم رجل (قوله ق رأسك واحذر السيف) جرى على ان عامل الثانى مقدر والظاهر جريان باقى الاقوال المارة هنا أيضا فيقدر احذر تلاقى رأسك والسيف أو باعد رأسك من السيف والسيف منها أو امنع رأسك ان تدنو من السيف والسيف ان يدنو منها لكنها لا تتأتى فى نحو ناقة الله وسقياها واياك وزيدا ان تفعل بل الظاهر ان العامل فيهما واحد قولا واحدا وانما يتأتى الخلاف فى عطف المحذر منه على المحذر فتأمل (قوله أو التكرار) أى للمحذر منه كمثاله أو لغيره كرأسك رأسك (قوله وعن سبيل القصد الخ) أى من قاس على ذلك

والتقدير اياك أحذر ومثاله بدون العطف اياك ان تفعل كذا أى اياك من أن تفعل كذا وان كان بغير اياك وأخواته وهو المراد بقوله وما سواه فلا يجب اضمار الناصب الا مع العطف كقوله ماز رأسك والسيف أى مازن ق رأسك واحذر السيف أو التكرار نحو الضيغم الضيغم أى احذر الضيغم فان لم يكن عطف ولا تكرار جاز اضمار الناصب واظهاره نحو الاسد أى احذر الاسد فان شئت أظهرت وان شئت أضمرت (ص)

وشذ اياى واياه اشذ
وعن سبيل القصد من قاس انتبذ

(ش) حق التحذير أن يكون للمخاطب وشذ مجيئه للمتكلم فى قوله

انقبذأى ارتمى و بعدعن سبيل العدل (قوله اياى وان يحذف الخ) هوأثرعن عمررضى الله تعالى عنه أوله لتذك لكم الاسل والرماح والسهام واياى الخ يأمرهم بأنهم يذبحون بالاسل وهومارق من الحديد كالسيف والسكين أوالرماح أوالسهام عندالرمى بهاو ينهاهم عن حذف الارنب بنحوحجرلانه لايحل به والاصل اياى باعدواعن حذف الارنب وباعدوا أنفسكم عن أن يحذف الخ فهماتحذيران حذف من كل منهما نظيرما أثبته فى الآخر اذالمحذرمنه وهوحذف الأرنب ذكره فى الثانى دون الأول والمحذر وهو اياى بالعكس ففيه احتباك (قوله وايا الشواب) بشين معجمة ثم موحدة جمع شابة و يروى بسين مهملة ثم همزة فتاء فوقية جمع سوأة والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب وفيه شذوذات تحذير الغائب واضافة ايا للظاهر وحذف الفعل مع لام الأمر ﴿فائدة﴾ ذكرالرضى أن المحذرمنه المكرر يكون ظاهرا كسيفك سيفك ومضمرا كاياك اياك واياه اياه واياى اياى وفى الهمع ان المحذرمنه قديكون ضميرغائب معطوفا على المحذر كقوله فلاتصحب أخا الجهـ * ـل واياك واياه

فاياه هنا حكم الاسد فى اياك والأسد فعلى هذالايكون التحذير بضمرى الغيبة والتكلم شاذا الااذاجعل محذرالامحذرامنه والله أعلم

﴿أسماء الافعال والاصوات﴾

أى وأسماءالاصوات كما سيصرح به الشارح والاضافة بيانية وقيل بالرفع عطف على أسماء لانهاليست أسماء بل ولا كلمات لعدم دلالتها بالوضع على معنى اذالدلالة تتوقف على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بها غير عاقل وأجيب بان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه العالم بوضعه معناه وهذه كذلك ولم يقل أحد ان الدلالة كون اللفظ يخاطب به العاقل (قوله ما ناب عن فعل) أى ولم يتأثر بالعوامل وليس فضلة فخرج المصدر النائب عن فعله واسم الفاعل لتأثره والحروف لانها فضلة فبان ان قوله كشتان تميم للحدفيجعل حالا من ضمير ناب ليفيد تقييده بذلك كما فى الاشمونى وجعله ابن المصنف مثالا لاتميما فيكون خبرا لمحذوف وأوقع ما على اسم بدليل الترجمة فتخرج الحروف والمراد ناب عن الفعل فى افادة معناه وفى استعماله من كونه عاملا غيرمعمول فيخرج المصدرونحوه اه وفيه ان الفعل يستعمل معمولا للجوازم والنواصب فالنيابة عنه تصدق بتأثره بالعوامل فلايخرج المصدروالجواب بكون المرادان الفعل لايكون معمولا الفعل ولا لاسم بطريق الأصالة ليخرج اسم الشرط تكلف فالحق مامر (قوله كشتان) بفتح النون وكان الفراء يكسرها (قوله وكذا أوه) بفتح الهمزة وشدالواو وفيه لغات منهاما اشتهرمن قولهم آه وآه بالضم والسكون فهما اسما فعل بمعنى أتوجع كما فى المرادى (قوله أسماء الافعال أسماء) أى حقيقة عند جمهورالبصريين لاأفعال حقيقة كالكوفيين ولاأفعال استعملت كالأسماء فى التنوين وعدمه وفى أنه لايتصل ضميرالرفع البارز بها ولايؤكد طلبيها بالنون كالبعض البصريين واستظهرالصبان ان هذا عين ماقبله فان الكوفيين لايمنعون استعمالها كالأسماء والا كان مكابرة فالخلاف بينهما فى العبارة وعلى الأول فالأرجح ان مدلولها لفظ الفعل كما يفهمه قولهم اسم فعل لكن من حيث دلالته على معناه لامن حيث كونه لفظا ولذلك كان كلاما تاما بخلاف الفعل المقصود لفظه كأمر أول الكتاب فلامحل لها على هذا وكذا على أنها أفعال أما على انها أسماء لمعنى الفعل وهوالحدث والزمان فهى فى محل رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر وعلى ان مدلولها المصدرالنائب عن فعله فمحلها نصب بأفعالها النائبة هى عنها كذا فى التصريح وانما بنيت حينئذ مع اعراب تلك المصادر لانه دخلها معنى الأمر والمضى والاستقبال التى هى من معانى الحروف قاله المرادى وعلى هذا فقولهم أسماء الأفعال أى اللغوية وهى المصادر فتأمل (قوله فى الدلالة على معناها) أى بواسطة دلالتها على لفظها الموافق الأرجح المتقدم (قوله بمعنى انكفف) فسره بذلك

اياى وان يحذف أحدكم الارنب وأشذ منه مجيئه للغائب فى قوله اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب ولايقاس على شئ من ذلك (ص)

وكمحذر بلاايا اجعلا * مغرى به فى كل ماقدفصلا

(ش) الاغراء أمر المخاطب بلزوم مايحمد به وهو مثل التحذير فى انه ان وجد عطف أوتكرار وجب اضمار ناصبه والافلا ولا تستعمل فيه ايا فمثال مايجب معه اضمار الناصب قولك أخاك أخاك وقولك أخاك والاحسان اليه أى الزم أخاك ومثال مالايلزم معه الاضمار قولك أخاك أى الزم أخاك (ص)

﴿أسماء الافعال والاصوات﴾

ما ناب عن فعل كشتان وصه * هو اسم فعل وكذا أوه ومه

وما بمعنى افعل كآمين كثر * وغيره كوى وهيهات نزر

(ش) أسماء الافعال أسماء تقوم مقام الافعال فى الدلالة على معناها وفى عملها وتكون بمعنى الامر وهو الكثير فيها كمه بمعنى انكفف وآمين بمعنى استجب وتكون بمعنى الماضى كشتان

بمعنى افترق تقول شتان
زيد وعمرو وهيهات بمعنى
بعد تقول هيهات العقيق
وبمعنى المضارع كأوه بمعنى
أتوجع ووى بمعنى أعجب
وكلاهما غير مقيس وقد
سبق فى الاسماء الملازمة
للنداء أنه ينقاس استعمال
فعال اسم فعل مبنيا على
الكسر من كل فعل ثلاثى
فتقول ضراب زيدا أى
اضرب ونزال أى انزل
وكتاب أى اكتب ولم
يذكره المصنف هنا
استغناء بذكره هناك

(ص)

والفعل من أسمائه عليكا * وهكذا دونك مع اليكا
كذا رويد بله ناصبين * ويعملان الخفض مصدرين

(ش) من أسماء الافعال ماهو فى أصله ظرف وماهو مجرور بحرف نحو عليك زيدا أى الزمه واليك أى تنح ودونك زيدا أى خذه ومنها مايستعمل مصدرا واسم فعل كرويد وبله فان انجر مابعدهما فهما مصدران نحو رويد زيد أى ارواد زيد أى امهاله وهو منصوب بفعل مضمر وبله زيد أى تركه وان انتصب مابعدهما فهما اسما فعل نحو رويد زيدا أى أمهل زيدا وبله عمرا أى اتركه (ص)

لان مه لازم بمعنى امتنع وفى نسخ بمعنى اكفف فينبغى جعله من اللازم ليوافق المفسر وان كان غير واجب لان كف يستعمل لازما ومتعديا تقول كففته عن الشئ فكف أى منعته فامتنع كما فى الصحاح (قوله بمعنى افترق) كذا أطلق الجمهور وقيده الزمخشرى بالافتراق فى المعانى والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم وتطلب فاعلا لا على اثنين كشتان الزيدان وقد تزاد بعدها ما كقوله

شتان ما يومى على كورها * ويوم حيان أخى جابر

فما زائدة ومابعدها فاعل والمراد بكورها رحل الناقة وقد تزاد ما بين بعدها كقوله

* فشتان ما بين اليزيدين فى الندى * فاليزيدين فاعل مرفوع تقديرا وما بين زائدة وقيل ما موصولة ببين واقعة على المسافة وهى فاعل شتان بمعنى بعد لا افترق أى بعدت المسافة التى بينهما أفاده الدمامينى وأما قوله

جاز بموتى بالوصال قطيعة * شتان بين صنيعكم وصنيعى

فقال فى شرح الشذور لم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ما موصولة ببين اهـ أى فتكون شتان بمعنى بعد وما بمعنى المسافة (قوله هيهات العقيق) اسم موضع بالحجاز فاعل هيهات وقد تزاد فيه اللام نحو هيهات هيهات لما توعدون وفيه نيف وأربعون لغة منها تثليث تائها (قوله ووى الخ) أى كقوله تعالى وى كأنه لا يفلح الكافرون فوى بمعنى أعجب والكاف اما للتعليل أى أعجب لعدم فلاح الكافرين أو حرف خطاب توصل بوى واللام مقدرة بعدها وقيل كأن حرف تشبيه بمعنى التحقيق وكذا يقال فى وى كأن الله يبسط الرزق (قوله وكلاهما غير مقيس) أى الماضى والمضارع بل لم يثبت ابن الحاجب الثانى وجعل أوه ووى بمعنى توجعت وتعجبت وهكذا (قوله والفعل الخ) أى فعل الامر مبتدأ أول وعليك مبتدأ ثان لقصد لفظه خبره الظرف قبله والجملة خبر الاول يعنى ان اسم فعل الامر قسمان مرتجل كما مر ومنقول اما عن أحد الظرفين كدونك وعليك أو عن مصدر كرويد وبله وهذه الظروف يقتصر فيها على السماع لخروجها عن الاصل وقاس الكسائى منها ما زاد على حرف لا نحو بك ولك ومن المسموع امامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر واليك أى تنح ومكانك أى اثبت فيكون لازما وحكى الكوفيون مكانك زيدا أى انتظره فهو متعد ولا تستعمل الا مع الكاف لان أمر غير المخاطب قليل وشذ قياسا واستعمالا عليه رجلا غيرى أى ليلزمه وعلى الشئ أى لالزمه والى أى لاتنح وأما قوله عليه الصلاة والسلام ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقد حسنه الخطاب قبله فى يامعشر الشباب الخ فالهاء فاعل والصوم مفعول على ماسيأتى وقال ابن عصفور عليه خبر مقدم لا اسم فعل والصوم مبتدأ زيدت فيه الباء وقيل عليه أمر للمخاطبين أى الزموه الصوم أودلوه عليه وكذا قيل فى على الشئ أى ألزمونيه فالهاء مفعول أول والصوم ثان والفاعل مستتر (قوله عليك زيدا) عليك اسم فعل بمعنى الزم وزيدا مفعوله وقد يتعدى اليه بالباء كعليك بذات الدين فيكون بمعنى استمسك مثلا وصرح الرضى بأنها زائدة لانها تزاد كثيرا فى مفعول اسم الفعل لضعف عمله وأما الكاف فهى ضمير عند الجمهور لا حرف خطاب لان الجار لا يستعمل بدونها ولان الياء والهاء فى قولهم على وعليه ضميران اتفاقا وهل هى فاعل باسم الفعل أو مفعوله والفاعل مستتر أى الزم أنت نفسك زيدا واليك بمعنى نح نفسك وكذا الباقى أو مجرورة بالحرف فى نحو عليك وبالاضافة فى نحو دونك نظرا للاصل قبل النقل والفاعل مستتر أقوال أصحها ثالثها فاذا قلت عليكم كلكم زيدا جاز رفع كل توكيدا للمستكن وجره توكيدا للمجرور وبهذا يعلم ان اسم الفعل هو الجار فقط وفاعله مستتر فيه والكاف كلمة مستقلة وقولهم منقول من جار ومجرور فيه تسامح ولم تجعل الكاف مجرورة باضافته بعد النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجر ولا يضاف فتدبر (قوله رويد زيد) أصله أرود زيدا ارودا أى أمهله امهالا فصغروا الارواد بحذف زيادتيه وهما الهمزة والالف تصغير الترخيم واستعملوه مصدرا نائبا عن فعله وهو أرود وأما بله فمصدر لا فعل له من لفظه بل من معناه وهو اترك فهو نائب عنه كما أشار اليه الشارح كما ان دع فعل لا مصدر له من لفظه بل من

معناه

وماالتنوب عنه من عمل * لها وأخر ما الذى فيه العمل

(ش) أى يثبت لاسماء الافعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الافعال فان كان ذلك الفعل يرفع فقط كان اسم الفعل كذلك كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف وهيهات زيد بمعنى بعد زيد ففى صه ومه ضميران مستتران كما فى اسكت واكفف وزيد مرفوع بهيهات كما ارتفع ببعد وان كان ذلك الفعل يرفع وينصب كان اسم الفعل كذلك كدراك زيدا أى أدركه وضراب عمرا أى اضربه ففى دراك وضراب ضميران مستتران وزيدا وعمرا منصوبان بهما وأشار بقوله وأخر ما الذى فيه العمل الى أن معمول اسم الفعل يجب تأخيره عنه فتقول دراك زيدا ولا يجوز تقديمه عليه فلا تقول زيدا دراك وهذا بخلاف الفعل اذ يجوز زيدا أدرك (ص)

واحكم بتنكير الذى ينون * منها وتعريف سواه بين

(ش) الدليل على ان ما سمى باسماء الافعال أسماء لحاق التنوين لها فتقول فى صه صه وفى حيهل حيهلا فيلحقها التنوين للدلالة على التنكير فما نون منها كان نكرة وما لم ينون كان معرفة

معناه وهو الترك ثم تارة ينونان فينصبان المفعول وهو الاصل كرويدا زيدا وبلها عمرا وتارة يضافان اليه كمثال الشارح فهما فيه مصدران نائبان عن فعلهما ومضافان لمفعولهما وقيل بل اضافتهما للفاعل والمفعول محذوف ولا يرد أن فاعل المصدر النائب عن فعله يجب استتاره لان محله فى المنون بدليل تمثيلهم ثم نقلوهما عن المصدرية الى اسم فعل الامر فقالوا رويد زيدا وبله عمرا بالبناء على الفتح مع نصب زيد وعمرو ولا موجب للبناء سوى ماذكر فقول المتن ناصبين أى مع بنائهما لا مع تنوينهما لانهما حينئذ مصدران وقد يخرجان عن الطلب فيكون رويد حالا أو نعتا على التأويل بالمشتق كساروا رويدا أى مرودين أو سيرا رويدا أى مرودا فيه ويكون بله بمعنى كيف خبرا عما بعده كبله زيد بالرفع وقد تقع بمعنى غير مجرورة بمن كالحديث القدسى أعددت لعبادى الصالحين مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من بله ما اطلعتم عليه أى من غيره ويحتمل كما فى الشمنى انها على أصلها مصدر بمعنى الترك ومن تعليلية أى من أجل تركهم ما عملتموه من المعاصى (قوله وما الخ) ما مبتدأ خبره لها ولما صلتها وتنوب صلة ما الثانية جرت على غير صاحبها ولم يبرز لامن اللبس وعنه متعلق بتنوب أى وما استقر للفعل الذى تنوب هى عنه كائن لها ومن عمل بيان لما الاولى حال منها أو من ضميرها فى الصلة لا فى الخبر لئلا تتقدم الحال على عاملها الظرف أو من بمعنى فى متعلقة بتنوب والاول أوقع (قوله وأخر ما الذى الخ) ما مفعول أخر والذى أى أسماء الافعال خبر مقدم عن العمل وفيه متعلق بالعمل والجملة صلة ما أى وأخر المعمول الذى العمل فيه كائن لهذه (قوله ما يثبت لما تنوب عنه) أى غالبا والا فآمين لم يحفظ له مفعول مع نيابته عن متعد وهو استجب (قوله بمعنى اكفف) فيه مامر فلا تغفل (قوله ولا يجوز تقديمه) أجازه الكوفيون تمسكا بقوله كتاب الله عليكم وقول الشاعر

يا أيها المائح دلوى دونكا * انى رأيت الناس يحمدونكا

وأجيب بأن كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف مؤكد لمضمون حرمت عليكم الميتة أى كتب ذلك الله عليكم كتابا فحذف الفعل وأضيف المصدر الى فاعله كصبغة الله ودل على ذلك المحذوف أن التحريم يستلزم الكتابة وعليكم متعلق بالمصدر أو الفعل المحذوف لا اسم فعل وأما دلوى فمبتدأ لا مفعول خبره جملة اسم الفعل وفاعله حذف رابطها أى دونكه والجملة خبرية مقصود بها الطلب والمائح هو الذى ينزل البئر عند قلة مائها ليملأ منها الاناء (قوله بخلاف الفعل) يخالفه أيضا فى أنه لا يعمل محذوفا على الاصح وأجازه المصنف بشرط تأخر دال على المحذوف وخرج عليه الآية والبيت المتقدمين وفى أنه لا يبرز معه ضمير الرفع كالتاء (قوله لحاق التنوين) بفتح اللام كما فى المختار لها أى لبعضها وتنوينها وعدمه سماعى كما أشعر به كلام المصنف والحاصل ان ما سمع غير منون فقط كنزال وآمين وهيهات وأوه فهو لازم التعريف ولا يجوز تنوينه وما سمع منونا فقط كواها وويها فهو لازم التنكير ولا يجوز ترك تنوينه وما سمع بهما كما مثله الشارح فيعرف وينكر (قوله وفى حيهل) أى بالبناء على الفتح حيهلا أى بالتنوين ويبدل فى الوقف ألفا وقد تثبت فى الوصل وهى مركبة من حى بمعنى أقبل وهل التى للحث والجملة لا الاستفهامية فجعلتا كلمة واحدة مبنية على الفتح فى الكثير اهـ فارضى ويكون بمعنى احضر فيتعدى بنفسه كحيهل الثريد وبمعنى أقبل فيتعدى بعلى كحيهل على الخير وبمعنى عجل فيتعدى بالباء نحو اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر وقد تفرد حى عن هل فتكون بمعنى أقبل أو ائت كما فى الدمامينى (قوله فما نون منها الخ) قال الرضى ليس المراد بتنكير اسم الفعل وتعريفه تنكير الفعل الذى هو بمعناه وتعريفه لان الفعل لا يعرف ولا ينكر بل ذلك راجع الى المصدر الذى هو أصل ذلك الفعل فصه منونا بمعنى اسكت سكوتا ما أى افعل مطلق السكوت عن كل كلام اذ لا تعيين فيه وصه بلا تنوين بمعنى اسكت السكوت المعهود عن هذا الحديث الخاص مع جواز غيره

(ص) ومابه خوطب مالا يعقل * من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل

كذا الذي أجدى حكاية كقب * والزم بنا النوعين فهو قد وجب

(ش) أسماء الاصوات ألفاظ استعملت كاسماء الافعال فى الاكتفاء بها دالة على خطاب مالا يعقل أو على حكاية صوت من الاصوات فالاول كقولك هلا لزجر الخيل وعدس للبغل والثانى كقب لوقوع السيف وغاق للغراب وأشار بقوله والزم بنا النوعين الى ان أسماء الافعال واسماء الاصوات كلها مبنية وقد سبق فى باب المعرب والمبنى ان أسماء الافعال مبنية لشبهها بالحرف فى النيابة عن الفعل وعدم التأثر حيث قال

وكنيابة عن الفعل بلا * تأثر

وأما أسماء الاصوات فهى مبنية لشبهها باسماء الافعال (ص)

﴿ نونا التوكيد ﴾

للفعل توكيد بنونين هما * كنونى اذهبن واقصدنهما

(ش) أى يلحق الفعل للتوكيد نونان احداهما ثقيلة كاذهبن والاخرى خفيفة كاقصدنهما وقد اجتمعا فى قوله تعالى ليسجنن وليكونا من الصاغرين (ص)

يؤكدان افعل ويفعل آتيا * ذا طلب أو شرطا اما تاليا

أو مثبتا فى قسم مستقبلا * وقل بعد ما ولم وبعد لا

هكذا حقق المقام ودع الاوهام اهـ سندوبى وقد يؤخذ منه أنها من قبيل المعرف بأل العهدية وهو الظاهر ثم هذا الكلام يمشى على ان مدلولها المصدر وهو ظاهر وكذا على ان مدلولها الفعل خلافا للمصرح لان التعريف يرجع للاصل المشتق منه لا الى نفس المدلول كما هو صريح ما ذكر (قوله من مشبه الخ) بيان لما الاولى وقوله صوتا أى اسم صوت (قوله فى الاكتفاء بها) أى عدم احتياجها فى افادة المراد الى شئ آخر كما ان اسم فعل الامر والمضارع كذلك بحسب الظاهر وان كان فى الحقيقة مركبا مع فاعله المستتر واسم الصوت مفرد لا ضمير فيه واحترز بذلك من نحو ياظبيات القاع يادارمية مما خوطب به غير العاقل ولم يكتف به فى افادة المراد لان حرف النداء لا يفيد وحده بل لابد ان يذكر بعده ماقصد بالنداء (قوله لزجر الخيل) أى عن البطء وقوله للبغل أى لزجره كذلك وهلا بوزن ألا كما فى الهمع وقيل ينون وعدس بمهملات مفتوح الاولين مبنى على السكون (قوله كقب) بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية صوت السيف على الدرقة (قوله الى ان أسماء الافعال الخ) يحتمل أنه أراد نوعى الاصوات لتقدم الكلام على أسماء الافعال أول الكتاب (قوله فى النيابة عن الفعل الخ) أى فى كونها عاملة غير معمولة (قوله لشبهها بأسماء الافعال) أى فهى مشبهة للحرف بالواسطة ولا حاجة الى ذلك لامكان الشبه مباشرة فالارجح أن بناءها لشبهها بالحروف المهملة فى انها لا عاملة ولا معمولة كلام الابتداء وحرف التنفيس فلا محل لها من الاعراب والله أعلم

﴿ نونا التوكيد ﴾

(قوله للفعل الخ) قدم المعمول لافادة الحصر (قوله بنونين) أى بكل منهما على انفراده وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كاختصاص الخفيفة بقلبها ألفا وحذفها للساكنين والشديدة بوقوعها بعد الالف كما سيأتى ورد بان ذلك لا يدل على الاصالة فهذه أن المفتوحة فرع المكسورة ولها أحكام تخصها وعند الكوفيين الخفيفة فرع الثقيلة لاختصارها منها وقيل بالعكس لبساطة الخفيفة فهى أليق بالاصالة ثم التوكيد بالثقيلة أشد على قاعدة زيادة المبنى لزيادة المعنى غالبا ولذلك قالت زليخا ليسجنن وليكونا الخ لانها كانت أحرص على سجنه فى بيتها لتراه كل وقت من كونه صاغرا (قوله يؤكدان) أى جوازا أو وجوبا على ماسيبين (قوله افعل) أى فعل الامر ولو دعاء باى صيغة لا خصوص هذه فهو من اطلاق الخاص على العام وكذا قوله ويفعل وخرج بهما الماضى ولو لفظا فقط فلا يؤكد أنه أصلا لانهما يخلصان الفعل للاستقبال المنافى للمضى وكذا الاسم وأما قوله

دامن سعدك ان رحمت متيما * لولاك لم يك للصبابة جانحا

وقوله * أقائلن احضروا الشهودا * فضرورة شاذة لا يجوز ارتكابها لكن سهل الاول استقباله معنى لكونه دعاء (قوله آتيا) حال من يفعل وذا طلب حال من الضمير فى آتيا والمراد الطلب الحقيقى كالامر والعرض الخ أما الخبر المراد به الطلب مجازا كقولك للعاطس يرحمك الله فلا يؤكد (قوله أو شرطا) عطف على ذا طلب وتاليا صفته واما بالكسر مفعول تاليا أى أو آتيا فعل شرط تاليا اما أو أن شرطا بمعنى أداة شرط مفعول تاليا واما بدل منه (قوله أو مثبتا) عطف على شرطا فهو حال أيضا من ضمير آتيا ومستقبلا اما حال من ضمير مثبت أو من ضمير آتيا ويكون معطوفا على مثبت بواو محذوفة وفى قسم متعلق بآتيا (قوله وبعد لا) أى النافية ولم يقيدها بذلك لما علم من اطراده بعد الطلب الذى من جملته لا الناهية (قوله وغير) بالجر عطفا على لا (قوله فعل الامر) أى بالصيغة كقومن أما الامر باللام فداخل فيما بعده (قوله والفعل المضارع) اعلم أن له خمس حالات الاولى وجوب توكيده وذكرها بقوله أو مثبتا الخ

وغير اما من طوالب الجزا * وآخر المؤكد افتح كابرزا

الثانية

(ش) أى تلحق نونا التوكيد فعل الامر نحو اضربن زيدا والفعل المضارع المستقبل الدال على طلب نحو لتضربن زيدا ولا تضربن زيدا

الثانية قربه من الواجب وذكرها بقوله أو شرطا اما تاليا الثالثة كثرته وهى قوله آتيا ذا طلب الرابعة قلته وهى قوله وقل بعد ما الخ وفى هذه مرتبتان قليل وهو توكيده بعد ما الزائدة أو لا النافية وأقل وذلك بعد لم و بعد شرط غير اما كذا فى التوضيح و بقى سادسة وهى امتناع توكيده وذلك فى جواب قسم بواو منفى أو حال أو مفصول من لامه كما سيأتى (قوله وهل تضربن زيدا) أى الاستفهام بجميع أدواته اسمية كانت أو حرفية ومثله التحضيض والعرض والتمنى كهلا تضربن زيدا وألا تنزلن عندنا وليتك تقيمن معنا فكل ذلك داخل فى الطلب و بقى من أقسامه التى لم يمثل لها الشارح الدعاء والترجى والأول داخل فى الأمر والنهى والثانى لم أر من ذكره (قوله شرطا بعد ان الخ) مذهب سيبويه ان التوكيد حينئذ قريب من الواجب ولم يقع فى التنزيل غيره لان ان المؤكدة بما تشبه القسم المؤكد باللام وأوجبه المبرد والزجاج وحملوا عدمه على الضرورة (قوله مثبتا مستقبلا) أى غير مفصول من لامه وحينئذ يجب التوكيد باللام والنون معا عند البصريين وخلوه من أحدهما شاذ أو ضرورة فان خلا منهما معا نحو والله أقوم قدر قبله حرف النفى وكان المعنى على نفى القيام ولذا حكم الحنفية على من قال والله أصوم بحنثه بالصوم وعند غيرهم يحنث بعدمه لا بتناء الايمان على العرف وأجاز الكوفيون الاكتفاء حينئذ باحدهما وقد ورد فى الشعر وحكى سيبويه والله لاضربه (قوله لم يؤكد بالنون) أى ولا باللام أيضا لامتناعها فى المنفى وأما قوله

تالله لا يحمدن المرء مجتنبا * فعل الكرام ولو فاق الورى حسبا

فشاذ أو ضرورة ومن الجواب المنفى غير المؤكد تالله تفتؤ تذكر يوسف أى لا تفتؤ (قوله وكذا ان كان حالا) أى لا يؤكد بالنون فقط لاقتضائها الاستقبال فيتنافيان ومنه قراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيامة وقوله

يمينا لابغض كل امرئ * يزخرف قولا ولا يفعل

فلم يؤكدا بالنون لان البغض والاقسام أى الحلف موجودان حال التكلم لا مستقبلان وكذا تمتنع النون فى الفعل المفصول من لام القسم نحو لالى الله تحشرون ولسوف يعطيك ربك فترضى (قوله وقل دخول النون الخ) تبع المصنف فى التسوية بين المذكورات فى القلة وليس كذلك لتصريح المصنف فى غير هذا الكتاب بكثرته بعد ما بل ظاهر كلامه اطراده نعم هو قليل بالنسبة لما مر ومر عن التوضيح أن مثلها لا وأما بعد لم و بعد شرط غير اما فنادر سواء أكد الشرط أو الجزاء (قوله بعد ما الزائدة) شمل الواقعة بعد رب حكى سيبويه ربما يقولن ذلك ومنه قوله

ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات

وظاهر التسهيل أنه لا يختص بالضرورة لكن صرح فى شرح الكافية بشذوذه (قوله بعين ما أرينك) نقوله لمن يخفى عنك أمرا أنت بصير به (قوله مالم يعلما) الشاهد فيه توكيده بالخفيفة المنقلبة ألفا والشاعر يصف جبلا عمه الخصب والنبات وقيل لبنا فى القعب أى الكوزعلت عليه رغوته بدليل ما قبله من الابيات (قوله لا تصيبن الخ) الجملة صفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم قال فى شرح الكافية وانما أكد لان لا النافية كالناهية فى الصورة ومثله قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تلحينها * ولا الضيف فيها ان أناخ محول

الا ان توكيد تصيبن أحسن لاتصاله بلا فهو أشبه بالنهى من تلحينها وظاهر ذلك اطراده مطلقا لكن نص غيره على انه بعد المفصولة ضرورة بل عند الجمهور ضرورة مطلقا وحملوا الآية على النهى فمنهم من جعل الجملة مستأنفة لنهى الظالمين والأصل لا تتعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة فحول النهى عن تعرضهم الى اصابة الفتنة لانه سببها وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير المخاطبين تنبيها على انهم ان تعرضوا كانوا ظالمين فالاصابة خاصة بالمتعرضين ومنهم من جعل الجملة صفة فتنة بتقدير القول مع تحويل النهى المذكور أى فتنة مقولا فى

وهل تضربن زيدا والواقع شرطا بعد ان المؤكدة بما نحو اما تضربن زيدا أضربه ومنه قوله تعالى فاما تثقفنهم فى الحرب فشرد بهم من خلفهم أو الواقع جواب قسم مثبتا مستقبلا نحو والله لتضربن زيدا فان لم يكن مثبتا لم يؤكد بالنون نحو والله لا تفعل كذا وكذا ان كان حالا نحو والله ليقوم زيد الآن وقل دخول النون فى الفعل المضارع الواقع بعد ما الزائدة التى لا تصحب ان نحو بعين ما أرينك ههنا والواقع بعد لم كقولك يحسبه الجاهل مالم يعلما * شيخا على كرسيه معمما والواقع بعد لا النافية كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة والواقع بعد غير اما من أدوات الشرط كقوله من يثقفن منهم فليس بآيب

أبدا وقتل بنى قتيبة شافى

وأشار المصنف بقوله وآخر المؤكد افتح الى أن الفعل المؤكد بالنون

يبنى على الفتح ان لم تله ألف الضمير أو ياؤه أو واوه نحو اضربن زيدا واقتلن عمرا (ص) واشكله قبل مضمر لين بما

* جانس من تحرك قد علما والمضمر احذفنه الا الألف * وان يكن فى آخر الفعل ألف فاجعله منه رافعا غير اليا

* والواو ياء كاسعين سعيا
واحذفه من رافع هاتين وفى
واو ويا شكل مجانس قفى
نحو اخشين يا هند بالكسر ويا
قوم اخشون واضمم وقس
مسويا

(ش) الفعل المؤكد بالنون ان اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة حرك ماقبل الألف بالفتح وماقبل الواو بالضم وماقبل الياء بالكسر و يحذف الضمير ان كان واوا أو ياء و يبقى ان كان ألفا فتقول يازيدان هل تضربان ويازيدون هل تضربن وياهند هل تضربن والأصل هل تضربانن وهل تضربونن وهل تضربينن فحذفت النون لتوالى الأمثال ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين فصار هل تضربن وهل تضربن ولم تحذف الألف لخفتها فصار هل تضربان وبقيت الضمة دالة على الواو والكسرة دالة على الياء هذا كله اذا كان الفعل صحيحا فان كان معتلا فاما أن يكون آخره ألفا أو واوا أو ياء فان كان آخره واوا أو ياء حذفت لاجل واو الضمير أو يائه وضم مابقى قبل واو الضمير وكسر مابقى قبل ياء الضمير فتقول يازيدون هل تغزون وهل ترمون وياهند هل تغزين وهل ترمين فاذا ألحقته نون التوكيد فعلت به مافعلت بالصحيح فتحذف نون الرفع وواو الضمير أو ياءه فتقول يازيدون

فعلت

شأنها لا تصيبن الخ أى لا تتعداهم اليهم تصيبكم خاصة ولا يصح على هذا تنزيل الفتنة منزلة العاقل فيتوجه النهى اليها بلا تحويل لانه كان يجب كسر الياء من تصيبن لكونه خطابا لمؤنث وهو الفتنة الا أن تؤول بالافتتان أو بالعذاب مثلا فالاصابة حينئذ عامة (قوله من يثقفن) بالتحتية مبنيا للمفعول أو بالفوقية للفاعل يقال ثقفته من باب فهم أى وجدته والآيب الراجع (قوله يبنى على الفتح) أى أمرا كان أو مضارعا صحيحا أو معتلا كاغزون وارمين واخشين وهل تغزون الخ و بنى لتركبه معها كخمسة عشر وحرك تخلصا من السكونين فى الامر والمضارع المجزوم وحمل الباقى عليهما وكانت فتحة للخفة ومر مزيد لذلك أول الكتاب (قوله واشكله الخ) اعلم ان المصنف ذكر أصلين واستثنى من كل مسئلة الاول فتح آخر المؤكد واستثنى منه المتصل بالضمير اللين فانه يحرك بما يجانسه وهو المراد بقوله واشكله الخ الثانى أن ذلك الضمير يحذف ان كان ياء أو واوا وهو المراد بقوله والمضمر احذفنه الخ واستثنى منه أن يكون آخر الفعل ألفا كيخشى فتحذف هى و يبقى واو الضمير أو ياؤه مشكولين بما يجانسهما وهو المراد بقوله واحذفه من رافع هاتين الخ أفاده الموضح (قوله لين) بفتح اللام مخفف لين صفة لمضمر أو بكسرها مصدر نعت به (قوله ألف) ليس فيه مع الالف الاولى ايطاء لاختلافهما تعريفا وتنكيرا (قوله فاجعله الخ) مفعوله الاول الهاء والثانى قوله ياء أى اجعل الالف الذى فى آخر الفعل ياء حال كون تلك الألف من الفعل حال كونه رافعا غير الياء وغير الواو بان رفع ألف اثنين أو ضميرا مستترا أو نون نسوة أو اسما ظاهرا كما سيأتى (قوله واحذفه) أى الألف الذى آخر الفعل من رافع هاتين أى الواو والياء (قوله فحذفت النون) أى نون الرفع لتوالى الامثال أى الزوائد فلا يرد النسوة جنن وهذا التوالى فى الثقيلة وحملت عليها الخفيفة طردا للباب أو الحذف معها للتخفيف (قوله لالتقاء الساكنين) ولم يغتفر كما فى دابة لانه هنا ليس على حده اذ شرطه كون الاول حرف لين والثانى مدغما وهما من كلمة واحدة كالمثال والنون هنا ككلمة منفصلة لكن الصحيح عدم اشتراط الاخير بدليل أتحاجونى وعلة الحذف حينئذ استثقال الكلمة واستطالتها لو بقى الضمير وانما لم تحذف الالف مع تأتى العلتين فيها لخفتها ولئلا يلتبس بفعل المفرد ولا يزول اللبس بكسر النون فى فعل الاثنين دون المفرد لان علة الكسر وقوعها بعد الألف كما سيأتى فلو حذفت لم تكسر النون ولم تحذف الالف مع نون النسوة فى اضربنان لتفصل بين الامثال أفاده الصبان وقوله بدليل أتحاجونى مقتضاه ان الساكنين فيه وهما الواو ونون الرفع المدغمة فى نون الوقاية من كلمتين مع ان كلا منهما جزء من الفعل المسند للواو اذ لا قوام له بدونهما فهما من كلمة واحدة بخلاف نون التوكيد فانها منفصلة طارئة على ذلك الفعل كما لا يخفى ثم ان بنينا على اشتراط كونهما من كلمة وان الحذف فى نحو تضربن لكون الالتقاء على غير حده فعدم الحذف فى تحاجونى ظاهر لانه على حده لما مر أو على عدم الاشتراط والالتقاء فى الجميع على حده فالحذف فى تضربن للثقل والطول كما ذكر فيقال عليه لم يحذف فى تحاجونى لذلك وليس فيه داع لعدم الحذف كما فى تضربان اللهم الا أن يقال الثقل مع نون التوكيد أشد منه مع نون الوقاية فليتأمل (قوله هل تغزون) أى بتخفيف النون لانه غير مؤكد وكذا ما بعده وأصله تغزوون وترميون وتغزوين وترميين بضم الزاى وكسر الميم حذفت ضمة الواو والياء من الاولين وكسرتهما من الاخيرين لثقلهما ثم حذفت واو الفعل وياؤه لالتقاء الساكنين فصار تغزون الخ (قوله فتحذف نون الرفع) أى لتوالى الامثال وواو الضمير وياؤه لالتقائه ساكنا مع نون التوكيد أو للتخفيف أى وتبقى لام الفعل على حذفها وتجعل الحركة المجانسة للضمير المحذوف على ماقبلها فان قلت كيف قول الشارح

هل تغزن وهل ترمن و ياهند هل تغزن وهل ترمن هذا اذا أسند الى الواو والياء فان أسند الى الالف لم يحذف آخره و بقيت الألف وشكل ماقبلها بحركة تجانس الألف وهى الفتحة فتقول هل تغزوان وهل ترميان وان كان آخر الفعل ألفا فان رفع الفعل غير الواو والياء كالألف والضمير المستتر انقلبت الألف التى فى آخر الفعل ياء وفتحت نحو اسعيان وهل تسعيان واسعين يازيد وان رفع واوا أو ياء حذفت الألف و بقيت الفتحة التى كانت قبلها وضمت الواو وكسرت الياء فتقول يازيدون اخشون و ياهند اخشين هذا ان لحقته نون التوكيد وان لم تلحقه لم تضم الواو ولم تكسر الياء بل تسكنهما فتقول يازيدون هل تخشون و ياهند هل تخشين و يازيدون اخشوا و ياهند اخشى (ص)

ولم تقع خفيفة بعد الالف
لكن شديدة وكسرها ألف

(ش) لاتقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف فلا تقول اضربان بنون مخففة بل يجب التشديد فتقول اضربانّ بنون مشددة مكسورة خلافا ليونس فانه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الالف و يجب عنده كسرها (ص)

وألفا زد قبلها مؤكدا
فعلا الى نون الاناث أسندا

(ش) اذا أكد الفعل المسند الى نون الاناث بنون التوكيد وجب أن يفصل بين نون الاناث ونون التوكيد بالف كراهية توالى الامثال فتقول اضربنانّ بنون مشددة مكسورة قبلها ألف (ص)

واحذف خفيفة لساكن ردف * و بعد غير فتحة اذا تقف
واردد اذا حذفتها فى الوقف ما * من أجلها فى الوصل كان عدما
وأبدلنها بعد فتح ألفا * وقفا كما تقول فى قفن قفا

(ش) اذا ولى الفعل المؤكد بالنون الخفيفة ساكن وجب حذف النون لالتقاء الساكنين فتقول اضرب الرجل بفتح الباء والأصل اضربن فحذفت نون التوكيد لملاقاة الساكن وهو لام التعريف ومنه قوله

لاتهين الفقير علك أن تر * كع يوما والدهر قد رفعه

وكذلك تحذف نون التوكيد الخفيفة

فعلت به مافعلت بالصحيح مع ان الصحيح لاتحذف لامه قلت المراد أنه مثله فى التغيير لأجل التوكيد من حذف نون الرفع ثم الضمير وشكل ماقبله بما يجانسه أما حذف لامه فسابق على التوكيد عند اتيان الضمير لالأجله (قوله هل تغزن وهل ترمن) بضم الزاى والميم فى هذين وكسرهما فيما بعد (قوله فان أسند الى الألف لم يحذف آخره) وكذا لايحذف مع المفرد ولا نون النسوة كهل تغزون وترمين يازيد بالفتح وتغزونان وترمينان يانسوة بالسكون كالصحيح سواء من كل وجه (قوله كالألف والضمير المستتر) وكذا نون النسوة والاسم الظاهر كاسعينان يانسوة وهل يسعين زيد فتقلب الألف ياء فى الجميع لكونها لاتقبل الحركة (قوله اخشون واخشين) فعلا أمر مؤكدان بالنون الخفيفة مبنيان على حذف النون والواو والياء فاعل وأصلهما قبل التأكيد اخشيوا اخشيي قلبت لام الفعل ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفت للساكنين فصار اخشوا واخشى بفتح الشين فلما دخلت النون التقت ساكنة مع الضمير فلا جائز أن يحذف هو لعدم مايدل عليه ولا النون لفوات المقصود منها فحرك الضمير بما يناسبه (قوله هل تخشون) بفتح الشين فيه وفيما بعده وأصله تخشيون فعل به مامر (قوله ولم تقع الخ) شروع فيما تنفرد به كل من النونين فهذا للثقيلة وذكر الخفيفة بقوله واحذف الخ وخفيفة اما حال من فاعل تقع العائد للنون المعلومة من السياق أو هى الفاعل وشديدة عطف عليه بلكن أيا كان (قوله بعد الألف) أى اسما كانت بان أسند اليها الفعل أو حرفا بان أسند للظاهر على لغة أكلونى البراغيث كيضربان الزيدان أوكانت هى التالية لنون النسوة كاضربنان (قوله فلا تقول اضربان) أى ولو كان بعدها ماتدغم فيه فلايجوز اضربان نعمان كما نص عليه سيبويه (قوله مكسورة) أى لشبهها بنون المثنى فى زيادتها آخرا بعد ألف ومثله اضربنان الآتى ويجرى فيه خلاف يونس (قوله فى الوقف) تنازعه اردد وحذفتها ومامفعول اردد وكان عدما صلتها ومن أجلها متعلق بعدم (قوله وأبدلنها الخ) مقابل قوله و بعد غير فتحة الخ (قوله لاتهين) أصله قبل التوكيد لاتهن بحذف الياء وهى عين الفعل لالتقائها ساكنة مع لامه عند دخول الجازم فلما أكد فتحت اللام فردت العين لزوال الالتقاء فالجازم سابق النون ليكون دخولها قياسيا لكون الفعل حينئذ طلبيا وحينئذ فيظهر انه معرب تقدير الاستيفاء الجازم مقتضاه قبل النون وليس هو كالفعل المجزوم مع نون الاناث لسبقها على الجازم فهو مبنى معها فى محل جزم لامعرب قاله السيد البليدى لكن مر فى باب الاعراب وسيأتى فى اعراب الفعل أنه اذا دخل عليه ناصب أو جازم يكون فى محل نصب أو جزم مع كل من النونين فتدبر وقوله علك لغة فى لعلك والمراد بالركوع انحطاط الرتبة والبيت من المنسرح لكن دخل فى مستفعلن أول جزء منه الخبن فصار متفعلن مركب من وتدين فدخله الخرم بالراء وهو حذف أول الوتد فصار فاعلن وذلك شاذ و بعده

وصل حبال البعيد ان وصل الحبـ * ـل واقص القريب ان قطعه
وارض من الدهر ما أتاك به * من قر عينا بعيشه نفعه
قد يجمع المال غير آكله * ويأكل المال غير من جمعه

(قوله وكذا تحذف الخ) أى فلها سببان فقط الساكن والوقف وندر حذفها بدونهما كقوله

في الوقف اذا وقعت بعد غير فتحة أي بعد ضمة أو كسرة ويرد حينئذ ما كان حذف لأجل نون التوكيد فتقول في اضربن يازيدون اذا وقفت على الفعل اضربوا وفي اضربن ياهند اضربي فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف وترد الواو التي حذفت لأجل نون التوكيد وكذلك الياء فان وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد فتحة أبدلت النون في الوقف ألفا فتقول في اضربن يازيد اضربا

(ص)

﴿ مالاينصرف ﴾

الصرف تنوين أتى مبينا معنى به يكون الاسم أمكنا

(ش) الاسم ان أشبه الحرف سمي مبنيا وغير متمكن وان لم يشبه الحرف سمي معربا ومتمكنا ثم المعرب على قسمين أحدهما ما أشبه الفعل ويسمى غير منصرف ومتمكنا غير أمكن والثاني مالم يشبه الفعل ويسمى منصرفا ومتمكنا أمكن وعلامة المنصرف أن يجر بالكسرة مع الالف واللام والاضافة وبدونهما وأن يدخله الصرف وهو التنوين الذي لغير مقابلة أو تعويض الدال على معنى يستحق به الاسم أن يسمى أمكن وذلك المعنى هو عدم شبهه الفعل نحو مررت بغلام وغلام زيد والغلام واحترز بقوله لغير مقابلة من تنوين أذرعات ونحوه فانه تنوين جمع المؤنث السالم وهو يصحب غير المنصرف كأذرعات وهندات علم امرأة

المثالين

وقد سبق الكلام في تسميته تنوين المقابلة واحترز بقوله أو تعويض من تنوين جوار وغواش ونحوهما فانه عوض عن الياء والتقدير جواري وغواشي وهو يصحب غير المنصرف كهذين المثالين وأما غير المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين

اضرب عنك الهموم طارقها * ضربك بالسيف قونس الفرس

* وما قيل قبل اليوم خالف تذكرا * بفتح اضرب وخالف وحمل على ذلك قراءة ألم نشرح بالفتح (قوله في الوقف) قال أبو حيان الظاهر ان دخول النون في الوقف خطأ لأنها تدخل للتأكيد ثم تحذف بلا دليل عليها اهـ ويرده أنه ليس المراد انها تدخل وقفا ثم تحذف بل انه اذا ورد فعل مؤكد بها وصلا وأريد الوقف عليه حذفت ورد المحذوف لأجلها صبان (قوله ونرد الخ) أي وجوبا لزوال علة الحذف وهي التقاء الساكنين وانما كان الاكثر في الوقف على نحو قاض عدم رد الياء مع زوال العلة فيه أيضا لان المحذوف منه جزء كلمة بخلاف ما هنا فانه كلمة تامة والاعتناء بها أشد والله أعلم

﴿مالاينصرف﴾

ذكره عقب النون لان له تعلقا بالفعل بشبهه له كما انها متعلقة به (قوله الصرف تنوين) أي فقط كما هو مذهب المحققين وأما الجر بالكسر فليس من مسمى الصرف بل تابع له وجودا وعدما لتآخيهما في الاختصاص بالاسم المنصرف والصرف من الصريف وهو الصوت لأن التنوين صوت وقيل من الانصراف بمعنى الرجوع فكأن الاسم رجع عن شبه الفعل (قوله معنى) مفعول مبينا وجملة به يكون الخ صفة معنى (قوله أمكنا) أي زائدا التمكن في باب الاسمية فهو أفعل تفضيل من مكن بالضم مكانة اذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن لان بناءه من غير الثلاثي المجرد شاذ (قوله ومتمكنا غير أمكن) وعكسه متعذر وبه تتم القسمة العقلية رباعية (قوله وبدونهما) هذا محل الافتراق بينه وبين غير المصروف وما قبله مشترك (قوله لغير مقابلة الخ) لو اقتصر كالأشموني على قوله الدال على معنى الخ لخرج به المقابلة والتعويض كما يخرج به التنكير ولم يذكره الشارح لاختصاصه بالمبنيات والكلام في المعربات اذ كل من الثلاثة لم يدل على ذلك المعنى بل القصد بها مجرد المقابلة والتعويض والدلالة على تنكير الاسم (قوله عدم شبهه الفعل) أي والحرف أيضا فهو باق على أصله من التمكن في باب الاسمية ولا يخفى انه ليس في عبارة الشارح دور كما توهم وانما هو في عبارة من قال بأن لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وبيانه انه يصير حاصل التعريف الصرف هو التنوين الدال على كون الاسم متمكنا أي غير مبني ولا ممنوع من الصرف فاخذ المعرف وهو الصرف جزأ من تعريفه وهو دور لتوقف المعرف على معرفة جميع أجزاء التعريف فيتوقف على نفسه وجوابه ان المعتبر في التعريف عدم مشابهة الفعل وذلك ممكن بدون ملاحظة الانصراف وعدمه وأما قوله فيمنع من الصرف فليس جزأ من التعريف بل بيان لأمر مرتب على الشبه ولو حذف منه كما فعل الشارح ما ضر أفاده سم (قوله وهو يصحب غير المنصرف) أي من جمع المؤنث وهو ما سمي به أنثى كما يصحب المنصرف منه وهو ما كان باقيا على جمعيته كمسلمات وهندات وما قيل ان كلام الشارح صريح في ان مسلمات غير منصرف سهو ظاهر لانه قيد غير المنصرف بقوله علم امرأة فأفاد أن الباقي على جمعيته منصرف وهو ما صرح به ابن هشام وغيره وحينئذ فهو مستثنى من المتن لان مفهومه ان ما خلا عن التنوين الدال على الامكنية غير منصرف فيشمل هذا فان قلت كيف يكون منصرفا مع انه لم يقم به الصرف وهو التنوين المذكور أجيب باحتمال ان الصرف حالة قائمة بالاسم هي أمكنيته وبقاؤه على أصله والتنوين المذكور علامته والعلامة لا يجب انعكاسها فمسلمات باق على أصله من الامكنية لكن لم يدل بتنوينه على ذلك عند الجمهور بدليل ثبوته مع العلتين عند التسمية به بل قصد به مجرد مقابلة النون في جمع المذكر السالم في الدلالة على تمام الاسم وعدم اضافته لا المقابلة مع الصرف كما قيل فتدبر (قوله كهذين

المثالين) وقد يصحب المنصرف كـكل و بعض فيكون للعوض مع الصرف (قوله ويجر بالفتحة) الا ما سمى به من جمع المؤنث فانه يجوز اعرابه كاصله ولا يرد على كلامه لتقدم ذكره ذلك (قوله بأحد) الاولى بافضلكم و بالافضل لان العلم لا يضاف ولا تدخله أل حتى ينكر فيكون منصرفا قبلهما لزوال احدى العلتين ومر فى باب الاعراب مزيد لهذا المحل (قوله علتان) أى فرعيتان لفظية ومعنوية مختلفتان جهة وذلك لان الفعل متفرع عن الاسم فى اللفظ لاشتقاقه منه وفى المعنى لاحتياجه فى ايجاد معناه الى الفاعل وهو لا يكون الا اسما فتوقف على وجود الاسم لفظا ومعنى من جهتين مختلفتين فاذا تفرع بعض الاسماء عن غيره كذلك فقد أشبه الفعل فيعطى حكمه وهو المنع من الصرف تخفيفا لثقله بشبه الفعل الثقيل فخرج ما ليس فيه فرعية أصلا كرجل وفرس لانه مفرد جامد نكرة مذكر وما فيه فرعية واحدة كزيد فيه العلمية علة معنوية فرع التنكير وامرأة فيها التأنيث فرع التذكير ومرجعه اللفظ وكذا ما فيه فرعيتان فى اللفظ فقط كاجمال فيه الجمع فرع الافراد والتصغير فرع التكبير أو فى المعنى فقط كحائض وطامث فيهما الوصفية فرع الجمود ولزوم التأنيث فرع عدمه ويلحق بذلك ما فيه فرعية اللفظ والمعنى من جهة واحدة كدريهم فان فيه تغيير هيئة اللفظ ومعنى التحقير وهما فرعان عن عدمهما وكل منهما نشأ عن التصغير فكل ذلك مصروف لعدم شبه الفعل فيما مر بخلاف نحو أحمد كما سيبين (قوله علل تسع) ليس فيها معنوى سوى العلمية والوصفية وباقيها لفظى حتى التأنيث المعنوى لظهوره فى اللفظ بتأنيث الضمير والفعل مثلا (قوله عدل) أى تحقيقى أو تقديرى وتأنيث أى لفظى أو معنوى ومعرفة أى علمية ثم تركيب أى مزجى (قوله والنون) عطف على عدل وزائدة حال منها وجملة من قبلها ألف حال ثانية ولم يقل زائدة لعلمه من الاول (قوله تقريب) أى لم يبين فيه ما يمنع وحده أو مع العلمية والوصفية وقد جمعها بعضهم على هذا الوجه بقوله

لمنتهى الجموع منع والالف * عرف مع العجمة تركيب ألف
تأنيث الحاق وعرف أو صف * مع وزن عدل وزيادة تفى

(قوله أحدهما ألف التأنيث) انما استقلت بالمنع لان فى المؤنث بها فرعية اللفظ بزيادتها وفرعية المعنى بلزومها بخلاف التاء لا تلزم بل فى تقدير الانفصال غالبا (قوله الجمع المتناهى) انما استقل بالمنع لان فيه فرعية المعنى بدلالته على الجمعية وفرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية لفظا اذ ليس فيها ما يوازنه وحكما لانه لا يصغر على لفظه كالمفرد ولا يجمع مرة أخرى تكسيرا ولذا سمى منتهى الجمع لانتهاء الجموع اليه بخلاف غيره من الجموع فانه يجمع ويصغر كانعام وأكلب يجمعان على أناعم وأكالب ويصغران على لفظهما كانيعام وأكيلب ويوازنان المفرد كصلصال وتنضب فعلم ان أفعالا وأفعلا لم يخرجا عن صيغ الآحاد كهذا الجمع خلافا لابن الحاجب (قوله كيفما وقع) كيفما اسم شرط على مذهب الكوفيين ووقع فعل الشرط وجوابه محذوف لعلمه من منع أى كيفما وقع الذى حوى الالف منع الالف صرفه أى علما كان أولا كما مثله الشارح مفردا كما ذكر أو جمعا كجرحى وأصدقاء اسما كهذه أو صفة كحبلى وحمراء هذا ما يقتضيه صنيع الشارح كالاشمونى وأما جعل فاعل وقع ضمير الالف كما فى المعرب فيرد عليه ان التعميم فيها علم من قوله مطلقا (قوله أى سواء كانت الخ) تفسير للاطلاق وقوله علما تفسير لكيفما وقع (قوله أو ممدودة) اطلاق المد عليها لمجاورتها له والا فهى الهمزة الاخيرة فقط وأصلها ألف لينة فاصل حمراء حمرى بالقصر فلما قصدوا المد زادوا قبلها ألفا فقلبت الاخيرة همزة (قوله وزائدا فعلان) اما مبتدأ حذف خبره أى كذلك أو عطف على الضمير فى منع للفصل بالمفعول أى الالف منع الصرف هو وزائدا الخ وفعلان مجرور بالفتحة للعلمية على الوزن والزيادة وهو بفتح الفاء لا غير لما فى العصام على الجامى أنه لا يوجد فى الصفة فعلان

ويجر بالفتحة ان لم يضف ولم تدخل عليه أل نحو مررت بأحمد فان أضيف أو دخلت عليه أل جر بالكسرة نحو مررت بأحمدكم و بالاحمد وانما يمنع الاسم من الصرف اذا وجد فيه علتان من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقام علتين والعلل التسع يجمعها قوله

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة
وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف
ووزن فعل وهذا القول تقريب

وما يقوم مقام علتين منها اثنان أحدهما ألف التأنيث مقصورة كانت كحبلى أو ممدودة كحمراء والثانى الجمع المتناهى كمساجد ومصابيح وسيأتى الكلام عليها مفصلا (ص)

فألف التأنيث مطلقا منع
صرف الذى حواه كيفما وقع

(ش) قد سبق ان ألف التأنيث تقوم مقام علتين وهو المراد هنا فيمنع ما فيه ألف التأنيث من الصرف مطلقا أى سواء كانت الالف مقصورة كحبلى أو ممدودة كحمراء علما كان ما هى فيه كزكرياء أم غير علم كما مثل (ص)

وزائدا فعلان

 (قوله وتنضب) بفوقية فنون فضاد معجمة مضمومة فموحدة شجر تعمل منه السهام اه مؤلف

في وصف سلم من ان يرى بتاء تأنيث ختم

(ش) أي يمنع الاسم من الصرف للصفة وزيادة الالف والنون بشرط أن لا يكون المؤنث في ذلك مختوما بتاء التأنيث وذلك نحو سكران وعطشان وغضبان فتقول هذا سكران ورأيت سكران ومررت بسكران فتمنعه من الصرف للصفة وزيادة الالف والنون والشرط موجود فيه لانك لا تقول للمؤنثة سكرانة وانما تقول سكرى وكذلك عطشان وغضبان فتقول امرأة عطشى وغضبى ولا تقول عطشانة ولا غضبانة فان كان المذكر على فعلان والمؤنث على فعلانة صرف فتقول هذا رجل سيفان أي طويل ورأيت رجلا سيفانا ومررت برجل سيفان فتصرفه لانك تقول للمؤنثة سيفانة أي طويلة (ص)

ووصف اصلي ووزن أفعلا ممنوع تأنيث بتا كأشهلا

(ش) أي وتمنع الصفة أيضا بشرط كونها أصلية أي غير عارضة اذا انضم اليها كونها على وزن أفعل ولم تقبل التاء نحو أحمر وأخضر فان قبلت التاء

بالكسر مطلقا ولا بالضم الا ومؤنثه فعلانة بالهاء كخمصان وخمصانة وليس الكلام فيه لانه مصروف أما الاسم فعلى الاوزان الثلاثة (قوله في وصف) حال من زائدا أو صفة له (قوله سلم الخ) هذا شرط وفي العمدة وشرحها شرط آخر وهو اصالة الوصفية ليخرج مررت برجل صفوان قلبه أي قاس فلا يمنع لعروض وصفيته لان أصله اسم للحجر الصلد أي اليابس ويمكن ان قوله الآتي وألغين عارض الوصفية أي من فعلان وأفعل وتمثيله بأربع لا يخصص الثاني لان المثال لا يخصص (قوله للصفة) هي العلة المعنوية فرع عن الجمود لاحتياجها الى موصوف تنسب اليه بخلاف الجامد واللفظية هي زيادة الالف والنون المضارعتين لالفي حمراء في انهما في بناء يخص المذكر ولا تلحقهما التاء كما ان ألفي حمراء في بناء يخص المؤنث ولا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة وانما لم يكتف بالصفة وحدها مع ان فيها فرعية اللفظ أيضا باشتقاقها من المصدر لضعف هذه الفرعية فيها لانها كالمصدر في البقاء على الاسمية والتنكير ولم يخرجها الاشتقاق الى أكثر من نسبة الحدث الى الموصوف والمصدر صالح لذلك اجمالا كرجل عدل فكانت كالمفقودة ولذا صرف نحو عالم وشريف (قوله بشرط أن لا يكون الخ) أي بان يكون مؤنثه فعلى بالفتح والقصر كما مثل أو لا مؤنث له أصلا كلحيان لكبير اللحية ورحمن والاول غير مصروف اتفاقا والثاني على الصحيح لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى لكثرته أولى به من فعلانة (قوله والمؤنث على فعلانة) لم يجيء من ذلك الا ألفاظ معدودة جمعها المصنف في قوله

أجز فعلى لفعلانا * اذا استثنيت حبلانا
ودخنانا وسخنانا * وسيفانا وصحيانا
وصوجانا وعلانا * وقشوانا ومصانا
وموتانا وندمانا * واتبعهن نصرانا

وذيله المرادي بقوله

وزد فيهن خمصانا * على لغة وأليانا

فهذه أربعة عشر لفظا كلها بفتح الفاء ومؤنثها فعلانة وما عداها من أوزان فعلان بالفتح يجب في مؤنثه فعلى فقول المصنف أجز في مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب وقد نظمها الشارح الاندلسي مع تفسيرها فقال

كل فعلان فهو أنثاه فعلى * غير وصف النديم بالندمان
ولذي البطن جاء حبلان أيضا * ثم دخنان للكثير الدخان
ثم سيفان للطويل وصوجا * ن لذي قوة على الجولان
ثم صحيان ان حوى اليوم صحوا * ثم سخنان وهو سخن الزمان
ثم موتان للضعيف فؤادا * ثم علان وهو ذو النسيان
ثم قشوان للذي قل لحما * ثم نصران جاء في النصراني
ولذي أليــة كبيرة أليا * ن وخمصان جاء في الخمصان
ثم مصان للئيم وفي لحيا * ن رحمن يفقد النوعان

والبيت الذي قبل الاخير نظمه الصبان لما زاده المرادي والخمصان ضامر البطن وفيه لغتان الضم والفتح وكل منهما يؤنث بالتاء والمصان بميم فصاد مهملة والقشوان بقاف وشين معجمة والعلان بعين مهملة والصوجان بالمهملة والجيم الجمل القوي وكل صلب من الدواب والناس وخرج بندمان بمعنى النديم أي المنادم ندمان من الندم فلا يصرف لان مؤنثه فعلى (قوله صرف) أي لضعف زيادته بشبهها الاصول في لزومها للمذكر والمؤنث وقبولها علامة التأنيث فكأنها لم توجد ويشهد لذلك ان بني أسد يصرفون كل صفة على فعلان لانهم يؤنثونه بالتاء مطلقا (قوله ووصف) عطف على الضمير في منع لا على زائد الا ان الصحيح ان العطف بحرف غير مرتب على الاول أو مبتدأ حذف خبره كما مر وأصلي بنقل حركة همزته الى التنوين قبلها والواو في قوله ووزن بمعنى مع (قوله ممنوع الخ) حال من وزن افعل أو من أفعل نفسه لانه علم على الوزن وشرط مجيء الحال من المضاف اليه موجود لصحة الاستغناء عن المضاف (قوله كأشهلا) الشهلة اختلاط سواد العين بزرقة (قوله ولم تقبل التاء) أي اما لان مؤنثها فعلاء بالفتح والمد كأشهل وأحمر أو فعلى بالضم

والقصر

صرفت نحو مررت برجل أرمل أى فقير فتصرفه لانك تقول للمؤنثة أرملة بخلاف أحمر وأخضر فانهما لا يصرفان اذ يقال للمؤنثة حمراء وخضراء ولا يقال أحمرة وأخضرة فمنعا للصفة ووزن الفعل وان كانت الصفة عارضة كاربع فانه ليس صفة فى الاصل بل اسم عدد ثم استعمل صفة فى قولهم مررت بنسوة أربع فلا يؤثر ذلك فى منعه من الصرف واليه أشار بقوله (ص)

وألغين عارض الوصفيه * كاربع وعارض الاسميه

فالادهم القيد لكونه وضع * فى الأصل وصفا انصرافه منع

وأجدل وأخيل وأفعى * مصروفة وقد ينلن المنعا

(ش) أى اذا كان استعمال الاسم على وزن أفعل صفة ليس بأصل وانما هو عارض كاربع فالغه أى لا تعتد به فى منع الصرف كما لا يعتد بعروض الاسمية فيما هو صفة فى الأصل كادهم للقيد فانه صفة فى الأصل لشئ فيه سواد ثم استعمل استعمال الاسماء فيطلق على كل قيد أدهم ومع هذا فيمنع نظرا الى الأصل وأشار بقوله وأجدل الى آخره الى ان هذه الألفاظ اعنى أجدلا للصقر وأخيلا لطائر وأفعى للحية ليست بصفات فكان حقها أن لا تمنع من الصرف لكن منعها بعضهم لتخيل الوصف فيها فتخيل فى أجدل معنى القوة وفى أخيل معنى التخيل وفى أفعى معنى الخبث فمنعها لوزن الفعل والصفة المتخيلة والكثير فيها الصرف اذ لا وصفية فيها محققة (ص)

ومنع عدل مع وصف معتبر * فى لفظ مثنى وثلاث وأخر

ووزن مثنى وثلاث كهما * من واحد لاربع فليعلما

(ش) مما يمنع صرف الاسم العدل

والقصر كافعل التفضيل أولا مؤنث له أصلا كأكمر لكبير الكمرة الذكر وآدر لكبير الادرة فهذه الثلاثة لا تصرف للوصف الاصلى وهو فرعية المعنى ووزن الفعل وهو فرعية اللفظ لان هذا الوزن أصل فى الفعل وهو به أولى لدلالة الهمزة على معنى التكلم فيه دون الاسم وما كانت زيادته لمعنى أصل لغيره فالوزن المانع مع الوصف هو ما كان الفعل أحق به لما ذكر فالاولى تعليق المنع عليه لا على وزن افعل فقط لئلا يخرج نحو أحيمر وأفيضل من المصغر مع انه لا ينصرف لانه على وزن متأصل فى الفعل كابيطر مضارع بيطر اذا عالج الدواب ولا على وزن الفعل مطلقا لئلا يشمل نحو بطل مع أنه مصروف لانه وزن مشترك ليس الفعل أولى به فظهر ان الوزن المعتبر هنا هو وزن المضارع المبدوء بالهمزة فى بعض صيغه دون غيره من باقى الأفعال لعدم وجودها فى الأوصاف أو لانها مشتركة بخلافه مع العلمية كما سيأتى (قوله صرفت) أى عند غير الأخفش لضعف شبهها بلفظ المضارع لان التاء لا تلحقه (قوله برجل أرمل) خرج قولهم عام أرمل أى قليل المطر فانه لا يصرف لان يعقوب حكى فيه سنة رملى فلا يقبل التاء (قوله وألغين الخ) تصريح بمفهوم قوله أصلى وعارض الوصفية من اضافة الصفة للموصوف أو بمعنى من وكذا عارض الاسمية (قوله كاربع) بفتح الباء كمررت بنسوة أربع فانه فى الاصل اسم للعدد المخصوص لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظرا لاصله والتمثيل به لذلك لا ينافى ان فيه ملغيا آخر وهو قبوله التاء لكن الاولى التمثيل بارنب أى جبان فانه منصرف مع عدم قبوله التاء لعروض وصفيته (قوله القيد) عطف بيان بالاجلى مفسر للادهم كما تقول البر القمح والعقار الخمر اه سندوبى وفيه ان المراد من الادهم لفظه لانه هو الذى يوصف به ويمنع من الصرف لا معناه وهو قيد الحديد حتى يصح بيانه بالقيد ولا يصح جعله بدلا لانه لا يستقل بالحكم اذ لا يصح التمثيل به وقد يقال كونه عطف بيان منظور فيه للمعنى وان كان التمثيل بلفظه فالمراد لفظ الادهم الذى معناه القيد (قوله وأجدل) هو الصقر وفى المثل بيض القطا يحضنه الاجدل يضرب للوضيع يؤويه الشريف (قوله وأخيل) طائر أخضر على جناحه نقط كالخيلان جمع خال وهو نقطة تخالف لون البدن والعرب تتشاءم به تقول أشأم من أخيل (قوله ومع هذا فيمنع) مثله أسود اسما للحية العظيمة وأرقم اسما لحية فيها نقط كالرقم (قوله لتخيل الوصف الخ) لكن المنع فى افعى أبعد منه فى الأولين لان أجدل من الجدل بالسكون وهو الشدة وأخيل من الخيول وهى كثرة الخيلان وأما أفعى فلا مادة لها فى الاشتقاق لكن عند ذكرها يتصور ضررها وخبثها فاشبهت بذلك المشتق وقيل مشتقة من فوعان السم أى حرارته فاصلها أفوع قلبت العين موضع اللام وقيل من فعوة السم أى شدته فلا قلب (قوله ومنع عدل) مصدر مضاف لفاعله ومفعوله محذوف أى منعه الصرف ومع وصف صفة عدل ومعتبر خبر منع (قوله فى لفظ مثنى) مع قوله ووزن مثنى يفيد اشتراط عدم تغير هذه الألفاظ لا بتصغير ولا غيره والا صرفت للاخلال بالعدل أفاده سم (قوله ووزن مثنى) أى موازنه والكاف من كهما بمعنى مثل مضافة للضمير لا حرفية لان جرها الضمير شاذ كما مر وقوله من واحد حال من ضمير الخبر أى حال كون موازن مثنى مأخوذا من واحد لاربع لكن فيه تكرار بالنسبة لمثنى وثلاث فلو قال من واحد وأربع اسلم منه (قوله العدل) هو تحويل الاسم من حالة الى أخرى مع بقاء المعنى الأصلى لغير قلب أو تخفيف أو الحاق أو معنى زائد فخرج من المعدول نحو أيس مقلوب يئس ونحو فخذ بالسكون مخفف المكسور وكوثر بزيادة الواو فى كثر لالحاقه بجعفر ورجيل مصغر رجل لزيادة معنى التحقير فليست معدولة عنها والعدل ضربان أحدهما فى المعارف وله فى المذكر فعل معدولا عن فاعل غالبا كعمر وفى المؤنث فعال عن فاعلة كحذام بشرطه الآتى والثانى فى الصفات وهو اما فى العدد

والصفة وذلك في أسماء العدد المبنية على فعال ومفعل كثلاث ومثنى فثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة ومثنى معدولة عن اثنين اثنين فتقول جاء القوم ثلاث أي ثلاثة ثلاثة ومثنى أي اثنين اثنين وسمع استعمال هذين الوزنين أعني فعال ومفعل من واحد واثنين وثلاثة وأربعة نحو أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وسمع أيضا في خمسة وعشرة نحو خماس ومخمس وعشار ومعشر وزعم بعضهم أنه سمع أيضا في ستة وسبعة وثمانية وتسعة نحو سداد ومسدد وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع ومما يمنع من الصرف للعدل والصفة أخر التي في قولك مررت بنسوة أخر وهو معدول عن الأخر وتلخص من كلام المصنف ان الصفة تمنع مع الألف والنون الزائدتين ومع وزن الفعل ومع العدل

(ص)

وكن لجمع مشبه مفاعلا
أو المفاعيل بمنع كافلا

(ش) هذه العلة الثانية التي تستقل بالمنع وهي الجمع المتناهي وضابطه كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن نحو مساجد ومصابيح ونبه بقوله مشبه مفاعلا أو المفاعيل على انه اذا كان الجمع على هذا الوزن منع وان لم يكن في أوله ميم فيدخل ضوارب وقناديل في ذلك فان تحرك

او

وله صيغتان فعال ومفعل كأحاد وموحد أو في غيره وهو أخر وفائدته اما تخفيف اللفظ باختصاره كما في مثنى وأخر وتخفيفه مع تمحضه للعلمية كما في عمر وزفر عن عامر وزافر لاحتمالهما قبله الوصفية ثم هو تحقيقي ان دل عليه غير منع الصرف بحيث لو سمع مصروفا لعلم كونه معدولا كما سيأتي في مثنى وأخر وتقديري ان لم يدل عليه غيره وهذا خاص بالاعلام كما سيبين في عمر ونحوه (قوله على فعال) بضم الفاء ومفعل بفتح الميم والعين (قوله فثلاث معدول الخ) أي فقولك جاؤا ثلاث أصله جاؤا ثلاثة ثلاثة بالتكرار فعدل عن هذا المكرر الى ثلاث اختصارا وتخفيفا والدليل على العدل كونه بمعنى المكرر وكذا يقال في أخواته ولا تستعمل هذه الألفاظ الا ملحوظا فيها معنى الوصف وان كان أصلها أسماء للعدد ولا يقال ان وصفيتها عارضة كأصلها فلا تؤثر المنع لان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه أفاده الرضي فتكون نعوتا كأولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع وأحوالا كقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى الخ وأخبارا كصلاة الليل مثنى مثنى وكررها للتأكيد اذ لو اقتصر على واحد لوفى بالمقصود (قوله وزعم بعضهم الخ) هو الصحيح كما قاله أبو حيان ونقله عن جمع من أهل اللغة (قوله أخر التي في قولك الخ) أي فهو جمع أخرى بمعنى مغايرة في مقابلة آخرين بالفتح جمع آخر كذلك بمعنى مغاير ومعنى المقابلة ان آخر وصف لجمع المؤنث كما ان آخرين لجمع المذكر وكلاهما في الأصل أفعال تفضيل بمعنى أشد تأخرا في صفة من الصفات ثم صارت لمعنى المغايرة وصوب الموضح في الحواشي أنها ليست منه لعدم الزيادة فيها وانما تعطى حكمه لشبهها به في الوصفية وزيادة الهمزة وقيام معناها باثنين مغاير ومغاير كما أن أفعل لا بد له من مفضل ومفضل عليه وخرج بذلك أخر جمع أخرى بمعنى متأخرة مقابل آخرين جمع آخر بكسر الخاء فيهما فانه مصروف لعدم عدله اذ ليس أفعل تفضيل ولا في حكمه وأخرجه في الكافية بقوله

ومنع العدل ووصف آخرا * مقابلا الآخرين فاحصرا

(قوله وهو معدول عن الأخر) أي بضم ففتح معرفا بال بدليل انه أفعل تفضيل أو في حكمه فحقه ان لا يجمع ولا يؤنث الا مقرونا بال أو مضافا لمعرفة فحيث وجد بدون ذلك حكمنا بعدله عما يستحقه من التعريف بال هذا قول أكثر النحويين وفيه أنه في نحو نسوة أخر وأيام أخر نكرة فكيف يعدل عن المعرفة مع انه ليس بمعناه فالتحقيق ان عدله عن آخر بالفتح والمد مرادا به جمع المؤنث لان حق أفعل التفضيل أن يكون في حال تجرده من أل والاضافة مفردا مذكرا في جميع أحواله نحو ليوسف وأخوه أحب الى أبينا قل ان كان آباؤكم الى قوله أحب اليكم ونحو هند أو الهندات أحب اليك فكان قياس أخر كذلك لتجرده لكنه ورد بغير ذلك قال الله تعالى فتذكر احداهما الأخرى فعدة من أيام أخر وآخرون اعترفوا فآخران يقومان فعلمنا ان كلا من هذه معدول عما يستحقه وهو آخر بالفتح والمد وانما خصوا العدل بأخر لان أثره لا يظهر في غيره اذ الاخرى فيها ألف التأنيث أوضح من العدل وآخرون وآخران لا مدخل لهما هنا لاعرابهما بالحروف وآخر المفرد لا عدل فيه بل في فروعه وانما منع للوصف والوزن كذا في التوضيح والاولى حذف الآية الاولى لان الاخرى فيها ليست معدولة بل انما أنثت لقرنها بال فتدبر (قوله وكن لجمع الخ) خصه لغلبته وليس بقيد بدليل قوله الآتي ولسراويل الخ فكل لفظ أشبه هذين الوزنين بالشروط الآتية منع وان كان مفردا (قوله وضابطه الخ) فيه قصور وحقه أن يقال كل جمع فتح أوله وكان ثالثه ألفا ليس عوضا وبعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن لم ينو بذلك الساكن وبما بعده الانفصال وبعدها أيضا كسر أصلي ولو مقدرا كدواب وعذارى اذ أصلهما دوابب وعذاري بكسر ما بعد الالف فادغم الاول وقلبت كسرة الراء في الثاني فتحة والياء ألفا فمتى استوفى الجمع هذه الشروط السبعة استقل بالمنع لخروجه عن صيغ الآحاد العربية اذ لا تجد مفردا عربيا بهذه الاوصاف وأما سراويل فاعجمي ومتى انتفى أحدها صرف لانه اما مفرد

أو بزنة ضمتي ... مضموم الاول كعذافر بمهملة فمعجمة الجمل الشديد واسم للاسد وكذا ان كانت ألفه غير ثالثة كعلابط أو كانت عوضا عن احدى ياءى النسب كيمان وشآم أصلهما يمني وشأمي بشد الياء حذفوا احدى الياءين تخفيفا وعوضوا عنها الالف ففتحت همزة شأمى بعد سكونها فصار يمانى وشآمى ثم أعل كقاض فصار يمان وشآم ومثل ذلك ثمان فانه منسوب حقيقة الى الثمن بالضم وهو الجزء الذى صير السبعة ثمانية كما قاله الجوهرى فاصله ثمنى فتحوا أوله لكثرة التغيير فى النسب ثم حذفت احدى الياءين الى آخر ما مر فهذه الثلاثة مصروفة ولا يتوهم انها كجوار حتى يكون تنوينها للعوض بل هو تنوين صرف بفوات صيغة الجمع وما جاء فى الشعر غير مصروف فعلى التوهم فتقول فى النصب رأيت ثمانيا وشآميا بالتنوين بخلاف جوار وفى الجر تقدر الكسرة على الياء المحذوفة للتنوين كما يقدر الرفع وتعود الياء للاضافة كياء قاض فتقول ثمانيه وحذفها لحن وخرج أيضا ما ليس بعد ألفه كسر كتدارك أو كان غير أصلى كتدان اذ أصله الضم كسر لمناسبة الياء أو تحرك وسط الثلاثة بعد الالف كطواعية وكراهية ومن ثم صرف ملائكة وصيارفة أو كان ساكنا منويا انفصاله بأن يكون ياء مشددة عرضت للنسب حقيقة بان تأخر وجودها عن الالف كرباحى وظفارى نسبة الى رباح وظفار بلد باليمن أو تقديرا بأن بنيت الكلمة عليهما معا كحوالى للمحتال وحوارى للناصر فكل ذلك مصروف لفوات الصيغة وانما قدروا النسب فى الآخرين لسماعهما مصروفين بخلاف ما اذا وجدت الياء المشددة فى بنية المفرد قبل وجود الالف كقمرى وبختى وكرسى فان جمعها وهو قمارى وبخاتى وكراسى يمنع لعدم عروض الياء المشددة فلا تخل بالصيغة فتأمل ذلك وقد ظهر ان صيغة مفاعل ومفاعيل لا تكون فى العربية الا لجمع أو منقول عنه لا لمفرد بالاصالة والله أعلم (قوله وذا اعتلال) مفعول لمحذوف يفسره أجره ومنه أى من الجمع المتقدم صفة لذا أو حال منه وكذا قوله كالجوارى وخرج به المعتل الذى ليس مثله كالمدارى فلا يجرى كسار بل يقلب كسره الاصلى فتحا اتباعا لما قبل الالف فتقلب ياؤه ألفا وقوله أجره كسارى أى فى حذف الياء وثبوت التنوين فقط لا من كل وجه فان جوارى يجر بفتحة مقدرة وتنوينه للعوض بخلاف سار فيهما (قوله وجره) أى فتقدر فيه الفتحة نيابة عن الكسرة وانما لم تظهر كفتحة النصب لانها بدل ثقيل (قوله فحذفت الياء الخ) ظاهر الشرح أن أصله جوارى بلا تنوين بناء على تقديم منع الصرف على الاعلال فتحذف الضمة وفتحة الجر لثقلهما على الياء ثم الياء تخفيفا ويعوض عنها التنوين والارجح تقديم الاعلال لتعلقه بجوهر الكلمة مع ظهور سببه وهو الثقل على منع الصرف لانه حال من أحوالها مع خفاء سببه وهو شبه الفعل فاصله جوارى بتنوين الصرف حذفت الحركة لثقلها على الياء ثم الياء للساكنين ثم التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقديرا اذ المحذوف لعلة كالثابت فخيف رجوع الياء لزوال سبب حذفها فعوض عنها التنوين قطعا لطمع رجوعها هذا مذهب سيبويه وذهب المبرد والزجاجى الى انه عوض عن حركة الياء بناء على تقدم منع الصرف فاصله جوارى بلا تنوين حذفت الحركة لثقلها وعوض عنها التنوين فحذفت الياء للساكنين ويرده أن التعويض عن حركة المقصور كموسى وعيسى أولى من هذا لعدم ظهور أثر العامل فيه بالكلية فاحتياجه الى التعويض أشد من المنقوص الذى يظهر فيه النصب (قوله ولسراويل الخ) هو اسم جنس مفرد أعجمى نكرة مؤنث جاء على وزن مفاعيل فمنع الصرف لما عرفت أن هذا الوزن لا يكون الا لجمع أو منقول منه فحق ما وازنه بالشروط المارة المنع وان كان مفردا فيقال فيه غير مصروف لموازنته منتهى الجمع وليس جمع سروالة سمى به المفرد كما زعم لان سروالة لم يسمع وأما قوله

عليه من اللؤم سروالة * فليس يرق لمستعطف

فمولد ولو سلم فهى لغة فى سراويل لانها بمعناه فليس جمعا لها كما فى شرح الكافية (قوله وزعم بعضهم) هو

الثالث صرف نحو صياقلة (ص)

وذا اعتلال منه كالجوارى
رفعا وجرا أجره كسارى

(ش) أى اذا كان هذا الجمع أعنى صيغة منتهى الجموع معتل الآخر أجريته فى الرفع والجر مجرى المنقوص كسارى فتنونه وتقدر رفعه وجره ويكون التنوين عوضا عن الياء المحذوفة وأما فى النصب فتثبت الياء وتحركها بالفتح بغير تنوين فتقول هؤلاء جوار وغواش ومررت بجوار وغواش ورأيت جوارى وغواشى والاصل فى الرفع والجر جوارى وغواشى وجوارى وغواشى فحذفت الياء وعوض عنها التنوين (ص)

ولسراويل بهذا الجمع
شبه اقتضى عموم المنع

(ش) يعنى أن سراويل لما كانت صيغته كصيغة منتهى الجموع امتنع من من الصرف لشبهه به وزعم بعضهم أنه يجوز فيه الصرف وتركه واختار المصنف أنه لا ينصرف ولهذا قال * وشبه اقتضى عموم المنع * (ص)

ابن الحاجب وأشار المتن الى رده بقوله عموم المنع أى فى جميع الاستعمالات (قوله وان به سمى) نائب فاعله لفظ به وان تقدم عليه لما مر ان النائب الظرف يصح تقدمه لعدم ايقاعه فى لبس بخلاف غير الظرف (قوله كشراحيل) بالشين المعجمة والحاء المهملة علم لعدة أشخاص من الصحابة والمحدثين وغيرهم قاموس (قوله للعلمية وشبه العجمة) وعلى هذا لو نكر بعد التسمية به صرف لزوال العلمية كما هو مذهب المبرد ومذهب سيبويه منعه مطلقا لشبهه بأصله كما منعوا سراويل وهو نكرة لزنة مفاعيل والله أعلم (قوله والعلم الخ) أعلم ان ما لا ينصرف نوعان أحدهما لا ينصرف فى تعريف ولا تنكير وهو الخمسة الماضية والثانى لا ينصرف فى التعريف وينصرف فى التنكير وهو ما كانت احدى علتيه العلمية وهو السبعة الباقية وقد شرع يذكرها الآن (قوله تركيب مزج) أى خلط خرج تركيب الاضافة فانه مصروف والاسناد فانه محكى كما مر فى باب العلم مع تعريف الثلاثة (قوله نحو معدى كربا) يحتمل انه للاحتراز عن نحو سيبويه فانه مبنى تغليبا لجزئه الثانى كما مر أو هو لمجرد التمثيل ليدخل ما ذكر عند من يعربه غير مصروف ولا ترد لغة بنائه لان الكلام فى المعربات وكذا تركيب العدد فانه محتم البناء كما سيأتى فى بابه واذا سمى به ففيه ثلاثة مذاهب اقراره على حاله واضافة صدره لعجزه واعرابه غير مصروف (قوله فتجعل اعرابه على الجزء الثانى) وأما الاول فلازم للفتح ان لم يكن معتلا وللسكون ان كان هذه هى اللغة المشهورة ومنهم من يضيف صدر المركب الى عجزه فيعرب صدره بحسب العوامل ويستصحب سكون يائه فى نحو معدى كرب فتقدر عليها الحركات حتى الفتحة تخفيفا لثقل التركيب ويخفض عجزه أبدا وهى اضافة لفظية لان كلا من الكلمتين كالزاى من زيد فلا فائدة لها الا التنبيه على شدة الامتزاج حتى صارا كالشئ الواحد ويعطى العجز من الصرف وعدمه ما يستحقه لو كان مفردا فان كان فيه مع العلمية سبب مؤثر كالعجمة فى هرمز من رام هرمز اسم موضع منع الصرف فيجر بالفتحة دائما اعطاء لجزء العلم حكم العلم والا صرف كموت من حضرموت فانه ليس فيه الا العلمية وكذا كرب من معدى كرب فانه مصروف فى اللغة المشهورة وبعضهم يمنعه حينئذ أى حال الاضافة بناء على أنه مؤنث تأنيثا معنويا قال الخبيصى من قدر كرب اسما للكربة منعه ومن قدره اسما للحزن صرفه ومن قدر بكا وقلا فى بعلبك وقالى قلا اسما للبقعة منعه أو لموضع أو مكان صرفه اهـ دمامينى وهكذا حكم عجز العلم المضاف أصالة فيمنع فى نحو أبى هريرة وأبى زينب وأبى عمرو وأبى عثمان وأبى يعقوب أعلاما الا فى نحو عبد الله علما لما صدره فلا يمنع أبدا وان وجد فيه السببان لانه مضاف ﴿ فائدة ﴾ وقع السؤال عن أم كلثوم هل يمنع عجزه للعلمية والتأنيث المعنوى كما منع فى أبى هريرة وأبى بكرة للتأنيث اللفظى فأجبت قبل ان أرى هذا المحل بالفرق بينهما بان العلة الثانية وهى التأنيث فى هريرة تامة مستقلة به قبل التركيب وبعده فانضمت لجزء العلمية الحاصلة بعد التركيب ومنعته بخلاف كلثوم فان فيه جزء كل من العلمية والتأنيث المعنوى لانه مدلول لمجموع الجزأين لا للعجز وحده فالظاهر أن لا يمنع وهو الجارى على ألسنة المحدثين كما فى الدمامينى على المغنى لتجزئ كل من العلتين فيه وهذا فرق وجيه لكن يؤخذ من قول الخبيصى هنا ومن قدر بكا الخ أنه يمنع وذلك لان اسم البقعة مجموع بعلبك لا بك وحده ففيه جزء كل من العلتين فكذا كلثوم وهو فى الاصل كثير لحم الخدين والوجه من الكلثمة وهى اجتماع لحم الوجه ويؤخذ من قوله ومن قدر كرب اسما للكربة منعه أن عجز العلم المضاف يمنع ان كان معناه قبل التركيب مؤنثا نظرا لاصله مع ان ذلك يزول بالعلمية فتأمل (قوله كذاك حاوى الخ) أى علم حاوى الخ أى وان لم يكن على وزن فعلان كما أشار اليه بالتمثيل فشمل نحو نجران وعمران وعثمان بخلاف الوصف فانه يعتبر كونه على فعلان بالفتح كما مر ونقل عن سم أن قوله كذاك حاوى الخ مفيد للعموم بجوهره بلا نظر للمثال اذ يصدق على نحو عمران انه حاوى زائدى فعلان

وان به سمى أو بما لحق
به فالانصراف منعه يحق

(ش) أى اذا سمى بالجمع المتناهى أو بما ألحق به لكونه على زنته كشراحيل فانه يمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة لان هذا ليس فى الآحاد العربية ما هو على زنته فتقول فيمن اسمه مساجد أو مصابيح أو سراويل هذا مساجد ورأيت مساجد ومررت بمساجد وكذلك الباقى (ص)

والعلم امنع صرفه مركبا
تركيب مزج نحو معدى كربا

(ش) مما يمنع صرف الاسم العلمية والتركيب نحو معدى كرب وبعلبك فتقول هذا معدى كرب ورأيت معدى كرب ومررت بمعدى كرب فتجعل اعرابه على الجزء الثانى وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب وقد سبق الكلام فى الاعلام المركبة فى باب العلم (ص)

كذاك حاوى زائدى فعلانا

كغطفان وكاصبهانا (ش) أي كذلك يمنع الاسم من الصرف اذا كان علما وفيه ألف ونون زائدتان كغطفان

وأصبهان بفتح الهمزة وكسرها فتقول هذا غطفان ورأيت غطفان ومررت بغطفان فتمنعه من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون (ص)

كذا مؤنث بهاء مطلقا
وشرط منع العار كونه ارتقى
فوق الثلاث أو كجور أو سقر
أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر
وجهان في العادم تذكيرا سبق
*وعجمة كهند والمنع أحق

(ش) ويمنع صرفه أيضا للعلمية والتأنيث فان كان العلم مؤنثا بالهاء امتنع من الصرف مطلقا أي سواء كان علما لمذكر كطلحة أولمؤنث كفاطمة زائدا على ثلاثة أحرف كما مثل أم لم يكن كذلك كثبة وقلة علمين وان كان مؤنثا بالتعليق أي بكونه علم أنثى فاما أن يكون على ثلاثة أحرف أو على أزيد من ذلك فان كان على أزيد من ذلك امتنع من الصرف كزينب وسعاد علمين فتقول هذه زينب ورأيت زينب ومررت بزينب وان كان على ثلاثة أحرف فان كان محرك الوسط منع أيضا كسقر وان كان ساكن الوسط فان كان أعجميا كجور اسم بلد اومنقولا من مذكر الى مؤنث كزيد اسم امرأة منع أيضا وان لم يكن كذلك بأن كان ساكن الوسط وليس أعجميا ولا منقولا عن مذكر ففيه

بخلاف قوله فيما مر وزائدا فعلان في وصف فانه يفيد ان زائدي غير المفتوح لا يؤثران اه وهو تحكم محض اذ زائدا نحو عمران ليسا زائدي فعلان بالفتح كما لفظ به بل زائدا المكسور وبتسليم ذلك يلزم أن زائدي نحو خمصان بالضم من الاوصاف هما زائدا المفتوح فيكون ما مر عاما كهذا بلا فرق وهو باطل فالاولى ماذكرناه من النظر للمثال فتأمل (قوله وكاصبهان) بفتح الهمزة وكسرها وبفتح الموحدة عند المغاربة وتبدلها المشارقة فاء اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها وهو أصبهان بن نوح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام (قوله زائدتان) علامة زيادتهما هنا وفيما مر سقوطهما في بعض التصاريف كنسيان وكفران من نسي وكفر بخلاف طحان وتبان بفتح التاء فان النون أصلية فيهما لانه نسبة للطحن وبيع التبن اما تبان بالكسر فنعت لتبيع الجري وبالضم سروال صغير يستر العورة فان كانا في غير متصرف فعلامتهما أن يكون قبلهما أكثر من أصلين كعثمان هذا في غير المضاعف اما هو فان قدرت اصالة تضعيفه فالزيادة والا فالنون أصلية كحسان وعفان وحيان فتمنعها ان قدرتها من العفة والحياة والحس بالكسر أي الاحساس أو بالفتح وهو القتل كاذ تحسونهم باذنه لزيادتهما وان قدرتها من الحسن والعفن والحين بالفتح وهو الموت صرفتها لاصالة النون فوزنها حينئذ فعال لا فعلان ومثل ذلك شيطان لانه من شاط اذا احترق أو من شطن اذا بعد ومحل ماذكر في حسان غير الصحابي اما هو فممنوع قولا واحدا لانه المسموع في شعره وعلى ألسنة الرواة قاله أبو حيان فيستفاد منه ان محل الوجهين في غير ماسمع فيه أحدهما فقط والا فلا يتعدى (قوله بهاء) الاولى بتاء كما عبر في باب التأنيث فان مذهب سيبويه ان الهاء بدل من التاء في الوقف وكانه انما عبر بذلك للاحتراز عن تاء بنت وأخت لانها لا تمنع مع العلمية بل ان سمي بهما مذكر صرف قطعا أو مؤنث كان ذا وجهين كهند لان تاءهما ليست للتأنيث عند سيبويه بل بنيت الكلمة عليها وأسكن ماقبلها كتاء جبت وسحت اما على انها للتأنيث مع بناء الكلمة عليها فتمنع مع العلمية مطلقا فلا يصح الاحتراز عنها حينئذ ان قلت هو لا يصح على الاول أيضا لانه لا يصدق على بنت انه مؤنث بالتاء لما مر فيه قلت الاحتراز بالنظر لما يتوهم ان قوله مؤنث بتاء أي معها فيصدق على بنت قطعا فتدبر (قوله العار) أي الخالي من التاء مع كونه مؤنثا (قوله فوق الثلاث) أي ذي الثلاث لان الاسم لا يرتقي فوق الاحرف نفسها بل فوق اسم آخر ذي أحرف شاطبي (قوله أو كجور) عطف على محل ارتقى وقوله أو سقر أو زيد عطف على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ سوغه التقسيم لانهما في مقابلة تحتم المنع وفي العادم خبر وتذكيرا مفعول العادم وسبق صفته وعجمة عطف عليه وكان ينبغي أن يزيد أو تحرك وسط لكن اكتفى عنه بتمثيله بسقر (قوله للعلمية) هي فرعية المعنى والتأنيث فرعية اللفظ لان تاءه ملفوظة في نحو فاطمة ومقدرة في زينب وسعاد فاقاموا تقديرها مقام ظهورها ولك أن تقول انما رجح تأنيث زينب للفظ لظهوره في الوصف والضمير وانما اختص منع التأنيث بالعلمية لان العلم المؤنث تلزمه التاء لفظا أو تقديرا كما ذكر فاشبهت تاؤه ألف حبلى في اللزوم فمنعته بخلاف تاء الصفة كقائمة وقاعدة ففي حكم الانفصال لنها بها في قائم وقاعد فلم تؤثر (قوله بالتعليق) أي بالوضع على مؤنث مع خلوه من التاء لفظا (قوله كزينب الخ) أي لتنزيل الرابع منزلة التاء (قوله كسقر) أي لقيام الحركة مقام الرابع القائم مقام التاء وليس ذا وجهين خلافا لابن الانباري (قوله كجور) بضم الجيم أي لان ثقل العجمة يقاوم تحرك الوسط وان كانت العجمة وحدها لا تمنع الثلاثي لانها هنا مقوية للتأنيث لا مستقلة بالمنع ومثل جور حمص وماه اسما بلدين (قوله أو منقولا الخ) أي لان ثقل نقله للمؤنث يعادل خفة اللفظ

ويصيرها كالعدم فيرجع الى تحتم المنع وانما جاز الوجهان فى هند مع انه مثله هيئة وحروفا ونريد باصالة تأنيثه لان خفة لفظه بالسكون لم يعارضها ثقل أصلا اذ الشئ الباقى على أصله لاثقل فيه بخلاف ذاك هذا مذهب سيبويه والجمهور وجعله الجرمى والمبرد ذا وجهين كهند (قوله وجهان) فالمنع لوجود السببين والصرف لمقاومة السكون أحدهما ﴿فائدة﴾ يجوز فى أسماء القبائل والارضين والكلام الصرف على تأويلها باللفظ والمكان والحى أو الاب وعدمه على ارادة الكلمة والبقعة والقبيلة الا اذا سمع فيها أحدهما فقط فلا يتجاوز كما سمع الصرف فى كلب وثقيف ومعد باعتبار الحى وبدر وحنين على المكان وكمنعه فى يهود ومجوس علمين باعتبار القبيلة ودمشق على البقعة والا اذا تحقق مانع غير التأنيث المعنوى فيمنع بكل حال كتغلب وباهلة وخولان وبغداد أفاده فى التسهيل وشرحه مع زيادة وقوله وأسماء الكلام أى كأسماء حروف الهجاء وكذا أدوات المعانى كان حرف نصب وضرب فعل فانها اذا أعربت جاز فيها الصرف وعدمه باعتبار ماذكر وان كان الاكثر حكاية حالها الاصلى وأما نحو قولك قرأت هود فان جعلته اسما للسورة منعته لانه كجور أو للنبى عليه الصلاة والسلام على حذف مضاف أى سورة هود صرفته لما سيأتى وكذا يقاس ما أشبهه ويشكل على مامر قولهم جاءتنى قريش بالتنوين وقوله تعالى كذبت ثمود المرسلين عند من نونه مع ان تأنيث الفعل يقتضى اعتبار القبيلة فكان حقه المنع وأجيب بأن التأنيث على حذف مضاف أى أولاد قريش وثمود مثلا كما اعتبر المضاف فى قوله تعالى أوهم قائلون بعد وكم من قرية أهلكناها والا لقال أوهى قائلة أو انه أنث باعتبار القبيلة وصرف باعتبار الحى فهو مذكر ومؤنث باعتبارين ولا منع فيه أفاده الرضى ﴿تنبيه﴾ مصر عند تأويله بالبقعة يتعين منعه وليس كهند لانه منقول من مذكر وهو مصر بن نوح عليه الصلاة والسلام كما نقل عن عيسى بن عمرو وانما صرف فى اهبطوا مصرا التأويله بالمكان أو لانه غير معين أى مصرا من الامصار (قوله والعجمى الوضع والتعريف) من اضافة الوصف لمرفوعه أى العجمى وضعه وتعريفه وقوله مع زيد اماحال من الهاء فى صرفه وان لزم عليه عمل المصدر مؤخرا للتسامح فى الظرف أو من الضمير فى العجمى لتأوله بمشتق أى المنسوب للعجم فيحتمل الضمير لا من العجمى نفسه لانه مبتدأ أو زيد مصدر زاد بمعنى الزيادة (قوله العجمة) طريق معرفتها نقل الائمة أو خروج الاسم عن وزن الاسماء العربية كابراهيم وابريسم أو خلو الخماسى من حروف مر بنفل وهى المذلقة وكذا الرباعى الا ما فيه السين فقد يكون عربيا كعسجد أو أن يجتمع فيه مالا يجتمع فى العربية كالجيم مع القاف ولو بفاصل كما أطلقه بعضهم كصنجق وجرموق أو مع الصاد كصولجان وجص أو مع الكاف كاسكرجة وكتبعية الراء للنون أول الكلمة كنرجس والزاى للدال آخرها كمهندز (قوله فى لسان الاعجمى) المراد به ماعدا العربى لا خصوص الفارسى (قوله بل فى لسان العرب) أى سواء استعملته أولا فى معناه الاصلى ثم نقلته للعلمية كلجام وفيروز مسمى بهما وهذا مصروف اتفاقا أو جعلته علما من أول الامر كبندار بضم الموحدة عند العجم اسم جنس للتاجر الذى يخزن البضائع أو يبيع المعادن وقالون بالرومى اسم جنس للجيد ولم تستعملهما العرب كذلك بل علمين ابتداء وهذا مصروف عند غير الشلوبين وابن عصفور (قوله محرك الوسط) أى لان العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون الزيادة بخلاف التأنيث فان علامته مقدرة وتظهر فى بعض التصاريف فله نوع قوة فى الثقل وتحرك الوسط يزيده فمنع (قوله كسقر) فى نسخ كشتر بفتح الشين المعجمة والتاء الفوقية اسم قلعة بالعجم ومحل صرف ذلك مالم يرد به البقعة والا تحتم منعه للتأنيث المقوى بحركة الوسط أو بالعجمة لا للعجمة وحدها ﴿فائدة﴾ أسماء الانبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام كلها غير مصروفة للعلمية والعجمة حتى موسى عليه السلام لانه معرب موشى وهو بالعبرانى معناه الماء والشجر لان فرعون التقطه من بينهما فركبا اسما عليه وأما

وجهان المنع والصرف والمنع أولى فتقول هذه هند ورأيت هند ومررت بهند (ص) والعجمى الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع (ش) ويمنع صرف الاسم أيضا العجمة والتعريف وشرطه أن يكون علما فى اللسان الاعجمى زائدا على ثلاثة أحرف كابراهيم واسماعيل فتقول هذا ابراهيم ورأيت ابراهيم ومررت بابراهيم فتمنعه من الصرف للعلمية والعجمة فان لم يكن الاعجمى علما فى لسان العجم بل فى لسان العرب أو كان نكرة فيهما كلجام علما أو غير علم صرفته فتقول هذا لجام ورأيت لجاما ومررت بلجام وكذلك تصرف ما كان علما أعجميا على ثلاثة أحرف سواء كان محرك الوسط كسقر أو ساكنه كنوح ولوط

اختلافهم

اختلافهم فى اشتقاقه فانما هو فى موسى الحديد فقيل من أوسيت رأسه اذا حلقته فهو موسى كاعطيته فهو معطى فيكون مصروفا وقيل هو فعلى من ماس يميس اذا تبختر فى مشيه لتحركه كذلك عند الحلق به فقلبت الياء واوا لضم ماقبلها كموقن من اليقين فيمنع للالف المقصورة كما فى السمين و يستثنى من الملائكة أربعة رضوان ومالك ومنكر ونكير فهذه عربية لكن رضوان ممنوع للزيادة ومن الأنبياء سبعة محمد صلى الله عليه وسلم وشعيب وصالح وهود ولوط ونوح وشيث عليهم الصلاة والسلام فكلها مصروفة لفقد العجمة فى الأربعة الاول وفقد شرطها فى الباقى وقيل هود ليس عربيا بل هو كنوح لانه قبل اسمعيل وهو أبو العرب لكن ماورد أن اسمعيل تعلم أصل العربية من جرهم حين سكنوا مكة مع أمه يدل على وجود العربية قبله وفى عزير وجهان قرئ بهما فالصرف على أنه عربى من التعزير وهو التعظيم وعدمه على أنه أعجمى أو أنه حذف تنوينه للساكنين تشبيها له بحرف المد وأما ابليس فقيل منعه للعجمة وقيل عربى مشتق من الابلاس وهو الابعاد وعلى هذا فمنعه لشبه العجمة لان العرب لم تسم به أصلا بل هو خاص بمن أطاقه الله عليه فكأنه دخيل فى لسانها لالانه لانظير له فى الآحاد العربية كما قيل لانه كاحليل واكليل وغيرهما والله أعلم (قوله كذاك ذووزن) أى علم ذووزن وقوله أوغالب بالجر عطف على يخص من عطف الاسم على الفعل لكونه بمعناه والاحسن هنا تأويل الفعل بالاسم لانه وصف لوزن والأصل فيه الافراد أى ذووزن خاص أوغالب وان جرى الشارح فى الحل على عكسه (قوله كاحمد) منقول من المضارع أو الماضى المعدى بالهمز أو اسم التفضيل سم (قوله كفعل) أى الماضى المجهول وفعل أى الماضى المعلوم المضعف العين ككلم بشد اللام وكذا المفتتح بتاء مطاوعة كتعلم أو بهمزة وصل كانطلق وتقطع همزته عند التسمية به لبعده عن أصله ومضارع وأمر غير الثلاثى كيدحرج و ينطلق و يستخرج ودحرج الخ الا أمر المفاعلة فكل هذه الأوزان مختصة بالفعل لانها لاتوجد فى غيره الا نادرا كدئل بضم فكسر لدويبة كابن عرس وينجلب كينطلق لخرزة أو فى اسم أعجمى كبقم بوزن كلم الصبغ المعروف واستبرق كاستخرج للديباج الغليظ فاذا سمى بشئ منها مجردا عن فاعله منع الصرف للوزن المختص أو مع فاعله ولو مستترا حكى لانه جملة أما مضارع الثلاثى وأمره فمن الغالب كما سيأتى وأما أمر المفاعلة كضارب بكسر الراء فالاسم أولى به لكثرته فيه فلا يؤثر تصريح (قوله هذا ضرب وكلم) أى برفعهما لانه خبر وليس محكيا والثانى منصوب بالفتحة والثالث مجرور بها (قوله والمراد بما يغلب الخ) أشار بذلك الى أن التعبير بغالب فيه قصور وأولى منه قول التسهيل وهو أولى بالفعل لانه يشمل ما كان كثيرا فيه ومافيه الزيادة المذكورة وان لم يغلب كما سيأتى الا أن يراد الغالب حقيقة أو حكما بان يقتضى القياس كثرته فى الفعل لافتتاحه بالزيادة بقرينة تمثيله باحمد و يعلى فانه من الغالب حكما (قوله يوجد فى الفعل كثيرا) أورد عليه أن فاعل بالفتح كضارب يكثر فى الافعال مع ان موازنه من الاسماء كخاتم مصروف اتفاقا الا أن يقال كلامه مبنى على الغالب أى ان أكثرية الوزن فى الفعل تقتضى المنع غالبا وقد لاتقتضيه (قوله أو يكون فيه زيادة) أى مع كثرته فى الفعل دون الاسم وهو مضارع الثلاثى المبدوء بغير الهمزة كيرمع بمعجمة بوزن يضرب اسم لحجارة بيض وتنضب كتنصر لشجر أو يستوى فيهما وهو مضارع الثلاثى المبدوء بالهمزة كابيض وأسود بوزن أذهب وأعلم وأوجه وأعين كانصر واقتل فهذا الوزن أولى بالفعل لافتتاحه بالهمزة فقط وماقبله للكثرة والزيادة معا واعلم ان المراد بالاسم الذى يكثر فيه الوزن أولا يكثر اسم الجنس أما العلم فلا عبرة به لانه يكون منقولا من الفعل ﴿ تنبيه ﴾ شرط الوزن المانع لزومه للكلمة فيصرف امرؤ وابنم علمين لانهما خرجا عن الأفعال بكون عينهما لاتلزم حركة واحدة بل هما فى الجر كاضرب وفى النصب كاعلم وفى الرفع كاخرج وان لايخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم مع خلوه من زيادة المضارع فيصرف نحو

(ص)
كذاك ذووزن يخص الفعلا * أوغالب كاحمد ويعلى

(ش) أى كذلك يمنع صرف الاسم اذا كان علما وهو على وزن يخص الفعل أو يغلب فيه والمراد بالوزن الذى يخص الفعل مالا يوجد فى غيره الا ندورا وذلك كفعل وفعل فلو سميت رجلا بضرب أو كلم منعته من الصرف فتقول هذا ضرب أو كلم ورأيت ضرب أو كلم ومررت بضرب أو كلم والمراد بما يغلب فيه أن يكون الوزن

يوجد فى الفعل كثيرا أو يكون فيه زيادة تدل على معنى فى الفعل ولا تدل على معنى فى الاسم فالاول كاثمد واصبع فان هاتين الصيغتين يكثران فى الفعل دون الاسم كاضرب واسمع ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعل ثلاثى فلو سميت باثمد واصبع منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل فتقول هذا اثمد ورأيت اثمد ومررت باثمد والثانى كاحمد ويزيد فان كلا من الهمزة والياء يدل على معنى فى الفعل وهو التكلم والغيبة ولا يدل على معنى فى الاسم فهذا الوزن وزن غالب فى الفعل بمعنى أنه به أولى فتقول هذا أحمد ويزيد ورأيت أحمد ويزيد ومررت بأحمد ويزيد فيمنع للعلمية ووزن الفعل فان كان الوزن غير مختص بالفعل ولا غالب فيه لم يمنع من الصرف فتقول فى رجل اسمه ضرب هذا ضرب ورأيت ضربا ومررت بضرب لانه يوجد فى الاسم كحجر وفى الفعل كضرب

(ص)

وما يصير علما من ذى ألف زيدت لالحاق فليس ينصرف

(ش) أى ويمنع صرف الاسم أيضا للعلمية وألف الالحاق المقصورة كعلقى وأرطى فتقول فيهما علمين هذا علقى ورأيت علقى ومررت بعلقى فتمنعه من الصرف للعلمية وشبه ألف الالحاق بألف التأنيث من جهة أن ما هى فيه والحالة هذه أعنى حالة كونه علما لا يقبل تاء التأنيث فلا تقول فيمن اسمه علقى علقاة كما لا تقول فى حبلى حبلاة فان كان ما فيه ألف الالحاق غير علم كعلقى وأرطى قبل التسمية بهما صرفته لانها والحالة هذه لا تشبه ألف التانيث وكذا ان كانت ألف الالحاق ممدودة كعلباء فانك تصرف ما هى فيه علما كان أو نكرة (ص)

والعلم امنع صرفه ان عدلا * كفعل التوكيد أو كثعلا
والعدل والتعريف مانعا سحر * اذا به التعيين قصدا يعتبر

عنه

(ش) يمنع صرف الاسم للعلمية أو شبهها وللعدل وذلك فى ثلاثة مواضع الاول ما كان على فعل من ألفاظ التوكيد فانه يمنع من الصرف لشبه العلمية والعدل وذلك نحو جاء النساء جمع ورأيت النساء جمع ومررت بالنساء جمع والاصل جماوات لان مفرده جمعاء فعدل عن جماوات الى جمع وهو معرف بالاضافة

رد وقيل علمين لخروجهما بالاعلال الى وزن فقل وريم بخلاف نحو يزيد وان خرج الى وزن بريد لان زيادته تنبه على أصله (قوله كاثمد) بكسر الهمزة والميم كاضرب أمرا واصبع بكسر ثم فتح كاسمع كذلك وفيه عشر لغات مجموعة فى قوله

وهمز أنملة ثلث وثالثه * التسع فى اصبع واختم باصبوع

وقوله ونحوهما أى كابلم بوزن انصر وهو خوص الدوم (قوله لالحاق) قال الشاطبى هو جعل الثلاثى بزنة الرباعى أو الخماسى الأصول ليلحق به فى تصاريفه فيزاد فيه حرف كالألف من أرطى وعلقى لجعلهما كجعفر وفى عزهى وذفرى كدرهم وكاحدى الباءين فى جلبب جلببة وجلبابا لجعلهما كدحرج دحرجة ودحراجا أو حرفان كالياء والتاء فى حلتيت وحلاتيت وعفريت وعفاريت لالحاقهما بقنديل وقناديل (قوله كعلقى) بعين مهملة ثم قاف بوزن سكرى اسم لنبت قضبانه دقاق تتخذ منه المكانس ويشرب طبيخه للاستسقاء قاموس (قوله وأرطى) اسم لشجر وقيل ليست ألفه للالحاق بل أصلية فوزنه افعل فيمنع لوزن الفعل مع العلمية (قوله وشبه ألف الخ) من اضافة الصفة للموصوف أى وألف الالحاق الشبيهة بألف التأنيث المقصورة (قوله من جهة الخ) أى ومن جهة ان كلا منهما زيادة غير مبدلة من شئ وانها لا تقع الا فى وزن صالح لالف التأنيث كارطى بوزن سكرى وعزهى بوزن ذكرى فأوجه الشبه ثلاثة وتفارقها فى أن ألف الالحاق فى غير العلم تلحقها التاء والتنوين ولا يلحقان ألف التأنيث مطلقا ولذلك قال الفارضى انما لم تجعل ألف أرطى وعلقى للتأنيث لقولهم أرطاة وعلقاة ولا يمكن اجتماع تأنيثين اه وقد استعمل بعض الاسماء منونا بجعل ألفه للالحاق وغير منون بجعلها للتأنيث وبهما قرئ تترى فى السبع (قوله حالة كونه علما) ظاهره مذكرا أو مؤنثا ولكن فى الثانى مانع آخر وهو التأنيث المعنوى (قوله لا تشبه ألف التأنيث) أى شبها كاملا للحاقها التاء والتنوين كما مر وان أشبهتها فيما تقدم فلما كمل شبهها مع العلمية أثرت بخلاف هذه وهل هى مستقلة بالمنع كألف التأنيث والعلمية مهيئة لها لا مانعة أو كل منهما مؤثر لان المشبه لغيره أحط رتبة منه احتمالان (قوله كعلباء) بكسر المهملة ثم موحدة اسم لقصبة العنق وانما كانت ألفه الممدودة للالحاق بقرطاس لا للتأنيث لانها تنون ولا تكون الا فى وزن لا يصلح لالف التأنيث لكونه ليس من أوزانها ولان همزة التأنيث منقلبة عن ألف فهى مانعة كاصلها وهذه عن ياء فلم تمنع فاوجه الفرق بينهما ثلاثة والله أعلم (قوله والعلم) أى حقيقة أو حكما بقرينة تمثيله بفعل التوكيد فانه ليس بعلم حقيقة عنده قال فى شرح الكافية لان العلم اما شخصى أو جنسى فيختص ببعض الأشخاص أو الأجناس ولا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل اه أى بل هو مشبه للعلم كما فى الشرح لكن قيل انه علم جنس معنوى للاحاطة والشمول كسبحان للتسبيح وفى ذلك توفية بقاعدة أنه لا يعتبر فى منع الصرف الا العلمية الحقيقية تصريح (قوله كفعل التوكيد) الاضافة على معنى اللام أو فى وثعل أبو قبيلة وأصله علم جنس للثعلب (قوله لان مفرده جمعاء) كحمراء والقياس فى موازن فعلاء اذا كان اسما لا صفة ان يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات وأيضا فان مذكره جمع بالواو والنون فحق مؤنثه الجمع بالألف والتاء فعدل

عنه الى جمع هذا اختيار الناظم وقيل معدول عن فعل بضم فسكون لانه قياس جمع أفعل فعلاء مذكره ومؤنثه كحمر جمع أحمر وحمراء وقيل معدول عن فعالى كصحراء وصحارى والاول أصح لان فعلاء لا يجمع على فعل الا اذا كان صفة مذكرها أفعل ولا على فعالى الا اذا كان اسما محضا لا مذكر له وجمعاء ليس كذلك لانه ليس صفة وله مذكر (قوله أى جمعهن) حذف الضمير للعلم به ونوى ولا يرد أن الاضافة تبطل منع الصرف فكيف يعتبر تعريفها مانعا لان محل ابطالها له مع وجود المضاف اليه لان حكم المنع لا يتبين معه أما مع حذفه فلا مانع من اعتباره وكذا يقال فى أل الآتية (قوله العلم المعدول) أى عدلا تقديريا فان طريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف مع علة العلمية فقط فيقدر فيه العدل لئلا يترتب المنع على علة واحدة فلو سمع مصروفا لم يحكم بعدله كادد وكذا غير العلم من اسم الجنس كنغر وصرد والصفة كحطم ولبد والمصدر كهدى وتقى والجمع كغرف ونحم فكل ذلك غير معدول وكذا لو وجد له مع العلمية علة غير العدل كطوى فان منعه للتأنيث باعتبار البقعة لا العدل اذ لا حاجة لتكلف تقديره مع وجود غيره بخلاف العدل فى نحو جمع وسحر وأخر ومثنى فانه تحقيقى يدل عليه ورود اللفظ على خلاف ما يستحقه مع اتحاد المعنى فلو وجد فعل علما ولم يعلم أصرفوه أم لا فمذهب سيبويه صرفه ومذهب غيره المنع وهذا من تعارض الاصل والغالب فى العربية أفاده الشنوانى على القطر (قوله وزفر) اسم عالم حنفى (قوله والاصل عامر) أى فعمر منقول عن عامر العلم المنقول عن الصفة وكذا الباقى معدول عن فاعل علما لا عن الصفة لانها ليست بمعناه لتنكيرها وقيل ان ثعل معدول عن أثعل لا ثاعل لانه غير مستعمل يقال رجل أثعل اذا اختلف منابت أسنانه وكان فيها زوائد وامرأة ثعلى صحاح وفائدة العدل فى هذا النوع تخفيفه مع تمحضه للعلمية اذ لو قيل عامر لتوهم انه صفة (قوله سحر اذا أريد الخ) مثله أمس عند بعض تميم كما مر أول الكتاب (قوله يوم الجمعة سحر) المراد باليوم ما يشمل الليل كما هو أحد اطلاقيه وسحر بدل بعض منه على تقدير الضمير وليس المراد به خصوص النهار لئلا يرد أن السحر آخر الليل فلا يصح ابداله منه على أنه يمكن جعل السحر من النهار مجازا لمجاورته له (قوله ممنوع من الصرف) أى عند الجمهور وقيل منصرف لكن ترك تنوينه لنية الاضافة أو أل وقيل مبنى على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف ومر فى أمس الفرق بين العدل والتضمين وقيل لا معرب ولا مبنى فالاقوال أربعة وهى فى سحر المعين اذا كان ظرفا فلو نكر أو عرف بأل مثلا صرف لفوات العدل نحو نجيناهم بسحر وجئتك يوم الجمعة السحر أو سحره ولو لم يكن ظرفا مع تعينه قرن بأل أو أضيف وجوبا كطاب السحر أو سحرنا (قوله والاصل فى التعريف أن يكون بأل) أى أو بالاضافة فحيث أريد به معين مع خلوه عنهما حكمنا بعدله عن أحدهما لاشتماله على معناه فهو عدل تحقيقى لذلك وخص ذو أل دون المضاف اقتصارا على ما يدفع الحاجة مع اختصاره (قوله وصار مشبها لتعريف العلمية) أى وليس بعلم حقيقة كما يشير اليه قول المصنف والتعريف لكن صرح فى التسهيل بأنه علم شخصى أو جنسى فاستشكله أبو حيان بان تعريفه حينئذ بالعلمية وهو لا يجامع تعريف اللام فكيف يكون معدولا عنه مع عدم اشتماله على معناه اهـ وصريح ذلك أن العلم الحقيقى لا يصح عدله عن ذى أل لما ذكر فاحفظه ينفعك فى مواطن كثيرة فما نقل عن السعد وغيره من ان رجب وصفر من الشهور اذا أريد بهما معين يمنع صرفهما للعلمية والعدل عن الرجب والصفر بأل ينبغى حمله على العلمية الحكمية وهى المعبر عنها هنا بشبه العلمية لما سمعت ولان العلم الحقيقى لا يحتاج لاشتراط التعيين والملجئ لاشتراطه سماعهما بالصرف وعدمه هذا ويحتمل أن منعهما للعلمية الجنسية على الأيام المخصوصة والتأنيث المعنوى باعتبار تأويلهما بالمدة وصرفهما على اعتبار الوقت سواء أريد بهما معين أم لا فتأمل وفى المصباح ان رجب الشهر مصروف وان أريد به معين وأما باقى الشهور فجمادى ممنوع لألف التأنيث وشعبان ورمضان للعلمية والزيادة

المقدرة أى جمعهن فأشبه تعريفه تعريف العلمية من جهة أنه معرفة وليس فى اللفظ ما يعرفه الثانى العلم المعدول الى فعل كعمر وزفر وثعل والاصل عامر وزافر وثاعل فمنعه من الصرف للعلمية والعدل الثالث سحر اذا أريد به يوم بعينه نحو جئتك يوم الجمعة سحر فسحر ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية وذلك انه معدول عن السحر لانه معرفة والاصل فى التعريف أن يكون بأل فعدل به عن ذلك وصار تعريفه مشبها لتعريف العلمية من جهة أنه لم يلفظ معه بمعرف (ص)

وابن على الكسر فعال علما
مؤنثا وهو نظير جشما
عند تميم واصرفن ما نكرا
من كل ما التعريف فيه أثرا

(ش) أى اذا كان علم المؤنث على وزن فعال كحذام ورقاش فللعرب فيه مذهبان أحدهما وهو مذهب أهل الحجاز

بناؤه على الكسر فتقول هذه حذام ورأيت حذام ومررت بحذام والثانى وهو مذهب تميم اعرابه كاعراب مالا ينصرف للعلمية والعدل والاصل حاذمة وراقشة فعدل الى حذام ورقاش كما عدل عمر وجشم عن عامر وجاشم والى هذا أشار بقوله وهو نظير جشما عند تميم وأشار بقوله واصرفن ما نكرا الى ان ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلة أخرى اذا زالت عنه العلمية بتنكيره صرف لزوال احدى العلتين وبقاؤه بعلة واحدة لا يقتضى منع الصرف وذلك نحو معدى كرب وغطفان وفاطمة وابراهيم وأحمد وعلقى وعمر أعلاما فهذه ممنوعة من الصرف للعلمية وشئ آخر فاذا نكرتها صرفتها لزوال أحد سببيها وهو العلمية فتقول رب معدى كرب رأيت وكذلك الباقى وتلخص من كلامه أن العلمية تمنع الصرف مع التركيب ومع زيادة الالف والنون ومع التأنيث ومع العجمة ومع وزن الفعل ومع ألف الالحاق المقصورة ومع العدل (ص)

وما يكون منه منقوصا ففى * اعرابه نهج جوار يقتفى

(ش) كل منقوص كان نظيره من الصحيح الآخر ممنوعا من الصرف يعامل معاملة جوار فى انه ينون فى الرفع والجر تنوين العوض وينصب بفتحة من غير تنوين وذلك نحو قاض علم امرأة فان نظيره من الصحيح ضارب علم امرأة وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث فقاض كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وهو مشبه بجوار من جهة أن فى آخره ياء قبلها كسرة فيعامل معاملته فتقول هذه قاض ومررت بقاض ورأيت قاضى كما تقول هؤلاء جوار ومررت بجوار ورأيت جوارى (ص)

ولاضطرار أو تناسب صرف * ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

(ش) يجوز فى الضرورة صرف مالا ينصرف وذلك كقوله * تبصر خليلى هل ترى من ظعائن * وهو كثير

والباقى مصروف والله أعلم (قوله بناؤه على الكسر) أى مطلقا سواء كان آخره راء كوبار أم لا وانما بنى لشبهه المبنى وهو نزال وزنا وعدلا وتعريفا لانه معدول عن انزل وهو معرفة لعدم تنوينه ومن زاد فى وجه الشبه وتأنيثا فلعله أول نزال بالكلمة أو بناه على مذهب المبرد من انه معدول عن مصدر معرفة مؤنث فنزال بمعنى المنزلة ودراك بمعنى الدركة وقيل بنى حذام لتضمنه معنى هاء التأنيث التى فى المعدول عنه وخص بالكسر على أصل التخلص من الساكنين فلو سمى به مذكر زال موجب البناء لانه الآن ليس مؤنثا ولا معدولا فيعرب غير منصرف للعلمية والتأنيث الأصلى كعقرب قال سيبويه ومن العرب من يصرفه حينئذ (قوله كاعراب مالا ينصرف) أى عند كلهم اذا لم يكن آخره راء أما نحو وبار فأكثرهم يبنيه على الكسر كاهل الحجاز توصلا الى امالته التى هى لغتهم وبعضهم يمنعه الصرف كالأول وقد اتفق الاعشى بين اللغتين لان الاصح قدرة العربى على النطق بغير لغته اذا أراده فقال

ومر دهر على وبار * فهلكت جهرة وبار

فكسر الاول على لغة أكثرهم ورفع الثانى غير منون كالقاهم وقيل لا تلفيق بل الثانى فعل ماض فاعله واو الجماعة بمعنى هلكوا فيكتب بالواو والألف كساروا (قوله للعلمية والعدل) هذا رأى سيبويه وقال المبرد للعلمية والتأنيث وهو أقوى لتحقق التأنيث والعدل انما يقدر اذا لم يتحقق غيره وعلى هذا فهو مرتجل وعلى الاول منقول عن فاعلة علما المنقولة عن الصفة كما مر فى عمر (قوله وجشم) بضم الجيم وفتح الشين المعجمة اسم رجل معدول عن جاشم أى عظيم سمن (قوله لزوال أحد سببيها وهو العلمية) أما ما كان أحد سببيه الوصفية وهو العدل والوزن والزيادة أو كان فيه سبب مستقل وهو الالف والجمع فغير مصروف سواء بقى على تنكيره أو سمى به وسواء نكر بعد التسمية به أم لا أنظر الاشمونى وحواشيه (قوله وتلخص من كلامه) الحاصل ان المانع مع العلمية سبعة ومع الوصفية ثلاثة والمستقل بالمنع اثنان وقد علمت أحكامها (قوله وما يكون منه الخ) أى والذى يكون مما لا ينصرف منقوصا فهو يقتضى نهج جوار أى طريقه فى اعرابه سواء كان احدى علتيه العلمية أو الوصفية فمثاله فى العلمية قاض علم امرأة كما فى الشرح ويعيل تصغير يعلى علم رجل فانه يمنع الصرف للعلمية ووزن يدحرج وينون رفعا وجرا عوضا عن الياء وينصب بالفتحة بلا تنوين وكذا لو سميت بيرمى ويقضى أما لو سميت بيغزو ويدعو فتكسر ما قبل الواو وتقلبها ياء لانه ليس فى العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضم ثم تجريه كما ذكر ومثاله فى الوصفية أعيم تصغير أعمى فانه لا ينصرف للوصفية ووزن ادحرج فيجرى فيه ما ذكر ويقال أصلها قاضى ويعيلى ويرمى ويغزى واعيمى بتنوين الصرف فى الجميع بناء على تقديم الاعلال على منع الصرف فتحذف حركة الياء للثقل ثم الياء للساكنين ويعوض عنها التنوين وقس على ذلك والله أعلم (قوله يجوز فى الضرورة) هذا جواز فى مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب فان الصرف للضرورة واجب وللتناسب جائز ويصدق بهما قول المصنف صرف (قوله من ظعائن) بالصرف للضرورة جمع ظعينة وهى المرأة فى الهودج مشتقة من الظعن وهو السفر وقد تطلق على المرأة وان لم تكن فى هودج ولا مسافرة وتمام البيت * سوالك نقبا بين حزنى شعبعب * والسوالك جمع سالكة مفعول ثان لترى ومفعوله الاول ظعائن زيدت فيه من ونقبا مفعول سوالك أى طريقا فى الجبل وحزنى

وحزنى مثنى حزن بفتح فسكون وهو ماغلظ من الارض وشعبعب اسم ماء (قوله وأجمع عليه الخ) أى فى الجملة والافقد قيل فى ذى الالف المقصورة يمتنع صرفه للضرورة لعدم فائدته اذيزيد بقدر ماينقص ورد بأنه قد يلتقى بساكن فيحتاج الساكن الى كسر الاول فينون ثم يكسر وأيضا سمع بدون ذلك كقوله

انى مقسم ماملكت فجاعل * جزأ لآخرتى ودنيا تنفع

بتنوين دنيا وكذا منع الكوفيون فى الضرورة صرف أفعل من قالوا لان تنوينه انما حذف لاجل من فلا يجمع بينهما ورده البصريون بأن حذفه انما هو لاجل منع الصرف لا لاجل من بدليل صرف خير منه وشر منه لزوال الوزن مع وجود من وقد نون أمثل فى قوله * وما الاصباح منك بأمثل * مع وجود من المتقدمة عليه ﴿ تنبيه ﴾ أجاز قوم صرف الجمع المتناهى اختيارا وزعم آخرون ان صرف مالاينصرف مطلقا لغة قال الأخفش وكأنها لغة الشعراء لاضطرارهم اليه فى الشعر فجرى على ألسنتهم (قوله للتناسب) هو نوعان تناسب لكلمات منصرفة انضم لها غير منصرف كتنوين سلاسلا لمناسبة أغلالا وسعيرا وتنوين يغوث ويعوق فى قراءة الأعمش لمناسبة نسرا والثانى لرؤس الآى كتنوين قواريرا الاول لانه رأس آية ليناسب بقية رؤس الآى فى التنوين وصلا وفى الألف بدله وقفا وأما قواريرا الثانى فنون ليشا كل الاول لا لرؤس الآى هذا مافى التصريح فاحذر مايخالفه (قوله فاجازه قوم الخ) أجازه الكوفيون مطلقا و بعض المتأخرين فى العلم لوجود احدى العلتين فيه دون غيره ويؤيده أنه لم يسمع فى غير علم وأجاز قوم منع صرف المنصرف اختيارا (قوله واستشهدوا لمنعه) أى لجواز منعه الصرف (قوله وممن ولدوا الخ) هو رثاء فى قومه من الهزج المكفوف جميع أجزائه ماعدا الضرب والكف حذف نون مفاعيلن وآخر الشطر الأول ميم عامر وهو مبتدأ مؤخر خبره ممن والله أعلم

﴿ اعراب الفعل ﴾

(قوله كتسعد) اما بفتح التاء والعين مضارع سعد يسعد بالفتح فيهما أى اعانه أو مضارع سعد بالكسر اللازم من السعد وهو اليمن ضد الشقاء واما بضم التاء مع فتح العين مضارع مجهول من الأول أو من أسعد المتعدى بالهمز بمعناه أو مع كسرها مبنيا للفاعل من أسعد (قوله اذا جرد الفعل) أى فى اللفظ والتقدير معا فلا يرد قوله * محمد تفد نفسك كل نفس * بجزم تفد مع تجرده لفظا لان جازمه مقدر أى لتفد وقوله رفع أى لفظا كامثله أو تقديرا كالمسكن للتخفيف نحو يأمركم ويشعركم أو للوقف أو غيره فان رفعه مقدر وقيل أو محلا لان المضارع مع النونين يرفع محلا كما قاله يس تبعا لابن قاسم ولذا لم يقيده المصنف بالخلو منهما لكن صرح القليوبى وغيره بانه معهما ليس له محل رفع وله محل النصب والجزم قيل وانما لم يقيده حينئذ اكتفاء بقوله فى باب الاعراب * وأعربوا مضارعا ان عريا * الخ فان مفهومه انه مع النونين غير معرب وقد يقال المنفى عنه مع النونين الاعراب اللفظى والتقديرى لا المحلى أيضا والا لم يثبت له محل النصب والجزم أيضا وهو خلاف المنصوص ألا ترى أن الاعراب المحلى ثابت لجميع المبنيات ومع ذلك يصدق عليها انها غير معربة قطعا فتدبر (قوله موقع الاسم) أى اذا كان خبرا أو صفة أو حالا لان الأصل فى هذه الثلاثة الاسم فحيث وقع المضارع فيها استحق الرفع الذى هو أول أحوال الاسم وأشرفها والماضى وان كان يقع فى ذلك لكنه مبنى الأصل فلم يؤثر فيه العامل كذا قال البصريون واعترض بوقوعه مرفوعا حيث لا يقع الاسم كهلا تفعل وستفعل وجعلت أفعل ورأيت الذى تفعل لاختصاص حرف التحضيض والتنفيس بالفعل والصلة وخبر أفعال الشروع بالجمل وأجيب بان المراد وقوعه موقعه فى الجملة وأيضا فالرفع استقر له قبل أن يعرض له ذلك فلم يغير اذ أثر العامل لا يغير الا بعمل آخر تصريح (قوله لتجرده) أى لدوران الرفع معه وجودا وعدما والدوران من مسالك العلة ولا يرد ان التجرد عدمى فلا يكون علة للرفع الوجودى لان معنى التجرد الاتيان بالمضارع على أول

وأجمع عليه البصريون والكوفيون ورد أيضا صرفه للتناسب كقوله تعالى سلاسلا وأغلالا وسعيرا فصرف سلاسلا لمناسبة مابعده وأما منع المنصرف من الصرف للضرورة فاجازه قوم ومنعه آخرون وهم أكثر البصريين واستشهدوا لمنعه بقوله

وممن ولدوا عامر ذو الطول وذوا العرض

فمنع عامر من الصرف وليس فيه سوى العلمية والى هذا أشار بقوله والمصروف قد لا ينصرف

(ص)

﴿ اعراب الفعل ﴾

ارفع مضارعا اذا يجرد
من ناصب وجازم كتسعد

(ش) اذا جرد الفعل المضارع من عامل النصب وعامل الجزم رفع واختلف فى رافعه فذهب قوم الى انه ارتفع لوقوعه موقع الاسم فيضرب فى قولك زيد يضرب واقع موقع ضارب فارتفع لذلك وقيل ارتفع لتجرده من الناصب والجازم وهو اختيار المصنف (ص)

وبلن انصبه وكى كذا بان

أحواله وهذا ليس بعدمي ولو سلم فهو عدم مقيد والممتنع علة للوجودي هو المطلق وأما الجواب بان التجرد ليس علة مؤثرة بل علامة وهي يجوز كونها عدمية فلا يصح لتصريح الرضي بان عوامل النحو بمنزلة المؤثرات الحقيقية على انه ان أريد به ان علامة الوجودي تكون عدما مطلقا فهو باطل أو مقيدا رجع للاول فتدبر وقال الكسائي رفع باحرف المضارعة ورد بان جزء الشيء لا يعمل فيه وقيل بالمضارعة نفسها قيل ولا ثمرة لهذا الخلاف (قوله لا بعد علم) معطوف على محذوف حال من أن أي حال كونها بعد غير العلم لا بعد علم أي مفيده (قوله والتي) اما مبتدأ خبره فانصب بها ودخلته الفاء لعموم المبتدا أو مفعول لمحذوف يفسره انصب والفاء عاطفة عليه أي ولا بس التي الخ فانصب بها (قوله واعتقد تخفيفها) أي حين رفع الفعل بعدها وقوله فهو أي الرفع مع التخفيف مطرد أي لا ضعيف ولا شاذ (قوله وهو لن) هو حرف ينفي المضارع وينصبه ويخلصه للاستقبال فهو ينفي المستقبل وحرف التنفيس يثبته ولا يفيد تأبيد النفي خلافا للزمخشري في أنموذجه وأما قوله تعالى لن يخلقوا ذبابا فالتأبيد فيه من خارج عن لن لا منها ولا تأكيده خلافا له في كشافه لكن وافقه على التأكيد كثيرون ويجوز تقديم معمول الفعل عليها عندنا الجمهور كزيدا لن اضرب خلافا للاخفش ولا يرد أن النفي له صدر الكلام لان ذلك خاص بما ومنه قوله

مه عاذلي فهائما لن أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى

ولا يفصل الفعل منها الا اضرورة كقوله

لن مارأيت أبا يزيد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجاء

أي لن أدع القتال مدة رؤيتي أبا يزيد مقاتلا وعند ارادة الالغاز تكتب لما كلمة واحدة فيقال أين جواب لما وبم نصب أدع واشهد ليس معطوفا على أدع لئلا يتناقض بل على القتال فهو منصوب بان مضمرة لعطفه على اسم خالص أي لن ادع القتال وشهود الهيجاء قيل والجزم بها لغة كقوله

* فلن يحل للعينين بعدك منظر * وقوله

لن يخب الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الحلقه

لكن الأول يحتمل انه مما اجتزى فيه بالفتحة عن الألف للضرورة (قوله وكي) أي المصدرية التي تنصب بنفسها لانها المرادة عند الاطلاق لا التعليلية فان النصب بعدها بان مضمرة واعلم ان كي اما مصدرية قطعا أو تعليلية قطعا أو محتملة لهما فالأولى هي الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن نحو لكيلا تأسوا ولا يصح كونها تعليلية لان حرف الجر لا يدخل على مثله في الفصيح بلا ضرورة اليه والثانية أربعة أقسام الداخلة على ما الاستفهامية نحو كيمه بمعنى لمه أو المصدرية كقوله

اذا أنت لم تنفع فضر فانما * يرجى الفتى كيما يضر وينفع

أي للضر والنفع فالفعل مسبوك بما وكي حرف جر وقيل بكي وما كفتها عن العمل فتقدر قبلها اللام والمذكورة قبل اللام كقوله

كي لتقضيني رقية ما * وعدتني غير مختلس

أو قبل ان كقوله

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا * لسانك كيما أن تغر وتخدعا

فكي في كل ذلك كاللام معنى وعملا واللام بعدها مؤكدة والنصب بعدها بان مضمرة واظهارها في الاخير ضرورة عند البصريين وأجازه الكوفيون اختيارا كجئت كي ان تكرمني ويؤيده ان اضمار ان بعد اللام جائز لا واجب ويمتنع كونها في ذلك مصدرية أما الاول فظاهر وأما مع اللام فلأنه لا يفصل بين الحرف المصدري وصلته وامامع أن وما المصدرية فلان الحرف المصدري لا يدخل على مثله في الفصيح والمحتملة لهما قسمان

لا بعد علم والتي من بعد ظن
فانصب بها والرفع صحح واعتقد
تخفيفها من أن فهو مطرد

(ش) ينصب المضارع اذا صحبه حرف ناصب وهو لن وكي

المنفردة عن اللام وأن نحو كيلا يكون دولة فان قدرت قبلها اللام فمصدرية أو بعدها أن فجارة والواقعة بينهما كقوله * اردت لكيما ان تطير بقربتي * فلك جعلها جارة مؤكدة للام ومصدرية مؤكدة بان والاول أرجح لان لصوق أن بالفعل يرجح نصبها وأيضا هي أم بابها فلا تؤكد غيرها واغتفر هنا دخول حرف الجر أو المصدر على مثله للضرورة اذ لا يمكن غيره بخلاف ما مر وأجمعوا على جواز فصلها من الفعل بلا النافية وأما الزائدة كما مر من الامثلة وبهما معا نحو كي مالا يكون كذا وفي غير ذلك خلاف وقد تكون اسما مختصرا من كيف فيرفع الفعل بعدها كقوله

كي تجنحون الى سلم وما ثئرت * قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

أي كيف تجنحون (قوله وأن) أي المصدرية وهي أم الباب ولذا لا يضمر غيرها وانما أخرها لطول الكلام عليها وهي تنصب المضارع لفظا أو محلا مع النونين ولا تنصب محل الماضي اتفاقا لانها توصل به ولا تؤثر في معناه شيأ بخلاف ان الشرطية لما قبلته مستقبلا ناسب عملها في محله ويمتنع تقدم معمول الفعل عليها خلافا للفراء لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وخرج بالمصدرية ثلاثة أشياء المخففة وستعلم الفرق بينهما والزائدة وهي الواقعة بعد لما الحينية نحو فلما أن جاء البشير أو بين الكاف ومجرورها كقوله

* كأن ظبية تعطو الى وارق السلم * أو غير ذلك والمفسرة وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه وتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار وهي تفسر مفعول الفعل الذي قبلها ظاهرا كان نحو اذ أوحينا الى أمك ما يوحى أن اقذفيه فما يوحى هو عين اقذفيه أو مقدرا نحو وأوحينا اليه أن اصنع الفلك أي أوحينا اليه شيأ هو اصنع وتحتمل الزيادة على معنى أوحينا اليه لفظ اصنع فان قدر قبلها الجار كانت مصدرية لاختصاصه بالاسماء ولو تأويلا أي أوحينا اليه بصنع الفلك وان لم يتقدمها جملة كانت مخففة نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله لان الكلام لا يتم الا بمدخولها والمفسرة لمحض التفسير لا التتميم وان لم يتأخر عنها جملة امتنعت ان فلا يقال أرسلت اليه ما يليق ان ماءا بل تحذف أو يؤتى بدلها بأي فتدبر (قوله مما يدل على اليقين) أي كرأى وتحقق وتبين وظن مستعملا في العلم وانما وجب كونها في ذلك مخففة لان المصدرية للرجاء والطمع فلا تدخل الا على ما ليس مستقرا ولا ثابتا والعلم انما يتعلق بالمحقق فلا يناسبه الا التوكيد المفاد بالمخففة والاكثر حينئذ الفصل بين ان والفعل بما سبق في ان واخواتها وأجرى سيبويه والاخفش الخوف مجرى العلم عند تيقن المخوف كخشيت ان تفعل بالرفع ومنه قوله

اذا مت فادفني الى جنب كرمة * تروي عظامي بعد موتي عروقها

ولا تدفنني في الفلاة فانني * أخاف اذا مامت أن لا أذوقها

برفع أذوق كالقافية قبله (قوله وجب رفع الفعل) وأما قراءة أفلا يرون أن لا يرجع بالنصب فما شذ نعم ان أول العلم بغيره كالظن أو الرأي والاشارة مثلا جاز النصب كما علمت الا ان تفعل كذا أي ما أرى ولا أشير الا بذلك قاله سيبويه وجوزه الفراء بلا تأويل (قوله أحدهما النصب) أي لعدم تحقق المظنون فيناسبه الترجي بان المصدرية وهو الارجح عند عدم الفصل بلا ولذا أجمع عليه في أحسب الناس ان يتركوا أما مع الفصل بلا فالارجح الرفع كظننت ألا تقوم لان فصل المخففة بها أكثر من المصدرية ويجب مع الفصل بغير لا كقد والسين وان كظننت ان ستقوم لان المصدرية لا تفصل بذلك (قوله والثاني الرفع) أي لقرب الظن من العلم لكونه الطرف الراجح فكأنه معلوم (قوله وبعضهم أهمل أن الخ) وبعضهم جزم بها كقوله

اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى ان يأتنا الصيد نحطب

(قوله أختها) بالجر بدل من ما أو عطف بيان وحيث ظرف زمان أو مكان اعتباري لاهمل وضمير استحقت يرجع لان أي وبعضهم أهمل ان وقت استحقاقها العمل أو في مكان استحقاقها له بان لم يتقدمها علم ولا ظن حملا على ما بجامع ان كلا حرف مصدري ثنائي وكذلك بعضهم أهمل ما المصدرية حملا على أن

وأن واذن نحو لن أضرب وجئت لكي أتعلم وأريد أن تقوم واذن أكرمك في جواب من قال لك آتيك وأشار بقوله لا بعد علم الى أنه ان وقعت أن بعد علم ونحوه مما يدل على اليقين وجب رفع الفعل بعدها وتكون حينئذ مخففة من الثقيلة نحو علمت أن يقوم التقدير انه يقوم فخففت وحذف اسمها وبقي خبرها وهذه هي غير الناصبة للمضارع لان هذه ثنائية لفظا ثلاثية وضعا وتلك ثنائية لفظا ووضعا وان وقعت بعد ظن ونحوه مما يدل على الرجحان جاز في الفعل بعدها وجهان أحدهما النصب على جعل أن من نواصب المضارع والثاني الرفع على جعل ان مخففة من الثقيلة فتقول ظننت ان يقوم وان يقوم والتقدير مع الرفع ظننت انه يقوم فخففت أن وحذف اسمها وبقي خبرها وهو الفعل وفاعله (ص)

وبعضهم أهمل أن حملا على ما أختها حيث استحقت عملا

(ش) يعني ان من العرب من لم يعمل أن الناصبة للفعل المضارع وان وقعت بعد ما لا يدل على يقين ولا رجحان

فيرفع الفعل بعدها حملا على اختها ما المصدرية لاشتراكهما في أنهما يقدران بالمصدر فتقول أريد أن تقوم كما تقول عجبت مما تفعل (ص)

ونصبوا باذن المستقبلا ان صدرت والفعل بعد موصلا
أو قبله اليمين وانصب وارفعا اذا اذن من بعد عطف وقعا

(ش) تقدم ان من جملة نواصب المضارع اذن ولا ينصب بها الا بشروط أحدها أن يكون الفعل مستقبلا الثانى أن تكون مصدرة الثالث أن لا يفصل بينها وبين منصوبها وذلك نحو ان يقال انا آتيك فتقول اذن أكرمك فلو كان الفعل بعدها حالا لم ينتصب نحو ان يقال أحبك فتقول اذن أظنك صادقا فيجب رفع أظن وكذلك يجب رفع الفعل بعدها اذا لم تتصدر نحو زيد اذن يكرمك فان كان المتقدم عليها حرف عطف جاز في الفعل الرفع والنصب نحو واذن أكرمك وكذلك يجب رفع الفعل بعدها ان فصل بينها وبينه نحو اذن زيد يكرمك فان فصلت بالقسم نصبت نحو اذن والله أكرمك (ص)

وبين لا ولام جر التزم اظهار أن ناصبة وان عدم
لا فأن اعمل مظهرا أو مضمرا

كذلك وخرج عليه قوله صلى الله عليه وسلم كما تكونوا يولى عليكم وقول الشاعر

وطرفك اما جئتنا فاحبسنه * كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر

والاصح ان حذف النون فيهما للتخفيف لثبوته نظما ونثرا فلا حاجة الى النصب بما والكاف في البيت تعليلية وما مصدرية على الوجهين وقيل الكاف مختصرة من كى فهى الناصبة وما زائدة ففيه ثلاثة أوجه والمعنى احبس طرفك عن النظر الينا اذا جئتنا لاجل ظنهم ان هواك حيث تنظر ستراعلينا (قوله فيرفع الفعل بعدها) جعل منه البصريون قراءة ابن محيصن أن يتم الرضاعة بالرفع وقوله

أن تقرآن على أسماء ويحكما * منى السلام وان لا تشعرا أحدا

ولم يجعلوها مخففة كالكوفيين لعدم وقوعها بعد علم أو ظن أفاده الصبان (قوله ونصبوا) أى أكثر العرب لزوما عند استيفاء الشروط المذكورة لا جوازا كما قيل فان عدم بعضها لزم اهمالها وبعضهم يلتزم اهمالها مطلقا وهى لغة نادرة لكن تلقاها البصريون بالقبول لانها حرف غير مختص فقياسه الاهمال فلا التفات لمن أنكرها دماميني والصحيح أنها حرف بسيط وناصب بنفسه لا بأن مضمرة بعده ومعناها عند سيبويه الجواب والجزاء غالبا لا دائما كما قيل لانها قد تتمحض للجواب نحو اذن أظنك صادقا جوابا لمن قال انى أحبك لان ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة وأيضا هو حالى والجزاء لا يكون الا مستقبلا والصحيح ابدال نونها ألفا فى الوقف كتنوين المنصوب لان الجهور على كتابتها بالألف وكذا رسمت فى المصاحف وعن المبرد والزجاج يوقف بالنون كان ولن وتكتب بها وعن الفراء ان أهملت كتبت بالنون لتفرق من اذا الظرفية وان أعملت فبالالف لتميزها بالعمل والخلاف فى غير القرآن أما فيه فالوقف والرسم بالالف اجماعا كما فى الاتقان اتباعا للمصاحف (قوله والفعل بعد) جملة حالية من اذن أى والحال ان الفعل كائن بعدها وموصلا بفتح الصاد حال من المستكن فى الظرف وجملة قبله اليمين عطف على بعد أو على موصلا فهى خبر أو حال (قوله وانصب وارفعا) أى الفعل والثانى مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا وهذا كالاستثناء من مفهوم قوله ان صدرت وقوله اذا شرطية واذن فاعل بمحذوف يفسره وقع (قوله مستقبلا) أى لان سائر النواصب لا تعمل فى غيره لتحققه فى الوجود كالاسماء فلا تعمل فيه عوامل الافعال دماميني (قوله اذا لم تتصدر) أى فى جملتها بان تأخرت كأكرمك اذن أو وقعت حشوا ولا تقع كذلك مع المضارع الا فى ثلاثة مواضع بالاستقراء بين الخبر والمخبر عنه كما مثله الشارح أو بين الشرط وجوابه أو القسم وجوابه كان تأتنى اذن أكرمك أو والله اذن أكرمك ويجب اهمالها فى الجميع وأما قوله

لا تتركنى فيهم شطيرا * انى اذن أهلك أو أطيرا

بالنصب فضرورة أو خبر ان محذوف أى لا أستطيع ذلك واذن الخ مستانف (قوله حرف عطف) هو الواو والفاء (قوله جاز فى الفعل الخ) التحقيق انها ان عطفت على ماله محل ألغيت والا جاز الامران فاذا قيل ان تزرنى أزرك واذن أحسن اليك ان قدر العطف على الجواب ألغيت وجوبا لوقوعها حشوا وجزم الفعل أو على الجملة الشرطية بتمامها جاز النصب باعتبار تصدرها فى جملتها والرفع على ان ما بعد الواو من تمام ما قبلها لربطها بينهما وهو الارجح كما أشار اليه المتن بتاكيده لعدم تصدرها ظاهرا وقيل يتعين النصب لان العطف على الاول أولى أو لانه مستانف ومثل ذلك زيد يقوم واذن أحسن اليك ان عطفت على الفعلية يتعين الرفع أو على الاسمية فالوجهان (قوله نصبت) أى لان القسم مؤكد للربط المستفاد منها ومثله النافية لأنها لا تضر مع أن فكذا مع اذن واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء وابن عصفور بالظرفين والصحيح منع كل ذلك اذ لم يسمع شئ منه (قوله وبين لا) متعلق باظهار وناصبة حال من ان دفع به توهم اهمالها لفصلها بلا (قوله لا) نائب فاعل عدم وان مفعول مقدم لاعمل اما بفتح الميم أمرا من عمل يعمل

و بعد نفي كان حتما أضمرا * كذاك بعد أو اذا يصلح في موضعها حتى أو الا ان خفي

(ش) اختصت ان من بين بقية نواصب المضارع بانها تعمل مظهرة ومضمرة فتظهر وجوبا اذا وقعت بين لام الجر ولا النافية نحو جئتك لئلا تضرب زيدا وتظهر جوازا اذا وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها لا النافية نحو جئتك لاقرأ ولان أقرأ هذا ان لم تسبقها كان المنفية فان سبقتها كان المنفية وجب اضمار أن نحو ما كان زيد ليفعل ولا تقول لان يفعل قال الله تعالى وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ويجب اضمار ان بعد أو المقدرة بحتى أو الا فتقدر بحتى اذا كان الفعل الذي قبلها مما ينقضي شيأ فشيا وتقدر بالا ان لم يكن كذلك فالاول كقوله لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى * فما انقادت الآمال الا لصابر أي لاستسهلن الصعب حتى أدرك المنى فأدرك منصوب بان المقدرة بعد أو التي بمعنى حتى وهي واجبة الاضمار والثاني كقوله وكنت اذا غمزت قناة قوم * كسرت كعوبها أو تستقيما أي كسرت كعوبها الا أن تستقيم فتستقيم منصوب بان بعد أو واجبة الاضمار

كفرح يفرح فهمزته وصل وكسرت ان للساكنين أو بكسرها أمر امن أعمل المتعدي بالهمزة فهمزته للقطع فتنقل فتحتها للنون للوزن وهذا هو المناسب لمعنى المراد أي اجعلها عاملة (قوله وبعد نفي كان) أي بعد كان المنفية وهو متعلق باضمر والجملة عطف على جواب الشرط وهو فان أعمل الخ والشرط مفروض مع وجود اللام لان قوله وان عدم لا معناه مع وجود اللام فكذا قوله واضمر بعد نفي كان أي مع لام الجر (قوله كذاك الخ) أن مبتدأ خبره خفي وبعد أو متعلق به وكذاك مفعول مطلق لخفي أو حال من فاعله أي ان خفي بعد أو خفاء مثل ذلك الذي بعد نفي كان أو حال كونه مماثلا له في الوجوب (قوله ولا النافية) أي أو الزائدة للتوكيد نحو لئلا يعلم أهل الكتاب ولا يفصل بين الفعل وان الا بلا لانها كالفصل اذ تدخل بين الجار والمجرور كجئت بلا زاد (قوله بعد لام الجر) أي للتعليل كانت كما مثل أو للعاقبة نحو ليكون لهم عدوا أو زائدة مؤكدة وهي الواقعة بعد فعل متعد نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين ففي كل ذلك أن مضمرة جوازا وقد تظهر نحو وأمرت لأن أكون أول المسلمين (قوله كان المنفية) المراد مادتها لا خصوص الماضي ليدخل نحو لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام اصطلاحا لام الجحود والمراد به مطلق الانكار من اطلاق الخاص على العام لان الجحد لغة انكار ما تعرفه فهو انكار الحق خاصة ولم يقيد كان بالناقصة لانها المرادة عند الاطلاق فاللام بعد التامة لام كي لا الجحود وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان أي مادتها خلافا لمن أجازه في أخواتها ومن أجازه في ظننت وأطلق النفي ومراده ما ينفي في الماضي فقط وهو خصوص ما مع الماضي ولم مع المضارع دون لن لاختصاصها بالمستقبل ولا لغلبتها فيه ولما لاتصال منفيها بالحال وأما ان فهي بمعنى ما واطلاقه يشملها وقد زعم كثير في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال بالنصب لغير الكسائي انها لام الجحود مع ان النافية ولكن يبعده ان الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الا ضمير الاسم المسند اليه الكون بل الظاهر انها لام كي وان شرطية أي وعند الله مكرهم أي جزاؤهم بما هو أعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا لزوال الجبال أي الامور العظام الشبيهة بالجبال فعند الله أعظم منه كما يقال أنا أشجع من فلان وان كان معدا للنوازل اه أشموني (قوله ما كان زيد ليفعل) زيد اسم كان وخبرها محذوف عند البصريين تعلقت به اللام الجارة للمصدر المنسبك من أن والفعل أي ما كان زيد مريدا للفعل كذا وجعل الكوفيون الخبر جملة الفعل والفاعل واللام زائدة لتوكيد النفي وهي الناصبة بنفسها أي ما كان زيد يفعل كذا وتبعهم المصنف الا أنه جعل النصب بأن مضمرة بعد اللام فهو قول مركب لكن يؤيد الاول التصريح بالخبر في قوله * سموت ولم تكن أهلا لتسمو * (قوله بحتى أو الا) أجود من قول التسهيل الواقعة موقع الى أن أو الا أن لان ان مقدرة بعدأ ولا انها واقعة موقعها حتى يستغنى عن تقديرها ولان لحتى معنيين كلاهما يصلح لأو الغائية كما مثله والتعليل اذا كان ما بعدها علة لما قبلها نحو لارضين الله أو يغفر لي فهذا خارج عن عبارة التسهيل ولا تصح فيه الغاية لايهامه انقطاع الارضاء عند حصول الغفران وليس مرادا وتتعين الغاية فيما يحصل شيأ فشيا نحو لا نتظرنه أو يجيء والاستثناء فيما يحصل دفعة نحو لاقتلنه أو يسلم ويحتمل الثلاثة لالزمنك أو تقضيني حقي والمعنى على الاستثناء لالزمنك في جميع الازمان الا زمن القضاء أي وقت انتهائه وخرجت أو التي لا تقدر بما ذكر بان تكون لمجرد العطف فلا ينصب الفعل بعدها الا اذا عطفت على اسم خالص كما سيأتي (قوله لاستسهلن الخ) احتمال التعليل فيه أظهر من الغاية بل يحتمل الاستثناء أيضا كما قاله أبو حيان (قوله فادرك منصوب بان) أي وهو مؤول بمصدر معطوف بأو على مصدر متصيد من الكلام السابق أي ليكونن مني استسهال أو ادراك وكذا يقاس الباقي (قوله وكنت اذا غمزت) بالغين المعجمة والزاي أي عصرت وهززت الرمح والقناة بالقاف والنون والكعوب هي النواشز في أطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله اذا أخذ في اصلاح قوم اتصفوا

بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها الفساد الا أن يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث
يكسر ما ارتفع من أطرافها مما يمنع اعتدالها ولا يفارق ذلك الا اذا استقامت ويظهر صحة التعليل فيه **(قوله**
و بعد حتى) متعلق باضمار الذى هو مبتدأ وحتم خبره وهكذا حال من الضمير فى حتم أو متعلق به أى اضمار
أن بعد حتى حتم كهذا الاضمار السابق فى التحتم وعلى هذا فقوله هكذا حشو فان جعل متعلقا باضمار أو
خبرا عنه وحتم خبر ثان جىء به لبيان وجه الشبه لاحتمال ان التشبيه فى مطلق النصب بها فليس حشوا **(قوله**
حتى) أى الجارة للمصدر المنسبك من ان الفعل وتكون غائية ان كان ما بعدها غاية لما قبلها كمثاله
وتعليلية ان كان ما قبلها علة لما بعدها كاسلم حتى تدخل الجنة وكمثال المتن ولا تصح فيه الغاية لايهامه ترك
الجود عند حصول السرور وليس مرادا و يحتملها حتى تفىء الى أمر الله زاد فى التسهيل كونها بمعنى الا وهو
ظاهر فى قوله

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود ومالديك قليل

اذ لا يصح التعليل وهو ظاهر ولا الغاية لايهامها انقطاع نفى ما قبلها عند ثبوت ما بعدها وليس كذلك لان
العطاء من الفضول ليس سماحة مطلقا أى شأنه ذلك سواء جاد مع الفقر أم لا فهى للاستثناء المنقطع أى
ليست السماحة فى الجود مع الغنى لكن مع الفقر وكذا قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون لكنها
للاستثناء المتصل من عموم الاحوال أما حتى الجارة للمفرد الصريح فيلزم كونها غائية لان مجرورها آخر
أو متصل به كاكلت السمكة حتى رأسها وحتى مطلع الفجر وخرج بالجارة العاطفة والابتدائية وقد مرا فى
العطف **(قوله نحو سرت الخ)** أى اذا قلته قبل الدخول ليكون مستقبلا **(قوله بان المقدرة بعد حتى)**
أى بدليل ظهورها فى المعطوف كقوله

حتى يكون عزيزا من نفوسهم * أو أن تبين جميعا وهو مختار

وجعل الكوفيون النصب بحتى نفسها ورد بعملها الجر فى الاسم الصريح ولا يعمل عامل واحد فى الاسم
والفعل **(قوله مستقبلا)** أى لان النصب بان المقدرة وهى تخلص الفعل للاستقبال فلا تدخل على الحال ولا
الماضى **(قوله وقصدت به حكاية الحال الماضية)** أى قدرت نفسك موجودا فى وقت الدخول الماضى كما
أشار له الشارح بقوله كنت أو قدرت الدخول الماضى واقعا حال التكلم وعلى كل تعبر بالمضارع
لاستحضار صورته العجيبة فان قدرت اتصافك وقت التكلم بالعزم على الدخول وجب النصب لانه
مستقبل حينئذ تأويلا ولذلك قرئ قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالنصب لغير نافع مع ان قول
الرسول وهو اليسع أو شعياء ماض بالنسبة لزمن حكاية ذلك لنا واستقباله بالنسبة للزلزال غير معتبر لكنه على
تقدير اتصاف الرسول وقت الحكاية لنا بالعزم على القول فصار مستقبلا تأويلا ورفعه نافع على فرض القول
واقعا حال الحكاية استحضارا للصورة وحاصل مسئلة حتى أن الفعل بعدها ان كان مستقبلا بالنسبة للتكلم
وجب نصبه كحتى يرجع الينا موسى أو حاضرا وقته وجب رفعه كسرت حتى أدخلها اذا قلته وقت الدخول
أو ماضيا جاز الامران باعتبار جواز التأويل فان قدرته حاضرا وقت التكلم على حكاية الحال وجب رفعه
أو مستقبلا بتقدير العزم عليه وقت التكلم وجب النصب وانظر هل يقاس على ذلك فرض المستقبل
حاضرا فيجب رفعه وفرض الحاضر مستقبلا فيجب نصبه * واعلم ان شروط الرفع بعد حتى ثلاثة حالية الفعل
كما ذكر وتسببه عما قبلها فلا رفع فى سرت حتى تطلع الشمس لعدم تسببه عن السير وكونه فضلة أى ليس
ركنا فى الاسناد فلا رفع فى كان سيرى حتى أدخلها لانه خبر كان ثم ان الرفع بشرطه يفيد الاخبار بحصول
السير والدخول و بتسبب الثانى عن الاول والنصب يفيد الاخبار بحصول شىء واحد وهو السير و بان شيئا
آخر مترقب الحصول وهو الدخول ولا يفيد وقوعه وان كان معلوما من شىء آخر وكذا يقال فى الزلزال

(ص)
و بعد حتى هكذا اضمار ان
حتم كجد حتى تسر ذا حزن
(ش) ومما يجب اضمار ان
بعده حتى نحو سرت حتى
أدخل البلد فحتى حرف جر
وأدخل منصوب بان المقدرة
بعد حتى هذا ان كان الفعل
مستقبلا فان كان حالا أو
مؤولا بالحال وجب رفعه
واليه أشار بقوله (ص)
وتلو حتى حالا او مؤولا *
به ارفعن وانصب المستقبلا
(ش) فتقول سرت حتى
أدخل البلد بالرفع ان قلته
وأنت داخل وكذا ان كان
الدخول قد وقع وقصدت
به حكاية الحال الماضية نحو
كنت سرت حتى أدخلها

والقول

والقول (قوله وبعد فا الخ) أن مبتدأ خبره نصب وبعد متعلق به وجملة رسترها حتم حال من فاعل نصب كما أشار له الشارح فى الحل أو معترضة بين المبتدا والخبر وذكر ضمير ان الذى فى نصب لتاوله بالحرف وأنثه فى سترها التاويلها بالكلمة ومحضين صفة لنفى وطلب (قوله المجاب بها الخ) سمى ما بعد الفاء جوابا لان ماقبلها من النفى والطلب يشبه الشرط فى أن كلا غير ثابت المضمون ويتسبب عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط اذ العدول عن عطف الفعل بالفاء الى النصب يفيد التسبب ومع ذلك هى لعطف المصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها والتقدير فى المثال والآية ما يكون منك اتيان فتحديث ولا يكون قضاء عليهم فموتهم وفى نحو استقم فتدخل الجنة ليكن منك استقامة فدخول وفى ليت لى مالا فأحج ليت حصول مال لى فحجا وهكذا وهذا من العطف على المعنى والتوهم كما فى المغنى فان لم يكن قبلها ما يتصيد منه مصدر بان كان جملة اسمية خبرها جامد كأنت زيد فنكرمك فنقل الصبان عن السيوطى منع نصبه لعدم ما يعطف عليه المصدر المسبك بل يرفع على الاستئناف أو عطف جملة على جملة بلا قصد للتسبب اه وقد يقال يمكن تصيد مصدر من لازم الجملة كما يثبت كونك زيدا فاكرامك ولذلك نظائر تقدمت ثم رأيت الاسقاطى نقل ذلك عن أبى حيان وستأتى عبارته فى الاستفهام (قوله نفى محض) أى سواء كان بالحرف كمثاله أو بالفعل كليس زيد حاضرا فيكلمك أو بالاسم كانت غير آت فتحدثنا ويلحق بذلك التشبيه والتقليل بقلما أو قد مرادا بها كلاهما النفى نحو كانك وال علينا فتشتمنا وقلما تاتينا فتحدثنا وقد كنت فى خير فتعرفه بالنصب أى ما كنت ولا تاتينا ولا أنت وال (قوله أو طلب محض) قال سم التقييد بالمحض لا يأتى فى جميع أنواع الطلب بل فى الأمر والنهى والدعاء خاصة ومعنى كون هذه محضة أن تكون بفعل صريح (قوله نحو ما تاتينا فتحدثنا) نصبه اما على معنى ما تاتينا فكيف تحدثنا من الدلالة على نفى الثانى بنفى الاول لتسببه عنه أو على معنى ما تاتينا محدثا بجعل الثانى قيدا فى الاول فينصب عليه النفى قصدا الى نفى اجتماعهما أى ما يكون منك اتيان يعقبه تحديث ثم قد ينتفى الاتيان أيضا فيكون فى الفاء معنى التسبب وقد يثبت وحده وحينئذ فالفاء للمعية بلا تسبب أصلا وانما نصب الفعل بعدها تشبيها بتلك كما قاله الرضى قال فى المغنى وعلى المعنى الاول يحمل قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا دون الثانى اذ يمتنع ان يقضى عليهم بالموت ولا يموتون فليس كل مثال يصح فيه المعنيان ويتعين الثانى فى نحو ما يحكم الله حكما فيجور لانتفاء الجور وحده فان قصد بالفاء الاستئناف أو مجرد العطف بلا تسبب ولا معية تعين الرفع اما على معنى ما تأتينا فانت تحدثنا باضمار مبتدأ قصدا الى نفى الاول واثبات الثانى فهو مستأنف أو من عطف الجمل وصورة التحديث بلا اتيان ان يكون بحائل بينهما أو باختلاف زمنهما أى ما تأتينا فى المستقبل فأنت تحدثنا الآن واما على معنى ما تأتينا فما تحدثنا قصدا الى نفى الفعلين من مجرد العطف بلا تسبب ولا معية ومنه قراءة عيسى بن عمر ولا يقضى عليهم فيموتون والسبعة لا يؤذن لهم فيعتذرون ولو نصب هذا على السببية كالذى قبله جاز لكنه لم يرد لتناسب الفواصل (قوله فان لم يكن خالصا الخ) أى بان انتقض بالا قبل الفعل كما مثله أو كان نفيا بعد نفى كما تزال تأتينا فتحدثنا بالرفع بخلاف نقضه بالا بعد الفعل كما تأتينا فتحدثنا الا بخير ففيه الوجهان كما نص عليه سيبويه وروى بهما قوله

وما قام منا قائم فى ندينا * فينطق الا بالتى هى أعرف

خلافا للمصنف وابنه حيث مثلا به لوجوب الرفع والنهى كالنفى فى النقض وعدمه (قوله وهو يشمل الأمر الخ) أى والترجى أيضا عند الكوفيين كما سيأتى فى المتن فالجملة مع النفى المتقدم تسمى بالاجوبة التسعة وهى مجموعة فى قوله

(ص)

وبعد فا جواب نفى أو طلب * محضين ان وسترها حتم نصب

(ش) يعنى أن ان تنصب وهى واجبة الحذف الفعل المضارع بعد الفاء المجاب بها نفى محض أو طلب محض فمثال النفى نحو ما تأتينا فتحدثنا وقال تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا ومعنى كون النفى محضا أن يكون خالصا من معنى الاثبات فان لم يكن خالصا منه وجب رفع ما بعد الفاء نحو ما أنت الا تاتينا فتحدثنا ومثال الطلب وهو يشمل الامر والنهى والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمنى فالامر نحو ائتنى فاكرمك ومنه

لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي والدعاء نحو رب انصرني فلا أخذل ومنه رب وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن

والاستفهام نحو هل تكرم زيدا فيكرمك ومنه قوله تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا والعرض نحو ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا ومنه قوله

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما
قد حدثوك فما راء كمن سمعا

والتحضيض نحو لولا تأتينا فتحدثنا ومنه قوله تعالى لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق وأكون من الصالحين والتمني نحو ليت لي مالا فأتصدق منه ومنه قوله تعالى يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما ومعنى كون الطلب محضا أن لا يكون مدلولا عليه باسم فعل ولا بلفظ الخبر فان كان مدلولا عليه بأحد هذين المذكورين وجب رفع ما بعد الفاء نحو صه فأحسن اليك وحسبك الحديث فينام الناس (ص) والواو كالفا ان تفد مفهوم مع

مروانه وادع وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذاك النفي قد كملا

(قوله يا ناق) مرخم ناقة والعنق بفتحتين نوع من السير ونصبه على انه صفة لمصدر محذوف أي سيرا عنقا (قوله سنن الساعين) بفتح السين أي طريقهم وفي خير متعلق بالساعين (قوله والاستفهام) شرط له في التسهيل أن لا يتضمن وقوع الفعل وان لا يكون بجملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز لم ضربت زيدا فيجازيك بالنصب لمضي الضرب فلا يمكن تصيد مصدر مستقبل منه ليعطف عليه ولا هل زيد أخوك فتكرمه لعدم ما يتصيد منه المصدر قال أبو حيان وهذا لم يشرطه أحد من أصحابنا وقد حكى ابن كيسان أين ذهب زيد فنتبعه بالنصب مع مضي الفعل بل اذا تعذر تصيد مصدر مستقبل مما قبل الفاء يقدر مصدر من لازم المعنى فالتقدير ليكن منك اعلام بسبب ضرب زيد فمجازاة منه وهل يثبت كون زيد أخاك فاكرام منا اه اسقاطي وهو نص فيما مر (قوله من شفعاء) اما فاعل بالظرف لاعتماده على الاستفهام أو مبتدأ خبره الظرف ومن زائدة والتقدير هل يكون لنا حصول شفعاء فشفاعة منهم ولا فرق في الاستفهام بين الحقيقي كما مثل والانكاري نحو من مثل زيد فيقاومه والتوبيخي فيما يظهر نحو أتخاصم زيدا فيغضب عليك وأما التقريري الذي بعد النفي فيجوز أن يراعى فيه صورة النفي أو الاستفهام فينصب الفعل بعده نحو أفلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب وقوله

ألم أك جاركم ويكون بيني * وبينكم المودة والاخاء

وأن يراعى معناه من الاثبات فلا ينصب لعدم تمحض النفي كقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ولرفع هذا وجه آخر وهو عدم السببية اذ رؤية انزال الماء ليست سببا في الاخضرار بل سببه نفس الانزال فلا يجوز نصبه مراعاة للفظه كما في المغني وقد يقال محط التقرير هو الانزال لا الرؤية فالسببية موجودة تأمل (قوله لبانات) جمع لبانة بضم اللام فيهما وهي الحاجة واغاقال بعض الروح لانه رتب الارتداد على الرجاء والراجي شيأ لا يجزم بحصوله فلا يحصل له شفاء تام بل بعضه بسبب الرجاء وهذا البيت ساقط في نسخ (قوله باسم فعل) أي سواء كان من لفظ الفعل كنزال فنحدثك بالرفع أولا كما مثله هذا مذهب الجمهور وأجاز ابن عصفور النصب بعد الاول قال في شرح الشذور وما أجدره بان يكون صوابا وأما المصدر النائب عن فعله فالحق نصب ما بعده كما قاله ابن هشام كضربا زيدا فيتأدب (قوله وحسبك الحديث) مثال للطلب بالجملة الخبرية لان حسب اما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فضمه بناء تشبيها بقبل وبعد والحديث فاعله أو اسم فاعل بمعنى كاف مبتدأ والحديث خبره أو بالعكس فضمه اعراب (قوله والواو كالفا) مثلهما ثم عند الكوفيين فينصب الفعل بعدها كحديث لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه وجوز المصنف فيه الرفع والنصب ويجوز الجزم أيضا أفاده الشنواني (قوله ان تفد مفهوم مع) حذف جواب الشرط مع ان فعله ليس ماضيا للضرورة أي فهي كالفاء في نصب المضارع بعدها في المواضع المذكورة بان مضمرة وفي أنها عاطفة لمصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها كما صرحوا به واستظهر الدماميني قول الرضي بانها ليست للعطف بل هي بمعنى مع أو للحال فالمصدر بعدها مبتدأ حذف خبره لكثرة الاستعمال فمعنى قم وأقوم قم وقيامي ثابت أو مع قيامي لان العطف يفوت النص على المعية أي ليكن قيام منك وقيام مني (قوله ينصب فيها كلها) لم يسمع النصب مع الواو الا في خمسة النفي والأمر والنهي والاستفهام والتمني وقاسه النحويون في الباقي وقد مثل الشارح للاربعة الاولى ومثال التمني يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون بنصبهما حمزة وحفص (قوله ولما يعلم الله الخ) أي لم يكن لله علم بجهادكم مصاحب للعلم

كلا تكن جلدا وتظهر الجزع (ش) يعني ان المواضع التي ينصب فيها المضارع باضمار أن وجوبا بعد الفاء ينصب فيها كلها بان مضمرة وجوبا بعد الواو اذا قصد بها المصاحبة نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقول الشاعر بصبركم

فقلت ادعى وادعوان اندى * لصوت أن ينادى داعيان وقوله لاتنه عن خلق وتاتى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم وقوله ألم أك جاركم ويكون بينى * و بينكم المودة والاخاء واحترز بقوله ان تقدمفهوم مع عما اذا لم تقد ذلك بل أردت التشريك بين الفعلين أو أردت جعل ما بعد الواو خبر المبتدأ محذوف فانه لايجوز حينئذ النصب ولهذا جاز فيما بعد الواو فى قولك لاتا كل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه الجزم على التشريك بين الفعلين نحو لاتا كل السمك وتشرب اللبن الثانى الرفع على اضمار مبتدأ نحو لاتا كل السمك وتشرب اللبن أى وأنت تشرب اللبن الثالث النصب على معنى النهى عن الجمع بينهما نحو لاتا كل السمك وتشرب اللبن أى لايكن منك أن تا كل السمك وأن تشرب اللبن فتنصب هذا الفعل بان مضمرة

(ص)

و بعد غير النفى جزما اعتمد * ان تسقط الفا والجزاء قد قصد

(ش) يجوز فى جواب غير النفى من الاشياء التى سبق ذكرها أن تجزم اذا سقطت الفاء وقصد الجزاء نحو زرنى أزرك وكذلك الباقى وهل هو مجزوم بشرط مقدر أى زرنى فان تزرنى أزرك أو بالجملة قبله قولان ولايجوز الجزم فى النفى فلا تقول ماتاتينا تحدثنا

(ص)

وشرط جزم بعد نهى ان تضع * ان قبل لا دون تخالف يقع

(ش) أى لايجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهى الا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول ان الشرطية على لا فتقول لاتدن من الاسد تسلم بجزم تسلم اذ يصح ان لاتدن من الاسد تسلم ولايجوز الجزم فى قولك لاتدن من الاسد يا كلك اذ لايصح ان لاتدن من الاسد يا كلك وأجاز ذلك الكسائى بناء على انه لايشترط عنده دخول ان على لا فجزمه على معنى ان تدن من الاسد يا كلك

بصبركم لعدم الصبر فلا يعلمه الله تعالى ومعنى تعلق علمه بالمعدوم انه يعلم عدمه لاوقوعه لان علم المعدوم واقعه جهل (قوله فقلت ادعى) أصله ادعوى بضم الهمزة والعين حذفت كسرة الواو للثقل ثم الواو للساكنين فكسرت العين لمناسبة الياء وأما الهمزة فيجوز ضمها نظرا للاصل وكسرها نظرا للآن اه اسقاطى وقوله أندى اسم ان من الندى بفتح النون مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت وأن ينادى خبرها أوعكسه (قوله عار عليك) خبر لمحذوف أى ذلك عار وعظيم صفته وجملة اذا فعلت معترضة بينهما (قوله على التشريك بين الفعلين) أى فى النهى فكل منهما منهى عنه استقلالا وقال الدمامينى الجزم ليس نصا فى النهى عن كل الا باعادة لا فان لم تعد احتمل النهى عن المصاحبة ورده الشمنى بانه احتمال بعيد (قوله وأنت تشرب اللبن) يحتمل على هذا انه نهى عن الاول واباحة للثانى وهو المشهور فالواو استئنافية أى ولك شرب اللبن ولا يتعين حينئذ تقدير أنت بل هو لتحقيق معنى الاستئناف كما جرت به عادة النحويين ويحتمل النهى عن المصاحبة على ان الواو للحال فيتعين تقدير المبتدا لان المضارع المثبت لايقع حالا مع الواو مغنى (قوله أن تسقط الفا) أى لم توجد الآن سواء وجدت قبل ثم سقطت أم لم توجد أصلا وخرج بها الواو فلا يجزم عند سقوطها (قوله وقصد الجزاء) أى بان قصدت تسبب الفعل عن الطلب فان لم يقصد وجب الرفع اما على الوصف ان كان قبله نكرة نحو فهب لى من لدنك وليا يرثنى بالرفع أو على الحال نحو ولا تمنن تستكثر أو على الاستئناف كقوله * وقال رائدهم ارسوا نزاولها * ويحتمل الحال والاستئناف قوله تعالى وألق ما فى يمينك تلقف بالرفع فاضرب لهم طريقا فى البحر يبسا لاتخاف ويحتمل هذا الوصفية أيضا أى لاتخاف فيه ومما يحتمل الثلاثة قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم لكن الحال من فاعل خذ لا من صدقة لانها نكرة (قوله بشرط مقدر) أى مع فعله بعد الطلب وهذا مذهب الجمهور وهو المختار ويتعين تقدير ان لانها أم الباب ولتصريحهم بانه لايحذف غيرها ولا يرد أن قوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة لو كان تقديره ان تقل لهم ذلك يقيموها لم يتخلف عنها أحد لوجود الشرط وهو القول مع ان التخلف واقع لان القول ليس شرطا تاما للامتثال بل لا بد معه من التوفيق فتدبر (قوله أو الجملة قبله) أى فالجازم نفس الجملة اما لنيابتها عن حرف الشرط كما ناب ضربا عن اضرب فى العمل أو لتضمنها معنى حرف الشرط كما قيل بكل و بقى قول رابع تركه الشارح لانه أضعفها وهو أن الجزم بلام الامر مقدرة (قوله قبل لا) جعل الشاطبى والمكودى لا هذه نافية باعتبار ما بعد دخول ان وجعلها غيرهما ناهية باعتبار ما قبل دخولها (قوله الا بشرط الخ) لهذا الشرط أجمع السبعة على رفع تستكثر حالا من فاعل تمنن لعدم صحة ان لاتمنن تستكثر وأما جزمه فى قراءة الحسن فعلى انه بدل كل من تمنن لانه بمعناه أى لاتستكثر ما أنعمت به وتعدده على الغير وكذا قوله صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة يعنى الثوم فلا يقربن مسجدنا يؤذنا بجزم يؤذ بدل اشتمال من يقرب لافى جواب النهى اذ لايصح ان لا يقرب يؤذنا فان جعل معنى الآية تستكثر من الثواب أى تزدد منه صح كونه جواب النهى لصحة ان لاتمنن أى تعدد النعم على الغير تزدد ثوابا (قوله وأجاز ذلك الكسائى) أى تمسكا بالآية والحديث المذكور و بالقياس على جواز النصب بعد الفاء فى لاتدن من الاسد فيأ كلك ورد بتخريج الآية والحديث على مامر و بان النصب لايقاس عليه لوجوده بعد النفى ولا جزم بعده اه وفى هذا نظر لتجويز الكوفيين الجزم بعد النفى أيضا ﴿ تنبيه ﴾ شرط

(ص) والامر ان كان بغير افعل فلا * تنصب جوابه وجزمه اقبلا (ش) قد سبق انه اذا كان الامر مدلولا عليه باسم فعل أو بلفظ الخبر لم يجز نصبه بعد الفاء وقد صرح بذلك هنا فقال متى كان الامر بغير صيغة افعل ونحوها فلا تنصب جوابه لكن لو أسقطت الفاء جزمته كقولك مه أحسن اليك وحسبك الحديث ينم الناس واليه أشار بقوله وجزمه اقبلا (ص) والفعل بعد الفاء في الرجا نصب * كنصب ما الى التمني ينتسب (ش) أجاز الكوفيون قاطبة أن يعامل الرجاء معاملة التمني فينصب جوابه المقرون بالفاء كما ينصب جواب التمني وتابعهم المصنف ومما ورد منه قوله تعالى لعلي أبلغ الاسباب أسباب السموات فاطلع في قراءة من نصب أطلع وهو حفص عن عاصم (ص) وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه أن ثابتا أو منحذف (ش) يجوز أن ينصب بان محذوفة أو مذكورة بعد عاطف تقدم عليه اسم خالص أي غير مقصود به معنى الفعل وذلك كقوله للبس عباءة وتقر عيني * أحب الي من لبس الشفوف فتقر منصوب بان محذوفة وهي جائزة الحذف لان قبله اسما صريحا وهو لبس وكذلك قوله اني وقتلي سليكا ثم أعقله * كالثور يضرب لما عافت البقر فاعقله منصوب بان محذوفة وهي جائزة الحذف لان قبله اسما صريحا وهو قتلي وكذلك قوله لولا توقع معتر فارضيه * ما كنت أوثر أترابا على تربي فارضيه منصوب بان محذوفة جوازا بعد الفاء لان قبله اسما صريحا وهو توقع وكذلك قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيرسل منصوب بان الجائزة الحذف لان قبله وحيا وهو اسم صريح فان كان الاسم غير صريح أي مقصودا به معنى الفعل لم يجز النصب نحو

لانه

الجزم بعد الامر وغيره من أنواع الطلب غير النهي صحة وضع ان الشرطية وحدها موضعه كاحسن الي أحسن اليك بخلاف لا أحسن اليك فلا يجزم اذ لا يناسب ان تحسن الي لا أحسن اليك ونحو أين بيتك أزرك أي ان تعرفنيه أزرك بخلاف أين بيتك أضرب زيدا في السوق وقس الباقي (قوله أجاز الكوفيون) أي دون البصريين وجعلوا نصب أطلع في جواب ابن أو لعطفه على الاسباب على حد

* لولا توقع معتر فارضيه * أو بتضمين لعل معنى التمني ليندفع الاعتراض بان الترجي انما يكون في الممكن القريب واطلاع فرعون و بلوغه الاسباب محال وقد يدفع بانه ادعى قربه لقصد التلبيس على قومه فأتى بلعل قال في الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي يؤيد الكوفيين (قوله المقرون بالفاء) مثلها واو المعية كما مر (قوله فعل عطف) فيه مسامحة لان المعطوف في الحقيقة المصدر المنسبك (قوله بعد عاطف) مراده به خصوص الواو والفاء وثم وأو ولذا لم يمثل لغيرها لعدم سماعه (قوله اسم خالص) أي من شائبة الفعلية وهو الجامد المحض مصدرا كان كما مثله أو غيره كلولا زيد ويحسن الي لهلكت وكقوله

ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو اسوءك علقما

بنصب اسوء عطفا على رجال وعلقم منادى مرخم علقمة (قوله للبس عباءة) الصواب كما في نسخ ولبس بالواو عطفا على قوله قبله

لبيت تخفق الارياح فيه * أحب الي من قصر منيف

والشفوف هو اللباس الرقيق الذي لا يحجب ما وراءه (قوله اني وقتلي سليكا) بالتصغير اسم رجل كان قد مر بامرأة من خثعم فوجدها وحدها فوقع عليها فاخبر به هذا الشاعر فقتله ثم عقله أي دفع ديته فقال البيت تمثيلا لحاله حيث ضر نفسه لنفع غيره بحال الثور الذي يضرب لتشرب البقر لان اناثها اذا عافت الماء أي امتنعت منه لا تضرب لانها ذات لبن وانما يضرب الثور لتفزع هي وتشرب فضرب الثور لنفع غيره (قوله لان قبله اسما صريحا الخ) اعترض بان قتلي مؤول بالفعل بدليل نصبه سليكا على المفعولية وأجيب بان المصدر العامل لا يؤول بالفعل وحده بل مع سابكه فهو اسم تأويلا (قوله لولا توقع معتر) بالعين المهملة أي فقير متعرض للسؤال والاتراب جمع ترب بكسر الفوقية وهو المساوي في العمر أي لولا اني متوقع لارضاء كل من سألني ما كنت أوثر على أترابي بالعطاء أحدا بل أقتصر عليهم (قوله فيرسل منصوب) أي لغير نافع عطفا على وحيا والاستثناء مفرغ من الاحوال على تقدير ما يوجد تكليم الله بشرا في حال من الاحوال الا في حال كونه موحى اليه أي ملهما له كأم موسى أو مسمعا له من وراء حجاب كموسى أو مرسلا اليه رسولا كعادة باقي الانبياء فكلها نصب على الحال وتحتمل المفعولية المطلقة على معنى الا تكليم وحي أو تكليما من وراء حجاب أو تكليم ارسال وعلى هذين فكان تامة وأن يكلمه فاعلها أو ناقصة وعلى الثاني خبرها وحيا أي ما كان تكليم الله بشرا الا تكليم ايحاء الخ ولبشر متعلق بكان أو تبيين فهو خبر لمحذوف أي ارادتي لبشر أو مفعول لمحذوف أي لبشر أعني (قوله لم يجز النصب) أي مع الاسم المقصود به معنى الفعل كما مثله أما مع غير الصريح بان كان مصدرا متوهما كالمتصيد مما قبل فاء السببية فيجب اضمار ان كما مر ولم يجعل هذا كالاسم الصريح

الطائر فيغضب زيد الذباب فيغضب يجب رفعه لانه معطوف على طائر وهو اسم غير صريح لانه واقع موقع الفعل من جهة انه صلة لال وحق الصلة أن تكون جملة فوضع الطائر موضع يطير والاصل الذى يطير فلما جيء بال عدل عن الفعل الى اسم الفاعل لاجل أل لانها لا تدخل الا على الاسماء

(ص)

وشذ حذف أن ونصب فى سوى * مامر فاقبل منه ماعدل روى

(ش) لما فرغ من ذكر الاماكن التى ينصب فيها بأن محذوفة اماوجوبا واما جوازا ذكر ان حذف أن والنصب بها فى غير ماذكر شاذ لا يقاس عليه ومنه قولهم مره يحفرها بنصب يحفر أى مره أن يحفرها وقولهم خذ اللص قبل يأخذك أى خذ اللص قبل أن يأخذك ومنه قوله

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى * وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

فى رواية من نصب أحضر أى ان أحضر

(ص)

﴿عوامل الجزم﴾

بلا ولام طالبا ضع جزما * فى الفعل هكذا بلم ولما

واجزم بان ومن وما ومهما * أى متى أيان أين اذما

وحيثما أنى وحرف اذما * كان وباقى الادوات أسما

(ش) الادوات الجازمة للمضارع على قسمين أحدهما ما يجزم فعلا واحدا وهو اللام الدالة على الامر نحو ليقم زيد وعلى الدعاء نحو ليقض علينا ربك ولا الدالة على النهى نحو قوله تعالى لا تحزن ان الله معنا وعلى الدعاء نحو ربنا لا تؤاخذنا ولم ولما وهما للنفى ويختصان بالمضارع ويقلبان معناه الى المضى نحو لم يقم زيد ولما يقم عمرو ولا يكون المنفى بلما الا متصلا بالحال

لانه غير موجود (قوله الطائر) مبتدأ خبره الذباب (قوله فى سوى مامر) هو عشرة يجوز الاضمار فى خمسة لام كى والعطف على اسم خالص بالواو والفاء أو ثم أو أو ويجب فى خمسة لام الجحود وحتى وأو بمعناها وفاء الجواب وواو المعية ويزاد كى التعليلية فان المصنف لم يذكرها والاضمار بعدها واجب عند البصريين دون الكوفيين ويزاد أيضا ماسيأتى من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط أو الجزاء فانه بان مضمرة وجوبا وماعدا ذلك لا يجوز فيه حذف ان (قوله شاذ لا يقاس عليه) أى عند البصريين وقاسه الكوفيون ومن وافقهم تصريح (قوله ألا أيهذا) ألا استفتاحية وأيها منادى وذا صفته فى محل رفع والزاجرى بدل من ذا أو صفة له وأحضر فى تأويل مصدر حذف جاره أى عن حضور الوغى وحسن حذف أن فى ذلك وجودها فيما بعدها على حد تسمع بالمعيدى خير من أن تراه بنصب تسمع بخلاف مره يحفرها فانه حذف بلا دليل وخرج بحذفها مع النصب حذفها مع رفع الفعل فأجازه الأخفش وجعل منه أفغير الله تأمرونى أعبد وتسمع بالمعيدى خير برفع أعبد وتسمع وظاهر شرح التسهيل موافقته حيث قال فى ومن آياته يريكم البرق أن يريكم صلة أن حذفت وبقى الفعل مرفوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فحذفه يبطل عمله اهـ وذهب قوم الى أن الحذف فى غير مامر سماعى مطلقا رفع أو نصب قيل وهو الصحيح ويحتمله شرح التسهيل بان يرجع قوله وهذا هو القياس الى الرفع بعد حذف ان فقط لا الى الحذف أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿عوامل الجزم﴾

(قوله طالبا) أى آمرا أو ناهيا أو داعيا أو ملتمسا (قوله وحرف) خبره مقدم عن اذما (قوله ما يجزم فعلا واحدا) أى أصالة والا فقد يجزم أكثر بعطف أو بدل (قوله الدالة على الأمر) أى وضعا وان استعملت فى غيره كالاخبار فى فليمدد له الرحمن مدا والتهديد فى ومن شاء فليكفر وكذا يقال فى لا الناهية واعلم أن الغالب فى لام الأمر جزمها فعل الغائب كمثاله وكذا الفعل المجهول للمتكلم والمخاطب نحو لأكرم ولتكرم يا زيد لان الأمر فيهما للغائب وتقل فى فعلهما المعلوم والثانى أقل لان له صيغة تخصه وهى فعل الأمر فيستغنى بها عن اللام ومنه قراءة أبى وأنس فبذلك فلتفرحوا وحديث لتأخذوا مصافكم ومن الاول ولنحمل خطاياكم قوموا فلأصل لكم والفاء فيه لعطف جملة طلبية على مثلها لا زائدة على الأظهر ويروى فلأصلى بالنصب على انها لام كى والفاء زائدة ويروى بسكون الياء تخفيفا وهذه اللام مكسورة حملا على لام الجر لانها تقابلها فى الاختصاص بالافعال كتلك بالاسماء والشيء يحمل على مقابله وسليم تفتحها كلام الابتداء وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر وتحريكها بعد ثم أجود والاصح أن حذفها خاص بالشعر بعد القول وغيره كما قاله السيوطى (قوله الدالة على النهى) خرج الزائدة والنافية وجوز الكوفيون جزم النافية اذا صلح قبلها كى لحكاية الفراء ربطت الفرس لا ينفلت بالرفع والجزم وأجيب بان الجزم على توهم الشرط قبله أى ان لم أربطه ينفلت وجزم الناهية فعل الغائب والمخاطب كثير وفعل المتكلم قليل جدا لان أمر الشخص ونهيه لنفسه خلاف الظاهر الا ان كان مجهولا فيكثر لان المنهى غير المتكلم كما فى التوضيح كلا أخرج أى لا يخرجنى أحد (قوله وهما للنفى الخ) أى يشتركان فى النفى والاختصاص بالمضارع وقلب معناه وجزمه وكذا فى الحرفية ودخول الهمزة عليهما مع بقائهما على عملهما نحو ألم نشرح * ألما أصح والشيب وازع * وخرج بهما هذه لما الحينية فتختص بالماضى لفظا ومعنى كما مر فى الاضافة ولما الايجابية وهى التى بمعنى الا فتختص بالجمل الاسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ أو بالماضى لفظا لا معنى كانشدك الله لما فعلت كذا أى ما أسألك الا فعله فلا يدخلان على المضارع أصلا (قوله ولا يكون الخ)

اشارة لبعض مايفترقان فيه فتختص لما بوجوب اتصال نفيها بحال النطق وأما في لم فقد يتصل نحو لم يلد ولم يولد وقد ينقطع نحو لم يكن شيأ مذكورا أى ثم كان و بقرب نفيها من الحال فلا يجوز لما يقم زيد فى العام الماضى بخلاف لم و بكون منفيها متوقع الحصول غالبا نحو لما يذوقوا عذاب أى الى الآن ماذاقوه وسيذوقونه قال الزمخشرى ولذا كان قوله تعالى ولما يدخل الايمان فى قلوبكم مشعرا بايمانهم بعد لان توقعه تعالى محقق الحصول ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم وبجواز حذف مجزومها اختيار الدليل كقاربت المدينة ولما أى ولما أدخلها ولا يحذف فى لم الا ضرورة وهو أحسن ماخرج عليه قراءة وان كلا لما ليوفينهم بشدان ولما أى لما يهملوا كما قدره ابن الحاجب بدليل ذكر الاشقياء والسعداء ومجازاتهم واختار ابن هشام لما يوفوا أعمالهم بدليل ليوفينهم لان التوفية متوقعة بخلاف الاهمال وأجاب الدمامينى بان توقع مابعدها أغلبى كما مر على ان التوقع قد يكون من غير المتكلم ولا شك فى توقع الكفار الاهمال بدليل استرسالهم فى القبائح وتختص لم بضدما مر و بمصاحبة الشرط كاولم وان لم وتفصل من مجزومها اضطرارا كقوله

فاضحت مغانيها قفارا رسومها * كان لم سوى أهل من الوحش توهل

وقد لاتجزم نحو لم يوفون بالجار قيل والنصب بها لغة كقراءة ألم نشرح وقوله

فى أى يومىّ من الموت أفر * أيوم لم يقدر أم يوم قدر

والثانى مايجزم فعلين وهى ان نحو وان تبدوا مافى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله ومن نحو من يعمل سوأ يجز به وما نحو وماتفعلوا من خير يعلمه الله ومهما نحو وقالوا

بفتح نشرح و يقدر ورد بحمله على التوكيد بالنون الخفيفة ثم حذفها وابقاء الفتحة دليلا عليها قاله فى شرح الكافية وفيه شذوذان توكيد المنفى بلم وحذف النون لغير وقف ولا ساكن (قوله والثانى مايجزم فعلين) أى غالبا وقد يجزم فعلا وجملة كما سيمثله الشارح وقد يجزم فعلا واحدا كما سيأتى فى قوله

* و بعد ماض رفعك الجزا حسن * وانما عملت هذه الادوات فى شيئين دون حروف الجر لافادتها ربط الثانى بالاول فكانهما شئ واحد وقيل الادوات لم تعمل الا فى الشرط والشرط وحده عمل فى الجواب أو هو مع الاداة لضعفها وحدها وقيل الشرط والجواب تجازما ثم ان الجواب ان كان مضارعا وماضيا خاليا من الفاء فالفعل نفسه مجزوم لفظا أو محلا ولا محل لجملته كجملة الشرط لاخذ الجازم مقتضاه فلا يتسلط على محل الجملة وان كان غير ذلك مما يقترن بالفاء أو اذا الفجائية فمجموع الجملة مع الفاء أو اذا فى محل جزم لانه لو وقع موقعه فعل يقبل الجزم لجزم فلا يتسلط الجازم على أجزاء الجملة هذا مافى المغنى والكشاف وقال الدمامينى وأقره الشمنى الحق أن جملة الجواب لامحل لها مطلقا اذ كل جملة لاتقع موقع المفرد لامحل لها اه ولا يقال انها واقعة موقع المفرد وهو الفعل القابل للجزم لانها لم تقع موقعه وحده بل مع فاعله الذى يتم الكلام به كما يتم بهذه الجملة فتأمل فعلى الأول لو كان اسم الشرط مبتدأ كانت جملة الجواب فى نحو من يقم فانى أكرمه فى محل جزم ورفع باعتبارى الشرط والخبرية بناء على أن الجواب هو الخبر وعلى الثانى محل الخبرية فقط كهى فى نحو من يقم أكرمه اتفاقا لظهور أثر الشرط فى الفعل (قوله وهى ان) هى أم الباب وقد تكون نافية كليس ومخففة من المشددة كما مر فى بابهما وزائدة كقوله

ورج الفتى للخير ماان لقيته * على السن خيرا لايزال يزيد

ونحو زيد وان كان كثر ماله بخيل فهى فيه زائدة على التحقيق لمجرد الوصل أى وصل الكلام ببعضه والواو للحال أى زيد بخيل والحال أنه كثر ماله وقيل شرطية حذف جوابها للدلالة عليه ببخيل والواو للعطف على مقدر أى ان لم يكثر ماله وان كثر فهو بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيه حقيقة التعلق اذ لا يعلق على الشئ ونقيضه معا بل التعميم أى انه بخيل على كل حال (قوله وماتفعلوا الخ) ما اسم شرط جازم مفعول مقدم لفعل الشرط وهو تفعلوا أى أى شئ تفعلوا ومن خير بيان لما حال منها على قاعدة البيان وفيها اكتفاء أى ومن شر و يعلمه جواب الشرط أى يجازكم به من اطلاق السبب وهو العلم على المسبب وهو الجزاء

وحاصل

وحاصل اعراب أسماء الشروط وكذا الاستفهام ان الاداة ان وقعت على زمان أو مكان فهى فى محل نصب على الظرفية لفعل الشرط ان كان تاما نحو متى تأته وأيان نؤمنك وحيثما تستقم الخ وظرف لخبره ان كان ناقصا كأينما تكونوا يدرككم الموت فأينما ظرف متعلق بمحذوف خبر تكونوا الذى هو فعل الشرط ويدرككم جوابه وان وقعت على حدث فمفعول مطلق لفعل الشرط كأى ضرب تضرب اضرب أو على ذات فان كان فعل الشرط لازما نحو من يقم أضرب به فهى مبتدأ وكذا ان كان متعديا واقعا على أجنبى منها نحو من يعمل سوأ يجز به وخبره اما جملة الشرط أو الجواب أو هما معا أقوال فان كان متعديا وسلط على الاداة فهى مفعوله نحو وما تفعلوا من خير ومن يضرب زيدا أضرب به وان سلط على ضميرها أو على ملابسه فاشتغال نحو من يضرب به أو من يضرب أخاه زيد أضرب به فيجوز فى من كونها مفعولا لمحذوف يفسره فعل الشرط أو مبتدأ وفى خبره مامر وانما كان العامل فى الاداة هو فعل الشرط لا الجواب عكس اذا لان رتبة الجواب مع متعلقاته التأخر عن الشرط فلا يعمل فى متقدم عليه ولانه قد يقترن بالفاء أو اذا الفجائية ومابعدهما لا يعمل فيما قبلهما واغتفر ذلك فى اذا لانها مضافة لشرطها فلا يصلح للعمل فيها كما مر فى الاضافة (قوله مهما تأتنا الخ) مهما اسم شرط اما مبتدأ فى خبره مامر أو مفعول بمحذوف يفسره فعل الشرط وهو تات على حد زيدا مررت به والاول أرجح لما مر فى الاشتغال ومن آية بيان لمهما فهو حال منها أو من هاء به العائدة اليها والضمير فى بها عائد على آية كما اختاره فى المغنى لا على مهما وقوله فما نحن الخ جواب الشرط والارجح كون ما حجازية لا مهملة لان الخبر بعدها لم يأت فى القرآن مجردا من الباء الا منصوبا فالاولى الحمل عليه فمؤمنين اما فى محل نصب خبر ما أو رفع خبر نحن (قوله أياما تدعوا) أيا اسم شرط مفعول ثان لفعل الشرط وهو تدعو لانه بمعنى تسموا كما فى البيضاوى وحذف مفعوله الاول وتنوين أى عوض عن المضاف اليه أى أى اسم تسموه وما صلة لتأكيد الابهام فى أى وكان أصل الكلام أياما تدعوا فهو حسن فاوقع فله الاسماء موقع الجواب للمبالغة (قوله تعشو) حال من فاعل تات فهو مرفوع لا مجزوم من عشا يعشو اذا أتى نارا يرجو عندها القرى (قوله أينما الريح الخ) صدره * صعدة نابتة فى حائر * أى تلك المرأة كالصعدة أى الرمح فى اللين والاعتدال والحائر بالحاء والراء المهملتين مجتمع الماء وخصه بالذكر لان النابت فيه أنضر من غيره (قوله وانك اذما تات) من الاتيان أى تفعل وكذا آتيا ويروى تاب وآبيا من أبى يابى اذا امتنع (قوله نجاحا) أى ظفرا بالمراد وغابر الازمان يطلق على المستقبل كما هنا وعلى الماضى أيضا (قوله الا ان واذما) فان حرف اتفاقا واذما على الاصح فهما لمجرد التعليق لا محل لهما والبواقى أسماء اتفاقا الا مهما فعلى الاصح وقد علمت اعرابها وكلها ظروف الا من وما ومهما فمن للتعميم فى ذوى العلم وما ومهما لغيرهم فهما بمعنى واحد وقيل مهما أعم من ما والا أى فبحسب ما تضاف اليه من ظرف وغيره والظرف اما زمانى وهو متى وأيان فهما لتعميم الازمنة وقيل أيان خاصة بالمستقبل ولو غير شرطية فلا يقال أيان خرجت أو مكانى وهو أين وأنى وحيثما فهى لتعميم الامكنة فجملة الادوات الجازمة فعلين أحد عشر وهى بالنظر لاتصالها بما وعدمه ثلاثة أقسام نظمها بعضهم بقوله

تلزم ما فى حيثما واذما * وامتنعت فى ما ومن ومهما
كذاك فى أنى وباقيها أتى * وجهان اثبات وحذف ثبتا

ولم يذكر المصنف منها اذا وكيف ولو لان المشهور فى اذا لا تجزم الا فى الشعر كما فى شرح الكافية لكن ظاهر التسهيل ان جزمها فى الشعر كثير وفى النثر نادر وأما كيف فقد تكون شرطا غير جازم نحو ينفق كيف يشاء يصوركم فى الارحام كيف يشاء وجوابها فى ذلك محذوف لدلالة ماقبله وأجاز الكوفيون جزمها فقيل مطلقا وقيل بشرط اقترانها بما وأما لو فستاتى (قوله فعلين الخ) مفعول مقدم ليقتضين والجملة مستانفة لا نعت

مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين
وأى نحو أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ومتى كقوله
متى تأته تعشو الى ضوء ناره
نجد خير نار عندها خير موقد
وأيان كقوله
أيان نؤمنك تأمن غيرنا
واذا
لم تدرك الامن منا لم تزل
حذرا
وأينما كقوله
أينما الريح تميلها تمل
واذما نحو قوله
وانك اذما تات ما أنت آمر
به تلف من اياه تأمر آتيا
وحيثما كقوله
حيثما تستقم يقدر لك الله
نجاحا فى غابر الازمان
وأنى كقوله
خليلى أنى تأتيانى تأتيا *
أخا غير ما يرضيكما لا يحاول
وهذه الادوات التى تجزم
فعلين كلها أسماء الا ان
واذما فانهما حرفان
وكذلك الادوات التى تجزم
فعلا واحدا كلها حروف
(ص)
فعلين يقتضين

شرط قدما * يتلو الجزاء وجوابا وسما (ش) يعنى أن هذه الأدوات المذكورة فى قوله واجزم بان الى قوله أى تقتضى جملتين احداهما وهى المتقدمة تسمى شرطا والثانية وهى المتأخرة تسمى جوابا وجزاء ويجب فى الجملة الأولى أن تكون فعلية وما الثانية فالأصل فيها ان تكون فعلية ويجوز أن تكون اسمية نحو ان جاء زيد أكرمته وان جاء زيد فله الفضل (ص) وماضيين أو مضارعين * تلفيهما أو متخالفين (ش) أى اذا كان الشرط والجزاء جملتين فعليتين فيكونان على أربعة أنحاء الأول أن يكون الفعلان ماضيين نحو ان قام زيد قام عمرو ويكونان فى محل جزم ومنه قوله تعالى ان أحسنتم أحسنتم لأنفسكم الثانى أن يكونا مضارعين نحو ان يقم زيد يقم عمرو ومنه قوله تعالى وان تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله الثالث أن يكون الأول ماضيا والثانى مضارعا نحو ان قام زيد يقم عمرو ومنه قوله تعالى من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف اليهم أعمالهم فيها الرابع أن يكون الأول مضارعا والثانى ماضيا وهو قليل ومنه قول الشاعر

من يكدنى بشئ كنت منه * كالشجا بين حلقه والوريد

وقوله صلى الله عليه وسلم من يقم ليلة القدر غفر له ما تقدم من ذنبه (ص) وبعد ماض رفعك الجزا حسن * ورفعه بعد مضارع وهن (ش) أى اذا كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز جزم الجزاء ورفعه وكلاهما حسن فتقول ان جاء زيد يقم عمرو ويقوم عمرو ومنه قوله

لقوله اسماء لايهامه أن ان واذما لا يقتضيان فعلين وعلى هذا فمعمول قوله سابقا واجزم بان محذوف للعلم به من هنا أو ان فعلين مفعوله وجملة يقتضين صفته حذف رابطها أى يقتضينهما وعلى هذا فجملة وحرف اذما معترضة بين الفعل ومفعوله (قوله شرط قدما) مبتدأ وخبر والمسوغ التفصيل أو خبر لمحذوف أى أحدهما شرط وقدم صفته وجملة يتلو الجزاء من الفعل والفاعل اما مستأنفة أو خبر ثان لشرط أو صفة ثانية له والرابط محذوف أى يتلوه وفى نسخ شرطا بالنصب فهو مفعول ليقتضين على ان جملته مستأنفة لا نعت لفعلين الذى هو مفعول اجزم (قوله وسما) أى سمى ونائب فاعله يعود على الجزاء وجوابا مفعوله الثانى أى ان الفعل الثانى كما يسمى جزاء لترتبه على الاول كالثواب المترتب على الفعل يسمى جوابا لشبهه جواب السؤال فى لزومه لكلام سبقه فالتسمية بهما مجاز فى الاصل ثم صارا حقيقة عرفية (قوله جملتين) الاولى فعلين كما عبر به المصنف لان الشرط لا يكون جملة أصلا وليكون فيه تنبيه على أن حق الجزاء كونه فعلا كالشرط وان لم يكن لازما فيه (قوله وهى المتأخرة) أخذه من قوله يتلو الجزاء فلا يجوز تقديمه على الشرط ولا أداته كما هو مذهب البصريين وما يتقدم على الاداة من شبه الجواب فهو دليله والجواب محذوف لا هو الجواب نفسه خلافا للكوفيين وكذا لا يتقدم معموله على الشرط ولا أداته ولا معمول الشرط على الاداة لصدارتها فلا يتقدم عليها شئ من أجزاء جملتيها خلافا للكسائى فيهما (قوله وماضيين) مفعول ثان لتلفيهما بمعنى تجدهما والمراد ماضيين لفظا فقط لان هذه الادوات تقلب الماضى للاستقبال شرطا وجوابا سواء فى ذلك كان وغيرها على الاصح وسواء قرن الجواب بالفاء وقد أم لا وأما ما يكون فيه معنى الشرط أو الجواب أو هما واقعا فى الماضى كان كنت قلته فقد علمته وان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وان كان قميصه قد من دبر فكذبت فمؤول بان المراد ان يتبين فى المستقبل انى كنت قلته فى الماضى فانا أعلم انك قد علمته وان يسرق فى المستقبل فاخبركم انه قد سرق أخوه وان يتبين قد قميصه من دبر فاعلموا انها كذبت وقيل الجواب فى الاخيرين محذوف والمذكور تعليل له أى ان يسرق فتتأس لانه قد سرق الخ وان تبين قد قميصه من دبر فهو برئ لانها كذبت ونظيره وان يكذبوك فقد كذبت رسل أى فتسل بمن قبلك (قوله على أربعة أنحاء) أى أقسام والاحسن كونهما معا مضارعين لظهور أثر العامل فيهما ثم ماضيين للمشاكلة فى عدم التأثير سواء كانا ماضيين لفظا أو معنى وهو المضارع المنفى بلم أو مختلفين كان لم تقم قمت ثم كون الشرط ماضيا والجواب مضارعا لان فيه خروجا من الاضعف وهو عدم التأثير الى الاقوى وهو التأثير وأما عكسه فخصه الجمهور بالضرورة وأجازه الفراء والمصنف اختيارا بدليل الحديث الذى فى الشرح فقوله وهو قليل أى عند المصنف والفراء والاولى فى المعطوف على الشرط أو الجواب موافقته له مضيا وعدمه ويجوز اختلافهما (قوله من يكدنى الخ) كنت بفتح التاء خطابا للممدوح والشجا بفتح الشين المعجمة والجيم ما ينشب فى الحلق أى يتعلق به من عظم وغيره والوريد عرق غليظ فى العنق (قوله وبعد ماض) اما متعلق برفع وان كان مؤخرا لان الاصح توسعهم فى الظرف كما مر أو حال من الجزاء أى رفعك الجزاء حال كونها بعد ماض حسن والمراد الماضى ولو معنى كان لم تقم أقوم بالرفع ومنه ما فى حديث جبريل فى تفسير الاحسان فان لم تكن تراه على قول الصوفية ان تراه جواب الشرط أى ان فنيت عن نفسك وشهواتها أيتم رؤيته حضور ومشاهدة قلبية (قوله حسن) فيه اشارة الى أن الجزم أحسن كما فى شرح الكافية والرفع عند سيبويه على تقدير تقديمه عن الاداة دالا على الجواب المحذوف لا أنه هو الجواب فيجوز أن يفسر عاملا فيما قبل الاداة كزيدا ان أتانى

أكرمه

أكرمه ويمتنع جزم المعطوف عليه لانه مستأنف وذهب الكوفيون والمبرد الى انه هو الجواب بتقدير الفاء وسيأتى ان المضارع مع الفاء يرفع وجوبا لكونه خبر مبتدأ محذوف على التحقيق فالجملة الاسمية مع الفاء فى محل جزم فيجزم المعطوف على مجموعهما لا على الفعل وحده ويمتنع التفسير لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها وقيل المرفوع نفسه جواب بلا فاء لان الاداة لما لم يظهر أثرها فى الشرط الماضى ضعفت عن العمل فى الجزاء فيمتنع العطف والتفسير معا ولا يرد على المبرد أن حذف الفاء مع غير القول خاص بالضرورة لان ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الاداة لكون الفاء فيه واجبة والكلام الآن فيما يصلح كذا قيل وفيه مجال للمناقشة (قوله وان أتاه خليل) أى فقير من الخلة بفتح المعجمة وهى الحاجة والمسغبة المجاعة ويروى يوم مسئلة وحرم بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين أى ممنوع (قوله وان كان الشرط مضارعا) أى غير منفى بلم والا فكالماضى كما مر (قوله وجب الجزم) أى ترجح بدليل ما بعده (قوله ضعيف) ظاهره كالمصنف انه لا يختص بالضرورة وهو مقتضى شرح الكافية بدليل قراءة طلحة بن سليمان أينما تكونوا يدرككم الموت بالرفع قال المبرد والرفع بعد المضارع على حذف الفاء مطلقا كما بعد الماضى وقال سيبويه الارجح ذلك اذا لم يكن قبله ما يطلبه كانك فى بيت الشارح والا فالاولى كونه خبرا عنه دالا على الجواب على التقديم والتأخير ويجوز فيهما العكس وانظر لم فصل هنا واطلق حذف الجواب فيما مر ولا يأتى هنا القول الثالث فيما مر لفقد علته اذ الاداة مؤثرة فى الشرط فلم تضعف عن الجزاء وظاهر المصنف ان المرفوع يسمى جزاء فيكون موافقا للمبرد أو سماه جزاء لدلالته عليه فيوافق سيبويه (قوله يا أقرع الخ) بالضم والفتح كما مر فى نحو أزيد بن سعيد (قوله وجب اقترانه بالفاء) أى ليحصل بها الربط بين الشرط والجزاء اذ بدونها لا ربط لعدم صلوح الجواب لمباشرة الاداة وخصت الفاء بذلك لما فيها من السببية والتعقيب فتناسب الجزاء المسبب عن الشرط والمعاقب له ولا تحذف الا فى ضرورة كقوله

ومن لا يزل ينقاد للغى والصبا * سيلفى على طول السلامة نادما

وقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الناس مثلان

أو ندور كحديث فان جاء صاحبها والا استمتع بها (قوله كالجملة الاسمية) أورد عليه وان أطعتموهم انكم لمشركون وأجيب بأن الجملة جواب قسم مقدر قبل الشرط وجواب الشرط محذوف لدلالتها عليه أى أشركتم ولم تذكر اللام الموطئة للقسم لتدل عليه لان ذكرها عند حذف القسم أكيد لا واجب كما صرح به الشمنى وغيره ويكفى دالا على القسم عدم الفاء فى الجواب وجملة ما يجب اقترانه بالفاء سبعة منظومة فى قوله

طلبية واسمية وبجامد * وبما وقد وبلن وبالتنفيس

مثال الجامد ان ترنى أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربى والمقرون بقد ان يسرق فقد سرق أخ له وبالتنفيس وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله وزاد فى المغنى الجواب المقرون بحرف له الصدر كرب ومثلها كان نحو انه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الارض فكأنما قتل الناس جميعا وكذا المصدر بالقسم أو باداة شرط نحو وان كان كبر عليك الآية (قوله وكفعل الامر) مثله بقية أنواع الطلب من النهى والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام وغيره تصريح لكن ان كان الاستفهام بالهمزة وجب تقديمها على الفاء لقوة تصدرها بعراقتها فى الاستفهام نحو أفمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ أو بغيرها أخرعنها كان قام زيد فهل تكرمه أو فمن يكرمه أو فأيكم يكرمه (قوله لم يجب اقترانه بالفاء) بل ان كان مضارعا مجردا أو منفيا بلا أو لم جاز اقترانه بها كما صرح به ابن الناظم قال الاسقاطى وفى الكافية والجامى ما يخالفه فى الاخير ويجب رفع المضارع مع الفاء على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة الاسمية جواب الشرط على التحقيق لان الفعل نفسه هو الجواب والا كان يجب جزمه ويحكم بزيادة الفاء مع ان العرب التزمت رفعه معها فدل على اصالتها داخلة

وان أتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالى ولا حرم
وان كان الشرط مضارعا
والجزاء مضارعا وجب الجزم
فيهما ورفع الجزاء ضعيف
كقوله
يا أقرع بن حابس يا أقرع
انك ان يصرع أخوك تصرع
(ص)
واقرن بفا حتما جوابا لو جعل
شرطا لان أو غيرها لم ينجعل
(ش) أى اذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطا وجب اقترانه بالفاء وذلك كالجملة الاسمية نحو ان جاء زيد فهو محسن وكفعل الامر نحو ان جاء زيد فاضربه وكالفعلية المنفية بما نحو ان جاء زيد فما أضربه أو لن نحو ان جاء زيد فلن أضربه فان كان الجواب يصلح أن يكون شرطا كالمضارع الذى ليس منفيا بما ولا بلن ولا مقرونا بحرف التنفيس ولا بقد وكالماضى المتصرف الذى هو غير مقرون بقد لم يجب اقترانه بالفاء نحو ان جاء زيد يجيء عمرو أو قام عمرو

(ص) وتخلف الفاء اذا المفاجأه * كان تجد اذا لنا مكافأه (ش) أى اذا كان الجواب جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء ويجوز اقامة اذا الفجائية مقام الفاء ومنه قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذاهم يقنطون ولم يقيد المصنف الجملة بكونها اسمية استغناء بفهم ذلك من التمثيل وهو ان تجد اذا لنا مكافأه

(ص)
(والفعل من بعد الجزا ان يقترن
بالفا أو الواو بتثليث قرن

(ش) اذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مقرون بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه الجزم والرفع والنصب وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى وان تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء بجزم يغفر ورفعه ونصبه وكذلك روى بالثلاثة قوله

فان يهلك أبو قابوس يهلك
ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش
أجب الظهر ليس له سنام

روى بجزم نأخذ ورفعه ونصبه (ص)

وجزم او نصب لفعل اثر فا * أو واو ان بالجملتين اكتنفا

(ش) أى اذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز جزمه ونصبه نحو ان يقم زيد ويخرج خالد أكرمك بجزم يخرج ونصبه ومن النصب قوله

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه * فلا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

(ص)

والشرط يغنى عن جواب قد علم * والعكس قد يأتى ان المعنى فهم

وحاصله

على مبتدا مقدر كذا فى شرح الكافية نحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف أى فهو لا يخاف فان لم يكن هناك مايعود عليه المبتدا المقدر قدر ضمير الشان والقصة كقراءة ان تضل احداهما فتذكر بكسر ان ورفع تذكر مشددا فهى أى القصة تذكر الخ ونحو ان قام زيد فيقوم عمرو وان كان ماضيا متصرفا مجردا من قد ومافعلى ثلاثة اضرب فان كان مستقبل المعنى ولم يقصد به وعد أو وعيد امتنع قرنه بالفاء كان قام زيد قام عمرو أو ماضيا لفظا ومعنى وجبت فيه الفاء على تقدير قد كان كان قميصه الخ فان قصد بالمستقبل وعد أو وعيد جاز قرنه بالفاء على تقدير قد اجراء له مجرى الماضى معنى مبالغة فى تحقق وقوعه نحو ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم وجاز عدمه باعتبار استقباله (قوله وتخلف الفاء) بالمفعول تخلف واذا فاعله وهى مضافة الى المفاجأة من اضافة الدال للمدلول وهل اذا هذه حرف أو ظرف زمان أو مكان خلاف (قوله جملة اسمية) أى غير طلبية ولا منفية ولا منسوخة فتتعين الفاء فى نحو ان قام زيد فويل له أو فما عمرو قائم أو فان عمرا قائم وأشعر تمثيله انه لا يربط باذا الا بعد ان دون غيرها من الادوات وهو مافى نسخ من التسهيل قال أبو حيان وقد تظافرت النصوص على الاطلاق لكن مورد السماع ان فيحتاج فى غيرها الى سماع وقد سمع بعد اذا الشرطية نحو فاذا أصاب به من يشاء من عباده اذاهم يستبشرون اه وأفهم قوله تخلف منع جمعها مع الفاء لانها خلف عنها وأما قوله تعالى حتى اذا فتحت يأجوج الى قوله فاذا هى شاخصة فاذا فيه لمجرد التوكيد ومحل المنع اذا كانت للربط عوضا عن الفاء اسقاطى (قوله والفعل من بعد الخ) تقدم اعراب مثله غير مرة (قوله الجزم) أى عطفا على الجزاء ولو جملة اسمية كما فى التصريح أى لما مر عن المغنى انها مع الفاء فى محل الجزم كقراءة من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر بجزم يذرهم ونكفر وقرئ بالرفع والنصب والظاهر جواز الجزم بعد كل ما قرن بالفاء لما ذكر أما على قول الدمامينى لا محل لجملة الجواب مع الفاء فلا يجزم بالعطف عليها ويجعل الجزم فى الآيتين على توهم شرط مقدر أى وان يقع ذلك نذرهم ونكفر (قوله والرفع) أى استئنافا بناء على ان الفاء يستأنف بها كالواو أو عطفا على مجموع الشرط وجوابه (قوله والنصب) أى باضمار أن وجوبا كما ينصب بعد الاستفهام لان الجزاء يشبهه فى عدم التحقق وهذا أضعفها فان اقترن الفعل بثم جاز الرفع كآية وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون والجزم كآية وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا وامتنع النصب اذ لا مدخل فيه لثم (قوله بجزم يغفر) أى لغير عاصم من السبعة والرفع له والنصب شاذ لابن عباس (قوله أبو قابوس) كنية النعمان ابن المنذر ملك العرب غير مصروف للعلمية والعجمة وشبهه بالربيع فى الخصب وبالبلد الحرام فى أمن الملتجئ اليه وذناب العيش بكسر المعجمة عقبه وأجب الظهر أى مقطوعه والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر البعير والمعنى نتمسك بعده بطرف عيش قليل الخير كالبعير المهزول الذى ذهب سنامه أى نبقى بعده فى شدة وسوء حال (قوله وجزم أو نصب) مبتدأ سوغه التقسيم ولفعل اما خبر أو متعلق بهما على التنازع والخبر محذوف أى جائز أو هو الجملة الشرطية واثر ظرف صفة لفعل واكتنفا بضم التاء ماض مجهول أى حوط بالجملتين ونائب فاعله اما عائد الفعل فالفه للاطلاق أو للفاء والواو فللتثنية وجواب الشرط محذوف أى جاز ذلك (قوله جاز جزمه) أى بالعطف ونصبه أى لشبه الشرط بالاستفهام فى عدم التحقق ويمتنع الرفع لامتناع الاستئناف قبل الجزاء اشمونى قال الاسقاطى وهلا جاز على الاعتراض لجواز اعتراض الجملة بين الشرط والجزاء وان صدرت بالفاء أو الواو كما صرح به فى المغنى اه وقد قرأ الجمهور قوله تعالى ثم يدركه الموت بالجزم عطفا على يخرج وجواب الشرط فقد وقع أجره على الله وقرأ الحسن بالنصب وقرأ النخعى ويحيى بن مطرف بالرفع وخرجها ابن جنى على اضمار مبتدأ أى ثم هو يدركه الموت فيعطف جملة اسمية على فعلية وهى جملة الشرط المجزوم كذا فى اعراب السمين (قوله ان المعنى فهم) أتى بذلك مع علمه مما قبله تفننا للايضاح

(ش) يجوز حذف جواب الشرط والاستغناء بالشرط عنه وذلك عند ما يدل دليل على حذفه نحو أنت ظالم ان فعلت فحذف جواب الشرط لدلالة أنت ظالم عليه والتقدير أنت ظالم ان فعلت فأنت ظالم وهذا كثير في لسانهم وأما عكسه وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء فقليل ومنه قوله

فطلقها فلست لها بكفء * والا يعل مفرقك الحسام

أي وان لا تطلقها يعل مفرقك الحسام (ص)

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم * جواب ما أخرت فهو ملتزم

(ش) كل واحد من الشرط والقسم يستدعي جوابا وجواب الشرط اما مجزوم أو مقرون بالفاء وجواب القسم ان كان جملة فعلية مثبتة مصدرة بمضارع أكد باللام والنون نحو والله لأضربن زيدا وان صدرت بماض اقترن باللام وقد نحو والله لقد قام زيد وان كان جملة اسمية فبان واللام أو اللام وحدها أو بان وحدها نحو والله ان زيدا لقائم ووالله لزيد قائم ووالله ان زيدا قائم وان كان جملة فعلية نفي بما أو لا أو ان نحو والله ما يقوم زيد ولا يقوم زيد وان يقوم زيد والاسمية كذلك فاذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما لدلالة جواب الاول عليه فتقول ان قام زيد والله يقم عمرو فتحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه وتقول والله ان قام زيد ليقومن عمرو فتحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه

وحاصله اشتراط الدليل على أيهما حذف (قوله حذف جواب الشرط الخ) أي بشرط الدليل عليه كما ذكره وأن يكون فعل الشرط ماضيا لفظا كما مثله أو معنى وهو المضارع المنفي بلم كأنت ظالم ان لم تفعل ومنه ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله لئن لم تنته لارجمنك فجملة ليقولن ولارجمنك جواب القسم المدلول عليه باللام الأولى وجواب الشرط محذوف لوجود دليله ومضى شرطه ولا يجوز حذف الجواب والشرط غير ماض الا في الضرورة خلافا للكوفيين ولا يرد نحو قوله تعالى وان تجهر بالقول فانه يعلم السر وأخفى وان يكذبوك فقد كذبت رسل حيث صرحوا بأن جوابه محذوف والمذكور تعليل له أي وان تجهر فلا فائدة في الجهر لانه يعلم السر وان يكذبوك فتأس لانه قد كذبت مع ان شرطه غير ماض لان محل المنع اذا لم يسد شئ في محل الجواب مسده لكن يرد نحو يصوركم في الارحام كيف يشاء حيث جعلوا كيف اسم شرط حذف جوابه لدلالة يصوركم مع أن فعله غير ماض الا أن يخص ذلك بالشرط الجازم فتدبر (قوله وهذا كثير) عبارة المغني حذف جواب الشرط واجب ان تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب فالأول نحو هو ظالم ان فعل والثاني هو ان فعل ظالم وانا ان شاء الله لمهتدون اهـ وكذا يجب ان كان الشرط بين القسم وجوابه كما سيأتي وخرج بقوله ان تقدم عليه الخ ما اذا أشعر الشرط نفسه بالجواب نحو فان استطعت أن تبتغي نفقا الخ أي فافعل أو وقع جوابا نحو ان جاء في جواب أتكرم زيدا فان الحذف فيهما جائز لا واجب (قوله فقليل) أي اذا حذفت جملة الشرط كلها كقوله * متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر * أي متى تثقفوا تؤخذوا أما اذا أبقى منها بقية كلا النافية في بيت الشارح ونحو ان خيرا فخير فكثير فجعل الشرح البيت من القليل ليس على ما ينبغي ومن الكثير أيضا بل الواجب حذف فعل الشرط وابقاء مفسره في نحو وان أحد من المشركين استجارك لكن بشرط مضي الفعل مع ان خاصة فالحذف والتفسير مع غيرهما خاص بالضرورة كقوله * أينما الريح تميلها تمل * وقوله * ولديك ان هو يستزدك مزيد * (قوله مفرقك) كمقعد ومجلس وسط الرأس الذي يفرق فيه الشعر (قوله وجواب الشرط الخ) أي يستدل على كون المذكور جوابا للشرط أو للقسم بهذه العلامات (قوله باللام والنون) أي بهما معا وجوبا عند البصريين فان خلا منهما قدر فيه النفي كما مر في نون التوكيد (قوله باللام وقد) أي غالبا وقد يجرد لفظا منهما معا أو أحدهما فيقدران فيه كقتل أصحاب الاخدود فانه جواب القسم في أول السورة حذفت منه اللام وقد للطول كما في المغني وهذا في الماضي المثبت المتصرف أما المنفي فسيأتي وأما الجامد فيقترن باللام فقط نحو والله لعسى زيد أن يقوم أو لنعم رجلا زيد الا ليس فلا تقترن بشئ كوالله ليس زيد قائما فتأمل (قوله فبان واللام الخ) الاكثر اجتماعهما وندر تجردها منهما كقول أبي بكر في تشاجر بينه وبين عمر والله أنا كنت أظلم منه الا ان استطال القسم فيحسن التجرد كما نقله الدماميني عن المصنف كقول ابن مسعود والذي لا اله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة (قوله نفي بما الخ) أي وجرد من اللام وجوبا سواء كان الفعل مضارعا كما مثله أو ماضيا كآية ولئن زالتا ان أمسكهما من أحد أي ما أمسكهما ونحو والله ما قام زيد أو لا قام وشذ النفي بلم أو لن كما شذ اقتران المنفي باللام (قوله والاسمية كذلك) أي تنفى بما أو لا أو ان وتجرد من اللام وما مر كله في القسم غير الاستعطافي أما هو فجوابه جملة انشائية كقوله

بربك هل ضممت اليك ليلى * قبيل الصبح أو قبلت فاها

وقوله * بعينيك يا سلمى ارحمي ذا صبابة * ولا يجاب بالانشاء قسم غيره (قوله فاذا اجتمع شرط وقسم) أي ولو كان القسم مقدرا كما مر في وان أطعتموهم انكم لمشركون (قوله حذف جواب المتأخر منهما)

(ص) وان تواليا وقبل ذو خبر * فالشرط رجح مطلقا بلا حذر (ش) أى اذا اجتمع الشرط والقسم أجيب السابق منهما وحذف جواب المتأخر هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر فان تقدم عليهما ذو خبر رجح الشرط مطلقا أى سواء كان متقدما أو متأخرا فيجاب الشرط ويحذف جواب القسم فتقول زيد ان قام والله أكرمه وزيد والله ان قام أكرمه (ص)

وربما رجح بعد قسم * شرط بلا ذى خبر مقدم

(ش) أى وقد جاء قليلا ترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما وتقدم القسم وان لم يتقدم ذو خبر ومنه قوله

لئن منيت بنا عن غب معركة * لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل

فلام لئن موطئة لقسم محذوف والتقدير والله لئن وان شرط وجوابه لا تلفنا وهو مجزوم بحذف الياء ولم يجب القسم بل حذف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه ولو جاء على الكثير وهو اجابة القسم لتقدمه لقيل لا تلفينا باثبات الياء لانه مرفوع (ص)

﴿فصل لو﴾

لو حرف شرط فى مضى ويقل * ايلاؤها مستقبلا لكن قبل

(ش) لو تستعمل استعمالين أحدهما أن تكون مصدرية وعلامتها صحة وقوع أن موقعها نحو وددت لو قام زيد أى قيامه وقد سبق ذكرها فى باب الموصول الثانى أن تكون شرطية ولا يليها غالبا الا ماضى المعنى ولهذا قال لو حرف شرط

بل

يستثنى الشرط الامتناعى كلو ولولا فيتعين الاستغناء بجوابهما عن جواب القسم وان تأخر خلافا لابن عصفور كقوله * والله لولا الله ما اهتدينا * قال الدمامينى واتفق ان لولا وجوابها جواب القسم ولم يغن شئ عن شئ وهو مقتضى كلام التسهيل فى باب القسم ﴿تنبيه﴾ اذا تأخر القسم مقرونا بالفاء وجب جعل الجواب له وجملة القسم جواب الشرط كان قام زيد فوالله لأضربنه وأجاز ابن السراج جعل القسم المتأخر جواب الشرط ولو بلا فاء على تقديرها وهو ضعيف لان حذفها خاص بالضرورة أشمونى (قوله وقبل) بالضم خبر مقدم عن ذو خبر أى ما يتطلب خبرا من مبتدأ أو ناسخ (قوله وقد جاء قليلا الخ) هذا مذهب الفراء كما فى حواشى البيضاوى ومنعه الجمهور وحملوا البيت على الضرورة وان اللام زائدة لا موطئة وان طرلم يجعل الشرط وجوابه جواب القسم كما مر فى لولا الله الخ (قوله لئن منيت) أى ابتليت وغب الشئ بكسر الغين المعجمة عاقبته وخص غب المعركة لانه مظنة الضعف والفتور بسبب ما كانوا فيه من القتال تنبيها على شدة شجاعتهم وعدم انهماكهم العدو فى أى حالة وننتفل بالفاء لا بالقاف أى نتبرأ وننفصل (قوله فلام لئن موطئة الخ) هو من قولهم موضع وطئ أى يسهل المشى فيه فكأنها وطأت طريق القسم أى سهلت على السامع تفهم الجواب وعرفوها بأنها اللام الداخلة على أداة الشرط مطلقا بعد قسم لفظى أو مقدر لتؤذن بأن الجواب له لا للشرط والغالب دخولها على ان وهى غير لام الجواب ومن أطلق على هذه موطئة فقد تسمح وقال الزمخشرى وغيره لا يجب دخول الموطئة على الشرط وعلى هذا فهل يشترط دخولها على ما يشبهه كالموصولة فى آية لما آتيتكم من كتاب وحكمة أولا كالزائدة فى آية وان كلا لما ليوفينهم ظاهر المغنى الاول كذا فى حواشى البيضاوى (قوله باثبات الياء) واحتمال انه جواب القسم حذفت ياؤه للضرورة بعيد والله أعلم

﴿فصل لو﴾ (قوله استعمالين) زاد غيره أربعة العرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا والتحضيض لو تأمر فتطاع والتقليل تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمى فهى حينئذ حرف تقليل لا جواب له كالأولين لكن نظر فيه الدمامينى بأن كلا ما أورده شاهدا على التقليل تصلح فيه شرطية بمعنى ان حذف جوابها والتقليل مستفاد من المقام أى وان كان التصدق بظلف فلا تتركوه الرابع التمنى نحو لو تأتينا فتحدثنا بالنصب قيل ومنه لو أن لنا كرة أى رجعة الى الدنيا ولذا نصب فنكون فى جوابها لكن يحتمل انه نصب لعطفه على الاسم الخالص وهو كرة ومذهب المصنف ان لو هذه هى المصدرية أغنت عن فعل التمنى والاصل وددت لو تأتينى الخ فحذف وددت لاشعار لو به لكثرة مصاحبتها له فأشبهت ليت فى الاشعار بالتمنى فنصب جوابها كليت وانما دخلت على أن المصدرية مع أن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله لان التقدير لو ثبت أن لنا كرة فصلة لو محذوفة وان وصلتها فاعل به فان قلت لو كانت هى المصدرية لوجب أن يطلبها عامل مثلها ولا عامل هنا قلت الظاهر انها مفعول لفعل التمنى الذى نابت عنه والتقدير وددت اتيانك فتحدثك ووددنا ثبوت كرة لنا فنكون وقال غير المصنف هى لو الشرطية أشربت معنى التمنى أى فلا بد لها من جزاء كالشرط ولو مقدرا وقيل هى قسم برأسها فلا جزاء لها كما هى على قول المصنف ولا تسبك بمصدر بخلافها على قوله وعلى كل الأقوال قد يجئ لها جواب منصوب كليت وقد لا يجئ (قوله مصدرية) أى فترادف أن معنى وسبكا وفى ابقاء الماضى بعدها على مضيه وتخليص المضارع للاستقبال الا أنها لا تنصب ولا بد أن يطلبها عامل كأن تكون فاعلا كقولها ما كان ضرك لو مننت أى منك أو مفعولا نحو يود أحدهم لو يعمر أو خبرا كقول الاعشى

وربما فات قوما جل أمرهم * من التأنى وكان الحزم لو عجلوا

والظاهر أنها لا تقع مبتدأ بخلاف أن وأكثر وقوعها بعد نحو ود وأحب وأكثرهم لم يثبت ورودها مصدرية

بل هي في ذلك شرطية حذف جوابها مع مفعول يود أي يود أحدهم التعمير لو يعمر لسره وفيه تكلف لا يخفى ويشهد لشبهها بالتمني قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنوا بنصب يدهنوا عطفا على تدهن لان معناه ان تدهن فهو من العطف على المعنى وقيل نصب في جواب ود الاشعاره بالتمني وفيه ان الجواب لا يكون الا لانشاء بالاستقراء وودوا خبر عن تمن حصل منهم فتأمل (قوله في مضى) متعلق بشرط باعتبار تضمنه معنى الحصول اذ المراد به التعليق أي حرف لتعليق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط في الماضي فهو ظرف للحصولين وكذا التعليق النفساني لوجوب سبقه عليهما وأما التعليق بمعنى الاخبار بان الجواب كان مربوطا بالشرط ومعلقا عليه في النفوس فهو حالي أي حال النطق بلو لا في الماضي أفاده سم (قوله حرف لما كان سيقع) وهو الجواب لوقوع أي عند وقوع غيره وهو الشرط أي لما كان في الماضي متوقع الوقوع عند وقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير فالاتيان بكان للاحتراز عن ان فانها لما يقع في المستقبل ومثلها اذا لكنها ليست حرفا والاتيان بالفعل المستقبل للاحتراز عن لما الوجودية فانها لما وقع في الماضي لوقوع غيره وبالسين الدالة على التوقع للدلالة على أنه لم يقع الآن لضرورة توقعه كما لم يقع في الماضي فهي مصرحة بان الجواب لم يكن وقع ولا هو واقع الآن فمعنى عبارته أن لو تدل مطابقة على ان الثاني كان يحصل في الماضي عند حصول الاول وتدل التزاما على امتناع وقوع الثاني لاجل امتناع وقوع الاول لان عدم اللازم يوجب عدم الملزوم كذا في الدماميني ومنه يعلم ان عبارة سيبويه مساوية لعبارة من قال حرف امتناع لامتناع كما نقله الشمني عن البدر بن مالك وان أوهم صنيع الشرح خلافه وفي الهمع عن أبي حيان ان سيبويه نظر الى منطوق لو وغيره الى المفهوم اهـ صبان وقول الدماميني لان عدم اللازم الخ فيه نظر لان الاول ليس لازما للثاني بل ملزوم له وسبب كما هو مقتضى أول عبارته حيث جعل الثاني كان يحصل عند حصول الاول فالاول ملزوم لا لازم وامتناع الملزوم لا يوجب امتناع اللازم كما سيأتي وعبارة سيبويه انما تفيد ان لو تدل التزاما على امتناع الثاني من حيث ربطه بالاول الممتنع بمقتضاها الا من حيث ان الاول لازم لان اللازم هو الثاني لا الاول فتأمل (قوله حرف امتناع لامتناع) أي يفيد امتناع الجزاء لامتناع الشرط وهذه عبارة الجمهور وظاهرها فاسد لاقتضائها كون الجواب ممتنعا في كل موضع وليس كذلك لان الشرط سبب وملزوم والجواب مسبب ولازم وانتفاء السبب والملزوم لا يوجب انتفاء المسبب واللازم لجواز تعدد الاسباب فيوجد لسبب آخر وكذا يرد على مفهوم عبارة سيبويه المارة ولهذا قال في شرح الكافية العبارة الجيدة في لو ان يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه أي في الماضي فجيء زيد محكوم بانتفائه بمقتضى لو وبكونه يستلزم ثبوته ثبوتا كرامه في الماضي وهل هناك حينئذ اكرام آخر غير اللازم عن المجيء أو لا لا يتعرض لذلك بل الأكثر امتناع الاول والثاني معا اهـ الا أن تؤول عبارة القوم وسيبويه بان المراد فيهما انها تدل على امتناع الجواب الناشئ عن فقد السبب وهو الشرط لا على امتناعه مطلقا أي ان جوابها ممتنع من حيث امتناع المعلق عليه وقد يكون ثابتا لسبب غيره لأنه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ما ذكر والحاصل ان لو تدل مطابقة على انه كان يلزم من حصول شرطها حصول الجواب ويلزمها انتفاء شرطها أبدا اذ لو كان حاصلا لكان الجواب كذلك ولم تكن للتعليق في الماضي بل للايجاب فهي مثل لما لان الثابت الحاصل لا يعلق وأما جوابها فلا يلزم امتناعه مطلقا بل اذا لم يكن له سبب غير الشرط وهو الاكثر نحو ولو شئنا لرفعناه بها ولو شاء لهداكم أجمعين فانتفاء الرفع وهداية الجميع لا من ذات لو بل لانه لا سبب لهما غير المشيئة المنفية بمقتضى لو وكذا لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا أما اذا كان له سبب غير الشرط فلا يلزم نفيه بل قد لا تدل على نفيه ولا ثبوته كلو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا لاحتمال وجوده من غير الشمس كالسراج ونفيه أصلا وقد تدل على ثبوته قطعا في جميع الازمنة وذلك كما في المطول اذا كان الشرط مما

في مضى وذلك نحو قولك لو قام زيد لقمت وفسرها سيبويه بأنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره وفسرها غيره بأنها حرف امتناع لامتناع وهذه العبارة الأخيرة هي المشهورة

يستبعد استلزامه ذلك الجزاء ونقيضه أليق به فيلزم استمرار الجزاء مع وجود الشرط وعدمه لربطه بأحد النقيضين سواء اختلفا نفيا واثباتا كآية ولو أن ما فى الارض من شجرة أقلام الخ ونحو لو لم تكرمنى لأثنيت عليك أو كانا مثبتين كلو أهنتنى لاثنيت عليك أو منفيين كقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فقد دلت فيه على انه كان يلزم من حصول عدم الخوف فى الماضى عدم المعصية لان المتكلم فرض عدم الخوف وجعله سببا لذلك لتحققه مع ما يقتضى عدم العصيان كالمحبة أو الاجلال واذا امتنع الشرط وهو عدم الخوف يقتضى لو ثبت نقيضه وهو الخوف وهو أنسب وأليق باقتضاء عدم المعصية من الشرط نفسه فاذا يثبت عدم العصيان مطلقا لانه مع الخوف أولى وأحق منه مع عدمه فتلخص ان لو قد ترد للاستمرار وهو ماذكر وقد ترد للترتيب الخارجى أى الدلالة على امتناع الثانى لامتناع الاول كلو شاء لهدا كم وقد ترد للاستدلال العقلى أى الدلالة على امتناع الاول لامتناع الثانى عكس ما قبله كلو كان فيهما آلهة الخ فتفهم ذلك والله أعلم **(قوله والاولى أصح)** قد علمت ما فيه **(قوله ماهو مستقبل المعنى)** أى فترادف ان الشرطية فى التعليق الا انها لاتجزم على المختار فما بعدها ان كان ماضى اللفظ صرفته للمستقبل كما مثله أو مضارعا خلصته للاستقبال كقوله

ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا * ومن دون رمسينا من الارض سبسب

لظل صدى صوتى وان كنت رمة * لصوت صدى ليلى يهش و يطرب

أى وان نلتقى والرمس القبر والسبسب كجعفر المفازة الواسعة والرمة العظام البالية ويهش أى يرتاح وقيل لاتجىء للمستقبل أصلا وما ورد من ذلك مؤول بالماضى والحق أن ذلك وان أمكن فى الآية بجعل المعنى لو علموا فيما مضى انهم يتركون ذرية ضعافا خافوا لايمكن فى جميع ما ورد كهذين البيتين ونحو ولو كره المشركون ولو أعجبك كثرة الخبيث الى غير ذلك مما هو كثير **(قوله لو تركوا)** أى قاربوا أن يتركوا لان الخطاب للاوصياء على الاطفال يحثهم على نصحهم والخوف الذى هو مضمون الجزاء انما يقع قبل الترك لانهم بعده أموات **(قوله ولو أن ليلى الخ)** سلمت خبر أن والواو فى ودونى حالية والجندل الحجارة والصفائح الحجارة العراض التى تكون على القبور وزقا بالزاى والقاف أى صاح والظاهر ان أو عاطفة اما على أصلها أو بمعنى الواو وجعلها بمعنى الى أن تكلف والصدى كالفتى ما تسمعه مثل صوتك فى الخلاء والجبال *ومن اللطائف ما حكى عن مجنون ليلى انه لما مات وتزوجت برجل من أقربائها مر بها على قبره فقال لها هذا قبر الكذاب فقالت حاش لله انه لم يكذب فقال أليس هو القائل ولو أن ليلى الخ فاستأذنته فى السلام عليه فاذن لها فقالت السلام عليك ياقتيل الغرام وحليف الوجد والهيام ففر الصدى من القبر فسقطت ميتة ودفنت عنده فطلع من قبرهما شجرتان يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حارت الافكار فى عظيم قدرته اه سندوبى **(قوله وهى)** أى لو المذكورة فى كلامه وهى الشرطية بقسميها ومثلها المصدرية كما فى التوضيح وشرحه ويظهر أن بقية أقسامها كذلك بل يتعين **(قوله فى الاختصاص)** متعلق بمتعلق الكاف أو بالكاف نفسها لما فيها من معنى التشبيه **(قوله لكن لو الخ)** لو اسم لكن وان مبتدأ خبره وقد تقترن والجملة خبر لكن وقد للتحقيق لا للتقليل لكثرة ذلك فيها كما فى التوضيح **(قوله فلا تدخل على الاسم)** محله اذا لم يكن معمولا لمحذوف يفسره ما بعده والا دخلت عليه قليلا كقوله

أخلاى لو غير الحمام أصابكم * عتبت ولكن ما على الدهر معتب

أى لو أصابكم غير الحمام وكما يحكى عن سيدنا عمر حين أراد الرجوع عن الشام لما بلغه ان بها طاعونا فقال له أبو عبيدة أفرارا من قدر الله فقال لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدر الله أى لو قالها غيرك والجواب محذوف أى لانتقمت منه وكقول حاتم لما لطمته الجارية وهو أسير لو ذات سوار لطمتنى أى لو

لطمتنى

والأولى أصح وقد يقع بعدها ماهو مستقبل المعنى واليه أشار بقوله و يقل ايلاؤها مستقبلا ومنه قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم وقول الشاعر

ولو أن ليلى الاخيلية سلمت * على ودونى جندل وصفائح

لسلمت تسليم البشاشة أو زقا * اليها صدى من جانب القبر صائح (ص)

وهى فى الاختصاص بالفعل كان لكن لو أن بها قد تقترن

(ش) يعنى أن لو الشرطية تختص بالفعل فلا تدخل على الاسم كما أن ان الشرطية كذلك لكن تدخل لو على ان واسمها وخبرها نحو لو أن زيدا قائم لقمت واختلف فيها والحالة هذه فقيل هى باقية على اختصاصها وأن وما دخلت عليه فى موضع رفع

فاعل بفعل محذوف والتقدير لو ثبت ان زيدا قائم لقمت أى لو ثبت قيام زيد وقيل زالت عن الاختصاص وأن وما دخلت عليه فى موضع رفع مبتدأ والخبر محذوف والتقدير لو أن زيدا قائم ثابت لقمت أى لو قيام زيد ثابت وهذا مذهب سيبويه (ص)

وان مضارع تلاها صرفا * الى المضى نحو لو يفى كفى

(ش) قد سبق ان لو هذه لا يليها فى الغالب الا ما كان ماضيا فى المعنى وذكر هنا انه ان وقع بعدها مضارع فانها تقلب معناه الى المضى كقوله

رهبان مدين والذين عهدتهم * يبكون من حذر العذاب قعودا
لو يسمعون كما سمعت كلامها * خروا لعزة ركعا وسجودا

أى لو سمعوا ولا بد للو هذه من جواب وجوابها اما فعل ماض أو مضارع منفى بلم واذا كان جوابها مثبتا فالا كثر اقترانه باللام نحو لو قام زيد لقام عمرو ويجوز حذفها فتقول لو قام زيد قام عمرو وان كان منفيا بلم لم تصحبه اللام فتقول لو قام زيد لم يقم عمرو وان نفى بما فالا كثر تجرده من اللام نحو لو قام زيد ما قام عمرو ويجوز اقترانه بها نحو لو قام زيد لما قام عمرو (ص)

﴿ اما ولولا ولوما ﴾

اما كمهما يك من شئ وفا * لتلو تلوها وجوبا ألفا

لمتنى حرة طان على لان الاماء عندهم لا يلبسون السوار ولا يختص ذلك بالضرورة والندور خلافا لابن عصفور لقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى أى لو تملكون تملكون فحذف الفعل الاول اكتفاء بمفسره فانفصل الضمير ومنه التمس ولو خاتما من حديد أى ولو كان الملتمس خاتما وأما قوله

لو بغير الماء حلقى شرق * كنت كالغصان بالماء اعتصارى

أى نجاتى فقيل على ظاهره وان الجملة الاسمية وليتها شذوذا وجعله ابن خروف على اضمار كان الشانية وقال السيرافى هو من الاول فحلقى فاعل بمحذوف يفسره شرق أى لو شرق حلقى هو شرق فحذف الفعل أولا ثم الضمير المبتدأ فهى مختصة بالفعل لفظا أو تقديرا (قوله فاعل بفعل محذوف) أى كما هى كذلك بعد ما المصدرية اتفاقا نحو لا أكلمه ما ان فى السماء نجما أى ما ثبت ان الخ ويرجحه ان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل وأوجب الزمخشرى كون خبر ان حينئذ فعلا ليكون عوضا عن المحذوف مع ان وقوعه اسما شائع جامدا كان كآية ولو أن ما فى الارض من شجرة أقلام أو مشتقا كقول لبيد

لو أن حيا مدرك الفلاح * أدركه ملاعب الرماح

ومثله كثير (قوله وهذا مذهب سيبويه) ظاهره رجوع الاشارة الى كل من الابتداء وتقدير الخبر وهو خلاف ما فى التوضيح وغيره من أن مذهبه كون ان وصلتها مبتدأ لا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه ولعله قول ثان له (قوله أن لو هذه) أى الشرطية بقسميها الامتناعية والتى بمعنى ان واحترز بالغالب عن الثانية لان التى تصرف المضارع الى المضى هى الامتناعية فقط كما مر (قوله رهبان مدين) بلدة بساحل بحر الطور وجملة يبكون حال من هاء عهدتهم وعزة اسم محبوبته وصرح باسمها تلذذا وتصحيحا للوزن والا فحقها الاضمار كسابقه (قوله ولا بد للو هذه) أى الشرطية بقسميها فخرج الزائدة لمجرد الوصل فلا تحتاج لجواب كزيد ولو كثر ماله بخيل كما مر فى ان الوصلية والجواب اما مذكور أو محذوف لدليل نحو ولو أن قرآنا سيرت به الجبال الخ تقديره والله أعلم ما نفعهم وكقول عمرو حاتم المار بن (قوله منفى بلم) أى لا بغيرها لانه يشترط فى جوابها المضى لفظا أو معنى وهو هذا والماضى اما مثبت أو منفى بخصوص ما ولا يجوز أن تجاب بغير الثلاثة وأما قوله عليه الصلاة والسلام لو كان لى مثل أحد ذهبا ما يسرنى ان لا يمر على ثلاث وعندى منه شئ فهو على حذف كان أى ما كان يسرنى فلا يرد ان المضارع المنفى بما مستقبل لفظا ومعنى والظاهر أن لا فى ان لا يمر زائدة للتوكيد على حد لئلا يعلم أهل الكتاب أى لان يعلم قيل وقد تجاب بجملة اسمية للدلالة على استمرار الجزاء نحو ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة الخ لان بين الاسم والماضى تشابها من حيث قبول اللام والاصح أن جملة لمثوبة الخ مستأنفة فاللام للابتداء أو فى جواب قسم مقدر لا فى جواب لو بل هى فى الوجهين للتمنى لا تحتاج لجواب كما فى التوضيح والتمنى على سبيل الحكاية أى أنهم بحال يتمنى العارف بها ايمانهم تلهفا عليهم ويحتمل انها شرطية حذف جوابها أى لاثيبوا (قوله مثبتا) أى ماضيا مثبتا (قوله منفيا بلم) أى مضارعا منفيا بلم (قوله لم تصحبه اللام) أى لانها لا تصحب منفيا بغير ما كما فى التصريح لما يلزم فيه من ثقل اجتماع اللامين لا بتداء غالب أدوات النفى باللام والله أعلم

﴿ أما ولولا ولوما ﴾

(قوله أما كمهما الخ) المراد انها نائبة عنهما وقائمة مقامهما كما فى الشارح لا انها بمعناهما جميعا لانها حرف فكيف تكون بمعنى اسم وفعل (قوله وفا الخ) كالاستدراك على ما قبله لما ستعرفه وفا مبتدأ خبره جملة ألف وألفه للاطلاق ووجوبا حال من ضمير ألف الراجع للفاء ولتلو مفعوله ان بنى للفاعل بزيادة اللام للتقوية والا تعلق بمحذوف حال من نائب فاعله أى ألف الفاء حال كونه مصاحبا لتالى تاليها وعلى هذا الاعراب فلا مسوغ للابتداء بفا الا أن تجعل الجملة حالا لازمة من أما فيسوغ على حد * سرينا ونجم قد أضاء *

(ش) أماحرف تفصيل وهى قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط وهذا فسرها سيبويه بمهما يكن من شئ والمذكور بعدها جواب الشرط فلذلك لزمتها الفاء نحو أما زيد فمنطلق والاصل مهما يكن من شئ فزيد منطلق فانيبت أما مناب مهما يكن من شئ فصار أما فزيد منطلق

ويمكن جعل قوله اتلو صفة لفافيسوغها أى وفاء مصاحبة اتلو تلوها ألف وجو بافتأمل (قوله أماحرف تفصيل) أى غالبا لادائما على المختار ومن غير الغالب أما زيد فمنطلق ومن التزم فيه التفصيل فقد تكلف بتقدير القسم الآخر ومجمل يشملهما لكن قال الموضح فى الحواشى الحق ان ذلك لايقال الاعند التردد فى شخصين نسبا أو أحدهما الى الانطلاق فتقول أما زيد فمنطلق أى وأما غيره فلافهى على هذا للتفصيل اه تصريح والحق ان ذلك لايتأتى فى كل المواضع اذ التزامه فى نحو أما بعد فأقول كذا لايخفى تعسفه بتقدير المجمل والمقابل كان يقال الازمان مختلفة أما بعد كذا فاقول وأما قبلها فلا ونقل حفيد العصام عن الزمخشرى ان التفصيل اما لمجمل سابق أو لمتعدد فى الذهن يختار المتكلم منه ما يهمه و يترك ماعداه ومنه أما بعد فلا تقدير على هذا الا انه مخالف لا كثر النحاة اه واذا كانت للتفصيل فاما أن تكرر مع كل الأقسام كأما السفينة وأما الغلام الخ أو يستغنى عن أحد القسمين بالآخر نحو فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به الخ أى وأما غيرهم فبضد ذلك أو بكلام يذكر فى موضعه نحو فأما الذين فى قلوبهم زيغ الخ أى وأما الذين آمنوا فيكلون علمه الى ربهم بدليل والراسخون فى العلم الخ (قوله مقام أداة الشرط) أى دائما فلا تفارقه كالتوكيد ولذا قال الموضح هى حرف شرط وتوكيد دائما وتفصيل غالبا وصريح الشارح أنها غير موضوعة للشرط بل نائبة عنه ومتضمنة معناه وهو ماصرح به غير واحد والدليل على شرطيتها لزوم الفاء بعدها ولا تصلح للعطف اذ لا يعطف المبتدأ على خبره فى نحو مامر ولا الفعل على مفعوله فى نحو فاما اليتيم فلا تقهر وهكذا ولا للزيادة لعدم الاستغناء عنها فتعينت للجزاء وكونها زائدة لازمة كالباء فى أفعل به باطل لان اللزوم لغير مقتض ينافى الزيادة بخلاف اللزوم فى أفعل به فلرفع قبح اسناد صورة الأمر الى الظاهر فان قيل لو كانت للشرط لتوقف جوابها على شرطها مع انك تقول اما علما فعالم ولا شك انه عالم ذكرت العلم أم لا أجيب بانه من اقامة السبب مقام المسبب أى مهما تذكر العلم فانت محق لانه عالم ومثله كثير وأما كونها للتوكيد فقل من ذكره وقد أحكم الزمخشرى شرحه بما حاصله ان جوابها لما كان معلقا على المحقق وهو وجود شئ فى الدنيا بدليل تقديرها بمهما يكن من شئ أفادت تحققه ووقوعه لامحالة اذ مادامت الدنيا لاتخلو عن وجود شئ فلا تذكر الا عند قصد التحقيق (قوله وهذا فسرها سيبويه الخ) قد يقال هذا التفسير لا يدل الا على نيابتها عن الاداة فقط والفعل محذوف بعدها وانما ذكره فى التفسير لبيان ذلك المحذوف و يؤيد ذلك قول ابن الحاجب انهم التزموا حذف الفعل بعد اما وأن يقع بينها و بين جوابها ماهو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح انه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لقصد العوضية وكراهة تلو الفاء أما اه صبان (قوله فلذلك لزمتها الفاء) أى لكون المذكور بعدها جواب الشرط الذى نابت عنه لزمتها الفاء التى تدخل الجواب قضاء بحق ماحذف وابقاء لاثره فى الجملة فلزوم الفاء انما هو لنيابتها عن الاداة فقط لا عن فعل الشرط كما يقع فى بعض العبارات لانها لم تنب عنه كما مر ولو سلم فالفاء ليست له بل لنفس الاداة لانها هى العاملة فى الجواب على المختار فان قلت الفاء لا تلزم فى جواب الشرط الا اذا لم يصلح لمباشرة الاداة كما مر فلم لزمت أما مطلقا أجيب بانه لما كانت شرطيتها خفية لكونها بطريق النيابة جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها وقال الرضى لانها لما حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح عملها فى الجزاء فلزمتها الفاء وامتنع جزمه ولو مضارعا (قوله والأصل مهما الخ) فمهما اسم شرط مبتدأ وفى خبره الخلاف السابق و يكن اما تامة ففاعلها ضمير مهما أو ناقصة فهو اسمها وخبرها محذوف أى موجودا ومن شئ بيان لمهما للتعميم ودفع ارادة نوع بعينه وقيل من زائدة وشئ فاعل يكن وحينئذ فرابط جملة الخبر بالمبتدا اعادته بمعناه لان مهما معناه شئ وانما خص الجمهور مهما بالتقدير لعدم مناسبة غيرها لان ان للشك والشرط هنا محقق واياستدعى زيادة المقدر للزومها الاضافة وغيرهما خاص بقبيل كالزمان فى متى والعاقل فى من وغيره فى ما والمراد هنا التعميم ووجود شئ ما لكن هذا انما يتم على القول بان مهما أعم من ما لا على انها بمعناها وحكى المصرح عن بعضهم تقديرها بان لانها أم الباب أى ان

ثم أخرت الفاء الى الخبر فصار اما زيد فمنطلق ولهذا قال وفا * لتلو تلوها وجوبا ألفا (ص) وحذف ذى الفا قل فى نثر اذا
* لم يك قول معها قد نبذا (ش) قد سبق ان هذه الفاء ملتزمة الذكر وقد جاء حذفها فى الشعر كقول الشاعر * فاما القتال لا قتال لديكمو
* ولكن سيرا فى عراض المواكب أى فلا قتال وحذفت فى النثر بكثرة وبقلة فالكثرة عند حذف القول معها

كقوله عز وجل فاما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد ايمانكم أى فيقال لهم أكفرتم بعد ايمانكم والقليل ما كان بخلافه كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله هكذا وقع فى صحيح البخارى ما بال بحذف الفاء والاصل أما بعد فما بال رجال فحذفت الفاء (ص) لولا ولوما يلزمان الابتدا اذا امتناعا بوجود عقدا (ش) للولا ولوما استعمالان أحدهما أن يكونا دالين على امتناع الشئ لوجود غيره وهو المراد بقوله اذا امتناعا بوجود عقدا و يلزمان حينئذ الابتداء فلا يدخلان الا على المبتدا ويكون الخبر بعدهما محذوفا وجوبا ولا بد لهما من جواب فان كان مثبتا قرن باللام غالبا وان كان منفيا بما تجرد عنها غالبا وان كان منفيا بلم لم يقترن بها نحو لولا زيد لاكرمتك ولوما زيد لاكرمتك ولولا زيد ما جاء عمرو ولوما زيد لم يجئ عمرو فزيد فى هذه المثل ونحوها مبتدأ وخبره محذوف وجوبا والتقدير لولا زيد موجود وقد سبق ذكر هذه المسئلة فى باب الابتداء (ص) وبهما التحضيض مز وهلا * الا ألا وأولينها الفعلا
(ش) أشار فى هذا البيت الى الاستعمال الثانى للولا ولوما وهو الدلالة على التحضيض ويختصان حينئذ بالفعل نحو لولا ضربت زيدا ولوما قتلت بكرا فان قصدت بهما التوبيخ كان الفعل ماضيا وان قصدت بهما الحث على الفعل

أردت معرفة حال زيد فهو ذاهب فحذفت ان وشرطها وأنيبت أما منابهما (قوله ثم أخرت الفاء) أى اصلاحا للفظ لكراهة تلو الفاء أما ولوجود صورة عاطف بلا معطوف عليه فزحلقوا الفاء من موضعها وفصلوا بينهما بجزء من الجواب وذلك واحد من ستة اما بالمبتدا كمثال الشارح أو بالخبر كاما فى الدار فزيد أو باسم منصوب بما بعد الفاء لفظا فأما اليتيم فلا تقهر أو محلا وأما بنعمة ربك فحدث أو بمنصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء وأما ثمود فهديناهم على نصب ثمود ويجب تقدير عامله بعد الفاء لئلا يكثر الفاصل بينها وبين أما أو بظرف كاما اليوم فاضرب زيدا والمختار عند المصنف انه معمول للجواب لا لفعل الشرط المحذوف ولا لاما النائبة عنه ليكون المعلق عليه مطلقا فيكون أبلغ فى تحقق الجواب ولا يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها الا مع أما لكونها مزحلقة عن مكانها كما مر السادس بجملة الشرط دون جوابه فأما ان كان من المقربين فروح أى فجزاؤه روح فحذف جواب الشرط استغناء عنه بجواب أما لا العكس لئلا يجحف بها ولان قاعدة اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد أنه لاسبقهما فالفصل اما باسم واحد ومنه الموصول مع صلته أو بما هو فى حكمه كجملة الشرط لا باكثر الا بالجملة الدعائية ان تقدمها فاصل كاما اليوم رحمك الله فالامر كذا اه أشمونى والظاهر ان مثلها الجملة الاعتراضية كما سيأتى عن الهمع فى آية فاما الذين اسودت وجوههم (قوله فاما القتال الخ) مبتدأ خبره جملة لا قتال لديكم والرابط اعادة المبتدا بلفظه والشاهد فيه حذف الفاء مع عدم قول محذوف للضرورة وقد يقال يصح تقدير القول أى فاقول لا قتال لديكم والرابط حينئذ مامر أو محذوف أى فيه أى فى شأنه ولا شك فى صحة الاخبار والمعنى حينئذ خلافا لمن منعه وقوله سيرا اسم لكن وخبرها محذوف أى ولكن سيرا لديكم أو هو مصدر لمحذوف واسم لكن محذوف أى ولكنكم تسيرون سيرا وعراض المواكب بكسر العين المهملة وبالضاد المعجمة شقها وناحيتها (قوله فالكثرة عند حذف القول معها) ظاهره تبعا لمفهوم المتن ان حذفها حينئذ كثير فيفيد جواز ابقائها مع حذف القول على قلة وهو ظاهر الهمع وصرح الاشمونى كالتوضيح بوجوب حذفها مع القول استغناء عنهما بالمقول وحكى فى الهمع قولا بمنع حذفها ولو مع القول الا للضرورة وان الجواب فى الآية فذوقوا والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وما بين الموصول والفاء اعتراض فتلخص فى حذف الفاء مع القول ثلاثة أقوال (قوله ما بال رجال) الأولى فى هذا عدم تخريجه على القليل لجواز تقدير فأقول ما بال الخ وأظهر منه قول عائشة أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا فانه اخبار بشئ مضى لا يصح فيه تقدير القول (قوله اذا امتناعا) مفعول لعقدا أى ربطا امتناع الشئ بوجود غيره (قوله الا على المبتدا) أى ولو ضميرا متصلا كلولاه ولولاك فانها وان كانت فى ذلك حرف جر لا يتعلق بشئ عند سيبويه لكن مجرورها فى محل رفع بالابتداء وخبره محذوف وجوبا (قوله من جواب) أى كجواب لو فى شروطه المارة وقد يحذف لدليل نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم أى لهلكتم (قوله غالبا) من غيره فى المثبت
* لولا زهير جفانى كنت معتذرا * وفى المنفى بما قوله
لولا رجاء لقاء الظاعنين لما * أبقت نواهم لنا روحا ولا جسدا
(قوله وبهما الخ) متعلق بمز أى ميز والتحضيض مفعوله وهلا عطف على الهاء من بهما أو مبتدأ حذف خبره أى كذلك والا ألا عطف على هلا بحذف العاطف (قوله فان قصدت بهما التوبيخ) أى بلولا ولوما وكذا

كان مستقبلا بمنزلة فعل الامر كقوله تعالى فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين أى لينفر و بقية أدوات التحضيض حكمها كذلك فتقول هلا ضربت زيدا وألا فعلت كذا وألا مخففا كألا مشددا (ص) وقد يليها اسم بفعل مضمر * علق أو بظاهر مؤخر

(ش) قد سبق أن أدوات التحضيض تختص بالفعل فلا تدخل على الاسم وذكر فى هذا البيت أنه قد يقع الاسم بعدها ويكون معمولا لفعل مضمر أو لفعل مؤخر عن الاسم فالاول كقوله

الان بعد لجاجتى تلحوننى
هلا التقدم والقلوب صحاح

فالتقدم مرفوع بفعل محذوف تقديره هلا وجد التقدم ومثله قوله

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم
بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا

فالكمى مفعول بفعل محذوف والتقدير لولا تعدون الكمى المقنع والثانى كقولك لولا زيدا ضربت فزيدا مفعول ضربت (ص)

﴿ الاخبار بالذى والالف واللام ﴾

ماقيل أخبر عنه بالذى خبر * عن الذى مبتدأ قبل استقر
وماسواهما فوسطه صله * عائدها خلف معطى التكمله
نحو الذى ضربته زيد فذا * ضربت زيدا كان فادر المأخذ

(ش) هذا الباب وضعه النحويون لامتحان الطالب وتدريبه كما وضعوا باب التمرين فى التصريف لذلك فاذا قيل لك أخبر عن اسم من الاسماء بالذى فظاهر هذا اللفظ أنك تجعل الذى خبرا عن ذلك الاسم لكن الامر ليس كذلك بل المجعول خبرا هو ذلك الاسم والمخبر عنه انما هو الذى كما ستعرفه فقيل ان الباء فى بالذى بحذف

هلا وألا فانها كلها ترد للتوبيخ أى اللوم على ترك الفعل والتنديم أى الايقاع فى الندم وحينئذ تختص بالماضى لفظا نحو لولا جاؤا عليه بأربعة شهداء فلولا نصرهم الذين اتخذوا ومنه هلا التقدم فى البيت الآتى أو تأويلا كقوله لولا الكمى الخ أى لولا عددتم وانما قال تعدون لحكاية الحال اه أشمونى (قوله كان مستقبلا) أى لفظا كهلا تضرب زيدا أو معنى كما مثله (قوله وألا مخففا الخ) أى فيكون للتحضيض نحو ألا تقاتلون قوما نكثوا ولم يذكرها فى التسهيل لان أكثر مجيئها للعرض وهو كالتحضيض لأنه طلب بلين لا بازعاج فيحتمل انه ذكرها هنا لمشاركتها هلا فى الاختصاص بالفعل لا فى التحضيض فتكون أدواته أربعة فقط وهو المشهور أو للاشارة الى أنها قد تأتى له كالآية فتكون خمسة (قوله بفعل مضمر) متعلق بعلق الواقع صفة لاسم وقوله أو بظاهر أى أو بفعل ظاهر وقد يقع بعدها مبتدأ وخبر فيكون الفعل المضمر كان الشانية نحو * فهلا نفس ليلى شفيعها * (قوله الان بعد الخ) قيل بحذف الهمزة ونقل حركتها اللام ولعله الرواية والا فالوزن صحيح مع الهمزة واللجاجة من لج يلج كعلم يعلم وتلحوننى من لحيت الرجل اذا لمته وقوله والقلوب صحاح أى خالية من الغضب عامرة بالود (قوله تعدون عقر النيب) بكسر النون جمع ناب وهى المسنة من النوق وبنى منادى وضوطرى بفتح الضاد المعجمة وسكون الواو وفتح الطاء والراء المهملتين المرأة الحمقاء والكمى الشجاع المتكمى فى سلاحه أى المتغطى به والمقنع الذى على رأسه بيضة الحديد والله أعلم

﴿ الاخبار بالذى والالف واللام ﴾

(قوله ماقيل الخ) ما موصول مبتدأ خبره لفظ خبر وجملة قيل أخبر صلته والعائد الهاء فى عنه والذى مقصود لفظه أولا وثانيا فلا صلة له ومبتدأ حال من الذى الثانى وقيل بالضم متعلق باستقر وهو حال ثانية اما مترادفة أو متداخلة (قوله وماسواهما) أى سوى الاسم الذى قيل أخبر عنه وسوى لفظ الذى من بقية الجملة (قوله خلف معطى التكملة) هو الضمير الذى يخلف الاسم المطلوب الاخبار عنه وهذا الاسم هو معطى التكملة أى يكمل به الكلام بعد صوغ التركيب فانه يصير خبرا بعد ان كان مفعولا مثلا (قوله لامتحان الطالب) أى فيسمى باب الامتحان وبعضهم يسميه باب السبك أى سبك كلام من آخر وكثيرا ما يصاغ هذا التركيب ابتداء لغير ذلك كتقوى الحكم لان فيه اسنادين الى الضمير والى الظاهر أو القصر فى نحو الذى قام زيد ردا على من اعتقد خلافه أو شركته أو تشويق السامع كقول واصف ناقة صالح

والذى حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جماد

(قوله كما وضعوا باب التمرين) هو المسمى بباب الأبنية وضعوه لامتحان الطالب فى التصريف كأن يقال كيف تبنى من قرأ مثل جعفر فلا يحسنه الا من برع فيه كما لا يحسن الجواب هنا الا البارع فى العربية لا بقنائه على جميع أبوابها وجواب ذلك قرأى كسكرى وأصله قرأأ بهمزتين كجعفر قلبت الثانية ياء ثم ألفا لما سيأتى فى الابدال قال أبو على الفارسى سألت ابن خالويه بالشام عن مسئلة فما عرف السؤال وقد أعدته ثلاثا وهى كيف تبنى من وأى مثل كوكب على لغة من قرأ قد افلح بالنقل ثم تجمعه بالواو والنون ثم تضيفه لنفسك وجوابها ان أصله ووأى ككوكب قلبت الياء ألفا لتحركها وفتح ما قبلها فصار ووأى كسكرى ثم حذفت الهمزة لنقل حركتها الى الواو الساكنة قبلها فصار ووى كفتى فاجتمع واوان أول الكلمة قلبت الاولى همزة فصار أوى فاذا جمعته قلت أوون بحذف الالف آخره لسكونها مع واو الجمع كما فى مصطفون فاذا أضفته لنفسك قلت أوى

بمعنى عن فكأنه قيل أخبر عن الذى والمقصود انه اذا قيل لك ذلك فجئ بالذى واجعله مبتدأ واجعل ذلك الاسم خبرا عن الذى وخذ الجملة التى كان فيها ذلك الاسم فوسطها بين الذى وبين خبره وهو ذلك الاسم واجعل الجملة صلة للذى واجعل العائد على الذى الموصول ضميرا تجعله عوضا من ذلك الاسم الذى صيرته خبرا فاذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك ضربت زيدا فتقول الذى ضربته زيد فالذى مبتدأ وزيد خبره وضربته صلة الذى والهاء فى ضربته خلف عن زيد الذى جعلته خبرا وهى عائدة على الذى (ص)

وباللذين والذين والتى * أخبر مراعيا وفاق المثبت

(ش) أى اذا كان الاسم الذى قيل لك أخبر عنه مثنى جئ بالموصول مثنى كاللذين وان كان مجموعا جئ به كذلك كالذين وان كان مؤنثا جئ به كذلك كالتى والحاصل انه لابد من مطابقة الموصول للاسم المخبر عنه به لانه خبر عنه ولابد من مطابقة الخبر للمخبر عنه ان مفردا فمفرد وان مثنى فمثنى وان مجموعا فمجموع وان مذكرا فمذكر وان مؤنثا فمؤنث فاذا قيل لك أخبر عن الزيدين من ضربت الزيدين قلت اللذان ضربتهما الزيدان واذا قيل أخبر عن الزيدين من ضربت الزيدين قلت الذين ضربتهم الزيدون واذا قيل أخبر عن هند من ضربت هندا قلت التى ضربتها هند (ص)

قبول تأخير وتعريف لما * أخبر عنه ههنا قد حتما

كذا الغنى عنه بأجنبى أو * بمضمر شرط فراع ما رعوا

(ش) يشترط فى الاسم المخبر عنه بالذى شروط أحدها أن يكون قابلا للتأخير فلا يخبر بالذى عما له صدر الكلام كأسماء الشرط والاستفهام نحو من وما الثانى أن يكون قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز الثالث أن يكون صالحا للاستغناء عنه بأجنبى

بتقديم النون للاضافة وقلب واوالجمع ياء لاجتماعهما ساكنة مع الياء اهـ صبان (قوله بمعنى عن) أى وعنه بمعنى به أى أخبر عن الذى بذلك الاسم بسبب التعبير عنه بالذى أو للاستعانة أى أخبر متوصلا الى هذا الاخبار بالذى (قوله فجئ بالذى الخ) حاصله خمسة أعمال الابتداء بالذى وتأخير ذلك الاسم ورفعه على الخبر به وجعل ما بينهما صلة الذى وان تجعل فى المكان الذى كان فيه الاسم ضميرا مطابقا له فى معناه واعرابه وكذا مطابقا للموصول لانه عائده و يلزم كونه غائبا وان كان خلفا عن ضمير متكلم أو مخاطب لان الموصول فى حكم الغائب فاذا قيل أخبر عن التاء من ضربت زيدا قلت الذى ضرب زيدا أنا فعملت ما ذكر من الاعمال الا أن التاء اذا أخرت لا يمكن النطق بها مع كونها ضميرا متصلا فلذا جىء بأنا بدلها والضمير الخلف عنها مستتر فى ضرب أو عن بكر من ضرب زيد بكرا قلت الذى ضربه زيد بكر فهاء ضربه خلف عن بكر قدمت على الفاعل مع ان بكرا كان مؤخرا لامتناع فصل الضمير مع امكان اتصاله ويجوز حذفها لانه عائد منصوب بفعل أو عن زيد من زيد أبوك قلت الذى هو أبوك زيد أو عن أبوك قلت الذى زيد هو أبوك فتجعل هو مكان ذلك الاسم تقدم أو تأخر أو عن زيد من جاء زيد و بكر قلت الذى جاء هو و بكر زيد بتوكيد الخلف المستتر فى جاء ليصح العطف عليه أو عن زيد من مررت بزيد و بكر قلت الذى مررت به و ببكر زيد باعادة الجار فى المعطوف على الضمير الخلف عند غير المصنف أو عن رغبة من جئت رغبة فيك قلت التى جئت لها رغبة فيك فتجر خلف المفعول له باللام لان الضمير يرد الاشياء الى أصولها أو عن يوم الجمعة من صمت يوم الجمعة قلت الذى صمت فيه يوم الجمعة فجاء الخلف بفى لما ذكر وقس على ذلك (قوله و باللذين الخ) أى وكذا اللتين واللاتى واللائى والالى لا بغير ذلك من الموصولات ولو قال و بفروع الذى نحو التى لوفى بذلك (قوله اذا كان الاسم الموصول) كذا فى نسخ والصواب حذف الموصول (قوله المخبر عنه به) أى بالموصول أى بسببه على ما تقدم وقوله لانه أى الاسم خبر عنه أى عن الموصول (قوله قبول الخ) شروع فى شروط الاسم المخبر عنه بعد أن بين كيفية الاخبار وهذا الباب منحصر فى هذين الطرفين (قوله قد حتما) خبر عن قبول فالفه للاطلاق لا للتثنية لان الضمير للمضاف لا للمضاف اليه (قوله كذا الغنى) بالقصر أى الاستغناء أما الممدود فهو التغنى بالالحان وهو مبتدأ خبره شرط لا العكس لانه نكرة فلا يخبر عنه بالمعرفة وكذا حال من الضمير فى شرط لتأويله بمشروط أى حال كونه مثل ذلك القبول فى التحتم (قوله يشترط فى الاسم الخ) أفاد أنه لا دخل فى هذا الباب للفعل ولا للحرف الا اذا قصد لفظهما كضرب من ضرب فعل ماض فتقول الذى هو فعل ماض ضرب (قوله قابلا للتأخير) أى بنفسه أو بدله كما مر فى التاء من ضربت زيدا (قوله عما له صدر الكلام) أى لان الخبر هنا واجب التأخير عند الجمهور فتفوته الصدارة ومثله ضمير الفصل على انه اسم لئلا يفوته لزوم التوسط وأجاز المبرد وابن عصفور تقديم الخبر هنا فعليه يخبر عما له الصدر مع تقدمه فلو قيل أخبر عن أيهم من أيهم قائم قلت أيهم الذى هو قائم على ان أيهم خبر مقدم عن الذى أو عن من فى من تضرب أضرب قلت من الذى تضرب به أضرب فهاء تضرب به خلف عن من فى اعرابها لانها كانت مفعولا مقدما أخرت لاتصالها بالفعل ويجوز حذفها لانها عائد منصوب بالفعل (قوله كأسماء الشرط الخ) أى وكم الخبرية وما التعجبية وغير ذلك مما يلزم الصدر (قوله عن الحال والتمييز) أى للزومهما التنكير فلا يخلفهما الضمير

فلايخبر عن الضمير الرابط للجملة الواقعة خبرا كالهاء في زيد ضربته الرابع أن يكون صالحا للاستغناء عنه بمضمر فلا يخبر عن الموصوف دون صفته ولا عن المضاف دون المضاف اليه فلا تخبر عن رجل وحده من قولك ضربت رجلا ظريفا فلا تقول الذي ضربته ظريفا رجل لانك لو أخبرت عنه وضعت مكانه ضميرا وحينئذ يلزم وصف الضمير والضمير لا يوصف ولا يوصف به فلو أخبرت عن الموصوف مع صفته جاز ذلك لانتفاء هذا المحذور فتقول الذي ضربته رجل ظريف وكذلك لا تخبر عن المضاف وحده فلا تخبر عن غلام وحده من قولك ضربت غلام زيد لانك تضع مكانه ضميرا كما تقرر والضمير لا يضاف فلو أخبرت عنه مع المضاف اليه جاز ذلك لانتفاء المانع فتقول الذي ضربته غلام زيد (ص)

وأخبر واهنا بال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما

ان صح صوغ صلة منه لأل كصوغ واق من وقى الله البطل

(ش) يخبر بالذي عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية فتقول في الاخبار عن زيد من قولك زيد قائم الذي هو قائم زيد وتقول في الاخبار عن زيد من قولك ضربت زيدا الذي ضربته زيد ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم الا اذا كان واقعا في جملة فعلية وكان ذلك الفعل مما يصح أن يصاغ منه صلة الالف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم الواقع في جملة اسمية ولا عن الاسم زيادة

فلا يجوز في جاء زيد راكبا وطاب زيد نفسا ان تقول الذي جاء زيد اياه راكب وطاب اياه نفس (قوله فلا يخبر عن الضمير الخ) مثله غيره مما يحتاج للربط كاسم الاشارة في ولباس التقوى ذلك خير والاسم الظاهر في * وأنت الذي في رحمة الله أطمع * فلا يقال الذي لباس التقوى هو خير ذلك ولا الذي في رحمته أطمع الله للمانع الآتي وكذا الاسماء الواقعة في الامثال كالكلاب على البقر لعدم الغنى عنها بأجنبي اذ الامثال لا تغير ألفاظها (قوله كالهاء في زيد ضربته) أي لعدم الغنى عنها بالاجنبي كزيد وعمرو ولانك تقول في الاخبار عنها الذي زيد ضربته هو فتفصلها مؤخرة وهاء ضربته الآن خلف عنها ويجب في الخلف عوده على الموصول كما مر فتبقى حينئذ جملة الخبر عن زيد بلا رابط فان جعلتها رابطا انخرمت قاعدة الباب وبقي الموصول بلا عائد (قوله الرابع الخ) هذا الشرط يغني عن الثاني اذ الاضمار تعريف وزيادة وقد نبه في شرح الكافية على ان ذكر الثاني زيادة بيان وقد ظهر ان أو في قوله أو بمضمر بمعنى الواو لانه شرط مستقل غير الغنى بالاجنبي وان الشروط في كلامه ثلاثة فقط لان الثاني مكرر وبقي منها أن لا يكون الاسم ملازما للنفي كديار ولا لغير الرفع كسبحان والظرف غير المتصرف كعند لتعذر جعله خبرا ولا في جملة انشائية كزيد من أين زيد لانها لا تصلح لجعلها صلة وان يكون فيه فائدة بخلاف ثواني الاعلام كبكر من أبي بكر اذ لا يمكن أن يكون خبرا عن شيء وأن يكون بعض جملة واحدة أو في حكم الواحدة كالشرط وجوابه في ان قام زيد قمت فتقول الذي ان قام قمت زيد وكالمتعاطفين بالفاء في قام زيد فقعد عمرو فتقول الذي قام فقعد عمرو زيد لان ما في الفاء من التسبب جعل الجملتين كالشرط والجزاء (قوله بمضمر) أي يعود على ما قبله ليصح كونه عائد الموصول فلا يخبر عن مجرور رب في رب رجل لقيته لان الضمير المجرور بها لا يعود الا لما بعده كضمير الشأن وكذا لا يخبر عن مجرور ما يختص بالظاهر كحتى ومذ لانه لا يخلفه الضمير ولا عن الاسماء العاملة عمل الفعل كاسم الفاعل والمفعول والمصدر واسم الفعل لان الضمير لا يعمل عملها فلا يخلفها (قوله فلا يخبر عن الموصوف الخ) أي ولا عن الصفة وحدها كما يشير له قول الشارح لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به ومثلهما الموصول وحده وصلته وحدها لكونهما شيأ واحدا ويجوز عنهما معا في جاء الذي قام تقول الذي جاء الذي قام فتجعل خلفه ضميرا مستترا في جاء وهكذا الظرف غير المتصرف والجار والمجرور مع متعلقهما فلا يخبر عن أحدهما وحده لان الضمير لا يتعلق بشيء ولا يتعلق به شيء أما الظرف المتصرف فيخبر عنه وحده ويجر خلفه بفي كما مر مثاله بقي ما اذا كان المتعلق واجب الحذف كزيد في الدار أو عندك فهل يصح الاخبار عن مجموعهما كأن تقول الذي زيد هو كائن عندك بذكر المتعلق أو يبقى على حذفه أو يمتنع أصلا فليحرر (قوله عن المضاف الخ) أي بخلاف المضاف اليه فيخبر عنه وحده كالمجرور بدون جاره ففي نحو سر أبا زيد قرب من بكر الكريم يصح الاخبار عن زيد وحده بقولك الذي سر أباه قرب من بكر الكريم زيد ويمتنع عن كل من الباقي وحده لان الاب مضاف وبكر موصوف والكريم صفة والقرب متعلق الجار فلا يخلفه الضمير وحده وكذا مجموع الجار والمجرور نعم تخبر عنهما معا فتقول الذي سر أبا زيد قرب من بكر الكريم ففي سر ضمير مستتر هو الخلف كما تخبر عن المضاف مع المضاف اليه كالذي سره قرب من بكر الكريم أبو زيد وعن بكر مع صفته كالذي سر أبا زيد قرب منه بكر الكريم وفي هذا الاخبار عن المجرور بدون جاره (قوله عن بعض ما) أي بعض تركيب يكون فعله مقدما أي على سائر أجزائه لا مطلقا بأن تكون الجملة فعلية ولم يتقدم على الفعل شيء من أجزائها فلا يخبر بأل في زيدا ضربت لانه يجب الترتيب في وضع أجزاء الجملة فيلزم حينئذ الفصل بين أل وصلتها أعني الوصف المصوغ من الفعل (قوله كصوغ واق) الظاهر انه خبر لمحذوف أي وذلك كصوغ واق لانه مثال لما مر وليس فيه اشارة لشرط زائد حتى يجعل صفة لمصدر محذوف أي صوغا كصوغ واق (قوله الا اذا كان الخ) أي يشترط

الواقع فى جملة فعلية فعلها غير متصرف كالرجل من قولك نعم الرجل اذلا يصح أن يستعمل من نعم صلة للالف واللام وتخبر عن الاسم الكريم من قولك وقى الله البطل فتقول الواقى البطل الله وتخبر أيضا عن البطل فتقول الواقيه الله البطل (ص) وان يكن مارفعت صلة ال * ضمير غيرها أبين وانفصل (ش) الوصف الواقع صلة لال ان رفع ضميرا فاما أن يكون عائدا على الالف واللام أو على غيرها فان كان عائدا عليها استتر وان كان عائدا على غيرها انفصل فاذا قلت بلغت من الزيدين الى العمرين رسالة فان أخبرت عن التاء فى بلغت قلت المبلغ من الزيدين الى العمرين رسالة أنا ففى المبلغ ضمير عائد على الالف واللام فيجب استتاره وان أخبرت عن الزيدين من المثال المذكور قلت المبلغ أنا منهما الى العمرين رسالة الزيدان فانا مرفوع بالمبلغ وليس عائدا على الالف واللام لان المراد بالالف واللام هنا مثنى وهو المخبر عنه فيجب ابراز الضمير وان أخبرت عن العمرين من المثال المذكور قلت المبلغ أنا من الزيدين اليهم رسالة العمرون فيجب ابراز الضمير كما تقدم وكذا يجب ابراز الضمير اذا أخبرت عن رسالة من المثال المذكور لان المراد بالالف واللام هنا الرسالة والمراد بالضمير الذى ترفعه الصلة المتكلم فتقول المبلغها أنا من الزيدين الى العمرين رسالة (ص)

﴿العدد﴾

ثلاثة بالتاء قل للعشره * فى عد ما آحاده مذكره
فى الضد جرد والمميز اجرر * جمعا بلفظ قلة فى الاكثر

(ش) تثبت التاء فى ثلاثة وأربعة وما بعدهما الى عشرة ان كان المعدود بهما مذكرا وتسقط ان كان مؤنثا ويضاف الى جمع نحو عندى ثلاثة رجال وأربع نساء وهكذا الى عشرة وأشار بقوله * جمعا بلفظ قلة فى الاكثر * الى ان المعدود بها ان كان له جمع قلة وكثرة لم يضف العدد فى الغالب

زيادة على ماصرح بأربعة شروط فعلية الجملة وتقدم فعلها وتصرفه واثباته وأشار المصنف لهذين بقوله ان صح الخ لان صلة أل لاتصاغ من جامد ولامنفى (قوله الواقيه الله) وذكر الهاء واجب لان عائد أل لايحذف الاضرورة (قوله فيجب ابراز الضمير) أى لجريان الصلة على غير ماهى له والله أعلم

﴿العدد﴾

هو ماوضع لكمية الآحاد ومن خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيتيه المتقابلتين ومعنى التقابل ان تزيد العليا عليه بقدر نقص السفلى عنه كالاربعة فان حاشيتيها الخمسة والثلاثة أو الستة والاثنان أو السبعة والواحد ونصف مجموع كل متقابلين من ذلك أربعة ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه ليس له حاشية سفلى وقيل عدد لوقوعه فى جواب كم واذا أريد بالحاشية مايعم الصحيح والكسر دخل الواحد لان له حاشية سفلى تنقص عنه بقدر ماتزيد العليا عليه من الكسر ولاتختص بالنصف خلافا لمن توهمه كعشر مع واحد وتسعة أعشار فان العشر ينقص عنه بقدر الزيادة العليا عليه فهما متقابلتان ونصف مجموعهما واحد والمراد هنا الالفاظ الدالة على المعدود (قوله ثلاثة) مفعول مقدم لقل بتضمينه معنى اذكر أو مبتدأ خبره قل بحذف الرابط أى قلها وبالتاء حال منه لقصد لفظه أو نعته وللعشرة متعلق بقل (قوله ما آحاده الخ) أى معدود آحاده مذكرة فالعبرة بتذكير الواحد وتأنيثه وان كان الجمع بخلاف ذلك فتقول ثلاثة حمامات بالتاء على المختار وثلاث هنود بلا تاء تبعا لتذكير المفرد وتأنيثه هذا فى الجمع اما اسم الجمع واسم الجنس فالعبرة بهما أنفسهما لا بواحدهما تقول ثلاثة من القوم والغنم بالتاء لتذكيرهما وثلاث من الابل والنخل بلا تاء لتأنيثهما وثلاث من البقر بالتاء وعدمها لان البقر يذكر ويؤنث (قوله فى الضد جرد) أى مع تسكين عشرة قال تعالى وليال عشر (قوله فى ثلاثة الخ) الاولى قول الموضح فى ثلاثة وعشرة ومابينهما لنصه على دخول العشرة وانما لحقت التاء هذه الاعداد لانها أسماء جموع كزمرة وفرقة وأمة فحقها أن تؤنث كنظائرها فاستصحب ذلك مع المذكر لسبق رتبته ثم حذفت مع المؤنث فرقا بينهما تصريح وخرج بها واحد واثنان فلايجرى فيهما ذلك ولا يضافان الى المعدود فلايقال واحد رجل ولا اثنا رجلين كما يقال ثلاثة رجال لان اللفظ الثانى فيهما يغنى عن الاول فى افادة الوحدة والزوجية ويزيد عليه بافادة جنس المعدود فجمعه معه لغو بلا فائدة (قوله ان كان مؤنثا) أى ولو مجازا وكذا المذكر كسبع ليال وثمانية أيام ومحل وجوب هذه القاعدة اذا ذكر المعدود بعد اسم العدد كما مثله فلو قدم وجعل اسم العدد صفة له جاز اجراؤها وتركها كما لو حذف تقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس كما نقله الامام النووى عن النحاة فاحفظها فانها عزيزة النقل كذا نقل عن شرح الكافية للسيد الصفوى وقوله كما لو حذف أى المعدود مع قصده فى المعنى فيجوز حذف التاء من المذكر كحديث وأتبعه ستا من شوال واثباتها فى المؤنث كعندى ثلاثة وتريد نسوة لكن نقل الاسقاطى عن بعضهم منع الثانى اما اذا حذف المعدود ولم يقصد أصلا بل قصد اسم العدد فقط كانت كلها بالتاء كثلاثة خير من ستة وتمنع الصرف للعلمية الجنسية والتأنيث (قوله ويضاف) أى ماذكر من الثلاثة وأخواتها الى جمع ليطابقها فى الجمعية وكذا فى القلة الآتية وهذا الجمع هو مميزها آثر واجره على نصبه تخفيفا بحذف التنوين ويجوز جره لعطف بيان عليها كخمسة أثواب بتنوينهما ولا تضاف لمفرد الا فى نحو ثلثمائة لان المائة جمع فى المعنى اذهى عشر عشرات فتطابقها فى الجمعية والقلة وقد وقع فى الشعر ثلاث مئين شذوذا أو ضرورة وخرج بالجمع

الا الى جمع القلة فتقول عندى ثلاثة أفلس وثلاث أنفس ويقل عندى ثلاثة فلوس وثلاث نفوس ومما جاء على غير الا كثر قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فاضاف ثلاثة الى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو أقرؤ فان لم يكن للاسم الا جمع كثرة لم يضف الا اليه نحو ثلاثة رجال (ص)

ومائة والالف للفرد أضف ومائة بالجمع نزرا قد ردف

(ش) قد سبق ان ثلاثة وما بعدها الى عشرة لا تضاف الا الى جمع وذكرهنا ان مائة وألفا من الاعداد المضافة وانهما لا يضافان الا الى مفرد نحو عندى مائة رجل وألف درهم وورد اضافة مائة الى جمع قليلا ومنه قراءة حمزة والكسائى ولبثوا فى كهفهم ثلثمائة سنين باضافة مائة الى سنين والحاصل ان العدد المضاف على قسمين أحدهما ما لا يضاف الا الى جمع وهو من ثلاثة الى عشرة والثانى ما لا يضاف الا الى مفرد وهو مائة وألف وتثنيتهما نحو مائتا درهم وألفا درهم واما اضافة مائة الى جمع فقليل (ص)

وأحد اذكر وصلنه بعشر مركبا قاصد معدود ذكر
وقل لدى التأنيث احدى عشره والشين فيها عن تميم كسره
ومع غير احد واحدى ما معهما فعلت فافعل قصدا
ولثلاثة وتسعة وما بينهما ان ركبا ما قدما

(ش) لما فرغ من العدد المضاف ذكر العدد المركب فتركب عشرة مع ما دونها الى واحد نحو أحد عشر واثنى عشر وثلاثة عشر وأربعة عشر الى تسعة عشر هذا للمذكر وتقول فى المؤنث احدى عشرة واثنتا عشرة وثلاث عشرة وأربع عشرة الى تسع عشرة فللمذكر احد واثنا وللمؤنث احدى واثنتا قوله

اسم الجنس كطير و بقر واسم الجمع كقوم ورهط فالا كثر جره بمن نحو فخذ أربعة من الطير وقد يضاف اليه سماعا على الصحيح نحو وكان فى المدينة تسعة رهط ليس فيما دون خمس ذود صدقة فقول الشارح وأربع نساء لعله من المسموع (قوله الا الى جمع القلة) والغالب كونه من جموع التكسير وهى أفعلة أفعل ثم فعلة ثم أفعال لان الثلاثة وأخواتها أقرب اليه من جمعى التصحيح فيقل استعمالهما وان كانا للقلة أيضا عند سيبويه كثلاثة أحمدين وثلاث زينبات والكثير أحامد وزيانب الا ان أهمل المكسر فلا يقلان كسبع بقرات وسموات أو ندر كثلاث سعادات وآيات لندور سعائد وآى أو جاور ما أهمل كسبع سنبلات لمجاورته بقرات (قوله فان لم يكن الخ) مثل ذلك ما اذا شذ جمع القلة أو ندر استعماله فيجعل كالمعدوم و يضاف للكثرة فالاول كثلاثة قروء فان مفرده قرء بفتح فسكون وجمعه على أفعال شاذ والثانى كثلاثة شسوع فان أشساع قليل الاستعمال فى جمع شسع وهو أحد سيور النعل كذا فى الاشمونى تبعا للتوضيح ومقتضاه ان ثلاثة قروء ليس من القليل لشذوذ جمع قلته والصواب ما فى الشارح كابن الناظم من جعله من القليل لانه ان كان جمع القرء بالفتح فله جمع قلة قياسى وهو أقرؤ كفلس وأفلس أو القرء بالضم فله أقراء كأقفال وعلى هذا يحمل الشارح ففيه استعمال جمع الكثرة مع وجود جمع القلة القياسى فيكون قليلا (قوله نحو ثلاثة رجال) أى وجوار ودراهم وانظر اذا كان له جمع كثرة وتصحيح مع اهمال قلته أو شذوذه كجوار وجاريات هل الارجح الاول أم الثانى (قوله ومائة بالجمع) مبتدأ سوغه التقسيم وردف ماض مجهول أى تبع خبره و بالجمع متعلق به ونزرا حال (قوله مائة وألفا) أى جنسهما ولو غير مفرد كمائتا ثوب وثلاثة آلاف فرس (قوله الا الى مفرد) أى لاشتمال المائة على العشرة والعشرين فاجتمع فيها ما افترق فيهما فاخذت من العشرة الاضافة ومن العشرين الافراد ولم يعكس لخفة هذا لحذف التنوين للاضافة وأما الالف فعوض عن عشر مائة فعومل معاملتها (قوله ومنه قراءة حمزة الخ) أى فسنين تمييز للمائة لشبهها بالعشرة اذ هى عشر عشرات كما أن تلك عشرة آحاد ومن ينون مائة يجعل سنين بدلا من ثلثمائة أو بيانا له لا تمييز الثلاثة لشذوذه من وجهين جمع تمييز المائة ونصبه قال الزجاج ولاقتضائه أن كل واحد من الثلثمائة جمع من السنين اذ تمييز المائة واحد منها فأقله ثلاثة فأقل ما لبثوا تسعمائة وهو باطل وهذا وارد على الجر أيضا اذ هو تمييز لا غير لكن أجاب ابن الحاجب بانه لا يلزم كون تمييز المائة واحدا منها الا اذا كان مفردا أما الجمع فلا يلزم فيه ذلك كهو مع العشرة فى قولك عشرة أثواب بل القصد به مجرد بيان الجنس والمشاكلة فى الجمعية كما مر (قوله واحد) أى المستعمل فى الاثبات وأصل همزته الواو وقد يؤتى بها تنبيها على الاصل فيقال وحد عشر ومعناه أول العدد وجمعه آحاد أما الملازم للنفى فهمزته أصلية ومعناه انسان ولا يستعمل فى العدد ولا فى الاثبات (قوله مركبا) الاولى كسر كافه ليناسب قاصد فى كونه حالا من فاعل اذكر (قوله احدى عشرة) يجب سكون الشين للقافية اذ هو فى مقابلة كسرة آخر البيت وان كان فتحها لغة وهو الاصل الا ان السكون أفصح وهو لغة الحجاز ولا تستعمل احدى الا مركبة أو معطوفا عليها أو مضافة كاحدى الكبر لا مفردة (قوله ومع غير أحد الخ) تقدير البيت افعل فى العشرة مع غير أحد واحدى ما فعلته فيها معهما أى من تأنيثها للمؤنث وتذكيرها للمذكر فالفاء زائدة وما مفعول مقدم لافعل ومع ظرف لغو متعلق بافعل أو حال من العشرة المعلومة مما قبله ومتعلق فعلت وافعل محذوف أى فى العشرة وقصدا اما بمعنى قاصدا الفعل ومتوجها اليه أو مقتصدا أى عادلا فيه وأفاد بهذا البيت حكم العشرة اذا ركبت مع التسعة فما دونها و بما بعده حكم التسعة فما دونها مع العشرة

وأما ثلاثة وما بعدها الى تسعة فحكمها بعد التركيب كحكمها قبله فتثبت التاء فيها ان كان المعدود مذكرا وتسقط ان كان مؤنثا وأما عشرة وهو الجزء الأخير فتسقط التاء منه ان كان المعدود مذكرا وتثبت ان كان مؤنثا على العكس من ثلاثة فما بعدها فتقول عندي ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة وكذلك حكم عشرة مع أحد واحدى واثنين واثنتين فتقول احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا باسقاط التاء وتقول احدى عشرة امرأة واثنتا عشرة امرأة باثبات التاء ويجوز مع المؤنث تسكين الشين ويجوز أيضا كسرها وهي لغة تميم (ص)

وأول عشرة اثنتى وعشرا * اثنى اذا أنثى تشا أو ذكرا
واليا لغير الرفع وارفع بالألف * والفتح فى جزأى سواها ألف

(ش) قد سبق أنه يقال في العدد المركب عشر في المذكر وعشرة في التأنيث وسبق أيضا انه يقال أحد في المذكر واحدى في المؤنث وانه يقال ثلاثة وأربعة الى تسعة بالتاء للمذكر وسقوطها للمؤنث وذكر هنا انه يقال اثنا عشر للمذكر بلا تاء في الصدر والعجز نحو عندي اثنا عشر رجلا ويقال اثنتا عشرة امرأة للمؤنث بتاء في الصدر والعجز ونبه بقوله واليا لغير الرفع على ان الاعداد المركبة كلها مبنية صدرها وعجزها وتبنى على الفتح نحو أحد عشر بفتح الجزأين وثلاث عشرة بفتح الجزأين ويستثنى من ذلك اثنا عشر واثنتا عشرة فان صدرهما يعرب بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا كما يعرب المثنى وأما عجزهما فيبنى على الفتح فتقول جاء اثنا عشر رجلا ورأيت اثني عشر رجلا ومررت باثني عشر رجلا وجاءت اثنتا عشرة امرأة ورأيت اثنتي عشرة امرأة ومررت باثنتي عشرة امرأة (ص)

(قوله وأما ثلاثة وما بعدها الخ) منه ثمانية فاذا ركبت تكون كحالها قبل أي بالتاء في المذكر كثمانية عشر يوما وبحذفها في المؤنث كثماني عشرة ليلة لكن فيها بعد الحذف حينئذ أربع لغات فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها وأما اذا لم تركب فان أضيفت الى مؤنث كانت بالياء لا غير كقاض في منع الصرف كثماني نسوة فيقدر عليها الضم والكسر ويظهر الفتح كالمنقوص أو الى مذكر فبالتاء لا غير كثمانية رجال وكذا ان لم تضف والمعدود مذكر فان كان مؤنثا فالكثير اجراؤها كالمنقوص كجاءني من النساء ثمان ومررت بثمان ورأيت ثمانيا بالتنوين لانه مصروف كقاض ويقال رأيت ثماني بلا تنوين لشبهها بجوار لفظا ومعنى ويقل حذف الياء مع اعرابها على النون كقوله لها ثنايا أربع حسان * وأربع فثغرها ثمان (قوله وأما عشرة الخ) انما خالفت حكمها قبل التركيب دون الثلاثة وأخواتها لكراهة اجتماع تأنيثين فيما هو كالكلمة الواحدة كثلاثة عشر رجلا ولكراهة اخلاء لفظين معناهما مؤنث من العلامة في ثلاث عشر امرأة ولم يعكس لسبق الثلاثة وأخواتها على العشرة فاستحقت الاصل في العدد دونها ولان تأنيث الكلمة وتذكيرها انما يكون قياسا في آخرها وانما لم يبالوا باجتماع تأنيثين في احدى عشرة وثنتى عشرة مع انه ككلمة واحدة لاختلافهما في الاول مع ان الالف كجزء الكلمة ولذا لم تسقط في تصحيح ولا تكسير اذ قالوا في حبلى حبليات وحبالى بخلاف التاء فتسقط كجفان وجفنات في جفنة ولبناء الكلمة على التاء في الثاني اذ لا واحد له من لفظه فكانت كالأصل والتأنيث مستفاد من الصيغة (قوله ويجوز مع المؤنث تسكين الشين) ظاهره مع احدى وغيرها الى تسع ويصرح به قول التوضيح واذا كانت العشرة بالتاء وهي مركبة سكنت شينها في لغة الحجاز كراهة توالى أربع حركات فيما هو ككلمة واحدة وكسرها أكثر تميم تشبيها بتاء كتف وبعض تميم يبقيها على فتحها الأصلي وبه قرأ يزيد بن القعقاع وهو الأعمش فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا اه وبذلك يعلم ان الجواز في كلام الشارح باعتبار تعدد اللغات والا فالسكون واجب عند الحجازيين فان حذفت التاء فالشين بالفتح لا غير لكن قد تسكن العين حينئذ كقراءة أبي جعفر احد عشر كوكبا وقد قرئ اثنا عشر شهرا بالسكون وفيه اجتماع ساكنين (قوله وأول) أي أتبع أي اجعل لفظ عشرة تاليا لاثنتى الخ فعشرة مفعول أول واثنتى ثان وقوله اذا أنثى نشر على ترتيب اللف وتشا بالقصر لغة أو ضرورة أو حذفت همزته لاجتماعها مع همزة أو وأفاد بذلك حكم اثنين واثنتين اذا ركبا لئلا يتوهم انهما في التذكير والتأنيث كثلاثة في حال تركيبها أما حكم العشرة فمعلوم من قوله ومع غير أحد الخ كما ان قوله واليا لغير الرفع الخ معلوم من باب الاعراب لكن ذكره لدفع توهم بنائهما عند التركيب (قوله كلها مبنية الخ) أما العجز فلتضمنه معنى حرف العطف اذ الأصل خمس وعشر مثلا ولذلك يبطل البناء والتركيب اذا ظهر العاطف كقوله * كأن بها البدر ابن عشر وأربع * وهذا عام في عجز اثني عشر وغيره وأما الصدر فلانه كجزء كلمة أو لوقوعه موقع ما قبل تاء التأنيث في لزوم الفتح واعترض بان جزء الكلمة وما قبل التاء لا يستحق البناء حتى يستحقه ما وقع موقعه لانه وسط كلمة والبناء انما يكون في الآخر كالاعراب ولو سلم لوجب بناء صدر المركب المزجي مطلقا ولو غير عددي الا أن يقال تسومح في تسمية فتحة الصدر بناء لشابهتها العجز ولشبهها البناء في اللزوم وان كانت في الحقيقة فتحة بنية (قوله وتبنى على الفتح) انما بنيت على حركة اشعارا بعروض البناء وكانت فتحة تخفيفا لثقل التركيب (قوله يعرب بالالف) أي لعدم تركيبه بل عشر واقعة

وميزالعشرين للتسعينا * بواحد كمائة بعين حينا (ش) قد سبق ان العدد مضاف ومركب وذكرهنا العدد المفرد وهو من عشرين الى تسعين ويكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ولا يكون مميزه الا مفردا منصوبا نحو عشرون رجلا وعشرون امرأة ويذكر قبله النيف ويعطف هو عليه فيقال أحد وعشرون واثنان وعشرون وثلاثة وعشرون بالتاء فى ثلاثة وكذا ما بعد الثلاثة الى التسعة للمذكر ويقال للمؤنث احدى وعشرون واثنتان وعشرون وثلاث وعشرون بلا تاء فى ثلاث وكذا ما بعد الثلاث الى التسع وتلخص مما

سبق ومن هذا ان أسماء العدد على أربعة أقسام مضافة ومركبة ومفردة ومعطوفة (ص)

وميز وامركبا بمثل ما * ميز عشرون فسوينهما

(ش) أى يميز العدد المركب كتمييز عشرين وأخواته فيكون مفردا منصوبا نحو أحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة (ص)

وان أضيف عدد مركب * يبق البنا وعجز قد يعرب

(ش) يجوز فى الاعداد المركبة اضافتها الى غير مميزها ماعدا اثنى عشر فانه لا يضاف فلا يقال اثنا عشرك واذا أضيف العدد المركب فمذهب البصريين انه يبقى الجزآن على بنائهما فتقول هذه خمسة عشرك ورأيت خمسة عشرك ومررت بخمسة عشرك بفتح آخر الجزأين وقد يعرب العجز مع بقاء الصدر على بنائه فتقول هذه خمسة عشرك ورأيت خمسة عشرك ومررت بخمسة عشرك (ص)

وصغ من اثنين فمافوق الى * عشرة كفاعل من فعلا

واختمه فى التأنيث بالتا ومتى * ذكرت فاذكر فاعلا بغير تا

(ش) يصاغ من اثنين الى عشرة اسم موازن لفاعل كما يصاغ من فعل نحو ضارب من ضرب فيقال ثان وثالث ورابع الى عاشر بلا تاء فى التذكير و بتاء فى التأنيث (ص)

وان ترد بعض الذى منه بنى * تضف اليه مثل بعض بين

وان ترد جعل الاقل مثل ما * فوق فحكم جاعل له احكما

(ش) لفاعل المصوغ من اسم العدد استعمالان احدهما

موقع نون المثنى وماقبل النون محل اعراب لا بناء ففى جاء اثنا عشر رجلا اثنا مرفوع بالالف لانه ملحق بالمثنى وعشر مبنى على الفتح لتضمنه معنى العطف كما مر لا محل له من الاعراب لوقوعه موقع نون المثنى ولا يصح أن يقال انه مضاف اليه (قوله بواحد) أى منكر منصوب كما يعطيه المثال والحين بالكسر الزمن (قوله النيف) بفتح النون وشد التحتية مكسورة وقد تخفف وأصله نيوف كسيوف من ناف ينوف اذا زاد وهو كما فى الصحاح والقاموس كل مازاد على العقد الى العقد الثانى والعقد ما كان من العشرات أو المئات أو الالوف فيطلق النيف على الواحد فمافوقه بخلاف بضعة و بضع فمن ثلاثة الى تسعة على المختار وللمعدد حكم الثلاثة فى الافراد والاضافة والتركيب والعطف (قوله فيكون مفردا منصوبا) أى عند الجمهور وأجاز الفراء جمعه تمسكا بظاهر قوله تعالى اثنتى عشرة أسباطا أمما وأجيب بان أسباطا بدل كل من اثنتى عشرة والتمييز محذوف أى فرقة لا تمييز والا وجب تذكير العددين لان السبط مذكر وقال المصنف انه تمييز أنث عدده لوصفه بالمؤنث وهو أمما لانه جمع أمة ومقتضاه موافقة الفراء على جواز جمع تمييز المركب والا فهو مشكل لكن قال بعضهم اذا كان كل واحد من المعدود جمعا جاز جمع التمييز فان المعدود هنا قبائل وكل قبيلة أسباط لا سبط واحد فوقع أسباط موقع قبيلة فتدبر (قوله وعجز) مبتدأ سوغه التقسيم وقد يعرب خبره (قوله يجوز فى الاعداد المركبة الخ) أى كما يجوز فى غيرها فان العدد مطلقا تجوز اضافته الى غير تمييزه نحو عشروك وثلاثة زيد وحينئذ يستغنى عن التمييز فلا يذكر أصلا لانك لا تقول ثلاثة زيد الا لمن عرف جنسها وانما خص المركب لأجل قوله يبقى البنا الخ (قوله ماعدا اثنى عشر) أى واثنتى عشر لان عشر فيهما بمنزلة نون المثنى فلا تجامع الاضافة كالنون وحذفها يلبس بالاضافة الى اثنين (قوله وقد يعرب العجز) أى لأن الاضافة ترد الأسماء الى أصولها من الاعراب ولذا استحسنه الأخفش وقال ابن عصفور انه الأفصح لكن فى التسهيل لا يقاس عليه ولم يعرب الصدر لأن المضاف مجموع الجزأين فهما كاسم واحد اعرابه فى آخره (قوله مع بقاء الصدر على بنائه) فيه المسامحة المارة وجوز الكوفيون اعراب الصدر مضافا الى العجز مطلقا واستحسنوا ذلك اذا أضيف كخمسة عشرك (قوله كفاعل) اما صفة لمفعول صغ المحذوف أى صغ وزنا كفاعل من اثنين الخ أو الكاف بمعنى مثل مفعوله وظاهر ذلك مع قوله الآتى فحكم جاعل له احكما ان فاعل المذكور مصوغ من لفظ اثنين وثلاثة الخ سواء كان بمعنى بعض أو جاعل وهو مسلم فى الأول والاشتقاق من ألفاظ العدد سماعى لانها أسماء أجناس غير مصادر كاستحجر الطين من الحجر وتربت يداه من التراب ولا فعل لها بمعناها وأما الثانى فمشتق من الثنى والثلث والربع وهكذا مصادر ثنيت الرجل وثلثت الرجلين وربعت الثلاثة الخ وكلها من باب ضرب يضرب ضربا الا الربع والسبع والتسع فمن باب شفع يشفع شفعا الا أن يرجع الضمير فى قوله له احكما الى فاعل لا بقيد صوغه من اثنين أو يقدر هنا مضاف أى من مادة اثنين (قوله منه بنى الخ) الهاء فى منه واليه عائدة على الموصول الواقع على العدد ونائب فاعل بنى يعود الى فاعل فالصلة جرت على غير صاحبها كما سيشير له الشارح فى الحل ومفعول تضف ضمير محذوف يعود الى فاعل أيضا ومثل بعض حال منه أى حال كون فاعل مثل بعض فى معناه أو فى اضافته الى كله (قوله

أحدهما أن يفرد فيقال ثان وثانية وثالث وثالثة كما سبق والثاني أن لا يفرد وحينئذ اما أن يستعمل مع ما اشتق منه واما أن يستعمل مع ماقبل ما اشتق منه ففي الصورة الاولى يجب اضافة فاعل الى ما بعده فتقول في التذكير ثاني اثنين وثالث ثلاثة ورابع أربعة الى عاشر عشرة وتقول في التأنيث ثانية اثنتين وثالثة ثلاث ورابعة أربع الى عاشرة عشر والمعنى أحد اثنين واحدى اثنتين واحد عشر واحدى عشرة وهذا هو المراد بقوله وان ترد بعض الذي البيت أي وان ترد بفاعل المصوغ من اثنين فما فوقه الى عشرة بعض الذي بني فاعل منه أي واحدا مما اشتق منه فأضف اليه مثل بعض والذي يضاف اليه هو الذي اشتق ومنه في الصورة الثانية يجوز وجهان أحدهما اضافة فاعل الى ما يليه والثاني تنوينه ونصب ما يليه كما يفعل باسم الفاعل نحو ضارب زيد وضارب زيدا فتقول في التذكير ثالث اثنين وثالث اثنين ورابع ثلاثة ورابع ثلاثة وهكذا الى عاشر تسعة وعاشر تسعة وتقول في التأنيث ثالثة اثنتين وثالثة اثنتين ورابعة ثلاث ورابعة ثلاثا وهكذا الى عاشرة تسع وعاشرة تسعا والمعنى جاعل الاثنين ثلاثة والثلاثة أربعة وهذا هو المراد بقوله * وان ترد جعل الأقل مثل ما * فوق أي وان ترد بفاعل المصوغ من اثنين فما فوقه جعل ما هو أقل عددا مثل ما فوقه فاحكم له بحكم جاعل من جواز الاضافة الى مفعوله وتنوينه ونصبه (ص)

وان أردت مثل ثاني اثنين * مركبا فجيء بتركيبين
أو فاعلا بحالتيه أضف * الى مركب بما تنوي يفي
وشاع الاستغنا بحادي عشرا * ونحوه وقبل عشرين اذكرا
وبابه الفاعل من لفظ العدد * بحالتيه قبل واو يعتمد

(ش) قد سبق انه يبنى فاعل من اسم العدد على وجهين أحدهما أن يكون مرادا به بعض ما اشتق منه كثاني اثنين والثاني أن يراد به جعل الاقل مساويا لما فوقه كثالث اثنين وذكر هنا انه اذا أريد بناء فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الاول وهو انه بعض ما اشتق منه يجوز فيه ثلاثة أوجه أحدها انه يجيء بتركيبين صدر أولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث وعجزهما عشر في التذكير وعشرة في التأنيث وصدر الثاني منهما في التذكير أحد واثنان وثلاثة بالتاء الى تسعة وفي التأنيث احدى واثنتان وثلاث بلا تاء الى تسع نحو ثالث عشر ثلاثة عشر

أحدهما أن يفرد) أي عن الاضافة لعدد وعن لفظ عشرة ومعناه حينئذ واحد موصوف بكونه ثالثا أو رابعا أي في المرتبة الثالثة أو الرابعة كالباب الرابع والمقامة الثانية لا مطلق واحد كما في التوضيح وهذا هو المراد بقوله وصغ من اثنين الى آخر البيتين (قوله والثاني أن لا يفرد الخ) تحته استعمالان ذكرهما المتن بقوله وان ترد بعض الخ و بقوله وان ترد جعل الخ فاستعمالاته مع غير العشرة ثلاثة وسيأتي له معها ثلاثة أخرى ومع العشرين واحد فجملة استعمالات فاعل العدد سبعة كما في التوضيح (قوله والمعنى أحد اثنين) عبارة التوضيح وشرحه مع زيادة الوجه الثاني في فاعل ان يستعمل مع أصله الذي صيغ هو منه ليفيد ان الموصوف بعض تلك العدة المعينة لا غير كخامس خمسة أي بعض جماعة منحصرة في خمسة أي واحد منها لا زائد عليها ويجب حينئذ اضافته لاصله كما يجب اضافة البعض لكله كيد زيد فلا ينصب ما بعده على المختار لانه اسم جامد بمعنى بعض فلا يعمل النصب قال الله تعالى اذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة اهـ وصريح ذلك انه لا يعتبر في الموصوف اتصافه بمعنى ذلك الاسم أي بكونه ثالثا أو رابعا مثلا كما يعتبر في الحالة الاولى فيصح في نحو عاشر عشرة أن يكون في الرتبة الاولى ولا يجب كونه في العاشرة اذ يبعد في الآية أن المراد بثاني اثنين وثالث ثلاثة كونه في الرتبة الثانية أو الثالثة بل المراد انه بعض تلك العدة لا زائد عليهما بلا نظر لكونه ثانيا أو غيره فما في الصبان عن الجامي مما يخالف ذلك غير سديد فتأمله (قوله ونصب ما يليه به) اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال والا تعينت اضافته لانه اسم فاعل حقيقة مشتق من مصدر فعله كما مر (قوله ثالث اثنين الخ) ظاهره انه لا يقال ثاني واحد وأجازه بعضهم ونقله عن العرب ورجحه الدماميني بأن معناه مصير الواحد اثنين بنفسه ولا مانع منه (قوله مثل ما فوقه) أي بدرجة فقط فلا يقال رابع اثنين (قوله وان أردت الخ) مثل مفعول أردت ومركبا حال منه أو بالعكس وهذا شروع في بيان استعمال فاعل مع العشرة وهو اما أن يستعمل كثاني اثنين أي انه بعض تلك العدة بلا نظر للاتصاف بمعناه وهو الذي ذكره المصنف وذكر له ثلاثة أوجه ستعرفها واما أن يستعمل كجاعل وسيشير اليه الشارح زاد الموضح أن يستعمل كالمفرد ليفيد الاتصاف بمعناه مقيدا بمصاحبة العشرة أي ان المعدود واحد متصف بكونه ثاني عشر أو ثالث عشر مثلا وحكمه وجوب تركيبه مع العشرة مع تذكيرهما للمذكر وبالضد والاقتصار على تركيب واحد فتقول الجزء الخامس عشر والمقامة السادسة عشرة بفتحهما معا فيه (قوله يفي) مجزوم في جواب أضف أشبعت كسرته للروي أو مرفوع على ان جملته صفة لمركب أي مركب واف بما تنويه (قوله وشاع الاستغناء) أي عن التركيبين وعن فاعل المضاف لمركب بحادي عشر أي في افادة معنى ثاني اثنين (قوله وقبل عشرين) متعلق باذكر وبابه عطف على عشرين والفاعل نصب باذكر (قوله من اسم العدد) أي من مادته ليصح في الوجه الثاني كما مر

وهكذا الى تاسع عشر تسعة عشر وثالثة عشر وثالثة عشرة ثلاث عشرة الى تاسعة عشرة تسع عشرة وتكون الكلمات الاربع مبنية على الفتح الثاني أن يقتصر على صدر المركب الاول فيعرب ويضاف الى المركب الثاني باقيا الثاني على بناء جزأيه نحو هذا ثالث ثلاثة عشر وهذه ثالثة ثلاث عشرة الثالث أن يقتصر على المركب الاول باقيا بناء صدره وعجزه نحو ثالث عشر وثالثة عشرة واليه أشار بقوله * وشاع الاستغنا بحادي عشرا * ونحوه ولا يستعمل فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الثاني وهو أن يراد به جعل الاقل مساويا لما فوقه فلا يقال رابع عشر ثلاثة عشر وكذلك الجميع وهذا لم يذكره المصنف واقتصر على ذكر الاول وحادي مقلوب واحد وحادية مقلوب واحدة جعلوا فاءهما بعد لامهما ولا يستعمل حادي الامع عشر ولا تستعمل حادية الامع عشرة ويستعملان أيضا مع عشرين وأخواتها فتقول حادي وتسعون وحادية وتسعون وأشار بقوله وقبل عشرين البيت الى ان فاعلا المصوغ من اسم العدد يستعمل قبل العقود ويعطف عليه العقود نحو حادي وعشرون وتاسع وعشرون الى التسعين وقوله بحالتيه معناه انه يستعمل قبل العقود بالحالتين اللتين سبقتا وهو انه يقال فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث

(ص)

﴿ كم وكأين وكذا ﴾

ميز في الاستفهام كم بمثل ما * ميزت عشرين ككم شخصا سما   السؤال

وأجزان تجره من مضمرا * ان وليت كم حرف جر مظهرا

(ش) كم اسم والدليل على ذلك دخول حرف الجر عليها ومنه قولهم على كم جذع سقفت بيتك وهي اسم لعدد مبهم ولا بد لها من تمييز نحو كم رجلا عندك وقد يحذف للدلالة نحو كم صمت أي كم يوما صمت وتكون استفهامية وخبرية فالخبرية سيذكرها والاستفهامية يكون مميزها كمميز عشرين وأخواته فيكون مفردا منصوبا نحو

(قوله وتكون الكلمات الاربع مبنية على الفتح) أي ماعدا اثنا واثنتا وكذا يقال فيما سيأتي ومحل التركيب الاول بحسب العامل فيه والثاني جر أبدا لانه مضاف اليه وهذا الوجه قليل حتى قيل بمنعه (قوله على صدر المركب الاول) هو لفظ ثاني وثالث فيعرب هذا اللفظ لعدم تركيبه ويضاف الى المركب الثاني بتمامه كما ذكره المتن بقوله أو فاعلا بحالتيه الخ أي حالتي التذكير وضده (قوله الثالث) أي من أوجه استعماله كثاني اثنين أن يقتصر الخ أي ويحذف الثاني بتمامه والشارح تابع في ذلك للمصنف وولده ويرده التباسه بما ليس أصله تركيبين وهو المستعمل كالمفرد ليفيد الاتصاف بمعناه والصحيح كما ذكره الموضح ان المقتصر عليه في هذا الوجه هو فاعل صدر الاول وعشر عجز الثاني وحذف باقيهما فصار حادي عشر مثلا وحينئذ اما أن يعربا معا لزوال التركيب فيهما فيجر الثاني أبدا بالاضافة ويكون الاول بحسب العوامل أو يعرب الاول ويبنى الثاني حكاه ابن السكيت وابن كيسان ووجهه أن يقدر ما حذف من الثاني فيبقى بناؤه ولا يقاس على هذا لقلته ويمتنع بناؤهما معا على حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه كما قيل لانه لا دليل حينئذ على انتزاعهما من تركيبين بخلاف اعراب الاول فتلخص ان في استعماله كثاني اثنين خمسة أوجه يمتنع آخرها وليس منها الاقتصار على التركيب الاول بتمامه وانما هو في استعماله كالمفرد أفاده في التوضيح (قوله فلا يقال رابع عشر ثلاثة عشر) أي عند الكوفيين وأكثر البصريين وأجازه سيبويه وجماعة قياسا فيؤتى بتركيبين صدر ثانيهما أقل من صدر الاول بواحد كما مثله الشارح والمعنى مصير الثلاثة عشر أربعة عشر بنفسه ويتعين اضافة الاول للثاني لان الوصف لا يعمل النصب الا منونا وتنوينه هنا ممتنع لتركيبه مع عشر نعم لك أن تحذف عشر من الاول فتقول رابع ثلاثة عشر فان نونته نصبت به الثاني محلا (قوله جعلوا فاءهما الخ) أي فصار أحادو وحادو قلبت واوهما ياء لتطرفها اثر كسرة لأن تاء التأنيث في حكم الانفصال ثم أعل الاول كقاض دون الثاني لفتح يائه (قوله الى أن فاعل المصوغ الخ) هذا هو الاستعمال السابع (قوله ويعطف عليه العقود) الظاهر انه حينئذ يفيد الاتصاف بمعناه مقيدا بمصاحبة العشرين كالمفرد فان عطفت العقود على ما اشتق منه كثاني اثنين وعشرين كان بمعنى بعض أو ما قبله كثالث اثنين وعشرين كان بمعنى جاعل فتجوز فيه الاضافة والنصب ويمتنع حادي عشرين بحذف العاطف لامتناع التركيب مع هذه العقود قال ابن هشام في قول الشهود حادي عشرين شهر جمادى ثلاث لحنات حذف الواو واثبات نون عشرين مع أنه مضاف لما بعده وذكر لفظ شهر وهو لا يذكر الامع رمضان والربيعين اه قال السيوطي والمنقول عن سيبويه جواز ذكره مع كل الشهور وهو قول الاكثر والله أعلم

﴿ كم وكأين وكذا ﴾

ذكرها بعد العدد لانها كنايات عنه (قوله ككم شخصا الخ) كم في محل رفع مبتدأ وشخصا تمييزه منصوب به وجملة سما خبره والجملة في محل جر بالكاف (قوله وأجزان) بنقل فتحة الهمزة الى الزاي للوزن (قوله استفهامية) أي بمعنى أي عدد فالاستفهام بها عن كمية الشئ (قوله وخبرية) أي بمعنى قولك عدد كثير سميت بذلك لان ما هي فيه اخبار بالكثرة محتمل للصدق والكذب (قوله مفردا منصوبا) أي لانه لم يسمع الا كذلك فالعلة في ذلك السماع كما قاله الدماميني وأجاز الكوفيون جمعه مطلقا وبعضهم ان كان

السؤال عن جماعات لا عن عدد من الآحاد كـكم غلمانا لك أى كم صنفا من أصناف الغلمان استقروا لك بخلاف كم فردا منها وهو تفصيل حسن صبان (قوله كم درهما قبضت) كم استفهامية مفعول مقدم لقبضت ودرهما تمييزها منصوب بها (قوله ويجوز جره الخ) أى يترجح على النصب بالشرط المذكور وقوله بمن مضمرة أى عند الخليل وسيبويه وهى من البيانية لأنها هى التى تجر التمييز مطلقا البيان جنس المميز وقال الزجاجى باضافة كم اليه وعلى الأول فالمشهور منع ظهور من كما هو ظاهر المتن لأن الجار لكم عوض عنها وقيل يجوز نحو بكم من درهم اشتريت (قوله فان لم يدخل عليها حرف جر الخ) هذا التفصيل هو المختار ولذا اقتصر عليه المتن ولم يذكر سيبويه وغيره وقوله وجب نصبه ظاهره وان جرت كم بالاضافة كعبد كم رجلا ضربت فانظره ووراء هذا التفصيل مذهبان وجوب نصبه مطلقا وان جرت كم وجوازه مطلقا حملا على الخبرية وعليه حمل بعضهم كم عمة لك يا جرير بالجر بناء على انها فيه استفهامية للتهكم وانظر هل هذا الجر بمن مقدرة كما اذا دخل عليها حرف جر أو باضافتها اليه * واعلم ان ابن الحاجب ذكر ان من تدخل على مميز الخبرية بكثرة نحو وكم من ملك والاستفهامية بقلة أى وان لم تجر قال الرضى ولم أعثر على شاهده فرده فى المطول بقوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وفيه لطافة أفاده الصبان (قوله كـكم رجال) كم خبرية مبتدأ خبره محذوف أى عندى أو مفعول لمحذوف أى ملكت ورجال تمييز مجرور باضافتها اليه كتمييز العشرة ومره كتمييز المائة فهو لف ونشر على ترتيب اللف وأصلها امرأة حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى الراء (قوله كـكم كأين الخ) مبتدأ وخبر أى لفظ كأين وكذا مثل كم الخبرية فى معناها المعروف لها وهو الدلالة على عدد مبهم والتكثير وقوله و ينتصب الخ كالاستثناء من التشبيه (قوله أو بمفرد مجرور) هو الأكثر والأفصح ومنه كم عمة لك يا جرير بالجر بناء على انها فيه خبرية وهو المشهور وليس الجمع بشاذ فقيل ولغة تميم نصب تمييزها المفرد حملا على الاستفهامية وحمل عليها كم عمة بالنصب وصرح فى المبتدأ شرح هذا البيت والصحيح ان الجر هنا باضافة كم اليه لا بمن مقدرة كما نقل عن الكوفيين لكن ربما يؤيدهم ما مر من كثرة جره بها نحو وكم من ملك وشرط وجوب الجر اتصاله بها فان فصل منها باحد الظرفين اختير نصبه و يجوز الجر كقوله

كم بجود مقرف نال العلى * وكريم بخله قد وضعه

بجر مقرف والمراد به من ليس أصيلا من جهة الأب اذ هو من أبوه عجمى وأمه عربية أو بهما معا كـكم عندى من الناس رجلا أو بجملة كقوله * كم نالنى منهم فضلا على عدم * وجب نصبه لتعذر الاضافة حينئذ فحملت على الاستفهامية والفصل مطلقا خاص بالضرورة ﴿تنبيه﴾ تتفق كم الخبرية والاستفهامية فى الاسمية والبناء على السكون والافتقار الى المميز لابهامهما وجواز حذفه لدليل ولزوم الصدر كما سيأتى وفى وجوه الاعراب فان تقدمهما جار فمحلهما جر والا فان كنى بهما عن الحدث أو الظرف فنصب على المصدرية أو الظرفية كـكم ضربة أو يوما ضربت وان كنى بهما عن الذوات فان لم يلهما فعل كـكم رجل عندى أو كان لازما كـكم رجلا قام أو متعديا رافعا لضميرهما كـكم رجل ضرب زيدا أو لسببيهما كـكم رجل ضرب أبوه زيدا أو آخذ مفعوله كـكم رجل ضربت زيدا عنده فهما فى ذلك كله مبتدآن وما بعدهما خبر وان كان متعديا لم يشتغل بشئ كـكم عبدا ملكت فهما مفعولان أو اشتغل بضميرهما أو سببيهما كـكم رجل ضربته أو ضربت عبده فاشتغال و يفترقان فى أن تمييز الاستفهامية مفرد على الأصح وأصله النصب و يفصل منها فى السعة وفى الخبرية يجوز مفردا وجمعا وأصله الجر ولا يفصل الا ضرورة كما مر كل ذلك وفى أن الخبرية تدل على التكثير وتختص بالماضى فلا يجوز كم غلمان سأملكهم والكلام معها يحتمل الصدق والكذب ولا تستدعى جوابا ولا يقترن البدل منها بالهمزة بخلاف الاستفهامية

كم درهما قبضت ويجوز جره بمن مضمرة ان وليت كم حرف جر نحو بكم درهم اشتريت هذا أى بكم من درهم فان لم يدخل عليها حرف جر وجب نصبه (ص)

واستعملنها مخبرا كعشره * أو مائة كـكم رجال أو مره
كـكم كأين وكذا و ينتصب * تمييز ذين أو به صل من تصب

(ش) تستعمل كم للتكثير فتميز بجمع مجرور كعشرة أو بمفرد مجرور كمائة نحو كم غلمان ملكت وكم درهم أنفقت والمعنى كثيرا من الغلمان ملكت وكثيرا من الدراهم أنفقت ومثل كم

فى الجميع (قوله فى الدلالة فى على التكثير) ظاهره فى كأين دون كذا لانها كناية عن عدد مبهم قل أو كثر ولو واحدا دماميني (قوله وكاين) أى بفتح الهمزة وشد الياء منونة لزوما ويكتب نونا لانها مركبة من الكاف وأى المنونة فلما دخل التنوين فى التركيب أشبه النون الاصلية ولذا رسم فى المصحف نونا وجاز الوقف بها ومن وقف بحذفها اعتبر أصله ويقل فيها كائن كلفظ قاض وكان بحذف المدة بعد الكاف وكأين بسكون الهمزة وكسر الياء وكيئن بتقديم الياء على الهمزة ففيها خمس لغات والنون فى الكل أصلها التنوين وأفصحها الاولى وهى الاصل وبها قرأ السبعة الا ابن كثير ويليها كائن كقاض وبها قرأ ابن كثير وهى أكثر فى الشعر كقوله

اطرد اليأس بالرجاء فكائن * آلما حم يسره بعد عسر

(قوله أو مجرور بمن) خاص بكأين بدليل مثاله وأما كذا فيجب نصب تمييزها ولا يجر بمن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين لان عجزها اسم اشارة لا يقبلها باعتبار أصله وان أمكن تغير حكمه بالتركيب فقول المصنف أو به صل من أى بتمييز ذين بالنظر للمجموع (قوله وهو الاكثر) أى جر تمييز كاين بمن أكثر من نصبه بل أوجبه ابن عصفور ويمتنع جره بالاضافة لان تنوينها مستحق الثبوت لحكاية أصله (قوله ومركبة) أى مكررة وليس المراد جعلهما كلمة واحدة لان الأولى بحسب العوامل فهى فى المثال مفعول ملكت ودرهما تمييزها والثانية تأكيدها (قوله ومعطوفا عليها) هو الغالب وقل ورود الأولين كما فى التسهيل بل منع ابن خروف سماعهما (قوله لها صدر الكلام) أى فلا يتقدم عليها عامل الا المضاف وحرف الجر وحكى الفراء أن تقديم عامل الخبرية لغة وبنى عليها اعرابها فاعلا فى قوله تعالى أولم يهد لهم كم أهلكنا والصحيح ان الفاعل ضمير المصدر أى الهدى أو الله ولا تخرج الآية على اللغة الرديئة وأما قوله تعالى أولم يروا كم أهلكنا الخ فكم فيه مفعول أهلكنا والجملة فى محل نصب بير والتعليقه عنها بكم وأنهم اليهم لا يرجعون مفعول لأجله ايروا وقيل غير ذلك (قوله بخلاف كذا) أى فيعمل فيها ما قبلها كمثاله واعلم ان كأين وكذا يتفقان مع كم فى الاسمية والبناء والابهام والافتقار الى المميز وتنفرد كاين بموافقتها فى التصدر وفى التكثير تارة وهو الأغلب والاستفهام أخرى وهو نادر ولم يثبته الجمهور ومنه قول أبى بن كعب لابن مسعود كأين تقرأ سورة الأحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين وتنفرد كذا بموافقتها فى أنها تميز بجمع ومفرد ويخالفانها فى ان كم بسيطة على الصحيح وهما مركبان كما مر وفى منع اضافتهما الى التمييز كما مر وتنفرد كاين بمخالفتها فى غلبة جر تمييزها بمن حتى قيل بوجوبه ولا يدخل عليها جار خلافا لمن أجاز بكاين تبيع هذا الثوب ولا تميز الا بمفرد وتنفرد كذا بمخالفتها فى عدم التصدر ووجوب نصب تمييزها ولا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كما مر والله أعلم

﴿الحكاية﴾

هى لغة المماثلة واصطلاحا ايراد اللفظ المسموع بهيئته أو ايراد صفته أو معناه وهى اما حكاية جملة وتكون بالقول وما تصرف منه فيحكى به لفظها أو معناها وأما حكاية مفرد وهى ضربان حكاية اللفظ المفرد مع استفهام ويسمى الاستثبات بأى أو من وهى التى ذكرها المصنف والمحكى فيها صفة اللفظ وحكايته بدون استفهام فان كان الحكم على معنى اللفظ المحكى كانت شاذة كقول بعض العرب دعنا من تمرتان لمن قال له هاتان تمرتان أو على نفس اللفظ فلا وهذا هو المراد بقول الكافية

وان نسبت لاداة حكما * فابن أو اعرب واجعلنها اسما

وحاصل ذلك انه اذا حكم على لفظ باعتبار كونه لفظا جاز اعرابه بحسب العوامل وجازت حكايته على أصله مع تقدير اعرابه فتقول ضرب وقام فعل ومن وعن حرف بالرفع لفظا او بفتح الأولين وسكون الثانيين حكاية لأصلهما مع تقدير الرفع ثم اللفظ الذى على حرفين ان حكى لم يغير سواء كان ثانيه لينا أم لا كغيره وان أعرب

فى الدلالة على التكثير كذا وكأين ومميزهما منصوب أو مجرور بمن وهو الاكثر نحو قوله تعالى وكأين من نبى قتل معه وملكت كذا درهما وتستعمل كذا مفردة كهذا المثال ومركبة نحو ملكت كذا كذا درهما ومعطوفا عليها مثلها نحو ملكت كذا وكذا درهما وكم لها صدر الكلام استفهامية كانت أو خبرية فلا تقول ضربت كم رجلا ولا ملكت كم غلمان وكذلك كاين بخلاف كذا نحو ملكت كذا درهما (ص)

﴿الحكاية﴾

احك باى ما لمنكور سئل * عنه بها فى الوقف أو حين تصل
ووقفا احك ما لمنكور بمن * والنون حرك مطلقا وأشبعن
وقل منان ومنين بعد لى * الفان بابنين وسكن تعدل
وقل لمن قال أتت بنت منه * والنون قبل تا المثنى مسكنه
والفتح نزر وصل التا والالف * بمن باثر ذا بنسوة كلف
وقل منون ومنين مسكنا * ان قيل جا قوم لقوم فطنا
ان تصل فلفظ من لا يختلف * ونادر منون فى نظم عرف

(ش) ان سئل باى عن منكور مذكور فى كلام سابق حكى فى أى ما لذلك المنكور من اعراب وتذكير وتأنيث وافراد وتثنية وجمع ويفعل بها ذلك وصلا ووقفا فتقول لمن قال جاءنى رجل أى ولمن قال رأيت رجلا أيا ولمن قال مررت برجل أى وكذلك تفعل فى الوصل نحو أى يافتى وأيا يافتى وأى يافتى وتقول فى التأنيث أية وفى التثنية أيان وأيتان رفعا وأيين وأيتين جرا ونصبا وفى الجمع أيون وأيات رفعا وأيين وأيات جرا ونصبا وان سئل عن المنكور المذكور بمن حكى فيها ماله من اعراب وتشبع الحركة التى على النون فيتولد منها حرف مجانس لها ويحكى فيها ماله من تأنيث وتذكير وتثنية وجمع ولا تفعل بها ذلك كله الا وقفا فتقول لمن قال جاءنى رجل منو ولمن قال رأيت رجلا منا ولمن قال مررت

وثانيه لين وجب تضعيفه نحو لو وفى حرف يشبه الواو والياء كقوله

ألام على لو ولو كنت عالما * باذناب لولم تفتنى أوائله

ومنه الحديث اياكم واللو فان اللو تفتح عمل الشيطان فضاعفها وقرنها بأل لصيرورتها اسما للفظ ويقلب الحرف الضاعف همزة فى ماولا للسا كنين تقول ماء ولاء حرف بهمزة بعد الالف فان صح ثانيه كمن جاز التضعيف وعدمه أفاده الفارضى وفى الرضى وشرح اللبان للسيد انه يجب تضعيف الثنائى المراد لفظه اذا أعرب صحيحا كان أو معتلا فان جعل علما لغير لفظه امتنع التضعيف فى الصحيح لئلا يلزم تغيير اللفظ والمعنى ووجب فى المعتل لئلا يسقط حرف العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف اهـ فتلخص ان أقسام الحكاية أربعة اقتصر المصنف على الثانى وثالثها شاذ وقد علمت الباقين (قوله احك باى) الباء للآلة أو ظرفية سم (قوله ما لمنكور) أى ما ثبت له من صفة الاعراب وغيره وخرج به المعرفة فلا تحكى صفتها وحدها بل هى وصفتها بمن خاصة (قوله فى الوقف) متعلق باحك (قوله والنون حرك الخ) الجملة تفسير لاحك لان حكاية النكرة بمن هى نفس تحريكها واشباعها لا غيرهما كما يوهمه العطف (قوله مطلقا) أى فى أحوال الاعراب الثلاثة (قوله وأشبعن) بنون التوكيد الثقيلة خففت للوقف لا الخفيفة والا ابدلت فيه ألفا كما قاله ابن غازى (قوله منان ومنين) بصيغة المثنى فيهما (قوله الفان) بكسر الهمزة مثنى الف كذلك بمعنى ءالف و بابنين أى معهما وهو لف ونشر مرتب فمنان لحكاية الفان ومنين لابنين (قوله وسكن) أى النون الاخيرة لانه لا يوقف على متحرك وكذا ما سيأتى (قوله أتت بنت) الجملة مفعول قال ومنه مفعول قل وهى بتاء التأنيث قلبت هاء للوقف والنون قبلها مفتوحة لاجلها وقد تسكن مع سلامة التاء تنبيها على انه تأنيث محكى لا لمن فيقال منت لاغتفار الساكنين فى الوقف وانما حكى فيها التأنيث دون الاعراب لسكون التاء فى الوقف أبدا فلا يلحقها حرف المد المتولد من حكاية الاعراب (قوله مسكنه) أى للتنبيه على ان التاء ليست لتأنيث من بل لحكاية تأنيث كلمة أخرى ولم تسكن نون المفرد على الاشهر لدفع الساكنين (قوله مسكنا) حال من فاعل قل أى مسكنا آخرهما (قوله وان تصل) محترز قوله ووقفا احك الخ (قوله مذكور الخ) خرج المسؤل بها ابتداء فلا يحكى فيها شئ بل تكون بحسب العوامل ومفردة مذكرة لا غير مثل من وشذ قوله بأى كتاب أم بأية سنة * ترى حبهم عارا على وتحسب (قوله فتقول لمن قال الخ) فاى فى جميع الامثلة المذكورة استفهامية معربة لكن اختلف هل اعرابها ظاهر وهو ما فيها من الحركات والحروف أوهى لحكاية ما فى اللفظ المسموع والاعراب مقدر قولان فعلى الاول تكون بحسب مثل عوامل المحكى لكن فى نحو المثال الاول تكون مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها لصدارتها أى أى جاء وقال الكوفيون فاعل بمحذوف ليطابق المحكى واستفهام الاستثبات لا يلزم الصدر عندهم أما الثانية فمفعول لمحذوف مؤخر لما ذكر أى أيا رأيت والثالثة مجرورة بحرف محذوف مع متعلقه أى باى مررت وكذا القياس وفيه ان حذف الجار وابقاء عمله شاذ وعلى القول الثانى تكون مبتدأ دائما محذوف الخبر أى أى هو أوهم مثلا ورفعه مقدر لحركة الحكاية أو حرفها مطلقا وقيل ظاهر فى الرفع اذ لا ضرورة لتقديره (قوله وان سئل عن المنكور) أى العاقل لاختصاص من به بخلاف أى وانما اختصت حكاية الصفة فى من بالسؤال عن نكرة لانها لعدم تعينها يكثر السؤال عنها فخفف فيها بحذف المسؤل عنه والحاق صفته لمن بخلاف المعرفة فتذكر بعد من غالبا اما محكية أو غير محكية (قوله وتشبع الحركة) أى التى اجتلبت للحكاية فالحروف التى بعدها انما هى اشباع لها دفعا للوقف على المتحرك وقيل الحروف ليست للاشباع بل اجتلبت للحكاية أولا فلزم تحريك ما قبلها وصححه أبو حيان وقيل بدل من التنوين فى المحكى ومن مبنية على سكون مقدر منعه حركة الحكاية أو حركة مناسبة حرفها مفردة كانت أولا وليست منان ومنين

برجل مني وتقول في تثنية المذكر منان رفعا ومنين نصبا وجرا وتسكن النون فيهما فتقول لمن قال جاءني رجلان منان ولمن قال مررت
برجلين منين ولمن قال رأيت رجلين منين وتقول للمؤنثة منه رفعا ونصبا وجرا فاذا قيل أتت بنت فقل منه رفعا وكذا في الجر والنصب وتقول في
تثنية المؤنث منتان رفعا ومنتين جرا ونصبا بسكون النون التي قبل التاء وسكون نون التثنية وقد ورد قليلا فتح النون التي قبل التاء نحو
منتان ومنتين واليه أشار بقوله والفتح نزر وتقول في جمع المؤنث منات بالالف والتاء الزائدتين كهندات

فاذا قيل جاء نسوة فقل منات وكذا تفعل في الجر والنصب وتقول في جمع المذكر منون رفعا ومنين نصبا وجرا بسكون النون فيهما فاذا قيل جاء قوم فقل منون واذا قيل مررت بقوم أو رأيت قوما فقل منين هذا حكم من اذا حكي بها في الوقف فاذا وصلت لم يحك فيها شيء من ذلك لكن تكون بلفظ واحد في الجميع فتقول من يافتى لقائل جميع ما تقدم وقد ورد في الشعر قليلا منون وصلا قال الشاعر

أتوا ناري فقلت منون أنتم
فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

فقال منون أنتم والقياس من أنتم (ص)

والعلم احكينه من بعد من
ان عريت من عاطف بها اقترن

(ش) يجوز أن يحكي العلم بمن ان لم يتقدم عليها عاطف فتقول لمن قال جاءني زيد من زيد ولمن قال رأيت زيدا من زيدا ولمن قال مررت بزيد من زيد فتحكي في العلم المذكور بعد من ما للعلم المذكور في الكلام السابق من الاعراب ومن مبتدأ والعلم الذي بعدها خبر عنها أو خبر عن الاسم المذكور بعد فان سبق من عاطف لم يجز أن يحكي في العلم الذي بعدها ما لما قبلها من الاعراب بل يجب رفعه على انه خبر عن من أو مبتدأ خبره من فتقول لقائل جاء زيد أو رأيت زيدا أو مررت بزيد ومن زيد ولا يحكي من المعارف الا العلم فلا تقول لقائل رأيت غلام زيد من غلام زيد بنصب غلام بل يجب رفعه فتقول من غلام زيد وكذلك في الرفع والجر (ص)

﴿التأنيث﴾

ومنات معربة كما قد يتوهم من التثنية والجمع بل هي لفظ من زيدت عليها هذه الحروف للدلالة على حال المسؤل عنه فهي في محل عامل كعامل المحكي أو في محل رفع أبدا مبتدأ حذف خبره أي من هو أوهم على قياس ما مر في أي (قوله ولمن قال مررت برجلين منين) ظاهره لا يجب اعادة الجار فيحتمل ان محله جر بحرف محذوف أو مبتدأ حذف خبره كما مر في أي وقال ابن عصفور لا بد من اعادة الجار في من وأي ويقدر متعلقه بعدهما كما مر وينبغي جوازه قبلهما عند من يرى ان استفهام الاستثبات لا يلزم الصدر (قوله أتوا ناري الخ) فيه شذوذات لحاق العلامة وصلا كما في الشارح وتحريك النون وكونه حكاية لمقدر غير مذكور كما ذكره ابن المصنف والتقدير أتوا ناري فقالوا أتينا فقلت الخ وعليه فهو حكاية للضمير في أتينا فهو شذوذ آخر لانه ليس نكرة وجعله المصرح حكاية للضمير في أتوا بلا تقدير ورده يس كما في الصبان بان الشاعر قال للجن حين اتيانهم له منون أنتم ثم أخبرنا عن ذلك بقوله أتوا الخ فالنطق باتوا متأخر عن منون فكيف يحكى به فيتعين التقدير اه وهذا ظاهر على كون ذلك قصة وقعت حقيقة اما على ماقيل ان هذا الشعر أكذوبة من أكاذيب العرب فكلام المصرح محتمل تأمل (قوله عموا ظلاما) أصله أنعموا أي تنعموا في الظلام ويروى عموا صباحا وكلاهما صحيح لانه من قصيدتين لشاعرين (قوله والعلم احكينه) أي عند الحجازيين وأما غيرهم فلا يحكونه بل يرفعونه بعدها مطلقا على الابتداء والخبر ويجوز الحجازيون ذلك أيضا بل هو الارجح (قوله من بعد من) ظاهره مطلقا أي وقفا ووصلا وهو كذلك اه سم والمخصوص بالوقف انما هو حكاية صفة النكرة بها اما أي فلا يحكى العلم بعدها كما لا تحكى سائر المعارف مطلقا فاذا قيل رأيت زيدا أو مررت بزيد قلت أي زيد برفع زيد لا غير لان أي يظهر اعرابها فكرهوا مخالفة الثاني لها بخلاف من (قوله يجوز ان يحكى العلم) أي بشرط كونه لعاقل وان لا يتيقن عدم اشتراكه فلا يقال من الفرزدق بالجر لمن قال سمعت شعر الفرزدق لعدم الاشتراك فيه وأن لا يتبع بنعت أو توكيد أو بدل فلا يقال من زيدا العاقل لمن قال رأيت زيدا العاقل نعم ان كان النعت بابن مضاف الى علم حكي لصيرورته مع المنعوت كشيء واحد نحو من زيد بن عمرو بالنصب لمن قال رأيت زيد بن عمرو وفي العلم المعطوف عليه خلاف والجواز مذهب سيبويه فيحكي المتعاطفان ان كانا معا علمين كزيدا وعمرا أو الاول فقط كزيدا وأخاه بخلاف أخاز يد وعمرا (قوله خبر عنها) فهو مرفوع بضمة مقدرة في الاحوال الثلاثة للتعذر العارض بحركة الحكاية وقيل حركته في الرفع اعراب (قوله أو خبر عن الاسم) أي أو من خبر الخ (قوله عاطف) هو الواو خاصة وقيل والفاء أيضا والمراد صورة العاطف لانه للاستئناف وقال الرضي انه للعطف على كلام المخاطب ويلزم عليه عطف الانشاء على الخبر في جواب رأيت زيدا مثلا ﴿تنبيه﴾ ظهر مما مر أن من تخالف أيا في خمسة أشياء اختصاصها بالعاقل وبالوقف ويجب فيها الاشباع ولا تختص بالنكرة ولا يجب فيها فتح ما قبل تاء التأنيث في نحو منة ومنتان بخلاف أي في الجميع (قوله الا العلم) أي اسما كان أو لقبا أو كنية لكثرة استعماله فجاز فيه ما لا يجوز في غيره والله أعلم

﴿التأنيث﴾

علامة التأنيث تاء أو ألف * وفى أسام قدروا التا كالكتف
ويعرف التقدير بالضمير * ونحوه كالرد فى التصغير

(ش) أصل الاسم ان يكون مذكرا والتأنيث فرع عن التذكير ولكون التذكير هو الاصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير ولكون التأنيث فرعا عن التذكير افتقر الى علامة تدل عليه وهى التاء والالف المقصورة أو الممدودة والتاء أكثر فى الاستعمال من الالف ولذلك قدرت فى بعض الاسماء كعين وكتف ويستدل على تأنيث مالا علامة فيه ظاهرة من الاسماء المؤنثة بعود الضمير اليه مؤنثا نحو الكتف نهشتها والعين كحلتها وبما أشبه ذلك كوصفه بالمؤنث نحو أكلت كتفا مشوية وكرد التاء اليه فى التصغير نحو كتيفة ويدية

(ص)

ولا تلى فارقة فعولا * أصلا ولا المفعال والمفعيلا
كذاك مفعل وما تليه * تا الفرق من ذى فشذوذ فيه
ومن فعيل كقتيل ان تبع * موصوفه غالبا التا تمتنع

(ش) قد سبق ان هذه التاء انما زيدت فى الاسماء لتمييز المؤنث من المذكر وأكثر ما يكون ذلك فى الصفات كقائم وقائمة وقاعد وقاعدة ويقل ذلك فى الاسماء التى ليست بصفات

كرجل ورجلة وانسان وانسانة وامرىء وامرأة وأشار بقوله * ولا تلى فارقة فعولا * الأبيات الى ان من الصفات مالا تلحقه هذه التاء وهو ما كان من الصفات على فعول وكان بمعنى فاعل واليه أشار بقوله أصلا واحترز بذلك من الذى بمعنى مفعول

لم يقل والتذكير كما قال المعرب والمبنى والنكرة والمعرفة لانه لم يبينه هنا قصدا وان لزم من بيان التأنيث بيانه بخلاف ما ذكر (قوله علامة التأنيث الخ) أى التأنيث الكائن فى مدلول الاسم المتمكن ولو بحسب الاصل كطلحة فخرج التأنيث فى مدلول غيره فيدل عليه بغير التاء والألف كالكسر فى أنت والنون فى هن (قوله تاء أو ألف) لم يعبر بالهاء لان التاء أصل عند البصريين ولقشمل تاء الفعل الساكنة وأشار باو الى عدم اجتماعهما فلا يقال ذكراة وأما علقاة لنبت وارطاة لشجر فالفهما مع التاء للالحاق بجعفر ومع عدمها للتأنيث سم وفيه انه فى حالة عدم التاء منهما يحتمل أن ألفهما للالحاق أيضا كما مر وسيأتى فتدبر (قوله وفى أسام) جمع أسماء جمع اسم فهو جمع الجمع غير مصروف لمنتهى الجموع كجوار (قوله والالف المقصورة) هى ألف لينة زائدة على بنية الكلمة للدلالة على التأنيث والممدودة كذلك الا أنه يزاد قبلها ألف فتقلب هى همزة كما سيأتى عن البصريين (قوله أكثر الخ) أى وأظهر دلالة على التأنيث لانها لا تلتبس أما الالف فتلتبس بالف الالحاق والتكثير فيحتاج الى تمييزها بما سيأتى (قوله ولذلك قدرت) أى ولان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز أن تحذف بخلاف الالف (قوله مالا علامة فيه) أى مما هو مجازى التأنيث والتذكير وباب هذا الاستدلال السماع والاوجب تذكيره وقد مر ذلك فى باب الفاعل مع التفصيل بين الحقيقى والمجازى موضحا منظوما مع حكم الالفاظ المقصودة فانظره (قوله كوصفه الخ) أى وكتأنيث خبره أو حاله أو عدده أو اشارته أو فعله (قوله فى التصغير) هذه العلامة تختص بالثلاثى وبالرباعى اذا صغر للترخيم كعنيقة وذريعة تصغير عناق وذراع (قوله نحو كتيفة ويدية) أى من الاعضاء المزدوجة فانها مؤنثة كعين وأذن ورجل وغير المزدوج مذكر كذا فى التصريح وهو غير مطرد فمن المزدوج الحاجب والصدغ والخد واللحى والمرفق والزند والكوع والكرسوع وهى مذكرة وكذا الذراع عند بعض عكل والعضد والابط والضرس مما يذكر ويؤنث وكذا العاتق كما قاله ابن السكيت وتبعه الجوهرى وغيره ومن المنفرد الكبد والكرش وهما مؤنثان والعنق واللسان والقفا والمتن والمعى تذكر وتؤنث أفاده الفارضى بزيادة من فتح البارى وبعضه فى المصباح (قوله ولا تلى) أى التاء فارقة أى بين المذكر والمؤنث اما غير الفارقة فتلى فعولا كغيره كحمولة من المال وفروقة من الفرق بفتحتين وهو الخوف فان التاء فيهما للمبالغة لا للفرق ولذلك تلحق المذكر والمؤنث (قوله ولا المفعال) بكسر الميم وكذا مفعيل ومفعل (قوله تا الفرق) بقصر تا واضافتها للفرق (قوله ومن فعيل) متعلق بتمتنع الواقع خبرا عن التاء وكقتيل حال من فعيل لقصد لفظه وجواب الشرط محذوف لدلالة تمتنع عليه (قوله لتمييز المؤنث) أى الاصل فيها ذلك وتكثر زيادتها فى الاسماء لتمييز الواحد من الجنس فى المخلوقات كشجر وشجرة والمصنوعات كلبن ولبنة وقد تزاد فى الجنس لتمييزه من الواحد ككمأة وكمء وقد تأتى للمبالغة كراوية لكثير الرواية أولتأكيدها كعلامة ونسابة وتأتى فى الجمع عوضا عن ياء النسب التى فى المفرد كاشعثى واشاعثة وقد تعوض عن فاء نحو عدة وعين اقامة ولام سنة أو عن مدة تفعيل كتزكية وقد تأتى لمجرد تكثير حروف الكلمة كقرية وبلدة وغرفة ولغير ذلك وهى مع ذلك تدل على التأنيث المجازى لما هى فيه بدليل تأنيث ضميرها ماعدا التى للمبالغة أولتأكيدها فانسلخت عن التأنيث فتأمل (قوله ويقل ذلك فى الاسماء) أى أسماء الاجناس الجامدة بدليل مثاله لانها تكثر فى الاعلام كفاطمة وعائشة فتدبر (قوله وانسانة) فى القاموس امرأة انسان وبالهاء لغة عامية وسمع فى شعر كانه مولد

وانما جعل الاول أصلا لانه أكثر من الثاني وذلك نحو شكور وصبور بمعنى شاكر وصابر فيقال للمذكر وللمؤنث صبور وشكور بلا تاء نحو هذا رجل شكور وامرأة صبور فاذا كان فعول بمعنى مفعول فقد تلحقه التاء في التأنيث نحو ركوبة بمعنى مركوبة وكذلك لا تلحق التاء وصفا على مفعال كامرأة مهذار وهي الكثيرة الهذر وهو الهذيان أو على مفعيل كامرأة معطير من عطرت المرأة اذا استعملت الطيب أو على مفعل كمغشم وهو الذي لا يثنيه شئ عما يريده ويهواه من شجاعته وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذ لا يقاس عليه نحو عدو وعدوة وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة * واما فعيل فاما ان يكون بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فان كان بمعنى فاعل لحقته التاء في التأنيث نحو رجل كريم وامرأة كريمة وقد حذفت منه قليلا قال الله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين وقال تعالى من يحيي العظام وهي رميم وان كان بمعنى مفعول واليه أشار بقوله كقتيل فاما ان يستعمل استعمال الاسماء أولا فان استعمل استعمال الاسماء أي لم يتبع موصوفه لحقته التاء نحو هذه ذبيحة ونطيحة وأكيلة أي مذبوحة ومنطوحة ومأكولة السبع وان لم يستعمل استعمال الاسماء بان تبع موصوفه حذفت منه التاء غالبا نحو مررت بامرأة جريح وبعين كحيل أي مجروحة ومكحولة وقد تلحقه التاء قليلا نحو خصلة ذميمة أي مذمومة وفعلة حميدة أي محمودة (ص)

وألف التأنيث ذات قصر * وذات مد نحو انثى الغر
والاشتهار في مباني الاولى * يبديه وزن أربى والطولى
ومرطى ووزن فعلى جمعا * أو مصدرا أو وصفة كشبعى
وكحبارى والمنقار

لقد كستني في الهوى * ملابس الصب للغزل * انسانة فتانة *
بدر الدجى منها خجل * اذا زنت عيني بها * فبالدموع تغتسل

اه (قوله لانه أكثر) أي ولان بنية الفاعل أصل المفعول (قوله فقد تلحقه) يفيد عدم وجوبها بل انها قليلة (قوله مهذار) بالذال المعجمة (قوله عدو) أي بمعنى من قام به العداوة لا من وقعت عليه لانه بمعنى مفعول فليس بشاذ (قوله وميقان) من اليقين أي لا يسمع شيأ الا أيقنه وتحققه (قوله لحقته التاء في التأنيث) أي فرقا بينه وبين فعيل بمعنى مفعول ولم يعكس لان الذي بمعنى فاعل يطرد من اللازم نحو ظرف ورحم فصار كفاعل بخلاف الثاني فانه سماعي لا ينقاس في فعل من الافعال فكان بعيدا عن فاعل فلم يعط حكمه من التذكير والتأنيث (قوله وقد حذفت منه) أي حملا له على فعيل بمعنى مفعول كما حمل هذا عليه في لحاقه التاء كما سيأتي (قوله وهي رميم) مبني على انه بمعنى فاعل أي رامة بمعنى بالية وقيل هو بمعنى مفعول أي مرموم فليس من القليل وكذا قريب أي مقربة وقيل انما حذف التاء لتأويل الرحمة بالغفران أو على حذف مضاف أي أثر رحمة الله قريب وقيل غير ذلك (قوله أي لم يتبع موصوفه) أي لم يتبعه لفظا ولا معنى بان لم يجر على موصوف ظاهر ولا منوي لدليل فخرج ما علم موصوفه بقرينة كاشارة اليه أو ذكر ما يدل عليه كقتيل من النساء فلا تلحقه التاء فالمدار على العلم به وان لم يتبعه لفظا فلو قال المتن

ومن فعيل كقتيل ان عرف * موصوفه غالبا التا تنحذف

لكان أوضح (قوله لحقته التاء) أي للفرق بين المذكر والمؤنث ومعرفة الموصوف تغني عنها في ذلك وهذا التعليل موجود في باقي الصفات المذكورة كرأيت صبورا ومهذارا ومعطيرا ومغشما ولم يفرقوا في حذف تائها بين علم الموصوف وعدمه فان كان ذلك قياسا فالكل سواء أو بالسماع وهو الظاهر فلا اشكال اه سيوطي (قوله بان تبع موصوفه) أي ولو تقديرا كما مر والمراد الموصوف المعنوي فيشمل ما اذا كان الوصف خبرا أو حالا أو بيانا لا خصوص النعت النحوي (قوله وقد تلحقه التاء) أي تشبيها بفعيل بمعنى فاعل كما مر (قوله وذات مد) اعترض بانه يقتضي أن علامة التأنيث في نحو حمراء هي الألف اللينة التي قبل الهمزة لانها هي التي تمد مع ان هذا لم يقله أحد بل هي عند الاخفش الالف والهمزة معا وعند الزجاج والكوفيين الهمزة وحدها والالف قبلها زائدة وعند البصريين الهمزة بدل منها لاجتماعها مع الالف قبلها كما مر ويجاب بان الاضافة في ذات مد لادنى ملابسة والمراد انها مصاحبة وتابعة للمد فيجري على أحد المذهبين الاخيرين ويحمل على مذهب البصريين لانه المختار والمراد انها مشتملة على المد من اشتمال الكل على جزئه فيجري على مذهب الاخفش غاية الامر أنه أطلق الالف على مجموعهما (قوله أنثى الغر) أي نحو الالف التي في اسم الانثى من الغر وهو غراء كحمر وحمراء (قوله والاشتهار) مبتدأ وفي مباني صفته أي الكائن في مباني ويبديه خبره والمراد بالمباني الالفاظ التي تحل فيها الالف والحكم بالاشتهار على ما ذكره من أوزان المقصورة بالنظر لمجموعها كما سيأتي (قوله أربى) بضم الهمزة وفتح الراء والباء الموحدة (قوله والطولى) بالضم أفعل تفضيل مؤنث أطول كفضلى وأفضل (قوله كشبعى) مؤنث شبعان مثال للصفة (قوله وكحبارى) الكاف اسم بمعنى مثل عطف على أربى أو على وزن وحبارى بضم الحاء المهملة فوحدة اسم طائر يستوي فيه الواحد المذكر وغيره طويل العنق

سمهى سبطرى* ذكرى وحثيثى مع الكفرى كذاك خليطى مع الشقارى *واعز لغير هذه استندارا

(ش) قد سبق ان ألف التأنيث على ضربين أحدهما المقصورة كحبلى وسكرى والثانى الممدودة كحمراء وغراء ولكل منهما أوزان تعرف بها فأما المقصورة فلها أوزان مشهورة وأوزان نادرة فمن المشهورة فعلى نحو أربى للداهية وشعبى لموضع ومنها فعلى اسما كبهمى لنبت أو صفة كحبلى والطولى أو مصدرا كرجعى ومنها فعلى اسما كبردى لنهر أو مصدرا كمرطى لضرب من العدو أو صفة كحيدى يقال حمار حيدى أى يحيد عن ظله لنشاطه قال الجوهرى ولم يجئ فى نعوت المذكر شئ على فعلى غيره ومنها فعلى جمعا كصرعى جمع صريع أو مصدرا كدعوى أو صفة كشبعى وكسلى ومنها فعالى كحبارى لطائر يقع على الذكر والانثى ومنها فعلى كسمهى للباطل ومنها فعلى كسبطرى لضرب من المشى ومنها فعلى مصدرا كذكرى أو جمعا كظربى جمع ظربان وهى دويبة كالهرة منتنة الريح تزعم العرب انها تفسو فى ثوب أحدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب وكحجلى جمع حجل وليس فى الجموع ما هو على وزن فعلى غيرهما ومنها فعيلى كحثيثى بمعنى الحث ومنها

والمنقار سادى اللون شديد الطيران كثير السلاح أى الروث وهو مما قيل فيه سلاحه سلاحه وهو مأكول وولدها يسمى النهار وفرخ الكروان يسمى الليل (قوله سمهى) بضم السين المهملة وفتح الميم مشددة اسم للباطل (قوله سبطرى) بكسر السين المهملة وفتح الموحدة وسكون الطاء المهملة بعدها راء (قوله وحثيثى) بمهملة مكسورة فمثلثتين أولاهما مكسورة مشددة و بينهما ياء تحتية (قوله مع الكفرى) بضم الكاف والفاء وشد الراء و بتثليث الكاف مع فتح الفاء أشمونى (قوله خليطى) بضم الخاء المعجمة وفتح اللام المشددة والشقارى بضم الشين المعجمة وشد القاف (قوله استندارا) أى ندورا مفعول اعز بمعنى انسب (قوله ولكل منهما أوزان) ذكر المصنف للمقصورة اثنى عشر وللممدودة سبعة عشر (قوله فمن المشهورة فعلى) أى بضم ففتح تبع فى ذلك ظاهر المتن وقد استشكله الموضح بندوره فى المقصورة بل قيل شاذ ولم يأت منه الا أربى للداهية وأرنى بالنون حب يعقد به اللبن وجعبى بجيم فمهملة فموحدة لكبار النمل وشعبى بمعجمة فمهملة فموحدة وأدمى بدال مهملة فميم وجنفى بجيم فنون ففاء لمواضع وهو فى الممدودة كثير وسيأتى آخر الباب فهو من الاوزان المشتركة كفعلى بفتح فسكون وفى شرح العمدة ان سمهى وخليطى وشقارى من الابنية الشاذة الا أن يراد المجموع كما مر (قوله ومنها فعلى) أى بضم فسكون كبهمى لنبت أى فألفه للتأنيث ولا تلحقها التاء وقولهم بهماة شاذ وقيل للالحاق وأما الذى بمعنى الشجاع فبهمة بالتاء (قوله ومنها فعلى اسما) أى بفتحات وعده فى التسهيل من المشترك ومنه مع الممدودة قرماء وجنفاء لموضعين و يقصران أيضا وابن داثاء بمهملة فهمزة فمثلثة وهى الامة ولا يحفظ غيرها (قوله كبردى) بموحدة فراء فمهملة نهر بدمشق (قوله كمرطى) بميم فراء فطاء مهملة مفتوحات وقوله العدو بفتح فسكون أى سرعة المشى يقال مرطت الناقة مرطى و بشكت بشكى بموحدة فمعجمة وجمزت جمزى بجيم فميم فزاى أى أسرعت والافعال الثلاثة بوزن ضرب ومصادرها على فعلى (قوله كحيدى) بمهملتين بينهما تحتية (قوله فعلى جمعا) أى بفتح فسكون وهو من الاوزان المشتركة فى الصفة ومنه فى الممدودة حمراء واحترز بقوله جمعا الخ عن اسم جنس غير ما ذكر فلا يتعين كون ألفه للتأنيث بل تكون له تارة فتقصر كرضوى وسلمى وقد تمد كالعواء أحد منازل القمر و يقصر أيضا وللالحاق أخرى كعلقاة بالتاء ومما فيه الوجهان أرطى لشجر يدبغ به وعلقى لنبت وتترى بمعنى متواترين فمن نونها جعل الالف للالحاق ومن لم ينون جعلها للتأنيث (قوله فعالى) بضم الفاء ويجىء اسما كحبارى وسمانى وجمعا كسكارى قيل وصفة لمفرد كجمل علادى بعين ودال مهملتين أى شديد (قوله ومنها فعلى كسمهى) أى بضم الاول وفتح الثانى مشددا (قوله فعلى كسبطرى) أى بكسر ففتح فسكون مشية فيها تبختر ودفقى بمهملة ففاء فقاف بوزنها مشية بتدفق واسراع (قوله فعلى مصدرا) أى بكسر فسكون ولم يطلقها كالمصنف بل قيدها بالمصدر والجمع لانها فى غيرهما لا يتعين كونها للتأنيث بل تكون للالحاق ان نونت كمعزى للرجل الذى لا يلهو انظر الاشمونى (قوله ظربى) بظاء مشالة فراء فموحدة (قوله ظربان) بفتح فكسر أو بكسر فسكون (قوله تفسو الخ) أى فيجعل فسوه سلاحا يحترز به فلا يقرب به أحد الا أرسل عليه ما لا يطيقه ويسمونه مفرق الابل لفرارها من فسوه ويدخل جحر الضب فيفسو عليه ثلاثا فيغشى عليه فيأكله وأولاده (قوله وكحجلى) بمهملة فجيم جمع حجلة بفتحات طائر (قوله فعيلى) أى بكسر الفاء والعين المشددة والصحيح قصره على السماع ولم يجئ الا مصدرا كحثيثى مصدر حث أى طلب بشدة على غير قياس وجعله فى التسهيل من الممدودة أيضا كخصيصاء للاختصاص وفخيراء للفخر و يقصران

فعلى نحو كفرى لوعاء الطلع ومنها فعيلى نحو خليطى للاختلاط ويقال وقعوا فى خليطى أى اختلط عليهم أمرهم ومنها فعالى نحو شقارى لنبت (ص) لمدها فعلاء أفعلاء * مثلث العين وفعللاء ثم فعالا فعللا فاعولا * وفاعلاء فعليا مفعولا ومطلق العين فعالا وكذا * مطلق فاء فعلاء أخذا (ش) لألف التأنيث الممدودة أوزان كثيرة نبه المصنف على بعضها فمنها فعلاء اسما كصحراء أو صفة مذكرها على أفعل كحمراء أو على غير أفعل كديمة هطلاء ولا يقال سحاب أهطل بل سحاب هطل وكقولهم فرس أو ناقة روغاء أى حديدة القياد ولا يوصف به المذكر منهما فلا يقال جمل أروغ وكامرأة حسناء ولا يقال رجل أحسن والهطل تتابع المطر والدمع وسيلانه يقال هطلت السماء تهطل هطلا وهطلانا وتهطالا ومنها أفعلاء مثلث العين نحو قولهم لليوم الرابع من أيام الاسبوع أربعاء بضم الباء وفتحها وكسرها ومنها فعللاء نحو عقرباء لانثى العقارب ومنها فعالاء نحو قصاصاء للقصاص ومنها فعللاء كقرفصاء ومنها فاعولاء كعاشوراء ومنها فاعلاء كقاصعاء لجحر من جحرة اليربوع ومنها فعلياء نحو كبرياء وهى العظمة ومنها مفعولاء نحو مشيوخاء جمع شيخ ومنها فعالاء مطلق العين أى مضمومها ومفتوحها ومكسورها نحو دبوقاء للعذرة وبراساء لغة فى البرنساء وهم الناس قال ابن السكيت يقال ما أدرى أى البرنساء هو أى أى الناس هو وكثيراء كما ومنها فعلاء مطلق الفاء أى مضمومها ومفتوحها ومكسورها نحو خيلاء للتكبر وجنفاء اسم مكان وسيراء لبرد فيه خطوط صفر (ص)

﴿المقصور والممدود﴾

اذا اسم استوجب من قبل الطرف * فتحا وكان ذا نظير كالاسف فلنظيره المعل الآخر * ثبوت قصر بقياس ظاهر كفعل وفعل فى جمع ما * كفعلة وفعلة نحو الدمى (ش) المقصور هو الاسم الذى

(قوله فعلى) بضم الاولين وشد الثالث (قوله فعيلى) أى بضم الاول وفتح الثانى مشددا ومنه قبيطى لنوع من الحلوى يسمى الناطف والغيزى للغزولم يسمع منه مع الممدودة الاقولهم هو عالم بدخيلائه أى بأسره الباطن (قوله فعالى) أى بضم الاول وشد الثانى ومنه الخبازى المعروفة وتخفف باؤها ويقال خبيزة (قوله مثلث العين) حال من افعلاء واضافته لفظية فلا يتعرف بها (قوله ومطلق العين) حال من فعالى ومطلق فاء حال من ضمير أخذ الراجع الى فعلاء أى غير مقيد بحركة (قوله كديمة هطلاء) الديمة مطر بلا رعد ولا برق (قوله سحاب هطل) أى بكسر الطاء ويقال هطال بشدها (قوله روغاء) قيل بالراء والغين المعجمة من راغ الثعلب ذهب يمنة ويسرة لكن فى الصحاح فى باب العين المهملة والرورعاء من النوق الحديدة الفؤاد وكذلك الفرس ولا يوصف به المذكر اه وهو الموافق لتفسير الشارح فليحمل عليه فتدبر (قوله تهطل هطلا) كتنصر نصرا وهطلانا بفتحات وتهطالا بفتح المثناة فوق (قوله مثلث العين) أى مع فتح الهمزة (قوله ومنها فعللاء) أى بفتح فسكون ففتح (قوله لانثى العقارب) أى وللمكان أيضا (قوله ومنها فعالاء) أى بكسر الفاء (قوله كقرفصاء) بضم الاول ويجوز فى ثالثه الفتح والضم يقال قعد القرفصاء اذا قعد على قدميه وأليتيه وألصق بطنه بفخذيه (قوله لجحر) بضم الجيم وسكون الحاء المهملة من جحرة بوزن عنبة جمع جحر كما فى المصباح (قوله فعلياء) بكسر الفاء واللام وسكون العين (قوله فعالاء مطلق العين) أى مع فتح الفاء (قوله دبوقاء) بدال مهملة فموحدة ثم قاف (قوله للعذرة) بفتح المهملة وكسر المعجمة هى الفضلة الغليظة (قوله براساء) بفتح الموحدة والراء والسين المهملة (قوله فى البرنساء) أى ممدودا (قوله وكثيراء) بالمثلثة اسم لبزر كما فى الفارضى (قوله مطلق الفاء) أى مع فتح العين (قوله خيلاء) بضم المعجمة وفتح التحتية (قوله جنفاء) بفتح الجيم والنون والفاء (قوله وسيراء) بكسر السين المهملة وفتح التحتية والراء ويطلق على الذهب وعلى نبت أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿المقصور والممدود﴾

قال الجاربردى هما نوعان من الاسم المتمكن فلا يطلقان اصطلاحا على المبنى ولا الفعل والحرف أى كما يفيده تعريف الشارح وقولهم فى هؤلاء ممدود تسمح أو على مقتضى اللغة كقول القراء فى جاء وشاء ممدودان اه ويرد عليه اطلاقهما على ألفى التأنيث اطلاقا شائعا كالالف المقصورة والممدودة كما يطلقان على الاسم المشتمل عليهما كحبلى وصحراء ويبعد أنه ليس حقيقة عرفية الا أن يستثنيا من غير المتمكن فتأمل ثم ماقيل ان تعريف الشارح يشملان نحو حبلى وصحراء مع انهما قد تقدما قبل فذكرهما ثانيا تكرار يرد بأن ذكرهما السابق من حيث التأنيث ودخولهما هنا من حيث المد والقصر فلا تكرار على ان ذكر العام بعد الخاص لا يعد تكرارا فتدبر (قوله اذا اسم) أى صحيح (قوله وكان ذا نظير) أى من المعل وقوله كالاسف مثال للصحيح المستوجب الفتح ولم يمثل لنظيره من المعل (قوله كفعل) بكسر ففتح وفعل بضم ففتح وفعلة بكسر فسكون والثانى بضم فسكون وهذا عطف على قوله كالاسف بتقدير العاطف كما قاله ابن هشام لانه نوع ثان مما يستوجب الفتح أعم من كونه صحيحا أو معتلا وقوله نحو الدمى مثال للمعتل من هذا النوع ولم يمثل لصحيحه عكس النوع الاول وانما قدرنا العاطف ولم نجعله مثالا لقوله فلنظيره المعل الخ

حرف اعرابه ألف لازمة فخرج بالاسم الفعل نحو يرضى وبحرف اعرابه ألف المبنى نحو اذا وبلازمة المثنى نحو الزيدان فان ألفه تنقلب ياء في الجر والنصب والمقصور على قسمين قياسي وسماعي فالقياسي كل اسم معتل له نظير من الصحيح ملتزم فتح ماقبل آخره وذلك كمصدر الفعل اللازم الذى على وزن فعل فانه يكون فعلا بفتح الفاء والعين نحو أسف أسفا فاذا كان معتلا وجب قصره نحو جوى جوى فان نظيره من الصحيح الآخر ملتزم فتح ماقبل آخره ونحو فعل فى جمع فعلة بكسر الفاء وفعل فى جمع فعلة بضم الفاء نحو مرى جمع مرية ومدى جمع مدية فان نظيرهما من الصحيح قرب وقرب جمع قربة وقربة لان جمع فعلة بكسر الفاء يكون على فعل بكسر الاول وفتح الثانى وجمع فعلة بضم الفاء يكون على فعل بضم الاول وفتح الثانى والدمى جمع دمية وهى الصورة من العاج ونحوه (ص)

ومااستحق قبل آخر ألف فالمد فى نظيره حتما عرف كمصدر الفعل الذى قد بدئا بهمز وصل كارعوى وكارتأى

(ش) لما فرغ من المقصور شرع فى الممدود وهو الاسم الذى آخره همزة تلى ألفا زائدة نحو حمراء وكساء ورداء فخرج بالاسم الفعل نحو يشاء وبقوله تلى ألفا زائدة ما كان فى آخره همزة تلى ألفا غير زائدة كماء وآء جمع آءة وهو شجر والممدود أيضا كالمقصور قياسي وسماعي فالقياسي كل معتل له نظير من الصحيح الآخر ملتزم زيادة ألف قبل آخره وذلك كمصدر ما أوله همزة وصل نحو ارعوى ارعواء وارتأى ارتئاء واستقصى استقصاء فان نظيرها من الصحيح انطلق انطلاقا واقتدر اقتدارا واستخرج استخراجا

كما أن الاسف مثال للصحيح كما قاله سم وأقروه لئلا يوهم أنه نظير الاسف وليس كذلك فتدبر والحاصل ان الذى يستوجب فتح ماقبل آخره فيكون معتله مقصورا أنواع كثيرة ذكر المصنف منها نوعين عامين فى الصحيح والمعتل الاول مصدر فعل بالكسر اللازم فان قياسه فعل بفتحتين وقد أشار الى هذا مقتصرا على تمثيل صحيحه بالاسف الثانى جمع فعلة وفعلة على فعل وفعل وقد صرح به واقتصر على تمثيل معتله بالدمى ففيه شبه احتباك ومنها اسم مفعول غير الثلاثى كمكرم ومحترم فان معتله مقصور بفتح ماقبل آخره كمعطى ومصطفى ومنها أفعل سواء كان للتفضيل كأقصى نظير أفضل أم لا كأعمى وكأحمر ومنها جمع فعلى بالضم أنثى أفعل على فعل ككبرى وكبر ونظيره قصى ودنى جمع قصوى ودنيا وغير ذلك (قوله حرف اعرابه) من اضافة المحل للحال فيه لان الالف محل الاعراب لا نفسه وهذا التعريف لمايعم القياسي والسماعي وكذا تعريف الممدود الآتى بخلاف تعريفى المتن فقاصران على القياسي منهما (قوله نحو يرضى) هو خارج أيضا بقوله لازمة لان ألفه تذهب للجزم (قوله المبنى) أى سواء كان اسما كاذا ومتى أو فعلا كرمى ودعا أو حرفا كعلى والى فكل ذلك لايسمى مقصورا اصطلاحا (قوله المثنى) مثله الاسماء الخمسة لذهاب ألفها رفعا وجرا الا يقال ألف المقصور تذهب اذا نون فلا تكون لازمة لان المحذوف لعلة تصريفية كالثابت (قوله قياسي) هو وظيفة النحوى والسماعى وظيفة اللغوى الذى يسرد ألفاظ العرب ويفسرها (قوله كل اسم معتل) الاولى معل لان المعتل ما فيه حرف علة غير أم لا والمعل هو المغير وهو المراد هنا لان الاسم لا يوصف بالقصر الا بعد تغيير يائه مثلا وأما قول المتن المعل الآخر فالاولى فيه المعتل لانه هو الذى يصح فيه تعليل ثبوت القصر اما المعل وهو المغير فالقصر ثابت فيه فلا معنى لتعليقه باذا فتأمل (قوله جوى جوى) بالجيم كفرح فرحا وهو الحرقة من حزن أو عشق (قوله فان نظيره الخ) المراد المناظرة فى الوزن ونوع الاسم كالمصدرية والجمعية لا خصوص الوزن (قوله مرية) بالراء هو الجدال ومدية بالدال السكين (قوله قرب) بالكسر والثانى بالضم على ترتيب ماقبله (قوله ومااستحق) أى من الصحيح وألف مفعوله وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وقوله فى نظيره أى من المعتل الآخر لان حرف العلة اذا تطرف بعد ألف زائدة قلب همزة (قوله نحو حمراء الخ) هو داخل فى تعريف الشرح لا المتن لما سيأتى (قوله كماء) أى فلا يسمى ممدودا كما نص عليه الفارسي لعروض مده لان ألفه بدل من الواو فى موه لا زائدة (قوله وآء) بهمزتين بينهما ألف وكذا آءة كجام وجامة وانظر ما أصل ألفهما (قوله كل معتل الخ) أى معتل الآخر وهذا مع تعريف المقصور القياسي يقتضيان ان نحو حبلى وصحراء من السماعى لا القياسي لانهما ليسا معتلين لهما نظير من الصحيح لزيادة ألفهما على بنية الكلمة بخلاف ألف المقصور وهمزة الممدود القياسيين فمنقلبان عن أصل كما لا يخفى وقد يتوقف فى ذلك وسيأتى عن الفراء ما يصرح بأن نحو حمراء من الممدود قياسا الا أن يقال المراد هنا القياسي غيرهما لتقدم الكلام على ماينقاسان فيه من الاوزان فتدبر (قوله وارتأى) بوزن افتعل من الرأى أى التدبر يقال ارتأى فى أمره ارتئاء اذا تدبره وأصله ارتأى ارتئايا كاقتتل اقتتالا قلبت ياء الفعل ألفا لانفتاح ماقبلها وياء المصدر همزة لتطرفها اثر ألف زائدة (قوله وكذا مصدر الخ) مثله مصدر فعل بالفتح يفعل بالضم دالا على صوت أو مرض فان قياسه فعال بالضم كرغاء لصوت ذوات الخف وثغاء

وكذا مصدر كل فعل معتل يكون على وزن أفعل نحو أعطى اعطاء فان نظيره من الصحيح أكرم اكراما (ص)
والعادم النظير ذا قصر وذا * مد بنقل كالحجى وكالحذا (ش) هذا هو القسم الثانى وهو المقصور السماعى والممدود السماعى وضابطهما
ان ماليس له نظير اطرد فتح ماقبل آخره فقصره موقوف على السماع وماليس له نظير اطرد زيادة الالف قبل آخره فمده مقصور على السماع فمن
المقصور السماعى الفتى واحد الفتيان والحجى أى العقل والثرى التراب والسنا الضوء ومن الممدود السماعى الفتاء
حداثة السن والثناء الشرف والثراء كثرة المال والحذاء النعل (ص)
وقصر ذى المد اضطرارا مجمع عليه والعكس بخلف يقع
(ش) لاخلاف بين البصريين والكوفيين فى جواز قصر الممدود للضرورة واختلف فى جواز مد المقصور فذهب البصريون الى المنع وذهب الكوفيون الى الجواز واستدلوا بقوله
يالك من تمر ومن شيشاء * ينشب فى المسعل واللهاء
فمد اللهاء للضرورة وهو مقصور (ص)

﴿ كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا ﴾

آخر مقصور تثنى اجعله يا * ان كان عن ثلاثة مرتقيا
كذا الذى اليا أصله نحو الفتى * والجامد الذى أميل كمتى
فى غير ذا تقلب واوا الالف * وأولها ما كان قبل قد ألف
(ش) الاسم المتمكن ان كان صحيح الآخر أو كان منقوصا لحقته علامة التثنية من غير تغيير فتقول فى رجل وجارية وقاض رجلان وجاريتان وقاضيان وان كان مقصورا فلا بد من تغييره على ماننذكره أم
الآن وان كان ممدودا فسيأتى حكمه فان كانت ألف المقصور رابعة فصاعدا قلبت ياء فتقول فى ملهى ملهيان وفى مستقصى مستقصيان وان كانت ثالثة فان كانت بدلا من الياء كفتى ورحى قلبت أيضا ياء فتقول فتيان ورحيان وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الأصل وأميلت فتقول

بمثلثة فمعجمة لصوت الشاة ومشاء لاطلاق البطن ونظيرهما من الصحيح بغام لصوت الظبى ودوار لدوران الرأس وكذا مصدر فاعل كوالى ولاء وعادى عداء كضارب ضرابا وقاتل قتالا وغير ذلك (قوله والعادم النظير) مبتدأ خبره بنقل وذا قصر وذا مد حالان من المستكن فى الخبر أى العادم النظير مأخوذ بنقل حال كونه ذا قصر الخ وفيه تقدم الحال على عاملها الظرفى ومر مافيه (قوله كالحجى الخ) لف ونشر مرتب فالحجى بمهملة فجيم مقصور لا غير والحذاء بمهملة فمعجمة ممدود لا غير لكن قصره للوزن (قوله فمن المقصور السماعى الخ) أى لانها ليس لها نظير من الصحيح يماثلها فى جميع الاوصاف من الوزن والمصدرية أو الجمعية أو الوصفية مثلا وان وجد وزنها كبطل وعنب (قوله مجمع عليه) أى فى الجملة والا فقد منعه الفراء فيماله قياس يوجب مده كفعلاء أفعل ويرده فى السماع (قوله قصر الممدود) أى لانه رجوع الى الاصل وهو القصر كقوله * لا بد من صنعا وان طال السفر * (قوله يالك الخ) ياللتنبيه ولك خبر مبتدأ محذوف أى لك شئ ومن للبيان كذا فى الصبان وفيه نظر لعدم ملاءمته للمعنى فالظاهر انه كقولهم ياللماء والعشب تعجبا من كثرتهما فيا واللام للاستغاثة استعملا فى التعجب مجازا ومن تمر بيان للكاف كقوله فيالك من ليل كأنه قيل احضر ياتمر ليتعجب منك فالمنادى فى الحقيقة هو الكاف فتدبر والشيشاء بمعجمتين أولاهما مكسورة بينهما تحتية هو الشيص أى التمر الذى لم يشتد نواه وينشب بفتح الشين أى يتعلق والمسعل بفتح الميم والعين المهملة موضع السعال من الحلق واللها جمع لهاة كحصى وحصاة وهى لحمة مطبقة فى أقصى سقف الحنك والله أعلم

﴿ كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا ﴾

اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه وان كان هذا الباب يعقد للتثنية والجمع مطلقا وتصحيحا حال أما تمييز محول عن المضاف اليه أى وكيفية تصحيح جمعهما أو حال من جمع أى مصححا ولم يذكر تكسيرهما لان له بابا يخصه (قوله رابعة الخ) أى سواء كان أصلها ياء كسعى من سعيت أو واوا كما ذكره (قوله قلبت ياء) أى لسكونها مع علامة التثنية ولا يمكن تحريكها لان الالف لا تقبل الحركة وحذفها يلبس المثنى عند اضافته لياء المتكلم بالمفرد المضاف لها كفتاى وانما قلبت ياء فى غير الثلاثى رجوعا الى أصلها فى نحو مسعى كما رجعت اليه فى نحو فتى وحملا على الفعل غير الثلاثى فى نحو ملهى لرد الواو فيه الى الياء كالهيت واصطفيت من اللهو والصفوة كما سيأتى فى قوله
* والواو لاما بعد فتح يا انقلب * وأما فى الجامد الذى أميل فلان الامالة فى المفرد تنحو بالالف نحو الياء فردت اليها فى التثنية أما مالم يمل فلم يلاحظ فيه الياء أصلا فرجع الى الواو (قوله مجهولة الاصل) هى التى فى حرف أو شبهه كما يؤخذ من مثاله تبعا لابن الحاجب والظاهر ابن المصنف وجعل المرادى ألفهما أصلية ومثل مجهولة الاصل بنحو الددا بدالين مهملتين كالفتى وهو اللهو وقال لانه لا يدرى أهى عن واو أو ياء اه أى لانه ليس له أصل يرجع اليه فى الاشتقاق وليست أصلية لان ألف الثلاثى المعرب لا تكون الا منقلبة عن أحدهما والظاهر فى ألف موسى ونحوه من الاسماء الاعجمية انها من المجهولة بمعنى انه لا يدرى اهى زائدة كحبلى

في متى علما متيان وان كانت ثالثة بدلا من واو كعصا وقفا قلبت واوا فتقول عصوان وقفوان وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الاصل ولم تمل كالى علما فتقول الوان فالحاصل ان ألف المقصور تقلب ياء في ثلاثة مواضع الاول اذا كانت رابعة فصاعدا الثاني اذا كانت ثالثة بدلا من ياء الثالث اذا كانت ثالثة مجهولة الاصل وأميلت وتقلب واوا في موضعين الاول اذا كانت ثالثة بدلا من الواو والثاني اذا كانت ثالثة مجهولة الاصل ولم تمل وأشار بقوله * وأولها ما كان قبل قد ألف * الى انه اذا عمل هذا العمل المذكور في المقصور أعنى قلب الالف ياء أو واوا ألحقتها علامة التثنية التي سبق ذكرها أول الكتاب وهي الالف والنون المكسورة رفعا والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة جرا ونصبا (ص)

وما كصحراء بواو ثنيا * ونحو علباء كساء وحيا
بواو او همز وغير ما ذكر * صحح وما شذ على نقل قصر

(ش) لما فرغ من الكلام على كيفية تثنية المقصور شرع في الكلام على ذكر كيفية تثنية الممدود والممدود اما أن تكون همزته بدلا من ألف التأنيث أو الالحاق أو بدلا من أصل أو أصلا فان كانت بدلا من ألف التأنيث فالمشهور قلبها واوا فتقول في صحراء وحمراء صحراوان وحمراوان وان كانت للالحاق كعلباء أو بدلا من أصل نحو كساء وحياء جاز فيها وجهان أحدهما قلبها واوا فتقول علباوان وكساوان وحياوان والثاني ابقاء الهمزة من غير تغيير فتقول علباآن وكساآن وحياآن والقلب في الملحقة أولى من ابقاء الهمزة وابقاء الهمزة المبدلة من أصل أولى من قلبها واوا وان كان الهمزة الممدودة أصلا وجب ابقاؤها فتقول في قراء ووضاء قراآن ووضاآن وأشار بقوله وما شذ على نقل قصر الى ان ما جاء من تثنية المقصور أو الممدود على خلاف ما ذكر اقتصر فيه على السماع كقولهم في الخوزلى الخوزلان والقياس الخوزليان وقولهم في حمراء حمرايان والقياس حمراوان (ص)

واحذف من المقصور في جمع على * حد المثنى ما به تكملا
والفتح أبق مشعرا بما حذف * وان جمعته بتاء وألف
فالالف اقلب قلبها في التثنيه * وتاء ذى التا ألزمن تنحيه

(ش) اذا جمع صحيح الآخر على حد المثنى وهو الجمع بالواو والنون لحقته العلامة من غير تغيير فتقول في زيد زيدون وان جمع المنقوص هذا الجمع حذفت ياؤه وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء فتقول في قاض قاضون رفعا وقاضين جرا ونصبا وان جمع الممدود هذا الجمع عومل فيه معاملته في التثنية فان كانت الهمزة بدلا من أصل أو للالحاق جاز وجهان ابقاء الهمزة وابدالها واوا فتقول في كساء علما كساؤون وكساوون وكذلك علباء وان كانت الهمزة أصلية وجب ابقاؤها فتقول في قراء قراؤون وأما المقصور وهو الذي ذكره المصنف فتحذف ألفه اذا جمع بالواو والنون وتبقى الفتحة دليلا عليها فتقول في مصطفى مصطفون رفعا ومصطفين جرا ونصبا بفتح الفاء مع الواو والياء وان جمع بألف

أم أصلية أم منقلبة وموسى الحديد قيل بوزن حبلى فالفه زائدة للتأنيث وقيل مذكر بوزن مفعل من أوسيت رأسه حلقته فالفه عن ياء أفاده في الصحاح (قوله في متى علما) قيد به هنا وفيما يأتي لانه قبل العلمية لا يثنى ولا يوصف بالقصر لبنائه (قوله ونحو علباء) مبتدأ وكساء وحياء عطف عليه وبواو خبره وقوله صحح أي لهمزه يجوز فلا يجوز ابدالها (قوله كعلباء) بكسر العين المهملة هي عصبة العنق وأصلها علبا بزيادة الياء لالحاقها بقرطاس فقلبت همزة لتطرفها اثر ألف زائدة (قوله في الملحقة) بكسر الحاء لانها ألحقت مدخولها بغيره وانما ترجح قلبها لشبهها بالصحراء في أنها بدل عن حرف زائد (قوله وابقاء الهمزة الخ) أي لقربها من الاصالة بابدالها من أصلي (قوله قراء) هو الناسك المتعبد ووضاء هو الوضيء حسن الوجه وكلاهما بوزن رمان من قرأ كسأل ووضؤ كظرف (قوله الخوزلى) بفتح المعجمة وسكون الواو وفتح الزاي مشية فيها تثاقل وتبختر وهو مثال للمقصور (قوله في جمع) أي حال ارادته (قوله على حد المثنى) أي طريقه في الاعراب بحرفين وسلامة بناء واحده وحذف نونه للاضافة وهو جمع المذكر السالم (قوله مشعرا) حال من الفتح أو من فاعل أبق (قوله وان جمعته) أي المقصور (قوله فالالف) مفعول اقلب وقلبها مفعول مطلق نوعي أي اقلبها قلبا كقلبها في التثنية (قوله وتاء) بالمد مفعول أول لألزمن بهمزة القطع مفتوحة لانه من ألزم الرباعي وذى التا بالقصر مضاف اليه وتنحيه أي ازالة مفعوله الثاني (قوله اذا جمع الصحيح الخ) هذا والاثنان بعده زيادة على المتن وتركها لاختصاص هذا الباب بالمقصور والممدود ولما كان جمع الممدود بالواو والنون وكذا بالالف والتاء كتثنيته سواء استغنى عن ذكره وذكر جمع المقصور لمخالفته تثنيته (قوله وضم ما قبل الواو) أي في الرفع وانما لم يبق الكسر مشعرا بالياء المحذوفة كفتح المقصور لثقله ولئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله وكسر ما قبل الياء) أي في النصب والجر والمراد ابقاء كسره لانه مكسور قبل الياء وقيل يكسر كسرا جديدا لتناسب الياء الواو في اجتلاب حركة ما قبلهما وهو تكلف (قوله قاضون) أصله قاضيون بضم الياء وأصل قاضين قاضيين بياءين أولاهما مكسورة حذفت حركة ياءيهما لثقلها ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم ضمت ضاد الاول لمناسبة الواو وبقي كسر الثاني لمناسبة الياء أو يقال في الاول نقلت ضمة الياء الى الضاد بعد سلب حركتها ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين (قوله مصطفون) أصله مصطفوون بواوين أولاهما مضمومة

وتاء قلبت ألفه كما تقلب فى التثنية فتقول فى حبلى حبليات وفى فتى وعصا علمى مؤنث فتيات وعصوات وان كان بعد ألف المقصور تاء وجب حينئذ حذفها فتقول فى فتاة فتيات وفى قناة قنوات

(ص) والسالم العين الثلاثى اسما أنل * اتباع عين فاءه بما شكل
ان ساكن العين مؤنثا بدا * مختتما بالتاء أو مجردا (١٥٢)
وسكن التالى غير الفتح أو * خففه بالفتح فكلا قد رووا

(ش) اذا جمع الاسم الثلاثى الصحيح العين الساكنها المؤنث المختوم بالتاء أو المجرد عنها بألف وتاء أتبعت عينه فاءه فى الحركة مطلقا فتقول فى دعد دعدات وفى جفنة جفنات وفى جمل و بسرة جملات و بسرات بضم الفاء والعين وفى هند وكسرة هندات وكسرات بكسر الفاء والعين ويجوز فى العين بعد الضمة والكسرة التسكين والفتح فتقول جملات وجملات و بسرات و بسرات وهندات وهندات وكسرات وكسرات ولا يجوز ذلك بعد الفتحة بل يجب الاتباع واحترز بالثلاثى عن غيره كجعفر علم مؤنث و بالاسم عن الصفة كضخمة وبالصحيح العين عن معتلها كجوزة وبالساكن العين من متحركها كشجرة فانه لا اتباع فى هذه كلها بل يجب بقاء العين على ما كانت عليه قبل الجمع فتقول جعفرات وضخمات وجوزات وشجرات واحترز بالمؤنث عن المذكر كبدر فانه لا يجمع بالالف والتاء

(ص) ومنعوا اتباع نحو ذروه * وزبية وشذ كسر جروه مثلث

(ش) يعنى أنه اذا كان المؤنث المذكور مكسور الفاء وكانت لامه واوا فانه يمتنع فيه اتباع العين للفاء فلا يقال فى ذروة ذروات بكسر الفاء والعين استثقالا للكسرة قبل الواو بل يجب فتح العين أو تسكينها فتقول ذروات أو ذروات وشذ قولهم جروات بكسر الفاء والعين وكذلك لا يجوز الاتباع اذا كانت الفاء مضمومة واللام ياء نحو زبية فلا تقول زبيات بضم الفاء والعين استثقالا للضمة قبل الياء بل يجب الفتح أو

لام الكلمة لانه من الصفوة والثانية واو الجمع وأصل مصطفين مصطفوين بواو مكسورة فياء قلبت واوهما ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلها ثم حذفت الالف للساكنين و بقيت الفتحة دليلا عليها وماقيل ان الواو الاولى تقلب أولا ياء لتطرفها بعد أربعة فيصير مصطفيون ومصطفيين ثم تقلب الياء ألفا مردود بأنه تطويل بلا طائل اذ لا حاجة الى الياء هنا بل تقلب ألفا من أول الامر بخلافها فى التثنية وجمع المؤنث فتقلب ياء للاحتياج الى بقائها فيهما لما مر آنفا (قوله قلبت ألفه الخ) أى فحكمه كتثنيته سواء وكذا جمع الممدود والمنقوص بالتاء والالف فلهما حكم تثنيتهما وانما لم يستغن عن ذكر جمع المقصور بذكر تثنيته كالممدود لاختلاف حكمه فى جمعى التصحيح كما علمت بخلاف الممدود وأما المنقوص فليس الباب له (قوله علمى مؤنث) قيد به لان الجمع بالالف والتاء لا ينقاس فى الخالى من العلامة الا اذا كان علم مؤنث أو مصغر غير العاقل أو وصفه كما مر (قوله فى فتاة) بالفاء والتاء المثناة فوق لقول الشارح فى جمعها فتيات بالياء أما جمع قناة بالقاف والنون أى الرمح أو حفرة الماء فقنوات بالواو كما فى التصريح (قوله والسالم العين) أى من الاعلال والتضعيف كما سيأتى وهو مفعول أول بأنل أى أعط والثلاثى نعته واسما حال منه واتباع مفعوله الثانى وهو مصدر مضاف لمفعوله الاول وفاءه مفعوله الثانى و بما شكل متعلق باتباع والباء بمعنى فى ونائب فاعل شكل ضمير الفاء وذكره لتأولها باللفظ ومتعلقه محذوف أى شكل به فصلة ما جرت على غيرها وحذف العائد المجرور بما جر الموصول مع عدم اتحاد الحرفين معنى ومتعلقا وهو نادر كما مر فى الموصول أى أعط الاسم الثلاثى السالم العين اتباع عينه لفائه فى الحركة التى شكلت بها الفاء (قوله ان ساكن العين مؤنثا) حالان من فاعل بدا العائد للسالم العين و بدا فعل الشرط و جوابه محذوف أى فأنله ما ذكر ومختتما حال ثالثة ومجردا عطف عليه (قوله وسكن التالى) أى العين التالى وغير مفعول التالى أو مجرور باضافته اليه (قوله أتبعت عينه) أى وجوبا فى مفتوح الفاء وجوازا فى مضمومها ومكسورها فالامر فى المتن مستعمل فى الوجوب والجواز معا بدليل البيت الثالث (قوله جفنة) كقصعة وزنا ومعنى (قوله جمل) بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة (قوله التسكين والفتح) أى مع الاتباع ففى مضموم الفاء ومكسورها ثلاث لغات الا اذا كانت لام الاول ياء والثانى واوا فيمتنع الاتباع كما ذكره بقوله ومنعوا الخ أما مفتوح الفاء فليس فيه الا الاتباع صحيحا كان كجفنة أو معتلا كظبية وظبيات وجوز فى التسهيل تسكين المعتل (قوله عن معتلها) هو ضربان ضرب قبل عينه حركة مجانسة لها كتارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وضرب قبل عينه فتحة كجوزة وفيه لغتان الاتباع لهذيل والاسكان لغيرهم وسيذكرها فى المنتهى لقوم وكذا يخرج بالصحيح العين مضاعفها كجنة بالفتح وهى البستان أو بالكسرة وهى الجنون أو الجن أو بالضم وهى الوقاية فلا تغير عينه فى الجمع (قوله ومنعوا الخ) اشارة الى أن لاتباع الكسرة والضمة شرطا آخر غير الخمسة المتقدمة وهو أن لا تكون اللام واوا فى اتباع الكسرة ولا ياء فى الضمة وفهم منه جواز الفتح والاسكان حينئذ اذ لم يمنع غير الاتباع وكذا جواز اتباع الضمة اذا كانت اللام واوا كخطوة واتباع الكسرة مع الياء كلحية وهو الصحيح فى هذا ولا ضرر فى توالى كسرتين قبل الياء فى لحيات كما لم يبالوا بضمتين قبل الواو فى خطوات (قوله ذروة) بكسر الذال المعجمة أعلى الشئ وزبية بضم الزاى وسكون الموحدة حفرة الاسد والجروة

التسكين فتقول زبيات أو زبيات (ص) ونادر أو ذو اضطرار غير ما * قدمته أو لاناس انتهى (ش) يعني ان ما جاء من جمع هذا المؤنث على خلاف ماذكر عد نادرا أو ضرورة أو لغة لقوم فالاول كقولهم فى جروة جروات بكسر الفاء والعين والثانى كقوله

وحملت زفرات الضحى فأطقتها
ومالى بزفرات العشى يدان

فسكن عين زفرات ضرورة والقياس فتحها اتباعا والثالث كقول هذيل فى جوزة و بيضة ونحوهما جوزات و بيضات بفتح الفاء والعين والمشهور فى لسان العرب تسكين العين اذا كانت غير صحيحة (ص)

﴿ جمع التكسير ﴾

أفعلة أفعل ثم فعله * ثمت أفعال جموع قله

(ش) جمع التكسير هو مادل على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر كرجل ورجال أو مقدر كفلك للفرد والجمع فالضمة التى فى المفرد كضمة قفل والضمة التى فى الجمع كضمة أسد وهو على ضربين جمع قلة وجمع كثرة فجمع القلة يدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها الى العشرة وجمع الكثرة يدل على مافوق العشرة الى غير نهاية وقد يستعمل كل منهما فى موضع الآخر مجازا فامثلة جمع القلة أفعلة كاسلحة وافعل كافلس وفعلة كفتية وأفعال كافراس وماعدا هذه الاربعة من أمثلة التكسير فجموع كثرة (ص)

مثلث الجيم مع سكون الراء الانثى من ولد الكلب أو السبع (قوله ونادر) خبر مقدم عن غير (قوله وحملت زفرات) جمع زفرة وهى خروج النفس بأنين وشدة وخص الضحى والعشى لزيادة وجد المتيم فيهما عن غيرهما ويدان تثنية يد بمعنى القوة للتأكيد والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ جمع التكسير ﴾

لم يتعرض له طائفة من النحاة قال الحريرى لفساد ألسنة العامة الا فى الجموع فلم يحتج للتنبيه عليها لان النحو انما وضع لاصلاح ما فسد وقيل لان كل الجموع مرجعها السماع فالاولى بها كتب اللغة التى تنبه عقب كل مفرد على جمعه وقال بعض المتأخرين أكثر الجموع سماعى لكن منها مايغلب فيحتاج الى ذكره ليحمل عليه مالم يسمع جمعه أفاده فى النكت (قوله أفعلة) مبتدأ وأفعل وفعلة وأفعال عطف عليه وجموع خبرها والثلاثة الاول غير مصروفة للعلمية على الوزن المخصوص ووزن الفعل فى أفعل وطا والتأنيث اللفظى فى الباقيين لكن نون أفعلة للضرورة وثمت هى ثم العاطفة أنثت بالتاء المفتوحة فى لغة وأصلها السكون فان قلت جموع جمع كثرة وأقله أحد عشر فكيف أخبر به عن أربعة قلت لكثرة ما يوازنها من الالفاظ على ان جموعا مما يستعمل فى القلة حقيقة لانه ليس لمفرده جمع قلة كرجال وقلوب كما سيأتى أو يجرى على مذهب السعد الآتى (قوله بتغيير) أى لصيغة مفرده سواء كان بتغيير الشكل أو الزيادة أو غيرهما من أقسام التكسير المشهورة وهو تغيير صورى لا حقيقى لان لفظ الجمع ليس هو لفظ المفرد بعد تغييره بل هو لفظ آخر غيره والباء للآلة أو السببية فتفيد أن التغيير له دخل فى الدلالة على الجمعية وحينئذ فلا يشمل جمعى التصحيح لان دلالتهما على الجمعية ليست بتغيير مفردهما بالزيادة بل بنفس الزيادة وان لزمها التغيير بدليل ان زيادة جمع المذكر تفيد الجمعية فى الفعل وحمل عليه المؤنث وأما نحو صنوان فزيادته لا تفيد الجمعية فى غيره فكانت جمعيته ليست بها بل بالتغيير وخرج أيضا نحو قاضون وجفنات بالفتح اذ لا دخل لتغييرهما فى الجمعية بل هو للاعلال والاتباع فلا يخرجان عن التصحيح وان اقتضى كلامهم على جمع المؤنث ان نحو جفنات تكسير فتدبر (قوله كذلك للمفرد والجمع) هذا مذهب سيبويه واختار فى التسهيل انه مشترك بين المفرد واسم الجمع لا الجمع فلا يقدر فيه تغيير وانما لم يجعل كجنب يستوى فيه الواحد وغيره من غير كونه جمعا أو اسمه لانهم ثنوه مرادا به المفرد فقالوا فلكان ولم يطلق بلفظه على الاثنين بخلاف جنب فالفرق بينهما بتثنية المفرد وعدمها ولم يأت مثل ذلك الا سبعة ألفاظ فى الاشمونى وحواشيه (قوله الى العشرة) الغاية داخلة بقرينة مابعده (قوله على مافوق العشرة) فهما مختلفان بدأ وانتهاء واختار السعد وغيره ان بدء كل منهما ثلاثة وانتهاء القلة عشرة ولا نهاية للكثرة فيتحدان بدأ لا انتهاء وعلى هذا فالذى ينوب عن الآخر هو جمع القلة فقط لصدق جمع الكثرة على مادون العشرة حقيقة لا بالنيابة و بذلك يندفع ما أورده القرافى على قول الفقهاء فيمن أقر بدراهم انه يقبل بثلاثة من أنه جمع كثرة وأقله أحد عشر فكيف يقبل المجاز مع امكان الحقيقة و يندفع أيضا بان دراهم ليس مجازا فى الثلاثة لانه ليس لمفرده جمع قلة أما نحو ثياب مما له جمع قلة فيتعين فيه الجواب الاول (قوله مجازا) أى ان وجد الجمعان للمفرد كما سيأتى (قوله من أمثلة التكسير) خرج جمعا التصحيح فهما لمطلق الجمع المتحقق فى الكثرة والقلة بلا نظر الى خصوص أحدهما كما استظهره الرضى تبعا لابن خروف فيصلحان لها حقيقة بالاشتراك المعنوى كحيوان للانسان والفرس لا اللفظى كما توهم وقيل هما للقلة حقيقة وللكثرة مجازا واعلم ان جموع التكسير ثمانية وعشرون منها للقلة الاربعة المذكورة فقط على المختار والباقى للكثرة وكلها فى المتن الا فعالى بالضم كسكارى كذا فى الفارضى

والقلة والكثرة انما يعتبران في نكرات الجموع أما معارفها بأل أو الاضافة فصالحة لهما باعتبار الجنس أو الاستغراق (قوله وبعض ذي) أي وبعض موازنات ذي يفي بكثرة ووضعا تمييز محول عن الفاعل على الظاهر أي يفي وضعه وقوله والعكس جا أي وضعا أيضا بأن تضع العرب أحد البناءين صالحا للقلة والكثرة ويستغنوا به عن وضع الآخر فاستعماله حينئذ مكان الآخر ليس مجازا بل حقيقة بالاشتراك المعنوي ويسمى ذلك بالنيابة وضعا كارجل في جمع رجل بكسر فسكون وكرجال في جمع رجل بضم الجيم فانهم لم يضعوا بناء كثرة للاول ولا قلة للثاني فان وجد البناآن للفظ واحد كافلس وفلوس في فلس وأثواب وثياب في ثوب فاستعمال أحدهما مكان الآخر مجاز كاطلاق أفلس على أحد عشر وفلوس على ثلاثة وتسمى النيابة في الاستعمال اذا علمت ذلك فتمثيله لما ناب فيه بناء الكثرة عن القلة وضعا بالصفي بضم الصاد وكسر الفاء جمع صفاة وهي الصخرة الملساء وأصله صفوى كفلوس قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الفاء لمناسبتها فيه نظر اذ لم يهمل جمع قلتها بل قالوا اصفاء على أفعال أيضا كما في الصحاح فكان الاولى حذفه الا أن يحمل قوله والعكس جا على مطلق النيابة بلا تقييد بالوضع فتشمل النيابة في الاستعمال وبعد ذلك فنيابة بناء الكثرة عن القلة وضعا أو استعمالا انما تأتي على مذهب غير السعد كما مر (قوله قد سبق انه) صوابه قد ذكر أي المصنف اذ لم تسبق النيابة وضعا بل ذكر الشارح المجاز فقط وفي نسخ قد يستغنى وهو الصواب (قوله افعل) أي بفتح فسكون (قوله صح عينا) أي وفاء ولم يضاعف وكان عليه أن يزيد ذلك فان أفعل لا يطرد في معتل الفاء كوعد ووغد ووقف ووكر ووصف ووقت ووهم لثقل الضم بعد الواو ولا في المضاعف كجد وحد وبر وشق وقد وفد وعم وفن وشذ من الاول وجه وأوجه ومن الثاني كف وأكف بل قياسهما أفعال كأوعاد وأوقات وكأجداد وأرباب وافذاذ وكثيرا ما يجيء الثاني بجمع الكثرة كجدود وحدود وقدود وقد نبه في الكافية وشرحها على استثناء هذين نعم ان أريد بصحيح العين ما ليس معتلا ولا مضاعفا كما هو اصطلاح لبعضهم لم يرد الثاني نكتت بزيادة (قوله يجعل) نائب فاعله يعود على أفعل ومفعوله الثاني قوله للرباعي وقوله ان كان أي الرباعي والعناق بفتح المهملة أنثى المعز (قوله صحيح العين) أي سواء صحت لامه أيضا أم لا كما مثله (قوله وأظب) بفتح الهمزة وكسر الموحدة آخره منونا ومثله أدل وأجر وآم جمع دلو وجرو وأمة بفتحتين وأصلها أدلو وأجرو وأأمو بضم ما قبل الواو وقلبت الضمة كسرة توصلا لقلب الواو ياء لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة ثم أعل كقاض وأصل أمة أموة بفتح فسكون فهو على وزن فعل لان الهاء في تقدير الانفصال فجمع على أفعل صبان وفي الصحاح أصل الامة أموة بالتحريك لجمعه على آم وهو أفعل كأينق ولا يجمع فعلة بالسكون على ذلك اهـ ولعل الاول هو الصواب فتقول هذه أظب وأدل وآم ومررت بأظب وأدل وآم ورأيت أظبيا وأدليا وآميا كما تقول في قاض (قوله لاستعمال هذه الصفة الخ) أفاد ان كل صفة على فعل غلبت عليها الاسمية ينقاس فيها أفعل (قوله وشذ عين وأعين) أي قياسا لكثرتها استعمالا وأعينهم تفيض من الدمع وتلك الاعين (قوله لكل اسم مؤنث) أي بغير علامة لا نحو سحابة وخرج بالاسم الصفة كشجاع وبالمد نحو خنصر (قوله وغير ما أفعل الخ) غير مبتدأ خبره يرد وبأفعال متعلق به وجملة أفعل فيه مطرد صلة ما ومن الثلاثي بيان لغير مشوب بتبعيض فهو حال منها أو من ضميرها في يرد لا بيان لما لانه يصير المعنى وغير الثلاثي المطرد فيه أفعل يرد بأفعال فيصدق بالزائد على الثلاثة مع ان أفعال فيه سماعي كشهيد وأشهاد وشريف وأشراف وجاهل وأجهال وعدو وأعداء واعلم ان أوزان الثلاثي اثنا عشر من ضرب تثليث فائه في تثليث عينه وسكونها منها وزن مهمل وهو كسر الفاء مع ضم العين وعكسه نادر كما سيأتي في التصريف يبقى عشرة منها صورة يطرد فيها

وبعض ذي بكثرة وضعا يفي * كارجل والعكس جا كالصفي

(ش) قد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة كرجل وأرجل وعنق وأعناق وفؤاد وأفئدة وقد يستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة كرجل ورجال وقلب وقلوب (ص)

لفعل اسما صح عينا أفعل وللرباعي اسما أيضا يجعل
ان كان كالعناق والذراع في * مد وتأنيث وعد الاحرف

(ش) أفعل جمع لكل اسم ثلاثي على فعل صحيح العين نحو كلب وأكلب وظبي وأظب وأصله أظبي فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار أظبي فعومل معاملة قاض وخرج بالاسم الصفة فلا يجوز نحو ضخم وأضخم وجاء عبد وأعبد لاستعمال هذه الصفة استعمال الاسماء وخرج بصحيح العين المعتل العين نحو ثوب وعين وشذ عين وأعين وثوب وأثوب وأفعل أيضا جمع لكل اسم مؤنث رباعي قبل آخره مدة كعناق وأعنق ويمين وأيمن وشذ من المذكر شهاب وأشهب وغراب وأغرب (ص)

وغير ما أفعل فيه مطرد * من الثلاثي اسما بأفعال يرد

أفعل وهى فعل بفتح فسكون الصحيح العين والتسعة الباقية تجمع على أفعال وكذا فعل المعتل العين كثوب وأثواب فالجملة عشر صور يشملها قوله وغيرالخ وقد مثل الشرح جميعها الا فعل بضمتين كعنق وأعناق و بفتح فكسر ككتف وأ كتاف ويزاد عليها فعل المعتل الفاء كوهم فيطرد فيه أوهام ويدخل فى اطلاق المصنف ان ماعدا فعل بفتح فسكون يجمع على أفعال صحيحا كان أومعتلا حيث فصل فيه دون غيره فانظره وخرج بالاسم الصفة كضخم وشهم فلاتجمع على أفعال بل نحوهذين يجمع على فعال كما يعلم مما يأتى وشذ من الصفة جلف واجلاف وحر وأحرار (قوله وغالباالخ) اشارة الى استثناء صورة مما دخل تحت قوله وغيرالخ وهى فعل بضم ففتح فجمعه على افعال قليل كما مثله الشارح أى شاذ والغالب فيه فعلان بكسر فسكون وهو من جموع الكثرة وانما ذكره هنا لاجل الاستدراك على قوله وغيرالخ (قوله كثوب) مثال للمعتل من فعل وكل أمثلة فتح الفاء بقوله وجمل بالجيم وعضد لكن ترك منه كسر العين ككتف ونمر ومثل لمكسور الفاء بحمل وعنب وابل وضم العين فيه مهمل كما مر ولم يذكر لمضموم الفاء الاقفل وبقى عنق وسيأتى صرد وكسر العين منه قليل كما مر فهذه أمثلة الثلاثى (قوله وآبال) أصله أأبال بهمزتين أبدلت الثانية ألفا (قوله الصحيح العين) أى والفاء وغير المضاعف كما مر (قوله كفرخ وأفراخ) مثله زند وأزناد (قوله كصرد) طائر فوق العصفور نصفه أبيض ونصفه أسود أكله حرام على المعتمد اه سيوطى (قوله ونغر) بالنون والغين المعجمة طير كالعصفور وأحمر المنقار الانثى نغرة كهمزة وأهل المدينة يسمونه البلبل (قوله فى اسم مذكر) متعلق باطرد وكذا عنهم و بمصفة لاسم وثالث صفة له أومضاف اليه وأفعلة مبتدأ غير مصروف للعلمية والتأنيث وتنوينه يفسد الوزن وكذا تصحيح همزته بل ينقل فتحها التنوين ثالث واطرد خبره (قوله والزمه) بفتح الزاى أى الزم أفعلة فى فعال بالفتح أوفعال بالكسر حال كونهما مصاحبى الخ وأشار بذلك الى ان ما مدته ياء أوواو من الرباعى المذكور كرغيف وعمود وما مدته ألف وهو غير مضاعف أومعتل كقذال ينقاس فيه غير أفعلة أيضا وهو فعل بضمتين كما سيذكره أما ذو الالف المضاعف أوالمعتل فيلزم فيه أفعلة (قوله جمع لكل اسم الخ) القيود أربعة فتى انتفى أحدها فى كلمة فلاتجمع على أفعلة وشذ من الصفة شحيح وأشحة وقياسه أشحاء وشحاح ومن المؤنث عقاب وأعقبة وقياسه أعقب وعقب بضمتين وعقبان ومن غير الرباعى قدح وأقدحة و باب وأبوبة والقياس قداح وأقداح وأبواب ومما ليس مده ثالثا نحو جائز وأجوزة وهى الخشبة الممتدة فى أعلى السقف والقياس جوائز (قوله نحو قذال) بالقاف والذال المعجمة كسحاب جمع مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية (قوله المضاعف) هو من الثلاثى ما كانت عينه ولامه من جنس واحد مجردا كان أو مزيدا (قوله كبتات) بموحدة مفتوحة وتاءين فوقيتين الزاد ومتاع البيت وأصل أبتة ابتتة فلما اجتمع مثلان نقلت كسرة أولهما الى الباء قبله ثم أدغم ومثله أزمة والزمام فى الاصل الخيط الذى يشد فى البرة أوفى الخشاش ثم يشد فى طرف المقود ثم سمى به المقود نفسه ذكره فى المصباح والبرة حلقة تجعل فى أنف البعير تكون من صفر ونحوه والخشاش بالكسر الخشب الذى يجعل فى عظم أنف البعير وأما الخزامة فهى من شعر وبهذا ظهر لك معنى البرة والخشاش والخزامة اه سجاعى (قوله قباء) بفتح القاف نوع من الثياب وأصله قباو بالواو وقال فى المصباح كانه من قبوت الحرف أقبوه اذا ضممته أى عند النطق به سمى بذلك لانه يضم على البدن فكانه المسمى الآن بالقفطان (قوله وفناء) بكسر الفاء و بالنون ما حول الدار وأصله فناى بالياء (قوله فعل لنحو الخ) أى بضم فسكون لكن يجب كسر فائه فى جمع ما عينه ياء كبيض فى أبيض و بيضاء كما سيأتى فى قوله ويكسر المضموم الخ ويكثر فى الشعر ضم عينه ان صحت

وغالبا أغناهم فعلان * فى فعل كقولهم صردان

(ش) قد سبق ان أفعل جمع لكل اسم ثلاثى على فعل صحيح العين وذكر هنا ان ما لم يطرد فيه من الثلاثى أفعل يجمع على افعال وذلك كثوب وأثواب وجمل وأجمال وعضد وأعضاد وحمل وأحمال وعنب وأعناب وابل وآبال وقفل وأقفال وأما جمع فعل الصحيح العين على أفعال فشاذ كفرخ وأفراخ وأما فعل فجاء بعضه على افعال كرطب وأرطاب والغالب مجيئه على فعلان كصرد وصردان ونغر ونغران (ص)

فى اسم مذكر رباعى بمد * ثالث افعلة عنهم اطرد

والزمه فى فعال أو فعال * مصاحبى تضعيف او اعلال

(ش) أفعلة جمع لكل اسم مذكر رباعى ثالثه مدة نحو قذال وأقذلة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة والتزم أفعلة فى جمع المضاعف أو المعتل اللام من فعال أو فعال كبتات وأبتة وزمام وأزمة وقباء وأقبية وفناء وأفنية (ص)

فعل لنحو أحمر وحمرا

ووفعلة جمعا بنقل يدرى (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد في وصف يكون المذكر منه على أفعل والمؤنث منه على فعـلاء نحو أحمر وحمراء وحمر ومن أمثـلة القلة فعـلة ولم يطرد في شئ من الابنية وانمـا هو محفوظ ومن الذى حفظ منـه فتى وفتية وشيخ وشيخة وغلام وغلمة وصبي وصبية (ص) وفعـل لاسم رباعى بمـد قدز يد قبل لام اعلالا فقد مالم يضاعف في الاعـــم ذو الالف

وفعـل جمعا لفعلة عرف ونحو كبرى ولفـعلة فعل وقد يجىء جمعه على فعل (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد في كل اسم رباعى زيد قبل آخره مدة بشرط كونه صحيح الآخر وغـير مضاعف ان كانت المـدة ألفا ولا فرق في ذلك بين المـذكر والمؤنث نحو قذال وقذل وحمـار وحمر وكراع وكرع وذراع وذرع وقضيب وقضب وعمـود وعمـد وأما المضاعف فان كانت مـدته ألفا فجمعه على فعل غير مطرد نحو عنان وعنن وحجاج وحجج وان كانت مدته غير ألف فجمعه على فعل مطرد نحو سرير وسرر وذلول وذلـل ولم يسمع من المضاعف الذى مـدته ألف سوى عنان وعنن وحجاج وحجج ومن أمثلة جمع الكثرة فعل وهو جمع لاسم على فعلة أو على فعلى أنثى الافعل فالاول كقربة وقرب وغرفة وغرف والثانى كالكبرى والكبر والصغرى والصغر ومن أمثلة جمع الكثرة فعل وهو جمع لاسم على فعلة نحو كسرة وكسر وحجة وحجج ومرية

هى ولامه ولم يضاعف كقوله * وأنكرتنى ذوات الاعين النجل * بضم الجيم فان اعتلت عينه كبيض أولامه كعمى أوضوعف كغر بالغين المعجمة لم يجز الضم (قوله وفعلة) بكسر فسكون مبتدأ خبره يدرى و بنقل متعلق به وجمعا مفعوله الثانى وانما صرح به مع ان الكلام فى الجموع الواردة لقول ابن السراج بانه اسم جمع لا جمع لعدم اطراده والاولى تقديم عجز البيت على صدره لتتوالى جموع القلة (قوله ف وصف يكون الخ) أى فاعل وفعلاء حينئذ وصفان متقابلان ومثله ما اذا كانا وصفين منفردين لمانع فى الخلقة لاختصاص المعنى بأحدهما كاكمر وآدر للمذكر ورتقاء وعفلاء للمؤنث وهى بمهملة ففاء التى يجتمع فى فرجها شئ يشبه الادرة للرجل فيتعين فيهما كمر وأدر ورتق وعفـل بضم فسكون أما اذا انفرد أفعل عن فعلاء لمانع فى الاستعمال لا فى الخلقة كرجل آلى لكبير الالية وامرأة عجزاء لكبيرة العجز اذلم يقولوا أعجز ولا أليا فى أشهر اللغات مع صحتهما معنى فمقتضى اطلاقه هنا قياسه فيه أيضا كعجز وألى وهو ما نص عليه فى شرح الكافية وفى التسهيل انه محفوظ فيه (قوله وفعل) بضمتين مبتدأ خبره لاسم وبمد صفة اسم والباء للمصاحبة وجملة قدز يد صفة مد واعلالا مفعول مقدم لفقد وفاعله ضمير اللام والجملة صفتها (قوله فى الاعم) أى فى الاستعمال الاعم أى الغالب المطرد وذو الالف نائب فاعـل يضاعف وهو استثناء من قوله بمد والجار متعلق بمحذوف منصوب من المقام أى يشترط فى ذى الالف عدم المضاعفة فى الاستعمال الاعم فان ضوعف لم يجمع على فعـل فى الاعم بل فى النادر أما غيره فلا فرق فيه بين المضاعف وغيره (قوله وفعل جمعا) أى بضم ففتح وفعـلة بضم فسكون ونحو بالجر عطفا على فعلة (قوله ولفعلة) أى بكسر فسكون وفعـل بكسر ففتح وقوله على فعل أى بضم ففتح (قوله وهو مطرد فى كل اسم الخ) خرج الصفة فلا يجمع منها على فعل الا فعول بمعنى فاعل كصبور وصبر وغفور وغفر ونفور ونفر وشذ نذر فى نذير وصنع فى صناع بفتح المهملة وتخفيف النون وهى المرأة المتقنة ففى مفهوم الاسم تفصيل وخرج بالرباعى غيره كنار وقنطار وبالمد الخالى منه وشذ نمرة ونمر وبكونه قبل اللام نحو دانق و بصحة اللام معتلها كسقاء وكساء فلا تجمع على فعل واعلم انه يجب تسكين عين هذا الجمع ان كانت واوا لثقل ضمها كسوار وسور وسواك وسوك أما غير الواو فيجوز ضمها وتسكينها سواء صحت كقذال وقذل أو كانت ياء كسيال بكسر المهملة لشجر شائك وسيل لكن ان سكنت الياء وجب كسر ما قبلها كما فى بيض و يمتنع تسكين المضاعف كسرير وسرر (قوله بين المذكر والمؤنث) يؤخذ من هنا مع ما مر ان نحو قضيب وعمود وقذال من المذكر ينقاس فيه كل من أفعلة وفعل ونحو عناق وذراع من المؤنث ينقاس فيه كل من أفعل وفعل (قوله وكراع) بضم أوله وهو مستدق الساق من الغنم والبقر يذكر ويؤنث ومثله فى الفرس والابل يسمى وظيفا بواو فظاء مشالة ثم فاء كما فى الصحاح وفى المثل أعطى العبد كراعا فطلب ذراعا يضرب لمن أعطى شيأ لم يكن يرجوه فطمع فى أكثر منه والكراع أيضا اسم لجماعة الخيل وتمثيله بذلك تبعا لشرح الكافية صريح فى قياس فعـل فى مضموم الفاء كمفتوحها ومكسورها كما هو ظاهر اطلاق المصنف هنا لكنه ذكر فى التسهيل انه نادر فى المضموم وهو الصحيح فلا يقال غراب وغرب وعقاب وعقب و ينقاس فى كراع أكراع باعتبار تأنيثه وأكرعة باعتبار تذكيره فتأمل (قوله نحو عنان) بكسر العين المهملة ما تقاد به الدابة و بفتحها السحاب وقياسه أعنة وكذا حجاج بفتح الحاء المهملة وكسرها وبجيمين العظم الذى ينبت عليه الحاجب (قوله لاسم على فعلة) أى بضم فسكون خرج الصفة لندور مجيئها على فعلة كضخمة وشذ رجل بهمة أى شجاع باسل وبهم (قوله نحو كسرة) أى بشرط كون الاسم تاما لم يحذف من أصوله شئ خرج بالاسم الصفة كصغرة وكبرة و بالتام نحو رقة للفضة فان أصلها

وصبى ووليجي ء جمع فعلة على فعل نحو لحية ولحى وحلية وحلى (ص) فى نحو رام ذو اطراد فعله * وشاع نحو كامل وكمله (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلة وهو مطرد فى كل وصف على فاعل معتل اللام لمذكر عاقل كرا. ورماة وقاض وقضاة ومنها فعلة وهو مطرد فى وصف على فاعل صحيح اللام لمذكر عاقل نحو كامل وكملة وساحر وسحرة واستغنى المصنف عن ذكر القيود المذكورة بالتمثيل بما اشتمل عليها وهو رام وكامل (ص)

فعلى لوصف كقتيل وزمن * وهالك وميت به قمن

(ش) من أمثلة جمع فعلى وهو جمع وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلاك أو توجع كقتيل وقتلى وجريح وجرحى وأسير وأسرى ويحمل عليه ما أشبهه فى المعنى من فعيل بمعنى فاعل كمريض ومرضى ومن فعل كزمن وزمنى ومن فاعل كهالك وهلكى ومن فيعل كميت وموتى (ص)

لفعل اسما صح لاما فعله * والوضع فى فعل وفعل قلله

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلة وهو جمع لفعل اسما صحيح اللام نحو قرط وقرطه ودرج ودرجه وكوز وكوزة ويحفظ فى اسم على فعل نحو قرد وقردة أو على فعل نحو غرد وغردة (ص)

وفعل لفاعل وفاعله * وصفين نحو عاذل وعاذله

ومثله الفعال فيما ذكرا * وذان فى المعل لا ما ندرا (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مقيس فى وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة نحو ضارب وضرب وصائم وصوم وضاربة وضرب وصائمة وصوم ومنها فعال وهو مقيس فى وصف صحيح اللام على فاعل لمذكر نحو صائم وصوام وقائم وقوام وندر فعل وفعال فى المعتل اللام لمذكر نحو غاز

ورق بكسر الواو حذفت فاؤها وعوض عنها التاء فلا يجمعان على فعل وشذ من الاول رجل صمة أى شجاع وصمم وامرأة ذربة أى حديدة اللسان وذرب ولا يرد عليه اهمال هذين الشرطين لان فعلة لم تجئ صفة الا نادرا فى ألفاظ ذكرها ابن السيد فى المخصص بل منعها بعضهم وامارقة فليس الآن على فعلة (قوله فى نحو رام) متعلق بمحذوف يدل عليه اطراد لا به لان المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وفعلة بضم ففتح مبتدأ خبره ذو اطراد أى فعلة ذو اطراد يطرد فى نحو رام (قوله على فاعل صحيح اللام الخ) خرج نحو سيد وبر وخبيث وباعق لجمعها على سادة وبررة وخبثة ونعقة شاذ أشمونى (قوله فعلى لوصف) أى بفتح فسكون (قوله وزمن وهالك) بالجر عطفا على قتيل وميت مبتدأ خبره قمن بكسر الميم أى حقيق أو زمن وما بعده مبتدأ خبره قمن لكن يتعين حينئذ فتح ميمه لانه خبر عن جمع والمفتوح يستوى فيه الواحد وغيره قاله المكودى وفى قول الشارح ويحمل عليه الخ ميل الى هذا لكن يلزم عليه عيب السناد فى القافية فالاولى كسر ميمه خبرا عن الثلاثة لتأولها بالمذكور أو خبرا عن زمن وحذف خبر ما بعده لدلالته عليه أو عكسه (قوله على هلاك الخ) أى أو تشتت ليدخل أسير وأسرى (قوله ما أشبهه) أى فى الدلالة على الهلاك أو التوجع وذلك ستة أوزان الاربعة فى الشارح وأفعل كاحمق وحمقى وفعلان كسكران وسكرى وبها قرأ حمزة وترى الناس سكرى وما هم بسكرى وما سوى ذلك محفوظ كقولهم رجل كيس أى عاقل ورجال كيسى وسنان ذرب أى حاد وأسنة ذربى قيل والتوجع اما فى نفس الموصوف أو غيره ليدخل أحمق وسكران لانهما يوجعان غيرهما وفيه انه حينئذ يدخل ذرب لانه يوجع غيره مع ان فعلى لا ينقاس فيه وان سمع فالاولى قصر التوجع على نفس الموصوف فان شأن السكران والاحمق أن يوجع نفسه وأدخلهما الموضح بقوله ما دل على آفة قال شارحه وهذان الوصفان مما دل على نقص ما (قوله كميت) أصله ميوت فعل به كسيد فوزنه فيعل بتقديم الياء على العين المكسورة وقيل غير ذلك (قوله لفعل اسما) أى بضم فسكون وفعلة بكسر ففتح وخرج بالاسم الصفة كحلو ومر ويصح لاما نحو عضو فلا يجمعان على فعلة (قوله والوضع) مبتدأ خبره قلله أى ان وضع العرب قال وزن فعلة فى جمع فعل بالكسر وفعل بالفتح مع سكون العين فيهما كما يقتضيه صنيع الشارح وقدم الاشمونى المفتوح وهو أولى وهما مقيدان بما مر فى فعل بالضم أى بكونهما اسمين صحا لاما فالمعتل كظبى ونحى لا يجمع على فعلة أصلا وجمع الصفة نادر وفائدة التقييد مع أنه يقل فى الاسم أيضا تمييز القليل من الممتنع والنادر (قوله قرط) بضم القاف وسكون الراء فطاء مهملة ما يعلق فى شحمة الاذن (قوله قرد) بكسر القاف وضبطه بضمها سبق قلم قال فى الصحاح القرد واحد القرود وقد يجمع على قردة كفيل وفيلة (قوله غرد) بفتح المعجمة وسكون الراء فدال مهملة نوع من الكماة وحكى كسر العين صحاح (قوله وفعل) بضم الفاء وفتح العين مشددة (قوله فيما ذكرا) بشد الكاف أى فى خصوص المذكر (قوله وذان) بالنون لا الكاف اشارة لفعل وفعال وألف ندر اللتثنية (قوله فى وصف) خرج الاسم كحاجب العين وجائزة البيت وهى الخشبة المعترضة فى وسطه فلا يجمعان على ما ذكر اما حاجب بمعنى مانع وجائزة بمعنى مارة فيجمعان لانهما وصفان (قوله على فاعل) نحو صائم وصوام أفاد قيد التذكير الذى فى المتن بسكوته

وغزى وسارو سرى وعاف وعفى وقالوا غزاة فى جمع غاز وسراة فى جمع سار وندر أيضا فى فاعلة كقول الشاعر
أبصارهن الى الشبان مائلة * وقد أراهن عنى غير صداد يعنى جمع صادة (ص) فعل وفعلة فعال لهما * وقل فيما عينه اليا منهما
(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعال وهو مطرد فى فعل وفعلة اسمين نحو كعب وكعاب وثوب وثياب وقصعة وقصاع أو وصفين نحو صعب وصعاب
وصعبة وصعاب وقل فيما عينه ياء نحو ضيعة وضياع وضيف وضياف (ص) وفعل أيضا له فعال * مالم يكن فى لامه اعتلال
أو يك مضعفا ومثل فعل (١٥٨) ذو التا وفعل مع فعل فاقبل (ش) أى اطرد أيضا فعال فى فعل
وفعلة مالم يكن لامهما معتلا أو مضاعفا نحو جبل وجبال وجمل وجمال ورقبة ورقاب وثمرة وثمار واطرد أيضا فعال فى فعل وفعل نحو ذئب وذئاب ورمح ورماح واحترز من المعتل اللام كفتى ومن المضاعف كطلل (ص)
وفى فعيل وصف فاعل ورد * كذاك فى أنثاه أيضا اطرد
(ش) اطرد أيضا فعال فى كل صفة على فعيل بمعنى فاعل مقترنة بالتاء أو مجردة عنها ككريم وكرام ومريض ومراض ومريضة ومراض (ص)
وشاع فى وصف على فعلانا * أو أنثييه أو على فعلانا
ومثله فعلانة والزمه فى * نحو طويل وطويلة تفى
(ش) أى واطرد أيضا مجىء فعال جمعا لوصف على فعلان أو على فعلانة أو على فعلى نحو عطشان وعطاش وعطشى وعطشانة وندمانة وندام وكذلك اطرد فعال فى وصف على فعلان أو على فعلانة نحو خمصان وخماص وخمصانة
وخلص والتزم فعال فى كل وصف على فعيل أو فعيلة معتل العين نحو طويل وطوال وطويلة وطوال (ص)
وبفعول فعل نحو كبد * يخص غالبا كذاك يطرد
فى فعل اسما مطلق الفا وفعل * له وللفعال فعلان حصل
وشاع فى حوت وقاع مع ما * ضاهاهما وقل فى غيرهما
(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعول وهو مطرد فى اسم ثلاثى على فعل نحو كبد وكبود ووعل ووعول وهو ملتزم فيه

عن فاعلة فيه دون فعل وفى نسخ على فاعل المذكر نحو صائم الخ وهو أولى (قوله وغزى) بضم المعجمة وشد الزاى منونة أصله غزى كعذل قلبت الياء ألفا وحذفت للتنوين وسراء بشد الراء ممدودا أصله سراى قلبت الياء همزة لتطرفها اثر ألف زائدة ويجوز فى كل منهما المد والقصر (قوله فعل وفعلة) بفتح فسكون فيهما وفعال بكسر الفاء وجملة ماذكره أربعة عشر وزنا يطرد فى ثمانية منها ويشيع فى خمسة ويلزم فى واحد (قوله نحو ضيف وضياف) أى وضيعة وضياع وقل أيضا فيما فاؤه ياء كما فى التسهيل كيعار فى جمع يعر ويعرة بالمهملة وهى الشاة تربط للاسد فى زبيته وفى المثل أذل من اليعر (قوله وفعل أيضا) أى بفتحتين له فعال أى المذكور (قوله ذو التا) أى من فعل المذكور بقيده وهو كونه بفتحتين غير معتل ولا مضاعف لا مطلقا ولم يصرح بذلك لوضوحه (قوله وفعل) بالكسر مع فعل بالضم والعين ساكنة فيهما (قوله مالم تعتل لامهما) يشترط أيضا كونهما اسمين فخرجت الصفة كبطل (قوله واطرد أيضا فى فعل وفعل) أى بشرط الاسمية فيهما فخرج نحو جلف وحلو وكون ثانيهما غير واوى العين كحوت ولا يائى اللام كمدى بضم الميم وسكون الدال المهملة مكيال شامى فكل ذلك لا يجمع على فعال (قوله وفى فعيل) متعلق بورد وفاعله ضمير فعال ووصف فاعل حال من فعيل والمراد وورد باطراد أخذا من التشبيه بعده وخرج بالوصف الاسم كقضيب وجريدة و بفاعل وصف المفعول كجريح وجريحة فلا ينقاس فيهما فعال وكذا معتل اللام كقوى وقوية (قوله وشاع) أى كثر فعال فى هذه الخمسة أوزان المذكورة قبل طويل أى وليس مطردا فيها كما صرح به فى شرح الكافية أما فى الثمانية المتقدمة فطرد لكن يجوز فيها غيره ككرماء فى كريم ومرضى فى مريض وأكعب وأجبل فى كعب وجبل وفى نحو طويل لازم أى لا يجمع على غيره وذلك لقلته وفى المحكم ان فعيلا لم يأت صفة واوى العين صحيح الفاء واللام الا فى ثلاث كلمات طويل وقويم وسهم صويب أى صائب تصريح (قوله على فعلانا) أى بفتح فسكون وأنثييه أى فعلى وفعلانة بالفتح وقوله أو على فعلانا أى بضم فسكون وكذا فعلانة لانها انثاه (قوله خمصان) بضم الخاء المعجمة أى ضامر البطن (قوله وبفعول) بضم الفاء متعلق بيخص فعل بفتح فكسر مبتدأ خبره يخص وغالبا حال من نائب فاعله والباء داخلة على المقصور عليه والمراد بالتخصيص عدم المفارقة فلا ينافى الغلبة أى لا يتجاوزه الى غيره من جموع التكسير فى الغالب وقد يتجاوزه كنمر ونمار أو نمر بضمتين (قوله كذاك يطرد) أى فعول (قوله وفعل) بفتحتين مبتدأ خبره له أى فعل كائن لفعول أى من مفرداته أوله خبر لمحذوف أى له فعول والجملة خبر فعل (قوله للفعال) بضم الفاء متعلق بحصل الواقع خبرا عن فعلان بكسر فسكون (قوله وشاع) أى فعلان ومقتضاه عدم اطراده فى ذلك لكن صرح فى شرح الكافية بالاطراد (قوله فى اسم ثلاثى الخ) أخذ القيود الثلاثة من مثال المصنف بكبد (قوله ووعل) بفتح الواو وكسر المهملة الشاة الجبلية والانثى وعلة (قوله

غالبا واطرد فعول أيضا فى اسم على فعل بفتح الفاء نحو كعب وكعوب وفلس وفلوس أو على فعل بكسر الفاء نحو حمل وحمول وضرس وضروس أو على فعل بضم الفاء نحو جند وجنود وبرد وبرود ويحفظ فعول فى فعل نحو أسد وأسود قيل ويفهم كونه غير مطرد من قوله وفعل له ولم يقيد باطراد وأشار بقوله وللفعال فعلان حصل الى ان من أمثلة الكثرة فعلان وهو مطرد فى اسم على فعال نحو غلام وغلمان وغراب وغربان وقد سبق انه مطرد فى فعل كصرد وصردان واطرد فعلان أيضا فى جميع ما عينه واو من فعل أو فعل نحو عود وعيدان وحوت وحيتان وقاع وقيعان وتاج وتيجان وقل فعلان فى غير ماذكر نحو أخ واخوان وغزال وغزلان (ص)

وفعلا اسما وفعيلا وفعل * غير معل العين فعلان شمل

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلان وهو مقيس فى اسم صحيح العين على فعل نحو ظهر وظهران وبطن وبطنان أو على فعيل نحو قضيب وقضبان ورغيف ورغفان أو على فعل نحو ذكر وذكران وحمل وحملان (ص)

ولكريم وبخيل فعلا * كذا لما ضاهاهما قد جعلا

وناب عنه أفعلاء فى المعل * لاما ومضعف وغير ذاك قل

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلاء وهو مقيس فى فعيل بمعنى فاعل صفة لمذكر عاقل غير مضاعف ولا معتل نحو ظريف وظرفاء وكريم وكرماء وبخيل وبخلاء وأشار بقوله * كذا لما ضاهاهما الى أن ما شابه فعيلا

(قوله غالبا) تقدم محترزه (قوله على فعل) بفتح الفاء أى بشرط أن لا تكون عينه واوا وشذ فوج وفووج (قوله أو على فعل) بضم الفاء أى غير واوى العين كحوت ولا يائى اللام كمدى ولا مضاعفا كخف وخرج بالاسم فى الثلاثة الصفة كصعب وجاف وحلو فلا تجمع على فعول (قوله قيل ويفهم الخ) قائله ابن المصنف قال ابن هشام فان قلت لو كان الاطلاق هنا يقتضى عدم الاطراد للزم مثله فى قوله * لفعل اسما صح عينا أفعل * لاطلاقه أيضا قلت الاطلاق هنا قد صاحب ما نص على اطراد فبقى هو غير منصوص عليه بخلاف ما مر اه وقال المرادى المفهوم من المتن أنه مطرد لانه لم يذكر الا المطرد غالبا فان ذكر غيره بينه بنحو قل أو ندر اه ومنشأ الاختلاف فى فهم العبارة تناقض وقع للمصنف فنص على اطراده فى العمدة وشرحها والتسهيل وعلى عدمه فى شرح الكافية (قوله من فعل) أى بضم فسكون والثانى بفتحتين وقوله نحو عود وحوت تمثيل للاول وكذا نون وكوز وقاع للثانى وكذا تاج ودار وجار فاصلها قوع وتوج ودور وجور (قوله فى غير ماذكر) أى فى غير حوت وقاع كما هو مفاد المتن لكنه غير مخصوص بما عدا نحو غراب وصرد بدليل قوله وللفعال فعلان وغالبا أغناهم فعلان الخ كما أشار له الشرح وقد ذكر ابن جنى مما يقبل فيه فعلان تسعة ألفاظ جمعها المصنف بقوله

للحسل والخرص فى التكسير فعلان * وهكذا قل خشفان وخيطان

رئد وشقذ وشيح هكذا جمعت * ومثل ذلك صنوان وقنوان

فالحسل بكسر الحاء المهملة ولد الضب ويجمع أيضا على حسول والخرص بضم وكسر الخاء المعجمة وسكون الراء فصاد مهملة سنان الرمح كما فى الصحاح والخشف الغزال والخيط بالخاء المعجمة والتحتية قطيع النعام والرئد المثل وأيضا فرخ الشجرة وقيل ما لان من أغصانها والشقذ ولد الحرباء والشيح نبت والصنو والقنو مثلان تصريح (قوله نحو أخ) تبع شرح الكافية فى عدم اطراده فى فعل بفتحتين صحيح العين وان ورد منه نحو أخ واخوان وفتى وفتيان وخرب بفتح المعجمة والراء وهو ذكر الحبارى وخربان لكن فى شرح العمدة والتسهيل قياسه فيه وأصل أخ أخو حذفت لامه اعتباطا ولا يجمع على اخوان الأخ الصداقة اما أخ النسب فجمعه اخوة كما نقل عن بعضهم ولا يرد انما المؤمنون اخوة لان معناه كاخوة النسب لكن قال ابن هشام الحق استعمال اخوة واخوان فى كل منهما (قوله وفعلا اسما) بفتح فسكون وفعل الثانى بفتحتين وفعلان بضم فسكون وحذف قيد الاسم من الثانيين اكتفاء بالاول فخرج نحو ضخم وجبل وبطل فلا تجمع على ذلك والمراد الاسمية ولو بالغلبة كعبد وعبدان وفى التسهيل قياسه أيضا فى فعل بكسر فسكون كذئب وذؤبان لكن صرح فى شرح الكافية بعدم اطراده (قوله فى اسم صحيح العين الخ) صريحه ان قول المتن غير معل العين راجع للثلاثة قبله فيخرج به نحو سيف وسوط نحو قوى وعويل ونحو قود وقاع وخصه الاشمونى بالاخير فقط وقال مقتضاه قياسه فى نحو سيف وقوى فتأمل (قوله ومضعف) عطف على المعل أى وفى مضعف (قوله فى فعيل الخ) جملة الشروط ثمانية تعلم منه صريحا وتلويحا كون المفرد بوزن فعيل وشبهه مما سيأتى وكونه صفة لمذكر عاقل بمعنى اسم الفاعل غير مضاعف ولا معتل دالا على سجية مدح أو ذم فخرج بالوصف الاسم كقضيب ونصيب وبالمذكر المؤنث كشريفة واما خليفة وخلفاء وسفيهة وسفهاء فبالحمل على المذكر وبالعاقل نحو مكان فسيح وبمعنى فاعل نحو قتيل وجريح وشذ أسير وأسراء ونحوه وسيأتى المعتل والمضاعف

في كونه الا على معنى هو كالغريزة يجمع على فعلاء نحو عاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء و ينوب عن فعلاء في المضاعف والمعتل

أفعلاء نحو شديد وأشداء وولى وأولياء وقل مجيء أفعلاء جمعا لغير ماذكر نحو نصيب وأنصباء وهين وأهو ٭

والقياس نصباء وهوناء

(ص)

فواعل لفوعل وفاعل
وفاعلاء مع نحو كاهل
وحائض وصاهل وفاعله
وشذ في الفارس مع ماماثله

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فواعل وهو لاسم على فوعل نحو جوهر وجواهر أو على فاعل نحو طابع وطوابع أو على فاعلاء نحو قاصعاء وقواصع أو على فاعل نحو كاهل وكواهل وفواعل أيضا جمع لوصف على فاعل ان كان لمؤنث عاقل نحو حائض وحوائض أولمذكر مالا يعقل نحو صاهل وصواهل فان كان الوصف الذي على فاعل لمذكر عاقل لم يجمع على فواعل وشذ فارس وفوارس وسابق وسوابق وفواعل أيضا جمع لفاعلة نحو صاحبة وصواحب وفاطمة وفواطم (ص)

و بفعائل اجمعن فعاله
وشبهه ذا تاء او مزاله

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعائل وهو لكل اسم رباعي بمدة قبل آخره مؤنثا بالتاء نحو سحابة وسحائب ورسالة ورسائل وكناسة وكنائس وصحيفة وصحائف وحلوبة وحلائب أومجردا منها نحو شمال وشمائل وعقاب وعقائب وعجوز وعجائز (ص)

وبالفعالى والفعالى جمعا ٭ صحراء والعذراء والقيس اتبعا

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعالى وفعالى ويشتركان فيما كان على فعلاء اسما كصحراء وصحار وصحارى أوصفة كعذراء وعذار وعذارى (ص)

(قوله في كونه دالا الخ) أشار بذلك الى ان المراد المشابهة في المعنى وهي دلالته على مذكر أعم من كونها في اللفظ أيضا كخبيث ولئيم أولا سواء كان على فاعل كامثله أو فعال بالضم كشجاع وشجعاء وسواء دلا على المدح كماذكر أو الذم كفاسق وفسقاء وخفاف أي خفيف وخففاء كما في التسهيل وان اقتصر في شرح الكافية على فاعل وعلى المدح وتبعه الشارح في التمثيل نخرج المشابهة في اللفظ فقط كقتيل (قوله في المضاعف الخ) أي من فعيل المتقدم ذكره كما في الاشموني والتصريح (قوله لغير ماذكر) أي لغير المضاعف والمعتل من فعيل بمعنى فاعل فدخل في النادر نحو ظنين وأظناء بمعنى متهوم وصديق وأصدقاء لانه ليس مضاعفا ولا معتلا (قوله والقياس نصباء وهوناء) كذا في نسخ وهو لا يصح لان نصيب اسم فلا يجمع على فعلاء كما مر قريبا بل قياسه نصب بضمتين أو أنصبة كما مر سابقا وأما هين فقد استكمل الشروط الثمانية المارة الا ان أصله هيون فعل به كسيد مع ان فعلاء لا ينقاس الا في فعيل وشبهه من فاعل أو فعال كما مر فتأمل (قوله لفوعل وفاعل) أي بفتح العين (قوله مع نحو كاهل) أي من كل اسم على فاعل بالكسر غير صفة علما كان كجابر وجوابر أولا ككاهل وهو أعلى الظهر مما يلي العنق (قوله قاصعاء) هو جحر اليربوع الذي يقصع فيه أي يدخل زكريا (قوله وشذ فارس وفوارس) مثله هالك وهوالك وشاهد وشواهد لكن تأولها بعضهم بأن قولك فارس من الفوارس تقديره من الطوائف الفوارس فهو قياسي لانه جمع فاعلة لا فاعل (قوله لفاعلة) أي صفة كانت أو علما كامثله أو اسما غير علم كناصية ونواصي (قوله و بفعائل) بفتح الفاء اجمعن فعالة مثلث الفاء (قوله أو مزاله) الهاء اما ضمير التاء على تأويلها بالحرف فزال عطف على ذا فهو حال من فعالة أو هي هاء التأنيث فهو عطف على محذوف صفة للتاء أي ذا تاء ثابتة أو مزالة (قوله لكل اسم) الحاصل ان فعائل ينقاس في عشرة أوزان يشملها المتن لان فعالة مثلث الفاء بتاء كسحابة ورسالة وكناسة وبدونها كشمال بالفتح للريح و بالكسر لليد وعقاب بالضم فتلك ستة والمراد بشبهها فعول وفعيل بتاء كحلوبة وحلائب وظريفة وظرائف و بدونها كعجوز وعجائز وسعيد علم امرأة وسعائد وشرط الخمسة المجردة من التاء كونها مؤنثة المعنى وشذ دليل ودلائل وجزور للبعير المذكر المذبوح وجزائر ووصيد للباب ووصائد وسماء بمعنى المطر وسماء بكسر الهمزة منونة لان أصله سمائي أي ممل كجوار وتقييد الشرح بالاسم يقتضي انه شرط في الجميع وليس كذلك بل انما هو شرط في ذوات التاء سوى فعيلة فانها ينقاس فيها فعائل ولو كان صفة كظريفة وظرائف كما في التسهيل ولم يقيد الموضح بذلك في ذي التاء ولا غيره وصرح شارحه بالتعميم ومثل بحلوبة وحلائب (قوله و بالفعالى) بفتح الفاء وكسر اللام والفعالى بفتحهما ولا تثبت ياء الاول الا اذا كان بأل أو مضافا أما المجرد فكجوار (قوله كصحراء وصحار الخ) وجاء أيضا صحاري وعذاري بشد الياء وهو الاصل لان الالف الاولى من صحراء تقلب ياء لانكسار ماقبلها في الجمع وتقلب الهمزة أيضا ياء ثم يدغم لكنهم خففوه بحذف احدى الياءين فان حذفت الثانية المتحركة قيل صحار بالكسر أو الاولى الساكنة فتحت الراء لتقلب الياء المتحركة ألفا وتسلم من الحذف فيقال صحارى (قوله أوصفة كعذراء) هو صفة للبكر سميت بذلك لتعذر زوال بكارتها وصريح الشرح كالمصنف اطرادهما في الصفة كالاسم أيضا وهو ما في شرح الكافية وخالفه في التسهيل وقيد الموضح فعلاء بكونه لامذكر له وهو مستفاد من مثالي المتن

(قوله

واجعل فعالى لغير ذى نسب * جدد كالكرسى تتبع العرب (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعالى وهو جمع لكل اسم ثلاثى آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب نحو كرسى وكراسى وبردى وبرادى ولا يقال بصرى وبصارى (ص)

وبفعالل وشبهه انطقا * فى جمع مافوق الثلاثة ارتقى
من غير مامضى ومن خماسى * جرد الآخر انف بالقياس
والرابع الشبيه بالمزيد قد * يحذف دون مابه تم العدد
وزائد العادى الرباعى احذفه ما * لم يك لينا اثره اللذ ختما

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعالل وشبهه وهو كل جمع ثالثه ألف بعدها حرفان فيجمع بفعالل كل اسم رباعى غير مزيد فيه نحو جعفر وجعافر وزبرج وزبارج وبرثن وبراثن ويجمع بشبهه كل رباعى مزيد فيه كجوهر وجواهر وصيرف وصيارف ومسجد ومساجد واحترز بقوله من غير مامضى من الرباعى الذى سبق ذكر جمعه كأحمر وحمراء ونحوهما مما سبق ذكره وأشار بقوله ومن خماسى * جرد الآخر انف بالقياس * الى أن الخماسى المجرد عن الزيادة يجمع على فعالل قياسا ويحذف خامسه نحو سفارج فى سفرجل وفرارد

(قوله واجعل فعالى) بفتح الفاء وكسر اللام وشد التحتية (قوله لغير ذى نسب * جدد) بان لا يكون فيه نسب أصلا ككرسى أو فيه نسب غير مجدد بان صار منسيا فالتحق بما لا نسب فيه كمهرى فان أصله البعير المنسوب الى مهرة قبيلة باليمن ثم كثر فصار اسما للنجيب من الابل فيجمع على مهارى وبهذا التقرير يندفع الاعتراض بان مقتضى كلامه ان كرسيا فيه نسب غير مجدد مع أنه لا نسب فيه أصلا وذلك لان توجه النفى الى مقيد بقيد يصدق بنفيهما معا بنفى القيد وحده والكرسى مثال للاول وترك مثال الثانى فلا حاجة الى جعل جدد صفة كاشفة ولا يرد أن غير ذى النسب يصدق بما ليس آخره ياء مشددة لان قوله كالكرسى حال من غير فيقيده بذلك وعلامة ياء النسب المجدد أن يدل اللفظ بعد حذفها على معنى مشعور به قبل وهو المنسوب اليه وأما غيرها فيختل اللفظ بسقوطها او يصير لا معنى له (قوله وبفعالل الخ) اعلم ان الجموع المتقدمة كلها للثلاثى المجرد والمزيد وهى خمسة وعشرون بناء منها أربعة للقلة والباقى للكثرة ومثلها فى كونه للثلاثى شبه فعالل وبقى منها فعالى بضم الفاء وفتح اللام وقد أخل به المصنف وهو يترجح فى نحو سكران وسكرى على فعالى بفتح الفاء ويستغنى به عنه فى نحو أسير وقديم مالم يكن أوله ياء كيتيم فيقال أسارى وقدامى بالضم لا غير وفى غير ذلك مستغنى عنه بالمفتوح وأما فعالل فللرباعى الاصول فما فوقه فالجملة ثمانية وعشرون هى أبنية التكسير المشهورة وبقى أبنية أخرى مختلف فيها وبهذا يعلم ان قوله من غير مامضى خاص بشبه فعالل أى فى المرتقى على الثلاثة غير مامضى جمعه على غير ذلك ولم يمض ذكر الا للثلاثى المزيد كباب أحمر وحمراء وكبرى وسكرى ورام وكامل وذراع وقضيب أما فعالل فلم يمض لمفرده وهو مازادت أصوله على ثلاثة جمع أصلا كذا قيل ولا حاجة لذلك فان قوله من غير مامضى يصدق بالثلاثى المزيد المغاير للاوزان المتقدمة منه وبما زادت أصوله على ثلاثة لانه من غير مامضى فيصح رجوعه لفعالل وشبهه لكن على التوزيع فتدبر (قوله ومن خماسى) متعلق بانف وجملة جرد صفة لخماسى والآخر مفعول انف أى احذف الآخر من كل خماسى مجرد (قوله والرابع الخ) أى والحرف الرابع من الخماسى المجرد قد يحذف الخ (قوله وزائد العادى) اسم فاعل من عدا كذا اذا جاوزه والرباعى مفعوله وسكنت ياؤه للضرورة كقوله

* دع القتال وأعط القوس باريها * أو على لغة من يقدر النصب على الياء أو مضاف اليه أى احذف زائد الاسم المجاوز الرباعى (قوله مالم يك) أى الزائد لينا بفتح اللام كما هو الرواية مخفف لين بالتشديد فان كسرت قدر مضاف أى ذا لين وقوله اثره خبر مقدم عن الموصول وختما بالبناء للفاعل صلته والجملة صفة لينا أى احذف زائد مجاوز الرباعى مالم يكن حرفا لينا وقع بعده الحرف الخاتم للاسم أى مالم يكن لينا قبل الآخر (قوله وهو كل جمع الخ) أى فالمراد شبهه فى العدد والهيئة وان خالفه فى الوزن التصريفى كمساجد وصيارف وسلالم فان وزنها التصريفى مفاعل وفياعل وفعاعل ومنه ما مر من نحو كواهل وكراسى وصحارى (قوله جعفر) هو فى الاصل النهر الصغير (قوله وزبرج) بكسر الزاى والراء بينهما موحدة ساكنة وبالجيم هو الزهر والسحاب الرقيق الذى فيه حمرة والحلى من ذهب وغيره (قوله وبرثن) بضم الموحدة والمثلثة لا المثناة كما قيل وسكون الراء آخره نون يطلق على الكف مع الاصابع كما فى القاموس وعلى مخالب الاسد والطير وهو الذى كالاصبع للانسان (قوله كل رباعى مزيد فيه) فى التوضيح ان فعالل ينقاس فى أربعة أنواع الرباعى المجرد كجعفر والمزيد كبدحرج ومتدحرج والخماسى المجرد كسفرجل والمزيد كخندريس وشبه فعالل ينقاس فى مزيد الثلاثى غير مامر سواء كان بحرف كمسجد أو حرفين كمنطلق أو ثلاثة كمستخرج وسواء كانت زيادته للالحاق كجوهر وصيرف أم لا كما مر اذا علمت ذلك تعلم ما فى كلام الشارح لانه يوهم ان المراد برباعى الاصول المزيد فيه وليس كذلك الا أن يقال مثاله يدل على ان المراد ما صار

رباعيابالزيادةلكنهلا يشمل منطلق ومستخرج فتأمل (قوله فى فرزدق) اسم جنس جمعى لفرزدقة وهى القطعة من العجين وقولهم جمع فرزدقة تسامح أومرادهم الجمع اللغوى وبه سمى الشاعر المشهور (قوله فى خدرنق) بخاء معجمة فدال مهملة فراء فنون هو العنكبوت كما فى الصحاح اما خورنق بالواو بدل الدال فقصر للنعمان بن المنذر ولا يصح ذكره هنا لان الكلام فى الخماسى المجرد والواو فى هذا زائدة لالحاقه بسفرجل فيجمع على خرانق بحذفها فتأمل (قوله من حروف الزيادة) أى المجموعة فى أمان وتسهيل والمراد أنه منها صورة لا أنه مزيد حقيقة والا لم يكن الاسم خماسيا مجردا وسيأتى ان لكل واحد من هذه الحروف مواضع مخصوصة يحكم بزيادته فيها دون غيرها كالنون لا تزاد الا فى آخر نحو سكران ووسط غضنفر بشرط سكونها فنون خدرنق ليست زائدة بل تشبه الزائدة لفظا (قوله كدال فرزدق) أى فانها من مخرج التاء الفوقية وهو طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا (قوله فى سفرجل) هو ثمر معروف مقو مدر مشه مسكن للعطش واذا أكل بعد الطعام أطلق وأنفعه ما قور وأخرج حبه وجعل مكانه عسل وطيب وشوى (قوله وأشار بقوله وزائد الخ) اعلم ان كلام المصنف يشمل ما كان رباعى الاصول زيد فيه حرف كمدحرج أوحرفان كمتدحرج فيقال دحارج أو ثلاثة كاحرنجام فيقال حراجيم بقلب الالف الاخيرة ياء وحذف غيرها ويشمل أيضا الخماسى المزيد فيه حرف كقرطبوس للداهية وخندريس للخمر لان العادى الرباعى يشمل ما جاوزه بزائد فقط أو بزائد وأصلى فيحذف منه حرفان الزائد الذى ذكره هنا وخامس الاصول لقوله فيما مر ومن خماسى الخ فتقول قراطب وخنادر لكن الشارح اقتصر على الاول فقط وقوله اذا كان الخماسى مزيدا فيه حرف المراد به ما صار خماسيا بالزيادة لا أنه خماسى الاصول فتأمل (قوله سبطرى) بكسر السين مشية بتبختر (قوله وفدوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة هو الاسد والرجل الشديد كما فى القاموس والعدد الكثير كما فى زكريا (قوله حرف مد) المراد به حرف العلة الساكن أعم من أن يكون قبله حركة مجانسة له وهو حرف المد اصطلاحا أولا وهو المسمى باللين كغرنيق وفردوس فيقال فيهما غرانيق وفراديس نخرج بالساكن المتحرك فيجب حذفه نحو كنهور فى كناهر كسفرجل للسحاب المتراكم والرجل الضخم وخرج حرف اللين الاصلى كمختار ومنقاد فانه لا يقلب بل يحذف و يقال مخاتر ومناقد كذا فى الاشمونى وفيه نظر ظاهر اذ القياس ان يقال مخاير ومقايد بحذف النون والتاء لزيادتهما دون الالف بل ترد لاصلها وهو الياء وقد اعترض عليه ابن سم بان الصواب حذفهما لانهما ليسا من افراد الرباعى المزيد الذى الكلام فيه بل من الثلاثى المزيد الآتى فى قوله والسين والتاء الخ ونقل الفارضى عن المصنف فى العمدة انهما لا يكسران بل يقال مختارون ومنقادون وكذا لا يكسر نحو مضروب ومكرم وشذ ملاعين فى ملعون و يستثنى مفعل للمؤنث كمرضع ومراضع ذكره ابن هشام فى شرح بانت سعاد (قوله قنديل) قال الشمنى فى حواشى الشفاء بكسر القاف وأما بفتحها فالعظيم الرأس ففتح القاف فى القنديل المعروف لحن كما نص عليه (قوله والسين والتاء الخ) اعلم أن قول المصنف و بفعالل الخ يشمل الرباعى فأكثر مزيدا وغيره ولكن الرباعى لا يحتاج فى جمعه على ذلك الى حذف شئ منه فلم يخصه المصنف بزيادة بيان ولما احتاج الخماسى المجرد الى الحذف بينه بقوله ومن خماسى الى آخر البيتين ثم ذكر حكم رباعى الاصول وخماسيها المزيد فيهما بقوله وزائد العادى الخ ثم ذكر حكم الحذف فى الثلاثى المزيد بقوله والسين والتاء الخ لكنه نبه على قاعدة عامة فيه وفى غيره بقوله اذ ببنا الجمع الخ فأفاد انه يحذف كل ما أخل بصيغة الجمع من الثلاثى المزيد وغيره ثم بين ما هو الاولى بالحذف بقوله والميم أولى الخ أفاده سم

فى فرزدق وخدران فى خدرنق وأشار بقوله والرابع الشبيه بالمزيد البيت الى انه يجوز حذف رابع الخماسى المجرد عن الزيادة وابقاء خامسه اذا كان رابعه مشبها للحرف الزائد بأن كان من حروف الزيادة كنون خدرنق أو كان من مخرج حروف الزيادة كدال فرزدق فيجوز أن يقال خدارق وفرازق والكثير الاول وهو حذف الخامس وابقاء الرابع نحو خدارن وفرازد فان كان الرابع غير مشبه للزائد لم يجز حذفه بل يتعين حذف الخامس فتقول فى سفرجل سفارج ولا يجوز سفارل وأشار بقوله وزائد العادى الرباعى البيت الى انه اذا كان الخماسى مزيدا فيه حرف حذفت ذلك الحرف ان لم يكن حرف مد قبل الآخر فتقول فى سبطرى سباطر وفى فدوكس فداكس وفى مدحرج دحارج فان كان الحرف الزائد حرف مد قبل الآخر لم يحذف بل يجمع الاسم على فعاليل نحو قرطاس وقراطيس وقنديل وقناديل وعصفور وعصافير (ص)

والسين والتاء من كمستدع أزل
اذ ببنا الجمع بقاهما مخل

(قوله

والميم أولى من سواه بالبقا * والهمز واليا مثله ان سبقا (ش) اذا اشتمل الاسم على زيادة لو أبقيت لاختل بناء الجمع الذى هو نهاية ما ترقى اليه الجموع وهو فعالل وفعاليل حذفت الزيادة فان أمكن جمعه على احدى الصيغتين بحذف بعض الزائد وابقاء البعض فله حالتان احداهما أن يكون للبعض مزية على الآخر والثانيـة أن لا يكون كذلك والاولى هى المرادة هنا والثانية ستأتى فى البيت فى آخر الباب ومثال الاولى مستدع فتقول فى جمعه مداع فتحذف السين والتاء وتبقى الميم لانها مصدرة ومجردة للدلالة على معنى وتقول فى ألندد ويلندد ألادد ويلادد فتحذف النون وتبقى الهمزة من ألندد والياء من يلندد لتصدرهما

ولانهما فى موضع يقعان فيـه دالين على معنى نحو أقوم ويقوم بخلاف النون فانها فى موضع لا تدل فيه على معنى أصلا والالندد واليلندد الخصم يقال رجـل ألندد ويلندد أى خصم مثل الالد (ص)

والياء لا الواو احذف ان جمعت ما * كحيزبون فهو حكم حتما

(ش) أى اذا اشتمل الاسم على زيادتين وكان حذف احداهما يتأتى معـه صيغة الجمع وحـذف الاخرى لا يتأتى معـه ذلك حذف ما يتأتى معـه صيغة الجمع وأبقى الآخر فتقول فى حيزبون حزابين فتحذف الياء وتبقى الواو فتقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وأوثرت الواو بالبقاء لانها لو حذفت لم يغن حذفها عن حذف الياء لان بقاء الياء مفوت لصيغة منتهى الجموع والحيزبون العجوز (ص)

وخيروا فى زائدى سرندى * وكل ما ضاهاه كالعلندى

(ش) يعنى انه اذا لم يكن لاحدى الزائدين مزية على الآخر كنت بالخيار فتقول فى سرندى سراند بحذف الالف وابقاء النون وسراد بحـذف النون وابقاء الالف وكذلك علندى فتقول علاند وعلاد ومثلهما حبنطى فتقول حبانط وحباط لانهما زائدتان زيدتا معا للالحاق بسفرجل ولا مزية لاحداهما على الاخرى وهذا شأن كل زيادتين زيدتا للالحاق والسرندى الشديد والانثى سرنداة والعلندى بالفتح الغليظ من كل شئ وربما قيل جمل علندى بالضم والحبنطى القصير البطين يقال رجل حبنطى بالتنوين وامرأة حبنطاة (ص)

﴿التصغير﴾

فعيلا اجعـل الثلاثى اذا * صغرته نحو قذى فى قذى

فعيعل مـع فعيعيل لما * فاق كجعل درهم دريهما

(قوله والميم أولى من سواه) أى من باقى حروف الزيادة لترجحها عليها بما سيأتى ولعله حذف منها قيد السبق لعلمه مما بعد أولان زيادتها فى غير الصدر ممتنعة أو نادرة والمراد بقوله أولى وجوب ابقائها (قوله والهمز) أى همزة القطع أما همزة الوصـل فتحذف أبدا للاستغناء عنها بلزوم فتح أول الجمع المتناهى (قوله مزية) أى من جهة المعنى واللفظ معا كامثله أو اللفظ فقط كان يغنى حذفه عن حذف غيره كما يأتى فى حيزبون وكان لا يخرج الاسم بابقائه الى عدم النظير كاستخراج جمعه تخاريج بابقاء التاء لا سخاريج لان وزن سفاعيل ليس موجودا فى الـكلام بخلاف تفاعيل كتماثيل وانظر نحو انطلاق واحتفاظ هل يقال فيهما انطاليق وحتافيظ بابقاء النون والتاء لعدم اخلالهما بالجمع أو لا يكسران أصلا لصيرورة وزنهما انفاعيل بالنون وفتاعيل بالتاء ولا نظير لهما فيما يظهر فتأمـل (قوله مداع) بفتح الميم وجوبا لانها أول الجمع المتناهى (قوله وتبقى الميم) مثله نحو منطلق فيقال مطالق بحذف النون لا الميم قال سم وهل يقال فى نحو محتفظ ومصطفى محافظ ومصاف أى بحذف تاء الافتعال دون الميم واعلم ان المعتل من هذا الجموع كمداع ومصاف حكمه كجوار فى لفظه واعلاله الا ان عوضت من المحذوف ياء قبـل الطرف كما سيأتى فى التصغير فيجوز مصافى ومداعى وأصله مصافى ومداعى بشد الياء لادغام ياء العوض فى لام الـكلمة ثم تحذف احداهما تخفيفا فان حذفت الثانية المتحركة أجريته كجوار أو الاولى الساكنة قلبت المتحركة ألفا بعد فتح ما قبلها هذا هو مقتضى القياس وقدمر نظيره فتأمل (قوله على معنى) أى مختص بالاسماء لانها تدل على اسم فاعل أو مفعول (قوله ألادد ويلادد) بشد الدال المهملة وأصله الادد فادغم (قوله مفوت الخ) أى لانه لا يقع بعد ألف التـكسير ثلاثة أحرف الا وأوسطها ساكن معتل كمصابيح (قوله وابقاء الالف) أى فتقلب ياء وتعل الـكلمة كجوار فتقول سراد وعلاد بالـكسر مع التنوين والله أعلم

﴿التصغير﴾

ذكره عقب التـكسير لاشتراكهما فى مسائل كثيرة ولان كلا منهما يغـير اللفظ والمعنى ولم يعكس لان التـكسير أكثر وقوعا لانه تـكثير للمعنى وتعظيم له بجمعيته فهو أشرف من التحقير وفوائد التصغير أربع تصغير ما يتوهم كبره كجبيل وتحقير ما يتوهم عظمه كسبيع وتقليل ما يتوهم كثرته كدريهمات وتقريب ما يتوهم بعده زمنه كقبيل العصر أو محله كفويق هـذا أو رتبته كاصيغر منك زاد الـكوفيون خامسة وهى التعظيم كقول لبيد

وكل أناس سوف يدخل بينهم * دويهية تصفر منها الانامل

فصغر الداهيـة لتعظيمها لان المقام للتهويل بدليـل وصفها بما بعدها ورده البصريون الى التحقير بتأويله بانه اشارة الى أن حتف النفوس الذى يترتب عليـه أعظم المشقات قد يكون بصغار الدواهى

(ش) اذا صغر الاسم المتمكن ضم أوله وفتح ثانيه وزيد بعد ثانيه ياء ساكنة ويقتصر على ذلك ان كان الاسم ثلاثيا فتقول في فلس فليس وفي قذى قذى فان كان رباعيا فأكثر فصل بذلك وكسر ما بعد الياء فتقول في درهم دريهم وفي عصفور عصيفير فأمثلة التصغير ثلاثة فعيل وفعيعل وفعيعيل (ص)

وما به لمنتهى الجمع وصل * به الى أمثلة التصغير صل

(ش) أي اذا كان الاسم مما يصغر على فعيعل أو على فعيعيل توصل الى تصغيره بما سبق انه يتوصل به الى تكسيره على فعالل أو فعاليل من حذف حرف أصلي أو زائد فتقول في سفرجل سفيرج كما تقول سفارج وفي مستدع مديع كما تقول مداع فتحذف في التصغير ما حذفت في الجمع وتقول في علندى عليند وان شئت قلت عليد كما تقول في الجمع علاند وعلاد (ص)

وجائز تعويض يا قبل الطرف * ان كان بعض الاسم فيهما انحذف

(ش) أي يجوز أن يعوض عما حذف في التصغير أو التكسير ياء قبل الآخر فتقول في سفرجل سفيريج وسفاريج وفي حبنطى حبينيط وحبانيط (ص)

وحائد عن القياس كل ما * خالف في البابين حكما رسما

(ش) أي قد يجيء كل من التصغير والتكسير على غير لفظ واحده فيحفظ ولا يقاس عليه كقولهم في تصغير مغرب المغيربان وفي عشية عشيشية وقولهم في جمع رهط أراهط وفي باطل أباطيل (ص)

لتلو يا التصغير من قبل علم * تأنيث او مدته الفتح انحتم

كذاك ما مدة أفعال سبق * ومد سكران وما به التحق

(ش) أي يجب فتح ما ولي ياء التصغير

نحو

(قوله اذا صغر الاسم المتمكن) أي فلا يصغر غير الاسم وشذ تصغير فعل التعجب ولا غير المتمكن أي المعرب وشذ تصغير بعض أسماء الاشارة والموصولات لكن يرد عليه جواز تصغير خمسة عشر وسيبويه كما سيأتي مع أنه مبني فالاولى ابدال المتمكن بغير المتوغل في شبه الحرف ليشمل ما ذكر فانه لعروض شبهه بالتركيب لم يتوغل فيه ويشترط أيضا قبول الاسم للتصغير وخلوه من صيغته فلا يصغر نحو كميت ومبيطر ولا الاسماء المعظمة شرعا صرادابها مسمياتها الاصلية ولا يردها من لوضعه هكذا فالشروط أربعه (قوله ضم أوله وفتح ثانيه) أي ولو تقديرا في نحو غراب وغزال وكذا كسر ما بعد الياء في نحو زبرج فيقدر زوال الحركة الاصلية واتيان غيرها كما جزم به ابن اياز (قوله وفي قذى قذى) أي بقلب ألفه ياء لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وادغام ياء التصغير فيها (قوله وفي عصفور الخ) كان عليه أن يبدله بدينار ودنينير ليستوفي الامثلة الثلاثة التي بنى عليها الخليل باب التصغير وهي فليس ودريهم ودنينير قيل له لم بنيته على ذلك فقال ما معناه لاني وجدت مبني الدنيا الحقيرة عليها وانما تركه الشارح لاحتياجه الى زيادة عمل برد الياء الى أصلها وهو النون اذ أصل دينار دنار بشد النون بدليل جمعه على دنانير كما يأتي (قوله فأمثلة التصغير) أي أوزانه ثلاثة وتخصيصه بها اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا بتقليل الاوزان وليس جاريا على مصطلح الصرفيين ألا ترى ان وزن أحيمر ومكيرم وسفيرج في التصغير فعيعل وفي التصريف أفيعل ومفيعل وفعيلل (قوله من حذف حرف الخ) أي الا ما سيأتي في قوله وألف التأنيث حيث مدا الخ (قوله وان شئت قلت عليد) بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ثم يعل كقاض ولم تصحح الالف و يفتح ما قبلها لانها للالحاق بسفرجل وألف الالحاق لا تبقى في التصغير اهـ صبان (قوله عما حذف في التصغير) أي سواء كان المحذوف أصليا كسفرجل أو زائدا كحبنطى ومثله منطلق فتقول فيه مطيليق ومطاليق ومحل تعويض الياء أن لم يستحقها الاسم بدونه بان وجدت في المفرد والمكبر كما في لغيزى واحرنجام فان جمعه حراجيم ولغاغيز وتصغيره حريجيم ولغيغيز بفك الادغام وحذف النون وألف التأنيث لاخلالهما بالصيغة ولا يعوض عنهما لاشتغال محله بالياء الموجودة في لغيزى والمنقلبة عن ألف احرنجام (قوله المغيربان الخ) والقياس مغيرب وعشية بحذف احدى الياءين اللتين في المكبر لتوالي الامثال وادغام ياء التصغير في الاخرى كما يأتي في تصغير نحو علي (قوله أراهط الخ) القياس رهط كفلوس أو أرهط كأكلب أو رهاط ككلاب أو رهطان بالضم كظهران كما علم مما مر وقياس باطل بواطل ككاهل وكواهل (قوله لتلو يا التصغير الخ) هذه أربع مسائل مستثناة من وجوب كسر ما بعد ياء التصغير في غير الثلاثي الذي اقتضاه قوله فعيعل مع فعيعيل الخ (قوله أو مدته) أي مدة علم التأنيث أي المدة التي قبله وليس المراد مدة التأنيث لان العلامة هي الهمزة لا المدة على الاصح عند البصريين كما مر وأراد بقوله علم تأنيث التاء والالف المقصورة وبمدته المدة التي قبل الهمزة في الممدودة (قوله مدة أفعال) مفعول سبق مقدم ومد سكران عطف عليه والجملة صلة ما (قوله وما به التحق) أي مما فيه ألف ونون زائدتان وليس مؤنثه فعلانة ولم يجمعوه على فعالين نخرج بالاول ما نونه أصلية كحسان من الحسن فيقال فيه حسين بشد الياء مكسورة وحذف احدى السينين كما قاله الدماميني والقياس حسيسين بفك الادغام كما في لغيغيز مم وبالثاني

كثعبيان وسيفانة فيقال فيه سيفين و بالثالث ماجمعوه على فعالين كسرحان وسلطان فيصغر على سريحين سليطين لقولهم سراحين وسلاطين فلا يغير فى كل ذلك كسر مابعد الياء بل تقلب ألفه ياء لكسر ماقبلها سوى زعفران كما سيأتى (قوله ان وليته تاء التأنيث) أى مع اتصالها به ومثلها الالف الممدودة والالف والنون كما مثله فان فصل مابعد الياء من ذلك كسر على الاصل كما سيأتى فى حنيظلة وجخيدباء وزعيفران وعجز المركب بمنزلة التاء فيفتح ماقبله فى بعيلبك لعدم فصله من الياء و يبقى على سكونه ومابعد الياء على كسره فى معيد يكرب (قوله أو ألفه) خرج بها ألف الالحاق مقصورة كعزهى أو ممدودة كعلباء فيقلبان ياء لاجل الكسرة وتعل الكلمة كقاض وتحذف الهمزة من الممدودة فيقال عزيه وعليب بالكسر مع التنوين والاصل عزيهى وعليبي والعزهى بكسر المهملة الرجل الذى لا يلهو (قوله أو ألف أفعال) أى بفتح الهمزة وقوله جمعا لبيان الواقع لانه لم يثبت فى المفردات عند الاكثرين وأما قولهم برمة اعشار اذا تكسرت قطعا وثوب أخلاق واسمال أى بال فمن وصف المفرد بالجمع نعم يكون مفردا اذا سمى به وتصغيره حينئذ كما قبل التسمية فيفتح ماقبل ألفه كما قاله سيبويه فرقا بينه و بين افعال بالكسر لانه لا يكون الا مفردا لانه مصدر (قوله من غير باب سكران) تقدم محترزه (قوله وألف التأنيث الخ) هذه ثمانية أنواع مستثناة من قوله ومابه لمنتهى الجمع الخ وكان حقها ان تذكر بعده لتتصل بالمستثنى منه والمعنى انه يتوصل بالحذف فى هذه الاشياء الى الجمع دون التصغير فلا تحذف فيه لكن فيه ان عجز المضاف لا يحذف فى الجمع أيضا بل يثنى و يجمع صدره الاول مضافا للعجز فلا يليق عده من المستثنيات أفاده فى التوضيح وأجاب سم بانه ليس المراد الاستثناء بل بيان انه اكتفى فى هذه الاشياء بحصول صورة التصغير تقديرا مع وجودها لتقدير انفصالها فلا تخل بالصيغة أعم من أن يفعل مثل ذلك فى الجمع أولا ومعلوم ان السبعة التى هى ماعدا المضاف مخالفة للجمع فيعلم استثناؤها اهـ صبان والحكم على جميع السبعة المذكورة بالاستثناء من الحذف فيه نظر لان عجز المركب المزجى وزيادة المثنى والمجموع لا تحذف فى الجمع أيضا كالتصغير وان تخالفا فى أن التصغير يرد على ماقبل العجز كما مثله الشارح والجمع لا يغيرها أصلا بل يضاف اليها ذو فيقال جاءنى ذوو بعلبك وذوو زيدين ومسلمين فلم يبق لما يصح استثناؤه من الحذف سوى أربعة تاء التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب والالف والنون بعد أربعة فتحذف فى الجمع دون التصغير فيقال حناظل وجخادب وعباقر وزعافر فى حنظلة وجخدباء وعبقرى وزعفران فتأمل (قوله حيث مدا) خرج به المقصورة فلا تعد منفصلة لعدم استقلال النطق بها ولذلك تحذف خامسة فأكثر كما سيأتى لاخلالها بالصيغة وتبقى رابعة كحبلى لعدم اخلالها حينئذ و يفتح مابعد الياء لاجلها ولا تكرار فى هذا مع قوله السابق لتلو يا التصغير الخ لان ذكر الالف والتاء فيما مر من حيث انه يفتح لهما مابعد الياء وهنا من حيث عدهما منفصلين فيصغر الاسم بتقدير خلوه عنهما (قوله آخر النسب) لعله احترز به عن الالف المتوسطة عوضا عن احدى ياءى النسب فى نحو يمان وشآم مما صار كصحار فى تصغيره على يمين وشؤيم بحذف الالف (قوله والمركب) أى المزجى ولو عدديا أو مختوما بويه فيصغر صدره فقط فيقال سيبويه وخميسة عشر سواء سمى به أو أريد العدد فيكون مستثنى من المبنى أما المركب الاسنادى فلا يصغر (قوله جلا) اما بمعنى أظهر عطف على دل وجمع مفعوله مقدم أو بمعنى ظهر اللازم صفة لجمع المعطوف على تثنية أى جمع ظاهر واحترز به عن نحو سنين فان زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى فى التصغير بل يصغر على سنيات لان اعرابها بالياء والواو انما كان عوضا عن اللام المحذوفة والتصغير يردها فيلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه ومن أعرب سنين كحين صغره على سنين كسريم فادغام ياء التصغير فى يائه و يجوز حذفها فيقال سنين

ان وليته تاء التأنيث أو ألفه المقصورة أو الممدودة أو ألف افعال جمعا أو ألف فعلان الذى مؤنثه فعلى فتقول فى تمرة تميرة وفى حبلى حبيلى وفى حمراء حميراء وفى أجمال أجيمال وفى سكران سكيران فان كان فعلان من غير باب سكران لم يفتح ماقبل ألفه بل يكسر فتقلب الالف ياء فتقول فى سرحان سريحين كما تقول فى الجمع سراحين و يكسر مابعد ياء التصغير فى غير ماذكر ان لم يكن حرف اعراب فتقول فى درهم دريهم وفى عصفور عصيفير فان كان حرف اعراب حرك بحركة الاعراب نحو هذا فليس ورأيت فليسا ومررت بفليس (ص)

وألف التأنيث حيث مدا ... وتاؤه منفصلين عدا
كذا المزيد آخرا للنسب ... وعجز المضاف والمركب
وهكذا زيادتا فعلانا ... من بعد أربع كزعفرانا
وقدر انفصال مادل على ... تثنية أو جمع تصحيح جلا

(ش) لا يعتد فى التصغير بألف التأنيث الممدودة ولا بتاء التأنيث ولا بزيادة ياء النسب ولا بعجز المضاف ولا بعجز المركب ولا بالالف والنون المزيدتين

بعد أربعة أحرف فصاعدا ولا بعلامة التثنية ولا بعلامة جمع التصحيح ومعنى كون هذه لا يعتد بها انه لا يضر بقاؤها مفصولة عن ياء التصغير بحرفين أصليين فيقال فى بخرباء بخيرباء وفى حنظلة حنيظلة وفى عبقرى عبيقرى وفى عبد الله عبيد الله وفى بعلبك بعيلبك وفى زعفران زعيفران وفى مسلمين مسيلمين

وفى مسلمين مسيلمين وفى مسلمات مسيلمات (ص)

وألف التأنيث ذو القصر متى
زاد على أربعة لن يثبتا.
وعند تصغير حبارى خير
بين الحبيرى فادر والحبير

(ش) أى اذا كانت ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعدا وجب حذفها فى التصغير لان بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيعل أو فعيعيل فتقول فى قرقرى قريقر وفى لغيزى لغيغيز فان كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة المزيدة وابقاء ألف التأنيث فتقول فى حبارى حبيرى وجاز أيضا حذف ألف التأنيث وابقاء المدة فتقول حبير (ص)

واردد لاصل ثانيا لينا قلب
فقيمة صير قويمة تصب
وشذ فى عيد عييد وحتم *
للجمع من ذا ما لتصغير علم
والالف الثانى المزيد يجعل
واوا كذا ما الاصل فيه يجهل

(ش) أى اذا كان ثانى الاسم المصغر من حروف اللين وجب رده الى أصله

كفليس (قوله بعد أربعة) لم يقيد بذلك فى الالف الممدودة والتاء مع انه قيد فيهما كما فى التوضيح لكنه يؤخذ من قوله الآتى بحرفين أصليين نخرج به نحو سكران وحمراء وتمرة فلا تعد منفصلة لان الفاصل بينها وبين الياء حرف واحد فلذلك يستحق هاما بعدها محافظة على بقائها (قوله لا يضر بقاؤها) أى لكونها فى نية الانفصال فتنزل منزلة كلمة مستقلة ويصغر ما قبلها كانه غير متمم بها فلم تخرج معها أبنية التصغير عن صيغها الاصلية بل هى موجودة تقديرا وهذه الزيادة كالعدم (قوله بخدباء) بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة كما يؤخذ من صنيع الصحاح أو المهملة كما فى السجاعى وضم الدال المهملة فوحدة وهو ضرب من الجنادب أى الجراد وهو الاخضر الطويل الرجلين (قوله عبقرى) نسبة الى عبقر كعنبر تزعم العرب انه اسم بلد الجن فينسبون اليه كل شئ تعجبوا من حسن صنعته وفى الحديث كان صلى الله عليه وسلم يسجد على عبقرى أى بساط فيه صبغ ونقوش (قوله وعند تصغير حبارى الخ) استثناء من قوله لن يثبتا كما بينه الشارح (قوله وجب حذفها) ولا تعد منفصلة كالممدودة لانها لا تستقل فى النطق (قوله لان بقاءها يخرج الخ) قال فى التصريح فان قلت خبيلى فعيلى وليست من الابنية الثلاثة قلت نعم ولكنها توافق فعيعلا فيما عدا الكسرة التى منع منها مانع الالف اهـ (قوله قرقرى) بقافين وراءين مهملتين موضع (قوله لغيزى) بضم اللام وفتح الغين المعجمة مشددة وسكون التحتية وفتح الزاى اسم للغز من ألغز فى كلامه اذا عمى وأصله جحر اليربوع لانه يحفره أولا مستقيما ثم يعدل عن يمينه وشماله ليخفى مكانه فتلك الالغاز وقوله لغيغيز أى بفك الادغام وبياء قبل الزاى لوجودها فى المكبر وحذفها فى نسخ لعله تحريف (قوله حبير) أى بادغام ياء التصغير فى المنقلبة عن الالف قبل الراء (قوله ثانيا) مفعول أول لاردد ولاصل فى محل المفعول الثانى ولينا نعت لثانيا كما أشار له الشارح فى الحل وكذا قلب ويصح كون لينا مفعولا ثانيا لقلب لانه يتعدى لاثنين أى اردد ثانيا حول لينا أى صار الآن لينا لاصله الذى حول عنه (قوله وحتم الخ) لا يقال كيف أحال الجمع على التصغير مع ان الحوالة انما تكون على المتقدم لان الواجب تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا سم ولا يرد تأخر بعض المحال عليه وهو قوله والالف الثانى الخ كما أشار له الشارح لان هذا البيت مرتبط بالاول ومكمل لاقسام الحرف الثانى فهو فى قوة المتقدم فكأنه قال وحتم للجمع من هذا الحاضر المذكور هنا وهو قلب الحرف الثانى بأقسامه فتدبر (قوله وجب رده الى أصله) شمل ذلك ستة أشياء كونه ياء منقلبة عن واو كقيمة أو عن همزة كذيب بالياء فيقال ذؤيب بالهمزة أو واوا عن ياء كموقن أو ألفا عن واو كباب بموحدتين أو عن ياء كناب بالنون أو معتلا عن صحيح كدينار وقيراط اذ أصلهما دنار وقراط بشد النون والراء فابدل من أول المثلين ياء سا كنة فتقول فيهما دنينير وقريريط فان كان الثانى غير لين فلا يرد لاصله كمتعد أصله موتعد قلبت الواو تاء وأدغمت فى تاء الافتعال فتقول فيه متيعد بحذف تاء الافتعال لانها زائدة مخلة بالصيغة (قوله أو مجهولة الخ) مثالهما المنقلبة عن همزة تلى همزة كالف آدم فيقال أويدم بالواو فهذا موضع رابع تقلب فيه الالف الثانية واوا وتقلب ياء فى واحد وهو ما أصلها الياء (قوله والتكسير فيما ذكرناه) أى من قلب الحرف الثانى باقسامه ومحل ذلك ان تغير فيه شكل الاول والا بقى الثانى على ما هو عليه كقيمة وقيم وديمة وديم

فان كان أصله الواو قلب واوا فتقول فى قيمة قويمة وفى باب بويب وان كان أصله الياء قلب ياء فتقول فى موقن مييقن وفى ناب نييب وشذ قولهم فى عيد عييد والقياس عويد بقلب الياء واوا لانها أصله لانه من عاد يعود فان كان ثانى الاسم المصغر ألفا مزيدة أو مجهولة الاصل وجب قلبها واوا فتقول فى ضارب ضويرب وفى عاج عويج والتكسير فيما ذكرناه كالتصغير فتقول فى باب أبواب وفى ناب أنياب وفى ضاربة ضوارب (ص) وكمل المنقوص فى التصغير ما *

(قوله

لم يحو غير التاء ثالثا كما

(ش) المراد بالمنقوص هنا ما نقص منه حرف فاذا صغر هذا النوع من الاسماء فلا يخلو اما أن يكون ثنائيا مجردا عن التاء أو ثنائيا ملتبسا بها أو ثلاثيا مجردا عنها فان كان ثنائيا مجردا عن التاء أو ملتبسا بها رد اليه في التصغير ما نقص منه فيقال في دم دمي وفي شفة شفيهة وفي عدة وعيدة وفي ماء مسمى به موي وان كان على ثلاثة أحرف وثالثه غير تاء التأنيث صغر على لفظه ولم يرد اليه شئ فتقول في شاك السلاح شويك

(ص)

ومن بترخيم يصغر اكتفى * بالاصل كالعطيف يعني المعطفا

(ش) من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم وهو عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد التي هي فيه فان كانت أصوله ثلاثة صغر على فعيل ثم ان كان المسمى به مذكرا جرد عن التاء وان كان مؤنثا ألحق تاء التأنيث فيقال في المعطف عطيف

(قوله مالم يحو الخ) غير حال من ثالثا لانه نعت نكرة قدم عليها أي مادام لم يحو حرفا ثالثا غير التاء بأن لم يحو ثالثا أصلا كيدأو يحو ثالثا هو تاء كسنة اما ما فيه ثالث غير التاء فلا يرد اليه المحذوف كشاك الآتي الا أن يكون غير التاء همزة وصل كاسم وابن فانه يرد منه المحذوف ولم يذكره هنا لانها تحذف في التصغير للاستغناء عنها بضم الاول فيبقى على حرفين فيصدق عليه انه لم يحو ثالثا أصلا وعبر بالتاء دون الهاء ليشمل تاء بنت وأخت فيقال بنية وأخية برد المحذوف والاصل بنيوة وأخيوة قلبت الواو ياء وأدغمت (قوله كما) مثال للمنقوص المكمل في التصغير ان جعل بمعنى المشروب ويكون قصره للضرورة فيقال فيه مويه برد الهاء المنقلبة همزة فالمراد بالمنقوص حينئذ ما حذف منه حرف أصلي ولو مع ابداله بآخر فان جعل ما الموصولة مثلا كما هو ظاهر صنيع الشارح خرج عن موضوع المسئلة لفرضها في المحذوف منه حرف وهذا ثنائي الوضع فذكره للتنظير في وجوب مطلق التكميل توصلا الى بناء فعيل نعم ان أريد بالمنقوص مطلق ناقص عن الثلاثة شمل الثنائي وضعا (قوله وعيدة) أي برد الواو التي هي فاؤها ويجوز ابدالها همزة فيقال أعيدة وتاؤها الآن هي التي تزاد في تصغير المؤنث الثلاثي كسن لا التي كانت عوضا عن الفاء لذهابها برد الفاء لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه وكذا يقال في أخية وبنية تصغير أخت وبنت (قوله وفي ماء مسمى به) أي لانه لا يصغر الا الاسماء المعربة بخلاف الافعال والحروف والمبنيات وقوله موي أي بقلب ألفها واوا لانها ثانية مجهولة وبزيادة ياء تدغم فيها ياء التصغير * واعلم ان الثنائي وضعا لما لم يعلم له ثالث يرد اليه اختلف في تكميله فقيل يضعف ثانيه ثم يصغر فيقال من وهل وكي أعلاما منين وهليل وكيي وفي لو وما لوي وموي والاصل لويو بالواو فتقلب ياء وجوبا وموي ءبالهمز لان تضعيف ما يكون بزيادة ألف تقلب همزة فيقال ماء ثم تقلب الهمزة ياء لأجل ياء التصغير جوازا كما في الفارضي ويجوز موي ء بالهمزة وقيل يكمل بحرف علة أجنبي والياء أولى لعدم احتياجها الى زيادة عمل بل تدغم في ياء التصغير من أول الامر فيقال منى وهلي وكي ولوى وموى بشد الياء من أول الامر وجزم بهذا بعضهم وأجاز في الكافية والتسهيل الوجهين لكن الثاني لا يتأتى في نحو ما ولو لان المعتل يجب تضعيفه عند التسمية به قبل أن يصغر فولا واحدا فيقال لو وكي بالتشديد وماء بالهمز ثم يصغر بعد تضعيفه فلا يتأتى أن يزاد فيه حرف علة لغير التضعيف فتدبر (قوله شويك) اعلم ان أصل شاك شاوك لانه من الشوكة فقياسه شائك بقلب الواو همزة كقائم وقد ورد كذلك فيصغر على شويك بقلب الهمزة ياء تدغم فيها ياء التصغير كقويم بشد الياء وأما شاك فقيل حذفت واوه على غير قياس فوزنه فال ويعرب على الكاف قبل التصغير وبعده ويصغر على شويك بسكون الياء وواوه منقلبة عن الألف الزائدة وأما الواو التي هي عين الكلمة فباقية على حذفها وهذا مجمل كلام الشارح وقيل قلبت العين وهي الواو موضع اللام ثم قلبت ياء لتطرفها وكسرت الكاف لمناسبتها وأعل كقاض فوزنه على هذا فالع وحكمه في الاعراب والتصغير كقاض فيقال في الرفع والجر شويك بكسر الكاف منونة والياء محذوفة للساكنين فهي كالثابتة وفي النصب شويكيا (قوله من الزوائد) أي وان كانت للالحاق كقعيس في مقعنسس (قوله ألحق تاء التأنيث) أي لأنه من الثلاثي مآلا كما سيأتي ومحل ذلك مالم يختص بالمؤنث وضعا كحائض وطالق والا لم تلحقه التاء فيقال حييض وطليق بحذف ألفهما و بلا تاء لانه في الاصل صفة لمذكر أي شخص طالق واذا صغرتهما لغير ترخيم قلت حويض بشد الياء وطويلق بقلب ألفهما واوا لانها ثانية زائدة (قوله فيقال في المعطف عطيف) يشير الى أن التصغير لا يختص بالاعلام خلافا للفراء وثعلب والمعطف بكسر الميم الرداء وكذا العطاف وقد تعطفت بالعطاف أي ارتديت بالرداء كذا في المصباح وقال الشاطبي المعطف العطف وهو الجانب من كل شئ وعطفا الرجل جانباه من رأسه الى وركيه ﴿تنبيه﴾ حكى سيبويه

وفى حامد حميد وفى حبلى حبيلة وفى سوداء سويدة وان كانت أصوله أربعة صغر على فعيل فتقول فى قرطاس قريطس وفى عصفور عصيفر (ص)

واختم بتا التأنيث ماصغرت من
مؤنث عار ثلاثى كسن
مالم يكن بالتا يرى ذا لبس
كشجر وبقر وخمس
وشذ ترك دون لبس وندر
لحاق تا فيما ثلاثيا كثر

(ش) اذا صغر الثلاثى المؤنث الخالى من علامة التأنيث لحقته التاء عند أمن اللبس وشذ حذفها حينئذ فتقول فى سن سنينه وفى دار دويرة وفى يد يديه فان خيف اللبس لم تلحقه التاء فتقول فى شجر وبقر وخمس شجير وبقير وخميس بلا تاء اذلو قلت شجيرة وبقيرة وخميسة لالتبس بتصغير شجرة وبقرة وخمسة المعدود به مذكر ومما شذ فيه الحذف عند أمن اللبس قولهم فى ذود وحرب وقوس ونعل ذويد وحريب وقويس ونعيل وشذ أيضا لحاق التاء فيما زاد على ثلاثة أحرف كقولهم فى قدام قديديمة (ص)

وصغروا شذوذا الذى التى
وذا مع الفروع منها تا وتى

(ش) التصغير من خواص الاسماء المتمكنة فلا تصغر المبنيات وشذ تصغير الذى وفروعه وذا وفروعه قالوا فى الذى اللذيا وفى التى اللتيا وفى

فى تصغير ابراهيم واسمعيل للترخيم بريها وسميعا وهو شاذ لان فيه حذف أصلين وزائدين وقياسه عند سيبويه بريهم وسميعل بحذف الزوائد فقط وهى الهمزة والالف والياء وعند المبرد أبيره وأسيمع لان الهمزة عنده أصلية لان بعدها أربعة أصول ولا تزاد الهمزة أولا فى بنات الأربعة فيحذف الالف والياء الزائدين وخامس الاصول لاخلاله بالصيغة وينبنى على ذلك تصغيره لغير الترخيم وتكسيره فقياسهما عند سيبويه بريهيم وسميعيل وبراهيم وسماعيل بحذف زوائدهم المخلة بالصيغة وهى الهمزة والألف دون الياء لانها لين قبل الآخر وعند المبرد أبيريه وأسيميع وأباريه وأساميع بحذف خامس الاصول لاخلاله بالصيغة والياء قبله لزيادتها وقلب الالف ياء لصيرورتها لينا قبل الآخر والصحيح مذهب سيبويه لانه المسموع وحكى الكوفيون براهم وسماعل بلا ياء وبراهمة وسماعلة بتعويض الهاء عن الياء والوجه جمعهما تصحيحا فيقال ابراهيمون واسماعيلون (قوله وشذ ترك) أى للتاء (قوله كثر) بفتح المثلثة أى زاد على الثلاثى من قولهم كاثرته فكثرته أى غلبته وزدت عليه (قوله اذا صغر الثلاثى) أى الثلاثى حالا كما مثله أو مآلا بأن صار بالتصغير ثلاثيا وهو نوعان أحدهما ما صغر ترخيما من نحو حبلى وسوداء كما مر الثانى ما كان رباعيا بمدة قبل لامه المعتلة كسماء فتصغيره سمية لان أصله سمى بثلاث ياآت الأولى للتصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو لان أصل سماء سماو من سما يسمو فاذا حذفت الثالثة لتوالى الامثال بقى ثلاثيا فتلحقه التاء وخرج بذلك نحو سعاد وزينب فيقال سعيد بشد الياء وزيينب بلا تاء واختص الثلاثى بذلك لخفته (قوله فى ذود الخ) هذه ألفاظ محفوظة صغرت بلا تاء مع انها مؤنثة شذوذا جمعها بعضهم بقوله

ذود وقوس وحرب درعها فرس * ناب كذا نصف عرس ضحى عرب

وكذا نعل وشول بفتح المعجمة وسكون الواو جمع شائلة وهى الناقة التى أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها وأما شائل بلا تاء فالناقة التى تشول بذنبها أى ترفعه للقاح وجمعها شول كركع وركع والذود بفتح المعجمة وسكون الواو من ثلاثة أبعرة الى عشرة والمراد بالدرع درع الحديد اما بمعنى القميص فمذكر والناب الناقة المسنة والنصف بفتحتين المرأة المتوسطة فى العمر والعرس بالكسر امرأة الرجل وهو المراد هنا اما بالضم فيطلق على طعام الوليمة وعلى النكاح كما فى القاموس (قوله وحرب) قد يقال هو من النوع الاول لان تصغيره بالتاء يلبس بحربة الحديد سم (قوله قديديمة) أى بفك ادغام الدال وجعل ياء التصغير بينهما وقلب الالف ياء لانها مدة قبل الآخر والقياس حذف التاء (قوله منها تا وتى) مخالف لنصهم على انه لا يصغر من ألفاظ المؤنث الا تا وهو المفهوم من التسهيل الا أن يريد بقوله منها أى من الفروع لا بقيد التصغير (قوله وشذ تصغير الذى الخ) لكن سوغه ان فى الذى وذا وفروعهما شبها بالاسماء المتمكنة بكونها توصف ويوصف بها وتذكر وتؤنث وتثنى وتجمع فاستبيح تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن فترك أولها على حاله من فتح كالذى وذا أو ضم كأولى وعوض من الضم المجتلب للتصغير ألف مزيدة فى آخر غير المثنى ووافقت المتمكن فى زيادة ياء ثالثة ساكنة بعد فتحة فقيل اللذيا واللتيا بفتح اللام وادغام ياء التصغير فى يائهما ثم ألف التعويض وضم لامهما لغة كما فى التسهيل خلافا لمن أنكرها كالحريرى فى درة الغواص وفى تثنيتهما اللذيان واللتيان بلا تعويض عن الضم لطولهما بالزيادة وفى الجمع على لغة من بناه اللذيين فى الرفع وغيره بفتح الذال وكسر الياء المدغم فيها عند سيبويه وكذا على لغة الاعراب فى غير الرفع ويقال فى الرفع اللذيون بفتح الذال وضم الياء وقالوا فى جمع التى اللتيات بالفتح وهو جمع اللتيا بعد حذف ألفه لالتقائها ساكنة مع ألف الجمع وفى

ذاوتا ذياوتيا (ص)

﴿النسب﴾

ياء كيا الكرسى زادوا للنسب
وكل ما تليه كسره وجب

(ش) اذا أريد اضافة شئ الى بلد أو قبيلة أو نحو ذلك جعل آخره ياء مشددة مكسورا ما قبلها فيقال فى النسب الى دمشق دمشقى والى تميم تميمى والى أحمد أحمدى (ص)

ومثله مما حواه احذف وتا
تأنيث أو مدته لا تثبتا
وان تكن تربع ذا ثان
سكن فقلبها واوا وحذفها حسن

(ش) يعنى انه اذا كان فى آخر الاسم ياء كياء الكرسى فى كونها مشددة واقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا وجب حذفها وجعل ياء النسب موضعها فيقال فى النسب الى الشافعى شافعى وفى النسب الى مرمى مرمى وكذلك اذا كان آخر الاسم تاء التأنيث وجب حذفها للنسب فيقال فى النسب الى مكة مكى ومثل تاء التأنيث فى وجوب الحذف للنسب ألف التأنيث المقصورة اذا كانت خامسة فصاعدا كحبارى وحبارى أو رابعة

تصغير اللاتى اللويتا بقلب الالف واوا وحذف الياء الاخيرة لانه لو قيل اللويتيا لزم كونه سداسيا بالف التعويض مع أن ياء التصغير لا تصحب خمسة سواها أفاده سم وفى اللائى اللو يا بادغام ياء التصغير فى الياء الاخيرة بعد حذف الهمزة كما فى الفارضى (قوله ذياوتيا) أى بفتح الذال وشد الياء وأصله ذييا وتييا بثلاث يا آت الاولى عين الكلمة والثالثة لامها والوسطى ياء التصغير فخفف بحذف الاولى لا الثالثة لئلا يلزم فتح ياء التصغير لمناسبة الالف وهى لا تحرك لشبهها بالف التكسير واغتفر وقوع ياء التصغير ثانية بكونه معضدا بالمقصود من مخالفته للتمكين وقالوا فى تثنية ذيان وتيان وفى أولى بالقصر أليا بضم الهمزة على أصلها وفتح اللام وادغام ياء التصغير فى الياء المنقلبة عن الالف والالف الاخيرة عوض عن ضم التصغير وفى أولاء بالمد أليئا بهمزة بعد الياء ثم ألف التعويض والظاهر أن الياء ساكنة لا مشددة وأن الالف التى كانت قبل الهمزة حذفت لما قيل فى اللويتا ولم يصغر من الاشارات غير ذلك والله أعلم

﴿النسب﴾

سماه سيبويه باب الاضافة أيضا وابن الحاجب باب النسبة بالضم والكسر بمعنى الاضافة ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات الاول لفظى وهو ثلاثة زيادة ياء مشددة آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها وأفاده المصنف بقوله ياء كيا الكرسى الى آخر البيت والثانى معنوى وهو صيرورته اسما لما لم يكن له وهو المنسوب بعد أن كان اسما للمنسوب اليه والثالث حكمى وهى معاملته معاملة الصفة المشبهة فى رفعه الظاهر والمضمر باطراد (قوله كيا الكرسى) أفاد ان ياءه ليست للنسب لان المشبه به غير المشبه والفرق بينهما ان سقوط ياء النسب لا يخل بالاسم لبقاء دلالته على المعنى المشعور به قبل وهو المنسوب اليه وسقوط ياء الكرسى يصير اللفظ لا معنى له ولما كان النسب معنى حادثا افتقر الى علامة تدل عليه كالتصغير وغيره وكانت من حروف اللين لخفتها ولم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وشددت الياء لئلا تلتبس بياء المتكلم ولتجرى عليها وجوه الاعراب (قوله أو مدته) بالنصب عطفا على تا لانه مفعول مقدم لتثبتا بضم أوله مضارع أثبت وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة ولا ناهية والمراد بمدته أى التأنيث الالف المقصورة فقط وسيذكر حكم الممدودة بقوله وهمز ذى مد الخ (قوله وان تكن) أى مدة التأنيث فقط وتربع مضارع ربعت القوم من باب نفع صيرتهم أربعة وهذا استثناء من قوله أو مدته المفيد وجوب حذفها مطلقا سواء كانت خامسة أولا حرك ثانى ما هى فيه أولا فأفاد ان الوجوب فى غير الرابعة بقيدها (قوله حسن) الارجح كونه خبرا عن حذفها وخبر قلبها محذوف للاشعار به أى جائز ليكون منبها على رجحان الحذف قال سم ويشعر به أيضا مفهوم قوله ولا صلى قلب يعتمى لانه بيان لمخالفة الاصلى لها اه وفيه ان المخالفة تصدق بالمساواة (قوله بعد ثلاثة) خرج الواقعة بعد حرف كحى أو حرفين كعدى فسيأتى حكمهما (قوله وجب حذفها) أى كراهة توالى أربع يا آت ويظهر أثر ذلك فيما اذا سمى بنحو بخاتى وكراسى بشد الياء جمع بختى وكرسى ثم نسب اليه فانه قبل النسب غير مصروف لمنتهى الجمع تبعا لما قبل التسمية لكون الياء من بنية الكلمة وبعد النسب مصروف لزوال صيغة الجمع بعروض ياء النسب قال ابن هشام فان قلت من قال فى يمنى يمان بتعويض الالف عن احدى ياءى النسب اذا نسب اليه هل يحذف الالف كما يحذف الياء الاخيرة لانهما بمنزلة الياء قلت لا كما نص عليه أبو على لانفصالهما والثقل انما هو فى اجتماع اليا آت لا فى وجودها منفصلة نكت (قوله مكى) بحذف التاء لئلا تقع حشوا ولئلا يجتمع علامتا تأنيث لو قيل فى المؤنث مكية ومن اللحن قول العامة درهم خليفتى وقياسه خلفى كما سيأتى وقول المتكلمين فى النسبة الى الذات ذاتى اصطلاح لهم غير جار على اللغة كاستعمالهم الذات بمعنى الحقيقة مع ان المعروف لغة كونها بمعنى صاحبة ولا مشاحة فى الاصطلاح تصريح وقياسه ذووى بحذف

محركاثاني ماهي فيه كجمزى وجزى وان كانت رابعة سا كنا ثاني ماهي فيه كحبلى جاز فيه وجهان أحدهما الحذف وهو المختار فتقول حبلى والثاني قلبها واوا فتقول حبلاوى

لشبهها الملحق والاصلي ما * لها وللاصلي قلب يعتمي

والالف الجائز أربعا أزل
كذاك ياالمنقوص خامسا عزل
والحذف في اليا رابعا أحق من
قلب وحتم قلب ثالث يعن

(ش) يعني ان ألف الالحاق المقصورة كألف التأنيث في وجوب الحذف ان كانت خامسة كحبركى وحبركى وجواز الحذف والقلب ان كانت رابعة كعلقى وعلقى وعلقوى لكن المختار هنا القلب عكس ألف التأنيث واما الالف الاصلية فان كانت ثالثة قلبت واوا كعصا وعصوى وفتى وفتوى وان كانت رابعة قلبت أيضا واوا كلهوى ور بما حذفت كلهى والاول هو المختار واليه أشار بقوله

* وللاصلي قلب يعتمي *

أي يختار يقال اعتميت الشيء أي اخترته وان كانت خامسة فصاعدا وجب الحذف كمصطفى في مصطفى والى ذلك أشار بقوله

*والالف الجائز أربعا أزل *

وأشار بقوله كذاك ياالمنقوص الى آخره الى انه اذا نسب الى المنقوص فان كانت ياؤه ثالثة قلبت واوا وفتح ماقبلها نحو شجوى في شج وان كانت رابعة حذفت نحو قاضي في قاض وقد تقلب واوا نحو قاضوى وان كانت خامسة فصاعدا وجب حذفها كمعتدى في معتد ومستعلى في مستعل والحبركى القراد والانثى حبركاة والعلقى نبت واحده علقاة

(ص) وأول ذا القلب انفتاحا وفعل تاخر

التاء وقلب ألفه واوا ورد لامه المحذوفة (قوله محركاثاني ماهي فيه) أي لان الحركة كحرف خامس في الثقل فيخفف بحذف الالف (قوله كجمزى) بفتح الجيم والميم والزاى وصف بمعنى سريع يقال حمار جمزى (قوله والثاني قلبها) ويجوز حينئذ زيادة ألف قبل الواو تشبيها بالممدودة كحبلاوى (قوله لشبهها) أي في كونها رابعة ذى ثان ساكن لانه لا تقع رابعة ذى ثان محرك الا ألف التأنيث كما في التوضيح (قوله الملحق) بكسر الحاء أي الملحق كلمة بأخرى (قوله ما لها) أي حيث كانت رابعة ذى ثان سكن أما ما لها خامسة في البيت بعد هذا فقول الشارح يعني الخ ليس مراعيا فيه ترتيب الابيات (قوله والالف الجائز الخ) بالجيم أي الذى جاوز أربعة فصار خامسا أوسادسا سواء كانت للالحاق أو بدل أصل أما ألف التأنيث فتقدمت في عموم قوله أومدته لا تثبتا (قوله وحتم) خبر مقدم عن قلب ويعن بكسر العين صفة ثالث أي يعترض و يوجد أي يجب قلب كل ثالث معتل ألف مقصور كان أو ياء منقوص أما ألف التأنيث والالحاق فلا يقعان ثالثين كما يقتضيه كلام الشارح (قوله حبركى) بفتح المهملة والموحدة وسكون الراء هو القراد وألفه للالحاق بسفرجل (قوله علقى) بفتح فسكون اسم نبت ملحق بجعفر (قوله الاصلية) أي المنقلبة عن أصل واو أو ياء لان الالف لا تكون غير منقلبة الا في حرف أو شبهه (قوله فان كانت ثالثة الخ) هذا الحكم من قوله وحتم قلب ثالث (قوله قلبت واوا) أي وان كان أصلها الياء لوجوب كسر ماقبل ياء النسب واجتماع الكسر والياآت ثقيل والالف لا تقبل الحركة (قوله يقال اعتميت الشيء) أي كاصطفيته و زنا ومعنى و يقال أيضا اعتامه يعتامه كاختاره يختاره كذلك قال طرفة

أرى الموت يعتام الكرام ويصطفى * عقيلة مال الفاحش المتشدد

(قوله كمصطفى) أي فقول العامة مصطفوى ومصطفاوى لحن (قوله وأشار بقوله كذاك) أي الى آخر البيت بعده فحكم الياء الثالثة من قوله وحتم قلب ثالث والرابعة من قوله والحذف في اليا الخ والخامسة من كذاك الخ فلم يرتب في شرح الابيات مراعاة لسهولة العبارة (قوله وفتح ماقبلها) هذا مأخوذ من البيت الآتي (قوله في شج) أي بحذف الياء أصله شجي كفرح أعل كقاض فان جعلته بوزن فعيل من شجاه الحزن فهو مشجو قلت شجي بشد الياء كعلى وسيأتي في قوله وألحقوا معل لام الخ (قوله قاضوى) ظاهره كالمصنف اطراده وذكر غيرهما انه من شواذ النسب عند سيبويه قيل ولم يسمع الا في قوله

فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا * دراهم عند الحانوى ولا نقد

فجعل اسم مكان الحرحانيه ونسب اليه بقلب الياء واوا من قولهم حنوت عليه أي عطفت فكأنها تحنو على ذويها كالام والمعروف ان اسمها حانة بلا ياء (قوله وان كانت خامسة وجب حذفها) شمل نحو محي بثلاث ياآت كمزكى اسم فاعل من حي كزكى فتحذف ياؤه الاخيرة لاجل ياء النسب ولا يزاد على ذلك عند المبرد فيقال محي بياءين مشددتين كما يقال في النسبة الى أمية أمي وفيه وجه آخر وهو أن تحذف ياءه الاولى لتوالي الياآت اذ هي تشبه الزائد في السكون فتقلب الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم تحذف الاخيرة للنسب فتقلب الالف واوا فيصير محوى بياء واحدة مشددة كاموى ويرجح هذا عدم توالي الياآت والاول انه ليس فيه الا حذف الياء الاخيرة كما تحذف من قاض (قوله وأول ذا القلب الخ) أي اجعل هذا القلب تاليا الانفتاح بان تفتح ماقبل الحرف ثم تقلبه فذا اسم اشارة مفعول أول لاول والقلب بدل منه وانفتاحا مفعوله الثاني أو ذا بمعنى صاحب أي أول الحرف صاحب القلب أي المقلوب انفتاحا والاول أظهر لنصه على

وفعل عينهما افتح وفعل (ش) يعني انه اذا قلبت ياء المنقوص واوا وجب فتح ماقبلها نحو شجوي وقاضوي وأشار بقوله وفعل الى آخره الى أنه اذا نسب الى ماقبل آخره كسرة وكانت الكسرة مسبوقة بحرف واحد وجب التخفيف بجعل الكسرة فتحة فيقال في نمر نمري وفي دئل دؤلي وفي ابل ابلي (ص) وقيل في المرمي مرموي * واختير في استعمالهم مرمي (ش) قدسبق أنه اذا كان آخر الاسم ياء مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين وجب حذفها في النسب فيقال في الشافعي شافعي وفي مرمي مرمي وأشار هنا الى أنه اذا كانت احدى الياءين أصلا والاخرى زائدة فمن العرب من يكتفي بحذف الزائدة منهما ويبقي الاصلية ويقلبها واوا فيقول في المرمي مرموي وهي لغة قليلة والمختار اللغة الاولى وهي الحذف سواء كانتا زائدتين أم لا فتقول في الشافعي شافعي وفي مرمي مرمي

(ص)

ونحو حي فتح ثانيه يجب * واردده واوا ان يكن عنه قلب

(ش) قدسبق حكم الياء المشددة المسبوقة بأكثر من حرفين وأشار هنا الى أنها اذا كانت مسبوقة بحرف واحد لم يحذف من الاسم في النسب شئ بل يفتح ثانيه ويقلب ثالثه واوا ثم ان كان ثالثه ليس بدلا من واو لم يغير وان كان بدلا من واو قلب واوا فتقول في حي حيوي لانه من حييت وفي طي طووي لانه من طويت (ص)

وعلم التثنية احذف للنسب * ومثل ذا في جمع تصحيح وجب

(ش) يحذف من المنسوب اليه مافيه من علامة تثنية أو جمع تصحيح فاذا سميت رجلا زيدان وأعربته بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا قلت زيدي وتقول فيمن اسمه زيدون اذا أعربته بالحروف زيدي وفيمن اسمه هندات هندي (ص) وثالث من نحو طيب حذف * وشذ طائي مقولا بالالف (ش) قدسبق انه يجب كسر ماقبل ياء النسب فاذا وقع قبل الحرف الذي يجب كسره في النسب ياء مكسورة مدغم فيها ياء وجب حذف الياء المكسورة فتقول في طيب طيبي وقياس النسب الى طيء طيئي لكن تركوا القياس وقالوا طائي بابدال الياء ألفا

تأخر القلب عن الفتح (قوله وفعل) بفتح فكسر والثاني بضم فكسر منونا والثالث بكسرتين (قوله وجب فتح ماقبلها) ظاهره أن الفتح بعد القلب والتحقيق انه قبله كما يفهم من المتن لانه اذا أريد النسب الى نحو شج وعم فتحت عينه كما تفتح في نمر الآتي فتقلب اللام ألفا فيصير شجى وعمى كفتى فتقلب الالف واوا للنسب وكذا يقال في قاض (قوله وجب التخفيف الخ) أي لان الآخر يجب كسره لاجل الياء ولو بقي كسر ماقبله لاستولى الكسر على أكثر الكلمة فيثقل فان سبقت الكسرة بأكثر من حرف فلا تغير سواء كانت في خماسي كجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء فمعجمة للعجوز أم رباعي تحرك ثانيه كجندل بضم الجيم أو فتحها وبفتح النون وكسر الدال لمجتمع الحجارة وكذا ان سكن ثانيه على الاوجه كتغلب وقد سمع الكسر والفتح في تغلبي ويحصبي ويثربي والفتح عند الخليل وسيبويه سماعي وقاسه غيرهما فيقال مغربي ومشرقي بالفتح (قوله دؤلي) بضم المهملة وفتح الهمزة بعد أن كانت مكسورة في دئل (قوله ابلي) بكسر الهمزة وفتح الموحدة بعد كسرها في ابل (قوله وقيل في المرمي الخ) هذا البيت متعلق بقوله ومثله مما حواه احذف ولعله أخره عنه لارتباط الابيات المارة ببعضها (قوله قليلة) في الارتشاف انه شاذ (قوله بحرف واحد) وستأتي المسبوقة بحرفين في قوله وأحقوا معل لام (قوله حيوي) أي لانه لما فتحت الياء الاولى في حي قلبت الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار كفتى فقلبت الالف واوا للنسب وكذا يقال في طي الا أن ياءه الاولى بعد تحريكها ترد الى أصلها وهو الواو لزوال مقتضى قلبها ياء وهو اجتماعها ساكنة مع الياء في أصله وهو طوي فيصير طووي بلا ادغام لوجوب فتح ثانيه كما في المتن ولان اجتماع المثلين فيه عارض بخلاف ما ثانيه واو مشددة قبل النسب كدو للفلاة الواسعة فلا يغير بل يقال دوي بالادغام ولم تقلب عين حيوي ونحوه ألفا مع تحركها وانفتاح ماقبلها لان حركتها عارضة ولما فيه من اللبس ولا لامها كذلك لسكون مابعدها كما سيأتي في قوله * من واو او ياء بتحريك أصل * الخ كيف وياء النسب تقتضي قلب الالف واوا والوجوب كسر ماقبلها (قوله التثنية) أي المثنى وما ألحق به كاثنين فيرد الى واحده المقدر ويقال اثني بابقاء همزة الوصل لانها عوض عن لامه أي المحذوفة ويجوز ثنوي بلا همز لرد اللام اذ أصله ثنو كما سيأتي عند قوله واجبر برد اللام (قوله أو جمع تصحيح) وما ألحق به كعشرين فيقال عشري (قوله وأعربته بالالف) فان أعربته بحركات النون فلا حذف وكذا في الجمع وما ألحق بهما (قوله وثالث) مبتدأ سوغه الوصف بالظرف وحذف خبره أو الجار متعلق بحذف والمسوغ للابتداء كونه صفة لمحذوف أي وحرف ثالث (قوله وجب حذف الياء المكسورة) أي أصلية كانت كطيب أو منقلبة عن واو كميت أو زائدة كغزيل تصغير غزال كما نص عليه فتقول ميتي وغزيلي بسكون الياء وكسر مابعدها لكراهة اجتماع الياآت والكسرتين فقول المصنف وثالث بيان للواقع في طيب لا قيد اذ الرابعة فأكثر كذلك ولو قال ونحو ثالث لطيب حذف لوفى بالمراد (قوله الى طيء) بياء مشددة فهمزة وقوله طيئي بسكون الياء وكسر الهمزة (قوله بابدال الياء) أي الساكنة بعد حذف المكسورة على غير قياس لانها لا تبدل الا المتحركة فلو قيل بحذف الساكنة وقلب المتحركة ألفا لكان قياسا

الوكانت الياء المدغم فيها مفتوحة لم تحذف نحو هبيخي في هبيخ والهبيخ الغلام الممتلئ والانثى هبيخة (ص) وفعلي في فعيلة التزم
فعلي في فعيلة حتم (ش) يقال في النسب الى فعيلة فعلي بفتح عينه وحذف يائه ان لم يكن معتل العين ولا مضاعفا كما سيأتي فتقول في
حنيفة حنفي ويقال في النسب الى فعيلة فعلي بحذف الياء ان لم يكن مضاعفا فتقول في جهينة جهني (ص) وألحقوا معل لام عريا * من المثالين بما التا أوليا (ش) يعني أن ما كان على فعيل أوفعيل بلا تاء وكان معتل اللام فحكمه حكم ما فيه
التاء في وجوب حذف يائه وفتح عينه فتقول في عدي عدوي وفي قصي قصوي كما تقول في أمية أموي فان كان فعيل وفعيل صحيحي اللام لم يحذف منهما شيء فتقول في عقيل عقيلي وفي عقيل عقيلي (ص)

وتمموا ما كان كالطويله * وهكذا ما كان كالجليله

(ش) يعني أن ما كان على فعيلة وكان معتل العين أو مضاعفا لا تحذف ياؤه في النسب فتقول في طويلة طويلي وفي جليلة جليلي وكذلك أيضا ما كان على فعيلة وكان مضاعفا فتقول في قليلة قليلي (ص)

وهمز ذي مد ينال في النسب * ما كان في تثنية له انتسب

(ش) حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية فان كانت زائدة للتأنيث قلبت واوا نحو حمراوي في حمراء أو زائدة للالحاق كعلباء أو بدلا من أصل نحو كساء فوجهان التصحيح نحو علبائي وكسائي والقلب نحو علباوي وكساوي أو أصلا فالتصحيح لا غير نحو قرائي في قراء (ص)

وانسب لصدر جملة وصدر ما * ركب مزجا ولثان تمما
اضافة مبدوأة بابن أواب * أوماله التعريف بالثاني وجب
فيما سوى هذا انسبن للاول * مالم يخف لبس كعبد الاشهل

(ش) اذا نسب الى الاسم المركب فان كان مركبا تركيب جملة أو تركيب مزج حذف عجزه وألحق صدره ياء النسب فتقول في تأبط شرا تأبطي

اسقاطي (قوله فلو كانت الياء الخ) مثله مالو كانت الياء المكسورة مفردة لا مدغما فيها نحو مغيل بضم الميم وسكون الغين المعجمة وهو الولد اذا أرضعته أمه وهي توطأ حاملا فلا تحذف لنقص ثقلها بل يقال مغيلي (قوله هبيخ) بفتح الهاء والموحدة وشد التحتية المفتوحة آخره معجمة (قوله وفعلي في فعيلة) بفتح فائهما والثانيين بالضم وفعيلة فيهما غير مصروف للعلمية على الوزن والتأنيث لكنه نون الثانية للضرورة (قوله وحذف يائه) أي فرقا بين المذكر والمؤنث كحنيفي وشريفي في حنيف وشريف ولم يعكس لان الهاء تحذف للنسب فتتبعها الياء والحذف يأنس بمثله ثم فتحت عينه لئلا يتوالى كسرتان كما مر في نمر وشذ ابقاء الياء في ألفاظ نبهوا بها على الاصل المرفوض كقوله

ولست بنحوي يلوك لسانه * ولكن سليقي أقول فأعرب

نسبة الى السليقة وهي الطبيعة وحقه سلقي (قوله عريا) أي خلا من التاء ومن المثالين حال من ضمير عري (قوله في وجوب حذف يائه) أي الزائدة وهي الساكنة كراهة توالي الياآت فتقلب الثانية واوا ارجوعا لاصلها كقصي وعدي وعلى أولا جل ياء النسب كولي فيقال ولوي وتفتح عينه كما مر (قوله لم تحذف منهما شيء) أي قياسا عند سيبويه بل يقتصر على ما ورد وقاسه المبرد لكثرته كثقفي وقرشي وهذلي في ثقيف وقريش وهذيل (قوله عقيل) بالفتح اسم رجل وبالضم قبيلة (قوله قليلة) بالضم تصغير قلة تطلق على اناء كالجرة وعلى أعلى الشيء كقلة الجبل وقلة الانسان رأسه (قوله نحو كساء) قال ابن هشام مثله ماء فتقول مائي وماوي لان الهمزة بدل غاية الامر ان المبدل منه في كساء واو وفي ماء هاء اه ومقتضاه جواز الوجهين فيه ولو قبل التسمية لكن المسموع قبلها القلب كما في الاشموني ومثل ماء شاء (قوله فوجهان) أي والاحسن في ألف الالحاق القلب وفي المنقلبة عن أصل التصحيح كما مر (قوله لصدر جملة) أي مسمى بها ولصدر ما ركب مزجا أي ولو عدديا فتقول خمسي في خمسة عشر مسمى به أولا كما يقتضيه كلام الفارضي ومثل ذلك ما سمي به من نحو حيثما وأينما ولولا ولوما من المركبات فتقول حيثي ولوي بالتخفيف لانه ليس من الثنائي الآتي في قوله وضاعف الثاني الخ بل روعي حذف عجزه (قوله ولثان) عطف على لصدر وتمما بالبناء للفاعل على صفته واضافة مفعول تمما (قوله أواب) بنقل فتح الهمزة للواو (قوله أوماله) عطف على ابن أي أومبدوأة بماله الخ وعطفه على ثان مفسد قيل هو عطف عام لشموله الابن وغيره من كل ما يتعرف بالاضافة كغلام زيد كما مثله الشارح تبعا لابن الناظم ويرده أن عطف العام لا يكون الا بالواو وأيضا فرادهم بالمضاف الذي ينسب لصدره فقط أو عجزه فقط ما كان علما بالوضع أو بالغلبة أما غير العلم كغلام زيد فليس مما هنا الا انه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب اليه بل ينسب فيه الى غلام وحده والى زيد وحده بحسب المراد فهو من النسبة الى المفرد لا المضاف وجعله عطف مرادف بأن يراد بماله التعريف وبالمصدر بابن أواب شيء واحد وهو العلم بالغلبة كابن الزبير تكرار بلا فائدة فالاولى أن يراد بالمصدر بابن أو أب ما كان كنية من الاعلام الوضعية كأبي بكر وابن وردان ومثله أم كلثوم وبالمعرف بالثاني العلم الغالبي كابن عمر فانه قبل غلبته على ذلك الشخص استعمل فيه مضافا غير علم فتعرف أوله بثانيه ثم غلب عليه دون

سائر

وفى بعلبك بعلى وان كان مركبا تركيب اضافة فان كان صدره ابنا أو أبا أوكان معرفا بعجزه حذف صدره وألحق عجزه ياء النسب فتقول فى ابن الزبير زبيرى وفى أبى بكر بكرى وفى غلام زيد زيدى فان لم يكن كذلك فان لم يخف لبس عند حذف عجزه حذف عجزه ونسب الى صدره فتقول فى امرئ القيس امرئى وان خيف لبس حذف صدره ونسب الى عجزه فتقول فى عبد الاشهل وعبد القيس أشهلى وقيسى (ص)

واجبر برد اللام ما منه حذف
جوازا ان لم يك رده ألف
فى جمعى التصحيح أو فى التثنيه
وحق مجبور بهذى توفيه

(ش) اذا كان المنسوب اليه محذوف اللام فلا يخلو اما أن تكون لامه مستحقة للرد فى جمعى التصحيح أو فى التثنيه أولا فان لم تكن مستحقة للرد فيما ذكر جاز لك فى النسب الرد وتركه فتقول فى يد وابن يدوى وبنوى أو يدى وابنى كقولهم فى التثنية يدان وابنان وفى يد علما لمذكر يدون وان كانت مستحقة للرد فى جمعى التصحيح أو فى التثنية وجب ردها فى النسب فتقول فى أب وأخ وأخت أبوى وأخوى كقولهم ابوان وأخوان وأخوات (ص)

سائر اخواته فصار تعريفه بالعلمية وأما غير الكنية من الاعلام الوضعية كامرئ القيس وعبد شمس فهو المراد بقوله فيما سوى هذا الخ والفرق بين الكنية والعلم بالغلبة المصدرين بابن ان علمية الكنية بالوضع والثانى بالغلبة أفاده الصبان لكن هذا الحل لا يناسب تمثيل الشارح للقسم الاول بابن الزبير لانه علم غابى كابن عمر لا كنية فالحاصل أن المركب الاضافى ان كان علما بالوضع غير كنية نسب لصدره ان أمن اللبس فان لم يؤمن أو كان كنية أو علما بالغلبة نسب الى عجزه أو ليس علما أصلا فليس مما نحن فيه خلافا لتمثيل الشارح بغلام زيد ولا يصح حمله على المجعول علما لانه حينئذ من الاول قال الاسقاطى الا أن يحمل على ما اذا غلب على واحد من غلمان زيد كما فى ابن عمر اه ومقتضاه أن العلم الغلبى لا يشترط تصديره بابن وعلى هذا فالمخلص مما مر أن يراد بقوله بابن أو أب ما يعم الكنية والعلم الغلبى المصدر بهما وبالمعرف بالثانى العلم الغلبى غير المصدر بهما كغلام زيد اذا غلب فالتأم كلام الشارح بالمتن ويندفع الاعتراض عنهما وعن ابن المصنف ويكون العطف مغايرا فتدبر (قوله وفى بعلبك الخ) أى وفى معديكرب معدى ومعدوى لانه بعد حذف الجزء الثانى يصير منقوصا كقاض فيجرى فيه ما مر (قوله فان كان صدره ابنا الخ) أى بان كان كنية أو علما غلبيا وقوله أو كان معرفا الخ أى بان كان علما غلبيا غير مصدر كغلام زيد (قوله فان لم يكن كذلك) أى بان كان علما بالوضع غير كنية أما غير العلم أصلا فخارج كما مر (قوله امرئى) أى بكسر الراء بعدها همزة ويقال مرئى بفتح الميم والراء وحذف همزة الوصل وهذا هو المطرد عند سيبويه لانه المسموع تصريح (قوله ما منه حذف) ما بمعنى اسم مفعول اجبر ونائب فاعل حذف ضمير اللام فهو صلة جرت على غير صاحبها وهاء منه تعود لما أى اجبر الاسم الذى حذفت لامه بردها اليه وقوله جوازا أى جبرا ذا جواز أو جائزا (قوله فى جمعى التصحيح) متعلق بألف ولا فائدة لذكر جمع المذكر مع التثنية لان ما يرد فيه يرد فيها بلا عكس كلام أب وأخ فانها ترد فى التثنية دون الجمع الا أن يدعى ردها فيه ثم حذفها للاعلال واقتصر فى التسهيل على التثنية وجمع المؤنث (قوله بهذى) أى فى هذه الثلاثة وهى جمعا التصحيح والتثنية توفيه أى يجبر فى النسب وجوبا (قوله جاز لك الخ) أى بشرط صحة العين والا وجب الجبر وان لم يجبر فى التثنية كشاة فان أصلها شوهة لجمعه على شياه حذفت لامها وهى الهاء تخفيفا وقصد تعويض التاء عنها ففتحت الواو بعد سكونها لاجلها ثم قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فترد لامها فى النسب ويقال شوهى بسكون الواو عند الاخفش لانه يسكن فيه ما أصله السكون وعند سيبويه والجمهور شاهى لان المجبور عندهم تفتح عينه وان سكنت فى الاصل فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول فى ذى وذات بمعنى صاحب ذووى بفتح الدال والواو اتفاقا لان أصله فعل بفتحتين عندهما كما مر فى باب الاعراب فترد لامه وتقلب ألفا ثم الالف واوا لاجل الياء كفتى قاله الدمامينى اه صبان ورد اللام فى هذا واجب لشيئين اعتلال عينه وردها فى تثنية ذات نحو ذواتا أفنان لكن ينظر لم تقلب العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويقال ذاوى كشاهى وليس فيه توالى اعلالين لصحة اللام بعد النسب وليس هذا مثل طووى المتقدم لعروض حركة العين فيه وأصالتها هنا بل هذا أولى بالقلب من شاهى العارض الحركة كما مر فتأمل (قوله يدوى) أى بسكون الدال عند الاخفش تبعا لاصلها وبفتحها عند سيبويه لما مر وهو الصحيح وبه ورد السماع ومثله نحو دم وغد مما أصل عينه السكون اذا ردت لامه فى النسب وجواز الرد وعدمه فى ذلك انما هو عند من يقول فى تثنيته يدان ودمان اما من يقول يديان بالرد فلا يجوز غيره (قوله بنوى) أى بحذف همزة الوصل لانها عوض اللام فلا يجمع بينهما وابنى باثبات الهمزة وحذف اللام وكذا كل ما حذفت لامه وعوض عنها الهمزة كاسم واست (قوله علما لمذكر) قيد لصحة جمعه بالواو والنون

و بأخ أختا و بابن بنتا * ألحق و يونس أبى حذف التا (ش) مذهب الخليل وسيبويه رحمهما الله تعالى الحاق أخت و بنت فى النسب

باخ وابن فيحذف منهما تاء التأنيث و يرد اليهما المحذوف فيقال أخوى و بنوى كما يفعل ذلك باخ وابن

ومذهب يونس أنه ينسب اليهما على لفظيهما فتقول أختى و بنتى (ص)

وضاعف الثانى من ثنائى * ثانيه ذو لين كلا ولائى

(ش) اذا نسب الى ثنائى لا ثالث له فلا يخلو الثانى من أن يكون حرفا صحيحا أو حرفا معتلا فان كان حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فتقول فى كم كمى وكمى وان كان حرفا معتلا بالواو وجب تضعيفه فتقول فى لو لوى وان كان الحرف الثانى ألفا ضوعفت وأبدلت الثانية همزة فتقول فى رجل اسمه لا لائى ويجوز قلب الهمزة واوا فتقول لاوى (ص)

وان يكن كشية ما الفا عدم * فجبره وفتح عينه التزم

(ش) اذا نسب الى اسم محذوف الفاء فلا يخلو اما أن يكون صحيح اللام أو معتلها فان كان صحيحها لم يرد اليه المحذوف فتقول فى عدة وصفة عدى وصفى وان كان معتلها وجب الرد ويجب أيضا عند سيبويه فتح عينه فتقول فى شية وشوى (ص)

والواحد اذكر ناسبا للجمع * ان لم يشابه واحدا بالوضع

(ش) اذا نسب الى جمع باق على جمعيته جىء بواحده ونسب اليه كقولك فى النسب الى الفرائض فرضى هذا ان لم يكن جاريا مجرى العلم

(قوله ألحق) أى فى ثبوت الجبر برد اللام بلا نظر لوجوبه وجوازه فلا ينافى وجوبه فى بنت كاخت دون ما ألحق به وهو ابن وانما أعاد ذلك مع شمول قوله واجبر برد اللام له تنبيها على خلاف يونس (قوله ويونس) يقرأ غير مصروف على أصله اذ لا حاجة بالوزن الى صرفه (قوله أخت) انما ضمت همزتها لتدل على ان الذاهب منها واو وخصت بذلك دون أخ لاجل التاء اللازمة لها وصلا ووقفا كالاسم الثلاثى صحاح (قوله أخوى و بنوى) أى بفتح أولهما وثانيهما لانه أصلهما ولا يضر التباسهما بالمنسوب الى أخ وابن لانهم لا يبالون به فى النسب صبان (قوله ومذهب يونس الخ) أى لان التاء وان أشعرت بالتأنيث تشبه ما جبت وسحت فى سكون ما قبلها والوقف عليها بالتاء وكتابتها مجرورة فكأنها من بنية الكلمة ويرده حذفها فى الجمع كتاء التأنيث فيقال بنات وأخوات دون بنتات وأختات (قوله كلا ولائى) أى كما يقال لائى بمدة فهمزة فياء مشددة فى النسب الى لا (قوله الى ثنائى) أى وضعا وقدم الثنائى لا بالوضع فى قوله واجبر الخ (قوله فتقول فى لو الخ) أى سواء كانت اسم رجل أردت النسبة اليه أو قصدت نسبة شخص الى لفظها لا كثاره منها فتقول لوى بالادغام لاجتماع المثلين فيه قبل النسب عند تضعيفه فصار كجو ودو وأما نحو كى وفى فتقول فيه كيوى وفيوى بلا ادغام كحيوى فى حى لعدم اجتماع المثلين اذ الياء المزادة تقلب واوا للنسب وانما لم يدغم طووى لما مر (قوله ويجوز قلب الهمزة واوا) أى كالمبدلة عن أصل فى نحو كساء كذا فى التصريح وفيه أن الهمزة بدل عن الالف الزائدة للتضعيف لا عن أصل فالاولى ان تشبه بالمنقلبة عن ألف الالحاق فى نحو علباء الا أن يقال لما كان التضعيف هنا لتصيير الكلمة ثلاثية كان بمنزلة الاصل فتدبر (قوله وان يكن كشية الخ) شروع فى بيان محذوف الفاء بعد ان بين محذوف اللام وترك محذوف العين لقلته جدا انظر الاشمونى (قوله عند سيبويه) أى لانه يفتح عين المجبور وان كان أصلها السكون وأما الاخفش فيسكن ما أصله السكون (قوله فى شية) هى لون يخالف لون سائر البدن من الفرس وغيره وأصلها وشى بكسر فسكون كوعد فى عدة نقلت كسرة الواو لما بعدها وحذفت وعوض عنها التاء (قوله وشوى) أى بفتح الشين عند سيبويه والواو الاولى فاء الكلمة مكسورة على أصلها والثانية منقلبة عن اللام لانه لما ردت فاؤه فتحت عينه فقلبت لامه وهى الياء ألفا ثم واوا والياء للنسب كما فى فتى وأما الاخفش فيقول وشى بسكون الشين وكسر ياء الكلمة لاجل ياء النسب وانما صحت الياء لسكون ما قبلها ومثل ذلك دية فسيبويه يقول ودوى والاخفش ودى (قوله ناسبا للجمع) قال الشاطبى أراد الجمع اللغوى ليشمل التثنية كالمكسر والسالمين اهـ وفيه أن حكم التثنية والسالمين علم من قوله * وعلم التثنية احذف للنسب * الخ مع انه يدخل فى الجمع اللغوى اسم الجمع كقوم والنسب اليه على لفظه كما فى التسهيل واسم الجنس الجمعى كنمل قال الدمامينى ولا يعلم أينسب اليه أم الى مفرده الا الله تعالى لسقوط التاء فى النسب ألبتة صبان (قوله جىء بواحده) أى ان لم يتغير المعنى والا نسب الى الجمع نفسه كأعرابى اذ لو قيل عربى ردا الى مفرده لتبادر الاعم والقصد الاخص لاختصاص الأعراب بسكان البوادى وعموم العرب لهم وغيرهم قاله أبو حيان (قوله فرضى) أى بفتح الفاء والراء لان واحد الفرائض فريضة * وفعلى فى فعيلة التزم * وقولهم فرائضى خطأ كقولهم كتبى وآفاقى وقلانسى فى النسب الى كتب وآفاق وقلانس والقياس كتابى وأفقى وقلنسى بالرد الى الواحد فتحذف الواو من قلنسوة على قاعدة النسب الى ما فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة لكن قيل ان فرائض مما جرى كالعلم كانصار فلا يكون النسب اليه خطأ

(قوله

فان أجرى مجراه كانصار نسب اليه على لفظه فتقول في أنصار انصاري وكذا ان كان علما فتقول في أنمار أنماري (ص)

ومع فاعل وفعال فعل * في نسب أغنى عن اليا فقبل (ش) يستغنى غالبا النسب عن يائه ببناء الاسم على فاعل بمعنى صاحب كذا نحو تامر ولابن أي صاحب تمر وصاحب لبن و ببنائه على فعال في الحرف غالبا كبقال وبزاز وقد يكون فعال بمعنى صاحب كذا وجعل منه قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد أي بذي ظلم وقد يستغنى عن ياء النسب أيضا بفعل بمعنى صاحب وكذا نحو رجل طعم ولبس أي صاحب طعام ولباس وأنشد سيبويه رحمه الله تعالى

لست بليلي ولكني نهر * لا أدلج الليل ولكن أبتكر

أي ولكني نهاري أي عامل بالنهار (ص)

وغير ما أسلفته مقررا * على الذي ينقل منه اقتصرا

(ش) أي ما جاء من المنسوب مخالفا لما سبق تقريره فهو من شواذ النسب التي تحفظ ولا يقاس عليها كقولهم في النسب الى البصرة بصري والى الدهر دهري والى مرو مروزي (ص)

﴿الوقف﴾

تنوينا اثر فتح اجعل ألفا * وقفا وتلو غير فتح احذفا

(ش) أي اذا وقف على الاسم المنون فان كان التنوين واقعا بعد فتحة أبدل ألفا ويشمل ذلك ما فتحته للاعراب نحو رأيت زيدا وما فتحته لغير الاعراب كقولك في ايها وويها ايها وويها وان كان التنوين واقعا بعد ضمة أو كسرة حذف وسكن كقولك في جاء زيد ومررت بزيد جاء زيد ومررت بزيد (ص)

واحذف لوقف في سوى اضطرار * صلة غير الفتح في الاضمار
وأشبهت اذن منونا نصب * فألفا في الوقف نونها قلب

(ش) اذا وقف على هاء الضمير فان كانت مضمومة نحو رأيته أو مكسورة نحو مررت به

(قوله فان أجرى الخ) شمل العلم بالوضع كأنمار وكلاب أو بالغلبة كأنصار وفرائض للعلم المخصوص واسم الجمع كصحب واسم الجنس كشجر والجمع الذي لا واحد له من لفظه كعباديد فكلها ينسب الى لفظها (قوله ومع فاعل الخ) فعل بفتح فكسر مبتدأ خبره أغنى ومع حال من فاعله والمعية في الحكم فقط وهذه الصيغ غير مقيسة عند سيبويه وان كثر بعضها فلا يقال دقاق وفكاه و برار لبياع الدقيق والفاكهة والبر قياسا على ما سمع من نحو عطار و بقال والمبرد يقيسه (قوله على فاعل الخ) والفرق بين فاعل هذا واسم الفاعل ان الثاني يفيد العلاج و يقبل التاء دون الاول (قوله وجعل منه قوله تعالى الخ) أي لان جعله صيغة مبالغة يوهم ثبوت أصل الظلم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وأجيب أيضا بان النفي منصب على القيد وهو الظلم مع قيده وهو كثرته معا كما في قوله تعالى ولا شفيع يطاع اذ المقصود نفي الشفيع أصلا فهو حينئذ بمعنى اسم الفاعل وعدل عنه تعريضا بان ثم ظلاما للعبيد من ولاة الجور وبان العبيد جمع كثرة فجيء في مقابلته بالكثرة (قوله الى البصرة) بفتح الباء بصري بكسرها والقياس الفتح وهو مسموع أيضا لكن قيل ان بصرة العراق مثلثة الباء فيجوز في المنسوب اليها الفتح والكسر بلا شذوذ و يمتنع الضم لئلا يلتبس بالنسب الى بصرى كحبلى بلد بالشام اذا نسب اليها بحذف الالف كذا قيل وفيه انهم لا يبالون باللبس في هذا الباب كما مر (قوله دهري) بضم الدال الشيخ الكبير والقياس فتحها والله أعلم

﴿الوقف﴾

هو قطع النطق عند آخر الكلمة وهو اما اختياري بالمثناة التحتية بان قصد لذاته أو اضطراري بان قطع النفس عنده أو اختباري بالموحدة بان يختبر به الشخص هل يحسن الوقف على نحو عم واقتضاء بالوجه الآتي وعلى نحو ألا يسجدوا وأما اشتملت مما يتوهم انه لفظ واحد وهو في التقدير أكثر فان أما في الاخير ليست هي الشرطية بل أم العاطفة وما الموصولة فيوقف على أم مفصولة من ما وأما الا يسجدوا فعلى قراءة الكسائي بتخفيف ألا فهي حرف استفتاح و يا للتنبيه أو المنادى محذوف واسجدوا فعل أمر فيوقف على يا مفصولة من اسجدوا وكان حقه أن يفصل في الخط أيضا لكن وصلا في المصحف العثماني فصارا بصورة المضارع لفظا وخطا وفي التقدير غيره وعلى قراءة الباقين بالتشديد فهي أن الناصبة مدغمة في لا الزائدة ولذا سقطت نون المضارع والمصدر المنسبك مفعول يهتدون بحذف الخافض أي لا يهتدون الى السجود فيوقف على أن عند قطع النفس أو على لا دون يا لانها جزء كلمة وقيل غير ذلك والمقصود هنا الاول وهو يرجع الى ثمانية أنواع من التغيير غالبا مجموعة في قوله

زيادة حذف اسكان ونقل كذا * التضعيف والنون والاشمام والبدل

وقد لا يغير أصلا كالفتى والقاضي وحبلى (قوله تنوينا اثر) بنقل كسرة الهمزة الى النون الساكنة قبلها (قوله وقفا) أي في الوقف أولاجله أو واقفا (قوله أبدل ألفا) أي وجوبا في غير لغة ربيعة وجوازا فيها كما نقله الصبان (قوله ويشمل ذلك الخ) شمل أيضا المقصور كرأيت فتى فالفه في النصب بدل من التنوين وفي غيره لام الكلمة عادت لحذف التنوين عند سيبويه والجمهور وقيل بدل من التنوين مطلقا فيقدر اعرابه على الالف المحذوفة وقيل لام الكلمة مطلقا فيقدر عليها بدليل امالتها وكتبها بالياء ووقوعها قافية والالف بدل التنوين لا تصلح لذلك (قوله حذف) أي في الاشهر ولغة الازد قلبه واوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة (قوله اذن) فاعل أشبهت أي أشبهت المنون صورة لانها ثلاثية بخلاف لن (قوله على هاء الضمير) أي المتصل بخلاف هو وهي فلا يحذف منهما شيء لتعاصيهما بالحركة

حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة الا فى الضرورة وان كانت مفتوحة نحو هند رأيتها وقف على الالف ولم تحذف وشبهوا اذن بالمنصوب المنون فابدلوا نونها ألفا فى الوقف (ص) وحذف يا المنقوص ذى التنوين ما * لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما وغير ذى التنوين بالعكس وفى * نحو مر لزوم رد اليا اقتفى (ش) اذا وقف على المنقوص المنون فان كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا وان لم يكن منصوبا فالمختار الوقف عليه بالحذف الا أن يكون محذوف العين أو الفاء كما سيأتى فتقول هذا قاض ومررت بقاض ويجوز الوقف عليه باثبات الياء كقراءة ابن كثير ولكل قوم هادى فان كان المنقوص محذوف العين كمر اسم فاعل من أرى أو الفاء كيف علما لم يوقف عليه الا باثبات الياء فتقول هذا مرى وهذا يفى واليه أشار بقوله وفى * نحو مر لزوم رد اليا اقتفى فان كان المنقوص غير منون فان كان منصوبا ثبتت ياؤه ساكنة نحو رأيت القاضى وان كان مرفوعا أو مجرورا جاز اثبات الياء وحذفها والاثبات أجود نحو هذا القاضى ومررت بالقاضى (ص)

وغيرها التأنيث من محرك * سكنه أوقف رائم التحرك
أواشمم الضمة أوقف مضعفا * ماليس همزا أو عليلا ان قفا
محركا وحركات انقلا * لساكن تحريكه لن يحظلا

(ش) اذا اريد الوقف على الاسم المتحرك الآخر فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التأنيث أوغيرها فان كان هاء التأنيث وجب الوقف عليها بالسكون كقولك فى هذه فاطمة أقبلت هذه فاطمة وان كان آخره غير هاء التأنيث ففى الوقف عليه خمسة أوجه التسكين والروم والاشمام والتضعيف والنقل فالروم عبارة عن الاشارة للحركة بصوت خفى والاشمام عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الاخير ولا يكون الا فيما حركته ضمة وشرط الوقف بالتضعيف

(قوله حذفت صلتها) أى حرف العلة المتصل بها من جنس حركتها (قوله الا فى الضرورة) أى فتثبت صلة الفتح وغيره وانما يكون ذلك فى آخر العروض أو الضرب كقوله

ومهمه مغبرة أرجاؤه * كأن لون أرضه سماؤه

باثبات الواو بعد الهاء (قوله فابدلوا) أى الجمهور نونها ألفا وغيرهم يقف بالنون كان ولن وأما رسمها فقيل بالالف كالمصحف وقيل بالنون وقيل ان ألغيت فبالنون لتتميز عن اذا الشرطية وان أعملت فبالالف كما فى المغنى و ينبغى تفريع القولين الاولين على الوقف فمن وقف بالنون أو الالف رسمها بها ولا وجه لرسمها بالنون عند من يقف بالالف ولا عكسه اذ الوقف على مرسوم الخط وأما الثالث فقول مستقل غير مفرع على غيره ومحل الخلاف فى غير القرآن اما فيه فبالالف وقفا وخطا اجماعا كما فى الاتقان وغيره صبان (قوله وغير ذى التنوين بالعكس) أى فاثبات يائه مالم ينصب أولى وانما قلنا مالم ينصب لان الاصل مقيد به فعكسه كذلك فلا يرد أنه يدخل فى كلامه المنصوب غير المنون مع ان اثبات يائه واجب لا أولى (قوله فالمختار الوقف عليه بالحذف) أى حذف الياء كما تحذف فى الوصل لان الوقف محل راحة فلا يزاد فيه عن الوصل فيحذف التنوين ويسكن ماقبله كالصحيح واختار يونس اعادة الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين (قوله كيف) أى مضارع وفى أصله يوفى حذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة وانما قال علما لان المنقوص لا يكون الا اسما وتنوينه حينئذ للعوض كجوار لانه غير مصروف للعلمية ووزن الفعل (قوله هذا مرى) أى باسكان الياء وأصله مرئى بهمزة بعد الراء كمكرم نقلت كسرة الهمزة الى الراء وحذفت ثم أعل كقاض (قوله غير منون) يشمل ماحذف تنوينه لأل كما مثله أو لمنع الصرف كرأيت جوارى أو للنداء كياقاض أو للاضافة كقاضى مكة أما الاول فحكمه ماذكره ومثله الثانى فتثبت ياء المنصوب منه وجوبا وياء غيره رجحانا كما فى الهمع وأما الثالث فاختار فيه يونس الحذف ورجحه سيبويه لان النداء محل الحذف كالترخيم واختار الخليل الاثبات فليحمل عليه كلام المصنف وأما الرابع فكالمنون يترجح فيه الحذف على الاثبات لانه لما زالت الاضافة بالوقف عاد اليه ماذهب لاجلها وهو التنوين فالحق بالمنون الا فى النصب فلا يقلب تنوينه العائد ألفا لضعفه عن الاصلى بل يوقف بالياء كما استظهره سم وهذا المقسم وحده وارد على المتن لاقتضائه أرجحية الاثبات فيه وليس كذلك الا أن يقال لما عاد اليه التنوين كان داخلا فى قوله وحذف يا المنقوص الخ لا فى قوله وغير ذى التنوين الخ أفاده سم (قوله من محرك) أى حركة أصلية قبل الوقف اما عارض الحركة كتاء اقتربت وذال يومئذ فيجب تسكينه كالساكن الأصلى (قوله التسكين) هو الاصل لان الغرض من الوقف الاستراحة وهى بالسكون أبلغ (قوله عن الاشارة للحركة) أى ولو فتحة خلافا لمن منعه فيها كاكثر القراء لكنها تحتاج الى رياضة وتأن لخفتها وسرعة اللسان اليها فلا يمكن الروم فى المنصوب المنون لظهور حركته بتمامها لاجل الالف بدل التنوين (قوله الا فيما حركته ضمة) أى سواء كانت اعرابية نحو واياك نستعين أو بنائية نحو من قبل والغرض به الفرق بين الساكن اصالة والمسكن للوقف وكذا الروم الا أن

الفرق

ان لا يكون الآخر همزة كخطأ ولا معتلا كفتى وأن يلى حركة كالجل فتقول فى الوقف عليه الجل بتشديد اللام فان كان ماقبل الاخير ساكنا امتنع التضعيف كالجل والوقف بالنقل عبارة عن تسكين الحرف الاخير ونقل حركته الى الحرف الذى قبله وشرطه ان يكون ماقبل الآخر ساكنا قابلا للحركة نحو هذا الضرب ورأيت الضرب ومررت بالضرب فان كان ماقبل الآخر محركا لم يوقف عليه بالنقل كجعفر وكذا ان كان ساكنا لايقبل الحركة كالالف نحو باب وانسان (ص) ونقل فتح من سوى المهموز لا * يراه بصرى وكوف نقلا (ش) مذهب الكوفيين انه يجوز الوقف بالنقل سواء كانت الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة وسواء (١٧٧) كان الآخر مهموزا أو غير مهموز فتقول عندهم هذا الضرب ورأيت الضرب ومررت بالضرب فى الوقف على الضرب وهذا الردء ورأيت الردء ومررت بالردء فى الوقف على الردء ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل اذا كانت الحركة فتحة الا اذا كان الآخر مهموزا فيجوز عندهم رأيت الردء ويمتنع الضرب ومذهب الكوفيين أولى لانهم نقلوه عن العرب (ص)

والنقل ان يعدم نظير ممتنع * وذاك فى المهموز ليس يمتنع

(ش) يعنى انه متى أدى النقل الى ان تصير الكلمة على بناء غير موجود فى كلامهم امتنع ذلك الا ان كان الآخر همزة فيجوز فعلى هذا يمتنع هذا العلم فى الوقف على العلم لان فعلا مفقود فى كلامهم ويجوز هذا الردء لان الآخر همزة (ص)

فى الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل * ان لم يكن بساكن صح وصل
وقل ذا فى جمع تصحيح وما * ضاهى وغير ذين بالعكس انتمى

(ش) اذا وقف على ما فيه تاء التأنيث فان كان فعلا وقف عليه بالتاء نحو هند قامت وان كان اسما فان كان مفردا فلا يخلو اما أن يكون ماقبلها ساكنا صحيحا أولا فان كان ماقبلها ساكنا صحيحا وقف عليه بالتاء نحو بنت وأخت وان كان غير ذلك وقف عليه بالهاء نحو فاطمة وحمزة وفتاة وان كان جمعا أو شبهه وقف عليه بالتاء نحو هندات وهيهات وقل الوقف على المفرد بالتاء نحو فاطمت وعلى جمع التصحيح وشبهه بالهاء نحو هنداه وهيهاه (ص) وقف بها السكت على الفعل المعل * بحذف آخر كاعط من سأل

وليس حتما فى سوى ما كع أو * كيع مجزوما فراع ما رعوا (ش) يجوز الوقف بهاء السكت على فعل حذف آخره

الفرق به أتم لانه يدركه الاعمى والبصير لما فيه من الصوت الخفى والاشمام لا يدركه الا البصير (قوله أن لا يكون الآخر همزة) أى لثقلها كالمعتل فلا تزاد بالتضعيف ثقلا (قوله كفتى) لاولى حذفه لان الكلام فى متحرك الآخر ويمثل برأيت القاضى وقضى الامر وقضو الرجل بضم الضاد أى صار قاضيا (قوله وان يلى حركة) أى لئلا يجتمع ثلاث سواكن المدغم وهو المزيد للتضعيف وماقبله ومابعده والغرض من التضعيف بيان أن الآخر محرك فى الاصل ولذا يمتنع تضعيف المنون المنصوب لظهور حركته بتمامها فهو شرط آخر (قوله ونقل حركته) أى الاعرابية فقط فلا تنقل حركة البناء كمن قبل وأمس والغرض به بيان الحركة أو التخلص من السكونين ونحو لم يجب لان التقاء الساكنين جائز فى الوقف (قوله لم يوقف عليه بالنقل) لان المحرك لا يقبل حركة غيره ولغة لخم النقل اليه أيضا كقوله من يأتمر بالخير فيما قصده * تحمد مساعيه ويعلم رشده فنقل ضمة الهاء الى دال قصده بعد سلب فتحتها (قوله كالالف) أى وأختيها كقنديل وعصفور وزيد وثوب وكذا المدغم كجد وعم فلا نقل فى ذلك كله لتعذر الحركة فى الالف والمدغم وتعسرها فى الباقى ويشترط أيضا صحة المنقول منه فلانقل فى دلو وظبى وأن لا يؤدى الى عدم النظير كما سيأتى (قوله على الردء) أى بكسر الراء وسكون الدال آخره همزة أى المعين فى المهمات ومنه قوله تعالى فأرسله معى ردأ يصدقنى أما الرداء بالمد وهو الثوب المعلوم فلا نقل فيه اتفاقا لان ماقبل الآخر لا يقبل الحركة (قوله اذا كانت الحركة فتحة) أى لما يلزم على النقل من حذف ألف التنوين فى المنون وحمل غيره عليه وانما اغتفر ذلك فى الهمزة لثقلها واذا سكنت مع سكون ماقبلها ازادت ثقلا فتخلص منه بالنقل وان لزم عليه ماذكر تسهيلا للنطق بها فيجوز رأيت ردأ بالنقل وان لم يمثل الشارح الا لغير المنون والحاصل ان نقل الضمة والكسرة من المهموز وغيره متفق عليه وكذا فتحة المهموز وأما فتح غيره فعند الكوفيين فقط (قوله لان فعلا) أى بكسر فضم مفقود أى اتفاقا وأما عكسه فنادر فى الاسماء وقيل مفقود فلا نقل فى أتيت بقفل لخروجه لذلك (قوله ويجوز هذا الردء) أى بنقل ضمة الهمزة الى الدال وان أدى الى عدم النظير لثقل الهمزة (قوله فى الوقف) متعلق بجعل الواقع خبرا عن تاوها مفعوله الثانى والاول ضمير التاء (قوله وان كان غير ذلك) أى بان كان متحركا كفاطمة أو ساكنا معتلا وهو خصوص الالف كفتاة كما يفهم من تمثيل الشارح (قوله وقف بها السكت) أى توصلا الى بقاء الحركة وقفا كما توصل بهمزة الوصل الى بقاء السكون ابتداء وسميت هاء السكت لانه يسكت عليها ومواضع اطرادها ثلاثة الفعل المعتل المحذوف الآخر وما الاستفهامية والمبنى على حركة لازمة وكلها فى المتن (قوله بحذف آخر) أى فقط كاعط أو مع حذف الفاء كم يع أو العين كم ير (قوله مجزوما) حال من يع وأصله يوعى حذفت لامه للجازم وفاؤه وهى الواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة وأصل ع اوعى حذفت الياء للبناء والواو حملا على المضارع فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ومثلهما فه ولم يفه من الوفاء وه بمعنى عد ولم يأه ونحوهما من كل فعل

للجزم أو الوقف كقولك في لم يعط لم يعطه وفي أعط أعطه ولا يلزم ذلك الا اذا كان الفعل الذي حذف آخره قد بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد فالاول كقولك في ع وق عه وقه والثاني كقولك في لم يع ولم يق لم يعه ولم يقه

(ص)

وما في الاستفهام ان جرت حذف ألفها وأولها الها ان تقف
وليس حتما في سوى ما انخفضا باسم كقولك اقتضاء م اقتضى

(ش) اذا دخل على ما الاستفهامية جار وجب حذف ألفها نحو عم تسأل وبم جئت واقتضاء م اقتضى زيد واذا وقف عليها بعد دخول الجار فاما أن يكون الجار لها حرفا أو اسما فان كان حرفا جاز الحاق هاء السكت نحو عمه وفيمه وان كان اسما وجب الحاقها نحو اقتضاء مه ومجيء مه

(ص)

ووصل ذي الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لزما
ووصلها بغير تحريك بنا أديم شذ في المدام استحسنا

(ش) يجوز الوقف بهاء السكت على كل متحرك بحركة بناء لازمة لا تشبه حركة اعراب كقولك في كيف كيفه ولا يوقف بها على ما حركته اعرابية نحو جاء زيد ولا على ما حركته مشبهة للحركة الاعرابية كحركة الفعل الماضي ولا على ما حركته البنائية غير لازمة

حذفت فاؤه ولامه وبقيت عينه وأماره فالباقي منه الفاء فقط وأصله ارأى ولم يرأى كيرعى حذفت الهمزة بعد نقل حركتها للراء فحذفت همزة الوصل للاغتناء عنها والالف الاخيرة للجازم أو البناء و بقيت الفاء وهي الراء وفي الدماميني على المغني ان نحو هذه الافعال مما بقي على حرف واحد يكتب بهاء السكت مطلقا لكن لا ينطق بها الا في الوقف فحذفها وصلا انما هو في اللفظ لا الخط (قوله للجزم أو الوقف) المراد بالوقف هنا البناء في فعل الامر ولو عبر به لكان أولى (قوله أو حرفين أحدهما زائد) أي فتجب فيه الهاء لبقائه على أصل واحد كذا قال المصنف ورده الموضح باجماع المسلمين على ترك الهاء في الوقف على لم أك ومن يتق والقراءة الصحيحة وان كانت سنة متبعة لا تخالف العربية ولا تأتي على ما تمنعه لا يقال كلام المصنف في المعتل وأك صحيح لانه علل الوجوب بالبقاء على أصل واحد وأك كذلك نعم يرد على الموضح انه وافق المصنف في باب كان من شرح القطر فيرد عليه ما ذكر ويرد على المصنف أيضا ان الهاء لا تجب في ما المجرورة بحرف لصيرورته كجزئها كما سيأتي وكون حرف المضارعة كالجزء أقوى فهلا قيل فيه أيضا بالجواز (قوله وليس حتما الخ) أي وليس ايلاؤها الهاء حتما الخ فاسم ليس ضمير المصدر المأخوذ من أولها لا المأخوذ من حذف لان الحذف واجب مطلقا كما مثله الشارح أولا وجوز الشاطبي اثبات الالف مع جرها بالاسم ونقله عن سيبويه وحكاه الاخفش لغة في الحرف أيضا وعليها قراءة عما يتساءلون وقول حسان

على ما قام يشتمني لئيم * كخنزير تمرغ في رماد

(قوله اقتضاء) بالمد مع كسر التاء مفعول مطلق قدم على عامله وجر بالاضافته لواجب التصدر واقتضى الثاني فعل ماض أي اقتضى أي اقتضاء (قوله وجب حذف ألفها) أي فرقا بينها وبين الشرطية والموصولة ولم يعكس لان كلا من هذين مع ما بعده كاسم واحد فصارت ألفهما وسطا والحذف بالآخر أليق وشرط الحذف أن لا تركب مع ذا والا امتنع نحو لماذا أتوملني كما في الاشموني أي تصير ورتهما كلمة واحدة للاستفهام فالجزء كلمة لا كلمة تامة فان جعلت ذا زائدة على القول بزيادة الاسماء والاستفهام بما وحدها حذفت الالف لان ألفها حينئذ آخر كما مر في الموصول وينبغي أن يكون مثل ذلك جعل ذا اشارية مبتدأ مؤخرا وما خبرا مقدما فتحذف ألفها لما ذكر فتدبر (قوله جاز الحاق الهاء) أي لكون الحرف منها كالجزء فكانها على حرفين فجاز الوقف عليها بدون الهاء وان كان اثباتها أجود قياسا لتكون الهاء عوضا عن ألفها المحذوفة وأكثر استعمالا وانما وقف أكثر القراء بحذفها اتباعا للرسم فيسكن الميم أما المضاف فمستقل بمعناه فهي معه في تقدير الانفصال منه فتجب فيها الهاء لكونها على حرف واحد وهو لا يوقف عليه (قوله ووصلها بغير الخ) في نسخ الاقتصار على هذا البيت وعليها شرح الاشموني وفي أخرى زيادة بيت قبله وهو

ووصل ذي الهاء أجز بكل ما * حرك تحريك بناء لزما

فقوله ووصلها الخ تفصيل لاجمال هذا (قوله بغير تحريك بنا أديم) يصدق بتحريك البناء غير الدائم كما مثله الشارح وبتحريك غير البناء أصلا بان تكون الحركة اعرابية كجاء زيد أو لا اعرابا ولا بناء كنون المثنى والجمع فمقتضاه ان وصل الهاء بجميع ذلك شاذ وهو مسلم في الاول فقط أما الثاني فلا تلحقه أصلا والثالث تلحقه بلا شذوذ كالزيدانه والزيدونه كما في الهمع ويجاب بان سيبويه حكى أعطني أبيضه بلحوق الهاء للمعرب شذوذا ولا نسلم ان حركة نون المثنى والجمع ليست اعرابا ولا بناء بل هي بناء لازم فتدبر وان سلط النفي المستفاد من غير على القيد فقط وهو أديم لم يصدق الا بالاول وكأنه قال ووصلها بتحريك بناء غير مدام شذ (قوله في المدام استحسنا) فيه قيد ملحوظ أشار اليه الشارح أي المدام غير الشبيه بالاعراب فخرج الماضي فلا تلحقه الهاء عند سيبويه والجمهور واختاره المصنف لان حركته وان كانت بناء لازما تشبه الاعراب من حيث انه يشبه المضارع المعرب في وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا كما مر والهاء تمتنع في المعرب لان عامله يغني عنها في الدلالة على الحركة فكذا في شبهه ولئلا يتوهم كونها ضميرا

فيهما

فيهما (قوله نحو قبل الخ) أى من كل ما عرض بناؤه وكان له حالة يعرب فيها كخمسة عشر (قوله من عله) أى فى قوله

يارب يوم لى لا أظلله * أرمض من تحت وأضحى من عله

أى لا أظلل فيه وأرمض وأضحى مضارعان مجهولان من رمضت رجله احترقت بحر الرمضاء وهى الارض الحارة من الشمس ومن ضحيت للشمس بالكسر والفتح اذا برزت لها مكشوفا اه ذكريا وفيه ان رمض وضحى بهذا المعنى لازمان فكيف يبنيان للمفعول مع كون النائب ليس ظرفا ولا مصدرا فالظاهر بناؤهما للفاعل صبان ولو بنى الاول للمجهول على معنى يحرقنى حر الشمس لكان له وجه فضمة على بناء عارضة كقبل وبعد كما مر فى الاضافة ولحقته الهاء شذوذا (قوله لم يتسنه) أى بناء على انه من السنة واحدة السنين وان لامها واو فالاصل يتسنو قلبت الواو ألفا وحذفت للجازم فلحقته الهاء وقفا وأجرى الوصل مجراه وكذا على انه من الحمأ المسنون وأصله يتسنن بثلاث نونات أبدلت الثالثة ألفا دفعا لتوالى الامثال كتظنى وتقضى فى تظنن وتقضض أى سقط أما على قول الحجاز بين ان لام السنة هاء فيتسنه مجزوم بسكون الهاء ولا شاهد فيه والفاعل على الجميع ضمير الطعام والشراب وأفرده لانهما كجنس واحد ومعنى لم يتسنه لم يتغير بمرور الزمان قيل كان طعامه تينا أو عنبا وشرابه عصيرا أو لبنا ولما انتبه بعد المائة سنة وجده على حاله لم يتغير وأتى الشارح بقوله وانظر اشارة الى أن القلة انما هى فى الوصل أما فى الوقف فكثيرة اتفاقا (قوله مثل الحريق الخ) فى نسخ قبله لقد خشيت ان أرى جدبا بشد الباء للوقف وهو ضرورة فى هذا لفقط لما مر ان شرط التضعيف أن لا يكون الاسم منصوبا منونا فلا يصلح شاهدا ولذا حذف فى نسخ والجدب ضد الخصب وجملة وافق القصبا حال من الحريق والمراد بالقصب ما تشعل فيه النار بسرعة والله أعلم

﴿الامالة﴾

تسمى الكسر والبطح والاضجاع لانها صط لاحا تميل الفتحة نحو الكسرة والالف نحو الياء كما فى الشرح فكانك بطحتها أى رميتها وأضجعتها اليها والغرض الاصلى منها تناسب الاصوات وتقاربها لان النطق بالياء والكسرة مستفل منحدر وبالفتحة والالف متصعد مستعل وبالامالة تصير من نمط واحد فى التسفل والانحدار وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره وحكمها الجواز فكل ممال يجوز ترك امالته والاسباب الآتية انما هى للجواز ومحلها الاسماء المتمكنة والافعال غالبا كما سيأتى وأصحابها تميم ومن جاورهم وأما الحجازيون فلا يميلون الا فى مواضع قليلة وسببها لفظى ومعنوى فالاول الياء والكسرة الظاهرتان والثانى الدلالة على ياء كباع ورمى أو كسرة كخاف وسيأتى موانعها وموانع موانعها وجملة ما ذكره المتن من أسباب امالة الالف ستة انقلابها عن الياء ورجوعها اليها وكونها بدل عين ما يؤل الى فلت ووقوع ياء قبلها ومثله بعدها وكسر ماقبلها أو بعدها والتناسب وكلها ترجع الى الياء والكسرة الظاهرين أو المقدرين (قوله فى طرف) أى طرف اسم كرمى أو فعل كرمى أما الالف المبدلة من الياء فى غير الطرف ففيها تفصيل فان كانت عين فعل كدان أميلت أو عين اسم كناب وعاب لم تمل عند سيبويه كما سيأتى وأما المبدلة من الواو فى الطرف فلا تمال مطلقا وفى غيره فيها تفصيل يأتى (قوله خلف) نصب على الحالية من الياء أو على انه خبر الواقع على تأويله بالصائر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ومنه متعلق بخلف (قوله دون مزيد) مصدر ميمى بمعنى الزيادة ودون متعلق بالواقع أو بخلف (قوله ما الها عدما) ما مبتدأ مؤخر على حذف مضاف خبره لما تليه والهاء مفعول لعدم أى حكم ما عدم الهاء فى الامالة ثابت لما تليه (قوله عبارة عن أن ينحى الخ) اعترض بانه لا يشمل ما اذا لم يكن بعد الفتحة ألف كنعمة وشجرة فالاولى قول الاشمونى تبعا لابن هشام هى أن تذهب بالفتحة نحو الكسرة فتميل الالف نحو الياء ان كان بعدها ألف وقد يقال قول الشارح وبالالف نحو الياء ليس من تتمة ماقبله بل هو نوع آخر وهو المشار اليه بقول الاشمونى ان كان بعدها ألف فلم يخرج من كلامه شئ غاية الامر انه اكتفى فى النوع الثانى بذكر اللازم لان امالة

نحو قبل وبعد والمنادى المفرد نحو يا زيد ويا رجل واسم لا التى لنفى الجنس نحو لا رجل وشذ وصلها بما حركته البنائية غير لازمة كقولهم فى من عل من عله واستحسن الحاقها بما حركته دائما لازمة (ص)

وربما أعطى لفظ الوصل ما للوقف نثرا وفشا منتظما

(ش) قد يعطى الوصل حكم الوقف وذلك كثير فى النظم قليل فى النثر ومنه فى النثر قوله تعالى لم يتسنه وانظر ومن النظم قوله

مثل الحريق وافق القصبا

فضعف الباء وهى موصولة بحرف الاطلاق وهو الالف (ص)

﴿الامالة﴾

الالف المبدل من يا فى طرف أمل كذا الواقع منه اليا خلف

دون مزيد أو شذوذ ولما تليه ها التأنيث ما الها عدما

(ش) الامالة عبارة عن ان ينحى بالفتحة نحو الكسرة وبالالف نحو الياء وتمال الالف اذا كانت طرفا

بدلا من ياء أو صائرة الى الياء دون زيادة أو شذوذ فالأول كالفى رمى ومرمى والثانى كالف ملهى فانها تصير ياء فى التثنية نحو ملهيان واحترز بقوله دون مزيد أو شذوذ مما تصير ياء بسبب زيادة ياء التصغير نحو قفى أو فى لغة شاذة كقول هذيل فى قفا

اذا أضيف الى ياء المتكلم قفى وأشار بقوله * ولما تليه ها التأنيث ما الها عدما الى ان الألف التى وجد فيها سبب الامالة تمال وان وليتها هاء التأنيث كفتاة (ص) وهكذا بدل عين الفعل ان يؤل الى فلت كماضى خف ودن

(ش) أى كما تمال الألف المتطرفة كما سبق تمال الألف الواقعة بدلا من عين فعل يصير عند اسناده الى تاء الضمير على وزن فلت بكسر الفاء سواء كانت العين واوا كخاف أو ياء كباع ودان فيجوز امالتها كقولك خفت ودنت وبعت فان كان الفعل يصير عند اسناده الى التاء على وزن فلت بضم الفاء امتنعت الامالة نحو قال وجال فلا تملها كقولك قلت وجلت (ص) كذاك تالى الياء والفصل اغتفر

بحرف اومع ها كجيبها أدر

(ش) أى كذلك تمال الألف الواقعة بعد الياء متصلة بها نحو بيان أو منفصلة بحرف نحو يسار أو بحرفين أحدهما هاء نحو أدرجيبها فان لم يكن أحدهما هاء امتنعت الامالة لبعد الألف من الياء نحو بيننا والله أعلم (ص)

كذاك ما يليه كسر أو يلى * تالى كسر أو سكون قد ولى

الالف لازمة لامالة الفتحة (قوله بدلا من ياء) سبب أول وصيرورتها للياء ثان ودون زيادة الخ قيد فى الثانى فقط (قوله كالف ملهى) أى من كل ألف متطرفة زائدة على الثلاثة أو ألف تأنيث مقصورة كحبلى وسكرى (قوله فانها تصير ياء الخ) أى فتشبه المنقلبة عن الياء (قوله نحو قفى) بضم ففتح وأصله قفيو اجتمعت الواو والياء الخ و يقال فى تكسيره قفى بكسرتين وأصله قفوو كفلوس قلبت الواو الاخيرة ياء كراهة توالى واوين فانقلبت الاولى ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء وأدغمت ثم كسرت الفاء للمناسبة والقاف للاتباع تصريح (قوله قفى) بفتحتين مع شد الياء وأصله قفاى بتخفيف الياء وهى اللغة الشهيرة فقلبت الالف ياء وأدغمت كما مر فى قوله * وعن هذيل انقلابها ياء حسن * وعلم بذلك أن نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثى الواوى لا يمال لان ألفه لا تعود للياء الا فى شذوذ أو بزيادة شئ ليس فى تقدير الانفصال بخلاف ألف ملهى فانها وان عادت للياء بسبب زيادة التثنية والجمع لكنها زيادة فى تقدير الانفصال وشذ امالة الكبا بالكسر وهى الكناسة من كبوت البيت أى كنسته ولا يقال هى لأجل الكسر لانه لا يؤثر فى المنقلبة عن واو ولا يرد أن امالة الربا مع انه واوى من ربا يربو أى زاد قياسية لاجل الكسر كما صرح به شيخ الاسلام فى شرح الشافية لان كسر الراء له قوة فى الامالة بخلاف كسر غيرها (قوله وهكذا بدل عين الخ) هذا هو السبب الثالث وهو من المعنوى كالثانى (قوله ان يؤل) مضارع آل يؤل بمعنى يرجع مجزوم بان (قوله من عين فعل) خرج بدل عين الاسم فلا تمال مطلقا عند سيبويه سواء كانت بدلا عن واو كتاج وقاع و باب ودار وان رجعت للياء فى قيعان وتيجان لان العود للياء الساكنة لا يؤثر بل الى المفتوحة أو عن ياء كناب من العيب وناب بالنون وجمعه أنياب لكن الثانية أميلت شذوذا وقيل قياسا (قوله كقولك خفت) الاصل خوفت نقلت كسرة الواو الى الخاء وحذفت لالتقائها ساكنة مع الفاء المسكنة لاجل تاء الضمير وأصل دنت دينت بالفتح فاما أن يقدر تحويله الى باب فعل بالكسر و يفعل ماض كما هو مذهب كثير من النحويين واما أن تقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف للساكنين ويجتلب كسر الدال ليدل على أن العين المحذوفة ياء (قوله قلت) أصله قولت بالفتح نقل الى باب فعل بالضم ثم نقلت ضمة العين للفاء وحذفت للساكنين أو يقال قلبت الواو ألفا وحذفت للساكنين واجتلب ضم الفاء ليدل على ان العين واو ونظيره ما مر والحاصل ان الالف التى هى عين الفعل ان كانت عن ياء مفتوحة كدان أو مكسورة كهاب أو عن واو مكسورة كخاف أميلت بخلافها عن واو مفتوحة كقال أو مضمومة كطال فلا تمال ولا تكون عن ياء مضمومة كما نقله الصبان عن شيخه السيد وسيأتى فى التصريف ان باب فعل بالضم لم يأت يائى العين الا فى هيؤ أى حسنت هيئته (قوله كذاك تالى الياء) هو السبب الرابع (قوله أو معها) عطف على مقدر اى بحرف واحد أو معها (قوله الواقعة بعد الياء) مثلها الواقعة قبلها متصلة بها كبايعته أو مفصولة بحرف فقط كشاهين بفتح الهاء اما بكسرها ففيه سببان الكسر والياء (قوله بيان) أى بتخفيف الياء وأقوى منه امالة كيال و بياع بشدها لتكرر السبب وامالة نحو شيبان أقوى من حيوان لان تسفل الياء الساكنة أظهر من المتحركة (قوله أحدهما هاء) أى سواء تأخرت الهاء كما مثله أو تقدمت كجاء شويهتك وهو الظاهر لما سيأتى ان فصل الهاء كلا فصل فشويهتك مسا ولشيبان لعدم اعتبار الهاء وضم ما قبل الهاء المتأخرة يمنع الامالة كهذا جيبها قال سم والظاهر ان مثله ضم الهاء نفسها المتقدمة كهذا شويهنا تصغير شاه بمعنى سلطان فى لغة العجم فالحاصل انه يشترط لتأثير الياء أن لا يفصل من الالف بأكثر من حرفين ولا بحرفين ليس أحدهما هاء ولا بضمة فتأمل (قوله كذاك ما الخ) أى كالسابق فى جواز الامالة ما أى الالف التى يليها كسرا وتلى هى حرفا تلا كسرا فالضمير فى يليه و يلى راجع

كسرا وفصل الها كلا فصل يعد * فدرهماك من يمله لم يصد (ش) أي كذلك تمال الالف اذا وليتها كسرة نحو عالم أو وقعت بعد حرف يلي كسرة نحو كتاب أو بعد حرفين وليا كسرة أحدهما ساكن نحو شملال أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو يريد أن يضربها وكذا يمال ما فصل فيه الهاء بين الحرفين اللذين وقعا بعد الكسرة وهما ساكن نحو هذان درهماك والله أعلم (ص)

وحرف الاستعلا يكف مظهرا * من كسر او يا وكذا تكف را

ان كان ما يكف بعد متصل * و بعد حرف أو بحرفين فصل

كذا اذا قدم مالم ينكسر * أو يسكن اثر الكسر كالمطواع مر

(ش) حروف الاستعلاء سبعة وهي الخاء والصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف وكل واحد منها يمنع الامالة اذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة ووقع بعد الالف متصلا بها كساخط وحاصل أو مفصولا بحرف كنافخ وناعق أو حرفين كمناشيط ومواثيق وحكم حرف الاستعلاء في منع الامالة يعطى للراء التي ليست مكسورة وهي المضمومة نحو هذا عذار والمفتوحة نحو هذان عذاران بخلاف المكسورة على ماسيأتي ان شاء الله تعالى وأشار بقوله كذا اذا قدم البيت الى أن حرف الاستعلاء المتقدم يكف سبب الامالة مالم يكن مكسورا أو ساكنا اثر كسرة فلا يمال نحو صالح وظالم وقاتل و يمال نحو طلاب وغلاب واصلاح (ص)

وكف مستعل ورا ينكف * بكسر را كغارما لا اجفو

(ش) يعني انه اذا اجتمع حرف الاستعلاء أو الراء التي ليست مكسورة مع الراء المكسورة غلبتهما الراء المكسورة وأميلت الالف لاجلها فيمال نحو على أبصارهم ودار القرار وفهم منه جواز امالة نحو حمارك لانه اذا كانت الالف تمال لاجل الراء المكسورة مع وجود المقتضي لترك الامالة وهو حرف الاستعلاء أو الراء التي ليست مكسورة فامالتها مع عدم المقتضي لتركها أولى وأحرى (ص)

ولا تمل لسبب لم يتصل * والكف قد يوجبه ما ينفصل

(ش) اذا انفصل سبب الامالة لم يؤثر

لما وأما ضمير ولي فلسكون وهذا سبب خامس (قوله كلا فصل) أي لخفائها فلم تعد حاجزا (قوله فدرهماك الخ) ذكر ابن الحاجب ان امالة مثله شاذة لان أقل درجات الحرف الساكن مع الهاء ان ينزلا منزلة حرف متحرك ليس هاء ولا امالة مع الفصل بمتحركين اه تصريح (قوله بعد حرف يلي كسرة) ولا يمكن أن الالف نفسها تلي كسرة لانها تطلب فتح ماقبلها أبدا (قوله شملال) بكسر المعجمة الناقة الخفيفة (قوله ولكن أحدهما هاء) أي غير مضموم ماقبلها فلا يمال نحوه ويضربها كما مر مثله في الياء ويظهر هنا أيضا ان ضم الهاء المتقدمة نفسها مانع نظير مابحثه سم هنالك كهو ينبهنا (قوله وحرف الاستعلا الخ) لما فرغ من ذكر الغالب من أسباب امالة الالف شرع بذكر موانعها وانما أخر ذكر التناسب لندوره ولعل هذه الموانع لا تجري فيه كما يفهمه صنيعه (قوله يكف مظهرا) فيه حذف مضاف وموصوف أي يمنع تأثير سبب مظهر من أسباب الامالة ومن كسر أو ياء بيان لمظهر نخرج به السبب الخفي من الكسر والياء غير الظاهرين فانه لا يمنعه ماذكر لئلا ينتفي مايدل عليه فتجوز الامالة في نحو قاض اذا وقف عليه بالسكون ونحو قاص بشد المهملة مما سبب الامالة فيه كسرة بعد الالف سقطت للوقف أو الادغام وفي نحو خاف وطاب و بغى مما سبب امالته الدلالة على كسر أو ياء منو يين (قوله وكذا تكف را) تكف مضارع كف ورا بالقصر فاعله أي وكذا تمنع الراء غير المكسورة تأثير سبب الامالة الظاهر عند الجمهور و بعضهم يميل ولا يلتفت اليها كما في الهمع اما الراء المكسورة فسيأتي أنها تمنع المانع (قوله ان كان ما يكف) بفتح الياء مبنيا للفاعل وقوله بعد بالضم أي بعد الالف الممالة وهو حال من ما ومتصل خبر كان (قوله كذا اذا قدم) أي ما يكف وهو المانع على الالف وقوله كالمطواع بكسر الميم بمعنى المطيع أي الطائع مفعول مر بكسر الميم أمر من ماره يميره أي أتاه بالطعام ومنه قوله تعالى ونمير أهلنا أو بمعنى أعطاه مطلقا قال الشاطبي وهو أشهر (قوله أو ياء موجودة) هذا ماذكره في التسهيل والكافية ونوزع بانه غير معروف في الياء بل انما يمنع مع الكسرة فقط كما قاله أبو حيان فالظاهر جواز امالة نحو طغيان وصيادوريان ونحو بياض وهذا ابيابرك مما تقدم فيه المانع أو تأخر (قوله يعطى للراء) أي لانها حرف تكرير فاشبهت المستعلية في استعلاء النطق بها الى الحنك فنعت امالة الالف للمناسبة (قوله الى أن حرف الاستعلاء المتقدم) أي وكذا الراء المتقدمة تمنع الامالة في نحو راشد لا في نحو رجال لكسرها ولا في ارشاد لسكونها بعد الكسر (قوله وكف مستعل) مبتدأ خبره ينكف ورا بالقصر والتنوين عطف على مستعل وترك تنوينه خطأ عند الشاطبي كما مر وسيأتيك مزيد في الابدال (قوله غلبتهما الراء المكسورة) لانها حرف تكرير فكانت بمنزلة حرفين مكسورين فقوت جانب الامالة وانما تغلبهما اذا تأخرت عن الالف والالف عن المانع كمثاله لا في نحو طارق لتأخر القاف عنها ولا في رباط لتقدمها على الالف ولذا لم يمل أحد من رباط الخيل لصعوبة التصعد بالمستعلي بعد تسفل الامالة بخلاف عكسه (قوله اذا انفصل الخ) المراد بانفصال السبب والمانع كونهما من كلمة أخرى و باتصالهما ضده فلا تمال الالف للياء في رأيت يدى سابور لانفصالهما كذلك ولا يرد امالة ألف هاونا في نحو

أدرجيبها ومر بناولم يضربها ونظر الينامع انهافي غير كلمة السبب لانهامستثناة كما أشار اليه المصنف بتمثيله فيمامر بادرجيبها وقال ابن غازى لا استثناء لان مثل ذلك يعدمتصلا فى كلمة واحدة (قوله بخلاف سبب المنع) أى لان عدم الامالة هو الاصل فيصار اليه بادنى سبب (قوله أتى قاسم) بالمثناة فوق وتبع الشارح فى هذا التمثيل المصنف وولده وقد نظر فيه ابن هشام بان سبب الامالة فيه خفى وهو انقلاب ألف أتى عن الياء فلا يؤثر فيه المانع ولو مع اتصاله والمثال الجيد كتاب قاسم (قوله بخلاف أتى أحمد) أى فيمال لا تصال سببه وهو الالف المبدل من ياء فى طرف ولا فائدة لذكر أحمد الا بيان فاعل الفعل ولا تتوقف الامالة عليه لكن فيه ان السبب لا يقال له متصل أو منفصل الا اذا كان خارجا عن الالف الممالة كالياء والكسرة قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الالف (قوله لمناسبة ألف قبلها) أى اما فى كلمتها كعمادا أو فى كلمة أخرى كتلا والاولى أن يقول لمجاورة ألف ممالة لتشمل المتقدمة كعمادا والمتأخرة كيتامى فان ألفه الاولى أميلت لمناسبة الثانية الراجعة الى الياء فى التثنية ولان ألف تلا لم تمل الا لمناسبة ما بعدها وهو جلاها و يغشاها لا نقلابهما عن الياء لا لما قبلها وهو ضحاها لانه واوى ومقتضى ذلك ان تلا ليس فيه سبب غير التناسب وهو لا يأتى على قول سيبويه بامالة لام الفعل الثلاثى وان كان أصلها الواو كدعا وغزا وتلا لرجوعها للياء فى البناء للمجهول ففيها سبب آخر بل على مذهب المبرد وجماعة من أن امالة نحو دعا لغير التناسب قبيحة (قوله المتمكنة) أى ولو فى الاصل كاسم لا والمنادى وكان عليه أن يزيد والافعال لانه لا اشكال فى امالة الماضى وان كان مبنيا لكنه اكتفى عن ذكره هنا بذكره فيمامر (قوله الا سماعا) منه ذا الاشارية ومتى وأنى ومن الحروف بلى و يا فى النداء ولا فى قولهم امالا وكذا الا الجوابية عن قطرب ولا يمال غير ذلك من الحروف الا اذا سمى به ووجد فيه سبب كحتى لانها تكون ألفها رابعة تعود للياء فى التثنية بخلاف الى لصير ورتها بعد التسمية من الواوى لكونه أكثر فتثنى على الوان بالواو واما امالة را ونحوها من فواتح السور بناء على انها اسم للحروف وكذا با وتا من حروف التهجى فلسبب آخر غير ماسبق زاده بعضهم وهو الفرق بين الاسم والحرف لكنها شاذة عن القياس ومثله الامالة لكثرة الاستعمال كامالة الناس رفعا ونصبا فى جميع القرآن فى رواية عن أبى عمرو والكسائى فان جر كانت قياسية للكسر (قوله الاها) أى ضمير الغائبة لا التى للتنبيه (قوله فى طرف) صفة لراء وليس قيدا بل غالب فقط ولذا تركه الشارح فان سيبويه ذكر امالة فتح الطاء فى رأيت خبط رياح وذكر غيره امالة فتح العين فى العرد والراء فيهما ليست طرفا والعرد بفتح فكسر من قولهم عرد النبات اذا طلع (قوله كالأيسر مل) أى مل للامر الايسر (قوله كذا الذى تليه ها الخ) هذا سبب ثان لامالة الفتحة لكنه خاص بالوقف وماقبله عام فالمعنى كذا أمل الفتح الذى تليه ها التأنيث الخ وحينئذ فلا وجه لاستثناء الالف لان الذى واقع على الفتح لانه هو الذى يمال لا الحرف الذى قبل الهاء حتى تدخل فيه الالف لكنه ارجع ضمير كان الى ما تليه الهاء لا بقيد كونه فتحا لدفع توهم ان من أسباب امالة الالف وقوعها قبل الهاء كالفتحة ولو قال عطفا على ماقبلها

وقبل ها التأنيث أيضا ان تقف * ولا تمل لهذه الهاء الالف

لكان أحسن (قوله تمال الفتحة الخ) أى سواء كانت فى مستعل كمن البقر أو راء كترمى بشرر أو غيرهما كاحدى الكبر وللايسر لكن بشرط أن لا تكون على ياء كمن الغير ولا بعد الراء المكسورة حرف استعلاء كمن الشرق فان تقدم المستعلى غلبته الراء ولذا أميل أولى الضرر (قوله قبل الراء المكسورة) أى فلا تمال الفتحة بعدها نحو رم وظاهره انه لا بد من اتصالهما لان القبلية تشعر به وليس على اطلاقه بل يغتفر الفصل بينهما بحرف مكسور أو ساكن غير ياء فتمال فتحة الهمزة والعين فى مررت باشر وعمرو بخلاف فتحة الجيم فى بجير كما نص عليه سيبويه والله أعلم

﴿ التصريف ﴾

بخلاف سبب المنع فانه قد يؤثر منفصلا فلا يمال أتى قاسم بخلاف أتى أحمد (ص)

وقد أمالوا لتناسب بلا
داع سواه كعمادا وتلا

(ش) قد تمال الالف الخالية من سبب الامالة لمناسبة ألف قبلها مشتملة على سبب الامالة كامالة الالف الثانية من نحو عمادا لمناسبة الالف الممالة قبلها وامالة ألف تلا كذلك (ص)

ولا تمل مالم ينل تمكنا
دون سماع غيرها وغيرنا

(ش) الامالة من خواص الاسماء المتمكنة فلا يمال غير المتمكن الا سماعا الا ها ونا فانهما يمالان قياسا مطردا نحو يريد أن يضربها ومر بنا (ص)

والفتح قبل كسر راء فى طرف
أمل كللأيسر مل تكف الكلف
كذا الذى تليه ها التأنيث فى
وقف اذا ما كان غير ألف

(ش) أى تمال الفتحة قبل الراء المكسورة وصلا ووقفا نحو بشرر وللايسر مل وكذا يمال ما وليه هاء التأنيث من قيمة ونعمة (ص)

﴿التصريف﴾

حرف وشبهه من الصرف برى
وما سواهما بتصريف حرى

(ش) التصريف عبارة عن علم يبحث فيه عن أحكام

بنية الكلمة العربية وما لحروفها من اصالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك ولا يتعلق الا بالأسماء المتمكنة والأفعال فأما الحروف وشبهها

فلا تعلق لعلم التصريف بها (ص) وليس أدنى من ثلاثي يرى * قابل تصريف سوى ما غيرا

(ش) يعنى انه لايقبل التصريف من الأسماء والافعال ما كان على حرف واحد أو على حرفين الا ان كان محذوفا منه فأقل ماتبنى عليه الاسماء المتمكنة والافعال ثلاثة أحرف ثم قد يعرض لبعضها نقص كيد وقل وم الله وق زيدا (ص)

ومنتهى اسم خمس ان تجردا * وان يزد فيه فما سبعا عدا

(ش) الاسم قسمان مزيد فيه ومجرد عن الزيادة فالمزيد فيه هو مابعض حروفه ساقط فى أصل الوضع وأكثر مايبلغ الاسم بالزيادة سبعة أحرف نحو احرنجام واشهيباب والمجرد عن الزيادة هو مابعض حروفه ليس ساقطا فى أصل الوضع وهو اما ثلاثى كفلس واما رباعى كجعفر واما خماسى وهو غايته كسفرجل (ص)

وغير آخر الثلاثى افتح وضم * واكسر وزد تسكين ثانيه تعم

(ش) العبرة فى وزن الكلمة بما عدا الحرف الاخير منها وحينئذ فالاسم الثلاثى اما أن يكون مضموم الاول أو مكسوره أو مفتوحه وعلى كل من هذه التقادير اما أن يكون مضموم الثانى أو مكسوره أو مفتوحه أو ساكنه فيخرج من هذه اثنا عشر بناء حاصلة من ضرب ثلاثة فى أربعة وذلك نحو قفل وعنق ودئل وصرد ونحو علم

أصله تصررف براءين لان فعله صرف بشد الراء ويجب اشتمال المصدر على جميع حروف فعله أبدلت الثانية ياء من جنس حركة ماقبلها وخصت بذلك لان ثقل التكرار انما حصل بها وهكذا كل ماوازنه كتقديس وتكريم وتفضيل والتصريف لغة التغيير ومنه تصريف الرياح أى تغييرها واصطلاحا يطلق على شيئين الاول تحويل الكلمة الى أبنية مختلفة لاختلاف المعانى كالتصغير والتكسير واسمى الفاعل والمفعول أو التثنية والجمع وجرت عادتهم بذكر هذا القسم مع علم الاعراب كما فعل الناظم وهو فى الحقيقة من التصريف والآخر تغيير الكلمة عن أصل وضعها لغرض غير اختلاف المعانى كالالحاق والتخلص من الساكنين ومن اجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون ويسمى هذا التغيير بالاعلال وهو المراد هنا وينحصر فى ستة أشياء الحذف والزيادة والابدال والقلب والنقل والادغام فهذه كلها أنواع تحت الاعلال كما فى الصبان وفى الشافية وشرح الغزى ان الاعلال خاص بتغيير حرف العلة بحذف أو قلب أو اسكان للتخفيف وما عدا ذلك ليس اعلالا وقد يطلق التصريف على مايعم الامرين معا (قوله بنية الكلمة) أى صيغتها التى حقها أن توضع عليها حالة الافراد وخرج به البحث عن أحوال أواخرها حال التركيب فانه علم النحو وخرج بالعربية العجمية فلا يدخلها تصريف (قوله وما لحروفها) عطف تفسير على قوله أحكام بنية الكلمة (قوله وشبه ذلك) قيل كالاخفاء والادغام والاظهار اه وفيه ان الادغام من الاعلال كما مر عن الصبان ومثله الاخفاء والاظهار من الصحة الا أن تخص الصحة والاعلال بغير ذلك أو يجرى على مامر عن الشافية (قوله والافعال) أى المتصرفة فقط وهو فيها بطريق الاصالة لكثرة تغيرها وظهور الاشتقاق فيها بخلاف الاسماء (قوله وشبهها) هو الاسماء المبنية والافعال الجامدة كعسى وليس فانها تشبه الحرف فى الجمود (قوله فلا تعلق لعلم التصريف بها) أى بمعنييه السابقين وأما تصغير ذا والذى وتثنيتهما والحذف من سوف وان وابدال لعل فشاذ (قوله وليس أدنى الخ) أتى بذلك توضيحا لمن لا يعرف ان الاقل من الثلاثة وضعا خاص بالحرف وشبهه والاولى وليس بالتفريع وأدنى اسم ليس وجملة يرى بالبناء للمجهول خبرها ونائب فاعله يعود على أدنى وهو مفعوله الاول وقابل مفعوله الثانى (قوله فأقل الخ) الفاء للتعليل (قوله ثلاثة أحرف) أى ليبتدأ بحرف ويوقف على آخر ويفصل بينهما بآخر لكراهتهم توالى المبدأ والنهاية مع تنافيهما حركة وسكونا ولا يكفى الفصل بزائد لان شأنه أن يزول فوجوده كالعدم (قوله م الله) أى عند من يجعله مختصرا من أيمن الله فى القسم (قوله مزيد فيه) هو اسم مفعول لذكر حرف الجر معه وهو نائب فاعله فان لم يذكر احتمل ذلك بتقدير فى وكونه اسم مكان بمعنى موضع الزيادة ذكره السعد فى شرح العزية (قوله احرنجام) مصدر احرنجمت الابل اذا اجتمعت وهذا رباعى الاصول زيد فيه الألفان والنون (قوله واشهيباب) بمعجمة فهاء فتحتية فموحدتين بينهما ألف مصدر اشهاب الفرس بشد الموحدة اذا صار أشهب والشهبة بياض غلب على السواد وهذا ثلاثى الاصول من شهب شهبة زيد فيه الالفان والياء التحتية واحدى الموحدتين (قوله وهو غايته) ولو زاد على خمسة لتوهم أنه كلمتان كل كلمة ثلاثة أحرف (قوله العبرة فى وزن الكلمة) أى فى هيئة وزنها وهو شكل حروف الميزان وقوله بما عدا الحرف الاخير أى لانه على مايقتضيه العامل فلا يختص بحركة (قوله نحو قفل الخ) رتب الامثلة على البدء بسكون الثانى فضمه فكسره ففتحه وكل منها مع ضم الاول ثم مع كسره ثم مع فتحه فبدأ بسكون الثانى ثم فتحه ثم ضمه ثم كسره ولو أخر فرس عن كبد لجرى على نسق واحد (قوله ودئل) بضم المهملة وكسر الهمزة دويبة كابن عرس سميت به قبيلة من كنانة منها أبو الأسود الدؤلى قال أحمد بن يحيي

وحبك وابل وعنب ونحو فلس وفرس وعضد وكبد (ص) وفعل أهمل والعكس يقل * لقصدهم تخصيص فعل بفعل (ش) يعنى ان من الأبنية الاثنى عشر بناءين أحدهما مهمل والآخر قليل فالاول ما كان على وزن فعل بكسر الاول وضم الثانى وهذا ابناء من المصنف على عدم اثبات حبك والثانى ما كان على وزن فعل بضم الأول وكسر الثانى كدئل وانما قل فى الاسماء لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بفعل مالم يسم فاعله كضرب وقتل (ص) وافتح وضم واكسر الثانى من * فعل ثلاثى وزد نحو ضمن ومنتهاه أربع ان جردا * وان يزد فيه فما ستا عدا (ش) الفعل ينقسم الى مجرد والى مزيد فيه كما انقسم الاسم الى ذلك وأكثر ما يكون عليه المجرد أربعة أحرف وأكثر ماينتهى فى الزيادة الى ستة وللثلاثى المجرد أربعة أوزان ثلاثة لفعل الفاعل وواحدة لفعل المفعول فالتى لفعل الفاعل فعل بفتح العين كضرب وفعل بكسرها كشرب وفعل بضمها كشرف والذى لفعل المفعول فعل بضم الفاء وكسر العين كضمن ولاتكون الفاء فى المبنى للفاعل الامفتوحة ولهذا قال المصنف وافتح وضم واكسر الثانى فجعل الثانى مثلثا وسكت عن الاول فعلم أنه يكون على حالة واحدة وتلك الحالة هى الفتح وللرباعى المجرد ثلاثة أوزان واحد لفعل الفاعل كدحرج وواحد لفعل المفعول كدحرج وواحد لفعل الامر كدحرج وأما المزيد فيه فان كان ثلاثيا صار بالزيادة على أربعة أحرف كضارب أوعلى خمسة كانطلق أوعلى ستة كاستخرج وان كان رباعيا صار بالزيادة على خمسة كتدحرج أوعلى ستة كاحرنجم (ص) لاسم مجرد رباع فعلل وفعلل وفعلل وفعلل ومع فعل فعلل وان علا * فمع فعلل حوى فعللا كذا فعلل وفعلل وما * غاير للزيد أوالنقص انتمى (ش) لاسم الرباعى البناء المجرد له ستة أوزان الأول فعلل بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو جعفر الثانى فعلل بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو زبرج الثالث فعلل بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه نحو درهم وهجرع الرابع فعلل بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو برثن الخامس فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه نحو هزبر السادس فعلل بضم أوله وفتح ثالثه وسكون ثانيه نحو جخدب وأشار بقوله وان علا الخ الى أبنية الخماسى وهى أربعة الأول فعلل بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وفتح رابعه نحو سفرجل الثانى فعلل بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وكسر رابعه نحو

لا نعلم اسما بوزنه غيره واستدرك عليه رئم بضم الراء وكسر الهمزة اسم للاست ووعل لغة فى الوعل بفتح فكسر وهو التيس الجبلى فهذا البناء ليس بمهمل خلافا لمن زعمه بل قليل (قوله وحبك) أى بكسر الحاء المهملة وضم الموحدة لغة فى الحبك بضمتين جمع حباك وهو الطريق فى الرمل وتطلق على طرائق النجوم كقوله تعالى والسماء ذات الحبك وعلى درع الحديد (قوله على عدم اثبات حبك) هو الصحيح وأما قراءة أبى السمال به فشاذة جدا وقيل لم تثبت ولا يصح كون كسر الحاء اتباعا لكسرة ذات لان أل بينهما حاجز حصين وان كانت ساكنة اذ هى كلمة مستقلة ومن ثم امتنع الاتباع فى نحو ان الحكم وقل الروح بخلاف قل انظر واو ان احكم والقول بأنها من تداخل اللغتين بأن نطق القارئ بكسر الحاء من لغة حبك بكسرتين ثم مال الى لغة الضمتين فضم الباء يلزمه عدم الضبط ورداءة التلاوة فلا يعتمد على ماسمع منه كما فى شرح الكافية (قوله الى ستة) أى لان التصرف فيه أكثر من الاسم فلم يحتمل من الزيادة مثله (قوله أربعة أوزان) جرى على مذهب الكوفيين والمبرد من أن صيغة المجهول أصل ونقل عن سيبويه وأما عند البصريين ففرع عن صيغة المعلوم وهو الاظهر فليس للثلاثى المجرد الاثلاثة أوزان أصول (قوله فعل) بفتح العين وقياس مضارعه يفعل بالكسر كضرب يضرب أوالضم كنصر ينصر فيتخير بينهما اذا لم يشتهر أحدهما وشذ الفتح فى أبى يأبى وسلى يسلى الا اذا كان حلقى العين أواللام فقياسه الفتح كسأل يسأل ومنع يمنع ويتعين الكسر فى يائى أحدهما كباع يبيع ورمى يرمى والضم فى واويه كقال يقول ودعا يدعو (قوله وفعل بكسرها) وحق مضارعه الفتح كشرب يشرب وخاف يخاف وبقى يبقى وجاء الكسر فى ألفاظ قليلة كورث يرث وومق يمق (قوله وفعل بضمها) ولا يكون مضارعه الابالضم ولا يتعدى الابالتضمين ولم يأت يائى العين الا فى هيؤ أى حسنت هيئته اه أشمونى أى لثقل الضم على الياء وانظر لم تقلب الياء ألفا كما قلبت الواو فى طال مع ان أصله طول بالضم (قوله الامفتوحة) أى لوجوب تحريكها للبدء بها والفتح أخف من غيره واللام مفتوحة أبدا لبنائه على الفتح وأما العين فتتحرك بالثلاث حركات ولا تسكن بالاصالة لئلا يلتقى ساكنان فى نحو ضربت وأما نحو نعم وشهد بالسكون وقال وباع فمغير عن أصله للخفة (قوله ثلاثة أوزان) ليست كلها أصولا بل المبنى للفاعل فقط كما مر وانما لم يذكر الامر فى الثلاثى المجرد لانه لا يكون الامزيدا فيه كاضرب وانصر واعلم أوناقصا عنها كقم وبع وخف فلم يبق ثلاثيا فى اللفظ (قوله ستة أوزان) أى تبعا للكوفيين والاخفش فى زيادة الأخير منها (قوله زبرج) بزاى فموحدة هو السحاب الرقيق أوالاحمر وهو من أسماء الذهب (قوله برثن) بموحدة فراء فمثلثة لامثناة كما صوبه يس فنون وهو اسم لمخلب الاسد (قوله هزبر) بهاء فزاى فموحدة فراء من أسماء الاسد (قوله جخدب بجيم فمعجمة فمهملة الجراد الاخضر الطويل الرجلين وقيل ذكر الجراد ومذهب البصريين أن هذا

بجحمرش الثالث فعلل بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه نحو قذعمل الرابع فعلل بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وسكون رابعه نحو قرطعب وأشار بقوله وماغاير الى أنه اذا جاء شئ على خلاف ماذكر فهو اما ناقص واما مزيد فيه فالأول كيد ودم والثانى كاستخراج واقتدار (ص) والحرف ان يلزم فأصل والذى * لا يلزم الزائد مثل تا احتذى (ش) الحرف الذى يلزم تصاريف الكلمة هو الحرف الاصلى والذى يسقط فى بعض تصاريف الكلمة هو الزائد نحو ضارب ومضروب (ص) بضمن فعل قابل الأصول فى وزن وزائد بلفظه اكتفى وضاعف اللام اذا أصل بقى كراء جعفر وقاف فستق (ش) اذا أريد وزن الكلمة قوبلت أصولها بالفاء والعين واللام فيقابل أولها بالفاء وثانيها بالعين وثالثها باللام فان بقى بعد هذه الثلاثة أصل عبر عنه باللام فاذا قيل ماوزن ضرب فقل فعل وماوزن زيد فقل فعل وماوزن جعفر فقل فعلل وماوزن فستق فقل فعلل وتكرر اللام على حسب الاصول فان كان فى الكلمة زائد عبر عنه بلفظه فاذا قيل ماوزن ضارب فقل فاعل وماوزن جوهر فقل فوعل وماوزن مستخرج فقل مستفعل هذا ان لم يكن الزائد ضعف حرف أصلى فان كان ضعفه عبر عنه بما يعبر به عن ذلك الأصلى وهو المراد بقوله (ص)

وان يك الزائد ضعف أصل فاجعل له فى الوزن ما للاصل

(ش) فتقول فى وزن اغدودن افعوعل فتعبر عن الدال الثانية بالعين كما عبرت بها عن الدال الأولى لان الثانية ضعفها وتقول فى وزن قتل فعل ووزن كرم فعل فتعبر عن الثانى بما عبرت به عن الأول ولا يجوز أن تعبر عن هذا الزائد بلفظه فلا تقول فى وزن اغدودن افعودل ولا فى وزن قتل فعتل ولا فى وزن كرم فعرل (ص)

واحكم بتأصيل حروف سمسم * ونحوه والخلف فى كلملم

(ش) المراد بسمسم الرباعى الذى تكررت فاؤه وعينه ولم يكن أحد المكررين صالحا للسقوط فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بانها أصول

البناء السادس فرع عن فعلل بالضم فتح تخفيفا أصلى كما عند الكوفيين (قوله جحمرش) بجيم فمهملة فميم فراء فمعجمة هى العجوز المسنة والعظيمة من الافاعى (قوله قذعمل) بقاف فذال معجمة فعين مهملة هو الضخم من الابل والقذعملة من النساء القصيرة (قوله قرطعب) بقاف فراء فطاء فعين مهملتين فموحدة هو الشئ الحقير (قوله والحرف الخ) شروع فيما يعرف به الاصلى من الزائد وما يتبع ذلك لكن يرد عليه ما يسقط فى بعض التصاريف وهو أصل كواو وعد فى يعد وما لا يسقط أصلا لجود كلمته وهو زائد كنون قرنفل لتوسطها بين أربعة أصول وواو كوكب لمصاحبتها أكثر من أصلين فيصير كل من التعريفين ليس جامعا ولا مانعا وأجيب بان الاصلى الساقط لعلة تصريفية كالثابت والزائد اذا لزم لعلة كالجود كان مقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ما سقط فى أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا (قوله احتذى) ماض مجهول من احتذى به أى اقتدى به وحذا حذوه تبعه و يقال احتذى لبس الحذاء وهو النعل (قوله والذى يسقط الخ) أى كأن يسقط من المصدر كالف ضارب فى ضرب أو من فرعه كالف كتاب فى كتب أو من نظير الكلمة كياء ايطل فى اطل بكسرتين اسم للخاصرة وتاء احتذى فى حذاء (قوله هو الزائد) هو نوعان لانه اما تكرير أصل لالحاق كسين اقعنسس لالحاقه باحرنجم أو لغيره كدال قدس ولا يجب فى هذا كونه من أحرف الزيادة المجموعة فى أمان وتسهيل واما زائد بغير تكرير أصل وهذا لا يكون الا منها كتاء احتذى وقد تكون هى أصولا كتاء مات وهمزة أكل وميم مكان (قوله بضمن فعل) أى بما تضمنه من الحروف الثلاثة ولم يقل بفعل لان المقصود مادته دون هيئته لان الميزان لا يلزم هيئة بخصوصها من الحركة والسكون وترتيب الحروف بل يقابل ما يستحقه الموزون قبل تغييره فيقال فى رد وقال وزنهما فعل بفتحتين وفى مرد ومقال مفعل واذا وقع فى الموزون قلب أو حذف فعل مثله فى الميزان فتقول فى آدر وآصع بمد الهمزة وضم ما بعدها جمع دار وصاع وزنه اعفل لان أصله أدور وأصوع قلبت الواو همزة لثقل ضمها ثم قدمت الهمزة على الفاء وقلبت ألفا وتقول فى ناء بالمد وزنه فلع لانه من النأى أى البعد فأصله نأى قدمت لامه وهى الياء على الهمزة ثم قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفى قاض وزنه فاع وفى عدة علة نعم اذا أريد بيان الاصل قيل أصله كذا ثم أعل بالقلب أو غيره وانما اختار واللوزن مادة ف ع ل لانها تعم أفعال الجوارح والقلوب بخلاف غيرها (قوله اغدودن) بغين معجمة فدالين مهملتين بينهما واو يقال اغدودن الشعر اذا طال والنبت اذا اخضر حتى يضرب للسواد (قوله ولا يجوز أن يعبر الخ) أى خلافا لمن قال بذلك والحاصل ان الزائد مطلقا يعبر عنه بلفظه الا شيئين المكرر وقد علمته والمبدل من تاء الافتعال فيعبر عنه باصله وهو التاء فوزن اصطبر افتعل ولا ينطق بالطاء لزوال مقتضيها (قوله سمسم) بكسر المهملتين للحب المعروف و بفتحهما للثعلب واسم موضع والحكم فيهما واحد كما فى الفارضى (قوله كلملم) بكسر اللام الثانية لانه أمر من لملم الشئ ضم بعضه الى بعض وحرك بالكسر للروى ولا يصح كونه ماضيا لانه واجب البناء على الفتح (قوله يحكم على حروفه كلها الخ) أى لان اصالة أحد المكررين واجبة تكميلا للاصول الثلاثة وليس أحدهما أولى من الآخر وظاهر الشرح كالمتن عدم الخلاف فى هذا النوع وليس كذلك بل أشار بعضهم اليه سيوطى

فان صلح أحد المكررين للسقوط ففي الحكم عليه بالزيادة خلاف وذلك نحو لملم من لمم أو كفكف أصله

من كف كف فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة لم وكف واختلف الناس في ذلك فقيل هما مادتان وليس كفكف من كف ولا لملم من لم فلا تكون الكاف واللام زائدتين وقيل اللام زائدة وكذا الكاف وقيل هما بدلان من حرف مضاعف والأصل لمم وكفف ثم أبدل من أحد المتضاعفين لام في لمم وكاف في كفف (ص)

فالف أكثر من أصلين صاحب زائد بغير مين (ش) اذا صحبت الالف ثلاثة أحرف أصول حكم بزيادتها نحو ضارب وغضبان فان صحبت أصلين فقط فليست زائدة بل هي اما أصل كالى أو بدل من أصل كقال وباع (ص)

واليا كذا والواو ان لم يقعا كما هما في يؤيؤ ووعوعا (ش) أي كذلك اذا صحبت الياء أو الواو ثلاثة أحرف أصول فانه يحكم بزيادتهما الا في الثنائي المكرر فالأول كصيرف ويعمل وجوهر وعجوز والثاني كيؤيؤ لطائر ذي مخلب ووعوعة مصدر وعوع اذا صوت فالياء والواو في الاول زائدتان وفي الثاني أصليتان (ص)

وهكذا همز وميم سبقا * ثلاثة تاصيلها تحققا (ش) أي كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة اذا تقدمتا على ثلاثة أحرف أصول كاحمد ومكرم فان سبقتا أصلين حكم باصالتهما كابل ومرزجوش

(قوله فان صلح الخ) بان فهم المعنى بعد سقوطه (قوله فلا تكون الكاف واللام زائدتين) أي فوزنه فعلل بلامين وهذا مذهب البصريين الا الزجاج (قوله وقيل اللام زائدة) أي الثانية لصلوحها للسقوط وهو مذهب الزجاج فوزنه فعفل بتكرير الفاء بناء على الصحيح من ان الزائد المكرر يقابل بمثل الأصلي اما على انه يلفظ بالزائد في الميزان مطلقا فوزن كفكف فعكل بكاف فلام ووزن لملم فعلل بلامين (قوله وقيل هما بدلان الخ) هذا مذهب الكوفيين واختاره ابن المصنف وحاصله أن الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فالأصل لمم وكفف بشد الميم والفاء الاولين فاستثقل ثلاثة أمثال فأبدل من وسطها حرف يماثل الفاء فوزنه على هذا فعل بشد العين (قوله فألف الخ) شروع في بيان ما اطرد زيادته من الحروف العشرة بعد ان بين ما يعرف به الزائد من الأصلي وما يتبعه من بيان كيفية الوزن وألف مبتدأ وجملة صاحب صفته وأكثر مفعول صاحب وزائد خبر والمين الكذب ومراده هنا الألف اللينة وسيذكر الهمزة (قوله حكم بزيادتها) أي وان لم تسقط أصلا بان كانت في اسم جامد لان أكثر ما وقعت فيه الألف كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه فحمل عليه ما سواه وما ذكر انما هو في الأفعال والاسماء العربية المتمكنة جامدة كانت أو مشتقة أما في المبنيات والحروف فلا يحكم بزيادتها مع أكثر من أصلين كحتى ومهما ولا بابدالها من غيرها مع الأقل كالى ومتى بل تكون أصلية غير منقلبة وكذلك في الاسماء الأعجمية كابراهيم لان ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود فيما ذكر (قوله وغضبان) في نسخ بنون بعد الألف من الغضب وفي أخرى بلا نون فيحتمل عليها أنه بالغين المعجمة مع القصر مؤنث غضبان أو بالمهملة مع المد وهي المشقوقة الاذن من ناقة أو شاة والضاد معجمة في الكل وناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم تسمى العضباء وليست مشقوقة الاذن والكل صحيح (قوله اما أصل) أي في الحرف وشبهه (قوله أو بدل عن أصل) أي ياء أو واو في فعل كما مثله أو اسم متمكن كرحى وعصا واعلم ان الألف لا تزاد الا في غير الأول لتعذر الابتداء بها ساكنة (قوله والياء كذا والواو الخ) أي يحكم بزيادتهما مع أكثر من أصلين لكن الواو لا تزاد أولا عند الجمهور مطلقا لثقلها والياء تزاد بشرط أن يكون بعدها ثلاثة أصول كيلمع أو أربعة في خصوص المضارع كيدحرج اما في غيره كيستعور بفتح الياء وسكون السين المهملة وفتح الفوقية وضم المهملة آخره راء اسم مكان بالحجاز وشجر يستاك به فهي أصلية فوزنه فعللول لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله كما اذا صحبتا أصلين فقط كبيت وسوط (قوله كما هما الخ) الجملة حال من فاعل يقعا وما كافة للكاف عن العمل أو نعت لمحذوف وما مصدرية أي وقوعا كوقوعهما في يؤيؤ بضم الياءين وسكون الهمزة الأولى وهو طائر من الجوارح كالباشق وجمعه يا يئ كمساجد ووعوع أي صوت عطف عليه من عطف الفعل على الاسم فالفه لينخفض أو هو فعل قصد لفظه فمنع الصرف للعلمية على لفظه بوزن الفعل والوعوع اسم لابن آوى فان أريد هنا كان مفعولا معه لا عطفا على يؤيؤ الا كان يجب جره بالكسرة لانه غير علم وانما نص على استثناء هذا مع أنه علم مما مر في سمسم ان كل ثنائي مكرر لا يحكم بزيادته دفعا لتوهم تخصيص ذلك بغير الياء والواو عملا باطلاقه هنا (قوله كصيرف) هو المحتال المتصرف في الأمور (قوله ويعمل) هو البعير القوي على العمل (قوله اذا تقدمتا على ثلاثة) خرج ما اذا توسطتا أو تأخرتا فلا يحكم بزيادتهما الا بدليل كسقوطهما في بعض اللغات أو التصاريف كهمزة شمأل واحبنطأ في شمل بفتح الميم وسكونها وفي حبط بطنه حبطا كفرح فرحا اذا انتفخ من أكل الزرق وهو الخندقوق وكميم دلامص في قولهم درع دلامص ودلاص أي براق وميم زرقم لشديد لون الزرقة وكذا كل ثلاثي زيد في آخره ميم للتكثير كستهم لكبير السته أي العجز ودلقم للعجوز والناقة المسنة من الاندلاق وهو الخروج (قوله أصول) خرج به نحو أمان ومعزى (قوله فان سبقتا أصلين حكم باصالتهما) وكذا ان سبقتا أكثر من ثلاثة كاصطبل

ومهد (ص) كذاك همز آخر بعد ألف * أ كثر من حرفين لفظها ردف

(ش) أى كذلك يحكم على الهمزة بالزيادة اذا وقعت آخرا بعد ألف تقدمها أ كثر من حرفين نحو حمراء وعاشوراء وقاصعاء فان تقدم الالف حرفان فالهمزة غير زائدة نحو كساء ورداء فالهمزة فى الاول بدل من واو وفى الثانى بدل من ياء وكذلك اذا تقدم على الالف حرف واحد كماء وداء (ص)

والنون فى الآخر كالهمز وفى * نحو غضنفر أصالة كفى

(ش) النون اذا وقعت آخرا بعد ألف تقدمها أ كثر من حرفين حكم عليها بالزيادة كما حكم على الهمز حين وقعت كذلك وذلك نحو زعفران وسكران فان لم يسبقها ثلاثة فهى أصلية نحو مكان وزمان ويحكم أيضا على النون بالزيادة اذا وقعت بعد حرفين وبعدها حرفان كغضنفر (ص)

والتاء فى التأنيث والمضارعه * ونحو الاستفعال والمطاوعه

(ش) تزاد التاء اذا كانت للتأنيث كقائمة وللمضارعة نحو أنت تفعل أو مع السين فى الاستفعال وفروعه نحو استخراج ومستخرج واستخرج أو للمطاوعة فعل نحو علمته فتعلم أو فعلل كتدحرج (ص)

والهاء وقفا كلمه ولم تره * واللام فى الاشارة المشتهره

(ش) تزاد الهاء فى الوقف

وصرزجوش لنبت طيب الرائحة ويقال فيه صرزنجوش لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى مثل ذلك وقياس ابراهيم واسماعيل أصالة همزتهما وان كانا عجميين اه مرادى (قوله ومهد) بفتح فسكون يطلق على مهد الصبى وجمعه مهاد كسهم وسهام وعلى الفرش وجمعه مهود كفلس وفلوس اه مصباح (قوله آخر) نعت لهمز وبعد نعت ثان له وأ كثر مفعول لردف الواقع خبرا عن لفظها والجملة المبتدا او الخبر نعت لالف ولو قال أ كثر من أصلين لكان أجود لان الشرط أن يكون قبلها ثلاثة أصول فلو كان أحدها زائدا حكم باصالة الهمزة كحواء الذى يعانى الحيات لانه من الحواية فتضعيف الواو زائد والهمزة أصلية بدليل صرفه على أحواء من الحوة وهى السواد فهمزته زائدة لمنع صرفه والتضعيف أصلى وهى مؤنث أحوى وخرج بذلك الهمزة الواقعة حشوا كشمأل والواقعة آخرا لا بعد ألف كاحبنطأ فلا يحكم بزيادتها الا بدليل مما مر (قوله أ كثر من حرفين) الأولى أصلين كما مر فى الهمزة ليخرج نحو مهوان فان نونه أصلية لانه من الهوان مع ان قبلها أ كثر من حرفين لان بعضها زائد وهو الميم (قوله حكم عليها بالزيادة) أى الا اذا كان قبلها حرف مشدد أولين كحسان وعقيان فتحتمل الزيادة والاصالة على حد سواء كالهمزة فى حواء فلا يلغى احدهما الا بدليل كما فى التسهيل والكافية كدلالة منع صرف حسان وحواء على زيادة آخره فيكون التضعيف أصليا (قوله بعد حرفين الخ) أى بشرط توسطها وكونها بين أربعة بالسوية وكذا سكونها وعدم ادغامها كما هى فى غضنفر واحبنطأ فخرجت الواقعة أولا كنهشل للذئب وثانيا كقنطار والمتحركة كغرنيق وخرنوب فانها فى ذلك أصلية الا بدليل وأما المدغمة فى نحو عجنس بشد النون للجمل الضخم فالزائد فيه هو التضعيف لا النون الاولى وقال أبو حيان كل منهما زائد فوزنه فعنل وبقى من مواضع زيادة النون أول المضارع والمطاوع كانكسر وباب الافعنلال كالاحرنجام وترك ذلك لوضوحه من الاشتقاق فهو الدليل الاعظم (قوله والتاء فى التأنيث) أى فى مفرد كما مثله أو جمع كمسلمات (قوله والمضارعة) قال ابن هشام لم يعد من حروف المضارعة الا التاء مع أنه لا فرق بينها وبين غيرها (قوله ونحو الاستفعال) خصه بالذكر دون الافتعال مثلا للاشارة الى ما زاد فيه السين فلا يرد عليه اهمالها اذ لا تطرد زيادتها فى غير هذا بل تحفظ فقط كسين قدموس لا لحاقه بعصفور لانه من التقدم وهو ما تقدم من أنف الجبل والسيد المتقدم فى قومه تصريح وادخل بنحو باب التفعل والتفاعل والافتعال كالتجمل والتقاتل والاقتدار وفروعها وكذا باب التفعيل والتفعال كالتقديس والترداد دون فروعهما كقدس ورددفانهما بلا تاء (قوله كقائمة) أى لا كقامت لان تاء الفعل كلمة مستقلة فلا تعد هنا لان القصد بيان أجزاء الكلمة كتاء قائمة ولهذا يحلها الاعراب بخلاف قامت (قوله والهاء وقفا الخ) ليس من ذلك نحو طلحة ومسلمة بل الهاء فيه بدل التاء لا مزيدة استقلالا (قوله كلمه) ألغز فيه بعضهم بقوله

يا قارئا ألفيسة ابن مالك * وسالكا فى أحسن المسالك * فى أى بيت جاء فى كلامه
لفظ بديع الشكل فى نظامه * حروفه أربعة تضم * وان تشأ فقل ثلاث واسم
وهو اذا نظرت فيه أجمع * مركب من كلمات أربع
وصار بالتركيب بعد كلمه * وقد ذكرت لفظه لتفهمه

(قوله واللام) اما فاعل بمحذوف على حذف مضاف كما أشار له الشارح بقوله واطرد زيادة اللام أو نائب فاعل بمحذوف أى وتزاد اللام فى الاشارة كما قدره الشارح فى والتاء فى التأنيث والهاء وقفا أو هى مبتدأ وفى الاشارة صفته والخبر محذوف أى واللام الكائنة فى الاشارة من أحرف الزيادة وعلى هذه الاوجه فالمشتهرة اما صفة اللام احترازا من الشاذة فى نحو عبدل وزيدل كما نقله السيوطى عن ابن هشام أو صفة لازمة للاشارة وهو أولى لان تلك اللام خرجت بالاشارة فان جعل فى الاشارة خبرا عن اللام امتنع جعل المشتهرة

نحو لم ولم تره وقد سبق في باب الوقف بيان ما تزاد فيه وهو ما الاستفهامية المجرورة والفعل المحذوف اللام للوقف نحو ره أو المجزوم نحو لم تره وكل مبني على حركة نحو كيفه الا ما قطع عن الاضافة كقبل و بعد واسم لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل والمنادى نحو يا زيد والفعل الماضي نحو ضرب واطرد أيضا زيادة اللام في

أسماء الاشارة نحو ذلك وتلك وهنالك (ص) وامنع زيادة بلا قيد ثبت

ان لم تبين حجة كحظلات

(ش) اذا وقع شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولك سألتمونيها خاليا عما قيدت به زيادته فاحكم بأصالته الا ان قام على زيادته حجة بينة كسقوط همزة شمأل في قولهم شملت الريح شمولا اذا هبت شمالا وكسقوط نون حنظل في قولهم حظلت الابل اذا آذاها أكل الحنظل وكسقوط تاء ملكوت في الملك (ص)

صفة للام لامتناع الاخبار قبل النعت وجعل الاسقاطي المشهورة مبتدأ حذف موصوفه وفي الاشارة خبره والجملة خبر اللام أي واللام زيادتها المشهورة كائنة في الاشارة فيفيد انها تزاد في غير الاشارة لكن غير مشهورة (قوله نحو له) فيه أن هاء السكت كلمة برأسها جيء بها لمعنى وهو بيان حركة وألف في نحو له ويا زيداه وللامكان في نحو قه وعه فهي كباء الجر مما ليس جزأ وكذا يقال في اللام والوجه ان ما كان من حروف المعاني لا يعد في حروف الزيادة الا اذا نزل منزلة الجزء بان حله الاعراب كتاء التأنيث أو تخطاه العامل كحروف المضارعة (قوله للوقف) المراد به البناء في فعل الامر (قوله ان لم تبين) اما بفتح التاء أصله تتبين حذفت احدى التاءين فحجة فاعل أو بضمها مضارع مجهول وحجة نائب (قوله كحظلات) بالظاء المشالة من باب فرح (قوله سألتمونيها) وكذا هم يتساءلون وقد جمعها المصنف في بيت أربع مرات فقال

هناء وتسليم تلا أنس يومه * نهاية مسؤل أمان وتسهيل

(قوله في قولهم شملت الريح) أي تحولت شمالا و بابه دخل كما في المختار واعترض بانه يحتمل أن أصله شمألت نقلت حركة الهمزة الى الميم الساكنة قبلها ثم حذفت فالاولى الاستدلال بسقوطها في بعض لغاتها الاحدى عشرة وهي شمأل ككوكب بتخفيف اللام و بشدها وشأمل بتقديم الهمزة على الميم وكقذال وكتاب وجبل وفلس وصيقل وطويل ورسول وجوهر والله أعلم

﴿فصل في زيادة همزة الوصل﴾

هو من تتمة الكلام على زيادة الهمزة وانما أفردها لاختصاصها بالاحكام الآتية (قوله الا اذا ابتدى) أصله بهمزة مفتوحة أبدلت ياء لكسر ما قبلها وذلك قياسي كمية في مائة ثم سكنت تخفيفا للحركة البنائية كقراءة ما بقي من الربا بسكون الياء (قوله كاستثبتوا) بفتح التاء وكسر الموحدة أمر للجماعة أو بفتحها ماض معلوم أو بضم التاء وكسر الموحدة ماض مجهول (قوله وتسمى همزة وصل) أي لمجاز العلاقة الضدية لانها تسقط وصلا فكان حقها أن تسمى همزة ابتداء وقيل لا مجاز بل سميت بذلك لوصل ما بعدها بما قبلها عند سقوطها وقال البصريون لوصول المتكلم بها الى النطق بالساكن وفيه أن اللائق حينئذ أن تسمى همزة الوصول أو التوصل لا الوصل وسماها الخليل سلم اللسان (قوله وتسقط في الدرج) وقد تثبت للضرورة كقوله

اذا جاوز الاثنين سر فانه * بنث وتكثير الوشاة قمين

(قوله على أكثر من أربعة) أي امابها كانجلى أو سواها كاستخرج وخرج الماضي الثلاثي والرباعي (قوله والامر والمصدر) بالجر عطفا على فعل (قوله فكل فعل ماض الخ) في هذه الكلية نظر فان من الخماسي ما لا تدخله ولا مصدره كتعلم وتقاتل وتدحرج ولا يرد ذلك على عبارة المصنف كما لا يخفى (قوله في أمر الثلاثي) أي الذي يسكن ثاني مضارعه لفظا سواء كان مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها كما مثله فان تحرك ثاني مضارعه لفظا لم يحتج الى الهمزة لان الأمر هو المضارع بعد أن يحذف منه حرف المضارعة فحيث تحرك ما هو موجود بعده أمكن الابتداء به بلا همز وان سكن تقديرا كقم من يقوم فاصله أقوم كانصر نقلت ضمة الواو الى القاف وحذفت للساكنين وكعد ورد من وعد يعد ورد يرد فأصلهما اوعد

للوصل همز سابق لا يثبت الا اذا ابتدى به كاستثبتوا

(ش) لا يبتدأ بساكن كما لا يوقف على متحرك فان كان أول الكلمة ساكنا وجب الاتيان بهمزة متحركة توصلا للنطق بالساكن وتسمى همزة وصل وشأنها أنها تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج نحو استثبتوا أمر للجماعة بالاستثبات (ص) وهو لفعل ماض احتوى على

أكثر من أربعة نحو انجلى والامر والمصدر منه وكذا * أمر الثلاثي كاخش وامض وانفذا (ش) واورد

لما كان الفعل أصلا في التصريف اختص بكثرة مجيء أوله ساكنا فاحتاج الى همزة الوصل فكل فعل ماض احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الاتيان في أوله بهمزة الوصل نحو استخرج وانطلق وكذا الامر منه نحو استخرج وانطلق والمصدر نحو استخراج وانطلاق وكذلك تجب الهمزة في أمر الثلاثي نحو اخش وامض وانفذ من خشي ومضى ونفذ

واورد حذفت واوهما حملا على حذفهامن المضارع المبدوء بالياء لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة فاستغنى عن همزة الوصل فى الجميع بتحرك أولها وهذا الشرط عام فى أمر غير الرباعى مطلقا ليخرج نحو تعلم وتدحرج فلا تدخله الهمزة لتحرك ثانى مضارعه وأما الرباعى فسكت عنه لان ثانى مضارعه لا يكون الا متحركا فيستغنى عن الهمزة كدحرج وقاتل وأما يكرم فأصله يؤكرم كيدحرج فيقال فى أمره أكرم بهمزة قطع مفتوحة لانها هى التى بعد حرف المضارعة وانما حذفت من المضارع لثقلها مع همزة المضارعة فى أؤكرم وحمل الباقى عليه كما يأتى ولم تحذف من الامر لزوال مقتضيه مع تعاصيها بالحركة بخلاف واو عد فتدبر ويستثنى من أمر الثلاثى خذ وكل ومر فانها يسكن ثانى مضارعها لفظا كيأخذ ويأكل ويأمر مع ان الاكثر فيها الاستغناء عن الهمزة بحذف فائها الساكنة والاصل أأخذ بهمزتين حذفت الثانية لكثرة الاستعمال فحذفت الاولى للاستغناء عنها وفى شرح العزية أن الحذف من كل وخذ واجب ومن مر جائز لانهما أكثر منه ﴿قاعدة﴾ اذا كان أول المضارع مفتوحا كيكتب وينطلق ويستخرج فهمزة أمره وصل أو مضموما كيكرم ويعطى فقطع ولا يضم الا الرباعى لا غير مجردا كان أو مزيدا كيدحرج ويكرم ولا تحذف همزة القطع الا ضرورة (قوله وفى اسم) متعلق بسمع ونائب فاعله يعود على همز الوصل (قوله وتأنيث) بالجر عطفا على اسم وجملة تبع بالبناء للفاعل صفته أى وسمع الهمز فى تأنيث أى مؤنث تابع لمذكره أو هو مبتدأ خبره تبع أى تبع مذكره فى ذلك (قوله وايمن) عطف على اسم فهو مخفوض لكن رفعه على الحكاية للزومه الابتداء فلا يجر ولا ينصب وهو بوصل الهمزة على القياس وقطعها لحن ومخل بالوزن (قوله همز أل) مبتدأ خبره كذا أى للوصل سماعا لا قياسا ومثلها أم فى لغة حمير ﴿تنبيه﴾ علم من كلامه أن همزة الوصل لا تدخل المضارع أصلا ولا الحرف سوى أل ولا ماضى الثلاثى والرباعى ولا اسما غير مصدر الخماسى والسداسى والاسماء العشرة المذكورة وأل الموصولة كما سيأتى فجملة الاسماء اثنا عشر لا غير وأما ايم وأم الآتيان فلغتان فى أيمن ولذا تركهما المصنف وانما ذكر ابنم مع انه لغة فى ابن لانه بزيادة الميم تغير معناه بافادته المبالغة وحكمه باتباع ما قبل الميم لها فى حركات الاعراب ولا كذلك ايم (قوله ويبدل) أى همز أل ومثله همزة أيمن لما سيأتى (قوله لم تحفظ الخ) يعنى أن افتتاح هذه الاسماء بالهمزة طريقه السماع بخلاف المصادر المذكورة لانه لما كان الفعل أصلا فى التصريف استأثر بامور منها سكون أوائل بعضه فيحتاج للهمزة فحمل مصدره عليه بخلاف غير المصدر من الاسماء فحقه حركة أوله لكن شذت هذه الاسماء العشرة عن القياس لتكون الهمزة عوضا عما حذف منها من حرف أو حركة (قوله اسم) أصله عند البصريين سمو بكسر السين أو ضمها من السمو وهو العلو حذفت لامه تخفيفا وسكن أوله وعوض عنها همزة الوصل وقيل أصله وسم بفتح الواو من السمة وهى العلامة حذفت الواو وعوض عنها الهمزة (قوله واست) أصله ستة كفرس يقال سته ستها كتعب تعبا اذا كبرت عجيزته ثم سموا العجيزة بالمصدر ونقصوه بعد التسمية فحذفوا العين تارة وقالوا سه واللام أخرى وقالوا ست بفتح سينهما والاعراب على الهاء والتاء ثم سكنوا سين الثانى واجتلبوا همزة الوصل كانها عوض عن اللام فقالوا است كما فى اسم والدليل على أن أصله سته بفتح السين فتحها فى سه وست لغتان فيه وعلى تحرك عينه بعد ثبوت فتح فائه جمعه على استاه لان فعالا لا ينقاس فى فعل بفتح فسكون وعلى انها فتحة خفتها وعلى ان لامه هاء رجوعها فى الجمع والتصغير كاستاه وستيهة (قوله وابن) أصله بنو بفتح الفاء لجمعه سلامة على بنين وبفتح العين لجمعه على أبناء كما ذكر فى است قيل ولامه واو لقولهم بنوة ويرده ان لام الفتى ياء لجمعه على فتيان مع قولهم فتوة فقلبت فيها الياء واوا لمناسبة الضم والواو قبلها اذ أصلها فتوية فكذا يقال فى بنوة وقيل لانه عوض عنها التاء فى بنت وابدال التاء من الواو أكثر من الياء وقيل لامه ياء لانه من قولهم بنى بامرأته يبنى بها اذا دخل عليها (قوله

(ص)
وفى اسم است ابن ابنم سمع
واثنين وامرئ وتأنيث تبع
وايمن همز أل كذا ويبدل
مدا فى الاستفهام أو يسهل
(ش) لم تحفظ همزة الوصل فى الاسماء التى ليست مصادر لفعل زائد على أربعة الا فى عشرة أسماء اسم واست وابن

وابنم) هو ابن بزيادة الميم للمبالغة كزرقم (قوله واثنين) أصله ثنيين بفتحتين لقولهم في النسب اليه ثنوي كذلك ولامه ياء لانه من ثنيت فسكن أوله بعد حذف لامه وعوضت الهمزة (قوله وامرئ) هو اسم تام لم يحذف منه شئ لان أصله مرء كفلس لكنه يجوز تخفيفه لامه بنقل حركتها للراء ثم حذفها مع أل فيقال المر فجعلت همزة الوصل عوضا عن الهمزة التي تحذف في بعض الاحيان وأما امرأة وابنة واثنتان فكمذكراتها (قوله وايمن في القسم) خرج به نحو بر القوم في أيمنهم فانه جمع يمين وهمزته قطع اتفاقا وأما الاول فهو عند البصريين اسم مفرد من اليمن وهو البركة وهمزته وصل خلافا للكوفيين فيهما والهمزة عوض عن نونه المحذوفة في بعض لغاته كايم ثم ثبتت مع النون لانها بصدد الحذف كما في امرئ وفيه لغات أيمن بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم وفتحها وايم وأم بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فيهما وم ومن بتثليث الميم فيهما ويجب اضافة الكل للفظ الجلالة وكونها مبتدأ محذوف الخبر أي أيمن الله قسمي قيل أو خبر المحذوف أي قسمي أيمن الله كما في المغني (قوله الا في أل) أي معرفة كانت أو زائدة ومثلها أم في لغة حمير وكذا الموصولة لكنها اسم على الراجح فتعدمع الاسماء العشرة والمصدر تبلغ اثنى عشر (قوله مفتوحة) اعلم انه يجب فتحها في أل ويترجح على الكسر في أيمن وايم ويترجح كسرها على غيره في لفظ اسم ويجب كسرها في باقي الاسماء الاثنى عشر وأما في الفعل فتضم وجوبا ان ضم ثالثه ضما أصليا ظاهرا كاسكن وكانطلق مجهولا أو مقدرا كاغزي يا هند اذ أصله اغزوي بضم الزاي وقال ابن المصنف الضم في هذا راجح لا واجب وتكسر فيما عدا ذلك سواء فتح ثالث الفعل كاعلم أو كسر كاضرب ولو بحسب الاصل كامشوا فان أصله امشيوا بالكسر قال ابن الجزري

وابدأ بهمز الوصل من فعل بضم * ان كان ثالثا من الفعل يضم

واكسره حال الفتح والكسر وفي * الاسماء غير اللام كسرها وفي

(قوله لم يجز حذف همزة الاستفهام) أي ولا همزة الوصل لما ذكره أيضا ولا يجوز تحقيقهما لانها لا تثبت درجا فوجب الابدال ومثل ذلك يجري في أيمن لان العلة واحدة (قوله ومنه) أي من التسهيل ولا يجوز في البيت المد لئلا ينكسر (قوله أالحق الخ) بالرفع مبتدأ خبره ان قلبك طائر وعكسه على ان الحق ظرف مجازي أي أفي الحق طيران قلبك وان شرطية ودار فاعل بمحذوف هو فعل الشرط يفسره تباعدت والجواب محذوف لدلالة الخبر عليه والرباب كسحاب اسم امرأة وانبت بسكون النون وفتح الموحدة وشد المثناة فوق انقطع والله أعلم

﴿ الابدال ﴾

هو اصطلاحا جعل حرف مكان آخر مطلقا فيشمل القلب لان كلا منهما تغيير في الموضع الا ان القلب خاص بحروف العلة والهمزة والابدال عام ويخالفهما التعويض فانه كما في الاشموني يكون في غير الموضع كتاء عدة وهمزة ابن ويكون عن حرف كما ذكر وعن حركة كسين اسطاع يسطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع فان أصله عند سيبويه اطاع يطيع زيد فيه السين عوضا عن حركة عينه لان أصل أطاع أطوع وعبر المصرح بان العوض قد يكون في غير الموضع فافهم أنه قد يكون في الموضع أيضا فيكون أعم منهما لا مباينا ويؤيده ما مر في التصغير في قوله * وجائز تعويض يا قبل الطرف * من ان ياء فريزيق وفرازيق عوض عن دال فرزدق مع انها في محلها فتدبر وأما الاعلال فقد تقدم (قوله آخرا اثر الخ) قيل آخرا ظرف متعلق بمحذوف صفة لواو وياء أي كائنين في آخر وفيه ظرفية الشئ في نفسه اذ هما نفس الآخر الا أن يراد به ما قابل الاول فيكون من ظرفية الجزء في الكل والاولى كونه اسما غير ظرف حالا منهما وان كانا نكرتين أي حال كون كل منهما آخرا وأما اثر فظرف بمعنى عقب حال ثانية أو صفة لا بدل من آخر ولو جعل ظرفا لان كلا منهما شرط مستقل (قوله عقده المصنف الخ) أي وضمنه أربعة أحكام من التصريف الابدال والقلب

وابنم واثنين وامرئ وامرأة وابنة وابنتين وايمن في القسم ولم تحفظ في الحروف الا في أل ولما كانت الهمزة مع أل مفتوحة وكانت همزة الاستفهام مفتوحة لم يجز حذف همزة الاستفهام لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر بل وجب ابدال همزة الوصل ألفا نحو آلامير قائم أو تسهيلها ومنه قوله

أالحق ان دار الرباب تباعدت
أو انبت حبل ان قلبك طائر

(ص) ﴿الابدال﴾

أحرف الابدال هدأت موطيا
فأبدل الهمزة من واو ويا
آخرا اثر الف زيد وفي
فاعل ما أعل عينا ذا اقتفي

(ش) هذا الباب عقده المصنف لبيان الحروف التي تبدل من غيرها

ابدالا شائعا وهى تسعة احرف جمعها المصنف رحمه الله تعالى فى قوله هدأت موطيا ومعنى هدأت سكنت وموطيا اسم فاعل من أوطأت الرحل اذا جعلته وطيئا لكنه خفف همزته بابدالها ياء لانفتاحها وكسر ماقبلها وأما غير هذه الحروف فابدالها من غيرها شاذ أو قليل فلم يتعرض المصنف له وذلك كقولهم فى اضطجع الطجع وفى أصيلان أصيلال فتبدل الهمزة من كل واو أو ياء تطرفت ووقعت بعد ألف زائدة نحو دعاء وبناء والاصل دعاو وبناى فلو كانت الالف التى قبل الياء أو الواو غير زائدة لم تبدل نحو آية وراية وكذلك ان لم تتطرف الياء أو الواو كتباين وتعاون وأشار بقوله وفى * فاعل ما أعل عينا ذا اقتفى * الى أن الهمزة تبدل من الياء والواو قياسا متبعا اذا وقعت كل منهما عين اسم فاعل وأعلت فى فعله نحو قائل

والنقل والحذف ثم ذكر الادغام بعده وتقدمت الزيادة (قوله ابدالا شائعا) أى قياسيا يضطر اليه فى التصريف بان يوقع عدمه فى الخطأ كقوله فى مال مول واعلم ان حروف الابدال أربعة أقسام مايبدل للادغام شيوعا وهو جميع الحروف الا الألف اللينة ومايبدل لغيره فاما ندورا وهو كما فى الأشمونى على مايفهم من التسهيل سبعة مجموعة فى أوائل قولك ﴿فدخاب ذو ظلم ضاع حلمه غيا﴾ وذلك كقولهم لحم خرادل بالدال المعجمة فى خرادل بالمهملة أى مقطع وقرأ الاعمش فشرذبهم بالمعجمة بدل المهملة كما قاله ابن جنى واما شيوعا ويضطر اليه وهو مافى المتن اولا يضطر بأن يشيع عند قوم قاصرا على السماع وهو ماعدا القسمين قبله وذلك كالطجع الآتى فى الشرح ومنه عججة قضاعة وهى ابدال الجيم من الياء المشددة وقفا كقوله ﴿خالى عويف وابوعلج﴾ اى على ﴿المطعمان اللحم فى العشج﴾ اى العشى وكذا من المخففة كقوله ﴿لاهم ان كنت قبلت حجتج﴾ اى حجتى ﴿فلايزال شاحج يأتيك بج﴾ اى بى والشاحج البغل وكذا عنعنة تميم ﴿كظننت عنك قائم﴾ اى انك وكشكشتهم بالمعجمة فى خطاب المؤنث نحو ﴿ماالذى جاء بش﴾ وقرئ ﴿قدجعل ربش تحتش سريا﴾ والكسكسة بالمهملة فى لغة بكر كقولهم للمؤنثة ﴿أبوس وأمس﴾ أى أبوك وأمك وغير ذلك (قوله جمعها المصنف الخ) وجمعها فى التسهيل فى طويت دائما فاسقط الهاء لان ابدالها انما يطرد من التاء وقفا كرحمة وهو مذكور فى بابه وعدها هنا للحصر وسكت عنها استغناء بما قدمه هناك وقد تبدل من غير التاء سماعا كقولهم هنك قائم وهردت الشئ وهياك فى لانك وأردت واياك (قوله وطأت الرحل) أى بسكون الحاء المهملة اذا جعلته وطيئا بوزن فعيل أى ممهدا لينا مستويا (قوله الطجع الخ) أى بابدال اللام من الضاد لقربها منها كراهة اجتماع حرفى اطباق عند بعضهم ومن نون أصيلان لقرب مخرجيها فى قوله وقفت فيها أصيلالا أسائلها * أعيت جوابا وما بالربع من أحد

وأصيلان اما تصغير أصلان جمع أصيل كبعير و بعران وهو مابعد العصر الى الغروب فصغر الجمع شذوذا كما قاله الجوهرى او تصغير اصيل على غير قياس لزيادته على المكبر كما قاله ابن هشام وهو اولى لكثرة مثل هذا كمغير بان فى مغرب (قوله من كل واو اوياء) وكذا الالف فان حمراء اصلها كسكرى زيدت قبل الفها ألف للمد ككتاب فأبدلت الثانية الفا فاحسن مماهنا قول الكافية

من حرف لين آخر بعد ألف * مزيد ابدل همزة كما أصف

(قوله تطرفت) اى حقيقة كما مثله او حكما بان كان بعدها تاء تأنيث اوعلامة تثنية عارضان كبناء وبناءة بشد النون من البناء وكرداءين وكساءين وخرج بالعارضين ما بنيت عليه الكلمة منهما فيمنع الابدال لعدم التطرف كهداية وعداوة وكقولهم عقلته بثنايين وهما طرفا العقال فانه وضع كذلك ابتداء ولم يسمع له مفرد (قوله والاصل دعا والخ) انما لم يسلم حرف العلة لسكون ماقبله كدلو وظبى لان الساكن هنا غير حصين لكونه حرف علة زائدا فوجوده كالعدم فكأن الواو والياء تليا فتحة فقلبا الفا كباب وعصا ورحى فلما اجتمعت ساكنة مع الألف الزائدة قلبت الثانية همزة هذا ماقاله حذاق الصرفيين وقيل قلبا همزة من أول الأمر (قوله نحو آية وراية) أصلهما عند الخليل أيية وريية كسمكة قلبت الياء الأولى ألفا على غير قياس اذ القياس قلب الثانية كما سيأتى وقيل أصل راية رأية بالهمز ترك تخفيفا (قوله وكذلك ان لم تتطرف) مثله مالو تطرفت لا بعد الف كدلو وظبى (قوله عين اسم فاعل) اى ولو مؤنثا ومثنى او مجموعا ومثله كما هو صريح التسهيل كل اسم بوزن فاعل أو فاعلة وان لم يكن وصفا كجائز للبستان وجائزة للخشبة المعترضة وسط البيت وكلاهما بجيم وزاى ويجوز تخفيف الهمزة بتسهيلها بينها و بين الياء ولذا تكتب ياء لكن بلانقط لان ابدالها ياء محضة لحن وكذا همزة نحو قلائد وأوائل مما سيأتى * حكى ان أبا على الفارسى دخل على بعض المتسمين بالعلم فاذا عنده جزء مكتوب فيه قائل بنقط الياء فقال له أبو على هذا خط من قال خطى فالتفت

وبائع وأصلهما قاول وبايع لكن اعلوا حملا على الفعل فكما قالوا قال وباع فقلبوا العين ألفا قالوا قائل وبائع فقلبوا عين اسم الفاعل همزة
فان لم تعل العين فى الفعل صحت فى اسم الفاعل نحو عور فهو عاور وعين فهو عاين (ص) والمد زيد ثالثا فى الواحد
همزا يرى فى مثل كالقلائد
(ش) يبدل الهمز أيضا مما ولى ألف الجمع الذى على مثال مفاعل ان كان مدة مزيدة فى الواحد نحو قلادة وقلائد وصحيفة وصحائف وعجوز وعجائز فلو كان غير مدة لم تبدل نحو قسورة وقساور وهكذا ان كانت مدة غير زائدة نحو مفازة ومفاوز ومعيشة ومعايش الا فيما سمع فيحفظ ولا يقاس عليه نحو مصيبة ومصائب (ص)
كذاك ثانى لينين اكتنفا
مد مفاعل كجمع نيفا
(ش) أى كذلك تبدل الهمزة من ثانى حرفين لينين توسط بينهما مدة مفاعل كما لو سميت رجلا بنيف ثم كسرته فانك تقول نيائف بابدال الياء الواقعة بعد ألف الجمع همزة ومثله أول وأوائل فلو توسط بينهما مدة مفاعيل امتنع قلب الثانى منهما همزة كطواويس ولهذا قيد المصنف رحمه الله تعالى ذلك بمد مفاعل (ص)
وافتح ورد الهمز يا فيما أعل
لاما وفى مثل هراوة جعل
واوا وهمزا أول الواوين رد
فى بدء غير شبه ووفى الاشد
(ش) قد سبق انه يجب ابدال المدة الزائدة فى الواحد همزة اذا وقعت بعد الف الجمع نحو صحيفة وصحائف وأنه اذا توسط ألف مفاعل بين حرفين لينين قلب الثانى منهما همزة نحو نيف ونيائف وذكر هنا انه

الى صاحبه وقال قد أضمنا خطوا تنافى زيارة مثله وخرج من ساعته * ومن لطائف العلامة الأمير أنه كتب له سؤال تعنت ومن جملته لفظ صغاير بنقط الياء فقال فى ضمن جوابه مبكتا * وما نقطكم الياء من الصغائر * وخرج باسم الفاعل فعل الأمر من المفاعلة فيجب فيه التصحيح كقوله تعالى فبايعهن (قوله وأصلهما قاول وبايع) ظاهره كالمصنف ابدالهما همزة من أول الأمر كما قيل به وقال حذاق الصرفيين أبدلا ألفا ثم لألف همزة لما مر فى دعاء وكسرت الهمزة على أصل التخلص من الساكنين وقال المبرد دخلت ألف فاعل قبل ألف قال وباع فحركت الثانية للساكنين ولان أصلها الحركة والألف المتحركة همزة (قوله والمد) أى حرفه واوا كان أو ألفا أو ياء وجملة زيد حال من ضمير يرى الواقع خبرا عن المد وثالثا حال من ضمير زيد فهى حال متداخلة أو من ضمير يرى فهى مترادفة وقوله فى الواحد لبيان الواقع لا للاحتراز وكاف كالقلائد زائدة (قوله ان كان مدة) أى لاجتماع ثلاث لمدة ساكنة مع ألف الجمع ولا يمكن حذفها لفوات الجمع ولا المدة لتغير بناء مفاعل لان شرطه أن يكون بعد ألفه حرفان أولهما مكسور ليكون كفاعل فوجب تحريك المدة فهمزت لانها لا أصل لها فى الحركة كذا قال الخليل وانما اشترط كون المد ثالثا لانه لا يلى ألف الجمع الا حينئذ فخرج نحو حائض ومفتاح وقنديل ومكوك فلا يبدل مده همزة بل واوا فى حوائض وياء فيما بعده وهمزة حوائض هى همزة حائض المنقلبة عن الياء فى الحيض لانه فاعل ما أعل عينا (قوله غير مدة) أى بان تحرك كقسورة للاسد ويقال قسور بلا تاء فلا يهمز لتعاصيه بالحركة (قوله غير زائدة) أى لان حرف المد الأصلى متحرك فى الأصل فيتعاصى بحركته الأصلية عن القلب وأصل مفازة مفوزة كمفعلة من الفوز نقلت فتحة الواو الى الفاء ثم قلبت ألفا حملا على فعلها ومثلها منارة من النور وأصل معيشة كسر الياء نقل الى العين وأصل مصيبة مصوبة بكسر الواو نقل الى الصاد فقلبت هى ياء لسكونها اثر كسرة وهى اسم فاعل من أصاب يصيب وعينها واو بدليل الصواب والصوب فحق المد فى ذلك تصحيحه فى الجمع فيقال مصاوب ومناور ومعايش كما صح فى مفاوز وقد نطق بها كذلك لكن قلب همزة فى مصائب ومنائر شذوذا وكذا فى معائش فى رواية عن نافع (قوله اكتنفا) أى أحاطا والألف ضمير اللينين فاعله ومد مفعوله والجملة صفة للينين (قوله كجمع نيفا) جمع مصدر منون ونيفا بشد الياء مفعوله وفاعله محذوف أى كجمعك نيفا أى كاللفظ الحاصل من جمعك نيفا وهو نيائف فصح التمثيل به لمفاعل بهذا التقدير والنيف ما زاد على العقد الى العقد الثانى من ناف ينيف اذا زاد فياؤه أصلية وقيل من ناف ينوف فاصله نيوف فعل به كسيد (قوله كما لو سميت رجلا الخ) لا حاجة للتسمية (قوله ومثله أول وأوائل) وأصله أواول بجعل ألف الجمع بين واوى أول أبدلت الثانية همزة لما ذكر وأصله الأصيل ووأول بثلاث واوات كما ان أصل أول وول أبدلت الأولى همزة لما سيأتى قريبا ووزنهم نحو أوائل ونيائف بمفاعل انما هو وزن عروضى أما الصرفى فوزن نيائف فياعل بزيادة الياء وأوائل فعاعل ووزن زوايا فواعل وهراوا فعاعل لما سيأتى (قوله وافتح ورد) تنازعا فى الهمز أى افتح الهمز ورده ياء الخ بهذا كالاستدراك على قوله * همزا يرى فى مثل كالقلائد * وقوله كذاك ثانى الخ أى ان المد الزائد وثانى اللينين انما يبدلان همزة فى الجمع وتبقى همزتهما فى صحيح اللام والا قلبت تلك الهمزة المبدلة ياء أو واوا على ما سيأتى فأل فى الهمزة للعهد الذكرى أى الهمز المبدل كما علمت فخرج به الهمز الأصلى فى المفرد فانه يسلم فى الجمع كمرآة ومراء بكسر الهمزة منونة كجوار لفظا واعلالا وأصل مرآة مرأية بفتح الياء من الرؤية فقلبت ألفا وشذ مرايا كهدايا سلوكا بالأصل مسلك العارض كما شذ عكسه فى قول بعضهم اللهم اغفر لى خطائئى بهمزتين (قوله جعل) أى همز الجمع المبدل من مد المفرد وثانى لينيه (قوله وهمزا) مفعول ثان لرد وأول الواوين مفعوله الأول

والاشد

اذا اعتلت لام أحد هذين النوعين فانه يخفف بابدال كسر الهمزة فتحة ثم ابدالها ياء فمثال الاول قضية وقضايا وأصله قضائى بابدال مدة الواحد همزة كما فعل فى صحيفة وصحائف فابدلوا كسرة الهمزة فتحة فحينئذ تحركت الياء وانفتح ماقبلها فانقلبت ألفا فصارت قضاآ فابدلت الهمزة ياء فصارت قضايا ومثال الثانى زاوية وزوايا وأصله زوائى بابدال الواو الواقعة بعد ألف الجمع همزة كنيف ونيائف فقلبوا كسرة الهمزة فتحة فحينئذ قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار زواآ ثم قلبوا الهمزة ياء فصار زوايا وأشار بقوله وفى مثل هراوة جعل واوا الى انه انما تبدل الهمزة ياء اذا لم تكن اللام واوا سلمت فى المفرد كما مثل فان كانت اللام واوا سلمت فى المفرد لم تقلب الهمزة ياء بل تقلب واوا ليشاكل الجمع واحده وذلك حيث وقعت الواو رابعة بعد ألف وذلك نحو قولهم هراوة وهراوى وأصلها هرائو كصحائف فقلبت كسرة الهمزة فتحة وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار هراآ ثم قلبوا الهمزة واوا فصار هراوى وأشار بقوله وهمزا أول الواوين رد الى انه يجب رد أول الواوين

والاشد نائب فاعل ووفى وهو القوة مابين ثمانى عشرة سنة الى ثلاثين وعن ابن عباس فى قوله تعالى حتى اذا بلغ أشده أنه ثلاث وثلاثون سنة وهذا تفسير له باعتبار غايته وأما قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتى هى أحسن حتى يبلغ أشده فمعناه حتى يحتلم وهو تفسير له باعتبار ابتدائه لأنه عبارة عن شدة الانسان وقوته واشتعال حرارته وهذا يكون من البلوغ الى الثلاثة والثلاثين وهو بفتح الهمزة وقد تضم اسم مفرد كآنك بمد الهمزة وضم النون وهو الرصاص المذاب وقيل اسم جمع لا واحد له من لفظه وقيل جمع شدة كنعمة وأنعم أو شد بالكسر كصر وآصر أو شد ككلب وأكلب اهـ من البيضاوى وغيره (قوله اذا اعتلت لام الخ) بان كانت ياء أو واوا أو همزة لان المصنف أدرجها هنا فى حروف العلة اما لشبهها بها أو لكونها منها عند الفارسى فمالامه همزة من النوع الاول كخطيئة وخطايا وكذا بريئة وبرايا لأنه من برأ بمعنى خلق الا ان همزة بريئة أبدلت ياء وأدغمت فى الياء تخفيفا ومالامه ياء كقضية وقضايا وهدية وهدايا ومالامه واو لم تسلم فى المفرد كمطية ومطايا لأنه من المطا وهو الظهر فاصلها مطيوة فعل بها كسيد والسالمة كهراوة وهراوى وأما النوع الثانى فلم يمثلوه الا بمالامه ياء كزاوية وزوايا فاصل خطايا خطايئ بياء مكسورة هى ياء خطيئة ثم همزة هى لامها فابدلت الياء همزة كصحائف فصار خطائئ بهمزتين أبدلت الثانية ياء لتطرفها اثر همزة مكسورة عملا بقوله الآتى مالم يكن لفظا أتم الخ ثم فتحت الاولى تخفيفا فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار خطاءا بهمزة بين ألفين وهى تشبه الالف لقرب مخرجها وهو أقصى الحلق من الجوف مخرج الالف فابدلت الهمزة ياء كراهة توالى ثلاث ألفات ولا فصل بين الالفين فصار خطايا بعد خمسة أعمال ومثلها سواء برايا وأصل مطايا مطايو بياء هى ياء فعيلة وواو هى لامها قلبت الواو ياء لتطرفها اثر كسرة كما فى الغازى والداعى فصار مطايى بياءين أبدلت الاولى همزة كصحائف الى آخر ما مر ففيه خمسة أعمال أيضا وأما فى قضايا وهدايا فاربعة فقط بينها الشرح لان لامه ياء لا تحتاج الا لقلبها ألفا فقط (قوله فابدلوا كسرة الهمزة فتحة) أى تخفيفا لثقل الكلمة بكونها جمعا ومتناهيا واللام معتلة بعد كسرة على همزة عارضة (قوله فصار قضاءا) أى بهمزة بين ألفين (قوله وأصله زوائى) أى أصله الثانى كما يفيده قوله بابدال الخ وأصله الاول زواوى بواوين الاولى بدل ألف زاوية لما مر فى قوله * والالف الثانى المزيد يجعل * واوا والثانية هى واو زاوية وبينهما ألف التكسير فقلبت الثانية همزة على حد نيائف فصار كما فى الشرح (قوله فصار زواءا) بهمزة بين ألفين (قوله اذا لم تكن اللام الخ) أى بان كانت ياء أو همزة أو واوا لم تسلم فى المفرد وقد علمت أمثلتها (قوله نحو هراوة) بكسر الهاء هى العصا الضخمة والجمع بفتح الهاء (قوله وأصلها هرائو الخ) أى بعد قلب ألف هراوة همزة فى الجمع كقلادة وقلائد وظاهر كلامه ان الواو تقلب ألفا من أول الامر لكن مقتضى القياس قلبها أولا ياء لتطرفها اثر كسرة ثم تفتح الهمزة فتقلب الياء ألفا الخ ففيه خمسة أعمال كخطايا كما فى التصريح وغيره (قوله يجب رد أول الواوين الخ) اعلم ان الهمزة تبدل من الواو والياء وجوبا فى أربع مسائل ذكرها المصنف وهى تطرفهما بعد ألف زائدة وفى فاعل ما أعل عينا وفى جمع ما ثالثه مد زائد وجمع ما ثانيه وثالثه لينان وقد علمتها وهذه مسئلة خامسة تختص بها الواو عن الياء وانما لم يقدمها على قوله وافتح ورد الخ الذى هو فى ابدال الواو والياء من الهمزة لتعلق هذا بالثالثة والرابعة وبقى مما تبدل منه الهمزة وجوبا الالف فى نحو حمراء وفى جمع نحو قلادة وتبدل جوازا من الواو المضمومة ضما لازما مصدرة كانت كأجوه فى وجوه أولا كأدؤر بهمزة بعد الدال فى أدور جمع دار ومن المكسورة بشرط تصدرها كاشاح وافادة واسادة فى وشاح ووفادة ووسادة وقرئ من اعاء أخيه ولا تبدل من المفتوحة الا شذوذا كأسماء علما أصله وسماء من الوسامة وكأحد فى العدد أصله وحد من الوحدة وتبدل من الياء جوازا فى نحو رائى وغائى نسبة الى راية وغاية أصله رايى وغايى بثلاث ياآت خفف بابدال الاولى همزة وأما ابدالها

المتصدرين همزة مالم تكن الثانية بدلا من ألف فاعل نحو أواصل في جمع واصلة والاصل وواصل بواوين

الاولى فاء الكلمة والثانية بدل من ألف فاعلة فان كانت الثانية بدلا من ألف فاعل لم يجب الابدال نحو ووفى ووورى أصله وافى ووارى فلما بنى للمفعول احتيج الى ضم ماقبل الالف فأبدلت الالف واوا (ص)

ومدا ابدل ثانى الهمزين من كلمة ان يسكن كآثر وائتمن ان يفتح اثر ضم اوفتح قلب واوا وياء اثر كسر ينقلب ذوالكسر مطلقا كذا ومايضم واوا أصر مالم يكن لفظا أتم فذاك ياء مطلقا جاوأؤم ونحوه وجهين فى ثانيه أم

(ش) اذا اجتمع فى كلمة همزتان وجب التخفيف ان لم يكونا فى موضع العين نحو سآل ورآس ثم ان تحركت أولاهما وسكنت ثانيتهما وجب ابدال الثانية مدة تجانس حركة الاولى فان كانت حركتها فتحة أبدلت الثانية ألفا نحو آثرت وان كانت ضمة أبدلت واوا نحو أوثرت وان كانت كسرة أبدلت ياء نحو ايثار وهذا هو المراد بقوله ومدا ابدل البيت وان تحركت ثانيتهما فان كانت حركتها فتحة وحركة ماقبلها فتحة أو ضمة قلبت واوا فالاول نحو أوادم جمع آدم

من غيرذلك فشاذ أرقال (قوله المتصدرين) خرج هووى ونووى نسبة الى هوى ونوى (قوله مالم تكن الثانية بدلا الخ) اعلم ان الشرط كون الواو الثانية ليست مدة عارضة بان تكون مدة أصلية أى غير مبدلة من شئ كاولى أنثى الاول أصلها ووليى بضم فسكون أولم تكن مدة أصلا بان لم تكن بعد ضم سواء تحركت كالواصل المذكور وكاول بضم ففتح جمع أولى أصله وول بواوين أوسكنت بعد غيرضم كاول بفتح فسكون أصله ووّل بثلاث واوات ففى كل ذلك يجب فيه الابدال أما مع المدة العارضة فلايجب بل يجوز سواء كانت بدلا من ألف فاعل كووفى ووورى فيجوز أوفى وأورى بالهمز أومن همزة كوؤلى مخفف الوؤلى بضم الواو وسكون الهمزة وهى أنثى الاوأل من وأل اذا رجع فيجوز أولى أومن غيرهما كما فصله الاشمونى اذا علمت ذلك ففى قصر الشارح عدم الوجوب على المبدلة من ألف فاعل تبعا لظاهر المتن قصور مع أنه يمكن تصحيح المتن بانه أراد بشبه ووفى ماثانيه مدة عارضة (قوله من ألف فاعل) بفتح العين فعل ماض من المفاعلة كوافى ووارى (قوله والاصل وواصل) أى بواوين الاولى فاء الكلمة والثانية مبدلة من ألف واصلة كالف حائض فى حوائض فهى وان كانت عارضة لكنها ليست مدة فلذلك وجب قلب الاولى همزة ومثله فى ذلك أواق جمع واقية فاصله وواق (قوله لم يجز الابدال) فى نسخ لم يجب وهو الصواب الذى فى التوضيح وغيره ومفهومه الجواز وبه صرح الاشمونى فى كل مامدته عارضة ولا يرد أن المتن يوهم عدم الجواز فى شبه ووفى لانه لايوهم ذلك الا ان جعل ردفى كلامه مجهولا فان جعل أمرا والاصل فيه الوجوب كان مفهومه انه لايجب فى شبه ووفى كما قاله الشرح فيصدق بالجواز سم (قوله وائتمن) أى عند الابتداء به لان همزته للوصل فتسقط درجا وهو بفتح المثناة الفوقية وكسر الميم فعل أمر كما يشهد به رسمه بالياء لكسر همزة الوصل فيه ولو كان ماضيا مجهولا كما قيل لرسم بالواو لضم همزته وأشار بذكره الى أن همزة الوصل كالقطع (قوله ان يفتح) نائب فاعله يعود على ثانى الهمزين مطلقا وكذا الضمير فى قلب و ينقلب لكن بعد تقييده بالفتح وقوله ذوالكسر مبتدأ خبره كذا ومطلقا حال أى سواء كان اثر فتح أوضم أو كسر (قوله ومايضم) مفعول أول لاصر بمعنى اجعل وواوا مفعوله الثانى (قوله مالم يكن) اسمها ضمير يعود لثانى الهمزين فى البيت الاول وجملة أتم خبرها ولفظا مفعول أتم (قوله فذاك) أى ثانى الهمزين الذى أتم لفظا جاياء مطلقا أى سواء كان مضموما أومفتوحا أومكسورا وسواء كان بعد ضم أوفتح أوكسر أوسكون وجا بالقصر على لغة (قوله وأؤم) مبتدأ خبره جملة أم بمعنى اقصد ووجهين مفعوله وهذا تقييد لبعض ماتقدم أى انما يجب ابدال ثانى الهمزين المتحركين المستفاد من قوله ان يفتح اثر ضم الخ فى غير نحو أؤم مما أول همزتيه للمضارعة اما هو ففيه الوجهان (قوله اذا اجتمع فى كلمة) خرج به نحو أأنت لان همزة الاستفهام كلمة مستقلة فلايجب فيه الابدال بل يجوز تحقيقهما (قوله ان لم يكونا فى موضع العين الخ) اعلم ان للهمزتين فى كلمة ثلاثة أحوال أن تتحرك الاولى وتسكن الثانية وعكسه وأن يتحركا معا أما سكونهما معا فمتعذر فان سكنت الثانية فقط أبدلت من جنس ماقبلها كما ذكره بقوله ومدا ابدل الخ وان سكنت الاولى فقط فان كانتا فى موضع العين أدغم كسآل صيغة مبالغة من السؤال ورآس نسبة لبيع الرؤس ولم يذكر المصنف هذا لانه لا ابدال فيه أوفى موضع اللام أبدلت الثانية ياء وكذا ان تحركتا معا فيه كما ذكره بقوله مالم يكن لفظا أتم الخ فالمتطرفة تبدل ياء مطلقا وصورها اثنا عشر من ضرب أربعة الاولى فى ثلاثة الثانية وان تحركتا معا فى غير موضع اللام فصورهما تسع من ضرب تثليث الاولى فى تثليث الثانية ذكرها بقوله أن يفتح الخ فتبدل واوا فى خمسة وهى المفتوحة بعد فتحة أوضمة والمضمومة مطلقا وتبدل ياء فى الاربعة الباقية وهى المفتوحة بعد كسر والمكسورة مطلقا وكل ذلك فى المتن (قوله أبدلت الثانية ألفا) أى وجوبا ولو كانت الاولى

والاصل أ آدم والثانى نحو أو يم تصغير آمس وهذا هو المراد بقوله *ان يفتح اثر ضم او فتح قلب * واوا ان كانت حركة ماقبلها كسرة قلبت ياء نحو ايم وهو مثال اصبع من أم وأصله ائمم فنقلت حركة الميم الاولى الى الهمزة التى قبلها وأدغمت الميم فى الميم فصار ائم فقلبت الهمزة الثانية ياء فصار ايم وهذا هو المراد بقوله و ياء اثر كسر ينقلب* وأشار بقوله ذو الكسر مطلقا كذا الى ان الهمزة الثانية اذا كانت مكسورة تقلب ياء مطلقا أى سواء كانت التى قبلها مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة فالاول نحو أين مضارع أن وأصله أئن خففت بابدال الثانية من جنس حركتها فصار اين وقد تحقق نحو أئن بهمزتين ولم تعامل بهذه المعاملة فى غير الفعل الا فى أئمة فانها جاءت بالابدال والتصحيح والثانى نحو ايم مثال اصبع من أم وأصله ائمم فنقلت حركة الميم الاولى الى الهمزة الثانية وأدغمت الميم فى الميم فصار ائم خففت الهمزة الثانية بابدالها من جنس حركتها فصار ايم والثالث نحو أؤن والاصل أؤنن لانه مضارع آننته أى جعلته يئن فدخله النقل والادغام ثم خفف بابدال ثانى همزتيه من جنس حركتها فصار اين وأشار بقوله ومايضم واوا أصر الى انه اذا كانت الهمزة الثانية مضمومة قلبت واوا سواء انفتحت الاولى أو انكسرت أو انضمت فالاول نحو أوب جمع أب وهو المرعى أصله أأبب.

للمضارعة نحو آكل وآمن ومنه قول عائشة رضى الله تعالى عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنى اذا حضت ان آتزر ثم يباشرنى وعوام المحدثين يحرفونه فيشددون التاء بالمد و بعضهم يحقق الهمزتين وكلاهما لحن لانه مضارع من الازار ووزنه افتعل كاستلم فالهمزة الأولى للمضارعة والثانية فاء الكلمة ولا يجوز ابدال الثانية تاء ولا تحقيقهما فى مثل ذلك لكن حكى الزمخشرى عن العرب اتزر بالادغام فيكون سماعيا كما سيأتى فى قوله * وشذ فى ذى الهمزة نحو ائتكلا * وقد مثل به الشرح هنا (قوله والاصل أ آدم) أى أصل الجمع أ آدم بهمزتين فالف التكسير ابدلت الثانية واوا لفتحها اثر فتح وليست الواو بدلا من الف المفرد خلافا للمازنى لان الفه لم توجد فى الجمع اذ المقتضى لقلب همزة المفرد الفا وهو سكونها اثر فتح يزول فى الجمع وكذا فى التصغير ولو بنيت افعل التفضيل من أن قلت زيد أون من عمرو واصله أأنن كاكرم نقلت فتحة النون للهمزة وادغم ثم قلبت الهمزة واوا عند الجمهور والمازنى يقلبها ياء (قوله نحو أويدم) فى نسخة أو يذم تصغير آدم فيراد به الوصف من الأدمة بضم الهمزة وهى لون السمرة لا اسم النبى أبى البشر لان الاسماء المعظمة لا تصغر ولا اسم شخص غيره لانه أعجمى كما فى الكشاف فلا يعرف له اشتقاق يرد اليه فى التصغير لكن قال فى المفصل انه عربى على وزن أفعل من الادمة (قوله نحو ايم) بكسر الهمزة وفتح الياء وشد الميم (قوله مثال اصبع) بكسر الهمزة وفتح الباء احدى لغاته العشرة من ضرب تثليث همزته فى تثليث بائه والعاشرة كعصفور (قوله من أم) أى صار اماما أو بمعنى قصد (قوله وأصله ائمم) بهمزتين مكسورة فساكنة وفتح الميم الاولى (قوله فنقلت حركة الميم الخ) أى ليتمكن من ادغامها فى الثانية (قوله فصار ائم) أى بكسر ففتح فشد الميم (قوله وأصله أئن) اى بفتح فكسر فشد النون واصله الاول ائنن كاضرب نقلت كسرة النون الاولى الى الهمزة وادغم وقوله وقد تحقق بقافين اى لانه من نحو اؤم الآتى (قوله الا فى أئمة) اى جمع امام واصله أأممة كسلاح واسلحة نقلت كسرة الميم الى الهمزة توصلا للادغام فصار ائمة بفتح فكسر فشد الميم فتبدل الثانية ياء وانما لم يبق سكون الهمزة الثانية لتبدل ألفا من جنس حركة ماقبلها كما فعل بآنية جمع اناء لوجود المثلين المفتقرين للادغام بعدها هنا فتنقل حركة أولاهما للهمزة توصلا له لا اعتنائهم به أشد من الاعلال وكذا يقال فيما مر من أئن وأئم (قوله فانها جاءت بالابدال والتصحيح) عبارة التوضيح وذلك واجب يعنى ابدال المكسورة بعد فتح ياء وأما قراءة ابن عامر والكوفيين أئمة بالتحقيق فمما يوقف عنده ولا يتجاوز اه فتدبر (قوله والثانى) أى ما كسرت همزته الثانية مع كسر الاولى نحو ايم بكسر الهمزة والياء وشد الميم وقوله مثال اصبع أى بكسرتين (قوله والثالث) أى ما كسرت همزته الثانية مع ضم الاولى (قوله والاصل أؤنن) أى بهمزة مضمومة فساكنة فنونين أولاهما مكسورة وأصله الاول أأأنن بثلاث همزات الأولى للمضارعة مضمومة لان ماضيه رباعى متعد بالهمزة كاكرم والثانية مفتوحة لانها همزة النقل التى دخلت على الماضى كهمزة أكرم والثالثة فاء الكلمة ساكنة فحذفت الثانية لاجتماعها مع همزة المضارعة كما سيأتى فى قوله وحذف همز أفعل استمر الخ فصار أؤنن بالضم كاكرم (قوله مضارع آننته) أى بوزن أكرمته بهمزة مفتوحة فالف منقلبة عن همزة ساكنة فنونين بلا ادغام لاجل تاء الضمير ولذا لم تنقل فتحة النون الى الهمزة الساكنة بل قلبت الفا ولو لم تتصل به التاء لوجب ان يقال اون والأصل أأنن كاكرم فتنقل فتحة النون الاولى الى الهمزة الساكنة لاجل الادغام فتقلب الهمزة واوا لفتحها بعد مفتوحة (قوله فدخله) أى المضارع (قوله نحو اوب) بفتح الهمزة وضم الواو وشد الموحدة جمع أب بفتح الهمزة وشد الموحدة وهو المرعى وقيل الفاكهة

لانه أفعل فنقلت حركة عينه الى فائه ثم أدغم فصار أأب ثم خففت ثانية الهمزتين بابدالها من جنس حركتها فصار اوب والثانى نحو اوم مثال اصبع من أم والثالث نحو اوم مثال ابلم من ام واشار بقوله مالم يكن لفظا اتم فذاك ياء مطلقا جا الى ان الهمزة الثانية المضمومة انما تصير واوا اذا لم تكن طرفا فان كانت طرفا صيرت ياء مطلقا سواء انضمت الاولى أو انكسرت أو انفتحت أو سكنت فتقول فى مثال جعفر من قرأ قرأأ ثم تقلب الهمزة ياء فيصير قرأى فتحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا فيصير قرآ وتقول فى مثال زبرج من قرأ قرئئ ثم تقلب الهمزة ياء فتصير قرئيا كالمنقوص وتقول فى مثال برثن من قرأ قرؤؤ ثم تقلب الضمة التى على الهمزة الاولى كسرة فيصير قرئيا مثل المولى وأشار بقوله وأأم

* ونحوه وجهين فى ثانيه أم *

الى انه اذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح ماقبلها وكانت الهمزة الاولى للتكلم جاز لك فى الثانية وجهان الابدال والتحقيق وذلك نحو أؤم مضارع أم فان شئت أبدلت فقلت أوم وان شئت حققت فقلت أؤم وكذا ما كان نحو أؤم فى كونه أولى همزتيه للتكلم وكسرت ثانيتهما يجوز فى الثانية منهما الابدال والتحقيق نحو أئن مضارع أن فان شئت أبدلت فقلت اين وان شئت حققت فقلت ائن (ص)

اليابسة (قوله لانه افعل) أى بوزن افعل كافلس من جموع القلة (قوله والثانى اوم) أى بكسر الهمزة وضم الواو وشد الميم مثال اصبع بكسر ثم ضم فأصله اءمم فعل به ماسبق (قوله مثال ابلم) أى بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة وهو خوص المقل أى شجر الدوم (قوله الى ان الهمزة الخ) الأولى حذف قوله المضمومة لانه اذا كانت المضمومة تبدل ياء لتطرفها ولو كانت بعد ضم فما بالك بالمكسورة أو المفتوحة فاسم يكن فى المتن راجع لثانى الهمزين كما مر لا لما يضم والأمثلة التى ذكرها الشارح للمضمومة تصلح للمكسورة والمفتوحة بحسب الاعراب (قوله زبرج) بكسر الزاى وسكون الموحدة وكسر الراء هو الذهب والزينة كما مر (قوله كالمنقوص) أى فيعل كقاض (قوله برثن) بضم فسكون فضم (قوله ثم تقلب الضمة الخ) أى لمناسبة الياء فيصير منقوصا كالقاضى وتسكن الياء تخفيفا ثم تحذف للساكنين (قوله مثل المولى) أى بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل من آلى بمعنى حلف فالقرئى الذى على مثاله منقوص أيضا كالاول وترك الشارح مثال ما اذا كانت الاولى ساكنة وهو ان تبنى من قرأ مثال قمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء وهو وعاء الكتب كما مر فتقول قرأى بكسر ففتح فهمزة ساكنة فياء متحركة بحسب الاعراب والاصل قرأء بهمزتين ساكنة فمتحركة أبدلت الثانية ياء وسلمت لسكون ماقبلها فكملت أمثلة الهمزة المتطرفة وهى اثنا عشر كما مر باعتبار حركات الاعراب عليها لا خصوص الضم كما اقتصر عليه الشارح (قوله وجهان) اى تشبيها الهمزة المتكلم بهمزة الاستفهام فى نحو اانت وأأنذرتهم بجامع الدلالة على معنى زائد على اصل الكلمة وايضا فباقى احرف المضارعة يجوز فى الهمزة بعدها وجهان كما فى يؤمن من الايمان ويؤمن من التأمين فيجوز التحقيق والابدال واوا ساكنة فى الاول مفتوحة فى الثانى فكذا بعد الهمزة (قوله والتحقيق) بقافين وكذا قوله حققت (قوله وكسرت ثانيتهما) سكت الشارح عما اذا فتحت نحو اال مضارع الت امثاله اذا فسدت ونحو اؤمن مضارع من التأمين ولم ار من ذكرها بالخصوص لكن يشملها قول التوضيح والاشمونى واؤم ونحوه مما اول همزتيه للمضارعة يجوز فيه الوجهان وكذا يشملها التعليل المتقدم فيقتضى ذلك جواز تحقيقها وابدالها واوا لقوله ان يفتح اثر ضم اوفتح قلب واوا فيقال أول وأومن وقول الشارح وانفتح ماقبلها لم يذكره الموضح ولا الأشمونى فتدبر (قوله وياء) مفعول ثان لاقلب وألفا مفعول أول وكسرا مفعول تلا الواقع صفة لالفا وهذا شروع فى ابدال الياء من أختيها الألف والواو فتبدل من الالف فى مسئلتين ذكرهما المتن ومن الواو فى عشر مسائل كما فى التوضيح منها فى قوله بواو ذا افعلا الى قوله كالمعطيان الخ أربعة وفى قوله بالعكس جاء لام فعلى وصفا واحدة وفى قوله ان يسكن السابق الخ واحدة وفى قوله وصحح المفعول من نحو عدا الى آخر الفصل ثلاث فالجملة تسع وترك واحدة وهى ان تلى كسرة وهى ساكنة غير مدغمة كميزان وميقات أصلهما موزان وموقات لانهما من الوزن والوقت وانما قلبت فى ذلك لثقل الخروج من الكسر الى الواو وأما قلبها ياء فى أجر وادل جمعى جرو ودلو فليس زائدا على ماذكر بل يشمله قوله فى آخر لان أصلهما أجرو وادلو كافلس قلبت الضمة قبلهما كسرة لانه ليس فى العربية اسم معرب بالحركات آخره واو قبلها ضمة فوقعت الواو متطرفة اثر كسرة فقلبت ياء فان قلت لم لم تقلب الضمة فتحة توصلا الى قلب الواو الفا قلت والله أعلم لئلا يخرج من باب المنقوص الى المقصور فتدبر (قوله بواو ذا) أى القلب الى الياء لكسر ماقبلها وفى آخر صفة لواو فصل بينهما بالمبتدا للضرورة أو ظرف لغو متعلق بافعلا وقوله أو قبل الخ عطف على محل فى آخر وزيادتى فعلان عطف على تا وهذا كله هو المسئلة الاولى لان العلة فى الجميع تطرف الواو حقيقة أو تقديرا

وياء اقلب ألفا كسرا تلا * او ياء تصغير بواو ذا افعلا

فى آخر أو قبل تاء التأنيث أو * زيادتى فعلان

ذا أيضارأوا في مصدرالمعتل عيناوالفعل * منه صحيح غالبانحوالحول (ش) اذاوقعت الالف بعدكسرة وجب قلبها ياء كقولك في جمع مصباح ودينار مصابيح ودنانير وكذلك اذاوقعت قبلها ياء التصغير كقولك في غزال غزيل وفي قذال قذيل وأشار بقوله بواوذا افعلا في آخرالى آخر البيت الى أن الواو تقلب أيضا ياء اذا تطرفت بعد كسرة أو بعد ياء تصغير أو وقعت قبل تاء التأنيث أو قبل زيادتي فعلان مكسورا ماقبلها فالاول نحو رضي وقوي وأصلهما رضو وقوو لانهما من الرضوان والقوة فقلبت الواو ياء والثاني نحو جري تصغير جرو وأصله جريو فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء والثالث نحو شجية وهي اسم فاعل للمؤنث وكذا شجية مصغرا وأصله شجيوة من الشجو والرابع نحو غزيان وهو مثال ضريان من الغزو وأشار بقوله ذا أيضارأوا في مصدر المعتل عينا الى أن الواو تقلب بعد الكسرة ياء في مصدر كل فعل اعتلت عينه نحو صام صياما وقام قياما والاصل صوام وقوام فاعلت الواو في المصدر حملا له على فعله فلو صحت الواو في الفعل لم تعتل في المصدر نحو لاوذ لواذا وجاور جوارا وكذلك تصح اذا لم يكن بعدها ألف وان اعتلت في الفعل نحو حال حولا (ص) وجمع ذي عين أعل أوسكن * فاحكم بذا الاعلال فيه حيث عن

(ش) أي متى وقعت الواو عين جمع

أثر كسرة وقوله في مصدر المعتل مسئلة ثانية وقوله وجمع ذي عين الخ ثالثة وقوله والواو لاما الخ رابعة (قوله ذا أيضا) أي قلب الواو ياء لكسر ماقبلها رأوه في مصدر المعتل أي الفعل المعتل والاولى المعل ليفيد اشتراط تغيير عين الفعل لان المعتل مافيه حرف علة وان لم يغير والمعل هو المغير (قوله والفعل) بكسر ففتح منه أي من مصدر المعتل يعني اذا كان ذلك المصدر على فعل صح غالبا (قوله أو بعد ياء تصغير) هذا الثاني دخل في المتن استطرادا والمقصود التنبيه على الاول فقط لان اجتماع الواو والياء سيأتي بيانه ولا يختص بالآخر فلو قال

باثر يا التصغير او كسر ألف * تقلب يا والواو ان كسرا ردف

في آخر او قبل الخ لوافق مقصوده أشموني (قوله أو وقعت قبل تاء التأنيث الخ) أي لان كلا من التاء وزيادتي فعلان كلمة تامة فالواقع قبلهما آخر تقديرا لانهما في نية الانفصال وليس المراد بفعلان خصوص هذه الهيئة فان الواو لاتقلب ياء في فعلان ساكن العين بل في مكسورها لتقع اثر كسرة كما مثله الشارح وانما هو تمثيل لموضع الزيادتين ولذا قال الموضح أو قبل الألف والنون الزائدتين (قوله مكسورا ماقبلها) أي أو بعد ياء التصغير لان قلب الواو ياء مع التاء والالف والنون لا يختص بتلوها كسرة بل يشمل تاليها ياء التصغير كما يشمل كلام المصنف وسيمثله الشارح بقوله وكذا شجية مصغرة ومثال الثاني مالو صغر غزيان فيكون حكمه كذلك (قوله فقلبت الواو ياء) أي لان حق الواو الساكنة بعد كسرة قلبها ياء كما في ميزان للماضي وهي بالتأخير متعرضة لسكون الوقف فقلبت ياء ولو في حال تحركها وصلا لتوقع السكون ومن ثم لم تتأثر بكسر ماقبلها متحركة في غير الآخر كعوض وعوج الا اذا كان مع الكسرة مايعضدها كاعلالها في فعل المصدر أو مفرد الجمع كما سيأتي في صيام وديار ولا فرق بين كونها في آخر اسم كالغازي والداعي أو فعل معلوم كما مثله او مجهول كعفي ودعي ولا بين كون الكسرة اصلية كما ذكر أو محولة عن الضمة كما مر في أدل (قوله تصغير جرو) بتثليث الجيم والكسر أفصح ولد الكلب والسبع ويطلق على الصغير مطلقا (قوله والثالث شجية) أي بفتح فكسر فياء مخففة وأصله شجوة من الشجو وهو الهم والحزن (قوله غزيان) أي بفتح فكسر والالف والنون زائدان كما في قطران لا للتثنية اهـ صبان (قوله مثال ضريان) أي بفتح المعجمة وكسر الراء فتحتية مثنى ضري وهو العرق الذي لا ينقطع دمه يقال ضرا العرق يضر وضروا من باب قعد اذا زل دمه كذا قيل وفيه أنه حينئذ يكون بشد الياء كمفرده وأصله ضريوان بدليل ضروا قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة لا لكسر ماقبلها فالاظهر انه بالموحدة مع الظاء المشالة وهو الحيوان الذي مر ذكره أو مع الضاد من الضرب (قوله في مصدر الخ) أي حملا له على فعله وجملة الشروط أربعة المصدرية وكسر ماقبلها كما هو موضوع المسئلة واعلال الفعل وان يكون بعدها ألف كما يؤخذ من قوله والفعل منه صحيح فخرج غير المصدر كسواك وسوار ونحو راح رواحا فلا تقلب في ذلك وان أعل الفعل لعدم حمله عليه في الاول وعدم كسر ماقبلها في الثاني ومحترز الباقيين في الشارح (قوله اعتلت) الاولى أعلت لما مر (قوله نحو صام صياما) أي وانقاد انقيادا واعتاد اعتيادا والاصل انقوادا واعتوادا فلا يختص بالمصدر الذي على فعال خلافا لما يوهمه الشارح كشرح الكافية (قوله لواذا) بكسر اللام مصدر لاوذ القوم ملاوذة ولواذا أي لاذ بعضهم ببعض (قوله وكذلك تصح اذا لم يكن الخ) أي غالبا كما في المتن ومن غير الغالب قراءة نافع وابن عامر في النساء لكم قيما وارزقوهم وابن عامر في المائدة قيما للناس والأصل قوما قلبت الواو ياء لكسر ماقبلها مع اعلالها في الفعل (قوله فاحكم) الفاء في جواب أما مقدرة أي وأما جمع الخ كما في وربك فكبر أو هي زائدة وجمع امامبتدأ خبره جملة احكم الخ أو مفعول

واعتلت في واحده أو سكنت وجب قلبها ياء ان انكسر ماقبلها ووقع بعدها ألف نحو ديار وثياب أصلهما دوار وثواب فقلبت الواو ياء في
الجمع لانكسار ماقبلها ومجيء الالف بعدها مع كونها في الواحد اما معتلة كدار أو شبيهة بالمعتل في كونها حرف لين
ساكنا كثوب (ص)
وصححوا فعلة وفي فعل
وجهان والاعلال أولى كالحيل
(ش) اذا وقعت الواو عين
جمع مكسورا ماقبلها
واعتلت في واحده أو سكنت
ولم يقع بعدها ألف وكان
على فعلة وجب تصحيحها
نحو عود وعودة وكوز
وكوزة وشذ ثور وثيرة ومن
ههنا يعلم انه انما تعتل في
الجمع اذا وقع بعدها ألف
كما سبق تقريره لانه حكم
على فعلة بوجوب التصحيح
وعلى فعل بجواز التصحيح
والاعلال فالتصحيح نحو
حاجة وحوج والاعلال
نحو قامة وقيم وديمة وديم
والتصحيح فيها قليل
والاعلال غالب (ص)
والواو لا ما بعد فتح يا انقلب
كالمعطيان يرضيان ووجب
ابدال واو بعد ضم من ألف
ويا كموقن بذا لها اعترف
(ش) اذا وقعت الواو
طرفا رابعة فصاعدا بعد
فتحة قلبت ياء نحو أعطيت
أصله أعطوت لانه من
عطا يعطو اذا تناول فقلبت
الواو في الماضي ياء حملا على
المضارع نحو يعطى كما حمل
اسم المفعول نحو معطيان
على اسم الفاعل نحو معطيان
وكذلك يرضيان أصله
يرضوان لانه من الرضوان
فقلبت واوه بعد الفتحة ياء حملا لبناء المفعول على بناء الفاعل نحو يرضيان وقوله ووجب * ابدال واو بعد ضم من ألف (قوله
معناه انه يجب ان يبدل من الالف واوا اذا وقعت بعد ضمة كقولك في بايع بويع وفي ضارب ضورب وقوله * ويا كموقن بذا لها اعترف * معناه

لمحذوف يفسره ا حكم على الاشتغال وخرج بالجمع المفرد فلا يعل منه الا المصدر كما مر بخلاف غيره كسوار وخوان وهو سفرة الاكل (قوله واعتلت في واحده) فيه مامر وخرج به نحو طويل وطوال وشذ قوله
تبين لي ان القماءة ذلة * وان اعزاء الرجال طيالها * والقماءة بالمد القصر قيل ومن الشاذ الصافنات
الجياد لسلامتها في مفرده وهو جواد وقيل بل هو جمع جيد فهو قياسي لاعلال المفرد اذ أصله جيود فعل به
كسيد (قوله ان انكسر ماقبلها) خرج أسواط وأحواض وأثواب (قوله ووقع بعدها ألف) جعله
الشارح شرطا في كل من المعتلة في المفرد والساكنة أخذا من قوله وفي فعل وجهان الخ وقوله بذا الاعلال
أي الذي في المصدر بشرطه السابق وهو وجود الالف كما مر لكن الصحيح ان المعلة في المفرد تقلب في الجمع
ياء وان لم يكن بعدها ألف بخلاف المصدر لانها في الجمع ضعفت باعلالها في المفرد وقربها من الطرف
فسلطت الكسرة عليها كحيلة وحيل وديمة وديم وشذ حاجة وحوج خلافا لما سيأتي أما الساكنة في المفرد
فلا يقوى تسلط الكسرة عليها الا بالالف القريبة من الياء لانها ليست في الضعف كالمعتلة كسوط وسياط
وحوض وحياض فلو لم توجد الالف صحت نحو كوز وكوزة ويشترط أيضا كما في التسهيل صحة اللام لئلا
يتوالى اعلالها مع اعلال العين ولذا صحت الواو في رواء وجواء بوزن عطاش جمعي ريان وجو والاصل
رواي وجواو وقلبت اللام همزة لتطرفها اثر ألف زائدة فسلمت العين وأصل ريان رويان فتلخص أن
الشروط أربعة كون الواو في جمع صحيح اللام وقبلها كسرة واعلالها في المفرد مطلقا أو سكونها فيه مع
وقوعها في الجمع قبل ألف (قوله وكان على فعلة) لم يمثل لها الا بالساكنة في المفرد (قوله وجب
تصحيحها) أى لانه لما عدمت الالف قل عمل اللسان فخفت الواو بعد الكسرة وانضم الى ذلك تحصينها
ببعدها من الطرف بسبب الهاء وقوتها بعدم اعلالها في المفرد فوجب تصحيحها بخلاف فعل فان واوه
قريبة من الطرف ولم يمثلوه الا بالمعلة في المفرد فكان أولى بالاعلال كما قاله المصنف وظاهره ان تصحيحه
مطرد وليس كذلك بل هو شاذ كما مر فلو قال وفي فعل * قد شذ تصحيح فحتم أن يعل * لوفى بالمراد
أشموني (قوله وثيرة) بكسر المثلثة وفتح التحتية وقياسه ثورة لكن سهله قصد الفرق بين جمع الثور
بمعنى القطعة من الاقط وبمعنى الحيوان حيث جمعوا الاول على ثورة وقيل أصله ثيارة كحجارة فقلب الواو
قياسي لاجل الالف ثم بقيت الياء بعد حذفها تنبيها على الاصل (قوله نحو حاجة وحوج) قد علمت أنه
شاذ لا قليل والقياس حيج لاعلالها في المفرد (قوله والواو) مبتدأ خبره انقلب وبعد فتح متعلق به
وياء مفعوله ولا ما حال من الضمير فيه العائد للواو وكذا كالمعطيان ليفيد اشتراط كونها رابعة فصاعدا أما
الثالثة فلا تبدل بعد الفتح كعطوت وزكوت (قوله ووجب الخ) شروع في ابدال الواو من أختيها
الالف والياء فتبدل من الالف في موضع واحد ومن الياء في ست مسائل ستأتي كلها (قوله ويا) مبتدأ
وكموقن صفته على حذف مضاف وجملة اعترف خبره أى وياء كائنة كياء موقن التي كانت فيه في انها مفردة
ساكنة بعد ضمة في غير جمع اعترف لها بهذا الحكم أى قلبها ياء فخرجت الياء المدغمة كحيض والمتحركة
كهيام فلا يقلبان لتحصنهما بالادغام والحركة وكذا التي بعد غير ضمة كبيع لخفتها والتي في الجمع كما سيأتي
في البيت بعده (قوله حملا على المضارع) أى فان الواو تقلب في مضارع الرباعي ياء لتطرفها اثر كسرة
وكذا في اسم فاعله فحمل عليهما غيرهما حملا للفرع على أصله وقال سيبويه يوما للخليل لم أعل تغازينا
وتداعينا وأصله تغازونا وتداعونا مع أن مضارعه وهو نتغازى ونتداعى لا كسر قبل آخره حتى
يعل ويحمل عليه الماضي فاجابه بان اعلال المضارع ثبت في نغازى ونداعى المكسور ماقبل آخرهما
قبل مجيء تاء التفاعل ثم استصحب معها كاستصحابه مع الهاء في نحو المعطاة فاعل تغازينا حملا عليه

أن الياء اذا سكنت في مفرد بعد ضمة وجب ابدالها واوا نحو موقن وموسر أصلهما ميقن وميسر لانهما من أيقن وأيسر فلو تحركت الياء لم تعل نحو هيام (ص)

ويكسر المضموم في جمع كما يقال هيم عند جمع أهيما

(ش) يجمع فعلاء وأفعل على فعل بضم الفاء وسكون العين كما سبق في التكسير كحمراء وحمر وأحمر وحمر فاذا اعتلت عين هذا النوع من الجمع بالياء قلبت الضمة كسرة لتصح الياء نحو هيماء وهيم وبيضاء وبيض ولم تقلب الياء واوا كما فعلوا في المفرد كموقن استثقالا لذلك في الجمع (ص)

وواوا اثر الضم رد اليا متى ألفي لام فعل أو من قبل تا كتاء بان من رمى كمقدره كذا اذا كسبعان صيره

(ش) اذا وقعت الياء لام فعل أو من قبل تاء التأنيث أو زيادتي فعلان وانضم ماقبلها في الاصول الثلاثة وجب قلبها واوا فالاول كقضو الرجل والثاني كما اذا بنيت من رمى اسما على وزن مقدرة فانك تقول مرموة والثالث كما اذا بنيت من رمى اسما كسبعان فانك تقول رموان فتقلب الياء واوا في هذه المواضع الثلاثة لانضمام ماقبلها (ص)

وان تسكن عينا الفعلى وصفا فذاك بالوجهين عنهم يلفى

(ش) اذا وقعت الياء عينا الصفة على وزن فعلى جاز فيها وجهان أحدهما قلب الضمة كسرة لتصح الياء والثاني ابقاء الضمة فتقلب الياء واوا نحو الضيقى والكيسى والضوقى والكوسى وهما تأنيث الاضيق والاكيس (ص)

(قوله اذا سكنت) أي وكانت غير مدغمة كهيم وقوله في مفرد أخذه من البيت بعده (قوله نحو هيماء) بالمد كحمراء أنثى أهيم (قوله استثقالا لذلك في الجمع) كلامه مع المتن كالصريح في اختصاص ذلك التخفيف بالجمع وانها تبدل في المفرد واوا سواء وقعت فاء كموقن وهو اتفاق أو عينا كأن يبنى من البياض اسما مفردا على مثال برد فتقول بوض والاصل بيض بضم فسكون وهو مذهب الاخفش وقال سيبويه في هذا بوجوب قلب الضمة كسرة لتصح الياء كالجمع فتقول بيض بالكسر كما فعل مثله في مبيع فان أصله مبيوع نقلت ضمة الياء للباء وحذفت واو مفعول فصار مبيع فكسرت الضمة لتصح الياء كما سيأتي ولذلك كان ديك عنده يحتمل ان أصله فعل وان أصل معيشة مفعلة بالضم أو الكسر فيهما وعند الاخفش يتعين فيهما الكسر اذ لو كانا بالضم لقيل دوك ومعوشة (قوله وواوا اثر الضم الخ) هذه ثلاث مسائل تبدل فيها الياء واوا الضم ماقبلها وتقدم واحدة في قوله ويا كموقن وسيأتي واحدة في قوله وان تسكن عينا الخ وواحدة في قوله من لام فعلى الخ والسبب في جميعها ضم ماقبلها الا في الاخير كما سيأتي (قوله أو من قبل تاء) أي أو ألفي لام اسم من قبل تاء التأنيث أو زيادتي فعلان وانما اشترط ذلك في الاسم ولم يشترط في الفعل شيء لانه لو أبدلت في الاسم بدون ماذكر لزم كون آخر الاسم المعرب واوا بعد ضمة لازمة وهو ممنوع في العربية فاذا بنيت من رمى اسما كعضد لا تقل فيه رمو لذلك بل تكسر الضمة لتسلم الياء فتقول رم كشج لانه منقوص أما مع التاء فالواو غير آخر ولذا يشترط بناء الكلمة عليها لتكون لازمة كما يفيده قوله كتاء بان الخ بخلاف العارضة على بنية المذكر فلا تبدل معها الياء واوا لانها في نية الانفصال فما قبلها آخر بل تكسر الضمة لتصح الياء كتواني توانية فان أصله توانيا بضم النون كتكاسلا كسرت النون لليائ واستصحب ذلك مع الهاء لعروضها أفاده في التوضيح ويؤخذ منه تقييد الالف والنون بما بنيت الكلمة عليهما كما يفيده قول المتن كذا اذا كسبعان صيره (قوله كتاء بان) أي كتاء شخص بان من رمى كلمة كمقدرة بفتح الميم وضم الدال واضاف التاء للباني لملابسته لها لانه المتكلم بها (قوله كذا اذا الخ) أي كذا ترد الياء اثر الضم واوا اذا صير الشخص الباني البناء الذي من رمى كسبعان بفتح السين المهملة وضم الموحدة اسم موضع ونونه اما مفتوحة على لغة من يجري المثنى المسمى به كسلمان في منعه الصرف للعلمية والزيادة أو مكسورة على لغة من يلزمه الالف ولو سمي به صبان (قوله كقضو الرجل) أي عند التعجب من قضائه فالمعنى ما أقضاه وأصله قضي لانه من قضيت (قوله اسما كسبعان) أي اسما مفردا موازنا لذلك فتقول رموانا وأصله رميان فقلبت الياء واوا الضم ماقبلها لان الالف والنون اللازمتين ليسا بأضعف من التاء اللازمة في تحصين الواو من الطرف حتى لا يلحقها الاعلال لكن استشكله الموضح بان ماقبلهما أعطي حكم الآخر المحض في نحو غزيان من الغزو حتى قلبت الواو ياء كما مر فكان مقتضاه قلب الضمة هنا كسرة لتسلم الياء فتدبر (قوله اذا وقعت الياء) أي المضموم ماقبلها عينا الصفة الخ اعلم ان فعلى بالضم ان كان اسما محضا أو صفة جارية مجرى الاسماء وجب قلب الياء فيها واوا للضمة قبلها فالاول كطوبى مصدرا لطاب أو اسما لشجرة في الجنة وأصلها طيبى لانها من طاب يطيب والثاني كطوبى وكوسى وخورى بالمعجمة والراء أسماء تفضيل مؤنثات أطيب وأكيس وأخير فاصلها طيبى وخيرى وكيسى من الكيس بفتحتين وهو الفطنة والدليل على جريان هذه الصفات مجرى الاسماء ايلاؤها العوامل وعدم جريانها على موصوف وأن أفعل التفضيل يجمع على أفاعل كالاسم المحض فيقال أفضل وأفاضل كما يقال في أفكل اسم الرعدة أفاكل فدل على انه جار مجرى الاسماء فان كانت فعلى صفة محضة أي جارية على موصوف ولو مقدرا وجب قلب الضمة كسرة لتسلم الياء فرقا بين الصفة والاسم ولم يسمع من ذلك الا قسمة ضيزى أي جائرة ومشية حيكى

بالحاء المهملة ثم كاف أي يتحرك فيها المتكبان كالحانك فاصلهما ضيزى وحيكى بالضم اذاعلمت ذلك ففى كلام الناظم مخالف للنحويين لان مراده بفعلى وصفا ما جرى مجرى الاسماء كالطوبى والكوسى وجوز فيه القلب وعدمه ونص على انهما مسموعان مع ان النحويين جزموا فى هذا النوع بوجوب القلب كالاسماء المحضة وظاهر كلام سيبويه امتناع غيره ويدخل فى قوله وصفا الصفة المحضة فقتضاه جواز الوجهين فيها مع أنه يتعين فيها تصحيح الياء فكان الاوفق بمراده أن يقول

وان تكن عينا الفعلى أفعلا * فذاك بالوجهين عنهم يجتلى والله أعلم

﴿فصل﴾ (قوله من لام فعلى) متعلق باتى واسما حال من فعلى بالفتح وبدل حال من الواو وياء مضاف اليه وذا اسم اشارة فاعل جا بالقصر والبدل بدل منه أو بيان له وغالبا متعلق بجا الاباتى ليكون لذكره بعده فائدة التقييد بالغلبة والا كان تكرارا وأشار بذلك الى ان عدم الابدال شاذ كما صرح به فى شرح الكافية وهو ما عليه سيبويه والجمهور وعكس فى التسهيل فحكم بشذوذ الابدال فى تقوى ونحوها وبأن ريا الآتى قياسى (قوله تبدل الواو الخ) هذا سادس موضع تبدل فيه الياء واوا وانما أبدلت هنا مع زيادة ثقلها وعدم ضم ما قبلها افرقا بين الاسم والصفة وخصوه بالاسم لانه لخفته أحمل للثقل وهذا الفرق خاص بذوات الياء فلو كانت لام فعلى بالفتح واوا سلمت فى الاسم كدعوى والصفة كنشوى مؤنث نشوان أى سكران كما هو مفهوم المتن (قوله وأصله تقيا) أصله الاصيل وقيا لانه من وقيت قلبت واوه تاء كما فى تراث ثم ياؤه واوا كما فى الشرح ولا يضر اجتماع الاعلالين فيه لعدم توالیهما وهو غير منصرف لالف التأنيث ومن قرأ على تقوى بالتنوين جعلها للالحاق بجعفر كالف تترى (قوله نحو صديا وخزيا) مؤنثا صديان كعطشان وزنا ومعنى وخزيان بوزنه من خزى يخزى بالمعجمة والزاى كفرح يفرح أى ذل (قوله فتوى) بفتح الفاء اسم لما يجيبك به المفتى وأصلها بالياء لانها من أفتيت وقوله بمعنى الفتيا أى بالضم وكذا البقيا بعده (قوله بقوى) اسم من بقى بمعنى دام (قوله كقولهم للرائحة ريا) ومثلها سعيا المكان وطغيا بمهملة فمعين معجمة لولد البقرة الوحشية فهذه الثلاثة من غير الغالب أى شاذة كما صرح به الناظم وولده وخرج بذلك ريا من الرى فعدم قلبه لكونه صفة لكن تعقب بان النحويين قالوا فى ريا انها صفة غلبت عليها الاسمية والاصل رائحة ريا أى مملوءة طيبا وفى الصحاح يقال امرأة ريا لم تبدل ياؤه لانه صفة اه ولو سلمنا اسميته فعدم القلب لمانع وهو انه لو قيل ريو اجتمعا بهذه القاعدة لزم قلب الواو ياء عملا بما فى الفصل الآتى أو نهدى فيها اجراء القاعدتين وأما سعيا فتحتمل انه نقل من الصفة الى العلمية فاستصحب أصله وأما طغيا فلا كثر فيه ضم الطاء فلعل من فتح استصحب تصحيحه حال الضم ولا شذوذ أفاده الموضح وغيره (قوله بالعكس) حال من لام ووصفا حال من فعلى بالضم أى ان لام فعلى هذه ان كانت واوا قلبت ياء فى الصفة تخفيفا لثقلها مع ثقل الواو دون الاسم لانه أخف منها على عكس فعلى بالفتح ومفهومه ان لامها ان كانت ياء سلمت فى الاسم كالفتيا بالضم والصفة كالقضيا مؤنث الاقضى بالضاد المعجمة وهو كذلك لانهم لم يفرقوا فى اليائى من هذا بين الاسم والصفة كما لم يفرقوا بينهما فى الواوى من الاول اه اشمونى (قوله أى تبدل الواو الخ) هذا خامس موضع لابدالها ياء كما مر (قوله نحو الدنيا والعليا) أصلهما الدنوا والعلوا من الدنو والعلو قلبت الواو ياء والمراد الدنيا الواقعة فى قوله تعالى الى السماء الدنيا الحياة الدنيا لا مقابل الآخرة فان قياسها عدم القلب لعروض اسميتها لذلك لكن استصحب أصل وصفيتها (قوله وشذ) أى قياسا لا استعمالا فانه كثير فى كلامهم وورد فى قوله تعالى وهم بالعدوة القصوى نبه به على الاصل (قوله أهل الحجاز) أى دون تميم فانهم يقولون القصيا على القياس (قوله فان كانت فعلى اسما سلمت الواو الخ) قال المصنف هذا هو المؤيد بالدليل الموافق لنص أئمة اللغة وهو عكس ما عليه أئمة التصريف لانهم يقلبون فى

﴿فصل﴾

من لام فعلى اسما أتى الواو بدل

ياء كتقوى غالبا جاذا البدل

(ش) تبدل الواو من الياء الواقعة لاما لاسم على وزن فعلى نحو تقوى وأصله تقيا لانه من تقيت فان كان فعلى صفة لم تبدل الياء واوا نحو صديا وخزيا ومثل تقوى فتوى بمعنى الفتيا وبقوى بمعنى البقيا احترز بقوله غالبا عما لم تبدل الياء فيه واوا وهي لام اسم على فعلى كقولهم للرائحة ريا

(ص)

بالعكس جا لام فعلى وصفا وكون قصوى نادرا لا يخفى

(ش) أى تبدل الواو الواقعة لاما لفعلى وصفا ياء نحو الدنيا والعليا وشذ قول أهل الحجاز القصوى فان كانت فعلى اسما سلمت الواو

الاسم دون الصفة ويجعلون حزوى شاذا وهذا لا دليل عليه (قوله لحزوى) بضم المهملة فزاى موضع بالحجاز عناه ذوالرمة بقوله

أدارا بحزوى هجت للعين عبرة * فماء الهوى يرفض أو يترقرق

وانما نصب دارا لوصفه بحزوى قبل النداء فاشبه المضاف على حد ياعظيما يرجى لكل عظيم ويرفض بفتح الفاء وشد الضاد المعجمة أى يسيل بعضه فى أثر بعض ويترقرق براءين وقافين أى يبقى فى العين متحيرا يجيء ويذهب والله أعلم

﴿فصل﴾ (قوله واتصلا) أى بان لم يفصل بينهما فاصل وكانا من كلمة واحدة أو فى حكم الواحدة كمسلمى فأفاد شرطين (قوله ومن عروض عريا) المتبادر من الشرح أولا ارجاع ضمير عرى لسكون السابق ففيه شرط واحد والأولى ارجاعه للسابق نفسه أى وعرى السابق من العروض ذاتا وسكونا ففيه شرطان كما فى التوضيح ويدل عليه كلام الشرح فى المحترزات وعلى كل فالف عريا للاطلاق وقضية ماذكر ان الثانى منهما لا يشترط أصالته وهو كذلك حفنى وخامس الشروط فى هذا البيت قوله * ان يسكن الخ (قوله أبدلت الواو ياء) أى تخفيفا وهذا موضع سادس سواء تقدمت فيه الياء كما مثل أو الواو كطى ولى مصدرا طويت ولويت وكمسلمى والأصل طوى ولوى ومسلموى فعل به ماذكر وقلبت ضمة الميم فى مسلمى كسرة لمناسبة الياء (قوله والاصل سيود وميوت) أى من ساد يسود ومات يموت فوزنهما فيعل بكسر العين عند البصريين وبالفتح عند البغداديين كضيغم وصيرف نقل الى فيعل بكسرها ثم أعل وأدغم لان فيعل بالكسر لم يوجد فى الصحيح حتى يحمل عليه المعتل ورد بان المعتل نوع مستقل قد يأتى فيه ماليس فى الصحيح كفعلة بالضم جمع فاعل المعتل كقضاة ورماة دون الصحيح فسماع سيد وميت بالكسر دليل على انه أصلهما ولا حاجة للتحويل على انه يقال ليس المكسور موجودا فى الصحيح حتى ينقل اليه المعتل ولم يجعل وزنهما فعيل بتقديم العين لانه غير موجود فى كلامهم ووجد من الاول ضيغم وصيرف وان كانا بالفتح (قوله لم يؤثر) وكذا فى كلمة مع فاصل كزيتون (قوله وكذا ان عرضت الياء والواو) أى عرض السابق منهما للسكون بان عرضت ذاته كروية أصلها بالهمز أبدلت واوا والضم ماقبلها وكذا نحو بويع واوه بدل من ألف بايع وياء ديوان بدل من الواو الاولى فى دوان بالتشديد أو عرض سكونه فقط كقوى فعل ماض بسكون الواو مخففا من كسرها كما يخفف نحو علم بسكون ثانيه فلا ابدال فى ذلك كله وكذا ان تحرك السابق كطويل وغيور (قوله يوم أيوم) أى كثير الشدة ومثله ضيون للسنور الذكر وعوى الكلب كرمى عوية فهذه صحت مع استيفائها الشروط شذوذا وقياسها أيم وضين وعية بشد الياء المفتوحة كما شذ الابدال مع فقد بعض الشروط فى قراءة بعضهم ان كنتم للريا تعبرون بشد الياء وأصلها بالهمز كما مر فأبدلت واوا ثم ياء وكما شذ ابدال الياء واوا فى قولهم عوى عوة (قوله أصل) ضبطه المعرب بالبناء للمجهول واختار الصبان ضبطه ككرم مبنيا للفاعل بمعنى تأصل قال ورأيته منقولا عن خط ابن النحاس تلميذ المصنف وهو وان كان يلزم عليه عيب السناد أولى لانا لم نجد فى القاموس ولا غيره فعلا متعديا من هذا المعنى حتى يبنى للمفعول اه ولك ان تفر من بشاعة القافية حينئذ بجعله اسم فاعل بوزن حذر وأصله فعيل حذفت ياؤه للضرورة أو تجريه على مذهب من يجوز بناء اللازم للمجهول (قوله ألفا ابدل) بنقل حركة همزة أبدل الى تنوين ألفا لانها همزة قطع وهذا شروع فى ابدال الالف من أختيها الواو والياء ولهذا الابدال عشرة شروط كلها فى المتن منها فى هذه الابيات خمسة كما ستعلمه (قوله ان حرك التالى) أى الحرف الذى يتلو الواو أو الياء (قوله كف) أى منع اعلال غير اللام أى اعلال الواو والياء الواقعين غير لام للكلمة أى لام ثانية بان يقعا عينا أو لاما أولى (قوله متحركة بعد فتحة) هذان شرطان خرج بالاول نحو القول والبيع مما

وشذ معطى غيرما قد رسما

(ش) اذا اجتمعت الواو والياء فى كلمة وسبقت احداهما بالسكون وكان سكونها أصليا أبدلت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وذلك نحو سيد وميت والاصل سيود وميوت فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء فصار سيد وميت فان كانت الياء والواو فى كلمتين لم يؤثر ذلك نحو يعطى واقد وكذا ان عرضت الياء والواو للسكون كقولك فى رؤية روية وفى قوى قوى وشذ التصحيح فى قولهم يوم أيوم وشذ أيضا ابدال الياء واوا فى قولهم عوى الكلب عوة

(ص)

من ياء او واو بتحريك أصل
ألفا ابدل بعد فتح متصل
ان حرك التالى وان سكن كف
اعلال غير اللام وهى لا يكف
اعلالها بساكن غير ألف
أو ياء التشديد فيها قد ألف

(ش) اذا وقعت الواو والياء متحركة بعد فتحة قلبت ألفا نحو قال وباع أصلهما قول وبيع فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها هذا ان كانت حركتهما أصلية فان كانت عارضة لم يعتد بها

بجيل وتوم وأصلهما جيئل وتوأم فنقلت حركة الهمزة الى الياء والواو فصار جيلا وتوما فلو سكن ما بعد الياء والواو ولم تكن لاماوجب التصحيح نحو بيان وطويل فان كانتا لاماوجب الاعلال مالم يكن الساكن بعدهما ألفا أو ياء مشددة كرميا وعلوى وذلك نحو يخشون أصله يخشيون فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع الواو الساكنة (ص)

وصح عين فعل وفعلا ذا أفعل كاغيد وأحولا

(ش) كل فعل كان اسم الفاعل منه على وزن أفعل فانه يلزم عينه التصحيح نحو عور فهو أعور وهيف فهو أهيف وغيد فهو أغيد وحول فهو أحول وحمل المصدر على فعله نحو هيف وعور وحول وغيد (ص)

وان يبن تفاعل من افتعل والعين واو سلمت ولم تعل

(ش) اذا كان افتعل معتل العين فحقه ان تبدل عينه ألفا نحو اعتاد وارتاد لتحركها وانفتاح ماقبلها فان أبان افتعل معنى تفاعل وهو الاشتراك فى الفاعلية والمفعولية حمل عليه فى التصحيح ان كان واويا نحو اشتوروا فان كانت العين ياء وجب اعلالها نحو ابتاعوا واستافوا أى تضاربوا بالسيوف (ص)

وان لحرفين ذا الاعلال استحق صحح أول وعكس قد يحق

(ش) اذا كان فى كلمة حرفا علة كل واحد متحرك مفتوح ماقبله لم يجز اعلالهما معا لئلا يتوالى فى كلمة واحدة اعلالان فيجب اعلال أحدهما وتصحيح الآخر والاحق منهما بالاعلال الثانى نحو الحيا والهوى والاصل حيى وهوى فوجد فى كل من العين واللام سبب الاعلال فعمل به فى اللام وحدها لكونها طرفا والاطراف محل التغيير وشذ اعلال العين وتصحيح اللام

يتحرك و بالثانى نحو حيل وعوض وسور جمع سورة مما لم يفتح فيه ماقبلها وتأصل الحركة ثالث كما بينه الشرح واتصالهما رابع كما فى المتن ولم يبينه الشرح وذلك بان يكونا فى كلمة واحدة بلافاصل بينهما فخرج نحو ان أحد وجد يزيد ونحو تباين وتهاون لعدم اتصالهما بالفتح وعدم سكون ما بعدهما على التفصيل المذكور خامس (قوله بجيل) بفتح الجيم والياء من أسماء الضبع وتوم بفتح المثناة فوق والواو أحد التوأمين وهما الولدان فى بطن وأصلهما جيئل وتوأم كلاهما بوزن جعفر بهمزة بعد الياء والواو ومثلهما فى عدم الابدال لعروض الحركة نحو لتبلون ولاتنسوا الفضل (قوله فلو سكن ما بعدهما) مفرع على محذوف أى ومحل ذلك مالم يسكن ما بعدهما فلو سكن الخ (قوله وجب التصحيح) أى لئلا يلتقى ساكنان سواء كان ذلك الساكن ألفا كبيان أو غيرها كطويل وغيور وخورنق (قوله كرميا الخ) مثال للمنفى الواجب تصحيحه لكون الساكن بعد اللام ألفا أو ياء مشددة وانما صحح ذلك لئلا يجتمع ألفان فى رميا وحذف أحدهما يلبس بالمفرد وحمل مالا لبس فيه كفتيان عليه ولان ياء النسب فى علوى تقتضى ابدال الالف واوا كما مر فكيف تبدل الواو معها ألفا (قوله وذلك) أى سكون ما بعد اللام الذى لايمنع اعلالها لكونه ليس ألفا ولا ياء مشددة نحو يخشون الخ (قوله وصح عين فعل) بفتحتين وفعلا بفتح فكسر وذا أفعل حال من الثانى وأشار بذلك الى شرطين آخرين أن لاتكون الواو والياء عين الفعل وصفه على أفعل ولا عين المصدره (قوله كاغيد) من الغيد كالفرح وهو نعومة البدن وأهيف من الهيف بوزنه وهو ضمور البطن والخاصرة (قوله كل فعل كان اسم فاعله على أفعل) هو فعل بكسر العين اللازم الدال على لون أو خلقة أو وصف ظاهر فى البدن كسود وعور وحول وغيد فهو أسود وأعور وأحول وأغيد وانما صحت عين هذا الفعل حملا على ماهو بمعناه وهو افعل بشد اللام كاعور واحول لان عينه صحت لسكون ماقبلها وما بعدها فحمل هذا عليه وحمل على هذا مصدره فخرج بذلك فعل الذى وصفه على فاعل كخاف فهو خائف فانه يعل كفعل بالفتح والضم (قوله وان يبن) بكسر الموحدة مضارع بان أى ظهر وهذا شرط ثامن خاص بالواو أى يشترط لاعلال عين افتعل ان كانت واوا أن لا يكون بمعنى التفاعل والاسلمت فان كانت ياء أعلت مطلقا (قوله ارتاد) بالراء والمثناة فوق أى طلب (قوله فان أبان الخ) مقابل لمحذوف أى محل وجوب الابدال ان لم يكن بمعنى التفاعل فان أبان الخ (قوله حمل عليه) أى لان تفاعل تصح عينه لفصلها من الفتح كتشاور وتبايع ولما كان هذا بمعناه حمل عليه واختص التصحيح بالواو لبعدها عن الالف بخلاف الياء فانها شبيهة بها فاعلت (قوله ذا الاعلال) بنقل حركة الهمزة الى اللام قبلها واستحق بكسر الحاء ماض مجهول وهذا شرط تاسع (قوله حرفا علة) أى واوان أو ياآن أو مختلفان (قوله لئلا يتوالى اعلالان) أى بلافصل بينهما وهو ممنوع لاجحافه أما مع الفاصل فجائز نحو يفون اذ أصله يوفيون ولا يرد توالیهما فى ماء وشاء وترى من الرؤية لانها شاذة عن القياس على انه قيد فى شرح الكافية منع توالى الاعلالين بكونهما من جنس واحد أما اذا اختلفا كهذا فلا يمنع وعليه فلاشذوذ (قوله والاحق منهما بالاعلال الثانى) أى لان الطرف محل التغيير (قوله نحو الحيا) أى بالقصر وهو المطر وكذا الهوى بالقصر وهو ميل النفس الى الشئ وشاع فى المذموم أما الممدود منهما فليس مما نحن فيه لان عينه لاتستحق

الاعلال

الاعلال لنمه بالالف الساكنة بعدها والحيامثال لاجتماع ياءين لانه من حييت والهوى للواو والياء لانه من هويت ومثال الواوين الحوى بفتح الحاء المهملة مصدر حوى بالكسر كقوى اذا اسود فلامه واو كعينه لقولهم فى تثنيته حووان وفى جمع أحوى حو بالضم والتشديد وكذلك قوى أصله بواوين من القوة (قوله نحو غاية) مثلها راية وكذا آية عند الخليل فاصلها غيية وريية وايية قلبت الياء الأولى ألفا شذوذا اذ القياس قلب الثانية لكن سهله كون الثانية غير طرف قال فى التسهيل وهذا أسهل الوجوه فى آية وقيل أعلت الثانية فصار اياة كنواة ثم قدمت اللام على العين فوزنه فلعة بفتحات وقيل أصلها ايية بضم الاولى كسمرة وقيل ايية كنبقة فاعلالها على القياس لان الثانية لا تستحق الاعلال لعدم فتح ماقبلها وقيل آيية كفاعلة أو اية بشد الياء وكلها مردودة كما فى التصريح (قوله ما آخره) بالنصب ظرف لزيد ومايخص نائب فاعله والجلة صلة ما الأولى وان يسلما فاعل بواجب الواقع خبرا عن عين أى وعين اللفظ الذى زيد فى آخره مايخص الاسم واجب سلامتها وهذا عاشر الشروط وحاصله أن لا تكون الياء والواو عينا لما فى آخره زيادة تختص بالاسم (قوله نحو جولان) مصدر جال يجول وهيمان مصدر هام يهيم وانما سلمت عينهما لان زيادة الالف والنون فى آخرهما أبعدتهما عن الفعل الذى هو الأصل فى الاعلال لانهما لا يلحقانه أصلا ومثلهما الألف المقصورة عند سيبويه لاختصاصها بالاسم ولذلك صحت عين صورى بفتحات اسم ماء وحمار حيدى بوزنه أى يحيد عن ظله لنشاطه وحكم الأخفش بشذوذ هذين لان الألف وان اختصت بالاسم لا تخرجه عن صورة فعل أسند لالف الاثنين كضربا فلا تمنع الاعلال كما لا تمنعه التاء اتفاقا لانها وان اختصت بالأسماء لكن جنسها يلحق الماضى فلا يثبت بلحاقها للاسم مباينة الفعل وذلك نحو قالة وباعة جمعى قائل وبائع والأصل قولة وبيعة ككملة وشذ تصحيح حوكة وخونة جمعى حائك وخائن (قوله وشذ ماهان وداران) وقياسهما موهان ودوران لان أصلهما تثنية ماء ودار وفى نسخ هامان بتقديم الهاء وقياسه هيمان لكن قيل ان هامان وداران أعجميان فلا يحسن عدهما فيما شذ (قوله وقبل با الخ) هذا البيت دخيل فى هذا الفصل لعدم مناسبته لما فيه من ابدال حرف العلة فالاولى ذكره مع التاء والطاء والدال لاتفاق الكل فى انها غير علة أو افراده بفصل كما فعله الموضح * والحاصل ان المصنف بين فيما مر ابدال الهمزة وحروف العلة الذى لا يتوقف على نقل حركة وذكر فى الفصل الآتى ابدالها المتوقف على النقل ثم بين باقى حروف الابدال فى فصل ذو اللين الخ فكان الاولى تأخير الميم مع ذلك (قوله ميما) مفعول ثان لاقلب والنون مفعوله الاول واسم كان يعود للنون والأولى التعبير بالابدال لما مر أول الباب الا أن يقال لاحظ اصطلاح القراء فى تسميتهم هذا العمل اقلابا (قوله المنفصلة) أى عن الباء بان كانتا من كلمتين ودخل فى النون الساكنة المنفصلة التنوين نحو مؤمن بالله وتبدل الميم أيضا من الواو فى فم ومن النون المتحركة شذوذا كقولهم فى البنان أى الاصابع البنام والله أعلم

﴿فصل فى النقل﴾ وفيه أربع مسائل ذكر الاولى فى قوله لساكن صح الخ والثانية قوله ومثل فعل الخ والثالثة وألف الافعال الخ والرابعة وما لافعال الخ وبعد النقل فى المسائل الاربع يجب ابقاء الحرف المعتل ساكنا ان جانس الحركة المنقولة كما مثله الشارح من نحو يبين ويقوم والا وجب قلبه من جنسها كيخاف ويخيف أصلهما يخوف كيذهب ويخوف كيكرم نقلت فتحة الأول وكسرة الثانى الى الخاء ثم قلبت الواو ألفا فى الاول لتجانس الفتحة قبلها وياء فى الثانى لسكونها اثر كسرة (قوله من ذى لين) جرى على قول من يطلق اللين على المتحركة من حروف العلة والمشهور اختصاصه بالساكن منها مطلقا وأما المد فهو الساكن بعد حركة تجانسه وأما العلة فعامة ومثل ذى اللين فيما ذكر الهمزة (قوله وجب نقل حركة العين الخ) أى لثقل الحركة هنا ولو فتحة على الواو والياء وان سكن ماقبلهما لزومها بخلافها فى دلو وظبى

نحو غاية (ص)
وعين ما آخره قد زيد ما
يخص الاسم واجب أن
يسلما
(ش) اذا كان عين الكلمة
واوا متحركة مفتوحا
ماقبلها أو ياء متحركة
مفتوحا ماقبلها وكان فى
آخرها زيادة تخص الاسم
لم يجز قلبها ألفا بل يجب
تصحيحها وذلك نحو
جولان وهيمان وشذ ماهان
وداران (ص)
وقبل با اقلب ميما النون اذا
كان مسكنا كمن بت انبذا
(ش) لما كان النطق
بالنون الساكنة قبل الباء
عسرا وجب قلب النون
ميما ولا فرق فى ذلك بين
المتصلة والمنفصلة ويجمعهما
قوله من بت انبذا أى من
قطعك فألقه عن بالك
واطرحه وألف انبذا بدل
من نون التوكيد الخفيفة
(ص)
﴿فصل﴾ لساكن صح
انقل التحريك من
ذى لين آت عين فعل كأبن
(ش) اذا كان عين الفعل
ياء أو واوا متحركة وكان
ماقبلها ساكنا صحيحا
وجب نقل حركة العين
الى الساكن قبلها نحو

فعل في أبن فان كان الساكن غير صحيح لم تنقل الحركة نحو بايع وبين وعوق (ص) مالم يكن فعل تعجب ولا كابيض أو أهوى بلام علا (ش) أي انما تنقل حركة العين الى الساكن الصحيح قبلها اذا لم يكن الفعل للتعجب ومضاعفا أو معتل اللام فان كان كذلك فلا نقل نحو ما أبين الشيء وأبين به وما أقومه وأقوم به ونحو أبيض وأسود ونحو أهوى (ص) ومثل فعل في ذا الاعلال اسم ضاهى مضارعا وفيه وسم (ش) يعني انه يثبت للاسم الذي يشبه الفعل المضارع في زيادته فقط أو في وزنه فقط من الاعلال بالنقل ما يثبت للفعل فالذي أشبه المضارع في زيادته فقط تبيع وهو مثال تحلئ بالهمزة من بيع والاصل تبيع بكسر التاء وسكون الباء فنقلت حركة الياء الى الباء فصار تبيع والذي أشبه المضارع في وزنه فقط مقام والاصل مقوم فنقلت حركة الواو الى القاف ثم قلبت الواو ألفا لمجانسة الفتحة فان أشبهه في الزيادة والزنة فاما أن يكون منقولا من فعل والا فان كان منقولا لانه أعل كزيد

لانها حركة اعراب لا تلزم مع ان الاسم أخف من الفعل كما استثقلت الفتحة في معديكرب دون قاض لزومها مع كون المركب ثقيلا يحتاج للتخفيف (قوله نحو يبين) اما بفتح الياء مضارع بان أي ظهر فاصله يبين كيضرب أو بضمها مضارع أبان فاصله كيكرم وكل صحيح (قوله وكذلك فعل في أبن) فاصله أبين كأكرم نقلت كسرة الياء الى الباء ثم حذفت للساكنين (قوله غير صحيح) دخل في الهمزة لان المصنف أدرجها في حروف العلة فلا نقل في نحو يأيس كيعلم مضارع أيس لان الهمزة معرضة للاعلال بقلبها ألفا تخفيفا والالف لا ينقل اليها لعدم قبولها الحركة ولذا لم ينقل في نحو بايع وقاول وأما عدم النقل في بين وعوق بشد الياء والواو مع تحرك عينيهما بناء على ان أول المضاعفين هو الزائد فلانه يلزم عليه قلب المنقول اليه ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله فيلتقي ساكنان فان حذف الاول قلت بين وعوق بالسكون أو الثاني قلت بان وعاق وفي ذلك التباس صيغة باخرى فترك أما على ان الثاني من المضاعفين هو الزائد فالعين ساكنة وليس الكلام فيها أفاده المصرح وتبعه الحواشي وفيه أن المنقول اليه لعروض حركته لا يصلح لقلبه ألفا كما علم من قوله بتحرك أصل فالقياس حينئذ قلب الثاني لتحركه في الاصل وانفتاح ما قبله الآن فيصير بيان وعواق وهو أيضا ملبس بصيغة الاسم فترك (قوله بلام علا) أي حكم بان لامه حرف علة قال ابن غازي وانما زاد ذلك مع علمه من قوله أهوى ليشمل غير أفعل كاستهوى (قوله للتعجب) أي لان ما أفعله يشبه أفعل التفضيل في الوزن والدلالة على المزية وهو لا يعل لما سيأتي فكذا شبهه وحمل أفعل به عليه (قوله ونحو ابيض واسود) بشد آخرهما لانه لو نقلت حركة عينه لفائه لوجب قلبها ألفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن فتحذف همزة الوصل للاغتناء عنها فيصير باض وساد بالتشديد فيلتبس باسم الفاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة ومن السداد تصريح (قوله ونحو أهوى) أي لئلا يتوالى فيه اعلالان في اللام والعين (قوله وفيه وسم) أي علامة يمتاز بها عن المضارع بان يشبهه في الوزن فقط أو الزيادة فقط بخلاف ما يشبهه فيهما كأقوم وأسود بوزن أعلم فلا يعل لئلا يتوهم انه فعل وكذا لو باينه فيهما لبعده عن الفعل الذي هو الاصل في الاعلال فعلى هذا لو بنيت من البيع أو القول اسما على مثال تضرب قلت تبيع وتقول بكسر الباء والواو لئلا يلبس بالفعل لو نقلته وأما يزيد علما فمنقول بعد اعلاله كما سيأتي (قوله في زيادته فقط) أي الزيادة الخاصة به وهي حروف المضارعة (قوله تبيع) بكسر الفوقية والموحدة وسكون التحتية (قوله وهو مثال تحلئ) أي اسم مبني من البيع على مثاله وليس المراد به تبيع البقر وهو ابن سنة منها لان هذا فعيل من التبع أي يتبع أمه في المرعى فتاؤه أصلية ومفتوحة لا مكسورة وتحلئ بكسر التاء الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام فهمزة يطلق على قشر الاديم والجلد مما يلي منبت الشعر وعلى وسخه وشعره (قوله من بيع) أي حال كون تبيع مأخوذا من بيع وهو مصدر باع ولو بنيت على مثال تحلئ من القول قلت تقيل بكسرتين والاصل تقول نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها ثم قلبت ياء لسكونها اثر كسرة فهذا النوع أشبه المضارع في زيادته الخاصة به في أوله وفيه وسم امتاز به عن الفعل وهو كونه على وزن خاص بالاسم لان تفعلا بكسر التاء والعين لا يكون في الفعل وكذا تفعل بضمها فيعل ما وازنهما من الاسماء (قوله مقام) أي بفتح الميم فاصله مقوم كيعلم المبني للفاعل أو بضمها فاصله كالمبني للمفعول وكذا مقيم ومبين أصلهما كيكرم بالكسر فيعل كل ذلك لامتيازه عن الفعل بزيادة الميم الخاصة بالاسماء وانما صح نحو مدين ومريم لان ميمه أصلية فوزنه فعلل لا مفعل (قوله أعلا كزيد) أي استصحب اعلاله لانه انما يعل قبل النقل لا بعده (قوله ومفعل) بكسر الميم وفتح العين وكذا المفعال وهذا محترز قوله ضاهى مضارعا على ما سيأتي (قوله عوض) حال من التاء وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (قوله بالنقل) أي السماع متعلق بعرض والباء للملابسة

والاصح كابيض واسود (ص) ومفعل صحح كالمفعال * وألف الافعال واستفعال (قوله

أزل لذا الاعلال والتا الزم عوض * وحذفها بالنقل ربما عرض (ش) لما كان مفعال غير مشبه للفعل استحق التصحيح كمسواك

وحمل مفعل عليه لمشابهته له في المعنى فصحح كما صحح مفعال كمقول ومقوال واشار بقوله وألف الافعال واستفعال أزل الى آخره الى ان المصدر اذا كان على وزن افعال أو استفعال وكان معتل العين فان ألفه تحذف لالتقائها ساكنة مع الالف المبدلة من عين المصدر وذلك نحو اقامة واستقامة وأصله اقوام واستقوام فنقلت حركة العين الى الفاء وقلبت الواو ألفا لمجانسة الفتحة قبلها فالتقى ألفان فحذفت الثانية منهما ثم عوض عنها تاء التأنيث فصار اقامة واستقامة وقد تحذف هذه التاء كقولهم اجاب اجابا ومنه قوله تعالى واقام الصلاة (ص)

وما الافعال من النقل ومن حذف فمفعول به أيضا قمن نحو مبيع ومصون وندر تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر

(ش) اذا بنى مفعول من الفعل المعتل العين بالياء أو الواو وجب فيه ما وجب في افعال واستفعال من النقل والحذف فتقول في مفعول من باع وقال مبيع ومقول والاصل مبيوع ومقوول فنقلت حركة العين الى الساكن قبلها فالتقى ساكنان العين وواو مفعول فحذفت واو مفعول فصار مبيع ومقول وكان حق مبيع أن يقال فيه مبوع لكن قلبوا الضمة كسرة لتصح الياء وندر التصحيح فيما عينه واو قالوا ثوب مصوون والقياس مصون ولغة تميم تصحيح ما عينه ياء فيقولون مبيوع ومخيوط ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى وندر تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر (ص) وصحح المفعول

(قوله وحمل مفعل الخ) أشار بذلك الى ما قاله المصنف وابنه ان مفعلا يستحق الاعلال لشبهه المضارع في الوزن فقط اذ هو كتعلم عند من يكسر حرف المضارعة لكنه حمل على مفعال في التصحيح لشبهه به لفظا اذ لا فرق بينهما الا بالالف ومعنى لان كلا اسم آلة كمخيط ومخياط أو صيغة مبالغة كمقول ومقوال ولم يعكس لاصالة التصحيح وتعقبه الموضح بانه لو صح ذلك للزم تصحيح مثال تحلىء من البيع لشبهه بتحسب أو تضرب في تلك اللغة وزنا وزيادة وهو ممنوع والظاهر ان تصحيح نحو مخيط لعدم شبهه الفعل أصلا اذ كسر حرف المضارعة قليل لا يلتفت اليه أو لانه مقصور من مفعال كما قاله الخليل فاستصحب تصحيحه بعد حذف الالف فهو هو أو لأنه محمول عليه ثم هو على تسليم ما قاله لا يستحق الاعلال لذلك عند الجميع بل في تلك اللغة فقط (قوله فان ألفه تحذف الخ) أفاد كالمتن ان المحذوف هو الالف الثانية وهو الصحيح لزيادتها وقربها من الطرف وحصول الثقل بها وهو مذهب الخليل وسيبويه والمصنف ولذا قال وألف الافعال الخ وقيل هي بدل العين لان بدلها يحذف كثيرا في غير هذا ولان تعويض التاء لم يعهد في غير الاصول (قوله وقلبت الواو ألفا الخ) لا يرد أن شرط قلب العين ألفا أن لا يسكن ما بعدها كما مر في قوله وان سكن كف الخ لان محل ذلك فيما اعتلاله بالاصالة أما الافعال والاستفعال فبالحمل على الفعل ﴿تنبيه﴾ قد ورد تصحيح افعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ منها أغول اغوالا وأغيمت السماء اغياما واستحوذ استحواذا واستغيل الصبي استغيالا أي شرب الغيل بفتح المعجمة وهو اللبن الذي ترضعه المرأة وهي تؤتى أو وهي حامل وهذا شاذ عند النحاة وقيل لغة فصيحة يقاس عليها (قوله لمجانسة الفتحة قبلها) أي لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن (قوله من النقل ومن حذف) أي دون التعويض بالتاء (قوله فمفعول) أي فاسم مفعول الفعل الثلاثي وقوله به متعلق بقمن أي حقيق (قوله فحذفت واو مفعول) أي عند سيبويه وقال الاخفش عين الكلمة لان واو مفعول جاءت لمعنى وهو كونها علامة اسم المفعول فلا تحذف ولان المعهود حذف أول الساكنين كقل وبع وقاض لا الثاني وأجيب عن الاول بانها لو كانت علامة اسم المفعول لوجبت في الزائد على الثلاثة كالمنتظر وانما العلامة الميم ومجيء الواو لرفضهم مفعلا بالضم في الكلام الا في مكرم ومعون ومهلك ومألك بسكون الهمزة وضم اللام بمعنى الرسالة وعن الثاني بان محل ما ذكر فيما اذا كان ثاني الساكنين صحيحا كما مثله وهما هنا معتلان تصريح وقد يقال في الجواب الاول تسليم أنها جيء بها لمعنى وهو الفرق بين المرفوض والمستعمل فلا يليق حذفها لفوات ما جيء بها لاجله تقدير الان وزن نحو مصون يكون عند سيبويه مفعل باثبات أصوله كلها وهو مرفوض وعند الاخفش مفعول بحذف العين فتدبر وتظهر ثمرة الخلاف في نحو مسوء بالهمز اذا خفف فعند الاخفش يقال مسو بشد الواو لان الهمزة اذا وقعت اثر واو زائدة لغير الحاق خففت بقلبها واوا وادغامها فيها وعند سيبويه مسو بنقل حركة الهمزة الى الواو لكونها أصلية ثم حذفت الهمزة كما يقال في تخفيف خبء خب (قوله فصار مبيع ومقول) أي بفتح الاول وضم الثاني وسكون الثالث (قوله وكان حق مبيع الخ) أي لما مر في قوله ووجب * ابدال واو بعد ضم من ألف * ويا الخ من انه يجب قلب الياء واوا والضم ما قبلها كموقن في ميقن الا اذا وقعت عين جمع فان الضمة تقلب كسرة لتصح الياء كبيض وهيم في جمع أبيض وأهيم ومر أيضا ان سيبويه يجعل الياء الواقعة عينا المفرد كعين الجمع فيوجب قلب الضمة كسرة لتصح الياء وان الاخفش يقلبها في المفرد مطلقا سواء كانت فاء أو عينا ويبقي الضمة قبلها فقد جرى سيبويه هنا على مذهبه فبعد أن حذفت واو مفعول قلبت الضمة

من نحو عدا * وأعلل ان لم تتحر الاجودا (ش) اذا بني المفعول من فعل معتل اللام فلا يخلوا اما أن يكون معتلا بالياء أو بالواو فان كان معتلا بالياء وجب اعلاله بقلب واو مفعول ياء وادغامها في لام الكلمة نحو مرمي والاصل مرموي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وانما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا هنا لانه قد تقدم ذكره وان كان معتلا بالواو فالاجود التصحيح ان لم يكن الفعل على فعل نحو معدو من عدا ولهذا قال المصنف من نحو عدا ومنهم من يعل نحو معدي وان كان الواوي على فعل فالفصيح الاعلال نحو مرضي من رضي قال الله تعالى ارجعي الى ربك راضية مرضية والتصحيح قليل نحو مرضو (ص) كذاك ذا وجهين جا الفعول من ذي الواو لام جمع او فرد يعن (ش) اذا بني اسم على فعول فان كان جمعا وكانت لامه واوا جاز فيه وجهان التصحيح والاعلال نحو عصي ودلي في جمع عصا ودلو ونحو أبو ونجو جمع أب ونجو والاعلال أجود من التصحيح في الجمع فان كان مفرد اجاز فيه وجهان الاعلال والتصحيح والتصحيح أجود نحو علا علوا وعتا عتوا ويقل الاعلال نحو قسا قسيا أي قسوة (ص) وشاع نحو نيم في نوم * ونحو نيام شذوذه نمي (ش) اذا كان فعل جمعا لما عينه واو جاز تصحيحه واعلاله ان لم يكن قبل لامه ألف كقولك في جمع

كسرة لتصح الياء لانها عين مفرد أما على رأى الاخفش من أن المحذوف العين فيصير بعد النقل والحذف مبوع فكسرت الفاء وقلبت الواو ياء لئلا يتوهم انه من ذوات الواو كقول وليس كسر الفاء لاجل الياء المحذوفة كما توهم حتى يرد عليه أن مذهبه ابقاء الضم مع الياء الموجودة ثم قلبها واوا فاولى ابقاؤه مع المعدومة وانما هو للفرق المذكور فلم يخالف مذهبه المار * والحاصل ان ذوات الواو لا عمل فيها سوى الحذف والنقل وأما ذوات الياء كمبيع ففيها مع النقل على مذهب سيبويه حذف الواو الزائدة وقلب الضمة كسرة لتصحيح الياء التي هي العين وعلى رأى الاخفش حذف العين وقلب الضمة كسرة ثم الواو الزائدة ياء لرفع توهم أصالتها فتدبر (قوله من نحو عدا) هو كل فعل واوى اللام مفتوح العين فخرج يائي اللام مطلقا وواويها مع كسر العين كرضي وقوي فلا يترجح فيه التصحيح على التفصيل الآتي وأما مضمومها فلا يبنى منه اسم مفعول لكونه لازما وذكر هذه المسئلة هنا انما هو باعتبار حذف واو مفعول وان لم يكن فيه نقل كالاول (قوله فالاجود التصحيح) أي حملا على فعل الماعل لكونه الاصل كعدا ودعا فان واوه لا تقلب ياء وان قلبت ألفا اذ الاصل عدو ودعو (قوله على فعل) أي بفتح فكسر (قوله نحو معدي) أصله معدوو بواوين الاولى واو مفعول والثانية لام الكلمة فقلبت الثانية ياء حملا على فعل المفعول لان واوه تقلب ياء لتطرفها اثر كسرة كدعا ثم الاولى لاجتماعها مع الياء ساكنة ثم أدغم وكسرت الضمة لمناسبة الياء (قوله نحو مرضي) أصله مرضوو بواوين قلبت الثانية ياء حملا على الفعل لانها تقلب فيه لكسر ما قبلها سواء بني للفاعل أو للمفعول ثم الاولى لاجتماعها مع الياء الخ وانما كان الاعلال في ذلك هو الفصيح الوارد في القرآن لان موافقة المفعول لفعله أولى من مخالفته ومحل ذلك ما لم يكن فعل المكسور واوي العين والا تعين الاعلال كقوي فهو مقوي والاصل مقوو وقلبت الواو الاخيرة ياء لثقل ثلاث واوات في الطرف مع الضمة ثم الوسطى لاجتماعها مع الياء الخ * والحاصل ان واوي اللام ان كان مفتوح العين اختير في مفعوله التصحيح أو مكسور العين غير واويها اختير فيه الاعلال أو واويها وجب الاعلال (قوله كذاك ذا وجهين الخ) كذا اما حال من الفعول بضمتين أو صفة لمصدر محذوف أي جاء الفعول مجيئا مثل ذلك وذا وجهين حال أيضا منه مؤكدة لما يستفاد من التشبيه ومن ذي الواو حال ثالثة أو متعلق بجا بتضمينه معنى أخذ ولام جمع حال من الواو وظاهر المتن التسوية بين فعول الجمع والمفرد في الوجهين وليس كذلك كما بينه الشارح وقد دفع هذا في الكافية بقوله ورجح الاعلال في الجمع وفي * مفرد التصحيح أولى ما قفي وأطلق جواز الوجهين في فعول وهو مشروط بان لا يكون من باب قوي والا وجب الاعلال كما في المفعول (قوله نحو عصي ودلي) بكسرتين ثم ياء مشددة مثالان للاعلال والاصل عصوو ودلوو بضمتين ثم واوين قلبت الثانية ياء لثقل الواوين مع الضمة في الجمع ثم الاولى لاجتماعها مع الياء ثم أدغم وكسرت العين لمناسبة الياء والفاء اتباعا لها وقد لا تكسر الفاء كقراءة الحسن فالقوا حبالهم وعصيهم بضم العين وقيل لما كانت واو فعول زائدة ساكنة لم يعتد بها فكأن الواو الاخيرة وليت ضمة فقلبت ياء لما قيل في أدل جمع دلو فلما اجتمعت مع الواو قلبت ياء وأدغم الخ وقد قيل بذلك في المفعول المار (قوله نحو أبو ونجو) مثالان للتصحيح وهو شاذ في الجمع كما في التسهيل والتوضيح وكذا اعلال المفرد خلافا لظاهر الشارح والاصل أبوو ونجوو كفلوس فادغم والنجو اما بالجيم وهو السحاب الذي هراق ماءه أو بالحاء المهملة وهو الجهة حكى سيبويه انكم لتظرون في نحو كثيرة (قوله والتصحيح أجود) الذي في التوضيح وغيره أنه واجب لخفة المفرد والاعلال شاذ (قوله وشاع الخ) نص غيره من النحويين على اطراده وان كان التصحيح أكثر على الا[صل] وهذا تاسع موضع لقلب الواو ياء وهي وقوعها عينا لجمع على فعل بالضم والتشديد وتقدمت العاشرة (قوله نمي)

أى نسب للعلماء (قوله صائم) أصله صاوم لانه من الصوم أبدلت الواو همزة لما مر وكذا قائم وجائع (قوله وصيم) أصله صوم فاستثقل اجتماع واوين وضمة مع ثقل الجمع نخفف بقلبهما ياءين لانهما أخف تصريح (قوله وجب التصحيح) أى لخفته ولبعد الواو عن الطرف الذى هو محل التغيير بسبب الالف وكذا يجب التصحيح ان اعتلت اللام كشوى وغوى بشد الواو جمعى شاو وغاو لئلا يتوالى اعلالان و يجوز فى نحو نيم بعد اعلاله ضم الفاء وكسرها والضم أولى والله أعلم

﴿فصل فى ابدال فاء الافتعال وتائه﴾ (قوله ذو اللين) مبتدأ خبره جملة أبدلا وفا حال من نائب فاعله العائد لذى اللين وهو مفعوله الاول وتا مفعوله الثانى وكل من فا وتا بالقصر وتقدم للشاطبى أن ما قصر من أسماء هذه الحروف منون على حد شربتما وصوب ابن غازى عن بعضهم عدم تنوينها لانها مبنية لوضعها وضع الحروف واختار الصبان جواز التنوين على انه مختصر من الممدود وعدمه على وضعه كذلك ابتداء (قوله فاؤها حرف لين) مرادهم به الياء والواو فقط اذ الالف لا تقع فاء مطلقا ولا عينا ولا لاما بطريق الاصالة (قوله وجب ابداله تاء) أى لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخرجيهما ومنافاة صفتهما لان حرف اللين مجهور والتاء مهموسة وأيضا لو أقروه لتلاعبت به حركات ما قبله فيكون ياء بعد الكسرة وألفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة فابدلوا منه حرفا يلزم وجها واحدا وخصوا التاء لتدغم فيما بعدها هذه هى اللغة الفصحى و بعض الحجاز يين يجعلون الفاء بحسب الحركات قبلها فيقولون ايتصل ياتصل فهو موتصل وحكى الجرمى ابدالها همزة كأتصل يأتصل فهو مؤتصل وهو غريب (قوله نحو اتصال الى الخ) مثال للواوى ومثال اليائى اتسار واتسر ومتسر والاصل ايتسار وايتسر وميتسر قال فى المصباح الميسر كمسجد قمار العرب يقال يسر الرجل يسرا من باب وعد فهو ياسر اه وهو مأخوذ من اليسر لظنهم انه يورث اليسار (قوله والاصل أوتصال الخ) ظاهر عبارته ان الواو تبدل تاء ابتداء وهو المختار وقيل تبدل أولا ياء لكسر ما قبلها فى الماضى والمصدر لان الواو لا تثبت ساكنة بعد الكسرة وحمل الباقى عليهما ثم تقلب الياء تاء وقد يقال هذه الواو لم تثبت مع الكسرة لعدم بقائها دائما فتقلب تاء من أول الامر تقليلا للعمل اذ لا فائدة فيما ذكر وان كان قياسيا وأيضا لو قلبت ياء لامتنع قلب هذه الياء تاء كما فى الياء المنقلبة عن الهمزة فى نحو ايتكل بجامع عدم الاصالة الا أن يجاب عن هذا بان التاء لما لم تبدل من الهمزة أصلا امتنع ابدالها من بدلها وهو الياء التحتية بخلاف الواو فانها تبدل تاء فى غير هذا الباب كتراث ونحوه فجاز هنا ابدالها من بدلها وأيضا كل من المبدل والمبدل هنا حرف لين بخلاف الهمزة فتأمل (قوله ثم تبدل الهمزة) أى الثانية الساكنة وهى فاء الكلمة ياء لسكونها بعد همزة الوصل المكسورة (قوله وشذ قولهم اتزر) اما فعل ماض معلوم أى لبس الازار فيكون بفتح التاء والزاى أو أمر فبكسر الزاى ولا يصح ماضيا مجهولا الا اذا كان أصله أوتزر بالواو لا بالياء كما فى الشارح وأصله الاصيل ائتزر بهمزة مكسورة للوصل فساكنة هى فاء الكلمة لانه من الازار قلبت الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها ثم الياء تاء فصار اتزر بالادغام فهذا الابدال الثانى شاذ يقتصر على السماع والقياس ابقاء الياء كما قال به المصنف وقيل خطأ لكن أجازه البغداديون كما حكاه الزمخشرى وعلى قولهم يتخرج ادغام عوام المحدثين اتزر فى حديث عائشة المتقدم وقول الشارح كالاشمونى وشذ قولهم اتزر صريح فى انه من المسموع وسكت الشارح عن ذكر اتكل الذى فى المتن تبعا لابن المصنف فى انه لم يسمع فمراده بالتمثيل به انه مما سمع الابدال فى جنسه لا فى شخصه ونقل المرادى عن بعضهم سماعه وهو صريح قول التوضيح وشذ قولهم اتكل ومن المسموع أيضا اتمن من الامانة وقياسه أوتمن بالواو ان كان ماضيا مجهولا أو ايتمن بالياء ان كان معلوما واما اتخذ فالصحيح انه من تخذ يتخذ تخذا كتعب يتعب تعبا بمعنى اتخذ كما أن اتبع من تبع فتاؤه الاولى أصلية لا بدل عن همزة أخذ كما وهم

صائم صوم وصيم وفى جمع نائم نوم ونيم فان كان قبل اللام ألف وجب التصحيح والاعلال شاذ نحو صوام ونوام ومن الاعلال قوله فما أرق النيام الا كلامها (ص)

﴿فصل﴾

ذو اللين فاتا فى افتعال أبدلا
وشذ فى ذى الهمز نحو ايتكلا

(ش) اذا بنى افتعال وفروعه من كلمة فاؤها حرف لين وجب ابدال حرف اللين تاء نحو اتصال واتصل ومتصل والاصل فيه اوتصال واوتصل وموتصل فان كان حرف اللين بدلا من همزة لم يجز ابداله تاء فتقول فى افتعل من الاكل ائتكل ثم تبدل الهمزة ياء فتقول ايتكل ولا يجوز ابدال الياء تاء وشذ قوله اتزر بابدال الياء تاء (ص)

طاتا افتعال رداثرمطبق
فى ادّان وازددواذّ كردالا
بقى

(ش) اذاوقعت تاء الافتعال بعد حرف من حروف الاطباق وهى الصادوالضاد والطاءوالظاء وجب ابداله طاء كقولك اصطبر واضطجع واطعنواواظطلموا والاصل اصتبر واضتجع واطتعنواواظتلموافأبدل من تاء الافتعال طاء وان وقعت تاء الافتعال بعد الدال والزاى والذال قلبت دالا نحوادان وازدد وادكر والاصل ادتان وازتاد واذتكر فاستثقلت التاء بعد هذه الاحرف فابدلت دالا وأدغمت الدال فى الدال (ص)

(فصل) فأمراومضارع
من كوعد
احذف وفى كعدة ذاك
اطرد
وحذف همزأفعل استمرفى
مضارع وبنيتى متصف

(ش) اذا كان الفعل الماضى معتل الفاء كوعد وجب حذف الفاء فى الامر والمضارع والمصدر اذا كان بالتاء وذلك نحو عد ويعد وعدة فان لم يكن المصدر بالتاء لم يجز حذف الفاء نحو وعد وكذلك

فيه الجوهرى فجعله من الشاذ والثانية تاء الافتعال وقال بعضهم انه وخذ بالواولغة فى أخذ فأصله اوتخذ ابدلت الواوتاء على القياس وتخريجه على هذه اللغة وان كانت قليلة أولى من قول الجوهرى (قوله طاتا الخ) تامبتدأ خبره رد ماضيا مجهولا كابدل السابق عليه ونائب فاعله يعود على تاوطاء فعوله الثانى فان جعل ردأمرا كان تامفعوله الاول لامبتدألاحتياجه الى تقدير الرابط (قوله وجب ابداله طاء الخ) أى لثقل التاء مع الحرف المطبق لقرب مخرجيهما وتباين صفتيهما اذالتاء مهموسة مستفلة والمطبق مجهورمستعل كما يعسر النطق بها بعد الدال والذال والزاى لان هذه جهرية كالمطبق فاحتيج فى تسهيل النطق الى ابدال التاء حرفا يوافقها فى المخرج ليشعر بها ويوافق ماقبلها فى الصفة وهو الطاء والدال واذا أبدلت طاء بعد الطاء أودالا بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المثلين كاطهرواطعن وادان أوطاء بعد الصادوالضادودالا بعد الزاى جاز الفك كاصطبر واضطجع وازدجر والادغام بقلبهامن جنس ماقبلها كاصبر واضجع وازجر ويمتنع العكس كاطبر واطجع وادجرلئلا يفوت صفير الصاد والزاى واستطالة الضاد أما الطاء بعد الظاء المشالة والدال بعد الذال المعجمة فيجوزفيهما الاوجه الثلاثة وقدروى قوله

هوالجواد الذى يعطيك نائله * عفواويظلم أحيانافيظطلم

هكذابالفك ويظلم بشد المعجمة وبشد المهملة وقرئ قوله تعالى فهل من مذدكر بالفك ومدكر بشد المهملة ومذكر بشد المعجمة وهى شاذة فتدبر والله أعلم

﴿فصل فى الاعلال بالحذف﴾ هونوعان مقيس وشاذفالمقيس هوالذى تعرض لذكره هنا وهوثلاثة أنواع مايتعلق بفاء الكلمة ومايتعلق بحرف زائدفيها ومايتعلق بعينهاأولامها على الخلاف الآتى وقد ذكرها على هذا الترتيب كل واحد فى بيت (قوله وبنيتى متصف) أى صيغتى شخص متصف أى الصيغتين الدالتين على الذات المتصفة بذلك المعنى على جهة القيام به أوالوقوع عليه وهما أسماء الفاعل والمفعول (قوله اذا كان الفعل الماضى) أى المفتوح العين فخرج مضمومها فلاتحذف فاءمضارعه كوضؤيوضؤ ووشم يوشم وفى مكسورها تفصيل يعلم مما سيأتى (قوله معتل الفاء) أى بخصوص الواوكمايفيده تخصيصها بالحذف فى المثال أماالياء فلاتحذف الاماشذ من قول بعضهم يسر يسركوعد يعد ويأس يئس والاصل ييسرو ييئس (قوله يعد) أصله يوعد فثقلت الواو بوقوعها بين الياء المفتوحة والكسرة وهماضدان لهافحذفت وحمل على المبدوء بالياء أخواته كاعد ونعد وتعد كذا الامر نحوعد فاصله اوعد حذفت الواوحملا على المضارع المبدوء بالياء فاغتنى عن الهمزة بتحرك مابعدهاوكذاحمل عليه المصدر الذى على فعل بكسر فسكون وأفهم قوله كوعدان الحذف مشروط بفتح حرف المضارعة فلاتحذف الواومن يوعد بالضم سواء فتحت العين أوكسرت وشذ من ذلك يدع ويذرمجهولين فى لغة وبكسرعين الفعل فلاحذف فى مفتوحها كوجل يوجل ووجع يوجع ولافى مضمومها كوضؤيوضؤ وشذقول بعضهم وجد يجد بالضم وهى لغة عامرية وأماحذف الواومن يقع ويضع ويهب مع انها بفتح العين فلكسر المقدر لانهالكون ماضيها فعل بالفتح ينقاس مضارعها على يفعل بالكسر لكنه فتح تخفيفا لكون عينه أو لامه حرفا حلقيافكأن الكسرمقدرفيه وأمايسع ففتحه قياسى لكون ماضيه وسع بالكسر فكان حقه اثبات الواوفقيل حذفت شذوذا وقيل لانه قدوردالكسر فى مضارع فعل المكسور كومق يمق ووثق يثق وورث يرث فحيث حذفت واو يسع دل على ان أصله الكسر لكنه فتح تخفيفا لحرف الحلق (قوله وعدة) أفادالتمثيل به ان لحذف الفاء شرطين كونها فى مصدر على فعلة بكسر فسكون وكونه لغير الهيئة فلاتحذف من اسم غيرمصدر وشذرقة للفضة وحشة للارض الموحشة ولدة صفة بمعنى ترب وهو المساوى فى العمر ولامماقصد به الهيئة كوعدة الامير ووقعة زيد للالباس وبوجود الشرطين يجب الحذف

يجب حذف الهمزة الثانية فى الماضى مع المضارع واسم الفاعل واسم المفعول نحو قولك فى أكرم يكرم والأصل يؤكرم ونحو مكرم ومكرم والأصل مؤكرم ومؤكرم فحذفت الهمزة فى اسم الفاعل واسم المفعول

(ص)

ظلت وظلت فى ظللت استعملا
وقرن فى اقررن وقرن نقلا

(ش) اذا أسند الفعل الماضى المضاعف المكسور العين الى تاء الضمير أو نونه جاز فيه ثلاثة أوجه أحدها اتمامه نحو ظللت أفعل كذا اذا عملته بالنهار والثانى حذف لامه ونقل حركة العين الى الفاء نحو ظلت والثالث حذف لامه وابقاء فائه على حركتها نحو ظلت وأشار بقوله وقرن فى اقررن الى أن الفعل المضارع المضاعف الذى على وزن يفعل اذا اتصل بنون الاناث جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل حركتها الى الفاء وكذا الأمر منه وذلك نحو قولك فى يقرن يقررن وفى اقررن قرن وأشار بقوله وقرن نقلا الى قراءة نافع وعاصم وقرن فى بيوتكن بفتح القاف وأصله اقررن من قولهم قر بالمكان يقر بمعنى يقر حكاه ابن القطاع ثم خفف بالحذف بعد نقل الحركة وهو نادر لأن هذا التخفيف انما هو للمكسور العين

كعدة وصلة وثقة ومقة فأصلها وعد ووصل ووثق وومق بكسر فسكون حذفت فاؤها حملا على مضارعها كما مر ونقلت كسرتها للعين لتدل عليها وربما فتحت العين لفتحها فى المضارع كسعة وضعة بالفتح ويكسران فى لغة وبها قرئ شاذا ولم يؤت سعة من المال بالكسر وشذ الضم فى صلة ثم أتى بالتاء عوضا عن الفاء فحذفها شاذ خلافا للفراء وأما قوله * وأخلفوك عد الامر الذى وعدوا * فخرج على ان عدا جمع عدوة بضم فسكون بمعنى ناحية وكذا الجمع بينهما شاذ كقول بعضهم وعدة ووثبة ووجهة لكن قال الفارسى لا شذوذ فى وجهة لانها اسم للمكان المتوجه اليه لا مصدر حتى تحذف فاؤه وظاهر كلام سيبويه انه مصدر وسوغ عدم الحذف فيه كونه لا فعل له اذ لا موجب للحذف الا الحمل على المضارع ولا يحفظ وجه يجه بل توجه واتجه ومصدره التوجه والاتجاه فحذفت زوائده وقيل وجهة (قوله يجب حذف الهمزة) أى الزائد على أصول الثلاثى لتصيره رباعيا كهمزة أكرم وآمن بالمد اذ أصلها كرم كظرف وأمن كفرح أما الهمزة الاصلية فى نحو أكل وأخذ وأمن بشد الميم فلا تحذف بل تقلب ألفا فى نحو آكل وواوا فى نحو أومن أو تحقق كما علم مما مر وأما همزة أفعل فلزيادتها تحذف فى المضارع المبدوء بهمزة التكلم لئلا يجتمع همزتان فى كلمة وحمل على المبدوء بالهمزة أخواته وصيغتا الفاعل والمفعول (قوله والاصل يؤكرم) أى بوزن يدحرج لان حرف المضارعة يدخل على حروف الماضى بأسرها وكذا مؤكرم بوزن مدحرج فحذفت الهمزة لما مر ويمتنع اثباتها الا فى ضرورة كقوله * فانه أهل لان يؤكرما * أو ندور كقولهم أرض مؤرنبة بكسر النون أى كثيرة الارانب وكساء مؤرنب اذا خالط صوفه وبر الارانب والقياس مرنبة كمكرمة بناء على أن همزة أرنب زائدة وهو الاظهر أما على انها أصلية فلا يكون ذلك نادرا ﴿تنبيه﴾ لو أبدلت همزة أفعل هاء كهراق فى أراق أو عينا كعنهل الابل فى أنهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق يهريق فهو مهريق ومهراق بفتح الهاء فى الكل وعنهل يعنهل الخ (قوله ظلت بالكسر) مبتدأ والثانى بالفتح عطف عليه واستعملا خبر فألفه للتثنية وقرن بالكسر مبتدأ خبره فى اقررن أى مستعمل فيه فحذف المتعلق الخاص للدليل عليه باستعملا قبله أو هو فاعل بمحذوف يدل عليه استعملا وقرن الثانى بالفتح مبتدأ خبره نقلا فالفه للاطلاق هذا ما يفيده صنيع الشارح كالأشمونى (قوله اذا أسند الفعل الماضى) أى الثلاثى أما الزائد عليها فيتعين اتمامه نحو أقررت وشذ أحست فى أحسست وخرج بالماضى المضارع والأمر ففيهما الوجهان الاولان فقط كما سيأتى فى الشارح (قوله المضاعف) هو من الثلاثى ما عينه ولامه من جنس واحد (قوله المكسور العين) خرج مفتوحها فيتعين اتمامه لعدم نقله نحو حللت وشذ همت فى هممت (قوله والثانى حذف لامه) هذا ما فى شرح الكافية وذهب فى التسهيل الى ان المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه وسيجرى عليه الشارح فى اقررن الآتى فجرى فى كل محل على قول من قولى المصنف (قوله على وزن يفعل) أى بالكسر (قوله فى يقررن) أى بكسر الراء الاولى ويقرن بكسر القاف منقولا لها من الراء وكذا اقرن لانه من قرر بالمكان يقرر كضرب يضرب فلما اجتمع مثلان أولهما مكسور حسن الحذف تخفيفا كما فعل بالماضى وقيل هو من الوقار يقال وقر يقر فيكون يقرن وقرن محذوف الفاء مثل يعدن وأصله يوقرن ويرجح الأول توافق القراءتين (قوله وأصله اقررن) أى بفتح الراء فينقل للقاف ثم تحذف وكذا المضارع (قوله من قولهم قر بالمكان) أى استقر كعلم يعلم فاصله قرر بالكسر يقرر بالفتح وهذه لغة ثانية فى قر بالمكان حكاها ابن القطاع من أئمة اللغة ولد سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة ومات سنة خمس عشرة وخمسمائة (قوله وهذا نادر) أى لا يطرد كما أشار له الشارح بقوله نقلا وصرح به فى الكافية وأما قرن بالكسر فطرد كما هو مفاد المتن وصريح الكافية وظاهر التسهيل عدم اطراده بل ذهب ابن عصفور الى ان الحذف فى ظلت كذلك وصرح سيبويه بشذوذه وانه لم يرد

(ص) ﴿الادغام﴾
أول مثلين محركين فى
كلمة ادغم لا كمثل صفف
وذلل وكلل ولبب
ولا كجسس ولا كاخصص
ابى
ولا كهيلل وشذ فى ألل
ونحوه فلك بنقل فقبل
(ش) اذا تحرك المثلان فى
كلمة أدغم أولهما فى ثانيهما
ان لم يتصدرا أولم يكن ماهما
فيه اسما على وزن فعل أو
على وزن فعل أو فعل أو
فعل ولم يتصل أول المثلين
بمدغم ولم تكن حركة
الثانى منهما عارضة ولا
ماهما فيه ملحقا بغيره فان
تصدرا فلا ادغام

الا فى لفظين من الثلاثى ظلت ومست وفى لفظ ثالث من الزائد عليه وهو أحست والى الاطراد ذهب الشلوبين وحكى فى التسهيل ان الحذف لغة سليم وبه يرد على ابن عصفور والله أعلم

﴿الادغام﴾

هو بسكون الدال لفظ الكوفيين و بشدها افتعال منه لفظ البصريين وهو لغة الادخال يقال أدغمت اللجام فى فم الفرس وادغمته بالتشديد أى أدخلته واصطلاحا الاتيان بحرفين ساكن ومتحرك من مخرج واحد بلا فصل بينهما بان ينطق بهما دفعة واحدة وسمى ذلك ادغاما لخفاء الساكن عند المتحرك فكانه داخل فيه وخرج بالمخرج الواحد الاخفاء فان الحرف الخفى ليس من مخرج ما بعده والادغام يكون فى المماثلين وفى المتقاربين وفى كلمة وفى كلمتين وهو باب متسع وصرأنه يدخل جميع الحروف ماعدا الألف اللينة واقتصر الناظم على ادغام المثلين فى كلمة لانه اللائق بالتصريف وأما اللائق بالقراء فهو أعم (قوله أول مثلين) مفعول مقدم لادغم بسكون الدال فعل أمر فهمزته للقطع مفتوحة لكن ينقل فتحها التنوين كلمة بسكون اللام للوزن (قوله لا كمثل) عطف على محذوف أى فى كلمة بوزن مخصوص لا كمثل الخ (قوله صفف) جمع صفة كغرف وغرفة يطلق على بناء فى الدار وعلى الظلة كالسقيفة (قوله وذلل) بضمتين جمع ذلول بالمعجمة ضد الصعبة (قوله وكلل) بكسر ففتح جمع كلة بكسر فتشديد ستر رقيق يخاط كالبيت ويسمى فى عرفنا بالناموسية تصريح (قوله ولبب) بفتحتين وموحدتين موضع القلادة من الصدر و يطلق على السير الذى يشد فى صدر نحو الحمار ليمنع الرحل بالمهملة من التأخر وعلى ما استدق من الرمل (قوله كجسس) بضم الجيم وشد السين الأولى جمع جاس اسم فاعل من جس الشئ اذا مسه بيده أو من جس الخبر اذا فحص عنه وهو الجاسوس (قوله كاخصص) فعل أمر أصله بسكون الصاد الثانية وأبى مفعوله مضاف لياء المتكلم لكن نقلت فتحة الهمزة الى الصاد وحذفت تخفيفا كما هو شأنها بعد الساكن نحو قد أفلح فن أوتى (قوله كهيلل) فعل ماض زيدت فيه الياء لالحاقه بدحرج ومصدره هيللة كدحرجة و يقال فيه هلل تهليلا وهو أحد الألفاظ المنحوتة من المركبات كما مر فى البسملة (قوله اذا تحرك المثلان) أى كل منهما فخرج ما اذا سكن ثانيهما ففيه يمتنع الادغام كظللت أقول الحق لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه وكذا ان عرض تحريكه كما سيأتى فى اخصص أبى أما اذا سكن أول المثلين فيجب ادغامه الا اذا كان هاء سكت لان الوقف عليها منوى ولذا ضعف قياسا ادغام ورش ماليه هلك أو كان همزة مفصولة من فاء الكلمة كما يقرأ أحد فان ادغامه ردىء بخلاف المتصلة بها فيجب ادغامها كسآل ورآس بوزن فعال مبالغة من السؤال ونسبة لبيع الرؤس أو كان مدة فى الآخر فلا يدغم لئلا يذهب المد كيعطى ياسر و يدعو واقد بخلاف اللين غير المد فيدغم كاخشوا واقدا وكذا المد فى غير الآخر كغزو وأصله مغزوو واغتفر زوال مده لقوة الادغام فيه (قوله فى كلمة) خرج ما اذا كانا فى كلمتين كجعل لك فلا يجب الادغام بل يجوز بشرط أن لا يكونا همزتين كقرأ آية فان ادغامه ردىء كما مر وان لا يكون قبلهما ساكن صحيح كشهر رمضان خذ العفو وأمر بالشمس سراجا فان ادغام ذلك ممتنع عند جمهور البصريين لما فيه من جمع الساكنين على غير حده وصلا وقرأ به أبو عمرو فقيل انه اخفاء للحركة بمعنى اختلاسها وهو المسمى بالروم فسمى ادغاما لقربه منه والصحيح أنه يقرأ بالادغام المحض ولا عبرة بمنع النحاة له مع ثبوته قراءة ولو سلم عدم تواتره فنقل القراء أثبت فهو شاذ قياسا ثابت نقلا (قوله ان لم يتصدرا) اعلم ان شروط وجوب الادغام أحد عشر ذكر المصنف منها عشرة أولها من قوله فى كلمة الى قوله وفك حيث مدغم الخ وترك عدم التصدر فذكره الشارح (قوله على وزن فعل) بضم ففتح والثانى بضمتين والثالث بكسر ففتح والرابع بفتحتين على ترتيب قوله صفف الخ وعلة منع الادغام فى هذه الاربعة ان الثلاثة الاول منها مخالفة لوزن الفعل والادغام لكونه فرع الاظهار خاص بالفعل المتفرع عن الاسم و بما وازنه من الاسماء دون مالم يوازنه وأما الرابع فوازن

كددن وكذا ان وجدوا أحد مما سبق ذكره فالاول كصفف ودرر والثاني كذلل وجددوالثالث ككلل ولمم والرابع كطلل ولبب وكخسس جمع جاس والسادس كاخصص اى فنقلت حركة الهمزة الى الصاد وحذفت الهمزة والسابع والخامس كهلل أى أكثر من قول لا اله الا الله ونحو قردد ومهدد فان لم يكن شئ من ذلك وجب الادغام نحو ردوضن أى بخل ولب والاصل ردد وضنن ولبب وأشار بقوله وشذ فى ألل ونحوه فك بنقل فقبل الى أنه قد جاء الفك فى ألفاظ قياسها وجوب الادغام فجعل شاذا يحفظ ولا يقاس عليه نحو الل السقاء اذا تغيرت رائحته ولححت عينه اذا التصقت بالرمص (ص)
وحيي افكك وادّغم دون حذر
كذاك نحو تتجلى واستتر
(ش) أشار فى هذا البيت الى ما يجوز فيه الادغام والفك وفهم منه ان ماذكره قبل ذلك واجب الادغام والمراد بحيي ما كان المثلان فيه ياءين لازما تحريكهما نحو حيي وعيي فيجوز الادغام نحو حي وعي فلو كانت حركة أحد المثلين عارضة بسبب العامل لم يجز الادغام اتفاقا نحو لن يحيي وأشار بقوله كذاك نحو تتجلى واستتر الى ان الفعل المبتدأ بتاءين مثل تتجلى يجوز فيه الفك والادغام فمن فك وهو القياس نظرا الى ان المثلين مصدران ومن أدغم أراد التخفيف

الفعل لكن لم يدغم لخفته وللتنبيه على فرعية الادغام فى الاسماء وقوته فى الافعال حيث أدغم موازن لبب من الافعال كردد دون الاسماء (تنبيه) مر ان أوزان الاسم الثلاثى اثنا عشر منها ثلاثة ساكنة العين مع تثليث الفاء فلا يمكن اجتماع مثلين متحركين فيها حتى تكون من هذا الباب وأما ادغام نحو دودب ودر فلسكون أول المثلين بالاصالة والتسعة الباقية منها واحد مهمل وهو فعل بكسر فضم فلا كلام فيه وأربعة المتن يمتنع فيها الادغام ومثلها فعل كابل لما ذكر فيها وانما تركه المصنف لقلته مع انه لم يسمع مضاعفا يبقى ثلاثة وهى مثال كتف وعضد ودئل بضم فكسر فهذه بوزن الفعل وليست فى الخفة كلبب فلذا أدغم الجمهور أوليها وأدغم الثالث من يرى أن صيغة المجهول أصل فى الفعل فلو بنيت من الرد على مثلها قلت رد بالادغام فى الكل لكن بفتح الراء فى الاولين وضمها فى الثالث وأوجب ابن كيسان فيها الفك فتحصل ان ادغام المثلين المتحركين فى كلمة لا يدخل فى شئ من أوزان الاسم الثلاثى الا فى ثلاثة منها بخلف فتدبر (قوله كددن) بدالين مهملتين وهو اللعب ويقال ددا كفتى ودد كدم وانما لم يدغم لاستدعائه تسكين أول المثلين فيتعذر الابتداء به وهمزة الوصل لا تجتلب الا فى أشياء مخصوصة ليس هذا منها الا اذا كان المثلان تاءين ففيه تفصيل سيأتى (قوله ودرر) جمع درة وهى اللؤلؤة العظيمة (قوله وجدد) بضمتين جمع جديد اما جدد كصفف فجمع جدة كصفة وهى الطريق فى الجبل (قوله ولمم) جمع لمة بالكسرة والتشديد وهى الشعر المجاوز شحمة الاذن تصريح وعبارة المصباح الشعر يلم بالمنكب أى يقرب (قوله كطلل) هو ما شخص من آثار الديار (قوله كجسس) انما وجب فكه لئلا يلتقى فيه ساكنان (قوله والسادس) أى ما حركة ثانى مثليه عارضة فيفك لعدم الاعتداد بالعارض فكأنه ساكن ولا ادغام عند سكون ثانى المثلين كما مر (قوله والسابع) أى الملحق بغيره وهو نوعان ما حصل فيه الالحاق بزائد قبل المثلين كياء هيلل لالحاقه بدحرج أو باحد المثلين كاحد مثلى جلبب لالحاقه بدحرج وقردد للمكان الغليظ ومهدد علم امرأة ملحقان بجعفر وانما وجب فك ذلك لئلا يفوت ما قصد من الالحاق (قوله وضن) بالمعجمة والنون من بابى تعب وضرب (قوله والاصل ردد) أى كضرب وضنن كتعب ولبب كظرف (قوله وأشار بقوله وشذ الخ) هذا تاسع الشروط وحاصله أن لا يكون اللفظ مما فكته العرب شذوذا فلا يدغم كما لا يفك غيره قياسا عليه (قوله ألل السقاء الخ) بوزن فرح وكذا ألت اسنانه اذا فسد منبتها والاذن اذا رقت والسقاء بالكسر والمد ما يوضع فيه الماء واللبن والذى لخصوص الماء قربة ولخصوص اللبن وطب وللسمن نحى كما فى الصحاح (قوله ولححت) بمهملتين كفرح أما بالخاء المعجمة فمدغم كما فى الصحاح والمصباح ١ يقال لححت عينه كثر دمعها وذكره الاشمونى مفكوكا بمعنى ما قبله (قوله اذا التصقت بالرمص) قال الجوهرى الوسخ المجتمع فى الموق ان سال فهو غمص بغين معجمة أو جمد فرمص بفتحتين فيهما وبقى مما سمع فكه قولهم دبب الانسان كضرب وقيل كفرح اذا نبت الشعر فى جبهته وصكك الفرس من باب دخل اذا اصطك عرقوباه وضببت الارض كفرحت اذا كثر ضبابها بالكسر جمع ضب حيوان معروف وقطط الشعر كفرح اذا اشتدت جعودته ويدغم أيضا ومششت الدابة كفرحت اذا برز فى ساقها أو ذراعها شئ دون صلابة العظم وعززت الناقة ككرمت كما فى القاموس اذا ضاق احليلها وهو مجرى لبنها فهذه الالفاظ شذ فيها الفك فلا يقاس عليها وما ورد فى الشعر مفكوكا من غيرها عد من الضرورات كقول أبى النجم * الحمد لله العلى الاجلل * (قوله وادغم) بشد الدال فعل أمر من ادغم مشددا ومفعوله محذوف وهو ضمير حى وليس تنازعا لان المصنف لا يراه فى المعمول المتقدم (قوله دون حذر) متعلق بكل من افكك وادغم أى لا تخش بأسا فى واحد منهما لورودهما (قوله فيجوز الادغام) أى نظرا الى انهما مثلان فى كلمة وحركة ثانيهما أصلية

(قوله والمصباح) سبق قلم فانه لا وجود له فيه

فيقول انجلى فيدغم أحد المثلين في الآخر فسكن احدى التاءين فيأتي بهمزة الوصل توصلا للنطق بالساكن
وكذلك قياس تاءى استتر يجوز فيه الفك لسكون ماقبل المثلين ويجوز الادغام فيه بعد نقل حركة أول المثلين الى الساكن نحو ستر يستر ستارا (ص) وما بتاءين ابتدى قد يقتصر
فيه على تا كتبين العبر (ش) في تتعلم وتتنزل وتتبين ونحوها تعلم وتنزل وتبين بحذف احدى التاءين وابقاء الاخرى وهو كثير جدا ومنه قوله تعالى تنزل الملائكة والروح فيها (ص)
وفك حيث مدغم فيه سكن لكونه بمضمر الرفع اقترن نحو حللت ماحللته وفي جزم وشبه الجزم تخيير قفي (ش) اذا اتصل بالفعل المدغم عينه في لامه ضمير رفع سكن آخره فيجب حينئذ الفك نحو حللت وحللنا والهندات حللن فاذا دخل عليه جازم جاز الفك نحو لم يحلل ومنه قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبي ومن يرتدد منكم عن دينه والفك لغة أهل الحجاز وجاز الادغام نحو لم يحل ومنه قوله تعالى ومن يشاق الله في سورة الحشر وهي لغة تميم والمراد بشبه الجزم سكون الآخر في الامر نحو احلل وان شئت قلت حل لان حكم الامر كحكم المضارع المجزوم

لازمة فهو داخل في الضابط المتقدم ويجوز الفك نظرا الى ان حركة الثاني كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع والامر فلا يعتد بها ومن ثم امتنع الادغام في ان يحيي ورأيت محييا لعروض الحركة بالعامل وكل منهما فصيح مقروء به في المتواتر ولكن الفك أجود ولعل المصنف أشار لذلك بتقديمه (قوله فيقول انجلى الخ) تبع الشارح في هذا شرح الكافية وقد تعقب بان تنجلى مضارع لا تدخله همزة الوصل أصلا والذي ذكره النحاة ان الفعل المفتتح بتاءين ان كان ماضيا كتتبع وتتابع جاز ادغامه واجتلاب همزة الوصل فيه وفي مصدره دون مضارعه فيقال اتبع يتبع اتباعا بشد التاء والباء في الكل واثابع يتابع اثابعا بشد التاء فقط وان كان مضارعا كتتذكر لم يجز ادغامه الا في الوصل بعد لين أو حركة نحو ولا تيمموا تكاد تميز لعدم الاحتياج حينئذ للهمزة بخلافه في الابتداء به ولا يصح حمل كلام شرح الكافية على ذلك لتصريحه باجتلاب الهمزة فيه وقد يقال لا يظن بالمصنف اقدامه على ذلك بمجرد التشهي بلا سند كسماع أو استنباط من اللغة أو قياس لا ينافيها وناهيك بمن قال طالعت صحاح الجوهري كله فلم أستفد منه الا ثلاث مسائل ولا يضره عدم ذكر السند صريحا لانه ثقة لكن قال يس نص ابنه على انه ذكر المسئلة في بعض كتبه على ما يوافق الجمهور (قوله نحو ستر) أي بفتح السين وشد التاء واسقاط همزة الوصل للاغتناء عنها بحركة النقل ومضارعه يستر بفتح الياء والسين وشد التاء مكسورة وأصله يستتر كيفتعل نقلت فتحة التاء الاولى للسين وأدغمت في الثانية المكسورة والمصدر ستارا بكسر السين وشد التاء وأصله استتارا كافتعالا نقلت كسرة التاء الاولى للسين وأدغمت فسقطت الهمزة وأما ستر الذي بوزن فعل مضاعف العين فمضارعه يستر بالضم ومصدره تستير كتكريم (قوله قد يقتصر) التقليل بالنسبة لعدم الحذف والا فهو كثير جدا في القرآن وغيره كما في الشرح (قوله العبر) جمع عبرة بكسر المهملة فيهما كسدرة وسدر بمعنى الاتعاظ والتذكر تصريح (قوله بحذف احدى التاءين) أي لثقل اجتماع المثلين ولا سبيل الى الادغام لاحتياجه للهمزة وهي لا تدخل المضارع فخفف بحذف احداهما وهي الثانية عند سيبويه والبصريين لحصول الثقل بها والاولى عند الكوفيين وهشام لان الثانية لمعنى كالمطاوعة وحذفها يخل به ويعارضه ان الاولى لمعنى المضارعة وحذفها يخل به (قوله وفك الخ) هو فعل أمر حذف مفعوله أي أول المثلين أو ماض مجهول نائب فاعله يعود لذلك المحذوف وقوله لكونه علة لسكن وقوله بمضمر الرفع أي البارز المتحرك وهذا آخر شروط وجوب الادغام وحاصله ان لا يعرض سكون لثاني المثلين اما لاتصاله بضمير رفع أو لجزم وشبهه (قوله نحو حللت) بضم التاء والثاني بفتحها واللام الاولى مفتوحة فيهما وأما المضارع فان كان بمعنى مقابل الحركة فبالكسر أو بمعنى نزل البلد مثلا فبالضم وكذا بمعنى فك العقدة أما بمعنى نزول الغضب ووجوبه فبالوجهين وبهما قرئ فيحل عليكم غضبي ومن يحلل (قوله فيجب حينئذ الفك) أي لتعذر الادغام بسكون ثاني المثلين ومنهم من يدغم قبل الضمير وهي لغة ضعيفة (قوله والفك لغة أهل الحجاز) أي فهو أفصح وبها جاء القرآن غالبا نحو واغضض من صوتك ولا تمنن فمراد المتن بالتخيير استواء اللغتين في الجواز لا في الفصاحة وانما جاز الادغام مع سكون ثاني المثلين نظرا الى عروض السكون بعامل الجزم وعدم لزومه وحمل عليه شبهه (قوله وان شئت قلت حل) أي بطرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائي اثباتها عن عبد القيس فيقول ارد واغض ومحل التخيير اذا لم يتصل بالفعل واو جمع كردوا أو ياء مخاطبة كردي أو نون توكيد كردن والا وجب الادغام عند الكل لا بتناء الفعل على هذه العلامات فثاني مثليه متحرك لم يعرض له سكون حتى يفك ﴿تنبيه﴾ اذا اتصل بآخر الفعل المدغم من المجزوم وشبهه هاء الغائبة وجب فتحه كردها ولم يردها أو هاء الغائب وجب ضمه كرده ولم يرده لان الهاء خفية فلم يعتد بها فكان الدال قد وليها الالف والواو وحكى ثعلب التثليث

قبل

قبل هاء الغائب وغلطا في جواز الفتح وأما الكسر فالصحيح انه لغية سمع الاخفش مده وغلطه وحكى الكوفيون التثليث قبل كل منهما فان اتصل بآخر الفعل ساكن فأكثرهم يكسره كرد القوم بالكسر لانها حركة لالتقاء الساكنين وبنو أسد تفتحه تخفيفا وحكى ابن جني ضمه اتباعا وقد روى بهن قول جرير

فغض الطرف انك من نمير * فلا كعبا بلغت ولا كلابا

نعم الضم قليل ولذا أنكره في التسهيل فان لم يتصل الفعل بشيء من ذلك ففيه ثلاث لغات الفتح للخفة مطلقا أي في مضموم الفاء كرد ومكسورها كفر ومفتوحها كعض وهو لغة أسد وغيرهم والكسر مطلقا على أصل التخلص وهو لغة كعب والاتباع بحركة الفاء كرد بالضم وفر بالكسر وعض بالفتح وهذا أكثر في كلامهم (قوله وفك أفعل) أي بكسر العين في قولك أفعل به بخلاف ما أفعله فيجب ادغامه لدخوله في الضابط المتقدم نحو ما أحب زيدا العمرو (قوله لما ذكر ان فعل الأمر الخ) أي فهذا البيت استدراك على قوله وفي شبه الجزم تخيير لكن استثناء أفعل انما هو بالنظر لصورته فانه ليس أمرا حقيقة بل ماض على صورة الأمر كما مر واستثناء هلم بالنظر للغة تميم لانها عندهم فعل أمر لا ينصرف فتلحقها ضمائر الرفع البارزة كهلما وهلموا الخ أما على لغة الحجاز فلا استثناء لانها ليست فعلا أصلا عندهم بل اسم فعل بمعنى أقبل أو احضر فتلزم لفظا واحدا للمفرد المذكر وغيره وبلغتهم جاء القرآن قال الله تعالى قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوانهم هلم الينا (قوله يجب فكه) قال في شرح الكافية باجماع وكأنه أراد اجماع العرب فانه لم يسمع غيره والا فقد حكى الكسائي اجازة ادغامه (قوله التزموا ادغامه) أي باجماع أيضا كما في شرح الكافية فلم يقل فيه هلم بالفك تخفيفا لثقله بالتركيب فانه مركب لا بسيط كما قيل وتركيبه عند البصريين من ها التنبيه ولم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أي جمعه كأنه قيل اجمع نفسك الينا فحذفت الالف من ها تخفيفا وقال الخليل ركبت ها مع الم أصله قبل ادغامه فحذفت همزته للوصل وألف ها للساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى للام وأدغم وقال الفراء والكوفيون مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى اقصد فنقلت حركة الهمزة للام الساكنة قبلها فصار هلم ومذهب البصريين أقرب للصواب وخففوه أيضا بالتزام فتحه حتى مع هاء الغائب نحو هلمه ولا يضم تبعا لها وكذا ان اتصل به ساكن كهلم الرجل وحكى الجرمي فيها الفتح والكسر عن بعض تميم نعم اذا اتصلت بها ضمائر الرفع كما عند تميم حركت بما يناسبها كهلما وهلموا وهلمي بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء وقياسها مع نون النسوة هلممن بالفك وزعم الفراء ان الصواب هلمن بزيادة نون ساكنة تدغم في نون النسوة حفظا لفتح ميمه وحكى عن أبي عمرو انه سمع هلمين يانسوة بزيادة ياء ساكنة قبل النون محافظة على سكون ما قبلها فتكسر الميم لمناسبتها والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وما بجمعه) الواو للاستئناف أو عطف قصة على قصة وما موصولة واقعة على الالفاظ بدليل قوله نظما ولك أن توقعها على الالفية المذكورة سابقا بقوله وأستعين الله في ألفيه وتذكير الضمير باعتبار لفظ ما أولتأويلها بالمتن أو المؤلف مثلا قيل وقوله بجمعه يقتضي ان ما في هذا المتن كله من كلام النحاة لم يخترع شيأ منه مع انه قد نسب بعضه لنفسه كقوله ولا أمنعه وليس عندي لازما وأجيب بأن ذلك ليس من مخترعاته بل أقوال للنحاة قبله اختارها هو لكن قد مر ان التسمية بالنائب عن الفاعل وبالبدل المطابق من مخترعاته فالاحسن على تسليم الاقتضاء المذكور أن يكون تعبيره بذلك تواضعا أو باعتبار الاغلب ولك منع الاقتضاء أصلا بانه يصدق بجمعه من كلامه وكلام غيره فتدبر (قوله عنيت) هو من الافعال الخمسة اللازم بناؤها للمفعول صورة وهي بمعنى المبني للفاعل فمرفوعها فاعل لا نائبه على الراجح كما مر في أبنية المصادر وانما يلزم ذلك في عني اذا كان بمعنى اهتم كما هنا وبناؤه حينئذ للفاعل لغة قليلة فيقال عني يعني كرمي يرمي عناية اما عنا يعنو عنوا من باب قعد بمعنى خضع وذل وعنا يعنو عنوة بمعنى أخذ

(ص)
وفك أفعل في التعجب التزم
والتزم الادغام أيضا في هلم
(ش) لما ذكر ان فعل الامر يجوز فيه وجهان نحو احلل وحل استثنى من ذلك مسئلتين احداهما أفعل في التعجب فانه يجب فكه نحو أحبب بزيد وأشدد ببياض وجهه والثانية هلم فانهم التزموا ادغامه والله سبحانه وتعالى أعلم (ص)
(وما بجمعه عنيت

الشئ قهرا أو صلحا وعني يعني كرمى يرمى بمعنى قصد وعناه كذا من باب رمى بمعنى شغله وعنى من باب تعب أصابه مشقة فبالبناء للفاعل مصباح (قوله قد كمل) بتثليث الميم الكسر أضعف والفتح أفصح وأولى هنا لسلامة البيت عليه من عيب السناد اللازم على غيره والكمال والتمام بمعنى واحد لغة كالتكميل والتتميم وفى اصطلاح البديع التكميل ويسمى بالاحتراس أيضا هو أن يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه كقوله فسقى ديارك غير مفسدها ❊ صوب الربيع وديمة تهمى

والتتميم أن يؤتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة من مفعول أو حال أو نحوهما النكتة كالمبالغة فى نحو ويطعمون الطعام على حبه أى مع حبه أى الطعام أما اذا كان المعنى لاجل حب الله فليس من هذا القبيل وكقول زهير من يلق يوما على علاته هرما ❊ يلق السماحة منه والندا خلقا

فقوله على علاته أى مع احتياجه أفاد المبالغة فى وصفه بالجود اذ هو مع الاحتياج أبلغ منه مع عدمه (قوله نظما) حال من الهاء فى بجمعه كما فى الاشمونى أى منظوما وفيه الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي وهو قد كمل فالأولى كونه حالا من الضمير فى كمل وهى حال موطئة لما بعدها لا نفهام كونه نظما من قوله وما بجمعه عنيت مع قوله فيما سبق وأستعين الله فى ألفيه اذ الالفية لا تكون الا نظما ويصح كونه تمييزا محولا عن فاعل كمل فيبقى على مصدريته وهو موطئ أيضا ويرجح هذا بأن مجىء المصدر حالا مع كثرته سماعى ويرجح الأول بان النظم عليه بمعنى المنظوم وهو أوفق باشتماله على جل المهمات وباحصاء الخلاصة من كونه بالمعنى المصدرى فتدبر (قوله على جل الخ) متعلق باشتمل من اشتمال الدال على المدلول وبالجملة صفة لنظما على الاقرب أو حال أخرى أو خبر آخر لما وكذا جملة أحصى وفى ذلك اشارة الى أن قوله فى الخطبة مقاصد النحو على حذف مضاف أى بجل مقاصده ولم نصرف ما هنا الى ما هناك مع انه المناسب لكونه فى محل الحاجة بان يراد بالجل الكل مجازا لان هذا هو الموافق للواقع لتركه كثيرا من المقاصد والمهمات جمع مهم أى الاحكام المهمات أو مهمة أى المسائل لكن يلزم على الثانى وصف جمع الكثرة لغير العاقل بالمطابق مع أن الافصح فيه الافراد كما ان الأفصح فى غيره المطابقة الا أن يقال لما حذف الموصوف ضعف عن المراعاة (قوله أحصى) فعل ماض بمعنى جمع وفاعله ضمير النظم والخلاصة مفعوله وبها اشتهر هذا المتن ومن الكافية ظرف لغو متعلق به أى من معانيها ومن ابتدائية أو حال من الخلاصة ومن تبعيضية ويمتنع كون أحصى أفعل تفضيل خبرا مقدما عن الخلاصة لمانع لفظى وهو ان أفعل التفضيل لا يصاغ من الرباعى على الصحيح ومعنوى وهو تكذيب الحس له اذ فى كافية المصنف أبواب كاملة ليست فى الخلاصة كباب ضمير الشأن وضمير الفصل والقسم والتاريخ والتقاء الساكنين وتصحيحه بارادة كافية ابن الحاجب تكلف بارد وحينئذ فأل فى الخلاصة للجنس لا للاستغراق لتركه كثيرا من زبدها الا ان يراد المبالغة فى المدح كما يقتضيه المقام وجعل السيوطى ضمير أحصى واقتضى للمصنف على طريق الالتفات من التكلم فى عنيت الى الغيبة والكاف للتعليل فكأنه قال جمعت خلاصة الكافية فى هذا النظم لانى اقتضيت أى طلبت وأردت غنى كل طالب اذ هم يقبلون عليه لصغره وسهولته فيستفيدون العربية والكافية لكبرها تقصر عنها همم كثير من الناس فلا يحصل بها ذلك (قوله كما اقتضى) ما مصدرية واقتضى اما بمعنى أخذ فالمراد بالغنى القدر المغنى أو بمعنى استلزمه فالمراد به المصدر والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف أى أحصى هذا النظم الخلاصة احصاء كاقتضائه الغنى أى أخذه القدر المغنى من لمسائل أو كاستلزامه الاستغناء عن غيره بجامع حصول السرور أو النفع فى كل وانما شبه الاحصاء بالاقتضاء لانه أقوى منه اذ يلزم من اغنائها الطالبين احصاؤها الخلاصة دون العكس لاحتمال احتياجهم الى زيادة على الخلاصة على ان الكاف تأتى لمجرد التشريك بين شيئين فى أمر بلا اعتبار كون المشبه به أقوى كقولك كل من زيد وعمرو كصاحبه أفاده

قد كمل
نظما على جل المهمات
اشتمل
أحصى من الكافية
الخلاصه
كما اقتضى غنى

الصبان ولك جعل الكاف للتعليل على ان اقتضى بمعنى استلزم وعبر بالماضي لقوة رجائه في تحققه أي أحصى الخلاصة لاجل استلزامه الغنى أي لاجل ان ينشأ عنه ويترتب عليه الاستغناء عن غيره والغنى بالكسر والقصر الاستغناء كما هنا وبالكسر والمد التغني بالالحان وبالفتح والمد النفع ويصح هنا هنا أيضا كما في الفارضي أي كما اقتضى نفعا (قوله بلا خصاصه) بفتح الخاء المعجمة أي فقر واحتياج دفع به توهم تخلل الفقر بين أزمنة الغنى وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر وقد قيل العلم محسوب من الرزق (قوله فأحمد الله) الفاء سببية عاطفة على جملة وما بجمعه الخ أي بسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور أحمد الله الخ فقد قابل بالشكر نعمة الاتمام وأردفه بالصلاة على خير الانام وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك في ابتداء الكلام لاحراز أجر ذلك ويمنه في البدء والختام (قوله مصليا) في كون هذه الحال مقدرة أو مقارنة ماسلف في الخطبة (قوله خير نبي) بدل من محمد لا نعت ولا عطف بيان لاختلافهما تعريفا وتنكيرا (قوله وآله) عطف على محمد لا على خير كما هو ظاهر والاولى أن يراد بهم أتباعه كما مر ضبطه (قوله الغر) جمع أغر وهو في الاصل الابيض الجبهة من الخيل فشبه به الآل واستعار اسمه لهم استعارة تصريحية والجامع اما مطلق الشرف والرفعة أو مطلق البياض في كل فيكون تلميحا لقوله صلى الله عليه وسلم أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء والكرام جمع كريم والبررة جمع بار والمنتخبين بفتح الخاء المعجمة أي المختارين (قوله الخيره) بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية وتسكن مصدر أو اسم مصدر بمعنى الاختيار وصف به مبالغة ولهذا التزم افراده أي المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيد لان المقام للمدح ويحتمل ضبطه هنا بفتح الخاء والياء على انه جمع خير بالتشديد حكى الفراء قوم خيرة بررة * والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذا الشرح المبارك والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما الى يوم الدين (قال المؤلف) وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادي عشر من ربيع الثاني سنة ١٢٥٠ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

بلا خصاصه
فأحمد الله مصليا على
محمد خير نبي أرسلا
وآله الغر الكرام البرره
وصحبه المنتخبين الخيره

فهرست

﴿ الجزء الثانى من حاشية العلامة الخضرى على شرح ابن عقيل ﴾

﴿ تمت ﴾

